

بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله الرحمن الرحيم

محمد ادرنك زيب عالمكير

باعتناء خادم العلماء

العاصي عبد الله عفا عنه الله

طبع ثانياً بامر ريساء اشياك موسيتي طدار من الهند في المطبع الطبعي

في بندر هولي منه ١٣٠٨ طبع

من السنين الهجرية

الصحف الولوي منصور احمد والولوي غلام حسدوم والولوي طهر احمد

حماهم الله من سوء البعث والنزول

فتاویٰ عالمگیری حصہ حنفی عربی جلد اول  
مؤلف حید عالم جہا مینا سے بڑا شیخ نظام  
سفرمان سلطان محمد اورنگ زیب عالمگیر

705/8



## ذباجه



سبب تأليف هذا الكتاب المسمى بالفتاوى العالمكيرية

ان السلطان محمد اورنگ زيب عالمكير رح لما كانت همته مصروفة الى امور الدين اراد ان يعمل الناس على المسائل المفتى بها من المفروع الخفية واذ اثبت عنده ان ذلك متعسرا ختلاطها بالخلافات والروايات الضعيفة وتفرقها في الكتب الكثيرة وعدم اجتماعها في واحد من الكتب فامر مشاهير الهند من العلماء بان يتبعوا الكتب المبسوطة وغيرها من الكتب المعتمدة التي في دار كتبه واتخذوا منها المسائل مع ذكر المأخذ من الكتب ليكون دليلا عليها ورتبوا معها كتابا واحدا وبالجميع ما يحتاج اليه في الفتوى ليلا يفتقر الى غيره من الفتاوى وبرز هذا الامر الى زبدة الفضلاء مولانا الشيخ نظام شمر و المرام السلطان وسعوا فيه غاية السعي حتى رفقهم الله للاتمام وصار كتابا جامعيا مغنيا عما سواه وسموه بالفتاوى العالمكيرية \* وصرف في تأليفه من مواعيد المؤلفين ووظائفهم وغير ذلك من ضرورياته مائتي الف روبيه تقريبا هكذا في الآثار العالمكيرية \* ولما بعد العهد من تأليفه كثرة الاغلاط والتحريف من الناسخين فامرا بالبرؤ ساء دار الامارة كلكتة من اهل المشورة في امور السلطنة الانجريزية يتصححه وطبعه ليحفظ من التحريف \* حتى اختتم طبعه في المطبع المسمى بايد وكيشن سنة ١٨٣٥ من المسيحية بعد الشروع في سنة ١٨٢٧ منها ثم لما قل وجوده لوجود كثرة الطالبين حكم رؤساء اشياك سوسيتي بتأليفه ثانيا شرع في طبعه باهتمام مولوني حمد الله حماد الله تعالى نهار ١٦ شهر رجب المرجب سنة ١٢١٧ من السنين الهجرية موافقا ٢ شهر سبتمبر سنة ١٨٢١ من العيسوية يوم الجمعة واستتب طبع الجلد الاول نهار ١٧ شهر الربيع الاول سنة ١٢٢٨ من الهجرية موافقا ٢٩ شهر ابريل سنة ١٨٢٢ من العيسوية يوم الجمعة في بندر هوكل في المطبع الطبني \* بتصحيح منصور احمد البردواني و غلام مخدوم الباياني و ظهور الحسن البردواني \*

غفروا للمعتذرين عنهم وستر عيوبهم

# كتاب الطهارة

صفحة

صفحة

٢١	الباب الأول في الوضوء	١
٢١	الفصل الأول في فرائض الوضوء	١
٢١	الفصل الثاني في سنن الوضوء	١
٢٥	الفصل الثالث في المستحبات	١
٢٥	الفصل الرابع في المكروهات	١٠
٢٧	الفصل الخامس في نواقض الوضوء	١٠
٢٧	ومما يتصل بذلك مسائل الشك في الأصل	١٥
٢٩	الباب الثاني في الغسل	١٥
٥٠	الفصل الأول في فرائضه	١٥
٥٠	الفصل الثاني في سنن الغسل	١٦
٥٠	الفصل الثالث في المعاني الموجبة للغسل	١٦
٥٢	ومما يتصل بذلك مسائل	١٩
٥٥	الباب الثالث في المياہ	١٩
٥٥	الفصل الأول فيما يجوز به التوضي	١٩
٦٠	الفصل الثاني فيما لا يجوز به التوضي	٢٦
٦١	ومما يتصل بذلك مسائل	٢٩
٦٢	الباب الرابع في التيمم	٣٢
٦٢	الفصل الأول في أمور لابد منها في التيمم	٣٢
٦٦	الفصل الثاني فيما ينقض التيمم	٣٧
٦٦	الفصل الثالث في المتفرقات	٣٨

## ٦٨ كتاب الصلوة

٦٩ الباب الأول في المواقيت

وما يتصل بها

٦٩ الفصل الأول في اوقات الصلوة

٧٠ الفصل الثاني في بيان فضيلة الاوقات

٧٠ الفصل الثالث في بيان الاوقات التي

لا يجوز فيها الصلوة وتكررها فيها

٧٢ الباب الثاني في الاذان

٧٢ الفصل الأول في صفتهم واحوال المؤذن

٧٥ الفصل الثاني في كلمات الاذان

والاقامة وكيفيتهما

٧٨ وما يتصل بذلك اجابة المؤذن

٧٨ الباب الثالث في شروط الصلوة

٧٨ الفصل الأول في الطهارة وسترة العورة

٨١ الفصل الثاني في طهارة ما يستتر به

العورة وغيره

٨٥ وما يتصل بذلك مسائل

٨٦ الفصل الثالث في استعمال القبلة

٨٩ وما يتصل بذلك الصلوة في الكعبة

٨٩ الفصل الرابع في النية

٩٢ الباب الرابع في ضغطة الصلوة

٩٢ الفصل الأول في فرائض الصلوة

٩٦ الفصل الثاني في واجبات الصلوة

٩٩ الفصل الثالث في سنن الصلوة وآدابها

وكيفيتها

١٠٦ الفصل الرابع في القراءة

١٠٩ الفصل الخامس في رتبة القاري

١١٢ الباب الخامس في الإمامة

١١٢ الفصل الأول في الجماعة

١١٥ الفصل الثاني في بيان من هو احق بالامامة

١١٦ الفصل الثالث في بيان من يصلي امام الجماعة

١٢٠ الفصل الرابع في بيان ما يمنع

صحته الاقتداء وما لا يمنع

١٢٢ الفصل الخامس في بيان مقام الامام

والمأموم

١٢٢ الفصل السادس فيما يتابع الامام

وفيما لا يتابعه

١٢٦ الفصل السابع في المسبق واللاحق

١٢٩ وما يتصل بذلك مسائل الاختلاف

يبين الامام والمأموم او بين القوم

١٣٠ الباب السابع في الحدث في الصلوة

١٣٣ فصل في الاستخلاف

١٣٥ وما يتصل بذلك مسائل

١٣٦ الباب السابع فيما يفسد الصلوة وما يكره فيها

١٣٦ الفصل الأول فيما يفسدها

١٣٧ الفصل الثاني فيما يكره في الصلوة وما لا يكره

صفحة	صفحة
١٥٢ وما يتصل بذلك مسائل	٢٢ الباب الثامن عشر في صلوة الكسوف
١٤٣ فصل كره خلق باب المسجد	٢١٢ وما يتصل بذلك الصلوة في خسوف القمر
١٥٠ الباب الثامن في صلوة الوتر	٢١٥ الباب التاسع عشر في الاستسقاء
١٥٦ الباب التاسع في النوافل	٢١٦ الباب العشرون في صلوة الخوف
١٥٧ ومن المندوبات صلوة الضحى	٢١٩ الباب الحادي والعشرون في الجنائز
١٠١ وما يتصل بذلك مسائل	٢١٩ الفصل الاول في المحتضر
١٦١ فصل في التراويح	٢٢٠ الفصل الثاني في الغسل
٢٢٦ الباب العاشر في ادراك الفريضة	٢٢٢ الفصل الثالث في التكفين
٦٩ الباب الحادي عشر في قضاء الفوائت	٢٢٦ الفصل الرابع في حمل الجنازة
١٧٥ الباب الثاني عشر في سجود السهو	٢٢٨ الفصل الخامس في الصلاة على الميت
٧٦ واجبات الصلوة انواع	٢٣٢ الفصل السادس في القبر والدفن والنقل
١٧٦ فصل سهو الامام الخ	من مكان الى آخر
١٨٢ وما يتصل بذلك مسائل الشك	٢٣٢ وما يتصل بذلك مسائل
في مقدار المؤدى	٢٣٥ الفصل السابع في الشهيد
١٨٢ الباب الثالث عشر في سجود التلاوة	٢٣٧ الباب الثامن والعشرون في السجودات
١٩٠ وما يتصل بذلك مسائل سجدة الشكر	٢٣٩ <b>كتاب الزكاة</b>
١٩٠ الباب الرابع عشر في صلوة المريض	٢٣٩ الباب الاول في تفسيرها وصفاتها وشرايطها
١٩٣ الباب الخامس عشر في صلوة المسافر	٢٣٨ الباب الثاني في صدقة السوائم
١٩٩ وما يتصل بذلك الصلوة على الدابة والسفينة	٢٣٨ الفصل الاول في المقدمة
٢٠٢ الباب السادس عشر في صلوة الجمعة	٢٣٨ الفصل الثاني في زكاة الابل
٢٠٣ ولانها شرائط في غيرها لمضلمى	٢٣٩ الفصل الثالث في زكاة النحر
٢٠٦ الباب السابع عشر في صلوة العيدين	٢٥٠ الفصل الرابع في زكاة العنم
٢١٣ وما يتصل بذلك تكبير اب ايام التشريق	٢٥٠ الفصل الخامس في زكاة الزكوة

٢٠٥ الباب الثالث في زكاة الذهب والفضة ٢٠٢ الباب الاول في تفسير الحج وفرضيته ووقته  
والعروض وشرائطه واركانه وواجباته وسننه وآدائه

٢٠٠ الفصل الاول في زكاة الذهب والفضة ومحظوراته

٢٠٢ الفصل الثاني في العروض ٣١١ ومما يتصل بذلك مسائل

٢٠٣ مسائل شتى ٣١١ الباب الثاني في المواقيت

٢٠٧ الباب الرابع فيمن يمر على العاشر ٣١٢ الباب الثالث في الاحرام

٢٠٩ الباب الخامس في المعادن والوكاز ٢١٢ ومما يتصل بذلك مسائل

٢٦٠ الباب السادس في زكاة الزروع والثمار ٢١٥ الباب الرابع فيما يفعله المحرم

٢٦٣ الباب السابع في المصارف بعد الاحرام

٢٦٦ الباب الثامن في صدقة الفطر ٢١٦ الباب الخامس في كيفية اداء الحج

## ٢٧٢ كتاب الصوم

٢٧٢ الباب الاول في تعريفه وتقسيمه وسببه ٣٢٢ والكلام في الرمي في مواضع

ووقته وشرطه ٣٢٤ فصل في المتفرقات

٢٧٧ الباب الثاني في رؤيته الهلال ٣٣٥ الباب السابع في القران والتمتع

٢٨٠ الباب الثالث فيما يكره للصائم وما لا يكره ٣٣٩ الباب الثامن في الجنائيات

٢٨٢ الباب الرابع فيما يغسد وما لا يغسد ٣٣٩ الفصل الاول فيما يجب بالتطيب والندھن

٢٨٩ ومما يتصل بذلك مسائل ٣٢١ الفصل الثاني في الحليس

٢٩٠ الباب الخامس في الاعذار التي تبين الانطار ٣٢٢ الفصل الثالث في حلق الشعر وقلم الاظفار

٢٩٣ الباب السادس في النذر ٣٢٢ مسائل تتعلق بالفصول السابقة

٢٩٦ الباب السابع في الاعتكاف ٣٢٥ الفصل الرابع في الجماع

٣٠٠ ومما يتصل بذلك مسائل ٣٢٦ الفصل الخامس في الطواف والسعي

٣٠١ المتفرقات والرمي ورمي الجمار

٣٠٢ كتاب المناسك ٣٢٩ الباب التاسع في الصيد

صفحة	صفحة
٣٥٦	شجر الحرم انواع اربعة
٣٥٧	الباب العاشر في مجاوزة الميقات
٣٥٨	بغير احرام
٣٥٩	الباب الحادي عشر في اضافة الاحرام
٣٦٠	الى الاحرام
٣٦١	الباب الثاني عشر في الاحصاء
٣٦٢	الباب الثالث عشر في فوات الحج
٣٦٣	الباب الرابع عشر في الحج من الغير
٣٦٤	والعبادات ثلثة انواع
٣٦٥	الباب الخامس عشر في البوصية بالحج
٣٦٦	الباب السادس عشر في الهدى
٣٦٧	الباب السابع عشر في النذر بالحج
٣٦٨	مسائل شتى
٣٦٩	خاتمة في زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم
٣٧٠	كتاب النكاح
٣٧١	الباب الاول في تفسيره شروعا وصفته
٣٧٢	وركنه وشرطه وحكمه
٣٧٣	الباب الثاني فيما ينعقد به النكاح وما لا ينعقد به
٣٧٤	الباب الثالث في بيان المحرمات
٣٧٥	القسم الاول المحرمات بالنسب
٣٧٦	القسم الثاني المحرمات بالصهرية
٣٧٧	ومما يتصل بذلك مسائل
٣٧٨	القسم الثالث المحرمات بالرضاع
٣٧٩	القسم الرابع المحرمات بالجمع
٣٨٠	القسم الخامس الاماء المتكوجة
٣٨١	على الحرية او معها
٣٨٢	القسم السادس المحرمات التي يتعلق بها حق الغير
٣٨٣	القسم السابع المحرمات بالشرك
٣٨٤	القسم الثامن المحرمات بالملك
٣٨٥	القسم التاسع المحرمات بالطلاق
٣٨٦	ومما يتصل بذلك مسائل
٣٨٧	الباب الرابع عشر في الاولياء
٣٨٨	والضابطة ان كل فرقة حاء ت
٣٨٩	من قبل المرأة لا بسبب الزوج فهي فسخ
٣٩٠	الباب الخامس في الاكفاء
٣٩١	الباب السادس في الوكالة بالنكاح وغيرها
٣٩٢	ومما يتصل بذلك مسائل الفسخ
٣٩٣	الباب السابع في المهر
٣٩٤	الفصل الاول في بيان ادنى مقدار المهر
٣٩٥	وبيان ما يصلح مهرا وما لا يصلح
٣٩٦	الفصل الثاني فيما يتأكد به المهر والمنعة
٣٩٧	الفصل الثالث فيما سمي مالا وضم
٣٩٨	اليد مالم يس بمال
٣٩٩	الفصل الرابع في الشروط في التلهر

صفحة	صفحة
٢٣٦	الفصل الخامس في المهر يدخله الجبهات ٢٨٢ وما يتصل بذلك مسائل
٢٣٩	الفصل السادس في المهر الذي يوجد ٢٨٣
	على خلاف المسمى ٢٩١
٢٢١	الفصل السابع في الزيادة في المهر ٢٩١
	والخط منه وفيما يزيد وينقص
٢٢٥	الفصل الثامن في السمعة
٢٢٦	الفصل التاسع في هلك المهر واستحقاقه ٢٩٧
٢٢٦	الفصل العاشر في هبة المهر ٥٠٠
٢٢٧	الفصل الحادي عشر في منع المرأة نفسها ٥٠٠
	بمهرها والتعجيل في المهر وما يتعلق بهما ٥١٦
٢٥٠	الفصل الثاني عشر في اختلاف الزوجين ٥٢٢
	في المهر
٢٥٦	الفصل الثالث عشر في تكرار المهر ٥٢٦
٢٦٠	الفصل الرابع عشر في ضمان المهر ٥٢٨
٢٦١	الفصل الخامس عشر في مهر المذموم ٥٣٣
	والحزبي ٥٣٣
٢٦٢	الفصل السادس عشر في جهاز البنت بالالفاظ الغارسية
٢٦٣	الفصل السابع عشر في اختلاف الزوجين ٥٣٢
	في متاع البيت ٥٣٢
٢٦٦	الباب الثامن في النكاح الفاسد واحكامه ٥٣٧
٢٦٧	الباب التاسع في نكاح الرقيق ٥٦٢
٢٧٥	الباب العاشر في نكاح الكفار ٥٧٩
٢٨٠	الباب الحادي عشر في القسم ٥٧٩
	كتاب الرضاع ٢٨٣
	كتاب الطلاق ٢٩١
	الباب الاول في تفسيره وركنه وشرطه ٢٩١
	وصفه وحكمه وتقسيمه وفي من يقع ٢٩١
	طلاقه وفيمن لا يقع ٢٩٧
	فصل فيمن يقع طلاقه وفيمن لا يقع طلاقه ٢٩٧
	الباب الثاني في إيقاع الطلاق ٥٠٠
	الفصل الاول في الطلاق الصريح ٥٠٠
	الفصل الثاني في اضافة الطلاق ٥١٦
	الى الزمان وما يتصل بذلك ٥٢٢
	الفصل الثالث في تشبيه الطلاق ووصفه ٥٢٢
	الفصل الرابع في الطلاق قبل الدخول ٥٢٦
	النصي الخامس في الكنايات ٥٢٨
	الفصل السادس في الطلاق بالكتابة ٥٣٣
	الفصل السابع في الطلاق ٥٣٣
	بالالفاظ الغارسية ٥٣٢
	الباب الثالث في تفويض الطلاق ٥٣٢
	الفصل الاول في الاختيار ٥٣٢
	الفصل الثاني في الامر باليد ٥٣٧
	الفصل الثالث في المشيئة ٥٦٢
	الباب الرابع في الطلاق بالشرط ونحوه ٥٧٩
	الفصل الاول في الفاظ الشرط ٥٧٩

صفحة	صفحة
٥٨١	الفصل الثاني في تعليق الطلاق بكلمة ٦٩٣
	الباب العاشر في الكفارة
	كل وكلمة ٦٩٨
٥٨٦	الفصل الثالث في تعليق الطلاق ٧٠٧
	الباب الثاني عشر في العنين
	بكلمة ان واذا و غيرهما ٧١١
٦٣٠	الفصل الرابع في الاستثناء ٧١٩
	الباب الرابع عشر في الحداد
٦٣٨	الباب الخامس في طلاق المريض ٧٢٢
	الباب الخامس عشر في ثبوت النسب
٦٣٦	الباب السادس في الرجعة وقيما ٧٢٨
	الباب السادس عشر في الحضنة
	نحل به المطلقة وما يتصل به ٧٣١
	فصل مكان الحضنة مكان الزوجين
٦٥٠	فصل فيما نحل به المطلقة وما يتصل به ٧٣٢
	الباب السابع في الايلاء ٧٣٢
٦٥٢	الفصل الاول في نفقة الزوجة
٦٦٨	الباب الثامن في الخلع وما ي حكمه ٧٣٥
	الفصل الثاني في السكنى
٦٦٨	الفصل الاول في شرائط الخلع وحكمه ٧٣٧
	الفصل الثالث في نفقة المعتدة
٦٧٥	الفصل الثاني فيما جاز ان يكون ٧٥٠
	الفصل الرابع في نفقة الاولاد
	بدلا من الشاع وما لا يجوز ٧٥٥
	الفصل الخامس في نفقة
٦٧٧	الفصل الثالث في الطلاق على المال ذوى الارحام
٦٨٨	الباب التاسع في الظهار ٧٥٩
	الفصل السادس في نفقة المالك



الحمد لله رب العالمين \* والصلوة والسلام على سيد المرسلين \* وعلى آله وصحبه اجمعين \*

## كتاب الطهارة

وفيه سبعة ابواب \* الباب الاول في الوضوء \* وفيه خمسة فصول \* الفصل الاول \*  
في فرائض الوضوء \* قال الله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ  
إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ \* وهي اربع \* الاول غسل الوجه \* العسل  
هو الاساندة والمسمح هو الاصابة كذا في الهداية \* في شرح الطحطاوي ان تسيل الماء في الوضوء شرط  
في ظاهر الرواية فلا يجوز الوضوء ما لم يتقاطر الماء \* وعن ابي يوسف رحمه الله ان التقاطر ليس  
بشرط معني مستأنس النجس اذا توضع به ان قطرت مرتين فصا عدا يجوز اجماعا \* وان كان بخلافه فعلى  
قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا يجوز \* وعلى قول ابي يوسف رحمه الله يجوز كذا في  
الذخيرة \* والصحيح قولهما كذا في المصنوعات \* ولم يذكر هذا الوجه في ظاهر الرواية كذا في البدائع \*  
في المعني الرجعة من منابت شعر الرأس الى ما انحدر من اللحيين والذقن الى اصول الاذنين كذا  
في العيني شرح الهداية \* ان زال شعر مقدم الرأس بالصلع الاصح انه لا يجب ايصال الماء اليه كذا  
في الخلاصة \* وهو الصحيح هكذا في الزاهدي \* والآخر الذي ينزل شعره الى الوجه يجب  
عليه غسل الشعر الذي ينزل من الحد الغالب كذا في العيني شرح الهداية \* وايصال الماء الى  
داخل العينين ليس بواجب ولا سنة \* ولا يكلف في الاغماض والفتح حتى يصل الماء الى الاشدار  
وجوانب العينين كذا في الظهيرية \* وعن الفقيه احمد بن ابراهيم ان غسل وجهه وغدض عينيه تغميضا  
شديدا لا يجوز كذا في المحيط \* ويجب ايصال الماء الى الخافي كذا في الخلاصة \* وان رمدت عينه  
فرمست يجب ايصال الماء تحت الرمض ان بقي خافجا بتغميض العين والا فلا كذا في الزاهدي \*  
• واه الشعة ما يظهر منها عند الانضمام فمن الوجه وما يمكنه عند الانضمام فهو تبع الغم هو الصحيح كذا

في الخلاصة \* والبياض الذي بين البعدا روبيين شحمتى الاذن يجب غسله عند الوضوء هكذا ذكر الطحاوي في كتابه قال هو الصحيح \* وعليه اكثر مشائخنا كذا في الذخيرة \* ويغسل شعر الشارب والحاجبين وما كان من شعر اللحية الى اصل الذن \* ولا يجب ايصال الماء الى منابت الشعر الا ان يكون الشعر قليلا لا يبد والمنابت كذا في فتاوى قاضيخان \* في النصاب واذا كان شارب المتوضى طويلا ولا يصل الماء تحته عند الوضوء جازو عليه الفتوى \* بخلاف الغسل كذا في المضمرات \* اما اللحية فعند ابي حنيفة رح مسم ربعها فرض كذا في شرح الوفاية \* وروي عن ابي حنيفة ومحمد رح انه يجب امرار الماء على ظاهرا للحية وهو الاصح كذا في التبيين \* وهو الصحيح هكذا في الزاهدي \* والشعر المسترسل من الذن لا يجب غسله كذا في المحيطين \* وان امرار الماء على شعر الذن ثم حلقه لا يجب عليه غسل الذن وكذا لو حلق الحاجب والشارب او مسم رأسه ثم حلق او قلم اظافيره لا يلزمه الا مائة كذا في فتاوى قاضيخان \*

الثاني غسل اليدين \* والمرفقان تدخلان في الغسل عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط \* ويجب غسل كل ما كان مركبا على اعضاء الوضوء من الاصبع انزائدة والكف الزائدة كذا في السراج البوهاج \* ولو خلق له يدان على المنكب فالنامة هي الاصلية يجب غسلها والاخرى زائدة فما حاذى منها محل العرض يجب غسله والا فلا كذا في نتم القدير \* بل يندب غسله كذا في البحر الرائق \* في فتاوى ما وراء النهران بقي من مواضع الوضوء قدر رأس ابرة الزق باصل ظفره طين يابس او رطب لم يجز \* وان تلطخ يده بخميرا وحناء جاز \* وسئل الدبوسي عن عجن فاصاب يده عجين فيبس وتوضأ قال يجز به اذا كان قلبلا كذا في الزاهدي \* وما تحت الاظفار من اعضاء الوضوء حتى لو كان فيه عجين يجب ايصال الماء الى ما تحته كذا في الخلاصة واكثر المعتمدرات \* ذكر الشبه الامام الزاهد ابو نصر الصفا في شرحه ان الظفر اذا كان طويلا بحيث يستر رأس الانملة يجب ابصال الماء الى ما تحته وان كان تصيرا لا يجب كذا في المحيط \* ولو طال اظفاره حتى خرجت عن رؤس الاصابع وجب غسلها قولا واحدا كذا في نتم القدير \* وفي الجامع الصغير سئل ابو القاسم عن رافر الظفر الذي يبقى في اظفاره الدرن او الذي يعمل عمل الطين او المرأة التي صبغت اصبعها بالحناء او الصبرام او الصباغ قال كل ذلك سواء يجزيهم وضوءهم ان لا يستطيع الامتناع عنه الا بخرج \*

والفتوى على الجواز من غير فصل بين المدني والقرنوي كذا في الذخيرة \* وكذا الحجازي اذا كان  
 كان وافرا لاطفاد كذا في الزاهدى نا تلا عن الجامع الا صغر \* والخضاب اذا تجسد ويبس يمنع  
 تمام الوضوء والغسل كذا في السراج الوهاج نا تلا عن الوحيين \* وفي مجموع النوازل تحريك الخاتم  
 سنة ان كان واسعا وفرض ان كان ضيقا بحيث لم يصل الماء تحته كذا في الخلاصة \* وهو ظاهر الرواية  
 هكذا في المحيط \* الثالث غسل الرجلين \* وتدخل الكعبان في الغسل عند علمائنا الثلاثة \*  
 والكعب هو العظم الذي في الساق الذي يكون فوق القدم كذا في المحيط \* ولو قطعت  
 يده او رجله فلم يبق من المرفق والكعب هي سقط الغسل ولو بقي وجب كذا في البحر الرائق \* ركننا  
 غسل موضع البتطع هكذا في المحيط \* وفي اليتيمة مثل الخنبدى عن رجل زمن رجله بحيث  
 لو قطع لا يعرف هل يجب عليه غسل الرجلين في الوضوء قال نعم كذا في التارخانية \* واذا  
 ادهن رجله ثم توضأ وامر الماء على رجله فلم يتبل الماء لمكان الدسومة جاز الوضوء كذا في  
 الذخيرة \* في مجموع النوازل اذا كان برجله شقاق فجعل فيه الشحم وغسل الرجلين وامر يصل  
 الماء الى ما تحته ينظر ان كان يضربه يصل الماء الى ما تحته يجوز وان كان لا يضربه لا يجوز كذا في  
 المحيط \* فان خرز جاز بكل حال كذا في الخلاصة \* وذكروا شمس الائمة الحلواني اذا كان  
 في اعضائه شقاق وقد عجز عن غسله سقط عنه فرض الغسل ويلزمه امرار الماء عليه \* فان عجز  
 عن امرار الماء يكفي المسح \* فان عجز عن المسح سقط عنه المسح ايضا في غسل ما حوله وينترك  
 ذلك الموضع كذا في الذخيرة \* ولركان به قرحة فارفع جلدھا واطراف القرحة متصلة بالجلد  
 الا الطرف الذي كان يخرج منه القيح فغسل الجلدة ولم يصل الماء الى ما تحت الجلدة جاز  
 وضوؤه لان ما تحت الجلدة غير ظاهر فلا يفترض غسله كذا في فتاوى شيخان \* وان كان  
 على بعض اعضاء وضوؤه قرحة نحر المدمل وشبهه وعليه جلدة رقيقة فتوضأ وامر الماء على الجلدة  
 ثم نزع الجلدة هل يلزمه غسل ما تحت الجلدة قال ان نزع الجلدة بعد ما برأ بحيث لم يتألم  
 بذلك فعليه ان يغسل ذلك الموضع \* وان نزع قبل البرء بحيث يتألم بذلك ان خرج  
 منها شيء وسال نقض الوضوء وان لم يخرج لا يلزمه غسل ذلك الموضع \* ولا يشهد ان لا يلزمه  
 الغسل في الوجهين جميعا \* وفي فوائد القاضي الامام ركن الاسلام علي السغدري اذا كان على  
 بعض اعضاء وضوؤه خرع ذباب او بقر غوث فتوضأ ولم يصل الماء الى ما تحته جاز لان التحرز منه

غيره ممكن \* واركان جادس مكنت او خبز مضموغ قد جف فتوضأ ولم يصل الماء الى ما تحته لم يجز لان التحرز عنه ممكن كذا في المحيط \* ولو بقيت على العضو لمعة ام يصبها الماء نصرف البلل الذي على ذاك العضو الى الممعة جائز كذا في الخلاصة \* واذا حوّل بلل عضو الى عضو في الرضوء لا يجوز وفي الغسل يجوز اذا كانت البلة متقاطرة كذا في الظهيرية \* اذا اصاب الرجل الدطرا ووقع في نهر جار جاز وضوءه وغسله ايضا ان اصاب الماء جميع بدنه وعائده المضغضة والاسثنشاق كذا في السراجية \* الرابع مسح الرأس \* والمفروض في مسح الرأس مقدار الناصية كذا في الهداية \* والمختار في مقدار الناصية ربع الرأس كذا في الاحتيار شرح المختار \* البراجب ان يستعمل فيه ثلث اصابع اليد على الاصم كذا في الهداية \* ولو مسح باصبع او اصبعين لا يجوز في ظاهرها لزواية هكذا في شرح الطحاوي \* ولو مسح بالسبابة والابهام مفتوحتين فيضعهما مع ما بينهما من الكف على رأسه فحينئذ يجوز لانهما اصبعان وما بينهما من الكف قدر اصبع فيصير ثلث اصابع هكذا في المحيط وفتاوى قاضيخان \* اذا مسح رأسه برؤس اصابعه فاني كان الماء متقاطرا يجوز ان لم يكن متقاطرا لا يجوز كذا في الذخيرة \* وان كان على رأسه شعر طويل فمسح بثلاث اصابع الا ان مسح ووقع على شعر ان وقع على شعر تحته رأس يجوز عن مسح الرأس وان وقع على شعر تحته جبهة او رقبة لا يجوز \* ولو كان اذن وابتان مشدودتان حول الرأس كما يفعل النساء فوقع مسحه على رأس الذوابة بعض مشائخنا قالوا باجواز ذلك لم يرسلهما لانه مسح على شعر تحته الرأس \* عامتهم على انه لا يجوز ارسالهما ولم يرسلهما كذا في المحيط \* ومسح الاذنين لا ينوب عن مسح الرأس كذا في السراجية \* ولو كان في كفته بلل فمسح به اجزاه سواء كان اخذ الماء من الاناء او غسل ذراعيه وبقي بلل في كفته هو الصحيح بخلاف ما اذا مسح رأسه او خفه وبقي على كفته بلل فمسح به رأسه او خفه لا يجوز كذا في الخلاصة \* واذا اخذ البلل من عضو من اعضائه لا يجوز المسح به مغمولا كان ذلك العضو او مسحوا كذا في الذخيرة \* ومن مسح رأسه بالنلج اجزاه مطلقا ولم يفصلوا بين بلل ظرا او غير ظر كذا في الفتاوى البرهانية \* وان اغسل الرأس مع الوجه اجزاه عن المسح ولكن بكرة لانه خلاف ما امر به كذا في المحيط \* وان كان بعض رأسه محلوفا فمسح على خير المحلوق جاز كذا في الجوهرة النيرة \* وفي الخجة

ولولم يمسح مقدم رأسه ولكن مسح مؤخره أو يمينه أو يساره أو وسطه يجوز كذا في التا تاريخانية \* ولا يجوز المسح على القلنسوة والعمامة \* وكذا لو مسحت المرأة على الخمار إلا إنه إذا كان الماء متقاطرا بحيث يصل إلى الشعر نعم جاز ذلك من المسح كذا في الخلاصة \* وهذا إذا لم يتلون الماء كذا في الظهيرية \* والآفصل أن يمسح تحت الخمار كذا في فتاوى قاضيخان \* وأن كان على رأسها خضاب فمسحت على الخضاب إذا اختلطت البلة بالخضاب وخرجت عن حكم الماء المطلق لا يجوز المسح كذا في الخلاصة \* الفصل الثاني في سنن الموضوء \* وهي ثلث عشرة على ما ذكره في المتن \* منها التسمية \* التسمية سنة مطلقا غير مقيد بالمستيقظ وتعتبر عند ابتداء الموضوء حتى لو نسيها ثم ذكر بعد غسل البعض وسمى لا يكون مقيما للسنة بخلاف الأكل ونحوه كذا في التبيين \* فإن نسيها في أول الطهارة أتى بها متى ذكرها قبل الفراغ حتى لا يخلو الموضوء عنها كذا في السراج الوهاج \* ويسمى قبل الاستنجاء وبعده هو الصحيح كذا في الهداية \* ولا يسمى في حال الانكشاف ولا في محل النجاسة كذا في فتح القدير \* قال الطحاوي والاستبان العلامة مولانا فخر الدين الماترغى المنقول من السلف في تسمية الموضوء بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام \* وفي البخازية هو المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في معراج الدراية \* ولو قال في ابتداء الموضوء لا اله الا الله او الحمد لله او اشهدان لا اله الا الله صار مقيما لسنة التسمية كذا في القنية \* ومنها غسل اليدين إلى الرسغين ثلثا ابتداء \* قيل انه فرض وتقدمه سنة واختاره في فتح القدير والمعراج والبخازية \* واليه يشير قول محمد في الاصل فكذا في البحر الرائق \* وكيفيته أن كان الأناء صغيرا يأخذه بشماله ويقب الماء على يمينه ثلثا ثم يأخذه بيمينه ويصب على يساره كذا الك وان كان الأناء كبيرا كالحب أن كان معه أناء صغير يفعل كما ذكرنا وان لم يكن أدخل أصابع يده اليسرى مضمومة في الأناء ويصب على كفه اليمنى ويدلك الاصابع بعضها ببعض حتى يطهر ثم يدخل اليمنى في الأناء ويغسل اليسرى كذا في المضمورات \* وهذا إذا لم يكن على يده نجاسة \* فان كانت يحتمل بحيلة أخرى كذا في الخلاصة \* واختلفوا انه يغسل يده قبل الاستنجاء او بعده والاصح انه يغسلهما مرتين مرة قبل الاستنجاء ومرة بعده

كذا في فتاوي قاضي خان \* ومنها المضمضة والاستنشاق \* والسنة ان يتمضمض ثلثا أو لا  
ثم يستنشق ثلثا ويأخذ لكل واحد منهما ماءً جديداً في كل مرة كذا في محيط السرخسي \*  
وحد المضمضة استيعاب الماء جميع الفم \* وحد الاستنشاق ان يصل الماء الى المارن  
كذا في الخلاصة \* ان ترك المضمضة والاستنشاق اثم على الصحيح لانهما من سنن الهدى  
وتركها يوجب الاساءة بخلاف السنن الزوائد فان تركها لا يوجب الاساءة هكذا في  
السراج الوهاج \* وان اخذ الماء بكفه ورفع منه بغمه ثلث مرات وتمضمض يجوز \* ولو  
رفع الماء من الكف بانفه ثلث مرات واستنشق لا يجوز لانه يعود الماء المستعمل في  
الاستنشاق لا المضمضة هكذا في المحيط \* واذا اخذ الماء بكفه فتمضمض ببعضه واستنشق  
بالباقى جاز ولو كان على عكسه لا يجوز كذا في السراج الوهاج \* ومنها السواك \*  
وينبغي ان يكون السواك من اشجار مرة لانه يطيب نكهة الفم ويشهد الاسنان ويقوى المعدة  
وليكن رطبا في غلط الخنصر وطول الشبر ولا يقوم الا صبيح متام الخشبة فان لم توجد الخشبة  
فم يقوم الا صبيح من يمينه متام الخشبة كذا في المحيط والظهيرية \* والى لك يقوم متامه  
للمرأة كذا في البحر الرائق \* ويندب امساكه بيمينه بان يجعل الخنصر اسفله والا بهام  
اسفل رأسه وباقي الاصابع فوقه كذا في النهر الفائق \* ثم وقت الاستياك وهو وقت المضمضة  
كذا في النهاية \* ويستاك اعلى الاسنان واسفلها ويستاك عرض اسنانه ويبتدىء من الجانب  
الايمن كذا في الجوهرة النيرة \* ومن خشي من السواك تحريك اللقى تركه \* ويكره  
ان يسناك مضطجعا كذا في السراج الوهاج \* ومنها تخليل اللحية \* ذكر قاضي خان  
في شرح الجوامع الصغير تخليل اللحية بعد التثليث سنة في قول ابي يوسف وبه اخذ كذا في  
الزاهدى \* وفي المبسوط وهو الاصح كذا في معراج الدارية \* وكيفيته ان يدخل اصابعه  
فيها ويخلل من الجانب الاسفل الى فوق وهو المنقول من شمس الائمة الكردي  
كذا في المصمرات \* ومنها تخليل الاصابع \* وهو ادخال بعضها في بعض بماء متقاطر  
وهذا سنة مؤكدة اتفاقا كذا في النهر الفائق \* هذا اذا وصل الماء الى اثنائها وان لم يصل  
بان كانت منضمة فواجب كذا في التبيين \* ويغنى عنه ادخالها في الماء ولو غير جار \*  
والا رأى في اليدين التشبيك وفي الرجلين ان يخلل بخنصر يده اليسرى خنصر رجله اليمنى

ويختتم بخنصر رجليه اليسرى كذا في النهر الفائق \* ويدخل الأصبع من أسفل كذا في  
المضمرات \* ومنها تكرار الغسل ثلاثاً فيما يفرض غسله نحو اليدين والوجه والرجلين كذا في  
المحيط \* المرة الواحدة السابغة في الغسل فرض كذا في الظهيرية \* والثنتان منتان مؤكداً  
على الصحيح كذا في الجوهرة النيرة \* وتفسير السبوغ أن يصل الماء إلى العضو  
ويسيل ويتقاطر منه قطرات كذا في الخلاصة \* وفي فتاوى الحجة وينبغي أن يغسل الأعضاء  
كل مرة غسلًا يصل الماء إلى جميع ما يجب غسله في الوضوء فلو غسل في المرة الأولى وبقي  
موضع يابساً ثم في المرة الثانية يصيبها الماء بعضه ثم في المرة الثالثة يصيب مواضع الوضوء فهذا  
لا يكون غسل الأعضاء ثلاث مرات كذا في المضمرات \* ولو توضأ مرة مرة لعزة الماء  
أو للبرد أو للحاجة لا يكره ولا يأنثم ولا فيأثم كذا في معراج الدراية \* ولو زاد على الثلاث  
لطمأنة القلب عند الشك أو بنية وضوء آخر فلا بأس به كذا في النهاية والسراج الوهاج \*  
ومنها مسح كل الرأس مرة كذا في المتون \* والأظهر أن يضع كفيه وأصابعه على مقدم رأسه  
ويمدها على قفاه على وجه يستوعب جميع الرأس ثم يمسح أذنيه بأصبعيه ولا يكون الماء  
مستعملًا بهذا كذا في التبيين \* وأن يداوم على ترك استيعاب الرأس بغير عذر يأنثم كذا في القنية \*  
ومنها مسح الأذنين \* يمسح مقدمهما ومؤخرهما بالماء الذي يمسح برأسه كذا في شرح  
الطحاوي \* ولو أخذ ماءً جديداً من غير فناء البلة كان حسناً كذا في البحر الرائق \* ولو مسح  
مقدمهما مع الوجه ومؤخرهما مع الرأس جاز ولكن الأفضل هو الأول كذا في شرح  
الطحاوي \* ويمسح ظاهر الأذنين وباطن الأذنين وباطن السبابتين كذا في  
السراج الوهاج \* ومنها النية \* والمذهب أن ينوي ما لا يصح إلا بالنية مرة من العبادة أو رفع  
الحدث كذا في التبيين \* وكيفيتها أن يقول نويت أن أتوضأ للصلاة تقرباً إلى الله تعالى  
أو نويت رفع الحدث أو نويت الطهارة أو نويت استحالة الصلاة كذا في السراج  
الوهاج \* وأما وقتها فعند غسل الوجه ومحلها القلب \* والتلفظ بها مستحب كذا في الجوهرة النيرة \*  
ومنها الترتيب \* وهو أن يبدأ بالله تعالى بذكره كذا في التبيين \* هذا القدوري النية والترتيب  
والاستيعاب من المستحبات \* وعدّها صاحب الهداية والمحيط والتحفة والإيضاح والروافي من  
السنن وهو الأصح كذا في معراج الدراية \* ومنها الموالاة وهي التتابع \* وحده أن لا يجف الماء

على العضو قبل ان يغسل ما بعده في زمان معتدل ولا اعتبار بشدة الحر والرياح ولا شدة البرد ويعتبر ايضا استواء حالة المتوضي كذا في الجوهرة النيرة \* وانما يكره التفريق في الوضوء اذا كان بغير مذر اما اذا كان بعد ريان فرغ ماء الوضوء فيذهب لطلب الماء او ما شبه ذلك فلا بأس بالتفريق على الصحيح وهكذا اذا فرق في الغسل والتيمم كذا في السراج الوهاج \* الفصل الثالث في المستحبات \*

والمدكور منها في المتون اثنان \* الأول التيامن وهو ان يبدأ باليد اليمنى قبل اليسرى وبالرجل اليمنى قبل اليسرى وهو فضيلة على الصحيح \* وليس في اعضاء الطهارة عضوان لا يستحب تقديم الايمن منهما على الايسر الا الاذنين \* ولولم يكن الايدى واحدة او باحدى يديه ملة ولا يمكن مسحهما معا يبدأ بالاذن اليمنى ثم باليسرى كذا في الجوهرة النيرة \* والثاني مسح الرقبة وهو بظهر اليدين \* واما مسح الحلقوم فبدعة كذا في البحر الرائق \* وههنا سنن وآداب ذكرها المشائخ \* والسنة عند غسل رجليه ان يأخذ الاناء بهمينه ويكبه على مقدم رجله اليمنى ويدلكه بيساره فيغسلها ثلثا ثم يفيض الماء على مقدم رجله اليسرى ويدلكه كذا في المحيط \* ومن السنن البداية من رؤس الأصابع في اليدين والرجلين كذا في فتح القدير \* وهكذا في المحيط \* والبداية من مقدم الرأس في المسح سنة هكذا في الزاهدي \* والترتيب في المضمضة والاستنشاق سنة صندبا كذا في الخلاصة \* والمبالغة فيها سنة ايضا كذا في الكافي وشرح الطحاوي \* الا ان يكون صائما كذا في التاتارخانية \* وهي في المضمضة بالغرغرة كذا في الكافي \* وفي الاستنشاق ان يضع الماء على منخرية ويجذبه حتى يصعد الى ما اشتد من انفه كذا في المحيط \* وفي الاصل من الادب ان لا يسرف في الماء ولا يقتصر كذا في الخلاصة \* وهذا اذا كان ماء نهر او مملوكا له فان كان ماء موقوفا على من يتطهر او يتوضأ حرمت الزيادة والاسراف بخلاف كذا في البحر الرائق \*

وان يقول عند غسل كل عضو اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله \* وان لا يتكلم فيه بكلام الناس كذا في المحيط \* فان دعت الى الكلام حاجة يخاف نوتها بتركه لم يكن فيه ترك الادب كذا في البحر الرائق \* وان يقوم بامر الوضوء بنفسه \* وان يقول بعد الفراغ من الوضوء سبحانك اللهم وبحمدك اشهد ان لا اله الا انت استغفرک واتوب اليک واشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله \* وان لا يمسح سائر اعضاءه بالخرقة التي يمسح بها موضع الاستنجاء \*

وان يستقبل القبلة عند الوضوء بعد الفراغ من الاستنجاء \* وان يقول بعد الفراغ من الوضوء او في خلال الوضوء اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين \* وان يصلي ركعتين بعد الفراغ من الوضوء



وان يملأ آنيته بعد الفراغ من الوضوء أصلاً أخرى كذا في المحيط \* ويشرب طهرة من فضل وضوئه مستقبل القبلة ثائماً \* ويتوضأ بآنية الخزف \* ويتوقى التقاطر على الثياب كذا في الزاهدي \* ولا ينفخ يديه كذا في السراج الوهاج \* والمضمضة والاستنشاق باليمضي والامتخاط باليسرى كذا في خزائن الغنى لابن الليث \* وعن خلف بن أيوب أنه قال ينبغي للمتوضي في الشتاء أن يبّل أعضاءه بالماء شبه الدهن ثم يسيل الماء عليها لأن الماء يتجافى عن الأعضاء في الشتاء كذا في البدائع \* ومن الأدب ذلك أعضاءه وأدخال خنصره صماخي إن نية وتقديم الوضوء على الوقت ونشر الماء على وجهه من غير لطم \* والجلوس في مكان مرتفع كذا في التبيين \* ويغسل عروقه الأربعة ويغسل الأعضاء بالرنق ولا يستعجل في الوضوء ويستقصي في الغسل والتحليل والدلك \* ويجاوز حد الوجه واليدين والرجلين ليتيقن بغسل الحدود كذا في معراج الدراية \* ويبدأ في غسل الوجه من أعلاه كذا في النهر الفائق \* والتوضي في موضع طاهر لأن الماء الوضوء حرمة هكذا في النهر الفائق ناقلاً عن المصمرات \* وجعل الأناء الصغيرة على يساره والكبير الذي يغرب منه على يمينه \* والجمع بين نية لقاب وفعل اللسان \* وتسمة اليد اللينة إلى عند غسل كل عضو \* وليقل عند المضمضة اللهم أعني على تلاوة القرآن فذكرتك وشكرتك وحسين عبادتك \* وعند الاستنشاق اللهم أرحمني رائحة الجنة ولا ترحمني رائحة النار \* وعند غسل الوجه اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه \* وعند غسل يديه اليمينى اللهم أعطني كتابي بيمينى وحاسبني حساباً يسيراً \* وعند غسل اليسرى اللهم لا تعطيني كتابي بشمالى ولا من وراء ظهري \* وعند مسح رأسه اللهم اظلني تحت ظل عرشك يوم لا ظل إلا ظلك \* وعند مسح أنفيه اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه \* وعند مسح عنقه اللهم اعتق رقبتى عن النار \* وعند غسل رجله اليمينى اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الأقدام \* وعند غسل رجله اليسرى اللهم اجعل ذنبي مغفوراً وسعي مشكوراً وتجارتى لمن تבור \* ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد غسل كل عضو \* ولا يبتغى ماء وضوئه عن مذكذافي التبيين \* للوضوء أنواع ثلاثة \* فرض وهو وضوء المحدث عند القيام إلى الصلوة \* وأوجب وهو الوضوء للطواف \* إن طاف بالبيت بدون جازوب يكون تاركاً للموجب \* ومندوب وذلك غير معدود \* فمنها الوضوء للنوم \* ومنها المحافظة على الوضوء \* وتفسيره أن يتوضأ كلما أحدث ليكون على الوضوء في الأوقات كلها \* ومنها الوضوء بعد الغيبة وبعد انسداد الشعر \* ومنها الوضوء على الوضوء \* ومنها الوضوء إذا ضحك تهتة \* ومنها الوضوء الغسل .

\* الفصل الرابع في المكروهات \*

منها التعنيف في ضرب الماء على الوجه \* والمضمضة والاستنشاق باليسار \* والامتناع باليمين من غير عذر كذا في خزائن الفقه لا يبيح اليمين \* ومنها تنليث المسم بماء جديد \* ولا بأس بالتمسح بالمنديل بعد الوضوء كذا في التبیین \* ويكره ان يخص لنفسه اداء يتوضأ به دون غيره كما يكره ان يعين لنفسه في المسجد مكانا كذا في الوجيز للكردي \* الفصل الخامس في نواقض الوضوء \* منها ما يخرج من السبيلين من الغائط والبول والريح الخارجة من الدبر والودي والمذي والمنى والدودة والحصى \* الغائط يوجب الوضوء قل أو كثر وكذلك البول والريح الخارجة من الدبر كذا في المحيط \* والريح الخارجة من الذكر وفروج المرأة لا ينقض الوضوء على الصحيح الا ان تكرن المرأة مفضاة فانه يستحب لها الوضوء كذا في الجوهرة النيرة \* به جافعة فخرج منها ريم لا ينقض الوضوء كالجشاء المنتن كذا في القنية \* ولو نزل البول الى تصبئة الذكر لم ينقض الوضوء \* ولو خرج الى القنية ينقض الوضوء كذا في الذخيرة \* وهو الصحيح مع كذا في البحر الرائق \* ولو خرج البول من الفرج الداخل من المرأة دون الخارج ينقض الوضوء \* والمحبوب اذا خرج منه ما يشبه البول فان كان قادرا على امساكه ان شاء امسكه وان شاء ارسله فهو بول ينتقض الوضوء وان كان لا يتدر على امساكه لا ينقض ما لم يسئل كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي الفتاوى اذا تبين ان الخنثي رجل والفرج الآخر منه بمنزلة الجرح لا ينقض الخارج منه حتى يسئل كذا في السراج الزاهج \* وهكذا في فتاوى قاضيخان والذخيرة ومحيط السرخسي واكثر المعبرات \* واكثرهم على ايجاب الوضوء عليه كذا في التبیین \* والذي ينبغي التعويل عليه هو الاول كذا في النهر الفائق \* ولو كان لذكر الرجل جرح له رأسا اجدعه يخرج منه ما يسئل في مجرى البول والغائي يخرج منه ما لا يسئل في مجرى البول فالاول بمنزلة الاحليل اذا ظهر البول على رأسه ينقض الوضوء وان لم يسئل \* ولا وضوء في الثاني ما لم يسئل \* اذا خاف الرجل خروج البول فحشا احليله بقطنه ولو لا القطنه يخرج منه البول فلا بأس به ولا ينقض وضوءه حتى يظهر البول على القطنه كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا خرج دبره ان عالجه بيده او بخرقه حتى ادخله يتقض طهارته لانه يلتزق بيده شيء من النجاسة \* وذكر الشيخ الامام شمس الائمة الحائري رحمه الله ان بنهم خروج الدبر ينتقض وضوءه كذا في الذخيرة \* المذي لا ينقض الوضوء وكذا الودي والمني اذا خرج من غير شهوة بان حمل شيء انصبه المني او سقط من مكان

مرتفع يوجب الوضوء كذا في المحيط \* ومنه الرجل خائراً أنيض رائحته كرائحة الطلع فيه لزوجة ينكسر الذكرو عند خروجه \* ومنه المرأة رقيق اصفر \* والمذي رقيق يضرب الى البياض يبدو خروجه عند الملاعبة مع أهله بالشهوة \* ويتأمله من المرأة الذي \* والودي بول غليظ وقيل ما يخرج بعد الاغتسال من الجماع وبعد البول كذا في التبيين \* الدودة اذا خرجت من الدبر فهو حدث وان خرجت من قبل المرأة او الذكر فكذلك وكذلك الجحشاء كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا انظر في احليله ثم خرج لا ينتقض كما في الصوم كذا في الظهيرية \* ولو احتقن بالدهن ثم سال منه يعيد الوضوء كذا في محيط السرخسي \* وكل ما وصل الى الداخل من الإسفل ثم عاد نقض لعدم انفكاكه عن بلة وان لم يتم الدخول بان كان طرفه في يده كذا في الوجيز للكردي \* ومنها ما يخرج من غير السبيلين ويسيل الى ما يظهر من الدم والقنم والصديد والماء لعلة \* حد السيلان يعلو وينحدر عن رأس الجرح كذا في محيط السرخسي \* وهو الاصح كذا في النهر الفائق \* الدم اذا علا على رأس الجرح لا ينتقض الوضوء وان اخذ اكثر من رأس الجرح كذا في الظهيرية \* والفتوى على انه لا ينتقض وضوءه في جنس هذه المسئلة كذا في المحيط \* الدم والقنم والصديد وماء الجرح والنفطة والبسرة والندى والعين والاذن لعلة سواء على الاصح كذا في الزاهدي \* ولو صب دهنه في اذنه فمكث في دماضه ثم سال من اذنه او من انفه لا ينتقض الوضوء \* وعن ابي يوسف رح ان خرج من فمه فعليه الوضوء لانه لا يخرج من الفم الا بعد ما وصل الى المعدة وهي محل النجاسة فصار له حكم القي كذا في محيط السرخسي \* وان استعط فخرج السعوط من الفم وكان ملا الفم نقض \* وان خرج من الاذنين لا ينتقض كذا في السراج الوهاج \* ولو دخل الماء اذن رجل في الاغتسال ومكث ثم خرج من انفه لا وضوء عليه كذا في المحيط \* وفي النصاب وهو الاصح كذا في التائيد \* الا اذا صار قيحاً فحينئذ ينتقض كذا في المضمرات \* واذا خرج من اذنه قنم او صديد ينظر ان خرج بدون الوجع لا ينتقض وضوءه وان خرج مع الوجع ينتقض وضوءه لانه اذا خرج مع الوجع فالظاهر انه خرج من الجرح هكذا حكى فتوى شمس الائمة الحلواني رح كذا في المحيط \* وهكذا في الذخيرة والتبيين والسراج الوهاج \* ذكر محمد رح في الاصل اذا خرج من الجرح دم قليل فمسحه ثم خرج ايضاً ومسحه وان كان الدم بحال لم يترك ما تد منه من سال انتقض وضوءه وان كان لا يسيل لا ينتقض وضوءه وكذلك ان القي عليه رماد او تراباً لم يظهر ان ياربته ثم وثم فهو كذلك يجمع كذا في الذخيرة \* وانزل الدم من الرأس الى موضع بلحفة حكم

التطهير من الانف والاذنين نقض الوضوء كذا في المحيط \* والموضع الذي يلحقه حكم التطهير من الانف ما لا نَمَ منه كذا في الملتقط \* وأن خرج من نفس الفم تعتبر الغلبة بينه وبين الريق \* فان تساوى انتقض الوضوء ويعتبر ذلك من حيث اللون فان كان احمر انتقض وان كان اصفر لا ينتقض كذا في التبيين \* المتوضي اذا غرض شيئاً فوجد فيه اثر الدم او استاك بمواك فوجد فيه اثر الدم لا ينتقض ما لم يعرف السيلان كذا في الظهيرية \* اذا كان في عينه قرحة ووصل الدم منها الى الجانب الآخر من عينه لا ينتقض الوضوء لانه لم يصل الى موضع يجب غسله كذا في الكفاية \* خرج دم من القرحة بالعصر ولو لوله ما خرج نقض في المختار كذا في الوجيز للكردي \* هو الاشبه كذا في القنية \* وهو الاوجه كذا في شرح المنية للجلبي \* وأن قشرت نقطة وسال منها ماء او صديد او غيره ان سال عن رأس الجرح نقض وان لم يسال لا ينتقض \* هذا اذا نشرها فخرج بنفسه ما اذا عصرها فخرج بعصره لا ينتقض لانه مخرج وليس بخارج كذا في الهداية \* الرجل اذا استنثر فخرج من انفه علق قدرا العدسة لا ينتقض الوضوء كذا في الخلاصة \* القراد اذا امص عضو انسان فامتلا دما ان كان صغيرا لا ينتقض وضوءه كما لو مصبت الذباب او البعوض وان كان كبيرا ينتقض \* وكذا العلقه اذا امص عضو انسان حتى امتلات من دمه انتقض الوضوء كذا في محيط السرخسي \* والغرب في العين بمنزلة الجرح فما يسيل منه ينتقض الوضوء كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو كان في عينه رمد او عمش يسيل منهما الدموع فالواو مؤمر بالوضوء لوقت كل صلوة لاحتمال ان يكون صديدا او قريبا كذا في التبيين \* الدودة الخارجة من رأس الجرح لا ينتقض الوضوء كذا في المحيط \* والعرق المذني الذي يقال له بالفارسية رشة وهو بمنزلة الدودة \* فان كان الماء يسيل منه ينتقض الوضوء كذا في الظهيرية \* ومنها التي \* لو قلس ملاء فيه مرة او طعاما او ماء نقض كذا في المحيط \* والحدالصحيح في ملا الفم ان لا يمكنه امساكه الا بكافته ومشفة كذا في محيط السرخسي \* ولو شرب ماء ثم قاء صافيا نقض الوضوء كذا في السراج الوهاج نافلا عن الفتاوى \* ان قاء ملا الفم بلغما ان نزل من الرأس لم ينتقض \* وان صعد من الجوف لم ينتقض عندهما خلا لا ابي يوسف رح \* هذا اذا قاء بلغما صرفا فان كان مخلوطا بشيء من الطعام وغيره فان كان الطعام ملا الفم يكون حدثا والا فلا كذا في محيط السرخسي \* وأن قاء دما ان كان ما نالا نزل من الرأس ينتقض اتفاناً \* وان كان علقا لا ينتقض اتفاناً \* وان صعد من الجوف ان كان علقا لا ينتقض اتفاناً لان يملأ الفم وان كان سائلا فعلى قول ابي حنيفة ينتقض وان لم يكن ملا الفم كذا في شرح المنية \* وهو المختار

كذا في التبيين \* وصحة عامة المشايخ هكذا في البدائع \* وأن فاء قليلاً قليلاً لوجمع يبلغ ملاً الغم قال محمد ر ج ان اتحد السبب جمع والا فلا وهذا اصح كذا في المصمرات \* اذا فاء ثانياً قبل سكون نفسه من الهيجان والغثيان كان السبب متحداً \* وان كان بعده كان السبب مختلفاً كذا في الكافي \* ما يخرج من بدن الانسان اذا لم يكن حدثاً لا يكون نجساً كالقيء القليل والدم اذا لم يسيل كذا في التبيين \* وهو الصحيح كذا في الكافي \* منها النوم \* ينقضه النوم مضطجعا في الصلوة او في غيرها بلا خلاف بين الفقهاء \* وكذا النوم متوركاً بان نام على احد وركبته هكذا في البدائع \* وكذا النوم مستلقياً على قفاه هكذا في البحر الرائق \* ولو نام قاعداً واضعاً اليديه على عقبه شبه المنكب لا وضوء عليه وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* ولو نام مستنداً الى ما لوازيل عنه لسقط ان كانت مقعدته زائلة عن الارض نقض بالاجماع \* وان كانت غير زائلة فالصحيح انه لا ينقض كذا في التبيين \* ولا ينقض نوم القائم والقاعد ولو في السرج او المحمل ولا الراكع ولا الساجد مطلقاً ان كان في الصلوة وان كان خارجها فكذلك الا في السجود فانه يشترط ان يكون على الهيئة المسنونة له بان يكون راعياً بطنه من فخذه مجانياً عضديه عن جنبه وان سجد على غير هذه الهيئة انتقض وضوءه هكذا في البحر الرائق \* ثم في ظاهر الرواية لافرق بين غلبته وتعمده \* وعن ابي يوسف النقض في الثاني والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية هكذا في المحيط \* واختلفوا في المريض اذا كان يصلي مضطجعا فنام فالصحيح ان وضوءه ينتقض كذا في المحيط والتبيين والبحر الرائق \* وعليه التوى كذا في النهر الفائق \* وأن نام جالساً وهو يتميل وربما يزول مقعده عن الارض قال شمس الائمة الحلواني ظاهر المذهب انه لا يكون حدثاً كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو نام قاعداً فسقط على وجهه او جنبه ان اغتبه قبل سقوطه او جالسه سقطت اوسقطت انما وانتبه من ساعته لا ينتقض وان استقر نائماً ثم انتبه ينتقض كذا في التبيين \* وأن نام متربعا لا ينتقض الوضوء وكذا لو نام متوركاً بان يبسط قدميه من جانب ويلصق اليديه بالارض كذا في الخلاصة \* واذا نام راكباً على دابة والدابة عريان فان كان في حالة الصعود والاستواء لا ينتقض وضوءه \* اما حالة الهبوط يكون حدثاً كذا في المحيط \* وأن نام على ظهر الدابة في كاف لا ينتقض وضوءه \* وان نام على رأس التنور وهو جالس قد ادلى رجله كان حدثاً كذا في فتاوى قاضيخان \* واما النعاس في حالة الاضطجاع لا يخلو اما ان يكون ثقيلاً او خفيفاً فان كان ثقيلاً فهو حدث وان كان

خفيفاً لا يكون حدثاً \* والفاصل بين الخفيف والثقيل انه ان كان يسمع ما قيل عنده فهو خفيف وان كان يخفى عليه ما قيل عنده فهو ثقيل كذا في المحيط \* وهكذا حكى فتوى شمس الائمة كذا في الذخيرة \* ومنها الاغماء والغشى والسكر \* الاغماء ينقض الوضوء قليلاً بكثيرة وكذا الجنون والغشى والسكر \* وحد السكر في هذا الباب ان لا يعرف الرجل من المرأة عند بعض المشايخ وهو اختيار الصدر الشهيد \* والصحيح ما نقل عن شمس الائمة الحلواني انه اذا دخل في بعض مشيته تحرك كذا في الذخيرة \* ومنها التهتة \* وحد التهتة ان يكون مسموعاً له ولجيرانه \* والضحك ان يكون مسموعاً له ولا يكون مسموعاً لجيرانه \* والتبسم ان لا يكون مسموعاً له ولا لجيرانه كذا في الذخيرة \* التهتة في كل صلوة فيها ركوع وسجود تنقض الصلوة والوضوء عندنا كذا في المحيط \* سواء كانت عمداً او نسياناً كذا في الخلاصة \* ولا تنقض الطهارة خارج الصلوة \* والضحك يبطل الصلوة ولا يبطل الطهارة \* والتبسم لا يبطل الصلوة ولا الطهارة \* ولو تهتة في سجدة النلاوة او في صايرة الجنازة تبطل ما كان فيها ولا تنقض الطهارة كذا في فتاوى قاضي خان \* والتهتة من الصبي في حال الصلوة لا تنقض الوضوء كذا في المحيط ولو تهتة نائماً في الصلوة فالصحيح انها لا تبطل الرضوء ولا الصلوة كذا في التبيين \* قال الحاكم ابو محمد الكوفي فسدت صلوته ووضوءه جميعاً وبه اخذ عامة المنأخرين احتياطاً كذا في المحيط \* ولو تهتة في الصلوة المظنونة الاصح انه ينقض وضوءه كذا في الظهيرية \* ولو تهتة فيما يصلي بالايماء بعذر او راكباً يومى بالنفل والغرض بعذر ان تنقض كذا في فتح القدير \* والتهتة تبطل التيمم كما تبطل الوضوء ولا تبطل طهارة الاغتسال \* وقد قيل تبطل طهارة الأعضاء الاربعة \* فالمغتسل في الصلوة اذا تهتة بطلت الصلوة ولا يجوز له ان يصلي بعده من غير وضوء جديده كذا في المحيط \* وهو الصحيح كذا في التاتارخانية \* وعنهما المباشرة الفاحشة \* اذا باشر امرأة مباشرة فاحشة بتجرد وانتشار وملاقة الفرج بالفرج ففيه الوضوء في قول ابي حنيفة وابي يوسف رخ استحساناً \* وقال محمد رخ لا وضوء عليه وهو القياس كذا في المحيط \* وفي النصاب هو الصحيح \* وفي الينابيع وعليه الفتوى كذا في التاتارخانية \* وفي الملامسة الفاحشة لا يعتبر انتشار آلة الرجل في انتقاض طهارة المرأة كذا في القنية \* مس الرجل المرأة والمرأة الرجل لا ينقض الوضوء كذا في المحيط \* مس ذكر او ذكر غيره ليس يحدث عندنا كذا في الزاد \* والمباشرة الفاحشة بين المرأتين وبين الرجل والغلام الامر ان تنقض الوضوء عند الشيوخ

هكذا في القنية \* وكذا بين الرجلين كذا في معراج الدراية \* ومما يتصل بذلك مسائل الشك في الاصل \* من شك في بعض وضوئه وهو اول ما شك غسل الموضع الذي شك فيه \* فان وقع ذلك كثير الم يلتفت اليه \* هذا اذا كان الشك في خلال الوضوء فان كان بعد الفراغ من الوضوء لم يلتفت الى ذلك \* ومن شك في الحدث فهو على وضوءه \* ولركان محدثا فشك في الطهارة فهو على حدثه \* ولا يعمل بالتحري كذا في الخلاصة \* الباب الثاني في الغسل \*

وفيه ثلثة فصول \* الفصل الاول في فرائضه وهي ثلثة \* المضمضة والاستنشاق وغسل جميع البدن على ما في المترن \* وحدا المضمضة والاستنشاق كما مر في الوضوء من الخلاصة \* الجنب اذا شرب الماء ولم يمسح به لم يضره ويجزيه عن المضمضة اذا اصاب جميع فمه كذا في الظهيرية \* ولو كان سنه مجفوا فبقى فيه او بين اسنانه طعام او درن رطب في انفه تم غسله على الاصح كذا في الزاهدي \* والاحتياط ان يخرج الطعام عن تجويفه ويجري الماء عليه هكذا في فتح القدير \* والدردن اليابس في الانف يمنع تمام الغسل كذا في الزاهدي \* والعجين في الظفر يمنع تمام الاغتسال والوسخ والدرن لا يمنع \* والقرص والبدني سواء \* والتراب والطين في الظفر لا يمنع \* والصرام والصباغ ما في ظفرهما يمنع تمام الاغتسال \* وقيل كل ذلك يجزيهم للحرج والضرورة وموضع الضرورة مستثناة عن قواعد الشرع كذا في الظهيرية \* وان كان على ظاهره جلد سمك او خبز ممضوغ قد جف فاغتسل ولم يصل الماء الى ماتحته لا يجوز \* ولو كان مكانه خروء باب او بر فرث جاز كذا في المحيط \* ولو كان به جذري ارتفع قشرها وجوانبها متصلة ولم يصل الماء الى ماتحت القشر لا بأس به فلو زالت القشرة لا يعيد الغسل كذا في الظهيرية \* ولا يجب ايصال الماء الى داخل العينين كذا في محيط السرخسي \* وليس على المرأة ان تنقص ضفائرها في الغسل اذا بلغ الماء اصول الشعر وليس عليها بل زوائبها هو الصحيح كذا في الهداية \* ولو كان شعر المرأة منقوصا يجب ايصال الماء الى اثنائه \* ويجب على الرجل ايصال الماء الى اثناء المحية كما يجب الى اصولها والى اثناء شعرة وان كان صغيرا كذا في محيط السرخسي \* ولو انزقت المرأة رأسها بطيب بحيث لا يصل الماء الى اصول الشعر وجب عليها ازالته ليصل الماء الى اصوله كذا في السراج الوهاج \* ويجب تحريك القرط والخاتم الضيقين ولو لم يكن نوطا فدخل الماء الثقب عند مروره اجزاه

## كتاب الطهارة . . . ( ١٦ ) . . . في سنن الغسل والمعاني الموجبة له

والا ادخله \* ولا ينكف في ادخال شيء سوى الماء من خشب ونحوه كذا في البحر الرائق \* ويجب  
ايضال الماء الى داخل السرة وينبغي ان يدخل اصبعه فيها للمبالغة كذا في محيط السرخسي \*  
الاتلف اذا اغتسل من الجنابة ولم يدخل الماء داخل الجلبة جاز كذا في المحيط \* وفي واقعات الناطقي  
وهو المختار كذا في التاتارخانية \* ويدخل الماء القلفة استحبابا كذا في فتح القدير \* ويجب على المرأة  
غسل فرجها الخارج في الجنابة والحيض والنفاس \* ويسن في الوضوء كذا في محيط السرخسي \*  
وفي الفتاوى الغيانية ولا تدخل المرأة اصبعها في فرجها عند الغسل وهو المختار كذا في التاتارخانية \*  
واذا ادهن فامر الماء فلم يقبل يجزي كذا في شرح الوقاية \* الفصل الثاني في سنن الغسل \*  
وهي ان يغسل يديه الى الرسغ ثلثاً ثم فرجه ويزيل النجاسة ان كانت على بدنه ثم يتوضأ وضوء  
للمصلاة الارجليه هكذا في الملتقط \* وتقدم غسل الفرج في الغسل سنة سواء كان فيه نجاسة او لا  
كتقديم الوضوء على غسل باقى البدن سواء كان هناك حدث او لا كذا في الشمني \* ولا يمسح برأسه  
في رواية الحسن \* والصحيح انه يمسح كذا في الزاهدي \* وهكذا في فتاوى قاضيجان \*  
ثم يفيض الماء على رأسه وسائر جسده ثلثاً كذا في الزاهدي \* الاول فرض والثتان سننان  
على الصحيح كذا في السراج الوهاج \* وكيفية الافاضة ان يفيض الماء على منكبيه الايمن ثلثاً ثم الايسر  
ثلثاً ثم على رأسه وسائر جسده ثلثاً كذا في معراج الدراية \* وهو الاصح هكذا في الزاهدي \* ثم ينتحى  
عن مغتسله فيغسل قدميه كذا في المحيط \* هذا اذا كان في مستنقع الماء \* اما اذا كان على لوح او حجر  
لا يؤخر غسلهما كذا في الجوهرة النيرة \* وههنا سنن وآداب ذكرها بعض المشائخ \* يسن ان يبدأ بالنية  
بتلبه ويقول بلسانه نويت الغسل لرفع الجنابة او للجنابة ثم يسمي الله تعالى عند غسل اليدين  
ثم يستنجى كذا في الجوهرة النيرة \* وان لا يسرف في الماء ولا يقتتر \* وان لا يستقبل القبلة وقت  
الغسل \* وان يدلك على اعضائه في المرة الاولى \* وان يغتسل في موضع لا يراه احد \* ويستحب  
ان لا ينكلم بكلام قط \* وان يمسح بمنديل بعد الغسل كذا في المنية \* .

\* الفصل الثالث في المعاني الموجبة للغسل \* وهي ثلثة \* منها الجنابة وهي تثبت بسببين \*  
احدهما خروج المنى على وجه الدفق والشهوة من غير ايلاج باللمس او النظر او الاحتلام او الاستمناء  
كذا في محيط السرخسي \* من الرجل والمرأة في النوم والمقظة كذا في الهداية \* وتعتبر الشهوة  
صدا انفصاله عن مكانه لا عند خروجه من رأس الاحليل كذا في التبيين \* اذا احتلم او نظر الى



امرأة فزال المنى عن مكانه بشهوة فامسك ذكره حتى سكنت شهوته ثم سال المنى عليه الغسل عندهما وعند ابي يوسف لا يجب هكذا في الخلاصة \* لو اغتسل من الجنابة قبل ان يبولى او ينام وصلى ثم خرج ببقية المنى فعليه ان يغتسل عندهما بخلاف ابي يوسف ر ح ولكن لا يعيد تلك الصلوة في قولهم جميعا كذا في الذخيرة \* ولو خرج بعد ما بال او نام او مشى لا يجب عليه الغسل انذا كذا في التبيين \* اذا احتمل الرجل وانفصل المنى من موضعه الا انه لم يظهر على رأس الاحليل لا يلزمه الغسل كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل بال فخرج من ذكره منى ان كان منتشراً عليه الغسل وان كان منكسراً عليه الرضوء كذا في الخلاصة \* اذا اغتسلت بعد ما جامعها زوجها ثم خرج منها منى الزوج فعليها الرضوء دون الغسل \* واذا استيقظ الرجل ووجد على فراشه او فخذة بللاً وهو يتذكر احتلاماً ان يتيقن انه منى او يتيقن انه مذي او شك انه منى او مذي فعليه الغسل وان يتيقن انه ودي لا غسل عليه \* وان رأى بللاً الا انه لم يتذكر الاحتلام فان يتيقن انه ودي لا يجب الغسل وان يتيقن انه منى يجب الغسل وان يتيقن انه مذي لا يجب الغسل \* وان شك انه منى او مذي قال ابو يوسف ر ح لا يجب الغسل حتى يتيقن بالاحتلام وقال لا يجب هكذا ذكر شيخ الاسلام \* قال القاضي الامام ابو علي النسفي ذكر هشام في نوادره عن محمد اذا استيقظ الرجل فوجد البلال في احليله وام يتذكر حاماً ان كان ذكره منتشراً قبل النوم لا غسل عليه الا ان يتيقن انه منى وان كان ذكره سائداً قبل النوم فعليه الغسل قال شمس الانمة الحلواني هذه المسئلة يكثر وتومعها والناس عنها غافلون فيجب ان تحفظ كذا في المحيط \* ولو تذكر الاحتلام واذا الانزال ولم يربللاً لا يجب عليه الغسل والمرأة كذلك في ظاهر الرواية لان خروج منيها الى فرجها الخارج شرط لوجوب الغسل عاينها وعليه الفتوى هكذا في معراج الدراية \* اذا نام الرجل قاعداً او نائماً او ماشياً ثم استيقظ ووجد بللاً فهذا وما للربام مضطجعا سواء كذا في المحيط \* اذا وجد في الفراش مني ويقول الزوج من المرأة تقول المرأة من الزوج الاصح ان يجب الغسل عليهما احتياطاً كذا في البهيرية \* الرجل اذا صار مغشياً عليه ثم افاق ووجد مذي على فخذة او ثوبه فلا غسل عليه \* وكذا بك السكران وليس هذا كالسرم كذا في المحيط \* رجل استيقظ وهو يتذكر احتلاماً وام يربللاً ومكث ساعة فخرج مذي لا يلزمه الغسل \* احتمل ليلاً ثم استيقظ ولم يربللاً فتوضأ وصلى صلاة الفجر ثم نزل المنى يجب عليه الغسل كذا في الذخيرة ولا يعيد الصلوة \* وكذا لو احتمل في الصلوة فلم ينزل حتى اتمها فانزل لا يعيدها

وبغسل كذا في فتح القدير \* السبب الثاني الايلاج \* الايلاج في احد السبيلين اذا توارت الحشفة يوجب الغسل على الفاعل والمفعول به انزل او لم ينزل وهذا هو المذهب لعلمائنا كذا في المحيط \* وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو كان مقطوع الحشفة يوجب الغسل بالايلاج مقدارها من الذكركذا في السراج الوهاج \* والايلاج في البهيمه والميته والصغيرة التي لا يجمع منها لا يوجب الغسل بدون الانزال هكذا في المحيط \* والصحيح انه اذا امكن الايلاج في محل الجماع من الصغيرة ولم يفضها فهي ممن يجمع كذا في السراج الوهاج \* اذا جمعت المرأة نيمادون الفرج ووصل المنى الى رحمها وهي بكر او ثيت لا غسل عليها فقد السبب وهو الانزال او مزاراة الحشفة حتى لو حبلت كان عليها الغسل لوجوب الانزال كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا حبلت فاما يجب عليها الغسل من وقت الجماعه حتى يجب عليها اعادة الصلوة من ذلك الوقت كذا في الملقط \* لو والت امرأة معي جنني يانبنى واجد في نفسي ما اجد اذا جامعني زوجي لا غسل عليها كذا في محيط السرخسي \* غلام ابن عشر سنين جامع امرأة بالغه فعليها الغسل ولا غسل على الغلام الا انه يؤمر باغسل تخلقا واعتياد انكما يؤمر بالصلوة تخلقا واعتياد \* ولو كان الرجل بالغه والمرأة صغيرة يجمع مثلها فعلى الرجل الغسل ولا غسل عليها \* وجامع الخصي يوجب الغسل على الفاعل والمفعول كذا في المحيط \* ولو لف على ذكره خرقه واولج ولم ينزل قال بعضهم يجب الغسل وقال بعضهم وهو الاصح ان كانت الخرقه رقيقة بحيث يجد حرارة الفرج واللذة وجب الغسل والا فلا \* والا حوط وجوب الغسل في التوجهين \* وان اولج الخنتى المشكل ذكره في فرج امرأة او دبرها ولا غسل عليهما وكذا في فرج خنتى مثله \* وان اولج رجل في فرج خنتى مشكل لم يجب عليه الغسل وهذا كله اذا كان من غير انزال اما اذا انزل وجب الغسل بالانزال كذا في السراج الوهاج \* ومنها الحيض والنفاس \* يجب الغسل عند خروج دم حيض او نفاس ووصوله الى فرجها الخارج والا فليس بخارج ولا يكون حيضا كذا في التبيين \* المرأة اذا ولدت ولم تر الدم هل يجب عليها الغسل الاصح انه يجب كذا في الظهيرية \* اما انواع الغسل فتسعة \* ثلثة منها فريضة وهي الغسل من الجنابة والحيض والنفاس \* وواحد واجب وهو غسل الموتى كذا في محيط السرخسي \* الكافران الجنب ثم اسلم يجب عليه الغسل في ظاهر الزواية \* لو انقطع دم الكافرة ثم اسلمت لا غسل عليها \* الصبية

إذا بلغت بالحيض فعليها الغسل بعد الانتطاع \* وفي الصبي إذا بلغ بالاحتلام الأصح وجوب الغسل  
 كذا في الزاهدي \* والاحوط وجوب الغسل في الفصول كلها كذا في فتاوى قاضيخان \* وأربعة سنة \*  
 وهو غسل يوم الجمعة ويوم العيدين ويوم عرفة وعند الأجرام \* وواحد مستحب وهو غسل الكافر إذا  
 أسلم ولم يكن جنباً كذا في محيط السرخسي \* وغسل يوم الجمعة للصلوة وهو الصحيح كذا في الهداية \*  
 حتى لو اغتسل بعد الفجر ثم أحدث وصلى الجمعة بالوضوء واغتسل بعد الجمعة لا يكره مستنداً \*  
 ولو اتفق يوم الجمعة يوم العيد وجامع ثم اغتسل ينوب عن الكل كذا في الزاهدي \* في الكافي لو اغتسل  
 قبل الصبح وصلى به الجمعة نال فضل الغسل عند أبي يوسف وعند أبي الحسن لا كذا في فتح التدير \*  
 ومن المندوب على ما ذكره بعض المشائخ رجح الاغتسال لدخول مكة والوقوف بمزدلفة ودخول  
 مدينة النبي صلى الله عليه وسلم والمجنون إذا أفاق والصبي إذا بلغ بالسن كذا في التبيين \* ومما  
 يتصل بذلك مسائل \* الجنب إذا أخر الاغتسال إلى وقت الصلوة لا يأنه كذا في المحيط \* قد يدل  
 الشيخ سراج الدين الهندي الإجماع على أنه لا يجب الرضوء على المحدث والغسل على الجنب  
 والحنث والنفساء قبل وجوب الصلوة أو إرادة ما لا يحل إلا بد كذا في البحر الرائق كالصلوة وسجدة  
 الندوة وممس المصحف ونحوه كذا في محيط السرخسي \* ذكر في ظاهراً الرواية وأدنى ما يكفي  
 من الماء للاغتسال صاع وللتوضي مده \* قال بعض مشائخنا رحمهم الله كفاه صاع إذا ترك الرضوء  
 وأما إذا جمع بين الرضوء والغسل يتوضأ بالماء من غير الصاع ويغتسل بالصاع \* وبآل عامة مشائخنا  
 رحمهم الله الصاع كاف للغسل والوضوء جميعاً وهو الأصح \* قال مشائخنا هذا بيان متداردني الكفاية  
 وليس بنقدير لازم بل إن كفاه أقل من ذاك نقص منه وإن لم يكف زاد عليه بقدر ما لا سرف  
 ولا تتغير كذا في محيط السرخسي \* وكذلك لو توضأ بدون المده أو سبع وضوء جاز كذا  
 في شرح الطحاوي \* والنقدير بالمده في الرضوء إذا كان لا يحتاج إلى الاستنجاء فإن احتاج إلى  
 ذاك استنجى برطل وتوضأ بمد \* وإن كان لا بأساً بالمخف وهو لا يحتاج إلى الاستنجاء يكتفي برطل  
 وظل هذا غير لازم لاختلاف طباع الناس كذا في شرح المبسوط \* ولا بأس بأن يغتسل الرجل  
 والمرأة من الماء واحد كذا في المحيط \* ولا بأس للجنب أن ينام فيعاهد أهله قبل أن يتوضأ وإن  
 توضأ بحسن \* فإن أراد أن يأكل ويشرب فينبغي أن يتمضمض ويغسل يديه كذا في السراج الوهاج \*  
 الباب الثالث في المياه \* وفيه فصلان \* الفصل الأول فيما يجوز به التوضي \* وهو ثمانية أنواع \*

الاول الماء الجاري \* وهو ما يذهب بثبته كذا في الكنز والخلاصة \* وهذا هو الحد الذي ليس في دركه حرج هكذا في شرح الوقاية \* وقيل ما يعده الناس جارياً وهو الاصح كذا في التبيين \* وفي النصاب والفتوى في الماء الجاري انه لا يتنجس ما لم يتغير طعمه اولونه او ريحه من النجاسة كذا في المصمرات \* واما القى في الماء الجاري شيء نجس كالجبقة والخمر لا يتنجس ما لم يتغير لونه او طعمه او ريحه كذا في منية المصافي \* واما سد كلب عرض النهر ويجري الماء فوقه ان كان ما يلقى الكلب اقل مما لا يلائه يجوز الوضوء في الاسفل والا \* قال الفقيه ابو جعفر ررح على هذا ادركت مشائخي كذا في شرح الوقاية \* وهكذا في المحيط \* وقد صححه في التجنيس اصحاب الهداية كذا في البحر الرائق \* وعند ابي يوسف لا بأس بالوضوء اذا لم يتغير احداً وصايه كذا في شرح الوقاية \* وفي النصاب وعاية الفتوى كذا في المصمرات \* واما كانت الجبقة ترمى من تحت الماء لقلته الماء لاصفائه كان الذي يلقىها اكثر اذا كان سد عرض الساقية \* واما كانت لا ترمى او لم تأخذ الا الاقل من النصف لم يكن الذي يلقىها اكثر كذا في المحيط \* ولو كان على السطح عذرة فوقع عليه بالمطر فسال الميزاب ان كانت النجاسة عند الميزاب وكان الماء كله يلقى العذرة او اكثر او نصفه فهو نجس والافهوطاهر \* وان كانت العذرة على السطح في مواضع متعذرة وام يكن على رأس الميزاب لا يكون نجساً وحكمه حكم الماء الجاري كذا في السراج الراجح \* وفي بعض الفتاوى قال مشائخنا المطر مادام يمطر فله حكم الجريان حتى لو اصاب العذرات على السطح ثم اصاب ثوباً لا يتنجس الا ان يتغير \* المطر ان اصاب السقف وفي السقف نجاسة فوكف واصاب الماء ثوباً والصحيح انه ان كان المطر لم ينقطع بعد فماسال من الثقب طاهر كذا في المحيط \* وفي العتائبة اذا لم يكن منغير كذا في التاتارخانية \* واما اذا انقطع المطر وسال من الثقب شيء فماسال فهو نجس كذا في المحيط \* وفي النوازل قال مشائخنا المنأخرون هو المختار كذا في التاتارخانية \* ماء النهر او القناة اذا احتمل عذرة فاغترف انسان بقرب العذرة جاز والماء طاهر ما لم يتغير طعمه اولونه او ريحه \* ماء النهر اذا انقطع من اعلاه لا يتغير حكم جريانه كذا في فتاوى قاضيخان \* المسافر اذا كان معه ميزاب وسمع معه اداة من ماء يحتاج اليه وهو على طمع من وجود الماء ولكن لا يتيقن بذلك حكى من الشيخ ابي الحسن انه كان يقول يا مراد ما من رذائنه حتى يصب الماء في طرف من الميزاب وهو يوضا في الميزاب ويضع عند الطرف الآخر

من الميزاب اناء طاهراً يجتمع فيه الماء فان الماء المتجمع يكون طاهراً وطهوراً وهو الصحيح كذا في الذخيرة \* حوض صغير كرى منه رجل نهراً واجرى الماء فيه وتوضأ ثم اجتمع ذلك الماء في مكان آخر فكري منه رجل آخر نهراً آخر واجرى في الماء وتوضأ جاز وضوء الكل اذا كان بين المكانين مسافة وان قلت \* وكذلك حفيرتان يخرج الماء من احداهما ويدخل في الاخرى فتوضأ فيما بينهما كذا في المحيط \* اذا جلس الناس صفوفاً على شط نهر يتوضأون حاز وهو الصحيح كذا في منية المصلنى \* واذا كان الحوض صغيراً يدخل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب يجوز الوضوء فيه من جميع جوانبه ومحلية الفتوى من غير تفصيل بين ان يكون اربعاً في اربع اواقل فيجوز او اكثر فلا يجوز كذا في شرح الرقاية \* وهكذا في الزاهدي ومعراج الدراية \* حوض صغير يتنجس ماؤه فدخل الماء الطاهر فيه من جانب ومال ماء الحوض من جانب آخر كان الغثية ابو جعفر رح يقول كما سال ماء الحوض من الجانب الآخر يحكم بطهارة الحوض وهو اختيار الصدر الشهيد رح كذا في المحيط \* وفي النوازل وبه نأخذ كذا في التاتارخانية \* وان دخل الماء ولم يخرج ولكن الناس يغترفون منه اغترافاً متداركاً طهر كذا في الظهيرية \* وتفسير الغريب المتدارك ان لا يسكن وجه الماء فيما بين الغرتين كذا في الزاهدي \* ماء حوض الحمام طاهر عندهم ما لم يعلم بوقوع النجاسة فيه \* فان ادخل رجل يده في الحوض وعليها نجاسة ان كان الماء ما كنا لا يدخل به شيء من انبوبة ولا يغترف منه انسان بالتصعته يتنجس \* وان كان الناس يغترفون من الحوض بقصاعهم ولا يدخل من الانبوب ماء او على العكس فاكثروهم على ان لا يتنجس \* وان كان الناس يغترفون بقصاعهم ويدخل الماء من الانبوب فاكثروهم على ان لا يتنجس هكذا في فتاوى قاضي خان \* وعليه الفتوى كذا في المحيط \* الماء الجاري بعد ما تغير احد اوصافه وحكمه نجاسته لا يحكم بطهارته ما لم يزل ذلك التغير بان يرد عليه ماء طاهر حتى يزول ذلك التغير كذا في المحيط \* الثاني الماء الراكد \* الماء الراكد اذا كان كثيراً فهو بمنزلة الجاري لا يتنجس جميعه بوقوع النجاسة في طرف منه الا ان يتغير لونه او طعمه او ريحه وعلى هذا اتفق العلماء وبه اخذ صامة المشايخ رح كذا في المحيط \* وهل يتنجس موضع وقوع النجاسة ففي المروية يتنجس بالاجماع ويترك من موضع النجاسة قدر الحوض الصغير ثم يتوضأ وفي غير المروية عند مشايخ العراق كذلك \* وعند مشايخ بخارا يتوضأ من موضع وقوع النجاسة هكذا في الخلاصة \* وهو الاصح كذا

في السراج الوهاج \* ومقدار الجوض الصغير اربع اذرع في اربع اذرع هكذا في الكفاية وعن  
 ابيموسف رح ان الغدير العظيم كالجارى لا يتنجس الا بالتغير من غير فصل هكذا في فتح القدير \*  
 والغاصل بين الكثير والقليل انه اذا كان الماء بحيث يخلص بعضه الى بعض بان يصل النجاسة من  
 الجزء المستعمل الى الجانب الآخر فهو قليل والا فكثير \* قال ابو سليمان الجوزجاني ان كان عشرين  
 عشر فهو ما لا يخلص وبه اخذ عامة المشايخ رحمهم الله هكذا في المحيط \* والمعتبر في عمقه  
 ان يكون بحال لا ينحسر بالاغتراف هو الصحيح كذا في الهداية \* والمعتبر ذراع الكرباس كذا  
 في الظهيرية وعليه الفتوى كذا في الهداية \* وهو ذراع العامة ست قبضات اربع وعشرون  
 اصبعاً كذا في التبيين \* وان كان الجوض مدوراً يعتبر ثمانية واربعون ذراعاً كذا في الخلاصة \*  
 وهذا لاحوط كذا في محيط السرخسى \* يجوز التوضي في الجوض الكبير الممتن اذا لم يعلم  
 نجاسته كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي الفتاوى غدير كبير لا يكون فيه الماء في الصيف وتروث فيه  
 الدواب والناس ثم يملأ في الشتاء ويرفع منه الجمد ان كان الماء الذي يدخله يدخل على  
 مكان نجس فالماء والجمد نجس وان كثر بعد ذلك \* وان كان دخل في مكان طاهر واستقر فيه  
 حتى صار عشرين في عشر ثم انتهت الى النجاسة فالماء والجمد طاهران كذا في فتح القدير \*  
 ولو توضأ في اجدة القصب او من ارض فيها زرع متصل بعضها ببعض ان كان عشرين في عشر يجوز \*  
 واتصال القصب بالقصب لا يمنع اتصال الماء بالماء \* ولو توضأ في حوض وعلى وجه جميع الماء  
 الطحلبي الذي يقال له بالفارسية چغز لا بد ان كان بحال لو حرك يتحرك يجوز كذا في الخلاصة \*  
 ولو توضأ في حوض الجمد ماؤه الا انه رقيق ينكسر بتحريك الماء جاز الوضوء فيه \* وان كان  
 الجمد على وجه الماء تطنعاً قطعاً ان كان كثيراً لا يتحرك بتحريك الماء لا يجوز الوضوء به \*  
 وان كان قليلاً يتحرك بتحريك الماء يجوز التوضي به كذا في المحيط \* ولو جمد حوض كبير  
 فنقب فيه انسان فتوضأ فيه فان كان متصلاً بباطن النقب لا يجوز والا جاز كذا في فتح القدير \*  
 وان خرج الماء من النقب وانبسط على وجه الجمد بقدر ما لو رفع الماء بكفه لا ينحسر ما تحته  
 من الجمد جاز فيه الرضوء والا فلا \* وان كان الماء في النقب كالماء في الطست لا يجوز فيه  
 الرضوء الا ان يكون النقب عشرين في عشر كذا في فتاوى قاضيخان \* والمشرعة كالجوض اذا  
 انجمد ماؤه لو كان الماء منفصلاً عن الواح المشرعة وان قل يجوز التوضي فيه ولو كان متصلاً

لا يجوز هو المختار كذا في الخلاصة \* وأن كان أعلى الحوض أقل من عشرة في عشرة وأسفله  
عشر في مشرا وأكثر فوقعته النجاسة في أعلى الحوض وحكم بنجاسة الأعلى ثم انتقص الماء  
وانتهى إلى موضع هو عشر في عشر فالأصح أنه يجوز التوضي والغتسال فيه كذا في المحيط \*  
الحوض إذا كان أقل من عشر في عشر لكنه عميق فوقعته نجاسة ثم انبسط وضار مشرا في  
عشر فهو نجس \* وإن وقعت فيه وهو عشر في عشر ثم انتقص فصا راتل فهو طاهر كذا  
في الخلاصة \* ولو أن الغدير إذا حكم بنجاسة ثم نصب مأوى وجف أسفله حكم بطهارته \*  
وإن دخله ماء ثانيا ففيه روايتان والأظهر أنه لا يعود نجسا كذا في السراج الوهاج \*  
\* الثالث ماء الآبار \* ما ينزح ماء البئر بوقوعه قسما \* الأول ما يجب نزح الماء  
بوقوعه \* إذا وقع في البئر نجاسة نزحت وكان نزح ما فيها من الماء طهارة لها باجماع  
العلماء رحمهم الله كذا في الهداية \* وبعر الابل والغنم إذا وقع في البئر لا يفسد ما لم يتكثر  
هكذا في فتاوى قاضيخان \* وعن أبي حنيفة رح أن الكثير ما استكثره الناظر والقليل ما استقله  
وعليه الاعتماد كذا في التبیین \* والبعير الكثير ما لا يخلو له لومته والغنم لا يخلو له وهو الصحيح  
كذا في شرح المبسوط للامام السرخسي والنهاية \* وفي الجوامع الصغير الصحيح أنه لا فرق  
بين الصحيح والمنكسر والرطب واليابس كذا في الخلاصة \* ولا فرق بين الروث والخنى  
والبعير كذا في الهداية \* ولا فرق بين آبار المصر والفلوات كذا في التبیین وهو الصحيح لأن  
الضرورة قد تقع في الجملة في المصر أيضا كما في الحمامات والرباطات كذا في محيط السرخسي \*  
وإن مات فيها شاة أو كلب أو آدمي أو انتفخ حيوان أو تنفس ينزح جميع ما فيها صغورا لحيوان  
أو كبره كذا في الهداية \* وكذا إذا تمغط شعره فهو كالنفس كذا في السراج الوهاج \* وأن وقع  
نحو شاة وأخرج حيا فالصحيح أنه إذا لم يكن نجس العين ولا في بدنه نجاسة ولم يدخل فاه في  
الماء لم يتنجس \* وإن أدخل فاه فيه فمعتبر بسورة فإن كان سورة طاهرا فالأصل طاهر  
وإن كان نجسا فنجس فينزح كله \* وإن كان مشكوكا فمشكوك فينزح جميعه \* وإن كان مكروها  
فمكروه فيستحب نزحها \* وإن كان نجس العين كالخنزير فإنه يتنجس الماء وإن لم يدخل فاه \*  
والصحيح أن الكلب ليس بنجس العين فلا يفسد الماء ما لم يدخل فاه كذا في التبیین \* وهكذا  
ما يرمي إلى وكل لجمه من سباع الوحش والطيور لا يتنجس الماء إذا أخرج حيا ولم يصل فاه

في الصحيح هكذا في محيط السرخسي \* الكافر الميت نجس قبل الغسل وبعده كذا في الظهيرية \*  
الميت المسلم اذا وقع في الماء ان كان قبل الغسل افسده وبعده لا وهو المختار وهكذا في  
التناوخانية \* والسقط اذا استهل فحكمه حكم الكبير ان وقع في الماء بعد ما غسل لا يفسد وان  
لم يستهل يفسد الماء وان غسل غير مرة \* ولو وقع الشهيد في الماء القليل لا يفسده الا اذا سال  
منه الدم كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا وجب نزح جميع الماء ولم يمكن فراغها لكونها  
معيّناً ينزح ما يتادلوكذا في التبيين وهذا اليسر كذا في الاختيار شرح المختار \* والاصح  
ان يؤخذ بقول رجلين لهما بصارة في امر الماء فاي مقدار قال انه في البئر ينزح ذلك المقدار  
وهو شبه بالفقه كذا في الكافي وشرح المبسوط للامام السرخسي والتبيين \* ان مات فيها  
الدجاجة والسنور والحمامة ونحوها ولم يكن منبغها ولا متفسخا ينزح اربعون او خمسون دلواً  
هكذا في محيط السرخسي \* وهو الاظهر كذا في الهداية \* اذا مات فأرة او عصفور في بئر فاخرجت  
حين ماتت قبل ان تنتفخ فانه ينزح منها عشرون دلواً الى ثلثين بعد اخراج الفأرة والعصفور  
كذا في المحيط والاعبرة للنزح قبل اخراج الفأرة كذا في التبيين \* ولا فرق بين ان يموت  
الفأرة في البئر او خارجها ويلقى فيها وكذلك سائر الحيوانات كذا في البحر الرائق \* ولو  
قطع ذنب الفأرة والتي في البئر نزح جميع الماء \* وان جعل على موضع القطع شمعة لم يجب  
الامافى الفأرة كذا في الجوهرة النيرة \* وان وقع فيها حلقة ومات فيها ينزح منها في رواية  
عشرون او ثلثون دلواً \* اذا وقع في البئر سام ابرص ومات ينزح منها عشرون دلواً في ظاهر  
الرواية والصعوبة بمنزلة الفأرة \* والورشان بمنزلة السنور ينزح منها اربعون او خمسون  
كذا في فتاوى قاضيخان \* وما كان بين الفأرة والدجاجة فهو بمنزلة الفأرة وما كان بين  
الدجاجة والباشا فهو بمنزلة الدجاجة وهذا ظاهر الرواية كذا في التناوخانية \* وهكذا  
يكون ابدأ حكمه حكم الاصغر كذا في الجوهرة النيرة \* ثم بطهارة البئر يطهر الدلو والرشاء  
والبكرة ونواحي البئر واليد هكذا في محيط السرخسي \* ولو وقعت في البئر خشبة نجسة  
او قطعة ثوب نجس وتعذر اخراجها وتغيبت فيها طهرت الخشبة والثوب تبعاً لطهارة البئر  
كذا في الظهيرية \* بئر وجب فيها نزح عشريين دلواً فنزح الدلو الاول وصب في بئر طاهرة  
ينزح منها عشرون دلواً \* والاصل في هذا ان البئر انما تطهر بما نظهره لا ولي حين كان



الدلو المصبوب فيها ولو صب الدلو الثاني ينزح تسعة عشر دلواً ولو صب الدلو العاشر في رواية أبي حفص ينزح أحد عشر دلواً وهو الأصح كذا في البدائع \* فإن أخرجت الفأرة والقنيت في البئر الأخرى وصب فيها أيضاً عشرون دلواً فعليهم إخراج الفأرة ونزح عشرين دلواً مثل ما كان عليهم في الأولى كذا في السراج الوهاج \* بئر أن وجب من كل واحدة منهما نزح عشرين فنزح عشرون من أحدهما وصب في الأخرى ينزح عشرون \* ولو وجب من أحدهما نزح عشرين ومن الأخرى نزح أربعين فنزح ما وجب من أحدهما وصب في الأخرى ينزح أربعون \* والأصل فيه أن ينظر إلى ما وجب النزح منها وإلى ما صب فيها فإن كانا سواء تعد خلاوان كان واحداً كبر مغل القابل في الكثير \* وعلى هذا نلت آبار وجب من كل واحدة نزح عشرين فنزح الواجب من البئرين وصب في الثالثة ينزح أربعون كذا في البدائع \* وإن صب فيها من إحدى البئرين عشرون ومن الثانية عشرة ينزح منها ثلثون كذا في محيط السرخسي \* ولو وجب من أحدهما نزح عشرين ومن الأخرى نزح أربعين نصب الواجبان في بئر طاهرة ينزح أربعون لما قلنا من الأصل \* ولو نزح دلو من الأربعين وصب في العشرين ينزح أربعون كذا في البدائع \* وفي النوادر فأراده ماتت في حب ماء فارتقى الماء في البئر قال محمد بن يونس ينزح الأكثر من المصبوب ومن عشرين دلواً وهو الأصح كذا في محيط السرخسي \* وفي الفتاوى إذا وقعت قطرة من ماء ذلك الحب في بئر ينزح منها عشرون دلواً كذا في السراج الوهاج \* وإن تسعخت في الحب ثم صب قطرة من ذلك الماء في البئر ينزح جميع الماء كذا في خزائن المفتين \* بئر الماء إذا كانت بقرب البئر النجسة فهي طاهرة ما لم يتغير طعمه أولونه أو ريحه كذا في الظهيرية \* ولا يتعد هذا بالذرعان حتى إذا كان بينهما عشرة أذرع وكان يوجد في البئر أثر البالوعة فماء البئر نجس \* وإن كان بينهما ذراع واحد ولا يوجد أثر البالوعة فماء البئر طاهر كذا في المحيط \* وهو الأصح كذا في محيط السرخسي \* وإذا وجد في البئر فأرة أو غيرها ولا يدرى متى وقعت ولم تنتفخ أعاد واصلوة يوم وليلة إذا كانوا توضأ وأمنها وغسلوا كل شيء أصابه مائها \* وإن كانت قد انتفخت أو تفسخت أعاد واصلوة ثلاثة أيام ولياليها وهذا عند أبي حنيفة رح \* وقال أيسر عليهم إعادة شيء حتى يتحققوا متى وقعت كذا في الهداية \* وإن علم وقت وقوعها يعيدون الوضوء والصلوة من ذلك الوقت بالاجماع \* وما عجز من العجيين

بذلك الماء ففي الاستحسان ان كانت متفسخة لا يؤكل ما عجن بذلك مئذنة ايام \* وان كانت غير متفسخة لا يؤكل مذيوم وبه اخذ ابو حنيفة رح كذا في المحيط \* والثاني ما يستحب فيه نزح الماء \* اذا وقع في البئر فأرة يستحب نزح عشرين دلو \* وفي السنور والدجاجة المخلاة نزح اربعين لان سور هذه الحيوانات مكروه والغالب ان الماء يصيب فم الواقع حتى لو تيقنا ان الماء لم يصب فم هذه الحيوانات لا ينزح شيء من الماء وان كانت المدجاجة غير مخلاة لا ينزح منها شيء وهذا الذي ذكرنا كله ظاهر الرواية \* ثم في كل موضع كان النزح مستحباً لا ينقص من عشرين دلو او اليه اشار محمد في النوار بر رواية ابراهيم عنه هكذا في المحيط \* ويستحب في الماء المكروه نزح عشرة دلاء هكذا في الخلاصة والنهاية وفتح القدير \* وفي البدائع ناقلاً عن الفتاوى ولو وقعت الشاة وخرجت حية ينزح عشرون دلو لتسكين القلب لا للتطهير حتى لو لم ينزح ويتوضأ جاز كذا في فتاوى قاضيخان \* الفصل الثاني فيما لا يجوز به التوضي \* لا يجوز التوضي بماء البطيخ والقثاء والقندولاباء الورود ولا بشيء من الاشربة ولا بشيء من المائعات نحو الخل هكذا في فتاوى قاضيخان \* ولا بماء الملمح هكذا في الخلاصة \* ولا بماء الصابون والحرص اذا ذهب رقتة وصار تخينا فان بقيت رقتة وطأنته جاز كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا بماء يسيل من الكرم كذا في الكافي والمحيط وفتاوى قاضيخان \* وهو الاوجه هكذا في البحر الرائق والنهر الفائق \* وهو الاحوط كذا في شرح منية المصلي لابراهيم الحلبي \* فان تغيرت اوصافه الثلثة بوقوع اوراق الاشجار فيه وقت الخريف فانه يجوز به الوضوء عند عامته اصحابنا رحمهم الله كذا في السراج الوهاج \* والتوضي بماء الزعفران والزرديج والعصنر يجوز ان كان رقيقاً والماء غالب \* وان غلبت الحمرة وصار متماسكاً لا يجوز التوضي كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا طرّج الزاج او العفص في الماء جاز الوضوء به ان كان لا ينقش اذا كتب فاذا انقش لا يجوز كذا في البحر الرائق ناقلاً عن التجنيس \* ولو تغير الماء المطلق بالطين او بالتراب او بالحص او بالنورة او بطول المكث يجوز التوضي كذا في البدائع \* ولو توضأ بماء السيل يجوز ان خالطه التراب اذا كان الماء غلباً رقيقاً فرائداً او اجاوا وان كان تخيناً كالطين لا يجوز به التوضي \* وكذا التوضي بالماء الذي القى فيه الحمص او الباقلاء ليبتل وتغير لونه وطعمه لكن لم يذهب رقتة \* ولو طبع فيه الحمص او الباقلاء وريح الباقلاء يوجد فيه لا يجوز به التوضي كذا في فتاوى قاضيخان \* وان طبع في الماء

ما يقصد به المبالغة في النظافة كالاشنان والصابون جاز الوضوء به بالاحماء الا اذا صار ثخيناً فلا يجوز كذا في محيط السرخسي \* اذ ابل الخبز بالماء وبقي رفته جاز التوضي به وان صار ثخيناً لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان \* الماء المطلق اذا خالطه شيء من المائعات الطاهرة كالخل واللبن ونقيع الزبيب ونحو ذلك على وجه زال عنه اسم الماء لا يجوز التوضي به \* ثم ينظر ان كان الذي خالطه مما يخالف لونه لكون الماء كاللبن وماء العصفور والزعفران ونحو ذلك تعتبر الغلبة في اللون \* وان كان لا يخالفه فيه ويخالفه في الطعم كعصير العنب الابيض وخاله تعتبر في الطعم \* وان كان لا يخالفه فيهما تعتبر في الاجزاء \* وان استويا في الاجزاء لم يدكر في ظاهرها رواية \* قالوا **جكمه** حكم الماء المغلوب احتياطاً هكذا في البدائع \* قال ابو حنيفة رح يتوضأ بنبيذ التمر ولا يتيتم بالصعيد هكذا في الجامع الصغير \* كذا في شرح الطحاوي وهكذا في اكثر المتون \* وقال في كتاب الصلوة يتوضأ بنبيذ التمر وان تيمم معاً احب الى \* وقال ابو يوسف رح يتيتم ولا يتوضأ بالنبيذ بحال \* وقال محمد رح يجمع بينهما احتياطاً لئلا ترك لا يجزوا بينهما قدم واخر جاز كذا في شرح الطحاوي \* وروى اسد بن جهم وثوري بن انيس مريم والحسن عن ابي حنيفة رح انه رجع الى قول ابي يوسف رح والصحيح قول ابي حنيفة رح الاخر وابي يوسف رح كذا في شرح الجامع الصغير للإمام قاضيخان \* والفتوى على قول ابي يوسف رح كذا في العيني شرح الكنز \* وهذا كله اذا كان حلوا او فارصا اما اذا غلا واشتد ونذف بالزبد فانه لا يجوز التوضي به بالاتفاق لانه صار مسكراً هذا اذا كان نياً كذا في شرح الطحاوي \* وان طبع ادنى طبخة يجوز الوضوء به حلوا كان او مرأ او مسكراً وهو الاصح كذا في العيني شرح الهداية ناعلاً عن المنيد والمزني وقال ابو طاهر الدباس رح لا يجوز. وهو الاصح كذا في المحيط \* وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان \* قال في المفيد والمزيد الماء الذي القى فيه تميرات فصا رحلوا ولم يزل عنه اسم الماء وهو رقيق يجوز الوضوء به بخلاف بين اصحابنا كذا في شرح منية المصلى لامير الحاج \* لا يجوز التوضي به سراً من الانبذة كذا في الهداية \* وكذا اذا كان النبيذ غليظاً كالديس لم يجز الوضوء به كذا في الكافي \* واختلف مشايخنا في الافتسال بالنبيذ عند ابي حنيفة رح الاصح انه يجوز كذا في شرح المبسوط \* وهكذا في الكافي وفي الفتاوى العنانية وهو الصحيح كذا في التاتارخانية \* وقال في المفيد والاصح انه لا يجوز .

الاعتسالة به لان الجنابة اغلظ الحدثين والضرورة في الجنابة دونها في الوضوء فلا يقاس عليه كذا في التبيين \* وفي الجامع الصغير الحسامي وهو الاصح كذا في التاتارخانية \* ويشترط النية في الوضوء والاعتسالة بنبيذ التمر كما في التيمم كذا في الظهيرية \* ولا يجوز الوضوء به مع وجود ماء مطلق ولو توضأ به ثم وجد ماءً مطلقاً انتقض وضوءه كذا في شرح منية المصلي لامير الحاج ولو قدر على ماء مكره يتوضأ ولا يتوضأ بنبيذ التمر ولو قدر على ماء مشكوك وعلى نبيذ النمر والصعيد يتوضأ بنبيذ التمر عند ابى حنيفة رحمه لا غير وعند ابى يوسف رحمه يتوضأ بالماء المشكوك ويتيمم ولا يتوضأ بنبيذ التمر وعند محمد رحمه يجمع بين الثلث ولو ترك واحداً لا يجوز والتقديم والماخيرية سواء كذا في الظهيرية اتفق اصحابنا رحمه ان الماء المستعمل ليس بطهور حتى لا يجوز التوضي به واختلفوا في طهارته قال محمد رحمه هو طاهر وهو رواية عن ابى حنيفة رحمه وعليه الفتوى كذا في المحيط \* الماء الذي ازيل به حدث او استعمل على وجه القربة فالصحيح انه كما ازيل العضوصا مستعملاً هكذا في الهداية \* سواء كان الحدث اكبر او اصغر هكذا في العيني شرح الكنز \* حتى اذا غسل ذراعيه فامسك انسان يده تحت ذراعيه وغسلها بذلك الماء لا يجوز هكذا في فتاوى تاضيخان \* اذا دخل المحدث او الجنب او الحائض التي طهرت يده في الماء للاغتراف لا يصير مستعملاً للضرورة كذا في التبيين \* وكذا اذا وقع الكوز في الحب فادخل يده فيه الى المرفق لاخراج الكوز لا يصير مستعملاً بخلاف ما اذا ادخل يده في الاناء او رجله للتبريد فانه يصير مستعملاً لعدم الضرورة هكذا في الخلاصة \* ويشترط ادخال عضو تام لصبرورة الماء مستعملاً في الرواية المعروفة عن ابى يوسف رحمه كذا في المحيط \* وتباد خالي الاصبع والاصبعين لا يصير مستعملاً وبإدخال الكف يصير مستعملاً كذا في الظهيرية \* والجنب اذا اغتمس في البئر لطلب الدلو فعند ابى يوسف رحمه الرجل بحاله والماء بحاله وعند محمد رحمه كلاهما طاهران وعن ابى حنيفة رحمه كلاهما نجسان \* وعنه ان الرجل طاهر لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانفصال وهو اوفق الروايات كذا في الهداية وهكذا في التبيين \* ولو اغتمس للاغتسال للمصلحة يفسد الماء بالاتفاق كذا في النهاية \* ولو وقعت الحائض في البئر ان كان بعد انقطاع الدم وليس على اعضائها نجاسة فهي كالجنب وان كان قبل انقطاع الدم فهي كالرجل الطاهر لانها لا تخرج من الحيض بهذا

كذا في الخلاصة \* وهكذا في فتاوى قاضي خان \* ولو غسل مضمواً سوى أعضاء الوضوء كما لو غسل فخذيه أو جنبه فالأصح أنه لا يصير مستعملاً بخلاف أعضاء الوضوء هكذا في الخلاصة \* وإذا غسل رأسه ليخلق شعرة وهو متوضي لا يصير مستعملاً كذا في الظهيرية \* ولو توضأ الطاهر لزالة الطين أو العجين أو الدرن أو اغتسل الطاهر للتبريد لا يصير الماء مستعملاً كذا في فتاوى قاضي خان \* المحدث إذا توضأ للتبريد أو للتعليم صار الماء مستعملاً عندهما وعند محمد ر ج لا يصير مستعملاً كذا في الخلاصة \* في الجامع الصغير الحنابلة صبي توضأ هل يصير الماء مستعملاً المختار أنه يصير مستعملاً إذا كان الصبي عاتلاً والأحلاف كذا في المضمرات \* إذا غسل يده للطعام أو منه صار مستعملاً كذا في محيط السرخسي \* المرأة إذا وصلت شعر فبرها بشعرها ثم غسلت الشعر الذي وصلت لم يصير الماء مستعملاً وإن غسلت شعرها صار مستعملاً كذا في السراج الوهاج والظهيرية \* ولو غسل رأس إنسان مقتول قد بان منه صار الماء مستعملاً كذا في محيط السرخسي \* جنب اغتسل فانتضح من غسله شيء في إناء لم يفسد عليه الماء إما إذا كان يسيل منه سيلاناً فسد \* كذا حوض الحمام على قول محمد ر ج لا يفسد؛ ما لم يغلب عليه يعني لا يخرج منه الطهورية كذا في الخلاصة \* غسالة الميت نجسة أطلقه محمد ر ج في الأصل والأصح أنه إذا لم يكن على بدنه نجاسة لا يصير الماء مستعملاً إلا أن محمداً ر ج إنما أطلق لأن الميت لا يخلو عن النجاسة غالباً كذا في الظهيرية \* وأيضاً بالخل أو ماء الورد لا يصير مستعملاً عند الكل كذا في التاتارخانية \* الماء المستعمل إذا وقع في البئر لا يفسد؛ إلا إذا غلب وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي \* ومما يتصل بذلك مسائل \* مرق كل شيء معتبر بسوره كذا في الهداية \* عرق الحمار والبغل ولعابهما إذا وقع في الماء القليل فسد؛ وإن فلا كذا في المحيط \* وإن أصاب الثوب لا يمنع جواز الصلوة وإن فحش في ظاهر الرواية هكذا في خزائن المختارين \* سورا الأدنى طاهر ويدخل في هذا الجنب والحائض والنفساء والكافر إلا سور شارب الخمر ومن دُمى فوه إذا شرباً على فور ذلك فإنه نجس \* وإن ابتلع ريقه مراراً طهر فمه على الصحيح كذا في السراج الوهاج \* إذا كان شارب الخمر طويلاً نجس الماء وإن شرب بعد ساعة كذا في التاتارخانية فلا من الحجّة \* وكراهة سورا المرأة للأجنبي كسورة لها ليس لعدم طهارته بل للاستلذان كذا في الأنهر الفائق \* وسورا الغرض طاهر بالإجماع في الأصح كذا في الزاهدي \* وكذا سور ما يؤكل لحمه من الدواب والطيور طاهر ما خلا الدجاجة

المخللة والابل والبقر الجلالة نسورها يكره حتى لو كانت الدجاجة محبوسة بحيث لا يصل منقارها تحت قدميها لا يكره وان وصل فهي بمعنى المخللة كذا في محيط السرخسي \* وسورها ليس له نفس سائلة مما يعيش في الماء او غيره طاهر كذا في التبيين \* وسور حشرات البيت كالحيّة والفأرة والسور مكروه كراهة تنزيه هو الاصم كذا في الخلاصة \* ويكره ان تلحس الهرة في كف انسان ثم يصلى قبل غسلها او يأكل من بقية الطعام الذي اكلت منه كذا في التبيين \* وانما يكره ذلك في حق الغني لانه يقدر على بدله اما في حق الفقير فلا يكره للضرورة كذا في السراج الوهاج \* فان اكلت فأرة وشربت الماء في فورها يتنجس وان مكنت ساعة او ساعتين ثم شربت لا يتنجس هو الصحيح كذا في الظهيرية \* وسور سباع الطير مكروه وعن ابى يوسف رح انها اذا كانت محبوسة يعلم صاحبها انه لا قدر على منقارها لا يكره واستحسن المشايخ هذه الرواية كذا في الهداية \* وكذا سور ما لا يؤكل لحمه من الطير طاهر مكروه استحسانا كذا في المبسوط \* الماء المكروه اذا توضأ به مع وجود الماء المطلق كان مكروها وعند عدمه لا يكون مكروها كذا في الاختيار شرح المختار \* وسور الكلب والخنزير وسباع البهائم نجس كذا في الكنز \* حب الماء ان ترشح منه الماء فجاء كلب فلحس الحب فالما الذي في الحب طاهر كذا في الخلاصة \* ويغسل الا ناء من ولو غر الكلب ثلثا كذا في الهداية \* وسور البغل والحمار ومشكوك والصحيح انه طاهر وانما الشك في ظهوريته كذا في فتاوى قاضيخان \* وعليه الجمهور كذا في الكافي \* فان لم يجد غيره هاتوضأ بهما وتيمم واتهما قدم جاز كذا في السراج الوهاج \* ولا يجوز الاكتفاء باحدهما كذا في خزائن المفتين \* والافضل تقديم الوضوء والاغتسال به عندنا كذا في البحر الرائق \* اختلفوا في النية في الوضوء بسور الحمار والاحوط ان ينوي كذا في فتح القدير \* ولو وقع سور الحمار في الماء يجوز التوضي به ما لم يغلب عليه كالماء المستعمل كذا في محيط السرخسي \* بول الخفاش وخرؤه لا يفسد الماء والثوب كذا في فتاوى قاضيخان \* وموت ما ليس له نفس سائلة في الماء لا ينجسه كالبق والذباب والزنابير والعقارب ونحوها وموت ما يعيش في الماء فيه لا يفسده كالسمك والضفدع والسرطان وفي غير الماء قليل غير السمك يفسده وقيل لا وهو الاصم \* والضفدع البحري والبري سواء كذا في الهداية \* قال ابو القاسم الصغار وبه نأخذ كذا في المصنعات \* ولا فرق في الصحيح بين ان يموت في الماء او خارج الماء ثم يلقى فيه كذا في التبيين \* وبستوى

الجواب بين المتفسم وغيره إلا أنه يكره شرب الماء لانه لا يخلو من اجزائه وهو غير مأكل  
 كذا في محيط السرخسي \* وما يعش في الماء ما يكون توالده ومثواه في الماء \* وما نى  
 المعاش دون ما نى المولد يفسد كذا في الهداية \* ولا عبرة للغبار النجس اذا وقع في الماء  
 انما العبرة للنراب كذا في القنية \* خشبة اصابته نجاسة او مرقين فاحترنت فصار رماذا فوقع  
 في الماء التليل لا يفسد عند محمد رح وعليه الفتوى هكذا في المضممرات \* شعرا المينة وعظمها  
 طاهر وكذا العصب والحافر والخف والظايف والقرن والصوف والوبر والريش والسن والماندار  
 والمخلب وكذا شعرا الانسان وعظمه وهو الصحيح هكذا في الاختيار شرح المختار \*  
 هذا اذا كان الشعر محلوفا او مجذوبا ماما اذا كان منتونا فانه يكون نجسا كذا في السراج الوهاج \*  
 وانقحة المينة ولبنها في ضرعها وقشر البيضة الخارجة والسخله الساقة من امها وهي مبنلة  
 طاهرة عند ابي حنيفة رح كذا في محيط السرخسي \* ونافجة المسك ان كانت بحال لراصا بها  
 الماء لم يفسد فهي طاهرة والاصح انها طاهرة بكل حال ومن الذكية طاهرة بالانفاق كذا  
 في التبيين \* اما الخنزير فجميع اجزائه نجسة كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو وقع في البئر عظم  
 الميت وعليه لحم او دمه نجس والا كذا في معراج الدراية \* جلد الانسان اذا وقع في الماء او قشره  
 ان كان قليلا مثل ما يتناثر من شقوق الرجل ونحوها لا يفسد الماء وان كان كثيرا يعني قدر الظفر  
 بفسده والظفر لا يفسد الماء كذا في الخلاصة \* كل اهاب دبغ دباغة حقيقية بالادوية او حكمية  
 بالتريب والتشميس والالتقاء في الريح فقد طهر وجازت الصلوة فيه والوضوء منه الاجلاد آدمي  
 والخنزير هكذا في الراهي \* ولو اصابه ماء بعد الدباغة الحقيقية لا يعود نجسا وبعد الحكمية  
 الاظهر انه لا يعود نجسا كذا في المضممرات \* وما طهر جلده بالدباغة طهر جلده بالذكوة وكذا جميع  
 اجزائه يطهر بالذكوة الا الدم وهو الصحيح من المذهب كذا في محيط السرخسي \* الكوز الذي  
 يوضع في نواحي البيت ليغترف به من الحب فان له ان يشرب ويتوضأ منه مالم يعلم ان به ندرا \*  
 اذا فرت الدارة من الهرة وموت على قصعة ماء ذكر شمس الانمة الحلوا في رح ان الهرة  
 ان جرحتها تنجس القصعة والا \* وفي منرح الطحاوي تنجس مطلقا لا بهانبول غالباً من خوف  
 . الهرة كذا في المحيط \* وهو المختار هكذا في الخلاصة \* ويجوز للرجل ان يتوضأ من الحوض  
 . الذي يخاف ان يكون فيه نذر ولا يتيقن به وليس عليه ان يسأل عنه ولا يدع الترضي منه حتى .

يتيقن ان فيه قدرا لا اثر هكذا في المحيط \* ولو طنه نجسا فتروضا منه ثم ظهر انه طاهر يجوز هكذا في الخلاصة \* سماع مربا لركبة و غلب على طنه شربه منها يتنجس والا فلا كذا في البحر الرائق ذاقلا من المبتغى \* في الفتاوى العتابية ولو وجد في الصحراء ماء قليلا يجوز ان يأخذ منه ويتروضا فان كان يده نجسة وليس معه ما يغترف منه فانه يوقع منديلا واذا سال الماء على يده من المنديل طهرت \* وان وجد على شطه ملامة دخول الكلب فان كان قريبا من الماء بحيث يعلم انه يقدر على الشرب منه لا يتروضا وان كان غير ذلك يجوز كذا في التاتارخانية \* ولو ان الصبيان واهل الرساق يضعون ايديهم على الدلو والرشاء فالدلو والرشاء طاهران كذا في الظهيرية \* ما لم يعلم نيقا بان نجاسة كذا في فتيمم القدير \* اذا دخل الصبي يده في كوز ماء او رجاء فان علم ان يده طاهرة بيقين يجوز التروضي به وان كان لا يعلم انها طاهرة او نجسة فالمستحب ان يتروضا بغيره ومع هذا لو تروضا اجزاه كذا في المحيط \* واذا خاض الرجل في الماء المصبوب على وجه الحمام بعد ما غسل قدميه وخرج فان لم يعلم ان في الحمام جنبا اجزاه وان لم يغسل قدميه وان علم ان فيه جنبا قد اغتسل فعلى رواية محمد رح لا يلزمه ان يغسل وهو الطاهر هكذا في المحيط \* اذا مسح اعضاءه بالمنديل وابتل حتى صار كثيرا او تاطر الماء من اعضائه على ثوب مقدار الكثير الفاحش جائز الصلاة معه لان الماء المستعمل طاهر عند محمد رح وهو المختار \* وعندهما وان كان نجسا لكن سقط اعتبار نجاستها ههنا لما كان الضرورة هكذا في البدائع \* ويكره شرب الماء المستعمل كذا في الخلاصة \* في جامع الجوامع اذا تنجس الماء القليل بوقوع النجاسة فيه ان تغيرت الوضوء لا ينتفع به من كل وجه كالبول والاجاز سقى الدواب وبل الطين ولا يطين به المسجد كذا في التاتارخانية \* البول في الماء الجاري مكروه كذا في الخلاصة \* وبكره البول في الماء الواكد هو المختار كذا في التاتارخانية \* حوض فيه عصير فوق البول فيه ان كان عشرا في عشر لا يفسد وان كان اقل انسده كما في الماء كذا في الخلاصة \* الباب الرابع في التيمم \* وفيه ثلثة فصول . \* الفصل الاول في أمور لا بد منها في التيمم \* منها النية \*

وكيفيتها ان ينوي عبادة مقصودة لاتصح الا بالطهارة \* ونية الطهارة او استباحة الصلوة تقوم مقام ارادة الصلوة ولا يجب التمييز بين الحدث والجنابة حتى لو تيمم الجنب يريد به الرضوء جاز كذا في التبيين \* وفي النصاب وعليه الفتوى كذا في التاتارخانية \* لو تيمم لصلوة الجفارة او لرسجدة .



التلاوة اجزاه ان يصلى به المكتوبة بلا خلاف كذا في المحيط \* ولوتيمم لقراءة القرآن من ظهر القلب او عن المصحف او لزيارة القبور او لدفن الميت او للاذان او للاقامة او لدخول المسجد او لخروجه بان دخل المسجد وهو متوضى ثم احدث او لمس المصحف وصلى بذلك التيمم قال عامة العلماء لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان \* ولوتيمم اسجدة الشكر على قول ابي حنيفة وابي يوسف رح لا يصلى المكتوبة بذلك التيمم \* وعند محمد رح يصلى بناء على ان السجدة قربة عند محمد رح خلافا لهما كذا في الذخيرة \* ولوتيمم للسلام او لرد السلام يجوز اداء الصلوة بذلك التيمم كذا في فتاوى قاضيخان \* ولوتيمم يريد به تعليم الغير ولا يريد به الصلوة لم يجزه عند الثلاثة كذا في الخلاصة \* وهو ظاهر الرواية هكذا في فتاوى قاضيخان \* والكافران اذا تيمم للاسلام واسلم لا يجوز له ان يصلى بذلك التيمم عند ابي حنيفة ومحمد رح كذا في الخلاصة \* مريض ييممه غيره فالنية على المريض دون الميمم كذا في القنية \* ومنها العصر بنان يمسح باحدى يديه وجهه وبالاخرى يديه الى المرفقين كذا في الهداية \* ويمسح المرفق كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي الحلية يمسح من وجهه ظاهر البشرة وظاهر الشعر على الصحيح كذا في معراج الدراية \* وهكذا في فتى القدير \* مسح العذار شرط على ما حكى عن اصحابنا والناس عنه غائلون كذا في الزهادي \* وهل يمسح الكف الصحيح انه لا يمسح وضرب الكف يكفي كذا في المضمرات \* وان مسح وجهه وذراعيه بضربة واحدة لا يجزيه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو مسح باحدى يديه وجهه وبالاخرى احدى بدنه اجزاه في الوجه واليد الاولى ويعيد الضرب لليد الاخرى كذا في السراج الوهاج \* واذا اراد التيمم فتمسك في التراب ودلك به جسده كله ان كان التراب اصاب وجهه وذراعيه وكفيه جاز وان لم يصب لم يجزه كذا في الخلاصة \* مقطوع البدين من العرسغ يمسح ذراعيه \* ومقطوع الذراعين يمسح موضع القطع \* وان كان القطع فوق المرفق لا يجب المسح كذا في محيط السرخسي \* ولو شلت يداه يمسح يده على الارض ووجهه على الحائط ويجزيه ولا يدع الصلوة هكذا في الذخيرة في الفصل الخامس قبيل فصل التيمم \* لو ضرب يديه فقبل ان يمسح احدث لا يجوز المسح بذلك الضربة كما لو احدث في الوضوء بعد غسل بعض الاعضاء وبه قال السيد ابو شجاع \* وقال القاضي الاسيجا بي يجوز . كمن ملاء كفيه ماء فحدث ثم استعمله \* وفي الخلاصة والاصح انه لا يستعمل ذلك التراب كذا . واختاره شمس الائمة كذا في فتى القدير \* ومنها الاستيعاب \* استيعاب العضوين بالتيمم واجب في

## كتاب الطهارة . . . ( ٣٢ ) . في التيمم وفي امور لا بد منها فيه

ظاهر الرواية كذا في محيط السرخسى \* وهو المختار كذا في المضمرات \* حتى لو لم يمسه تحت الحاجبين وفوق العينين لا يجزيه كذا في محيط السرخسى \* ولا بد من نزع الخاتم والسوار هكذا في الخلاصة \* ويمسح الوتر التي بين المخرين \* ويجب تخليل الاصابع ان لم يدخل بينها غبار كذا في التبيين \* ومنها الصعيد الطيب \* يتيمم بظاهر من جنس الارض كذا في التبيين \* كل ما يحترق فيصير رمادا كالخشب والحشيش ونحوهما او ما ينطبع ويلين كالحديد والصخر والنحاس والزجاج وعين الذهب والفضة ونحوها فليس من جنس الارض \* وما كان بخلاف ذلك فهو من جنسها كذا في البدائع \* فيجوز التيمم بالتراب والرمل والسبخة المنعقدة من الارض دون الماء والجص والنورة والكحل والزرنيخ والمغرة والكبريت والغير وزج والعقيق والبلخشب والزمرد والزبرجد كذا في البحر الرائق \* وبالياقوت والمرجان كذا في التبيين \* وبالأجر المشوي وهو الصحيح كذا في البحر الرائق \* وهو ظاهر الرواية هكذا في التبيين \* وبالخزف الا اذا كان عليه صبغ ليس من جنس الارض كذا في خزائن الفتاوى \* وبالحجر عليه غبار او لم يكن بان كان مغسولا او امس مدثوقا او غير مدقوق كذا في فتاوى تاضيقان \* وبالطين الاحمر والاسود والابيض كذا في البدائع \* والاصفر كذا في الخلاصة \* والاخضر كذا في التاتارخانية \* وبالأرض الندية والطين الرطب كذا في البدائع \* وبالمعدني دون المتخذ من شيء آخر كذا في محيط السرخسى \* اما الملح فان كان ما نيا فلا يجوز به اتفاقا \* وان كان جبليا ففيه روايتان وصحح كل منهما \* ولكن الفتوى على الجواز هكذا في البحر الرائق \* الأرض اذا احترقت فتيمم بذلك التراب الاصح انه يجوز هكذا في الظهيرية \* ولو تيمم بالآلئ المدثوقة او غير المدثوقة لا يجوز \* ولو تيمم بالذهب والفضة ان كان مسبوكا لا يجوز \* وان لم يكن مسبوكا وكان مختلطاً بالتراب والغلبة للتراب جاز كذا في محيط السرخسى \* ولا يجوز بالرماد والعنبر والكافور والمسك كذا في الظهيرية \* ولا بالماء المنجم كذا في التبيين \* ويجوز بالغبار مع القدرة على الصعيد كذا في السراج الوهاج وهو الصحيح \* وصورة التيمم بالغبار ان يضرب بيديه ثوبا ولدا أو سادة او ما اشبهها من الإعيان الطاهرة التي عليها غبار فان وقع الغبار على يديه تيمم او ينفض ثوبه حتى يرتفع غباره فيرفع يديه في الغبار في الهواء فان وقع الغبار على يديه تيمم كذا في المحيط \* ولو اصاب الغبار وجهه ويديه فمسح به ناويا للتيمم يجوز وان لم يمسه لا يجوز كذا في الظهيرية \* ولو وضع يديه على حنطة او شعير او غير ذلك من الحبوب فلبصق بيديه غبارا وبان اثره جاز به التيمم.

كذافي السراج الوهاج \* وان لم يبين لا يجوز هكذا في البحر الرائق \* واذا خالط التراب ما ليس من جنسه  
 فالعبرة للغلبة هكذا في الظهيرية \* ولو كان المسافر في طين ورد غة لا يجذ ماء ولا يصعيد اولى من  
 ثوبه وسرجه غبار يلطخ ثوبه او بعض جسده بالطين فاذا جف تيمم به ولا ينبغي ان يتيمم ما لم يخف  
 ذهاب الوقت لان فيه تلطخ الوجه من غير ضرورة فيصير بمعنى المثلثة وان تيمم به اجزاه عند ابى حنيفة  
 ومحمد رح لان الطين من اجزاء الارض وما نيه من الماء مستهلك هكذا في البدائع \* وان صار الطين  
 مغلوبا بالماء فلا يجوز به التيمم هكذا في محيط السرخسي \* اذا تيمم بغبار الثوب النجس لا يجوز الا اذا  
 وقع التراب بعد ما جف الثوب كذا في النهاية \* الارض اذا اصابتها النجاسة فيبست وذهب اثرها  
 لا يجوز التيمم بها كذا في فتاوى قاضي خن \* ومنها المسح بثلاث اصابع \* لا يجوز المسح باقل من ثلث  
 اصابع كمسح الرأس والخفين كذا في التبيين \* ومنها عدم التدرة على الماء \* يجوز التيمم لمن كان  
 بعيدا من الماء ميلا هو المختار في المقدار سواء كان خارجا عن المصر او فيه وهو الصريح وسواء كان  
 مسافرا او مقيما هكذا في التبيين \* لا يجوز التيمم لعدم الماء في المصر وكذا القرى التي لا يفرقها  
 اهلها او اكثرهم نهارا \* وذكر عن السلمي جواز ذلك والصحيح عدم الجواز والخلاف بعد الطلب  
 واما قبله فلا يجوز اجماعا كذا في السراج الوهاج \* واقرّب الاقوال ان الميل وهو ثلث الفرسية  
 اربعة آلاف ذراع طول كل ذراع اربع وعشرون اصبع او عرض كل اصبع ست حبات شعير ملصقا  
 ظهر ابطن هكذا في التبيين \* والمعتبر المسافة دون خوف الوقت كذا في الهداية \* وتيمم لخوف  
 سبع او عدو سواء كان خائفا على نفسه او على ماله هكذا في العتابة \* او لخوف حية او نار هكذا  
 في التبيين \* وكذا لو كان عند الماء لص او ظالم يؤذيه تيمم كذا في القنية \* وفي التنف تيمم لخوف  
 ضياع الوديعة او قصد ظرير لا وفاء بعينه كذا في الزاهدى والكفاية \* وكذا اذا خافت المرأة  
 على نفسها بان كان الماء عند فاسق كذا في البحر الرائق والفهر الفائق \* وكذا اذا خاف العطش  
 على نفسه او رفيقه الخاطلة او آخر من اهل القافلة او دابته او كلابه لما شيته او صيده في الحال  
 او ثاني الحال \* وكذا اذا كان محتاجا اليه للعجن دون اتخاذ المروة \* ويجوز التيمم اذا خاف  
 الجنب اذا اغتسل بالماء ان يقتله البرد او يمرضه \* هذا اذا كان خارجا عن المصر اجماعا فان كان  
 في المصر فكذا عند ابى حنيفة خلا فلهما \* والخلاف فيما اذا لم يجد ما يدخل به الحمام بان  
 وجد لم يجز اجماعا وفيما اذا لم يقدر على تسخين الماء فان قدر لم يجز هكذا في السراج الوهاج \*

## كتاب الطهارة . . . ( ٢٦ ) . في التيمم وفي امور لا بد منها فيه

اذا خاف المحدث ان توضع يده او يمرضه يتييم هكذا في الكافي \* واختاره في الاسرار \*  
 لكن الاصح عدم جوازها اجماعا كذا في النهر الفائق \* والصحيح انه لا يباح له التيمم كذا في  
 الخلاصة وفتاوى قاضي خان \* ولو كان يجد الماء الا انه مريض يخاف ان يستعمل الماء اشتد مرضه  
 او ابطأ برؤه يتييم لانرق بين ان يشتد بالتحرك كالمشتكي من العرق المدني والمبطون او بالاستعمال  
 كما يجد ري ونحوه او كان لا يجد من يوصيه ولا يقدر بنفسه فان وجد خادما او ما يستاجر به اجيرا او  
 عبده من لو استعان به اعانه فعلى ظاهر المذهب انه لا يتييم لانه قادر كذا في فتح القدير \* ويعرف  
 ذلك الخرف اما بغلبة الظن من اشارة او تجربة او اخبار طبيب حاذق مسلم غير ظاهر الفسق كذا  
 في شرح منية المصلي لابراهيم الحلبي \* وان كان به جذري او جراحات يعتبر الاكثر محدثا كان  
 او جنبا ففي الجنابة يعتبر اكثر البدن وفي الحدث يعتبر اكثر اعضاء الوضوء فان كان الاكثر صحيحا  
 والاقبل جريحا يغسل الصحيح ويمسح على الجريح ان امكنه وان لم يمكن المسح يمسح على  
 الجبائر او فوق الخرقه ولا يجمع بين الغسل والتيمم \* وان كان نصف البدن صحيحا والنصف  
 جريحا اختلف المشايخ فيه والاصح انه يتييم ولا يستعمل الماء كذا في الخلاصة وهكذا في المحيط \*  
 وفي جميع العلوم له التيمم في كل بقا او مطر او حر شديد كذا في الزهدى والكفاية \* المسافر  
 اذا انتهى الى بئر و ليس معه دلو كان له ان يتييم وكذا اذا كان معه دلو وليس معه رشاء \* قالوا  
 هذا اذا لم يكن معه منديل فان كان معه منديل لا يتييم ولو كان مع رفيقه دلو مملوك له وقال له  
 رفيقه انتظر حتى استقي الماء ثم ادفعه اليك فالمستحب له ان ينتظر فان تيمم ولم ينتظرجا زكذا  
 في فتاوى قاضي خان \* ولا يتييم عند وجود آلة التقوير في نهر جامد تحته ماء وقيل يتييم وفي جمده  
 او نلج ومعه آلة الذوب لا يتييم والظاهر الاول منهما كما لا يخفى هكذا في البحر الرائق \*  
 الاسير في دار الحرب اذا منعه الجكار عن الوضوء والصلوة يتييم ويصلي بالاياء ثم  
 يعيد اذا خرج \* وكذا الرجل اذا قال لغيره ان توضع يديك او قتلنك فانه يصلي بالتيمم  
 ثم يعيد كذا في فتاوى قاضي خان \* المحبوس في السجن يصلي بالتيمم ويعيد بالوضوء لان العجز  
 انما يحقق بصنع العباد وصنع العباد لا يؤثر في اسقاط حق الله تعالى \* ولو حبس في السفر يتييم  
 ويصلي ولا يعيد لانه انضم مذكر السفر الى العجز الحقيقي والغالب في السفر عدم الماء فتحقق العدم  
 من كل وجه كذا في محيط السرخسي \* والاصل انه متى امكنه استعمال الماء من غير لحوق ضرر

في نفسه او ماله وجب استعماله وما زاد على ثمن المثل ضرر فلا يلزمه بخلاف ثمن المثل كذا في البحر الرائق \* ومنها الطلب \* مسا فر غلب على ظنه ان بقربه ماء وجب الطلب بقدر غلوة ولا يجب الطلب عليه بغير غلبة ظن او اخبر ركذا في الكافي \* واذا شك يستحب له الطلب وان لم يشك يتيمم ولم يكن تارة كاللائصل هكذا في السراج الوهاج \* والغلوة اربع ما بين ذراع كذا في الظهيرية \* ولو بعث من يطلبه له كفاه عن الطلب بنفسه ولو تيمم من غير طلب وصلى ثم طلبه بعد ذلك فلم يجد وجب عليه الاعادة عندهما خلافا لابي يوسف كذا في السراج الوهاج \* ولو قرب من الماء ولا يعلم به ولم يكن بمحضرة من يسأله اجزاه التيمم وان كان بمحضرة من يسأله فلم يسأله حتى تيمم وصلى ثم سأل فاجبره بماء قريب لم يجز صلوته كالذي نزل بالعمران ولم يطلب الماء لم يجز تيممه وان سأل في الابتداء فلم يخبره حتى تيمم وصلى ثم اخبر بماء قريب جازت صلوته لانه فعل ما عليه كذا في محيط السرخسي \* لو كان مع رفيقه ماء فظهر اندان سأل اعطاه لم يجز التيمم وان كان عنده ان لا يعطيه يجوز التيمم \* وان شك في الاخطاء وتيمم وصلى فسأله واعطاه يعيد كذا في الكافي وهكذا في شرح الزيادات للعتابي \* وان منعه نيل شروعه واعطاه بعد فراغه لم يعد وان ابى ان يعطيه الا بثمن المثل ان لم يكن معه ثمنه تيمم وان كان لم يتيمم وان لم يبع الاغبس فاحش وهو ضعف القيمة تيمم هكذا في الكافي \* ويعتبر قيمة الماء في اقرب المواضع من الموضع الذي يعز فيه الماء كذا في فيا وي قاضيخان \* التيمم المصلى رأى مع رفيقه ماء فان كان اكبر رأيه انه يعطيه يقطع صلوته وان كان يشك فيه يمضي على صلوته \* وان اتم يسأله فان اعطاه توضأ واعاد الصلوة وان ابى تمت صلوته \* وان اعطاه بعد ما ابى لم ينتقض ما مضى كذا في محيط السرخسي \* الفصل الثاني فيما ينتقض التيمم \* ينتقض التيمم كل شيء ينقص الوضوء كذا في الهداية \* وتنقض القدرة على استعمال الماء الكافي الغافل من حاجته كذا في البحر الرائق \* جنب اغتسل وبقي لمعة وفنى ماؤه يتيمم لبقاء الجنابة ان احدث يتيمم للحدث فان وجد ماء يكفيهما صرفته اليهما وان كفى معينا صرفته اليه والتيمم للآخر باق وان كفى واحداً غير عين صرفته الى اللعة واعاد تيممه للحدث عند محمد زح وعند ابي يوسف رح لا يعيد ولو صرفته الى الرضوء جاز وتيمم لجنابته اتفاقاً \* فان لم يكن يتيمم للحدث قبل وجود هذا الماء فتيمم قبل غسل اللعة للحدث لم يجز عند محمد وعند ابي يوسف يجزى الاول اصح \*

وَأَنْ لَمْ يَكْفِ وَاحِدًا بَقِيَ تَيَمُّمُهُمَا \* جَنَّبَ عَلَى بَدَنِهِ لَمْعَةً أَحَدٌ قَبْلَ أَنْ يَتَيَمَّمَ تَيَمُّمَ لِهَمَا وَاحِدًا  
 ذَاوَالِهَمَا إِنْ تَيَمَّمَ لِهَمَا ثُمَّ وَجَدَ مَاءً يَكْفِي لِأَحَدِهِمَا غَيْرَ مِمَّنْ صَرَفَهُ إِلَى اللَّمْعَةِ وَيُعِيدُ التَّيَمُّمَ لِلْحَدَثِ  
 عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ هَكَذَا فِي الْكَافِي \* وَأَنْ كَفَى لِأَحَدِهِمَا بَعِينُهُ فَسَلَهُ وَيَبْقَى التَّيَمُّمُ فِي حَقِّ الْآخَرِ كَذَا فِي  
 شَرْحِ الْوَفَايَةِ \* وَلَوْ كَانَ عَلَى ظَهْرِهِ لَمْعَةٌ وَقَدْ نَسِيَ أَعْضَاءَ الْوُضُوءِ وَالْمَاءُ يَكْفِي لِأَحَدِهِمَا صَرَفَهُ إِلَى  
 آيَتِهِمَا شَاءَ لَكِنْ الصَّرْفُ إِلَى أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ أَحَبُّ هَكَذَا فِي شَرْحِ الزِّيَادَاتِ لِلْعَتَابِيِّ \* مَسَافَرٌ مَحْدُوثٌ  
 فَجَسَ الثُّوبُ مَعَهُ مَاءً يَكْفِي لِأَحَدِهِمَا يَغْسِلُ بِهِ النِّجَاسَةَ وَيَتَيَمَّمُ لِلْحَدَثِ \* وَلَوْ تَيَمَّمَ أَوَّلًا ثُمَّ غَسَلَ النِّجَاسَةَ  
 يُعِيدُ التَّيَمُّمَ لِأَنَّهُ تَيَمَّمَ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى مَاءٍ يَتَوَضَّأُ بِهِ كَذَا فِي مُحِيطِ السَّرْحِيِّ \* وَأَنْ تَوَضَّأَ بِالْمَاءِ وَصَلَّى  
 فِي الثُّوبِ النِّجَاسَ جَازٍ وَيَكُونُ مَسِيئًا فِيمَا فَعَلَ كَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِي خَانَ \* إِذَا زَالَ الْمَرَضُ الْمُبِينُ يَنْتَقِضُ  
 تَيَمُّمُهُ \* أَلَسَا بِرَأْدِ تَيَمُّمٍ لِعَدَمِ الْمَاءِ ثُمَّ مَرَضَ مَرْضًا يَسِيحُ لَهُ التَّيَمُّمُ فَلَوْ كَانَ مُقِيمًا لَمْ يَجْزِلْهُ الصَّلَاةُ بِذَلِكَ  
 التَّيَمُّمُ لِأَنَّهُ اخْتِلَافٌ أَسْبَابُ الرِّخْصَةِ يَمْنَعُ الْاِحْتِسَابَ بِالرِّخْصَةِ الْأُولَى عَنِ الثَّانِيَةِ وَتَصِيرُ الْأُولَى  
 كَأَنَّهُ لَمْ تَكُنْ كَذَا فِي الْفُصُولِ الْعِمَادِيَّةِ فِي أَحْكَامِ الْمَرْضِيِّ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ \* وَلَوْ مَرَّ بِمَاءٍ وَهُوَ نَائِمٌ فَلَا صِحْمَ  
 أَنَّهُ لَا يَنْتَقِضُ عِنْدَ الْكُلِّ كَذَا فِي الزَّاهِدِيِّ \* وَأَنْ مَرَّ عَلَى الْمَاءِ وَهُوَ فِي مَوْضِعٍ لَا يَسْتَطِيعُ النُّزُولَ إِلَيْهِ  
 لَخَوْفِ عَدُوٍّ أَوْ سَبْعٍ لَمْ يَنْتَقِضْ هَكَذَا فِي السَّرَاجِ الْوَهَّاجِ \* وَكَذَا إِذَا اتَى بِمَرَأَةٍ أَوْ وَلَدٍ أَوْ وَجَدَ مَاءً  
 وَهُوَ يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ الْعَطَشَ لَا يَنْتَقِضُ \* وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ كُلَّ مَا مَنَعَ وَجُودَهُ التَّيَمُّمَ نَقَضَ وَجُودَهُ  
 التَّيَمُّمَ وَمَا لَا يَلَا كَذَا فِي الْبَدَائِعِ \* وَلَوْ مَرَّ بِالْمَاءِ وَهُوَ مَتَيَمِّمٌ لَكِنَّهُ نَسِيَ أَنَّهُ مَتَيَمِّمٌ يَنْتَقِضُ تَيَمُّمُهُ كَذَا فِي خَزَانَةِ  
 الْمُفْتِينَ \* مَتَيَمِّمُونَ ذَالُ لَهُمْ رَجُلٌ هَذَا الْمَاءُ يَتَوَضَّأُ بِهِ آيَكُمُ شَاءَ وَهُوَ يَكْفِي لِوَاحِدٍ بَطُلَ تَيَمُّمُهُمْ \* وَلَوْ قَالَ  
 هَذَا الْمَاءُ لَكُمْ وَقَبْضَةٌ لَا يَنْتَقِضُ تَيَمُّمُهُمْ كَذَا فِي الْكَافِي \* وَلَوْ أَنَّ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ انْتَقَضَ تَيَمُّمُهُ فِي قَوْلِهِمَا \*  
 وَأَمَّا عَلَى قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ فَلَا \* وَالصَّحِيحُ فَسَادُ التَّيَمُّمِ أَجْمَاعًا كَذَا فِي السَّرَاجِ الْوَهَّاجِ \*  
 أَلَسَا بِرَأْدِ مَرِّهِ فِي الْغَلَاةِ بِمَاءٍ مَوْضُوعٍ فِي حُبِّ أَوْ نَحْوِهِ لَا يَنْتَقِضُ تَيَمُّمُهُ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ مِنْهُ إِلَّا  
 أَنْ يَكُونَ الْمَاءُ كَثِيرًا فَيَسْتَدِلُّ بِكَثْرَتِهِ عَلَى أَنَّهُ لِلشُّرْبِ وَالْوُضُوءِ جَمِيعًا كَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِي خَانَ \* الْمَتَيَمِّمُ  
 فِي السَّفَرِ إِنْ أَوْجَدَ مِنَ الْمَاءِ قَدْرًا يَكْفِي لَغَسْلِ أَعْضَائِهِ الْفَرِيضَةَ مَرَّةً مَرَّةً وَلَوْ غَسَلَ عَلَى رِجْلِهِ السَّنَةَ لَا يَكْفِيهِ  
 انْتَقَاضُ تَيَمُّمِهِ هُوَ الْخِتَانُ كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ \* وَاعْتَرِاضُ الرَّدِّ عَلَى الْمَتَيَمِّمِ لَا يَبْطُلُ التَّيَمُّمَ حَتَّى لَوْ اسْلَمَ  
 وَصَلَّى بِذَلِكَ التَّيَمُّمِ يَجُوزُ عِنْدَنَا كَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِي خَانَ \* الْفَصْلُ الثَّلَاثُ فِي الْمَتَفَرِّقَاتِ \*  
 مَنِّنَ التَّيَمُّمِ سَبْعٌ \* أَقْبَالَ الْيَدَيْنِ بَعْدَ وَضْعِهِمَا عَلَى التُّرَابِ وَادْبَارُهُمَا وَنَقْضُهُمَا وَتَفْرِيمُ الْأَصَابِعِ

والتسمية في اوله والترتيب والمواالة كذا في البحر الرائق والنهر الفائق \* وكيفية التيمم ان يضرب يديه على الارض يقبل بهما ويد بر ثم يرفعهما وينفض كذا في التبيين \* بقدر ما يتناثر التراب كذا في الهداية \* ويمسح بهما وجهه بحيث لا يبتلى منه شيء ثم يضرب يديه على الارض كذلك ويمسح بهما ذراعيه الى المرفقين كذا في التبيين \* قال مشايخنا ويمسح بربع اصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من رؤس الاصابع الى المرفقين ثم يمسح بكفه اليسرى باطن يده اليمنى الى الرسغ ويمر باطن ابهامه اليسرى على ظاهر ابهامه اليمنى ثم يفعل باليد اليسرى كذلك وهو الاحوط كذا في محيط السرخسى وهكذا في البدائع \* لو تيمم قبل دخول الوقت جاز عندنا هكذا في الخلاصة \* ويصلي بالتيمم الواحد ما شاء من الصلوة فرضا او نفلا كذا في الاختيار شرح المختار \* ويستحب التأخير الى آخر الوقت لمن يغلب على ظنه انه يجد الماء في آخره اذا كان بينه وبين موضع يرجوه ميل هكذا في معراج الدراية \* قال النجاشي يؤخر الى آخر وقت الجواز وقال غيره الى آخر وقت الاستحباب وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج \* وان لم يكن على طمع من وجود الماء لا يؤخر ويتيمم ويصلي في الوقت المستحب كذا في البدائع وهكذا في شرح الطحاوي والكافي \* ثلثة في السفر جنب وحائض طهرت وميت وثمة ماء مقدار ما يكفي لا خد هم فان كان الماء ملكا لاحد هم فهو اولى به \* وان كان الماء ا لهم جميعا لا يصرف الى احد هم ويباح التيمم للكل \* وان كان مباحا كان الجنب اولى به كذا في فتاوى قاضيخان \* وهو الاصح هكذا في الظهيرية \* وكذا لو كان مكان الحائض محدث يصرف الى الجنب كذا في الخلاصة \* ولو كان الماء بين الابن والابن فالاب اولى به كذا في فتاوى قاضيخان \* لو كان مع الجنب ماء يكفي للوضوء يتيمم ولا يجب التوضي به الا اذا كان مع الجنابة حدث يوجب الوضوء وكذا لو كان مع المحدث ما يكفي لغسل بعض اعضاء الوضوء فانه يتيمم من غير ضمله كذا في شرح الوقاية \* تيمم وفي رحله ماء لا يعلم به او نسيه صلى اجزأته عندهما خلافا لابي يوسف رح كذا في محيط السرخسى \* والخلاف فيما اذا وضعه بنفسه او وضعه غيره بامر او بغير امر به بعلمه وان كان بغير علمه لا يعيداننا كذا في التبيين \* والذكر في الوقت وبعد سواء كذا في الهداية \* وان اضرب خباءه على رأسه برقع غطى رأسها وفيها ماء وهو لا يعلم او كان على شط النهر وهو لا يعلم فتيمم وصلي به جاز عندنا خلافا لابي يوسف رح كذا في المحيط \* اذا شك او ظن ان ماء قد دنى وصلي ثم

وجده ثانه يعيد اجماعاً \* ولو كان على ظهرة او معلقاً في عنقه او موضوعاً بين يديه فنسيه وتيمم لايحوز اجماعاً كذا في السراج الوهاج \* ولو كان الماء على الكاف معلقاً ان كان راكباً والماء في مؤخر الرجل جازوا ان كان في مقدمه لايحوزوا ان كان سائقاً فان كان في مؤخر الرجل لايحوزوا ان كان في مقدمه جازوا ان كان قائداً جاز كفيهما كان هكذا في محيط السرخسي \* واذ لم يقدر المريض على الوضوء والتيمم وليس عنده من يوضئه ويهيمه فانه لا يصلي عندهما \* قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رح رأيت في الجامع الصغير للكرخي ان متطوع اليدين والرجلين اذا كان بوجهه جراحاً يصلي بغير طهارة ولا تيمم ولا يعيد وهذا هو الاصح كذا في الظهيرية \* ولو ان المحبوس لم يجد ماء ولا تربة نظيفاً لا يصلي في قول ابي حنيفة ومحمد رح كذا في فتاوى ناضحان \* وهذا اذا لم يمكنه ان ينقر الارض او الحائط بشيء فان امكنه يستخرج التراب وتيمم كذا في الخلاصة \* وفي الايضاح اذا كان لو توضأ سلس بولته وان تيمم لا يسلس جازله التيمم كذا في السراج الوهاج \* رجل في البادية معه ماء زمزم في التمسمة وقد رخص رأسا لايحوز التيمم كذا في الخلاصة \* وتيجوز التيمم اذا حضرته جنازة والولي غيره فخاف ان اشتغل بالطهارة ان يغتسل الصلوة ولا يجوز للولي وهو الصحيح كذا في الهداية \* ولا لمن امره الولي كذا في الخلاصة \* ويجوز التيمم للولي اذا كان من هو مقدم عليه حاضراً اتفاقاً لانه يخاف الفوت \* وكذا يجوز له التيمم اذا اذن غيره بالصلوة كذا في البحر الرائق \* صلى على جنازة بتيمم ثم اتى باخري فان كان بين الثانية والاولى مقدار مدة يذهب ويتوضأ ثم يأتي ويصلي اعاد التيمم وان لم يكن مقدار ما يقدر على ذلك صلى بذلك التيمم وعليه الفتوى كذا في المصنوعات \* التيمم لصلوة العيد قبل الشروع فيها لايحوز للامام اذا لم يخف خروج الوقت ولا يحوز كذا في البحر الرائق \* ولا يحوز للمقتدى اذا لم يخف فوت الصلوة لو توضأ ولا يحوز \* ولو احدث احدهما بعد الشروع فيها بالتيمم وتيمم وبنى بلاخلاف \* وكذلك بعد الشروع بالوضوء ان خاف ذهاب الوقت بالاجماع وان لم يخف ذهابه فان كان يرد ادراك الامام قبل الفراغ لا يباح له التيمم بالاجماع وان لم يرج ادراكه قبل الفراغ تيمم وبنى عند ابي حنيفة خلافاً لهما كذا في النهاية \* والاصل ان كل موضع يغتفر فيه الاداء لا الي خلف فانه يحوز له التيمم \* وما يغتفر الي خلف لايحوز له التيمم كالجمعة كذا في الجوهرة النيرة \* ولو تيمم



اثنان من مكان واحد جاز كذا في محيط السرخسي \* واذا تيمم مراراً من موضع واحد جاز  
 كذا في التاتارخانية \* ويجوز التيمم للجنب لصلوة الجنابة وصلوة العيد كذا في الظهيرية \* ومن  
 استيقن بالتيمم فهو على تيممه حتى استيقن بالحدث \* ومن استيقن بالحدث فهو على حدثه  
 حتى استيقن بالتيمم. كذا في الخلاصة \* والتيمم على التيمم ليس بقربة كذا في التقنية \* والمسافر  
 ان يطأ جارينه وان علم انه لا يجد الماء كذا في الخلاصة \* المصلي اذا قال له نصراني خذ الماء  
 فانه يمضي على صلوته ولا يتطعم لان كلامه قد يكون على وجه الاستهزاء فلا يتطعم بالشك فاذا  
 فرغ من الصلوة سأل ان اعطاه اعاد والا فلا كذا في فتاوى قاضيخان \* الباب الخامس  
في المسح على الخفين \* المسح على الخفين رخصة ولو اتى بالعزيمة بعد ما رأى جواز  
 المسح كان اولى كذا في التبيين \* وهذا الباب يشتمل على فصلين \* الفصل الاول  
 في الامور التي لا بد منها في جواز المسح \* منها ان يكون الخف مما يمكن قطع السفر به وتتابع  
 المشي عليه ويسترا الكعبين ويستر ما فوقهما ليس بشرط هكذا في المحيط \* حتى لو لبس خفا  
 لاساق لا يجوز المسح ان كان الكعب مستوراً ويمسح على الجورب المجلد وهو الذي وضع  
 الجلد على اعلاه واسفله هكذا في الكافي \* والمنعل وهو الذي وضع الجلد على اسفله كالمنعل  
 للقدم هكذا في السراج الوهاج \* والخفين الذي ليس مجلد او لا منعل بشرط ان يستمسك على  
 الساق بلا ربط ولا يرمى ما تحته وعليه العموم كذا في النهر الدائق \* اذا لبس كعباً لا يرمى من  
 كعبه او قدميه الا مقداراً صاعداً اصبعين جاز المسح عليه وهو بمنزلة الخف الذي لا ساق له كذا في  
 فتاوى قاضيخان \* وان لبس الجرموقين فان لبسهما وحدهما فان كانا من كرباس او ما يشبهه  
 لا يجوز المسح عليهما \* وان كانا من اديم او ما يشبهه يجوز \* وان امسهما فوق الخفين فان كانا من  
 كرباس او ما يشبهه لا يجوز المسح عليهما الا ان يكونا رقيقين يصل البالي الى ما تحتهما \* وان كانا  
 من اديم او ما يشبهه اجمعوا انه اذا لبسهما بعد ما احدث قبل ان يمسح على الخفين او بعد ما  
 احدث ومسح عليهما لا يجوز المسح عليهما \* وان لبسهما قبل ان يحدث جاز المسح عليهما  
 عند ما هكذا في المحيط \* ولو لبس الخفين وليس احد الجرموقين جاز ان يمسح على الخف  
 الذي لا جرموق عليه وعلى الجرموق كذا في فتاوى قاضيخان \* والخف على الخف  
 كالجرموق كذا في الخلاصة \* ولو لبس خندان طاقين انه ان يمسح عليه كذا في الكافي \* والصحيح

كتاب الطهارة . . . ( ٢٢ ) في مسح الخفين وفي أمور لا بد منها في جوارحه

من المذهب جواز المسح على الخفاف المتخذة من الملبود التركية لان مواظبة المشي فيهما  
مفرا يمكن كذا في شرح المبسوط للامام السرخسي \* الجاروق ان كان يستر القدم ولا يرى من  
الكعب ولا من ظهر القدم الا قدر اصبع او اصبعين جاز المسح \* وان لم يكن كذلك لكن يستر القدم  
بالجلد ان كان متصلا بالجاروق بالخز جاز المسح عليه \* وان شدة بشي لا كذا في الخلاصة \*  
ولا يجوز المسح على الخف المتخذ من الحديد والزجاج والخشب هكذا في الجوهرة النيرة \*  
ومنها ان يكون المسوح من ظاهر كل خف مقدار ثلث اصابع اليد على الاصح هكذا في  
محيط السرخسي \* اصغرها هكذا في فتاوى قاضيخان \* ولا يجوز المسح على باطن الخف او عقبه  
اوسا تده او جوانبه او كعبه هكذا في التبيين \* ولو مسح على رجل قدر اصبعين وعلى اخرى قدر  
خمسة لم يجز كذا في فتح القدير \* ولا يعتبر المسح على موضع خال عن القدم فلو جعل رجله  
في الخالي ومسح جاز \* وان ازال رجله بعد ذلك عن ذلك الموضع اعاد المسح هكذا  
في السراج الوهاج \* ولو كانت باحدى رجليه جراحة لا يتدبر بها على الغسل والمسح يجوز له  
المسح على الاخرى وكذلك لو تطلعت من فوق الكعب \* وان قطعت من دونها وبقي من  
موضع المسح مقدار ثلث اصابع يجوز المسح عليهما والا هكذا في المحيط \* ولو كان الجرم موق  
واسعا داخل فيه يده ومسح على الخف لم يجز كذا في القنية \* ومنها ان يكون المسح بثلث  
اصابع وهو الصحيح هكذا في الكافي \* حتى لو مسح باصبع واحدة من غير ان يأخذ ماء جديدا  
لا يجوز ولو مسح به ثلاث مرات في ثلثة مواضع واخذ لكل مرة ماء جديدا جاز كذا في التبيين \*  
ولو مسح بالابهام والسبابة ان كانا مفتوحتين جاز كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو مسح بثلث  
اصابع موضوعة غير مدودة يجزى ويكون مخالفا للسنة كذا في منية المصاني \* وان مسح خفه  
برؤس اصبعه وان كان الماء منقلا طرا يجوز والا هكذا في الذخيرة \* ولو اصاب موضع المسح  
ماء او مطر تدر ثلث اصابع او مشي في محشيش مبثل بالمطر يجزيه \* والطل كالمطر على الاصح  
هكذا في التبيين \* ويجوز المسح ببطل الغسل سواء كانت متقاطرة او غيرها \* ولا يجوز  
ببلة بقيت على كعبه بعد المسح هكذا في المحيط \* \* وكيفية المسح ان يضع اصابع يده  
اليمنى على مقدم خفه الايمن ويضع اصابع يده اليسرى على مقدم خفه الايسر ومدّهما  
الى الساق فوق الكعبين ويفترج بين اصابعه هكذا في فتاوى قاضيخان \* هذا بيان السنة .

في مسح الخفين وفي امور لا بد منها في جوارحه

حتى لو بدأ من الساق الى الاصابع او مسح عليهما عرضاً اجزاءه كذا في الجوهرة النيرة \*  
ولو وضع الكف ومدّها اروضع الاصابع ومدّها بكلاهما حسن \* والا حسن ان يمسح بجميع  
اليد \* ولو مسح بظاهر كنهه جاز \* واستحب ان يمسح بباطن كنهه كذا في الخلاصة \*  
واظهار الخطوط في المسح ليس بشرط في ظاهر الرواية كذا في الزاهد في \* وكذا في  
شرح الطحاوي \* واكفه مستحب كذا في منية المصطفى \* ولا يسن فيه المكار كذا في  
فتاوى قاضيخان \* ولا تشترط النية للمسح على الخفين وهو الصحيح كذا في نتم القدير \*  
فلو توضأ ومسح على الخفين وبوتى التعليم دون الطهارة يصح كذا في الخلاصة \* ومنها ان يكون  
الحدث بعد اللبس طارياً على طهارة كاه اليه كذا في تمل اللبس او بعده كذا في المحيط \* حتى  
لو غسل رجله او لثم لبس خفيه او غسل احدى رجليه ولبس الخف عليهما ثم غسل الرجل  
الاخرى ولبس الخف عليها ثم اكمل الطهارة قبل الحدث جاز كذا في فتاوى  
قاضيخان \* ولو غسل رجله وليس خفيه ثم احدث قبل الاكمال لم يجز المسح كذا  
في الكافي \* ولو لبس خفيه مجدثاً وخاض الماء حتى يدخل الماء وانغسلت رجله واتم ما بر  
الاعضاء ثم احدث جاز المسح عليه كذا في التبيين \* وتوضأ بسور حماد ورتبهم ولبس خفيه  
ثم احدث وتوضأ بسور الحمار ورتبهم مسح على خفيه \* وان كان مكانه سداً للمر والمساءلة  
بحالها لا يمسح على الخف كذا في الكافي \* وفي الغناوين اذا توضأ بسور الحمار ولبس  
الخفين فلم يرتبهم حتى احدث فانه يتوضأ بسور الحمار ويمسح على خفيه ثم يرتبهم ويصلي  
كذا في السراج الوهاج ومحيط السرخسي \* لا يجوز للمسح للمحدث المتيتم كذا في  
خزانة المفتين \* ولا يجوز للمسح لمن اجنب بعد لمس الخف \* ونجاسته الا اذا تيمم للمجانبه  
وتوضأ للحدث وغسل رجله ثم لبس خفيه فانه كما توضأ بجوز له المسح في المدة فان عاد  
جنباً برؤية الماء فكانه اجنب الآن كذا في المضمرات \* التجنب اذا اغتسل وبقى على  
جسده لمعة فلبس الخف ثم غسل للمعة ثم احدث يمسح كذا في الخلاصة \* ولا يقرب من  
اعضاء الرضوء لمعة ام يصبها الماء فاحداث قبل غسلها لا يمسح كذا في التبيين \* ومنها  
ان يكون في المدة وهي للمقيم يوم وايامه والمساقر ثمانية ايام وايامها كذا في المحيط \* سواء  
بكل السفر سفر طاعة او معصية كذا في السراجية \* وابتداء المدة يعتبر من وقت الحدث

## كتاب الطهارة ( ٢٢ ) في مسح الخفين وفي امور لا بد منها في جواز

بعد اللبس حتى ان ترضأ في وقت الفجر ولبس الخفين ثم احدث وقت العصر فتوضأ ومسح على الخفين بمدة المسح باقية الى الساعة التي احدث فيها من الغدا ان كان مقيما هكذا في المحيط \* ومن اليوم الرابع ان كان مسافرا هكذا في محيط السرخسى \* متيم سا فر في مدة الاقامة يستكمل مدة السفر كذا في الخلاصة \* وانما استكمل مسح الاقامة ثم سا فر ينزع خفيه ويغسل رجليه كذا في المحيط \* والمسافر اذا اقام بعد ما استكمل مدة الاقامة ينزع خفيه ويغسل رجليه وان اقام قبل استكمال مدة الاقامة يتم مدتها كذا في الخلاصة \* المعذور اذا كان عذره غير موجود وقت الوضوء ولبس الخفين يجوز له المسح الى المدة كالا صحاء بخلاف ما اذا وجد العذر مقدارنا للوضوء او لللبس احدهما يجوز المسح في الوقت لا خارجه هكذا في البحر الرائق \* ومنها ان لا يكون الخرق في الخف كثيرا وهو مقدار ثلث اصابع الرجل اصغرها وهو الصحيح هكذا في الهداية \* ويشترط ان يبد وتدر ثلث اصابع بكما لها وهو الاصبع سواء كان الخرق في باطن الخف او في ظاهره او في ناحية العقب كذا في المحيط \* ولو كان الخرق في ساق الخف لا يمنع جواز المسح كذا في الخلاصة \* وانما يعتبر الا صغرا اذا انكشف موضع غير موضع الاصابع \* واما اذا انكشف الاصابع انفسها فالمعتبر ان ينكشف الثلث ايتها كانت حتى لو انكشف الايام مع جارتها وهما تدر ثلث اصابع من اصغرها يجوز المسح \* وان كان مع جارتها لايجز في مقطوع الاصابع يعتبر الخرق باصابع غيره هكذا في الجوهرة النيرة والتبيين \* ويجمع الخروق في خف واحد لا في خفين حتى اذا كان في احد الخفين خرق قدر اصبع وفي الاخر قدر اصبعين جار المسح عليهما \* ولو كان في خف واحد خرق في مقدم الخف قدر اصبع وفي العقب مثل ذاك وفي جانب الخف مثل ذلك لايجوز هكذا في المحيط \* ثم الخرق الذي يجمع اقله ما يدخل فيه المسئلة وما و نه لا يعتبر الحاقاله بمواضع الخرز \* الخرق المانع من المسح هو المنخرج الذي ينكشف ما تحته او يكون منضمنا لكن ينخرج عند المشى وبظهر القدم \* اما اذا لم ينكشف ما تحته فلا يمنع وان كان الخرق طويلا \* ولو انكشف الظهارة وفي داخلها بطانة من جلد او خرفة مخروزة بالخف لا يمنع هكذا في التبيين \* والخف او الجورب او الجاروق المشقوق على ظهر القدم وله ازرار وسيور يشده عليه فيستره فهو كغير المشقوق \* وان ظهر من ظهر القدم شيء

فهو كخروق الخف كذا في الزاهدي . **\* الفصل الثاني . في نواقض المسح \***  
ينقضه ناقض الوضوء ونزع الخف وكذا نزع أحدهما ومضى المدة هكذا في الهداية \* هذا إذا وجد الماء أما إذا لم يجد لم ينتقض مسحه بل يجوز له الصلوة حتى إذا انتقضت وهو في الصلوة ولم يجد ماء يمضي على صلوته وهو الأصح هكذا في المحيط وفتاوى قاضيخان والزاهدي والجوهرة النيرة \* ومن المشائخ من قال تفسد صلوته وهو الأشبه كذا في التبیین \*  
وإذا نزع الخف وهو ظاهر لا يجب عليه إلا غسل رجليه وكذا إذا انقضت مدة مسحه هكذا في الهداية \* ولو خاف من نزع خفيه على ذهاب قدميه من البرد جاز له المسح وإن طالبت المدة كمسح الجبيرة هكذا في التبیین والبحر الرائق \* وخروج أكبر القدم إلى الساق نزع وهو الصحيح هكذا في الهداية \* لو كان الخف واسعاً إذا رفع القدم يخرج العقب وإذا وضع عاد إلى موضعه يجوز المسح عليه \* لو كان الرجل أعرج يمشي على صدور قدميه وقد ارتفع العقب عن موضع عتب الخف كان له أن يمسح ما لم يخرج قدمه إلى الساق هكذا في فتاوى قاضيخان \* وإذا مسح على خفي ذي طائفتين فنزع أحد الطائفتين لا يعيد المسح على الطاق الآخر \* وكذا إذا مسح على خف مشعرتين حلق الشعر هكذا في المحيط \* وكذا إذا مسح فحشر جلد ظاهرهما هكذا في محيط السرخسي \* وإن نزع الجرموقين بعدما مسحهما يعيد المسح على الخفين هكذا في المحيط \* ولو نزع أحدهما مسح على الخف البادي وأعاد المسح على الجرموق الباقي في ظاهر الرواية هكذا في البدائع وفتاوى قاضيخان \* ولو لبس خفيه على طهارة كاملة ومسح عليهما ثم دخل الماء في أحد خفيه أن بلغ الكعب حتى صاعرج جميع الرجل مغسولاً يجب عليه غسل الرجل الآخر هكذا في الخلاصة \* وكذا أن ابتل أكثر القدم وهو الأصح هكذا في الظهيرية \* وأوتوضأ وربط الجبيرة ومسح عليها وغسل رجليه ولبس الخفين ثم أحدث يتوضأ ويمسح على الجبائر والخفين \* وأن برأت الجراحة قبل أن ينقص الطهارة التي لبس عليها الخف فإنه يعسل ذاك ويمسح على الخفين \* وأن برأت بعد أن انتقضت تلك الطهارة فعليه نزع الخف هكذا في المراج الوهاج والظهيرية \* ومما يتصل بذلك المسح على الجبائر \* وهو ليس بفرض بل واجب .  
منداي حنيفة رح وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي والبحر الرائق \* وأما يمسح إذا

لم يتدر على غسل ماتحتها ومسحها بان تضر ربا صابنة الماء او حلقها هكذا في شرح الوقاية \*  
ومن ضرر الحل ان يكون في مكان لا يقدر على ربطها بنفسه ولا يجد من يربطها كذا في  
فتح القدير \* وان كان بضرة الغسل بالماء البارد ولا يضره الغسل بالماء الحار يلزمه الغسل بالماء  
الحار هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* وهو الظاهر هكذا في البحر الرائق \* وان  
لم يضره جاز تركه عند ابي حنيفة رح لا عندهما \* وفي الغتانية الصحيح انه رجع الى  
قولهما \* وذكر في العيون والحقائق ان الفتوى على قولهما احتياطاً هكذا في  
شرح النقاية للشيخ ابي المكارم \* وادان زادت الجبيرة على نفس الجراحة فان ضررها الحل  
والمسح يمسه على ما يوازي الجراحة وما يوازي موضعاً صحيحاً \* وان ضررها المسح  
لا الحل يمسه على الخرقة التي على رأسها ويغسل ما حولها \* وان لم يضره المسح ولا  
الحل فسل ما حولها ومسحها نفسها \* وسوى في ذلك بين الجراحة وغيرها مثل الكى  
والكسر هكذا في فتح القدير \* ويكتفى بالمسح على اكثر الجبيرة هكذا في الهداية \*  
وبه يفتى كذا في المضمرات \* ولا يجوز على النصف فمادونه اجمالاً كذا في السراج الوهاج \*  
وان مسح المفتصد على العصابة دون الخرقة اجزاء ايضاً وعليه الاعتماد هكذا  
في فتاوى قاضي خان \* وفي المضمرات ان الفتوى اليوم على هذا كذا في شرح النقاية  
للشيخ ابي المكارم \* الفرجة التي تبقى من اليدين عند تنقي العصابة يكفيها المسح وهو الاصح  
هكذا في شرح الوقاية \* وفي الصغير وهو الاصح \* وعليه الفتوى كذا في التاتارخانية \*  
اذا سقطت الجبائر لا من براء لا يلزمه الغسل ولا يبطل المسح وان سقطت من براء بطل المسح  
ويجب غسل ذلك الموضع خاصة هكذا في الكافي والمحيط \* اذا توضع امرأ الماء على  
الدواء ثم سقط الدواء من براء يلزم الغسل والا لا هكذا في المحيط \* ولو انكسر ظفره فجعل  
عليه دواء او علكا فان كان يضره نزعه مسح عليه وان ضره المسح تركه \* وشقوق اعضائه يمر  
عليها الماء ان قدر والامسح عليها ان ندر والا تركه وغسل ما حولها كذا في التبيين \* مسح  
على العصابة فسقطت فبدلها باخرى فالاحسن ان يعيد المسح كذا في الذخيرة \* رجل  
با صبعه فرحة فادخل المرارة في اصبعه او المرهم فجاء وزموضع الفرحة فتوضأ ومسح عليها جاز  
ان استوعب المسح العصابة وكذا في حق المفتصد وعليه الفتوى \* رجل على ذراعيه

جباً ثر فغمسها في اناء يريد المسح عليها لم يجز وافسد الماء بخلاف ما اذا كان على اصابع اليد والكف فانه يجزيه ولا يفسد الماء وان اراد المسح هكذا في الخلاصة\* والمسح على الجبيرة وخرقة القرحة كالغسل لما تحتها وليس ببدل حتى لو كانت الجبيرة على احدى رجليه مسح عليها وغسل الاخرى هكذا في التبيين\* ولا يتوقت هذا المسح بوقت ولا فرق بين ان يشده على الرضوء او على غير الرضوء كذا في الخلاصة\* ويستوى فيه الحدث الاصغر والكبير ولا يشترط النية في مسحها باتفاق الروايات هكذا في البحر الرائق\* ويكفي بالمسح مرة وهو الصحيح كذا في المحيط\* واذا زالت العصاة الغوثانية لا يجب اعادة المسح على التحنات كذا في البحر الرائق\* ولا يجمع بين غسل التدم ومسح الخف كذا في الكافي\* رجل باحدى رجليه جراحة وعليها جبيرة فتوضأ ومسح على الجبيرة وغسل الاخرى ثم لبس الخف على الصحيح لا يجوز المسح على الخف\* ولو مسح على الجبيرة وابس الخفين جازاه المسح على الخفين كذا في محيط السرخسي\* رجل باحدى رجليه بثرة فغسل رجله وابس الخفين ثم احدث ومسح عليهما وصلى صلواته لم ينزع الخف وجد البثرة قد انشقت وسال منها الدم وهو لا يعلم انه معى انشقت. خكى عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل ان كان رأس الجرح قد ينس وكان الرجل لبس الخف عند طلوع العجر ونزعه بعد العشاء لا يعيد العجر ويعيد ما بعدها من الصلوات وان كان رأس الجرح مبتلاً بالدم لا يعيد شيئاً منها كذا في المحيط\* ولو كانت جراحة مربوطها ما بتل ذلك الرباط ان نفذ البلل الى الخارج نقض الوضوء والا فلا\* ولو كان الرباط ذاطقين فنفذ البعض دون البعض ينتقض الوضوء كذا في التاتارخانية في بواقض الوضوء\* ولا يجوز المسح على القنازين كذا في الكافي\* ولو امر انسا ناً ان يمسح خفيه جاز كذا في الخلاصة\* المرأة في المسح على الخفين بمنزلة الرجل لاستوايهما في المعنى المجوز للمسح كذا في المحيط

\* الباب السادس في الدماء المختصة بالنساء\* وهي ثلثة حيض ونفاس واستحاضة\* وفيه اربعة اصول

\* الفصل الاول في الحيض وهو دم من الرحم لا للولادة كذا في فتح القدير\* فان رأتها من الدبر لا يكون حيضاً\* ويستحب ان يغتسل عند انقطاع الدم كذا في الخلاصة\* ويتوقف كونه حيضاً على امور\* منها الوقت وهو من تسع منين الى الياس هكذا في البدائع\* الا يابس متدر بخمسين خد من منة وهو المختار

كذا في الخلاصة \* وهو اعدل الاقوال كذا في المحيط \* وعليه الاعتماد كذا في النهاية  
 والسراج الوهاج \* وعليه الفتوى هكذا في معراج الدراية \* فما رأت بعدها لا يكون حمضا  
 في ظاهر المذهب \* والمختاران ما رأت أنه ان كان دما قويا كان حمضا كذا في شرح المجمع لابن  
 الملك \* ومنها خروج الدم الى الفرج الخارج ولو بسقوط الكرسف فما دام بعض الكرسف  
 حائلا بين الدم والفرج الخارج لا يكون حمضا هكذا في المحيط \* طاهرة رأت على  
 الكرسف ان الدم يحكم بحيضها من حين الرفع \* والحائض اذا لم تجد عليه ان الدم حكم  
 بالانقطاع من حين الوضع هكذا في شرح الوقاية \* ولا يشترط فيه السيلان هكذا في الخلاصة \*  
 ومنها ان يكون على لون من الالوان الستة السواد والجمرة والصفرة والكدر والخضرة  
 والترابية هكذا في النهاية \* وانما يعتبر اللون على الكرسف حين يرفع وهو طري لا حين يجف  
 هكذا في المحيط \* فلو رأت بياضا خالصا على الخرقه ما دام رطبا فاذا يبس اصفر فحكمه حكم  
 البياض \* وكذا لو رأت حمرة وصفرة فاذا يبست ابيضت تعتبر حالة الرؤية لاحالة التغير  
 هكذا في التجنيس \* ومنها النصاب اقل الحيض ثلثة ايام وثلثة ليال في ظاهر الرواية هكذا  
 في التبیین \* واكثره عشرة ايام ولها ليها كذا في الخلاصة \* ومنها تقدم بصاب الطهر وفراغ  
 الرحم من الحبل هكذا في السراج الوهاج \* الطهر المتخلل بين الدمين والدماء في مدة  
 الحيض يكون حمضا ولو خرج احد الدمين من مدة الحيض بان رأت يوما دما وتسعة طهرا  
 ويوما دما مثلا لا يكون حمضا لان الدم الاخير لم يوجد في مدة الحيض ولا ابتدئ من الحيض  
 بالطهر على هذه الرواية ولا يختم به وهي رواية محمد عن ابي حنيفة رح \* وروى ابو يوسف  
 رح عن ابي حنيفة رح ان الطهر المتخلل بين الدمين اذا كان اقل من خمسة عشر يوما  
 لم يفصل وكثير من المتأخرين افتوا بهذه الرواية لانها اسهل على المغتني والمستفتي كذا  
 في التبیین \* وهكذا في الزا هدى \* والاخذ بهذا يسر كذا في الهداية \* وعليه استقرار رأي  
 صدر الشهيده حسام الدين وبه يفتى كذا في المحيط \* فان لم يجاوز العشرة فالطهر والدم كلاهما  
 حيض سواء كانت مبتدأة او معتادة \* وان جاوز العشرة ففي المبتدأة حيضها عشرة ايام  
 وفي المعتادة معروفتها في الحيض حيض والطهر طهر هكذا في السراج الوهاج \* ويجوز بداية  
 الحيض بالطهر اذا كان قبله دم وختمه به اذا كان بعده دم هكذا في التبیین \* اذا كان الطهر



## كتاب الطهارة

( ٢٩ )

في دماء النساء \* في النفاس

خمس عشرة يوماً أو أكثر يعتبر فاصلاً فيجعل كل واحد من الدمين أو أحدهما بانفراده حيضاً حسب ما أمكن من ذلك هكذا في المحيط \* وأقل الطهر خمسة عشر يوماً ولا غاية لاكثره إلا إذا احتيج إلى نصب العادة كما إذا بلغت مستمرة الدم فيقدر حيضها بعشرة أيام من كل شهر وباقي طهر هكذا في الهداية

\* الفصل الثاني في النفاس \* وهو دم يعتب الولادة كذا في المنون \* ولو ولدت ولم ترد مألاً يجب الغسل عند أبي يوسف وهو رواية من محمد رَح قال في المفيد هو الصحيح \* لكن يجب عليه الوضوء بخروج المجاسة مع الولد هكذا في التبيين \* وعند أبي حنيفة رَح يجب الغسل \* وأكثر المشايخ أخذوا بقوله وبه كان يفتي الصدر والشهيد هكذا في المحيط \* وقال أبو علي الجفاف وبه نأخذ كذا في المصمرات \* وفي الفناوي هو الصحيح هكذا في الجوهرة النيرة \* لو خرج أكثر الولد تكون نفساء وآلاً وكذا لو تنطع بها وخرج أكثره \* وألست أن ظهر بعض خلقه من أصبع أو ظفر أو شعر ولد فتصير به نفساء هكذا في التبيين \* وأن لم يظهر شيء من خلقه فلا نفاس لها فإن أمكن جعل المرئى حيضاً يجعل حيضاً وآلاً فهو استحاضة \* وأن رأيت دمًا قبل استقاطه ودما بعده فإن كان مستبين الخلق فما رأته قبله لا يكون حيضاً وهي نفساء فيما رأته بعده وإن لم يكن مستبين الخلق فما رأته قبل الاستقاط حيض إن أمكن جماعه حيضاً هكذا في النهاية \* ولو ولدت من قبل سرتها بان كان بطنها جرحاً فانشقت وخرج الولد منها تكرر صاحب جرح سائل لا نفساء هكذا في الظهيرية والتبيين \* إلا إذا خرج من الفرج دم عقيب خروج الولد من السرة فإنه حينئذ يكون نفاساً هكذا في التبيين \*

ونفاس النوامين من الأول كذا في الكافي \* وشرط التوامين أن يكون بين الرادين أقل من ستة أشهر وإذا كان بينهما ستة أشهر أو أكثر فهما حملان ونفاسان \* وأن وادب ثلثة بين الأول والثاني أقل من ستة أشهر وكذا بين الثاني والثالث لكن بين الأول والثالث أكثر من ستة أشهر بالصحيح أنه يجعل حملاً واحداً كذا في التبيين \* أقل النفاس ما يوجد ولو بساعة وعليه الفتوى وأكثره أربعون يوماً عندنا كذا في السراجية \* وأن زاد الدم على الأربعين فالأربعون في المبتدأة والمعروفة في المعنونة نفاس هكذا في المحيط \* الطهر المتخلل في الأربعين هيمن الدمين نفاس عند أبي حنيفة رَح وإن كان خمسة عشر يوماً فصاعداً أو ما بعد الفتوى \* ثم العادة

## كتاب الطهارة ( ٥٠ ) في الدماء \* في الاستحاضة وفي احكام الدماء

في النفاس تنتقل برؤية المخالف مرة عند ابي يوسف هكذا في الخلاصة \* الفصل الثالث في الاستحاضة \* لو رأت الدم بعد اكثر الحيض والنفاس في اقل مدة الطهر فما رأت بعد الاكثر ان كانت مبتدأة وبعد العادة ان كانت معتادة استحاضة \* وكذا ما نكص من اقل الحيض وكذلك ما رأت الكبيرة جداً والصغيرة جداً هكذا في المحيط \* وكذا ما تراه الحامل ابتداء او حال ولادتها قبل خروج الولد كذا في الهداية \* الفصل الرابع في احكام

الحيض والنفاس والاستحاضة \* لا يثبت حكم كل منها الا بخروج الدم وظهوره وهذا هو ظاهر مذهب اصحابنا وعليه عامة مشايخنا وعليه الفتوى هكذا في المحيط \* الاحكام التي يشترك فيها الحيض والنفاس ثمانية \* منها ان يسقط عن الحائض والنفاس الصلوة فلا تقضى هكذا في الكفاية \* اذا رأت المرأة الدم تترك الصلوة من اول ما رأت قال الفقيه وبه نأخذ كذا في التاتارخانية نافلة عن النوازل \* وهو الصحيح كذا في التبيين \* اذا حاضت في الوقت او نفست سقط فرضه بقي من الوقت ما يمكن ان تصلي فيه اولا هكذا في الذخيرة \* لو امتنحت الصلوة في آخر الوقت ثم حاضت لا يلزمها قضاء هذه الصلوة بخلاف التطوع كذا في الخلاصة \* ويستحب للحائض اذا دخل وقت الصلوة ان تتوضأ وتجلس عند مسجد بيتها تسبح وتهلل قدر ما يمكنها أداء الصلوة لو كانت ظاهرة كذا في السراجية \* وفي الصغير الحائض اذا سمعت آية السجدة لا سجدة عليها كذا في التاتارخانية \* ومنها ان يحرم عليهما الصوم فتتضيانه هكذا في الكفاية \* اذا شرعت في صوم النفل ثم حاضت يلزمها القضاء احتياطاً هكذا في الظهيرية \* ومنها انه حرم عليهما وعلى الجنب الدخول في المسجد سواء كان للجلوس او للعبور هكذا في منية المصلي \* في التهذيب لا تدخل الحائض مسجد الجماعة \* وفي الحجة الا اذا كان في المسجد ماء ولا تجد في غيره \* وكذا الحائض اذا خاف الجنب او الحائض سبعا او اصلاً او ورداً فلا بأس بالمقام فيه \* والاولى ان يتيمم تعظيماً للمسجد هكذا في التاتارخانية \* وسطح المسجد حكم المسجد كذا في الجوهرة النيرة \* المتخذ لصلوة الجنائز والعيد الاصح انه ليس له حكم المسجد كذا في البحر الرائق \* ولا بأس للحائض والجنب بزيارة القبور هكذا في السراجية \* ومنها حرمة الطواف لهما بالبيت وان طافا خارج المسجد هكذا في الكفاية \* وكذا يحرم الطرف للجنب هكذا في التبيين \* ومنها حرمة قراءة القرآن \* لا تقرأ الحائض والنفاس والجنب شيئاً

من القرآن \* والآية ومادونها سواء في التحريم على الأصح إلا أن لا يتصدق مادون الآية القراءة  
مثل أن يقول الحمد لله يريد الشكر أو بسم الله عند الأكل أو غيره بأنه لا بأس به هكذا  
في الجوهرة النيرة \* ولا يحرم قراءة آية نصيرة تجري على اللسان عند الكلام كقوله ثم نظروا  
ولم يولد هكذا في الخلاصة \* أن غسل الجنب فمه ليقرأ لم يحل له ذاك هكذا في محيط السرخسي \*  
وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج \* ويكره للحائض والجنب قراءة التوراة  
والانجيل والزبور هكذا في التبيين \* وأما حاضت المعامة فينبغي لها أن تعلم الصبيان كلمة كاذبة  
وتقطع بين الكلمتين ولا يكره لهما التهنيتي بالقرآن كذا في المحيط \* ولا يكره قراءة التوراة  
في ظاهر الرواية كذا في التبيين \* وعليه الفتوى كذا في التنجيس والظهيرية \* ولا يجوز الجنب  
والحائض الدماء وجواب الأذان ونحو ذاك كذا في السراجية \* ومنها حرمة مس  
المصحف \* لا يجوز لهما والجنب والمحدث مس المصحف إلا بغلاف متجاف عنه كالخريطة  
والجلد الغير المشز لا بما هو متصل به هو الصحيح هكذا في الهداية \* وعامة الفتوى كذا  
في الجوهرة النيرة \* والصحيح منع مس حراشي المصحف والبياض الذي لا كتابة عليه هكذا  
في التبيين \* واختلفو في مس المصحف بما عدا أعضاء الطهارة وما غسل من الأعضاء قبل الكمال  
الوضوء والمنع أصح كذا في الزاهدى \* ولا يجوز لهم مس المصحف والكتاب التي هي لاسه ها \*  
ويكره لهم مس كتب التفسير والفقه والسنن ولا بأس بمسها بالكم هكذا في التبيين \* ولا يجوز  
مس شيء مكتوب فيه شيء من القرآن من لوح أو دراهم أو غير ذلك إذا كان آية نامة هكذا  
في الجوهرة النيرة \* ولو كان القرآن مكتوباً بالغارضية يكره لهم مسه من دأب حنيفة رح وكذا  
من دأب الصبيح هكذا في الخلاصة \* ومس ما فيه ذكر الله تعالى من سبي القرآن قد اطلته  
عامته مشا يخنها كذا في النهاية \* ولا يكره للجنب والحائض والنفساء النظر في المصحف هكذا  
في الجوهرة النيرة \* ويكره للجنب والحائض أن يكتب الكتاب الذي في بعض مظهره آية  
من القرآن وإن كان لا يشترط أن القرآن \* ولا يجنب لا يكتب القرآن وإن كانت الصحيفة على الأرض  
ولا يضمن دأبها وإن كان مادون الآية \* وقال محمد أحب إلى أن لا يكتب وبه أخذ مشايخ  
بمظاهرة كذا في الذخيرة \* ولا بأس بدفع المصحف إلى الصبيان وإن كانوا محدثين وهو الصحيح  
هكذا في السراج الوهاج \* ومنها حرمة الجماع هكذا في النهاية والكناية \* والله أن يقبلها .

وأيضا جعلها ويستمتع بجميع بدنائها خلا ما بين السرة والركبة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله هكذا في السراج الوهاج \* فإن جامعها وهو عالم بالتحريم فليس عليه التوبة والاستغفار \* ويستحب أن يتصدق بدينار ونصف دينار كذا في محيط السرخسي \* ومنها وجوب الاغتسال عند الانقطاع هكذا في الكفاية \* إذا مضى أكثر مدة الحيض وهو العشرة يحل وطبها قبل الغسل مبتدأة كانت او معتادة ويستحب له أن لا يطأها حتى تغتسل كذا في المحيط \* وإذا انقطع دم الحيض لأقل من عشرة أيام لم يجز وطبها حتى تغتسل او يمضي عليها آخر وقت الصلوة الذي يسع الاغتسال والتحريم لأن الصلوة إنما تجب عليها إذا وجدت من آخر الوقت هذا القدر هكذا في الزاهدي \* وأما مضى كمال الوقت بأن ينقطع دمها في أول الوقت ويدوم الانقطاع حتى يمضي الوقت فليس بمشروط هكذا في النهاية \* لو انقطع دمها دون عادتها يكره قربانها وإن اغتسلت حتى تمضي عادتها وعليها أن تصلي وتصوم للاحتياط هكذا في التبيين \* ولو انقطع لأقل من عشرة أيام وام تجده ماء فثيممت أم يحل وطبها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى حتى تصلي فإن وجدت الماء بعده تحرم القراءة لا الوطئ عندنا كذا في الزاهدي \* قال الخجندی وهو الأصح كذا في السراج الوهاج \* ومتى طهرت المبتدأة دون العشرة او المعتادة دون عادتها اخرجت الوضوء والاغتسال إلى آخر الوقت بحيث لا تدخل الصلوة في الوقت المكروه كذا في الزاهدي \* وأما الاجام المختصة بالحيض فخمسة \* انقضاء العدة والاستبراء والحكم ببلوغها والفصل بين طائفتي السنة كذا في الكفاية \* وعدم تطيع التابع في الصوم كذا في التبيين والمضمرات في كنارة الظهار \* ودم الاستحاضة كالرماح الدائم لا يمنع الصلوة ولا الصوم ولا الوطئ كذا في الهدايد \* استعمال العادة يكون بمرة عند أبي يوسف روح وعليه الفتوى هكذا في الكافي \* فإذا رأت بين طهرين تأمين دمًا لأعلى عادتها بالزيادة او النقصان او بالتقدم والتأخر او بهما معًا انتقلت العادة إلى أيام دمها حقيقيا كان الدم او حكميا \* هذا إذا لم يجاوز العشرة وإن جاوز فمعروفتها حيض وما رأت على غيرها استحاضة فلا تنتقل العادة هكذا في محيط السرخسي \* وكذا النفاس فإن رأت لأعلى العادة ولم يجاوز إلا ربعين انتقلت هكذا في المحيط \* وإذا جاوز الأربعين ولها عادة في النفاس ردت إلى أيام عادتها سواء كان ختم معروفتها

بالدم او بالطهر عند ابي يوسف رُح هكذا في السراج الوهاج \* المعتادة اذا استمر دمها واشتبه عليها كل من عدد ايام الحيض والمان والدور وتحري ومضت على ما استقر رأبها عليه وان لم يكن لها رأى لا يحكم بشي من الحيض والطهر على التعيين بل تأخذ بالاحوط نتجنب ابداً ما نتجنبه الحائض وتغتسل لكل صلاة هكذا في التبيين \* فتصلي المكتوبات والواجبات والسنن المؤكدة ولا تصلي تطوعاً وتقرأ القدر المفروض والواجب على الصحيح \* وتقرأ في الركعتين الاخيرتين من المكتوبات على الصحيح هكذا في البحر الرائق \* وان اشبه عليها البعض فان ترددت بين الطهر وبين دخول الحيض صلت بالوضوء لوقت كل صلاة وان ترددت بين الطهر وبين الخروج من الحيض اغتسلت لوقت كل صلاة استحساناً \* وقال نجم الدين النسفي والصحيح انها تغتسل لكل صلاة هكذا في المحيط \* وهو الاصح هكذا في المبسوط للامام السرخسي \* وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق \* ولا تغطرن شي من شهر رمضان وعليها قضاء ايام الحيض بعد مضي الشهر فان علمت ان حيضها كان ببندى بالليل فعليها قضاء عشرين وان علمت انه بالنهار فتضاء اثنتين وعشرين اجتياطاً وان لم تدر انه بالليل او النهار فاكثر مشائخنا يقول يلزمها قضاء عشرين \* وكان النقيه ابو جعفر بتل تقضى اثنتين وعشرين احتياطاً قضتها موصولاً بالشهر او مفصولاً عنه هذا اذا علمت ان دورها كان يكون في كل شهر مرة وان لم تعلم فان علمت ان حيضها كان ببندى بالليل تقضى خمسة وعشرين احتياطاً قضتها موصولاً او مفصولاً وان علمت انه كان بالنهار تقضى اثنتين وثلاثين احتياطاً لقضتها موصولاً وان قضتها مفصولاً فثمانية وثلاثين \* وان لم تدر فان قضت موصولاً فعليها قضاء اثنتين وثلاثين وان قضت مفصولاً فثمانية وثلاثين هذا اذا كان رمضان كاملاً وان كان ناقصاً فسبعة وثلاثين هكذا في المبسوط للامام السرخسي \* المعتادة اذا رأت بعد الولادة دماً ونسيت ما دنها دان ام يجاوز دماً اربعين يوماً وطهرت هي بعد الاربعين طهراً كاملاً لم تعد شيئاً مما تركت من الصلوات \* وان جاوز الدم الاربعين او ام يجاوز واكن طهرت بعد الاربعين اقل من خمسة عشر يوماً فعليها ان تحري فان استقر رأبها على مدد كان ما دنا سها ذلك مضت على ذلك وان لم يكن لها رأى في ذلك احتاطت فقضت صلاة الاربعين كلها فان كان دمها مستمراً للحال انتظرت عشرة ايام ثم قضت صلاة هذه الاربعين ثانياً هكذا

في المحيط \* اسقطت في المخرج ما يشك في انه مستبين الخلق اولوا واستمر بها الدم ان اسقطت اول ايامها تركت الصلوة قدر عاداتها بيقين لانها اما حائض او نفساء ثم تغتسل وتصلى قدر عاداتها في الطهر بالشك لاحتمال كونها نفساء او طاهرة ثم تترك الصلوة قدر عاداتها في الحيض بيقين لانها اما نفساء او حائض ثم تغتسل وتصلى قدر عاداتها في الطهر بيقين ان كانت استوفت اربعين من وقت الاسقاط والافبالشك في القدر الداخل فيها وبيقين في الباقي ثم تستمر على ذلك \* وان اسقطت بعد ايامها فانها تصلى من ذلك الوقت قدر عاداتها في الطهر بالشك ثم تترك قدر عاداتها في الحيض بيقين \* وحاصل هذا كله انه لاحكم للشك ويجب الاحتياط كذا في فتح التذير \* ومما يتصل بذلك احكام المذخور \* شرط ثبوت العذرا بتداء ان يستوعب استمراره وقت الصلوة كاملا وهو الاظهر كالانقطاع لا يثبت ما لم يستوعب الوقت كله حتى لو سال دمها في بعض وقت صلوة فتوضأت وصلت ثم خرج الوقت ودخل وقت صلوة اخرى وانقطع دمها فيه اعادت تلك الصلوة لعدم الاستيعاب \* وان لم ينتطع في وقت الصلوة الثانية حتى خرج لاتعيدها لوجود استيعاب الوقت \* وشرط بقائه ان لم يمض عايد وقت فرض الا والحديث الذي اُبتلى به يوجد فيه هكذا في التبيين \* المستحاضة ومن به سلس البول او استطلاق البطن او انغلات الريم او رعا ف دائم او جرح لا يرقأ يتوضأون لوقت كل صلوة ويصلون بذلك الوضوء في الوقت ماشاء من الفرائض والنوافل هكذا في البحر الرائق \* وان توضأ على السيلان وصل على الانقطاع وتم الانقطاع باستيعاب الوقت الثاني اعاد كذا في شرح منية المصلي لابراهيم الحلبي \* وكذا اذا انقطع في خلال الصلوة وتم الانقطاع هكذا في المضمرة \* ويبطل الوضوء عند خروج وقت المفروض بالحدث السابق هكذا في الهداية \* وهو الصحيح هكذا في المحيط في نواقض الوضوء \* حتى لو توضأ المذخور لصلوة العيد له ان يصل الطهر به عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله وهو الصحيح لانها بمنزلة صلوة الضحى \* ولو توضأ مرة للطهر في وقته واخرى فيه للعصر فعندهما ليس له ان يصل العصر به هكذا في الهداية \* وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج \* وانما ينقض طهارتها اذا توضأت والدم سائل او سال بعد الوضوء في الوقت حتى لو توضأت والدم منقطع ثم خرج الوقت وهي على وضوء لها ان تصلى بذلك ما لم يسأل او تحدث حدثا آخر كذا في التبيين \* ان توضأ في وقته بلا حاجة فسأل يتوضأ وكذا ان توضأ

لحدث آخر غير السيلان فسأل كذا في الكافي \* رجل به جذري منها ما هو سائل فتوضأ ثم سأل  
الذي لم يكن سائلاً نقض وضوءه كذا في السراج الوهاج \* وكذا اذا سبال الدم من احد منخريه  
فتوضأ ثم سأل من المنخر الآخر فعليه الوضوء هكذا في البحر الرائق \* المستحاضة اذا ترضأت  
وافتححت الصلوة النافلة فلما صلت منها ركعة خرج الوقت فسدت الصلوة ولزمها القضاء احدياً  
هكذا في الظهيرية \* متى قدر المعدور على رد السيلان برباط او حشو او كان لو جلس لا يسيل  
وليرقام سأل وجب رده \* ويخرج برده عن ان يكون صاحب عذر بخلاف الحائض اذا منعت الدور  
فانها حائض كذا في البحر الرائق \* النفساء او المستحاضة اذا احتشت لا تخرج من ان تكون  
نفساء او مستحاضة كذا في التنجيس \* ولو كان في عينه رمد او عيش يسيل دمعها يؤمر بالوضوء  
لو قتل كل صلوة لاحتمال كونه ضد يداه كذا في التبيين \* اذا كان به جرح سائل وقد شد  
عليه خرقة باصا بها الدم اكثر من قدر الدرهم او اصاب ثوبه ان كان بحال لو غسل يتنجس ثانياً  
قبل الفراغ من الصلوة جاز ان لا يغسله و صلى قبل ان يغسله والا فلا هذا هو المخداه كذا في  
المضمرات \* رجل رعى او سأل من جرحه الدم ينتظر آخر الوقت فان لم ينتطع ترخاً و صلى  
قبل خروج الوقت كذا في الذخيرة \* . الباب السابع في النجاسات واحكامها \*

وفيه ثلثة فصول \* الفصل الاول في تطهير الانجاس \* ما يطهر به النجس عشرة \* منها  
الغسل يجوز تطهير النجاسة بالماء وبكل مائع طاهر يمكن ازالها به كاللحم والماء الورد ونحوه  
مما اذا عصرا نعتصر كذا في الهداية \* وما لا ينعصر كالدهن لم يجز ازالها به كذا في الكافي \*  
وكذا الدبس واللبن والعصير كذا في التبيين \* ومن المائعات الماء المستعمل وهذا قول  
محمد رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله عليه الفتوى هكذا في الزاهد \* وانزالها ان كانت مريئة، بازالة  
عينها واثرها ان كانت شيئاً يزول اثره ولا يعتبر فيه العدد كذا في المحيط \* فلما زالت عينها بمرة  
اكتفى بها ولو لم تنزل بثلاث تغسل الى ان تزول كذا في السراجية \* وان كانت شيئاً لا يزول اثره الا  
بمشتة بان يحتاج في ازالته الى شيء آخر سوى الماء كالصابون لا يكفى بازالته هكذا في التبيين \*  
وكذا لا يكفى بالماء المغلي بالنار كذا في السراج الوهاج \* وعلى هذا فالواصبغ ثوبه او يده بصغ  
او حناء نجسين فغسل الى ان صفوا الماء يطهر مع قيام اللون كذا في نتم المقدير \* و اذا لمس  
الرجل يده في السمن النجس او اصاب ثوبه ثم غسل اليد او الثوب بالماء من غير حرص

واثر النجس باقى على يده يطهر \* وبه اخذ الفقيه ابو الليث وهو الاصح هكذا فى الذخيرة \* وان كانت غير مرتبة يغسلها ثلث مرات كذا فى المحيط \* ويشترط العصر فى كل مرة فيما ينصرف ويبالغ فى المرة الثالثة حتى لو عصر بعده لا يسيل منه الماء ويعتبر فى كل شخص قوته \* وفى غير رواية الاصول يكتفى بالعصر مرة وهو رفق كذا فى الكافي \* وفى النوازل وعليه الفتوى كذا فى التاتارخانية \* والاول احوط هكذا فى المحيط \* ولو عصره فى كل مرة وقوته اكثر ولم يبالغ فيه صيانة للثوب لا يجوز هكذا فى فتاوى قاضى خان \* ان غسل ثلثا فعصر فى كل مرة ثم تقاطر منه قطرة فاصابت شيئا ان عصره فى المرة الثالثة وبالعنه فيه بحيث لو عصره لا يسيل منه الماء فالثوب واليد وما تقاطر طاهر والا فالكل نجس هكذا فى المحيط \* ومبالا ينصرف يطهر بالغسل ثلث مرات والتجفيف فى كل مرة لان التجفيف اثر فى استخراج النجاسة \* وحدا التجفيف ان يخليه حتى ينقطع التقاطر ولا يشترط فيه اليبس هكذا فى التبيين \* هذا اذا تشربت النجاسة كثيرا وان لم تشرب فيه او تشربت قليلا يطهر بالغسل ثلثا هكذا فى محيط السرخسى \* امرأة طبخت الحنطة او اللحم فى الخمر قال ابو يوسف رح يطبخ بالماء ثلث مرات ويجفف فى كل مرة وقال ابو حنيفة رح لا يطهر ابدا وعليه الفتوى كذا فى المصنوعات ناقلا عن النصاب والكبرى \* اذا تنجس ما لا ينصرف لعصر كما اذا تشربت النجاسة فى المصاب بان موه السكين بماء نجس او كان الخنزف والاجر جديدين وقد وقعت الخمر فيهما او الحنطة اذا اصابتهما خمر وتشربت فيها وانتفخت من الخمر عند ابى يوسف رح يموه السكين بالماء الطاهر ثلثا ويغسل الاجر والخنزف بالماء ثلثا ويجفف فى كل مرة فيطهر والحنطة تنقع فى الماء حتى تشرب الماء كما تشربت الخمر ثم تجفف يفعل كذلك ثلث مرات ويحكم بطهارتها وان لم تنتفخ تطهر بالغسل ثلثا والتجفيف فى كل مرة ويشترط ان لا يوجد طعم الخمر ولا ريحها هكذا فى المحيط \* وان كان الاجر قد يما يكفيه الغسل ثلثا بدفعة واحدة كذا فى الخلاصة \* تنجس العسل يلقي فى طنجير ويصب عليه الماء ويغلى حتى يعود الى مقداره هكذا ثلثا طهر \* قالوا وعلى هذا الدبس \* الدهن النجس يغسل ثلثا بان يلقي فى الخابية ثم يصب فيه مثله ماء ويحرك ثم يترك حتى يعلو الدهن فيؤخذ او يثقب اسفل الخابية حتى يخرج الماء هكذا ثلثا فيطهر كذا فى الزاهدى \* ثوب نجس غسل فى ثلث جفان او فى واحدة ثلثا وعصر فى كل مرة طهر لجريا ن العادة بالغسل هكذا فلو لم يطهر لضاق على الناس \*



وغسل مضوئي وان غسل جنب لم يستنج في آبارنا لشوب ويتنجس الماء والاواني والماء  
 الرابع مطهر في الشوب لا العضولانه اقيم به قربة كذا في الكافي \* والمياه الثلاثة نجسة متفاوتة الاول  
 اذا اصاب شيئا يطهر بالثلث والثاني بالمغنى والثالث بالواحد كذا في محيط السرخسي \*  
 وهو الصحيح كذا في التنوير \* ويكون حكمه في الشوب الثاني مثل حكمه في الاول كذا في  
 محيط السرخسي \* وتطهر الاجانة اثناثة تبعاً للمغسول كعروة القممة وحب الخمر التي تخللت  
 فيه هكذا في الزاهدی \* خف بطنه سائمه من كرباس فدخل في خروقه ماء نجس فغسل الخف  
 ودلكه باليد ثم ملأه الماء ثلثا وارقه الا انه لم يتهيأ له عصر الكرباس فتدطهر الخف كذا  
 في المحيط \* وفي النوازل المختار ان يترك في كل مرة حتى ينقطع النقط طر كذا في الشارح اذنية \*  
 الخف الخراسني الذي صرمة موشى بالغزل بحيث صار ظاهرة كدغرة لا فاصات النجاسة بحنه فانه  
 يغسل ثلثا ويجفف كل مرة وقال بعضهم يغسل مرة ويترك حتى ينقطع النقط ثم يغسل ثانيا  
 وثالثا كذلك وهذا اصح والاول احوط كذا في الخلاصة \* الارض وا شجر اذا اصابته النجاسة  
 فاصابها المطر ولم يبق لها اثر يصير طاهر او كذا الخشب اذا اصابته النجاسة واصابته المطر كان  
 ذلك بمنزلة الغسل \* الارض اذا انجست ببول واختاج الشا من الى غسلها ان كانت رحوه صب  
 الماء عليها ثلثا فتطهر وان كانت صلبة قالوا بصب الماء عليها وتذ لك ثم تنشف بصرف ابر  
 يفعل كذا ك ثلاث مرات فتطهر وان صب عليها ماء كثير حتى تعرفت النجاسة ولم يبق راحها  
 ولا لونها وتركت حتى جفت تطهر كذا في نساوي قاضيخان \* حصبر اصابته نجاسة وان كانت  
 النجاسة يابسة لا بد من الدلك حتى تلبس وان كانت رطبة ان كان الحصبر من قصب او اشبه  
 يطهر بالغسل ولا يحتاج فيه الى شئ آخر كذا في المحيط \* ويطهر بلا خلاف لانه لا ينشف النجاسة  
 كذا في فتاوى قاضيخان \* وان كان من بردي او صابون يشبه يغسل ويجفف في كل مرة فيطهر  
 عند ابي يوسف رح كذا في منية المصلي \* وعليه الغسول كذا في شرحها لبراهيم الحلبي  
 البردي اذا بقي في الماء النجس في الابتداء على قول ابي يوسف رة وعليه المشايخ يغسل ثلاث  
 مرات ويعصر في كل مرة او يجفف في كل مرة فيطهر كذا في نساوي قاضيخان في فصل الحمام \*  
 وهكذا في الخلاصة \* البساط النجس اذا جعل في نهر وترك ليلة حتى جرى الماء عليه طهر  
 كذا في الخلاصة \* وهو الصحيح هكذا في شرح منية المصلي لبراهيم الحلبي \* الكونز

## كتاب الطهارة ( ٥٨ ) في النجاسات واحكامها\* في تطهير الانجاس

ان كان فيه خمر فتطهيره ان يجعل فيه الماء ثلث مرات كل مرة ساعة ان كان الكوز جديداً وهذا عند ابي يوسف رح هكذا في الخلاصة\* دن الخمر اذا غسل ثلثا وكان عتيقا مستعملا يطهر كذا في فتاوى قاضيخان\* اذا لم يبق رائحة الخمر كذا في التاتارخانية فلا عن الكبرى\* اتجاد المدبوغ اذا اصابته نجاسة ان كان صلبا لا ينشف النجاسة لصلا بته يطهر بالغسل في قراهم\* وان كان ينشف النجاسة ان امكن عصره يغسل ثلثا ويعصر في كل مرة فيطهر\* وان كان لا يمكن عصره عند ابي يوسف ره يغسل ثلثا ويجفف في كل مرة كذا في فتاوى قاضيخان\* اذا تنجس طرف من اطراف الثوب ونسيته فغسل طرفا من اطراف الثوب من غير تحريك بطهارة الثوب هو المختار\* فلو صلى مع هذا الثوب صلوات ثم ظهر ان النجاسة في الطرف الآخر يجب عليه اعادة الصلوات التي صلى مع هذا الثوب كذا في الخلاصة\* والاحتياط ان يغسل جميع الثوب\* وكذا اذا علم انه اصاب الكم ولا يدري اى الكمين غساها هكذا في محيط السرخسى\* الثوب اذا تنجس ووجب غسله ثلث مرات فغسل يوما مرة ويوما مرتين جائز لمحصل المقتصد كذا في فتاوى قاضيخان في فصل فيما يقع في البئر\* ومنها لمس\* اذا وقع على الحديد ا لصقيل الغير الخشن كالسيف والسكين والمرآة ونحوها نجاسة من غير ان يموت بها فكما يطهر بالغسل يطهر بالمسح بخزقة طاهرة كذا في المحيط\* ولا فرق بين الرطب واليابس ولا بين ماله جرم وما لا جرم له كذا في التبيين\* وهو المختار العنبر كذا في العناية\* ولو كان خشنا او منقوشا لا يطهر بالمسح كذا في التبيين\* اذا لمس موضع المحجمة بثلاث خروقات، رطاب نظاف اجزاه عن الغسل لانه يعمل عمل الغسل كذا في محيط السرخسى\* ومنها الفرك في الماء\* المنى اذا اصاب الثوب فان كان رطبا يجب غسله وان جف على الثوب اجزا فيه الفرك استحسانا كذا في العناية\* والصحيح انه لا فرق بين منى الرجل والمرأة\* وبقاء اثر المنى بعد الفرك لا يضر كذا في الغسل كذا في الزاهدي\* ولو كان رأس ذكره نجسا بالبول لا يطهر بالفرك كذا في محيط السرخسى\* وان اصاب بدنه لا يطهر الا بالغسل رطبا كان او يابساً وهو مروى عن ابي حنيفة رح كذا في الكافي فلا عن الاصل\* وهكذا في فتاوى قاضيخان والخلاصة\* قال مشائخنا يطهر بالفرك لان البلوى فيه اشد كذا في الهداية\* ولو نفذ المنى الى البطنة يكتفى بالفرك هو الصحيح

كذا في الجوهرية النيرة \* وهكذا في التبيين \* خف اصابه منى ان كان يابسا يجوز فيه الفر كذا  
 في الكافي \* المنى اذا مر ك من الثوب وذهب اثره فاصابه ماء فيه روايتان المختار انه لا يعود نجسا  
 كذا في الخلاصة \* ومنها تحت والدلك \* الخفى اذا اصابته النجاسة ان كانت متجسدة كالغذرة  
 والروث والمنى يطهر بالاحت اذا يبست وان كانت رطبة في ظاهر الرواية لا يظهر الا بالعسل  
 وعند ابى يوسف اذا مسح على وجه المبالغة بحيث لا يبقى لها اثر يطهر وعليه الفتوى لعموم  
 الملوك كذا في فتاوى قاضيهان \* وان لم تكن النجاسة متجسدة كالخمر والبول اما انصق  
 بها مثل التراب او التمي عليها فمسحها يطهر وهو الصحيح هكذا في التبيين \* وعليه الفتوى  
 للضرورة كذا في معراج الدراية \* وفي فتاوى الحجة الفر و اذا اصابته النجاسة المتجسدة ويبست  
 بطهر بالذلك كما يطهر الخفى كذا في المضمرة \* ومنها الجفاف وزوال الاثر \* الارض تطهر  
 باللبس وذهب الاثر للصلوة لا التيمم هكذا في الكافي \* ولا فرق بين الجفاف بالمس والنار  
 والريه والظل كذا في البحر الرائق \* ويشترك الارض في حكمها طمها ان نابها بالحيطان  
 والاشجار والكلاب والتعصب مدام قائما عليها \* اذا طم الجشش والخشب والتعصب واصابته النجاسة  
 لا يطهر الا بالمس كذا في الجوهرية النيرة \* الآية اذا ناست مغرو شدة بحكمها حكم الارض تطهر  
 بالجفاف \* وان كانت موضوعة انزل ونحوه لا يدمر العسل هكذا في المحيط \* وكذا الحجر  
 والناقة هكذا في منية المصطفى \* وان نال بعد ذلك من نجس يدروا ان كذا في فتاوى  
 قاضيهان \* المحصى حكمه احكم الارض اذا طم بها واما اذا كان على وجه الارض لا يطهر  
 كذا في المحيط \* وهكذا في منية المصطفى \* واذا ظهرت الارض بالجفاف ثم اصابها الماء الصحيح  
 انه لا يعود نجسا ولو رش عليها الماء وجاس علم الاس به هكذا في فتاوى قاضيهان \* ومنها  
 الاحراق السرقين اذا حرق حتى صار رماداً وعند محمد ربح بحكمه بطهارته وعابده العتوم  
 هكذا في الخلاصة \* وكذا الغذرة هكذا في البحر الرائق \* اذا احرق راس الشاة ملطخا بالدم  
 وزال عند الدم يحكم بطهارته \* الطين النحس اذا جعل منه الكوز او القدر يطهر بكون طاهرا  
 هكذا في المحيط \* وكذا اللبن اذا لبس بالماء النجس واحرق كذا في فتاوى الغرائب \* اذا سمرت  
 المرأة التنور ثم مسحته بخرقه مثقلة نجسة ثم خمنت فيه فان كان حرارة النار اكلت بالماء قبل  
 الصاق الخبز بالتنور لا يتنجس الخبز كذا في المحيط \* يسمو التنور بالاخفاء والارواح يكره الخبز

كتاب الطهارة . ( ٦٠ ) في النجاسات واحكامها\* في تطهير الانجاس

فيه ونورشه بالماء بطلت الكراهة كذا في القنية \* ومنها الاستحالة \* تخلل الخمر في خاينة  
جديدة ظهرت بالاتفاق كذا في القنية \* الخبز الذي عجن بالخمر لا يطهر بالغسل ولو صب  
فيه اخل وزهب اثرها يطهر كذا في الظهيرية \* الرغيف اذا ألقى في الخمر ثم صار الخمر خلا  
والصحيح انه طاهر ان لم يبق رائحة الخمر \* وكذا البصل اذا ألقى في الخمر ثم تخلل لان ما فيه من  
اجزاء الخمر صار خلا هكذا في فتاوى قاضيخان \* الخمر اذا وقعت في الماء او الماء في الخمر  
ثم صارت خلا يطهر كذا في الخلاصة \* واذا صب الخمر في المرقعة ثم اخل ان صارت المرقعة  
كالخل في الحموضة ظهرت هكذا في الظهيرية \* فأرة وقعت في الخمر ثم استخرجت قبل التفتت  
ثم صارت خلا لا بأس باكله \* وان تفسخت في الخمر ثم استخرجت ثم صار الخمر خلا لا يحل اكله \*  
وكذا الكلب اذا وقع في مصير ثم تخمر ثم تخلل لا يحل اكله لان لعاب الكلب قائم فيه وانه لا يصير  
خلا كذا في فتاوى قاضيخان \* وكذا اذا وقع البول في الخمر ثم تخلل هكذا في الخلاصة \*  
اعل النجس اذا صب في خمر قصار خلا يكون نجسا لان النجس لم يتغير كذا في فتاوى قاضيخان \*  
الحمار او الخنزير اذا وقع في الملححة نصار ملحها او بشر البالوعة اذا صار طينا يطهر عندهما خلا لا  
لابي يوسف رح كذا في محيط السرخسي \* دن العصير اذا غلا واشتد وتذف بالزبد وسكن من  
الغليان وانتقص ثم صار خلا ان ترك الخل فيه حتى طال مكثه وارتفع بخار الخل الى رأس  
الدين يصير طاهر او كذا الثوب الذي اصابه الخمر اذا غسل بالخل كذا في فتاوى قاضيخان \*  
جعل الدهن النجس في الصابون يغتسل طهارته لانه تغير كذا في الزاهدي \* ومنها الدباغ  
والذكرة والنزح وقد مر كل منها بالتفصيل \* وما ينص بذلك مسائل \* اذا اصاب النجاسة  
بعض اعضاءه واحسها بلسانه حتى ذهب اثرها يطهر وكذا السكين اذا تنجس فليحسه بلسانه او مسحه  
بربقة هكذا في فتاوى قاضيخان \* ولو احس الثوب بلسانه حتى ذهب الاثر فقد طهر كذا في  
المحيط \* ان اقامه الفم وتوضأ ولم يغسل فانه حتى صلى جازت صلواته لانه يطهر بالبزاق \* الصبي اذا  
قأ على ندى الام ثم مض الندى مرارا يطهر كذا في فتاوى قاضيخان \* المحلج النجس اذا ندف  
ان كان الكل او النصف نجسا لا يطهر وان كان يسيرا بحيث يحتمل ان يذهب بهذا الفعل يحكم  
بطهارته كالكدس اذا تنجس فتقسم بين الدهقان والعامل يحكم بطهارته كذا في الخلاصة \* الحنطة تداس  
بالخمر تبول وتروث ويصيب بعض الحنطة ويختلط ما يصيب منها بغيرها فالوالم عزل بعضها وغسل

ثم خلط الكل ابيهم تنا ولها \* وكذلك لو عزل ووهبه من انسان او تصدق به عليه كذا في الذخيرة \*  
اذ يب القلعي النجس طهر بخلاف الموم كذا في القنية \* الفارة لو ماتت في السمن ان كان جامدا  
قور ما حوله ورمي به والباقي طاهر يؤكل وان كان مائعا لم يؤكل وينتفع به من غير جهة الاكل  
مثل الاستصباح ودبغ الجلد كذا في الخلاصة \* واذا دبغ به يؤمر بالغسل ثم ان كان ينعصر يغسل  
وينعصر ثلاث مرات \* وان كان لا ينعصر عند ابي يوسف رح يغسل ثلاث مرات ويجفف في كل مرة كذا  
في البدائع \* وحد الجامد انه اذا اخذ من ذلك الموضع لا يستري من ساعته \* وان كان يستري  
فهو مائع هكذا في فتاوى البغرائب \* الفصل الثاني في الاعيان النجسة \* وهي نوعان \*  
الاول المغلظة وعفي منها قدر الدرهم واختلفت الروايات فيه \* والصحيح ان يعتبر بالوزن  
في النجاسة المتجسدة وهو ان يكون وزنه قدر الدرهم الكبير المثلقال وبالمساحة في غيرها  
وهو قدر عرض الكف هكذا في التبيين والكافي واكثر الفتاوى \* والمثلقال وزنه عشرون  
قيراطا \* وعن شمس الاثمة يعتبر في كل زمان بدرهمه والصحيح الاول هكذا في السراج الوهاج  
نا تلاء عن الايضاح \* كل ما يخرج من بدن الانسان مما يوجب خروجه الوضوء او العسل فهو  
مغلظ كالغائط والبول والمنى والمذي والودي والقيم والصديد والقيء اذا ملى الدم كذا  
في البحر الرائق \* وكذا دم الحيض والنفاث والاسنخاضة هكذا في السراج الوهاج \*  
وكذا بول الصغير والصغيرة كلاهما ولا كذا في الاختيار وشرح المختار \* وكذلك الخمر  
والدم المسفوح والمينة وبول ما لا يؤكل والبروث واخشاء البقر والعذرة ونجس الكلب  
وخرء الدجاج والبط والاوز نجس نجاسة غليظة هكذا في فتاوى قاضي خان \* وكذا خروء  
السباع والسنور والطفأرة هكذا في السراج الوهاج \* بول الهرة والنازة اذا اصاب  
الثوب قال بعضهم يفسد اذا زاد على قدر الدرهم وهو الظاهر هكذا في فتاوى قاضي خان  
والخلاصة \* خروء الحية وبولها نجس نجاسة غليظة وكذا خروء العقارب كذا في البنا تاريخانية \*  
ودم الحامة والورعة نجس اذا كان سائلا كذا في الظهيرية \* فاذا اصاب الثوب اكثر من قدر  
الدرهم يمنع جواز الصلوة كذا في المحيط \* والناني المحسنة وعفي منها ما دون ربع الثوب  
كذا في اكثر المتون \* اختلفوا في كيفية اعتبار الربع قيل المعبر ربع طرف اصابته النجاسة كالذيل  
والمكمل والدخر بصر ان كان المصاب ثوبا \* وربع العنبر المصاب باليد والرجل وان كان بدنا

كتاب الطهارة . . ( ٦٢٠ ) في النجاسات واحكامها \* في الايمان النجسة

وصحبه صاحب النخفة والمحبط والبدائع والمجتبى والسراج الوهاج \* وفي الحقائق  
وعليه الفتوى كذا في البحر الرائق \* وبول ما يؤكل لحمه والفرس وخرء طير لا يؤكل مخفف  
هكذا في الكفر \* وخفة النجاسة تظهر في الثوب دون الماء كذا في الكافي \* دم الشهيد ما دام  
عليه طاهر وان اُبين منه كان نجسا \* ومراة كل شيء كبوله كذا في الظهيرية \* البول المنتظم  
تدر رؤس الابرم مغفور للضرورة وان امتلا الثوب كذا في التبيين \* وكذا اندر الجانب الآخر  
هكذا في الكافي والتبيين \* هذا اذا كان الانتضاح على الثياب والابدان اما اذا انتضخ في الماء  
فانه ينجمه ولا يعنى منه لان طهارة الماء أكد من طهارة الابدان والثياب والمكان كذا  
في السراج الوهاج \* ولو كان المنتضخ مثل رؤس المسئلة منع كذا في البحر الرائق \* ومما يتصل بذلك  
مسائل \* جلد الحية نجس وان كانت مذبوحة لانه لا يحتمل الدباغة هكذا في الظهيرية \*  
قميص الحية الصبيح انه طاهر كذا في الخلاصة \* لعاب النائم طاهر سواء كان من الفم او منبعثا  
من الجوف عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعليه الفتوى \* وآمالعاب الميت فقد قيل انه  
نجس هكذا في السراج الوهاج \* ماء دود القز وعينه وخرء طاهر كذا في القنية \* وذرق ما يؤكل  
لحمه من الطير طاهر عندنا مثل الحمام والعصافير كذا في السراج الوهاج \* والصبيح ان لبن  
الاذنان طاهر كذا في التبيين \* وهكذا في منية المصلي \* وهو الاصح كذا في الهداية \* ولا يؤكل  
كذا في النهاية والخلاصة \* وما سقى من الدم في عروق المذكاة بعد الذبح لا يفسد الثوب  
وان محش كذا في فتاوى قاضيان \* وكذا الدم الذي يبقى في اللحم لانه ليس بمغسوح هكذا  
في محيط السرخسي \* وما لزق من الدم السائل باللحم فهو نجس كذا في منية المصلي \*  
دم الكبد الطحال ايس بنجس كذا في حزانة الفتاوى \* ودم البق والبراغيث والقمل والكنان  
طاهر وان كثر كذا في السراج الوهاج \* ودم السمك وما يعيش في الماء لا يفسد الثوب في قول  
ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في فتاوى قاضيان \* بكرة الفأرة وقعت في قر الحنطة  
فطحنت والبعرة فيها او وقعت في قرد هن لم يفسد لدقيق والدهن ما لم يتغير طعمهما \* قال  
اللقية ابو الميثوبه يأخذ \* وفي مسائل ابي حفص في بعرا لعة اذا وقع في الرب او الخل  
انه لا يفسد كذا في المحيط \* ولو اصاب الثوب دهن نجس اقل من قدر الدرهم ثم انبسط نصار  
اكثر من قدر الدرهم قال بعضهم يمنع جواز الصلوة وبه اخذوا لا كثرون هكذا في السراج الوهاج

وبه يؤخذ كذا في منية المصلي \* اذا لف الثوب النجس في الثوب الطاهر والنجس رطباً فظهرت نداوته في الثوب الطاهر لكن لم يصير رطباً بحيث لو عصر بسيل منه شيء ولا يتناثر الاصم انه لا يصير نجساً وكذا لو بسط الثوب الطاهر على الثوب النجس او على ارض نجسة مبنلة وانثرت تلك النجاسة في الثوب لكن لم يصير رطباً بحال لو عصر يسيل منه شيء ولكن يعرف موضع الندوة فالاصم انه لا يصير نجساً هكذا في الخلاصة \* ولو وضع رجله المبلولة على ارض نجسة او بسط نجس لا يتنجس وان وضعها جافة على بساط نجس رطب ان ابدلت تنجست ولا تعتبر الندوة هو المختار كذا في السراج الوهاج نا فلا عن العناوين \* واذا جعل السرقين في الطين فطين به السقف فيبس فوضع عليه منديل مبلول لا يتنجس \* السرقين الجاف او الثوب النجس اذا هبت به الريح فاصاب ثوباً لا يتنجس مالم يرفيه اثر النجاسة هكذا في فتاوى ناصيخان \* اذا مررت الريح بالعذرات واصابت الثوب المبلول بـنجس ان وجدت رائحة النجاسة وما يصيب الثوب من بخارات النجاسات لا يتنجس بها وهو الصحيح هكذا في الذميرية \* دحان النجاسة اذا اصاب الثوب او البدن الصحيح انه لا ينجسه هكذا في السراج الوهاج \* وفي الفتاوى اذا احرق العذرة في بيت فعلاً دخاناً وبخاراً الى الطابق واعتقد ثم ذاب او عرق الطابق فاصاب ماؤه ثوباً لا يفسد استحسباً مالم يظهر اثر النجاسة فيه افتى الامام ابو بكر محمد بن الفضل كذا في الفتاوى الغياثية \* وكذا الاصطبل اذا كان حاراً وعلى كرتة طابق او بيت الباردة اذا كان عليه طابق فعرق الطابق وتناثر \* وكذا الحمام اذا احرق فيه النجاسة فعرق حيطاً نها وكراها وتناثر كذا في فتاوى ناصيخان \* لو استنجى بالماء وام مسح بالمندبل حتى فسا عا منهم على انه لا يتنجس ما حوله وكذا لو لم يستنج ولكن ابتل السراويل بالعرق او بالماء ثم فسا كذا في الخلاصة \* وكذا اذا دخل المربط في الشئ وبدنه مبلل او ادخل فيه شيء مبتل فجفى من حره لا يتنجس الا ان يظهر اثره كصفرة ظهرت في السراويل المبتل او في ذلك الشيء اذا يبس هكذا في الذخيرة \* اذا دام الرجل على فراش فاصابه منى ويبس فعرق الرجل وابتل الفراش من عرقه ان لم يظهر اثر البلل في بدنه لا يتنجس وان كان العرق كثيراً حتى ابتل الفراش ثم اصاب بلل الفراش جسده فظهور اثره في جسده يتنجس بدنه كذا في فتاوى ناصيخان \* حمام بال في الماء فاصاب من ذلك الرشاش ثوب انسان لا يمنع جواز

الصلوة وأن كثر حتى يستيقن أنه بول \* وكذا لو رميت العذرة في الماء فخرج منها رشاش فاصاب ثوبا ان ظهر اثرها فيه يتنجس والا فلا هذا هو المختار وبه اخذ الفقهاء ابو الليث سواء كان الماء جاريا او راكدا \* وعن ابي بكر محمد بن الفضل اذا كان في رجل الفرس نجاسة فمشى في الماء فاصاب منه رشاش ثوب الراكب صار نجسا سواء كان الماء راكدا او جاريا \* والاصح هو الاول للمناسبة المطردة ان اليقين لا يزول بالشك هكذا في شرح منية المصلي لابراهيم الحلبي \* ذباب المستراح اذا جلس على ثوب لا يفسده الا ان يغلب ويكثر كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل اصابه طين او مشى فيه ولم يغسل قدميه وصلى يجزيه ما لم يكن فيه اثر النجاسة الا ان يحتاط كذا في فتاوى قراخاني نائلا عن الواقات الحسامية \* التراب الطاهر اذا جعل طينا بالماء النجس او عاى العكس الصحيح ان الطين نجس كذا في فتاوى قاضيخان \* وبه اخذ الفقهاء ابو الليث كذا في الخلاصة \* اللبن النجس اذا جعل في الطين اذا كان التبن دائما يرمى عينه كان نجسا ان كان كثيرا والا فلا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو ييس يحكم بطهارته كذا في المحيط \* الكلب اذا اخذ بضوانسان او ثوبه لا يتنجس ما لم يظهر فيه اثر البلب راضيا كان او غضبان كذا في منية المصلي \* قال في البصيرفة هو المختار كذا في شرحها لابراهيم الحلبي \* اذا نام الكلب على حصير المسجد ان كان يابس لا يتنجس وان كان رطبا لم يظهر اثر النجاسة فكذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* عظم الفيل طاهر هو الاصح كذا في المحيط \* لعاب الفيل نجس كلعاب الفهد والاسد اذا اصاب الثوب بخروطه ينجسه كذا في فتاوى قاضيخان \* جرة كل شئ مثل سرقينه كذا في السراج الوهاج \* والشعير الذي يوجد في بعرا لابل والشاة يغسل ويؤكل بخلاف ما يوجد في خنثى البقر لانه لا صلابة فيه كذا في الظهيرية \* خبز وجد في خلاله بعرا لافرة ان كان البعر على صلابته يرمى البعر ويؤكل الخبز كذا في فتاوى قاضيخان \* وهكذا في السراج الوهاج \* البعر اذا وقع في الحلب عند الحلب فرمى من ساعته لانه به وان تفتت البعر في اللبن يصير نجسا لا يطهر بعد ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا جعلت التكة من شعر الكلب لابس به كذا في الخلاصة \* اذا اصاب بول الشاة وبول الادمى يجعل الخفيفة تبعا للغليظة كذا في الظهيرية \* الفصل الثالث في الاستنجاء \* يجوز الاستنجاء بنحو حجر منق كالمدر والتراب والعود والخرقة والجلد وما اشبهها \* ولا فرق بين ان يكون



الخارج معتادا او غير معتاد في الصحيح \* حتى لو خرج من السبيلين دم او قيح يطهر بالحجارة \*  
وكذا لو اصاب موضع الاستنجاء نجاسة من الخارج يطهر بالاستنجاء بالحجارة ونحوها \* وصفة  
الاستنجاء بالاحجار ان يجلس معتمدا على يساره منحرفا عن القبلة والريسم والشمس والقمر  
ومعه ثلاثة احجار يدبر بالاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث \* قال ابو جعفر هذا في الصيف اما  
في الشتاء يقبل بالاول ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث \* والمرأة تفعل في جميع الاوقات مثل ما يفعل  
الرجل في الشتاء \* ثم انفق المتأخرون على سقوط اعتبار ما بقي من النجاسة بعد الاستنجاء  
بالحجر في حق العرق حتى اذا اصابه العرق من المتعددة لا تنجس \* ولو تعد في ماء قليل نجسه  
هكذا في التبيين \* وهو الصحيح \* كذا في الذخيرة \* وليس في الاستنجاء عدد مسنون كذا  
في التبيين \* وانما الشرط هو الانقاء حتى لو حصل بالحجر واحد يصير مقبلا للسنة ورام حصل بثلاثة  
احجار لا يصير مقبلا للسنة كذا في المصمرات \* ويستحب ان تكون الاحجار الطاهرة عن يمينه  
ويضع ما استنجى بها عن يساره ويجعل وجه النجس الى تحت كذا في السراج الرواح \* والاستنجاء  
بالماء افضل ان امكنه ذلك من غير كشف العورة \* وان اجتاج الى كشف العورة يستنجى بالحجر  
ولا يستنجى بالماء كذا في فتاوى قاضيخان \* والا فضل ان يجمع بينهما كذا في التبيين \* قيل  
هو سنة في زماننا وقيل على الاطلاق وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في السراج الرواح \*  
ثم الاستنجاء بالاحجار انما يجوز اذا اقتصرت النجاسة على موضع الحدث \* فاما اذا تعدت  
مرضعها بان جاوزت الشرج اجمعوا على ان ما جاوز موضع الشرج من النجاسة اذا كانت  
اكثر من قدر الدرهم بغير غسل بالماء ولا يكتفيها الازالة بالاحجار \* وكذلك اذا اصاب  
طرف الاحليل من البول اكثر من قدر الدرهم يجب غسله \* وان كان ما جاوز موضع الشرج اقل  
من قدر الدرهم او قدر الدرهم الا انه اذا ضم اليه موضع الشرج كان اكثر من قدر الدرهم فاذا  
بالحجر ولم يغسلها بالماء يجوز عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ولا يكره كذا في الذخيرة \*  
وهو الصحيح كذا في الزاد \* وان كانت النجاسة على موضع الاستنجاء اكثر من قدر الدرهم فاستجمر  
ولم يغسلها ذكر في شرح الطحاوي ان فيه اختلافا بعضهم قالوا ان مسح بثلاثة احجار وانفاذ جازت  
قال وهو الاصح وبه قال الفقيه ابو الليث رح كذا في المحيط \* وهو المختار كذا في السراجية \*  
ان كان على طرف احليله نجاسة اقل من قدر الدرهم وعلى موضع آخر اقل من قدر الدرهم لكن

كتاب الطهارة . . . ( ٦٦ ) في النجاسات واحكامها \* في الاستنجاء

لو جمع الكل يزيد على قدر الدرهم يجمع كذا في الخلاصة \* وهو الصحيح هكذا في التجنيس \*  
واختلفوا فيما اذا كان مقعده كبيرة وكان فيها نجاسة اكثر من قدر الدرهم ولم تجاوز المخرج \*  
عن ابي شجاع ومثله عن الطحاوي يجزيه الاستنجاء بالاحجار فهذا اشبه بقولهما وبه تأخذ  
كذا في التبيين \* وكيفية الاستنجاء من البول ان يأخذ الذكر بشماله ويمره على جدار او حجر  
او مدرنا تهي من الارض ولا يأخذ الحجر بيمينه وكذا لا يأخذ الذكر بيمينه والحجر بشماله \* وان  
اضطربمسك مدرا بين عقبيه ويمر الذكر بشماله فان تعذر ذلك امسك الحجر بيمينه ولا يحركه  
هكذا في الزاهدي \* والاستبراء واجب حتى يستقر قلبه على انقطاع العود كذا في الظهيرية \*  
قال بعضهم يستنجى بعدما يخطو خطوات \* وقال بعضهم يوكض برجلة على الارض ويتنحى  
ويلف رجله اليمنى على اليسرى وينزل من الصعود الى الهبوط \* والصحيح ان طباع الناس  
مختلفة فمتى وقع في قلبه انه تم استغراغ ما في السبيل يستنجى هكذا في شرح منية المصلي  
لامير الحاج والمضمرات \* ولو عرض له الشيطان كثيرا لا يلتفت الى ذلك كما في الصلوة  
وينضح فرجه بماء حتى لو رأى بللا حمله على بلة الماء هكذا في الظهيرية \* وصفة الاستنجاء  
بالماء ان يستنجى بيده اليسرى بعدما استرخى كل الاسترخاء اذا لم يكن صائما ويصعد اصبعه  
الوسطى على سائر الاصابع قليلا في ابتداء الاستنجاء ويغسل موضعها ثم يصعد بنصره ويغسل  
موضعها ثم يصعد خنصره ثم سبابه فيغسل حتى يطمئن قلبه انه قد طهر بيقين او غالب ظن ويبالغ  
فيه الا ان يكون صائما \* ولا يقدر بالعدد الا ان يكون مؤسرا فيقدر في حقه بالثلث كذا في  
التبيين \* ولا يستعمل في الاستنجاء الا اكثر من ثلث اصابع ويستنجى بعرض الاصابع لا برؤسها  
كذا في محيط السرخسى \* ويصنب الماء بالرفق ولا يضرب باللعنف كذا في المضمرات \* ويدلك  
برفق وقال عامة المشايخ يكفي الغسل بكفه من غير ان يرفع اصبعه \* وقال عامتهم تجلس  
المرأة منفردة وتغسل ما ظهر بكفها ولا تدخل اصبعها كذا في السراج الرواج \* وهو المختار هكذا  
في التارخانية نافلا عن الصيرفية \* وتكون افرج من الرجل كذا في المضمرات \* وفي الحجة  
ثم عند ابي حنيفة رحمه الله يغسل دبره اولاً ثم يغسل قبله بعد ذلك وعندهما يغسل قبله اولاً كذا  
في التارخانية \* وعلى قولهما مشى الغزنوي وهو الاشبه كذا في شرح منية المصلي  
لامير الحاج \* وتطهر اليد مع طهارة موضع الاستنجاء كذا في السراجية \* ويغسل يده

بعد الاستنجاء كما يكون يغسلها قبله ليكون انتهى وانظف \* وقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم غسل يده بعد الاستنجاء وذلك يده على الحائط كذا في التجنيس \* من استنجى في الصيف يبالغ ولكن المبالغة في الشتاء اهم وابلغ حتى يحصل النظافة وهذا اذا كان الماء باردا وما اذا كان الماء سخينا كان كمن استنجى في الصيف ولكن ثوابه دون ثواب المستنجي بالماء البارد كذا في المضمرات \* المستحاضة لا يجب عليها الاستنجاء لوقت كل صلاة ان لم يكن منها بول او غائط كذا في السراجية \* لو شلت يده اليسرى ولا يقدر ان يستنجي بها ان لم يجد من يصب الماء لا يستنجي وان قدر على الماء الجاري يستنجي بيمينه كذا في الخلاصة \* الرجل المريض اذا لم يكن له امرأة ولا امه ولا ابن اراخ وهو لا يقدر على الوضوء فانه يوضئه ابنه او اخوه غير الاستنجاء فانه لا يدس فرجه وسقط عنه الاستنجاء كذا في المحيط \* المرأة المريضة اذا لم يكن لها زوج وعجزت عن الوضوء واهلها ابنة او اخت توضيها ويسقط عنها الاستنجاء كذا في فتاوى قاضيخان \* وكراه استقبال القبلة بالفرج في الحلأ واستدبارها وان غفل وتعد مستقبل القبلة يستحب له ان ينحرف بقدر ما كان كذا في التبيين \* ولا يختلف هذا عندنا في البنين والصحراء كذا في شرح التوقاية \* ويكره فلامرأة ان تمسك ولدها للبول والتغوط نحو القبلة كذا في السراج الوهاج \* ويكره الاستنجاء بالاعظم والاروث والرجيع والطعام واللحم والزجاج والخزف وورق الشجر والشعور وكذا باليمين هكذا في التبيين \* واذا كان باليسرى عذر بمنع الاستنجاء بها جاز ان يستنجي بيمينه من غير كراهة كذا في السراج الوهاج \* ولا يستنجى بالاشياء النجسة وكذا لا يستنجى بحجره منجى به مرة هو وضيئه الا اذا كان حجره احرف له ان يستنجي كل مرة بطرف لم يستنج به فيجوز من غير تكره كذا في المحيط \* ولا يستنجى بكاغذ وان كانت بيضاء كذا في المضمرات \* ويكره الاستنجاء بالاجر والفحم وشيء له قيمة كخرقة الدباج كذا في الزاهدى \* الاستنجاء على خمسة اوجه \* واجبان احدهما غسل نجاسة المخرج في الغسل عن الجنابة والحيض والنفاس كيلا تشيع في بدنه \* والثاني ان تجاوزت مخرجها يجب عند محمد رح قل او كثر وهو الاجوط \* وعندهما يجب اذا تجاوزت قدر الدرهم لان ما على المخرج سقط اعتبارا له لجواز الاستجمار فيه فيبقى المعتبر ما وراءه \* والثالث سنة وهو ان لم تتجاوز النجاسة مخرجها \* والرابع مستحب وهو ان يبال

وام يتغوط يغسل قبله \* والخامس بذقة وهو الاستنجااء من الريح كذا في الاختيار شرح المختار \*  
 اذا اراد دخول الخلاء يستحب له ان يدخل بثوب غير ثوبه الذي يصلى فيه ان كان له ذلك  
 والا فيجتهد في حفظ ثوبه عن اصابة الجاسة والماء المستعمل \* ويدخل مستورا الرأس \* ويكره  
 ان يدخل في الخلاء ومعه خاتم عليه اسم الله او شيء من القرآن كذا في السراج الوهاج \*  
 ويستحب له عند الدخول في الخلاء ان يقول ( اَللّٰهُمَّ اِنِّىْ اَعُوْذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ )  
 ويقدم رجلاه اليسرى وعند الخروج يقدم اليمنى كذا في التبیین \* ولا يكشف عورته وهو قائم  
 ويوسع بين رجليه ويميل على اليسرى ولا يتكلم ولا يذكر الله ولا يشمت عاطسا ولا يرد السلام  
 ولا يجيب المودن \* فان عطس يحمدا الله بقلبه ولا يحرك لسانه ولا ينظر الى عورته الا الحاجة  
 ولا ينظر الى ما يخرج منه ولا يبزق ولا يمتخط ولا يتنحنم ولا يكثر الالتفات ولا يبعث ببدنه  
 ولا يرفع بصره الى السماء ولا يطيل القعود على البول والغائط كذا في السراج الوهاج \*  
 ويقول اذا خرج اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِىْ اَخْرَجَ عَنِّىْ مَا يُوْذِيْنِىْ وَابْقٰى مَا يَنْفَعُنِىْ كذا في التبیین \*  
 ويكره البول والغائط في الماء جاريا كان او راكدا ويكره على طرف نهر او بئر او حوض او عين  
 او تحت شجرة مثمرة او في زرع او في ظل ينتفع بالجلوس فيه \* ويكره بجنب المساجد ومصلى العيد  
 وفي المقابر وبين الدواب وفي طرق المسلمين \* ويكره ان يقعد في اسفل الارض وبول الى اعلاها وان  
 يبول في جحر فارة او حبة او نمل او ثقب \* ويكره ان يبول قائما او مضطجعا او متجردا عن ثوبه من  
 غير عذر فان كان بعذر فلا بأس به \* فاذا اراد ان يبول وكانت الارض صلبة دثها بحجر او حفر حفيرة  
 حتى لا يترشش عليه البول \* ويكره ان يبول في موضع ويتوضأ فيه او يغتسل كذا في السراج الوهاج \*

## كتاب الصلوة

الصلوة فريضة محكمة لا يسع تركها ويكفر جا حدها كذا في الخلاصة \* ولا يقتل تارك الصلوة  
 عامدا غير منكرو وجوبها بل يحبس حتى يحدث توبة كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك \*  
 الوجوب يتعلق عندنا بآخر الوقت بمقدار التحريمة حتى ان الكافر اذا اسلم والصبي اذا بلغ والمجنون  
 اذا افاق والحائض اذا طهرت ان بقي مقدار التحريمة يجب عليه الصلوة من دنا كذا في المصمرات \*  
 واذا امترضت هذه العوارض في آخر الوقت سقط الغرض بالاجماع كذا في مختار الفتاوى \*  
 القابلة لو اشتغلت بالصلوة تخاف موت الولد جاز لها ان تؤخر الصلوة عن وقتها وتؤخر بسبب

الْبَصْرَ ونحوه كذا في الخلاصة في الفصل الرابع من المواقيت \* وفيه اثنان وعشرون بابا \*  
 الباب الاول في المواقيت وما يتصل بها \* وفيه ثلاثة فصول \* الفصل الاول  
 في اوقات الصلوة \* وقت الفجر من الصبح الصادق وهو البياض المنتشر في الافق الى طلوع  
 الشمس ولا عبرة بالكاذب وهو البياض الذي يبدؤ طولاً ثم يعقبه الظلام نبأ لكاذب لا يدخل وقت  
 الصلوة ولا يحرم الاكل على الصائمين هكذا في الكافي \* اختلف المشايخ في ان العبرة لاول  
 طلوع العجر الثاني او لاستطارته وانتشاره كذا في المحيط \* والثاني اوسع واليه مال اكثر العلماء  
 هكذا في مختار الفتاوى \* والاحوط في الصوم والعشاء اعتبار الاول وفي الفجر اعتبار الثاني  
 كذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم \* ووقت الظهر من الزوال الى بلوغ الظل مثليه  
 سوى الفتي كذا في الكافي \* وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي \* والزوال ظهور زيادة  
 الظل لكل شخص في جانب المشرق كذا في الكافي \* وطريق معرفة زوال الشمس وفي  
 الزوال ان تغرز خشبة مستوية في ارض مستوية فمادام الظل في الانتقاص فالشمس في حد  
 الارتفاع واذا اخذ الظل في الازدياد علم ان الشمس قد زالت فاجعل على رأس الظل علامة  
 فمن موضع العلامة الى الخشبة يكون في الزوال فان ازداد على ذلك وصارت الزيادة  
 مثلي ظل اصل العود سوى في الزوال يخرج وقت الظهر عند ابي حنيفة رحمه الله كذا  
 في فتاوى قاضيخان \* وهذا الطريق هو الصحيح هكذا في الظهيرية \* قالوا الاحتياط ان يصلي  
 الظهر قبل صيرورة الظل مثله و يصلي العصر حين يصير مثليه ليكون الصلواتان في وقتيهما  
 بيقين \* ووقت العصر من صيرورة الظل مثليه غير في الزوال الى غروب الشمس هكذا  
 في شرح المجمع \* ووقت المغرب منه الى غيبوبة الشفق وهو الحمرة صندهما وبه يفتي هكذا  
 في شرح الوقاية \* وعند ابي حنيفة الشفق هو البياض الذي يلي الحمرة هكذا في القدوري \*  
 وقولهما اوسع للناس وقول ابي حنيفة رح احوط لان الاصل في باب الصلوة ان لا يثبت فيها  
 ركن ولا شرط الا بما فيه يقيم كذا في النهاية نافلا من الاسرار ومبسوط شيخ الاسلام \* ووقت  
 العشاء والوتر من غروب الشفق الى الصبح كذا في الكافي \* ولا يقدم الوتر على العشاء لوجوب  
 الترتيب لالان وقت الوتر لم يدخل حتى لو صلى الوتر قبل العشاء ناسيا او صلاهما فظهر  
 . فساد العشاء دون الوتر فانه يصح الوتر ويعيد العشاء وحدها عند ابي حنيفة رح لان الترتيب يستلزم

بمثل هذا العذر \* ومن لم يجد وقت الغشاء والوتر بان كان في بلد يطلع الفجر فيه كما يغرب الشفق او قبل ان يغيب الشفق لم يجبا عليه كذا في التبيين \*  
الفصل الثاني في بيان فضيلة الاوقات \* يستحب تأخير المغرب ولا يؤخره بحيث يقع الشك في طلوع الشمس بل يسفر بها بحيث لو ظهر فساد صلواته بمسكنه ان يعبد هاهنا الوقت بقراءة مستحبة كذا في التبيين \* وهذا في الازمنة كلها الاصححة يوم النحر للحاج بالمزدلفة فان هناك التغليس افضل هكذا في المحيط \*  
 ويستحب تأخير الظهر في الصيف وتعجيله في الشتاء هكذا في الكافي \* سواء كان يصلي الظهر وحده او جماعة كذا في شرح المجمع لابن المنك \* ويستحب تأخير العصر في كل زمان ما لم يتغير الشمس \* والعبرة بتغير القرص لا بتغير الضوء فمتى صار القرص بحيث لا تحار فيه العين فقد تغيرت والاكاذيب الكافي \* وهو الصحيح كذا في الهداية \* ولو شرع فيه قبل التغير فمده اليك كذا في البحر الرائق فان فلاص غايته البيان \* ويستحب تعجيل المغرب في كل زمان كذا في التاني \* وكذا تأخير العشاء الى ثلث الليل والوتر الى آخر الليل لمن ينق با لا نباه ومن لم يثق بالانبياء او ترك قبل النوم كذا في التبيين \* وفي يوم الغيم ينور الفجر كما في حال الصحو \* ويؤخر الظهر لئلا يقع قبل الزوال \* ويعجل العصر خوفا من ان يقع في الوقت المكروه \* ويؤخر المغرب حذرا من الوقوع قبل الغروب \* ويمجل العشاء كيلا يمنع مطرا ونجم من الجماعة هكذا في محيط السرخسي \* هذا في الازمنة كلها \* ولا يجمع بين الصلوتين في وقت واحد لا في السفر ولا في الحضر بعذر مما عدا عرته والمزدلفة كذا في المحيط \*

العصل الثالث في بيان لاوقات التي لايجوز فيها الصلوة وتكره فيها \* ثلث ساعات لايجوز فيها المكتوبة ولا صلوة الجنائزة ولا سجدة التلاوة \* ان اطلعت الشمس حتى ترتفع \* وعند الانتصاف الى ان تزول \* وعند احمرارها الى ان تغيب الا عصر يومه ذلك فانه يجوز اداؤه عند الغروب هكذا في فتاوى قاضيخان \* قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل مادام الانسان يقدر على النظر الى قرص الشمس فهي في الطلوع كذا في الخلاصة \* هذا اذا وجبت صلوة الجنائزة وسجدة التلاوة في وقت مباح واخرتا الى هذا الوقت فانه لايجوز قطعها لو وجبتا في هذا الوقت وادبنا فيه جاز لانها ادبت ناصته كما وجبت كذا في السراج الوهاج \* وهكذا في الكافي والتبيين \* لكن الافضل في سجدة التلاوة تأخيرها وفي صلوة الجنائزة التأخير مكروه

هكذا في التبیین \* ولا يجوز فيها قضاء الفرائض والواجبات الفائتة من اوقاتها كالوتر هكذا في المستصفي والكافي \* والتطوع في هذه الاوقات يجوز ويكره كذا في الكافي وشرح الطحاوي \* حتى لو شرع في التطوع عند طلوع الشمس او غروبها ثم تهتة كان عليه الوضوء \* ولو صلى فريضة سوى عصر يومه لا ينتقض طهارته بالتهتة هكذا في فتاوى قاضيان في نوانض الوضوء \* ويجب قطعه وقضاؤه في وقت غير مكروه في ظاهر الرواية \* واذا اتمه خرج من عبدة ما لزمه بذلك الشروع هكذا في فتم القدير \* وقد اساء ولا شيء عليه كذا في شرح الطحاوي \* ولو قضا في وقت مكروه جاز وقد اساء كذا في محيط السرخسي \* ولو نذر ان يصلي في الوقت المكروه فادى فيه يصح ويأثم ويجب ان يصلي في غيره كذا في البحر الرائق \* اذا نذر مطلقا او في غير هذه الاوقات فانه لا يجوز الاداء فيها وهو اوجه هكذا في شرح منية المصلي لامير الحاج \* تسعة اوقات يكره فيها النوافل وما في معناها لا الفرائض هكذا في النهاية والكفاية \* فيجوز فيها قضاء الفائتة و صلوة الجنائزة وسجدة التلاوة كذا في فتاوى ضيخان \* منها ما بعد طلوع الفجر قبل صلوة الفجر كذا في النهاية والكفاية \* يكره فيه التطوع باكثر من سنة العجر \* ومن صلى تطوعا في آخر الليل فلما صلى ركعة طامع العجر كان الاتمام افضل لان وقوعه في التطوع بعد العجر لا عن قصد ولا تنويان عن سنة الفجر على الاصح هكذا في السراج الوهاج والتبيين \* ولو شرع اربعا فاشفع الذي بعد الطلوع ينوب عن سنة العجر هو المختار كذا في خزائن الفتاوى \* ومنها ما بعد صلوة الفجر قبل طلوع الشمس هكذا في النهاية والكفاية \* واو افسد سنة العجر ثم قضاها بعد صلوة الفجر لم يجز كذا في محيط السرخسي \* ومنها ما بعد صلوة العصر قبل التغير هكذا في النهاية والكفاية \* لو اتمت صلوة النفل في وقت مستحب ثم افسدها فقضاها بعد صلوة العصر قبل مغيب الشمس لا يجزيه هكذا في محيط السرخسي \* ومنها ما بعد غروب الشمس قبل صلوة المغرب وعند الاقامة يوم الجمعة وعند خطبة الجمعة والعيد والكسوف والامتنعاء هكذا في النهاية والكفاية \* ويكره التنفل عند خطبة الحج وخطبة النكاح كذا في شرح منية المصلي لامير الحاج \* ويكره التطوع ان اخرج الامام للخطبة يوم الجمعة كذا في منية المصلي \* اذا شرع في الاربع قبل الجمعة ثم خرج الامام للخطبة يتم اربعا وهو الصحيح واليه مال الامام الصدر الاجل .

الشهيد الاستاذ حسام الدين كذا في الظهيرية \* ويكره التنفل اذا اقيمت الصلاة الا سنة الفجر  
ان لم يخف فوت الجماعة \* وقبل صلاة العيدين مطلقا وبعدها في المسجد لا في البيت وبين  
صلوتي الجميع بعرفة ومزدلفة هكذا في البحر الرائق \* ويكره جميع الصلوات سوى الوقتية  
اذا ضاق وقت المكتوبة هكذا في شرح منية المصلي لامير الحاج نافلا من الحاوي \* ويكره  
الصلاة وقت مدافعة البول او الغائط \* ووقت حضور الطعام اذا كانت النفس شائقة اليه \*  
والوقت الذي يوجد فيه ما يشغل البال من افعال الصلاة ويخل بالخشوع كائنا ما كان  
الشغل ويكره اداء العشاء ما بعد نصف الليل هكذا في البحر الرائق \* الباب الثاني في الاذان \*  
وفيه فصلان \* الفصل الاول في صفته واحوال المؤذن \* الاذان سنة لاداء المكتوبات  
وبالجماعة كذا في فتاوى قاضيخان \* وقيل انه واجب الصحيح انه سنة مؤكدة كذا  
في الكافي \* وعليه عامة المشائخ هكذا في المحيط \* والاقامة مثل الاذان في كونه سنة  
للفرائض فقط كذا في البحر الرائق \* وليس لغير الصلوات الخمس والجمعة نحو السنن والوتر  
والتطوعات والتراويح والعيدين اذان ولا اقامة كذا في المحيط \* وكذا للمندورة وصلاة  
الجنائز والاستسقاء والضحى والافراع هكذا في التبيين \* وكذا لصلاة الكسوف والخسوف  
كذا في العينى شرح الكنز \* وليس على النساء اذان ولا اقامة فان صليين بجماعة يصليان بغير  
اذان واقامة وان صليين بهما جازت صلواتهن مع الاساءة هكذا في الخلاصة \* ونَدَب الاذان  
والاقامة للمسافرين والمقيم في بيته \* وليس على العبيد اذان ولا اقامة كذا في التبيين \* تقديم  
الاذان على الوقت في غير الصبح لا يجوز اتفانوا كذا في الصبح عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله \*  
وان قدم يعاد في الوقت هكذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك \* وعليه الفتوى هكذا  
في التاتارخانية نائلا من الحجة \* واجمعوا ان الاقامة قبل الوقت لا يجوز كذا في المحيط \*  
حضر الامام بعد اقامة المؤذن بساعة او صلى سنة الفجر بعدها لا يجب اعاتها كذا في القنية \*  
واهلية الاذان تعتمد بمعرفة القبلة والعلم بمواقيت الصلوة كذا في فتاوى قاضيخان \* وينبغي  
ان يكون المؤذن رجلا مالا صالحا تقيا مالا بالسنة كذا في النهاية \* وينبغي ان يكون مهيبا  
ويتفقد احوال الناس ويزجر المتخلفين من الجماعات كذا في القنية \* وان يكون مواظبا  
على الاذان هكذا في البدائع والتاتارخانية \* وان يكون محتسبا في اذانه كذا في النهر الفائق \*



والأحسن ان يكون اما ما في الصلوة كذا في معراج الدراية \* والآفضل ان يكون المؤذن هو المقيم كذا في الكافي \* وان اذن رجل واقام آخر ان غاب الاول جاز من غير كراهة \* وان كان حاضرا ويلحقه الوحشة باقامة غيره يكره وان رضى به لا يكره عندنا كذا في المحيط \* اذان الصبي العاقل صحيح من غير كراهة في ظاهر الرواية ولكن اذان البالغ افضل \* واذان الصبي الذي لا يعقل لا يجوز ويعاد وكذا المجنون هكذا في النهاية \* ويكره اذان السكران ويستحب اعادته كذا في التبيين \* وكرة اذان المرأة فبعد نداء كذا في الكافي \* ويكره اذان الفاسق ولا يعاد هكذا في الذخيرة \* وكرة اذان الجنب واقامته باتفاق الروايات والاشبه ان يعاد الاذان ولا يعاد الاقامة \* ولا يكره اذان المحدث في ظاهر الرواية هكذا في الكافي \* وهو الصحيح كذا في الجوهرة النيرة \* وكرة اقامته ولا تعاد هكذا في محيط السرخسي \* ولوارند المؤذن بعد الاذان لا يعاد وان اعيد فهو افضل كذا في السراج الوهاج \* وادارت في الاذان والاوى ان يندى غيره وان لم يندى غيره وانما جاز كذا في فتاوى قاضيخان \* ويكره الادان قاعدا وان اذن لنفسه قاعدا بلا بأس به \* والمسافر اذا لم يركب لا يكره وينزل للقامة كذا في فتاوى قاضيخان والخلاصة \* وان لم ينزل واقام اجزاه كذا في المحيط \* ويجوز للمسافر ان يمنح الاذان على الدابة وان لم يكن وجهه الى القبلة كذا في فتاوى قاضيخان والخلاصة \* وفي الحضر يكره ان يؤذن راكبا في المهرالرواية كذا في محيط السرخسي \* ولا يعاد هكذا في الخلاصة \* ويجوز اذان العبد والقروى وادل المدة وادان الزنا والاعمى ومن يؤذن في بعض الصلوة دون بعض بان طن في السوق نهارا وفي السكة اياما من غير كراهة اكن غير هؤلاء اولي هكذا في المحيط \* وعنى كان مع الاعمى من يحفظ عليه اوقات الصلوة فتأذنه وتأذنه من البصير سواء هكذا في النهاية \* ويكره اداء المكتوبة بالجماعة في المسجد بغير اذان واقامة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا يكره تركهما لمن صلى في المصر اذا وجد في المحلة ولا يرق من الواحد والجماعة هكذا في التبيين \* والآفضل ان يصلى بالاذان والاقامة كذا في التمر تاشي \* واذا لم يؤذن في تلك المحلة يكره ان تركهما وارتك الاذان وحده لا يكره كذا في المحيط \* ولو ترك الاقامة يكره كذا في التمر تاشي \* ويكره للمسافر تركهما وان كان وحده هكذا في المبسوط \* ولو ترك الاقامة اجزاه واكند يكره هكذا في

## كتاب الصلوة ( ٧٢ ) في الاذن \* في صفته واحوال المؤذن

شرح الطحاوي \* فان اذن واتام فهو حسن \* وكذا ان اقام ولم يؤذن هكذا في المبسوط \* ولو صلى في بيته في قرية ان كان في القرية مسجد فيه اذان واقامة فحكمه حكم من صلى في بيته في المصر وان لم يكن فيها مسجد فحكمه حكم المسافر كذا في الشمني شرح النفاية \* وان كان في كرم او ضيعة يكتفى باذان القرية او البلدة ان كان قريباً والا فلا \* وحد القريب ان يبلغ الاذان اليه منها كذا في مختار الفتاوى \* وان اذن نوا كان اولي كذا في الخلاصة \* وان صلوا بجماعة في المغارة وتركوا الاذان لا يكره وان تركوا الاقامة يكره كذا في فتاوى قاضيخان \* اهل المسجد اذا صلوا باذان وجماعة يكره تكرار الاذان والجماعة فيه \* ولو صلى بعض اهل المسجد باقامة وجماعة ثم دخل المؤذن والامام وبقية الجماعة فالجماعة المستحبة لهم والكراهة للاولى كذا في المضمرة \* ولو صلى في غير اهل الجماعة فلا بأس لاهله ان يصلوا فيه بالجماعة كذا في محيط السرخسي \* جماعة من اهل المسجد اذنوا في المسجد على وجه المخافتة بحيث لم يسمع غيرهم ثم حضروا من اهل المسجد وام يعلموا ما صنع الفريق الاول فان نوا على وجه الجهر ثم علموا ما صنع الفريق الاول فلهم ان يصلوا بالجماعة على وجهها ولا عبرة للجماعة الاولى كذا في فتاوى قاضيخان في فصل الاذان \* مسجد ليس له مؤذن وامام معلوم يصلي فيه الناس فوجاً فوجاً بجماعة فالافضل ان يصلي كل فريق باذان واقامة على حدة كذا في فتاوى قاضيخان في فصل المسجد \* قرم ذكر وفساد صلوة صلوه في المسجد في الوقت قضاها بجماعة فيه ولا يعيدون الاذان ولا الاقامة \* وان قضاها بعد الوقت قضاها في غير ذلك المسجد باذان واقامة كذا في الزاهدى \* ومن فاتته صلوة في وقتها فقضاها اذن لها واتام واحداً كان او جماعة هكذا في المحيط \* وان فاتته صلوات اذن للاولى واتام وكان مخيراً في الباقي ان شاء اذن واقام وان شاء اقتصر على الاقامة كذا في الهدية \* وان اذن واقام لكل صلوة فحسن ليكون القضاء على سنن الاداء كذا في الكافي \* وهكذا في المبسوط للامام السرخسي \* والتخير في البواقي انما هو اذا قضاها في مجلس واحد اما اذا قضاها في مجالس يشترط كلاهما كذا في البحر الرائق \* والضابطة عندنا ان كل فرض اداء كان او قضاء يؤذن له ويقام سواء اداه منفرد او بجماعة الا الظهريوم الجمعة في المصر فان اداه باذان واقامة مكروه كذا في التبیین \* وفي الجمع بين الصلوتين بعرفة ومزدلفة يؤذن ويقم للاولى ويقم للثانية ولا يؤذن \* اذا غشي على المؤمن

في الاذان او الاقامة يستقبل غيره \* وكذا اذا مات في احدهما \* ولو سبته الحدث في احدهما  
فذهب ليتوضأ يستقبل غيره وهو اذا رجع هكذا في فتاوى قاضيخان \* قال مشائخنا رحمهم الله  
الاولى ان يتم الاذان ان احدث فيه واتم الاقامة ان احدث فيها ثم يذهب ويتوضأ كذا  
في المحيط \* ان احصر المؤذن في خلال الاذان او الاقامة ولم يكن هناك من يلقيه يجب  
الاستقبال \* وكذا اذا خرس في احدهما وعجز عن الاتمام يستقبل غيره كذا في فتاوى قاضيخان \*  
اذا وقف في خلال الاذان يعيده اذا كانت الرقعة بحيث تعد فاصلة وان كانت يسيرة مثل التنحنح  
والسماع لا يعيد هكذا في التاتارخانية ناقلاً عن اليتيمة \* ويكره التنحنح في الاذان بغير عذر  
ان كان بعذر فلا بأس به هكذا في السراج الوهاج \* ويكره رد السلام في الاذان والاقامة  
ولا يجب الرد بعده على الاصح كذا في الزاهدي \* ولا ينبغي للمؤذن ان يتكلم في الاذان  
او في الاقامة او يمشي فان تكلم بكلام يسير لا يلزمه الاستقبال \* واذا انتهى المؤذن في الاقامة  
الى قوله قد قامت الصلوة له الخياران شاء اتدّها في مكانه وان شاء مشى الى مكان الصلوة كذا  
في فتاوى قاضيخان والمحيط \* الفصل الثاني في كلمات الاذان والاقامة وكيفيتهما \*  
الاذان خمس عشرة كلمة وآخرة عندنا لا اله الا الله كذا في فتاوى قاضيخان \* وهي الله اكبر \*  
الله اكبر \* الله اكبر \* الله اكبر \* اشهد ان لا اله الا الله \* اشهد ان لا اله الا الله \* اشهد ان  
محمد رسول الله \* اشهد ان محمداً رسول الله \* حي على الصلوة \* حي على الصلوة \* حي  
على الفلاح \* حي على الفلاح \* الله اكبر \* الله اكبر \* لا اله الا الله \* هكذا في الزاهدي \* والاقامة سبع  
عشرة كلمة خمس عشرة منها كلمات الاذان وكلمتان قوله قد قامت الصلوة مرتين كذا في فتاوى  
قاضيخان \* ويزيد بعد فلاح اذان الفجر الصلوة خير من النوم مرتين كذا في الكافي \* ولا يؤذن  
بالفارسية ولا بلسان آخر غير العربية كذا في فتاوى قاضيخان \* وهو الاظهر والاصح كذا في الجوهرة  
النيرة \* ومن السنة ان ياتي بالاذان والاقامة جهرًا رافعاً بهما صوته الا ان الاقامة اخفض منه  
هكذا في النهاية والمدايع \* وينبغي ان يؤذن على المئذنة او خارج المسجد ولا يؤذن  
في المسجد كذا في فتاوى قاضيخان \* والسنة ان يؤذن في موضع ما لا يكون اسمع لجيرانه  
ويرفع صوته كذا في البحر الرائق \* ويكره للمؤذن ان يرفع صوته فوق الطائفة كذا في  
المضمرات \* وينبغي على الارض هكذا في القنية \* وفي المسجد هكذا في البحر الرائق \* ولا ترجع

في الاذان وهو ان يأتي بالشهادتين مرتين مخافتة ثم يرجع بعد قوله في المرة الثانية اشهد ان  
 محمدًا رسول الله خفيًا الى قوله اشهد ان لا اله الا الله رابعًا صوته فيكرر الشهادتين فيقول لكل  
 من الشهادتين اربع مرات مرتين على سبيل الاخفاء ومرتين على سبيل الجهر كذا في الكفاية \*  
 وترسل في الاذان ويحذر في الاقامة وهذا بيان الاستحباب كذا في الهداية \* حتى لو ترسل فيهما  
 اوحده فيهما او ترسل في الاقامة وحده في الاذان جاز كذا في الكافي \* وتيل يكره وهو الحق هكذا  
 في فتح التدير \* والترسل ان يقول الله اكبر الله اكبر ويقف \* ثم يقبل مرة اخرى مثله \* وكذا لك  
 يقف بين كل كلمتين الى آخر الاذان \* والتحدرا لوصل والسرعة كذا في التاتارخانية  
 نأثرا عن الينابيع \* ويسكن كما تهما على الرقف لكن في الاذان حقيقة رفق الاقامة ينوي الرقف  
 كذا في التبیین \* والمد في اول التكبير كفرو في آخره خطاء فاحش كذا في الزاهدي \* ويرتب  
 بين كلمات الاذان والاقامة كما شرع كذا في محيط السرخسي \* واذا قدم في اذانه او في اقامته  
 بعض الكلمات على بعض نحو ان يقول اشهد ان محمدًا رسول الله قبل قوله اشهد ان لا اله الا الله  
 فالافضل في هذا ان ما سبق على اوانه لا يعتد به حتى يعيده في آوانه وموضعه وان مضى على  
 ذاك جازت صلواتهم كذا في المحيط \* ويوالي بين كلمات الاذان والاقامة حتى لو اذن  
 فظن انه اقامة ثم علم بعدم افرغ فالافضل ان يعيد الاذان ويستقبل الاقامة مراعاة للمراعاة \* وكذا اذا  
 اخذ في الاقامة نظر انداز ان ثم علم فالافضل ان يبتدئ بالاقامة كذا في البدائع والغاية للمسروحي \*  
 ويستقبل بهما القبلة ولو ترك الاستقبال جاز ويكره كذا في الهداية \* واذا انتهت الى الصلوة  
 والفلاح حول وجهه يمينًا وشمالًا وقدباهه كانهما سواء صاوي وحدة اوجه الجماعة وهما الصحيح \*  
 حتى قالوا في الذي يؤذن للمولود ينبغي ان يحول وجهه يمنة ويسرة عند هاتين الكلمتين  
 هكذا في المحيط \* وكيفيته ان يكون الصلوة في اليمين والفلاح في الشمال \* وقيل الصلوة  
 في اليمين والشمال والفلاح كذلك والصحيح الاول كذا في التبیین \* وان استدار في صومعته  
 عند اتساعها فحسن هكذا في البدائع \* فيستدير المؤمن في المئذنة عند الحيعلتين ويخرج رأسه  
 من الكوة اليمنى ويقول حي على الصلوة مرتين ثم من الكوة اليسرى ويقول حي على الفلاح  
 مرتين \* وهذا اذا لم يتم الاعلام مع بقاء المؤذن في مقامه كذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم \*  
 وما اذا تم بتحويل الرأس يمينًا وشمالًا فيكتفي بذلك فلا يزال القدمان عن مكانهما كذا في

فهاهنا شرح الهداية \* ويكره التلحين وهو التغنى بحيث يؤدى الى تغير كلماته كذا  
 في شرح المجمع لابن الملك \* وتحسين الصوت للاذان حسن ما لم يكن لحنا كذا في السراجية \*  
 وهكذا في شرح الوثاية \* ويجعل اصبعيه في اذنيه وان لم يفعل فحسن لانه ليس بسنة اصلية  
 وانما شرع لاجل المبالغة في الاعلام \* وان جعل يديه على اذنيه فحسن هكذا في التبيين \*  
 وجعل اصبعيه في اذنيه سنة الاذان ايرفع صوته بخلاف الاقامة كذا في القنية \* والنسريب  
 حسن عند المأخزين في كل صلوة الا في المغرب هكذا في شرح النتاية للشيخ ابي المكارم \*  
 وهو رجوم المؤذن الى الاعلام بالصلوة بين الاذان والاقامة \* وتنويب كل بلدة على  
 ما تعارفه اما بالتحنين او بالصلوة او قامت فامت لانه للمبالغة في الاعلام وانما يحصل  
 ذلك بما تعارفوه كذا في الكافي \* ويؤذن للمغرب ثم بعد ذلك يقرأ عشرين آية ثم يثوب ثم يقعد  
 مثل ذلك ثم يقيم كذا في التبيين \* ويصل بين الاذان والاقامة مقدار ركعتين او اربع يقرأ  
 في كل ركعة نحو من عشر آيات كذا في الزاهدى \* والوصل بين الاذان والاقامة مكروه  
 بالاتفاق كذا في معراج الدراية \* والاولاى المؤذن في الصلوة التي قبلها تطوع مسنون او مستحب  
 ان يتطوع بين الاذان والاقامة هكذا في المحيط \* فان لم يصل يجلس بينهما \* واما ان كان  
 في المغرب فقد اتفقا على ان الفصل لابد منه فيه ايضا كذا في العنابية \* واخذنا اعرافى مقدار الفصل  
 فعند ابي حنيفة رح المستحب ان يفصل بينهما بسكينة يسكت قائما ساعة ثم يقيم \* ومتدار  
 السكينة عند قدر ما يتمكن فيه من قراءة ثلث آيات قصا واوبة طويلا \* وعندهما يفصل بينهما  
 بجلسته خفيفة مقدار اربعة ايام من الخطبتين \* وذلك الامام ابا حنيفة في الاضحية حتى  
 ان عند ابي حنيفة رح ان جالس حاز ولا يضل ان لا يجالس \* وعندهما على العكس كذا في  
 النهاية \* ويستحب ان يدعو بين الاذان والاقامة كما في الساجد \* وينظر المؤذن  
 الناس ويتم المصعيف المستعمل ولا ينظر رؤس المحاة وكبيرها كذا في معراج الدراية \*  
 ينبغى ان يؤذن في اول الوقت ويتم في اوسطه حتى يرفع المتوضى من وضوئه والمصلين  
 من صلواته والمعتصر من قضا حاجته كذا في لما دار خاتبة بالامام من الحجة \* ان ادخل الرجل  
 عند الاقامة يكره له الا انظار قائما ولكن بعد ثم يقوم اذا بلغ المؤذن قراءته حتى على الفلاح  
 كذا في المضمرة \* ان كان المؤذن في الامام كل تقدم مع الامام في المسجد فانه يقوم الامام

والقوم اذا قال المؤذن حي على الفلاح عند ملأنا الثلاثة وهو الصحيح \* فاما اذا كان الامام خارج المسجد فان دخل المسجد من قبل الصفوف بكلمة جا وزصفا قام ذلك الصف واليه مال شمس الاثمة الحلواني والسرخسي وشيخ الاسلام خواهرزاده \* وان كان الامام دخل المسجد من قدامهم يقومون كما رأوا الامام \* وان كان المؤذن والامام واحدا فان اقام في المسجد فالقوم لا يقومون ما لم يفرغ من الاقامة \* وان اقام خارج المسجد فمشا ئخنا اتفقوا على انهم لا يقومون ما لم يدخل الامام المسجد \* ويكبر الاله بنبيل قوله قد قامت الصلوة \* قال الشيخ الامام شمس الاثمة الحلواني وهو الصحيح \* كذا في المحيط \* ومما ينصل بذلك اجابة المؤذن يجب على السامعين عند الاذان الاجابة \* وهي ان يقول مثل ما قال المؤذن الا في قوله حي على الصلوة وحي على الفلاح فانه يقول مكان حي على الصلوة لَاحَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ) ومكان قوله حي على الفلاح مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ) كذا في محيط السرخسي \* وهو الصحيح كذا في فناوي الغرائب \* وكذا في قول المؤذن الصلوة خير من النوم لا يقول السامع مثله ولكن يقول اَصْدَقْتَ وَبَرَّرْتَ كذا في محيط السرخسي \* سمع الاذان وهو يمشي فالاولى ان يقف ساعة ويجب كذا في الغنية \* واجابة الاقامة مستحبة كذا في فتح القدير \* واذا بلغ قوله قد قامت الصلوة يقول السامع (اَقَامَهَا اللَّهُ وَادَامَهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ) وفي سائر الكلمات يجب كما يجب في الاذان كذا في فناوي الغرائب \* ولا ينبغي ان ينكلم السامع في خلال الاذان والاقامة ولا يشتغل بقراءة القرآن ولا بشيء من الاعمال سوى الاجابة ولو كان في القراءة ينبغي ان يقطع ويشتغل بالاستماع والاجابة كذا في البدائع \* ولا بأس بان يشتغل بالدعاء عند الاقامة كذا في الخلاصة \* اذا كان في المسجد اكثر من مؤذن واحد اذناه واحد بعد واحد فالحرمة الاول كذا في الكفاية \*

الباب الثالث في شروط الصلوة \* وهي عند ناسبعة \* الطهارة من الاحداث والطهارة من الانجاس وستر العورة واستقبال القبلة والدقة والنية والتحريم كذا في الزاهدي \* وفيه فصول اربعة \* الفصل الاول في الطهارة وستر العورة \* تطهير النجاسة من بدن المصلي وثوبه والمكان الذي يصلي عليه واجب هكذا في الزاهدي في باب الانجاس \* هذا اذا كانت النجاسة قدرا مانعا وامكن ازالته من غير ارتكاب ما هو اشد حتى لو لم يتمكن من ازلتها الا ببدء عورته للناس

يصلي معها \* ولو أبدأها للزالة فسق هكذا في البحر الرائق \* ويعتبر ظاهر الدين حتى لو اكتحل  
 بكحل نجس لا يجب عليه غسل عينه كذا في السراج الوهاج \* المجاسة ان كانت غليظة وهم  
 اكثر من قدر الدرهم فغسلها فريضة والصلوة فيها باطلة وان كانت مقدار درهم فغسلها  
 واجب والصلوة معها جائزة وان كانت اقل من قدر الدرهم فغسلها سنة وان كانت خفيفة  
 فانها لا تمنع جواز الصلوة حتى تفحش كذا في المضممرات \* ستر العورة شرط لصحة الصلوة  
 اذا قدر عليه كذا في محيط السرخسي \* العورة للرجل من تحت السرة حتى تجاوز ركبتيه فسرتة  
 ليست بمورة عند علمائنا الثلاثة \* وركبته عورة عند علمائنا جميعا هكذا في المحيط \* بدن العورة عورة  
 الالوجهها وكفها وقد منيها كذا في المتون \* وشعر المرأة ما على رأسها عورة واما المسترسل ففيه  
 روايتان الاصح انه عورة كذا في الخلاصة \* وهو الصحيح وبه اخذ العتيق أبو الليث وعليه الفريسي  
 كذا في معراج الدراية \* والآفة كالرجل وبطنها وظهورها عورة \* وتدخل في هذا الجواب  
 ام الولد والمدبرة والمكاتب كذا في التبيين \* والمستسعاة بمنزلة المكاتب عند أبي حنيفة  
 رح كذا في الظهيرية \* والخنثى المشكل اذا كان زقيقا فعورته عورة الامة وان كان  
 حرا امرأته ان يستتر جميع بدنه فان ستر ما بين سرتة الى ركبتيه قال بعضهم يلزمه الاعادة  
 وقال بعضهم لا يلزمه كذا في السراج الوهاج \* مرة ففعلت عريانا او بغير وضوء تؤمر بالاعادة  
 وان صلت بغير قناع فصلواتها تامة استحسانا كذا في محيط السرخسي \* وسن العورة في الصلوة  
 من الغير فرض بالاجماع \* ومن نكسه غير فرض عند عامة المشائخ كذا في الشاهان \* ما اذا  
 صلى في تميص بغير ازار كان لو نظر رأي عورته من زينة فعند عامة المشائخ لا تفسد وهو الصحيح \*  
 وان صلى في بيت مظلم عريانا وايه ثوب طاهر لا يجوز صلواته بالاجماع كذا في السراج الوهاج \*  
 والثوب الرقيق الذي يصنف ما تحته لا يجوز الصلوة فيه كذا في التبيين \* ولو كان عليه تميص  
 ليس عليه غيره وكان اذا سجد لا يرى احد عورته لكن لو نظر اليه انسان من تحته رأي عورته  
 فهذا ايسر شيء \* فليل الاكشاف عريان فبدن لا يرى ولا يلمس في الكثرة لا يجعل صنوا الربع  
 وما فوته كثير وما دون الربع قليل وهو الصحيح كذا في المحيط \* والاصح ان التقدير  
 في العورة العليظة والخفيفة بالربع هكذا في الخلاصة \* اكشاف ما دون الربع معقد اذا كان  
 في عضو واحد وان كان في عضوين او اكثر وجمع وبلغ ربع ديني مضمون منها يمنع جواز الصلوة كذا

في شرح المجمع لابن الملك \* لا يعتبر المجمع بالاجزاء كالاسداس والاتساع بل بالقدر حتى لو انكشف من الاذن نُسْعُها ومن الساق نُسْعُها يمنع لان المكشوف قد ربيع الاذن هكذا في القنية \* وان انكشف عورته في الصلوة فسترها بلا مكث جازت صلوته اجماعا وان ادى ركنا مع الانكشاف نسدت اجماعا \* وان لم يؤد لكن مكث قد رما يمكن الاداء تفسد عند ابي يوسف ر ح خلافا لمحمد ر ح ولا نص من ابي حنيفة ر ح كذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم \* امة صلت بغير قناع فأعتقت في صلواتها فان لم تستمر من ساعتها فسدت صلواتها وان سترت من ساعتها بعمل قليل جازت كذا في محيط السرخسي \* والعمل القليل ان تأخذه بيد واحدة كذا في السراج الوهاج \* والذكر يعتبر بافراده وكذا الانثيان هو الصحيح هكذا في الهداية \* والا لئلا يكلوا احد منهما عورة على حدة والذبوتان لهما هو الصحيح كذا في شرح المجمع لابن الملك \* وهكذا في التبسين \* والركبة الى آخر الفخذ عضو واحد حتى لو صلى والركبتان مكشوفتان والفخذ مغطى جازت صلاته وهو الاصح هكذا في التجنيس \* وكذا كعب المرأة مع ساترها كذا في شرح المجمع لابن الملك \* وما بين ستره وعانته عضو على حدة والمراد ما حوله من جميع البدن فاذا انكشف ربعه نسدت صلواته كذا في الخلاصة \* والظهر بافراده عورة والمطن كذا وكذا اصدركذا في التاتارخانية نافلا عن العتابة \* والجنب تبع للبطن كذا في القنية \* وندى المرأة ان كانت صغيرة ناهدة فهي تبع لصدرها وان كانت كبيرة فهي مضو على حدة كذا في الخلاصة \* ويعتبر كل واحد عورة بافرادها وكذا الاذنان حتى لو انكشف ربيع واحد منهما فسدت كذا في الزا هدى \* ومن لم يجد ثوبا صلى قاعا يؤمى بالركوع والسجود او قائما بركوع وسجود الاول اضل هكذا في الكافي \* ليلا كان انهارا في بيت او صحراء وهو الصحيح كذا في البحر الرائق \* وللمراد بالوجود القدرة فان ابهم له فالاصح انه يجب عليه استعماله هكذا في الجوهرة النيرة \* العاري اذا كان بحضرته من له كسوة فانه يسأله فان ام يعطه صلى عريانا \* ولو وجد في خلال صلواته ثوبا استقبل كذا في التاتارخانية نافلا عن السراجية \* وان كان يرجو وجود الثوب يؤخر ما لم يخف فرت الوقت كطهارة المكان كذا في القنية \* ويصلى العراة وحدانا متباعدين وان صلوا بجماعة يتوسطهم الامام ويرسل كل واحد رجليه الى القبلة ويضع يديه بين فخذيته يؤمى ايماء وان اومى النائم او ركع او سجد القاعد جاز



كذا في الزاهدي \* في الحجّة اذا وجد العاري حصيرا او بساطا صلى فيه ولا يصلي عريانا \* وكذا ان امكنه ان يستر عورته بالحشيش كذا في التاتارخانية \* عريان قدر على طين ياطم به عورته ان علم انه يبقى عليه لم يجز الا ذلك كما لو قدر ان يخفض عليه ورق الشجرة كذا في القنية \* ولو وجد ما يستتر به بعض العورة وجب استعماله ويستتر به القبل والدبر بالاتفاق هكذا في معراج الدراية \* وان لم يجد الا ما يستتر به احدهما قال بعضهم يستتر به الدبر لانه افحش في حالة الركوع وقال بعضهم يستتر به القبل لانه يستقبل به القبلة كذا في السراج الوهاج \* ولا يجوز الصلوة في ثوب الحرير للرجال وتصيح للنساء ولو لم يجد غيره يصلي فيه لا عريانا كذا في فتح القدير \* ولو ان امرأة صلت قائمة ينكشف من عورتها ما يمنع جواز الصلوة ولو صلبت قاعدة لا ينكشف شيء منها فانها تصلي قاعدة كذا في التبيين \* في العتابة اذا انكشف ربع عورتها عند السجود تركت السجود كذا في التاتارخانية \* والمستحب ان يصلي الرجل في ثلثة اثواب قميص وازار وعمامة \* اما لو صلى في ثوب واحد متوشحا بدنه يجوز صلونه من غير كراهة \* وان صلى في ازار واحد يجوز ويكره \* واما المرأة بالمستحب لها ان تصلي في ثلثة اثواب ايضا قميص وازار ومتنعة \* فان صلت في ثوبين جازت صلوتها كذا في الخلاصة \* وان صلت في ثوب واحد متوشحة به لا يجوز الا اذا مشرت برأسها وجميع جسد ها كذا في محيط السرخسى \* واتصاين رجلان في ثوب واحد واستتر كل واحد بطرف منه اجزاه \* وكذا امر النبي احدى طرفه على باطن اجزاه كذا في الجوهرة النيرة \* ولو كان الثوب يغطي جسد ها وربع رأسها تركت تغطية الرأس لا يجوز \* ولو كان يغطي اقل من الربع لا يضرك ذلك والمسترا افضل كذا في التبيين \* عريان وجد قطعة تستر ربع اصغر العورات فلم يسير فسدت والا فلا كذا في القنية \* موافق صا في الماء ان كان كذا صححت وان كان صافيا يمكن رؤيته عورته لا تصح كذا في السراج الوهاج \* الفصل الثاني في طهارة ما يستتر به العورة وغيره \* وجد ثوبا ربع طاهر وصا عاريا لم يجز \* وان كان اقل من ربع طاهرا او كانه نجسا خيرا بين ان يصلي عاريا قاعدا بايماء وبين ان يصلي فيه قائما ركوع وسجود وهو افضل كذا في الكافي \* ولو لم يجد الا جلد ميتة غير مدبوغ لا يجوز ان يستتر به عورته \* ولم يجز صلوته فيه كذا في السراج الوهاج \* ولو كان معه ثوبان نجاسة كل واحد منهما اكثر من قدر الدرهم يتخير ما لم يبلغ احدهما ربع الثوب لاستوائهما في المنع كذا في التبيين \*

والمستحب الصلوة في أقلهما نجاسة كذا في الخلاصة \* ولو كان دم أحدهما قدر الربع ودم الآخر أقل يصلي في أقلهما دماً ولا يجوز عكسه \* ولو كان في كل واحد منهما قدر الربع أو كان في أحدهما أكثر لكن لا يبلغ ثلثة أرباعه وفي الآخر قدر الربع صلى في أيهما شاء \* والا فضل أن يصلي في أقلهما نجاسة \* ولو كان ربع أحدهما طاهراً والآخر أقل من الربع يصلي في الذي ربعه طاهر ولا يجوز العكس هكذا في التبيين \* ولو كان الدم في ناحية من الثوب والطاهر منه بقدر ما يمكنه أن ينزربد لم يجز إلا أن يصلي فيه لأنه يمكنه من العورة بنزب طاهر \* ولم يفصل بين ما إذا تحرك الطرف الآخر ولم يتحرك كذا في محيط السرخسي \* الأصل في جنس هذه المسائل أن من ابتلي بمأثنتين وهما متساويتان ياخذ بأيهما شاء وإن اختلفتا فعليه أن يختاراً هونهما كذا في البحر الرائق \* إذا اشتبه عليه الثوب الطاهر من النجس تحريراً وصلاً وإن كانت الغلبة للثياب النجسة كذا في السراجية \* ولو وقع تحريره على ثوب وصلى فيه الظهر ثم وقع تحريره على ثوب آخر فصلى فيه العصر والعصر فاسدة \* ولو كان معه ثوبان لا يعلم فيهما نجاسة فصلى الظهر في أحدهما ثم صلى العصر في الآخر ثم المغرب في الأول ثم العشاء في الثاني ثم رأى في أحدهما نجاسة أكثر من قدر الدرهم ولا يدري أيهما الأول والثاني فالظهر والمغرب جائزان والعصر والعشاء فاسدان \* وهذا وما لو صلى الظهر في الأول بالتحريم والعصر في الثاني وفي الأول المغرب وفي الثاني العشاء سواء ذكره الإمام السرخسي كذا في الخلاصة \* وإذا صلى في ثوب وعنده أنه نجس فلما فرغ من صلوته تبين أنه طاهر يجوز صلوته كذا في المحيط \* إذا كان مع العريان ثوب ديباج وثوب كرباس فيه نجاسة أكثر من قدر الدرهم يصلي في الديباج كذا في الخلاصة \* المصلي إذا رأى على ثوبه نجاسة هي أقل من قدر الدرهم أن كان في الوقت سعةً فالأفضل أن يغسل الثوب ويستقبل الصلوة \* وإن كان تغرته الصلوة بجماعة ويجد في موضع آخر كذا \* وإن خاف أن لا يجد الجماعة أو يفوته الوقت مضى على صلوته كذا في الذخيرة \* هذا إذا كان في الصلوة وإن لم يكن فيها لكن انتهى إلى القوم وهم في الصلوة وهو يخشى أن فسده تغرته الجماعة أحب إلى أن يدخل في الصلوة ولا يغسله كذا في الخلاصة \* أن وجد في ثوبه نجاسة مغلظة أكثر من قدر الدرهم ولا يدري متى أصابه لا يعيد شيئاً من صلوته بالاجماع وهو الأصح كذا في محيط السرخسي والجوهرة النيرة \* ولو رأى في ثوب إمامه

نجاسة اقل من قدر الدرهم فان كان من مذهب المقتدي ان النجاسة القليلة لا تمنع الصلاة ومذهب الامام انها تمنع فصلى الامام وهو لا يعلم جازت صلاة المقتدي ولا يجوز صلاة الامام وان كان مذهبهما على العكس فحكمهما على العكس كذا في فتاوى قاضيخان في باب النجاسات \* قال نصر وبه نأخذ كذا في الذخيرة \* النجاسة لو كانت على خفين وعلى الثوب وكل واحد منهما اقل من قدر الدرهم لكن لو جمع بينهما صارت اكثر من قدر الدرهم يجمع ويمنع جواز الصلاة \* وكذا لو كانت في ثوب المصلي في مواضع كذا في الخلاصة \* ولو صلى في ثوب ذي طاق واحد كالقميص ونحوه وعليه نجاسة اقل من قدر الدرهم قد نعت النجاسة الى الجانب الآخر ولو جمعما يكون اكثر من قدر الدرهم لا يمنع جواز الصلاة في قواهم وليس كالنجاسة المتفرقة في ثوب واحد \* ولو صلى في ثوبين على كل واحد منهما نجاسة اقل من قدر الدرهم ولو جمعما تكون اكثر من قدر الدرهم فانه يجمع بينهما ويمنع جواز الصلاة \* ولو صلى في ثوبين فاحدهما النجاسة احد الطائفتين ونفذت الى الآخر على قول ابي يوسف رحمه الله هو كثر ثوب واحد لا تمنع جواز الصلاة وعلى قول محمد رحمه الله تمنع وقول ابي يوسف رحمه الله اوسع وقول محمد رحمه الله احوط كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو صلى ومعه درهم تنجس جانباه المختار انه لا يمنع الجواز كذا في الخلاصة \* وهو الصحيح لان الكل درهم واحد هكذا في فتاوى قاضيخان \* اذا كان موضع انفة نجسا وموضع جبهته طاهرا يجوز صلوته بلا خلاف \* وكذا اذا كان موضع انفة طاهرا وموضع جبهته نجسا ومجد على انفة يجوز صلوته بلا خلاف \* وان كان موضع انفة وجبهته نجسا ذكر الزند ويسى في نظمه قال ابو حنيفة مجد على انفة دون جبهته ويجوز صلوته وان لم يكن بجبهته عذرو عندهما لا يجوز صلوته الا اذا كان بجبهته عذرا كذا في المحيط \* وان مجد بهما لا يجوز على الاصح كذا في محيط السرخسي \* وان كانت النجاسة تحت قدمي المصلي منع الصلاة كذا في الوجيز المكروري \* ولا ينفق الحال بين ان يكون جميع موضع القدمين نجسا وبين ان يكون موضع الاصابع نجسا واذا كان موضع احدي القدمين طاهرا وموضع الاخرى نجسا وموضع قدميه مختلفا المشائيه \* ولا يصح انه لا يجوز صلوته \* وان وضع احدي القدمين النبي موضعها طاهرا ورفع القدم الاخرى التي موضعها نجس وصلى فان صلوته جائزة كذا في المحيط \* وان كانت النجاسة تحت يديه او ركبتيه في حالة السجود لم يفسد صلوته في ظاهر الرواية \* واختار ابو الليث انها تعدو صححة في

العيون كذا في السراج الوهاج \* إذا صلى على مكان طاهر وسجد عليه إلا أنه إذا سجد يقع ثيابه على أرض نجسة يا بسمة أو ثوب نجس جازت صلوته كذا في المحيط \* أن كانت النجاسة تحت كل قدم أقل من قدر الدرهم وأوجعت تصيرا أكثر من قدر الدرهم فإنها تجمع وتمنع جواز الصلوة كذا في فتاوى قاضيخان في فصل النجاسة التي تصيب الثوب \* وفي المضمرات هو المختار وفي الفتاوى العتابة وكذا يجمع نجاسة موضع السجود وموضع القدم كذا في التاتارخانية \* وإذا كان في ثوب المصلي أقل من قدر الدرهم وتحت قدميه أقل من قدر الدرهم لكن لو جمع بباغ أكثر من قدر الدرهم لا يجمع كذا في الخلاصة \* إذا قام المصلي على مكان طاهر ثم تحول إلى مكان نجس ثم عاد إلى الأول أن لم يمكث على النجاسة مقدار ما يمكنه فيه أداء أدنى ركن جازت صلوته والا فلا كذا في فتاوى قاضيخان في فصل النجاسة التي تصيب الثوب والمكان \* ولو افتتح الصلوة على مكان نجس ثم انتقل إلى مكان طاهر لا يصير شارعا في الصلوة كذا في الخلاصة \* ولو صلى على الدابة وعلى سرجها نجاسة مثل الدم والعذرة أكثر من قدر الدرهم فصلوته فاسدة والصحيح أنه يجزيه كذا في محيط السرخسي \* وأوصلي على بساط وفي ناحية منه نجاسة أن لم تكن في موضع قدميه ولا في موضع سجوده لا تمنع أداء الصلوة سواء كان البساط كبيرا أو صغيرا بحيث لوحرك أحد طرفيه يتحرك الطرف الآخر هو المختار كذا في الخلاصة في الفصل الرابع في مسح الرأس \* وكذا الثوب والحصير كذا في السراج الوهاج \* وفي الحجة البساط إذا أصابته نجاسة ولا يدري في أي موضع هي فإنه يجوز أن يتحرى فيصلّي في الموضع الذي يطمئن قلبه أنه طاهر كذا في التاتارخانية \* ولو كانت النجاسة على بطانة مصلّاه أو في حشوها جازت الصلوة عليها إذا لم يكن أحدهما مخطئا على صاحبه ولا مضربا \* وأن كان أحدهما مخطئا على صاحبه يجوز على قول محمد لأنه بالخياطة والتضريب لم يضر ثوبا واحدا وعند أبي يوسف لا يجوز هكذا في محيط السرخسي \* وقول أبي يوسف أقرب إلى الاحتياط كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو كانت النجاسة رطبة نالقي عليها ثوبا وصلى أن كان ثوبا يمكن أن يجعل من عرضه ثوبان كالنهيالي يجوز عند محمد وإن كان لا يمكن لا يجوز وإن كانت يا بسمة جازت إذا كان يصلي سائرا كذا في الخلاصة \* وفي الفتاوى إذا تنى ثوبه والأعلى طاهر دون الأسفل يجوز كذا في السراج الوهاج وشرح المنية لامير الحاج نافلا عن المبتغى \* ولو قام على النجاسة وفي رجليه نعلان

أو جوربان لم يجز صلوته كذا في محيط السرخسى \* وأخرج نعليه وقام عليهما جاز سواء كان ما يلي الأرض منه نجسًا أو طاهرًا إذا كان ما يلي القدم طاهرًا أو الأجران إذا كان أحدهما نجسًا فقام على الوجه الطاهر وصلى جاز مفروضة كانت أو موضوعة هكذا في فتاوى قاضي خان \* وإذا صلى على حجر البرحي أو على باب أو بساط غليظ أو على مكعب ظاهرة طاهرة أو باطنه نجس يجوز عند محمد بن حنفية كان يغتسل الشيخ أبو بكر الأسكاف \* وهو الأشبه بالترجيم هكذا في شرح منية المصلي لأبي القاسم الحاج \* وكذا اللد هكذا في المحيط \* وكذا الخشب إذا كان غليظ بحيث يقبل القطع هكذا في الخلاصة \* إذا أراد أن يصلي على أرض عليها نجاسة وكسها بالتراب ينظر إن كان التراب قليلًا بحيث لو امتشتمه يجدر رائحة النجاسة لا يجوز وإن كان كثيرًا لا يجد الرائحة يجوز هكذا في المناظر الخانية \* إذا كان على الثوب المبسوط نجاسة وفرش عليه الثوب لا يجوز هكذا في السراج الرهاج \* ولو بسط كتمه على موضع النجاسة وسجد عليه الصحيح أنه لا يجوز هكذا في المناظر الخانية \* ولو صلى في جبة موشورة فوجد في حشوها بعد الفراغ دابة مبنية يابسة إن كان الجبة تقب أو خرق أعاد صلوة ثلثة أيام وإن لم يكن أعاد جُمُوع ما صلى في تلك الجبة كذا في السراج الرهاج \* ومما ينصل بذلك مسائل \* إذا صلى وفي كتمه بيضه مذرة ندخال مَحْجَرًا جازت صلوته وكذا البيضة التي فيها فرخ ميت كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي النصاب رجل صلى وفي كتمه قارورة فيها بول لا يجوز الصلوة سواء كانت ممتلئة أو مكن لأن هذا ليس في مظان ربه بخلاف البيضة المذرة لأنه في معدنه ومطائه وعابه الغتوى كذا في المضمومات \* وأما صلى والشهيد على عاتقه وعلى ثوبه دم كثير يجوز صلوته وإن كان ثوب الشهيد على عاتقه دون الشهيد لا يجوز \* رجل دخل في الصلوة وفي كتمه فرخة حية فلما مرغ من صلوته رأى هاميتبة في كتمه فظن أنها ماتت في صلوته تجب إعادة الصلوة وإن لم يكن غالب ظنه ذلك بان كان مشكلاً لا يجب ما به إلا إعادة كذا في الخلاصة \* أعاد منه جازت صلوته وإن زاد على قدر الدرهم \* لا خلاف بين علماء النعماني طاهر المذهب وهو الصحيح أن من الأدري طاهره كذا في الذم \* ولو صلى وفي عنقه فلانة وفيه من كلب أو نرب يجوز صلوته \* وإذا صلى وصعد فارة أو حية يجوز صلوته وقد أصاء وكذا طر ما يجوز . التوضي بسورة \* وإن كان في كتمه نعل أو جرب أو خنزير لا يجوز صلوته لأن سورة نجس . كذا في فتاوى قاضي خان \* إذا وضع في حجر المصلي الصبي الغير المستمسك وعليه نجاسة مانعة .

ان ام يمكن قدر ما يمكنه اداء ركن لا تفسد صلوته وان مكث تفسد بخلاف ما لو استمسك وان طال مكثه وكذا الحمامة المتنجسة اذا جلست عليه هكذا في الخلاصة وفتح القدير \* وكذا الجنب والمحدث اذا حمل المصلي جازت صلوته كذا في السراج الوهاج \* ويكره الصلوة في سبع مواطن \* في قوارع الطريق \* ومعاطن الابل \* والمزبلة \* والمحزرة \* والمخرج \* والمغتسل \* والحمام \* والمقبرة \* وسطح الكعبة \* ولا بأس بالصلوة والسجود على الحشيش والحصير والبسط والبراري هكذا في فتاوى قاضيخان \* ولو كان الثوب المتنجس معلقاً فوق رأسه اذا قام المصلي يصير على كفه فصلين ركناً معه تفسد صلوته وكذا لو وضع عليه قباء نجس هكذا في الخلاصة \* ان رأى الرجل في ثوب غيره نجاسة اكثر من قدر الدرهم ان كان في قاعه انه لو اخبره بذلك يغسل النجاسة فانه يخبر وان كان في قلبه انه لا يلتفت الى قوله وسعه ان لا يخبره والامر بالمعروف على هذا كذا في فتاوى قاضيخان \* قال الامام السرخسي الامر بالمعروف واجب مطلقاً من غير هذا التفصيل كذا في الخلاصة \* الفصل الثالث في استقبال القبلة \* لا يجوز لاحد

اداء فريضة ولا نافلة ولا سجدة تلاوة ولا صلوة جنازة الامتوجهاً الى القبلة كذا في السراج الوهاج \* اتفقوا على ان القبلة في حق من كان بمكة عين الكعبة فيلزمه التوجه الى عينها كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا فرق بين ان يكون بينها وبينه حائل من جدار او ام يكن كذا في التبیین \* حتى لو صلى مكى في بيته ينبغي ان يصلي بحيث لو ازيلت الجدران يقع استقباله على شطر الكعبة كذا في الثاني \* ولو صلى مستقبلاً بوجهه الى الحطيم لا يجوز كذا في المحيط \* ومن كان خارجاً عن مكة فقبلته جهة الكعبة وهو قول عامة المشايخ هو الصحيح هكذا في التبیین \* وجهة الكعبة تعرف بالدليل \* والدليل في الامصار والقرى المحاريب التي نصبها الصحابة والتابعون فعلينا اتباعهم فان ام تكن فالسؤال من اهل ذلك الموضع \* واما في البحار والمنازل فدليل القبلة النجوم هكذا في فتاوى قاضيخان \* والمعتبر التوجه الى مكان البيت دون البناء \* وفي فتاوى الحجة الصلوة في الآبار العميقة والجبال والتلال الشامخة وعلى ظهر الكعبة جائزة لان القبلة من الارض السابعة الى السماء السابعة بحذاء الكعبة الى العرش كذا في المضمرات \* ولو صلى في جوف الكعبة او على سطحها جاز الى اي جهة توجه ولو صلى على جدار الكعبة فان كان وجهه الى سطح الكعبة يجوز والا فلا هكذا في المحيط \* مريض صاحب فراش لا يمكنه

أن يحول وجهه وليس بحضرته أحد يوجهه يجزيه ضلوته الى حينما شاء كذا في الخلاصة \* وكذا اذا كان من يحوله ولكن بضرة التحويل هكذا في الظهيرية \* ومن كان خائفا يصلي الى اي جهة تدركها في الهداية \* ويستوي فيه الخوف من عدو او مبع او لص \* وكذا اذا كان على خشبة في البحر وهو يخاف الغرق اذا انحرف الى القبلة هكذا في النبيين \* وكذلك اذا صلى الفريضة بالعدو على دابة والنائلة بغير عذر فله ان يصلي الى اي جهة توجد كذا في منية المصلي \* ومن اراد ان يصلي في سفينة تطوعا او فريضة فعليه ان يستقبل القبلة ولا يجوز له ان يصلي حينما كان وجهه كذا في الخلاصة \* حتى لو دارت السفينة وهو يصلي توجه الى القبلة حيث دارت كذا في شرح منية المصلي. لامير الحاج \* ان اشتمت عليه القبلة واما بحضرته من يسأله عنها اجنهد وصلي كذا في الهداية \* وان علم انه اخطأ بعدما صلى لا يعيدها \* وان علم وهو في الصلوة استدار الى القبلة وبنى عليها كذا في الزاهدي \* وان كان بحضرته من يسأله عنها وهو من اهل المكان عالم بالقبلة لا يجوز له التحري كذا في النبيين \* ولو كان بحضرته من يسأله عنها فلم يسأله وتحري وصلي فان اصاب القبلة جازوا الا لا كذا في منية المصلي \* وهكذا في شرح الطحاوي \* وحدا الحضره ان يكون بحيث لو صاح به سمعه كذا في الجوهرة النيرة \* ولو اشتمت القبلة في المعازة فوقع اجتهدا الى جهة واحدة عدلان ان القبلة الى جهة اخرى فان كانا مسافرين لا بلغت الى قواهما اما اذا كانا من اهل ذلك الموضع لا يجوز له الا ان يأخذ بقولهما كذا في الخلاصة \* وان تحري وصلي الى غير جهة التحري يعيدها وان اصاب القبلة كذا في منية المصلي \* ولو صلى الى جهة من غير ان يشك في امر القبلة ثم شك بعد ذلك فهو على الجواز حتى يعلم فساد بذيمن يجب عليه الاعادة كذا في الخلاصة \* وان ظهر في خلال الصلوة انه اخطأ يلزمه الاستقبال وان ظهر انه اصاب القبلة اختلفوا فيه والصحيح انه يتم ولا يستقبل هكذا في فتاوى قاضيخان \* ولو شك ولم يتحرر وصلي من غير تحرف ان زال الشك في الصلوة بان اصاب او اخطأ يستقبل الصلوة والادان ظهر اخطأ بعد الفراغ او لم يظهر شي \* يعيد وان ظهر الاصابة مضي الامر هكذا في الخلاصة \* وتحري فلم يقع تحريه على شيء قيل يؤخر وتمل يصلي الى اربع جهات وقيل يخبر كذا في البحر الرائق \* والاصيب الاداء كذا في المصبرات \* وان صلى الى جهة ان ظهر انه اصاب القبلة جاز وكذا ان ظهر انه اخطأ او لم يظهر شي \* هكذا في الظهيرية \*

لو دخل بلدة وعابن الحارِيب المنصوبة يصلي اليها ولا يتحرى وكذا لو كان في المغارة والسماء مصحية وله علم باستدلال النجوم على القبلة لا يتحرى كذا في محيط السرخسي \* رجل دخل مسجداً لا محراب له وقبلته مشكلة فصلّى بالتحرى ثم ظهر انه اخطأ كان عليه الاعادة لانه قادر على السؤال من الاهل وان تبين انه اصاب جازت صلوته كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو سألهم فلم يخبروه وتحري وصلّى جاز وان تبين انه اخطأ كذا في محيط السرخسي \* رجل صلى في المسجد في ليلة مظلمة بالتحرى فتبين انه صلى الى غير القبلة جازت صلوته لانه ليس عليه ان يقرع ابواب الناس للسؤال عن القبلة \* ولو صلى ركعة بالتحرى ثم تحول رأيه الى جهة اخرى فصلّى الركعة الثانية الى الجهة الثانية ثم تحول رأيه الى الجهة الاولى اختلف فيه المشايخ منهم من قال يتم صلوته الى الجهة الاولى ومنهم من قال يستقبل الصلوة كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل صلى في مغارة بالتحرى فاقتدى به رجل من غير تحران اصاب الامام القبلة جازت صلواتهما وان اخطأ جاز صلوة الامام دون المقتدى كذا في الخلاصة \* رجل اشتبهت عليه القبلة بمكة بان كان محبوسا ولم يكن بحضرته من يسأله فصلّى بالتحرى ثم تبين انه اخطأ روى عن محمد رح انه لا اعادة عليه وهو اقيس وكذلك اذا كان بالمدينة هكذا في الظهيرية \* ولو اشتبهت عليه القبلة فصلّى ركعة بالتحرى فتحول رأيه الى جهة فصلى الثانية الى تلك الجهة هكذا صلى اربع ركعات الى اربع جهات عن محمد رح انه يجوز كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو صلى ركعة بالتحرى الى جهة ثم تحول رأيه الى جهة اخرى فصلّى الركعة الثانية الى الجهة الثانية ثم تذكر انه ترك سجدة من الركعة الاولى اختلف المشايخ فيه الصحيح انه يفسد صلوته كذا في القنية \* رجل دخل في الصلوة بالتحرى واجتهاده كان خطأ ولم يعلم بذلك ثم علم في الصلوة فحول وجهه الى القبلة فجاء رجل قد علم بحاله الاول ودخل في صلوته فصلوة الاول جائزة وصلوة الداخل فاسدة \* الا عمى اذا صلى ركعة الى غير القبلة فجاء رجل وحوله الى القبلة واقتدى به ان كان العمى حين افتتح الصلوة وجد من يسأله عن القبلة فلم يسأل فسدت صلوة الامام والمقتدى وان لم يجد من يسأله جازت صلوة الامام وفسدت صلوة المقتدى كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو ان قوما اشتبهت عليهم القبلة في ليلة مظلمة وهم في بيت ليس بحضرته احد عدل يسألونه وليس ثمة علامة يستدل بها على جهة القبلة او كانوا في المغارة فتحروا جميعاً وصلوا ان صلوا واحد انا جازت صلواتهم اصابوا



القبلة اولاً ولو صلوا بجماعة يجوز لهم ايضاً الاصلوة من تقدم على امامه او علم بمخالفة امامه في الصلاة \* وكذا لو كان عنده انه تقدم على الامام او صلى الى جانب آخر غير ما صلى امامه \* قوم صلوا في مفازة بالتحري وفيهم مسبوق ولاحق فلما فرغ الامام من صلوة فاما بقصيان فظهر لهما القبلة خلاف ما رأى الامام امكن للمسبوق اصلاح صلوته بان يحول الى القبلة دون اللاحق كذا في الصلاة \* ويجوز التحري لسجدة التلاوة كما يجوز للصلاة هكذا في السراج الوهاج \* ومما يحصل بذلك الصلاة في الكعبة \* صرح فرض الصلاة ونفلها في الكعبة \* ولو صلوا في جوف الكعبة بجماعة واستداروا حول الامام فمن جعل ظهره الى ظهر الامام او جعل وجهه الى ظهره جازت صلوته وكذا ان جعل وجهه الى وجهه الا انه يكره اذا لم يكن بينه وبين الامام سترة \* ومن جعل ظهره الى وجه الامام لم يجز هكذا في الجوهرة النيرة والسراج الوهاج \* ومن كان عن يمين الامام او يساره جاز اذا لم يكن اقرب الى الجدار الذي توجه اليه الامام من الامام كذا في الزاد \* وهكذا في المبسوط للامام السرخسي \* وذا صلى الامام في المسجد الحرام وتحلق الناس حول الكعبة وصلوا صلاة الامام ومن كان منهم اقرب الى الكعبة من الامام جازت صلوته اذا لم يكن في جانب الامام كذا في الهداية \* ولو قام الامام في الكعبة وتحلق المقتدون حولها جاز اذا كان الباب مفتوحاً كن في التبيين \* وان وقفت امرأة بخذاء الامام وبصرى الامام في ان استقامت الجهة التي استقبلها الامام فسدت صلوته وان استقبلت الجهة الاخرى لانفسد كذا في الظهيرية \* من صلى في جوف الكعبة ركعة الى جهة وركعة اخرى الى جهة اخرى لا يجوز لانه صار مستديراً عن الجهة التي صارت قبله يمين من غير ظهر وركعة كذا في المدائع \* الفصل الرابع في النية \* النية ارادة الدخول في الصلاة \* والشروط ان يعلم بقلبه اني صليت او صلى وادناها ما لو شئ لا يمكنه ان يجيب على البديهة وان لم يقدر على ان يجيب الابتناء لم يجز صلوته ولا صرة للذكر باللسان فان فعله لتجتمع عزيمته بقلبه بغير حسن كذا في الكافي \* ومن عجز عن احضار القلب بكفيه اللسان كذا في الزاهد \* ويحذف مطلق النية للمنفل والسنة والسراويل \* هو الصحيح كذا في التبيين \* وهو ظاهر الجواب واخيراً عامة المشائخ كذا في التحنيس \* والاحتياط في التراويح ان ينوي التراويح او سنة الوقت او نيام الليل كذا في منبذ المصلي \*

## كتاب الصلوة . ( ٩٠ ) . في شروط الصلوة \* في النية

وَأَلَّا حَتِيَّاطٌ فِي السَّنَنِ أَنْ يَنْوِيَ الصَّلَاةَ مُتَابِعًا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ \*  
الرَّاجِبَاتِ وَالْفَرَائِضِ لَا تَتَدَاوَى بِمَطْلَقِ النِّيَّةِ أَجْمَاعًا كَذَا فِي الْغِيَاثَةِ \* فَلَا يَدْرِي مِنَ التَّعْيِينِ فَيَقُولُ  
نَوَيْتُ ظَهَرَ الْيَوْمِ أَوْ عَصَرَ الْيَوْمِ أَوْ فَرَضَ الْوَقْتِ أَوْ ظَهَرَ الْوَقْتِ كَذَا فِي شَرْحِ مُقَدِّمَةِ أَبِي اللَّيْثِ \*  
وَلَا يَكْفِيهِ نِيَّةُ الْفَرَضِ \* وَإِذَا نَوَى فَرَضَ الْوَقْتِ جَازَ الْإِلَّا فِي الْجُمُعَةِ وَلَوْ نَوَى الظُّهْرَ فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ  
قِيلَ يَجُوزُ هُوَ الصَّحِيحُ \* وَأَمَّا يَجُزُّهُ أَنْ يَنْوِيَ فَرَضَ الْوَقْتِ إِذَا كَانَ يَصَلِّي فِي الْوَقْتِ أَمَّا بَعْدَ  
خُرُوجِ الْوَقْتِ إِذَا صَلَّى وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِخُرُوجِهِ فَنَوَى فَرَضَ الْوَقْتِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ كَذَا فِي السَّرَاحِ  
الْوَهَّاجِ \* وَلَوْ نَوَى ظَهْرَ يَوْمِهِ يَجُوزُ وَلَوْ كَانَ الْوَقْتُ قَدْ خَرَجَ وَهُوَ مُخْلِصٌ لِمَنْ يَشْكُ فِي  
خُرُوجِ الْوَقْتِ كَذَا فِي التَّبْيِينِ \* وَفِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ يَنْوَى الصَّلَاةَ لِلَّهِ وَالِدُعَاءَ لِلْمَيِّتِ وَفِي الْعِيدَيْنِ  
يَنْوَى صَلَاةَ الْعِيدِ وَفِي التَّوَرِينِ صَلَاةَ التَّوَرِكِ كَذَا فِي الزَّاهِدِيِّ \* وَفِي الْغَايَةِ أَنَّهُ لَا يَنْوَى  
فِيهِ أَنَّهُ وَاجِبٌ لِلَاخْتِلَافِ فِيهِ كَذَا فِي التَّبْيِينِ \* وَكَذَا يَشْتَرُ التَّعْيِينُ فِي الْمُنْذُورِ وَرَكَعَتِي الطَّوَّافِ  
هَكَذَا فِي الْبَحْرِ الرَّائِقِ \* وَلَا يَشْتَرُ نِيَّةَ عَدَدِ الرُّكْعَاتِ هَكَذَا فِي شَرْحِ الْوَقَايَةِ \* حَتَّى لَوْ نَوَاهَا  
خَمْسَ رُكْعَاتٍ وَقَعْدَ عَلَى رَأْسِ الْإِبْرَةِ أَجْزَاءَ وَتَلْغُو نِيَّةَ الْخَمْسِ كَذَا فِي شَرْحِ مَنِةِ الْمُصَلِّي  
لَا مِيرَاجَ \* وَبَيِّنَ الْكُفَّةَ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ هُوَ الصَّحِيحُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى هَكَذَا فِي الْمَضْمَرَاتِ \* وَيَحْتَاجُ  
إِلَى التَّعْيِينِ فِي النَّضَاءِ أَيْضًا هَكَذَا فِي فَنَمِ الْقَدِيرِ \* وَلَوْ كَانَتْ الْفَرَائِضُ كَثِيرَةً فَاشْتَغَلَ بِالْقَضَاءِ  
يَحْتَاجُ إِلَى تَعْيِينِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَنَحْوَهُمَا وَيَنْوَى أَيْضًا ظَهْرَ يَوْمٍ كَذَا وَعَصَرَ يَوْمٍ كَذَا كَذَا فِي  
فَتْاوَى قَاضِي خَانَ وَالظَّهِيرَةِ \* وَهُوَ الْأَصَحُّ كَذَا فِي التَّبْيِينِ فِي مَسَائِلِ شَتَّى \* فَإِنْ أَرَادَ تَسْهِيلَ  
الْأَمْرِ يَنْوَى أَوَّلَ ظَهْرٍ عَلَيْهِ كَذَا فِي فَتْاوَى قَاضِي خَانَ وَالظَّهِيرَةِ \* وَهَكَذَا فِي التَّبْيِينِ فِي مَسَائِلِ شَتَّى \*  
وَيَعِينُ قَضَاءَ مَا شَرَعَ فِيهِ مِنَ النَّفْلِ بِمُؤَسَّدٍ كَذَا فِي التَّبْيِينِ \* وَفِي الْقَضَاءِ نَوَى أَنَّهَا سَبْتِيَّةٌ نَازَاهِي  
أَحَدِيَّةٌ أَوْ عَلَى عَكْسِهِ اخْتِلَافُ الْمَشَائِخِ وَفِي الْوَقْتِ يَجُوزُ كَذَا فِي الزَّاهِدِيِّ \* عَزَمَ عَلَى الظُّهْرِ  
وَجَرَى عَلَى لِسَانِهِ الْعَصْرَ يَجْزِيهِ كَذَا فِي شَرْحِ مُقَدِّمَةِ أَبِي اللَّيْثِ \* وَهَكَذَا فِي الْقَنِيَّةِ \* رَجُلٌ  
افْتَتَحَ الْمَكْتُوبَةَ فَظَنَّ أَنَّهَا تَطَوُّعٌ فَصَلَّى عَلَى نِيَّةِ التَّطَوُّعِ حَتَّى فَرَغَ وَالصَّلَاةُ هِيَ الْمَكْتُوبَةُ وَلَوْ كَانَ  
الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ فَالْجَوَابُ بِالْعَكْسِ هَكَذَا فِي فَتْاوَى قَاضِي خَانَ \* وَلَوْ افْتَتَحَ الظُّهْرَ ثُمَّ نَوَى التَّطَوُّعَ  
أَوْ الْعَصْرَ أَوْ الْغَائِثَةَ أَوْ الْجَنَازَةَ وَكَبَّرَ يَخْرُجُ عَنِ الْأَوَّلِ وَيُشْرَعُ فِي الثَّانِي \* وَالنِّيَّةُ بِدُونِ التَّكْبِيرِ  
لَيْسَ بِمَخْرَجٍ كَذَا فِي التَّائِيْدِ خَانِيَّةِ نَاقِلًا مِنَ الْعَتَابِيَّةِ \* وَإِذَا صَلَّى رُكْعَةً مِنَ الظُّهْرِ ثُمَّ كَبَّرَ يَنْوَى الظُّهْرَ

فهى هى ويجزى بتلك الركعة هذا اذا نوى بقلبه اما اذا نوى بلسانه وقال نويت ان اصلى الظهر ينتقض ظهره ولا يجزى بتلك الركعة كذا فى الخلاصة \* واو كبر للتطوع ثم كبر ينوى به العرض بصير شارفا فى الفريضة كذا فى فتاوى قاضي خان \* والمنفرد محتاج الى ثلث نيات \* الصلوة لا تتعالى \* وتعيين انها آية صلوة \* وينوى القبلة حتى يكبر جائزا عندا لكل كذا فى الخلاصة \* والامام ينوى ما ينوى المنفرد ولا يحتاج الى نية لامامة حتى لو نوى ان لا يؤم فلانا فجاء فلان واتدى به جاز هكذا فى فتاوى قاضي خان \* ولا يصير اماما للنساء الا بالنية هكذا فى المحيط \* ولو كان مقتديا ينوى ما ينوى المنفرد وينوى الاقتداء ايضا لان الاقتداء لا يجوز بدون النية كذا فى فتاوى قاضي خان \* لو نوى الشروع فى صلوة الامام او الاقتداء به فى صلوته يجزيه وكذا لو نوى الاقتداء به لا غير وهو الاصح هكذا فى معراج الدراية \* ولو نوى صلوة الامام او فرض الامام لا يجزيه هكذا فى التبیین \* والافضل ان ينوى الاقتداء بعد ما قال الامام الله اكبر حتى يكون مقتديا بالمصلي \* ولو نوى الاقتداء حين وقف الامام موقوف الامامة يجوز نية عندا من العلماء وبه كان يفتى الشيخ الامام الزاهد اسمعيل والحاكم عبد الرحمن الكاتب وهو اجد كذا فى المحيط \* ولو نوى الشروع فى صلوة الامام والامام لم يشرع بعد وهو يعلم بذلك يصير شارفا فى صلوة الامام اذا شرع كذا فى المحيط \* وهكذا فى فتاوى قاضي خان \* ولو نوى الشروع فى صلوة الامام على ظن ان الامام قد شرع وهو لم يشرع لم يجز كذا اخبره قاضي خان كذا فى شرح المنية لامير الحاج \* اذا اقتدى بالامام ينوى صلوة الامام ولا يعلم ان الامام فى آية صلوة فى الظهر او فى الجمعة اجزاء آيتها كانت او نوى الاقتداء بالامام ولكن لم ينو صلوة الامام وانما نوى الظهر فاذا هى الجمعة لا يجوز \* واذا اراد المقتدى تسميها الامر على نفسه ينبغي ان ينوى صلوة الامام والاقتداء به او ينوى ان يصلي مع الامام ما يصلى الامام كذا فى المحيط \* ولو نوى الاقتداء فى صلوة الجمعة ونوى الظهر والجمعة جميعا بعضهم جوزوا ذلك ورجحوا نية الجمعة بحكم الاقتداء ولو نوى الاقتداء بالامام ولم يخطر بباله انه زيد او عمرو او يرى انه زيد فاذا هو عمرو صح اقتداؤه كذا فى فتاوى قاضي خان \* ولو كان المقتدى يرى شخصا الامام فقال اقتديت بهذا الامام الذى هو عبد الله ولا يرى شخصا الامام فقال اقتديت يا لامام الذى هو فانى المحراب الذى هو مبداء الله فانى هو جعفر جاز كذا فى المحيط \*

وَأَن يَنْوِيَ الْاِقْتِدَاءَ بِزَيْدٍ فَإِذَا هُوَ عَمَرُو لَمْ يَجْزِ كَذَا فِي التَّبْيِينِ \* وَيَنْبَغِي لِلْمُقْتَدِي أَنْ لَا يَعْينَ  
الْإِمَامَ عِنْدَ كَثْرَةِ الْقَوْمِ \* وَكَذَلِكَ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَعْينَ الْمَيِّتَ كَذَا فِي الظَّهْرِيَّةِ \*  
الْمُصَلِّونَ سِتَّةٌ \* مَنْ عَلِمَ الْفَرَائِضَ مِنْهَا وَالسَّنَنَ وَعَلِمَ مَعْنَى الْفَرْضِ أَنَّهُ مَا يَسْتَحِقُّ الثَّوَابَ بِفَعْلِهِ  
وَالْعِقَابَ بِتَرْكِهِ وَالسَّنَةَ مَا يَسْتَحِقُّ الثَّوَابَ بِفَعْلِهَا وَلَا يَعْاقِبُ بِتَرْكِهَا فَنَوَى الظَّهْرَ أَوِ الْعَجْرَ أَجْزَأُ تَه  
وَغُنَّتْ نِيَّةُ الظَّهْرِ عَنْ نِيَّةِ الْفَرْضِ \* وَالثَّانِي مَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ وَيَنْوِي الْفَرْضَ فَرَضًا وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُ  
مَا فِيهِ مِنَ الْفَرَائِضِ وَالسَّنَنِ يَجْزِيهِ \* وَالثَّلَاثُ يَنْوِي الْفَرْضَ وَلَا يَعْلَمُ مَعْنَاهُ لَا يَجْزِيهِ \* وَالرَّابِعُ عَلِمَ  
أَنْ فِيمَا يَصَلِّيهِهَا النَّاسُ فَرَائِضٌ وَنَوَافِلٌ فَيَصَلِّي كَمَا يَصَلِّي النَّاسُ وَلَا يُمَيِّزُ الْفَرَائِضَ مِنَ النَّوَافِلِ  
لَا يَجْزِيهِ \* وَالْخَامِسُ اعْتَقَدَ أَنَّ الْكُلَّ فَرْضٌ جَازَتْ جَلُوتُهُ \* وَالسَّادِسُ لَا يَعْلَمُ أَنَّ لِلَّهِ عَلَى  
عِبَادِهِ صَلَاةٌ مَفْرُوضَةٌ وَلكِنَّهُ كَانَ يَصَلِّيهِهَا لِأَوْقَاتِهَا لَمْ يَجْزِ تَه كَذَا فِي الْقَنِيَّةِ \* مَنْ لَا يَعْلَمُ الْفَرْضَ مِنَ  
النَّفْلِ وَيَنْوِي الْفَرْضَ فِي كُلِّ مَا يَصَلِّي يَصِحُّ الْاِقْتِدَاءُ بِهِ فِي صَلَاةٍ لَيْسَ لَهَا سُنَّةٌ قَبْلُهَا مِثْلُهَا كَصَلَاةِ  
الْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَلَا يَصِحُّ فِي كُلِّ صَلَاةٍ قَبْلُهَا سُنَّةٌ مِثْلُهَا كَصَلَاةِ الْعَجْرِ وَالظَّهْرِ هَكَذَا فِي  
شَرْحِ الْمَنِيَّةِ لِأَمِيرِ الْحَاجِّ وَفَتْاوِي قَاضِي خَانٍ \* أَجْمَعَ أَصْحَابُنَا عَلَى أَنَّ الْإِفْضَلَ أَنْ تَكُونَ النِّيَّةُ  
مَتَارِنَةً لِلشَّرْعِ هَكَذَا فِي فِتَاوِي قَاضِي خَانٍ \* وَالنِّيَّةُ الْمُتَقَدِّمَةُ عَلَى التَّكْبِيرِ كَالْقَائِمَةِ عِنْدَ التَّكْبِيرِ  
إِذَا لَمْ يَوْجَدْ مَا يَقْطَعُهُ وَهُوَ عَمَلٌ لَا يَلِيْقُ بِالصَّلَاةِ كَذَا فِي الْكَافِي \* حَتَّى لَوْ نَوَى ثُمَّ تَرَضَّأَ وَمَشَى  
إِلَى الْمَسْجِدِ فَكَبَّرَ وَلَمْ يَحْضُرْهُ النِّيَّةُ جَازٍ وَلَا يَعْتَدُّ بِالنِّيَّةِ الْمُتَأَخِّرَةِ عَنِ التَّكْبِيرِ كَذَا فِي التَّبْيِينِ \*  
الرِّيَاءُ لَا يَدْخُلُ فِي الْفَرَائِضِ كَذَا فِي الْخِلَاصَةِ \* لَوْ أَقْتَمْتُمْ خَالِصًا لِلَّهِ تَعَالَى ثُمَّ دَخَلَ فِي قَلْبِهِ الرِّيَاءُ  
فَهُوَ عَلَى مَا أَقْتَمْتُمْ \* وَالرِّيَاءُ أَنَّهُ لَوْ خَلَّجَ النَّاسَ لِابْتِغَاءِ لِبَرَاءَتِي النَّاسِ \*  
فَمَا لَوْ صَلَّى مَعَ النَّاسِ يَحْسِنُهَا وَلَوْ صَلَّى وَحْدَهُ لَا يَحْسِنُهَا فَلَهُ ثَوَابُ أَصْلِ الصَّلَاةِ دُونَ الْإِحْسَانِ  
كَذَا فِي الْمَضْمُرَاتِ فِي بَابِ النَّوَافِلِ نَائِلًا عَنِ الْعَنَابِيَّةِ \* رَجُلٌ أَتَى إِلَى الْمَسْجِدِ لِيَصَلِّيَ الظَّهْرَ  
فَوَجَدَ الْإِمَامَ فِي التَّعَدَةِ وَلَمْ يَدْرَ أَنَّهَا الْقَعْدَةُ الْأُولَى أَوِ الْآخِرَةُ فَاقْتَدَى بِهِ وَنَوَى أَنَّهُ إِنْ كَانَتْ الْأُولَى  
اقْتَدَيْتُ بِهِ وَإِنْ كَانَتْ الْآخِرَةُ مَا اقْتَدَيْتُ لَا يَصِحُّ الْاِقْتِدَاءُ وَكَذَا لَوْ نَوَى أَنْ كَانَتْ الْأُولَى  
اقْتَدَيْتُ بِهِ فِي الْفَرِيضَةِ وَإِنْ كَانَتْ الْآخِرَةُ اقْتَدَيْتُ بِهِ فِي التَّطَوُّعِ لَا يَصِحُّ اقْتِدَاءُ فِي الْفَرِيضَةِ  
كَذَا فِي التَّجْنِيسِ \* لَوْ وَجَدَ الْإِمَامَ فِي الصَّلَاةِ وَلَمْ يَدْرَ أَنَّهَا الْفَرِيضَةُ أَوِ التَّرَاوِيحُ فَقَالَ إِنْ كَانَتْ  
الْعِشَاءُ اقْتَدَيْتُ بِهِ وَإِنْ كَانَتْ التَّرَاوِيحُ مَا اقْتَدَيْتُ بِهِ لَا يَصِحُّ الْاِقْتِدَاءُ سِوَاكَانَ فِي الْعِشَاءِ

أو التراويح \* ولو قال ان كان في العشاء اقتديت زمان كان في التراويح اقتديت به فظاهر انه في التراويح او في العشاء صبح الاتتداء كذا في الخلاصة \* الباب الرابع في صفة الصلوة وهذا الباب مشتمل على خمسة فصول \* الفصل الاول في فرائض الصلوة \* وهي ست \* منها التحريمة \* وهي شرط عندنا حتى ان من يحرم للفرائض كان الله ان يؤتيها النطق هكذا في الهداية \* ولكنه يكره لترك النجمل من الغرض بالوجه المبرور \* واما بناء الغرض على تحريمة فرض آخر لا يجوز اجماعا \* وكذا بناء الغرض على تحريمة النفل كذا في السراج الوهاج \* ولو احرم حاملا للنجاسة فالتقاء عند فراغه منها او مكشوف العورة نستبرها عند فراغه من التكبير بعمل يسير او شرع في التكبير قبل ظهور الزوال ثم ظهر عند فراغه منها او منحرفا عن القبلة فاستقبل عند فراغه منها جاز هكذا في البحر الرائق \* واما شرع بالتسبيح او بالتحليل صبح وان كان الاول ان يشرع بالتكبير كذا في التبيين \* وهل يكره الشروع بغيره اختلف المشائخ بوضعه قالوا بكره وهو الاصح هكذا في الذخيرة والمحيط والظهيرية \* ثم الاصل عند ابي حنيفة رح ان ما تجدد للتعظيم من اسماء الله تعالى به لا يحتاج به نحو الله \* سبحان الله \* ولا اله الا الله \* كذا في التبيين \* وكذا الحمد لله \* ولا اله غيره \* وتبارك الله \* هكذا في المحيط \* وكذا ان اذال الله اجل او اعظم \* او الرحمن اكبر \* اجزاه عندهما \* اما اذا قال ابتداء اجل او اعظم او اكبر وام تدين اسم الله بهذه الصفات لا يصير شارعا بالاجماع هكذا في الجوهرة النيرة والسراج الوهاج \* واما ان المأموم يصير شارعا عند التقاء كذا في الخلاصة ونفاو بيننا ضيخان \* وهو الاصح كذا في المحيطين \* ولو ذكر الاسم دون الصفة بان قال الله او الرحمن او الرب وام يزد عليه يصير شارعا عند ابي حنيفة رح كذا في التبيين \* وهو الصحيح ثم اختلفت الروايات في المشائخ ان الشروع عنده بالاسماء الخاصة او بها وبالمشتركة كالرحيم والكريم \* ولا يظهر الاصح انه بكل اسم من اسمائه كذا ذكره الكرخي وافتى به المذنبان في كذا في الزاهد \* واما فتحة بالمهم اغفر لي لا يصح لا بد ليس به تعظيم خالص بل هو مشوب بحاجة العبد كذا في محيط السرخسي \* واما قال اسمع من الله او اعوذ بالله او اتلله او لا حول ولا قوة الا بالله او ما شاء الله فان لا يصير شارعا هكذا في المحيط \* واما كبر متعجبا ولم يرد به التعظيم او اراد به جواب المؤذن ام يحزنه وان يوين كذا في التناويز خاتمة \* ولو قال بسم الله الرحمن الرحيم \* لا يصير شارعا كذا في التبيين \*

ولو قال الله اكبر مع الف الاستفهام لا يصير شارحاً بالافتتاح كذا في التاتارخانية فلا  
من الصيرفية \* ولو قال الله اكبر بالكاف الفارسية يصير شارحاً كذا في المحيط \* ولا يصير  
شارحاً بالتكبير الا في حالة القيام او في ما هو اقرب اليه من الركوع كذا في الزاهد \*  
حتى لو كبر قاعداً ثم قام لا يصير شارحاً في الصلاة \* ويجوز افتتاح التطوع قاعداً مع القدرة على  
القيام كذا في محيط السرخسي \* ويحرم مفارناً لتحريمه الامام عند ابى حنيفة رح \* ومندهما بعد  
ما احرم والفتوى على قولهما هكذا في المعدن \* قبل لا خلاف في الجواز وهو الصحيح  
وانما الخلاف في الاولوية هكذا في التبيين \* والمفارقة على قوله كمفارقة حركة الخاتم  
والاصبع والبعدي على قولهما ان يوصل المقتدى همزة الله براء الاكبر كذا في المصنف في باب  
الحنفية \* فان قال المقتدى الله اكبر ووقع قوله الله مع الامام وقوله اكبر وقع قبل قول الامام  
ذاك قال الفقيه ابو جعفر الاصم انه لا يكون شارحاً عندهم وكذا لو ادرك الامام في الركوع  
فقال الله اكبر الا ان قوله الله كان في قيامه وقوله اكبر وقع في ركوعه لا يكون شارحاً في الصلاة  
واجمعوا على ان المقتدى لو نزع من قوله الله قبل فراغ الامام من ذلك لا يكون شارحاً  
في الصلاة في اظهر الروايات كذا في الخلاصة \* ان كبر قبل امامه فالصحيح انه ان نوى الاقتداء به  
لا يصير شارحاً وان لم ينو الاقتداء به يصير شارحاً في صلاة نفسه هكذا في محيط السرخسي \*  
اما فضيلة تكبيرة الافتتاح فنكلموا في وقت ادراكها \* والصحيح ان من ادرك الركعة الاولى  
فقد ادرك فضيلة تكبيرة الافتتاح كذا في الحصر في باب ابى يوسف ر \* ولو ادرك الامام وهو  
راكع فكبر قائماً وهو ير بد تكبيرة الركوع جازت صلواته ولغت نيته هكذا في محيط السرخسي \*  
ولو كبر بالفارسية جاز هكذا في المتون \* سواء كان يحسن العربية او لا الا انه اذا كان يحسنها  
يكبر \* وعلى قول ابى يوسف ومحمد رحمهما الله لا يجوز اذا كان يحسن العربية هكذا في المحيط \*  
وعلى هذا الخلاف جميع اذكار الصلاة من التشهد والقنوت والدعاء ونسبكات الركوع  
والسجود وكذا كل ما ليس بعربية كالتركية والزنجية والحبشية والنبطية هكذا في فتاوى قاضي خان \*  
وفي المبسوط البصري والاخرس والامى الذى لا يحسن شيئاً يصير شارحاً بالنية ولا يلزمه التحريك  
بالمسان كذا في التبيين \* ومنها القيام وهو فرض في صلاة الفرض والوتر هكذا في الجوهرة  
النيرة والسراج الوهاج \* وفرضه يتنادى بادننى ما ينطلق عليه الاسم كذا في الكافي في آخر

فصل القراءة \* وحدا النقيام ان يكون بحيث اذا مذيديه لا يزال ركبتيه \* ويكره القيام على احدى القدمين من غير مذكور ويجوز الصلوة وللعذر لا يكره كذا في الجوهر النيرة والسراج الوهاج \* ومنها القراءة وفرضها عند ابي حنيفة رح يتلوى بآية واحدة وان كانت قصيرة كذا في المحيط \* وفي الخلاصة وهو الاصح كذا في التاتارخانية \* والمتكفى بها مسمى كذا في الرقاية \* ثم عنده اذا قرأ آية قصيرة هي كلمات او كلمتان نحو قوله تعالى ثم قل كيف قدر وثم نظر يجوز بلا خلاف بين المشائخ \* فلو قرأ آية هي كلمة واحدة كمدها متان او آية هي حرف كصاد بون قاف فيه اخلاف بين المشائخ كذا في المصنفين \* والاصح انه لا يجوز كذا في شرح المجمع لابن الملك \* وهكذا في الظهيرية والسراج الوهاج وفتح القدير \* \* اذا قرأ آية طويلة في الركعتين نحو آية الكرسي وآية المداينة البعض في ركعة والبعض في اخرى عامتهم على انه يجوز كذا في المحيط \* وهو الاصح كذا في الكافي ومنبته المصلي \* واما حد القراءة فنقول تصحيح الحروف امر لا بد منه فان صحح الحروف بلسانه ولم يمع نفسه لا يجوز وبما خذ صامته المشائخ هكذا في المحيط \* وهو المختار هكذا في السراجية \* وهو الصحيح هكذا في النقاية \* وعلى هذا نحو التسمية على الذبيحة والاستثناء في اليمين والطلاق والعقاق والايلاء والبيع \* واما محل القراءة ففي الفرائض الركعتان هكذا في المحيط \* ثنائيا كان او ثلاثيا او رباعيا سواء كانتا اوليين او اخريين او مختلفتين هكذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم \* حتى لو لم يقرأ في واحدة منه او قرأ في واحدة فقط فسدت صلوته كذا في الشمني شرح النقاية \* وفي التروا لنفل الركعات كلها هكذا في المحيط \* ولو قرأ في حالة النوم الاصح انه لا يجوز كذا في الظهيرية \* ولا يجوز القراءة بالفارسية الا بعذر عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وبه يفتى هكذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم \* ويجوز عند ابي حنيفة رح بالفارسية وبأى لسان كان وهو الصحيح ويروى رجوعه الى قوائمه عليه الاعتماد هكذا في الهداية \* وفي الاسرار هو اختياري \* وفي التحقيق هو مختار ما مائة المحققين عليه الفتوى كذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم \* وهو الاصح هكذا في مجمع البحرين \* ومنها الركوع وقدر الواجب من الركوع ما يتناول له الاصم بعد ان يبلغ جده وهو ان يكون بحيث اذا مذيديه نال ركبتيه كذا في السراج الوهاج \* اذا لم يركع وذهب من القيام الى السجود بغير العنة بان خر كالجمل فذلك الانحناء يجزئ من الركوع \* والاحد اذا بلغت حدوبته

الركوع بشير برأيه للركوع كذا في الخلاصة والتجنيس \* وأما وقته فبعد ما فرغ من القراءة وهو الأصح هكذا في المحيط \* ومنها السجود السجود الثاني فرض كالاول باجماع الامة كذا في الزاهدي \* وكما في السنة في السجود وضع الجبهة والانف جميعا وأو وضع احدهما فقط ان كان من عذرا لا يكره وان كان من غير عذر فان وضع جبهته دون انفه جاز اجماعا ويكره \* وان كان بالعكس فكذلك عند أبي حنيفة رخص \* وقال لا يجوز وعليه الفتوى \* ولو وضع خده او ذقنه لا يجوز لا في حالة العذر ولا في غيرها الا انه في حالة العذر بهما يومي ايماء ولا يسجد كذا في خزائن المفتين \* وأما يجوز الاقتصار على الانف اذا سجد على ما صلب منه واما اذا سجد على ما لان منه وهو الا رتبة لا يجوز كذا في السراج الوهاج والجرهرة النيرة \* ولو سجد على الحشيش او التبغ او على القطن او الطنفسة او الثلج ان استقر جبهته وانفه ويجد حجمة يجوز وان لم يستقر لا ولو سجد على العجلة ان كانت على البقرة لا يجوز وان كانت على الارض يجوز كالسجدة على السرير ولو سجد على العرزال وهو بالفارسية كازه يجوز كالسرير كذا في الخلاصة \* ان سجد على الحنطة او الشعير جاز \* وان سجد على الذرة او الجا ورس او الدخن او الارز لا يجوز \* فان كان الارز او الجا ورس او الذرة او الدخن او المحتوج في الجوالق جاز كذا في السراج الوهاج \* ولو سجد على ظهر رجل هو في الصلوة يجوز فان لم يكن ذلك الرجل في الصلوة او ليس في صلوته لا يجوز \* ولو سجد على فخذه ان كان بغير عذر المختارانه لا يجوز وان كان بعذر المختارانه يجوز ولو سجد على ركبتيه لا يجوز بعذر وبغير عذر كذا في الخلاصة \* ولو سجد على كفه وهي على الارض جاز على الاصح كذا في التبيين \* ولو سجد على ظهر الميت وعليه لبد ان وجد حجم الميت لم يجزه وان لم يجد حجمه جاز كذا في محيط السرخسي \* اذا كان موضع السجود ارفع من موضع القدمين بقدر لبنة او لبنتين منصوبتين جاز وان زاد لم يجز كذا في الزاهدي \* وحد اللبنة ربع ذراع كذا في السراج الوهاج \* في الحجة لو كان بموضع سجود شوك كثير او تراضات زجاجة فرفع راسه من موضع السجود ووضع بموضع آخر جاز ولا يكون ذلك سجدة اخرى بل الكل سجدة واحدة كذا في التاتارخانية \* ولو ترك وضع اليدين والركبتين جازت صلوته بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* ولو سجد ولم يضع قدميه على الارض لا يجوز ولو وضع احدهما جاز مع الكراهة ان كان بغير عذر كذا في شرح منية المصلي لامير الحاج \* ووضع القدم بموضع اصابعه وان وضع اصبعه واحدة \* .



فلو وضع ظهرا لقدم دون الاصابع بان كان المكان ضيقا ان وضع احد يدهما دون الاخرين يجوز  
صلوته كما لو قام على قدم واحدة كذا في الخلاصة \* لو سجد وهو نائم اما السجدة \* ولو نام في  
ركوعه وسجوده لا يعيد شيئا كذا في محيط السرخسي \* ولو وضع جبهته على حجر صغير ان وضع  
اكثر الجبهة على الارض يجوز الا فلا كذا في التجنيس \* وهكذا في المحيط \* ومنها القعود الاخير  
مقدارا لتشهد كذا في التبيين \* وهو من قواه التحيات لله الى عبده ورسوله هو الصحيح حتى  
لو فرغ المقتدى قبل فراغ الامام فنكلم فصلوته تامة كذا في الجوهر النيرة \* والقعدة الاخرة  
فرض في الفرض والتطوع حتى لو صلى ركعتين وام بعد في آخرهما وقام وذهب تفسد صلوته كذا  
في الخلاصة \* واما الخروج بصنع المصلى فليس بفرض هو الصحيح هكذا في التبيين والعيني  
شرح الكنز واكثر الكتب \* الفصل الثاني في واجبات الصلوة \* يجب تعيين الايام  
من الثلاثة والرباعية المكتوبة حتى لو قرأ في الاخرتين من الرباعية  
دون الاوليين او في احدى الاوليين واحدى الاخرتين ما هي واجبة على سجود السهر كذا  
في البحر الرائق \* ويجب قراءة الفاتحة وضم السورة او ما يقوم مقامها من ثلاث آيات تصادق  
آية طويلة في الاوليين بعد الفاتحة كذا في النهر الفائق \* وفي جميع ركعات النفل والوتر هكذا  
في البحر الرائق \* ويجب تقديم الفاتحة على السورة كذا في النهر الفائق \* اذا نسي الفاتحة  
في الركعة الاولى او الثانية وقرأ السورة ثم تذكر انه يبدأ بفاتحة الكتاب ثم يقرأ السورة وهو  
ظاهر الرواية هكذا في المحيط \* ومن قرأ في العشاء في الايام السورة وام يقرأ بفاتحة الكتاب  
لم يعد الفاتحة في الاخرتين \* وان قرأ الفاتحة ولم يزد عليها قرأ في الاخرتين الفاتحة والسورة يجهر  
بهما هو الصحيح هكذا في الهداية \* اذا لم يقرأ بشي في الشفع الاول يقرأ في الشفع الثاني بفاتحة  
الكتاب وسورة يجهر بهما في قولهم ويسجد المسهو كذا في فتاوى قاضي خان في فصل سجود  
المسهو \* ويجب الاقتصار على قراءة الفاتحة مرة واحدة في كل ركعة من الايام هكذا  
في المنية \* ويجب مراعاة الترتيب في فعل مكرر في كل ركعة كالسجود او جميع الصلوة كعدد  
الركعات حتى لو نسي سجدة من الركعة الاولى ونضاها في آخر الصلاة جاز \* وكذا ما يصد  
المسبوق بعد فراغ الامام اول صلوته عندنا ولو كان الترتيب فرضا كان آجرا \* اما ما شرع غير  
مكرر في كل ركعة كالقيام والركوع او في جميع الصلاة كالقعدة الاخرة والترتيب فيها فرض

حتى لو ركع قبل القيام أو سجد قبل الركوع لا يجوز وكذا لو تعدد قد رالتشهد ثم تذكّر ان عليه سجدة أو نحوها بطل القعود كذا في التبيين \* أجمعوا على ان الاعتدال في قومة الركوع ليس بواجب عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في الظهيرية \* وكذا الاطمأينة في الجلسة هكذا في الكافي \* وأما الاعتدال في الركوع والسجود وكل ركن هو اصل بنفسه ذكر الكرخي انه واجب على قولهما هكذا في الظهيرية \* وهو الصحيح كذا في شرح المنية لامير الحاج \* وتعديل الاركان هو تسكين الجوارح حتى تطمئن مفاصله وادناه قدر تسبيحة كذا في العيني شرح الكنز والنهر الغائق \* ويجب القعدة الاولى، قدر التشهد اذا رفع راسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية في ذوات الاربع والثلث هو الاصح هكذا في الظهيرية \* ويجب التشهد في القعدة الاخيرة وكذا في القعدة الاولى وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج \* وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* والشاهد ان بقول (التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ) كذا في الزاهد \* وهذا تشهد عبد الله بن مسعود والاخذ بهذا اولى من الاخذ بتشهد ابن عباس رضي الله عنهما كذا في الهداية \* ولا بد من ان يقصد بالفاظ التشهد معانيها اني وضعت لها من عنده كانه يُحَيِّي الله ويسلم على النبي وعلى نفسه واولياء الله تعالى كذا في الزاهد \* ويجب لفظ السلام هكذا في الكنز \* ويجب قراءة القنوت في النور وتكبيرات العيدين هو الصحيح حتى يجب سجود السهو بتركها \* ويجب الجهر فيما يجهر والمخافة فيما يخاف هكذا في التبيين \* ويجهر بالقراءة في النجروني الركعتين الاوليين من المغرب والعشاء ان كان اماما ويخفيها فيما بعد الاوليين كذا في الزاهد \* ويخفيها لامام في الظهر والعصر وان كان بعرفة \* ويجهر بالجمعة والعيدين كذا في الهداية \* وكذا يجهر في التراويح والوتر ان كان اماما \* وان كان منفردا ان كانت صلوة يخاف فيها يخاف حتما هو الصحيح وان كانت صلوة يجهر فيها فهو بالخيار \* والجهر افضل ولكن لا يبالغ مثل الامام لانه لا يسمع غيره كذا في التبيين \* ولا يجهد الامام نفسه بالجهر كذا في البحر الرائق \* واذا جهر الامام فوق حاجة الناس فقد اساء لان الامام انما يجهر لاسماع القوم ليدبروا في قراءته ليحصل احضار القلب كذا في السراج الوهاج \* والذكر ان كان واجب للصلوة فانه يجهر بكسيرة الافتتاح وما ليس بفرض فما وضع للعلامة فانه يجهر

به كتكبيرات الانتقال عند كل خفض ورفع اذا كان اماماً \* واما المنفرد والمقتدى فلا يجهران به \*  
وان كان يختص ببعض الصلوة كتكبيرات العيد بين جهربه وكذا القنوت في مذهب العراقيين  
واختار صاحب الهداية الاخفاء \* واما ما سوى ذلك فلا يجهر به مثل التشهد وآمين  
والتسبيحات كذا في البحر الرائق \* اذا ترك صلوة الليل ناسياً فقضاها في النهار واماميه او خافت  
كان عليه السهو \* وان ام ايملا في صلوة النهار يخافت ولا يجهر \* فان جهر ساهياً كان عليه السهو  
كذا في تنوير قاضيخان في سجود السهو \* والمنفرد اذا قضى هذه الصلوة ففي الجهر فيما يجهر اختلاف  
المشائخ والاصح ان الجهر انضل كذا في المحيط \* وهكذا في الكافي \* وهو اختيار شمس الائمة  
وفخر الاسلام وجماعة من المتأخرين وقال قاضيخان هو الصحيح \* وفي الذخيرة وهو الاصح  
كذا في التبيين \* وفي الخلاصة من الاصل رجل يصلي وحده نجاء رجل واقتدى به بعد ما قرأ الفاتحة  
او بعضها يقرأ الفاتحة ثانياً ويجهر كذا في البحر الرائق \* واما نوافل النهار فيجهر فيها حتماً  
وفي نوافل الليل يتخير كذا في الزاهدي \* اختلفوا في حد الجهر والمخافتة قال العتيق ابو جعفر  
والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ادنى الجهر ان يسمع غيره وانى المخافتة ان يسمع  
نفسه \* وعلى هذا يعتمد كذا في المحيط \* وهو الصحيح كذا في الوقاية والفتاوى \* وبداخذ  
عامه المشائخ كذا في الزاهدي \* ولو كان بحيث تجاوز شتيه حتى لو قرب انسان صمًا خذ من  
فمه دخل صوته في اذنه وفهم ما يقرأ بهذه جملة كذا في الخلاصة . الفصل الثالث  
في سنن الصلوة وآدابها وكيفيةها \* سنتها رفع اليدين المنحريمه ونشر اصابعه وجهراً اماماً  
بالتكبير والثناء والتعوذ والتسمية والناصين سوا ووضع يمينه على يساره تحت سترته وتكبير الركوع  
وتسبيحه ثلاثاً واخذ ركعتيه بيديه وتفريجه اصابعه وتكبير السجود والرفع فكذا الرفع بنفسه وتسبيحه  
ثلاثاً ووضع يديه ركعتيه واغمر اشرجه اليسرى ومصنّب اليمنى والقنوة والجلوس كذا في  
البحر الرائق \* وكذا الطحا نبت فيهما قدر سمح كذا في شرح المنية لاميير الحاج \* والصلوة على  
النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء \* وآدابها نظرها الى موضع سجود حال القيام والى ظهره عند الركوع  
والى ارنقه حال السجود والى خجوه حال القعود وعند المسابحة الاوى الى منكب  
اليمين وعند الثانية الى منكبه اليسرى وكظم منه عند التثاؤب واخراج كفيه من كمه  
. عند التكبير ورفع السعال ما استطاع هكذا في البحر الرائق \* وكيفيةها اذا اراد الدخول في الصلوة

كبر ورفع يديه حذاء اذنيه حتى يحاذى بابها مية شحمة اذنيه وبرؤس الاصابع فروع اذنيه كذا في التبيين \* وَلَا يَطَأُ طِيَّ رَأْسَهُ هُند التَّكْبِيرِ كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ \* قَالَ الْفَقِيه أَبُو جَعْفَرٍ يَسْتَقْبِلُ بِيْطُونِ كُنْيَةِ الْقَبْلَةِ وَنَشْرَاصَا بَعْدَهُ وَيُرفَعُهُمَا \* فَإِذَا اسْتَقَرَّتَا فِي مَوْضِعِ مُحَازَاةِ الْإِبْهَامَيْنِ شَحْمَتِي الْأَذْنَيْنِ بِكَبَرٍ \* قَالَ شَمْسُ الْأُئِمَّةِ السَّرْحَسِي عَلَيْهِ عَامَّةُ الْمَشَائِخِ كَذَا فِي الْمَحِيطِ \* وَالرَّفْعُ قَبْلَ التَّكْبِيرِ هُوَ الْأَصَحُّ هَكَذَا فِي الْهِدَايَةِ \* وَهَكَذَا تَكْبِيرَاتُ الْقَنُوتِ وَصَلَاةُ الْعِيدَيْنِ وَلَا يُرفَعُهُمَا فِي التَّكْبِيرَةِ سِوَاهَا كَذَا فِي الْاِخْتِيَارِ شَرْحُ الْمُخْتَارِ \* فَلَوْ رَفَعَ عِنْدَنَا لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ عَلَى الصَّحِيحِ كَذَا فِي السَّرَاجِ الْوَهَّاجِ \* وَالْمَرْأَةُ تَرْفَعُ حِذَاءَ مَنْكِبَيْهَا هُوَ الصَّحِيحُ كَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَالتَّبْيِينِ \* وَإِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ لَا يَضُمُّ أَصَابِعَهُ كُلَّ الضَّمِّ وَلَا يَفْرِجُ كُلَّ التَّفْرِيجِ بَلْ يَتْرُكُهَا عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ بَيْنَ الضَّمِّ وَالتَّفْرِيجِ هَكَذَا فِي النِّهَايَةِ \* وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ هَكَذَا فِي الْمَحِيطِ \* وَلَوْ كَبَّرَ وَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ حَتَّى يَفْرَغَ مِنَ التَّكْبِيرِ لَمْ يَأْتِ بِهِ \* وَإِنْ ذَكَرَهُ فِي اثْنَاءِ التَّكْبِيرِ يَرْفَعُ \* وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ إِلَى الْمَوْضِعِ الْمُسْنُونِ رَفَعَهُمَا قَدْرَ مَا يُمْكِنُ \* وَإِنْ امْكِنَهُ رَفَعَ أَحَدَهُمَا دُونَ الْآخَرِ يَرْفَعُهَا وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ الرِّفْعُ إِلَّا بِزِيَادَةٍ عَلَى الْمُسْنُونِ رَفَعَهُمَا كَذَا فِي التَّبْيِينِ \* فِي الْمَبْسُوطِ لَوْ مَدَّ الْفِي اللَّهِ لَا يَصِيرُ شَارِعًا وَخِيفَ عَلَيْهِ الْكُفْرُ إِنْ كَانَ قَاصِدًا \* وَكَذَا لَوْ مَدَّ الْفِي أَكْبَرٍ أَوْ بَاءً لَا يَصِيرُ شَارِعًا \* وَلَوْ مَدَّ هَاءَ اللَّهِ فَهُوَ خَطَاءٌ لَغَةِ وَكَذَا الْوَمَدَّ رَاءَهُ \* وَمَدَّ لَامَ اللَّهِ صَوَابٌ وَجَزَمَ الْهَاءَ خَطَاءٌ كَذَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ \* وَإِذَا قَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ بِمَدِّ هَمْزَةِ اللَّهِ أَوْ هَمْزَةٍ أَكْبَرُ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ لِمَكَانِ الشُّكِّ \* وَإِذَا وَاسَطَ الْأَلْفَ بَيْنَ الْبَاءِ وَالرَّاءِ قَالَ بَعْضُهُمْ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا تَفْسُدُ هَكَذَا فِي النِّهَايَةِ \* وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى تَحْتَ السَّرَّةِ كَمَا فَرَّغَ مِنَ التَّكْبِيرِ هَكَذَا فِي الْمَحِيطِ نَا فَلَا عَنْ الْأَمَامِ خِرَافَةً \* وَهَكَذَا فِي النِّهَايَةِ \* وَالْمَرْأَةُ تَضَعُهُمَا عَلَى ثَدْيَيْهَا كَذَا فِي الْمَنِيَةِ \* كُلُّ قِيَامٍ فِيهِ ذِكْرٌ مُسْنُونٌ فَالسَّنَةُ فِيهِ الْاعْتِمَادُ كَمَا فِي حَالِ الثَّنَاءِ وَالْقَنُوتِ وَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ \* وَكُلُّ قِيَامٍ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرٌ مُسْنُونٌ كَمَا فِي تَكْبِيرَاتِ الْعِيدَيْنِ نَا لِسَنَةِ فِيهِ الْأَرْسَالُ كَذَا فِي النِّهَايَةِ \* وَهُوَ الصَّحِيحُ كَذَا فِي الْهِدَايَةِ \* وَبِهِ كَانَ يَفْتَى شَمْسُ الْأُئِمَّةِ السَّرْحَسِي وَالصَّدْرُ الْكَبِيرُ بَرْهَانَ الْأُئِمَّةِ وَالصَّدْرُ الشَّهِيدُ حَسَامُ الدِّينِ كَذَا فِي الْمَحِيطِ \* وَبِهِ سَلَّ اتِّفَاقًا فِي قِرْمَةِ الرُّكُوعِ إِذَا الذِّكْرُ سَنَةُ الْإِنْتِقَالِ لَا الْقَوْمَةِ كَذَا فِي شَرْحِ النِّقَايَةِ لِلشَّيْخِ أَبِي الْمَكَارِمِ \* اسْتَحْسَنَ كَثِيرٌ مِنْ مَشَائِخِنَا الْجَمْعَ بَيْنَ الْإِخْذِ وَالرُّضْعِ كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ \* وَفِي الْمَصْنُوفِ هُوَ الصَّحِيحُ كَذَا فِي شَرْحِ النِّقَايَةِ لِلشَّيْخِ أَبِي الْمَكَارِمِ \* وَذَلِكَ بَانَ يَضَعُ بَاطِنَ كَفِّهِ الْيُمْنَى عَلَى ظَاهِرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى وَيَأْخُذُ الرُّضْعَ



كذا في الخلاصة \* في الجامع الصغير ويكبر مع الانحطاط كذا في الهداية \* قال الطحاوي وهو الصحيح كذا في معراج الدراية \* فيكون ابتداء تكبيرة عند اول الخرو و الفراغ عند الاستواء للركوع كذا في المحيط \* ويجهر الامام بتكبيرة الركوع وغيرها وهو ظاهر الرواية كذا في التاتارخانية \* وهو الاصح كذا في الخلاصة \* ويجزم الراء من التكبير كذا في النهاية \* ويعتمد بيديه على ركبتيه كذا في الهداية \* وهو الصحيح كذا في البدائع \* ويفرج بين اصابعه ولا يندب الى التفريق الا في هذه الحالة ولا الى الضم الا في حالة السجود وفيما وراء ذلك يترك على العادة كذا في الهداية \* ويبسط ظهره حتى لو وضع على ظهره قدح من ماء لا مستقر \* ولا ينكس رأسه ولا يرفع يعنى يسوى رأسه بعجزه كذا في الخلاصة \* ويكره ان ينحني ركبتيه شبه التوس \* والمرأة تنحني في الركوع يسيراً ولا تعتمد ولا تفرج اصابعها ولكن تضم يديها وتضع على ركبتيها وتضع ركبتيها ولا تجافي عضدها كذا في الزاهدي \* ويقول في ركوعه (سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ) ثلثاً وذلك ادناه فلو ترك التسبيح اصلاً او أتى به مرة واحدة يجوز ويكره \* فاذا اطمأّن راعى رافع رأسه فان ترك الطمأنينة يجوز صلواته عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله هكذا في الخلاصة \* بان كان اما يقول (سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمْدِهِ) بالاجماع \* وان كان مقتداً ياأتى بالتحميد ولا ياأتى بالتسميع بلا خلاف \* وان كان منفرداً الاصح انه ياأتى بهما كذا في المحيط \* وعليه لا اعتماد كذا في التاتارخانية \* وهو الاصح كذا في الهداية \* ثم في الرواية التي يجمع يأتى بالتسميع حال الارتفاع واذا استوى قائماً قال (رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ) كذا في الزاهدي \* وهو الصحيح كذا في القنية \* سنل يوسف بن محمد عمن رفع رأسه من الركوع ولم يقل عند الرفع سمع الله من حمده قال لا يأتى به بعد ما استوى قائماً \* وكذا كل ذكر يؤتى به في حال الانتقال لا يؤتى به في غير محله كالنكبير الذي يؤتى به عند الانحطاط من القيام الى الركوع او من الركوع الى السجود وكذا لا يأتى ببقية تسبيحة السجود بعد رفع رأسه بل الواجب ان يراعى كل شيء في محله كذا في التاتارخانية نا فلا عن اليتيمة \* اذا قال سمع الله من حمده يقول الهاء بالجزم ولا يمين الحركة في الهاء كذا في التاتارخانية نا فلا عن الحجة \* ثم اذا استوى قائماً كبر وسجد كذا في الهداية \* وبكبر في حالة الخرو و يقول في سجوده (سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى) ثلثاً وذلك ادناه كذا في المحيط \* ويستحب ان يزيد على الثلث في الركوع والسجود بعد ان يختم بالوتر كذا في الهداية \* والادنى

فيهما ثلث مرات والاوسط خمس مرات والاكمل سبع مرات كذا في الزاد \* وأن كان اما ما لا يزيد على وجه يمل القوم كذا في الهداية \* والبول اذا اراد السجود يضع أولا ما كان اقرب الى الارض \* فيضع ركبتيه أولا ثم يديه ثم انسد ثم جبهته \* واذا اراد الرفع يرفع أولا جبهته ثم يديه ثم يديه ثم ركبتيه \* قالوا هذا اذا كان حائيا اما اذا كان متخففا فلا يمكنه وضع الركبتين أولا يضع اليدين قبل الركبتين ويبتدئ اليمين على اليسار كذا في التبيين \* وبضع يديه في السجود حذاء انبيه \* ويوجه اصابعه نحو القبلة وكذا اصابع رجله ويعتمد على راحتيه ويبدى ضبعيه من جنبيه \* ولا يفتش ذراعه كذا في الخلاصة \* واجبا في بطنه عن فخذيه كذا في الهداية \* والمرأة لا تجافي في ركوعها وسجودها وتعد على رجلها وفي السجدة ان يشر بطنها على فخذيه كذا في الخلاصة \* والامة كالحره الا في رفع اليدين عند الاحرام فهي كالرجل كذا في السراج الوهاج \* ثم يرفع رأسه ويكثر \* واسنة يديه ان يرفع رأسه حتى يستوي جالسا وليس في هذا الجلوس ذكر مسنون عندنا كذا في الجوهرة النيرة \* وآداب السجدة ومجد اخرى اجزاء عند ابى حنيفة ومحمد رحمهم الله كذا في الهداية \* رفع الرأس من السجدة ليس بركن وانما الركن هو الاستئصال لا البدل لا يمكنه الاستئصال الى ان يبعد رفع الرأس بلومه رعدة حتى اوامك الاستئصال من غير رفع الرأس ان سجدت وسادة وازيلت الوسادة حتى وقع جبهته على الارض اجزاء هداية \* واحملوا في مقدار الرفع مروى عن ابى حنيفة رح انه ان كان الى التعداد اقرب جازوا ان كان الى الارض اقرب لا يجوز كذا في التبيين \* وهو الاصح كذا في الهداية \* وروى ابو يوسف رح عنه ان الرفع رأسه مقدار ما يسمى وانما حاز \* قال في المحيط وهو الاصح كذا في العبدن \* وهو الاصح كذا في البدائع \* ثم ذكر وينحط للسجدة الثانية واسمها مثل ما سمع في السجدة الاولى كذا في المحيط \* ثم ان افرغ من السجدة ينهض على صدره قد مبد ولا يتعد ولا يعتمد على الارض بيديه عند قيامه وانما يعتمد على ركبتيه كذا في المحيط \* وترك الاعتماد مستحب لمن ليس به عذر عندنا على ما هو ظاهر في كثير من الكتب المشهورة كذا في البحر الرائق \* وانما تعد واعتمد بيديه على الارض كذا هو مذهب الشافعي لا بأس به كذا في الظهيرية \* وتعمل في الكعة الثانية مثل ما فعل في الركعة الاولى الا انه لا يستفتح ولا يتعوذ كذا في القدوري \* وانما يرفع رأسه

## كتاب الصلاة . ( ١٠٢٠ ) في صفة الصلاة \* في سنن الصلاة

من السجدة انه انية في الركعة له انية انت شرجله اليسرى وجلس عليها ونصب اليمنى نصباً ووجهه اصابعه نحو القبلة ووضع يده على فخذه وبسط اصابعه كذا في الهداية \* ولا يأخذ الركبة ههنا الا صمغ كذا في الخلاصة \* وان كانت امرأة جلست على اليثما اليسرى واخرجت رجليها من الجانب الايمن كذا في الهداية \* ويقرأ تشهد ابن مسعود كذا في الكافي \* ولا يزيد على هذا كذا في محيط السرخسي \* وهذا انه يهي الى تراءه اشهد ان لا اله الا الله يشير بالمسبحة \* والمختار انه لا يشير كذا في الخلاصة \* وعليه الفتوى كذا في المصنوعات نادلاً عن الكبرى \* وكثيراً من المشايخ لا يرون الاشارة بركبها في منية المفتي كذا في التبيين \* فاذا فرغ من قراءة الشهد قام كذا في المحيط \* وفي الجلاي والقيام من التعدة على صدره وقدميه كاتيام من السجدة \* وقال الطحاوي لا بأس بان يعتمد به على الارض كذا في الزاهدي \* واذا قام يفعل في الشفع الثاني ما فعل في الشفع الاول من القيام والركوع والسجود كذا في المحيط \* ويقرأ فاتحة الكتاب هكذا في الكافي \* ويكره الزيادة على ذلك كذا في السراج الوهاج نادلاً عن الاختيار وشرح المختار \* وان ترك القراءة والتسبيح لم يكن عليه حرج ولا سجدت السهو ان كان ساهياً لكن القراءة افضل هذا هو الصحيح من الروايات هكذا في الذخيرة وعليه الاعتماد كذا في فتاوى فاضيلان \* وههنا الاصح كذا في المحيط في فصل القراءة \* وهو الصحيح وظاهر الرواية كذا في البدائع \* والسكرت مكرهه كذا في الخلاصة \* ويجاس في الاخيرة كما جاس في الاولى كذا في الهداية \* وينشهد فاذا فرغ من الشهد يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كذا في المحيط \* وسئل محمد بن كبة عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يقول (اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد \* وكذا بهضمهم ان يقول اللهم ارحم محمدًا) والصحيح انه لا يكره كذا في التبيين \* فاذا فرغ من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يستغفر لنفسه ولا بويه وللمؤمنين والمؤمنات كذا في الخلاصة \* ويدعون لنفسه ولغيره من المؤمنين ولا يخص نفسه بالدعاء وهو سنة كذا في التبيين \* ثم يقول ربنا آتنا الى آخره كذا في الخلاصة \* ولا يدعو بما يشبه كلام الناس وما لا يستحيل سؤاله من العباد كقولهم اللهم زوجني فلانة يشبه كلامهم وما يستحيل كقولهم اللهم اغفر لي ايس من كلامهم وقوله اللهم ارزقني من قبيل



الاول كذا في الهداية \* فلا يجوز الدعاء بهذا اللفظ هو الصحيح كذا في العيني شرح الهداية \*  
 وَلَوْ قَالَ اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي مَا لَا حَظِيماً تَفْسُدُ \* وَلَوْ قَالَ اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي الْعِلْمَ وَالْحَيَاةَ وَنَحْوَ ذَلِكَ لَا تَفْسُدُ كَذَا  
 فِي الْمَضْمَرَاتِ \* وَفِي الْوَلَوِ الْحِجَةُ يَنْبَغِي أَنْ يَدْعُو فِي الصَّلَاةِ بِدَعَاءٍ مُحْفَرٍ لَا أَنَّهُ يَخَافُ أَنْ يَجْرِيَ  
 عَلَى لِسَانِهِ مَا يَشْبَهُ كَلَامَ النَّاسِ فَتَفْسُدُ صَلَاتُهُ كَذَا فِي النَّاتِقَاتِ خَاتِمَةٌ \* وَكُلُّ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُ يَنْسُدُ أَوْ يَفْسُدُ  
 إِذَا لَمْ يَقْعُدْ قَدْرَ التَّشَهُّدِ فِي آخِرِ الصَّلَاةِ وَأَمَّا إِذَا قَعَدَ فَصَلَاتُهُ تَامَةٌ يَخْرُجُ بِهِ مِنَ الصَّلَاةِ كَذَا  
 فِي التَّبْيِينِ \* وَمَنْ أَدْعَى الْمَأْثُورَةَ مَا رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلِّمْ دُعَاءَ أَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي فَقَالَ قُلِ اللَّهُمَّ أَنْتَ ظَلَمْتَ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا وَأَنْتَ  
 لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ فَافْغِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ وَارْحَمْنِي أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ \* وَكَانَ  
 ابْنُ مَسْعُودٍ يَدْعُو بِكَلِمَاتٍ مِنْهُنَّ اللَّهُمَّ أَنْتَ أَسْأَلُكَ مِنَ الْخَيْرِ كُلِّهِ مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ بِكَ  
 مِنَ الشَّرِّ كُلِّهِ مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ كَذَا فِي النَّهَابَةِ \* وَبَسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ الْمُصَلِّيُ بَعْدَ ذِكْرِ الصَّلَاةِ  
 فِي آخِرِ الصَّلَاةِ ( رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمَنْ ذُرِّيَّتِي رَبَّنَا وَتَبَلِّ دُعَاءِ رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ  
 وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقْرَأُ الْحِسَابُ ) كَذَا فِي الْمَأْثُورَاتِ خَاتِمَةٌ \* ثُمَّ بِسْمِ اللَّهِ تَسْلِيمًا تَسْلِيمَةً  
 مِنْ يَمِينِهِ وَتَسْلِيمَةً عَنْ يَسَارِهِ وَتَحَوَّلَ فِي التَّسْلِيمَةِ الْأُولَى وَجْهَهُ عَنْ يَمِينِهِ حَتَّى يَرَى بِيَاضَ خَدِّهِ  
 الْأَيْمَنِ \* وَفِي التَّسْلِيمَةِ الثَّانِيَةِ عَنْ يَسَارِهِ حَتَّى يَرَى بِيَاضَ خَدِّهِ الْأَيْسَرِ \* وَفِي الثَّانِيَةِ هُوَ الْأَصَحُّ  
 هَكَذَا فِي شَرْحِ النِّقَايَةِ لِلشَّيْخِ أَبِي الْكَوَاكِمِ \* وَيَقُولُ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ كَذَا فِي الْمَحِيطِ \*  
 الْمُخْتَارُ أَنْ يَكُونَ السَّلَامُ بِالْأَلْفِ وَالْأَمِّ وَكَذَا لَكَ فِي التَّشَهُّدِ كَذَا فِي الظَّاهِرِيَّةِ \* وَلَا يَقُولُ  
 فِي هَذَا السَّلَامِ فِي آخِرِهِ وَبَرَكَاتُهُ عِنْدَنَا \* وَالسَّنَةُ فِي السَّلَامِ أَنْ تَكُونَ التَّسْلِيمَةُ الثَّانِيَةُ اخْفَاضَ مِنَ  
 الْأُولَى كَذَا فِي الْمَحِيطِ \* وَهُوَ الْأَحْسَنُ كَذَا فِي التَّبْيِينِ \* وَأَنْ سَلَّمَ عَنْ يَمِينِهِ بِقَامٍ فَإِنْ لَمْ يَتَكَلَّمْ  
 وَلَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ يَتَعَدُّ بِسَلَامٍ كَذَا فِي الْمَأْثُورَاتِ خَاتِمَةٌ \* وَالصَّحِيحُ إِذَا نَازَلَ اسْتَدْبَرَ  
 الْقِبْلَةَ لَا يَأْتِي بِهَا كَذَا فِي الثَّانِيَةِ \* وَأَوْسَمُ أَوْلَا عَنْ يَسَارِهِ فَإِنَّهُ يَسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ أَلَمْ يَكَلِّمْ \* وَلَا يَعِيدُ السَّلَامَ  
 عَنْ يَسَارِهِ \* وَلَوْ سَلَّمَ ثَلَاثًا وَجْهَهُ يَسَلِّمُ عَنْ يَسَارِهِ كَذَا فِي التَّبْيِينِ \* اخْتَلَفُوا فِي تَسْلِيمِ الْمُقْتَدِي  
 قَالَ الْفَتْهَى أَبُو جَعْفَرٍ الْمُخْتَارُ أَنْ يَنْتَظِرَ إِذَا سَلَّمَ الْأَمَامُ عَنْ يَمِينِهِ يَسَلِّمُ الْمُقْتَدِي عَنْ يَمِينِهِ وَإِذَا  
 قَرَعَ عَنْ يَسَارِهِ يَسَلِّمُ الْمُقْتَدِي عَنْ يَسَارِهِ كَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِي خَانِ \* وَيَنْبَغِي أَنْ يَنْتَظِرَ مَنْ عِنْدَهُ مِنَ الْحَفِظَةِ  
 وَالْمُسْلِمِينَ فِي جَانِبِهِ كَذَا فِي الزَّاهِدِي \* وَلَا يَنْبَغِي النِّسَاءُ فِي زَمَانِنَا وَلَا مِنْ لَشَرِكَةٍ لَهُ فِي صَلَاتِهِ

هو الصحيح كذا في الهداية \* والمتمدى يحتاج الى نية الامام مع نية مَنْ ذكرنا \* فان كان الامام في الجانب الايمن فراه فيهم \* وان كان في الجانب الايسر نواه فيهم \* وان كان بحذائه نواه في الجانب الايمن عند ابي يوسف ر \* وعند محمد ر ينويه فيهما كذا في المحيط \* وهو رواية عن ابي حنيفة رح كذا في الكافي \* وفي الفتاوى هو الصحيح كذا في التاتارخانية \* والمنفرد ينوي الحنطة لاخير \* ولا ينوي في الملائكة عددا محصورا كذا في الهداية \* وهو الصحيح هكذا في البدائع \* واداسلم الامام من الظهر والمغرب والعشاء كره له المكث فامدا لكنه يقوم الى التطوع \* ولا يتطوع في مكان الغريضة ولكن ينحرف يمنا ويسرة او يتأخر \* وان شاء رجع الى بيته يتطوع فيه \* وان كان مقتديا او يصلي وحده ان لم يثبت في مصلاه يدعوا جاز \* وكذا ان قام الى التطوع في مكانه وتأخر او انحرف يمنا ويسرة جاز وانكل سواء \* وفي صلوة لا تطوع بعدها كالغجر والعصر كره المكث فامدا في مكانه مستقبل القبلة \* والنبي عليه الصلوة والسلام سمي هذا بدعة \* ثم هو بالخيار ان شاء ذهب وان شاء جالس في محرابه الى طلوع الشمس وهو انضل \* ويستقبل القوم بوجهه اذا لم يكن بحذائه مسبق فان كان ينحرف يمنا ويسرة والصيف والشاء سوء هو الصحيح كذا في الخلاصة \* وفي الحجة الامام اذا فرغ من الظهر والمغرب والعشاء يشروع في السنة ولا يشتغل بادية طريانة كذا في التاتارخانية \* الفصل الرابع في القراءة \* سنتها حال الاضطراب في السفر وهو ان يدخله خوف او عجلة في سيره ان يقرأ بفاتحة الكتاب واي سورة شاء \* وحالة الاضطراب في الحضر وهو ضيق الوقت او الخوف على نفس او مال ان يقرأ تدرج ما لا يفوته الوقت او الا من كذا في الزاهدي \* وسنها حال الاختيار في السفر بان كان في الوقت سعة وهو في امانة وقرار ان يقرأ في الفجر سورة البروج او مثلها يحصل الجمع بين مراعاة سندا القراءة وتخفيفها المرخص في السفر كذا في شرح منية المصلي لامير الحاج \* وفي الظهر مثله وفي العصر والعشاء ودونه وفي المغرب بالقصار جدا هكذا في الزاهدي \* وسنها في الحضر ان يقرأ في الفجر في الركعتين ياربعبين او خمسين آية سوى فاتحة الكتاب \* وفي الظهر ذكر في الجامع الصغير مثل النجم \* وذكر في الاصل او دونه \* وفي العصر والعشاء في الركعتين عشرين آية سوى فاتحة الكتاب \* وفي المغرب يقرأ في كل ركعة سورة قصيرة هكذا في المحيط \* واستحسنوا في الحضر طرانا

لمفصل في الفجر والظهر \* وأوسطه في العصر والعشاء \* وقصاره في المغرب كذا في الوفاة \*  
وطوال الفصل من الحجرات إلى البروج \* والأوسط من سورة البروج إلى أم يكن \* والقصار  
من سورة أم يكن إلى الآخر كذا في المحيط والوفاة ومنية المصالي \* وفي التبعة إذا كان  
يؤدي العصر في وقت مكروه فالصواب أنه يستوفى القراءة المسنونة كذا في التارخانية \*  
ولم يتوقت في التوشيع سوى الفاتحة كذا في معراج الدراية \* فما قرأه فهو حسن كذا  
في المحيط \* لكن عن النبي عليه السلام أنه لو ترسبتم اسم ربك إلا على وتلوا بها الكابرون  
وتلوا هو الله أحد فقرأ أحيانا هذا للتبرك وأحيانا غير ذاك للتحرز عن هجران باقى القرآن كذا  
في التهذيب \* ولا يزيد على القراءة المستحبة ولا يثقل على القوم ولكن يخفف بعد أن يكون  
على التمام والاستحباب كذا في المضمرة نائلاً عن الطحاوي \* وأطالته القراءة في الركعة  
الأولى على الثانية من الفجر مسنونة بالإجماع \* قال محمد ربح أحب إلي أن يطول الركعة  
الأولى على الثانية في الصلوات كلها وعليه الفتوى كذا في الزاهدى ومعراج الدراية \*  
وفي الحجة وهو المأخوذ للفتوى كذا في التارخانية \* وعلى هذا الخلاف الجمعة والعيدان  
هكذا في البدائع \* وبعد هذا اختلف المشايخ بعضهم قالوا ينبغي أن يكون التعادلات بينهما بقدر  
الثلث والثلثين \* والثلثان في الأولى والثالث في الثانية \* وفي شرح الطحاوي وبنيغني أن يقرأ في الأولى  
بثلثين آية ونهى الثانية بقدر عشر آيات أو عشرين كذا في المحيط \* هذا البيان الأولى \* وأما  
لبیان الحكم بالتفاوت وإن كان فاحشاً بأن قرأ في الأولى سورة طوبى ونهى الثانية ثلث آيات  
لابأس به كذا في الظهيرية \* ونهى بعض مشرعي النجاء مع الصغير لا خلاف أن أطال الركعة  
الثانية على الأولى، كروهه أن كانت بثلث آيات أو أكثر وإن كانت بأقل من ذلك لا يكره كذا  
في الخلاصة \* قال المرحمة أبي التطويل يعتبر بالآي أن كانت متقاربة وإن كانت الآيات متفارقة من  
حيث الطول والتصرع بمركبات وأحروف كذا في التبيين \* ويكره أن يوقت شيئاً من القرآن  
لشيء من الصلوة قال الطحاوي ولا سبب جاني هذا إذا رآه حتماً وجب عليه أن لا يجوز غيره أو رأى  
قراءة غيره مكروهة وأما إذا قرأ لأجل المشرع عليه أو تبرك بقراءته صلى الله عليه وسلم فلا كراهية في  
ذلك ولكن يشترط أن يقرأ غيره أحياناً لئلا يظن الجاهل أن غيره لا يجوز هكذا في التبيين \*  
الإفضل أن يقرأ في كل ركعة الفاتحة، وموعدة كاملة في المكتوبة \* فإن جاز الآن يقرأ السورة في

الركعتين كذا في الخلاصة \* ولو قرأ بعض السورة في ركعة والبعض في ركعة قبل يكره وقبل لا يكره وهو الصحيح كذا في الظهيرية \* ولكن لا ينبغي ان يفعل ولو فعل لا بأس به كذا في الخلاصة • ولو قرأ في ركعة من وسط سورة او من آخر سورة وقرأ في الركعة الاخرى من وسط سورة اخرى او من آخر سورة اخرى لا ينبغي له ان يفعل ذلك على ما هو ظاهر الرواية ولكن لو فعل ذلك لا بأس به كذا في الذخيرة \* في الحجة لو قرأ في الركعة الاولى آخر سورة وفي الركعة الثانية سورة قصيرة كما لو قرأ آمن الرسول في ركعة وتلى هو الله احد في ركعة لا يكره كذا في التاتارخانية \* قراءة آخر السورة في الركعتين افضل من قراءة السورة بتما ميا ان كان آخرها كثر آية من السورة وان كانت السورة اكثر آية فتقرأتها افضل هكذا في الذخيرة \* واذا اراد ان يقرأ آية طويلة مثل آية المدائنة او ثلث آيات اختلفوا فيه \* والصحيح ان قراءة ثلث آيات اولى اذ بلغت الآيات مقدار اقصر سورة من القرآن كذا في التاتارخانية \* واذا جمع بين سورتين بينهما سور او سورة واحدة في ركعة واحدة يكره واما في الركعتين ان كان بينهما سور لا يكره وان كان بينهما سورة واحدة قال بعضهم يكره وقال بعضهم ان كانت السورة طويلة لا يكره هكذا في المحيط \* كما اذا كان بينهما صورتان قصيرتان كذا في الخلاصة \* وقال بعضهم لا يكره اصلا واذا قرأ في ركعة سورة وفي الركعة الاخرى او في تلك الركعة سورة فوق تلك السورة يكره كذلك اذا قرأ في ركعة آية ثم قرأ في الركعة الاخرى او في تلك الركعة آية اخرى فوق تلك الآية \* واذا جمع بين آيتين بينهما آيات او آية واحدة في ركعة واحدة او في ركعتين فهو على ما ذكرنا في السور كذا في المحيط \* هذا كله في الفرائض واما في السنن لا يكره هكذا في المحيط \* ولو قرأ في ركعة سورة وقرأ في الركعة الاخرى سورة اخرى بينهما سورة او قرأ سورة فوق تلك السورة في المختار انه يمضي في قراءتها ولا يترك هكذا في الذخيرة \* افتتح سورة وقصد سورة اخرى فلما قرأ آية او آيتين اراد ان يترك السورة ويفتح التي ارادها يكره \* وكذا لو قرأ اقل من آية وان كان حرفا ولو كبر للركوع في الصلوة ثم بدله ان يزيد في القراءة لا بأس به ما لم يركع كذا في الخلاصة • واذا قرأ الفاتحة وحدها في الصلوة او العاتحة ومعها آية او آيتين فذلك مكره كذا في المحيط • من يختم القرآن في الصلوة اذا فرغ من المعوذتين في الركعة يركع ثم اذا قام الى الثانية يقرأ بفاتحة الكتاب وشي من البقرة كذا في الخلاصة \* في الحجة قراءة القرآن بالقراءات السبعة والروايات كلها

## كتاب الصلوة ( ١٠١ ) . في صفة الصلوة \* في زلة القاري

جائزة ولكني ارى الصواب ان لا يقرأ القراءة العجيبة بالامالات والروايات الغريبة كذا في التاتارخانية \* الفصل الخامس في زلة القاري \* منها وصل حرف من كلمة بحرف من كلمة اخرى \* ان وصل حرفا من كلمة بحرف من كلمة اخرى نحو ان ترأياك نعبد ووصل الكاف بالنون او غير المغضوب عليهم ووصل الباء بالعين اوسع الله لمن حمده ووصل الهاء من الله باللام فالصحيح انه لا يفسد ولو تعدد ذلك هكذا في الخلاصة \* ومنها ذكر حرف مكان حرف \* ان ذكر حرفا مكان حرف ولم يغير المعنى بان ترأيا ان المسلمون وان الظالمون وما اشبه ذلك لم تفسد صلوته \* وان غير المعنى بان امكن الفصل بين الحرفين من غير مشقة كالطاء مع الصاد فقرأ الطالحات مكان الصالحات تفسد صلوته عند الكل \* وان كان لا يمكن الفصل بين الحرفين الا بمشقة كالطاء مع الضاد والصاد مع السين والطاء مع الساء اختلف المشايخ قال اكثرهم لا تفسد صلوته هكذا في فناوي تاضيخان \* وكثير من المشايخ افتوا به \* قال التاضي الامام ابوالحسن والتاضي الامام ابوعاصم ان تعدد فسدت \* وان جرى على لسانه او كان لا يعرف التميز لا تفسد وهو اعدل الاقوال والمختار هكذا في الوجيز للكردي \* ومن لا يحسن بعض الحروف ينبغي ان يجهد ولا يعذر في ذلك \* فان كان لا بنطاق لسانه في بعض الحروف ان لم يجد آية ليس فيها تلك الحروف يجوز صلوته ولا يؤم غيره وان وجد آية ليس فيها تلك الحروف فقرأها جازت صلوته عند الكل \* وان قرأ الآية التي فيها تلك الحروف قال بعضهم لا يجوز صلوته هكذا في فناوي تاضيخان \* وهو الصحيح كذا في المحيط \* ومنها حذف حرف \* ان كان الحذف على سبيل الایجاز والترخيم فان وجد شرائطه نحو ان قرأ وناو يا مال لا تفسد صلوته \* وان لم يكن على وجه الایجاز والترخيم فان كان لا يغير المعنى لا تفسد صلوته نحو ان يقرأ ولقد جاءهم رسلنا بالبينات بترك التاء من جاءت \* وان غير المعنى تفسد صلوته عند عامة المشايخ نحو ان يقرأ فما لهم يؤمنون في لا يؤمنون بترك لاهكدا في المحيط \* وفي العنابية هو الاصح كذا في التاتارخانية \* ونحو ان يقرأ وهم لا يظلمون فرائيت فحذف الالف من افرايت ووصل نون يظلمون ففرايت \* وان يقرأ وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا فحذف الالف من انهم ووصل النون بالنون لا تفسد الصلوة هكذا في الذخيرة في فصل في حذف ما هو مظهر وفي اظهار ما هو محذوف \* ومنها زيادة حرف \* ان زاد حرفا

فان كان لا يغير المعنى لا تفسد صلوته عند عامة المشائخ نحو ان قرأ وانهى عن المنكر بزيادة الياء هكذا في الخلاصة \* وكذا نحو ان يقرأ هم الذين كفروا فيجزم الميم من هم ويظهر الالف من الذين وكانت الالف محذوفة فلا تفسد الصلوة \* وكذا نحو ان يقرأ ما خلق الذكر والانثى فإظهار الالف وكانت محذوفة وإظهار اللام وكانت مدغمة في الذال هكذا في المحيط \* وأن غير المعنى نحو ان قرأ زرا بيب مكان زرا بى او منانين مكان منانى او الذكر والانثى وان سعيكم لشتى والقرآن الحكيم وانك بزيادة الواو تفسد هكذا في الخلاصة \* ومنها ذكر كلمة مكان كلمة على وجه البديل \* ان كانت الكلمة التى قرأها مكان كلمة يقرب معناها وهى في القرآن لا تفسد صلوته نحو ان قرأ مكان العليم الحكيم وان لم تكن تلك الكلمة في القرآن لكن يقرب معناها من ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا تفسد وعن ابي يوسف رح تفسد نحو ان قرأ التباين مكان الترابين \* وان لم تكن تلك الكلمة في القرآن ولا تتقاربان في المعنى تفسد صلوته بخلاف اذا لم تكن تلك الكلمة تسبيحا ولا تجميدا ولا زكرا \* وان كان في القرآن ولكن لا يتقاربان في المعنى نحو ان قرأ وعدا علينا انا كما فاعلين مكان فاعلين ونحو مما لو اعتقده يكفر تفسد عند عامة مشائخنا وهو الصحيح من مذهب ابي يوسف رح هكذا في الخلاصة \* ولو نسب الى غير ما نسب اليه ان لم يكن المنسوب اليه في القرآن نحو مريم ابنة غيلان تفسد بخلاف ولو كان في القرآن نحو مريم ابنة لقمان وموسى بن عيسى لا تفسد عند محمد رح وعليه عامة المشائخ ولو قرأ عيسى بن لقمان تفسد ولو قرأ موسى بن لقمان لا لان عيسى لا اب له وموسى له اب لانه اخطأ في الاسم كذا في الوجيز للكردرى \* ومنها زيادة كلمة لا على وجه البديل \* الكلمة الزائدة ان غيرت المعنى ووجدت في القرآن نحو ان يقرأ والذين آمنوا وكفروا بالله ورسله اولئك هم الصديقون او لم يوجد نحو ان يقرأ انما ينملى لهم ليزدادوا اثموا جمالا تفسد صلوته بخلاف \* وان لم يغير المعنى فان كانت في القرآن نحو ان يقرأ ان الله كان بعبادة خبيرا بصيرا لا تفسد بالاجماع وان لم تكن في القرآن نحو ان يقرأ فيها فاكهة ونخل وتقاح ورمان لا تفسد عند عامة المشائخ هكذا في المحيط \* ومنها تكرار الحرف او الكلمة \* ان كرر حرفا واحدا فان كان ذلك اظهار تضعيف لم تفسد صلوته نحو ان يقرأ ومن يرتدد \* وان كان زيادة نحو ان يقرأ الحمد لله ثلاثا لامات تفسد \* وان كرر الكلمة فان لم يتغير المعنى لا تفسد صلوته وان تغير نحو ان يقرأ

رب رب العالمين او مالك مالك يوم الدين فالصحيح انه تفسد هكذا في الظهيرية \* ومنها  
الخطاء في التقديم والتأخير \* ان قدم كلمة على كلمة او آخر ان لم يتغير المعنى لا تنسد نحو  
ان قرأ لهم فيها زفير وشهيق وتقدم الشهيق هكذا في الخلاصة \* وان تغير المعنى نحو ان يقرأ  
ان الابرار لفي جهيم وان الفجار لفي نعيم فاكثرا المشائخ على انه تفسد وهو الصحيح هكذا  
في الظهيرية \* وان قدم كلمتين على كلمتين ففي ما يتغير به المعنى تفسد نحو ان قرأ انما ذلکم  
الشیطان یخرف اولیاءه فخافوهم ولا تخافون وفيما لا يتغير لا يتغير لا تفسد نحو ان قرأ يوم تسود وجوه  
وتبيض وجوه \* ولو قدم حرفا على حرف ان تغير المعنى تفسد صلوته كعفص مكان عصف \*  
وان لم يتغير لا تفسد كما اذا قرأ غناء او حي مكان احوى هو المختار هكذا في الخلاصة \*  
ومنها ذكر آية مكان آية \* لو ذكر آية مكان آية ان وقف وقفا تاما ثم ابتدأ بآية اخرى او بعض آية  
لا تفسد كما لو قرأ والعصر ان الانسان ثم قال ان الابرار لفي نعيم او قرأ والتميز الى قوله  
وهذا البلد الامين ووقف ثم قرأ لقد خلقنا الانسان في كبد او قرأ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات  
ووقف ثم قال اولئك هم شر البرية لا تفسد \* اما اذا لم يقف ووصل ان لم يغير المعنى نحو ان  
قرأ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات فاهم جزاء الحسنی مكان قوله كانت اهلهم جنات الفردوس  
لا تفسد اما اذا غير المعنى بان قرأ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات اولئك هم شر البرية  
ان الذين كفروا من اهل الكتاب الى قوله خا الذين فيها اولئك هم خير البرية تفسد عند  
عامة علمائنا وهو الصحيح هكذا في الخلاصة \* ومنها الوقف والوصل والابتداء  
في غير موضعها \* اذا وقف في غير موضع الوقف او ابتدأ في غير موضع الابتداء ان لم يتغير به  
المعنى تغيرا باحشا نحو ان قرأ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات ووقف ثم ابتدأ بقوله اولئك  
هم خير البرية لا تفسد بالاجماع بين علمائنا هكذا في المحيط \* وكذا ان وصل في غير موضع  
الوصل كما لو ام يقف عند قوله اصحاب النار بل وصل بقوله الذين يحملون العرش لا تفسد  
لكنه تبیح هكذا في الخلاصة \* وان تغير به المعنى تغيرا باحشا نحو ان قرأ شهد الله انه لا اله  
ووقف ثم قال الا هو لا تفسد صلوته عند عامة علمائنا وعند البعض تفسد صلوته \* والنتوي على عدم  
الفساد بكل حال هكذا في المحيط \* وقال القاضي الامام السعيد النجيب ابوبكر اذا فرغت من القراءة  
وتريد ان تكبر للمركوع ان كان احتمم بالشاء والوصل باليد اكبر اولى ولو لم يكن بالشاء فالفصل

## كتاب الصلوة . ( ١١٢ ) في صفة الصلوة \* في زلة القارئ

اولى كقوله تعالى ان شانئك هو الاثر هكذا في التاتارخانية \* ومنها اللحن في الاعراب \*  
 اذا لحن في الاعراب لحن لا يغير المعنى بان قرأ لا ترفعوا اصواتكم برفع التاء لا تفسد صلوته بالاجماع  
 وان غير المعنى تغيرا فاحشا بان قرأ وعصى آدم ربه بنبص الميم ورفع الرب وما شبه ذلك  
 مما لو تعد به يكفروا اذا قرأ خطأ فسدت صلوته في قول المتقدمين \* واختلف المتأخرون قال  
 محمد بن مائل وابو نصر محمد بن سلام وابو بكر بن سعد بن البلخي والفقهاء ابو جعفر الهندي وابو  
 بكر محمد بن الفضل والشيخ الامام الزاهد وشمس الائمة الحلواني لا تفسد صلوته \*  
 وما قاله المتقدمون احوط لانه لو تعد يكون كفر او ما يكون كفرا لا يكون من القرآن \* وما قاله  
 المتأخرون اوسع لان المناس لا يميزون بين اعراب واعراب كذا في فتاوى قاضي خان  
 وهو الاشبه كذا في المحيط \* وبه يفتى كذا في العتابة \* وهكذا في الظهيرية \* ومنها ترك التشديد  
 والمد في موضعهما \* لو ترك التشديد في قوله اياك نعبد واياك نستعين او قرأ الحمد لله  
 رب العالمين واسقط التشديد على الباء المختارانه لا يفسد وكذا في جميع المواضع وان كان  
 قول عامه المشائخ انه يفسد \* واما ترك المدان كان لا يغير المعنى بان قرأ اولئك بلامد وانا  
 اعطيناك بدون المد لا تفسد \* وان كان يغير بان قرأ سواء عليهم بترك المد وكذا في قوله دماء  
 ونداء المختارانه لا يفسد كما في ترك التشديد هكذا في الخلاصة \* وان شد في ومن اظلم  
 ممن كذب على الله قال بعضهم لا تفسد وعليه الفتوى كذا في العتابة \* ومنها ترك الادغام  
 والالتيان به \* اذا اتى بالادغام في موضع لم يدغمه احد من الناس ويقبم العبارة ويخرجها  
 عن معرفة معنى الكلمة نحو ان يقرأ قل الذين كفروا ستغلبون بادغام الغين في اللام فسدت  
 صلوته وان اتى بالادغام في موضع لم يدغمه احد الا ان المعنى لا يتغير به ويفهم ما يفهم مع الاظهار  
 نحو ان يقرأ قل سيروا بادغام اللام في النسين لا تفسد صلوته \* واذا ترك الادغام نحو ان يقرأ  
 وانيما تكونوا يدرككم الموت بفك الادغام لا تفسد صلوته وان فحش من حيث العبارة هكذا  
 في المحيط \* ومنها الامالة في غير موضعها \* اذا قرأ بسم الله بالامالة وقرأ ما لك يوم الدين  
 بالامالة وما شا كل ذلك لا يفسد صلوته كذا في المحيط \* ومنها القراءة بغير ما في المصحف الذي  
 جمعه امير المؤمنين عثمان رضي الله عنه \* ذكر بعض المشائخ انه اذا قرأ بغير ما في المصحف  
 المعروف ما لا يؤدي معناه تفسد صلوته بالاتفاق اذا لم يكن دعاء ولا ثناء في نفسه \* وان قرأ



ما يؤدي معناه فعلى قولهما لا تفسد وعلى قول أبي يوسف رح تفسد \* والصحيح من الجواب في هذا أنه إذا قرأ بما في مصحف ابن مسعود أو غيره لا يعتد به من قراءة الصلوة أمّا لا تفسد صلواته حتى لو قرأ مع ذلك شيئاً مما في مصحف العامة مقدار ما يجوز به الصلوة يجوز صلواته هكذا في المحيط \* ومنها ذكر بعض الحروف عن الكلمة \* إذا ذكر بعض الكلمة وما أتمها أمّا لا نتطاع النفس أولاً لأنه نسي الباقي ثم تذكر فذكر الباقي نحو أن أراد أن يقرأ الحمد لله فلما قال ال انقطع نفسه أو نسي الباقي ثم تذكر وقال حمد لله أولم يذكر الباقي نحو أن أراد أن يقرأ فاتحة الكتاب والسورة ثم نسي قراءته فأراد أن يقرأ فلما قال ال تذكر أنه قد كان قرأ ترك ذاك وركع أو ذكر بعض الكلمة وترك تلك الكلمة وذكر كلمة أخرى ففي هذه الصور كلها إما ما شاكلها تفسد صلواته عند بعض المشايخ وبه كان يفتي الإمام شمس الأئمة الحلواني \* ومن المشايخ من قال إن ذكر شطر كلمة لو ذكر كلها يوجب ذاك فساد الصلوة فذكر شطرها يوجب فساد الصلوة \* وإن ذكر شطر كلمة لو ذكر كلها لا يوجب الفساد فذكر شطرها لا يوجب الفساد هكذا في الذخيرة والمحيط \* وللشطر حكم الكل هو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان \* ومنهم من قال إن كان لما ذكر من الشطر وجه صحيح في اللغة ولا يكون لغوا ولا يتغير به المعنى ينبغي أن لا يوجب فساد الصلوة \* وإن كان الشطر المقروء لا معنى له ويكون لغوا ولم يكن لغوا ولكن يكون مغيراً للمعنى يوجب فساد الصلوة \* وعامة المشايخ على أنه لا يفسد لأن هذا مما لا يمكن التحرز منه فصار كالتنحيم المدفوع في الصلوة هكذا في الذخيرة والمحيط \* إذا خفض بعض حروف الكلمة فالصحيح أنه لا يفسد صلواته لأن فيه بلوى العامة كذا في المحيط \* لو قرأ القرآن في الصلوة بالالحن إن غير الكلمة تفسد \* وإن كان ذلك في حروف المد والميل لا تفسد إذا فحش \* وإن قرأ في غير الصلوة اختلف المشايخ \* وما متهم كرهوا ذلك كذا في الخلاصة \* وهو الصحيح كذا في الوجيز للكردي \* وكرهوا الاستماع أيضاً كذا في الخلاصة \* ونقل عن أبي القاسم الصغرى البخاري أن الصلوة إذا جازت من وجوه وفسدت من وجه يحكم بالفساد احتياطاً إلا في باب القراءة لأن للناس عموم البلوى كذا في الظهيرية \* ومنها إدخال التانيث في أسماء الله تعالى \* إذا قرأ في صلواته هل ينظرون إلا أن تأتيهم الله في ظلل من الغمام بالتاء قال محمد بن علي بن محمد الأديب تفسد صلواته لأن التانيث لا يجوز إدخاله في أسماء الله تعالى كما لا يجوز في قوله عز وجل الله لا اله إلا

هو الحي القيوم وقوله لم يلد ولم يولد واشباه ذلك \* وحكى عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل انه لا يفسد صلوته لان الانبياء ههنا فعل غير الله تعالى \* وبعض مشائخنا صحوا ما ذكره الفضلي رحمه الله هكذا في المحيط والذخيرة \* ذكر في الفوائد لوقرا في الصلوة بخطاء فاحش ثم رجع وقرأ صحيحا قال عندي صلوته جائزة وكذلك الاعراب \* ولو قرء النصب مكان الرفع والرفع مكان النصب او خفض مكان الرفع او النصب لا تنفسد صلوته \* الباب الخامس في الإمامة \* وفيه سبعة فصول \* الفصل الاول في الجماعة \* الجماعة سنة مؤكدة كذا في المتون والخلاصة والمحيط ومحيط السرخسي \* وفي الغاية قال عامة مشائخنا انها واجبة \* وفي المفيد وتسميتها سنة لوجوبها بالسنة \* وفي المدائع تجب على الرجال العقلاء البالغين الاحرار القادرين على الصلوة بالجماعة من غير حرج \* واذا فاتته الجماعة لا يجب عليه الطلب في مسجد آخر بلا خلاف بين اصحابنا لكن ان اتى مسجدا آخر صلى بهم مع الجماعة فحسن وان صلى في مسجد حية فحسن \* وذكر القدر رى انه يجمع في اهله ويصلى بهم \* وذكر شمس الائمة الاولى في زماننا اذا لم يدخل مسجد حية ان يتبع الجماعات وان دخله صلى فيه \* وتسقط الجماعة بالا عذار حتى لا تجب على المريض والمقعذ والزمن ومقطوع اليد والرجل من خلاف ومتطوع الرجل والمفلوج الذي لا يستطيع المشي والشيخ الكبير العاجز والاعمى عند ابي حنيفة ر ح \* والصحيح انها تسقط باطر والطين والبرد الشديد والظلمة الشديدة كذا في التبيين \* وتسقط بالریم في الليلة المظلمة واما بالنهار فليست الریم عذرا وكذا اذا كان يدافع الاخبثين او احدهما او كان اذا خرج يخاف ان يحبس غريمه في الدين او يريد سفرا واقامت الصلوة فيخشى ان يفوته الغافلة او كان قيما لمريض او يخاف ضياع ماله وكذا اذا حضر العشاء واقامت صلوته ونفسه تتوق اليه وكذا اذا حضر الطعام في غير وقت العشاء ونفسه تتوق اليه كذا في السراج الوهاج \* المسجد اذا كان له امام معلوم وجماعة معلومة في محلة نصاي اهله فيه بالجماعة لا يباح تكرارها فيه باذان ثان اما اذا صلوا بغير اذان يباح اجماعا وكذا في مسجد قارعة الطريق كذا في شرح المجمع للمصنف \* اذ زاد على الواحد في غير الجمعة فهو جماعة وان كان معه صبي عاقل كذا في السراجية \* التطوع بالجماعة اذا كان على سبيل التداوى يكره \* وفي الاصل للصدر الشهيد اما اذا صلوا بجماعة بغير اذان واقامة في ناحية المسجد لا يكره \* وقال شمس الائمة

الحلواني ان كان سوى الامام ثلثة لا يكره بالانفاق \* وفي الاربع اختلف المشايخ \* والاصح انه بكره هكذا في الخلاصة \* الفصل الثاني في بيان من هو ائمة بالامامة \* الاول بالامامة اعلمهم باحكام الصلوة هكذا في المضمرة \* وهذا الظاهر هكذا في البحر الرائق \* هذا اذا علم من القراء قدر ما يقوم به منه القراءة هكذا في التبيين \* ولم يطعن في دينه كذا في الكفاية \* وهكذا في النهاية \* ويجتنب الفواحش الظاهرة وان كان غيره اورع منه كذا في المحيط \* وهكذا في الزاهدي \* وان كان متبحرا في علم الصلوة لكن لم يكن له حظ في غيره من العلوم فهو اول كذا في الخلاصة \* فان تساوا باقراهم اي اعلمهم بعلم القراءه بقى في موضع الترتيب ويصل في موضع الرصد ونحو ذلك من التشديد والتخفيف وغيره ما اذا في الكفاية \* فان تساوا فاورعهم \* فان تساوا فاستهم كذا في الهداية \* فان كانوا سواء في السن فاحسنهم خلقا \* وان كانوا سواء فاحسبهم فان كانوا سواء فاصبحهم وجهها كذا في تنقيح القدير \* اي اكثرهم صلوة بالليل كذا في الكافي \* فان استووا في الحسن فاشرفهم نسباً كذا في فتن القدير \* فكل من كان اكمل فهو افضل لان المتصور كثرة الجماعة ورغبة الناس فيه اكثر كذا في التبيين \* فان اجتمعت هذه الخصال في رجلين بقى بينهما او الخيار الى القوم كذا في الخلاصة \* جماعة في دار اضياف فصاحب الدار اولي بان يقدم الا ان يكون معه ذوساطان او قاض \* بان قدم المالك واحدا منهم وكبره فهو افضل \* وان تقدم احدهم جاز \* دارها مسنن جرها وما الكها وضياف في المستاجر احق بالاذن والاستيذان منه هكذا في التاتارخانية \* وكذا المستعير اولي من المعير كذا في السراج الوهاج \* دخل المسجد من هواي بالامامة من امام المحلة فامام المحلة اولى كذا في القنية \* والاخرس اذا ام قوما خرسا فصلوة الكل جائزة \* وان اام اميا ذكر في بعض المواضع لا يجوز عند علمائنا \* وذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب الصلوة ان الاخرس مع الامي اذا ااد الصلوة كان الامي اولي بالامامة \* والامي اذا ام الاخرس فصلوتهما جائزة بلا خلاف كذا في النازخانية \* وفي منبة المصلي المعتبر المتيمن من الحنابلة اولي من المتيمن من الحديث كذا في النهر الفائق \* قوم جلوس في المسجد الداخل وتوم في المسجد الخارج اقام المؤذن فقام امام من اهل الخارج فامهم وقام امام من اهل الداخل فامهم من يسبق بالشروع فهو والمقتدون بدلا كراية في حديثهم كذا في الخلاصة \* رجلان

في الفقه والصلاح مواء الا ان احدهما اترأ فنقدم اهل المسجد غير الاقرأ فقد اساءوا \* وان اختار بعضهم الاقرأ واختار بعضهم غيره فالعبرة للاكثر كذا في السراج الوهاج \* ليس في المحلّة الا واحد يصلح للامامة لا تلزمه ولا يأنم بتركها كذا في الغنية \* الفصل الثالث في بيان من يصلح اماماً لغيره \* قال المرغبنا نبي يجوز الصلوة خلف صاحب هوى وبدعة ولا تجوز خلف الرافضي والجهمي والقدرى والمشبّهة ومن يقول بخلق القرآن \* وحاصله ان كان هوى لا يكفر به صاحبه تجوز الصلوة خلفه مع الكراهة والا فلا هكذا في التبيين والخلاصة \* وهو الصحيح هكذا في البدائع \* ومن انكر المعراج ينظر ان انكر الاسراء من مكة الى بيت المقدس فهو كافر \* وان انكر المعراج من بيت المقدس لا يكفر \* ولو صلى خلف مبتدع او فاسق فهو محرر ثواب الجماعة لكن لا ينال مثل ما ينال خلف تقي كذا في الخلاصة \* والاقتداء بشافعي المذهب انما يصح اذا كان الامام يتحاشى مواضع الخلاف بان يتوضأ في الخارج النجس من غير السبيلين كالقصد وان لا ينحرف من القبلة انحرافاً فاحشاً هكذا في النهاية والكناية في باب الوتر \* ولا شك انه اذا جاوز المغازب كان فاحشاً كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا يكون متعصباً ولا شاكاً في ايمانه وان لا يتوضأ في الماء الراكد القليل وان يغسل ثوبه من المنى ويفرك اليا بس منه وان لا يقطع الوتر وان يراعي الترتيب في الفرائض وان يمسح رأسه هكذا في النهاية والكفاية في باب الوتر \* ولا يتوضأ بالماء القليل الذي وقعت فيه النجاسة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا بالماء المستعمل هكذا في السراجية \* ذكر الامام التمر تاشي عن شيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده انه اذا لم يعلم منه هذه الاشياء يتيقن بجوز الاقتداء به ويكره كذا في الكفاية والنهاية \* لو علم المقتدى من الامام ما يفسد الصلوة على زعم الامام كمس المرأة او الذكر او ما اشبه ذلك والامام لا يدري بذاك تجوز صلواته على قول الاكثر وتال بعضهم لا تجوز \* وجه الاول وهو الاصح ان المقتدى يرى جواز صلوة امامه والمعتبر في حقه رأى نفسه فوجب القول بجوازها كذا في التبيين \* قال الفضلي يصح اقتداء الحنفى في الوتر بمن يرى مذهب ابي يوسف ومحمد رحمهما الله هكذا في الخلاصة \* ويجوز ان يؤم المتيّم المتوضئين عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله هكذا في الهداية \* وذكر شيخ الاسلام هذا الخلاف فيما اذا لم يكن مع المتوضئين ماء فان كان معهم ماء فانه لا يؤم المتوضئين هكذا في النهاية \* واما اقتداء المتوضى بالمتيّم

في صلوة الجنائز فجاز بلا خلاف كذا في الخلاصة \* ويجوز اقتداء المعذور بالمعذور وان اتحد عذرهما وان اختلف ولا يجوز كذا في التبيين \* فلا يجوز ان يصلي من به انغلات ربه خلف من به سلس البول كذا في البحر الرائق \* وكذا لا يصلي من به سلس البول حلف من به انغلات ربه وجرح لا يرقأ لان الامام صاحب عذر من الاموم صاحب عذر كذا في الجوهرة النيرة \* ولا يصلي الطاهر خلف من به سلس البول ولا الطاهرات خلف المسنحة وضمة وهذا اذا قارن الموضوع الحدث او طراً عليه هكذا في الزا هدى \* ويجوز اقتداء العالم بما سمع الحف وبالماسم على الحمرة وكذا امامة المختص لغيره من الاضحة اذا كان اضمن خروج الدم \* والراكب على الدابة لمن كان معه على دابة والمؤمنى لمثله والعاري للعرافة هكذا في الخلاصة \* والا مضل ان يصلي العرافة وحدها فاعود بالايماء وينبأ بعد بعضهم عن بعض فان صلوا جماعة وتنفى الامام وسطهم كالنساء هكذا في الجوهرة النيرة \* وان تقدمهم جاز كذا في الهادية \* وصاليتهم بحمالة مكروهة كذا في الجوهرة النيرة والسراج الوداج \* وبصم اقتداء القائم بالقدادى بركم وبسجد لا اقتداء الراكع والساجد بالمومع هكذا في فتاوى ناضي خان \* ويؤم لاحدب القائم كما يؤم القائم كذا في الذخيرة \* وهكذا في العافية \* وفي المظم ان يظهر قيامه من ركوعه جاز بالانفاق والا كذلك عندهما وبه اخذ امامة العلماء حلالاً والمحمد ربح اداني الكفاية \* ولو كان تقدم الامام عرج وقام على بعضه يجوز وعده اولي كذا في المسمن \* ولا يصلي المنفل خلف المعرض كذا في الهداية \* وان لم يقرأ في الاخر من كذا في المانار حاشية دلا عن جامع الجوامع \* وان اتدع مننفل بمعترض فامسده ثم اقتدع في يدوي ذاك العرض ويؤم قضاء ما لمزمه بالافساد جاز عندنا قضاء هكذا في الكافي \* ولا يصح الاقتداء بالمجنون المطبق ولا بالسكران \* فان كان يجهن ويعيق يصح الاقتداء به في زمان الالبانة هكذا في نهج النيران \* قال النقيه وفي الروايات الظاهرة لا يرق بسن ان يكون لاتبته وتنت معلوم او ام يكن فهو به راته الصحيح من زمان الافاء وبه يأخذ هكذا في المانار حاشية \* وبصم اقتداء المتيم بالساكن في الوقت وخارج الوقت وكذا اقتداء المسافر بالمقيم في الوقت لاحارج الوقت \* والمقيم اذا صلى ركعتين من العصر فتربت الشمس فحاش مسافر واقتدع في هذا العصر لا يصح اقتداءه \* ومصالح كعتي الظهور اذا اقتدع من صلى الزايع تبيل الظهور يجوز هكذا في الخلاصة \* ويجوز امامة الاعرابي

والاممي والعبد وولد الزنا والغاسق كذا في الخلاصة\* الا انها تكره هكذا في المتون\* امامة الرجل للمرأة جائزة اذا نوى الامام امامتها ولم يكن في الخلوة اما اذا كان الامام في الخلوة فان كان الامام لهم اولبعضهن محرما فانه يجوز ويكره كذا في النهاية ناتلا عن شرح الطحاوي\* ويصح اقتداء المرأة بالرجل في صلوة الجمعة وان لم ينو امامتها وكذا في العيدين وهو الاصح كذا في الخلاصة ولا يجوز اقتداء رجل بامرأة هكذا في الهداية\* ويكره امامة المرأة للنساء في الصلوات كلها من الفرائض والنوافل الا في صلوة الجنازة هكذا في النهاية\* فان نعلن وقفت الامام وسطهن وبقيامها وسطهن لا تزول الكراهة وان تقدمت عليهن اما مهن لم تفسد صلواتهن هكذا في الجوهرة النيرة\* وصلواتهن فإرادى افضل هكذا في الخلاصة\* واما ما الخنثى المشكل للنساء جائزة ان تقدم مهن وان قام وسطهن فسدت صلواتهن لوجود المحاذاة ان كان الامام رجلا كذا في محيط السرخسى\* وللرجال والخنثى مثله لا يجوز\* وامامة الصبي المراهق لصبيان مثله يجوز كذا في الخلاصة\* وعلى قول ائمة بان يصح الاقتداء بالصبيان في التراويح والسنن المطلقة كذا في فتاوى تاضيخان\* المختار انه لا يجوز في الصلوات كلها كذا في الهداية\* وهو الاصح كذا في المحيط\* وهو قول العامة وهو ظاهر الرواية هكذا في البحر الرائق\* ويجوز صلوة الاخرى اذا صلى منفردا وان كان قادرا على الاقتداء بالقارئ هكذا في التاتارخانية\* وامامة الامي قوما اميين جائزة كذا في السراجية\* اذا امام امي اميا وقارئا فصلوة الجميع فاسدة عند ابي حنيفة رح وقالوا صلوة القارئ وحده\* واما اذا صلوا وحدانا فقليل انه على الخلاف\* وقيل يصح وهو الصحيح كذا في شرح مجمع البحرين للمصنف\* لو افتتح الامي ثم حضرا القارئ قيل تفسد وقال الكرخي لا\* ولو حضر الامي على قارئ يصلى فلم يقتد به وصلى اختلفوا فيه الاصح ان صلواته فاسدة\* القارئ اذا كان على باب المسجد او بجوار المسجد والامي في المسجد يصلى وحده فصلوة الامي جائزة بلا خلاف\* اذا كان القارئ في صلوة غير صلوة الامي جاز للامي ان يصلى وحده ولا ينتظر فراغ القارئ بالاتفاق\* ذكر الامام التمرتا شى يجب ان لا يترك الامي اجتهاده في اثناء ليله ونهاره حتى يتعلم مقدار ما يجوز به الصلوة فان قصر لم يعذر عند الله تعالى كذا في النهاية\* ولا يصح اقتداء القارئ بالامي ولا بالآخرى وكذا لا يصح اقتداء الامي بالآخرى والكاسى بالقارى والمسبق

## كتاب الصلوة

( ۱۱۹ ) • فی الإمامة\* فی بیان من یصلی امام العبد

في قضاء ما سبق بمثله كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا ابتداء باللاحق واللاحق بالمازلة بالراكب هكذا  
 في الخلاصة \* لا يصح ابتداء مصلي الظهر بمصلي العصر ومصلي الظهر يومه بمصلي ظهر يومه  
 ومصلي الجمعة وكذا عكسه ولا ابتداء المفترض بالمسفل والمازلة بالدارا بدر  
 أحدهما صلوة صاحبه واقتدى أحدهما الآخر والله يصح \* ولا ابتداء من أسد طرعة من أسد  
 بطرعة إلا إذا اشتراك في نافلة وأسد بها ثم اقتدى أحدهما بالآخر والله يصح \* يصح ابتداء  
 الخالف بالخالف \* ولا يجوز اقتداء النادر بالخالف ويصح اقتداء الخاف بالمازلة هكذا  
 في محيط السرخسي \* العاري إذا أم العزاة والملاهي يجوز صلوة الإمام والعاري ولا يجوز  
 صلوة اللابسين بالإمام كذا في الخلاصة \* ولا يصح ابتداء الصالح بالذي ثوبه نجس وتعد  
 عليه غسله بالماء بالحدث الدائم كذا في التاتارخانية \* ولا يجوز إمامة الأعمى الذي  
 لا يتدبر على الكلام ببعض الحروف إلا لمثله إذا لم يكن في اليوم من يتدبر على الكلام هناك  
 المحروف بما إذا كان في اليوم من يتدبر على الكلام بها فسدت صلواته وصلواته \*  
 وإن يتوفى في غيره مواضعه ولا تنف في مواضعه لا ينفعي المؤمن يؤم وكذا من سجد التراب  
 كثر ما ومن كان به نعمة وهو أن يكلم الله صورا أو بأية وهو أن يكلم الله صورا \* والله الذي  
 لا يتدبر على أحراج الحروف إلا بالجوهر ما لم يكن الله صورا أو بأية والله الذي لا يتدبر على  
 على الصلوة لا يكره أن يكون إماما هكذا في المحيطي والله العاري \* العاري إذا اقتدى  
 بالأمي لا يصير شارعا حتى لو كان في الطرعة لا يجب القضاء هو الصحيح \* وظل حجاب عروبه  
 في العاري إذا اقتدى بالأمي ثم أسد على نفسه فهو الجواب في رجل يتدبر بالله أو الصبي  
 أو المحدث أو الجنب ثم أسد على نفسه \* والأصل في هذه المسئلة أن حال الإمام أن كان مثل  
 حال المتقدم أو موقفاً جزا صلوة الكل \* وإن كان دون حال المتقدم صححت صلوة الإمام ولا يصح  
 صلوة المتقدم هكذا في المحيط \* إلا إذا كان لا إماما والمقدمي فارتأوا أن يحرس والمقدمي  
 أميا فلا يصح صلوة الإمام أيضا هكذا في مياوي قاضي خان \* وإذا التفت إلى عبد الله المحامي  
 إنما نفدت صلوة الأعمى والأحرس عند أبي حنيفة رحمه الله علم أن حاله قلة إماما إذا لم يعلم لا يفسد  
 صلواته كما قال \* وفي ظاهرها رواية لا يصل من حاله الطعام وحالها جهل إذا في الجهالة \* رجلا  
 افتتح الصلوة مع غيره من على واحد أن يكون إماما له حبه وصلواتهما بائنة \* وإن نوى ط

ان يأتى لصاحبه فصلوتهما فاسدة كذا في محيط السرخسى \* لا بأس للرجل ان يؤم الناس وعلى بدنه تصا ويرلا نها مستورة بالثياب \* وكذا لو صلى وفي اصبعه خاتم فيه صورة صغيرة او صلى ومعه دراهم عليها تماثيل لانها صغيرة كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل يصلح للإمامة ولا يؤم اهل محله ويؤم اهل محله اخرى في شهر رمضان ينبغي ان يخرج الى تلك المحلة قبل دخول وقت العشاء \* ولو ذهب بعد دخول وقت العشاء يكره له ذلك كذا في الخلاصة \* الفاسق اذا كان يؤم يوم الجمعة وعجز القوم عن منعه قال بعضهم يقتدى به في الجمعة ولا تترك الجمعة بامامته \* وفي غير الجمعة يجوز ان يتحول الى مسجد آخر ولا يأتى به هكذا في الظهيرية \* رجل ام توما وهم له كارهون ان كانت الكراهة لفساد فيه اولانهم احق بالامامة يكره له ذلك وان كان هو احق بالامامة لا يكره هكذا في المحيط \* وكره تطويل الصلوة كذا في التبيين \* وينبغي للامام ان لا يطول بهم الصلوة بعد القدر المسنون \* وينبغي له ان يراعى حال الجماعة هكذا في الجوهرة النيرة \* رجل ام توما شهرائم قال كنت مجوسيا فانه يجبر على الاسلام ولا يقبل قوله وصلوتهما جائزة ويضرب ضربا شديدا وكذا لو قال صليت بكم المدة على غير وضوء وهو ما جن لا يقبل قوله وان لم يكن كذلك واحتمل انه قال على وجد التورع والاحتياط اعاد وصلوتهما \* وكذا اذا قال كان في ثوبي قدر كذا في الخلاصة \* وكذا اذا بان ان الامام كافرا او مجنونا او امرأة او خنثى او امى او صلى بغير احرام او محدثا او جنبا هكذا في التبيين \*

الفصل الرابع في بيان ما يمنع صحة الاقتداء

وما لا يمنع \* المانع من الاقتداء ثلاثة اشياء \* منها طريق عام يمر فيه العجلة والوقار هكذا في شرح الطحاوى \* اذا كان بين الامام وبين المقتدى طريق ان كان ضيقا لا يمر فيه العجلة والوقار لا يمنع وان كان واسعا يمر فيه العجلة والوقار يمنع كذا في فتاوى قاضي خان والخلاصة \* هذا اذا لم يكن الصفوف متصاة على الطريق اما اذا اتصلت الصفوف لا يمنع الاقتداء \* ولو كان على الطريق واحدا يثبت به الاتصال وبالتالي يثبت بالاتفاق وفي المشنى خلاف على قول ابي يوسف رح يثبت وعلى قول محمد رح لا كذا في المحيط \* ولو قام الامام في الطريق واصطف الناس خلفه في الطريق على طول الطريق ان لم يكن بين الامام وبين من خلفه في الطريق مقدار ما يمر فيه العجلة جازت صلوتهما \* وكذا فيما بين الصف الاول والتالي الى آخر الصفوف



كدا في ما يرى قاضي حان \* والمأثم من الاقتداء في البلدان قد رما سمع فيه صغان  
وفي الصلاة العيد الأصل لا يسمع الاقتداء وإن كان يسمع منه أصداً أو أكثر \* وفي المحدث الصلاة  
التي رآه اختلاف المشايخ \* وفي الأضحية حمله فليس كذلك في الصلاة \* ومما يورع عظم  
لا يمكن الأمور عندنا العلاج كما تخطر ودهه كذا في شرح الحياوي \* أن كل من يقرأ من الأضحية  
بهر كسر حوى منه السعد والرواق يسمع الأضحية \* وإن كان يصعد الأضحية من الأضحية \* الأضحية  
هو المحل الذي كان الصلاة \* في الأضحية كذا في حديثه الأضحية \* وكذا كان في الأضحية  
هكذا في ما يرى في الصلاة \* وإن كان في الأضحية كذا في حديثه الأضحية \* وكذا كان في الأضحية  
كان حلق الأضحية حلق الأضحية \* وليس الواحد حكم الأضحية \* وإن كان في الأضحية  
اختلاف على ما يورع في الطريق \* أن كل من يقرأ الأضحية أو يقرأ الأضحية  
جانب ينتجس الحاسب الأضحية مع الأضحية \* وإن كان لا يقرأ الأضحية مع الأضحية \*  
وبها صوفى من النساء عدا في شرح الطحاوي \* أن كل من صوفى من النساء \* الأضحية  
ووراء من صغرى من الرجال مسدت ضارة ذلك الصغرى كلها استهسا كذا في الأضحية \*  
قوم صلوا على طهر طه في المسجد وبعثهم قد أمهم بقاء الأضحية لا يقرأ الأضحية \* والأضحية  
في طهر الأضحية والأضحية من الرجال إلى آخر الصغرى وحده الأضحية \* وإن كان  
صغرى واحد مسد ضارة الكل وإن كان الأضحية من الأضحية من الأضحية \* والأضحية  
ضارة من كان على الأضحية كذا في ما يرى في الصلاة \* وإن كان في الصلاة \* والأضحية  
اشيخ الأضحية الأضحية الأضحية \* وإن كان في الصلاة \* والأضحية  
أضحية الأضحية \* والأضحية من الرجال هل مسد ضارة من الأضحية \* والأضحية  
لا يمسد \* إن أم يقرأ الأضحية والأضحية \* والأضحية من الرجال مسد ضارة واحد  
الذي بين الرجال والنساء \* والأضحية \* والأضحية من الرجال مسد ضارة واحد  
صغرى من الرجال مسد ضارة \* والأضحية من الرجال مسد ضارة واحد  
واحد منهم \* وكذلك لو كان بينهم حلق الأضحية وإن كان من الأضحية \* والأضحية  
فإن كانت النساء من ورق ذلك الحائط الذي هو في الخداع \* ليس مسد \* وإن كان في الصلاة  
فهو مسد \* وإن كان من الرجال ولا يدون مسد \* وإن كان على الحائط كذا

في المحيط \* اذا كان بينهما حائط لا يصح الاقتداء ان كان كبيرا يمنع المقتدى الوصول الى الامام  
لرصد الوصول اليه اشتبه عليه حال الامام او لم يشبهه هكذا في الذخيرة \* ويصح ان كان  
صغيرا لا يمنع او كبيرا وله ثقب لا يمنع الوصول وكذا اذا كان الثقب صغيرا يمنع الوصول اليه  
لكن لا يشبه عليه حال الامام سيما عا او رؤيته هو الصحيح \* واما اذا كان الحائط صغيرا يمنع  
وتكن لا يشبه حال الامام فمنهم من قال يصح الاقتداء وهو الصحيح هكذا في المحيط وان كان  
في الحائط باب مسدود قيل لا يصح الاقتداء لانه يمنع من الوصول \* وقيل يصح لان وضع الباب  
للوصول فيكون المسدود كالمغترح هكذا في محيط السرخسي \* والمسجد وان كبر لا يمنع الفاصل فيه  
كذا في الوجيز للكروري \* ولو اقتدى بالامام في اتصنى المسجد والامام في المحراب فانه يجوز  
كذا في شرح الطحاوي \* وان قام على سطح داره المتصل بالمسجد لا يصح اقتدائه وان كان  
لا يشبه عليه حال الامام كذا في فتاوى قاضيخان والخلاصة \* وهو الصحيح الا اذا كان  
على رأس حائط المسجد كذا في محيط السرخسي \* وان قام على الجدار الذي بين داره  
ومن المسجد ولا يشبه حال الامام صح الاقتداء \* ولو قام على دار خارج المسجد متصل  
بالمسجد يجوز الاقتداء لكن بشرط اتصال الصفوف كذا في الخلاصة \* ويجوز اقتداء جار المسجد  
بامام المسجد وهو في بيته اذا لم يكن بينه وبين المسجد طريق عام \* وان كان طريقا عاما ولكن  
سدت الصفوف جاز الاقتداء لمن في بيته بامام المسجد كذا في التاتارخانية فلامن الحجة \*  
ولو قام على سطح المسجد واقتدى بامام في المسجد ان كان للسطح باب في المسجد ولا يشبه عليه  
حال الامام يصح الاقتداء \* وان اشتبه عليه حال الامام لا يصح كذا في فتاوى قاضيخان  
وان لم يكن له باب في المسجد لكن لا يشبه عليه حال الامام صح الاقتداء ايضا وكذا  
لو قام في المذنبه مقتديا بامام المسجد كذا في الخلاصة \* الفصل الخامس في بيان  
مقام الامام والمأموم \* اذا كان مع الامام رجل واحد وصبي يعتل الصلوة قام من  
يمينه وهو المختار \* ولا يتأخر عن الامام في ظاهر الرواية هكذا في المحيط \* ولو وقف على  
يساره جاز وتداء كذا في محيط السرخسي \* ولو وقف خلفه جاز \* ولم يذكر محمدا الكراهة  
بصا \* واختلف المشايخ فيه قال بعضهم يكره هو الصحيح هكذا في البدائع \* وان كان معه اثنان قاما  
خلفه وكذا لك اذا كان احدهما صبيا \* وان كان معه رجل وامراة اقام الرجل على يمينه

والمرأة خلفه وان كان رجلا ن وامرأة اقام الرجلين خلفه والمرأة وراءهما \* وان كان معه رجلان وتام  
 الامام وسطهما وصلواتهم جائزة \* رجلا ن صليا في الصحراء وانتم احدهما بالآخر وتام من  
 يمين الامام محاء ثالث وجذب المؤتم الى نفسه قبل ان يكبرا لافتحا حكي من الشنم  
 الامام ابى بذكر طرخان انه لا يفسد صلوة المؤتم جذبه الثالث الى نفسه قبل المكبرا وبعد كذا  
 في المحيط \* وفي الفتاوى العنانية هو الصحيح كذا في التاتارخانية \* رجلا ن ام احدهما صاحبه  
 في ملاة من الارض فجاء بالث ودخل في صلواتهما فتقدم حتى جاوز موضع سجدة متدرا ما يكون  
 بين الصف الاول وبين الامام لا تعد صلواته وان جاوز موضع سجدة كذا في المحيط \*  
 وان اجتمع الرجال والصبيان والخناث والاث والصبيات المراهقات تقوم الرجال اتصي  
 ما يلي الامام ثم الصبيان ثم الخناث ثم الاناث ثم الصبيات المراهقات كذا في شرح الطحاوي \*  
 وكثرة لهن حضور الجماعة الالمعجوز في العجرو المغرب والعشاء \* والفتوى اليوم لمي الكراهة  
 في كل الصلوات لظهور المساو كذا في الكافي \* وهو المختار كذا في السنين \* وينبغي القوم  
 اذا قاموا الى الصلوة ان يترأصوا ويسدوا الخمل ويسووا بين مناكلهم في الضعوف \* ولا بأس  
 ان يامرهم الامام بذلك كذا في البحر الرائق \* وينبغي الامام ان ينفذ راء الرسط ان وقف  
 في صمنة الرسط او في ميسرته فتداساء لمخالفة السنة كذا في السنين \* وينبغي ان يكون  
 بحذاء الامام من هو افضل كذا في شرح الطحاوي \* والقمام في الصف الاول افضل من  
 الثاني وفي الثاني افضل من الثالث \* وان وجد في الصف الاول درجة دون الصف الثاني  
 يحرق الصف الثاني كذا في التنبيه \* وافضل مكان المأموم حيث يكون اقرب الى الامام \*  
 فان تساوت المواضع في يمين الامام وهو الاحسن كذا في المحيط \* بحذاء المرأة الرجل  
 معسدة لصلواته \* ولها شرائط \* منها ان تكون المحاذ بقدمتها نصبا للجماع \* ولا عورة للنس  
 وهو الاصح كذا في السبع \* حتى اركبت صنية لاسنهي وهي تعقل الصلوة محاذات لا تعد  
 صلوات كذا في الكافي \* ومنها ان تكون الصلوة مطافعة هي التي لها ركوع ومجود وان كانا  
 بصلاة ان بالاماء \* ومنها ان تكون الصلوة مشتركة نحو يمنة واداء \* ويعني بالشركة تحريمه  
 ان يكره باليمين تحريمهما على تحريمه الامام حذمة ويعني بالشركة ان يكون لهما امام فدا  
 يكونان نحيما او تدبرا او المدرك بان تحريمته على تحريمه الامام وبان اداه على ان حقيقته

واللاحق بان تحريمته على تحرمة الامام حقيقة وبان اداءه فيما ينضيه على اداء الامام تقديراً\*  
 والمسبوق بان في حق التحريم منفرد في ما ينضيه\* فلو حاذت الرجل المرأة فيما يقضيان  
 لانفسد صلواته كذا في التبيين\* ومنها ان يكونا في مكان واحد حتى لو كان الرجل على الدكان  
 والمرأة على الارض والدكان مثل قامة الرجل لانفسد صلواته\* ومنها ان يكسها بلا حائل  
 حتى لو كانا في مكان متحد بان كان على الارض او على الدكان الا ان بينهما اسطوانة لا تفسد صلواته  
 هكذا في الكافي\* وادى الحائل تدر مؤخره الرجل وضغطه الاصبع\* والعرجة تقوم  
 مقام الحائل\* وادناه تدره يقوم فيه الرجل كذا في التبيين\* ومنها ان تكون ممن تصح منها  
 الصلوة حتى ان المجنونة اذا حارته لا يفسد صلواته كذا في الكافي\* ومنها ان ينوي الامام امامتها او  
 امامة النساء وقت الشروع لا بعد؛ ولا يشترط حضور النساء لصحة بيتهن\* ومنها ان تكون المحاذاة  
 في ركن كامل حتى لو كبرت في صف وركعت في آخر وسجدت في ثالث فسدت صلوة من عن يمينها  
 وبسارها وخلفها من كل صف\* ومنها ان تكون جهتهما متحدة حتى لو اختلفت لا تفسد ولا يتصور  
 اختلاف الجهة الا في جوف الكعبة او في ليلة مظلمة وصلح كل بالتحري الى جهة\* والمعتبر  
 في المحاذاة الساق والكعب على الصحيح هكذا في التبيين\* والمرأة تتناول الاجنبية والمحرمه  
 والحليلة والصغيرة والمشتهاة والكبيرة التي يتنفر عنها الرجال هكذا في الكفاية\* ثم المرأة الواحدة  
 تفسد صلوة ثالثة واحد من يمينها وآخر من يسارها وآخر خلفها ولا تفسد اكثر من ذلك هكذا  
 في التبيين\* وعاليه الفتوى كذا في النابار خانية\* والمرأة بان صلوة اربعة واحد من يمينها وآخر  
 من يسارها واثنان خلفهما بحد انهما\* وان كن ثلثا فسدن صلوة واحد من يمينهن وآخر  
 من يسارهن وثلاثة ثالثة خلفهن الى آخر الصفوف وهذا جراب الظاهر هكذا في التبيين\* ومحاذاة  
 الخنثى المشكل لا تفسد كذا في التاتارخانية في فصل بيان مقام الامام والمأموم\*

الفصل السادس في ما يتابع الامام وفيما لا يتابعه\* اذا ادرك الامام في التشهد وقام الامام  
 قبل ان يتم المقتدي او سلم الامام في آخر الصلوة قبل ان يتم المقتدي التشهد فاما المختار ان يتم  
 التشهد كذا في الغيانية\* وان لم يتم اجزاه\* ولو نكلم الامام قبل ان يفرغ المقتدي من التشهد  
 فانه يتم التشهد كما لو سلم\* واذا حدث الامام عمداً قبل فراغ المقتدي من التشهد تفسد صلواته  
 هكذا في الخلاصة\* الامام اذا تشهد وقام من القعدة الاولى الى الثالثة فنسي بعض من

خلفه التشهد حتى قاموا جميعا فعلى من لم يشهد أن يعود ويتشهد ثم يتبع إمامه وإن خاف أن يفوته الركعة كذا في الكناية \* وأوصلم الإمام قبل أن يفرغ المقتدي من الدعاء الذي يكون بعد التشهد أو قبل أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فإنه يسلم مع الإمام \* وليرفع الإمام رأسه من الركوع أو السجود قبل أن يسبح المقتدي ثلثا الصحيح الذي راع الإمام هكذا في فتاوى قاضيخان \* إذا رفع المقتدي رأسه من الركوع أو السجود قبل الإمام ينبغي أن يعود ولا يصير ركوعين وسجودين كذا في الخلاصة \* ولو أطل الإمام السجود فرفع المقتدي رأسه بظن أنه سجد ثانيا فسجد معه أن نوى الأولى أو لم يكن له نية يكون عن الأولى وكذا أن نوى الثانية والمتابعة وإن نوى الثانية لا غير كانت عن الثانية \* فإن شارك الإمام فيها حاز كذا في التبیین \* وأن رفع المقتدي رأسه من السجدة الثانية قبل أن يضع الإمام جبهته على الأرض لا يجوز وكان عليه إعادة تلك السجدة ولو لم يعد تفسد صلواته هكذا في فتاوى قاضيخان \* والخلاصة \* ولو أطل المؤتم السجود وسجد الإمام الثانية فرفع المؤتم رأسه وظن أن الإمام في السجدة الأولى فسجد ثانيا يكون عن الثانية وإن نوى الأولى لا غير لأن النية لم تصادف محلها لا باعتبار فعله ولا باعتبار فعل للإمام كذا في محيط الشرحسي \* خمسة أشياء إذا ترك الإمام ترك المقتدي أيضا وتابع \* تكبيرات العيد والتعدة الأولى وسجدة التلاوة والسهم والتسبيح إذا خاف موت الركوع هكذا في الوجيز للكردري \* وإن كان لا يخاف بقتل ثم يركع كذا في الخلاصة \* وأربعة أشياء إذا تعمد به الإمام لا يتابعه المقتدي \* زاد في صلواته سجدة عمدا أو زاد على أقاويل الصحابة رض في تكبيرات العيد أو كبر في صلوة الجمعة خمسا أو نام إلى الخامسة ساعيا كذا في الوجيز للكردري \* فإن لم يقيد الخامسة بالسجدة وعاد مع الإمام سلم المقتدي معه وإن قيد الخامسة بالسجدة سلم المقتدي \* ولو لم يقيد الإمام على الرابعة ونام إلى الخامسة ساعيا وتشهد المقتدي وسلم ثم قيد الإمام الخامسة بالسجدة فسدت صلواتهم كذا في الخلاصة \* وأربعة أشياء إذا ترك الإمام أي به المأثم \* ترك رفع اليدين في النحر أو المثناء إن كان الإمام في الصلاة وإن كان في السجدة لا عند سجدة روح خلاص الثاني . ترك تكبيرة الركوع أو السجود أو التسليم فيهما أو المسميع أو نداء التشهد أو ترك السلام أو تكبيرات التشويق أي بالركوع أو السجود قبل الإمام في الركعات كلها تضي ركعة بلا قراءه كذا في الوجيز للكردري \* وإذا سجد قبل الإمام

وادر كذا لاهية احاد الزواكن الكبر المقته في ان نعل ذاك كذا في المحبط في صفة الصلوة \*  
 المسروق في المسروق والملاحق \* المسروق من لم يدرك الركعة الاولى مع الامام  
 ولم احكم كتمه كذا في البحر الرائق \* من ان ادرك الامام في القراءة في الركعة التي يحكم  
 فيها الا اني بالثناء كذا في الخلاصة \* هو الصحيح كذا في التجنيس \* وهو لا يصح كذا في  
 الوجيز المذكور في \* سواء كان قراءه او بعيدا ولا يسمع منه كذا في الخلاصة \* وان اقام الى قضاء  
 ما سبق في بي الثناء ويعوز للقراءة كذا في فتاوى قاضي خان والاحلاصة والظهيرية \* وفي صفة الصلاة  
 يأتي به كذا في الخلاصة \* وان ادرك الامام في الركوع او السجود في شيء ان كان اكبر رايه  
 انه لو اني به ادركه في شيء من الركوع او السجود يأتي به قائما والايضا مع الامام ولا ياتي به  
 وادالم يدرك الامام في الركوع او السجود لا يأتي بهما \* وان ادرك الامام في القعدة لا يأتي  
 بالثناء بل يكبر الافتتاح ثم للاخطا ثم يقعد كذا في البحر الرائق في صفة الصلوة \* ومنها انه يصلي  
 اولاد في الركوع مع الانعام ثم ينصبي ما سبق كذا في محيط السرخسي \* واد بدأ بقضاء ما فاتته  
 قبل تسعد صلواته وهو لا يصح كذا في الظهيرية \* وذكر في جامع الفوائد انه يجوز عند  
 بعض الفقهاء ان يعزى كذا في المضمرة \* والظاهر القول بالفساد كذا في البحر الرائق  
 ومنها انه لا يقوم قبل السلام بعد قدر الشاهد الا في مواضع \* اذا خاف المسروق الماسح زوال  
 حدثه او صاحب اعذر خاف خروج الوقت وخاف المسروق في الجمعة دخول وقت العصر  
 او دخل وقت الظهر في العيدين او في الفجر طلوع الشمس وخاف ان يسبقه الحدث له ان لا ينتظر  
 مرغ الامام ولا سجود سهو \* اما اذا كان لا تفسد الصلوة بخروج الوقت يتابع وكذا اذا خاف  
 المسمر ان يمر بالبأس يمين يديه او انظر سلام الامام قام الى قضاء ما سبق قبل فراه كذا  
 في الوجيز المذكور في \* ونوقم في غيرها بعد قدر الشاهد صح ويكره تحريم كذا في فتح القدير  
 والبحر الرائق \* وان قام قبل ان يتعد قدر الشاهد لم يجز \* وان كان المسروق قبل سلام الامام  
 وقام مع الامام في السلام قبل تسعد وقبل لا تسعد وده يعني كذا في الخلاصة وفتح القدير \*  
 ومنها انه لا يقوم الى القضاء بعد التسليمتين بل ينتظر فراغ الامام كذا في البحر الرائق \* ويمكن  
 حتى يقوم الامام الى تطوعه ان كان صلوة بعده نطوع ويستدبر المحراب ان لم يكن او ينتقل  
 عن موضعه او مضى من الوقت مقدار الركبان عليه سجد كذا في المهر رشي في باب صلوة العبد \*

ومنها ان المسبوق ببعض الركعات رابع الامام في الشهود لا حصر وان اتم الشهود لا يشغل  
بما بعده من الدعوات ثم ماذا يفعل تكلموا به ودين ابن شجاع انه يكرر التسليم ثم يمشي  
لا الله الا الله وهو المختار كذا في الغيبة \* والصحيح ان المسبوق ترسل في الشهود حتى يبرغم  
عند سلام الامام كذا في الوحيد المذكور في فتاوى قاضي خان \* وهكذا في الخلاصة و  
فتح القدير \* ومنها انه اذا سلم مع الامام ساهيا او تلهلا لا يلزمه سجود السهو وان سلم بعده ارمه  
كذا في الظهيرية \* هو المختار كذا في جواهر الاحاطى \* وان سلم مع الامام على ظن  
ان عليه السلام مع الامام فهو سلام عمدا فتعسد كذا في الظهيرية \* وان سلم مع الامام  
فاسيا فظن ان ذلك منه فسروى الاستئصال يصمد ارجاء الخلاف المنعقد ان ذلك لا يبري  
الاستئصال كذا في فتاوى قاضي خان \* ومنها انه يقضى اول صلوة في حق التراب في  
حق الشهود حتى لو ادرك ركعة من المغرب قضى ركعتين وفصل بتعدية يكون ثانيا بعدات  
وترأى على الناحية وسورة \* ولو ترك القراءة في احديهما تعسد ولو ادرك ركعة من المراتب  
وعليه ان يقضى ركعة ينقرأ فيها الناحية والسورة ويشهد ويقضى ركعة اخرى كذا في ولا الشهود  
وفي الناحية بالخيار والقراءة افضل هكذا في الخلاصة \* ولو ادرك ركعتين يصح ركعتين  
ولو ترك في احديهما فسدت \* ولو كان الامام يقضى قراءة في الركعة الاولى في السمع  
الثاني فادرك فيه واقتدى به اتي بالقراءة فيما يقضى حتى لو تركها عليه تعسد كذا في الرجيز  
للكردري \* ومنها انه منصرف مما يقضى الا في اربع مسائل احدها انه لا يجوز اقتداءه  
ولا الاقتداء به \* ولو اقتدى بمسبوق بمسبوق فسدت ضامة المتتدى ترا اولا ثم يقرأون الامام كذا في  
البحر الرائق \* ولو سجد احد المسبوقين المساوئين كميته ما عليه من غير ملاحظ الا خبر لا اقتداء  
به صح هكذا في الخلاصة \* ولو ظن الامام ان عليه سهوا فسجد السهو ما بعده المسبوق  
فيه ثم علم انه لم يكن عليه سهوا فهو الراتبان ان صلوة المسبوق تعسد لا يقتدى  
في موضع الامر وقال لعقمة بن الميثبي وما لا يسجد كذا في الظهيرية \* وان لم يعلم لا يسجد  
صلواته في تراجم كذا في فتاوى قاضي خان \* هو المختار ووجهه يندى بوجع لكبير وهو لما حود  
به كذا في الغيبة \* ولو قام الامام الى سجدة ما بعده المسبوق في سجدة الامام  
على رأس امره بسجد ضامة لمسبوق من بعد سجدة حتى يسجد سجدة ما

ففي العصر وان كان مشكلاً جاز للمفريقين كذا في الظهيرية \* الباب السادس في الحدث في الصلوة \*  
من سببه حدث ترضاً وبني كذا في الكنز \* والرجل والمرأة في حق حكم البناء سواء كذا في المحيط  
ولا يوجب بالتي أحدث فيها ولا بد من الإتيان هكذا في الهداية والكافي \* والاستيناف أفضل  
كذا في المتون \* وهذا في حق الكل عند بعض المشائخ وقيل هذا في حق المنفرد قطعاً \*  
وأما الإمام والمأموم انما لا يجدان جماعة والاستيناف أفضل أيضاً وان كان لا يجدان والبناء أفضل  
صيانة لعضيلة الجماعة \* وصحح هذا في الفتاوى كذا في الجوهرة النيرة \* ثم لجواز البناء  
شروط \* منها ان يكون الحدث موجبا للوضوء ولا يندرج وجوده وان يكون سماوياً لا اختيائياً  
للعبد فيه ولا في سببه هكذا في البحر الرائق \* فاذا أحدث في الصلوة من بول أو غائط أو ريم  
أو رعاف منع من انسدت صلواته ولا يبني \* وان لم يتعمد فان كان الحدث موجبا للغسل فكذلك  
وان كان موجبا للوضوء فان كان بفعل آدمي فكذلك خلافاً لابي يوسف رح كذا في الخلاصة \*  
وان اذ نزع التي ملأ الفم من غير قصده يترضاً ويبني ما لم ينكلم \* وفي التقية لا يبني هكذا  
في المحيط \* وأما صاب المصلي حدث بغير فعله كما لو اصابته بندقة أو رماه انعمان بحجر أو مدر  
فشج رأسه أو مس احد قرحه فاد ما لا يجوز له البناء في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله هكذا  
في شرح الطحاوي \* ولو سقط من السطح مدر أو لوح فشج رأسه ان كان بمرور المار استقبال الصلوة  
خلافاً لابي يوسف رح وان كان لا بمرور المار فمن مشائخنا من قال يبني بلا خلاف ومنهم  
من قال على الاختلاف هو الصحيح \* وكذلك لو كان تحت شجرة فسقطت منها ثمرة فجرحت  
ولو دخل الشوك في رجل المصلي أو سجد فدخل الشوك في جبهته فسال منه الدم من غير  
قصده لا يبني وكذلك لو عصه زنبور فسال منه الدم \* ولو عطس فسبغته الحدث من عطسه  
أو تنحنح فخرج بقوته ريم قيل لا يبني وهو الصحيح كذا في الظهيرية \* ولو سقط من المرأة  
الكرسف بغير صنعها مبلولاً بنت في قولهم جميعاً وبتحريكها تبني عند ابي يوسف رح وعندهما لا تبني  
كذا في التبيين \* وأن سال من دمل به دم ترضاً وغسل وبني \* ولو عصر الدمل حتى سال  
أو كان في موضع ركبتيه دمل فافتح من اعتماده على ركبتيه في سجوده فهذا بمنزلة الحدث  
العمد فلا يبني على صلواته كذا في المحيط \* اذا اغمى في صلواته أو جن أو فقهه بتوضاً  
ويستقبل الصلوة \* وكذلك اذا نام في صلواته واحتلم يستقبل ولا يبني استحساناً \* واذا نظر الى



فرج امرأة فانزل لا يبنى او انتضم البول على ثوب المصلي اكثر من قدر الدرهم فانصرف فغسلها لا يبنى في ظاهر الرواية هكذا في شرح الطحاوي \* ومنها ان ينصرف من ساعته حتى لو ادى ركنا مع الحدث او مكث مكانه تدر ما يؤدي ركنا فسدت صلوته \* ولو قرأ ذاهبا تسعد وآتيا لا وقيل بالعكس والصحيح الفساد فيهما \* والتسليم والتهليل لا يمنع البناء في الاصح كذا في التبيين \* ولما احدث الامام وهو راكع فرفع رأسه وقال سمع الله لمن حمده او رفع رأسه من السجود وقال الله اكبر مويدا به اداء ركن فسدت صلوة الكل \* وان لم يرد به اداء الركن فعليه روايتان عن ابي حنيفة رحمه الله هكذا في الكافي \* اما ما سبته الحدث في السجود فرفع رأسه مكبرا فسدت \* وان رفع بلا تكبير لا تسعد فيستخلف كذا في الوجيز للكردي \* ولما احدث بائنا ثم انتبه بعد ساعة يبنى وان مكث يقظان ساعة تفسد كذا في معراج الدراية \* ومنها ان لا يعمل بعد الحدث فعلا من ايا الصلوة لو لم يكن احدث الا ما لا بد منه او كان من ضرورات ما لا بد منه او من توابعه وتتماته حتى اذا سبته احدث ثم تكلم او احدث متعمدا او قهزة او اطل او ضرب او يحوز لك لا يجوز له البناء \* وكذا اذا جن او اغشى عليه او اجنب هكذا في البدائع \* انظر الى مرج امرأة فامنى هكذا في شرح الطحاوي \* ولما استقي من الالباء او السور وهو محتاج اليه فتوضأ جازا له البناء \* ولو استنجى بان كان مكشوف العورة بطل الماء هكذا في البدائع \* المصلي اذا سبته احدث مذهب ابي حنيفة فانكشف عورته في الوضوء او كشفها هو قال القاضي ابو علي النسفي ان لم يجد بداء من ذاك لم تفسد صلوته كذا في النهاية \* واذا كشفت المرأة ذراعها للوضوء بطلت صلوتها وهو الصحيح \* واذا توضأ يتوضأ ثلثا ثلثا ويستومب رأسه بالمسح ويمضمض ويستنشق ويأتى بسائر السنن وهو الاصح كذا في التبيين \* اما لو غسل اربعا اربعا يستقبل الصلوة كذا في الباتارخانية \* ان احدث والماء بعيد والمتر قريب اختار اقل مؤنة من الامرين من الذباب والنزح \* والصحيح انه اذا برح اسأ نف كذا في المضمرات \* هو المختار كذا في الخلاصة \* احدث وفي منزله ماء فام يتوضأ وتصد الحوض والبيت اقرب من الحوض ان كان بينهما قليل من قدر صنفين ام تفسد صلوته وان كان اكثر منه تفسد \* ولو كان في بيته ماء ان كان مادته التوضيغ من الحوض فنسى الماء الذي في البيت وذهب الى حوض وترصا بنى على صلوته كذا في الخلاصة \* ولو وجد في الحوض

موضعاً للموضي فتجاوز الى موضع أن كان بعد ركضيق المكان الاول يبنى والا لا كذا  
في الوجيز للكردي \* ولو توضأ وتذكر أنه لم يمسه لم يمسح برأسه فذهب ومسح جازله البناء \* واو  
لم يذكر حتى قام الى الصلوة ثم تذكر استقبل هكذا في الخلاصة \* ولو سئى ثوبه فرجع ورفع  
استقبل الصلوة كذا في النار خانية \* اذا سبقه الحدث وفي المسجد ماء في اثناء فتوضأ بذلك  
الماء وحمل الماء الى موضع صلواته جازله البناء ان كان حمل الماء على يد واحدة كذا  
في المحيط \* رجل دخل منزله وبابه مغلق ففتحه ونزحاً فاذا خرج يغلق ان خاف السارق والابلا  
كذا في النار خانية \* وان ملا الماء وحمله بيدتين لا يبنى وان حمليه بيد واحدة جازله البناء كذا  
في الجوهرة النيرة \* وان اصابته نجاسة مانعة من جواز الصلوة فغسلها فان كانت من سبق الحدث  
سبقت \* وان كانت من خارج لا يبنى خلافاً لابي يوسف رح \* ولو كانت من خارج ومن  
سبق الحدث لا يبنى وان كان في موضع واحد كذا في التبيين \* ولو اصابته نجاسة  
انما السزغ بان وجد ثوباً آخر فنزع من ساعته اجزاء وان لم يمكنه النزع من ساعته بان لم يجد ثوباً  
فان ادنى جزء من الصلوة مع ذلك الثوب يفسد صلواته بالاجماع وان لم يؤد جزء من الصلوة  
وان مكث كذلك لم يفسد وان طال \* وان امكنه النزع من ساعته بان كان يجد ثوباً  
احد فلم يزع ولم يؤد جزء من الصلوة اختلف اصحابنا قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله  
فسد صلواته كذا في المحيط \* واو سبقه الحدث في الصلوة فابصر فليترضاً فحدث متعمداً  
لا يجوز له البناء كذا في تناوي فاضحيان \* ومنها ان لا يظهر حدثه السابق بعد الحدث لسماوي  
كذا في البحر الرائق \* بالماسم على العففين لو احدث وذهب ليرضاً فذهب وقت مسحه  
في حلال وضوئه يستل الصلوة هو الصحيح كما لو احدث \* المتيمم في الصلوة يذهب فرج الماء  
لم يمس وكذا المسح اذا احدث في الصلوة ثم زهت هكذا في محيط السرخسي \*  
وكذا ما سمع الحسرة اذا دأب حرا حنه او صاحب السراجل اذا خرج وقت الصلوة  
هكذا في التاتار خانية \* ومنها اذا كان مقتدياً ان يعود الى الامام ان لم يكن فراغ الامام  
وكان بينهما حائل يسمع جراز الاقتداء ويرفع امامه لا يعود \* ولو عادا ختلوا في فساد صلواته \*  
ولو لم يكن بينهما ما يعيق تلك الاقتداء من مكانه من غير عود هكذا في البحر الرائق \* والمنعرد  
بعد ما توضأ يتيمم بين اتمام الصلوة في بيته والرجوع الى مصلاه والرجوع افضل هكذا

## كتاب الصلوة ( ١٢٢ ) في الحدث في الصلوة \* نهي الاستخلاف

في الكافي \* والآمام كالمنفرد ان فرغ امامه والا عاد ويتم خلف خليفته كذا في شرح الوقاية \*  
ومنها ان لا يتذكر فائتة عليه بعد الحدث السماوي وهو صاحب ترتيب كذا في البحر الرائق  
ومنها اذا كان اماما ان لا يستخلف من لا يصلح للامامة فلو استخلف امرأة استقبل كذا  
في البحر الرائق \* فصل في الاستخلاف \* في كل موضع جاز له البناء بالامام ان  
يستخلف وما لا يصلح له معه البناء فلا استخلاف فيه \* وكل من يصلح اماما للامام الذي  
سبقه الحدث في الابتداء يصلح خليفته له ومن لا يصلح اماما له في الابتداء لا يصلح خليفته كذا  
في المحيط \* وصورة الاستخلاف ان يتأخر محدودا واضعا يده على انفه بوجهه انه تدرعى  
وتقدم من الصف الذي يليه ولا يستخلف بالكلام بل بالاشارة \* له ان يستخلف ما لم يجاوز  
الصفوف في الصحراء وفي المسجد ما لم يخرج منه كذا في التبيين \* اذا أحدث واستخلف رجلا  
من خارج المسجد والصفوف متصلة بصفوف المسجد لم يصلح استخلافه \* ونفسد صلوة القوم  
في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح \* وفي فساد صلوة الامام روايتان \* والا صلح هو الفساد  
كذا في فتاوى قاضيخان \* والآولي للامام ان لا يستخلف المسبوق وان استخلفه ينعى له  
ان لا يقبل وان قبل جاز كذا في الظهيرية \* ولو تقدم مبتدئ من حيث انتهى اليه الامام  
واذا انتهى الى السلام يقدم مدركا بسلام بهم \* فلو انه حين اتم صلوة الامام تهتة او أحدث  
متعمدا او تكلم او خرج من المسجد بسدت صلواته و صلوة القوم تامة والامام الاول ان كان  
فرغ لا تفسد صلواته وان لم يفرغ تفسد وهو الاصل كذا في الهداية \* ولو ترك ركوعا يشير بوضع يده  
على ركبته وسجدا يشير بوضعها على جبهته او قراءة يشير بوضعها على فم كذا في البحر الرائق  
وان بقى عليه ركعة واحدة يشير باصبع واحد وان كان اثنين فباصبعين \* والسجدة التلاوة تضع  
صبعه على الجبهة واللسان والسهر على قلبه هكذا في الظهيرية \* هذا اذا لم يعلم الخليفة  
ذلك اما اذا علم فلا حاجة كذا في النيات ركانية \* رجل اقتدى بالامام في ذوات الاربع  
ما حدث الامام وقدم هذا الرجل والمقتدى لا يدري انه كم صلى الامام وكم بقى عليه  
فان المقتدى يصلي اربع ركعات ويتعد في كل ركعة احتياطا كذا في فتاوى قاضيخان في صل  
المسبوق \* واستخلف لاحقا للخليفة ان يشير للقوم حتى يؤدي ما عليه من الصلوة ثم يتم بهم  
الصلوة ولو لم يفعل ذلك ووضي على صلوة الامام واخر ما عليه حتى انتهى الى موضع السلا

## كتاب الصلوة ( ١٢٢ ) في الحدث في الصلوة \* في الاستخلاف

واستنيان من سلام بهم جازعاً عند ما هكذا في المضمضات \* والامام المحدث على امامته  
 ما لم يخرج من المسجد او يستخلف رجلاً يقوم الخليفة ني مقامه ينوي ان يؤم الناس  
 او يستخلف القوم غيره حتى لو لم يزوج شي من ذلك فتوضاً من جانب المسجد والقوم  
 يشعرون انه ورجع الى مكانه واتم صلاتهم اجزاهم وان لم يستخلف الامام ولا القوم حتى يخرج  
 من المسجد تسدت صلوة القوم \* ويترضا الامام ويمشي لا يمشي حق نفسه كما مضى كذا في  
 المحيط \* وان تقدم رجل من غير تقدم احد وقام مقام الامام قبل ان يخرج الامام من المسجد  
 جازوا لم يخرج الامام من المسجد قبل ان يصل هذا الى الجال الى المحراب ويقوم مقامه  
 تسدت صلوة الرجل والقوم ولا تسد صلاة الاول هكذا في تناوي قاضيان \* اذا كان  
 خلف الامام شخص واحد واحد الامام تعيين ذلك الواحد الامامة عينه الامام بالنية او  
 لم عينه \* ولو قدم الامام رجلاً والقوم رجلاً فالامام من قدمه الامام الا ان ينوي القوم ان يأتوا  
 بالخير قبل ان يأتوا بذلك ولو قدم بل طائفة رجلاً لعبرة الاكثر وعند الاستواء تفسد صلوة الكل  
 وان تقدم رجلاً في السابق الى مكان الامام تعيين وان استويا في التقدم والتقدم  
 بعضهم بهذا وبعضهم بهذا نصرة الذي يأتهم به الاكثر صحبته و صلوة الاقل فاسدة وعند  
 الاستواء لا يفسد الشرع بفساد صلوة الطائفتين هكذا في التبيين \* ولو استخلف من آخر  
 المصروف ثم خرج من المسجد ان نوى الخليفة الامامة من ساعته صار اماماً تفسد صلوة من كان  
 يتقدمه من صلوة الامام الاول ومن من يمشيه وشماله في صفه ومن خلفه وان نوى ان يكون  
 اماماً اذا قام مقام الاول وخارج الاول قبل ان يصل الخليفة الى مكانه وتقبل ان ينوي الامامة  
 تسدت صلواتهم \* وشروط جواز صلوة الخليفة والقوم ان يصل الخليفة الى المحراب قبل ان يخرج  
 الامام من المسجد كذا في البحر الرائق \* ولو استخلف فاستخلف الخليفة غيره قال الفضلي  
 ان لم يخرج الاول ولم يأخذ الخليفة مكانه حتى استخلف جازوا يصير كان الثاني تقدم بنفسه  
 او قدم الاول والا لم يجز هكذا في الخلاصة \* لو احدث وليس معه احد فلم يخرج حتى جاء  
 من ائتم به ثم خرج كان الثاني خليفة الاول عند انما راج هكذا في الظهيرية \* اذا حصر  
 عن القراءة له ان يستخلف وهذا اذا لم يقرأ قدر ما يجوز به الصلوة او اعتراه خجل او خرف  
 يحصر عن القراءة من غير نسيان اما ان اقرأ ما يجوز به الصلوة فلا يستخلف بل يركع

و يعضي على صلواته فلمواستحلف مسدت صلواته لأنه لا حاجة اليه هكذا في التبيين \*  
 وإذا نسي القراءة أصلاً لا يجوز الاستحلاف والاجتماع كذا في العيني شرح الهداية \* مسافر أو دني  
 بمسافر ما حدث الإمام واستحلف مني ما لم يلزم المسافر الإمام ولو استحلف مسافر دني  
 الجماعة إلا ما عدا لم يلزم الاتمام كذا في محيط السرخسي في أصل صلوة المسافر \* وإذا نسي  
 ذلك مسأله \* من نسي أن يحدث خرج من المسجد ثم علم أنه لم يحدث استحل الصلوة  
 وإن لم يكن خرج من المسجد يصلي ما نسي كذا في الهداية \* وهذا بخلاف ما في الركن ١١١  
 على ما يروى أو كان ما يحل على التعمين وظن أن مدة مسجد قد انقضت أو كان مسجداً  
 سرّاً لم يفتد به أو كان في الظاهر وظن أن ما يصلح الجوار أو أن في ثوبه نظمة أو أنه يصير  
 حيث يفسد صلواته \* وإذا داروا جهة واحدة وصلى الجماعة فمروا بالمسجد وكانوا في  
 الصلوة لم يحكم المسجد وأرغموا فداموا ولم ينسوا صلواتهم فمروا بالصلاة جماعة وإن  
 من ذلك سورة والحدث استبرأ كذا في التبيين \* وإن كان يصلي وحده بموضع فمروا  
 في المسجد وكذا في التبيين وشمالاً وحده كذا في المحيط \* والمرأه إن كانت من غير  
 مسدت صلواتها لا بد بمنزلة المحدث في حق الرجل ولها ما عدا ذلك كذا في التبيين \*  
 حالف لصلى سبق الحدث فاستحلف ثم سجد لم ينس أن نسي كذا في التبيين \*  
 وظلمات الصلوة في مسائل \* إذا طأح الشمس في البحر \* أو دخل وقت العصر في الحرم \*  
 أو سقطت حصى من نهر \* أو زال عدد المعداد \* أو استحلف أصياً \* أو قدر من شيء على الماء  
 أو استحلف \* وكان ما سجد على التعمين فمست مدة فسجد وكان واجداً الماء وإن كان  
 واجداً لا يسطل ويبل يسطل \* أو مزع جريد يعمل بسراويل \* أو أسعفت لاحتاج إلى الماء  
 في المزع \* وأما إذا كان المزع يفعل غنيمة تمت صلواته بالاجتماع \* أو تعلم أنه سورة وإن بدت  
 أو حفظها والسماع ممن يتوابعها أو سمعها أو تعلم أنها تعلم حقيقة تمت صلواته إذا كان  
 مسجداً أو أما ما حيث يجزوا عما تمت إذا كان يصلي حلق قارئ بعد ما صوم أهل المسجد  
 واحترار البيت أو لا يفسد هكذا في التبيين \* هو الصحيح كذا في الظهير \* أو وجد  
 ما نسيه من الصلوة وإن لم يكن في سجده \* أو من باب ما إذا كانت في سجده أو في سجده  
 أو لم يكن سجده ما يبل يسطل يستأثر بركن أو يركن في سجده أو يركن في سجده

فقد رُوي على استعمال الماء أو تذكر فائتة عليه ولم يسقط الترتيب بعد فلو كان متوضعا يصلي خلف متيمم فأدى المؤتم الماء أو مؤتما وعلى الإمام فائتة فتذكر المؤتم الفائتة بطلت صلوة المؤتم وحده كذا في التبيين \* ثم إذا بطلت الصلوة في هذه المسائل لا تنقلب نفلا إلا في ثلث مسائل وهو ما إذا تذكر فائتة أو طلعت الشمس أو خرج وقت الظهر في يوم الجمعة كذا في أحكامه في النيرة \* وهذا اثنتا عشرة مسألة في الروايات المشهورة \* وقد زيد عليها مسائل \* منها إذا كان يصلي بالثوب النجس فوجد ما يغسل به \* ومنها إذا كان يصلي القضاء فدخل عليه الأوقات المكروهة من الزوال أو تغير الشمس للغروب أو طلوعها \* ومنها إذا صلت المرأة بغير قناع فاعتقت في هذه الحالة وأم تستر عورتها من ساعتها \* فهذه المسائل كلها إذا عصى له واحد منها بعد ما تعد قدر النشهد أو في سجود السهو بطلت صلوته وصلوة من كان خلفه لم يأن أصلا \* ولو سلم وعليه سجود السهو فعرض له واحد منها فإن سجد بطلت صلوته والابدال \* ولو سلم القوم قبل الإمام بعد ما تعد قدر التشهد ثم عرض له واحد منها بطلت صلوته دون القوم \* وإذا سجد هو للسهو ولم يسجد القوم ثم عرض له كذا في التبيين \* الباب السابع

فيما يفسد الصلوة وما يكره فيها \* وفيه بصلان \* الفصل الأول فيما يفسدها \* المفسد للصلوة

فدعاء \* قيل ويعلى \* النوع الأول في الأقوال \* إذا تكلم في صلوته ناسيا أو عاذا خاطئا

أو قاصدا قليلا أو كثيرا بكلم لا صلاح صلوته بأن قام الإمام في موضع القعود فقال له المقتدى أقعد أو نوع في موضع القيام فقال له قم أو لا صلاح صلوته ويكون الكلام من كلام الناس استعمل الصلوة عندها كذا في المحيط \* هذا إذا تكلم قبل أن يقعد قدر التشهد كذا في فتاوى

فتاوى \* وهذا إذا تكلم على وجه يسمع منه فاما إذا تكلم على وجه لا يسمع منه أن كان بحيث يسمع نفسه تفسد صلوته كذا في المحيط \* وأن لم يسمع وصحح الحروف لا تفسد كذا في الزهدى \*

وفي النزاع إذا تكلم في الصلوة وهو في النوم تفسد صلوته وهو المختار كذا في المحيط \* يفسدها السلام للصلوة عمدا وما غيره فإن كان على ظن أن الصلوة نامة فغير مفسد وإن كان ناسيا للصلوة فمفسد \*

ولو سلم على رجل تفسد مطلقا كذا في شرح أبي المكارم \* المسبوق إذا سلم على ظن أن عليه أن يسلم مع الإمام فهو سلام عمدا يمنع البناء كذا في الخلاصة في مما يتصل بمسائل الاقتداء

مسائل المسبوق \* وهكذا في فتاوى قاضي خان في فصل فيمن يصح الاقتداء به \* ولو سلم

المسبوق مع الامام ينظر ان كان ذا كراما عليه من القضاء فسدت صلوته \* وان كان ساهيا لما عليه من القضاء لا تفسد صلوته لانه سلام الساهي فلا يخرج من حرمة الصلوة كذا في شرح الطحاوي في باب سجود السهو \* رجل صلى العشاء فسلم على رأس الركعتين على ظن انها ترويحة او سلم في الظهر على رأس الركعتين على ظن انها جمعة اذا لم يقم سلم على رأس الركعتين على ظن انه ما فرقانه يستقبل الصلوة \* ولو سلم على رأس الركعتين على ظن انها رابعة فانه يهضي على صلوته ويسجد للسهو كذا في فتاوى قاضي خان \* والضابطة ان السهو من السلام ان وقع في اصل الصلوة بوجوب فسادها وان وقع في وصف الصلوة لا يوجب الفساد هكذا في المحيط في الفصل السابع عشر في سجود السهو \* ولو اراد ان يسلم على انسان ساهيا فلما قال السلام تذكر انه لا ينبغي له ان يسلم وهو في الصلوة فسكت تفسد صلوته كذا في المحيط \* ولو صافح بنية السلام تفسد صلوته لانه كلام معني ولا يرد بالاشارة \* ولو اشار يريد به رد السلام او طلب من المصلي شيئا ما اشار به او برأسه بنعم او بلا لا تفسد صلوته هكذا في التبيين \* ويكره كذا في شرح منبه المصلي لابي الهيثم الحاج \* رجل عطس فقال المصلي يرحمك الله تفسد صلوته كذا في المحيطين \* ولو قال العاطس يرحمك الله وخاطب نفسه لا يضره كذا في الخلاصة \* ولو عطس في الصلوة فقال آخر يرحمك الله فقال المصلي آمين تفسد كذا في منية المصلي \* وهكذا في المحيط \* ولو عطس فقال المصلي الحمد لله لا تفسد لانه ليس بجواب وان اراد به جوابه او استفهامه بالصحيح انه يفسد هكذا في التمر تاشي \* ولو قال العاطس لا تفسد صلوته وينبغي ان يقول في نفسه والاحسن هو السكرت كذا في الخلاصة \* فان لم يحمد فهل يحمد اذا فرغ فاصحح انه يحمد \* وان كان مقتديا لا يحمد سرا ولا علنا في قولهم كذا في التمر تاشي \* رجلان يصليان فعطس أحدهما فقال رجل خارج الصلوة يرحمك الله فقال جميعا آمين تفسد صلوة العاطس ولا تفسد صلوة الآخر لانه لم يدع له هكذا في الظهيرية وفتاوى قاضي خان \* في الغداوين ولو قال المصلي يرحمك الله وقال الآخر آمين لا تفسد صلوة من قال آمين لانه لم يدع له هكذا في السراج الوهاج \* اذا قرأ القرآن او ذكر الله تعالى يريد خطاب انسان امره بشي او نهاه من شي تفسد صلوته فان اراد تنبيه من يشغله انه في الصلوة لا تفسد كذا في التهذيب \* ولو امر من الامام شي فسمع المأمور بلا بأس بد لان القصد به اصلاح الصلوة \* ولا يسمع للامام اذا قام الى الاخرين لانه لا يجوز له الرجوع اذا كان الى القيام اقرب

فلم يكن التسبيح مفيداً كذا في البحر الرائق ناقلاً عن البدائع \* ولو فتح على غير إمامه تفسد الصلاة إذا عني به التلاوة دون التعليم كذا في محيط السرخسي \* وتفسد صلواته بالفتح مرة ولا يشترط فيه التكرار وهو الأصح هكذا في فتاوى قاضيخان \* وأن فتح غير المصلي على المصلي فآخذ به تعد تفسد كذا في منية المصلي \* وإن فتح على إمامه لم تفسد \* ثم قيل ينوي الفاتح بالفتح على إمامه التلاوة \* والصحيح أن ينوي الفتح على إمامه دون القراءة \* قالوا هذا إذا ارتج عليه قبل أن يقرأ تدر ما يجوز به الصلوة أو بعد ما قرأ ولم يتحول إلى آية أخرى وأما إذا قرأ أو تحول ففتح عليه تفسد صلوة الفاتح والصحيح أنه لا يفسد صلوة الفاتح بكل حال ولا صلوة الإمام لو أخذ منه على الصحيح هكذا في الكافي \* ويكره للمقتدى أن يفتح على إمامه من ساعته لجواز أن يتذكره من ساعته فيصير قارئاً خلف الإمام من غير حاجة كذا في محيط السرخسي \* ولا ينبغي للإمام أن يلجئهم إلى الفتح لأنه يلجئهم إلى القراءة خلفه وأنه مكروه بل يركع أن تقرأ قدر ما يجوز به الصلوة ولا ينتقل إلى آية أخرى كذا في الكافي \* وتفسيره لا لجاء أن يردد الآية أو يتف ساكناً كذا في النهاية \* ارتج على الإمام ففتح عليه من ليس في صلواته وتذكره أن آخذ في التلاوة قبل تمام الفتح لم تفسد ولا تفسد لأن تذكره مضاف إلى الفتح \* وفتح المرافق كالبالغ \* ولو سمعه أو تم ممن ليس في الصلوة ففتح على إمامه يجب أن تبطل صلوة الكل لأن التلقين من خارج كذا في البحر الرائق ناقلاً عن القنية \* أخبر بما يسره فحمد الله تعالى وأراد به جوابه تفسد صلواته وإن لم يرد جوابه وأراد به إلامه أنه في الصلوة لم تفسد بالاجماع كذا في محيط السرخسي \* وإذا أخبر بما يعجبه فقال سبحان الله أو لا إله إلا الله أو الله أكبر أن لم يرد به الجواب لا تفسد صلواته عند الكل وإن أراد به الجواب بسدت عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله هكذا في الخلاصة \* ولو لدغته عتوب فقال بسم الله تفسد صلواته عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في الظهيرية \* وتيل لا تفسد لأنه ليس من كلام الناس \* وفي النصاب وعليه الفتوى كذا في البحر الرائق \* ولو قال عند رؤية الهلال ربى وربك الله تفسد صلواته عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله \* ولو عوذ نفسه بشي من القرآن للحمي ونحوها تفسد عندهم كذا في الظهيرية \* مريض صاب فقال عند قيامه أو عند انحطاطه بسم الله لما يلحقه من المشقة والوجع لا تفسد صلواته وعليه الفتوى منذاني المصنفات \* في الجامع الصغير صدر الشهيد وفي قوله إن الله وأنا إله راجعون إذا أراد



الجواب تفسد صلوته عند الكل\* ولو قال اللهم صل على محمد ا وقال الله اكبر لا تفسد صلوته  
بالاجماع ان لم يرد به الجواب اما اذا اراد الجواب قال بعضهم تفسد صلوته عندا لكل وهم  
الظاهر\* ولو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلوة ان لم يكن جوابا لغيره لا تفسد صلوته\*  
وان سمع اسم النبي عليه السلام فقال جوابا له تفسد\* ولو قرأ رجل ما كان محمد ابا احد  
من رجا لكم وصلى عليه رجل في الصلوة لا تفسد صلوته وكذا لو قرأ ذكر الشيطان فتال هو في  
الصلوة لعنه الله لا تفسد صلوته\* ولو نادى رجل فقال اقروا الفاتحة لاجل المهمات فقرأ  
المسبوق تفسد صلوته وبه يقتضى هكذا في الخلاصة\* ولو انشد مرأى يوجد عينه في القرآن مثل قول  
الشاعر\* ارايت الذى يكذب بالدين\* فذاك الذى يدع اليتيم\* وقراهم وبخزهم وبنصرهم  
عليهم\* ويشق صدور قوم مويمين\* واراد به اشارة الشعر تفسد هكذا في محيط السرخسى\*  
ولو انشأ شعرا وخطبة ولم ينكلم بلسانه لا تعد وقد اساء كذا في منية المصلى\* في الفتاوى  
واو تفكر في صلوته فتذكر حدينا او شعرا وخطبة او مسئلة يكره ولا تفسد صلوه كذا في  
السراج الوهاج\* ولو جرى على لسانه نعم فان كان يعناد ان يجرى في كلامه تفسد صلوته  
والا فلا لانه يجعل ذلك من القرآن كذا في محيط السرخسى\* وان قال بالعارسية  
آرى فهو بمنزلة نعم ان كان ذلك عادة له تفسد والا فلا كذا في فتاوى قاضي خان\* ان دعا  
بما يستحيل سؤاله من العباد مثل العافية والمغفرة والرزق بان قال اللهم ارزقنى الحج اغفر لى  
لا تفسد\* واودع بما لا يستحيل سؤاله من العباد مثل قوله اللهم اطعمنى او اقص دينى او زوجنى  
فانه يفسد\* ولو قال اللهم ارزقنى فلانة فالصحيح انه يفسد لان هذا اللفظ ايضا مستعمل  
فيما بين الناس\* ولو قال اللهم اغفر لى ولوالدى لا تفسد لانه موجود في القرآن ولو قال  
اللهم اغفر لاخى ذكر الشيخ ابو الفضل البخارى انه يعد\* والصحيح انه لا يعد لانه  
موجود في القرآن كذا في محيط السرخسى\* وان قال اغفر لى او لعمى او لخالى  
او لزيد فسدت صلوته كذا في السراج الوهاج\* ولو قرأ امام آية التوضيب والترهيب  
فقال المقتدى صدق الله وبلغت رسلة فقد اساء ولا تفسد صلوته كذا في فتاوى قاضى خان\*  
وهكذا في الظهيرية\* المصلى كلما يقرأ يا ايها الذين آمنوا رفع رأسه وقال لبيك سيدى فالاحسن  
ان لا يفعل ولو فعل قيل لا تفسد صلوته كذا في محيط السرخسى\* وهو الصحيح كذا في

## كتاب الصلوة ( ١٢٠ ) فيما يفسد الصلوة وما يكره فيها • فيما يفسدها

فتاوى قاضي خان في المسائل المتعلقة بقراءة القرآن • ولو لبى الحاج في صلوته تفسد كذا في الخلاصة • ولو قال في أيام التشريق الله أكبر لا تفسد صلوته كذا في فتاوى قاضي خان • وإذا أذن في الصلوة وأراد به الأذان فسد في قول أبي حنيفة رح كذا في المحيط • وإذا سمع الأذان فقال مثل ما يقول المؤذن أن أراد به جوابه تفسد والأفلاوان لم يكن له نية تفسد هكذا في محيط السرخسي • ولو وموسه الشيطان فقال لاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم أن كان ذلك في أمر الآخرة لا تفسد وإن كان في أمر الدنيا تفسد كذا في التمر تاشي • إذا سى التشهد في آخر الصلوة فسلم ثم تذكر واشتغل بقراءة التشهد فلما تقرأ البعض سلم قبل إتمام التشهد فسد صلاته في قول أبي يوسف رح لأن قعوده الأول ارتفض بالعود إلى قراءة التشهد فإذا سلم قبل إتمام التشهد تفسد صلوته • وقال محمد رحمه الله لا تفسد صلوته لأن قعوده الأول لا يرتفض كله بالعود إلى قراءة التشهد وإنما ارتفض بقدر ما قرأ ولم يرتفض أصلاً لأن محل قراءة التشهد القعدة ولا ضرورة إلى رفضها وعليه الفتوى • ومن هذا اختلف المشايخ في مسئلة لا رواية لها إذا سجد العا تحت والسورة حتى ركع فتذكر في ركوعه فانتصب قائماً للقراءة ثم ندم فسجد وأمام يعد الركوع قال بعضهم تفسد صلوته لأنه لما انتصب قائماً للقراءة ارتفض ركوعه فإذا لم يعد الركوع تفسد صلوته وقال بعضهم لا يرتفض كل الركوع أو لم يرتفض أصلاً لأن الرفض كان لأجل القراءة فإذا لم يقرأ صار كانه لم يكن كذا في فتاوى قاضي خان • ولو أن في صلته أو تأوه أو بكى ما ارتفع بكاءه فحصل له حروف فإن كان من ذكر الجنة والنار فصلوته تامة وإن كان من وجع أو مصيبة فسدت صلوته ولو تأوه لكثرة السجود لا يقطع الصلوة • ولو بكى في صلوته فإن سأل د مع من غير صوت لا تفسد صلوته • وتفسير اليمين أن يقول آه آه • ونفسير الأوه أن يقول آه كذا في التاتارخانية • ولو قال أخ أخ فسد بالاجماع وإن لم يكن مسموعاً لا يفسد ويكره لأنه ليس بكلام كذا في محيط السرخسي • ولو نفخ الشراب من موضع سجوده أن كان غير مسموع لا تفسد صلوته كالتنفس لكن إن تعمد يكره • وإن كان مسموعاً بأن يكون له حروف مهجاة فهو بمنزلة الكلام ويقطع الصلوة هكذا في الخلاصة • إذا ساق الدابة بنزله هراً وساق الكلب بنزله هراً يقطع وإن ساقها بما ليس له حروف مهجاة لا يقطع الصلوة • وكذا إذا دعا الهرة بما له حروف مهجاة يقطع الصلوة وإذا دعاها بما ليس له حروف مهجاة لا يقطع الصلوة وكذا

إذا نقرأها بماله حروف مهجأة قطع هكذا في الذخيرة \* ويفسد الصلوة التنحنع بلا عذر  
 بأن لم يكن مدفوعاً إليه وحصل منه حروف هكذا في التبيين \* ولولم يظهر له حروف فإنه لا يفسد  
 اتفاقاً لكنه مكروه كذا في البحر الرائق \* وإن كان بعذر بأن كان مدفوعاً إليه لا تفسد لعدم إمكان الاحتراز  
 عنه \* كذا الأنين والتأوه إذا كان بعذر بأن كان مريضاً لا يملك نفسه نصارك لعطاس والجشاع \*  
 ولو عطس أو تجشأ فحصل منه كلام لا تفسد كذا في محيط السرخسي \* ولو تنحنع لأصلاح صوته وتحسينه  
 لا يفسد على الصحيح وكذا لو أخطأ الإمام فتحنع المقتدي إيهتدى الإمام لا تفسد صلوته وذكر في العبدان  
 المنحنع لإعلام أنه في الصلوة لا يفسد كذا في التبيين \* ويعسدها قراءته من مصحف عند أي حنة راح  
 وقال لا يفسد \* لأن حمل المصحف وتقليب الأوراق والنظر فيه عمل كثير وللصلوة عنه بذو على  
 هذا لو كان موضوعاً بين يديه على رجل وهو لا يحمل ولا يقلب أو قرأ المكنوب في المحراب لا يفسد \*  
 ولأن التلقن من المصحف تعلم ليس من أعمال الصلوة \* وهذا يوجب التسوية بين المحمول  
 وغيره فتفسد بكل حال وهو الصحيح هكذا في الكافي \* وأو كان يحفظ القرآن وقرأه من مكنوب  
 من غير حمل المصحف قالوا لا تفسد صلوته لعدم الأمرين \* وأم يفصل في المختصر ولا في الجامع  
 الصغير بين ما إذا قرأ قليلاً أو كثيراً من المصحف \* وقال بعض المشائخ إن قراءته مقدار آية تفسد صلوته  
 والأفلا \* وقال بعضهم إن قرأ مقدار الآية تحته تفسد والأفلا كذا في التبيين \* ولو نظر إلى مكنوب  
 هو قرآن وفهمه لا خلاف فيه لا حدانه بجوز كذا في النهاية \* وفي الجامع الصغير احتسابه في  
 لو نظري كتاب من العفة في صلوته وفهم لا تفسد صلوته بالاجتماع كذا في التاتار حاشية \* إذا  
 كان المكنوب على المحراب غير القرآن فنظر المصلي إلى ذلك وتأمل وفهمه على قول  
 أبي يوسف رحمه الله لا تفسد وبه أخذ مشائخنا وعلى قياس قول محمد بن نفع كذا في الذخيرة  
 والصحيح أنه لا تفسد صلوته بالاجتماع كذا في الهداية \* ولا فرق بين المستمعين وعنده على  
 الصحيح كذا في التبيين \* ولو قرأ من الإنجيل أو التوراة والزبور وهو يحسن القرآن أو لا يحسن  
 فسدت صلوته كذا في فتاوى قاضيخان \* النوع الثاني في الأفعال المفسدة للصلاة \*  
 العمل الكثير بفسد الصلوة والقليل لا كذا في محيط السرخسي \* واختلعت في العاصم بينهما  
 على ثلاثة أقوال \* الأول أن ما يقام باليدين عادة كثيراً وإن فعله بيد واحدة كالنعم وإس التمس  
 وشد السراويل والرمي من القوس وما يقام بيد واحدة قليل وإن فعل بيدين كزرع التمس

وحل السراويل ولبس القطنسوة ونزعها ونزع اللجام هكذا في التيسين \* وكل ما يقام بيد واحدة وهو يسير ما لم يتكرر كذا في فتاوى قاضيخان \* والثاني ان يعرض الى رأى الممتلى به وهو المصلى \* فان استكره كان كثيراً وان استقله كان قليلاً \* وهذا اقرب الاقوال الخار رأى ابن حنيفة رح \* والثالث انه لو نظر الى باظر من بعيد ان كان لا يشك انه في غير الصلوة فهو شبر مفسد وان شك فليس بمفسد وهذا هو الاصح هكذا في السيين \* وهو احسن كذا في محيط السرخسى \* وهو اختيار العامة كذا في فتاوى قاضيخان والاحلاصة \* ان يتلد منها او رعه لا يفسد صلوته \* وكذا اذا تردى برداء او حمل شيئاً خفيفاً يحمل بيد واحدة او حمل صبا او دراعاً على عاتقه لم يفسد صلوته كذا في فتاوى قاضيخان \* وان حمل شيئاً بحيث يكلو بحماه في عثرته فسدت صلوته كذا في الطبري \* وان اطل او شرب عامداً او باسماً يفسد صلوته كذا في فتاوى الحنفية \* ان كان بين اسنانه شيء من الطوام بالبلعة ان كان قليلاً دون الحمصة لم يفسد صلوته الا ان كان مقدار الحمصة فسدت كذا في السراج الوهاج باقلا عن الامامى \* وهكذا في التيسين والبدع وشرح الطحاوى \* ذكر الامامى وهو الاصح هكذا في السرخسدى \* ولو اخرج ما بين اسنانه لم يفسد اذا كان العلة للربق كذا في السراج الوهاج \* ان المصائب يحل بل او قرب قبل الشروع في الصلوة ثم شرع في الصلوة وبقي في فمه صل طوام او شرب ما بين يده لا يفسد صلوته وعليه العموم وكذا لو كان بين اسنانه شيء وهو في الصلاة لم يفسد صلوته \* وان كان قد اراد الحمصة وهو في الصلاة وبقي يوسف رحمه الله الى المصبرات \* واذا خرج من اسنانه لم يفسد صلوته اذا لم يكن ملائعهم كذا في فتاوى قاضيخان والاحلاصة والمحيط \* واذا خرج سمسمه من حارج وابتلعها فسدت وهو الاصح \* واذا اطل شيئاً من الحلاوة والبلع عنهما فحل في الصلوة فوجد حلاوتها في فمه او في لسانه لم يفسد صلوته \* ولو ادخل الماء او السكر في فمه ولم يمضعه اكن يصلى والحلاوة يصل الى حنجرته يفسد صلوته كذا في الاحلاصة \* وهو المحار كذا في الظهيرنة \* ولو مصغى ملك كثيراً فسدت كذا في محيط السرخسى \* اذا لاق العزلة فلم ينفصل منه شيء ان كثرت من اجل انه عمل كثير وان انفصل عنها شيء ودخل حلقه فسدت ولو قل واء الى ام المكه او دخل ريقه لم يفسد \* ولو وقع في فمه بركة او طيرة او نلج ما ابتلعه فسدت كذا

في السراج الوهاج \* وأورع المصلي الغتيلة في المراجعة لا تفسد صلوته كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 وأووضع الغتيلة في السراج وهو يصلي لا تفسد صلوته لأنه قليل كذا في السراج الوهاج نافلا  
 عن الفتاوى \* إذا قام ملا الغم ينتقض طهارته ولا تفسد صلوته وإن قام أقل من ملا الغم  
 لا ينتقض طهارته ولا تفسد صلوته وإن قام ملا الغم وأبتلعه وهو يقدر على أن يمجه تفسد صلوته وإن  
 لم يكن ملا الغم لا تفسد صلوته في قول أبي يوسف رحمه الله وتفسد في قول محمد رحمه الله \* والأحوط  
 قوله كذا في فتاوى قاضيخان \* وإن تقبلاً فإن كان أقل من ملا الغم لم تفسد صلوته وإن كان  
 ملا الغم تفسد صلوته كذا في المحيط \* المشي في الصلوة إذا كان مستتباً القليلة لا يفسد إذا  
 لم يكن متلاً حقاً ولم يخرج من المسجد وفي القضاء ما لم يخرج من الصفوف كذا في المنية \*  
 وإذا استدبر القبلة فسدت كذا في الظهيرية \* لو مشى في صلوته مقدار صف واحد لم تعد  
 صلوته ولو كان مقدار صفين إن مشى دفعة واحدة فسدت صلوته وإن مشى إلى صف ووقف  
 ثم إلى صف لا تفسد كذا في فتاوى قاضيخان \* رفع اليد بين لا يفسد الصلوة \* أما مرق العمار  
 بمد الرجلين يفسد وبرجل واحدة لا كذا في الخلاصة \* وأن حرك رجلاً واحدة الأعلى الدوام  
 لا تفسد صلوته وإن حرك رجله نهد \* واعتبر هذا القائل العمل بالرجلين بالعمل باليدين  
 والعمل برجل واحدة بالعمل بمد واحدة \* وقال بعضهم إن حرك رجله قليلاً لا تفسد صلوته كذا  
 في المحيط \* وهو الوجه كذا في البحر الرائق \* ولو حول القادر صدره من القبلة فسدت  
 صلوته ولو حول وجهه دون صدره لا تفسد كذا في الزاهدي \* هذا إذا استقبل من سائر  
 كذا في الذخيرة \* ولو ركب الدابة فسدت صلوته لأنه لا يتم الأيدي وإن نزل من الدابة لم يفسد  
 كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل رفع المصلي من مكانه ثم وضعه من غير أن يحوله عن القبلة  
 لا تفسد صلوته وإن وضعه على الدابة تفسد كذا في السراج الوهاج \* وأما تقدم على الإمام  
 من غير مد فسدت صلوته كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي فتاوى الفضلي في الصحرا  
 رجل يصلي فتأخر عن موضع قيامه مقدار سجود لا تفسد صلوته ويعتبر مقدار سجوده من حاله  
 وعن يمينه وعن يساره \* ويعطى هذا قدر حكم المسجد كما في وجه القليلة ما لم يتأخر عن هذا الموضع  
 لم يتأخر عن المسجد ولا يعتبر الخط في هذا الباب حتى لو خط حوله خطأ ولم يخرج عن الخط ولكن  
 تأخر مما ذكرنا من المواضع فسدت صلوته كذا في المحيط في بيان ما يمنع صحة الاقتداء وما لا يمنع •

ولو كان في الصف فرجة فدخل رجل في تلك الفرجة فتقدم المصلي حتى وضع عليه المكان فسدت صلوته كذا في خزائن الفتاوى \* وهكذا في القنية \* رجل صلى المغرب في منزله وجاء رجل واقتدى به يصلي المغرب تطوعاً فقام الا امام الى الرابعة فاسبأ ولم يقعد على الثالثة وتابعه المقتدي قالوا فسدت صلوة الامام والمقتدي كذا في فتاوى قاضيخان في فصل في من يصح الانتداء به \* قتل العقر والعقرب في الصلوة لا يفسد الصلوة سواء حصل بضربة او بضربات وهو الاظهر \* وفي مجموع النوازل فان وقع هذا للمقتدي فباخذ النعل بيده ومشى اليه لا يفسد وان صار قدام الامام كذا في الخلاصة \* ويستوى فيه جميع انواع الحيات هو الصحيح كذا في الهداية \* وانما اباح قتل الحية والعقرب في الصلوة اذا مر بين يديه وخاف ان يؤذيها ما اذا كان لا يخاف الا الذي يكره كذا في المحيط \* ولوروى ثلثة احجار على الولاء او قتل القملات على الولاء او نتف ثلث شعرات على الولاء او اكتحل تفسد صلوته كذا في الظهيرية \* وفي الحجة قال بعض المشائخ اذا رمى حجراً وبسط ذراعه ومد يده لباقة ورمى نحو الهواء فسدت صلوته بحجر واحد كذا في اثار خابية \* وعن الحسن رحمه الله في المصلي على الدابة اذا ضربها لاسحراج السير فسدت صلوته وبعضهم قالوا ان ضربها مرة او مرتين لا تفسد صلوته وان ضربها ثلثاً في ركعة واحدة تفسد صلوته يريد اذا ضربها على الولاء كذا في المحيط \* ولو ضرب انساناً بيد واحدة او بسوط تفسد كذا في منية المصلي \* ولوروى طائراً بحجر لم تفسد لكنه يكره كذا في الخلاصة \* ولو خلع الخف وهو واسع لا تفسد كذا في محيط السرخسي \* ولو لبس الخف فسدت صلوته ولو اجم دابته او اسرجها او نزع السرج فسدت صلوته كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو كتب قدر ثلث كلمات في صلوته تفسد صلوته وان كان اقل لا \* وفي الفتاوى تقدير ثلث كلمات في مجموع النوازل كذا في الخلاصة \* وان كتب على الهواء او على بدنه شيئاً لا يستبين لا تفسد وان كثر كذا في السراج الوهاج \* ولو اغلق الباب لا تفسد صلوته وان فتح الباب المغلق تفسد كذا في فتاوى قاضيخان \* صبي مص ندي امرأة \* بصلية ان خرج اللبن فسدت والا فلا لانه متى خرج اللبن يكون ارضاعاً وبدونه لا كذا في محيط السرخسي \* وان مص ثلث مصات تفسد صلوتها وان لم ينزل اللبن كذا في فتاوى قاضيخان والخلاصة \* ولو كانت المرأة في الصلوة فجاء معها زوجها بين العخذين فسدت صلوتها وان لم ينزل منها لبنه وكذا لو قبلها بشهوة

او بغير شهوة او مسها بشهوة اما لو قبلت المرأة المصلي ولم يشتهها لم تفسد صلوته \* ولو نظر  
الى فرج المطلقة طلاقا رجعيًا من شهوة يصير مرا جبا ولا تفسد صلوته في رواية هو المختار كذا  
في الخلاصة \* ولو اد من رأسه او لحيته او جعل ماء الثورد على رأسه فسدت صلوته \* قيل هذا  
اذا تناول القارورة فصب الدهن على رأسه ولو كان في يده فمسه برأسه او بلحيته لم تفسد صلوته  
كذا في فتاوى قاضي خان \* وصرح بحيته تفسد صلوته كذا في محيط السرخسي \* اذا حك ثلثا  
في ركن واحد تفسد صلوته \* هذا اذا رقع يده في كل مرة اما اذا لم يرفع في كل مرة فلا تفسد  
ولو كان الحك مرة واحدة يكره كذا في الخلاصة \* وصرح ما رقى موضع سجدة لا تسجد وان اثم \*  
وتكلموا في الموضع الذي يكره المروزيه \* والاصح انه موضع صلاته من قدمه الى موضع  
سجدة كذا في التبيين \* قال مثا نحن اذا صلى راميا بصره الى موضع سجدة لم يقع بصره عليه  
لم يكره وهو الصحيح كذا في الخلاصة \* وهو الاصح كذا في البدائع \* وهو الاشبه الى الصواب كذا  
في النهاية \* هذا حكم الصحراء \* فان كان في المسجد ان كان بينهما حائل كانسان او اسطوانة لا يكره \*  
وان لم يكن بينهما حائل والمسجد صغير كره في اى مكان كان \* والمسجد الكبير كالصحراء كذا  
في الكافي \* ولو كان يصلى في الدكان كان اعضاء المار بها ذي اعضاء المصلي يكره والا فلا كذا  
في محيط السرخسي \* ولو مر رجلان متحاذيان والكراة تلحق الذي يلي المصلي كذا في  
السراج الوهاج \* قالوا حيلة الراكب اذا اراد ان يمران يصيروا الدابة ويمر بتصميم الدابة مسترة ولا اثم  
كذا في النهاية \* ولو مر اثنان يقوم احدهما امامه ويمر الآخر ويفعل الآخرة هكذا ويمر ان كذا في القنية \*  
ويبغى لمن يصلى في الصحراء ان يتخذ امامه سترة طولها ذراع وغلظها اصبع ويقرب  
من السترة ويجعلها على حاجبه الايمن او الايسر والايمن افضل كذا في التبيين \* وان تعذر  
غرز العود لا يلحق كذا في الكافي \* وصححه جماعة منهم قاضيخان في شرح الجامع الصغير  
كذا في البحر الرائق \* وفي الخلاصة هو الاصح \* وفي القنية هو المختار كذا في شرح ابى المكارم \*  
\* فان وضعها وضعها طولًا لا عرضًا كذا في التبيين \* وان لم يكن معه خشبة او شئ يعزز  
او يضع بين يديه هل يخط خطا عامة المشائخ على انه لا يخط وهو رواية عن محمد بن وهب  
\* مثا نحن بخط وهو رواية عن محمد بن وهب \* وان الذين قالوا بالخط اختلفوا في كيفية الخط قال بعضهم  
يخط طولًا وقال بعضهم يخط كالمحراب كذا في المحيط \* ولا بأس بترك السترة اذا من المروء

وامم بواجب الطريق هكذا في التبيين \* وسترة الامام مسترة للمقوم \* ويد رء الما ران الم يكن  
 بين يديه سترة او صريته وبين السترة بالاشارة او بالتسبيح كذا في الهداية \* فالوا هذا في حق الرجال  
 اما النساء فانهن يصغفن \* وكيفية ان يضرب بظهره الا صابع اليمنى على صفحة الكف  
 من اليسرى كذا في البحر الرائق نائلا من غاية البيان \* والجمع بين الاشارة والتسبيح يكره \*  
 والاشارة بالرأس او العين او غيرهما كذا في الكافي \* اذا زاد في صلوته ركوعا او سجودا ذك  
 في ظاهر الرواية انه لا يفسد \* ركن لك اذا زاد سجدة تين او اكثر لا تنسد صلوته \* وكذا لك  
 الركعتان وما زاد على ذلك \* واذا زاد فيها ركعة تامة قبل اتمام صلوته فسدت صلوته \* لو ركع  
 الاسام وسجد سجدة ورفع رأسه من اجاء رجل ودخل معه وركع وسجد سجدة تين فاند يفسد صلوته  
 لانه ادخل زيادة ركعة وهو الركوع والسجود وانه يفسد الصلوة هكذا في المحيط \* اذا كان يصلي  
 الظهر مثلا ما نسي العصر او التطوع بنكبيرة جد يده فان صلوته تفسد لانه صح شرعه في غير  
 ما هو فيه وهو التطوع فيما اذا نواه او نوى العصر وكان صاحب ترتيب اولم يكن بان سقط  
 الترتيب بكثرة الدوائت او بضمق الوقت فيخرج عما هو فيه ضرورة \* وكذا لو كان يصلي التطوع  
 وافتتح الغرض او كان يصلي الجمعة فافتتح الظهر او بالعكس يخرج عما هو فيه لما ذكرنا كذا  
 في السببين \* ولو صلى ركعة من الظهر فكبر ينوي الاستيناف للظهر بعينه فلا يفسد ما اذا  
 يحسب بذلك الركعة حتى لو لم يقعد فيما بقي القعدة الاخيرة باعتبارها فسدت الصلوة كذا  
 في البحر الرائق \* هذا اذا نوى ببقائه حتى لو قال نويت ان اصلي الظهر بطل الظهر ولا يحسب بترك  
 الركعة هكذا في الكافي \* ولو افتتح منفردا ثم اقتدى به رجل فافتتح نائبا لاجله فهو على  
 الافتتاح الاول الا ان يكون الداخل امرأة كذا في النهاية \* ولو افتتح الظهر ثم كبر ينوي  
 الاقتداء بالامام فيها بطل الاول \* ولو صلى الظهر في بيته ثم صلاها بجماعة لم يبطل المؤدى  
 كذا في الكافي \* اذا صلى الظهر اربعا ولم يذكر انه ترك سجدة منها ما هيأ ثم قام واستقبل  
 الصلوة وصلى اربعا وسلم فسد ظهره لان نيته دخوله في الظهر نائبا وقع لغوا فاد صلى ركعة  
 واحدة فقط خاط المكتوبة بالنافلة قبل الفراغ من المكتوبة كذا في البحر الرائق \* وهكذا في  
 الخلاصة \* ومن صلى من المغرب ركعتين وقعد قدر الشاهد وزعم انه اتى بها فسلم ثم قام  
 فذكر ونوى الدخول في سنة المغرب ومن سجد للسنة اولا فصول المغرب فاسدة لانه صار منتهلا



من الغرض الى النفل قبل فراغها \* اما اذا سلم وتذكر انه لم يتم فحسب ان صلوته سدت  
 مقام وكبر للمغرب ثانيا و صلى ثلاثا ان صلى ركعة وفعد قدرا لشهد اجزاء المغرب والا فلا وله  
 انتهي المغرب و صلى ركعة فظن انه لم يكبر للافتتاح فافتحها و صلى ثلاث ركعات جازت  
 صلوته ولو صلى ركعتين فظن انه لم يفتتح فافتحها و صلى ثلاث ركعات لا يجوز صلوته \* وفي  
 كتاب رزين هذا اذا لم يقعد بعد ركعة بعد الافتتاح لانه ترك القعدة الاخيرة وانقل  
 الى النفل مثل تمام الغرض كذا في الخلاصة \* الفصل الثاني فيما يكره في الصلوة وما لا يكره \*  
 وذكره للمصنف ان يعيب بثوبه او لحبته او جسده وان يكف ثوبه بان يرفع ثوبه من بين يديه  
 او من خلفه اذا اراد السجود كذا في معراج الدراية \* ولا بأس بان ينفذ ثوبه كيلا يلتصق بجسده  
 في الركوع \* ولا بأس بان يمسح جبهته من التراب والحشيش بعد الفراغ من الصلوة وقبله اذا كان  
 يقدر ذلك ويشغله من الصلوة واذا كان لا يضرك ذلك يكره في وسط الصلوة ولا يكره قبل الشهد  
 والسلام كذا في فتاوى قاضيخان \* والترك افضل كذا في محيط الصدوق \* ولا بأس بان يمسح  
 بعرق من جبهته في الصلوة كذا في فتاوى قاضيخان \* كل عمل هو مفيد لا بأس به للمصلي \*  
 وقد صح من النبي صلى الله عليه وسلم انه سلت العرق عن جبهته وكان اذا نام من سجوده بعض  
 ثوبه يمنة او يسرة \* وما ليس بمفيد يكره كذا في الخلاصة \* وهكذا في النهاية \* ظهر من انفس الذين  
 في الصلوة فمسحه اولي من ان يقطر منه على الارض كذا في الغنية \* ويكره عد الآي والتسليم باليد \*  
 وعن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله لا بأس بذلك \* ثم قيل الخلاف في الفراض ويجوز  
 في النوافل بالاجماع وقيل الخلاف في النوافل ولا يجوز في الفراض بالاجماع  
 والظاهر ان الخلاف في الكل كذا في التبيين \* قال مشايخنا وان احتاج المرء الى العدد  
 عدة اشارة لا انصا صا ويعمل المضطر بقولهما كذا في النهاية \* قالوا ان فمز برؤوس الاصابع  
 لا يكره كذا في فتاوى قاضيخان \* واختلفوا في عد التسليم خارج الصلوة قال في المستصحبين  
 لا يكره خارج الصلوة في الصحيح هكذا في التبيين \* ويكره عد السور لان ذلك ليس من اعمال  
 الصلوة كذا في الهداية \* ويكره تسليم الحصى الا ان لا يمكنه من السجود فيسويده مدة او مرتين \*  
 وفي ظاهر الرواية به \* ويكره كذا في المنيبة \* وتركه احب الي كذا في الخلاصة \* ويكره ان يشمك  
 اصابعه وان يرفع كذا في فتاوى قاضيخان \* والفرقة ان يغدزها او يمدد حاجتي تصدق

كذا في النهاية \* والفرقة خارج الصلوة كبرها كثير من الناس كذا في الزاهدى \* ويكره مقص شعره وهو جمع الشعر على الرأس وشده بشي حتى لا ينجل كذا في التبيين \* واختلف الفقهاء فيه على ائوال \* ف قيل ان يجمعه وسط رأسه ثم يشده \* وقيل ان يلف ذوائبه حول رأسه كما يفعله النساء \* وقيل ان يجمعه من قبل القباء ويمسكه بخيط او خرقة \* وكل ذلك مكروه كذا في البحر الرائق نأى ملا عن ضايقه البيان \* ويكره ان يضع يده على خاصرته كذا في فتاوى قاضيخان \* ويكره التحصر ايضا خارج الصلوة كذا في الزاهدى \* ويكره ان يلتفت يمنة ويسرة بان يحول بعض وجهه عن القبلة \* فاما ان ينظر بمؤق عينه ولا يحول وجهه فلا بأس به كذا في فتاوى قاضيخان \* ويكره ان يرفع بصره الى السماء كذا في التبيين \* ويكره ان يقعى في التشهد او بين السجدين نأى فتاوى قاضيخان \* والافعاء ان يضع اليديه على الارض وينصب ركبتيه نصباهما الصحيح كذا في الهداية \* وهو الاصح هكذا في الكافي والنهاية نأى فلا عن المبسوط \* والافعاء ان يقعد على عقبه وقيل على اطراف اصابعه وقيل ان يجمع ركبتيه الى صدره وقيل هذا ويعتمد بيديه على الارض وهو الاشبه بافعاء الكلب وكل ذلك مكروه كذا في الزاهدى \* ويكره رد السلام بيده والترفع بلا عذر هكذا في التبيين \* ويكره ان يفترش ذراعيه وان يرفع يديه عند الركوع وصند رفع الرأس من الركوع وان يسدل ثوبه كذا في المنية \* وهو ان يجعل ثوبه على رأسه او كتفيه فيرسل جوانبه \* ومن السدل ان يجعل القباء على كتفيه ولم يدخل يديه كذا في التبيين \* سواء كان نحتة قميص او لا كذا في النهاية \* في الخلاصة والنصاب المصلى اذا كان لابس شقة او فرجي ولم يدخل يديه في الكمين اختلف المتأخرون والمختارانه لا يكره كذا في المضمرات \* قالوا ومن صلى في قباء ينبغي ان يدخل يديه في كميه ويشده بالمنطقة صحابة السدل كذا في فتاوى قاضيخان \* واختلف المشايخ في كراهة السدل خارج الصلوة كما في الدراية \* وصح في القنية في باب الكراهة انه لا يكره كذا في البحر الرائق \* ويكره الصلوة حاسرا رأسه اذا كان يجد العمامة وقد فعل ذلك تكاسلا ونهاونا بالصلوة ولا بأس به اذا فعله بدلا وخشوا ما بل هو حسن كذا في الذخيرة \* ولو صلى مع السراويل والقميص منده يكره كذا في الخلاصة \* وفي الفتاوى العتابة ويكره الصلوة مع البرنس ولا يكره لبسه في الحرب كذا في التاتارخانية \* ولو صلى را فعا كميه الى المرفقين كره كذا في فتاوى قاضيخان \* ويكره

الصماء وهوان يشتمل بثوبه فيجلل به جسده كله من رأسه إلى قدمه ولا يرفع جانيها يخرج يده منه كذا في التبيين \* ويكره لبسة الصماء وهوان يجعل الثوب تحت الأبط اليمن وبطرح حانبيه على عاتقه إلا يسركذا في فتاوى فاضل خان \* ويكره الاعتجا وهوان يكور عما منه ويترك وسط راسه مكشوا كذا في التبيين \* قال الإمام الولوالجي وهو يكره خارج الصلوة أيضا هكذا في البحر الرائق \* ويكره الصلوة في ثياب البذلة كذا في معراج الدراية \* ويكره التلثم وهو تغطية الألف والهم في الصلوة والتثاؤب فإن غلبه فليكظم ما استطاع فإن غلبه وضع يده أو كفه على فيه كذا في التبيين \* ويكره ترك تغطية الفم عند السجود هكذا في خزائن العقدة \* ثم إذا وضع يده يضع ظهر يده كذا في البحر الرائق باقلا من صحنه رات النوازل \* ويغطي فاه بيمينه في القيام وفي غيره باليسار كذا في الراهدى \* ويكره السطاي وتغميض عينيه وإن يدخل في الصلوة وهو بدافع الأختين وإن شغله قطعها وكذا الرمي وإن مضى عليها أجزاء وقد ساء ولو ضاق الوقت بحيث لو اشتعل بالوضوء يتركه صلى لان الأداء مع الكراهة الأولى من القضاء \* ويكره أن يروح على نفسه بمروحة أو كفيه ولا تفسد به الصلوة ما لم يكثر كذا في السمين \* ويكره السعال والتخمين قصدا وإن كان مدفوعا إليه لا يكره كذا في الزاهدى \* ويكره أن يمزق في الصلوة \* وكذا ترك الطهارة في الركوع والسجود وهوان لا يقيم صلبه كذا في المحيط \* وكذا في القومة التي منها ما هو في الجلوس التي بين السجدين كذا في شرح صفة المصطفى لا مبر الحجاج \* ويكره للمعتبد أن يقوم في خلال صفوف الجماعة بعد السجود في القيام والقعود وكذا للمقتدى أن يقوم خلف الصفوف وحده إذا وجد فرجة في الصفوف وإن لم يجد فرجة في الصفوف روى محمد بن شعاع وحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يكره \* فإن جرح أحد من الصف إلى يده أو قام معه بذلك أو إلى كذا في المحيط \* وينبغي أن يكون عالما حتى لا يفسد الصلوة ما لا يفسد كذا في خزائن العناوين \* وفي الحاوي وإن كانت القبور وما وراء المصلي لا يكره فإذ كان بينه وبين القبر متدار ما لو كان بين الصلوة ويمر انسان لا يكره به هنا أيضا لا يكره كذا في التناويز خاتمة \* ويكره أن يصلي ورجل يديه أو فوق رأسه أو على يمينه أو على يساره أو في ثوبه بصاوير \* وفي البساط روايتان والصحيح أنه لا يكره على البساط إذا لم يسجد على التصابير وهذا إذا

كانت الصورة كبيرة تبدل المناظر من غير تكلف كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو كانت صغيرة بحيث لا تبدل  
لناظر الا بتماثل لا يكره وان قطع الرأس فلا بأس به وقطع الرأس ان يحصى رأسها بخيط  
باطل عليها حتى لم يبق للرأس اثر اصلا ولو خيط بين الرأس والجسد لا يعتبر لان من الطيور  
ما هو مطوق واشدها كراهة ان تكون امام المصلي ثم فوق رأسه ثم يمينه ثم يساره ثم خلفه  
هكذا في الكافي \* وفي التهذيب ولو كانت على وسادة منصوبة بين يديه بكرة ولو كانت ملقاة  
على الارض لا يكره كذا في الناتا رخاوية \* ولا يكره تمثال غير ذي الروح كذا في النهاية \*  
ولا يكره تكرار السورة في ركعة واحدة في الفرائض ولا بأس بذلك في التطوع كذا في  
فتاوى قاضي خان \* واذكر رأيه واحدة مرارا فان كان في التطوع الذي يصلي وحده  
فذاك غير مكره وان كان في الصلوة المعروضة فهو مكره في حاله الاختيار وما في حالة العذر  
والسيان فلا بأس هكذا في المحيط \* ويكره ان يقرأ سورة فيها سجدة في صلوة الجمعة وكذا  
في كل صلوة سحابت فيها بالقراءة كذا في الخلاصة في الفصل السادس عشر في الشهر \*  
ويكره وضع اليد قبل الركبتين ان اسجد ورفعهما قبلهما ان اقام الامن عذر كذا في المنية \*  
ويكره للمأمر ان يسمي الامام بالركوع والسجود وان يرفع رأسه فيهما قبل الامام كذا  
في محيط السرحسي \* ويكره الجهر بالنسبة والتأمين واتمام القراءة في الركوع والادكار  
معدوم الاستئذان والابتداء على العصا من غير عذر في الفرائض دون التطوع على الاصح  
كذا في الراهدين \* صاوي وهو حامل صلا جازت صلواته ويكره ولولم يكن هناك من يحفظ  
صلاة غيره وهو مكمل فلا يكره هكذا في محيط السرحسي \* ويكره نزع القميص والقفاس ولبسهما  
في الصلوة بفعل بشرك كذا في المحيط \* وان رفع العمامة من رأسه ووضعها على  
الارض او ردها من الارض ووضعها على رأسه لا بأس واكنه ذكره كذا في السراج الوهاج \* ويكره  
ان يسجد على كور عمامته كذا في الدخيرة \* انما يكره اذا لم يمنع وجد ان حجم الارض ذاته  
لا يمنع ذلك لم يجز صلا كذا في البرجدي \* اذا سبط كفه وسجد عليه ان اسط ليقى السراب  
عن وجهه كره وان اسط ليقى التراب عن عمامته ونياحه لا يكره كذا في البحر الرائق \* رجل يصلي  
على الارض ويسجد على خرقة وضعوها بمن يديه ليقى بها الحر لا بأس به كذا في الظهيرية \*  
ويكره ان يسجد على السجدة يكره كذا في الخلاصة \* ولا بأس للمتطوع المنفرد ان يتعوذ من النار

ويسئل الرحمة عند آية الرحمة أو يستغفر وإن كان في الغرض يكره وإما الإمام والمقدم فلا يفعل ذلك في الغرض ولا في النفل كذا في المنية \* ويكره التمايل على يمناه مرة وعلى يسراه أخرى كذا في الذخيرة \* ويكره التراوح بين القدمين في الصلوة إلا بعذر وكذا القيام بأحد القدمين كذا في الظهيرية \* ويكره تقديم إحدى الرجلين عند النهوض \* ويستحب الهبوط باليمين والنهوض بالشمال كذا في التبيين \* ويكره أن يشم طيباً أو ريحاً كذا في الذخيرة \* ويكره أن يحرف أصابع يديه أو رجليه عن القبلة في السجود وغيره كذا في فتاوى قاضيجان \* ويكره قيام الإمام وحده في الطاق وهو المحراب ولا يكره سجدة فيه إذا كان قائماً خارج المحراب كذا في التبيين \* وإذا ضاق المسجد بمن خلف الإمام فلا بأس أن يقوم في الطاق كذا في الفتاوى البرهانية \* ويكره أن يكون الإمام وحده على الدكان وكذا القلب في ظاهرا لروايته كذا في الهداية \* أن كان بعض القوم معه فلا يصح أن لا يكره كذا في محيط السرخسي \* ثم قدر الارتعاع قائمة ولا بأس بما دونه ذكره الطحاوي وقيل أنه مفدر بما يقع به الامتياز وقيل بمقدار الذراع اعتباراً بالسيرة وعليه الاعتماد كذا في التبيين \* وفي غاية البيان هو الصحيح كذا في البحر الرائق \* ويكره الصلوة على سطح الكعبة لما فيه من ترك التعظيم \* ويكره للإنسان أن يخص لنفسه مكاناً في المسجد يصلي فيه كذا في الدار خاين \* ولو صلى إلى وجهه انما يكره كذا في المعدين \* ولو صلى إلى وجهه إنسان وبينهما ثياب ظهره إلى وجه المصلي لم يكره كذا في التمرناهي \* الاستقبال إلى المصلي مكروه سواء كان المصلي في الصف الأول أو في الصف الأخير كذا في المنية \* ولو صلى إلى ظهر رجل بتحدث لا يكره وإن كان بالقرب منه إلا إذا رعدوا أصواتهم بحيث يخاف المصلي أن يزل في القراءة فتح يكره كذا في الخلاصة \* ويكره أن يصلي وبين يديه نيام كذا في فتاوى قاضيجان \* ومن توجه في صلوته إلى تنوير فيه دار تنوُّداً وكان فيه نار يكره ولو توجه إلى قنديل أو إلى مصباح لم يكره كذا في محيط السرخسي \* وهو الأصح كذا في خزائن الفتاوى \* ولا بأس بأن يصلي وبين يديه أو فوق رأسه مصحف أو سيف معلق أو ما شبه ذلك كذا في فتاوى قاضيجان \* إذا سمع الإمام حسَّ جاء وهو في الركوع وطول ليدرك الجائي فإن صرف الذي يجي يكره وإن كان لا يعرفه لا بأس بذلك مقدار تسبيحة أو تسبيحتين كذا في مختار الفتاوى \* وفيام الإمام في

## كتاب الصلوة ( ١٥٢ ) فيما يفسد الصلوة وما يكره فيها وما لا يكره

غير محاذة الصف مكروه هكذا في البحر الرائق \* ويكره ان يصلي وفي فيه دراهم او دنانير  
وان كان لا يمنع من القراءة \* ويكره لو صلى وفي يده مال يمسكه كذا في فتاوى قاضيخان \*  
ويكره ان يصلي وقدامه عذرة هكذا في محيط السرخسي \* ويكره ان يخطو خطوات من غير  
صدر ووقف بعد كل خطوة وان كان بعذر لا يكره كذا في المحيط \* ويكره ان يكبر خلف الصف  
ثم يلحق به كذا في محيط السرخسي \* ويكره ان لا يضع يديه على الركبتين في الركوع او على الارض  
هي السجود من غير عذر كذا في فتاوى قاضيخان \* ويكره القراءة خاف الامام عند أبي حنيفة  
وابي يوسف رخصتهما الا انه هكذا في الهداية \* يكره تنكيس الرأس ورفع ومجاوزة اليدين  
عن الاذنين ورفع اليدين تحت المنكبين والصاق البطن بالفخذين وقيام القرم الى الصف  
عند الإقامة والاعاءام غائب هكذا في خزائن العقدة \* ويكره ان يعجلهم عن اكمال السنة كذا  
في المنية \* نهي الحجة ويكره ان يدب بيده الذباب والبعوض الا عند الحاجة بعمل قليل كذا في  
الدار خاتمة \* ولم عمل قليل بغير عذر فهو مكروه كذا في البحر الرائق \* ولا بأس ان يصلي  
منقلدا للقرن والجمع الا ان يتحرك عليه حركة تشعاع فهو مكروه ويجزئه كذا في السراج الوهاج \*  
الصلوة في ارض معصونة جائزة واكن يعاقب بظلمة فما كان بينه وبين الله تعالى شاب وما كان  
بينه وبين العباد يعاقب كذا في مخزن العتاي \* الصلوة جائزة في جميع ذاك لا مستجماع  
شرائطها واركانها وحدها على وجه غير مكروه وهو الحكم في كل صلوة ان يت مع الكراهة كذا في  
الهداية \* وان كانت ذاك الكراهة كراهة تحريم فتجب الاعادة او تنزيه فتستحب بان الكراهة  
الشرعية في رتبة الواجب كذا في فتح القدير \* وما يتصل بذلك مسائل \* المصلي اذا دعه  
احد ابريد لا يجنب ما لم ينزع من صلوته الا ان يستغيث به لشيء لان قطع الصلوة لا يجوز الا ضرورة  
وكذا الاجنبي اذا خاف ان يستط من سطح او يحرقه النار او يعيق نهي الامم واستغاث بالمصلي وجب عليه  
قطع الصلوة \* رجل قام الى الصلوة فسرق منه شيء قيمته درهم له ان يقطع الصلوة ويطلب السارق سواء  
كانت فريضة او نطوعا لان الدرهم مال \* امرأة نصلي بعد رقد رها جاز لها قطع الصلوة لا صلاحها \*  
وكذا المسافر اذا بدت دابته او خاف الراعي على غنمه الذئب \* ولورأى اعمى عند  
المنبر يخاف عليه ان يقع فيها قطع الصلوة لاجله كذا في السراج الوهاج \* ولو جاء ذمي فوال  
للمصلي امراض على الاسلام يقطع وان كان في الفريضة كذا في الخلاصة ويكره الكلام بعد اشتاق

## كتاب الصلوة ( ١٥٣ ) . فيما يفسد الصلوة وما يذكر فيها وما لا يذكره

الفجر الا بدكر الخبر كذا في محيط العرخسى \* الصلوة بنية مخصوصة لا تفعل كذا في الخلاصة \*  
 فصل كره غلق باب المسجد وقيل لا بأس بغلق المسجد في غير اوان الصلوة صيانة لمناج  
 المسجد وهذا هو الصحيح \* وكره الوطء فوق المسجد والبزل والتخلى لالموق بيت فيه مسجد \*  
 واختلفوا في مصلى العيد والجنازة الاصح انه لا يأخذ حكم المسجد \* وان كان في حق جواز  
 الاقتداء بالمسجد لكونه مكانا واحدا كذا في التبيين \* وفناء المسجد له حكم المسجد حتى لو قام  
 في فناء المسجد واقتدى بالامام صح اقتداؤه وان لم تكن الصفوف متصلة ولا المسجد ملآن  
 اليه اشار محمد رحمه الله في باب الجمعة فقال يصح الاقتداء في الطائفت والسدد وان لم تكن  
 الصفوف متصلة \* ولا يصح في دار الصيارفة الا اذا كان الصفوف متصلة وعلى هذا صح  
 الاقتداء لمن قام على الدكاكين التي تكثر على باب المسجد لانها من فناء المسجد متصلة  
 بالمسجد كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا يذكر نقش المسجد بالجص وماء الذهب كذا في التبيين \*  
 وهذا اذا فعل من مال نفسه اما المتواي يفعل من مال الرنف ما يرجع الى احكام المناء  
 دون ما يرجع الى النقش حتى لو فعل بضمن كذا في الهداية \* وان اجتمعت اموال المسجد  
 رخاف الضياع بطمع الظلمة لا بأس به حينئذ كذا في الكافي \* وليس بمستحسن كتابة القرآن  
 على المحاريب والجدران لما يخاف من سقوط الكتابة وان توطأ \* وفي جمع النسخى \* مصلى  
 او بساط فيه اسماء الله تعالى يكره بسطه واستعماله في شيء وكذا يكره اخراجه عن ملكه اذا  
 لم يأمن من استعمال الغير فالواجب ان يوضع في اخل موضع لا يوضع فوقه شيء وكذا يكره كتابة  
 المقام والصايف بالابواب لما فيه من الاهانة كذا في الكفاية \* ويكره المضمضة والوضوء  
 في المسجد الا ان يكون ثمة موضع احد لذلك ولا يصلى فيه وله ان يتوضأ في اداء كذا في  
 فتاوى قاضيخان \* ولا يمزق على حيطان المسجد ولا يمس يديه على الحصى ولا فوق البوارى  
 ولا تحتها وكذا المخاط ولكن يأخذ بثوبه وان كان فعل فعله ان يرفع كذا في محيط العرخسى \*  
 فان اضطر الى ذلك كان الالتقاء فوق الحصى اهلون من الالتقاء تحته لان البوارى ليس  
 بمسجد حقيقة وما تحتها مسجد حقيقة وان لم يكن فيه البوارى يدنه في التراب ولا يترده  
 على وجه الارض كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو مشى في الطين كره ان يمسه بحائط المسجد  
 او باسطوانته وان مسح بحصير المسجد لا بأس به والاولى له ان لا يفعل \* وان مسح بتراب

## كتاب الصلوة ( ١٥٢ ) فيما يفسد الصلوة وما يكره فيها وما لا يكره

في المسجد فان كان التراب مجموعا لابس به وان كان منبسطا يكره وهو المختار وان مسح بخشبة موضوعة في المسجد لابس به كذا في محيط السرخسى \* ولا يحفر في المسجد بئر ماء ولو كان البئر قد يمتد ترك كبر زمرم \* ويكره غرس الشجر في المسجد لانه يشبه بالبيعة ويستغل مكان الصلوة الا ان يكون فيه منفعة للمسجد بان كان الارض نزة لا يستقرا ساطينها فيغرس فيه الشجر ليقل النزكذا في فتاوى قاضيخان \* ولا بأس بان يتخذ في المسجد بيتا يوضع فيه البواري كذا في الخلاصة \* مسجد بنى على سور المدينة قالوا لا يصالح فيه لان السور حق العامة وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان البلدة فتحت غنوة وبنى مسجد باذن الامام جازت الصلوة فيه لان للامام ان يجعل الطريق مسجد ا فهذا اولى \* رجل يمر في المسجد ويتخذ طريقا ان كان بغير عذر لا يجوز وبعذر يجوز \* ثم اذا جاز يصلى في كل يوم مرة لا في كل مرة \* الخياط اذا كان يخط في المسجد يكره الا اذا جالس لدفع الصبيان وصيانة المسجد فمح لا بأس به وكذا الكاتب اذا كان يكتب باجري كره وبغير اجر لا \* واما المعلم الذي يعلم الصبيان باجر اذا جلس في المسجد يعلم الصبيان ضرورة اخرى وغيرة لا يكره \* وفي نسخة القاضي الامام ويش اقرار العميون جعل مسئلة المعلم كمسئلة الكاتب والخياط كذا في الخلاصة \* دار فيها مسجد ان كانت الدار اذا اغلقت كان للمسجد جماعة ممن كان في الدار فهو مسجد جماعة ثبت فيها احترام المسجد من حرمة البيع وحرمة الدخول للجنب اذا كانوا لا يمنعون الناس من الصلوة فيه وان كانت الدار اذا اغلقت لم يكن فيها جماعة وانما افتتح بابها كان لها جماعة فليس هذا مسجدا وان كانوا لا يمنعون الناس من الصلوة فيه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا يحمل الرجل مراج المسجد الى بيته ويحمل من بيته الى المسجد كذا في الخلاصة \* ولا بأس بان يترك مراج المسجد في المسجد الى ثلث الليل ولا يترك اكثر من ذلك الا اذا شرط الواقف ذلك او كان ذلك معتادا في ذلك الموضع كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا نزل بقنيا به بعض ما يلقى في المسجد من البواري فاخرجه ليس عليه الرد اذا لم يتعمد كذا في الخلاصة \* رجل بنى مسجدا وجعله لله تعالى فهو حق الناس بمرمته وعمارته وبسط البواري والحصر والقناديل والاذان والاقامة والامامة ان كان اهلا لذلك فان لم يكن فالرأى في ذلك اليه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا بأس بالجلوس في المسجد لغير الصلوة لكن لو تلف به



شئ يضمن كذا في الخلاصة \* الباب الثامن في صلوة الوتر \* من ابى حنيئة  
رضي الله تعالى عنه في الوتر ثلث روايات \* في رواية فريضة \* وفي رواية سنة مؤكدة \*  
وفي رواية واجب \* وهي آخر اقواله \* وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* وان كان سنة  
تبعاً للعشاء لكره تأخيرها الى آخر الليل كما يكره تأخير سنتها تبعاً لها هكذا في التبيين \* ولا يجوز  
ان يوترقاً مع القدرة على القيام وعلى راحته من غير عذر هكذا في محيط السرخسي \*  
ويجب القضاء بتركه ناسياً او عامداً وان طالت المدة \* ولا يجوز يدون نية الوتر كذا في الكفاية \*  
ومتى قضى الوتر قضى بالقنوت كذا في المحيط \* والوتر ثلث ركعات لا ينصل بينهما بسلام  
كذا في الهداية \* والقنوت واجب على الصحيح كذا في الجوهرة النيرة \* اذا فرغ من القراءة  
في الركعة الثالثة كبر ورفع يديه حذاء اذنيه ويثبت قبل الركوع في جميع السنة \* ومقدار القيام  
في القنوت قد رآه السماع انشقت هكذا في المحيط \* واختلفوا انه يرسل يديه في القنوت ام يعتمد  
والمختار ان يعتمد هكذا في فتاوى قاضي خان \* والمختار في القنوت الاخذ في حق الامام  
والقوم هكذا في النهاية \* وبخافته المنفرد وهو المختار كذا في شرح مجمع البحرين لابن المالك \*  
وليس في القنوت دعاء موقت كذا في التبيين \* والاولى ان يقرأ اللهم انا نستعينك ونقرأ  
بعده اللهم اهدنا فيمن هديت \* ومن لم يحسن القنوت يقول ربنا ائنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة  
حسنة وقنا عذاب النار \* كذا في المحيط \* او يقول اللهم اغفر لنا ويكرر ذلك ثلثاً وهو اختيار  
ابى الليث كذا في السراجية \* ولو نسي القنوت فتذكر في الركوع فالصحيح انه لا يقنت في الركوع  
ولا يعود الى القيام هكذا في التاتارخانية \* فان ما دنا الى القيام وقنت ولم بعد الركوع لم تنفس صلواته  
كذا في البحر الرائق \* اما اذا رفع رأسه من الركوع ثم تذكر فانه لا يعود الى قراءة ما نسي  
بالاتفاق كذا في المصمرات \* وان قرأ الفاتحة وترك السورة فانه يرفع رأسه ويقرأ السورة  
وبعيد القنوت والركوع ويسجد للسهو \* وكذا اذا قرأ السورة وترك الفاتحة فانه يقرأ الفاتحة  
وبعيد السورة والقنوت وبعد الركوع ولو انه لم بعد الركوع اجزاء كذا في السراج الوهاج \*  
الا ما اذا تذكر في الركوع في الوتر انه لم يقنت لا ينبغي ان يعود الى القيام ومع هذا ان ما  
قنت لا ينبغي ان يعيد الركوع ومع هذا ان اعاد والقوم ما تابعوه في الركوع الاول وما  
تابعوه في الركوع الثاني او على القلب لا تفسد صلواتهم كذا في الخلاصة \* ولا يصلى

على النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت وهو اختيار مشائخنا كذا في الظهيرية \* المقتدى  
يتابع الامام في القنوت في الوتر ولو ركع الامام في الوتر قبل ان يفرغ المقتدى من القنوت فانه يتابع  
الامام \* ولو ركع الامام ولم يقرأ القنوت ولم يقرأ المقتدى من القنوت شيئاً ان خاف فوت  
الركوع فانه يركع وان كان لا يخاف يقنت ثم يركع كذا في الخلاصة \* ذكر الناطقي في اجناسه  
لو شك انه في الاولى او الثانية او الثالثة فانه يقنت في الركعة التي هو فيها ثم يقعد ثم يقوم فيصلي  
ركعتين بقعدتين ويقنت فيهما احتياطاً وفي قول آخر لا يقنت في الكل اصلاً ولا في احده  
لان التنوت واجب وما تردد بين الواجب والبدعة ياتى به احتياطاً كذا في محيط السرخسي \*  
المسوق يقنت مع الامام ولا يقنت بعده كذا في المنية \* فاذا قنت مع الامام لا يقنت ثانياً  
فيما يقضى كذا في محيط السرخسي في قولهم جميعاً \* كذا في المضممرات \* واذا ادركه في الركعة  
الثالثة في الركوع ولم يقنت معه لم يقنت فيما يقضى كذا في المحيط \* ولا يقنت في غير الركعة كذا  
في المتنون \* ولو صلى الرتر بمن يقنت في الوتر بعد الركوع في القومة والمقتدى لا يرى ذلك  
تابعه فيه كذا في فتاوى قاضيخان \* ان قنت الامام في صلوة الفجر سمكت من خلعه كذا  
في الهداية \* ويتنق قائماً وهو الصحيح كذا في النهاية \* الباب التاسع في النوافل \*

من قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتان \* وقبل الظهر والجمعة وبعد ها اربع كذا  
في المتنون \* والاربع بتسليمة واحدة عندنا حتى لو صلاها بتسليمتين لا يعتد به عن السنة \*  
اقربى السنن ركعتا الفجر ثم سنة المغرب ثم التي بعد الظهر ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر  
كذا في التبيين \* قال مشائخنا العالم اذا صار مرجعاً في الفتوى يجوز له ترك سائر السنن  
لحاجة الناس الى فتوة الاسنة الفجر كذا في النهاية \* ولو صلى ركعتين وهو يظن ان الليل باق  
فاذا تبين ان الفجر قد كان طلع ذكر القاضي ملاؤ الدين محمود النسفي في شرح المختلغات انه  
لا رواية في هذه المسئلة \* وقال المتأخرون يحجزه من ركعتي الفجر \* وذكر الشيخ الامام الاجل  
شمس الائمة الحلواني في شرح كتاب الصلوة ظاهراً لجواب انه يحجزه من ركعتي الفجر لان  
الاداء حصل في الوقت كذا في المحيط \* ولا يجوز ان يصليها فامدا مع القدرة على القيام \*  
واهذا قيل انها قريبة من الواجب كذا في التاتارخاينة باقلاً من المنافع \* ولا يجوز ادائها  
راكباً من غير عذر كذا في السراج الوهاج \* السنة لركعتي الفجر ان يقرأ في الاولى اركاناً و

وفي الثانية الا خلاص \* وان يأتي بهما في اول الوقت وفي بيته هكذا في الخلاصة \* ولا يجوز  
 اداءهما قبل طلوع الفجر \* ولو وافق شروعه فيهما طلوع الفجر يجوز ولو شك في الطلوع لا يجوز \*  
 ولو صلى ركعتين مرتين بعد الطلوع فالسنة آخرهما لانه اقرب الى المكتوبة ولم يتخلل بينهما صلوة  
 والسنة ما تؤدى متصلا بالمكتوبة \* والسنن اذا فاتت من وقتها لم يتضيها الا ركعتي الفجر اذا فاتتا  
 مع الفرض يتضيها بعد طلوع الشمس الى وقت الزوال ثم يسقط هكذا في محيط السرخسي \*  
 وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق \* وان افاتا بدون الفرض لا يتضي عندهما خلافا لمحمد رح \* اذا  
 في محيط السرخسي \* واما الاربع قبل الظهر اذا فاتت وحدها بان شرع في صلوة الامام  
 ولم يشتغل بالاربع بعامتهم على انه يتضيها بعد الفراغ من الظهر مادام الوقت باقيا وهو الصحيح  
 هكذا في المحيط \* وفي الحقائق يقدم الركعتين عندهما وقال محمد رح يقدم الاربع وعليه الفتوى  
 كذا في السراج الوهاج \* ثم قيل لا بأس بترك سنة الفجر والظهر اذا صلى وحده وقيل لا يجوز تركهما  
 بكل حال وهذا احوط \* رجل ترك سنن الصلوة ان لم ير الحسن حقا قد كفر لانه تركها ستخفا وان رآها  
 حقا بالصحيح انه ياتم لانه جاء الوعيد بالترك كذا في محيط السرخسي \* ولو صلى الاربع قبل الظهر  
 وام يقعد على رأس الركعتين جاز استحسانا كذا في المحيط \* وندب الاربع قبل العصر والعشاء  
 وبعدها والست بعد المغرب كذا في الكنز \* وخبر محمد رح بين الاربع والركعتين قبل العصر  
 وبعد العشاء والانضال الاربع في كليهما هكذا في الكافي \* ومن المندوبات صلوة الصبح \*  
 واقلها ركعتان واكثرها ثنتا عشرة ركعة \* ووقتها من ارتفاع الشمس الى زوالها \* وعنها  
 حجة المسجد وهي ركعتان ومنها ركعتان متتبيت الوضوء \* ومنها صلوة الاستخارة وهي ركعتان \*  
 ومنها صلوة الحاجة وهي ركعتان \* ومنها صلوة الليل كذا في البحر الرائق \* ومنتهى تهجد  
 عليه السلام ثمانى ركعات واقله ركعتان كذا في فتح القدير ناظلا عن المسوط \* اما صلوة التسميع  
 ذكرها في الملتقط يكبر ويقرأ البتاء ثم يقول (سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر) خمس عشرة  
 مرة ثم يتعوذ ويقرأ فاتحة الكتاب ومورة ثم يقرأ هذه الكلمات مشرا ونى الركوع مشرا ونى القيام مشرا  
 ونى كل سجدة عشرا وبين السجدة تسعين مشرا ويتمها اربع ركعات \* فيل لابن عباس هل يعلم  
 لهذه الصلوة السورة قال نعم \* الهكم التكاثر \* والعصر \* وتلى يا ايها الكافرون \* وتلى هو الله احد \* قال  
 المعلى وبصلبها قبل الظهر كذا في المضمرة \* التطوع المطلق يستحب ادائه في كل وقت

كذا في محيط السرخسي \* وكراهة الزيادة على أربع في نوافل النهار وعلى ثمان ليلا بتسليمة واحدة والافضل فيهما ربا ع لانه اذ وم تحريمة فيكون اكثر مشقة وازيد فضيلة ولهذا لو نذر ان يصلي اربعا بتسليمة لا يخرج منه بتسليمتين وعلى القلب يخرج كذا في التبيين \* الافضل في السنن والنوافل المنزل لقوله عليه السلام صلوة الرجل في المنزل افضل الا المكتوبة ثم باب المسجد ان كان الامام يصلي في المسجد ثم المسجد الخارج ان كان الامام في الداخل والداخل ان كان في الخارج وان كان المسجد واحدا فخلق اسطوانة وكراهة خلف الصفوف بلا حائل واشد هاكرهته ان يصلي في الصف مخالطا للقوم وهذا كله اذا كان الامام في الصلوة اما قبل الشروع بما تبي بها في المسجد في اي موضع شاء فاما الحنن التي بعد الفرائض فما تبي بها في المسجد في مكان صلى فيه فرضه والاولى ان يتخطى خطوة والامام يتأخر عن مكان صلى فيه فرضه لا محالة كذا في الكافي \* وذكر الحلواني الافضل ان يؤدي كله في البيت الا التراويح \* ومنهم من قال يجعل ذلك احيانا في البيت \* والصحيح ان كل ذلك سواء ولا يختص الفضيلة بوجه دون وجه ولكن الافضل ما يكون ابعد من الرياء واجمع للاخلاص والخشوع كذا في النهاية \* وفي الاربع قبل الظهر والجمعة وبعد ه لا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في التعدة الاولى ولا يستفتح اذا قام الى الثالثة بخلاف ما تروى الاربع من النوافل بدائي الزاهدي \* ولو صلى ركعتي العجر والاربع قبل الظهر واشتغل بالبيع والشراء او الاكل او الشرب فانه يعيد السنة اما باكل لقمة وشربة لا تبطل السنة كذا في الخلاصة \* ولو تكلم بعد الغريضة هل تسقط السنة قبل تسقط وقيل لا ولكن نوابه انقص من ثوابه قبل التكلم كذا في النهاية \* يقرأ في كل ركعة من التطوع بفاتحة الكتاب وصورة لم يترك القراءة في ركعة او ركعتين فسد ذلك الشفع كذا في المضمرات \* وان شرم في النافلة على ظن انه عليه ثم تبين انه ليس عليه فافسدها لم يقض كذا في الزاهدي \* واتفق اصحابنا رحمهم الله ان الشروع في التطوع بمطلق النية لا يلزمه اكثر من ركعتين والاختلاف فيما اذا نوى الاربع كذا في الخلاصة \* نوى انه يتطوع اربعا وشرع فهو شارع في الركعتين مندابي حنيغة ومحمد رحمهما الله كذا في الغنية \* رجل صلى اربع ركعات تطوعا ولم يقعد على رأس الركعتين فامد الا تفسد صلواته استحسانا وهو قولهما \* وفي القياس تفسد وهو قول محمد \* ولو صلى التطوع ثلث ركعات ولم يقعد على رأس الركعتين الاصح انه تفسد صلواته \* ولو صلى ست

رعات او ثمانى ركعات بقعدة واحدة اختلف المشايخ فيه والاصح انه على هذا القياس والاستحسان \*  
 وذكر الامام الصفا رفي نسخته من الاصل انه ان لم يقعد حتى قام الى الثالث على قياس  
 قول محمد رح يعون ويقعد وعندهما لا يعود ويلزمه سجود السهر كذا فى الخلاصة \* والاربع  
 قبل الظهر حكم التطوع عند محمد رحمه الله واما عند ابى حنيفة رح فيه قياس واستحسان \*  
 وفى الاستحسان لا يفسد وهو المأخوذ كذا فى المصمرات \* والوتر حكمه حكم التطوع عند  
 محمد رح واما عند ابى حنيفة رحمه الله فيه قياس واستحسان وفى الاستحسان لا يفسد وفى  
 القياس يفسد عنده وهو المأخوذ كذا فى الخلاصة \* واذا افتتح التطوع على غير وضوء او فى ثوب  
 نجس لم يكن داخل فى صلوته فاذا لم يصح شروعه لا يلزمه القضاء كذا فى المحيط \* ويجوز  
 ان يتنفل القادر على القيام قائدا بلا كراهة فى الاصح كذا فى شرح مجمع البحرين لابن الملك \*  
 واذا افتتح التطوع قائما ثم اراد ان يقعد من غير عذر فله ذلك عند ابى حنيفة رح استحسانا  
 كذا فى المحيط \* ادا تطوع قائما فامسك يمينك لا باس بان يتوكأ على عصا او حائط \* كذا فى  
 شرح الجامع الصغير الحسامى \* ولو صلى التطوع بالاناء من غير عذر لا يجوز \* ولو شرع  
 فى النفل ثم افسده ان خرج به من التحريمه كما لو احدث او تكلم لا يصح بناء الاخرين  
 وان لم يخرج كما لو ترك القراءة يصح بناء الاخرين عليه كذا فى التاتارخانية \* ولو صلى  
 قائدا فى التطوع او الفريضة وهو لا يقدر على القيام فانه بالخيار ان شاء جلس محتجيا فى حاله  
 القراءة وان شاء جلس مترجعا كذا فى التاتارخانية فافلا عن شرح الطحاوى \* والمختار انه يقعد  
 كما يقعد فى حالة التشهد كذا فى الهداية \* ولو افتتح التطوع وادى البعض قائما ثم بدا له  
 ان يقوم فقام وصلى البعض قائما اجزاه عندهم جميعا كذا فى المحيط \* ولا يكره كذا فى  
 محيط المرخسى \* ومن صلى التطوع قائدا فاذا اراد الركوع قام وركع فافلا عن فضل ان يقرأ  
 شيئا اذا قام فان قام مستويا ولم يقرأ شيئا وركع اجزاه وان لم يستوف قائما وركع لا يجزئه كذا  
 فى الخلاصة \* وقضى ركعتين لونيى اربعا وافسده بعد القعود الاول او قبله كذا فى الكنز \*  
 وعلى هذا منه الظهر لا بها نافله \* وقبل بقضى اربعا احتياطا لانها بمنزلة صلوة واحدة كذا  
 فى الهداية والكافى \* وهو الاصح كذا فى المصمرات \* ونص صاحب النصاب على  
 انه الاصح كذا فى البحر الرائق \* ولو قام المتطوع الى الثالثة فتدكر انه لم يقعد يعود

وان كان من الظهر \* ومن على البزدي رحمه الله انه لا يعود وان لم ينو اربعا وقام الى الثالثة يعود اجماعا وتفردان لم يعد كذا في البرجندی \* ولو قعد في الشفع الاول وسلم او تكلم لا يلزمه شيء \* وعن ابي يوسف رحمه الله انه يلزمه قضاء الاخرين ولو نوى اربعا ولم يقرأ فيهن شيئا او قرأ في احدى الاخرين فقط يلزمه قضاء الاوليين عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله \* وعند ابي يوسف رحمه الله يقضى اربعا \* ولو قرأ في احدى الاوليين واحدى الاخرين او قرأ في احدى الاوليين لا غير فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله يقضى اربعا وعند محمد رج يقضى الاوليين \* ولو قرأ في الاوليين لا غير او قرأ في الاوليين واحدى الاخرين فعليه قضاء الاخرين بالاجماع ولو قرأ في الاخرين لا غير او قرأ في الاخرين واحدى الاوليين فعليه قضاء الاوليين بالاجماع \* والاصل فيها عند محمد رحمه الله ان ترك القراءة في الاوليين او في احدهما يبطل التحريم اذا قيد الركعة بالسجدة فلا يصح البناء عليها وعند ابي يوسف رحمه الله ترك القراءة في الشفع الاول لا يوجب بطلان التحريم لان القراءة ركن زائد بدليل وجود الصلوة بدونها في الجملة كصلوة الامي والاخرس والمقتدي لكن يوجب فساد الاداء وهو لا يزيد على تركه فلا تبطل التحريم فيصير شروعه في الشفع الثاني وعند ابي حنيفة رحمه الله ترك القراءة في الاوليين يوجب بطلان التحريم لاجماع الامة على وجوبها فلا يصح البناء عليه \* وفي احدهما مختلف فيه فحكمنا ببطلانها في حق لزوم القضاء وبقائها في حق لزوم الشفع الثاني احتياطاً هكذا في التبيين \* الداخلة مع الامام في الاوليين من التطوع اذا تكلم قبل ان يدخل امامه في الاخرين لا يلزمه الا الاوليان عندهما ولو تكلم بعد ما قام الامام الى الاخرين وقرأ في الرابع يقضى اربعا ولو اقتدى به في الاخرين وصلاهما مع الامام يقضى الاوليين \* اقتدى المتطوع بمصلي الظهر في اوله او آخره ثم تكلم يقضى اربعا \* اقتدى المتطوع بمصلي الظهر انه لم يصل الظهر قطعها واستأنف التكبير للظهر ولا قضاء عليه \* رجل يصلي الظهر فقال آخر لله على ان اصلي خلف هذا الرجل هذه الصلوة تطوعا ثم ذكر انه لم يصل الظهر فدخل معه ينوي الظهر اجزته من الظهر ولا يلزمه قضاء شيء \* رجل صلى اربعا تطوعا فاقترى به رجل في الخامسة ثم انفدها يقضى المقتدي متا ولو اقتدى به بعد ما صلى ركعتين فرجع المقتدي ما نطق بتوضأ فصلى امامه ثلثا ثم تكلم المقتدي ثم اتم الامام الصلوة متا يقضى المقتدي اربعا كذا

في محيط السرخسي \* ومما ينصل بذلك مماثل \* لو نذر بالسنن واتى بالمنذور به فهو السنة وقال تاج الدين صاحب المحيط لا يكون آتيا بالسنة لانه لما التزمها صارت أخرى فلا تنوب مناب الحنة كذا في البحر الرائق \* لو قال لله على ان أصلي يوما فعليه ركعتان كذا في القنية \* ولو نذر صلوات شهر فعليه صلوات شهر كالمفروضات \* مع الوتر دون السنة لكنه يصلي الوتر والمغرب اربعا كذا في البحر الرائق \* رجل قال لله على ان أصلي ركعتين بغير وضوء لا يلزمه شيء كذا في السراجية \* ولو قال بغير قراءة يلزمه صلوة بقراءة عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله \* ولو قال لله على ان أصلي بصف ركعة او ركعة يلزمه ركعة ان وهذا قول ابي يوسف رحمه الله وهو المخنار \* ولو قال ثلث ركعات يلزمه اربع ركعات \* وأما ان قال لله على ان أصلي الظهر ثماني ركعات لبس عليه الا الظهر اربع ركعات هكذا في الخلاصة \* بدران يصلي ركعتين فصلاهما قاءا حار وعلى الدابة لا كذا في السراجية \* ولو بدران يصلي قائما يلزمه قائما ويكره الا عناء على شيء \* في محيط السرخسي \* اذا قال لله على ان أصلي ركعتين اليوم فلم يصلاهما فضاء هما \* ولو قال لله لا صلين اليوم ركعتين فلم يصلاهما كفر عن يمينه ولا قضاء عليه \* اذا بدران يصلي في المسجد الحرام او في مسجد بيت المقدس فصلاهما في مكان دونه جاز حلا ما لم يفر رحمه الله كذا في السراجية \* فصل في التراويح \* وهي خمس ترويعات بل ترويعات اربع ركعات بتسليمتين كذا في السراجية \* ولو زاد على خمس ترويعات بالحماحة يكره عندنا هكذا في الخلاصة \* والصحيح ان وقتها ما بعد العشاء الى طلوع الفجر قبل الوتر وبعده حتى لو نسي ان العشاء صلاها بلا طهارة دون التراويح والوتر اعاد التراويح مع العشاء دون الوتر لا بها نعم للعشاء هذا عند ابي حنيفة رحمه الله وان الوتر غير تابع للعشاء في الوقت منده والانتداب انما وجب لاجل الترتيب وذلك يستط بعد النسيان فيصيح اذا ادنى قبل العشاء بالنسيان بخلاف التراويح وان وقتها بعد اداء العشاء فلا يعتد به ادنى قبل العشاء وعندهم الوتر سنة العشاء كالتراويح فابتداء وقتها بعد اداء العشاء فتجب الاعادة اذا ادنى قبل العشاء وان كان بالنسيان عندهما كالتراويح وبالجملته اعادة الوتر مختلف فيه واما اعادة التراويح وسائر سنن العشاء فمتفق عليه اذا كان الوتر باتيا هكذا في التبيين \* وتستحب الجلوس بين الترويعتين قدر ترويعه وكذا بين الخامسة والوتر كذا في الكافي \* وهكذا في الهداية \* ولو علم ان الجلوس بين الخامسة والوتر ينقل على القوم

## كتاب الصلوة ( ١٦٢٠ ) في النوافل \* في التراويح

لا يجلس هكذا في السراجية \* ثم هم مخيرون في حالة الجلوس ان شاء واستبحوا وان شاء وا  
 قعد واساكتين \* واهل مكة يطوفون اسبوعا ويصلون ركعتين واهل المدينة يصلون اربع  
 ركعات فرادى كذا في التبيين \* والاستراحة على خمس تسليمات يكره عند الجمهور كذا  
 في الكافي \* وهو الصحيح كذا في الخلاصة \* والمستحب تاخيرها الى ثلث الليل ونصفه \*  
 واختلفوا في ادائها بعد النصف الاصح انه لا يكره \* وهي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم \*  
 وتبل هي سنة عمر رضي الله عنه والاول اصح كذا في جواهر الا خلاطي \* وهي سنة للرجال  
 والنساء جميعا كذا في الزاهدي \* ونفس التراويح سنة على الاعيان عندنا كما روى الحسن  
 عن ابي حنيفة رحمه الله \* وتبل يستحب والاول اصح والجماعة فيها سنة على الكفاية كذا  
 في التبيين \* وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* لو ادى التراويح بغير جماعة او النساء  
 وحدها في بيوتهن يكره تراويح كذا في معراج الدراية \* ولو ترك اهل المسجد كلهم الجماعة  
 فقد اساءوا واسموا كذا في محيط السرخسي \* وان تخلف واحد من الناس وصلها في بيته  
 فقد ترك الفضيلة لا يكون مسيا ولا ناركا للسنة \* واما اذا كان الرجل ممن يتقدمه وتكثر الجماعة  
 بحصوره وتقل عند غيبته فانه لا ينبغي له ترك الجماعة كذا في السراج الوهاج \* وان صلى بجماعة  
 في البيت اختلف فيه المشائخ \* والصحيح ان الجماعة في البيت فضيلة وللجماعة في المسجد  
 فضيلة اخرى ما دامت في البيت بجماعة فقد حاز فضيلة ادائها بالجماعة وترك الفضيلة الاخرى  
 وهذا ما ذهب اليه الامام ابو علي النسفي \* والصحيح ان ادائها بالجماعة هي المسجد افضل  
 وكذلك في المنوبات \* ولو كان الغيبة قارئاً فالافضل والاحسن ان يصلي بقراءة نفسه  
 ولا يتقدمي بغيره كذا في مناقبي قاضي خان \* قال الامام اذا كان امله لاجابا لابس بان يترك مسجده  
 والطرف وكذلك اذا كان غيبه اخف قراءة واحسن صوتا وبهذا تبين انه اذا كان لا يختتم  
 في مسجد حيه له ان يترك مسجد حيه ويطوف كذا في المحيط \* لا ينبغي للقوم ان يقعدوا  
 في التراويح المحر شحوا ولكن يتقدموا الدرستخوان فان الامام اذا قرأ بصوت حسن يشغله عن  
 الحشوع والمديبر والنفكر كذا في مناقبي قاضي خان \* ويوتر بجماعة في رمضان فقط عليه  
 اجماع المسلمين كذا في التبيين \* الوتر في رمضان بالجماعة افضل من ادائها في منزلة  
 وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج \* وقال بعضهم الافضل ان يوتر في منزله منفردا



وهو المختار هكذا في التبيين \* ويكره للرجال أن يستأجروا رجلا يؤمهم في بيتهم لأن  
استيجارا لا امام فاسد \* ولو صلى التراويح مرتين في مسجد واحد يكره كذا في فتاوى قاضيخان \*  
امام يصلي التراويح في مسجد ين في كل مسجد على الكمال لا يجوز كذا في محيط السرخسي \*  
والفتوى على ذلك كذا في المصنوعات \* والمتقدم اذا صلاها في مسجدين لا بأس به ولا ينسعى  
ان يوتر في المسجد الثاني \* ولو صلى التراويح ثم اراد وان يصلوا ثانيا يصح انفراد كل واحد  
في التاتارخانية \* ولو صلى العشاء والتراويح والوتر في منزله ثم اتم قوما آخرين في التراويح  
ونوى الامامة كره ولا يكره للقوم ولو ام بنا الامامة اولا وشرع في الركوع واقتدى به الناس  
في التراويح لم يكره لواحد منهما كذا في فتاوى قاضيخان \* والافضل ان يصلي التراويح امام  
واحد فان صلوا بما مبين فالمستحب ان يكون اصراف كل واحد على كمال الشريعة  
فان اصراف على تسليمه لا يستحب ذلك في الصحيح \* واذا حازت التراويح امام مدين على هذا  
الوجه جاز ان يصلي الفريضة احدهما ويصلي التراويح الآخر \* وقد كان عمر رضي الله تعالى عنه  
يؤمهم في الفريضة والوتر وكان ابي يؤمهم في التراويح كذا في السراج الوهاج \* وامام  
الصبي العاقل في التراويح والنوافل المطلقة يجوز عند بعضهم ولا يجوز عند عامةهم كذا  
في محيط السرخسي \* اذا فاتت التراويح لا تقضي بجماعة ولا بعينها وهما الصحيح عندنا في  
فتاوى قاضيخان \* واذا تذكروا انه فسد عليهم شيع من الليلة الماضية ارادوا انصاء بنية  
التراويح يكره ولا تذكر وتسليمه بعد ان صلوا الوتر قال محمد بن الفضل ربه لا يصلونها بجماعة  
وقال الصدر الشهيد يجوز ان يصلوها بجماعة كذا في السراج الوهاج \* اذا سلم الامام في ترويحة  
فقال بعض القوم صلى ثلاث ركعات وقال بعضهم صلى ركعتين ياخذ الامام امانتان عند في قول  
ابي يوسف رح وان لم يكن الا صام على يقين ياخذ بقول من كان صادقا عند كذا في  
فتاوى قاضيخان \* واذا شكوا في عدد التسليمات اختلف المشائخ في الامادة وعدمها بجماعة  
اوفرادى والصحيح ان يعيدوا فردى هكذا في المحيط \* صلى العشاء وحده فله ان يصلي  
التراويح مع الامام \* ولو تركوا الجماعة في الفرض ليس لهم ان يصلوا التراويح بجماعة \*  
واذا صلى معه شيأ من التراويح اولم يدرك شيأ منها او صلها مع غيره له ان يصلي الوتر معه هو الصحيح  
كذا في الغنية \* واذا ماتت ترويحة وترويحتان فلو اشتغل بها بمقوتة الوتر بالجماعة يشغل بالوتر



وا ملمو ذلك في المصاحف حتى يحصل الختم في ليلة السابع والعشرين \* وفي غير هذا البلد كانت المصاحف معلمة بعشر من الآيات وجعلوا ذلك ركوعاً ليقرأ في كل ركعة من التراويح القدر المسنون كذا في فتاوى قاضي خان \* لو حصل الختم ليلة التاسع عشر أو الحادي والعشرين لا يترك التراويح في بقية الشهر لأنها سنة كذا في الجوهرة النيرة \* الأصح أنه يكره له الترك كذا في السراج الوهاج \* وإذا غلط في القراءة في التراويح فترك سورة أو آية وقراً ما بعدها فالمستحب له أن يقرأ المتروكة ثم المقررة ليكون على الترتيب كذا في فتاوى قاضي خان \* وإذا قصد الشنع وقد قرأ فيه لا يعتد بما قرأ فيه ويعيد التراءة ليحصل له الختم في الصلوة الجائزة \* وقال بعضهم يعتد بها كذا في الجوهرة النيرة \* والبعض في بعض البلاد تركوا الختم لتوايهم في الأمور الدينية ثم بعضهم اختاروا قل هداية أحد في كل ركعة وبعضهم اختاروا قراءة سورة الفيل إلى آخر القرآن وهذا أحسن القولين لأنه لا يشتبه عليه عدد الركعات ولا يشتغل قلبه بحفظها كذا في النخبة \* اتفقوا على أن أداء التراويح قاعد لا يستحب بغير عذر \* واختلفوا في الجواز قال بعضهم يجوز وهو الصحيح إلا أن ثوابه يكون على النصف من صلوة التائم \* فإن صلى الإمام التراويح قاعد بعذر أو بغير عذر واقتدى به قوم تيام قال بعضهم يصح عند الكل وهو الصحيح وإذا صح اقتداء التائم بالناء اختلفوا فيما يستحب للترم قال بعضهم المستحب أن ينادوا أحنا وإذا صح صلاة التسليم ولم يقعد في الثانية ففي الاستحسان لا تقعد وهو الظاهر الروايتين عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله \* وإذا لم تقعد قال محمد بن الفضل ردتوب الأربع من تسليم واحدة وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج \* وهكذا في فتاوى قاضي خان \* وعن أبي بكر الصكاف أنه مثل من رجل قام إلى الثالثة في التراويح ولم يقعد في الثانية قال إن تذكر في التمام ينمغي أن يعود ويقعد وسلم إن تذكر بعد ما سجد للثالثة فإن اضاف إليها ركعة أخرى كانت هذه الأربعة من تسليم واحدة وإن تعد في الثانية قدر التشهد اختلفوا فيه فعلى قول العامة يجوز من تسليمتين وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان \* وإذا صلى التراويح عشر تسليمات كل تسليمة ثلاث ركعات ولم يقعد في كل ثلاث على رأس الثانية في القياس وهو قول محمد بن أحمد وأبي حنيفة عن أبي حنيفة رحمه الله عليه نضاء التراويح لا غير \* وأما في الاستحسان ففي قول أبي حنيفة رحمه الله

قول من لا يجوز ذلك عن التراويح عليه قضاء التراويح \* وهل يلزمه للثالثة شيء على قول ابي حنيفة  
رح لا يلزمه ساهيا كان او عامدا وعلى قول ابي يوسف رح ان كان ساهيا فكذلك وان كان عامدا  
فعليه مع التراويح عشرون ركعة اخرى لكل ثالثة قضاء ركعتين وعلى قول من قال يجوز من التراويح  
في قولهما هل يلزمه قضاء شيء آخر ان كان ساهيا لا يلزم وان كان عامدا فعليه قضاء عشرين ركعة كذا  
في الظاهرية \* وهكذا في فتاوى قاضيخان \* ولو صلى سب ركعات او ثمانى او عشر ركعات  
تسليمة واحدة ونعد في كل ركعتين فعلى قول العامة يجوز كل ركعتين عن تسليمة واحدة وهو الصحيح  
هكذا في فتاوى قاضيخان \* ولو صلى التراويح كلها بتسليمة واحدة ان نعد في كل ركعتين  
يجوز عن الكل وان لم يتعد في كل ركعتين ونعد في آخرها ففي الاستحسان على القول الصحيح  
يجزيه عن تسليمة واحدة كذا في السراج الرواح \* وهكذا في فتاوى قاضيخان \* ويكره للمقتدى  
ان يتعد في التراويح فاذا اراد الامام ان يركع بقوم \* وكذا اذا غلبه النوم يكره ان يصلى  
مع القوم بل ينصرف حتى يستيقظ لان في الصلوة مع النوم بها ونا وغفلة وترك التدبر كذا  
في فتاوى قاضيخان \* رجل شرع في صلوة التراويح مع الامام فلما تعد الامام نام هو وسلم الامام  
ما تى بالشفع الآخر وقعد للتشهد فانتهى الرجل ان علم ذلك يسلم ويدخل مع الامام ويوافقه  
في التشهد ما دام الامام يقوم ويأتى بالركعتين سريعا ويسلم ويدخل مع الامام في الشفع الثالث  
كذا في الخلاصة \* الباب العاشر في ادراك الفريضة \* ان صلى ركعة من الفجر  
او المغرب فاقم يقطع ويتدى وكذا يقطع الثانية ما لم يقيد بها بالسجدة وان اقيدها بها لم يقطعها  
وان اتمها لم يشرع مع الامام لكراهة النفل بعد صلوة العحر ولما فيه من الاتيان بالوتر في النفل  
بعد المغرب او مخالفة امامه كذا في التبيين \* وكل ذلك بدعة فان شرع اتمها اربعان  
موافقة السنة احق من موافقة الامام هكذا في الكافي \* وهو مسمى كذا في محيط السرخسى \*  
ولو سلم مع الامام تفسد صلوته فيقتضى اربعاً لا به الزمته بالاقتداء كذا في الشمنى \* ولو اقتدى  
هذا المتنفل بمن يصلى المغرب ولم يقرأ في الثالثة ان قرأ المقتدى يجوز صلوته ولو لم يقرأ  
مكذ لك بتبعية الامام كذا نقل من الشيخ الامام الاستاذ خاني \* ولو قام الامام الى الرابعة  
على ظن انها الثالثة فتابعه المقتدى في الرابعة تفسد صلوة المقتدى تعد الامام على رأس الثالثة  
اولم يتعد هو المختار وان صار صلوة الامام نفلا عندهما لكن كانت فرضا ثم صار منتقلا من الغرض

الى النفل فصار كانه صلى صلوتين بنحر يمينتين فيصير المقتدى مصليا بصلوة واحدة بامامين من غير عذر الحدوث فلا يجوز \* ولو شرع في النفل ثم اقيمت المختار انه لا يقطعها بيد الركعة بالسجدة او لم يقيد وكذا لو شرع في المندورة او قضاء الفوائت هكذا في الخلاصة في الاقتداء بالامام وفيما يفعل المقتدى \* ومن صلى ركعة من الظهر ثم اقيمت يصلي ركعة ثم يدخل مع الامام وان لم يقبض الاولى بالسجدة يقطع ويشرع مع الامام هو الصحيح كذا في الهداية \* اراد بالاقامة شروع الامام في الصلوة لا اقامته المؤذن فانه لو اخذ المؤذن في الاقامة والرجل لم يقيد الركعة الاولى بالسجدة فانه يتم بالركعتين بلا خلاف بين اصحابنا كذا في النهاية \* ولو اقيمت في موضع آخر بان كان يصلي في البيت مثلا فاقامت في المسجد او كان يصلي في مسجد فاقامت في مسجد آخر لا يقطع مطلقا \* واوصلي ثلثا من الظهر يتم ويقتدى متطوعا بخلاف ما اذا كان في الثالثة بعد ولم يقيد بها بالسجدة حيث يقطعها ويتخير ان شاء عاد الى التعود لبسلم وان شاء كبر قائما ينوي الشروع في صلوة الامام ولم يسلم قائما هكذا في التبيين \* والتخير هو الاصح هكذا في معراج الدراية \* وتيل يقطع قائما بتسليمه واحدة وهو الاصح لان القعدة مشروطة للنحل وهذا قطع وليس بتحلل فان التحلل من الظهر لا يكون على رأس الركعتين \* ويكفيه تسليمه واحدة كذا في محيط السرخسي \* وكذلك في العشاء والعصر غير انه لا يدخل معهم تطوعا في العصر بعد الفراغ \* اذا ادرك ركعة من الظهر مع الامام فانه لم يصل الظهر بجماعة في نواهم جميعا ويكون مدركا نضل الجماعة في قولهم جميعا \* وان ادرك ثلثا مع الامام كان مصليا مع الامام كذا في السراج الوهاج \* ولو شرع في التطوع ثم اقيمت المكتوبة اتم الشفع الذي فيه ولا يزيد عليه كذا في محيط السرخسي \* ولو كان في السنة قبل الظهر والجمعة فاقم او خطب يقطع على رأس الركعتين يروي ذلك عن ابي يوسف رح \* وقد قيل يتمها كذا في الهداية \* وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج \* ومن انتهى الى الامام في صلوة الفجر وهو لم يصل ركعتي الفجر ان خشى ان يفوته ركعة ويدرك الاخرى يصلي ركعتي الفجر عند باب المسجد ثم يدخل وان خشى فوتهما دخل مع الامام كذا في الهداية \* ولم يذكر في الكتاب انه ان كان يرجو ادراك القعدة كيف يفعل فظاهر ما ذكر في الكتاب انه ان خاف ان يفوته الركعتان يدل على انه يدخل مع الامام \*

وحكى من الفقيه ابي جعفر ر ج انه قال على قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله يصلي ركعتي الفجر لان ادراك التشهد مندهما كادراك الركعة كذا في الكفاية \* واما بقية السنن ان امكنه ان يأتي بها قبل ان يركع الا امام اتى بها خارج المسجد وان خاف فوت ركعة شرع معه كذا في التبيين \* ولو ادرك الامام في الركوع ولم يدركه في الركوع الاول او الثاني يترك السنة وينابع الامام كذا في الخلاصة \* دخل مسجد اقدان فيه بكرة له ان يخرج حتى يصلي فان كان رجلا مؤدنا اراد امام مسجد وتفرق الجماعة بسبب غيبته لا بأس بالخروج هذا اذا لم يصل فان كان قد صلى مرة في العشاء والظهر لا بأس بالخروج مالم يأخذ المؤذن في الإقامة فان اخذ في الإقامة لم يخرج حتى تضاها تطوعا وفي العصر والمغرب والنجر يخرج فان مكث ولم يدخل معهم بكرة كذا في محيط السرخسي \* وعن انتهى الى الامام في ركوعه مكبر ووقف حتى رفع الامام رأسه من الركوع لا يصير مدركا لياك الركعة كذا في الهداية \* سواء تمكن من الركوع او لم يتمكن \* وكذا لو انحط ولم يتف اكن رفع الامام رأسه قبل ان يركع \* قال المحبوبي دخل المسجد والامام راكع فقد قال بعض مشايخنا ينبغي ان مكبر ويركع ثم يمشي حتى يلتحق بالصف كلابدته الركوع \* وعندنا لو مشى ثلث خطوات متوالية تبطل ولا يكره واكثر مشايخنا على انه لا يكره كذا يحتاج الى المشي في الصلوة \* ذكر الجلابي في صلواته ادرك الامام في الركوع وكبرنا ثم شرع في الاسقاط وشرع الامام في الربع الاصح ان يعتد بها اذا وجدت المشاركة قبل ان يستقيم قائما وان دل هكذا في معراج الدراية \* اجمعوا انه لو انتهى الى الامام وهو قائم مكبر ولم يركع مع الامام حتى ركع الامام ثم ركع يصير مدركا لتلك الركعة ٢ واجمعوا انه لو اقتدى به في قومة الركوع لم يكن مدركا لتلك الركعة كذا في اسرار الرائق \* ادرك امامه راكعا يحرم قائما وكبر ويأتي بالثناء وتكبيرات العبد قائما ان غلب على ظنه انه يدرك الامام في الركوع وان خشي ان يفوته الركوع يركع ولا يأتي بالتكبيرات وكبر في ركوعه كذا في الكافي في باب صلوة العبد \* ومدرک الامام في الركوع لا يحتاج الى تكبيرين خلافا لبعضهم \* ولو سوي بتلك التكبيرة الواحدة الركوع لا الافتتاح جاز واغت نبيه كذا في فتح القدير \* المقتدى اذا اتى بالركوع والسجود قبل الامام في الركعات كلها يجب عليه ان يصلي ركعة واحدة بغير قراءة ويصلي صلواته وان ركع مع الامام وسجد قبله يجب عليه قضاء ركعتين \* وان ركع قبل الامام

وسجد معه يجب عليه قضاء أربع ركعات بغير قراءة \* وإن ركع بعد الإمام وسجد بعده جازت صلواته وإن أدرك الإمام في الركوع والسجود في آخرهما بجوز هكذا في فتاوى قاضي خان ومن أتى مسجداً قد صلى فيه لا بأس بأن ينطوع قبل المكتوبة ما بدأ له ما دام في الوقت سنة وإن كان فيه ضيق بتركه قبل هذا في غير سنة الظهر والعصر هكذا في الهداية \* وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي وصاحب المحيط وقاضيخان والتمرناشي والمحجوبي كذا في الكفاية \* وهكذا في النهاية \* وقيل هذا في الجميع كذا في الهداية \* وهو اختيار صدر الإسلام كذا في الكفاية \* والاولى أن لا يتركها في الأحوال كلها كذا في الهداية \* سواء صلى الفرض جماعة أو لا إذا خاف فوت فرض الوقت كذا في الكفاية \* الباب الحادي عشر في قضاء الفوائت \* كل صلوة فاتت من الوقت وجوبها فيه يلزمه قضاءؤها سواء ترك عهداً أو سهواً أو بسبب نوم وسواء كانت الفوائت كثيرة أو قليلة \* فلا قضاء على مجنون حاله جنونه لما فاتته في حاله عتله كما لا قضاء عليه في حاله عتله لما فاتته حاله جنونه ولا على مرند ما فاتته من رده ولا على مسلم أسلم في دار الحرب ولم يصل مدة الجهل بوجوبها ولا على مغمى عليه ومريض عجز عن الإيمان ما فاتته في تلك الحالة وزادت الفوائت على يوم وإيمانه \* ومن حكمه أن الفائتة تقضى على الصفة التي فاتت عنه لا بعد روضه \* فيقتضى مسافره في السفر ما فاتته في الحضر من العرض الرباعي أربعة \* ولتقيم في الإقامة ما فاتته في السفر من ركعتين \* والقضاء فرض في العجز واجب في الواجب وسنة في السنة ثم لبس القضاء وقت معين بل جديع أوقات العمرونت إلا الثلاثة وتمت طهرم الشمس وونت النوال وونت العروب فانه لا يجوز الصلوة في هذه الأوقات كذا في البحر الرائق \* رجل صلى فارتد فأسلم في الوقت يعيد كذا في الكافي \* صبي صابى العشاء ثم دام واحتلم وانسه قبل طلوع الفجر يقضى العشاء بخلاف الصبية إذا بلغت بالحيض قبل طلوع العجر لا يلزمها قضاء العشاء لأن الحيض لو طرأ على الوجوب اسقط الوجوب فإذا قاربته أولاً أن يمنع \* وإن بلغت بالسنين يلزمها العشاء \* وإن لم ينتبه حتى طلع الفجر قبل يقضى العشاء كذا في محيط السرخسي في باب ما يتعلق به الوجوب من الوقت \* هو المختار كذا في فتاوى قاضيخان \* ومضى الفوائت أن قضاها بجماعة فإن كنت صامراً يجهر فيها بجهر فيها الإمام بالقراءة \* وإن قضاها وحده يتخير بين الجهر والمخافة والأجهر أفضل كما في الوقت وبخامس فيما يحامى فيه حذراً وكذا الإمام كذا

في الظهيرية\* الترتيب بين الفائتة والوقتية وبين الفوائت مستحق كذا في الكافي\* حتى لا يجوز أداء الوقتية قبل قضاء الفائتة كذا في محيط السرخسي\* وكذا بين الفروض والوتره كذا في شرح الوقاية\* ووصلى الفجر وهو ذاكرانه لم يوتر فهي فاسدة عند أبي حنيفة رح\* ولو تذكر فائتة في تطوعه لم يفسد تطوعه لان الترتيب عرف واجبا في الغرض بخلاف القياس فلا يلحق به غيره كذا في محيط السرخسي\* وفي الفتاوى العتابية الصبي اذا بلغ وصلّى صلوة في وقتها يصير صاحب ترتيب كالمرأة اذا اباعت ورأت دما صحيحا تصير صاحب عادة بمرة واحدة كذا في التاتارخانية\* واما الترتيب في بعض اعمال الصلوة فليس بفرض عندنا كذا في المحيط\* حتى ان من ادرك الامام في اول الصلوة ونابم خلفه او سبقه الحدث فسبقه الامام ثم انتبه او توضأ وعاد فعليه ان يقضى اولها سابقا لامامه ثم يتابع امامه اما اذا ادركه فلو تابع الامام او لائم قضى بعد تسليم الامام جاز عند علمائنا الثلاثة\* وكذلك في صلوة الجمعة اذا زاحم الناس فلم يقدر على اداء الركعة الاولى مع الامام بعد الاقتداء وبقي قائما وامكنه اداء الركعة الثانية فادى اول الركعة الثانية قبل ان يؤدي الاولى ثم قضى الاولى بعد تسليم الامام جاز عندنا كذا في شرح الطحاوي في فصل ستر العورة\* ثم الترتيب يسقط بالنسيان وبما هو في معنى النسيان كذا في المصنوعات ولو تذكر صلوة قد نسيها بعد ما ادى وقتية جاز الوقتية كذا في فتاوى قاصيخان\* ولو صلى الظهر على ظن انه متوضئ ثم توضأ وصلّى العصر ثم تبين انه صلى الظهر من غير وضوء يعيد الظهر خاصة لانه بمنزلة الناسي في حق الظهر بخلاف ما لو صلى الظهر يوم عرفة على ظن انه متوضئ ثم صلى العصر بوضوء ثم تبين بعيدهما لان العصر ثم تبع الظهر كذا في محيط السرخسي\* وانما صلى الظهر وهو ذاكرانه لم يصل الفجر مسد ظهيرة ثم قضى الفجر وصلّى العصر وهو ذاكر الظهر يجوز العصر لانه لا فائتة عليه في ظنه حال اداء العصر وهو ظن معتبر كذا في التبيين\* ولو شك في الظهر انه هل صلى العجرام لا لما فرغ تيقن انه لم يصل العجر يعيد الفجر ثم الظهر كذا في محيط السرخسي\* ومن تذكر صلوات عليه وهو في الصلوة فقد حكي عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله ان مذهب علمائنا رحمهم الله ان يفسد صلواته قال ولكن لا تفسد حين ذكرها بل يتمها ركعتين وبعدهما تطوعا سواء كان الفائت مديما او حدا كذا في المحيط\* ولو ان مصلى الجمعة تذكر ان عليه الفجر فان كان بحيث لو لم يطعها واشتغل بالعجر بفوته الجمعة ولا يفوته الوقت فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله



يقطع الجمعة ويصلى الفجر ثم يصلى الظهر \* وعند محمد رح يتم الجمعة \* ولو كان بحيث انه اذا  
 قضى الفجر ادى رك الجمعة مع الامام فانه يشتغل بالفجر اجماعا \* وان كان بحيث اذا قطع الجمعة  
 واشتغل بالفجر يفوته الوقت اتم الجمعة اجماعا ثم يصلى الفجر بعدها كذا في السراج الوهاج \*  
 ويسقط الترتيب عند ضيق الوقت كذا في محيط السرخسي \* ولو قدم الغائبة جازوا ثم هكذا في  
 النهار الفائق \* ثم تفسير ضيق الوقت ان يكون الباقي منه مالا يسع فيه الوقتية والغائبة جميعا حتى  
 لو كان عليه قضاء العشاء مثلا وعلم انه لو اشتغل بقضائه ثم صلى الفجر تطلع الشمس قبل ان يقعد  
 قد والتشهد صلى الفجر في الوقت وقضى العشاء بعد ارتداد الشمس كذا في التبيين \* ويروى  
 الترتيب وان كان لا يؤدي الوقتية على وجه الافضل كما لو ضاق الوقت بحيث لا يمكن ان يصلى  
 الوقتية الا مع تخفيفها وقصر القراءة والافعال فيها فانه لا بد من الترتيب والاقتضار على اقل  
 ما يجوز به الصلوة كذا في التمرناشي \* ثم ضيق الوقت يعتبر عند الشروع حتى لو شرع في الوقتية  
 مع تذكر الغائبة واطال القراءة حتى ضاق الوقت لا يجوز صلواته الا ان يقطعها ويشرع فيها \*  
 ولو شرع ناسيا والمسئلة بحالها ثم تذكرها عند ضيق الوقت جازت صلواته ولا يلزمه القطع  
 كذا في التبيين \* يعتبر ضيق الوقت في نفس الامر لا بحسب ظنه هكذا في البحر الرائق \* حتى  
 لو ظن من عليه العشاء ان وقت الفجر قد ضاق صلى الفجر ثم تبين انه كان في الوقت سعة بطل التيميم  
 فاذا بطل ينظر وان كان الوقت بسعهما صلاهما والا اعاد الفجر \* وكذا فعل مرة بعد اخرى \*  
 واشتغل بالعشاء ولم يعد الفجر فطلعت الشمس قبل ان يتعدد والتشهد في العشاء صلي فجره هكذا  
 في التبيين \* وكذا اذا ذكر الفجر في آخر وقت الظهر توقع على ظنه ان الوقت لا يحتمل الصلوة من  
 فاقتم الظهر صلاها وقد بقي من وقت الظهر بعض نظر فيه وان كان ما بقي من وقت الظهر مالا كذا  
 ان يصلى فيه الفجر ثم الظهر لم يجزئه التي صلى وعليه ان يقضى الفجر ثم يعيد الظهر وكذلك ان  
 بقي من الوقت مقدار ما يصلى الفجر ويصلى من الظهر ركعة كذا في التارخاينة والامساجيد \*  
 وان كانت المتروكة اكثر من واحد والوقت يسع فيه بعضها مع الوقتية لا يجوز الوقتية مالم ينقض  
 ذاك البعض حتى لو تذكر في وقت الفجر انه لم يصل العشاء والوتر وبقي من الوقت مالا يسع  
 فيه الا خمس ركعات على قول ابي حنيفة رح يقضى الوتر ثم يصلى الفجر ثم يقضى العشاء بعد  
 طلوع الشمس وكذا لو تذكر في وقت العصر انه لم يصل الفجر والظهر ولم يبق من الوقت

الايسع فيه ثمانى ركعات فانه يقضى الظهر ثم يصلى العصر \* وان كان لايسع فيه الا ست ركعات فانه يصلى الفجر ثم العصر ثم العائنه هكذا في فتاوى قاضي خان \* والعبرة في العصر لآخر الوقت عندا بنى حنيفه وا بنى يوسف رحمهما الله كذا في التبيين \* وذكر شمس الائمة السرخسى رحمه الله في المبسوط ان امكته اداء الظهر والعصر قبل تغير الشمس فعليه مراعاة الترتيب وان كان لا يمكنه اداء الصلوتين قبل غروب الشمس فعليه اداء العصر وان كان يمكنه اداء الظهر قبل تغير الشمس ويقع العصر كلها او بعضها بعد تغير الشمس فعليه مراعاة الترتيب الا على قول حسن بن زباد رة فان عنده ما بعد تغير الشمس ليس بوقت العصر كذا في النهاية \* ولو كان بقي من الوقت المستحب قدر الايسع فيه الظهر سقط الترتيب بالاجماع كذا في التبيين \* ولو افتتح العصر في اول الوقت وهو لا يعلم ان عليه الظهر والظهر حتى دخل وقت الكراهة ثم تذكر ان عليه الظهر فله ان يمضى على صلواته كذا في الجوهرة النيرة \* ولو سقط الترتيب لضيق الوقت ثم خرج الوقت لا يعود على الاصح حتى لو خرج في خلال الوقتية لا تفسد على الاصح وهو مؤدى على الاصح لا قاض كذا في الزا هدى \* ولا يظهر حكم الترتيب عند النسيان مادام ناميا واذا تذكر يلزمه هكذا في النافى ر خافية بالاعين الخلاصة الخافية \* ويسقط الترتيب عند كثرة الفوائت وهو الصحيح هذا في محيط السرخسى \* وحدا الكثرة ان تصير الفوائت متا بحروج وقت الصلوة السادسة \* وعن محمد رحمه الله انه اعتبر دخول وقت الاساد سنة والاول هو الصحيح كذا في الهداية \* ثم المعتبر فيه ان تبلغ الاوقات المتخللة مذات سنة وان ادعى ما بعدها في اوقاتها \* وقيل باعتبار ان تبلغ الفوائت متا ولو كانت متعرفة \* وثمره الاختلاف تظهروما اذا ترك ثلث صلوات مثلا الظهر من يوم والعصر من يوم والمغرب من يوم ولا يدري ايهاها والى تعالى الاول يسقط الترتيب لان المتخللة بين الفوائت كثيرة وعلى الثاني لا يسقط لان الفوائت بنفسها يعتبر ان تبلغ منا فيصلى جميع صلوات الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر والاول اصح كذا في التبيين \* وهو ومع وبالثاني قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رة وهو احوط هكذا في فتاوى قاضي خان \* وكثرة الفرائت كما تسقط الترتيب في الاداء تسقط في القضاء حتى لو ترك صلوة شهر ثم قضى ثلثين فجرا ثم ثلثين ظهرا ثم هكذا صح هكذا في محيط السرخسى \* الترتيب اذا سقط بكثرة الفوائت ثم يقضى بعض الفوائت ويبقى الفوائت اقل من ستة الاصح

انه لا يعود هكذا في الخلاصة \* قال الشيخ الامام الزاهد ابو حفص الكبير وعليه الفتوى كذا في المحيط \* حتى لو ترك صلوة شهر فقضاها الا صلوة واحدة ثم صلى الوقتية وهوذا كر لها جاز كذا في محيط السرخسى \* والفوائت نوعان قديمة وحديثة \* فالقديمة تسقط الترتيب اتفاقا \* وفي القديمة اختلاف المشايخ رح وذاك كمن ترك صلوة شهر ثم صلى مدة ولم ينقض ذاك الصلوات حتى ترك صلوة ثم صلى اخرى ذاكرا للفائتة الحديثة لم يجز عند البعض وقيل يجوز وعليه الفتوى كذا في الكافي \* واذا آخر الصلوة الفائتة عن وقت التذكر مع القدرة على القضاء هل يكره فالمذكور في الاصل انه يكره لان وقت التذكر انما هو وقت الفائتة وتأخير الصلوة عن وقتها مكرهه بخلاف كذا في المحيط \* في الاصل رجل صلى العصر وهوذا كرانه لم يصل الظهر فهو فاسد الا ان يكون في آخر الوقت لكن اذا فسد الغرض لا يبطل اصل الصلوة عند ابى حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعند محمد رحمه الله يبطل \* والمسئلة معروفة \* ثم عند ابى حنيفة رحمه الله فرضية العصر تفسد فسادا موقوفا حتى لو صلى ست صلوات او اكثر ولم يعد الظهر ما دام العصر حائزا لا يجب عليه امارته وعندهما تفسد فسادا باثا لا جواز لها بحال \* فالاصل ان عند ابى حنيفة رحمه الله مراعاة الترتيب بين الفائتة والوقتية كما يستط بكثرة العوائت يسقط بكثره المودى كذا في المحيط \* رجل نسي صلوة ولا يدريها وام يقع تحريمه على شيء بعد صلوة يوم وليلة عندنا كذا في الظهيرية \* قال العقيدي وبداخذ كذا في النافارخانية قال الامام ابن ابي عمير \* وكذا لو نسي صلوتين من يومين ولا يدري اي صلوتين امار صلوة يومين \* وعلى هذا القياس لو نسي ثلث صلوات من ثلثة ايام او خمس صلوات من خمسة ايام \* ولو ترك الظهر والعصر من يومين ولا يدري ايتهما ترك او لا تحري فان لم يكن له رأى يعود ما ادري او لامر اخرى عند ابى حنيفة رحمه الله ان يمكنه مراعاة الترتيب بطريق الاحتياط والاحتياط واجب في العبادات \* وقال الامام ابو النضر في وسقط منه الترتيب لعجزه فلا يلزمه الاداء مرتين هكذا في محيط السرخسى \* فان بدأ بالظهر ثم بالعصر ثم بالظهر كان افضل وان بدأ بالعصر ثم بالظهر ثم بالعصر يجوز ايضا \* مصابى العصر ان تذكر انه ترك سجدة واحدة ولا يدري انها من صلوة الظهر او من صلوة العصر التي هو فيها فانه يتحرى فان لم يتبع سجدة على شيء يتم العصر ويسجد سجدة واحدة لاحتمال انه تركها من العصر ثم يعيد الظهر احتياطا ثم يعيد العصر \* وان لم يعد لشيء عليه

كذا في المحيط \* مسائل متفرقة \* في البيضة مثل والدي ممن شرع في العصر ثم غربت الشمس في خلاله ثم اتدنى به انسان في هذا العصر هل يصح اقتداؤه فقال نعم ان لم يكن الامام مقيما والمقتدى مسافرا كذا في التاتارخانية \* شافعي المذهب اذا صار حنفي المذهب وقد فاتته صلوات في وقت كان شافعيًا ثم اراد ان يقضيها في الوقت الذي صار حنفيًا يقضى على مذهب ابي حنيفة رحمه الله كذا في الخلاصة \* رجل يرى التيمم الى الرمي والوتر ركعة ثم رأى التيمم الى المرفق والوتر ثلثا لا يعيد ما صلى وان صلى كذا من جهل من غير ان يسأل احدا ثم سأل وأمر بالثلث يعيد ما صلى كذا في الذخيرة \* وفي الصبر في امرأة تركت صلاة حاضت وطهرت فصلبت مع تذكر الثالثة قال لا يجوز كذا في التاتارخانية \* حر بنى اسلم في دار الحرب ولم يعلم بالشرائع من الصوم والصلوة ونحوهما ثم دخل دار الاسلام او مات لم يكن عليه قضاء الصوم والصلوة نياسا واستحسا \* ولا يعاتب عليه اذا مات \* وكذا اسلم في دار الاسلام ولم يعلم بالشرائع يلزمه القضاء استحسانا كذا في فتاوى قاضيخان في آخر باب ما يكره اسلاما من الكافر وما لا يكون \* فان بلغه رجل في دار الحرب يلزمه \* وروى الحسن من ابي حنيفة رحمه الله ما لم يخبره رجلان او رجلا وامرأان لا يلزمه كذا في محيط السرخسي \* في العتابة عن ابي نصر رحمه الله فيمن يقضى صلوات عمرة من غير ان يات به شيء يريد الاحتياط وان كان لاجل النقصان والكرهية فحسن وان لم يكن اذالك لا يفعل والصحيح انه يجوز الا بعد صلاة الفجر والعصر \* وقد فعل ذلك كثير من السلف لشبهة الفساد كذا في المصنوعات \* ويقرأ في الركعات كلها الفاتحة مع السورة كذا في الظهيرية \* وفي الفتاوى رجل يقضى الفوائت فانه يقضى الوتر وان لم يستيقن انه هل بقي عليه وتر او لم يبق فانه يصلي ثلث ركعات ويقنت ثم يقعد قدر التشهد ثم يصلي ركعة اخرى فان كان وترافند اداه وان لم يكن فقد صلى التطوع اربعاً ولا يضرب القنوت في التطوع \* وفي الحج والاشغال بالفوائت اولي اهم من النوافل الا السنن المعروفة وصلوة الصبح وصلوة التسبيح والصلوة التي رويت في الاخبار فيها سور معدودة وان كان معهودة فتملك بنية النعل وغيرها بنية القضاء كذا في المصنوعات \* ولا يقضى الفوائت في السجود وانما يقضيها في بينة كذا في الرجز المكدري \* في الملتقط ولواءه والاب لا يند ان يقضى عنه صلوات وصيام ايام لا يجوز عند كذا في التاتارخانية \* اذا مات الرجل

وعليه صلوات فاتته فاصلى بان يعطى كفارة صلوته يعطى لكل صلوة نصف صاع من بر ولوتر  
نصف صاع ولصوم يوم نصف صاع من ثلث ماله وان لم يترك مالا يستقرض ورثته نصف صاع  
ويدفع الى مسكين ثم يتصدق المسكين على بعض ورثته ثم يتصدق ثم وثم حتى يتم لكل صلوة  
ما ذكرنا كذا في الخلاصة \* وفي الفتاوى الحجة وان لم يوص لو رثته وتسلم بعض الرثة يجوز  
ويدفع عن كل صلوة نصف صاع حنطة منوين ولود مع جملة الى فقير واحد جاز بخلاف كراهة  
اليمن وكراهة الظهار وكراهة الافطار \* وفي الولو الحجة ولود مع من خمس صلوات تسع اثناء  
لفقير واحد ومنا لفقير واحد اختار الفقيه انه يجوز من اربع صلوات ولا يجوز من الصلوة السادسة \*  
وفي الينيمة سئل الحسن بن علي رضي الله عنهما عن الغديعة عن الصلوات في مرض الموت  
هل يجوز فقال لا \* وسئل حميرا لوبرى وابو يوسف بن محمد عن السبيخ العباسي هل يجب  
عليه الغديعة من الصلوة كما يجب عليه من الصوم وهو حى فقال لا كذا في النازار خالصة \*  
في فتاوى اهل سمرقند رجل صلى خمس صلوات ثم علم انه لم يقرأ في الاو ايه من من احدى  
الصلوات الخمس ولا يعلم تلك فانه يعيد الفجر والعرب والوتر \* ولو نذر ان يترك القراءة في ركعة  
واحدة ولا يدري من اية صلوة تركها فالوا يعيد صلوة الفجر والوتر \* ولو نذر ان يترك القراءة  
في الركعتين يعيد صلوة الفجر والعرب والوتر \* ولو نذر ان يترك القراءة في اربع ركعات بعد  
صلوة الظهر والعصر والعشاء ولا يعيد الوتر والعرب كذا في المحيط \* ناك الصلوة كذا  
لا يقتل كذا في الكافي في باب قضاء الفرائض \* الباب الثاني عشر في سجود السهو \*  
وهو واجب كذا في التبيين \* هو الصحيح كذا في الهداية \* والوجوب مقيد بما اذا كان الوقت  
صالحا حتى ان من عليه السهو في صلوة الصبح اذا لم يسجد حتى طلعت الشمس بعد السلام  
الاول سقط منه السجود \* وكذا اذا سهوا في قضاء الغائبة فلم يسجد حتى احدثت \* وكل ما منع  
البناء اذا وجد بعد السلام يسقط السهو كذا في السحر الراقي \* وفي الغيبة لو بنى المصل على فرض  
سها فيه لم يسجد كذا في النهر الراقي \* و \* عليه بعد السلام سواء كان من زيادة او نقصان \*  
ولو سجد قبل السلام اجزاه عندنا كذا رواية الاصول \* وبأني بتسايمتين هو الصحيح كذا  
في الهداية \* والصواب ان يسلم تسليمه واحدة وعليه الجمهور والاشافى الاصل كذا في الكافي \*  
ويسلم من يمينه كذا في الزهدى \* وكيفية ان يذكر بعد سلامه الاول بخبره احد او تسلم

في سجوده ثم يفعل ثانيا كذا لك ثم يتشهد ثانيا ثم يسلم كذا في المحيط \* ويأتى بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء في فعدة السهو هو الصحيح \* وقيل يأتى بهما في القعدة الاولى كذا في التبيين \* والاحوط ان يصلى في القعدتين كذا في فتاوى قاضيخان \* وحكم السهو في الغرض والنفل سواء كذا في المحيط قال في الفتاوى القعدة بعد سجدة السهو ليس بركن واما امر بها بعد سجدة السهو وليقع ختم الصلوة بها حتى لو تركها مقام وذهب لا تنفس صلوته كذا قاله المحلواني كذا في السراج الوهاج \* وفي الولوالجية الاصل في هذا ان المتروك ثلثة انواع مرض وسنة وواجب \* ففي الاول ان امكنه التدارك بالقضاء يقضى والافسدت صلوته \* وفي الثاني لا تفسدان قيامها باركانها وقد وجدت ولا يجبر بسجدة السهو \* وفي الثالث ان ترك ساهيا يجبر بسجدة السهو وان ترك عامدا لا كذا في التناظر خانيه \* وظاهر كلام الجهم الغفير انه لا يجب السجود في العمد واما يجب الامارة جبرا لنقصانه كذا في البحر الرائق \* ولا يجب السجود الا بترك واجب او تاخير او تاخير ركن او تقديمه او تكراره او تغييره او حب بان يجهر فيما يخاف من الحقيقه وجوبه بشي واحد وهو ترك الواجب كذا في الكافي \* ولا يجب ترك التعوذ والبسملة في الاولى والثانية ونكبيرات الانتقالات الا في تكبيرة ركوع الركعة الثانية من صلوة العيد \* ولا يجب بترك رفع اليدين في العيدين وغيرهما ومن ذلك ما لو سلم عن الشمال او لا ساهيا ولو ترك القومة ساهيا بان الخط من الركوع ساجدا ففي فتاوى قاضي خان ان عليه السجود عند اي حنيقة ومحمد رح هكذا في فتيمة القدر \* ثم واجبات الصلوة انواع \* منها قراءة الفاتحة والسورة اذا ترك الفاتحة في الايتين او احدهما يلزمه السهو \* وان قرأ اثرا للفاتحة ونسي الباقي لا سهو عليه وان بقي الاكثر كان عليه السهو ما ما كان او منفردا كذا في فتاوى قاضيخان \* وان تركها في الاخيرين لا يجب ان كان في الغرض وان كان في النفل او لو تروجب عليه كذا في البحر الرائق \* ولو كررها في الاولى يجب عليه سجود السهو بخلاف ما لو اعادها بعد السورة او كررها في الاخيرين كذا في التبيين \* ولو قرأ الفاتحة الاخرى او قرأ اكثرها ثم اعادها ساهيا فهو بمنزلة ما لو قرأها مرتين كذا في الظهيرية \* ولو قرأ الفاتحة وحدها وترك السورة يجب عليه سجود السهو \* وكذا لو قرأ مع الفاتحة آية قصيرة كذا في التبيين \* ولو قرأ الفاتحة وآيتين فخررا كعساها ثم تذكرها بدوا ثم نلت آيات وعليه سجود السهو

كذا في الظهيرية \* ولو اخرا الفاتحة عن السورة فعليه سجود السهو كذا في التبيين \* ربه  
قرأ في الاخيرين الفاتحة والسورة لا يلزمه السهو وهو الاصح \* ولو قرأ في ركعة او سجدة او في  
تشهد يازمه وهذا اذا بدأ بالقراءة ثم بالشهاد وان بدأ بالشهاد ثم بالقراءة فلا سهو عليه كذا  
في محيط السرخسي \* ولو لم يقرأ الفاتحة في الشفع الثاني لا سهو عليه في ظاهر الرواية كذا  
في السراج الوهاج ناقل عن الفتاوى \* وآول يقرأ شيئاً من القرآن في الشفع الثاني ولم يسم  
عن ابي حنيفة رح انه قال ان كان متعمداً فقد اساء وان كان ساهياً كان عليه سجود السهو \* وروى  
ابو يوسف عن ابي حنيفة رح انه لا حرج عليه في العمد ولا سجود عليه في السهو ولا اتمام  
كذب في فتاوى قاضيخان \* وان سها عن فاتحة الكتاب في الاولى او في الثانية وتذكر بعد  
ما قرأ بعض السورة يعود فيقرأ بالفاتحة ثم بالسورة قال الفقيه ابو الليث يازمه سجود السهو وان كان  
قرأ حرفاً من السورة وكذا ان تذكر بعد الفراغ من السورة او في الركوع او بعد ما رفع رأسه  
من الركوع فانه يأني بالفاتحة ثم يعيد السورة ثم يسجد للسهو \* وفي الخلاصة اذا ركع وام يقرأ السورة  
رفع رأسه وقرأ السورة واعاد الركوع وعليه السهو هو الصحيح كذا في الهداية ٢ وآد اقرأ  
في الركعة الاولى سورة وقرأ في الركعة الثانية سورة تباهيها فلا سهو عليه كذا في المحيط \* وفي الرواية  
المصلي اذا تلا آية السجدة وسمي ان يسجد لها ثم ذكرها وسجد وحسب عليه سجود السهو  
لانه تارك للموصل وهو واجب وقيل لا سهو عليه والاول اصح كذا في الهداية \* واذا اراد ان يقرأ في  
صلوة سورة فخطأ فقرأ سورة اخرى لا سهو عليه كذا في فتاوى قاضي خان \* وبها تعمم القراءة  
في الاوليين كذا في البحر الرائق \* ومنها ما ياتي الترتيب في فعل مكرر ولو ترك سجدة من ركعة فمذنبها  
في آخر الصلوة سجدة وسجد السهو وترك الترتيب فيه وليس عليه اعادة ما أتى به \* ولو قدم الركوع  
على القراءة لزمه السجود لكن لا يعتبه بالركوع فيغض أمارته بعد التراءة كذا في البحر الرائق \*  
ومنها نعد بالاركان وهو الطمأنينة في الركوع والسجود وقد اختلف في وجوب السجود بتركه  
بناء على انه واجب او سنة والمذهب الوجوب وازوم السجود بتركه ساهياً وصححه في البدائع  
كذا في البحر الرائق \* ومنها القعدة الاولى حتى لو تركها يجب عليه السهو كذا في التبيين \*  
ومنها التشهد فاذا تركه في القعدة الاولى او الاخيرة وجب عليه سجود السهو وكذا اذا ترك  
بعضه كذا في التبيين \* سواء كان في الغرض او النفل كذا في البحر الرائق \* ولو قرأ التشهد

في القيام ان كان في الركعة الاولى لا يلزمه شيء وان كان في الركعة الثانية اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يجب كذا في الظهيرة \* ولو شهد في قيامه قبل قراءة الفاتحة فلا سهو عليه وبعد ما يلزمه سجود السهو وهو الاصح لان بعد الفاتحة محل قراءة السورة فان اتشهد فيه فقد اضر الواجب وتلها محل الشاء كذا في التبيين \* ولو تشهد في الاخيرين لا يلزمه السهو كذا في محيط لرخي \* واذا قرأ الفاتحة مكان التشهد فعليه السهو كذا في المحيط \* واوكرر التشهد في التعدة الاولى فعليه السهو \* وكذا الزاد على التشهد الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم كذا في التبيين \* وعليه الفتوى كذا في المصمرات \* واختلفوا في قدر الزيادة فقال بعضهم يجب عليه سجود السهو بقوله اللهم صل على محمد وقال بعضهم لا يجب عليه حتى يقول وعلى آل محمد والاول اصح \* واوكرره في التعدة الثانية فلا سهو عليه كذا في التبيين \* واذا نسي قراءة التشهد حتى سلم ثم تذكره او تشهد وعليه السهو في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في المحيط \* ويجب اناعد فيما يقام اوقام فيما يجلس فيه وهو امام او منفرد اراد بالقيام اذا استتم قائما او كان الى القيام اترب فانه لا يعود الى التعدة هكذا في فتاوى قاضي خان \* واعاد الى القعود تفسد صلوته على الصحيح كذا في التبيين \* وان لم يكن كذلك يقعد ولا سهو عليه كذا في فتاوى قاضي خان \* وهو الاصح هكذا في الهداية والتبيين \* ويعتبر ذلك بالنصف الاسفل من الانسان ان كان النصف الاسفل مستويا كان الى القيام اقرب والا لا كذا في الكافي \* وفي رواية اذا قام على ركبتيه اينهض يقعد وعليه السهو ويستوى به التعدة الاولى والثانية وعليه الاعتماد \* وان رفع اليديه وركبته على الارض لم يرعهما ولا سهو عليه هكذا روي عن ابي يوسف رح كذا في فتاوى قاضي خان \* وكذا ان اسجد في موضع الركوع او ركع في موضع السجود او كرر ركنا او قدم الركن او اخذه ففي هذه العصور كلها يجب سجود السهو \* وفي القدوري ومن ترك من صلوته فعلا وضع فيه ذكر فعليه سجود السهو لان الفعل اذا وضع فيه ذكر فذلك اماره كونه مقصودا في نفسه فتمكن بتركه النقص في صلوته فيجب جبره بسجدة السهو \* وان كان فعلا لم يرضع فيه ذكر فليس فيه سجود السهو كوضع اليمين على الشمال والقومة التي بين الركوع والسجود \* وان اعد الصلوة في صلوته قدر التشهد ثم شك انه صلى ثلثا او اربعا حتى مشغله ذلك من التسليم ثم استيقن انه صلى اربعا اتم صلوته فعليه سجود السهو وان شك في ذلك بعد ما سلم تسليمته واحدة فلا سهو



عليه \* واذا احدث في صلاته وذهب ليتوضأ فرفع له هذا الشك حتى شغله عن الوضوء ساعة فعليه سجدتا السهو كذا في المحيط \* ومنها القنوت \* فاذا تركه بحجب عليه السهو وتركه يتحقق برفع رأسه من الركوع \* ولو ترك التكبيرة التي بعد القراءة قبل القنوت سجد للسهو لانها بمنزلة تكبيرات العيد كذا في التبيين \* ومنها تكبيرات العبددين \* قال في البدائع اذا تركها ونقص منها اوزان عليها او اتى بها في غير موضعها فانه يجب عليه السجود كذا في المعراج الرائق \* ويستوي في الزيادة والنقصان القليل والكثير فقد روي عن الحسن عن ابي حنيفة ربح اذا سها الامام عن تكبيرة واحدة في صلوة العيد يسجد للسهو كذا في الذخيرة \* وذكر في كشف الاسرار ان الامام اذا سها عن التكبيرات حتى ركع فانه يعود الى القيام بخلاف المسروق اذا ادرك الامام في الركوع فانه يأتي بالتكبيرات في الركوع كذا في البحر الرائق \* واو ترك تكبيرة الركوم الثاني في صلوة العيد وجب عليه السهو لانها واجبة تبعا لتكبيرات العيد بخلاف تكبيرة الركوع الاول لانها ليست ملحقة بها كذا في التبيين \* السهو في الجمعة والعيدين والمكثوبة والتطوع واحد الا ان مشائخنا قالوا لا يسجد للسهو في العيدين والجمعة لئلا يتبع الناس في فتنة كذا في المصنوعات نافلا عن المحيط \* ومنها الجهر والاختفاء \* حتى لو جهر فيما يخاف من او خاف من فيما يجهر وجب عليه سجود السهو \* واختلفوا في مقدار ما يجب به السهو منها قبل يعتبر في الفصلين بقدر ما يجوز به الصلوة وهو الاصح ولا فرق بين الفاتحة وغيرها \* والمفترون لا يجب عليه السهو بالجهر والاختفاء لانهما من خصائص الجماعة هكذا في التبيين \* وان جهر بالتعوذ او بالتسمية او بالتأمين لا سهو عليه كذا في فتاوى قاضي خان \* فصل سهو الامام يوجب عليه وعلى من خلفه السجود كذا في المحيط \* ولا يشترط ان يكون مقتديا به وقت السهو حتى لو ادرك الامام بعد ما سها يلزمه ان يسجد مع الامام تبعاً له \* ولو دخل معه بعد ما سجد سجدة السهو يتبعه في الثانية ولا يتضي الاوى وان دخل معه بعد ما سجد هما لا يتضيها كذا في التبيين \* سهو المؤتم لا يوجب السجدة ولو ترك الامام سجود السهو فلا سهو على المأموم كذا في المحيط \* والمسبوق يتابع الامام في سجود السهو ثم يقوم الي نضاء ما سبق به ولا يعيد في آخر صلاته \* واللاحق اذا سجد للسهو مع الامام لا يعيد به ويسجد في آخر صلاته \* وينبغي للمسبق ان يمكنه ما عدا بعد سلام الامام اجوازان يكون دلي الامام سهو هكذا

في محيط السرخسى \* ولو لم يتابع الامام في سجود السهو وقام الى القضاء لا يسقط عنه وبسجد في آخر صلوته \* ولو سلم الامام فقام المسبوق ثم تذكر الامام ان عليه سهوا فسجد له قبل ان يقيد المسبوق الركعة بسجدة فعليه ان يرفض ذلك ويعود الى متابعته ثم اذا سلم الامام قام الى القضاء ولا يعتد بما فعل من القيام والقراءة والركوع ولو لم يعد الى متابعته الامام ومضى على قضاائه فانه يجوز صلوته ويسجد للسهو بعد فراغه استحسانا \* ولو سجد الامام بعد ما قيد هذا المسبوق الركعة بسجدة فانه لا يعود فان عاد الى متابعته فسدت صلوته كذا في السراج الوهاج \* ولو سلمها الامام في صلوة الخوف سجد للسهو تابعه فيها الطائفة الثالثة واما الطائفة الاولى فانهما يسجدون بعد الفراغ من الاتمام كذا في البحر الرائق \* واللاحق لا يسجد لسهو فيما يقضى والمسبوق يسجد لسهو فيما يقضى \* ولو سلمها امامه ولم يسجد المسبوق معه وسها هو فبدا يقضى بكفيه سجدتان \* والمقيم خلف المسافر حكمه حكم المسبوق في سجدتي السهو \* الامام اذا سها ثم احدث فقدم مسبوقا اتمها الا السلام فانه يقدم رجلا ادرك اول الصلوة وسلم ويسجد للسهو ويسجد معه المسبوق فان لم يكن فيهم من ادرك اول الصلوة قام كل واحد الى قضاء ما سبق به ويسجد كل واحد لسهو في آخر صلوته هكذا في محيط السرخسى \* رجل صلى الظهر خمسا وتعد في الرابعة قدر التشهد ان تذكر قبل ان يقيد الخامسة بالسجدة انها الخامسة عاد الى القعدة وسلم كذا في المحيط \* ويسجد للسهو كذا في السراج الوهاج \* وان تذكر بعد ما قد الخامسة بالسجدة انها الخامسة لا يعود الى القعدة ولا يسلم بل يضيف اليها ركعة اخرى حتى يصير شفعا ويتشهد ويسلم هكذا في المحيط \* ويسجد للسهو استحسانا كذا في الهداية \* وهو المختار كذا في الكفاية \* ثم يتشهد ويسلم كذا في المحيط \* والركعتان نافلة ولا تنوبان عن سنة الظهر على الصحيح كذا في الجوهرة النيرة \* قالوا في العصر لا يضم اليها سادسة وقيل يضم وهو الاصح كذا في التبيين \* وعليه الاعتماد لان التطوع اما يكره بعد العصر اذا كان من اختيار واما اذا لم يكن من اختيار فلا يكره كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي العجر اذا قام الى الثالثة بعد ما قدر التشهد وقبدها بالسجدة لا يضم اليها رابعة كذا في التبيين \* وصرح في التجنيس بان الفتوى على رواية حشام من عدم الفرق بين الصبح والعصر في عدم كراهة الضم كذا في البحر الرائق \* واذا لم يقعد قدر التشهد في الفجر بطل نرضه بترك القعود على الركعتين \* والتنفل

قبل الفجر بأكثر من ركعتي الفجر مكرره بخلاف ما إذا قام إلى الخامسة في العصر قبل أن يتعد في الركعة وقيد بها بالسجدة حيث يضم إليها سادسة لأن التنفل قبل العصر ليس بمكرره هكذا في التبيين \* وإن لم يتعد على رأس الركعة حتى قام إلى الخامسة ان تذكر قبل أن يقيد الخامسة بالسجدة عاد إلى القعدة هكذا في المحيط \* وفي الخلاصة الخانية ويتشهد ويسلم ويسجد للسهر كذا في التنازع \* وإن قيد الخامسة بالسجدة بعد ظهره عندنا كذا في المحيط \* ونحو ذلك عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحم ويضم إليها ركعة سادسة ولو لم يضم فلا شيء عليه كذا في الهداية \* ثم اختلف أبو يوسف ومحمد رحم في وقت النسيان قال أبو يوسف رحم كما وضع رأسه للسجود تفسد صلواته وقال محمد رحم لا تفسد صلواته حتى يرفع رأسه من السجود ففرض السجود عند أبي يوسف رحم يتأدى بوضع الرأس وعند محمد رحم بالرفع والرفع كذا في المحيط \* قال بحر الإسلام في الجامع الصغير والمختار للفتاوى قول محمد رحم كذا في النهاية \* وقائدة الاختلاف يظهر مما إذا حدث في هذا السجدة عند أبي يوسف رحمه لا يمكنه اصلاحها وعند محمد رحم يمكنه ذلك ويتوضأ كذا في المحيط \* ويقعد ويتشهد وبسلم كذا في فتح القدير \* والاصح أنه لا يسجد للسهر كذا في النهاية \* وإن سلم بنية القطع من وجب عليه السهو فهو في الصلوة أن يسجد للسهر والا لا عندهما وهو الاصح وعند محمد وزفر رحم وهو فيهما وإن لم يسجد بعد السلام ان اقتدى به رجل صح عند محمد رحم مطلقا وعندهما صح ان يسجد للسهر \* وإن فهمه انتقض الرضوء عنده خلافا لهما وصلواته إذا جمعا راسخا عند سجود السهر \* وأورد في الإقامة الكتاب بوضار بها عنده ويسجد في آخر الصلوة وعندهما لا ينقلب أربعا وسقط عند سجود السهر إذا أوجب بطلان كذا في شرح النفاة للشيخ أبي الكارم \* ومن صلى ركعتين تطوعا، سجد لهما وسجد للسهر ثم أراد ان يصلي آخرتين لم يمين كذا في الهداية \* وأورد في صحيح ابنه التحويلة ويعيد سجود السهر في المختار وكذا المسافر أو نوى الإقامة بعد ما سجد للسهر أربعة ركعات ويعيد سجود السهر كذا في التبيين رجل صلى العشاء سجد فيها وقرا سجدة التلاوة فلم يسجد بها وترك سجدة من ركعة ثم سلم فالمسئلة على أربعة أوجه أن كل واحد للكل أو عامدا لكل أو باصيا للتلاوة صاهدا للصلاة أو على العكس مني الوجه الأول لا تفسد صلواته بالاتفاق لأن هذا سلام السهو وسلام السهو لا يخرج منه حرمة الصلوة \* وفي الوجه الثاني والثالث يفسد صلواته بالاتفاق لأن سلام العمد

يخرجه عن حرمة الصلوة \* وفي الوجه الرابع في ظاهر الرواية تفسد صلوته كذا في المحيط \*  
 السهو في سجود السهو لا يوجب السهو لانه لا يتناهى كذا في التهذيب \* ولو سهوا في سجود السهو  
 عمل بالتحري ولو سهوا في صلوته مرارا يكفيه سجدتان كذا في الخلاصة \* ولو اقام في التطوع  
 في الليل فخافت متعمدا فقد اساء وان كان ما هيا فعليه السهو كذا في فتاوى قاضي خان \*  
 وفي اليتيمة اذا ترك الجهر في التروفي الترويح يلزمه السهو كذا في التاتارخانية \* اذا  
 احدث الامام وقد سها فاستخلف رجلا يسجد خلفه للسهو بعد السلام وان سها خليفته فيما يتم  
 ايضا كفاه سجدتان لسهو وسهو الاول كما لو سها الاول مرتين وان لم يكن الاول سها وانما سها  
 الخليفة ازم الاول سجود السهو لسهو خليفته ولو سها الاول بعد الاستخلاف لا يوجب سهو شيئا  
 كذا في الذخيرة \* وفي الاصل ان اسلم في الرابعة سها بعد تَعُدُّهُ متدارا لتشهد ولم يقرأ التشهد  
 فان عليه ان يعود الى قراءة التشهد ثم يسلم ويسجد للسهو ثم يتشهد ويسلم كذا في المحيط \*  
 ومما يتصل بذلك مسائل الشك في مقدار المؤدَّى \* من شك في صلوته فلم يدرك ثلثا صلى  
 ام اربع او كان ذلك اول ما عرض له اسنان في الصلوة كذا في السراج الوهاج \* ثم الاستقبال  
 لا يتصور الا بالخروج عن الاول وذلك بالسلام او الكلام او عمل آخر مما ينافي في الصلوة \* والسلام  
 قاعدا او الى ومجرد النية يلغى لا يخرج من الصلوة كذا في التبيين \* ثم اختلف المشايخ في  
 معنى قوله اول ما عرض له قال بعضهم ان السهو ليس بعادة له لانه لم يستف في عمره قط وقال بعضهم  
 معناه انه اول سهو وقع له في تلك الصلوة والاول اشبه كذا في المحيط \* وان كثر شكه تحري  
 واخذ باكثر ما يده كذا في التبيين \* وان لم يتوجه عند شي بعد الطلب فانه يميني على الاقل  
 فيجعلها واحدة فيما لو شك انها ثمانية وثلاثة لو شك انها ثلثة وثلاثة لو شك انها اربعة وعند ابنه  
 على الاقل يقعد في كل موضع ينوهم انه محتمل تعذر فرضا كان التعذر او واجبا كيلا يصير تاركا  
 فرض التعذر او واجبا \* وان وقع في رياءي انها لا رياءي او ثمانية يجعلها الاولى ثم يقعد ثم يقوم  
 فيصلي ركعة اخرى ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة اخرى ويتعدى ثم يقوم فيصلي ركعة ثالثة  
 فعدتان مفردتان وهي الثالثة والرابعة وعدتان واجبتان كذا في البحر الرائق \* واذا شك بعد السلام  
 او قبل السلام لكن بعد ما فرغ من التشهد يحكم بالجواز ولا يعتبر هذا الشك كذا في الخلاصة \*  
 رجل شك في صلوته انه صلاها ام لا بان كان في الوقت فعليه ان يعد وان خرج الوقت

ثم شك فلا شيء عليه كذا في المحيط \* ولو شك في صلوة النجروهر في القيام انها الثالثة او الاولى لا يتم ركعة بل يقعد قدر التشهد ويوفض القيام ثم يقوم فيصلى ركعتين ويقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة ثم يتشهد ثم يسجد سجدتي السهو \* وان شك وهو ساجد ان شك في انها الركعة الاولى والثانية فانه يمضي فيها سواء شك في السجدة الاولى والثانية لانها ان كانت الاولى لزمه المضي فيها وان كانت الثانية لزمه تكميلها \* وان اربع رأسه من السجدة الثانية يقعد قدر التشهد ثم يقوم فيصلى ركعة \* ولو شك في صلوة النجروهر في سجوداته صلى ركعتين او ثلثا ان كان في السجدة الاولى امكنه اصلاح صلوته لانه ان كان صلى ركعتين كان عليه تمام هذه الركعة لانها نافية فيجوز \* ولو كانت الثالثة من وجه لا تنفس صلوته عند محدد رحمة الله لانها لما تذكر في السجدة الاولى ارتفعت تلك السجدة وصارت كأنها لم تكن كما لم يسنه الحديث في السجدة الاولى من الركعة الخامسة وهي مسئلة زه وان كان هذا الشك في السجدة الثانية فسدت صلوته \* ولو شك في النجروهر الثانية ام نالته فان لم يقع تحريره على شيء وان كان قائما يقعد في الحال ثم يقوم وبصلى ركعة ويقعد وان كان نائما والمسئلة بها النجروهر ان وقع تحريره اثناء الثانية مضى على صلوته وان وقع تحريره اثناء الثالثة فحرم في التعداد ان وقع تحريره اثناء ثم يقعد على رأس الركعتين فسدت صلوته وان لم يقع تحريره على شيء فسدت صلوته ايضا وكذا في ذوات الاربع اذا شك فيها الرابعة او الخامسة \* ولو شك انها نالته او خامسة فعلى ما ذكرنا في العذر فيعود الى التعداد ثم يصلى ركعة اخرى ويتشهد ثم يقوم ببصلى ركعة اخرى ويقعد ويسجد للسهو \* ولو شك في الزنبر وهو قائم اثناء الثانية ام نالته يتم تلك الركعة ويتنبت فيها ويقعد ثم يقوم فيصلى ركعة اخرى ويتنبت فيها ايضا هو المختار الى هنا عبارة الخلاصة \* وما لا ينبغي اخذ لانه يجب سجود السهو في جميع صور الشك سواء عمل بالتحريم او بنى على الاقل كذا انى المحرر الراجح بان لا من فيه التدبير \* واذا شك في صلوته فلم يدركها صلى ام اربعاً ونكروني ذلك كثيرا ثم استيقن انه صلى ثلاث ركعات فان لم يكن تحريمه شغل عن ادائه ركن بان يصلى وينفكر فليس عليه سجود السهو وان طال تذكره حتى شغله من ركعة او سجدة او يكون في ركوع وسجود فيطول تفكيره في ذلك وانعبر عن حاله بالتفكير فعليه سجود السهو استحسانا بهكذا في المحيط

وامر غائب على ظنه في الصلوة انه حدث او انه لم يدسه تمنع بذلك لا شك انه فيه ثم يتبين انه لم يحدث او انه قد دسه قال ابو بكر ان كان انى ركنا حال لتيقن بالحدث او بعدم المسح فانه يستقبل الصلوة والابمضى فيها هكذا في ماوى ناضه خان \* والوجه انى ركنا وشك انه كبر الافتتاح او اراهل احدث او لا او هل اصابته النجاسة بربه او لا او مسح رأسه ام لا استنبط ان كان اول الصلاة الاصلى ولا يلزم الرضوء ولا غسل يديه كذا في فتح القدير \* وفي الفتاوى العنابية لو شك في ركعة مسامرا ومقيم يصل اربعاً ويقعد على الثانية احتياطاً كذا في البازرغاني \* رجال صلى بقوم فلما صلى ركعتين وسجد السجدة الثانية شك انه صلى ركعة او ركعتين او شك في الرابعة والثانية المحظ الى من خلدت ايعام بهم ان قاموا مقام هو معهم وان قعدوا بعد يعمد بذاك فلا بأس به ولا سيما عايه كذا في المحيط \* اذا شك الامام فاخبره عدلان بأخذت ايهما \* رجل صلى وحده او صلى بقوم لم يعلم اخطأ رجل عدل انك صليت الظهري بث ركعات قالوا ان كان عند المصلي انه صلى اربع ركعات لا يلتفت الى قول المخبر كذا في المحيط \* وفي الظهري ثمة قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى في احد عدل بكل حال كذا في التتارخانية \* وان شك المصلي في الخبر انه صادق او كاذب روي عن محمد بن احمد بعد الصلوة احتياطاً وان شك في قول رجلين عدلين اعاد صلاته وان لم يكن المخبر عدلاً لا تقبل قراءته كذا في المحيط \* الباب الثالث عشر في سجود التلاوة \* سجود التلاوة في القرآن اربعة عشر كما في الآية \* في آخر الاعراف عند قوله ( ان الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته وسجدوا لله بسجدة واحدة ) ٢ والارعد عند قوله ( والله يسجد من في السموات والارض طوعاً وكرها وظلالا لهم بالاعدو والآصال ) ٣ والنحل عند قوله ( ولله يسجد من في السموات وءا في الارض من دابة والملائكة وهم لا يستكبرون ) ٤ وانبى اسرائيل عند قوله ( ان الذين ادنوا العالم من بهاء ذابتي عليهم يخرون للاذنان سجداً ويقرلون سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولاً ) \* ومريم عند قوله ( ذابتي عليهم آيات الرحمن خروا سجداً وبكياً ) ٥ والاولى في الحج عند قوله ( لم تدان الله يسجد لله من في السموات ومن في الارض والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس ) وكثير حق عابه العذاب ومن يهين الله فماله من مكرم ان الله يفعل ما يشاء - ٧ ولقرآن عند قوله ( واذ قيل اقم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن اسجد لما امرنا وازادهم بغوراً ) ٨ والممل عند قوله ( ويعلم

ما تخفون وما تعلنون) ٩ والم تنزيل عند قوله (أما يؤمن بآياتنا الذين إذا ذكروا بها سجدوا وسبحوا بحمد ربهم وهم لا يستكبرون) ١٠ وص عند قوله (واستغفربه وخضرا كعلا واراب) ١١ وحى السجدة عند قوله (لا يسأمون) ١٢ والسجدة عند قوله (فاسجدوا لله واضبطوا) ١٣ وإذا السماء انشقت عند قوله (يا أيها الذين لا يؤمنون إذا ترى عليهم القرآن لا يسجدون) \* ١٤ وأقرأ باسم ربك عند قوله (واسجد واقترب) هكذا في العيني \* والسجدة واجبة في هذه المبراضع على التالي والسامع سواء قصد سماع القرآن أو لم يقصد كذا في الهداية \* رجل قرأ آية السجدة لا يلزمه السجدة بتحريك الشفتين وإنما تجب إذا صحح الحروف وحصل صوت سمع هوا وغيره إذا قرب أذنه إلى فمه كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قرأ آية السجدة إلا الحرف الذي في آخرها لا يسجد ولو قرأ الحرف الذي يسجد فيه وحده لا يسجد إلا أن يقرأ آية السجدة بحرف السجدة \* وفي مختصر البحر لو قرأ أو أسجد وسكت ولم يقل واقترب يلزمه السجود كذا في التبيين \* رجل سمع آية السجدة من قوم من كل واحد منهم حرفا ليس عليه أن يسجد لأنه لم يسمعها من تال كذا في فتاوى قاضي خان \* والأصل في وجوب السجدة أن كل من كان من أهل وجوب الصلاة إما أداء أو قضاء كان أهلا للوجوب سجدة التلاوة ومن لا فلا كذا في الخلاصة \* حتى لو كان التال في دار أو محنونا أو صيبا أو حائضا أو فاسقا أو عقيب الطهر دون العشرة والأربعين لم يلزمهم وكذا السامع كذا في الزاهدى \* ولو سمع منهم مسلم عاقل بالغ تجب عليه لسماعه ولو قرأ المحدث أو الخنب أو سمعها نجس عليهما وكذا المريض \* ولا تجب إذا سمعها من طير هو المختار \* ومن التال في الصحيح بها تجب \* وإن سمعها من الصدى لا تجب عليه كذا في الخلاصة \* التال إذا أخبر أنه قرأ آية السجدة في حال النوم نجب عليه \* وفي النصاب هو الأصح كذا في التتارخانية \* ولو قرأها سكران تجب عليه وعلى من سمعها كذا في محيط السرخسي \* المرأة إذا قرأت آية السجدة في صلواتها ولم تسجد لها حتى حاضت سقط عنها السجدة كذا في المحيط \* مضاي التطوع إذا قرأ آية السجدة وسجد لها ثم سدت صلواته ووجب عليه قضاءها لا تلزمه إعادة تلك السجدة \* كذا المسلم إذا قرأ آية السجدة ثم ارتد أو العيان بالله ثم أسلم أم تجب عليه تلك السجدة \* ولا تجب السجدة بكتائبة القرآن كذا في فتاوى قاضي خان \* إذا قرأ آية السجدة بالفارسية فعليه وعلى من سمعها السجدة فهم السامع أو لا إذا أخبر السامع أنه قرأ آية السجدة \*

ومند هما ان كان السامع يعلم انه يقرأ القرآن يلزمه والا فلا كذا في الخلاصة \* وقيل  
تجب بالاجماع وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* ولو قرأ بالعربية يلزمه مطلقا لكن  
يعذر بالتأخير ما لم يعلم \* وان تلاها وهو اصم فام يسمع وجب عليه السجدة كذا في الخلاصة \*  
اذا قرأ آية السجدة بالهجاء لم تجب السجدة كذا في السراجية \* واذا نلا الامام آية السجدة  
سجدها ومسجد المأموم معه سراء سمعها منه ام لا وسراء كان في صلوة الجهر او المختار فله الا انه  
يستحب ان لا يقرأها في صلوة المخافتة \* ولو سمعها من الامام اجنبي ليس معهم في الصلوة  
ولم يدخل معهم في الصلوة لزمه السجود كذا في الجوهرة النيرة \* وهو الصحيح كذا في الهداية \* سمع  
من امام فدخل معه قبل ان يسجد مسجدا معه وان دخل في صلوة الامام بعد ما سجدها الامام  
لا يسجد ها وهذا اذا ادركه في آخر تلك الركعة اما لو ادركه في الركعة الاخرى يسجد ها بعد الفراغ كذا في الكافي  
\* وهكذا في النهاية \* وان نلا المأموم لم يلزم الامام ولا المؤتم السجود لا في الصلوة ولا بعد الفراغ  
منها كذا في السراج الرهاج \* واو سمع المصلي من اجنبي يسجد بعد الفراغ ولو سجده في الصلوة  
لا يجزيه ولا تفسد صلوته كذا في التهذيب \* هو الصحيح كذا في الخلاصة \* هذا اذا لم يقرأ المصلي  
السامع غير المؤتم فان قرأها اولاً ثم سمعها فسجدها لم يعدها في ظاهرها لرواية \* وان سمعها اولاً ثم  
تلاها فغلب روايتان وجزم في السراج بانه لا يعيدها كذا في النهر الفائق \* وان قرأ آية السجدة  
في الصلوة فان كانت في وسط السورة فالافضل ان يسجد ثم يقوم ويختم السورة ويركع ولو لم  
يسجد وركع ونوى السجدة يجزيه قياسا وبه يأخذ ولو لم يركع ولم يسجد واتم السورة ثم ركع ونوى  
السجدة لا يجزيه ولا يسقط عنه بالركوع وعليه فضاؤها بالسجود مادام في الصلوة \* وذكر الشيخ الامام  
المعروف بخواهر زاده انه اذا قرأ بعد آية السجدة ثلث آيات ينقطع الفور ولا ينوب الركوع من السجدة  
وقال شمس الاثمة الحلواني لا ينقطع ما لم يقرأ اكثر من ثلث آيات كذا في فتاوى قاضي خا \*  
ولو كانت تختم السورة فالافضل ان يركع بها ولو سجدها ولم يركع فلا بد من ان يقرأ شيئاً  
من السورة الاخرى بعد ما رفع رأسه من السجود \* ولو رفع ولم يقرأ شيئاً وركع جازوا ان لم يركع  
ولم يسجد وتجاوزا الى موضع آخر فليس له ان يركع بها وعليه ان يسجد مادام في الصلوة  
ولو كانت السجدة في آخر السورة وبعدها آيتان او ثلث فهو بالخيار ان شاء ركع بها وان شاء سجدها  
فاذا اراد ان يركع بها جاز له ان يختم السورة ويركع وليسجد بهائم قام يختم السورة ويركع فان



وصل اليها شيئاً آخر من سورة أخرى فهو افضل هكذا في المضمرات \* واذا سجد وركع لها على حدة على الفور يعود الى القيام ويستحب ان لا يعقبه بالركوع بل يقرأ آيتين او ثلث آيات ثم يركع كذا في شرح منية المصلى لامير الحاج \* ولو قرأ آية السجدة في الصلوة فاراد ان يركع بها يحتاج الى النية عند الركوع وان لم يوجد منه النية عند الركوع لا يجزئه من السجدة \* ولو نوى في ركوعه اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم يجزئه وقال بعضهم لا يجزئه هكذا في المضمرات \* ولا يظهر انه لا يجوز كذا في شرح ابنى المكارم \* وفي البدائع ولو نوى بعد رفع الرأس من الركوع لا يجزئه بالاجماع كذا في البحر الرائق \* وارنواها في الركوع عقيب التلاوة ولم ينوها المتتدى لا ينوب عنه ويسجد اذا سلم امامه ويعيد التعدة ولو تركها تفسد صلواته كذا في التنية \* اجمعا ان سجدة التلاوة تتادى بسجدة الصلوة وان لم ينو للتلاوة كذا في الخلاصة \* المصلى اذا نسي سجدة التلاوة في موضعها ثم ذكرها في الركوع او السجود وفي التعود فليخبر بها ساجدا ثم يعود الى ما كان فيه ويعيده استحسانا وان لم يعد جازت صلواته كذا في الظهيرية في فصل السهو \* اذا قرأ الامام آية السجدة وبعض القوم في الرحمة فكبروا لامام للسجدة وحسب من كان في الرحمة انه كبر للركوع فركعوا ثم قام الامام من السجدة فكبر نظن انهم انهم رفع رأسه من الركوع فكبروا ورفعوا رؤسهم ان لم يزيد واعلى ذلك لم تفسد صلواتهم \* المصلى اذا سمع آية السجدة من غيره وسجد مع التالى ان تصدبه اتباع التالى تفسد صلواته \* والمستحب في غير الصلوة ان يسجد السامع مع التالى ولا يرفع رأسه قبله كذا في الخلاصة \* ومن المستحب ان يتقدم التالى ويصفي التوم خلفه فيسجدون \* وذكر ابو بكر ان المرأة تصلح اماما للمرجل فيها كذا في البحر الرائق \* ومن حكم هذه السجدة التداخل حتى يكتفى في حق التالى بسجدة واحدة وان اجتمع في حقه التلاوة والسماع \* وشرط التداخل اتحاد الآبة واتحاد المجلس حتى لو اختلفا في المجلس وانحدثت الآية واتحد المجلس واختلفت الآية لا تتداخل كذا في المحيط \* وان تبدل مجلس السامع دون التالى يتكرر الوجوب عليه \* ولو تبدل مجلس التالى دون السامع يتكرر الوجوب ما بدلا على السامع على قول اكثر المشايخ وبه نأخذ كذا في العتابية \* والمجلس واحد وان طال او اقل اتمه او شرب شربة او قام او مشى خطوة او خطوتين او انتقل من زاوية البيت او المسجد الى زاوية الا اذا طالت الدار كعبه كذا را اسطوان \* وان انتقل في المسجد اجماع من زاوية الى زاوية لا يتكرر الوجوب

وان انتقل فيه من دار الى دار ففي كل موضع يصح الانتداء لجعل كمكان واحد وسير السفينة لا يقطع المجلس بخلاف سير الدابة اذا لم يكن راكبها في الصلوة كذا في فتاوى قاضي خان \* وان اشتغل بالتسبيح والتهليل او القراءة لا ينقطع حكم المجلس ولو قرأها ثم ركب على الدابة ثم نزل قبل السير لم ينقطع ايضا ولو قرأها فسجد ثم قرأ القرآن بعد ذلك طويلا ثم اعاد تلك السجدة لا تجب عليه اخرى واقرأها في مكان ثم قام فركب الدابة ثم قرأها مرة اخرى قبل ان تسير فعليه سجدة واحدة يسجد لها على الارض \* ولو سارت ثم تلاها يلزمه سجدة ثان وكذا اذا قرأها راكبا ثم نزل قبل ان تسير فقرأها فعليه سجدة واحدة يسجد لها على الارض كذا في الجوهرة النيرة \* واعتبر تبدل المجلس دون الاعراض حتى اوقال لا اقرأ اني انما قرأت في مجلسه كفته سجدة \* ويتكرر في تسديت الثوب والدياسة وكرب الارض هكذا في الكافي \* وفي الانتقال من فصن الى فصن في اصح الاقوال هكذا في المضممرات \* واقرأها وهو ماش يلزمه بكل قراءة سجدة وكذا ان كان يسبح في الماء في بحرا وبحر عظيم \* اما اذا كان يسبح في حوض او غدير له حد معلوم فالصحيح انه يتكرر وكذا الوتر فاذا حول الرحى في الطاحونة الصحيح انه يتكرر هكذا في الخلاصة \* وان عمل عملا كثيرا بان اكل كثيرا او ايام مضطجعا او باع او نحوه تجب استحسانا لان المجلس تبدل بهذه الاعمال اما بصا رمضا فالجواب كذا في محيط السرخسي \* والسجدة التي وحيث في الصلوة لا تؤدى خارج الصلوة كذا في السراجية \* وهكذا في الكافي \* ويكون انما يتركها هكذا في البحر الرائق \* هذا اذا لم يفسدها قبل السجود فان افسدها قضاها خارجها \* ولو بعد ما سجدها لا يعيدها كذا في التنية \* ولو قرأ القرآن في الركوع او السجود لا يلزمه سجود التلاوة \* قال رضي الله عنه وعندي انها تجب ولكن ثبوت في فيه كذا في الظهيرية \* ولو قرأها فسجد ثم افستح الصلوة مكانه ثم قرأها نائبا عليه سجدة اخرى وان كان لم يسجد الاولي عليه سجدة واحدة حتى لو لم يودها تسقط ولو تلاها في ركعة فسجدها ثم اعادها في تلك الركعة لا تجب نائبا كذا في محيط السرخسي \* المصنف اذا قرأ آية السجدة في الاولي ثم اعادها في الركعة الثانية والثالثة وسجد للاولي ايس عليه ان يسجد لها وهو الاصح كذا في الخلاصة \* واقرأ آية السجدة في الصلوة وسجد ثم قرأها بعد السلام في مكانه مرة اخرى يسجد سجدة اخرى في ظاهر الرواية قيل هذا اذا سلم وتكلم ثم قرأ واقرأ آية السجدة في الصلوة ولم يسجد حتى سلم فقرأها مرة اخرى

سجد سجدة واحدة ومقطعت منه الاولى كذا في فتاوى قاضيخان \* نقرأ آية السجدة في ركعة  
ثم احدث فانصرف فتوضاً ثم عاد وسمعها من غيره عليه سجدتان كذا في محيط السرخسي \*  
ولو تلا آية السجدة في الصلوة او سمعها من غيره فسجد لها ثم احدث فتوضاً وبنى ثم سمعها منه  
وجب عليه سجدة اخرى ويسجد اذا فرغ من الصلوة بخلاف ما اذا تلا آية السجدة في الصلوة  
ثم احدث فتوضاً وبنى ثم تلا تلك الآية لم تجب عليه سجدة اخرى كذا في الظاهرية \* ولو تلاها  
في وقت مباح بسجدها في اوقات مكروهة لم تجز ولو تلاها في اوقات مكروهة بسجدها في هذه الاوقات  
جاز ولو قرأها بازالا ثم اصابه خريف فركب فسجد اجزاً في حالة الخريف ولا يجزئه في حالة الامن  
بدا في محيط السرخسي \* وشروط هذه السجدة شرائط الصلوة الا التحريمة \* وبها وضع الوجه  
على الارض او ما يقوم مقامه من الركوع او الائمة للمرض او الركوب على الدابة في السفر \* وبها  
وجب من السجدة على الارض لا يجوز على الدابة وما وجب على الدابة بجور على الارض وينسدا  
ما يفسد الصلوة من الحدث العمد والكلال والفقهية وعليه امارتها كما لو وجدت في سجدة الصلوة  
الا انه لا وضوء عليه في الفقهية \* وكذا محاذاة المرأة لا تفسد ما لو دام معها لا تنتقض طهارتها على الصحيح  
كذا في البحر الرائق \* وسنتها التكبير ابتداء وانتهاء كذا في محيط السرخسي \* هو الظاهر كذا في المسنن  
واذا اراد السجود كبر ولا يرفع يديه وسجد ثم كبر ورفع رأسه ولا تشهد عليه ولا سلام كذا في البدائع  
ويقول في سجوده سبحان ربى الاعلى ثلثاً ولا ينقص عن الثلث كما في المكتوبة كذا في الخلاصة  
وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان \* ولولم يذكر فيها شيء يجوز به كما في المكتوبة كذا في الخلاصة  
ويرفع صوته بالتكبير \* والمستحب انه اذا اراد ان يسجد للتلاوة يقوم ثم يسجد اذا رفع رأسه  
من السجود يقوم ثم يقعد كذا في الظاهرية \* ثم اذا اراد السجود بنحوها بقائه ويقول باسم الله  
( اجد لله تعالى سجدة التلاوة الله اكبر ) كذا في السراج الوهاج \* وبنى العيالة واداءها  
ليس على الفور حتى لو اداها في اى وقت كان يكون مؤدياً لا اداء كذا في التارخانة  
هذا في غير الصلوة اما الصلوة ما اذا اخرها حتى طالبت التراءة تصير قضاء ويأثم بسجدها  
في البحر الرائق \* القارئ اذا كان منده قوم ان كانوا متاهمين للسجود ويقع في البدائع  
لا يشق عليهم اداء السجدة ينبغي ان يقرأ جهراً وان كانوا محدثين او يظن انهم يسمعون ولا يسجدون  
او يشق عليهم اداء السجدة ينبغي ان يقرأ في نفسه سواء كان في الصلوة او خارج الصلوة كذا

في الخلاصة \* ويكره ان يقرأ السورة ويدع آية السجدة وان نقرأ آية السجدة وحدها في غير الصلوة لا يكره \* والمستحب ان يقرأ معها آية او آيتين كذا في فتاوى فاضلى خان \* وان لم يقرأ معها شيئاً لم يضره كذا في الخلاصة \* ومما ينصل بذلك مسائل سجدة الشكر \* وسجدة الشكر لا عبرة لها عند ابى حنيفة راجح وهى مكروهة عند لا يثاب عليها وتركها الاولى \* وقال ابو يوسف ومحمد راجح هي قربة يثاب عليها وصورتها عندهما ان من تجددت عنده نعمة ظاهرة او رزقته الله تعالى واداء او مالا او وجد ضالته او اذنت عنه نعمة او شفى مريض له او قدم له غائب يستحب له ان يسجد شكر الله تعالى مستقبلاً قبل ان يحمد الله فيها ويسبحه ثم يكبر اخرى فيرفع رأسه كما في سجدة التلاوة كذا في السراج الوهاج \* قال في الحجة ولا يمنع العباد من سجدة الشكر لما فيها من الخضوع والتعبد وعليه الفتوى كذا في التآثر خانية \* ويكره ان يسجد شكر بعد الصلوة في الوقت الذي يكره فيه النفل ولا يكره في غيره كذا في القنية \* وما اذا سجد بغير صلب فليس بقربة ولا مكروه وما يفعل عقيب الصلوة مكروه لان الجهال يعتقدونها سنة او واجبة وكل مباح يودى اليه فمكروه كذا في الزا هدي \* الباب الرابع عشر في صلوة المريض \*

اذا عجز المريض عن القيام صلى قاعدا يركع ويسجد كذا في الهداية \* واصح الاقوال في تعمير العجز ان يلحقه بالقيام ضرر وعليه الفتوى كذا في معراج الدراية \* وكذلك اذا خاف زيادة المرض او ابطاء البرء بالقيام او دوران الرأس كذا في التبيين \* او يجد وجعا لذلك وان لحقه بوجع مشقة لم يجز ترك القيام كذا في الكافي \* وان كان قادر على بعض القيام دون تمامه او مربان يقوم قدر ما يقدر حتى اذا كان قادراً على ان يكبر قائماً ولا يقدر على القيام للقراءة اركان قادر على القيام لبعض القراءة دون تمامها يركب قائماً ويقرأ قدر ما يقدر عليه قائماً ثم يتعد اذا عجز قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله هو المذهب الصحيح ولو ترك هذا خفت ان لا تجوز صلوته كذا في الخلاصة \* ولو قدر على القيام منكثاً الصحيح انه يصلي قائماً \* تمكننا ولا يجزيه غير ذلك \* وكذلك لو قدر على ان يعتمد على عصا او على خادم له فانه يقوم ويتكى كذا في التبيين \* المريض اذا صلى في بيته يستطيع القيام وان اخرج لا يستطيع اختلاف المشايخ رحمهم الله فيه المختار انه يصلى في بيته قائماً وبه يقتضى كذا في المضمرة \* ثم اذا صلى المريض قاعدا كيف يقعد الاصح ان يقعد كيف يتيسر عليه كذا في السراج الوهاج \* وهو الصحيح هكذا

في العيني شرح الهداية \* وإذا لم يقدر على القعود محتوباً وقد رمتكناً أو مستنداً إلى حائط أو  
 إنسان يجب أن يصلي متكناً أو مستنداً كذا في الذخيرة \* ولا يجوز له أن يصلي مضطجعا  
 على المختار كذا في التبيين \* وأن عجز من القيام والركوع والسجود وقدر على القعود يصلي  
 قاعداً بإيماء ويجعل السجود أخفض من الركوع كذا في فتاوى قاضيخان \* حتى لو سوى  
 لم يصح كذا في البحر الرائق \* وكذا لو عجز من الركوع والسجود وتد على القيام فالمستحب  
 أن يصلي قاعداً بإيماء وأن يصلي قائماً بإيماء جاز مندناً كذا في فتاوى قاضي خان \*  
 والمومي يسجد للمسهوب بالإيماء كذا في المحيط \* ويكره للمومي أن يرفع إليه عوداً أو  
 وسادة يسجد عليه فإن فعل ذلك ينظر إن كان يخفض رأسه للركوع ثم للسجود أخفض من الركوع  
 جازت صلوته كذا في الخلاصة \* ويكون مسياً هكذا في المصمرات \* وأن كان لا يخفض رأسه  
 لكن يوضع العود على جبهته لم يجزه هو الأصح فإن كانت الوسادة موضوعة على الأرض  
 وكان يسجد عليها جازت صلوته كذا في الخلاصة \* وإن كان بجبهته جرح لا يستطيع السجود  
 عليه لم يجزه الإيماء وعليه أن يسجد على أنفه وإن لم يسجد على أنفه وأوماً لم يجز صلوته كذا  
 في الذخيرة \* وإن تعذر القعود أو ما بالركوع والسجود مستلقياً على ظهره وجعل رجله إلى القبلة  
 وينبغي أن يوضع تحت رأسه وسادة حتى يكون شبه القاعد ليتمكن من الإيماء بالركوع  
 والسجود \* وأن اضطجع على جنبه ووجهه إلى القبلة وأوماً جاز والاول أولى كذا في الكافي \*  
 وأن لم يستطع على جنبه الأيمن فعلى الأيسر كذا في المراج الوهاج \* ووجهه إلى القبلة كذا  
 في القنية \* ولشرع صحيح في الصلاة قائماً فحدث به مرض يمنع من القيام صلي قاعداً  
 يركع ويسجد وإن لم يستطع فهو مائتاً عداً فإن لم يستطع فمضطجعا كذا في التبيين \* ومن  
 صلي قاعداً يركع ويسجد ثم صبح بنى على صلوته قائماً عند الشيخين رحمهما الله \* وإن  
 صلي بعض صلوته بالإيماء ثم تدر على الركوع والسجود امتناً نف عندهم جميعاً كذا في الهداية \*  
 هذا إذا ندر على ذلك بعد ما ركع وسجد ما إذا قدر بعد الافتتاح قبل الأداء صبح له البناء كذا  
 في الجوهرة النيرة \* وإذا عجز المريض عن الإيماء بالرأس في ظاهر الرواية بسنط عنه  
 فرض الصلاة ولا يعتبر الإيماء بالعينين والحاجبين ثم إذا خف مرضه هل يلزمه القضاء  
 اختلفوا فيه قال بعضهم إن زاد عجزه على يوم وليأتمه لا يلزمه القضاء وإن كان دون ذلك

يلزمه كما في الأغماء وهو الأصح هكذا في فتاوى قاضي خان \* والفتوى عليه كذا في الظهيرية \*  
وان مات من ذلك المرض لأشئ عليه ولا يلزمه فدية كذا في المحيط \* رجل صلى أربع  
ركعات جالسا فلما قعد في الركعة الرابعة منها قرأ وركع قبل ان يشهد فهو بمنزلة القيام  
ويمضي كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الحاوي ويسجد للسجود كذا في التاتارخانية \*  
واذا كان حين رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية نوى القيام ولم يقرأ ثم يعود  
ويتشهد كذا في فتاوى قاضي خان \* مريض صلى جالسا فلما رفع رأسه من السجدة الأخيرة  
في الركعة الرابعة ظن انها ثالثة فقرأ وركع وسجد بالإيماء فسدت صلوته ولو كان في الثالثة  
وظن انها ثانية أخذ في القراءة ثم علم انها ثالثة لا يعود الى التشهد بل يمضي في قراءته ويسجد للسجود  
في آخر صلوته هكذا في المحيط \* وفي التحرير ويفعل المريض في صلوته من القراءة والنسيب  
والتشهد ما يفعله الصحيح وان عجز عن ذلك كله تركه كذا في التاتارخانية \* مفارقة المريض  
الصحيح فيما هو مأجور عنه فاما فيما يقدر عليه فهو كالصحيح \* فان كان يعرف القبلة ولكن لا يستطيع  
ان يتوجه الى القبلة ولم يجد احدا يحوله الى القبلة في ظاهر الرواية انه يصلي كذا ولا يعيد  
فان وجد احدا يحوله الى القبلة ينبغي ان يأمره حتى يحوله فان لم يأمره وصلى على غير القبلة  
لا يجوز ذلك اذا كان على فراش نجس ان كان لا يجد فراشا طاهرا او يجده لكن لا يجد احدا يحوله  
الى فراش طاهر يصلي على الفراش النجس وان كان يجد احدا يحوله الى فراش طاهر ينبغي ان  
أمره حتى يحوله فان لم يأمره وصلى على الفراش النجس لا يجوز كذا في المحيط \* مريض تحته  
باب سجدة ان كان بحال لا يبسط شي الاوى تنجس من ساعته يصلي على حاله وكذا اذا لم يتنجس  
اللباسي لكن يلحقه زيادة مشقة بالتحويل كذا في فتاوى قاضي خان \* ومن اغشى عليه خمس صلوات  
على ولو كثر لا يقضي والجنون كالأغماء وهو الصحيح \* ثم الكثرة تعتبر من حيث الاوقات  
عند محمد رحمه وهو الأصح \* هذا اذا دام الأغماء ولم يبق في المدة اما اذا كان ينيق ينظر فان كان  
لا ينيق وقت معلوم مثل ان يحس منه المرض عند الصبح مثلا فينيق قليلا ثم يعاوده فيغمى عليه  
يعسر هذه الايام فيسقط ما قبلها من حكم الأغماء اذا كان اقل من يوم وليلة وان لم يكن لافاته  
ت معلوم كانه ينيق بعينه بينكم بكلام الاصحاء ثم يغشى عليه فلا عمرة بهذه الاوقات كذا في التبيين \*  
وإذا غشى عليه من صبح أو آدهى أكثر من يوم وليلة يسقط عنه القضاء بالاجماع ولو شرب الخمر

حتى ذهب عقله أكثر من يوم وليلة لا يسقط ولو شرب البنيج أو الدواء حتى ذهب عقله أكثر من يوم وليلة لا يسقط عند الشيخين رح كذا في الخلاصة \* ولو نام أكثر من يوم وليلة يقضى \* رجل إن صام في رمضان صلى قاعدا وإن اضطرب صلى قائما يصوم ويصلي قاعدا كذا في محيط السرخسي \* وإن صلى المريض قبل الوقت عمدا أو خطأ مخافة أن يشغله المرض عن الصلوة لم يجزه وكذلك لو صلى بغير قراءة أو بغير وضوء لم يجزه أيضا فإن عجز عن القراءة يومه في إيماء بغير قراءة \* رجل له عبد مريض لا يقدر على الوضوء فعلى المولى أن يوضئه ولو كان له امرأة مريضة ليس عليه أن يوضئها كذا في المحيط \* كل من لا يقدر على أداء ركن إلا يحدث يسقط منه ذلك الركن كذا في فتاوى قاضي خان \* حتى لو كان به جراحة لا يستطيع أن يسجد إلا ونسب جراحته وهو صحيح فيما سوى ذلك بقدر على الركوع والقيام والقراءة يصلي قاعدا ويومئ إيماء ولو صلى بالركوع وقعد أو مائلا بالسجود أجزاءه والأول أفضل هكذا في المحيط \* وكذا إن صلى قائما ثم سلس بركله أو سال جرحه أو لم يقدر على القراءة ولو صلى قائما لم يصبه شيء يصلي قاعدا كذا في السراجية \* ومن خاف العدو أن يصلي قائما أو كان في خباء لا يستطيع أن يقيم صلبه فيه وإن خرج لم يستطع أن يصلي من الطين والمطر يصلي قاعدا \* المريض إذا فاتته الصلوة فتضمنها في حاله الصحة فعل كما يفعل الأصحاء ولو تضمنها كما فاتت لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* وإن قضى في المرض فوائت الصحة تضمنها كما قدر قاعدا أو مائلا كذا في السراجية \* مصل أقعد عند نفسه إنسانا فيخبره إذا سها عن ركوع أو سجود يجزيه إن لم يمكنه إلا بهذا كذا في القنية \* ويستحب للمريض أن يؤخر الصلوة إلى أن يفرغ الإمام من صلاة الجمعة وإن لم يؤخر بكرة وهو الصحيح كذا في المضمرات \* الباب الخامس عشر في صلوة المسافر \* أقل مسافة تغير فيها الأحكام مسيرة ثلاثة أيام كذا في التبيين \* هو الصحيح كذا في جواهر الأحكام \* الأحكام التي تغير بها سفر هي قصر الصلوة وإباحة الفطر وامتداد مدة المسح إلى ثلاثة أيام وسقوط وجوب الجمعة والعيد والاضحية وحرمة الخروج على الحرة بغير محرم كذا في العتبية \* والمعتبر السير الوسط كذا في السراجية \* وهو سير الأبل وهو شي الاندाम بنى أقصر أيام السنة كذا في التبيين \* وهل يشترط سير كل يوم إلى الليل اختلافا فيه الصحيح \* لا يشترط حتى لو بكر في اليوم الأول ومشى إلى الزوال وبلغ المرحلة ونزل وبات فيها ثم بكر

في اليوم الثاني كذلك ثم في اليوم الثالث كذلك يصير مما فركذا في السراج الوهاج \* ولا معتبر بالفراسخ هو الصحيح كذا في الهداية \* ولا يعتبر السير في البر بالسير في البحر ولا السير في البحر بالسير في البر وإنما يعتبر في كل موضع منهما ما يليق بحالته كذا في الجوهرة النيرة \* وتعتبر المدة من أي طريق اخذ فيه كذا في البحر الرائق \* فإذا قصد بلدة وإلى مقصده طريقان أحدهما مسيرة ثلاثة أيام وليلاتها والآخر دونها فسلك الطريق الأبعد كان مسافراً عندنا هكذا في فناوى قاضيجان \* وإن سلكت الأقصر يتم كذا في البحر الرائق \* ولو كان في موضع له طريقان أحدهما في الماء وهو يقطع في ثلاثة أيام والثاني في البر وهو يقطع في يومين فإنه إذا ذهب في طريق الماء يقصر وفي البر لا يقصر \* ولو كان إذا صار في البر وصل في ثلاثة أيام وإذا صار في البحر وصل في يومين فصر في البر ولا يقصر في البحر \* ولا يعتبر في البحر ثلاثة أيام في ريم مستوية غيرها لينة ولا ساكنة كما في الجبل يعتبر فيه أيضاً ثلاثة أيام وإن كان في السهل نطع في أقل منها \* ولو كانت المسافة ثلاثة بالسير المعتاد فسار إليها على الغرض جرياً حثيثاً فوصل في يومين أو أقل فصر كذا في الجوهرة النيرة \* وقضى المأمر في الرباعية ركعتان كذا في الهداية \* والقصر واجب عندنا كذا في الخلاصة \* فإن صلى أربعاً وتعد في الثانية قدر التشهد أجرته والأخريان بطلت وبصير مسياً لتأخير السلام وإن لم يعد في الثانية قدرها بطلت كذا في الهداية \* وكذا إذا ترك القراءة في الأوليين أو في ركعة منهما ففسد صلواته عندنا كذا في التاتارخانية \* القصر ثابت في حق كل مسافر \* سفر الطاعة والمعصية في ذلك سواء كذا في المحيط \* وكذا الركاب والمأشى هكذا في التهذيب \* ولا يقصر في السنن كذا في محيط الرضى \* وبعضهم جوزوا للمسافر ترك السنن والمختار أنه لا يأتي بها في حال الخوف ويأتي بها في حال القرار والامن هكذا في الوجيز الكردي \* قال محمد بن يحيى بن خزيمة يخرج من مصر ويخلف دور المصر كذا في المحيط \* وفي الغياثة هو المختار وعليه الفتوى كذا في التاتارخانية \* الصحيح ما ذكرناه يعتبر مجاوزة عمران المصر لا غير إلا إذا كان ثمّة قرية أو قرى متصلة ببعض المصر فحينئذ تعتبر مجاوزة القرى بخلاف القرية التي تكون متصلة بفناء المصر فإنه تصير الصلوة وإن لم يجاوز تلك القرية كذا في المحيط \* وكذا إذا عاد من سفره إلى مصر لم ينم حتى يدخل عمران \* ولا يصير مسافراً بالنية حتى يخرج ويصير مقيماً بمجرد النية كذا



في محيط السرخسي \* ثم المعتبر المجاوزة من الجانب الذي خرج منه حتى لو جاوز عمران  
المصر قصر وان كان بجذائه من جانب آخر بنية كذا في التبيين \* وان كان في الجانب الذي  
خرج منه محلة منفصلة من المصر وفي الذم كانت متصلة بالمصر لا يقصر الصلوة حتى يجاوز  
تلك المحلة كذا في الخلاصة \* ولا بد للسافر من قصد مسافة مقدرة بثلاثة ايام حتى  
يترخص برخصة المسافرين والا لا يترخص ابدا ولرطاف الدنيا جميعها بان كان طالب آبق  
وغريم او نحو ذلك \* ويكفي في ذاك القصد غلبة الظن يعني ان اغلب على ظنه انه يسافر قصر  
ولا يشترط فيه التيقن كذا في التبيين \* ويعتبر ان يكون من اهل النية حتى ان صديقا ونصرا به اذا  
خرج الى السفر وسارا يومين ثم بلغ الصبي واسم النصراني فالصبي يتم والمسلم يقصر كذا  
في الزاهدي \* ولا يزال على حكم السفر حتى ينوي الإقامة في بلدة او قرية خمسة عشر يوما  
او اكثر كذا في الهداية \* هذا اذا صار ثلاثة ايام اما اذا لم يسر ثلاثة ايام فعزم على الرجوع  
او نوى الإقامة يصير مقيما وان كان في المفازة \* ونية الإقامة اما تؤثر بخمس شرائط \* ترك  
السفر حتى لو نوى الإقامة وهو يسير لم يصح \* وصلاحيته الموضع حتى لو نوى الإقامة  
في برا وبحرا وجزيرة لم تصح \* واتحاد الموضع والمدة والاستقلال بالرأى كذا في  
معراج الدراية \* قال شمس الأئمة الحلواني دسكرا المسلمين اذا قصدوا موضعا منهم اخذ منهم  
وخيا مهم وفساطيطهم فنزلوا مفازة في الطريق ونصبوا الخبية والفساطيط وعزموا عليها إقامة  
خمس عشرة يوما لم يصير وامة يمين لانها حمراء وليست بمساكن كذا في المحيط \* اختلف المتأخرون  
في الذين يسكنون في الخيام والخبية في المفازات من الاعراب والتراكم هل صاروا  
مقيمين بالنية عن ابي يوسف رة في رواية في احدى رواياتنا وفي الاخرى قال يصبرون متسعين  
وعليه الفتوى كذا في الغيانية \* وان نوى الإقامة قل من خمسة عشر يوما اتصرف كذا في الهداية \*  
ولو بقي في المصر سنين على عزم انه اذا قضى حاجته يخرج وامر ان لا إقامة خمسة عشر يوما اتصرف  
كذا في التهذيب \* الحجاج اذا وصلوا بغداد ولم ينووا الإقامة وعزموا ان لا يخرجوا الا  
مع الذائقة ويعلمون ان بين هذا الوقت وبين خروج القافلة خمسة عشر يوما اتصرفوا كذا في  
الرواية الاقامة خمسة عشر يوما في موضعين فان كل واحد منهما اصلا بنفسه نحو كذا ومنه  
و لكونه والخبيرة لا يصير مقيما \* وان كان احدهما تيمنا لاخر حتى نجب اجمعه على مكانه

يصير مقيما \* ولو نوى الإقامة خمسة عشر يوما بقربين النهار في أحدهما والليل في الآخر في  
يصير مقيما إذا دخل التي نوى البتوتة فيها هكذا في محيط العمرخي \* ولا يصير مقيما بدخوله  
أولاً في القرية الأخرى كذا في الخلاصة \* ذكر في كتاب المناسك أن الحاج إذا دخل مكة  
في أيام العشر ونوى الإقامة نصف شهر لا تصح لأنه لا بد له من الخروج إلى عرفات فلا ينحصر الشرط  
وقيل كان سبب تفقه ميسر بن إبان هذه المسئلة وذلك أنه كان مشغولا بطلب الحديث قال  
فدخلت مكة في أول العشر من ذي الحجة مع صاحب لي ومزمت على الإقامة شهرا  
فجعلت أتم الصلوة فلقيني بعض أصحاب أبي حنيفة رح فقال أخطأت فإني نخرج إلى منى  
وعرفات فإما رجعت من منى بدأ لصاحبي أن يخرج ومزمت على أن أصاحبه وجعلت  
أقصرا للصلوة فقال لي صاحب أبي حنيفة رح أخطأت فإني مقيم به مكة فما لم تخرج منها  
لأنصير مسافرا فتلت أخطأت في مسئلة في موضعين فرحلت إلى مجلس محمد رح واشتغلت  
بالفقه كذا في البحر الرائق \* حاصر قوم مدينة في دار الحرب أو أهل البغي في دار الإسلام  
في غير مصر ونوا الإقامة خمسة عشر يوما قصرُوا لأن حالهم متردد بين فرار ولا تصح نيتهم  
وأنزلوا في بيوتهم كذا في التمر تاشي \* ولهذا قال أصحابنا رح في تاجر دخل مدينة لحاجة نوى  
أن يقيم خمسة عشر يوما فضاء تلك الحاجة لا يصير مقيما لأنه متردد بين أن يقضى حاجته فيرجع  
وبين أن لا يقضى فيقيم فلا يكون بيته مستقرة وهذا الفصل حجة على من يقول من أراد الخروج  
إلى مكان ويريد أن يترخص برخص السفر ينوى مكابا بعده منه وهذا غلط كذا في البحر الرائق  
نافلا عن معراج الدراية \* ومن دخل دار الحرب بأمان ونوى الإقامة في موضع أو موضعين  
صحت نيته كذا في الخلاصة \* إذا أسلم الرجل من أهل الحرب في دارهم فعلموا بأسلامه  
وطأوه ليقتلوه فخرج هاربا يريد مدينة ثلثة أيام فهو مسافر وإن أتاها في موضع مختفيا شهرا أو أكثر  
لأنه صار محاربا لهم وكذا المستأمن إذا خدروا عليه ليقتلوه وإن كان واحدا من هؤلاء مقيما بمدينة  
من دار الحرب فلما طأوه ليقتلوه اختفى فيها فإنه يتم الصلوة لأنه كان مقيما بهذه البادية فلا يصير  
مسافرا لم يخرج منها وكذلك لو كان أهل مدينة من أهل الحرب أسلموا فقاتلهم أهل الحرب  
وهم مقيمون في مدينتهم فإنهم يتمون الصلوة وكذلك إن غلبهم أهل الحرب على مدينتهم فخرجوا  
منها يريدون مدينة يوم فإنهم يتمون الصلوة وإن خرجوا يريدون مدينة ثلثة أيام تصروا الصلوة

فإن عاد والى مدينتهم ولم يكن المشركون عرضوا لمدنيتهم اتفوا فيها الصلوة \* وإن كان المشركون غلبوا على مدينتهم واقاموا فيها ثم ان المسلمين رجعوا اليها وخاض المشركون عنها فان كانوا اتخذوها دارا ومنزلا لا يبرحونها فصارت دارا لا سلام يتمون فيها الصلوة وان كانوا لا يريدون ان يتخذوها دارا واكن يقيمون فيها شهرا ثم يخرجون الى دار الاسلام يقصرون الصلوة فيها كذا في المحيط \* والا سمر في دار الحرب اذا نزلت منهم ووطن على الإقامة خمسة عشر يوما في غارا وسحرة لم يضر مقيما كذا في الخلاصة \* وفي النجيس عسكريا المسلمين اذا دخلوا دار الحرب وغلبوا في مدينة ان اتخذوها دارا يتمون الصلوة وان ام يتخذوها دارا واكن ارادوا الإقامة بها شهرا واكثر فانهم يقصرون كذا في البحر الرائق \* وكل من كان تبعا لغيره يلزمه طاعته يصير مقيما باقامة ومسافرا بنية وخروجه الى السفر كذا في محيط السرخسي \* فيصير الجندى مقيما في الغيا في بنية اقامة الامير في المصر كذا في الكافي \* نوافض الرضوء \* الاصل ان من يمكنه الإقامة باختياره يصير مقيما بنية نفسه ومن لا يمكنه الإقامة باختياره لا يصير مقيما بنية نفسه حتى ان المرأة اذا كانت مع زوجها في السفر والرفيق مع مولاه واللميذ مع ائذانه والاجير مع مستأجره والجندى مع اميره فهو لا يصير من مقيمين بنية انفسهم في ظاهر الرواية كذا في المحيط \* ثم المرأة انما تكون تبعا للزوج اذا اوتياها مهرها المعجل واما المهر المؤجل فلا تكون تبعه قبل الدخول والجندى انما يكون تبعا للامير اذا كان يرزق من الامير كذا في التبيين \* اما اذا كان ارزاقهم من اموال انفسهم فالعبرة لنيتهم كذا في الظهيرية \* المحبوس بالدين والملازم به يعتبر فيه بنية صاحب الدين ان كان المطلوب معسرا وان كان مومرا يعتبر فيه بنية المطالب حتى لو عزم ان لا يقضى دينه فهو كالمعسر كذا في المصنوعات \* العبد اذا كان بين المولى وبين في السفر فنوى احدهما الإقامة دون الآخر فان كانا نهيا في خدمته والعبد يتم يوم خدمته ويقصر يوم خدمته الآخر وان لم يكونا نهيا وقالوا ينبغي ان يصلى اربعاعته الاصل ويقعد على رأس الركعتين لا محالة احتياطا كذا في الغيا بنية \* ان لم يعلم التبعية باقامة الاصل قيل يصير مقيما وقيل لا يصير مقيما وهو الاصح لان في لزوم الحكم بنبيل العام بدخول ضررا وهو دفعه شرعا \* العبد اذا خرج مولاه سألته ان لم يخبره اتم صلواته وان صام اربعاءا ولم يقعد في الغيا بنية ثم اخبره مولاه انه قصد مسيرة سفر حدين خرج الاصح ان لا يعيدها لما بينا كذا في محيط السرخسي \* اذا ام العبد

مولاه ومعهما جماعة من المسافرين فلما صلى ركعة نوى المولى الإقامة صحت نيته في حقته وفي حق العبد ولا يظهر في حق القوم في قول محمد ربح فيصلى العبد ركعتين ويتقدم واحدا من المسافرين ليسلم بالقوم ثم يقوم المولى والعبد ويتم كل واحد منهما صلواته اربعاً ثم بماذا يعلم العبد ان المولى نوى الإقامة قال بعضهم يقوم المولى بأداء العبد فينصب اصبعه اولا ويشير باصبعه ثم ينصب اربع اصابع ويشير باصبعه الرابع كذا في المحيط \* ولو نوى المسافر الإقامة في الصلوة في الوقت اتمها منفردا كان او مقتديا مسبقا كان او مدركا فان كان لاحقا فنوى الإقامة بعد فراغ امامه لم يتمها بخلاف ما لو نوى الإقامة قبل فراغ الامام فان تكلم الاحق بعد ما نوى الإقامة صلى اربعاً ان كان في الوقت وان خرج الوقت صلى ركعتين كذا في محيط السرخسي \* ولو خرج الوقت وهو في الصلوة فنوى الإقامة فاندلا يتحول فرضه الى الرابع في حق تلك الصلوة كذا في الخلاصة \* المسافر اذا نوى الإقامة بعد ما سلم وعليه سهو لم تصح نيته في هذه الصلوة لانه نوى الإقامة بعد الخروج ويستطاع منه سجود السهو في قول ابى حنيفة واى يوسف رحمهما الله لانه لو عاد الى سجود السهو تصح نية الإقامة وينقلب فرضه اربعاً وتصير السجدة في خلال الصلوة فيبطل وان سجد لسهو ثم نوى الإقامة تصح نيته وتصير صلواته اربعاً سواء سجد سجدة او سجدة واحدة او نوى الإقامة في السجدة لانه لما سجد لسهو عاد حرمة الصلوة فصا ركعاً لو نوى الإقامة فيها \* ولو كان مسافراً في اول الوقت ان صلى صلوة السفر ثم اقام في الوقت لا يتغير فرضه وان لم يصل حتى اقام في آخر الوقت ينقلب فرضه اربعاً وان لم يبق من الوقت الا قدر ما يسع فيه بعض الصلوة وان اقام بعد الوقت يتنقض صلوة السفر كذا في فتاوى قاضى خان \* رجل صلى الظهر ثم سافر في الوقت ثم صلى العصر في وقته ثم ترك السفر قبل غروب الشمس ثم ذكر انه صلى الظهر والعصر بغير وضوء يصلى الظهر ركعتين والعصر اربعاً ولو صلى الظهر والعصر وهو مقيم ثم سافر قبل غروب الشمس ثم ذكر انه صلى الظهر بغير وضوء يصلى الظهر اربعاً والعصر ركعتين كذا في محيط السرخسي \* مسافر اتم قوماً مسافرين فحدث واستخلف مسافراً فنوى الثانية الإقامة لا يتغير فرض من خلفه \* وان نوى الامام الإقامة بعدما احدث قبل ان يخرج من المسجد يصير فرضه وفرض القوم اربعاً كذا في الظهيرية \* مسافر اقتدى به سافر فحدث الامام فاستخلف مقيماً لم يلزم المسافر الا تمام كذا في محيط السرخسي \* وان اقتدى مسافر بمقيم اتم اربعاً وان افسده يصلى ركعتين بخلاف

م الراقدين به بنية النفل ثم اشد حيث يلزم الاربع كذا في التبيين \* وان صلى المسافر بالمقربين  
 ركعتين سلم واتم المقيمون صلواتهم كذا في الهداية \* وصاروا منفردين كالمسبوق الا انهم  
 لا يقرأون في الاصح ه كذا في التبيين \* ويستحب للامام ان يقول اتموا صلواتكم فاما قوم سغه  
 كذا في الهداية \* الخليفة اذا سافر يصلي صلوة المسافرين كذا في الذخيرة \* ولا يكره الخروج للمسافر  
 يوم الجمعة قبل الزوال وبعده وان كان يعلم انه لا يخرج من مصره الا بعد مضى الوقت بلزمه  
 ان يشهد الجمعة ويكره له الخروج قبل ادائها كذا في محط السرخسى \* ولا نساهن المرأة  
 بغير محرم ثلثة ايام وما فوقها \* والصنى الذي لم يدرك ليس بمحرم وكذا المعنوه \* والشح  
 الكبير الذي يعقل محرم هكذا في المحيط في كتاب الاستحسان والكراهة \* وآداب حل المسافر  
 مصره اتم الصلوة وان لم ينوال إقامة فيه سواء دخله بنية الاختيار او دخله لقضاء الحاجة كذا  
 في الجوهرة النيرة \* عبارة عامة المشائخ ان الاوطان ثلثة \* وطن اصلي وهو مواد الرجل  
 او البلد الذي تاهل به \* ووطن سفر وقد سمى وطن إقامة وهو البلد الذي ينوي السفر اليه  
 فيه خمسة عشر يوما او اكثر \* ووطن سكنى وهو البلد الذي ينوي الإقامة فيه من خمسة عشر  
 يوما \* وعبارة المحققين من مشائخنا ان الوطن وطن اصلي ووطن اقامه وامر بعمد  
 وطن السكنى وطنا وهو الصحيح هكذا في الكفاية \* وبطلان الوطن الاصلي والوطن الاثني  
 اذا انتقل عن الاول باهله واما اذا لم ينتقل باهله واكنه استحدث اهلا له احدى احرمين فلا يبطل  
 وطنه الاول ويتم فيهما ولا يبطل الوطن الاصلي باشاء السفر بوطن الإقامة \* ووطن الافاق  
 يبطل بوطن الإقامة وبإشاء السفر وبالوطن الاصلي هكذا في التبيين \* ولو انتقل باهله وماله  
 الى بلد وبقي له دور وعقار في الاول قيل تنى الاول وطنا له واليه اشار محمد رجب في الكتاب  
 كذا في الزاهدى \* ثم تقدم السفر ليس بشرط الثبوت الوطن الاصلي والاجماع كذا في المحيط  
 وهل من شرط وطن الإقامة تقدم السفر عليه في روايتان احدى بهما لا يكون الا بعد السنة ثالثة امام  
 والثانية يكون وطنا وان لم يتقدمه سفر وام يكن بينه وبين اهله ثلثة ايام كذا في السراج الزاهج \*  
 وهرطندى الرواية كذا في البحر الرائق وشرح منية المصلى لامير الحاج \* المسافر اذا خاف المصير  
 او قطاع الطريق ولا ينتظر الرفقة جازاء فاضح الصلوة لانه يذره كذا في فتاوى العرباب \*  
 ومما يتصل بذلك الصلوة على الدابة والسديقة \* يجوز التطوع على الدابة خارج لمصر

ويومئذ حيث توجهت الدابة كذا في محيط السرخسي \* فان صلى الى غير ما توجهت الدابة  
لا يجوز كذا في السراج الوهاج \* ولا يجوز في المصر من دأبى حنيفه رح كذا في محيط السرخسي \*  
والصحيح ان المسافر وغيره اذا فرغ من ذلك سواء بعد ان يكون خارج المصر حتى ان من خرج  
الى غياحه جاز له ان يصلى التطوع على الدابة وان لم يكن مسافرا كذا في المحيط \* نكأوا  
في حد خارج المصر ولا يصح انه مقدربا يجوز للمسافر ان يصلي فيه كذا في السراج الوهاج \*  
وكيفية الصلوة على الدابة ان يصلى بالايما كذا في الخلاصة \* وفي الحجة وبصلى قاعدا  
على السرج او الكاف ويقرأ ويركع ويسجد ويتشهد ويسلم هكذا في التاتارخانية \* ويجعل السجود  
احفض من الركوع من غير ان يضع رأسه على شيء سائرة دابته او واقفة كذا في الخلاصة \*  
والسجود على شيء وضع عنده او على سرجه لا يجوز كذا في البحر الرائق \* ويجوز ان يرمي  
على أي الدواب شاء كذا في السراج الوهاج \* ويستوى الحجاب عند نابين ان يعتنم الصلوة  
مستتملة الدابة وبين ان يفتتحها مستتملة الدابة كذا في المحيط \* وفي الحديث هو المختار في  
في التاتارخانية \* ويصلون فرادى فان صلوا جماعة صلوة الامام تامة وصلوة التوم فاصلة كذا  
في الخلاصة \* واذا صلى على الدابة خارج المصر هل له ان يسوق الدابة ذكر شيخ الاسلام  
في شرح السيران المسئلة على التفصيل ان طالت الدابة تنساق بنفسها ليس له ان يسوقها فاما  
ان كانت لا تنساق بنفسها فساقتها هل تعد صلوته قال ان كان معه سوط هيبها وبخسها به لا تفسد  
لان عمل تليل كذا في الذخيرة \* والسنن الرواتب نوازل حتى يجوز على الدابة كذا في التبيين \*  
المنع التطوع على الدابة خارج المصر ثم دخله قبل الفراغ اكثرهم على انه ينزل ويتمها بازلا  
وهو المأخوذ بكذا في الغياثية \* واذا افتتح التطوع على الارض فتمها راكبا لم يجوز لو افتتحها  
راكبا فتمها راكبا كذا في المتنون \* رجلا في محمل اقتدى احدهما بالآخر في التطوع  
اجراهما وكذلك في العرض حالة الضرورة كذا في السراجية \* سواء كان في شق او شقين  
لانه ليس بينهما حائل يمنع صحة الاقتداء \* فان كان كل واحد على دابة لم يجوز صلوة المقتدى  
لان بين الدابتين طريقا مستطرقا وانه ما بع صحة الاقتداء كذا في محيط السرخسي \* ولا يجوز  
المكتوبة على الدابة الا من حذر هكذا في فتاوى قاضي خان \* وكذا الراجبات مثل  
الوتر والمندور والمشروع الذي اسده وصلوة الجنائز وسجدة التلاوة التي تليت على الارض

هكذا في العيني شرح الكنز \* ومن الاعذار ان يخاف لنزول عن الدابة على نفسه وهي ثيابه  
او دابة له او سبعا او عدا او كانت الدابة جموحا لنزول عنها لا يمكنه الركوب الا بمعين  
او كان شيخا كبيرا لا يمكنه ان يركب ولا يجدم من يركبه او كان في طمس وردغة لا يجدم على الارض  
مكايلا بسا هكذا في المحيط \* هذا اذا كان الطين بحال يغيب وجهه فان لم يكن به الممانعة  
لكن الارض ندية مبتلة صلى هناك كذا في الخلاصة \* ولا يلزمه الا عادة اذا استطاع النزول  
كذا في السراج الوهاج \* المعذور ان امكنه ان يقف الدابة بوقوف وبصلي بالاباء ولو لم يرتفع  
لا يجوز كذا في المضمرات \* واما الصلوة على العجلة وان كان طرفها على الدابة وهي نسير  
او لا نسير فهي صلوة على الدابة وقد مر حكمها وان لم يكن فهي بمنزلة السجدة وكذا الركز  
تحت المحمل خشبة حتى بقي قراره على الارض لا على الدابة يكون سجدة الارض كذا  
في التبيين \* ولا يضر النجاسة على الدابة وقيل ان كانت على السرج او الزكازك تمنع وقيل  
ان كانت على الركابين لا تمنع والاصح عدم المنع مطلقا كذا في العيني شرح الكنز \* اما الصلوة  
في السفينة والمستحب ان يخرج من السفينة للفرصة اذا قدر عليه كذا في محيط السرخسي \*  
وانما صلى فاعدا في السفينة وهي تجري مع القدرة على القيام تجوز مع الكراهة عند أبي حنيفة  
رحمه الله وصندهما لا يجوز ولو كانت السفينة مشدودة لا تجوز لا يجوز اجماعا كذا في المذهب \*  
وار صلى فيها فان كانت مشدودة على الجدم منقورة على الارض فصلى فانما اجزاه وان لم يكن  
مشدودة ويمكنه الخروج عنها لم تجز الصلوة فيها كذا في محيط السرخسي \* وان كانت موقفة  
في لجة البحر وهي تضرب فالاصح ان كان الريح تحركها بحركتها شديدا فهي كالسائرة  
وان حركتها قليلا فهي كالواقفة كذا في التمر تاشي \* اجمعوا انه لو كان بحال يدور رأسه  
لو قام تجوز الصلوة فيها فاما كذا في الخلاصة \* وبأنه اذا وجد الى القبلة عند انقضاء الصلوة  
كذا في الكافي في باب صلوة المريض \* وكذا دارت السفينة بحول وجهه اليها ولو ترك نحو ال  
وجه الى القبلة وهو قاد عليه لا يجزيه ولو صلى بها بالاباء وهو قاد على الركوع والسجود  
لا يجزيه في قولهم جميعا هكذا في المضمرات في باب صلوة المسافر \* ولا يصير مقيما بنية الإقامة  
فيه او كذا صاحب السفينة والملاح الا ان تكون السفينة بقرب من المدة او قريب من يكون مقيما  
باقامته الا صلوة كذا في المحيط \* وفي الولا الحجة تمنع الصلوة في السفينة حال اقامته

في طرف البحر منقلها الرياح وهو في السفينة فنوى السفر يتم صاوة المقيم هذا بي يوسف رحمه الله  
وفي الجمعة الفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله احتياطاً \* وفي العتابة ولو كان مسافراً  
وشرع في الصلوة في السفينة خارج المصر فجرت السفينة حتى دخل المصر يتم أربعاً كذا  
في التاتارخانية \* ولا يجوز أن يأتى رجل من أهل السفينة بإمام في سفينة أخرى فإن كانت السفينتان  
مقرونتين يجوز كذا في الخلاصة \* وفي النوازل إذا كان بحال يتدراى ينب من أحدهما  
إلى الأخرى من غير عنف هما بمنزلة المقرونتين وتجزو صلوة الطائفتين كذا في التاتارخانية \*  
ومن اقتدى على الجدي إمام في السفينة أو على العكس فإنه ينظر إن كان بينهما طريق أو طائفة من النهر  
لم يجز الاقتداء وإن كان على العكس يجوز \* وإذا وقف على الاطلال يقتدى بالإمام في السفينة صح  
اقتداءه إلا أن يكون إمام الإمام كذا في المحيط \* وإذا استوثق السفينة وهو في الصلوة  
استقبلها لأنه عمل كثير كذا في محيط السرخسى \* الباب السادس عشر في صلوة الجمعة \*  
وهي فرض عين كذا في التهذيب \* ثم لوجوبها شرائط في المصالح وهي الحرية والذكورة  
والأقامة والصحة كذا في الكافي \* والقدرة على المشي كذا في البحر الرائق \* والبصر كذا  
في التمر تاشي \* حتى لا تجب الجمعة على العبيد والنسوان والمسافرين والمرضى كذا في  
محيط السرخسى \* ولا على المقعد بالاجماع كذا في المحيط \* وإن وجد من يحمله كذا في الزاهدى \*  
ولا على الأعمى وإن وجد قائداً كذا في السراجية \* والشيخ الكبير الذي ضعف ملحق بالمرضى  
لا تجب عليه \* والمطر الشديد والاختفاء من الساطان الظالم مستط كذا في فتح القدير \* وللمولى  
أن يمنع عبده عن الجمعة والجماعات والعيد \* وعلى المكاتب الجمعة وكذلك معتق البعض  
إذا كان يسعى وليس على العبد المأذون ولا على العبد الذي يؤدى الضريبة جمعة كذا في  
فتاوى قاضى خان \* وفي العبد الذى حضر باب الجامع مع مولاه لحفظ الدابة خلاف الأصح  
أنه يصلى إذا لم يخل بحفظ دابته كذا في العينية شرح الهداية \* والمستأجران يمنعان الجير  
عن حضور الجمعة وهذا قول الإمام أبي حفص رحمه الله قال أبو على الدقاق ليس له أن يمنعه  
في المصر ولكن يسقط عنه الأجربة إذا اشتغاله بذلك إن كان بعيداً وإن كان قريباً لا يحط منه شيء  
وليس للأجير أن يطالب من المحطوط بمقدار اشتغاله بالصلوة هكذا في المحيط \* وظاهر المتن  
يشهد للدقاق كذا في البحر الرائق \* ومن لا جمعة عليه إن ادبها جاز من فرض الوقت كذا



في الكنز \* ولادائها شرائط في غير المصلى منها المصروف كذا في الكافي \* والمصروف في ظاهر الرواية  
الموضع الذي يكون فيه مفت وقاض يقيم الحدود وينفذ الاحكام وبلغت ابنيته ابنية منى  
هكذا في الظهيرية وفتاوى قاضي خان \* وفي الخلاصة وعليه الاعتماد كذا في التاتارخانية \*  
ومعنى اقامة الحدود القدرة عليها هكذا في النونية \* وكما يجوز اذا واجمعة في المصروف يجوز  
ادائها في فناء المصروف وهو الموضع المعد لمصالح المصروف متصلا بالمصروف ومن كان مقيما بموضع بينه  
وبين المصروف فرجة من المزارع والمراعى نحو القلع ببغداد لاجمعة على اهل ذلك الموضع  
وان كان النداء يباغهم \* والغلو والميل والاميل ليس بشئ هكذا في الخلاصة \* هكذا روى  
الفتية ابو جعفر من ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وهو اختيار شمس الائمة الحلواني كذا  
في فتاوى قاضي خان \* القروى اذا دخل المصروف ونوى ان يمكث يوم الجمعة لزمه الجمعة  
لانه صار كواحد من اهل المصروف في حق هذا اليوم \* وان نوى ان يخرج في يومه ذلك قبل  
دخول الوقت او بعده \* دخل لاجمعة عليه ولرصالي مع ذلك كان ماجورا كذا في فتاوى قاضي خان  
والتنجيس والمحيط \* ومن لا يجب عليهم الجمعة من اهل القرى والبرادى لهم ان يصلوا الظهر  
بجماعة يوم الجمعة باذان واقامة \* والمسافرون اذا حضروا يوم الجمعة في مصروف يصلون وراى  
وكذلك اهل المصروف اقامتهم الجمعة واهل السجن والمرضى ويكره لهم الجماعة كذا  
في فتاوى قاضي خان \* وجازت بمنى في الموسم للخليعة ولا مير الحجاز ولا امير الموسم كذا  
في الوفاة \* سواء كان امير الموسم مقيما او مسافرا الا اذا كان مأذونا من جهة امير العراق  
او امير مكة وتبيل ان كان مقيما تجوز وان كان مسافرا لا تجوز والصحيح الاول هكذا في البدائع \*  
ولا تجوز في غير هذه الايام كذا في محيط السرخسى \* ولا الجمعة بعرفات اتقا كذا في الكافي \*  
وتؤدى الجمعة في مصروف واحد في مواضع كثيرة وهو قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وهو الاصح \*  
ونذكر الامام السرخسى انه الصحيح من مذهب ابي حنيفة رحمهما الله نأخذ كذا في السحر الرائق \*  
ان اصاب الناس مطر شديد يوم الجمعة بهم في سعة من التخلف كذا في الخلاصة \* ثم في كل موضع  
وقع الشك في جواز الجمعة لوقوع الشك في المصروف فغيره واقام اهله الجمعة ينبغي ان يصلوا  
بعد الجمعة اربع ركعات وينووا بها الظهر حتى لو لم تقع الجمعة موقعها يخرج من هذه  
فرض الوقت بيقين كذا في الكافي \* وهكذا في المحيط \* ثم اختلفوا في نيتها قبل بنوى

آخر ظهر عليه وهو الاحسن \* والاحوط ان يقول نويت آخر ظهر اذ ركت وقته ولم اصله بعد كذا في القنية \* وفي فتاوى آهو ينبغي ان يقرأ الفاتحة والسورة في الاربع الذي يصلي بعد الجمعة في ديارنا كذا في التاتارخانية \* ومنها السلطان عاد لا كان اوجائرا هكذا في التاتارخانية نافلا من النصاب \* او من امره السلطان وهو الامير او القاضي او الخطباء كذا في العيني شرح الهداية \* حتى لا يجوز اقامتها بغير امر السلطان وامر نائبه كذا في محيط السرخسي \* رجل خطب يوم الجمعة بغير اذن الامام والامام حاضر لا يجوز ذلك الا ان يكون الامام امره بذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* مرض الامير فصلى الشرطي لم يجز الا باذنه كذا في التاتارخانية نافلا من جامع الجوامع \* العبد اذا قلده عمل ناحية فصلى بهم الجمعة جاز كذا في الخلاصة \* صلوة الجمعة خلف المتغلب الذي لا منشور له من الخليفة يجوز ان كان سيرته سيرة الامراء يحكم فيما بين رعيته بحكم الولاية \* المرأة ان كانت سلطانة يجوز امرها باقامة الجمعة لا اقامتها هكذا في فتح القدير \* الصحيح في زماننا ان صاحب الشرط وهو الذي يسمى شحنة والوالي والقاضي لا يقيمون الجمعة لانهم لا يولون ذلك الا اذا جعل ذلك في عهدهم وكتب في منشورهم كذا في العيانية \* والى مصر مات صلى بهم خليفة الميت او صاحب الشرط او القاضي جاز ان لم يكن معه واحد منهم واجتمع الناس على رجل فصلى بهم جاز كذا في السراجية \* ولو تعذرا الاستيذان من الامام فاجتمع الناس على رجل فصلى بهم الجمعة جاز كذا في التهذيب \* ولومات الخليفة وله ولاية وامراء على امور المسلمين فهم على ولايتهم يقيمون الجمعة ما لم يعزلوا كذا في محيط السرخسي \* اذن الامير في الخطبة اذن في الجمعة واذنه في الجمعة اذن في الخطبة \* ولو قال اخطب لهم ولا تصل اجزاء ان يصلى بهم كذا في الزا هدى \* ولو استعمل صبي او نصراني على مصر فاسلم هذا او بلغ ذلك لا يقيم ان الجمعة الا بامر جديد الا اذا قال لهما الخليفة اذ اسلمت فصل وان بلغت فصل كذا في التهذيب \* الخليفة اذا سافر وهو في القرى ليس له ان يجمع بالناس ولو مر بمصر من امصار ولايته فجمع بها وهو مسافر جاز لان صلوة غيره تجوز بان نه فصلوته اولى واوان اماما مصر مصرنا ثم يفر الناس عنه اخوف عدو او ما شبه ذلك ثم عاد اليه فانهم لا يجمعون الا باذن مستأنف من الاله ام \* اذا منع اهل المصر ان يجمعوا لم يجمعوا قال الفقيه ابو جعفر روح هذا اذا نههم مجتهدا بسبب من الاسباب واراد ان يخرج ذلك الموضع من ان يكون

مصرافا ما اذا بهم متعنتا واضرار ابيهم فلهما ان يجتمعوا على رجل يصلي بهم الجمعة كذا في الظهيرية \* الامام ان اعزل كان له ان يصلي الجمعة بالناس الى ان ياتيه الكتاب بعزله او يقدم عليه الامير الثاني فاذا جاء الكتاب بعزله او لم بقدم الامير فصلوته باطله كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو انتح الامام الجمعة ثم حضروا آخر فانه يمضي في صلوته كذا في الخلاصة \* بلان عليها ولا كفار يجوز للمسلمين اقامة الجمعة وبصير القاضى قاضيا بتراضى المسلمين ويجب عليهم ان يلتمسوا واليا مسلما كذا في معراج الدراية \* ومنها وقت الظهر حتى لو خرج وقت الظهر في خلال الصلوة تنسد الجمعة وان خرج بعد ما تعذر قدر الشاهد فكذا عند ابي حنيفة رحمه الله كذا في المحيط \* وليس له ان يبني الظهر عليها لاختلاف الصلوتين كذا في التبیین \* المقتدى ان انا في صلوة الجمعة ولم ينتبه حتى خرج الوقت فسدت صلوته ولو انتبه بعد فراغ الامام والوقت قائم اتمها جمعة كذا في المحيط \* ومنها الخطبة قبلها \* حتى اوصلوا بلا خطبة او خطب قبل الوقت لم يجز كذا في الكافي \* الخطبة تشتمل على فرض وسنة \* فالفرض شيان الوقت وهو ما بعد الزوال وقبل الصلوة حتى او خطب قبل الزوال او بعد الصلوة لا يجوز كذا في العيني شرح الهداية \* والثاني ذكر الله تعالى كذا في البحر الرائق \* وكنت تحميدة او تهليلة او تسبيحة كذا في المتون \* هذا اذا كان على قصد الخطبة اما اذا طس فحمد الله اوسمى او هلل منعجا من شيء لا ينوب من الخطبة اجما ما كذا في الجوهرة النيرة \* خطب وحده او بحضرة النساء الصحيح انه لا يجوز كذا في معراج الدراية \* ولو حضر واحد او اثنان وخطب وصلى بالثلاثة جاز كذا في الخلاصة \* ولو خطب والقوم نيام او صم جازت كذا في العيني شرح الهداية \* وامامتها خمسة عشر \* احدها الطهارة حتى كرهت للمحدث والجنب وثانيها القيام كذا في البحر الرائق \* ولو خطب ثامنا ومضطجعا جاز كذا في فتاوى قاضي خان \* وثالثها استقبال القوم بوجهه \* ورابعها التعوذ في نفسه قبل الخطبة وخامسها ان يسمع القوم الخطبة \* وان لم يسمع اجزاء وسادسها البداية بحمد الله وسابعها الثناء عليه بما هو اهله وثامنها الشهادة وتساعها الصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام وما شرها العظة والتذكير والحادي عشر قراءة القرآن \* وتاركها مسمى كذا في البحر الرائق \* ومتدار ما يقرأ فيها من القرآن ثلث آيات قصار او آية طويلة كذا في الجوهرة النيرة \* والثاني مشراما دة التحميد والثناء

على الله تعالى والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والصلوة والسلام في الخطبة الثانية والثالثة عشر زيادة الدعاء للمسلمين والمسلمات والرابع عشر تخفيف الخطبتين بقدر سورة من طوال المفصل ويكره التطويل والخامس عشر الجلوس بين الخطبتين هكذا في البحر الرائق \* ومقدار الجلوس بينهما مقدار ثلث آيات في ظاهر الرواية هكذا في السراج الرواج نافلا عن الفتاوى \* قال شمس الأئمة السرخسي في تقدير الجلسة بين الخطبتين انه اذا تذكر في موضع جلوسه واستقر كل عضو منه في موضعه قام من غير مكث ولبت كذا في التاتارخانية \* والمختار ما قاله شمس الأئمة السرخسي كذا في الغبائية \* والاصح انه يكره مسياً بترك الجلسة بين الخطبتين كذا في الغنية \* والنعوذ قبل الخطبة سنة هكذا في العيني شرح الكنز \* وأما الخطيب فيشترط فيه ان يتاهل للإمامة في الجمعة كذا في الزاهدى \* ومن السنة ان يكون الخطيب على منبر اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم \* ومن المستحب ان يرفع الخطيب صوته وان يكون الجهر في الثانية دون الأولى كذا في البحر الرائق \* وينبغي ان تكون الخطبة الثانية الحمد لله نحمده ونستعينه الخ \* وذكر الخلق الراشدين والعلماء رضوان الله تعالى عليهم اجمعين منحسن \* بذلك جرى التوارث كذا في التحنيس \* ويكره للخطيب ان ينكلم في حال الخطبة الا ان يكره امره بمعروف كذا في فقه القدير \* ولا ينبغي ان يصلي غير الخطيب كذا في الكافي \* واذا احدث الامام بعد الخطبة فاستخلف رجلاً ان شهد الخليفة الخطبة جازوا الا فلا \* ولو احدث بعد الدخول في الصلوة جاز كيف ما كان كذا في التهذيب \* واذا خرج الامام فلا صلوة ولا كلام وقال لا بأس اذا خرج الامام قبل ان يخطب واذا فرغ قبل ان يشتغل بالصلوة كذا في الكافي \* سواء كان كلام الناس او التشجيع او تسميت العاطس او رد السلام كذا في السراج الرواج \* واما دراسة الفقه والنظر في كتب الفقه وكتابته فمن اصحابنا راجح من كره ذلك ومنهم من قال لا بأس به وان لم ينكلم باسمه واكده اشار بيده او برأسه او بعينه نحو ان رأى منكراً من انسان فنهض بيده واخبر بخبر فاشار برأسه الصحيح انه لا بأس به هكذا في المحيط \* ويكره الصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام كذا في شرح الطحاوى \* والنائى عن الامام في استماع الخطبة كالقريب والانصات في حقه هو المختار كذا في جواهر الاخلاطى \* وهو الاحوط كذا في التبيين \* وقيل يقرأ القرآن وقيل يسكت وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* ويحرم في الخطبة ما يحرم في الصلوة حتى لا ينبغي ان يأكل

او يشرب والامام في الخطبة هكذا في الخلاصة \* ويستحب للرجل ان يستقبل الخطيب بوجهه  
 هذا اذا كان امام الامام فان كان من يمين الامام او يهارة قريباً من الامام ينحرف الى الامام  
 مستعداً للسمع كذا في الخلاصة \* والذي عليه عامة مشائخنا ان يقوم ان يسمعو الخطبة  
 من اولها الى اخرها \* والدنو من الامام افضل من التباعد منه وهو الصحيح من الجواب  
 من مشائخنا راح هكذا في المحيط \* ولا يتخطى رقاب الناس للدنو من الامام \* وذكر الفقيه  
 ابو جعفر من اصحابنا راح انه لا بأس بالتخطي ما لم يأخذ الامام في الخطبة ويكره ان اخذ  
 لان للمسلم ان يتقدم ويدنو من المحراب اذا لم يكن الامام في الخطبة ليتسع المكان على من  
 يجي بعده وينال فضل القرب من الامام فان لم يعمل الا اول فقد ضيع ذلك المكان  
 من غير عذر فكان للذي جاء بعده ان يأخذ ذلك المكان واما من جاء والامام يخطب فعليه  
 ان يستقر في موضعه من المسجد لان مشيه وتقدمه عمل في حالة الخطبة كذا في فتاوى قاضيان \*  
 واما يتخطى السؤال ذكره بالاجماع في جميع الاحوال كذا في التبيين والرائق \* المخنار  
 ان السائل اذا كان لا يميز بين يدي المصلي ولا يتخطى رقاب الناس ولا يسأل الناس الحاجات  
 ويسأل الامر لا بد منه لا بأس بالسؤال والامطاء \* ولا يحل امطاء سؤال المسجد ان لم يكونوا  
 على تلك الصفة المذكورة كذا في الوجيز للكردي \* اد اشهد الرجل عمداً الخطبة ان شاء  
 جلس محتباً او متربعا او كما تيسر لانه ليس بصلوة عملاً وحقيقة كذا في المصدرات \* ويستحب  
 ان يتعدى بها كما يتعدى في الصلوة كذا في معراج الدراية \* ان كان في النفل ثم شرع الخطيب  
 في الخطبة يقطع قبل السجدة وبعدها عند الركعتين هكذا في التنية \* ويكره ان يخطب منكراً  
 على قوس او عصا كذا في الخلاصة \* وهكذا في المحيط \* ويتقلد الخطيب السيف في كل بلدة  
 فتحت بالسيف كذا في شرح الطحاوي \* ومنها الجتمعة \* واكلها بلذت سوى الامام كذا  
 في التبيين \* ولا يشترط كونه ممن حضر الخطبة كذا في فتح القدير \* ولاحظ الامام يوم الجمعة  
 وبفر الناس وجاء آخرون وصلوا بهم الجمعة اجزاهم كذا في محيط السرخسي \* والشرط فيهم  
 ان يكونوا صالحين للامامة اما ان كانوا الاصلحون لها كالنساء والصبيان لا تصح الجمعة كذا  
 في الجوهرة النيرة \* ونعقد الجمعة بايتام العبيد والمسافرين والمرضى وكذا بالاميين والخرس  
 كذا في محيط السرخسي \* ان اكبر الامام للجمعة والقوم غسوروا يشرعوا معه ذكر في الاصل

نهم اذا كبروا قبل رفع الامام رأسه من الركوع صحت الجمعة والا استقبلها ولم يذكر خلافا  
 كذا في الغياثة \* ولو كبروا مع الامام ثم نفروا وخرجوا من المسجد ثم جاؤا وكبروا قبل  
 رفع الامام رأسه من الركوع اجزاهم الجمعة كذا في محيط السرخسي \* اذا كبر الامام  
 ومعه قوم متوضئون فلم يكبروا معه حتى احدثوا ثم جاء آخرون وذهب الاوون جاز استحسناء  
 ولو كانوا محدثين فكبر ثم جاء آخرون استقبل التكبير كذا في فتاوى ناضى خان \* ان نفروا  
 بعد الافتتاح قبل التقييد بالسجدة لم يجمع عند ابى حنيفة رح خلافا لهما كذا في التمر تاشي \*  
 وان نفروا بعد ما قيد الركعة بالسجدة صلى الجمعة عند علما ثنا الثلاثة كذا في المضمرات \*  
 ومنها الاذن العام وهوان تفتح ابواب الجامع فيؤذن للناس كافة حتى ان جماعة لو اجتمعوا  
 في الجامع واغلقوا ابواب المسجد على انفسهم وجمعوا لم يحز \* وكذلك السلطان اذا اراد  
 ان يجمع بحشمه في داره فان فتح باب الدار واذن ان يدخلها حازت صلوة تشهدتها العامة ولم يشهدوها  
 كذا في المحيط \* وبكره كذا في التناظر خاتمة \* وان لم يفتح باب الدار واجلس البوابين عليها  
 لم يجزهم الجمعة كذا في المحيط \* ويحوز لله ما لم يفتح الباب \* **ب** يرض ان يؤموا في الجمعة كذا  
 في القدوري \* ومن لا عذر له لو صلى الظهر قبلها كره كذا في الكنز \* ويستحب للمريض والمسافر  
 واهل السجن تأخير الظهر الى فراغ الامام من الجمعة وان لم يؤخر يكره في الصحيح كذا  
 في الوجيز للكردي \* ان ادى الظهر ثم سعى الى الجمعة فادر كها مع الامام بطل ظهره  
 سواء كان معذورا كالسافر والمريض والعبد او غيره وان لم يدركها فان خرج من بيته  
 والامام فرغ منها لا يبطل اجماعا وان خرج من بيته والامام فيها فقبل ان يصل اليه فرغ عنها  
 بطل ظهره عند ابى حنيفة رح خلافا لهما وان خرج لا يريد الجمعة لا يبطل اجماعا كذا  
 في الكافي \* وان سعى الى الجمعة وكان سعيه مقارنا لفراغه لا يبطل هكذا في التبيين \*  
 ولو صلى الظهر في منزله ثم توجه اليها ولم يؤدها الامام بعد الا انه لا يرجو ادراكها بعد المسافة  
 بطل ظهره في قول البلخييين وهو الصحيح \* فان توجه اليها ولم يصل الامام بعد راي وغير مذر  
 اختلفوا في بطلان ظهره الصحيح انه لا يبطل \* واختلفوا فيما اذا توجه اليها والناس فيها الا انهم  
 خرجوا قبل تمامها لثبته الصحيح انه يبطل ظهره هكذا في الكفاية \* ثم المعتبر في السعي الانفصال  
 من داره فلا يبطل قبله على المختار كذا في فتح القدير \* ولو كان جالسا في المسجد

بعد ما صلى الظهر لا يبطل حتى يشرع مع الامام اتفاداً كذا في البحر الرائق \* والمريض  
 ان اوجد خنة بعد ما صلى الظهر في بيته ثم راح الى الجمعة بصلی الجمعة انتقض ظهروه وانقلب  
 نعله كذا في النهاية \* ومن ادركها في التشهد او في سجود السهوا تم جمعة عند الشيخين رح \*  
 وكرة في المصر ظهرا المعذ وروضة كالمسجون والمسافر جماعة قبل فراغ الامام وبعده \* وكرة  
 جماعة الظهر لا هل المصر ذالم يجمعون لما مع \* وما اهل القرى منهم ذاك بالادان والاذانة  
 من غير كراهة ذكره فاضبحان وغيره وهكذا في شرح مختصر الزكاة لابي المكارم \* ويجب السعي  
 وترك البيع بالادان الاول \* وقال الطحاوي يجب السعي وبكره البيع عند ادان المنبر \*  
 وقال الحسن بن زياد المعنبر هو الادان على المسارعة والاصح ان كل ادان يكون قبل الروال  
 فهو غير معنبر والمعتبر اول الادان بعد الروال سواء كان على المنبر او على الزوراء كذا  
 في الكافي \* وسرعة المشي والعد والى المسجد لانه عند عامة العلماء \* واخلف  
 في استحبابه والاصح ان يمشي على السكينة والرفق كذا في التمهيد \* واذ اجلس على المنبر  
 اذن بين يديه واقم بعد تمام الخطبة \* بذلك جرى النوارث كذا في البحر الرائق \*  
 وصلوة احمد ركعتان يقرأ في كل ركعة بعد الحمد الكتاب واي سورة شاء ويظهر بالقراءة  
 منهما كذا في محيط السرخسي \* واذا كبر وام يستطاع ان يسجد على الارض المرحام بانه  
 ينتظر حتى يقوم الناس وان وجد رجة سجد \* وان سجد على ظهر رجل آخر اجزا وان وجد  
 رجة وسجده على ظهر رجل آخر لم يحرم هكذا في مناهج قاضي خان \* ولو زحمه الناس  
 فلم يستطع السجود فوقف حتى سلم الامام فهو لاحق حتى يمضي في صلواته بغير قراءة كذا  
 في البحر الرائق اوساق رجل يوم الجمعة ثم قام لقضاء ما كان بالخيار ان شاء جهرا وان شاء  
 خافت كالمنفرد في صلوة الفجر كذا في الخلاصة \* ويستحب لمن حضر الجمعة ان يدهن ويمس  
 طيبا ان وجد \* ويلبس احسن ثيابه ان كان \* يستحب الثياب الموض وبخاس في الصف الاول  
 كذا في معارج الدار \* الباب السابع عشر في صلوة العبدین وهي واجبة وهو الاصم  
 هكذا في محيط السرخسي \* ويستحب يوم العطر للمحل الاغتسال والسواك وامس احسن  
 ثيابه كذا في القنية \* جد بدا كان او غسل كذا في محيط السرخسي \* ويستحب التختم والتطيب  
 والتبكير وهو سرعة لا تباه ولا ينكار وهو لمساومة الى المصاي واداء صدقة العطر قبل الصلوة \*

وصلوة الغداة في مسجد حبه والخروج الى المصلى ما شيا والرجوع في طريق آخر كذا في القنية \* ولا بأس بالركوب في الجمعة والعيدين والمشى افضل في حق من يقدر عليه كذا في الظهيرية \* واستحب في عيد الفطر ان ياكل قبل الخروج الى المصلى تميرات ثلثا او خمسا او سبعا او اقل اراكثر بعد ان يكون وقرا ولا ما شاء من اى حلوان كذا في العينية شرح الكنى \* ولولم ياكل قبل الصلوة لا يأثم ولو اكل بأكمله الى العشاء ربما يعاتب عليه \* ولا يصحى كالغطف فيها الا انه يترك الاكل حتى يصلى العيد كذا في القنية \* وفي الكبرى الاكل قبل الصلوة يوم الاضحى هل هو مكروه فيه رواينان والمختار انه لا يكره لكن يستحب له ان لا يفعل كذا في التاتارخانية \* ويستحب ان يكون اول تناوهم من لحوم الاضاحى التي هي ضيافة الله كذا في العينية شرح الهداية \* الخروج الى الجبابة في صلوة العيد سنة وان كان يسعهم المسجد الجامع على هذا عامة المشايخ وهو الصحيح هكذا في المصنوعات \* ويجوز اقامة صلوة العيد في موضع من اما اقامتها في ثلثة مواضع فعند محمد رح يجوز وعند ابي يوسف رح لا يجوز كذا في المحيط \* ولا يخرج المنبر الى الجبابة يوم العيد واختلف المشايخ في بناء المنبر في الجبابة قال بعضهم لا كره وقال بعضهم يكره كذا في فتاوى قاضي خان \* والصحيح انه لا يكره كذا في العرائب \* وينبغي ان يخرج الناس الى المصلى على السكينة والوقار مع غض البصر عما لا ينبغي ان ينصروا كذا في المصنوعات \* وبكبر في الطريق في الاضحى جهرا ويقطعون اذا انتهوا الى المصلى وهو المأخوذ به \* وفي الفطر المختار من مذهبه انه لا يجهر وهو المأخوذ به كذا في الغيانية \* اما سرفا مستحب كذا في الجهرية النيرة \* تجب صلوة العيد على كل من تجب عليه صلوة الجمعة كذا في الهداية \* ويشترط للعيد ما يشترط للجمعة الا الخطبة كذا في الخلاصة \* فانها سنة بعد الصلوة ويجوز اقامة صلوة بدونها وان خطب قبل الصلوة جاز وبكره كذا في محيط السرخسى \* ولا تعاد الخطبة بعد الصلوة كذا في فتاوى قاضي خان \* المستحب ان يصلى اربعا بعد الرجوع الى منزله كذا في الزاد \* ان اقضى صلوة الفجر قبل صلوة العيد لا بأس به ولولم يصل صلوة الفجر لا يمنع جواز صلوة العيد وكذا يحزر قضاء الفوائت القديمة قبلها لكن لو قضى بعدها فهو واجب واولى هكذا في التاتارخانية باقلا من الحجّة \* ووقت صلوة العيدين من حين تبيض الشمس الى ان تزول كذا في السراجية \* وهكذا



في التبيين \* والآفة ان يعجل الاضحى ويؤخر الفطر كذا في الخلاصة \* ويصلى الامام ركعتين  
فيكبر تكبيرة الافتتاح ثم يستفتح ثم يكبر ثلثاً ثم يقرأ جهراً ثم يكبر تكبيرة الركوع فاداءام الى الثانية  
قرأ ثم كبر ثلثاً وركع بالرابعة فتكون التكبيرات الزوائد ستاً ثلثاً في الاولى وثلثاً في الاخرى  
ولست اصلياً تكبيرة الافتتاح وتكبيرتان للركوع فيكبر في الركعتين تسع تكبيرات ويؤا الى  
بمس القراءتين وهذا رواية ابن مسعود وبه اخذ اصحابنا كذا في محيط المهرخسى \* ويرفع يديه  
في الزوائد ويسكت بين كل تكبيرتين مقدار ثلث نسيجات كذا في التبيين \* وبه اتفق مشايخنا  
كذا في العمانيات \* ويرسل اليدين بين التكبيرتين ولا يضع هكذا في الظهيرية \* ثم يخطب بعد الصلوة  
خطبتين كذا في الجوهرة النيرة \* ويجلس بينهما جلسة حميمية كذا في مداوى قاضى خان \*  
واذا صعد المنبر لا يجلس عندما كذا في العيني شرح الهداية \* ويخطب يوم المطر  
بالسكينة والسبحة والتذليل والتحميد والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم كذا في انوار خانية \*  
وتسحب ان يفتح الخطبة الاولى بنسج تكبيرات تترى والثانية بسبع كذا في الزاهدى \*  
بعم الناس صدقذا الظرواحكامها وهي خدمته على من تحب ومن تجب وهتى نجب وكم  
تجب ومما يحب كذا في الجوهرة النيرة \* وتسمى عبد المحر بكبر الخطيب وبسمه ويعظ الناس  
وبعدهم احكام الدين والمحرم والقربان كذا في انوار خانية \* وبعام تكبر المشرق كذا في  
الراد \* واذا كبر الامام في الخطبة بكبر الزوم مع دوا صاى الى صاى صلى الله عليه وسلم  
بصاى الناس في انفسهم امثال الامور والسنة الابصاى كذا في انوار خانية بالامون الحجة \*  
اذا التقى بين من لا يرى رفع اليدين في تكبيرات العيدين يرفع يديه لان هذه مخالفة لسيرة  
فلا تقلدنا بعد كذا في العمانيات \* قال محمد رجب بن ابي الجا مع اذا دخل الرجل مع الامام  
في صلوة العيد وهذا الرجل يرمى تكبيرات مسعود رضى الله عنه الامام غير ذلك انعم الامام  
الا اذا تراءى بكبير الم يكبر احد من الغناء مع لا يبعد كذا في المحيط \* لكن هذا اذا كان  
بقرب الامام بسمع التكبيرات منه باصا اذا كان يبعد منه يسمع من المكبر من ياتى بجمع ما يسمع  
وان خرج من او قبل اصحابه احواز ان العلط من المكبر من فلو ترك شيئاً منه اربما كان المبروك  
ما اتى به الامام كذا في البدائع \* قال محمد رجب بن المكبر واوان رجلا دخل مع الامام  
في صلوة العيد في الركعة الاولى بعد ما كبر الامام بكبر رابعين صلى الله عليه وسلم است تكبيرات

فدخل معه وهو في القراءة والرجل يرى تكبير ابن مسعود رض فانه يكبر برأى نفسه في هذه الركعة حال ما يقرأ الامام وفي الركعة الثانية يتبع رأى الامام كذا في التاتارخانية \* وانتهى رجل الى الامام في الركوع في العيدين فانه يكبر الافتتاح قائما فان امكنه ان يأتي بالتكبيرات ويدرك الركوع فعل ويكبر على رأى نفسه وان لم يمكنه ركع واشتغل بالتكبيرات عند ابى حنيفة ومحمد رح هكذا في السراج الوهاج \* ولا يرفع يديه اذا اتى بتكبيرات العيدين في الركوع كذا في الكافي \* ولو رفع الامام رأسه بعد ما ادنى بعض التكبيرات فانه يرفع رأسه ويتابع الامام ويسقط منه التكبيرات الباقية كذا في السراج الوهاج \* ولو ادركه في القومة لا يقضى فيها لانه يقضى الركعة الاولى مع التكبيرات \* واللاحق يكبر برأى امامه كمن شرع مع الامام ونام فانتبه يكبر برأى الامام لانه كان خلف الامام بخلاف المسبوق كذا في الكافي \* اذا ادرك الامام في صلوة العيد بعد ما تشهد الامام قبل ان يسلم او بعد ما سلم قبل ان يسجد للسجود او بعد ما سجد للسجود ولم يسلم الامام فانه يقوم ويقضى صلوة العيد \* ومن المشائخ من قال المذكور قول ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله ما عني قول محمد رح لا يصير مدركا كصلوة الجمعة ومنهم من قال هذا بخلاف وهو الصحيح كذا في الظهيرية \* في الانفع تكبيرة الركوع في صلوة العيدين من الواجبات لانها من تكبيرات العيد وتكبيرات العيد واجبة \* وفي المنافع وكذا تجب رعاية لفظ التكبير في الافتتاح حتى يجب سجود السهو اذا قال (الله اجل او اعظم) في صلوة العيد دون غيرها \* واذا نسي الامام تكبيرات العيد حتى قرأ فانه يكبر بعد القراءة او في الركوع ما لم يرفع رأسه كذا في التاتارخانية \* وتؤخر صلوة عيد الفطر الى الغد اذا منعهم من اقامتها عذر بان غم عليهم الهلال وشهد عند الامام بعد الزوال او قبله بحيث لا يمكن جمع الناس قبل الزوال او صلّوها في يوم غيم فظهرتها ونعت بعد الزوال \* ولا تؤخر الى بعد الغد \* والامام لو صلّوها مع الجماعة وفاتت عن بعض الناس لا يتضبهان من فاتته خراج الوقت او ام يخرج هكذا في التبيين \* واذا حدث عذر يمنع من الصلوة في يوم الاضحى صلّوها من الغد وبعد الغد ولا يصايبها بعد ذلك كذا في الجوهرة النيرة \* ثم العذر ههنا المنفى الكراهة حتى لو اخرها الى ثلثة ايام من غير عذر جازت الصلوة وقد اساءوا وبنى الفطر للجواز حتى لو اخرها الى الغد من غير عذر لا يجوز هكذا في التبيين \* ووقتها من الغد كوقتها من اليوم الاول كذا في التاتارخانية \*

امام صلى بالناس صلوة العيد يوم العطر على غير وضوء وعلم بذلك قبل الزوال اعادة الصلوة وان علم بعد الزوال خرج من الغد وصلى فان لم يعلم حتى زالت الشمس من الغد لم يخرج وان كان ذاك في عيد الاضحى فعلم بعد الزوال وقد ذبح الناس جاز ذبح من ذبح ويخرج من الغد ويصلى وكذا ان علم في اليوم الثاني صلى بالناس ما لم ترل الشمس وان زالت يخرج من الغد ويصلي ما لم ترل الشمس فان علم بعد ما زالت في اليوم الثالث لا يصلي بعد ذلك وان علم يوم النحر قبل الزوال يادي في الناس بالصلوة وجاز ذبح من ذبح قبل العلم ومن ذبح بعد العلم لا يجوز ذبحه حتى نزول الشمس كذا في دواي واصبحان \* وتقدم صلوة العيد على صلوة الجنازة اذا اجتمعوا ونقدم صلوة الجنازة على الخطبة كذا في القنية \* والتبرعات وهو ان يحتمع الناس يوم عرفة في بعض المواضع نشيها بالواتفس بعرفة ليس بشي كذا في السنين \* ومما اتصل بذلك تكبيرات ايام التشريق الكلام في تكبيرات التشريق في مواضع الاول في صغته وآله في في عدده وما هيته والآله في شروطه والرابع في وقته واصغته فانه واجب \* راعا عدده وما هيته فهو ان يقول مرة واحدة (الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والمد الحمد \* وآله اشروطه وانما في مصر ومكتونه وجماعة مستحبة هكذا في النمين \* ولا يشترط الحرية والسلطان صدابي حنيفة رح على الاصح هكذا في معراج الدراية \* وآما وقته فاوله عقيب صلاة العشر من يوم عرفة وآخرة في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله عقيب صلوة العصر من آخر ايام التشريق هكذا في التبيين \* والتروى والعمل في عامة الامصار واداه الا عصار على مولهما كذا في الرهدي \* وينبغي ان يكبر متصلا بالسلام حتى لو تكلم او احدث متعمدا سقط كذا في التهذيب \* ولا يكبر عقيب التروى وعقيب صلوة العيد \* ومن سعى صلوة من ايام التشريق وذكرها في ايام التشريق من تلك السنة قضها او كبر كذا في الخلاصة \* واذا فاتته صلوة قبل هذه الايام قضها فيها لا يكبر وكذا لو فاتته صلوة في ايام التشريق قضها في غيرها بايام التشريق او قضها في ايام التشريق من قابل لا يكبر عقيبها \* وبالاقتداء يجب على المرأة والمساكر \* والمرأة تحامت بالتكبير وكذا يجب على المسنوق وكبير بعد ما قضى ما فاتته \* ولو ترك الامام التكبير بكبر المفتدي وينظر المفتدي الامام حتى ياتي بشي يقطع المكبر وهي الاشياء التي نقطع السناء كالحروج من المسجد والحدث العيد والكلام بكذا في السنين \* واذا احدث الامام

## كتاب الصلوة ( ٢١٢ ) في صلوة الكسوف والخسوف

بعد السلام تبال التكبير الا صبح انه يكبر ولا يخرج للطهارة كذا في الخلاصة \*

الباب الثامن عشر في صلوة الكسوف \* وهي سنة هكذا في الذخيرة \* واجمعوا انها تؤدى بجماعة \* واختلفوا في سنة ادائها قال امامنا يصلى ركعتين كل ركعة بركوع وسجدتين كسائر الصلوات يقرأ فيها ما احب كذا في المحيط \* والا فضل ان يطول القراءة فيهما كذا في الكافي \* ويدعو بعد الصلوة حتى تنجى الشمس كمال الانجلاء كذا في السراج الرهاج \* ويجوز تطويل القراءة وتخفيف الدعاء وتطويل الدعاء وتخفيف القراءة اذا خفف احدهما طيل الآخر كذا في الجوهرة النيرة \* ولا يصلى هذه الصلوة بجماعة الا امام الذي يصلى الجماعة \* قال شمس الائمة المحلواي فان عدم الامام الذي يصلى الجماعة والعبد من فانهم يصارون وحدانا في مساجدهم الا اذا كان الامام الا عظم الذي يصلى الجماعة والعبد من امرهم اذ انك فحينئذ يجوز ان يصلوا بجماعة يؤمهم فيها امام حييهم في مسجدهم ولا يحهر بالقراءة في صلوة الجماعة في كسوف الشمس في قول ابي حنيفة رحمه الله عليه كذا في المحيط \* والصحيح قوله كذا في المضمرات \* وليس في هذه الصلوة خطبة وهذا مذهبنا كذا في المحيط \* والمرضع الذي يصلى فيه الجبانة او المسجد الجامع \* واصلوا في منزل آخر جاز والارل افضل \* ولو صلوا وحدانا في منازلهم جاز \* ولو اجتمعوا ودعوا من غير ان يصاروا اجزاء كذا في خزائن المتين \* ولا يصعد الامام المنبر للدعاء كذا في التاتارخانية \* ثم الامام هي هذا الدعاء بالخيار ان شاء جالس مستقبل القبلة ودعا وان شاء قام ودعا وان شاء استقبل الناس بوجهه ودعا ويؤمن القوم \* قال شمس الائمة المحلواي وهذا احسن \* ولو قام واعتمد على عصاه او على توسل له ودعا كان ذلك حسنا ايضا كذا في المحيط \* وان لم يصل حتى تجلست لم يصل بعد ذلك وان تجلست بعضها جاز ان يبتدىء الصلوة فان سنها سحاب او حائل وهي كاسفة صلى وان غربت كاسفة امسك عن الدعاء واشتغل بصلوة المغرب \* وان اجتمع الكسوف والجنابة بدأ بالجنابة وان كسفت في الاوقات المنهى عن الصلوة فيها لم يصل كذا في الجوهرة النيرة \* ومما يتصل بذلك الصلوة في خسوف القمر يصلون ركعتين في خسوف القمر وحدانا هكذا في محيط السر خسي \* وكذا ان اشتد الالهوال والافزاع كالريح اذا اشتدت والعماء اذا دامت مطرا او ثلجا او احمرت والنهار اذا اظلم وكذا

اداءتم المرض كذا في السراحيه \* وكذا في الرلازل والصواعق وانتشار الكراكب والصواعق الهائل  
 دال على واحرف الب من العدو وبحود لك كذا في التبيين \* وذكر في الدائع انهم يصلون  
 في صراخهم كذا في المحر الرائق \* الكتاب التاسع عشر في الاستسقاء \* قال ابو حمزة رحمه الله  
 ليس في الاستسقاء صلوة مسبوقة في حملة كذا في الهداية \* ولا حطمة منه وانما دعاء واحد  
 وان صار واحدا لا بأس بكذا في الدعوة \* وليس فيه قلب رداء صدائى حملة رح هكذا  
 في التبيين \* وقال جرح الامام وبصاى بهم ركة من صراخهم هذا التراء كذا في المصبرات \*  
 الاصل ان ينرا سم اسم رايك لا على في الاول وهل اسك حدثت اعاشية في الزاوية  
 في العمير شرح الهداية \* وخطب خطبتين بعد الصلوة واستتمل الناس بوجهه الى الارض  
 لا على المرويعصل من الخطبتين بحلقة وان شاء خطب حطمة واحدة ودعوا الله واسجد  
 وسبحه عن المؤمنين والمؤمنات وهو متكئ قوسا اذا صبح صدر من حطمة ثلث رداء ردا  
 في المصبرات \* وصفا بتليق الرداء ان كان مربعة جعل اسفله اعلاه واعلاه سفله وان كان مدورا  
 جعل الاعلى الاسفل واليسر والايسر الى اليمين واكن اليوم لا تلبس ارداء بهم هذا  
 في الصلوة والمحيط والسراج الوهاج \* وفي الحديث وانما امرع الاله ام من الحديث يحمل ظهوره  
 الى الاسود حقه الى التمتع وتلبس به ثم سجد على الدعاء الاستسقاء وانما اسجد من سجد  
 ووجههم الى التمتع في الحطمة والدعاء بدعوا الله الى وسبحه عن المؤمنين وحدثوا المروة  
 وسجدوا \* ثم بعد الدعاء ان رفع يده حركوا السجدة بحسن وان ترك ذلك واشاروا صعد الله الله  
 بحسن وانما ليس بربهم انهم احلوا السنة في الدعاء بسط المدين كذا في المصبرات \*  
 ومقت الخوم الحطمة الاستسقاء كذا في المحيط \* ثم المستحب ان يخرج الامام الناس  
 من ايام متناهية كذا في الراد \* وامام يحمل اكثر من ذلك ولا يخرج بها المبرور يخرجون مشاة  
 في ذات حلق او عسله يومئذ من الناس حاشوا من مواضعين الله ورحل باكسى رؤسهم \*  
 ثم في كل يوم يتدعون الصدقة قبل الخروج مخرجون كذا في الطهيري \* وفي السنة يد  
 وانما يخرج الامام امر الناس بالخروج وان خرجوا عبرا زينة حارة \* ولا يخرج اهل الدمة  
 في ذلك مع اهل الاسلام كذا في الآثار حاشية \* وان خرجوا مع انفسهم الى نعيمهم اذ ان كذا  
 اوالى الصلوة ام يصغر عن ذلك كذا في العمير شرح الهداية \* وانما يكون الاستسقاء

في موضع لا يكون لهم اودية ولا انهار وآبار يشربون منها ويسقون مواشيهم او زروعهم او يكون  
ولا يكفي لهم ذلك \* فاما اذا كانت لهم اودية وآبار وانهار فان الناس لا يخرجون الى الاستسقاء  
لاني انما نكون عند شدة الضرورة والحاجة كذا في المحيط \* الباب العشرون في صلوة الخوف \*  
لا خلاف ان صلوة الخوف كانت مشروعة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم اما بعده  
فعلى قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله بقيت مشروعة وهو الصحيح هكذا في الزاد \*  
واذا اشتد الخوف جعل الامام الناس طائفتين طائفة الى وجه العدو وطائفة خلفه كذا  
في القدوري \* وصورة اشتداد الخوف ان يحضر العدو ويحيث يرونه فخافوا ان يشتغلوا جميعا  
بالصلوة يحمل عليهم هكذا في الجوهرة النيرة \* فلوراء واسودا وظنوه عدوا وصلوها فان تبين  
كما ظنوا جازت وان ظهر خلافة لم يجز الا اذا ظهر بعدما انصرفت الطائفة من نوبتها في الصلوة  
قبل ان يتجاوزوا الصفوف فانهم ان يبنوا استحسانا كذا في فتح القدير \* وهذا كله في حق القوم  
واما الامام فصلوته جائزة بكل حال لعدم المنفسد في حقه كذا في البحر الرائق \* وكيفية صلوة الخوف  
ان كان الامام والقوم مسافرين فانهم يتنازع القوم في الصلوة خلفه فالانضال للامام ان يجعل القوم  
طائفتين فيأمر طائفة ليقوموا بازاء العدو ويصلي بالطائفة التي معه تمام الصلوة ثم يامر رجلا  
من الطائفة التي بازاء العدو وان يصلي معهم تمام صلوتهم ايضا وان تنازع كل طائفة فقالوا  
ان يصلي معك يجعل القوم طائفتين يقف احدهما بازاء العدو ويصلي مع الطائفة التي معه ركعة  
ثم تذهب هذه الطائفة الى العدو ونجي الطائفة التي كانت بازاء العدو والامام قاعد ينتظرهم  
فيصلي بهم الركعة الاخرى ثم يتشهد ويسلم ولا يسلم معه من خلفه ولكن يذهبون الى العدو  
ثم تجيء الطائفة الاولى مكان صلوتهم فيقضون ركعة بغير قراءة فاذا صلوا ركعة فقد واقدرا تشهد  
ويسلمون ويذهبون الى العدو ثم تجيء الطائفة الاخرى مكان صلوتهم فيقضون ركعة بقراءة  
وان كان الامام والقوم مقيمين والصلوة من ذوات الاربع تقوم طائفة بازاء العدو وبفتح الصلوة بالطائفة  
التي معه فيصلي بهم ركعتين ويتعد قدر التشهد ثم تذهب هذه الطائفة بازاء العدو ونجي الطائفة  
الاخرى التي كانت بازاء العدو والامام قاعد ينتظرهم فيصلي بهم ركعتين ثم يتشهد ويسلم ولا يسلم  
معه الطائفة الثانية بل يذهبون بازاء العدو ثم تجيء الطائفة الاولى فيصلون ركعتين بغير قراءة ويسلمون  
ويقفون بازاء العدو ثم تجيء الطائفة الثانية فيصلون ركعتين بقراءة \* وان كان الامام مقيما والقوم

مسافرين او مقيمين ومسافرين فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كان الكل مقيمين \* وان كان  
الامام مسافرا والقوم مقيمين صلى بالطائفة التي معه ركعة ثم انصرفوا بازاء العدو وصلى بالطائفة  
الثانية ركعة وسلم ثم تجي الطائفة الاولى فيصلون ثلث ركعات بغير قراءة لانهم مدركون  
فاذا اتمت الطائفة الاولى صلوا ركعة ثم انصرفوا بازاء العدو وتجي الطائفة الثانية الى مكان صلوتهم  
فيصلون ثلث ركعات الاولى بفاتحة الكتاب وسورة لا اله الا الله مسبوقون بها ولا حربيين  
بفاتحة الكتاب \* وان كان الامام مسافرا والقوم مقيمين ومسافرين صلى الامام بالطائفة الاولى  
ركعة ثم انصرفوا بازاء العدو وجاءت الطائفة الثانية وصلى بهم ركعة ومن كان مسافرا خلف الامام  
بقي الى تمام صلوته ركعة ومن كان مقيما بقي الى تمام صلوته ثلث ركعات ثم انصرفوا بازاء العدو  
وترجع الطائفة الاولى الى مكان الامام ومن كان مسافرا يصلى ركعة بغير قراءة لانه مدرك اول الصلوة  
ومن كان مقيما يصلى ثلث ركعات بغير قراءة في ظاهر الرواية فاذا اتمت الطائفة الاولى صلوا ركعة  
ينصرفون بازاء العدو وتجي الطائفة الثانية الى مكان صلوتهم فمن كان مسافرا يصلى ركعة بقراءة  
لانه مسبوق ومن كان مقيما يصلى ثلث ركعات الاولى بفاتحة الكتاب وسورة لا اله الا الله مسبوقا  
فيها وفي الاخر بين بفاتحة الكتاب على الروايات كلها ولا فرق بين ان يكون العدو مستقبلا  
القبلة او مستدبرا هكذا في المحيط \* ولو صلى بالاولى ركعة وانصرفوا ثم بالثانية ركعة فانصرفوا  
ثم بالاولى ركعة فانصرفوا ثم بالثانية ركعة وانصرفوا فاصلة الكل فاسدة \* واصلة ان الاحراف  
في غير اوانه معسود وتركه في اوانه غير معسود \* فعلى هذا الوجه اربع طوائف فصلى بكل  
طائفة ركعة فصلوة الاولى والثالثة فاسدة وصلوة الثانية والرابعة صحيحة \* وان صادت الطائفة الثانية  
صلوا الركعة الثالثة والرابعة بغير قراءة ثم يضمن الركعة الاولى بقراءة ثم ترجع الطائفة الرابعة  
فتصلى ثلثا بقراءة فيصلون ركعة بالفاتحة وسورة ويقرعون ثم يقرعون فيصلون اخرى بالفاتحة  
وسورة ولا يقرعون ثم يصلون ركعة ثالثة بالفاتحة لا غير ويقرعون واسامون كذا في السراج الوهاج \*  
ومن دخل في قسم غيره صار حكمه حكم ذلك الغير الا اذا دخل بعد ما خرج من قسم نفسه  
بان صلى الظهر بالطائفة الاولى ركعتين وبصره من الارجل حتى صلى الثانية ثم اصررت  
صلوته لانه وان دخل في قسم الثانية امكن له ان يصلي بها لانه لم يخرج من قسمه كذا  
في محيط السرحسي \* وفي المغرب يصلى بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعة \* واذا خطا

وصلى بالاولى ركعة فانصرفوا وبالثانية ركعتين فسدت صلواتهم جميعا\* ولرصالي بالاولى ركعة فانصرفوا ثم بالثانية ركعة فانصرفوا ثم بالاولى الثالثة فصلاة الاولى فاسدة وصلاة الثانية جائزة ويتضمن ركعتين احدهما بغير قراءة والثانية بقراءة\* ولو جعلهم في المغرب ثلاث طوائف فصلى بكل طائفة ركعة فصلاة الاولى فاسدة وصلاة الثانية والثالثة جائزة\* وتقضى الثانية ركعتين الركعة الثانية بغير قراءة والطائفة الثالثة تقضى ركعتين بقراءة كذا في الجوهرة النيرة\*  
تم الخوف من العدو ومن سبع سواء\* والخوف لا يوجب قصر الصلاة الا انه باج له المشي في الصلاة كذا في المضمرة\* ولا يقاتلون في حال الصلاة فان قاتلوا بطلت صلواتهم لان القتال ليس من اعمال الصلاة\* وكذا من ركب حال انصرافه كذا في الجوهرة النيرة\*  
سواء كان انصرافه عن القبلة الى العدو او من العدو الى القبلة\* ولا يصلي سا بحا في البحر ولا ماشيا كذا في المضمرة\* وان كان ماشيا هاربا من العدو فحضرت الصلاة ولم يمكنه الوقوف ليصلي بانه لا يصلي ماشيا عندنا بل يؤخر\* واذا سهاني صلاة الخوف وجب عليه سجدة السهو كذا في المحيط\* فان اشتد الخوف صارا ركبا ففراد في يومئذ بالركوع والسجود الى اى جهة شاءوا اذ لم يقدر على التوجه الى القبلة كذا في الهداية\* واشتداد الخوف هنا ان لا بد منهم العدو وان يصلوا نازلين بل يهجموهم بالمحاربة كذا في الجوهرة النيرة\* ولا يصلون بجماعة ركبا الا ان يكون الامام والمقتدى على دابة فصم اقتداء المقتدى به\*  
واذا صلى بالاياء لم يلزمه الامادة بعد زوال العذر في الوقت وخارج الوقت والرجل يومئذ اذ لم يقدر على الركوع والسجود\* والراكب اذا كان طالبا لا يصلي على الدابة وان كان مطلوبا لا بأس بان يصلي على الدابة كذا في المحيط\* ثم كل من كان يمكنه ان ينزل يصلي راكبا تفسد صلواته عندنا كذا في المضمرة\* ولو حصل الامن في وسط الصلاة بان ذهب العدو لايجوز ان يتم صلاة الخوف ولكن يصلون صلاة الامن ما بقي من صلواتهم ومن حول منهم وجهه عن القبلة بعد ما انصرف العدو فسدت صلواته ومن حول منهم وجهه قبل انصراف العدو لاجل الصلاة ثم ذهب العدو بنى على صلواته كذا في التاتارخانية\* قال محمد رح في الزيادات امام صلى الظهر بالافاض صلاة الخوف وهم مقيمون فلما صلى بطائفة ركعتين انصرفوا الا واحدا منهم لم تفسد صلواته ولكن لا يستحب له ذلك\* فان صلى مع الامام الركعة الثالثة



فعلم انه اما في ما صنع وانحرف بعد الثالثة او بعد الرابعة قبل ان يقعد الامام قدر التشهد فصلوته صحيحة وكذلك لو انحرف بعد ما قعد مع الامام قدر التشهد قبل التسليم فصلوته تامة فان افتتح الامام بهم صلوة الظهر وهم مسافرون فلما صلى ركعة اقبل العدو وانحرفت طائفة من المصلين ووقفوا بازاء العدو وبقيت طائفة مع الامام حتى اتموا فصلوتهم تامة اما صلوة من بقى مع الامام فظاهروا ما صلوة من انحرف فلان هذا الانحراف في اراءه والضرورة محتقة\* ولو افتتح الامام بهم صلوة الظهر وهم مقيمون فاقبل العدو وانحرفت طائفة من المصلين بعد الركعتين لم تفسد صلوتهم\* وان انحرفوا بعد ما صلوا ركعة فسدت صلوتهم ولو حضر العدو بعد ما صلى الظهر ثلث ركعات وانصرفت طائفة ليقيموا بازاء العدو ولا يكر لهذا الفصل في الكتاب\* وقد اختلف المشايخ فيه\* قال بعضهم لا تفسد صلوتهم لان بعد اداء الشطر الى ان يفرغ الامام او ان الانحراف للطائفة الاولى كذا في المحيط\* صلوة الخوف تجوز في الجمعة والعيد بن كذا في السراجية\* فاذا قابل الامام العدو يوم العيد في المصروف ارادوا ان يصلوا بالناس صلوة الخوف يجعل الناس طائفتين و يصلي بكل طائفة ركعة فان كان الامام يومئذ مذهب ابن مسعود زابعته الطائفة الاولى في الركعة الاولى والطائفة الثانية في الركعة الثانية\* وان كان رأى كلوا حدة من الطائفتين خلاف رأى الامام الا اذا اتفق بخطاء الامام وام يقل به احد من الصحابة\* فاذا فرغ الامام من صلوته وانحرفت الطائفة الثانية وجاءت الاولى يقضون الركعة الثانية بغير قراءة فيقفون قدر قراءة الامام او اقل او اكثر ثم يكبرون الزوائد ويركعون بالركعة كما فعله الامام واذا اتموا انحرفوا وجاءت الطائفة الثانية ويتصرون الركعة الاولى بقراءة ويبعدون بالقراءة ثم بالتكبير في رواية الزيادات والجامع والسير الكبير واحدي روايتي الزوائد وهو الاستحسان كذا في المحيط\* الباب الحادي والعشرون في الجنائز\* وفيه سبعة فصول\* الفصل الاول في المحتضر اذا احتضر الرجل وجهه الى القبلة على شقه الايمن وهو السنة كذا في الهداية\* وهذا اذا لم يشق عليه فاذا شق ترك على حاله كذا في الزاهدي\* وعلامات الاحتضار ان يسترخي قدماه فلا تنتصبان ويتعوج الفم وينخسف صدغاه ويمتد جلدة الخصى كذا في التبيين\* وتمتد جلدة وجهه فلا يرمى فيها تعطف هكذا في السراج الوهاج\* ولقن الشهادة كذا في صورة التلخيص ان يقال عنده في حالة النزح قبل الغرغرة جهرا وهو يسمع

( اشهدان لا اله الا الله واشهدان محمدا رسول الله \* ولا يقال له قل ولا يلح عليه في قولها مخافة ان بضجر نازا قالها مرة لا يعيدها عليه الملقن الا ان ينكلم بكلام غير ما كذا في الجوهرة النيرة \* وهذا التلقين مستحب بالاجماع \* واما التلقين بعد الموت فلا يلحق عندنا في ظاهر الرواية كذا في العيني شرح الهداية ومعراج الدراية \* ونحن نعمل بهما عند الموت وعند الدفن كذا في المضمرات \* ويستحب ان يكون الملقن غير متهم بالمسرة بموته وان يكون ممن يعتقد فيه الخبر كذا في السراج الوهاج \* قالوا واذا ظهرت من المحتضر كلمات توجب الكفر لا يحكم بكفره ويعامل معاملة موتى المسلمين كذا في فتح القدير \* وحضور اهل الخير والصلاح مرغوب فيه \* ويستحب قراءة سورة يس عند كذا في شرح منية المصلي لامير الحاج \* وحضر عنده من الطيب كذا في الزا هدى \* ولا بأس بجلوس الحائض والجنب عنده وقت الموت كذا في فتاوى قاضي خان \* فاذا مات شد والحية وغمضوا عينيه \* وينزل ارق اهله به اغماضه با سهل مما يتقدر عليه ويشد لحياه بعصا به عربضة يشدها في لحته الاسفل و بربطها فوق رأسه كذا في الجوهرة النيرة \* ويقول مغمضه ( بسم الله وعلى ملته رسول الله اللهم يسر عليه امرة وسهل عليه ما بعده واسعه بقلائك واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج منه ) كذا في النبيين \* ولبتين مفاصله ويرد ذراعيه الى عضديه ثم يمد هما ويرد اصابع يديه الى كففيه ثم يمدها ويرد فخذه الى بطنه وساقيه الى فخذه ثم يمدها كذا في الجوهرة النيرة \* ويستحب ان ينزع عنه ثيابه التي مات فيها وبسجى جميع بدنه بثوب ويترك على شيء مرتفع من لوح او سرير لئلا يصيبه مداوة الارض فيمتغير ريحه ويجعل على بطنه حديدة او طين طيب لئلا ينتفخ كذا في السراج الوهاج \* ويستحب ان يعلم جيرانه واصدقائه حتى يودوا حقه بالصلاة عليه والدعاء له كذا في الجوهرة النيرة \* وكره بعضهم الداء في الاسواق والاصح انه لا بأس به كذا في محيط السرخسى \* ويستحب ايضا ان يسارع الى قضاء دينه وابرائه منه ويبادر الى تجهيزه ولا يؤخر ان مات فجاءة ترك حتى يتيقن بموته كذا في الجوهرة النيرة \* ويكره قراءة القرآن عنده حتى يغسل كذا في التبيين \* ١٠١ است واولاد يضطرب في بطنه قال محمد رحمه الله بشق بطنها ونخرج الولد لا سمع ١٠٢ كذا في فتاوى قاضي خان \* الفصل الثاني في الغسل \* غسل الميت حق واجب على الاحياء بالسنة واجماع الامة كذا في النهاية \* ولكن اذا قام به البعض

سقط من الباتين كذا في الكافي\* والواجب هو الغسل مرة واحدة والنكرار سنة حتى لو اكدني  
 بغسله واحدة او غسسته واحدة في ماء جار جاز كذا في البدائع\* ويجرد الميت اذا اريد غسله  
 وهذا مذهبنا كذا في الظهيرية\* ويوضع على سرير مجمر وترا قبل وضع الميت عليه\*  
 وكيفيته ان يدا والمجمرة حوالى السرير اما مرة ونلانا او خمساً ولا يزداد عليها هكذا في التبيين والعيني  
 شرح الكنز\* وكيفية الوضع عند بعض اصحابنا بنا الوضع طولا كما في حالة المراض اذا اراد الصنعة  
 بايما\* ومنهم من اختار الوضع كما يوضع في القبر\* والاصح انه يوضع كما تيسر كذا في الظهيرية\*  
 ويستحب ان يستمر الموضع الذي يغسل فيه الميت فلا يراه الا غاسله او من يعينه كذا في السراج الرهاج\*  
 ويستمر مورته بخرقه من السرة الى الركبة كذا في محيط السرخسي\* وهو الصحيح كذا  
 في المحيط\* ظاهراً لمذهب ان يستمر مورته الغليظة دون الفخذين كذا في الخلاصة\* هو الصحيح  
 كذا في الهداية\* ويستنجى عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في محيط السرخسي\*  
 وصورة استنجائه ان يلف الغاسل على يديه خرقه ويغسل السوءة لان مس العرة حرام كالنظر اليها  
 كذا في الجوهرة النيرة ولا ينظر الرجل الى فخذ الرجل عند الغسل وكذا المرأة لا تنظر  
 الى فخذ المرأة كذا في التاتارخانية\* ثم يوضاً وضوءه للصلوة الا اذا كان صغيراً لا يوضاً  
 كذا في فتاوى قاضي خان\* ويبدأ بغسل وجهه لا بغسل اليدين كذا في المحيط\* ويبدأ  
 بالميا من اعترافاً بما لو اغتسل في حيوته\* ولا يمسح في فتاوى قاضي خان\*  
 ومن العلماء من قال يجعل الغاسل على اصبعه خرقه رقيقة ويدخل الاصبع في فمه ويمسح بها  
 اسنانه وشفتيه ولهاثة ولثته وينقيها ويدخل في منخريه ايضاً كذا في الظهيرية\* قال  
 شمس الائمة الحلواني عليه همل الناس اليوم كذا في المحيط\* واختلفوا في مسح رأسه والصحيح  
 انه يمسح رأسه ولا يؤخر غسل رجله كذا في التبيين\* والغسل بالماء الحار افضل عندنا كذا  
 في المحيط\* ويغلى الماء بالسدرا او بالحرض فان لم يكن فالماء القراح كذا في الهداية\*  
 ويغسل رأسه وحيته بالخطمي وان لم يكن فبالصابون وحده لانه يعمل عمله هذا اذا كان في رأسه  
 شعراً اعتباراً بحالة الحيوة كذا في التبيين\* فان لم يكن فيكتبه الماء القراح كذا في شرح الطحاوي  
 ثم يضع على شقه الايسر فيغسل بالماء والسدر حتى يرى ان الماء قد وصل الى ما يابى النيت منه  
 ثم يجمع على شقه الايمن فيغسل بالماء والسدر حتى يرى ان الماء قد وصل الى ما يابى النيت منه

لان السنة هي البداية بالميا من \* ثم يجلسه ويسنده اليه ويمسح بطنه مسحاً رقيقاً نحرزاً  
عن تلويث الكفن فان خرج منه شيء غسله ولا يعيد غسله ولا وضوءه ثم ينشفه بثوب كيلا يبتل  
اكفائه \* ولا يسرح شعر المييت ولا لحيته ولا يقص ظفره ولا شعرة كذا في الهداية \* ولا يقص شاربه  
ولا ينتف ابطة ولا يحلق شعره وندف من جميع ما كان عليه كذا في محيط السرخسى \* وان كان ظفره  
منكسراً لا بأس بان يأخذه كذا في المحيط \* ولا بأس بان يجعل القطن على وجهه وان يحشى به  
مخارقه كالدبر والقبل والاذنين والفم كذا في التبيين \* الميت اذا وجد في الماء لا بد  
من غسله لان الخطاب بالغسل توجه على بنى آدم ولم يوجد من بنى آدم فعل الا ان يحركه  
في الماء بنية لغسل عند الإخراج كذا في التجنيس \* وهكذا في البدائع ومحيط السرخسى \*  
واو كان الميت متفسخاً يتعذر مسحه كفى صب الماء عليه كذا في التاتارخانية باقلاً من العتابة \*  
وحكم المرأة في الغسل كحكم الرجل \* ولا يرسل شعرها على ظهرها كذا في التاتارخانية  
باقلاً من شرح الطحاوى \* ومن استهل بعد الولادة سمى وغسل وصلى عليه وان لم يستهل  
ادرج في خرفة ولم يصل عليه ويغسل في غير الظاهر من الرواية وهما المختار كذا في الهداية \*  
والاستهلال ما يعرف به حيوة الواد من صوت او حركة \* ولو شهدت الذابطة والام  
على استهلال الراد بان تراهما مقبول في جواز الصلوة عليه هكذا في المصمرات \* السقط الذي  
لم يتم اعضاءه ولا بصره عليه باتفاق الروايات \* والمختاران يغسل ويدفن ملفوفاً في خرفة  
كداوى فناوى قاضي خان \* ولو وجد اكثر البدن او نصفه مع الرأس يغسل ويكفن  
ويصلى عليه كذا في المصمرات \* واداصل على الاكثر لم يصل على الباقي اذا وجد  
كذا في الايضاح \* وان وجد نصفه من غير الرأس او وجد نصفه مشقوقاً طولاً فانه لا يغسل  
ولا يصلى عليه ويلف في خرفة ودفن فيها كذا في المصمرات \* ومن لا يدري انه مسلم او كافر  
فان كان عليه سيما والمسلمين او في بقاع دار الاسلام يغسل والا فلا كذا في معراج الدراية \*  
موتى المسلمين اذا اختلط بموتى الكفار او قتلى المسلمين بقتلى الكفار ان كان للمسلمين  
علامة يعرفون بها يميز بينهم \* وعلامة المسلمين الختان والخضاب والبس السواد فيصل على عليهم  
وان لم تكن علامة ان كانت الغاية للمسلمين يصل على الكل وينوى بالصلوة الدماء للمسلمين  
ويدنون في مقابر المسلمين وان كانت الغاية للمشركين فانه لا يصل على الكل ولكن يغسلون

ويكفنون ولا تكن لا على وجه غسل موتى المسلمين وتكفينهم \* ويدفنون في مقابر المشركين  
وان كانوا سواء فلا يصلى عليهم ايضا \* واختلف المشايخ في دفنهم قال بعضهم في مقابر المشركين  
وقال بعضهم في مقابر المسلمين وقال بعضهم يتخذهم مقبرة على حدة كذا في المضمرات \*  
وان سقى صبي مع احد ابويه او بعده ثم مات لا يغسل حتى يقربا لاسلام وهو يعقل او يسلم  
احدهما وفي الاجداد اختلاف \* وان سقى وحده غسل وصلى عليه كذا في الزاهدي \*  
ورمات الرحل في السفينة غسل وكفن كذا في المضمرات \* وبصلى عليه وشفل ويرمى في البحر  
كذا في معراج الدراية \* ومن قتل ابغى او قطع طريق لا يغسلان ولا يصلى عليهما \* وقيل هذا اذا  
قتل في حالة المحاربة قبل ان يضع الحرب اوزارها اما اذا قتل بعد ثبوت بد الامام عليهما ما بهما  
يغسلان ويصلى عليهما وهذا حسن اخذ به الكبار من المشايخ رحمهم الله \* ومن يقتل الناس خنقا  
لا يغسل ولا يصلى عليهم ومشائخنا رحمهم الله جعلوا حكم المنتولين بالعصبة حكم اهل البغى على  
هذا التفصيل كذا في محيط السرخسي \* والمكابر ونبي المصرد السلاح بالليل امنارة قطاع الطريق كذا  
في الذخيرة \* وينبغي ان يكون الغسل الميت على الطهارة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو كان الغسل  
جنبا او حائضا او كاترا جاز ويكره كذا في معراج الدراية \* ولو كان محمدا لا يكره اتنا ذاه كذا  
في التقنية \* ويستحب للغسل ان يكون اقرب الناس الى الميت ان لم يعلم الغسل فاهل الامانة  
والورع كذا في الزاهدي \* يستحب ان يكون الغسل ثلثة بستر في الغسل ويكنتم ما يرى من تسمع  
ويظهر ما يرى من جميل \* فان رأى ما يعجبه من نهال وجهه وطيب رائحته واشبه ذاك  
يستحب له ان يحدث به الناس وان رأى ما يكره من اسوداد وجهه وتن رائحته  
وانقلاب صورته واعبر اعضائه وضير ذاك ام يحزن له ان يحدث به احدا كذا في الجوهرة النيرة \*  
فان كان الميت مبتدئا مظهر البدعة ورأى الغاسل منده ما يكره فلا بأس بان يحدث به الناس  
ليكون زجرا لهم من البدعة كذا في السراج الوهاج \* ويستحب ان يكون بقرب الغاسل  
مجمرة فيها بخور لئلا يظهر من الميت رائحة كريهة فتضعف نفس الغاسل ومن يعينه كذا  
في الجوهرة النيرة \* والافضل ان يغسل الميت مجابا وان ابتغى الغاسل الاجر فان كان هناك  
غيره يجوز اخذ الاجر والام بحر كذا في الظهيرية \* وغسل الرجال الرجال والنساء النساء  
ولا يغسل احدهما الاخر وان كان الميت صغيرا لا يشتهي جازان يغسله النساء وكذا ان كانت

صغيرة لا تشتهى جاز للرجال غسلها \* والمحبوب والخصى في ذلك كالفحل \* ويجوز للمرأة ان تغسل زوجها اذا لم يحدث بعد موته ما يوجب البينونة من تقبيل ابن زوجها او ابنته وان حدث ذلك بعد موته لم يجز لها غسله \* واما هو فلا يغسلها عندنا كذا في السراج الوهاج \* ولو طلقها رجعا ثم مات عنها وهي معتدة تغسله كذا في محيط السرخسي \* فان مات في آخر مدتها قبل الانقضاء ثم انقضت بعد الوفاة للمرأة ان تغسله كذا في شرح الطحاوى \* والاصل فيه ان كل من يحل له وطؤها لو كان حيا بالنكاح يحل لها ان تغسله والا فلا كذا في التاتارخانية نافلا من العتائية \* واليهودية والنصرانية كالمسلمة في غسل زوجها لكنه اقبل كذا في الزاهدى \* اذا كان للمرأة محرم يُيممها باليد واما الاجنبى فبخبرته على يده ويغض بصره من ذراعيها \* وكذا الرجل في امرأته الا في غرض البصر \* ولا فرق بين الشابة والعجوز كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو ماتت ام ولده او مدبرته او مكاتبته او جاريته لا يغسلها المولى وكذا على العكس \* ولو مات رجل بين النساء يُيممه ذات رحم محرم منه او زوجته او امته بغير ثوب وغيره ابشر كذا في معراج الدراية \* ولو مات الرجل في السفر ومعه نساء ورجل كافرانهم يعلمنه الغسل ويخلين بينهما حتى يغسله وان لم يكن معهم رجل وكانت صبية صغيرة لا تشتهى واطانت ان تغسله علمنها الغسل ويخلين بينهما حتى يغسله وان ماتت المرأة في السفر ومعه امرأة كافرة او صبية لم يبلغ حد الشهوة فانه يفعل بها كما ذكرنا في حق الرجال هكذا في المضمرات \* والخنثى المشكل المراهق لا يغسل رجلا ولا امرأة ولم يغسلها رجل ولا امرأة ويُمم وراء ثوب كذا في الزاهدى \* وان مات الكافر وله ولي مسلم يغسله ويكفنه ويدفنه ولكن يغسل غسل الثوب النجس ويلف في خرقة ويجفر حفيرة من غير مراعاة سنة التكفين والحد ولا يوضع فيه بل يلقي كذا في الهداية \* وينبغي ان لا يمكن الاب الكافر من القيام بغسل ابنه المسلم اذا مات بل يفعله المسلمون هكذا في النهاية في فصل الصلوة على الميت \* واذا مات الرجل في السفر وليس هناك ماء طاهر ييمم ويصلى عليه هكذا في المحيط \* رجل مات ولم يجد واما في ييممونه وصلوا عليه ثم وجدوا ماء غسل ويصلى عليه نائبا في قول ابي يوسف رحمه الله كذا في فتاوى قاضى خان \* الفصل الثالث في التكفين \* وهو فرض على الكفاية كذا في فتح القدير \* كفن الرجل سنة ازاره ثم يصولغافه وكفاية ازاره ولغافه وضرورة ما وجد

## كتاب الصلوة ( ٢٢٠ ) . في الجنائز \* في التكفين

هكذا في الكنز \* والآزار من القرن الى القدم واللفافة كذلك والقميص من اصل العنق الى القدم كذا في الهداية \* بلا جيب ودخريص وكمين كذا في الكافي \* وليس في الكفن عمامة في ظاهرا لرواية \* وفي الفتاوى استحسنتها المتأخرون لمن كان مائلا ويجعل ذنبا على وجهه بخلاف حال الحيوة كذا في الجوهرة النيرة \* وكس المرأة سنة درع وآزار وخمار ولدانة وخرقة تربط بها ندياها وكذا في آزار ولفافة وخمار هكذا في الكنز \* ومرض الخرقه ما بين الثدي الى السرة هكذا في العيني شرح الكنز والتبيين \* والاو اى ان تكون الخرقه من الثديين الى الفخذ كذا في الجوهرة النيرة \* ويكره الاقتصار على ثوبين اياها وكذا للرجل على ثوب واحد الا للضرورة كذا في العيني شرح الكنز \* والصبي المراهق في التكفين كالبالغ والمراهقة كالبالغة وادى ما يكفن به الصبي الصغير ثوب واحد والصبيبة ثوبان كذا في السمين \* والخنثى يكفن كما تكفن المرأة احتياطا ويجنب الحرير والمصفر والمزعفر ويكره للرجال ذلك \* واحب الاكمان الثياب البيض هكذا في النهاية \* والخاق والجدد في المكفين سواء كذا في الجوهرة النيرة \* وكل ما لبس الرجال لمسه في حال الحيوة لم يحسب تكفينا بعد الرواية وما لبس النساء لمسه في حال الحيوة لا يحسب تكفينا بعد الرواية كذا في شرح الطحاوى \* وان كان المال كثيرة وبالورثة قلة فكفن السنة او اى وان كان على العكس فكفن الكفاية او اى كذا في الظهيرية \* واذا اختلفت الورثة في الكفن فقال بعضهم يكفن في ثوبين وقال بعضهم في ثلثة كفن في ثلثة لانه المسنون كذا في الجوهرة النيرة \* وكيفية التكفين ان يمسط للرجل اللقافة ثم يمسط عليها آزار ثم يوضع الميت على الآزار ويقص ويوضع الحنوط في رأسه وأرجله وساير جسده كذا في المحيط \* ولا بأس بسائر الطيب غير الزعفران والورد في حق الرجل كذا في الايضاح \* ويوضع الكافور على جبهته واعد يديه وركبتيه وقدمه ثم يعطف الآزار عليه من قبل اليسار ثم من قبل اليمين ثم اللقافة كذلك كذا في المحيط \* وان خيف انتشار الكفن بعقد شيء كذا في محيط السرخسى \* واما المرأة فتمسط اياها اللقافة والآزار على نحو ما بينا للرجل ثم توضع على الآزار

وتلبس الدرع ويجعل شعرها ضفيرتين على صدرها فوق الدرع ثم يجعل الخمر فوق ذلك ثم يعطف الازار واللفافة كما بينا في الرجل ثم الخرقة بعد ذلك تربط فوق الاكفان فوق الثديين كذا في المحيط \* ويجمر الاكفان قبل ان يدرج الميت فيها وتراوا احدة او ثلثا او خمسا ولا يزداد على ذلك كذا في العيني شرح الكنز \* وجميع ما يجمر فيه الميت ثلثة مواضع عند خروج روحه لازالة الرائحة الكريهة وعند غسله وعند تكفينه ولا يجمر خلفه كذا في التبيين \* والمحرم وغير المحرم في ذلك سواء يطيب ويغطي وجهه ورأسه وتجمر الامة كما تجمر الحية هكذا في المحيط \* والكفن من ماله ان كان له مال ويقدم على الدين والوصية والارث الى قدر السنة ما لم يتعلق بعين ماله حق الغير كالمهرن والمبيع قبل القبض والعبد الجاني هكذا في التبيين \* ومن لم يكن له مال فالكفن على من يجب عليه النفقة الا الزوج في قول محمد رح وعلى قول ابي يوسف رحمه الله يجب الكفن على الزوج وان تركت مالا وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضي خان \* ولو مات الزوج ولم يترك مالا وله امرأة \* وسرة فليس عليها كفنه بالاجماع كذا في المحيط وان لم يكن له من يجب عليه نفقته فكفنه في بيت المال فان لم يكن فعلى المسلمين تكفينه فان عجزوا سألوا الناس كذا في الراهدى \* وفي العتابية وان لم يوجد ذاك فسل وجعل عليه الاد خروء فن وبصلى على قبره كذا في التارخانية \* رجل مات في مسجد قوم فقام احد هم وجمع الدراهم ففضل من ذلك شيء ان صرف صاحب الفضل رده عليه وان لم يعرف كفن به محتاجا آخر وان لم يقدر على صرفه الى الكفن يتصدق به على الفقراء كذا في فتاوى قاضي خان \* وان سرق كفنه وهو طرى كفن كفننا نانيا من ماله فان قسم فعلى الورثة دون الغرماء واصحاب الوصايا ولو لم يفضل التركة من الدين وان لم يقبض الغرماء دونهم بدأ بالكفن وان قبضوا لا يسترد منهم شيء وان تفسخ كفنه ثوب واحد وان اكله السبع وبقي الكفن عاد الى التركة ولو كنه اجنبى او قريبه من مال نفسه يعود الى المكفن كذا في معراج الدراية \* الفصل الرابع في حمل الجنازة \* سن في حمل الجنازة اربعة من الرجال كذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم \* اذا حملوه على سرير اخذوه بقوائمهم الاربعة به وردت السنة كذا في الجوهرة النيرة \* ثم ان في حمل الجنازة شيئين نفس السنة وكما لها اما نفس السنة فهي ان تأخذ بقوائمها الاربعة على طريق التعاقب بان تحدل



من كل جانب مشرخطوات وهذا يتحقق في حق الجمع واما كمال العنة فلا يتحقق الا في واحد وهو ان يبدأ الحامل بحمل يمين مقدم الجنازة كذا في التاتارخانية \* فيحمله على عاتقه الايمن ثم المؤخر الايمن على عاتقه الايمن ثم المقدم الايسر على عاتقه الايسر ثم المؤخر الايسر على عاتقه الايسر هكذا في التبيين \* ويكره حملها بين العمودين بان يحملها رجلان احدهما مقدمها والاخر مؤخرها الا عند الضرورة مثل ضيق المكان وما اشبه ذلك ولا بأس بان ياخذوا من ربر بيده او يضع على المنكب \* ويكره له ان يضع نصنعه على المنكب ونصفه على اصل العنق هكذا في شرح الطحاوي \* وذكر الا سبيحاني ان الصبي الرضيع او الفطيم او فوق ذلك قليلا اذا مات فلا بأس بان يحمله رجل واحد على يديه ويتداوله الناس بالحمل على ايديهم ولا بأس بان يحمله على يديه وهو راكب وان كان كبيرا يحمله على الجنازة كذا في البحر الرائق \* ويسرع بالميت وقت المشي بلا خيب \* وحده ان يسرع به بحيث لا يضطرب الميت على الجنازة كذا في التبيين \* الا فضل للمشي للجنازة المشي خلفها ويجوز امامها الا ان يتباعد عنها ويتقدم الكل فيكره ولا يمشي من يمينها ولا من شمالها كذا في فتح التدير \* وفي حالة المشي بالجنازة يتقدم الرأس كذا في المضمرات \* واتباع الجنائز افضل من النوافل اذا كان لجوار او نراية او صلاح مشهور كذا في البحر الرائق \* ولا بأس بالركوب في الجنازة والمشي افضل \* ويكره ان يتقدم الجنازة راكبا كذا في فتاوى قاضي خان \* ويكره النوح والصياح وشق الجيوب في الجنازة ومنزل الميت \* فاما البكاء من غير رفع الصوت فلا بأس به \* والصبر افضل كذا في التاتارخانية \* ولا يتبع بنار مني مجمرة ولا شمع كذا في البحر الرائق \* ولا ينبغي للنساء ان يخرجن مع الجنازة \* وادا كان مع الجنازة بائنا وصا نخذ زجرت \* فان لم فنزجر فلا بأس بان يمشي معها لان اتباع الجنازة سنة فلا يتركه لبدنه من غيره \* ولا يقوم للجنازة الا ان يريد ان يشهد كذا في الايضاح \* وكذا اذا كان القوم في المصلي وجي بجنازة قال بعضهم لا يقومون اذا رأوها قبل ان نوضع الجنازة من الامناق وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان \* وعلى متبعي الجنازة الصمت ويكره لهم رفع الصوت بالذكور ونراة القرآن كذا في شرح الطحاوي \* فان اراد ان يذكر الله يذكره في نفسه كذا في فتاوى قاضي خان \* وادا وضعت الجنازة على الارض مند القبر فلا بأس بالجلوس

وانما بكرة قبل ان يوضع من مناكب الرجال كذا في الخلاصة \* والانفل ان لا يجلس  
 مالم يسووا عليه التراب كذا في محيط السرخسى \* واذنزلوا به للصلوة يوضع عرضا للقبالة  
 كذا في التنارخانية \* ويجوز الاستيجار على حمل الجنائز كذا في فتاوى قاضى خان \*  
 الفصل الخامس في الصلوة على الميت \* الصلوة على الجنائز فرض كفاية اذا قام به البعض  
 واحد اكان او جماعة ذكرا كان او انثى سقط من الباقيين واذترك الكل انموا هكذا  
 في التنارخانية \* والصلوة على الجنائز تتأدى باداء الامام وحده لان الجماعة ليست  
 بشرط الصلوة على الجنائز كذا في النهاية \* وشرطها اسلام الميت وطهارته مادام الغسل  
 ممكنا وان لم يمكن بان دفن قبل الغسل ولم يمكن اخراجه الا بالنش تجوز الصلوة  
 على قبره للضرورة \* ولو صلى عليه قبل الغسل ثم دفن يعاد الصلوة لفساد الاول كذا في التبيين \*  
 وطهارة مكان الميت ليس بشرط كذا في المصنوعات \* ويصلى على كل مسلم مات بعد الولادة  
 صغيرا كان او كبيرا ذكرا كان او انثى حرا كان او عبدا الا الغاة وقطاع الطريق ومن يمثل حالهم \*  
 وان مات حال ولادته فان كان خرج اكثره صلى عليه وان كان اقله لم يصل عليه وان خرج نصفه  
 لم يذكر في الكتاب ويجب ان يكون هذا على قياس ما ذكرنا من الصلوة على نصف الميت  
 كذا في البدائع \* والصلى اذا وقع في يد المسلم من الجند في دار الحرب وحده ومات هناك  
 دلى عليه تبعا لصاحب اليد كذا في المحيط \* قال ابو يوسف رح لا يصلى على كل من يقتل  
 على متاع ياخذ كذا في الايضاح \* ومن قتل احدا بوجه لا يصلى عليه اهانة له كذا في التبيين \*  
 ومن قتل نفسه خطاء بان ناول رجلا من العدو ليضربه بالسيف فخطا واصاب نفسه ومات  
 غسل وصلى عليه وهذا بخلاف كذا في الذخيرة \* ومن قتل نفسه همدا يصلى عليه عند  
 ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وهو لا يصح كذا في التبيين \* ومن قتل بحق بسلاح او غيره كما  
 في القود والرجم يغسل ويصلى عليه ويصنع به ما يصنع بالموتى كذا في الذخيرة \* والذي صلبه الامام  
 من ابي حنيفة رح فيه روايتان \* روى ابو سليمان عنه انه لا يصلى عليه كذا في فتاوى قاضى خان \*  
 اولى الناس بالصلاة عليه السلطان ان حضرا فان لم يحضر القاضى ثم امام الحى ثم الولي هكذا  
 في اكثر المتون \* ذكر الحسن من ابي حنيفة رح ان الامام الاظم وهو الخليفة او اولى ان حضرا فان  
 لم يحضر امام المصرفان لم يحضر القاضى فان لم يحضر فصاحب الشرط فان لم يحضر امام الحى

## كتاب الصلوة ( ٢٢٩ ) في الجنائز \* في الصلوة على الميت

فان لم يحضر فالأقرب من ذوى قرابته وبهذه الرواية اخذ كثير من مشائخنا رحمهم الله كذا في الكفاية والنهاية ومعراج الدراية والعناية \* والأولياء على ترتيب العصبات الأقرب فالأقرب إلا الأب فانه يقدم على الابن كذا في خزانة المفتين \* قيل هذا قول محمد بن جرير وعندهما الابن اولاً والصحيح انه قول الكل كذا في التبيين وهكذا في الغيابة وفتح القدير \* ولاحق للنساء في الصلوة على الميت وللصغار \* وللأقرب ان يقدم على الأبعد من شاء فان غاب الأقرب في مكان تغترب الصلوة بحضوره فالأبعد أولى فان قدم الغائب غيره بكتاب كان للأبعد ان يمنعه \* والمريض في المصر بمنزلة الصحيح يقدم من يشاء وليس للأبعد ان يمنعه فان تساوى وليان في درجة فأكبرهما سناً أو ولياً وليس لأحدهما ان يقدم غير شريكه إلا بأذنه فان قدم كل واحد منهما رجلاً كان الذي قدمه الأكبر أولى كذا في الجوهرة النيرة \* وفي الكبرى الميت اذا أوصى بان يصلى عليه لان فالوصية باطلة وعليه الفتوى كذا في المضمرات \* عبد مأت واختصم في الصلوة عليه المولى وأبو العبد وابنه وهما حران فالمولى أحق بالصلوة عليه كذا في المحيط \* وفيه الفتوى كذا في المضمرات \* ولا ولاية للزوج عندنا لانقطاع الوصلة بالموت كذا في الجاهع الصغير لقا ضيخان فان أم يكن للميت ولي فالزوج أولى ثم الجيران أولى من الأجانب كذا في التبيين \* ولومات امرأة ولها زوج وابن عاقل بالغ منه فالولاية للابن دون الزوج لكن بكراهة للابن ان يتقدم أباه وينبغي ان يقدمه فان كان لها ابن من زوج آخر فلا بأس بان يتقدم لانه هو الولي وتعظيم زوج أمه غير واجب عليه كذا في البدائع \* ولا يصلى على ميت المرأة واحدة والتنفل بصلوة الجنائز غير مشروع كذا في الايضاح \* ولا يعيد الولي ان صلى الامام الأعظم أو السلطان أو الوالى أو القاضى أو امام الحى لان هؤلاء أولى منه وأن كان غير هؤلاء ان يعيد كذا في الخلاصة \* وان صلى عليه الولي لم يجز لأحد ان يصلى بعده ولو اراد السلطان ان يصلى عليه فله ذلك لانه مقدم عليه \* ولو صلى عليه الولي ولم يتأخر بمنزلة ليس لهم ان يعيدوا كذا في الجوهرة النيرة \* فان صلى غير الولي أو السلطان أعاد الوالى ان شاء كذا في الهداية \* رجل صلى صلوة الجنائز والولى خلفه ولم يرض به ان تابعه فصلى معه جاز ولا يعيد الولي \* ولو كان الامام على غير الطهارة تعاد \* وان كان الامام على طهارة ولا تقوم على غير طهارة صحت صلوة الامام ولا تعاد الصلوة عليه كذا في الخلاصة \* اذا صلى المريض

## كتاب الصلوة ( ٢٣٠ ) في الجنائز \* في الصلوة على الميت

على جنازة قاعد او هو وليها والقوم خلفه قيام جاز \* رجل مات في غير بلده ثم جاء اهله فحملوه الى منزله ان كانت الصلوة باذن السلطان او القاضي لا تعاد كذا في فتاوى قاضي خان \* حضرت وقت صلوة المغرب جنازة تقدم صلوة الجنازة على سنة المغرب كذا في القنية \* ولا يجوز الصلوة على الجنازة راكبا كذا في المحيط \* وكل ما يعتبر شرطا لصحة سائر الصلوات من الطهارة الحقيقية والحكمية واستقبال القبلة وستر العورة والنية يعتبر شرطا لصحة صلوة الجنازة هكذا في البدائع \* فالامام والقوم ينوون ويقولون بويت اداء هذه الفريضة مباداة لله تعالى متوجها الى الكعبة مقتديا بالامام ولو تفكر الامام بالاناب انه يؤدي صلوة الجنازة يصح \* ولو قال المقتدي اقتديت بالامام يجوز كذا في المصمرات \* ومن الشروط حضور الميت ووضعه وكونه امام المصلي فلا يصح على غائب ولا على محمول على دابة ولا على موضوع خلفه هكذا في النهر الفائق \* وتفسد صلوة الجنازة بما تفسد به سائر الصلوات الا محاذاة المرأة كذا في الزاهدى \* ان كان القوم سبعة قاموا ثلثة صفوف يتقدم واحد وثلاثة بعده واثنان بعدهم وواحد بعدهما كذا في التاتارخانية \* يقوم للرجل والمرأة بحذاء الصدر وهذا الحسن \* واقف الامام من الميت للصلوة عليه وان وقف في غير جاز \* وصلوة الجنازة اربع تكبيرات \* واوترك واحدة منها لم يجز صلوته هكذا في الكافي \* فيكبر للافتتاح ويقول سبحانك اللهم اني ثم يكبر اخرين ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكبر اخرين ويدعو للميت وجميع المسلمين \* وليس فيهما دعاء موقت \* ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يقول ( اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغايينا وصغيرنا وكبيرنا وذكرا ونسنا اللهم من احببته منا فاحيه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان \* فان كان الميت صغيرا من ابي حنيفة رح انه يقول ( اللهم اجعله لنا فرطا اللهم اجعله لنا ذخرا واجر اللهم اجعله لنا شافعا ومشغعا \* هذا اذا كان يحسن ذلك فان كان لا يحسن يأتي باي دعاء شاء \* ثم يكبر اربعة ثم يسلم تسليمتين \* وليس بعد التكبيرة الرابعة قبل السلام دعاء هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* وهو ظاهر المذهب هكذا في الكافي \* ويحانت في الكل الا في التكبيرة كذا في التبيين \* ولا يقرأ فيه القرآن ولو قرأ الفاتحة بنية الدعاء فلا بأس به \* وان قرأها بنية القراءة لا يجوز لانها محل الدعاء دون القراءة كذا في محيط السرخسي \* ولا يرفع يديه الا في التكبيرة

## كتاب الصلوة ( ٢٢١ ) في الجنائز \* في الصلوة على الميت

الاولى في ظاهر الرواية كذا في العيني شرح الكنز \* والا امام والقوم فيه سواء كذا في الكافي \* ولا ينوي الميت في التكبيرتين بل ينوي بالاولى من من يمينه وبالثانية من من شماله كذا في السراج الوهاج \* وهكذا في فتاوى قاضي خان والظهيرية \* ولو كبر الامام خمسا لمقتدى لا يتابع ثم ماذا يصنع في رواية من ابي حنيفة رح يمكن حتى يسلم معه وهو الاصح \* كذا في محيط السرخسي \* واذا جاء رجل وقد كبر الامام التكبيرة الاولى ولم يكن حاضرا انتظره حتى يكبر الثانية ويكبر معه \* فاذا فرغ الامام كبرا مسبوقا للتكبيرة التي فاتته قبل ان ترفع الجنائز وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله \* وكذا ان جاء وقد كبر الامام تكبيرتين او ثلثا كذا في السراج الوهاج \* وان جاء رجل وقد كبر الامام اربعاً ولم يسلم لا يدخل معه في روايته عن ابي حنيفة رح \* والاصح انه يدخل وعليه الغنوي كذا في المضمرات \* ثم يكبر ثلاثا قبل ان ترفع الجنائز متتابعاً لادعاء فيها كذا في الخلاصة وفتاوى قاضي خان \* ولو رفعت بالايدي ولم توضع على الاكتاف ذكر في ظاهر الرواية انه لا يأتي كذا في الظهيرية \* وان كان مع الامام فتدامل ولم يكبر مع الامام او كان في النية بعد فخر التكبير فانه يكبر ولا ينتظر تكبيرة الامام الثانية في قولهم لانه لما كان مستعدا جعل بمنزلة المشارك كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* وان كبر مع الامام التكبيرة الاولى ولم يكبر الثانية والثالثة يكبرهما ثم يكبر مع الامام كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو سلم الامام بعد الثلاثة ناسيا كبر الرابعة ويسلم كذا في التاتارخانية \* ولو اجتمعت الجنائز يخبر الامام ان شاء صلى على كل واحد على حدة وان شاء صلى على الكل دفعة بالنية على الجميع كذا في جراح الدراية \* وهو في كيفية وضعهم بالخيار ان شاء وضعهم بالطول سطورا واحداً ويقف عند افضلهم وان شاء وضعهم واحداً وراء واحد الى جهة القبلة \* وترتيبهم بالنسبة الى الامام كترتيبهم في صلواتهم خلفه حالة الحيوة فيقرب منه افضل والاقل فيصنف الرجال الى جهة الامام ثم الصبيان ثم الخنثى ثم النساء ثم المراهقات \* واوكان الكل رجالا روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله بوضع اهلهم واسنهم مما يلي الامام \* ولو اجتمع حرمه ومبداً للمشهور بتقديم الحر على كل حال كذا في فتح القدير \* واذا كبر الامام صلى جنازة فجئ باخرى مضي على صلواته على الاولى \* فاذا فرغ استأنف على الثانية \* وان كان لما وضعوا كبر التكبيرة الاخرى ينوي بهما فهي الاولى ايضا ولا يكون للثانية \*

وان كبر الثانية بنوى الثانية وحدها فهي الثانية وقد خرج من الاولى فاذا فرغ اعادة الصلوة على الاولى كذا في السراج الوهاج\* ولو احدث الامم في صلوة الجنائز فقدم فيه جاز هو الصحيح كذا في الظهيرية\* ولودفن الميت قبل الصلوة او قبل الغسل فانه يصلى على قبره الى ثلثة ايام\* والصحيح ان هذا ليس بتقدير لازم بل يصلى عليه ما لم يعلم انه قد تمزق كذا في السراجية\* والصلوة على الجنائز في الجبانة والامكنة والدور سواء كذا في المحيط\* و صلوة الجنائز في المسجد الذي يقام فيه الجماعة مكروه سواء كان الميت والقوم في المسجد او كان الميت خارج المسجد والقوم في المسجد او كان الامام مع بعض القوم خارج المسجد والقوم الباقي في المسجد والميت في المسجد والامام والقوم خارج المسجد هو المختار كذا في الخلاصة\* ولا يكره بعد المطر ونحوه كذا في الكافي\* ويكره في الشارع وارضى الناس كذا في المضمرات\* اما المسجد الذي بنى لاجل صلوة الجنائز فلا يكره فيه كذا في التبيين\* ولا ينبغي ان يرجع من جنازة حتى يصلى عليه وبعد ما صلى لا يرجع الا باذن اهل الجنائز قبل الدفن\* وبعد الدفن يسعه الرجوع بغير اذنهم كذا في المحيط\*

الفصل السادس في القبر والدفن والنقل من مكان الى آخر\* دفن الميت فرض

على الكفاية كذا في السراج الوهاج\* والسنة هو للحدودون الشق كذا في محيط السرخسي\* وصفة اللحد ان يحفر القبر بتمامه ثم يحفر في جانب القبلة منه حفيرة فيوضع فيه الميت كذا في المحيط\* ويجعل ذلك كالميت المسقف كذا في البحر الرائق\* فان كانت الارض رخوة فلا بأس بالشق كذا في فتاوى قاضيخان\* وصفة الشق ان تحفر حفيرة كالنهر وسط القبر يبنى جانباه باللبن او غيره\* ويوضع الميت فيه ويسقف كذا في معراج الدراية\* وينبغي ان يكون مقدار عمق القبر الى صدر رجل وسط القامة وكلما زاد فهو افضل كذا في الجوهرة النيرة\* وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله طول القبر على قدر طول الانسان ومرضه قدر نصف قامته كذا في المضمرات\* وحكى عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله انه يجوز انخاذ النابوت في بلادنا الرخوة الارض قال ولواخذنا بوث من حديد لا بأس به لكن ينبغي ان يغرس فيه التراب ويطين الطبقة العليا مما يلي الميت ويجعل اللبن الخفيف على يمين الميت وعلى يساره ليصير بمنزلة اللحد\* ويكره الا جرف في اللحد اذا كان يلي الميت كذا

في فتاوى قاضي خان \* ويكره الدفن في الأماكن التي تسمى فسافى كذا في فتح القدير \*  
والشفع كالوتر في من دخل كذا في الكافي \* ويستحب أن يكونوا اقرباء أمناء وصلحاء كذا  
في التاتارخانية \* وذوالرحم المحرم أولى بأدخال المرأة من غيرهم كذا في الجوهرة النيرة \*  
وكذا ذوالرحم غير المحرم أولى من الأجنبي فان لم يكن فلا بأس للاجانب وضعها كذا  
في البحر الرائق \* ولا يدخل أحد من النساء القبر كذا في محيط السرخسي \* ويدخل الميت  
مما يلي القبلة وذلك ان يوضع في جانب القبلة من القبر ويحمل الميت منه ويوضع في اللحد  
فيكون الآخذ له مستقبل القبلة حالة الأخذ كذا في فتح القدير \* ويقول واضعه ( بسم الله وعلى ملته  
رمول الله ) كذا في المتون \* ويوضع في التبر على جنبه الايمن مستقبل القبلة كذا في الخلاصة \*  
وتحل العقدة ويسوى اللبن والقصب لا الأجر والخشب \* ويسجى قبرها لا قبورها ويهاى التراب  
كذا في المتون \* ولا بأس بان يهيلوا بايديهم او بالمساحى وبكل ما امكن كذا في الجوهرة النيرة \*  
ويكره ان يزاد على التراب الذي اخرج من القبر كذا في العيني شرح الكنز \* ويستحب  
لمن شهد دفن الميت ان يحثو في قبره ثلث حثيات من التراب بيديه جميعا ويكون  
من قبل رأس الميت ويقول في الحثية الاولى ( منها خلقناكم ) وفي الثانية ( وفيها نعيدكم ) وفي الثالثة  
( ومنها نخرجكم تارة اخرى ) كذا في الجوهرة النيرة \* ولا بأس بالدفن بالليل ولكنه بالنهار امكن  
كذا في السراج الوهاج \* ويسم القبر قدرا الشبر ولا يربع ولا يخصص \* لا بأس برش الماء  
عليه \* ويكره ان يبنى على القبرا ويقعد او ينام عليه او يوطأ عليه او يعضى حاجته الا نسان  
من بولى او غائط او يعلم بعلامة من كتابة ونحوه كذا في التبيين \* وان اخرجت القبور فلا بأس  
بتطيينها كذا في التاتارخانية \* وهو الاصح عليه ! الفتوى كذا في جواهر الاخلاطى \*  
ومن حفر قبر نفسه فلا بأس به ويؤجر عليه كذا في التاتارخانية \* رجل حفر قبره فاراد دفن ميت  
آخر فيه ان كانت المقبرة واسعة يكره وان كانت ضيقة جاز ولكن يضمن ما انفق صاحبه فيه كذا  
في المصمرات \* والاضل الدفن في المقبرة التي فيها قبور الصالحين ويستحب اذا دفن الميت  
ان يجلسوا ساعة عند القبر بعد الفراغ بقدر ما ينحرجزور ويقسم لهما يئنون القرآن ويدعون للميت  
كذا في الجوهرة النيرة \* قراءة القرآن عند الدفن عند محمد رحمه الله لا تكرر ومما نخشاهم الله  
اخذوا بقوله وهل ينتفع والمختار انه ينتفع هكذا في المصمرات \* ويكره ان يبنى على القبر مسجدا

او غيره كذا في السراج الوهاج\* ويكره عندا القبر ما لم يعهد من السنة\* والمعهود منها ليس الا زيارته والدعاء عنده قائما كذا في البحر الرائق\* ولا يدفن اثنان او ثلثة في قبر واحد الا عند الحاجة فيوضع الرجل مما يلي القبلة ثم خلفه الغلام ثم خلفه الخشن ثم خلفه المرأة ويجعل بين كل ميتين حاجز من التراب كذا في محيط السرخسى\* وان كانا رجلين يقدم في اللحد افضلهما هكذا في المحيط\* وكذا اذا كانتا امرأتين هكذا في التا قارخانه\* وتولى الميت وصار ترابا جازد فن غيره في قبرة وزرعه ولبناء عليه كذا في التبيين\* ويستحب في القتل والميت دفنه في المكان الذي مات في مقبرا ولثك القوم وان نقل قبل الدفن الى تدريس او ميادين فلا بأس به كذا في الخلاصة\* وكذا لو مات في غير بادية يستحب تركه فان نقل الى مصر او اخر لا بأس به\* ولا ينبغي اخراج الميت من القبر بعد ما دفن الا اذا كانت الارض مغصوبة واخذت بشفعة كذا في فتاوى قاضى خان\* اذا دفن الميت في ارض غيره بغير اذن مالکها فالمالک بالخيار ان شاء امر باخراج الميت وان شاء سوى الارض وزرع فيها كذا في التجنيس\* واووضع الميت لغير القبلة او على شقه الا يسر او جعل رأسه موضع رجله واهبل عليه التراب لم ينبش\* ولو سوى عليه اللبن ولم يهل عليه التراب نزع اللبن وروى السنة كذا في التبيين\* وان وقع في القبر متما فعملم بذلك بعد ما اهلوا عليه التراب ينبش كذا في فتاوى قاضى خان\* والاول لو كان المال درهما كذا في البحر الرائق\* ويكره قطع الحطب والحشيش من المقبرة فان كان لا بأس به كذا في فتاوى قاضى خان\* والمشي في المقابر بنعلين لا يكره عند ما كذا في السراج الوهاج\* ومما يتصل بذلك مسائل التعزية لصاحب المصيبة حسن كذا في الظهيرية وروى الحسن بن زياد اذا جرى اهل الميت مرة فلا ينبغي ان يعزیه مرة اخرى كذا في المضمرات\* وقتها من حين يموت الى ثلثة ايام ويكره بعدها الا ان يكون المعزى او المعزى اليه غائبا فلا بأس بها\* وهى بعد الدفن او الى منها قبله\* وهذا اذا لم ير منهم جزع شديد فان رأى ذلك قدمت التعزية\* ويستحب ان يعم التعزية جميع اقارب الميت الكبار والصغار والرجال والنساء الا ان يكون امرأة شابة فلا يعزىها الا محارمها كذا في السراج الوهاج\* ويستحب ان يقال لصاحب التعزية فغفر الله تعالى لميتك وتجا وزمنه وتغمد برحمته ورزقك الصبر على مصيبته واجرك على موته كذا في المضمرات نا فلا من الحجة\* واحسن ذلك تعزية



رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لله ما خذوله ما اعطى وكل شيء عنده باجل مسمى \* ويقال في تعزية المسلم بالكافر اعظم الله اجرک واحسن عزاک وفي تعزية الكافر بالمسلم احسن الله عزاک وغفر لميتک ولا يقال اعظم الله اجرک وفي تعزية الكافر بالكافر اخلف الله عليك ولا نقص مددک کذا في السراج الوهاج \* ولا بأس لاهل المصيبة ان يجلسوا في البيت او في مسجد ثلثة ايام والناس ياتونهم ويعزونهم \* ويكره الجلوس على باب الدار \* وما يصنع في بلاد العجم من فرش البسط والقيام على قوارع الطرق من اقباح القبائح کذا في الظهيرية \* وفي خزائن الفتاوى والجلوس للمصيبة ثلثة ايام رخصة وتركه احسن کذا في معراج الدرانيه \* واما النوح العالی لا يجوز \* والبقاء مع رفة القلب لا بأس به ويكره للرجال تسويد اثياب و نمزيقها للتعزية ولا بأس بالتسويد للنساء واما تسويد الخدود والايدي وشق الجيوب وخدش الوجوه ونشر الشعور ونثر التراب على الرؤس والضرب على الفخذ والصدر وايقاد النار على التيمور فمن رسوم الجاهلية والباطل والغرور کذا في المضممرات \* ولا بأس بان يتخذ لاهل الميت طعام کذا في التبیین \* ولا يباح اتخاذ الضيافة عند ثلثة ايام کذا في التاتارخانية \* الفصل السابع في الشهيد \* وهو في الشرع من قتله اهل الحرب والبغي وقطاع الطريق او وجد في معركة وبه جرح او يخرج الدم من مینه او اذنه او جوفه او به انرا الحرق او وطنته دابة العدو وهرراكبها او سائقها او كدمته او صدمته بيدها او برجلها او نقرها دابته بضرب او زجر فقتلته او طعنوه فالقوه في ماء او نار او رموه من سورا واستقطوا عليه حائط او رموا ناراً فيها وهت بها ريح الينا او جعلوها في طرف خشب رأسها عندنا او ارسلوا الينا ماء فاحترق او فارق مسلم او قبله مسلم ظلما وام يجب به دية کذا في الكافي \* وكذا ان قتله اهل الذمة او المستأمنون هكذا في العيني شرح الهداية \* ولو وجبت الدية بصلح او بقتل الاب ابنه لا تسقط الشهادة لان الواجب النصاص اكنه سقط بالصلح او الشبهة کذا في العيني شرح الكنز \* ومن قتل مدافعا من نفسه او ماله او من المسلمين او اهل الذمة باي آلة قتل بحد يد او حجر او خشب فهو شهيد کذا في محيط السرخسي \* ولو كان المسلمون في سفينة فرمهم العدو بالنار فاحترقوا من ذاك وتعدى الى سفينة اخرى فيها المسلمون فاحترقوا فهم كلهم شهداء کذا في الخلاصة \* وحكمه ان لا يغسل ويصلى عليه ذامى محيط السرخسي \* ويدفن بدمه وثيابه کذا في الكافي \* ولان في ثوب الشهيد نجاسة تغسل

كذا في العتابة \* وينزع عنه ما ليس من جنس الكفن نحو السلاح والجلود والفرو والحشور والخف والقلنسوة والسراويل ولم يذكر محمد رح السراويل الا في السير \* وكان الشيخ ابو جعفر الهندواني يقول الاشبه ان لا ينزع السراويل ووافقه في ذلك كثير من مشائخنا رحمهم الله هكذا في المحيط \* ويزاد حتى يتم الكفن وينقص ان كان زيادة على سنة الكفن كذا في الكافي \* ويجعل الحنوط للشهيد كما في الميت كذا في البحر الرائق \* ويغسل ان قُتل جنبا او صبيا او مجنونا عند ابي حنيفة رح هكذا في التبيين \* وكذا تغسل ان قتلت حائضا او نفساء او طهرت او تم الانقطاع فان لم ينقطع تغسل ان صلح المرئى حيا في الاصح هكذا في الكافي \* اما لو رأت يوما او يومين ثم قتلت لا تغسل بالاجماع كذا في العيني شرح الهداية \* ويغسل من ارتث وهو من صار خلقا في حكم الشهادة لنيل مراتق الحية وهو ان ياكل او يشرب او ينام او يداوى او ينقل من المعركة حيا الا اذا حمل من مصرعه كيلا يطله الخيول \* ولو اواه فسطاط او خيمة او بقي حيا حتى مضى وقت الصلوة وهو يعقل فهو مرتث هكذا في الهداية \* ومن الارثاث ان يبيع او يشتري او يتكلم بكلام كثير وهذا كله ان اوجد بعد انقضاء الحرب واما قبل انقضائها فلا يكون مرتثا كذا في التبيين \* ويغسل ان اوصى با مرد نياوى او قتل في المصر ولم يعلم انه قتل بحدة يدة ظلما كذا في العيني شرح الكنز \* وكذا الوقام من مكانه او تحول الى مكان آخر هكذا في الخلاصة \* وان انفلتت دابة مشرك وليس عليها احد فوطئت مسلما او رمى مسلما الى المشركين فاصاب مسلما او نفرت دابته من دابة مشرك فرمته او هربوا المسلمين فالجأهم الكفار الى نار او خندق او جعلوا المسلمون الخسك حولهم فمشوا عليها وماتوا يغسلون خلافا لابي يوسف رح كذا في محيط السرخسى \* وان مئثر دابة رجل من المسلمين في القتال فرمت به فقتلته غسل عند ابي حنيفة رح ولو رأت دابة المسلمين رايات المشركين فنفرت من ذلك دابة من فيز تنغير المشركين ورمت صاحبها وقتلته غسل عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وكذا لو ان المشركين تحصنوا في مدينة فصعد المسلمون بسورها فمالت رجل انسان منهم فوقع ومات غسل عندهما وكذا لك لو انهزم المسلمون فوطئت دابة مسلم مسلما وصاحبها عليها او سائق او قائد غسل وكذا لك لو ان المسلمين نقبوا الحائط فوقع عليهم من قبعهم غسلوا الا على قول ابي يوسف رح كذا في المحيط \* وكذا لك اذا حمل على العدو فسقط من فرسه

كذا في البدائع \* وأن تراعى الفريقان ولم يتقا تلافيل من وجد ميتا حتى يعلم أنه قتل بحديدة ظلما كذا في التاتار خانية \* ولو وجد في المعركة ولم يكن به أثر القتل من جراحة أو خنق أو ضرب أو خروج دم لم يكن شهيدا وكذا لو خرج الدم من موضع يخرج منه من غير آفة في البطن كالنف والذكر والدبر وكذا لو خرج من فمه أو من رأسه هكذا في البدائع \* والأصل أن كل من صار مقتولا في قتال ثلث أهل الحرب أو البعثة أو قطاع الطريق بمعنى مضاف إلى العدو سواء كان بالمشاة أو بالفرسان أو التسبيب كان شهيدا وكل من صار مقتولا بمعنى غير مضاف إلى العدو لا يكون شهيدا كذا في المحيط \*

المباني الثاني والعشرون في السجدة \*

مسألة مبنية على أصول منها السجدة متى أدت في محلها تصح بغیر النية ومتى فانت من محلها لا تصح إلا بالنية \* ثم إنما تصير دائمة من محالها إذا تخلل بينها وبين محلها ركعة واحدة ومنها منى وقع الشك في ترك الركعة أو السجدة فإنه يجمع بينهما ليخرج عما عليه بيقين ويقدم السجدة على الركعة ولو قدم الركعة عليها سدت صلوتها ومنها أنه ما تردد بين الواجب والبدعة يأتي به احتياطاً وما تردد به بين البدعة والسنة ترك ومنها أنه بنظر إلى المتركة من السجدة وإلى المودعة فإنها أقل فالعبرة له لأن اعتبار الأقل أسهل كذا في محيط السرخسى والظاهرية \* رجل صلى صلوة العجزة تذكر في آخرها قبل السلام أو بعده أنه ترك منها سجدة فعليه أن يسجدها ثم يتشهد ويسلم ويسجد للسجدة فإن علم أنها من الركعة الأولى وغالب رأيه ذلك ينوى القضاء وكذا لو لم يعلم أنها من الأولى أو الثانية ولم يقع تحريره على شيء وإن علم أنها من الثانية لا ينوى القضاء ولو تذكر أنه ترك منها سجدتين أن علم أنه تركهما من الركعتين أو من الركعة الأخيرة فعليه أن يسجدهما ويتشهد ويسلم ثم يسجد للسجدة ولو علم أنه تركهما من الركعة الأولى فعليه أن يصلي ركعة ولو لم يعلم أنه كيف تركهما يسجد سجدتين ينوى القضاء من الأولى ثم يصلي ركعة \* ومن أدركه في الركوع الثاني لا يكون معذراً لملك الركعة لأن السجدة تبتن تضمناً إلى الركوع الأول هذا في رواية وفي رواية تضمناً إلى الركوع الثاني يصير معذراً على هذه الرواية وإن كان لا يعلم من أيهما ترك فإنه يسجد سجدتين أولاً ويتشهد ولا يسلم ثم يقوم ويصلي ركعة ويتشهد ويسلم ويسجد السجدة ولو تذكر أنه ترك منها ثلث سجدة فإنه يسجد سجدة ويصلي ركعة ثم يتشهد ولا ينوى القضاء في السجدة \* ولو تذكر أنه ترك منها أربع سجدة فإنه يسجد سجدتين ويضم إلى الركوع الأول في رواية

وفي رواية الى الركوع الثاني ويصلي ركعة اخرى هكذا في الخلاصة \* واذا صلى  
صلوة المغرب وترك منها سجدة يأتي بالسجدة وحدها وينوي ما عليه ويتشهد ويسلم ويسجد  
سجدة السهو وان ترك سجدة منهن يؤول بالعمل بالتحري ان لم يدرا نهما من ركعتين  
او واحدة وان لم يقع تحريمه على شيء يأخذ الاحتياط ويسجد سجدة ينوي بهما جميعا ما عليه  
او القضاء ويتشهد بعدهما ثم يصلي ركعة اخرى ثم يتشهد ويسلم ويسجد سجدة السهو ثم  
يتشهد ويسلم \* وان ترك ثلث سجرات يؤمر بالتحري على ما بينا \* وان لم يقع تحريمه على شيء  
يسجد ثلث سجرات ويجلس بعدها جالسا مستحقا لو تركه تنفس صلوته ثم يقوم فيصلي ركعة  
ثم يتشهد ويسلم ويسجد سجدة السهو بعد السلام \* وان ترك اربع سجرات ولم يدرك كيف  
تركهن من ركعتين او ثلث سجرات يجلس جالسا مستحقة ثم يقوم فيصلي ركعة ويتشهد  
ثم يصلي ركعة اخرى ويتشهد ويسلم ويسجد سجدة السهو \* وان ترك خمس سجرات  
فالمودع سجدة واحدة فيضيف اليها اخرى ثم يصلي ركعة ويتشهد ثم يصلي الثالثة  
ويتشهد ثم يسجد سجدة السهو \* قال شيخ الاسلام المعروف بخوارزمية هذا اذا نوى  
بها من الركعة التي قيدها بالسجدة الواحدة حتى لا تلتحق بركوع آخر بعد تلك الركعة اما اذا سجد  
مطلقا ولم ينو يجب ان تعد صلوته \* وحكم ذوات الاربع كحكم ذوات الاثنين والثلث لو ترك واحدة  
او اثنين او ثلثا هكذا في الظهيرية \* وان ترك اربع سجرات ولا يدري كيف ترك يسجد اربع سجرات  
ويجلس جلسة مستحقة ولو تركها تنفس صلوته ثم يصلي ركعة ويقعد ويتشهد ثم يقوم ويصلي اخرى  
ويتشهد ويسلم ويسجد سجدة السهو وان ترك خمس سجرات يسجد ثلثا ولا يقعد بعدها ويصلي  
ركعتين ويقعد بين الركعتين احتياطا وان ترك ستا يسجد سجدة ثم يصلي ركعتين ثم يقعد  
ثم يصلي ركعة \* وان ترك سبعة يسجد سجدة وصلى ثلث ركعات قالوا هذا اذا نوى بالسجدة الركعة التي  
قيدها بالسجدة وان سجد بغير نية ساهيا ثم تذكر يأتي بسجدة ينوي باحدهما ما عليه حتى تلتحق  
احدهما بالركعة الاولى والثانية بالركعة الثانية فصار مصليا ركعتين ثم اذا صلى ثلثا وتشهد في الثانية  
من الثلث ثم صلى الرابعة جازت صلوته \* ولو ترك ثمانى سجرات يسجد سجدة ثم يصلي ثلث  
ركعات ولو صلى الفجر ثلث ركعات ولم يقعد في الثانية او تعد وترك سجدة وهو لا يعلم كيف ترك فسدت  
صلوته ولو ترك سجدة ففیه قولان والاصح انها تنفس وكذلك لو ترك ثلث سجرات ولو ترك اربعا

لا تفسد ويسجد سجدتين ثم يقعد ثم يصلي ركعة \* ولو صلى الظهر خمسا وترك سجدة فسدت وكذا لو ترك سجدتين في الاصح او ترك ثلثا او اربعا او خمسا ولو ترك ستا لم تفسد وهو كمن صلى الظهر اربعا وترك اربع سجديات كما مر ولو ترك سبعة لم تفسد ويسجد ثلث سجديات ويصلي ركعتين ولو ترك ثمانى سجديات سجد سجدتين ويصلي ثلث ركعات كذا في محيط السرخسى \* وان ترك جمع سجديات يسجد سجدة ثم يصلي ركعة ثم يتعد وهذه القعدة سنة ثم يصلي ركعتين ويقعد مستحفا وان ترك منها عشر سجديات يسجد سجدتين ثم يصلي ثلث ركعات ويسجد للسهر هكذا في الظهرية \* ولو صلى المغرب اربعا تفسد صلواته ولو ترك سجدتين فيه قولان وكذلك لو ترك ثلثا او اربعا ولو ترك خمسا لا تفسد ويسجد ثلث سجديات ويصلي ركعة ولو ترك ستا يسجد سجدتين ويصلي ركعتين كما لو صلى المغرب ثلثا ويسجد سجدتين كذا في محيط السرخسى \*

**\* كتاب الزكاة \***

ومنه ثمانية ابواب \* الباب الاول في تفسيرها وصفتها وشراؤها اما تفسيرها فهي تملك المال من فقير مسلم غير هاشمي ولا مولا بشرط قطع المنفعة عن المملك من كل وجه لله تعالى هذا في الشرع كذا في التبيين \* واما صفتها فهي نريضة محكمة يكسر جاهدتها ويقتل ما معها هكذا في محيط السرخسى \* ويجب على الفور مند تمام العول حتى يأثم بنا خيره من مير عذر وفي رواية الرازي على التراخي حتى يأثم عند الموت والاول اصح كذا في التهذيب \* واما شرط ادائها فنية مقارنة للاداء او لعزل ما وجب هكذا في الكنت \* باذا نوى ان يؤدي الزكاة وانه يعزل شيئا يجعل يتصدق شيئا مشيا الى آخر السنة ولم يحضره النية لم يحرم الزكاة كذا في التبيين \* اذا كان في وقت التصديق بحال لو مثل مما ياتؤدى يمكنه ان يجب من غير كراهة بذلك يكون بینه منه واو قال ما تصدقت الى آخر السنة فقد نويت من الزكاة لم يجز كذا في السراجية \* اذا وكل في اداء الزكاة اجونه النية صد الدرع الى الوكيل فان لم يوصد اتوكيل ويوى مند مع الوكيل جاز كذا في الجوهرية السيرة \* وتعتبر بنية الموكل في الزكاة دون الوكيل كذا في معراج الدراية \* فلو دفع الزكاة الى رجل وامره ان يدفع الى التراء فدفع ولم يوصد الدرع جاز لو دفعها الى الذمي ليدفعها الى الفقراء جاز لوجود النية من الامر هكذا في محيط السرخسى \* فان تجدد للموكل بینه اخرى بعد الدفع الى الوكيل قبل دفع الوكيل الى الفقير كان مما نوى اخيرا

حتى لو دفع اليه براهيم يتصدق بها من زكاة ما له فلم يدفع المأمور حتى نوى الأمر ان يكون من نذره وقعت من ذلك كذا في السراج الوهاج \* ولو قال ان دخلت هذه الدار فلله حتى ان اتصدق بهذه المائة فدخل وهو ينوي عند الدخول ان يتصدق بها من الزكاة لم يجزه من الزكاة كذا في محيط السرخسي \* واذا هلك الودعة عند المودع فدفع القيمة الى صاحبها وهو فقير لدفع الخصومة يريد به الزكاة لا يجزيه كذا في فتاوى قاضي خان في فصل اداء الزكاة \* واذا دفع الى الفقير بلانية ثم نواه من الزكاة فان كان المال قائما في يد الفقير اجزاه والا فلا كذا في معراج الدراية والزاهدى والبحر الرائق والعيني شرح الهداية \* رجل ادى زكاة غيره من مال ذلك الغير فاجازه المالك فان كان المال قائما في يد الفقير جاز ولا فلا كذا في السراجية \* ومن تصدق بجميع نصابه ولا ينوي الزكاة سقط فرضها عنه وهذا استحسان كذا في الزاهدى \* ولا فرق بين ان ينوي النفل اولم تحضره النية \* ولو دفع جميع النصاب الى الفقير ينوي به من النذر او واجب آخر يقع عما ينوي ويضمن قدر الواجب \* ولو وهب بعض النصاب من الفقير يسقط عنه زكاة المودع عند محمد ر ح كذا في التبيين \* وعن ابي حنيفة ر ح مثله وهو لا شبه كذا في الزاهدى \* ولو كان له دين على فقير فابراه منه سقط عنه زكوته نوى به من الزكاة او لانه كالهلاك ولو ابرأه من البعض سقط زكاة ذلك البعض لما قلنا وزكاة الباقي لا تسقط ولو نوى به الإداء من الباقي كذا في التبيين \* ولو كان من عليه الدين غنيا فوهبه منه بعد الحول ففي رواية الجامع يضمن قدر الزكاة وهو الاصح هكذا في محيط السرخسي \* ولو امر فقيرا بقبض دين له على آخر ونوبه من زكاة مدين عنده جاز كذا في البحر الرائق \* ولو وهب دينه من فقير ونوى زكاة دين آخر له على رجل آخر ونوى زكاة عين له لم يجز كذا في الكافي \* واداء العين من العين ومن الدين جائز واداء الدين من العين وعن دين يقبض لا يجوز واداء الدين من دين لا يقبض يجوز كذا في محيط السرخسي \* اذا اراد الرجل اداء الزكاة الواجبة قالوا الافضل الاملان والاظهار وفي التطومات الافضل هو الاخفاء والاسرار كذا في فتاوى قاضي خان \* ومن اعطى مسكينا دراهم وسميها هبة او قرضا ونوى الزكاة فانها تجزيه وهو الاصح هكذا في البحر الرائق ناقلا من المبتنى والغنية \* واما شروط وجوبها فمهما الحرية حتى لا تجب الزكاة على العبد وان كان مأذونا

في التجارة وكذا المدبر وام الولد والمكاتب \* واما المستعني فتحكمه حكم المكاتب عند ابي حنيفة رحمه الله كذا في البدائع \* ومنها الاسلام حتى لا تجب على الكافر كذا في البدائع ثم الاسلام كما هو شرط الوجوب شرط لبقاء الزكاة عندنا حتى لو ارتد بعد وجوبها سقطت كما في الموت فلو بقي على ارتداده سنين فبعد اسلامه لا يجب عليه شيء لتلك السنين كذا في معراج الدراية \* قال الصيرفي فيه اذا اسلم الكافر في دار الحرب واقام سنين هناك ثم خرج اليها لم يكن للامام الاخذ منه لانه لم يكن في ولايته وهل تجب عليه الزكاة حتى يفتي بالدفع ان كان علم بالوجوب وجبت عليه ويفتي بالدفع وان لم يعلم لا تجب عليه ولا يفتي بالدفع بخلاف الذي اذا اسلم في دارنا فانه تجب عليه الزكاة علم اولم يعلم كذا في السراج الوهاج \* ومنها العقل والبلوغ فليس للزكاة على صبي ومجنون اذا وجد منه الجنون في السنة كلها كذا في الجوهر النيرة \* فلوافق في جزء من السنة بعد ملك النصاب في اولها وآخرها قل ذلك او كثر يلزمه الزكاة كذا في العيني شرح الهداية \* وهو ظاهر الرواية كذا في الكافي \* قال صدر الاسلام ابو اليسر وهو الاصح كذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم \* هذا في الجنون العارض بان جن بعد البلوغ اما في الاصلي بان بلغ مجنوناً فعند ابي حنيفة رحمه الله يعتبر ابتداء الحول من وقت الافاقة كذا في الكافي \* وكذا الصبي اذا بلغ يعتبر ابتداء الحول من وقت بلوغه كذا في التبيين \* وتجب على المعفي عليه وان استوصب الاضواء حولاً كما كذا في فتاوى قاضي خان \* ومنها كون المال نصاباً فلا تجب في اقل منه كذا في العيني شرح الكنز \* رجل ادعى خمسة من المأنتين بعد الحول الى الفقير او الى الوكيل لاجل الزكاة ثم ظهر فيها درهم متوناً لم يكن تلك الخمسة زكاة لنقصان النصاب \* واذا اراد ان يسترد الخمسة من الفقير ليس له ذلك وله ان يسترد من الوكيل ان لم يتصدق بها كذا في فتاوى قاضي خان \* ومنها الملك التام وهو ما اجتمع فيه الملك واليد واما اذا وجد الملك دون اليد كالصداق قبل القبض او وجد اليد دون الملك كملك المكاتب والمديون لا تجب فيه الزكاة كذا في السراج الوهاج \* واما المبيع قبل القبض فيل لا يكون نصاباً والصحيح انه يكون نصاباً كذا في محيط السرخسي \* ولا تجب على المولى في مبدئه المعد للتجارة اذا ابقى كذا في شرح المجمع لابن الملك \* ولا على الزوج لو خالها على الف ولم يقبضها سنين كذا في المضمرات \* ولا على الراهن اذا كان الرهن

في يد المرتبه هكذا في البحر الرائق \* وأما العبد المأذون ان كان عليه دين يحيط بكسبه فلا زكاة فيه على احدثا لاتفاق وان لم يكن عليه دين فكسبه لمولاه وعلى المولى زكوة اذا تم الحول كذا في معراج الدراية \* قيل ينبغي ان يلزمه الاداء قبل الاخذ والصحيح انه لا يلزمه الاداء قبل الاخذ كذا في محيط السرخسي \* وعلى ابن السبيل زكاة ماله لانه قادر على التصرف بنائبه كذا في فتاوى قاضى خان في فصل مال التجارة \* ومنها فراغ المال من حاجته الاصلية فليس في دور السكنى وثياب البدن واثاث المنازل ودواب الركوب وعبيد الخدمة وسلاح الاستعمال زكاة وكذا طعام اهله وما يتجمل به من الاواني اذا لم يكن من الذهب والفضة وكذا الجواهر والمؤنة والياقوت والبلخش والرمرد ونحوها اذا لم يكن للتجارة وكذا لو اشترى فلوسا للنفقة نذا في العينى شرح الهداية \* وكذا كتب العلم ان كان من اهله وآلات المحترفين كذا في السراج الوهاج \* هذا في الآلات التى ينتفع بنفسها ولا يبقى اثرها في الممول وما اذا كان يبقى اثرها في الممول كما لو اشترى الصباغ مصفرا وزعفرانا ليصغ ثياب الناس باجر وحال عليه الحول كان عليه الزكاة اذا بلغ نصابا وكذا كل من ابتاع مينا لعمل به ويبقى اثره في الممول كالعنص والدهن لدبغ الجلد فحال عليه الحول كان عليه الزكاة وان لم يبقى لذلك العين اثر في الممول كالصابون والحرض لا زكاة فيه كذا في الكفاية \* ومنها الفراغ عن الدين قال اصحابنا رحمهم الله كل دين له مطالب من جهة العباد يمنع وجوب الزكاة سواء كان الدين للعباد كالقرض وضمن المبيع وضمان المتلفات وارش الجراحة وسواء كان الدين من النقود او المكيل او الموزون او الثياب او الحيوان وجب بخلع او صلح من دم عمد وهو حال او مؤجل او لله تعالى كدين الزكاة فان كان زكاة سائمة يمنع وجوب الزكاة بلا خلاف بين اصحابنا رحمهم الله سواء كان ذلك في العين بان كان العين قائما وفي الذمة باستهلاك النصاب \* وان كان زكاة الاثمان وزكاة عروض التجارة ففيها خلاف بين اصحابنا فعند ابي حنيفة ومحمد رح الجواب فيه كالجواب في السموات ولو كان الدين خراج ارض يمنع وجوب الزكاة بقدره وهذا اذا كان خراجا يؤخذ بحق وكان تمام الحول بعد ادراك الغلة واما اذا كان قبل ادراكها فلا وما يؤخذ بغير حق لا يمنع وجوب الزكاة مالم يؤخذ منه قبل الحول وكذا لك الارض العشرية اذا اخرجت طعاما واستهلكه وضمن مثله دين في الذمة وذلك قبل تمام الحول على الدراهم



ثم تم الحول على الدراهم فليس عليه الزكاة هكذا في التاتارخانية \* وكذا لك المهر يمنع موجلا كان او معجلا لانه مطالب به كذا في محيط السرخسي \* وهو الصحيح على ظاهر المذهب \* وذكرنا لبزدوى في شرح الجامع الكبير قال مشائخنا رحمهم الله في رجل عليه مهر مؤجل لامرأته وهو لا يريد ادائه لا يجعل مانعا من الزكاة لعدم المطالبة في العادة وانه حسن ايضا هكذا في جواهر القتاوى \* واما نفقات المزوجات فما لم تصدر دينا ما بفرض القاضي او بالتراضي لا تمنع وتسقط اذا لم يوجد قضاء القاضي او التراضي وكذا نفقة المحارم اذا فرضها القاضي في مدة قصيرة نحو ما دون الشهر واما اذا كانت المدة طويلة فلا تصير دينابل تسقط كذا في البدائع \* وهذا كله اذا كان الدين في ذمته قبل وجوب الزكاة اما اذا الحقه الدين بعد وجوب الزكاة لم تسقط الزكاة هكذا في الجوهرة النيرة \* واما الدين المعترض في خلال الحول ذكره في العيون ان عند محمد رحمه الله يمنع وجوب الزكاة وعند ابي يوسف رحمه الله لا يمنع كذا في محيط السرخسي \* رجل له عبد للتجارة وعلى العبد دين لا يجب عليه زكاة لعبدية قدر الدين \* رجل له على رجل الف درهم وكفل بها رجل بامر المديون او بغير امره ولكل واحد من الاصيل والكفيل الف درهم فحال الحول على ما لهما لا زكاة على واحد منهما \* ولو اختصب رجل الفاضل فجل فجاه آخر واقتصب الف من الغاصب واستهاكه ولكل واحد منهما الف فحال الحول على مال الغاصبين كان على الغاصب الاول زكاة الفقه ولا زكاة على الغاصب الثاني هكذا في فتاوى قاضيخان \* رجل له الف درهم وعليه الف درهم واه داروخادم لغير التجارة وقيمتة عشرة آلاف درهم فلا زكاة عليه لان الدين مصروف الى المال الذي في يده فانه فاضل عن حاجته معد للقلب والتصرف فكان الدين مصروفا اليه فاما الدار والخادم مشغوران بحاجته فلا يصرف الدين اليه وملك الدار والخادم لا يحرم عليه اخذ الصدقة لانه لا يزال حاجته بل يزيد فيها وهو معنى قول الحسن البصري ان الصدقة كانت تحل للرجل وهو صاحب عشرة آلاف درهم قبل وكيف ذلك قال يكون له الدار والخادم والسلاح كانهما من من بيع ذلك ومن هذا قال مشائخنا رحمهم الله ان الفقيه اذا كان يملك من الكتب ما يساوي ما لا يظنه ولكنه محتاج اليها يحل له اخذ الصدقة الا ان يملك فضلا عن حاجته ما يساوي ما ينبغي درهم هكذا في شرح المبسوط للامام السرخسي \* والفاضل من حاجته من كل تصنيف نسخته

وقيل ثلث والمختار الاول هكذا في فتح القدير \* وإن أمط الدين كل أبرأ البدائن من عليه الدين  
اعتبر ابتداء الحول من حين سقوطه وعند معمد رح تجب الزكاة عند تمام الحول الاول كذا  
في فتح القدير \* وهكذا في الكافي \* وكل دين لا مطالب له من جهة العباد كديون الله تعالى  
من النذر والكفارات وصدقة الفطرو وجوب الحج لا يمنع كذا في محيط السرخسي \*  
و ضمان اللقطة لا يمنع وكذا ضمان الدرك قبل الاستحقاق لا يمنع كذا في التاتارخانية \*  
وقالوا في من ضمن الدرك فاستحق المبيع انه ان كان في الحول يمنع وان استحق بعد الحول لا يمنع  
هكذا في البدائع \* وان كان له نصب كما اذا كان له دراهم ودنانير وعروض التجارة وسوائم  
وعليه دين صرف الدين الى الدراهم والدنانير ولا فان فضل منهما صرف الى العروض  
فان فضل منها في السوائم فان كانت السوائم اجناسا مختلفة صرف الى اثلها زكاة  
وان استوت فيها صرف الى اي ما شاء هكذا في التبيين \* وهذا اذا حضر المصدق فان لم يحضره  
فالتحيز لرب المال ان شاء صرف الدين الى السائمة وادى الزكاة من السائمة لان في حق  
صاحب المال هما سواء وانما الاختلاف في حق المصدق فان له ولاية ان يأخذ من السائمة  
دون الدراهم فلهذا صرف الدين الى الدراهم واخذ الزكاة من السائمة كذا في شرح المبسوط  
للإمام السرخسي \* له مأتان ووصف وتزوج على مثله واستقرض بر الحاجة وبقي لا تجب  
لان الدين صرف الى النقود والمال الفارغ وقال زفر رح يجب صرف الدين الى الجنس كذا في  
الكافي \* ومنها كون النصاب ناميا حقيقة بالتوالد والتناسل والتجارة او تقديرا بان يتمكن من الاستنماء  
بكون المال في يده او في يد نائبه وينقسم كل واحد منهما الى قسمين خلقي وفعلي هكذا في التبيين \*  
فالخلقي الذهب والفضة لانهما لا يصلحان للانتفاع بامبياهما في دفع الهوائج الاصلية فتجب الزكاة  
فيهما نوى التجارة اولم ينوا صلا او نوى النفقة \* والفعلي ما سواهما ويكون الاستنماء فيه بنية التجارة  
او الاسامة \* ونية التجارة والاسامة لا تعتبر ما لم تتصل بفعل التجارة او الاسامة \* ثم بنية التجارة  
قد يكون صريحا وقد يكون دلالة فالصريح ان ينوى منه قد التجارة ان يكون المملوك للتجارة  
سواء كان ذلك العقد شراء او اجارة وسواء كان ذلك التمن من النقود والعروض \* وما الدلالة  
فهى ان يشتري عينا من الاميان بعروض التجارة او يؤجر داره التي للتجارة بعرض من العروض  
وصير للتجارة وان لم ينوا التجارة صريحا لكن ذكر في البدائع الاختلاف في بدل منافع من

معدة للتجارة ففي كتاب الزكاة من الاصل انه للتجارة بلانية \* وفي الجامع ما يدل على التوقف على النية فكل في المسئلة روايتان ومسانخ بلخ كانوا يصححون رواية الجامع \* وما ملكه بعقد ليس فيه مبادلة اصلا كالهبة والوصية والصدقة او ملكه بعقد هو مبادلة مال بغير مال كالمهر وبذل الخلع والصلح من دم العمد وبذل العتق فانه لا يصح فيه نية التجارة وهو الاصح كذا في البحر الرائق \* ولو ورثه فنوى للتجارة لا يكون لها كذا في التبيين \* وفي السائمة ومال التجارة ان نوى الورثة الاسامة او التجارة بعد الموت تجب وان لم ينووا قيل تجب وقيل لا تجب كذا في محيط السرخسي \* ومن اشترى جارية للتجارة ونوبها للخدمة بطلت عنها الزكاة كذا في الزاهدي \* ويشترط ان يتمكن من الاستنماء بكون المال في يده او يد نائبه فان لم يتمكن من الاستنماء فلا يكون زكاة \* اياه وذلك مثل مال الضمار كذا في التبيين \* وهو كل ما بقى اصله في ملكه ولكن زال من يده زوالا لا يرجي موده في الغالب كذا في المحيط \* ومن مال الضمار الدين المجحود والمغصوب ان لم يكن عليهما بينة فان كانت عليهما بينة وجبت الزكاة الا في غصب السائمة فانه ايسر على صاحبها الزكاة وان كان الغاصب مقرا \* ومنه المفقود والابق والمأخوذ مصادرة والساقط في البحر والمدفون في الصحراء المنسى مكانه \* واما المدفون في حرز ولود ارضه اذ انسيه وليس منه كذا في البحر الرائق \* وان كان مدفونا في ارضه او كرمه قيل تجب الزكاة لان حفر جميع الارض المملوكة له ممكن وقيل لا تجب لان حفر جميعها متعسر بخلاف البيت والدار حتى لو كانت الدار عظيمة لا ينعد نصابا \* وان كان الدين على جاحد وعليه بينة غير مادية قيل لا تجب والصحيح انها تجب كذا في الكافي \* والدين المجحود اذ لم يكن عليه بينة ثم صار له بعد سنين بان اقر عند الناس لا يجب عليه الزكاة كذا في التبيين \* وان كان القاضي عالما بالدين فعليه زكاة ما مضى \* وفي مقربه تجب مطلقا سواء كان مليا او مسرا او مفلسا كذا في الكافي \* وان كان الدين على مفلس فليس له القاضى فوصل اليه بعد سنين كان عليه زكاة ما مضى في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله كذا في الجامع الصغير لقاضى خان \* وان كان المدفون بقر في السرو ويجحد في العلابية لم يكن نصابا وان كان مقرا فلما قدمه الى القاضي جحد وقامت عليه البينة ومضى زمان في تعدل الشهود ثم مدلوا سقطت عنه الزكاة من يوم جحد عند القاضي الى ان مدل الشهود كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو هرب فريسه وهو يقدر على طلبه والتوكيل

بذلك فعليه الزكاة وان لم يقدر فلا زكاة عليه كذا في محيط السرخسي \* وأما سائر الديون المقربها فهي على ثلاث مراتب عند البيهقي رحمه الله ضعيف وهو كل دين ملكه بغير فعله لا بدلا من شيء نحو الميراث أو بفعله لا بدلا من شيء كالوصية أو بفعله بدلا مما ليس بمال كالمهر وبدل الخلع والصلىح من دم العمد والدية وبدل الكتابة لا زكاة فيه عنده حتى يقبض نصا أو يحول عليه الحول \* ووسط وهو ما يجب بدلا من مال ليس للتجارة كعبيد الخدمة ونياب البذلة إذا قبض ما تين زكى لما مضى في رواية الأصل \* وقوى وهو ما يجب بدلا من سلعة التجارة إذا قبض أربعين زكى لما مضى كذا في الزاهدي \* ومنها حولان الحول على المال العبرة في الزكاة للحول القمري كذا في التنية \* وإذا كان النصاب كاملا في طرفي الحول فنقصانه فيما بين ذلك لا يسقط الزكاة كذا في الهداية \* ولو استبدل مال التجارة بالنقدين بجنسها أو بغير جنسها لا ينقطع حكم الحول ولو استبدل السائمة بجنسها أو بغير جنسها ينقطع حكم الحول كذا في محيط السرخسي \* ومن كان له نصاب ما استفاد في أثناء الحول ما لا من جنسه ضمه إلى ماله وزكته سواء كان المستفاد من نمائه أولا وباقي وجهه استفاد ضمه سواء كان بميراث أو هبة أو غير ذلك \* ولو كان من غير جنسه من كل وجه كالغنم مع الأبل فإنه لا يضم هكذا في الجوهرة النيرة \* فان استفاد بعد حولان الحول فإنه لا يضم ويستأنف له حول آخر بالاتفاق هكذا في شرح الطحاوي \* ثم انما يضم المستفاد من قبل إلى أصل المال إذا كان الأصل نصا بآنا ما إذا كان أقل فإنه لا يضم إليه وإن كان يتكامل به لنصاب وينعقد الحول عليهما حال وجود النصاب كذا في البدائع \* ولو كان معه نصاب من السائمة وحال عليه الحول فزكتهما ثم باعها بدراهم ومعه نصاب من الدراهم قد مضى عليه نصف الحول فعند البيهقي رحمه الله لا يضم إليه ثمن السائمة بل يستأنف حولًا جديدا وعندهما يضمه ويتركها جميعا وهذا إذا كان ثمن السائمة يبلغ نصا بآنا بفرا دة ما إذا كان لا يبلغ نصا باضمه بالأجماع كذا في الجوهرة النيرة \* وأما ثمن الطعام المعشور و ثمن العبد الذي أدى صدقة فطره فإنه يضم إجماعا \* وأوباع الماشية قبل الحول بدراهم أو بما شية ضم الثمن إلى جنسه بالأجماع بان يضم الدراهم إلى الدراهم والماشية إلى الماشية \* وإن جعل الماشية بعد ما زكته صلوفة ثم باعها ضم ثمنها إجماعا كذا في السراج الوهاج \* وإن كان له أرض فادى خراجها ثم باعها ضم ثمنها إلى أصل النصاب كذا في البدائع \* قال أبو حنيفة رحمه الله زكاة الدراهم

ثم اشترى بها سائمة وعنده من جنسها سائمة لم يضمها اليه لانها تبدل مال ادبت الزكاة عنه \* ولو وهب له الف ثم اداد الفاقبل الحول ثم رجع الواهب في الهبة بقضاء قاض فلا زكاة عليه في الالف الفائدة حتى بهضي حول منذ ملكها لانه بطل حول الاصل وهو الموهوب فيبطل في حق التبع \* رجل له مائتا درهم فحال عليه ثلثة احوال الا يوما ثم اداد خمسة يزكى للحول الاول خمسة لا غير لانه انتقص النصاب في الحول الثاني والثالث بدين الزكاة كذا في محيط السرخسي \* رجل له ضمن التجارة تساوى مائتي درهم فماتت قبل الحول فساخها وبيع جلدتها حتى باع جلدتها نصفها فتم الحول كان عليه الزكاة \* ولو كان له مصير للتجارة فتخمر قبل الحول ثم صار خلا يساوى نصابا فتم الحول لازكاة فيه قالوا لان في الفصل الاول الصرف الذي بقي على ظهر الشاة متقوم فيبقى الحول ببقائه وفي الفصل الثاني هلك كل المال فبطل حكم الحول كذا في فتاوى قاصيدان \* ويجوز تعجيل الزكاة بعد ملك النصاب ولا يجوز قبله كذا في الخلاصة \* وانما يجوز التعجيل بثلثة شروط احدها ان يكون الحول منعقدا عليه وقت التعجيل والثاني ان يكون النصاب الذي ادى منه كاملا في آخر الحول والثالث ان لا يفوت اصله فيما بين ذلك فاذا كان له النصاب من الذهب او الفضة او اموال التجارة اقل من المائتين فعجل الزكاة ثم كمل النصاب او كانت له مائتا درهم او عروض للتجارة قيمتها مائتا درهم فتصدق بالخمسة من الزكاة وانتقص النصاب حتى حال عليه الحول والنصاب باتص او كان النصاب كاملا وقت التعجيل ثم هلك جميع المال صار ما عجل به تطوعا هكذا في شرح الطحاوي \* وكما يجوز التعجيل بعد ما كان نصاب واحد يجوز عن نصب كثيرة كذا في فتاوى قاصيدان \* فلو كان عنده مائتا درهم فعجل زكاة الف فان استفاد مالا او ربح حتى صار الف فمات ثم الحول وعنده الف فانه يجوز التعجيل وسقط منه زكاة الالف وان تم الحول ولم يستفد شيئا ثم استفاد فالمعجل لا يحزى من زكونها فاذا تم الحول من حين الاستفادة كان له ان يزكى كذا في البحر الرائق \* ويجوز التعجيل لاكثر من سنة لوجود السبب كذا في الهداية \* ولو عجل زكاة الفين وله الف فقال ان اصبحت الف اخرى قبل الحول لم يضمنها والا نهى من هذه الالف في السنة الثانية اجراه \* رجل له ربيع مائة درهم وظن ان عنده خمسمائة فادى زكاة خمسمائة ثم علم انه ان يحسب الزيادة للسنة الثانية كذا في محيط السرخسي \* رجل له نصابان ذهب وفضة مجل من احدهما يقع منهما الان التمييز اغلوا تعداد الجنس بدليل الغنم

وان هلك احدهما تعين الآخر كذا في الكافي \* \* ولو هلك نصبا من حيوانات مختلفة فعجل زكاة البعض فهلك المودى منه لا يقع من الباقي كذا في محيط السرخسى \* ولو عجل اداء الزكاة الى فقير ثم ايسر قبل الحول او مات او ارتد جاز ما دفعه من الزكاة كذا في السراج الوهاج \* قال اصحابنا رحمهم الله اذا مات من عليه الزكاة سقطت الزكاة بموته كذا في المحيط \*

الباب الثاني في صدقة السوائم وفيه خمسة فصول الفصل الاول في المقدمة تجب الزكاة في ذكورها واناثها ومختلطهما \* والسائمة هي التي تسام في البراري لقصد الدر والنسل والزيادة في الثمن والسمن حتى لو اسيمت للحمل والركوب لا للدر والنسل فلا زكاة فيها كذا في محيط السرخسى \* وكذا لو اسيمت للحلم \* ولو اسيمت للتجارة ففيها زكاة التجارة دون السائمة هكذا في البدائع \* فان كانت تسام في بعض السنة وتعلق في البعض فان اسيمت في اكثرها فهي سائمة والا فلا كذا في محيط السرخسى \* حتى لو ملكها نصف الحول لا تكون سائمة ولا تجب فيه الزكاة كذا في التبيين \* وان كانت للتجارة فرمها ستة اشهر واكثر لم تكن سائمة الا ان ينوى ان يجعلها سائمة بمنزلة مبدء التجارة اذا اراد ان يخدمه سنين فيستخدمه فهو للتجارة على حاله الا ان ينوى ان يخرجها من التجارة ويجعلها للخدمة كذا في الخلاصة \* وان اراد صاحب السائمة ان يستعملها او يعلفها فلم يفعل حتى حال كان عليه الحول ففيها زكاة السائمة كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو اشترى بها للتجارة ثم جعلها سائمة يعتبر الحول من وقت الجعل كذا في محيط السرخسى \* الفصل الثاني في زكاة الابل \* ليس في اقل من خمس ذود صدقة كذا في الهداية \* ويجب فيما دون خمس وعشرين في كل خمس شاة هكذا في العينى شرح الكنز \* والشاة من الغنم ماله سنة وطعنت في الثانية كذا في الجوهرة النيرة \* فاذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض وهي التي طعنت في الثانية الى خمس وثلاثين فاذا كانت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون وهي التي طعنت في الثالثة الى خمس واربعين فاذا كانت ستا واربعين ففيها حقة وهي التي طعنت في الرابعة الى ستين واذا كانت احدى وستين ففيها جذمة وهي التي طعنت في الخامسة الى خمس وسبعين فاذا كانت ستا وسبعين ففيها بنتا لبون الى تسعين فاذا كانت احدى وتسعين ففيها حقتان الى مائة ومشرين كذا في الهداية \* ثم تجب في كل خمس يزيد على مائة ومشرين شاة الى مائة وخمس واربعين ففيها حقتان

## كتاب الزكاة

( ٢٢٩ ) في صدقة السوائم \* في زكاة النمر

وبنت مخاض وفي مائة وخمسين ثلث حقا ثم نجب في كل خمس يزبد على مائة وخمسين شاة الى مائة وخمس وسبعين فعيها ثلث حقا وبنت مخاض وفي مائة وست وثمانين ثلث حقا وبنت لبون وفي مائة وست وتسعين اربع حقا الى مائتين هكذا في العيني شرح الكنز \* ان شاء ادنى من المائتين اربع حقا من كل خمسين حقة وان شاء ادنى خمس بنات لبون من كل اربعين بنت لبون هكذا في فتاوى قاضيخان \* ثم تستأنف الفريضة ابدأ كما تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين وهذا عندنا \* والبخت والعراب سواء كذا في الهداية \* وادنى السن الذي يتعلق به وجوب الزكاة في الابل السائمة بنت مخاض فصاعدا في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في شرح الطحاوي \* ويحسب الصغير والاعمى في العدد ولا يؤخذ ان في الزكاة ولا يأخذ الرثي وهي المربية ولدها والاكولة التي تسمن للاكل والحامل والحمل وخيار السائمة ويؤخذ من اوساطها كذا في محيط السرخسي \* وجب مسن ولم يوجد نفع اعلى منها واخذ الفضل اودونها ورد الفضل اودفع القيمة الا ان في الوجه الاول المصدق ان لا يأخذ ويطلب من الواجب او قيمته لانه شراء ولا جرم على الشراء وفي الوجه الثاني يجزئ جعل قابضا بالتخلية لانه لا يبيع بل هو دفع بالقيمة كذا في الكافي \* الفصل الثالث في زكاة البقر ليس في اقل من ثلثين من البقر صدقة \* ما اذا كانت ثلثين سائمة معها تبيع او تبعة وهي التي طعنت في الثانية كذا في الهداية \* ثم ليس في الزيادة شيء حتى يبلغ اربعين كذا في شرح الطحاوي \* وفي اربعين مسن او مسنة وهي التي طعنت في الثالثة \* واذا زادت على الاربعين وجبت في الزيادة بقدر ذاك اي ستمين عند ابي حنيفة رحمه الله ففي الواحدة الزائدة ربع مشر مسنة وفي الاثنين نصف مشر مسنة وهذا رواية الاصل \* ثم في الستين تبيعان او تبعتان كذا في الهداية \* وبعد الستين يتعبر الاربعينات والثلاثينات فيجب في كل اربعين مسن او مسنة وفي كل ثلثين تبيع او تبعة \* ففي سبعين مسن وسبع وثمانين مسنتان وفي تسعين ثلثة اتبعة وفي مائة مسنة وتبعتان هكذا في شرح الطحاوي \* وان احتمل تقدير المسنة والتبعة فهو مخير كما أنه وعشرين مثلا ان شاء ادنى ثلث مسنات وان شاء ادنى اربع اتبعة كذا في التبيين \* والجماموس كالبقرة عند الاختلاط يجب ضم

بعضها الى بعض لتكميل النصاب ثم تؤخذ الزكاة من اقلها ان كان بعضها اكثر من بعض وان لم يكن يؤخذ على الادنى وادنى الا على كذا في البحر الرائق \* وفي المنافع المذكور والانشى في هذا الباب سواء \* وفي الفتاوى العتابية الافضل في البقران يؤدى من الذكر لتبيع ومن الانشى التبيعة كذا هي التانارخانية \* وادنى السن الذي يتعلق به وجوب الزكاة في البقر تبيع في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في شرح الطحاوي \*

الفصل الرابع في زكاة الغنم \* ليس في اقل من اربعين من الغنم سائمة صدقة فاذا كانت اربعين سائمة وحال عليها الحول ففيها شاة الى مائة وعشرين \* فاذا زادت واحدة ففيها شاتان الى مائتين فاذا زادت ففيها ثلث شياه فاذا بلغت اربع مائة ففيها اربع شياه ثم في كل مائة شاة شاة هكذا ورد البيان في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي كتاب ابي بكر الصديق رضي الله عنه وعليه اعتمد الاجماع \* وادنى السن الذي يتعلق به وجوب الزكاة في الغنم هو الشنى وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في شرح الطحاوي \* والمتولد بين الغنم ولطباء يعتبر فيه الام فان كانت غنما وجبت فيه الزكاة ويكمل به النصاب والافلا وكذا المتولد بين البقر الا هاهى والوحشى كذا في محيط السرخسى \* الفصل الخامس فيما لا تجب فيه الزكاة \* لا شى في الخيل وهذا عندهما وهو المختار المفتوى الا ان تكون للتجارة كذا في الكافي \* فان كانت للتجارة فحكمها حكم العروض يعتبر ان تبلغ قيمتها نصابا سواء كانت سائمة او هلوثة كذا في المصمرات \* والحمير والبغال والافهد والكلب المعلم انما تجب فيها الزكاة اذا كانت للتجارة كذا في السراجية \* ليس في الحملان والفصلان والعجا جيل صدقة عند ابي حنيفة رحمه الله وهو آخر اقواله وهو قول محمد رحمه الله \* واذا كان فيها واحد من المسان جعل الكل تبعاً له في اعتقادها نصاباً دون تادية الزكاة كذا في الهداية \* حتى لو كان له اربعون حملاً الا واحدة مسنة تجب شاة وسط \* فان كانت المسنة وسطاً او دونه اخذ وان هلك بعد الحول سقطت الزكاة عندهما وكذا لو كان له خمسون فصلاً الا حنة وسطاً تجب هي فان هلك نصف الفصلان سقط نصف الحنة وبقي نصفها كذا في الكافي \* ولا يجزئ اخذ واحدة من الصغار كذا في الجوهرة النيرة \* وليس في العوامل والحوامل والعلوفة صدقة كذا في الهداية \* الباب الثالث في زكاة الذهب والفضة والعروض \* وفيه فصلان \* الفصل الاول في زكاة الذهب والفضة



تجب في كل ما نبي درهم خمسة دراهم وفي كل مشرين مثقال ذهب نصف مثقال مضر و ما  
كان اوله يكن مصروفا او غير مصوغ حليا كان للرجال او للنساء تبرأ كان او سبيكة كذا في الخلاصة \*  
و يعتبر فيهما ان يكون المودى قدر الواجب وزا ولا يعتبر فيه القيمة عند البحنيفة و ابي يوسف ربح  
حتى لو ادى من خمسة دراهم جياذ خمسة زبو ما قيمتها اربعة دراهم جياذ جاز عندهما ويكره  
ولو ادى اربعة جياذ قيمتها خمسة ردية من خمسة ردية لا يجوز \* ولو كان له ابريق فضة وزنه  
ما تان و قيمته لصيا فته ثلثا نة ان ادى من العين يودى ربع عشرة وهو خمسة قيمتها سبعة  
و نصف وان ادى خمسة قيمتها خمسة جاز ولو ادى من خلاف جنسه يعتبر القيمة بالاجماع  
بذا في التبيين \* وكذا في حق الوجرب يعتبر ان يبلغ وزنها نصابا ولا يعتبر فيه القيمة الاجماع  
حتى لو كان له ابريق فضة وزنها ما نة وخمسون و قيمتها ما تان لا نجب فيها الزكاة كذا  
في العيني شرح الكنز \* وفي الينا بيع ان كملت المأتان في العدد ونقصت في الوزن لا يجب فيها  
الزكاة وان قل النقصان كذا في التاتارخانية \* ويعتبر في الذهب وزن المئاتيل و في الدراهم وزن  
سبعة \* ونفسيرة ان تزن كل عشرة منها سبعة مئائيل كذا في فتاوى قاضيه ان \* والمتقال هرالد بنار  
عشرون قيراطا والدرهم اربعة عشر قيراطا والقيراط خمس شعيرات كذا في السيين \* الدرهم  
اذا كانت معشوشة فان كان الغالب هو الفضة فهي كالدرهم الحاصلة وان غلب العش  
فليس كالفضة كالستوتة في نظر ان كانت رائجة او نوى التجارة اعتبرت بيمتها فان بلغت  
نصابا من ادنى الدراهم التي تجب فيها الزكاة وهي التي غلبت فضتها وجبت بها الزكاة والا فلا  
وان لم يكن اثما رائجة ولا منوية للتجارة فلا زكاة فيها الا ان يكون ما فيها من الفضة تباه ما نبي  
درهم بان كانت كثيرة ويتخلص من الغش فان كان ما فيها لا يتخلص فلا شيء عليه كذا  
في كثير من الكتب \* وكم الذهب المغشوش كالفضة المغشوشة ولو استويا فبيده اختلاف \*  
واختار في الخباية والخلاصة الوجوب احنيلا كذا في البحر الرائق \* والذهب المخاوط بالفضة  
ان بلغ الذهب نصاب الذهب وجبت فيه زكاة الذهب وان بلغت الفضة نصاب الفضة وجبت  
فيه زكاة الفضة \* وهذا اذا كانت الفضة فائبة واما اذا كانت معارضة فهو كله ذهب لا بد  
اعزوا على تيممة كذا في التبيين \* واما الفلوس فلا زكاة فيها اذا لم تكن للتجارة وان كانت للتجارة  
فان بلغت مائتين وجبت الزكاة كذا في المحيط \* وليس في الزيادة على ما نبي درهم

## كتاب الزكاة ( ٢٥٢ ) في زكاة الذهب والفضة \* في العروض

وعشرين مثقالا زكاة في قول اب حنيفة رح ما لم تبلغ الزيادة اربعين درهما او اربعة مثاقيل كذا في فتاوى قاضيخان \* ثم في كل اربعين درهما درهم وفي كل اربعة مثاقيل قيراطان كذا في الهداية \* وتضم قيمة العروض الى الثمنين والذهب الى الفضة قيمة كذا في الكنز \* حتى لو ملك مائة درهم وخمسة دنانير قيمتها مائة درهم تجب الزكاة عنده خلافا لهما ولو ملك مائة درهم وعشرة دنانير او مائة وخمسين درهما وخمسة دنانير او خمسة عشر دينارا وخمسين درهما تضم اجما ما كذا في الكافي \* ولو كان له مائة درهم وعشرة دنانير قيمتها اقل من مائة درهم تجب الزكاة عندهما وعند ابى حنيفة رح اختلفوا فيه والصحيح انه تجب كذا في محيط السرخسي \* ولو فضل من النصابين اقل من اربعة مثاقيل واقل من اربعين درهما فانه تضم احدى الزياتين الى الاخرى حتى يتم اربعين درهما او اربعة مثاقيل ذهب كذا في المضمرات \* ولو ضم احد النصابين الى الآخر حتى يودي كله من الذهب او من الفضة لا بأس به لكن يجب ان يكون التقويم بما هو انفع للفقراء تدراورا واجا والانيؤدي من كل واحد ربع عشرة كذا في محيط السرخسي \*

\* الفصل الثاني في العروض \* الزكاة واجبة في عروض التجارة كائنة ما كانت اذا بلغت قيمتها نصا بما من الورق والذهب كذا في الهداية \* ويقوم بالمضروبة كذا في التبيين \* ويعتبر القيمة عند حوالا الحول بعد ان تكون قيمتها في ابتداء الحول ما تني درهم من الدراهم الغالب عليه الفضة كذا في المضمرات \* ثم في تقويم عروض التجارة التخخير يقوم بايهما شاء من الدراهم او الدنانير الا اذا كانت لا تبلغ باحدهما نصا بافتح تعيين التقويم بما يبلغ نصا به كذا في البحر الرائق \* اذا كان له مائتا ففيز حنطة للتجارة تساوى مائتي درهم فتم الحول ثم زاد السعرا وانتقص فان ادبي من مينها ادبي خمسة افقرة وان ادبي القيمة يعتبر قيمتها يوم الوجوب لان الواجب احدهما ولهذا يجبر المصدق على قبوله وعندهما يوم الاداء وكذا كل مكيل او مرزون او معدود وان كان الزيادة في الذات بان ذهبت رطوبته تعتبر القيمة يوم الوجوب اجما ما لان المستفاد بعد الحول لا يضم وان كان النقصان ذاتا بان ابتلت تعتبر يوم الاداء عندهم كذا في الكافي \* ويقومها المالك في البلد الذي فيه المال حتى لو بعث عد التجارة الى بلد آخر فحال الحول يعتبر قيمته في ذلك البلد ولو كان في مفازة تعتبر قيمته في اقرب الامصار الى ذلك الموضع كذا في فتية القديرنا فلا من الفتاوى \* ويضم بعض العروض

التي بعض وان اختلف اجناسها \* واما اليواقيت واللاي والجواهر فلا زكاة فيها وان كانت حايا  
الا ان تكون للتجارة كذا في الجوهرة النيرة \* ولو اشترى قدورا من صفر يمسكها ويواجهها لا تجب  
فيها الزكاة كما لا تجب في بيوت الغلة ولود خل من ارضه حنطة تباع قيمتها قيمة نصاب ونرى  
ان يمسكها او يبيعها فامسكها حولا لا تجب فيه الزكاة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو ان نحا ما يشتري  
دواب او يبيعها فاشترى جلاجل او مقاديرا وبرا فاع فان كان بيع هذه الاشياء مع الدواب ففيها الزكاة  
وان كانت هذه لحفظ الدواب بها فلا زكاة فيها كذا في الذخيرة \* وكذلك العطار لو اشترى  
القوارير \* ولو اشترى جوالق ليواجهها من الناس فلا زكاة فيها لانه اشترىها للغلة لا للمسايرة  
كذا في محيط السرخسي \* والتخا اذا اشترى حطباً او ملحاً لا جل الخمر فلا زكاة فيه واذا اشترى  
مسماً يجعل على وجه الخبز ففيه الزكاة كذا في الذخيرة \* مضارب ابناء مع مبداء ونوبال  
وحمولة زكى الكل بخلاف رب المال حيث لا يركى الثوب والحمولة لانه يملك الشراء لغير التجارة  
كذا في الكافي \* ولو اشترى المضارب طعاماً لنفقة صبيد التجارة وحال ما له الحول وجبت  
فيه الزكاة \* والمالك او اشترى طعاماً لنفقة صبيد التجارة لا تجب فيه الزكاة كذا في محيط السرخسي  
المال الذي يجب فيه الزكاة ان ادى زكوته من خلاف جنسه ادى قدر قيمة الواجب اجمالا  
وكذا اذا ادى زكوته من جنسه وكان ممالا يجرى فيه الربوا واما اذا ادى من جنسه وكان ربوا  
فا بوحنيقة وابويوسف رحمهما الله يعتبران التدرج لا القيمة هكذا في شرح الطحاوي \*  
مسائل شتى \* ولو شك رجل في الزكاة فلم يدرك في اوام برك فادع يعيدها كذا في  
المحيط والسراجية والبحر الرائق نافلا من الوانعات \* الزكاة عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله  
في النصاب دون العفو حتى لو هلك العفو وبقي النصاب بقي كل الواجب لان العفو مع النصاب  
ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله يصرف الهلاك بعد العفو الى النصاب الاخير ثم الى الذي يليه الى  
ان ينتهي \* وان هلك المال بعد وجوب الزكاة سقطت الزكاة وفي هلاك البعض يسقط بقدر  
كذا في الهداية \* ولو استهلك النصاب لا يسقط هكذا في السراجية \* واستبدال مال التجار  
بمال التجارة ليس استهلاكاً بخلاف سواء استبدلها بجنسها او بخلاف جنسها الا اذا حايها  
بمال لا يتغابن الناس في مثله فانه يضمن زكاة قدر الحاجة \* واقرض النصاب بعد الحول ليس  
بمقتلاك وان نرى المال على المستقرض كذا في البحر الرائق \* وان حبس السائد

## كتاب الزكاة ( ٢٠٢ ) في زكاة الذهب والفضة \* في مسائل شتى

من العلف والماء حتى هلكت فقيل هو استهلاك فيضمن وقيل لا يضمن \* ولوا زال ملك النصاب بعد الحول بغير عوض كالهبة او بعوض ليس بمال كالاها را وليس بمال الزكاة كعبيد الخدمة صار مستهلكا منا قدر الزكاة بقى العوض في يده ا ولم يبق \* ولو رجع في الهبة بفضاء وقبض رال الضمان وكذا بغير قضاء على الاصح كذا في الزا هدى \* ويؤخذ من سائمة بنى تغلب ضعف ما يؤخذ من المسلمين ولا يؤخذ من فقراءهم ولا من مواليتهم الا الجزية كذا في محيط السرخسى \* وايس على الصبى من بنى تغلب في سائمته شىء وعلى المرأة ما على الرجل منهم كذا في الهداية \* قال في الكتاب لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق كذا في فتاوى قاضى خان \* فاذا كان لرجل ثمانون شاة تجب فيها شاة ولا يفرق كانها لرجلين فيؤخذ شاتان وان كان لرجلين وجبت شاتان ولا يجمع كانها لرجل واحد فيؤخذ شاة واحدة كذا في محيط السرخسى \* الخليفة في المواشى كغير الخليطين فان كان بصيب كل واحد منهما يبالغ نصابا وجبت الزكاة والا فلا سواء كان شركتهما عنانا او مفاوضة او شركة ملك بالارث او غيره من اسباب الملك وسواء كانت في مرعى واحد او في مراعى مختلفة فان كان بصيب احدهما يبلغ نصابا ونصيب الآخر لا يبلغ نصابا وجبت الزكاة على الذى يبلغ نصيبه نصابا دون الآخر وان كان احدهما ممن يجب عليه الزكاة دون الآخر فالتجب على من تجب عليه اذا بلغ نصيبه نصابا ولو كان بينه وبين ثمانين رجلا ثمانون شاة كل شاة بينه وبين رجل على حدة فصار له من كل شاة نصفها حتى صار له اربعون شاة فعند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لاشىء عليه وكذا اذا كان بينه وبين ستين رجلا ستون بقره كذا في السراج الوهاج \* وما كان بين الخليطين يتراجعان بالسوية فاذا كان بين الرجلين احدين وستون من الابل لاحد هاست وثلثون والآخر خمس وعشرون فاخذ المصدق منهما بنت مخاض وبنت لبون فان كل واحد يرجع على شريكه بحصة ما اخذ السامى من ملكه زكاة شريكه كذا في فتاوى قاضى خان \* الرجل اذا كان له سرائم فجاءه المصدق يريد اخذ الصدقة فقال ليس لى فالقول قوله مع اليمين كذا في شرح الطحاوى \* ولو طلب الامام الزكاة فمنعه حتى هلك المال لا يضمن وهو الصحيح وعليه ما منهم كذا في التبيين \* واذا اخذ الخوارج الخراج وصدقة السرائم لا يثنى عليهم كذا في الهداية \* وفي التحفة الواجب في الابل الاثرثة حتى لا يجوز سوى الاناث ولا يجوز الذكور الا بطريق القيمة كذا في التاتارخانية \* ويؤخذ من زكاة الغنم الذكور

والاناث لان اسم الشاة ينتظمهما بخلاف الابل لان الاسم خاص وهو بنت مخاض وبنت لبون كذا في السراج الوهاج \* ويجوز دفع القيم في الزكاة مندبا وكذا في الكفارات وصدقة الفطر والعشر والندى كذا في الهداية فلوا دى ثلث شياء سمان من اربع وسطاو وبعض بنت لبون من بنت مخاض جار كذا في فتح القدير \* واذا كانت لرجل مائتا قفيز حنطة قيمتها مائتا درهم فصاحبها بالخيار ان شاء ادى زكوتها من العين وهي خمسة اقفة حنطة وان شاء ادى زكوتها من القيمة كذا في شرح الطحاوى \* اذا باغ السائمة فان كان المصدق حاضرا فهو بالخيار ان شاء اخذ قيمة الواجب من البائع وتم البيع في الكل وان شاء اخذ الواجب من العين المشتراة وبطل البيع في القدر المأخوذ وان لم يكن حاضرا وقت البيع وحضر بعد التفرق من المجلس فانه لا يأخذ من المشتري وانما يأخذ قيمة الواجب من البائع واوباع طعاما واجب فيه العشر فالمصدق بالخيار ان شاء اخذ من البائع وان شاء اخذ من المشتري سواء حضر قبل الانتراق او بعده كذا في السحر الرائق وشرح الطحاوى \* رجل آجر ارضه ثلث سنين كل سنة ثلثمائة درهم فحين مضى ثمانية اشهر ملك مائتى درهم فينقده عليه الحول فاذا مضى حول بعد ذلك فعليه زكاة خمسمائة فاذا مضى حول بعد ذلك بركى ثمانى مائة الا ما وجب عليه من زكاة خمسمائة \* رجل له الف درهم لامال له غيرها اسنأجر بهادارا عشر سنين لكل سنة مائة فدفع الالف ولم يسكنها حتى مضت السنون والدار في يدا لآجر بركى لآجر في السنة الاولى عن تسعمائة وفي الثانية من ثمانى مائة الاركة السنة الاولى ثم يستط لكل سنة زكاة مائة اخرى وما وجب عليه بالسنين الماضية ولا زكاة على المسنأجر في السنة الاولى والثانية بنقصان بصاده في الاولى وعدم تمامه في الثانية وبركى في الثالثة ثلثمائة ثم بركى لكل سنة مائة اخرى وما استفاد قبلها الا انه يرفع عنه زكاة السنين الماضية \* واوكان آجرا لدار يجاريه للتجارة قيمتها الف والمسئلة بحالها فلا زكاة على الآجر لان مدين الجارية صارت مستحقة والاستحقاق بمنزلة الهلاك وعلى المستأجر زكاة كما وصفناه \* واوكان الاجرة \* كيلا او موزوبا بغير مينه هو بمنزلة الدراهم وان كان بعينه فهو بمنزلة الجارية واوسلم الدار ولم يقبض الاجرة ينقلب فيصير بكم الاستأجر كحكم المؤجر وحكم المؤجر كذا في محيط السر خسى \* جل اشترى مبدءا للتجارة ساوى مائتى درهم بما تبين ونقد الثمن ولم يقبض العبد حتى الحول فمات العبد عندا لبائع كان على البائع زكاة المائتين وكذلك على المشتري

## كتاب الزكاة ( ٢٥٦ ) في زكاة الذهب والفضة\* في مسائل شتى

وان كانت قيمة العبد مائة كان على البائع زكاة المائتين ولا زكاة على المشتري كذا  
في فتاوى قاضي خان\* باع عبدا للخدمة بالف فحال الحول على الثمن فرد بعيب بقضاء  
اورضاء زكى الثمن ولوباع بعرض للتجارة فرد بعيب بعد حول بقضاء لم يزك البائع العرض  
والعبد ولم يزك المشتري العرض وزكى البائع العرض ان رد بلا قضاء لانه كالبيع الجديد  
وان نوى الخدمة ضمن زكاة العرض لانه استهلك كذا في الكافي\* ولو اخر زكاة المال  
حتى مرض يودي سرامن الورثة وان لم يكن عنده مال واراد ان يستقرض لاداء الزكاة  
فان كان في اكبر رأيه انه اذا استقرض وادى الزكاة واجتهد لقضاء دينه يقدر على ذلك  
كان الافضل له ان يستقرض فان استقرض وادى ولم يقدر على قضاء الدين حتى مات يرجي  
ان يقضى الله تعالى دينه في الآخرة وان كان اكبر رأيه انه اذا استقرض لا يقدر على قضاء الدين  
كان الافضل له ان لا يستقرض لان خصومة صاحب الدين كان اشده كذا في محيط السرخسى\*  
رجل تزوج امرأة على الف ودفع اليها ولم يعلم انها امته فحال الحول عندها علم انها كانت امته  
زوجت نفسها بغير اذن المولى ورد الالف على الزوج روى عن ابي يوسف رح انه لا زكاة  
على واحد منهما وكذلك رجل حلق لحية انسان فتضى عليه بالدية ودفع الدية فحال الحول  
ثم نبتت لحيته وردت الدية لا زكاة على واحد منهما وكذلك رجل اقر لرجل بدين الف درهم  
ودفع الالف اليه ثم تصادقا بعد الحول انه لم يكن عليه دين لا زكاة على واحد منهما وكذلك  
رجل وهب لرجل الف الف ودفع الالف اليه ثم رجع في الهبة بعد الحول بقضاء او بغير قضاء  
واسترد الالف لا زكاة على واحد منهما كذا في فتاوى قاضي خان\* رجل وجبت عليه زكاة المائتين  
فاقر خمسة من ماله ثم ضاقت منه تلك الخمسة لا يسقط عند الزكاة ولو مات صاحب المال  
بعد ما اقر زكاة الخمسة ميرا ثا منه كذا في التاتارخانية نالا من الظهيرية\* ولو تزوج امرأة  
على اربعين شاة سائمة وقبضت وحال عليها الحول ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليه  
زكاة النصف البائى كذا في فتاوى قاضي خان\* فصل مال التجارة\* واذا وجبت الزكاة  
على رجل وهو لا يؤمن بها لا يحل للمعتقر ان يأخذ من ماله بغير علمه وان اخذ كان اصحاب المال  
ان يسترد ان كان قائما وان كان هالكا يضمن كذا في التاتارخانية\* السلطان اذا اخذ الجبايات  
او مالا بطريق المصادرة ونوى صاحب المال عند الدفع الزكاة اخلفوا فيه والصحيح انه يسقط

كذا قال الامام السرخسي \* هكذا في المضمرات \* وللبدل حكم المبدل حتى لو تفايضا عبدا بعد ولم ينو شيئا فان كانا للتجارة فهما للتجارة وان كانا للخدمة فهما للخدمة وان كان احدهما للتجارة والاخر للخدمة فبدل ما كان للتجارة للتجارة وبدل ما كان للخدمة للخدمة \* تقاضاهما بعد في نصف الحول وهما للتجارة وقيمة احدهما الف وقيمة الاخر ما يتان وتم حولهما فظهر بالا وكس عين ينقصه مائة لم يزك واحد منهما لعدم كمال النصاب في طرفي الحول فان تم الحول بعد الشراء زكى سيد الارفع لانه بقى في يده الف حول ولم يزك الاخر لعدم النصاب، ان رد المعيب بلا قضاء لم يزك الراد وان حال الحول بعد الشراء وزكى المردود عليه الف لانه يبيع جديدا فصار مستهلكا وان رد بقضاء زكى المردود ولو ظهر عيب بالارفع ينقص ما تبين بعد نصف حول من وقت الشراء ولا عيب بالآخر فرد بقضاء او برضاء زكى الراد المردود وزكى المردود عليه المأخوذ كذا في الكافي \* رجلان دفع كل منهما زكاة ماله الى رجل ليؤدي عنه فخط ما لهما ثم تصدق ضمن الوكيل مال الدافعين وكانت الصدقة منه كذا في فتاوى ناصيخان ، ولو وضع الزكاة على كفه فانتهبها الفقراء جاز ولو سقط ماله من يده مرفعه فقير فرضى به جاز ان كان يعرفه والمال قائم كذا في الخلاصة \* الباب الرابع فيمن يمر على العاشر وهو من نصبه الامام على الطريق لياخذ الصدقات وياخذ من التجارة من اللصوص \* وكما يأخذ العاشر صدقات الاموال الظاهرة يأخذ صدقات الاموال الباطنة التي تكون مع التاجر كذا في الكافي \* ويشترط في العامل ان يكون حرا مسلما غير هاشمي كذا في البحر الرائق ناقلا من الغاية \* واذا مر عليه المسلم بمال التجارة اخذ منه ربع العشر على شرائط الزكاة من النصاب والحول ويضعه موضع الزكاة \* وان مر عليه الذمي يأخذ منه نصف العشر ويضعه موضع الجزية، والحراج ولا يسقط عنه جزية رأسه في تلك السنة ولا يأخذ منه اكثر من مرة في الحول كذا في السراج الوهاج \* ومن مر على العاشر باقل من مائتي درهم لم يأخذ منه شيئا مسلما كان او ذميا او حربيا علم ان له مالا آخر في منزله او لم يعلم كذا في محيط السرخسي \* مر على العاشر مال فقال لم يحل عليه الحول ولم يكن في يده مال آخر من جنس هذا المال قد حال ما يده الحول او قال على دين مطالب من العباد او اديتها انا الى الفقراء قبل اخراجها الى السفراء او دبت الى ما شرأخرو كان في تلك السنة ما شرأخرو حلف صدق \* ولم يشترط في الجامع الصغير اخراج البراءة

وهو الاصح فان لم يكن في تلك السنة مصدق آخر لا يصدق وكذا اذا دعى الاداء الى الفقراء بعد الاخراج الى السفر هكذا في الكافي \* راذ انى بالبراءة على خلاف اسم ذلك المصدق يقبل قوائمه مع يمينه على جواب ظاهر الرواية لان البراءة ليس بشرط كذا في البدائع \* وان حلف انه ادعى الى ساع آخر فظهر كذب بعد سنين يؤخذ منه هكذا في التاتارخانية فان لا من جامع الجوامع \* وكل شيء صدق فيه المسلم صدق فيه الذمي كذا في الكنز \* ولا يمكن اجراؤه على عمومته فان ما يؤخذ من الذمي جزية وفي الجزية لا يصدق اذا قال اديتها انا لان فقراء اهل ذمة ليسوا بمصارف لهذا الحق وليس له ولاية الصرف الى مستحقه وهو مصالح المسلمين \* ولو قال في السوائم اديت انا الى الفقراء في المصن لا يصدق بل يؤخذ منه ثانيا وان علم الامام بادائه والزكاة هو الثاني والاول ينقلب نفلا هو الصحيح هكذا في التبيين \* وفي جامع ابي اليسر لو اجاز الامام اعطائه لم يكن به بأس لانه لو اذن الامام في الابتداء ان يعطى الفقراء بنفسه جاز فكذا اذا اجاز بعد اعطاء كذا في البحر الرائق \* مرسوا ثم او نقود فقال ليست هي لي صدق كذا في السراج الوهاج \* مر على العاشر بعروض فقال ليست هي للتجارة فالقول قوائمه كذا في شرح الطحاوي \* ولو مر بما تى درهم بضاعة لم يعشرها وكذا المضاربة الا ان يكون في المال ربح يبلغ نصيبه نصا با فيؤخذ منه لانه مال له كذا في الهداية \* وكذا لو مر بعد ما دون بمال فان كان مال المولى لا ياخذ وان كان كسبه فكذلك وهو الصحيح \* وان كان مولاه معه ياخذ منه الا اذا كان على العبد دين يحيط بما له كذا في الكافي \* ولو مر الذمي بالخمر والخنزير بنية التجارة وهما يساويان ما تى درهم فصامدا عشر الخمر من قيمتها ولم يعشر الخنزير في ظاهر الرواية وهو قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله هكذا في السراج الوهاج \* ولم يذكر محمد رحمه الله حكم جلود الميتة اذا مربها الذمي على العاشر قالوا وينبغي للعاشر ان يعشرها هكذا في المحيط \* وياخذ من الحربي العشر الا ان ياخذوا من تجارنا اكثر او قل فيؤخذ منهم كذلك وان لم ياخذوا منا شيئا لم ياخذ منهم شيئا مجازاة لهم على صنيعهم \* وان اخذوا منا جميع المال يؤخذ منهم جميع المال الا قدر ما يبلغه الى ما منه ولا يؤخذ من مكاتب الحربي وصبيانهم الا اذا اخذوا من صبياننا ومكاتبينا كذا في محيط السرخسي \* ولا يصدق الحربي في شيء الا ان يدعى في الجوارى انهن امهات اولادى وفي الغلمان انهم اولاده لان اقراره



بالنسب وامومية الولد صحيح فانعدمت صفة المالية فان قال هم مدبرون لم يصدق لان التدبير لا يصح منه فان مربخمين درهم لم يؤخذ منه الا ان يكونوا يأخذون من تجارنا من مثلها وان لم نعلم هل يعشروننا ام لا ونعلم ولكن لانعلم قدر ما يأخذون منا اخذنا منهم العشر كذا في السراج الوهاج \* وان مرا الحربي على العاشر فعشرة ثم مر مرة اخرى لم يعشرة حتى يحول الحول وان عشرة فرجع الى دار الحرب ثم خرج من يومه ذلك عشرة ايضا كذا في الهداية \* ولو مر حربي بعاشر ولم يعلم به العاشر حتى خرج ودخل دار الحرب ثم خرج لم يعشرة لما مضى كذا في التبیین \* ولو مر المسلم والذمي على العاشر ولم يعلم بهما ثم علم في الحول الثاني يأخذ منهما كذا في محيط السرخسى والسراج الوهاج \* ولو مر عليه باربعين شاة وقد حال عليها حولان اخذ منه للاول دون الثاني كذا في السراج الوهاج \* ويؤخذ من بنى تغلب نصف العشر والمأخوذ منه موز من الجزية ولو مر صبي او امرأة من بنى تغلب بمال فليس على الصبي شيء وعلى المرأة ما على الرجل كذا في السراج الوهاج \* ومن مربعا شر الخوارج ومشروا ثم مر على عاشر اهل العدل عشرة ثانيا بخلاف ما اذا طلب الخوارج على بلد واخذوا زكوة سوائهم فانه لا شيء عليهم كذا في الكافي \* مر على العاشر بما يتسارع اليه الفساد كالغواكه والرطاب والبقول واللبن وقيمته بصاب لم يعشرة عند ابي حنيفة رح وعندهما يعشرة كذا في السراج الوهاج \* وهكذا في محيط السرخسى والكناني \* ولو مر بمواشي سائمة دون النصاب وفي بيته ما يكمله نصابا اخذ منه الواجب لان الكل داخل تحت الحماية كذا في السراج الوهاج \*

الباب الخامس في المعادن والركاز \* ما يخرج من المبادن ثلاثة منطع بال نار ومائع وماليس بمنطع ولا مائع \* اما المنطع كالذهب والفضة والحديد والرصاص والنحاس والصفرفقيه الخمس كذا في التهذيب \* سواء اخرجته حرا وعبد او ذمي او صبي او امرأة وما بقي فللاخذ \* والحربي والمستامن اذا عمل بعيران الامام لم يكن له شيء وان عمل باذنه مله ما شرط وسواء وجد في ارض مشرية او خراجية كذا في محيط السرخسى \* اذا عمل رجلان في طلب الركاز فاصابه احدهما كان للواجد واذا امتا جرا جرا للعمل في المعدن فالمصايب للمستاجر كذا في البحر الرائق \* واما المائع كالقبر والنفط والملح \* وماليس بمنطع ولا مائع كالنورة والحبص والجواهر واليواقيت فلا شيء فيها كذا في التهذيب \* ويجب الخمس في الزبيق

كذا في محيط السرخسى \* ولا يجب فيما وجدته في دارة وارضه من المعدن عند ابى حنيفة رح  
وقالا يجب كذا في التبيين \* ومن وجد كنزا في دار الاسلام في ارض غير مملوكة كالقلافة فان كان  
على ضرب اهل الاسلام كالمكتوب عليه كلمة الشهادة فهو بمنزلة اللقطة وان كان على ضرب  
اهل الجاهلية كالدرهم المنقوش عليها الصليب والصنم ففيه الخمس واربعة اخماسه للواجد  
كذا في محيط السرخسى \* ولو اشتبه الضرب بان لم يكن فيه شيء من العلامات يجعل جاهليا  
في ظاهر المذهب كذا في الكافي \* ويستوى ان يكون الواجد صغيرا او كبيرا حرا او عبدا مسلما  
او ذميا وان كان حربيا مستأمنا لا يعطى له شيء الا ان يكون الحربى عمل باذن الامام وشرطه  
ومقاطعته فعليه ان يفى بالشرط كذا في المحيط \* وان وجد في ارض مملوكة اتفقوا جميعا على  
وجوب الخمس فيه واختلفوا في اربعة اخماسه قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله هي لصاحب الخطة  
كذا في شرح الطحاوى \* وفي الفتاوى العتابية اذا كان صاحب الخطة ذميا فلا شيء له فان لم يعرف  
المخط له ولا ورثته يصرف الى اقصى مالك في الاسلام يعرف له كذا في التاتارخانية \* اولورثته كذا  
في البحر الرائق نافلا من البدائع وشرح الطحاوى \* والا يكون لبيت المال كذا في محيط السرخسى \*  
ولو وجد مسلم ركازا او معدنا في دار الحرب في ارض غير مملوكة لاحد فهو للواجد ولا خمس فيه  
ولو وجدته في ملك بعضهم فان دخل عليهم بامان رده عليهم ولو لم يرد واخرجه الى دار الاسلام  
يكون ملكا له الا انه لا يطيب له ولو بامه يجوز بيعه ولكن لا يطيب للمشتري ايضا كذا في شرح الطحاوى \*  
وسبيله التصديق به كذا في البحر الرائق \* وان دخل بغير امان يكون له من غير خمس  
كذا في محيط السرخسى \* والمتاع من السلاح والآلات واثاث المنازل والفصوص والقماش  
في هذا كذا حتى يخمس كذا في التبيين \* ولا شيء فيما يستخرج من البحر كالعنبر  
والؤلؤ والسمك كذا في فتاوى قاضى خان والخلصة \* ولو اخرج النعدين من البحر  
لا شيء فيهما كذا في التهذيب \* وليس في الفيروز الذي يوجد في اجبال خمس كذا في الهداية  
الباب السادس في زكاة الزروع والثمار \* وهو فرض وسببه الارض النامية بالخارج حقيقة  
بخلاف الخارج فان سببه الارض النامية حقيقة او تقديرا بالتمكن فلو تمكن ولم يزرع  
وجب الخراج دون العشر \* ولو اصاب الزرع آفة لم يجب ور كنه التمليك وشرط ادائه  
ما مر في الزكاة وشرط وجوبه نوعان الاول شرط الاهلية وهو الاسلام فانه شرط ابتداء

فلا يبدأ الا على مسلم بلا خلاف \* والعلم بالفرضية \* واما العقل والبلوغ فليس من شرائط الوجوب حتى يجب العشر في ارض الصبي والمجنون لان فيه معنى المؤونة ولهذا جاز للامام ان يأخذ جبلا ويسقط من صاحب الارض الا انه لا ثواب له وكذا لومات من عليه العشر والطعام قائم يؤخذ منه بخلاف الزكاة وكذا ملك الارض ليس بشرط للوجوب لوجوبه في الاراضي الموقوفة ويجب في ارض المأذون والمكاتب والنوع الثاني شرط المحلية وهو ان تكون عشيرة فلا مشرف في ارض الخارج من ارض الخارج ووجود الخارج وان يكون الخارج منها مما يقصد بزراعتها نماء الارض هكذا في البحر الرائق \* ولا مشرف في الحطب والحشيش والقصب والطرشاء والسعف لان الاراضي لا تنتمي بهذه الاشياء بل تفسدها حتى لو استنمى بقوائم الخلاف والحشيش والقصب وفصول النخل او فيها دلب او صنوبر ونحوها وكان يتعدو بيده يجب فيه العشر كذا في محيط السرخسي \* ويجب العشر عند ابي حنيفة رحمه الله في كل ماء يخرج من ارض من الحنطة والشعير والدخن والارز واصناف الحبوب والبقول والرياحين والاوراد والرتاب ونصب السكر والزبرة والبطيخ والقضاء والخيار والباذنجان والعصفروا شبيه ذلك من الثمرة باقية او غير باقية قل او اكثر هكذا في فتاوى قاصيخان \* سواء يسقى بماء السماء او سيجح ينفع في الوسق او لا يقع هكذا في شرح الطحاوي \* ويجب في الكتان وبذره لان كل واحد منهما مقصود كذا في شرح المجمع \* ويجب في الجوز واللوز والكمون والكزبرة هكذا في المصمرات \* ويجب العشر في العسل اذا كان في ارض العشر وكذا لمن اذا سقط على الشوك الا خضر في ارضه كذا في خزائنة المفتين \* وما يجمع من ثمار الاشجار التي ليست بمملوكة كاشجار الحبال يجب فيها العشر كذا في الظهيرية \* ولا مشرف فيما هو تابع للارض كالنخل والاشجار وكل ما يخرج من الشجر كالصمغ والقطران لانه لا يقصد به الاستغلال كذا في البحر الرائق \* ولا يجب في البذور التي لا تصلح للزراعة وللتدوير كبذر البطيخ والنانا نخوة والشروب كذا في المصمرات \* ولا يجب في القنب والصنوبر وشجر النطن والباذنجان والكندرو والموز والتين هكذا في خزائنة المفتين \* ولو كان في دار رجل شجرة مثمرة لا مشرف فيها كذا في شرح المجمع لابن الملك \* وما سقى بالدولاب والدالية ففيه نصف العشر وان سقى سيجح وبدالية يعتبر اكثر السنة فان استويا يجب نصف العشر كذا في خزائنة المفتين \* ووقت خروج الزرع

وطهور الثمر من داء بيمينه ربح كذا في البحر الرائق \* فلو عجل مشرا ربه قبل الزرع لا يجوز ولو عجل  
بعد الزراعة بعد النبت فإنه يجوز ولو عجل بعد الزراعة قبل النبت فلا ظهر أنه لا يجوز ولو عجل عشر  
الثمار إن كان بعد طلوعها يجوز وإن كان قبل طلوعها لا يجوز في ظاهر الرواية هكذا في شرح الطحاوي \*  
ويسقط بهلاك الخارج من غير صنعه وبهلاك البعض يسقط بقدره وإن استهلكه غير المالك أخذ الضمان  
منه وأدى عشرة وإن استهلكه المالك ضمن عشرة وصار رد مائة في ذمته \* ويسقط بالردة  
وموت المالك من غير وصية إذا كان قد استهلكه هكذا في البحر الرائق \* تغلبى لارض  
عشرية عليه العشر مضاعفا وإن اشترىها ذمي من تغلبى فهي على حالها عندهم وكذا إذا  
اشترىها منه مسلم أو أسلم التغلبى عند أبي حنيفة ربح سواء كان التضعيف أصليا أو حادثا \*  
ولو كانت الأرض أسلم بأعها من ذمي غير تغلبى وقبضها فعليه الخراج عند أبي حنيفة ربح فإن  
أخذها منه مسلم بالشفعة أوردت على البائع لفساد البيع فهي عشرية كما كانت وفي أرض الصبي  
والمرأة التغلبيين مائة أرض الرجل \* وليس على المجوسي في دارة شيء هكذا في الهداية \* وإن جعل  
مسلم دارة بستانا فمؤنته تدور مع مائه فإن سقته بماء العشر فهو عشري وإن سقته بماء الخراج فهو  
خراجي بخلاف ما إذا جعل الذمي دارة بستانا حيث يجب عليه الخراج كيف ما كان وداره حرة  
كذا في التبیین \* وكذا المقلب كذا في البحر الرائق \* ولو أن المسلم أو الذمي سقته مرة  
بماء العشر ومرة بماء الخراج فالمسلم أحق بالعشر والذمي بالخراج كذا في معراج الدراية \*  
نم ماء العشر ماء البئر التي حفر في أرض العشر وماء العين التي تظهر في أرض العشر  
وكذلك ماء السماء وماء البحار العظام عشري كذا في المحيط \* وماء أنهار شققها عجم وماء بئر  
حفر في أرض خراجية خراجي وأما ماء سيحون ودجلة والفرات فخراجي عند أبي حنيفة  
وأبي يوسف رحمهما الله كذا في الكافي \* ولو أجرة أرضا عشرية كان العشر على الأجر  
عند أبي حنيفة ربح وعندهما على المستأجر كذا في الخلاصة \* ولو هلك الخراج قبل الحصاد  
لا يجب العشر على الأجر وإن هلك بعد الحصاد لا يسقط من الأجر وعندهما لو هلك قبل الحصاد  
أو بعده فإنه يهلك بما فيه كذا في شرح الطحاوي \* ولو أجرة أرض من مسلم فزرمها فلعشر  
على المستعير ولو أجرة أرض من كافر فالعشر على المعير عند أبي حنيفة ربح وعندهما على الكافر ولكن  
عند محمد ربح مشروا واحد وعند أبي يوسف رحمه الله مشران كذا في محيط السرخسي \*

وفي المزارعة على قولهما العشر عليهما بالحصّة وعلى قوله على رب الأرض لكن يجب في حصته في مئنه وفي حصّة المزارع يكون ديناً في ذمته كذا في البحر الرائق \* ولو هلك المحارج سقط العشر عنهما عندهما ومن دأبني حنيفة رح قبل الحصاد كذلك وبعده لا يسقط عنه مشر حصّة المزارع ويسقط في حصته ولو استهلكه رجل بعد الاستقصاء قبل الحصاد أو سرقه فلا مشر حتى يؤدي المستهلك الضمان فيجب على رب الأرض عشر البدل وعنهما عليهما كذا في محيط السرخسي \* ولو غصب أرضاً مشرية فزرعها إن لم تنقصها الزرعة فلا مشر على رب الأرض وإن نصبتها الزرعة كان العشر على رب الأرض كذا في الخلاصة \* وإذا باع الأرض العشرية وفيها زرع قد أدرك مع زرعها أو باع الزرع خاصة فعشره على البائع دون المشتري ولو باعها والزرع بقل إن فصله المشتري في الحال يجب على البائع ولو تركه حتى أدرك فعشره على المشتري كذا في شرح الطحاوي \* وإذا باع الطعام المعشور فللمصدق أن يأخذ مشره من المشتري وإن تفرقا وإن شاء أخذ من البائع ولو باعه بأكثر من قيمته ولم يقبضه المشتري فللمصدق أن يأخذ مشراً الطعام وإن شاء أخذ مشراً الثمن وإن كان البائع حائزاً فيه بما لا يتغابن الناس فيه فليس للمصدق إلا أخذ مشراً الطعام وإن استهلكه أخذ من البائع عشر طعام مثله إلا أن يعطيه مقدار قيمته من الثمن \* وإن كان المشتري استهلكه فالمصدق بالخيار أن شاء ضمن البائع وإن شاء ضمن المشتري مثل مشره لأن كل واحد منهما متلف حقه ولو باع العنب أخذ العشر من ثمنه وكذلك لو أخذ مَصِيرَانِمْ بَاعَهُ فعليه مشر ثمن العَصِيرِ كذا في محيط السرخسي \* ولا تحسب أجره العمال ونفقة البقر وكريّ لأنها رواجرة الحافظ وفي ذلك فيجب إخراج الواجب من جميع ما أخرجته الأرض مشراً أو نصفاً كذا في البحر الرائق \* ولا يأكل شيئاً من طعام العشر حتى يؤدي مشره كذا في الظهيرية \* وإن أمرز العشر يحل له أكل البائى وقال أبو حنيفة فهو حلال من الثمرة أو اطعم غيره ضمن مشره كذا في محيط السرخسي \* في باب ما يحسب لصاحب الأرض \* الباب السابع في المصارف \* منها التقير وهو من له أدنى شئ وهو مادن النصاب أو قدر نصاب غير تام وهو مستغرق في الحاجة فلا يخرج من الفقر ملك نصب كثيرة غير نامية إذا كانت مستغرقة بالحاجة كذا في فتح القدير \* التصديق على الفقير العالم أفضل من التصديق على الجاهل كذا في الزايدى \* ومنها المسكين

وهو من لاشي له فيحتاج الى المسئلة لقوته او ما يوارى بدنه ويحل له ذلك بخلاف الاول حيث لا يحل المسئلة له فانها لا يحل لمن يملك قوت يومه بعد سترة بدنه كذا في فتح القدير \* ومنها العامل وهو من نصبه الامام لاستيفاء الصدقات والعشور وكذا في الكافي \* ويعطيه ما يكفيه واعوانه بالوسط مدة ذهابهم وايابهم مادام المال باقيا الا اذا استغرقت كفاية الزكاة فلا يزا على النص كذا في البحر الرائق \* وان حمل رجل زكاة ماله بنفسه الى الامام لا يستحق العامل من ذلك كذا في الينابيع \* وهكذا في محيط السرخسي \* ولا يحل للعامل الهاشمي تنزيها لقربة النبي صلى الله عليه وسلم من شبهة الوسخ وتحل للغني كذا في التبيين \* فان عمل الهاشمي هليها ورزق من غيرها لا لباس به هكذا في الخلاصة \* ولو هلك المال في يد العامل اوضاع سقط حقه واجزأ من الزكاة من المودين كذا في السراج الوهاج \* لمصدق اذا اراد ان يعجل حق عماله قبل الوجوب جاز له الاخذ والافضل ان لا يأخذ كذا في الخلاصة \* ومنها الرقاب هم المكاتبون \* ويعاونون في فك رقابهم كذا في محيط السرخسي \* ويجوز الدفع الى مكاتب غني علم بذلك او لم يعلم كذا في الخلاصة ومحيط السرخسي \* ولا يجوز لمكاتب هاشمي لان الملك يقع للمولى من وجه والشبهة ملحقة بالحقيقة كذا في محيط السرخسي \* ومنها الغارم وهو من لزمه دين ولا يملك نصا با فاضلا من دينه او كان له مال على الناس لا يمكنه اخذه كذا في التبيين \* والدفع الى من عليه الدين او الى من الدفع الى الفقير كذا في المضمرات \* ومنها في سبيل الله وهم منقطع الغزاة الفقراء منهم عند ابي يوسف رح وعند محمد رح منقطع الحاج الفقراء منهم هكذا في التبيين \* والصحيح قول ابي يوسف رح كذا في المضمرات \* ومنها ابن السبيل وهو الغريب المنقطع من ماله كذا في ابدائع \* جاز له الاخذ من الزكاة قدر حاجته ولم يحل له ان يأخذ اكثر من حاجته وألحق به كل من هو غائب من ماله وان كان في بلده لان الحاجة هي المعتبرة ثم لا يلزمه ان يتصدق بما فضل في يده من قدرته على ماله كالفقير اذا استغنى كذا في التبيين \* والاستقراض لابن السبيل خير من قبول الصدقة كذا في الظهيرية \* هذه جهات الزكاة ولما لك ان يدفع الى كل واحد وله ان يقتصر على صنف واحد كذا في الهداية \* وله ان يقتصر على شخص واحد كذا في فتح القدير \* والدفع الى الواحد افضل اذا لم يكن المدفوع نصا با كذا في الزاهدى \* ويكره ان يدفع الى رجل ما لتي درهم

فصاعدا وان دفعه جاز كذا في الهداية \* هذا اذا لم يكن الفقير مديونا فان كان مديونا فندفع اليه مقدار ما لو قضى به دينه لايبقى له شيء ويبقى دون المأنتين لا بأس به وكذا لو كان معيلا جاز ان يعطى له مقدار ما لو وزع على عياله يصيب كل واحد منهم دون المأنتين كذا في فتاوى قاضيخان \* وندب الاغناء من السؤال في ذلك اليوم كذا في التبيين \* واما اهل الذمة فلا يجوز صرف الزكاة اليهم بالاتفاق ويجوز صرف صدقة التطوع اليهم بالاتفاق واختلفا في صدقة الفطر والندور والكفارات قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله يجوز الا ان فقراء المسلمين احب الينا كذا في شرح الطحاوي \* واما الحربى المستأمن فلا يجوز دفع الزكاة والصدقة الواجبة اليه بالاجماع ويجوز صرف التطوع اليه كذا في السراج الوهاج \* ولا يجوز ان يبنى بالزكاة المسجد وكذا القناطير والمقابر واصلاح الطرقات وكبرى الانهار والحج والجهاد وكل ما لا تمليك فيه \* ولا يجوز ان يكفن بهاميت ولا يقضى بها دين الميت كذا في التبيين \* ولا يشتري بها عبدا يعتق ولا يدفع الى اصله وان ملا وفرمة وان سفل كذا في الكافي \* ولا يعطى الولد المنفى ولا المخلوق من مائه بالزنا كذا في التمر تاشي \* ولا يدفع الى امرأته للاشتراك في المنافع مادة ولا تدفع المرأة الى زوجها عند ابى حنيفة رح كذا في الهداية \* ولا يجوز ان يدفع الى عبده ومكاتبه ومدبره وام ولده ولا الى معتق البعض عند ابى حنيفة رح وصورته ان يعتق مالك الكل جزء شاعمانه او يعتقه شريكه فيستسعيه الساكت فيكون مكاتبه اما اذا اختار التضمين او كان اجنبيا من العبد جاز له ان يدفع الزكاة اليه لانه كمكاتب الغير كذا في التبيين \* ولا يجوز دفع الزكاة الى من يملك نصا بائى مال كان دنانيرا او دراهم او سوائم او مروضات للتجارة او لغير التجارة فاضلا من حاجته في جميع السنة هكذا في الزاهدى \* والشرط ان يكون فاضلا من حاجته الاصلية وهي مسكنه واثاث مسكنه وثيابه وخادمه ومركبه وسلاحه ولا يشترط النماء ان هو شرط وجوب الزكاة لا الحرمان كذا في الكافي \* ويجوز دفعها الى من يملك اقل من النصاب وان كان صحيحا مكتسبا كذا في الزاهدى \* ولا يدفع الى مملوك غني غير مكاتبه كذا في معراج الدراية \* ولا يجوز دفعها الى ولد الغنى الصغير كذا في التبيين \* ولو كان كبيرا فقيرا جاز و يدفع الى امرأة غنى اذا كانت فقيرة وكذا الى البنت الكبيرة اذا كان ابوها غنيا لان قدر النفقة لا يغنيها وبغنى الاب والزوج لا تعد غنية كذا في الكافي \* ويجوز صرفها الى الاب المعسر وان كان ابنه موسرا

كذا في شرح الطحاوي \* ويجوز صرفها الى من لا يحل له السؤال اذالم يملك نصابا وان كانت له كتب تساوي ما تنى درهم الا انه يحتاج اليها للتدريس او التحفظ او التصحيح يجوز صرف الزكاة اليه  
 كذا في فتاوى قاضيخان \* سواء كانت فقها او حديثا او ادبا هكذا في محيط السرخسي \* وكذا لو كان عنده من المصاحف وهو يحتاج اليه وان كان لا يحتاج اليه وهو يساوي ما تنى درهم لا يجوز صرف الزكاة اليه ولا يجوز له اخذها وكذا لو كان له حوانيت او دار فله تساوي ثلثة آلاف درهم وغلتها لا تكفي لقوته وقوت عياله يجوز صرف الزكاة اليه في قول محمد ربح ولو كان له ضيعة تساوي ثلثة آلاف ولا يخرج ما يكفي له ولعياله اختلفوا فيه قال محمد بن مقاتل يجوز له اخذ الزكاة ولو كان له دار فيها بستان وهو يساوي ما تنى درهم قالوا ان لم يكن في البستان ما فيه مرافق الدار من المطبخ والمغتسل وغيره لا يجوز صرف الزكاة اليه وهو بمنزلة من له متاع وجواهر \* والذى له دين مؤجل على انسان اذا احتاج الى النفقة يجوز له ان يأخذ الزكاة قدر كفايته الى حلول الاجل وان كان الدين غير مؤجل فان كان من عليه الدين معسرا يجوز له اخذ الزكاة في اصح الاقوال لانه بمنزلة ابن السبيل وان كان المديون موسرا معترفا لا يحل له اخذ الزكاة وكذا اذا كان جاحدا وله على الدين بينة مادية وان لم يكن بينة مادية لا يحل له اخذها مالم يرفع الامر الى القاضي فيحلفه فاذا حلفه وحلف بعد ذلك يحل له اخذها  
 هكذا في فتاوى قاضيخان \* رجل له دار يسكنها يحل له الصدقة وان لم يسكن الكل هو الصحيح  
 كذا في الزاهدى \* ولا يدفع الى بني هاشم وهم آل علي وآل عباس وآل جعفر وآل عقيل وآل الحارث بن عبدالمطلب كذا في الهداية \* ويجوز الدفع الى من عداهم من بني هاشم كذرية ابي لهب لانهم لم يناسروا النبي صلى الله عليه وسلم كذا في المراج الوهاج \*  
 هذا في الواجبات كالزكاة والنذور والعشر والكفارة فاما التطوع فيجوز الصرف اليهم كذا في الكافي \* وكذا لا يدفع الى موالهم كذا في العيني شرح الكنز \* ويجوز صرف خمس الركاز والمعدن الى فقراء بني هاشم كذا في البحر هرة الثيرة \* والوكيل اذا اعطى ولده الكبير او الصغير او امرأته وهم محاييج جاز ولا يمسك شيئا كذا في الخلاصة \* اذا شك وتحري في اكرار راية انه محل الصدقة فدفع اليه او سأل منه فدفع او رآه في صفى الفقراء فدفع فان ظهر انه محل الصدقة جاز بالاجماع وكذا ان لم يظهر حاله عنده وما اذا طهر انه غنى او هاشمي او كافرا ومولى الهاشمي او الوالدان او المولودون او الزوج او الزوجة فانه



يجوز ويسقط منه الزكاة في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ولو ظهر انه عبده او مدبرة او ام ولده او مكاتبه فانه لا يجوز وعليه ان يعيدها بالاجماع وكذا المستسعى عند ابي حنيفة رح هكذا في شرح الطحاوى \* واذا دفعها ولم يخطر بباله انه مصرف ام لافهو على الجواز الا اذا تبين انه غير مصرف واذا دفعها اليه وهو شاك ولم يتحر او تحرى ولم يظهر له انه مصرف او غلب على ظنه انه ليس بمصرف فهو على الفساد الا اذا تبين انه مصرف هكذا في التبيين \* ويكره نقل الزكاة من بلد الى بلد الا ان ينقلها الانسان الى قرابته او الى قوم هم احوج اليها من اهل بلده ولو نقل الى غيرهم اجزأه وان كان مكروها وانما يكره نقل الزكاة اذا كان الاخراج في حينها بان اخرجها بعد الحول اما اذا كان الاخراج قبل حينها فلا بأس بالنقل \* والافضل في الزكاة والفطر والنذور لا تصرف اولا الى الاخوة والاخوات ثم الى اولادهم ثم الى الاعمام والعمات ثم الى اولادهم ثم الى الاخوال والخالات ثم الى اولادهم ثم الى ذوى الارحام ثم الى الجيران ثم الى اهل حرفته ثم الى اهل مصرف او قريته كذا في السراج الوهاج \* ثم المعتبر في الزكاة مكان المال حتى لو كان هو في بلد وماله في بلد آخر يفرق في موضع المال \* وفي صدقة الفطر يعتبر مكانه لا مكان اولاده الصغار ومبيده في الصحيح كذا في التبيين \* وعليه الفتوى كذا في المضمرات \* وما اخذه ظلمة زما ننا من الصدقات والعشور والخراج والجبايات والمصادرات فالاصح انها تسقط جميع ذلك من ارباب الاموال اذا نوا عند الدفع التصديق عليهم كذا في التارخانية في الفصل الثامن من الزكاة \* ولو قضى دين الفقير بزكاة ماله ان كان با مرة يجوز وان كان بغير مرة لا يجوز وسقط الدين \* ولو دفع اليه دارا ليسكنها من الزكاة لا يجوز كذا في الزاهد \* ونوى الزكاة بما يدفع لصبيان اقربائه او لمن ياتيه بالبشارة او ياتى بالبا كورة اجزأه \* ولو نوى الزكاة بما يدفع المعلم الى الخليفة ولم يستاجر ان كان الخليفة بحال لو لم يدفعه يعلم الصبيان ايضا اجزأه والا فلا وكذا ما يدفعه الى الخدم من الرجال والنساء في الاصباغ وغيرها بنية الزكاة كذا في معراج الدراية \* اذا دفع الزكاة الى الفقير لا يتم الدفع ما لم يقبضها او يقبضها للفقير من له ولاية عليه نحو الاب والوصي يقبضان للصبي والمجنون كذا في الخلاصة \* او من كان في ماله من الاقارب او الاجانب الذين يعولونه والملتقط يقبض للقيط \* ولو دفع الزكاة الى مجنون او صغير لا يعقل

فدفع الى ابويه او وصيه قالوا لا يجوز كما لو وضع على دكان ثم قبضها فقير لا يجوز\* ولو قبض الصغير  
وهو مرأق جاز وكذا لو كان يعقل القبض بان كان لا يرمى ولا يخدع عنه ولو دفع الى فقير  
معتوه جاز كذا في فتاى قاضى خان\* فصل ما يوضع في بيت المال اربعة انواع الاول  
زكاة السوائم والعشور وما اخذ العاشر من تجار المسلمين الذين يمرون عليه ومحله  
ما ذكرنا من المصارف والثانى خمس الغنائم والمعدن والركاز\* ويصرف اليوم الى ثلثة  
اصناف اليتامى والمساكين وابن السبيل والثالث الخراج والجزية وما صولح عليه بنونجران  
من الحلل وبنو تغلب من الصدقة المضاعفة وما اخذه العاشر من المستأمنين وتجار اهل الذمة  
كذا في السراج الوهاج\* ويصرف تلك الى عطايا المقاتلة وسد الثغور وبناء الحصون ثم  
الى مرأصد الطريق في دار الاسلام حتى يقع الا من عن قطع اللصوص الطرق والى اصلاح  
القناطير والجسور كذا في محيط السرخسى\* والى كرى الانهار العظام التى لا ملك لاحد فيها  
كالجيمحون والفرات ودجلة كذا في شرح الطحاوى\* والى بناء الرباطات والمساجد  
وسد البنىق وتحصين ما يخاف عليه البنىق والى ارزاق الولاة وامواتهم والقضاة والمفتين  
والمحتسبين كذا في محيط السرخسى\* والمعلمين والمنعلمين كذا في السراج الوهاج\*  
ويصرف الى كل من تلقد شيئاً من امور المسلمين والى ما فيه صلاح المؤمنين كذا في  
محيط السرخسى\* والرابع اللقطات كذا في محيط السرخسى\* وما اخذ من تركة  
الميت الذى مات ولم يترك وارثاً او ترك زوجاً وزوجة وهذا النوع يصرف الى نفقة  
المرضى وادويتهم وهم فقراء والى كفن الموتى الذين لا مال لهم والى اللقيط وعقل جنايته  
والى نفقة من هو عاجز عن الكسب وليس له من يجب عليه نفقته وما اشبه ذلك كذا في شرح  
الطحاوى\* فعلى الامام ان يجعل بيت المال اربعة لكل نوع بيتان لكل نوع حكماً يختص به  
لا يشاركه مال آخر فيه فان لم يكن في بعضها شئ فلا امام ان يستقرض عليه مما فيه مال فان  
استقرض من بيت مال الصدقة على بيت مال الخراج فاذا اخذ الخراج بقضى المستقرض  
من الخراج الا ان يكون المقاتلة فقراء لان لهم حظاً فيها فلا يصير قرضاً وان استقرض على  
بيت مال الصدقات من بيت مال الخراج وصرفه الى الفقراء لا يصير قرضاً عليهم لان  
الخراج له حكم نفى والغنيمة والفقراء حظ فيها وانما لا يعطى لهم لاستغنائهم بالصدقات

كذا في محيط السرخسى \* وألواجب على الأئمة أن يوصلوا الحقوق إلى أربابها ولا يحبسونها عنهم \* ولا يحل للامام وأعوانه من هذه الأموال إلا ما يكفيهم وعائلتهم ولا يجعلونها كنوزا \* وما فضل من هذه الأموال قسم بين المسلمين فإن اقتصر الأئمة في ذلك فوبأله عليهم \* والافضل للامام والمصدق أن لا يتعجل رزقه لشهر ثلث بل يأخذ رزقه في كل شهر يدخل كذا في السراج الرواح \* ولا شيء لأهل الذمة في بيت المال إلا أن يرى الامام ذميا يهلك جوفا فعليه أن يعطيه من بيت المال لأنه من أهل دار السلام وكان عليه أحياء كذا في محيط السرخسى \* ومن له حظ في بيت المال فغير بما هو وجه لبيت المال فله أن يأخذ دنانيره وللامام الخيار في المنع والإعطاء في الحكم كذا في القنية \* الباب الثاني في صدقة الفطر \* وهي واجبة على الحر المسلم المالك لمقدار النصاب فاضلا عن حوائجه الأصلية كذا في الاختيار شرح المختار \* ولا يعتبر فيه وصف النماء ويتعلق بهذا النصاب وجوب الاضحية وجوب نفقة الأقارب هكذا في فتاوى قاضيخان \* وإنما تجب صدقة الفطر من أربعة أشياء من الحنطة والشعير والتمر والزبيب كذا في خزائن المفتين وشرح الطحاوي \* وهي نصف صاع من بر أو صاع من شعير أو تمر \* ودقيق الحنطة والشعير وسويقهما مثلهما والخمز لا يجوز إلا باعتبار القيمة وهو الأصح \* وأما الزبيب فقد ذكر في الجامع الصغير نصف صاع عند أبي حنيفة رح لأنه يؤكل بجميع أجزائه \* وروى عن أبي حنيفة رح صاع وهو قولهما ثم قيل يجوز أدائه باعتبار العين والأحوط أن يراعى فيه القيمة هكذا في محيط السرخسى \* ثم الدقيق أولى من البر والدراهم أولى من الدقيق لدفع الحاجة \* وما سواه من الحبوب لا يجوز إلا بالقيمة \* وذكر في الفتاوى أن أداء القيمة افضل من عين المبيصص عليه وعليه الفتوى كذا في الجوهرة النيرة \* وأما أدنى ربع صاع من حنطة جيدة يبلغ قيمته قيمة نصف صاع منها أو نصف صاع من شعير جيد مكان صاع من شعير لا يجوز من الكل بل يقع من نفسه وعليه تكميل الباقي وكذا لا يجوز ربع صاع من حنطة من صاع من شعير هكذا في محيط السرخسى \* فإن أدنى نصف صاع من شعير ونصف صاع من تمر أو نصف صاع من تمر ومنا واحد من الحنطة أو نصف صاع شعير وربع صاع حنطة جاز عندنا كذا في البحر الرائق \* والصاع ثمانية أرطال أو بالمدادى والرطل البغد ادنى مشرون استارا كذا في التبیین \* والاستار أربعة مثاقيل ونصف مثقال كذا في شرح الوقاية \*

ثم يعتبر نصف صاع من بز او صاع من غيره بالوزن فيما روى ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمهما الله لان اختلاف العلماء في الصاع بانه كم رطلا وهو اجماع منهم بانه معتبر بالوزن كذا في التبيين \* ووقت الوجوب بعد طلوع الفجر الثاني من يوم الفطر من مات قبل ذاك لم يجب عليه الصدقة ومن ولد او اسلم قبله وجبت ومن ولد او اسلم بعده لم تجب وكذا الفقير اذا ايسر قبله نجب ولو افتقر الغنى قبله لم تجب كذا في محيط السرخسي \* ومن مات بعد طلوع الفجر فمضى واجبة عليه وكذا اذا افتقر بعد يوم الفطر كذا في الجوهرة النيرة \* وان قدموها على يوم الفطر جاز ولا تفصيل بين مدة ومدة وهو الصحيح وان اخروها من يوم الفطر لم تسقط وكان عليهم اخراجها كذا في الهداية \* ولو عجل صدقة الفطر قبل النصاب ثم ملكه صح كذا في البحر الرائق \* وفي تجنيس الملتقط من سقط عنه صوم الشهر لكبرا ولمرض لا يستقط عنه صدقة الفطر كذا في المضمرات \* والمستحب للناس ان يخرجوا الفطرة بعد طلوع الفجر يوم الفطر قبل الخروج الى المصلى كذا في الجوهرة النيرة \* واما وقت ادائها فجميع العمر عند عامة مشائخنا رحمهم الله كذا في البدائع \* وتجب من نفسه وطفله الفقير كذا في الكافي \* والمعتوه والمجنون بمنزلة الصغير سواء كان الجنون اصليا او مرضيا وهو لظاهر من المذهب كذا في المحيط \* ثم اذا كان للولد الصغير والمجنون مال فان الاب او وصيه او جد هما او وصيه يخرج صدقة فطرا نفسيهما ورقيقهما من مالهما صدابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ولا يودی من الجنين لانه لا يعرف حيوته هكذا في السراج الوهاج \* وليس على الاب ان يودی الصدقة من ممالك ابنة الصغير من مال نفسه وكذا المعتوه في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وليس على الجد ان يودی الصدقة من اولاد ابنة المعسر اذا كان الاب حيا وكذا لو كان الاب ميتا في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيخان \* والولد بين الابوين على كل واحد منهما صدقة تامة كذا في الظهيرية \* وان كان احدهما موسرا والآخر معسرا او ميتا فعلى الآخر صدقة تامة ولا صدقة على واحد منهما لاجل ام هذا الولد كذا في الخلاصة \* زوج ابنته الصغيرة من رجل وسلمها اليه ثم جاء يوم الفطر لا يجب على الاب صدقة الفطر كذا في التاتارخانية \* ويودی من مملوكة للخدمة مسلما كان او كافرا ويجب من مدبرته وامهات اولاده حنونا ويجب عليه صدقة فطر عبده المستاجر وعبده المazon وان كان على العبد دين مستغرق \* ولو كان العبد موعى بخدمته

كان صدقة الفطر على مالك الرقبة وكذا عبد العارية والوديعه والعبد المجاني عمداً وخطأً لان ملك المالك انما يزول بالدفع الى المجنى عليه مقصوراً على الحال لا قبله كذا في فتاوى قاضيخان \* ومن المرهون تجب في المشهور ان فضل بعد الدين قدر النصاب وكذا بسببه تجب عليه من نفسه كذا في التبيين \* ولا تجب من عبده للتجارة مندنا ولا من عبيد عبده المأذون كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا يخرج من مكاتبه لقصوراً للملكية ولا يخرج المكاتب ايضاً من نفسه لفقره ولا يخرج المولى من رقيق مكاتبه ولا يخرج المكاتب ايضاً منه واما المعتق بعهده فعند ابي حنيفة ربح هو كالمكاتب فلا يلزم المولى فطرته وعندهما هو كحرمديون فان كان غنيا وجبت عليه والا فلا كذا في السراج الوهاج \* وان اعجز المكاتب ورد في الرق لا يجب على المولى زكاة السنين الماضية ولا صدقة الفطر اذا كان للخدمة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا تجب من عبداً وعبيد مشترك بين اثنين ولو كان له عبد آبق او مأسوراً ومغصوب مجبور لا تجب على المولى فطرته ولا تجب عليه ايضاً من نفسه بسببهم كذا في التبيين \* فان ماداً لا بق من الابق او رد المغصوب عليه بعد ما مضى يوم الفطر كان عليه صدقة ما مضى كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو اشترى عبداً بشرط الخيار للبائع او للمشتري او لهما جميعاً او شرط الخيار لغيره فمريوم الفطر في مدة الخيار وان صدقة الفطر موقوفة ان تم البيع تجب على المشتري وان فسخ فعلى البائع \* ولورده المشتري على البائع بخيار رؤية او عيب ان رده قبل القبض تجب على البائع وان رده بعد القبض تجب على المشتري كذا في خزائن المفتين \* ولو اشترته بعقدها فمريوم الفطر قبل القبض فعلى المشتري ان قبض وان مات العبد قبل القبض فلا تجب على احد منهما كذا في السراج الوهاج \* ولو كان العبد مبيعاً يباع فاسد مريوم الفطر قبل قبض المشتري ثم قبضه المشتري واعتقه فالصدقة على البائع وكذا اذا مريوم الفطر وهو متبوض للمشتري ثم استرده البائع وان لم يسترده البائع واعتقه المشتري فالصدقة الفطر على المشتري كذا في فتاوى قاضيخان \* وتجب من عبده المبتذ ور بالصدق كذا في التاتار خانية \* والعبد المجهول مهراً ان كان بعينه تجب على المرأة قبضتها ولم تقبض لانها ملكته بنفس العقد وان طلقها قبل الدخول بها ثم مريوم الفطر ان لم يكن المهر متبوضاً فلا صدقة على احد وان كان متبوضاً فكذلك على الاصح كذا في خزائن المفتين \* وان كان بغيره فلا صدقة على احد كذا

في الثاثة ركانية \* ولو قال لعبد اذا جاء يوم الفطر فانتحرف فاجاء يوم الفطر عتق له العبد وتجب على المولى فطرته قبل العتق بلا فصل كذا في الجوهرة النيرة وفتاوى قاضيهان \* ولا يؤدى من زوجته ولا من اولاده الكبار وان كانوا في ماله \* ولو اوصى منهم او من زوجته بغير امرهم اجزأهم استحسانا كذا في الهداية \* وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيهان \* ولا يجوز ان يعطى من غير ماله الا بامر كذا في المحيط \* ولا يؤدى من اجداده وجداته ونوافله كذا في التبيين \* ولا يلزم الرجل الفطرة من ابيه وامه وان كانا في ماله لانه لا ولاية له عليهما كالاولاد الكبار كذا في الجوهرة النيرة \* ولا يجب ان يؤدى من اخوة الصغار ولا من قرابته وان كانوا في ماله كذا في فتاوى قاضيهان \* والاصل ان صدقة الفطر متعلقة بالولاية والمؤونة فكل من كان عليه ولاية ومؤونة بنفقته فانه يجب عليه صدقة الفطر فيه والا فلا كذا في شرح الطحاوى \* ويجب دفع صدقة فطر كل شخص الى مسكين واحد حتى لو فرقة على مسكينين او اكثر لم يجز \* ويجوز دفع ما يجب على جماعة الى مسكين واحد كذا في التبيين \* واذا مات من عليه زكاة او فطرة او كفارة او نذر لم يؤخذ من تركته عندنا الا ان يتبرع ورثته بذلك وهم من اهل التبرع فان امتنعوا لم يجبروا عليه \* وان اوصى بذلك يجزى وينفذ من ثلث ماله كذا في الجوهرة النيرة \* المرأة اذا امرها زوجها بداء صدقة الفطر فخلطت حنطته بحنطتها بغير اذن الزوج فدفعت الى الفقير جازعها لاعتن الزوج عند ابي حنيفة رحمه الله كذا في الظهيرية \* رجل له اولاد وامرأة فكل الحنطة لاجل كل واحد منهم حتى يعطى صدقة الفطر ثم جمع ودفع الى الفقير بنيتهم يجوز عنهم \* ومصرف هذه الصدقة ما هو مصرف الزكاة كذا في الخلاصة \*

## كتاب الصوم

وفيه سبعة ابواب \* الباب الاول في تعريفه وتقسيمه وسببه ووقته وشرطه اما تفسيره

فهو عبارة عن ترك الاكل والشرب والجماع من الصبح الى غروب الشمس بنية التقرب من الاله كذا في الكافي \* وانواعه فرض وواجب ونفل \* والفرض نومان معين كرمضان \* وغير معين كالكنارات وقضاء رمضان \* والواجب نومان \* معين كالنذر والمعين \* وغير معين كالنذر المطلق \* والنفل كله نوع واحد كذا في التبيين \* وسببه مختلف ففي المنذور والنذر وفي صوم الكفارة اسبابها من الجنث والقتل \* وسبب القضاء هو سبب وجوب الاداء هكذا

في فتح القدير \* وأما سبب صوم رمضان فذهب القاضي الامام ابو زيد وفخر الاسلام وصدر الاسلام ابو اليسر الى انه الجزء الاول الذي لا يتجزى من كل يوم كذا في الكشف الكبير \* قال في غاية البيان وهو الحق منبى وصحة الامام الهندي كذا في النهر الفائق \* فاذا افاق في الليلة الاولى ثم اصبح مجنونا واستوجب الشهر كله ذكر شمس الائمة الحلواني لا قضاء عليه وهو الصحيح كذا في البحر الرائق \* وعليه الفتوى كذا في معراج الدراية \* وعلى هذا اذا افاق في ليلة في وسط الشهر ثم اصبح مجنونا لا قضاء عليه كذا في المحيط والبحر الرائق \* والافاق بزوال جميع ما به من الجنون فاما اذا اصاب في بعض كلامه فلا كذا في الزايدى \* ووقته من حين يطلع الفجر الثاني وهو المستطير المنتشر في الافق الى غروب الشمس \* وقد اختلف في ان العبرة لاول طلوع الفجر الثاني او لاستطارته وانتشاره فيه قال شمس الائمة الحلواني القول الاول احوط والناس اوسع هكذا في المحيط \* واليه مال اكثر العلماء كذا في خزائن الفتاوى في كتاب الصلوة \* تسحر على ظن ان الفجر لم يطلع وهو طالع او افطر على ظن ان الشمس قد غربت ولم تغرب تضه ولا كفارة عليه لانه ما تعدد الا فطار كذا في محيط السرخسى \* اذا شك في الفجر فافضل ان يدع الاكل ولو اكل فصومه تام مالم يتيقن انه اكل بعد الفجر فيقضى حينئذ كذا في فتح القدير \* وان كان اكبر رأيه انه تسحر والفجر طالع فعليه قضاؤه عملا بغالب الرأي وفيه الاحتياط وعلى ظاهر الرواية لا قضاء عليه كذا في الهداية \* وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج \* هذا اذا لم يظهر له شيء ولو ظهر انه اكل والفجر طالع يجب عليه القضاء ولا كفارة عليه كذا في التبيين \* واذا شهد اثنان على طلوع الفجر وشهد اثنان على انه لم يطلع فافطر ثم ظهر انه قد طلع عليه القضاء والكفارة بالاتفاق \* وتقبل الشهادة على الالبات ولا يعارضها الشهادة على الننى كما في حقوق العباد \* وان شهد واحد على طلوع الفجر وشهد آخر انه لم يطلع فافطر ثم ظهر انه قد كان طلع لا يجب الكفارة لان شهادة الواحد على الطلوع ليس بحجة تامة كذا في فتاوى ناصيخان \* ولو دخل عليه جماعة وهوية سحر فقالوا الفجر طالع فقال الرجل اذا لم اصر صائما وصرت مفطرا فاكل بعد ذلك ثم ظهر ان اكله الاول كان قبل طلوع الفجر واكله الثاني بعد طلوع الفجر قال الحاكم ابو محمد رح ان كانوا جماعة وصدقهم لا كفارة عليه وان كان واحدا فعليه الكفارة مد لا كان او غير مد لان شهادة الواحد لا تقبل في مثل هذا كذا في الخلاصة \*

إذا قال الرجل لامرأته انظري ان الفجر طالع اولاً فنظرت ورجعت وقالت لم يطلع فجا معها زوجها ثم ظهر ان الفجر كان طالعا قال بعضهم ان صدقها وهي ثقة لا كفارة عليه والصحيح انه لا كفارة عليه مطلقا وعلى المرأة الكفارة ان انظرت مع العلم بالطلوع هكذا في فتاوى قاضي خان **والخلاصة** \* ولو شك في غروب الشمس لا يحل له الفطر كذا في الكافي \* ولو اكل ولم يتبين له شيء فعليه القضاء وفي الكفارة روايتان هكذا في التبيين \* ومختار الفقيه ابي جعفر ر ح لزوم الكفارة هكذا في فتح القدير \* وان تبين انه اكل قبل الغروب نجب عليه الكفارة كذا في التبيين \* وان انظر واكبر رايه ان الشمس لم تغرب عليه القضاء والكفارة لان النهار كان ثابتا وقد انضم اليه اكبر رايه فصارت بمنزلة اليقين كذا في فتاوى قاضي خان \* سواء تبين انه اكل قبل الغروب او لم يتبين له شيء هكذا في التبيين \* اذا شهد اثنان ان الشمس غابت وشهد آخران انها لم تغب فافطر ثم ظهر انها لم تغب عليه القضاء دون الكفارة بالاتفاق كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو اراد ان يتسحربا لتحري فله ذلك اذا كان بحال لا يمكنه مطالعة الفجر بنفسه او بغيره وذكر الشيخ شمس الائمة الحلواني ان من تسحربا كبر الراي لا بأس به اذا كان الرجل ممن لا يخفى عليه مثل ذلك وان كان ممن يخفى عليه فسيبيله ان يدع الاكل \* وان اراد ان يتسحربا بصوت الطبل السحري فان كثرت لك الصوت من كل جانب وفي جميع اطراف البلدة فلا بأس به وان كان يسمع صوتا واحدا فان علم منه انه يعتمد عليه وان لم يعرف حاله محتاط ولا يأكل وان اراد ان يعتمد بصياح الديك فقد انكر ذلك بعض مشائخنا وقال بعضهم لا بأس به اذا كان قد جربه مرارا وظهر له انه يصيب الوقت وذكر شمس الائمة الحلواني ان طاهر مذ هب اصحابنا رحمهم الله في ظاهر الرواية انه يجوز الانطر بالتحري كذا في المحيط \* اما شروطه فثلاثة انواع \* شرط وجوبه الاسلام والعقل والبلوغ \* وشرط وجوب الاداء الصحة والاقامة \* وشرط صحة الاداء النية والطهارة من الحيض والنفاس كذا في الكافي والنهاية \* والنية معرفته بقلبه ان يصوم كذا في الخلاصة ومحيط السرخسي \* والسنة ان يتلفظ بها كذا في النهر الفائق \* ثم مندنا لا بد من النية لكل يوم في رمضان كذا في فتاوى قاضي خان \* والتسحر في رمضان نية ذكره نجم الدين النسفي وكذا اذا تسحر لصوم آخر وان تسحر على انه لا يصبح صائما لا يكون نية ولو نوى من الليل ثم رجع من نيته قبل طلوع الفجر صح رجوعه



في الصيام ما تكلمها كذا في السراج الوهاج \* ولو قال نويت ان اصوم ضد ان شاء الله تعالى  
صحت نيته هو الصحيح كذا في الظهيرية \* وان نوى ان يفطر غدا ان دعى الى دعوة وان  
لم يدع يصوم لا يصير صائما بهذه النية \* فان اصبغ في رمضان لا ينوي صوما ولا فطرا وهو  
يعلم انه من رمضان ذكر شمس الائمة الحلواني من الفقيه ابي جعفر من اصحابنا رحمهم الله  
في صيرورة صائما روايتين والاظهر انه لا يصير صائما كذا في المحيط \* ان نوى الصائم الفطر  
ولم يحدث شيئا غير النية فصومه تام كذا في ايضاح الكرماني \* ووقت النية كل يوم بعد  
غروب الشمس ولا يجوز قبله كذا في محيط السرخسي \* ولو نوى قبل ان تغيب الشمس  
ان يكون صائما غدا ثم نام او اغمى عليه او غفل حتى زالت الشمس من القدم يجوز ان نوى  
بعد غروب الشمس جاز كذا في الخلاصة \* جاز صوم رمضان والنذر المعين والنفل بنية  
ذلك اليوم او بنية مطلق الصوم او بنية النفل من الليل الى ما قبل نصف النهار وهو المذكور  
في الجامع الصغير \* وذكر القدوري ما بينه وبين الزوال واصحيم الاول ولا فرق بين المسافر  
والمقيم والصحيح والسقيم كذا في التبيين \* وانما يجوز انية قبل الزوال ان لم يوجد  
قبل ذلك بعد طلوع الفجر ما ينافي الصوم واذا وجد قبله ما ينافي من الاكل والشرب والجماع  
حامدا او ناسيا فلا يجوز انية بعد ذلك كذا في شرح الطحاوي \* واذا نوى من النهار ينوي  
انه صائم من اوله حتى لو نوى انه صائم من حين نوى لا يصير صائما كذا في الجوهرة السيرة  
والسراج الوهاج \* ولو اغمى عليه في ليلة من رمضان او في يوم منه فان افاق قبل الزوال  
ونوى الصوم اجزاء وكذا المجنون كذا في محيط السرخسي \* وكذا اذا ارتد رجل  
عن الاسلام اول اليوم من رمضان ثم رجع الى الاسلام فنوى الصوم قبل الزوال فهو صائم  
كذا في فتاوى قاضيخان \* والا فضل ان يبني النية في موضع يجوز نيته من النهار كذا  
في الخلاصة \* وان بعين النية كذا في الاختيار شرح المختار \* واذا نوى واجبا آخر في يوم رمضان  
يقع من رمضان ولا فرق بين المسافر والمقيم عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وعند ابي حنيفة راح  
اذا صام المسافر بنية واجب آخر يقع منه \* ولو نوى النفل ففيه روايتان كذا في الكافي \* والاصح  
انه يقع من رمضان كذا في محيط السرخسي \* واما المريض فالصحيح ان صومه يقع من رمضان  
كذا في الكافي \* ولو نوى المسافر والمريض مطلقا يقع من رمضان كذا في محيط السرخسي \*

## كتاب الصوم ( ٢٧٦ ) تعريفه وتقسيمه وسببه ووقته وشرطه

الندرا المعين اذا صامه بنية واجب آخر كقضاء رمضان والكفارة كل من الواجب وعليه قضاء ما نذر كذا في السراج الوهاج \* وهو الاصح كذا في البحر الرائق \* وشرط القضاء والكفارات ان يمينت ويعين كذا في النقاية \* وكذا النذر المطلق هكذا في السراج الوهاج \* ولو اشتبه على المأسور شهر رمضان فصام متحريا جاز ان كان بعده ونوى من الليل سوى يوم العيد وايام التشريق ولا يجوز قبله كذا في محيط السرخسي \* ولا يشترط نية القضاء وهو الصحيح لانه نوى ما عليه من صوم رمضان هكذا في البدائع \* فاذا وافق صومه شوالا كان كاملا او ناقصا فعليه قضاء يوم وان كان رمضان كاملا وشوال ناقصا فعليه قضاء يومين وان كان رمضان ناقصا وشوال كاملا لم يلزمه شيء ولو وافق صومه ذاك الحجة فان كانا كاملين او ناقصين فعليه قضاء اربعة ايام وان كان ناقصا وذو الحجة كاملا فثلثة ايام وان كان كاملا وذو الحجة ناقصا فخمسة ايام وان وافق صومه ذاك القعدة او شهرا آخر فان كانا كاملين او ناقصين او الشهر الآخر كاملا لم يلزمه شيء وان كان كاملا والآخر ناقصا فبوم هكذا في السراج الوهاج \* ولو صام رمضان في دار الحرب قبل رمضان سنين لا يجوز صوم السنة الاولى بالاتفاق وهل يجوز صوم السنة الثانية قضاء عن الاولى والثالثة قضاء عن الثانية قال الفقيه ابو جعفر ان نوى صوم رمضان منهما يجوز وان نوى من الثانية منسرا لا يجوز وهو الاصح هكذا في محيط السرخسي \* اذا وجب عليه قضاء يومين من رمضان واحد ينبغي ان ينوى اول يوم وجب عليه قضاؤه من هذا الشهر رمضان وان لم يعين الاول يجوز وكذا لو كان عليه قضاء يومين من رمضان نين هو المختار ولو نوى القضاء لا خير يجوز وان لم يعين كذا في الخلاصة \* اذا افطر رمضان متعمدا او هو فقير فصام احدى وستين يوما للقضاء والكفارة ولم يعين اليوم للقضاء جاز كذا ذكره الفقيه ابو الليث كذا في فتاوى فاضل خان \* ومتى نوى شيئين مختلفين متساويين في الكفارة والفريضة ولا رجحان لاحدهما على الاخر بطلا ومتى ترجم احدهما على الآخر ثبت الترجيح كذا في محيط السرخسي \* فاذا نوى من قضاء رمضان والندركان من قضاء رمضان استحسانا وان نوى النذر المعين والتطوع ليلا او نهارا او نوى النذر المعين وكفارة من الليل يقع من النذر المعين بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* ولو نوى قضاء رمضان وكفارة الظهار كان من القضاء استحسانا كذا في فتاوى فاضل خان \* واذا نوى قضاء بعض رمضان والتطوع

يقع من رمضان في قول ابي يوسف روح وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله كذا في الذخيرة \*  
ولو نوى الصوم من كفارة الظهار او بالقتل او من قضاء رمضان ومن كفارة القتل يقع من النفل  
بالاتفاق كذا في محيط السرخسي \* ولو نوى من كفارة وتطوع جاز من الواجب استحسانا  
كذا في الذخيرة \* ولو نوت المرأة في الحيض ثم ظهرت قبل الفجر صومها كذا  
في السراج الوهاج \* ولو نوى صوم القضاء وكفارة اليمين لم يكن من واحد منهما عند  
ابي يوسف روح للتعارض وعند محمد روح لمكان التنافي ولكن يصير تطوعا كذا في المحيط \*  
واذا نوى الصوم للقضاء بعد طلوع الفجر حتى لا يصبح نبتة من القضاء يصير شارعا في التطوع  
فان افطر يلزمه القضاء كذا في الذخيرة \*  
الباب الثاني في رؤية الهلال يجب  
ان يلتبس الناس الهلال في التاسع والعشرين من شعبان وقت الغروب فان رآوه صاموه  
وان غم اكملوه ثلثين يوما كذا في الاختيار شرح المختار \* وكذا ينبغي ان يلتبسوا هلال  
شعبان ايضا في حق اتمام العدد وهل يرجع الى قول اهل الحيرة العدول ممن يعرف علم  
النجوم الصحيح انه لا يقبل كذا في السراج الوهاج \* ولا يجوز للهناءم ان يعمل بحساب  
نفسه كذا في معراج الدراية \* وبكره الاشارة عند رؤية الهلال كذا في الظهيرية \* واذا  
رأوا الهلال قبل الزوال او بعده لا يصام به ولا يفطرو وهو من الليلة المستقبلة هو المختار  
كذا في الخلاصة \* ان كان بالسما علة فشهادة الواحد على هلال رمضان مقبولة اذا كان  
عدلا مسلما ما قلا بالاعحراك ان او عبد اذ كان او انشئ وكذا شهادة الواحد على شهادة  
الواحد وشهادة المحدود في القذف بعد التوبة في ظاهرها روايتا هكذا في فتاوى قاضيان \*  
واما مستور الحال فالظاهر انه لا تقبل شهادته \* وروى الحسن عن ابي حنيفة روح انه تقبل  
شهادته وهو الصحيح كذا في المحيط \* وبه اخذ الحلواني كذا في شرح النتاية للمسيخ  
ابي المكارم \* وتقبل شهادة مبد على شهادة مبد في هلال رمضان وكذا المرأة على المرأة \*  
ولا تقبل شهادة المراهق \* ولا يشترط في هذه الشهادة لفظ الشهادة ولا الدموى ولا حكم الحاكم  
حتى انه لو شهد عند الحاكم وسمع رجل شهادته عند الحاكم وظاهرة العدالة وجب على  
السامع ان يصوم ولا يحتاج الى حكم الحاكم وهل يستفسر في رؤية الهلال قال ابو بكر الاسكاف  
انما تقبل اذا افسر بان قال رأيتته خارج المصر في الصحراء او في البلدين خلل السحاب

وفي ظاهر الرواية انه تقبل بشيئين هذا واذا رأى الامام او القاضي هلال رمضان وحده فهو بالخيار بين ان ينصب من يشهد عنده بين ايها امر الناس بالصوم بخلاف هلال الفطر والاضحى كذا في السراج الوهاج \* اذا رأى الواحد المعدل هلال رمضان يلزمه ان يشهد بها في ليلته حرا كان او عبدا نكرا كان او انثى حتى يجاريه المحدثه تخرج وتشهد بغير ان من مولها والغاسق اذا رأى وحده يشهد لان القاضي ربما يقبل شهادته لكن القاضي يرد كذا في الوجيز للكردي \* هذا في المصر واما في السواد اذا رأى احدى هلال رمضان شهد في مسجد قريته وعلى الناس ان يصوموا بقوله بعد ان يكون عدلا اذا لم يكن هناك حاكم يشهد عنده كذا في المحيط \* رجل رأى هلال رمضان وحده فشهد ولم تقبل شهادته كان عليه ان يصوم وان افطر في ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة وان افطر قبل ان يرد التام في شهادته والصحيح انه لا يجب عليه الكفارة كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو شهد فاسق وقبلها الامام وامر الناس بالصوم ما فطر هو او واحد من اهل بلده قال عامة المشايخ يلزمه الكفارة كذا في الخلاصة \* ولو اكمل هذا الرجل ثلثين يوما لم يفطر الا مع الامام كذا في الكافي \* وان لم يكن بالسما علة لم تغل الا شهادة جمع كثير يقع العلم بخبرهم وهو مفوض الى رأى الامام من خبره تقديره هو الصحيح كذا في الاختيار شرح المختار \* وسواء في ذلك رمضان وشوال وذو الحجة كذا في السراج الوهاج \* وذكر الطحاوي انه تقبل شهادة الواحد اذا جاء من خارج المصر وكذا اذا كان على مكان مرتفع كذا في الهداية \* وعلى قول الطحاوي اعتمد الامام المرفي ناني وصاحب الاقضية والفتاوى المصري اكن في ظاهر الرواية لا فرق بين خارج المصر والمصر كذا في معراج الدراية \* ويلتمس هلال شوال في تاسع وعشرين من رمضان فمن رأى وحده لا يفطر اخذ بالاحتياط في العبادة فان فطر نفسه ولا كفارة عليه كذا في الاحنيا شرح المختار \* رجل رأى هلال الفطر وشهد ولم تغل شهادته كان عليه ان يصوم وان افطر ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو شهد هذا الرجل عند صدق له فاكل لا كفارة عليه ان صدقه كذا في فتح القدير \* ولو رأى الامام وحده او القاضي وحده هلال شال لا يخرج الى المصلى ولا يأمر الناس بالخروج ولا يفطر لاسر ولا حهرا كذا في السراج الوهاج \* وان كان بالسما علة لا تقبل الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين

ويشترط فيه الحرية ولفظ الشهادة كذا في خزائن المفتين \* وإذا أخبر رجلان في هلال شوال في المواد والسماء متغيمه وليس فيه وال ولا قاض فلا بأس للناس ان يفطروا كذا في الزايدى \* ويشترط العدالة كذا في النقاية \* ولا يشترط الدموح ولا تقبل شهادة الحدود في القذف وان تاب \* وان كانت مصحبة لا يقبل الا قول الجماعة كمل في هلال رمضان كذا في خزائن المفتين \* وهكذا في الكافي \* وذكر شيخ الاسلام ان شهادة الاثنين تقبل ايضا اذا جاء من مكان آخر هكذا في الذخيرة \* والاصحى كالفطري ظاهر الرواية وهو الاصح كذا في الهداية \* وكذا غيرهما من الإهالة لا تقبل فيه الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين مدول احرار غير محدودين هكذا في البحر الرائق \* اذا صاموا بشهادة الواحدواكملوا ثلثين يوما ولم يروا هلال شوال لا يفطرون فيما روى الحسن من ابي حنيفة رحمهما الله للاحتياط وعن محمد رح انهم يفطرون كذا في التبيين \* وفي غاية البيان قول محمد رح اصح كذا في النهر الفائق \* وقال شمس الاثمة الحلواني هذا الاختلاف فيما اذا لم يروا هلال شوال والسماء مصحبة فاما اذا كانت متغيمه فانهم يفطرون بلا خلاف كذا في الذخيرة \* وهو الاشبه هكذا في التبيين \* واذا شهد على هلال رمضان شاهدان والسماء متغيمه وقبل القاضي شهادتهما وصاموا ثلثين يوما فلم يروا هلال شوال ان كانت السماء متغيمه يفطرون من الغد بالاتفاق وان كانت مصحبة يفطرون ايضا على الصحيح كذا في المحيط \* واذا شهد الشهود على هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين انهم رأوا الهلال قبل صومكم بيوم ان كانوا في هذا المصر ينبغي ان لا تقبل شهادتهم لانهم تركوا الحسبة وان جاؤا من مكان بعيد جازت شهادتهم لا نتفاء التهمة كذا في الخلاصة \* ولا عبرة لا خلاف المطالع في ظاهر الرواية كذا في فناوي قاضي خان \* وعليه فتوى الفقيه ابي الميث وبه كان يفتي شمس الاثمة الحلواني قال لو رأى اهل مغرب هلال رمضان بحسب الصوم على اهل مشرق كذا في الخلاصة \* ثم انما يلزم الصوم على متأخري الرؤية اذا ثبت عندهم رؤية اولئك بطريق موجب حتى لو شهد جماعة ان اهل بلدة قد رأوا هلال رمضان قبلكم بيوم فصاموا هذا اليوم ثلثون بحسابهم ولم يرهؤا هلال لا يباح بطرفه ولا يترك التراخي في هذه الليلة لانهم لم يشهدوا بالرؤية ولا على شهادة غيرهم وانما حكوا رؤية غيرهم ولو شهدوا ان قاضي بلدة كذا شهد عنده اتفاق برؤية الهلال في ليلة كذا ونقض

بشهادتهما جاز لهذا القاضي ان يحكم بشهادتهما لان قضاء القاضي حجة وقد شهدوا به كذا في فتح القدير \* اذا صام اهل مصر شهر رمضان على غير رؤية ثمانية وعشرين يوماً ثم رأوا هلال شوال ان عدوا شعبان برؤيته ثلثين يوماً لم يروا هلال رمضان قضا يوماً واحداً وان صاموا تسعة وعشرين يوماً ثم رأوا هلال شوال لا قضاء عليهم فان عدوا هلال شعبان ثلثين يوماً من غير رؤية هلال شعبان ثم صاموا رمضان قضا يوماً من كذا في الخلاصة \* اذا صام اهل مصر تسعة وعشرين يوماً للرؤية وفيهم مريض لم يصم فعليه القضاء تسعة وعشرين يوماً فان لم يعلم هذا الرجل ما صنع اهل مصر صام ثلثين يوماً ليخرج من العهدة بيتين كذا في المحيط \* الباب الثالث فيما يكره للصائم وما لا يكره. يكره مضغ العلك للصائم كذا في فتاوى قاضيخان \* وهكذا في المتون \* قال مشائخنا المسئلة على التفصيل ان لم يكن العلك ملتصقاً بمصليها فطره وان كان مصلياً ملتصقاً فان كان اسود فطره وان كان ابيض لم يفطره الا ان في الكتاب لم يفصل كذا في المحيط \* وكره ذوق شيء ومضغه بلا عذر كذا في الكنز \* ومن العذر في الاول مالوكان زوج المرأة وميدها متى الخلق فذاقت المرفة ومن العذر في الثاني ان لا يجد من يمضغ الطعام لصبيها من حائض او نفساء او غيرهما ممن لا يصوم ولم يجد طبيباً ولا لبناً حليماً كذا في النهار لفائق \* وذكر في التجنيس ان كراهة الذوق في صوم الغرض واما في التطوع فلا بأس كذا في النهاية \* ويكره للصائم ان يذوق العسل او الدهن ليعرف الجيد من الردي عند الشراء كذا في فتاوى قاضيخان \* وقيل لا بأس به ان لم يجد بداً من شرائه او يخاف الغبن كذا في الزاهدى \* ويكره له المبالغة في الاستنجاء كذا في السراج الوهاج \* وكذا المبالغة في المضمضة والاستنشاق قال شمس الائمة الحلواني وتفسير ذلك ان يكثر امساك الماء في فمه ويملاً فمه لان يغرق كذا في المحيط \* ولو نسا الصائم او شرط في الماء لا يفسد الصوم ويكره له ذلك كذا في معراج الدراية \* ومن ابى حنيفة رح انه يكره للصائم المضمضة والاستنشاق بغير وضوء \* وكره الاغتسال وصب الماء على الرأس والاستنقاغ في الماء والتلف بالثوب المبلول وقال ابو يوسف رح لا يكره وهو الاظهر كذا في محيط السرخسي \* ويكره للصائم ان يجمع ريقه في فمه ثم يبتلعه كذا في الظهيرية \* ولا بأس بالسواك الرطب واليابس في الغداة والعشي عندنا قال ابو يوسف رحمة الله يكره المبلول بالماء \* وفي ظاهر الرواية لا بأس بذلك واما الرطب الاخضر فلا بأس به عند الكل كذا في فتاوى قاضيخان \*

ولا يكره كحل ولادهن شارب كذا في الكنز \* هذا اذا لم يقصد الزينة فان قصد هاكله كذا في النهر الفائق \* ولا ترق بين ان يكون منظر او صائما كذا في التبيين \* ولا بأس بالحجامة ان امن على نفسه الضعف اما ان اخاف فانه يكره وينبغي له ان يؤخر الى وقت الغروب وذكر شيخ الاسلام شرط الكراهة ضعف يحتاج فيه الى الفطر والغصد نظير الحجامة هكذا في المحيط \* ولا بأس بالقبلة اذا امن على نفسه من الجماع والانزال ويكره ان لم يأمن والمس في جميع ذلك كالقبلة كذا في التبيين \* واما القبلة الفاحشة وهي ان يمص شفيتها يكره على الاطلاق \* والجماع فيما دون الفرج والمباشرة كالقبلة في ظاهر الرواية \* قبل ان المباشرة الفاحشة تكره وان امن هو الصحيح كذا في السراج الوهاج \* والمباشرة الفاحشة ان تعانقا وهما متجردان وبمس فرجه فرجها وهو مكروه بخلاف هكذا في المحيط \* ولا بأس بالمعاينة اذا يأمن على نفسه او كان شيخا كبيرا كذا في السراج الوهاج \* ومن اصبح جنبا او احتلم في النهار لم يضره كذا في محيط السرخسي \* التمسح مستحب ووقته آخر الليل قال الفقيه ابو الليث وهو السدس الاخير كذا في السراج الوهاج \* ثم تأخير السحور \* مستحب كذا في النهاية \* ويكره تأخير السحور الى وقت يقع فيه الشك كذا في السراج الوهاج \* وتعجيل الاطوار افضل فيستحب ان يفطر قبل الصلوة \* ومن السنة ان يقول عند الاطوار اللهم اك صمت وبك امنت وعليك توكلت وعلى رزقك افطرت وصوم الغد من شهر رمضان نويت فاعف لي ما قدمت وما آخرت ) كذا في معراج الدراية في فصل المتفرقات \* وصوم يوم الشك وهو اليوم الذي شك فيه انه من رمضان او من شعبان ان نوته من رمضان او من واجب آخر كره هكذا في فتاوى قاضيخان \* والثاني دون الاول نبي الكراهة كذا في الهداية ثم ان ظهر انه من رمضان اجزا عنه في كلا الوجهين وان ظهر انه من شعبان كان تطوعا في الوجه الاول وان اظهر لا قضاء عليه هكذا في فتاوى قاضيخان \* وفي الوجه الثاني يصح مما نوى وهو الصحيح كذا في الكافي \* وان لم يظهر في الوجه الثاني انه من شعبان او من رمضان لا يتنع مما نوى بخلاف هكذا في المحيط \* وان نوى التطوع فالصحيح انه لا بأس به فان ظهر انه من رمضان كان صائما عنه وان ظهر انه من شعبان كان متطوعا فان انظر كان عليه القضاء لانه شرع ملتزما هكذا في فتاوى قاضي خان \* وان اطاق النية

فهو مكروه فان ظهر ان هذا اليوم من شعبان كان صومه تطوعا وان ظهر انه من رمضان جاز من رمضان كذا في المحيط \* وان ضجع في اصل النية بان ينوي ان يصوم غدا ان كان من رمضان ولا يصوم ان كان من شعبان ففي هذا الوجه لا يصير صائما وان ضجع في وصف النية بان ينوي ان كان الغد من رمضان يصوم عنه وان كان من شعبان فعن واجب آخر او ينوي ان يصوم من رمضان ان كان الغد منه ومن التطوع ان كان من شعبان فهو مكروه ايضا ثم ان ظهر انه من رمضان يقع عنه في كلا الوجهين وان ظهر انه من شعبان لا يستط الواجب في الابل وصار تطوعا غيره ضمنون فيهما هكذا في التبيين \* اما يوم الشك فهو اذا لم ير علامة ليلة الثلاثين والسماء متغيرة كذا في التبيين \* او شهد واحد فردت شهادته او شاهدان فاستان فردت شهادتهما فاما اذا كانت السماء مصحبة ولم ير الابل احد فليس بيوم الشك كذا في الزاهدى \* اختلف العلماء في يوم الشك هل صومه افضل ام الفطرتا لو ان كان صام شعبان او وافق صوما كان يصومه فصومه افضل كذا في الاختيار شرح المختار \* وكذا ان صام ثلثة ايام من آخر شعبان كذا في التبيين \* ولو لم يرافق اختلافه فيه واختار ان يفتي بالتطوع في حق الخواص كذا في التهذيب \* ويفتى العوام بالتلوم الى ما قبل الزوال لاحتمال ثبوت الشهر وبعد ذلك لا صوم كذا في الاختيار شرح المختار \* وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان \* والناسل بين الخاص والعام هو ان كل من يعلم نية الصوم يوم الشك فهو من الخواص والافهم من العوام \* والنية ان ينوي التطوع لا يعتد بصوم ذلك اليوم ولا يخطر بباله ان كان من رمضان فمن رمضان كذا في معراج الدراية \* رجل اصاب يوم الشك متلوما ثم اكل ناسيا ثم ظهر انه من رمضان ونوى الصوم ذكرا في الفتاوى ان لا يجوز كذا في الظهيرية في باب النية \* ويكره صوم يوم العديين وايام التشريق وان صام فيها كان صائما عندنا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا قضاء عليه ان شرع فيها ثم افض كذا في الكنز \* هذا في ظاهر الرواية عن الثلاثة وعن الشيخين وجوبه كذا في المنهاج والفائق \* ويكره صوم ستة من شوال عند ابي حنيفة رح متفرقا كان او متتابعا \* وعن ابي يوسف كراهته متتابعا لا متفرقا لكن عامة المتأخرين لم يروا به بأسا هكذا في البحر الرائق \* والا صم انه لا بأس به كذا في محيط السرخسى \* ويستحب الستة متفرقة كل اسبوع يومان كذا في الظهيرية



في فصل الاوقات التي يكره فيها الصوم ويستحب \* ويكره صوم الرضال وهوان يصوم السنة كلها ولا يفطر في الايام المنهي عنها واذا افطر في الايام المنهية المختار انه لا بأس به كذا في الخلاصة \* ويكره ان يصوم اياما لا يفطر فيهن ليلا ونهارا هكذا في السراج الوهاج \* والا فضل ان يصوم يوما او يفطر يوما كذا في الخلاصة \* وما صرم يوم السبت ويوم الاحد فذكر شمس الائمة، اهلوائى لا بأس به اذا كان لا يعتد تعظيم ذلك اليوم كذا في الذخيرة \* ويكره صوم يوم النير وزوال مهرجان اذا تعمده ولم يوافق صوما كان يصومه قبل ذلك اما الكلام في افضاية الصوم في هذا اليوم فان كان يصوم قبله تطوعا فالفضل انه ان يصوم والا فالفضل ان لا يصوم لانه يشبه تعظيم هذا اليوم وانه حرام هكذا في الظهيرية \* وهو المختار هكذا في محيط السرخسى \* ويكره صوم الصمت وهو ان يصوم ولا ينكلم كذا في فتاوى قاضيخان \* ويكره ان تصوم المرأة تطوعا بغير اذن زوجها الا ان يكون مريضا او صائما او محرما بحج او عمرة وليس للعبد والامة ان يصوما تطوعا الا باذن المولى كيف ما كان وكذا المدبر والمدبرة وام الولد فان صام احد من هؤلاء فللزوجة ان يفطر المرأة والمولى ان يفطر العبد والامة وتتضي المرأة اذا اذن لها زوجها او باست وينضى العبد اذا اذن له المولى او اعتق فاما اذا كان الزوج مريضا او صائما او محرما ماله يمكن له منع الزوجة من ذلك ولها ان تصوم وان نهىها وليس كذلك العبد والامة فان للمولى منعها على كل حال كذا في الجوهرية النيرة \* وكل صوم وجب على المملوك بسبب باشره كالتطوع الا الصوم الظهار كذا في الخلاصة \* ولا يصوم الاجير تطوعا الا باذن المستأجر ان كان صومه يضربه في الخدمة وان كان لا يضره لمذ ان يصوم بغير اذنه كذا في محيط السرخسى \* واما بنت الرجل وامه واخته فيتطوعن بغير اذنه كذا في السراج الوهاج \* ويكره للمسافر ان يصوم اذا اجهد الصوم فان لم يكن كذا فكذلك الصوم افضل اذا لم يكن رفقاؤه او عاهتهم مضطربين فان كان رفقاؤه او عاهتهم مضطربين والنفقة مشدكة بينهم فالافطار افضل كذا في الظهيرية \* واذا اصبح المسافر صائما فدخل مضره او مصرا آخر فترى الإقامة كره له ان يفطر كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا يكره صوم التطوع امن عليه قضاء رمضان كذا في معراج الدعاة \* ويستحب صوم ايام البيض الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر كذا في فتاوى قاضيخان \* وصوم يوم الجمعة بافتراده مستحب عند العامة كالانبياء والائمة كذا في البحر الرائق \* ويستحب

صوم يوم الخميس والجمعة والسبت من كل شهر حرام \* والأشهر الحرم أربعة ذوالقعدة وذوالحجة والمحرم ورجب ثلثة سرد وواحد فرد \* ويستحب صوم تسعة أيام من أول ذي الحجة كذا في السراج الوهاج \* ويكره صوم صرفة للحاج أن يضعفه كذا في البحر الرائق \* وكذا صوم يوم التروية لأنه يعجزه عن أعمال الحج \* المرفوعات من الصيام أنواع أولها صوم المحرم والثاني صوم رجب والثالث صوم شعبان وصوم عاشوراء وهو اليوم العاشر من المحرم عند عامة العامة والصحابة رض كذا في الظهيرية \* المسنون أن يصوم عاشوراء مع التاسع كذا في فتح القدير \* ويكره صوم عاشوراء مفرد كذا في محيط السرخسى \* وصوم أيام الصيف لطولها وحرها أدب كذا في الظهيرية \* الباب الرابع فيما يفسد وما لا يفسد والمفسد ما ينزع من النوع الأول ما يوجب القضاء دون الكفارة \* إذا أكل الصائم أو شرب أو جامع ناسي لم يفطر ولا فرق بين الفرض والنفل كذا في الهداية \* ولو قيل لرجل يا كل أك صائم وهو لا يذكر فالصحيح أنه يفسد صومه كذا في الظهيرية \* رجل نظر إلى صائم يا كل ناسيان رأى فيه قوة يمكنه أن يتم الصوم إلى الليل فالمختار أنه يكره أن لا يذكره وإن كان يضعف في الصوم بأن كان شيخاً كبيراً يسعه أن لا يخبره كذا في الظهيرية في فصل الأعداء المبيحة \* لو أكل مكرهاً أو مخطئاً عليه القضاء دون الكفارة كذا في فتاوى قاضي خان \* المخطئ هو الذي أكل للصوم غير القاصد للفطر إذا أكل أو شرب هكذا في النهر الفائق \* والناسي مكسبه كذا في النهاية والبحر الرائق \* وإن تمضمض أو استنشق فدخل الماء جوفه أن كان ذاكر الصوم ففسد صومه وعليه القضاء وإن لم يكن ذاكر لا يفسد صومه كذا في الخلاصة \* وعليه الاعتماد \* ولو رمى رجل إلى صائم شيئاً فدخل حلقه ففسد صومه لأنه بمنزلة المخطئ وكذلك إذا اغتسل فدخل الماء حلقه كذا في السراج الوهاج \* النائم إذا شرب ففسد صومه وليس هراً ناسي لأن النائم أو ذاهب العقل إذا نسي لم يؤكل ذبيحته ويؤكل ذبيحة من نسي كذا في فتاوى قاضي خان \* وإذا ابتاع مالا يتغدى به ولا يتداوى به عادة كالبحر والتراب لا يوجب الكفارة كذا في التبیین \* ولو ابتاع حصاة أو بواء أو حجراً أو مدر أو قطناً أو حشيشاً أو كاعذة فعليه القضاء ولا كفارة كذا في الخلاصة \* ولا كفارة في السفر رجل إذا لم يدرك ولم يكن مطبوخاً ولا في ابتلاع الجوزة الرطبة كذا في النهر الفائق \* ولو ابتلع جوزة يابسة أو لوزة يابسة لا كفارة عليه ولو ابتلع بيضه بقشرها أو رمانه بقشرها لا كفارة عليه

كذا في الخلاصة \* والفستق ان كان رطباً فهو بمنزلة الخبز وان كان يا بساً ان مضغه فعليه الكفارة  
 اذا كان فيه لب وان ابتلعه فلا كفارة عليه عند الكل وان كان مشقوق الرأس فكذلك  
 عند العامة لا كفارة عليه هكذا في فتاوى قاضيخان \* ولو اكل قشراً البطيخ ان كان يا بساً او كان  
 بحال يتقذر منه فلا كفارة عليه وان كان طرياً بحال لا يتقذر منه فعليه الكفارة كذا في الظهيرية \*  
 ولو اكل الابرز والجاورس لا يجب الكفارة كذا في الذخيرة \* ولا كفارة باكل العدس والماش  
 هكذا في الزاهدى \* ولو اكل الطين الذي يغسل به الرأس فسد صومه وان كان يعتاد اكل  
 هذا الطين فعليه القضاء والكفارة هكذا في الظهيرية \* وان اكل ما بين اسنانه لم يفسد ان كان قليلاً  
 وان كان كثيراً يفسد والحمصة وماؤها كثير ومادونها قليل وان اخرجها واخذ بيده ثم اكل ينبغي  
 ان يفسد كذا في الكافي \* وفي الكفارة اقول قال الفقيه رحمه الله والاصح انه لا تجب الكفارة  
 كذا في الخلاصة \* واذا ابتلعها سمسمة بين اسنانه لا يفسد صومه لانه قليل وان ابتلع من الخارج  
 يفسد وتكلموا في وجوب الكفارة والمختار انها تجب اذا ابتلعها ولم يمض بها كذا في الغيابة  
 وفتاوى قاضيخان \* وهو الاصح كذا في محيط السرخسى \* وان مضغها لا يفسد الا  
 ان يجد طعمها في حلقه وهذا حسن جداً فليكن الاصل في كل قليل مضغه كذا في فتاوى القدير \*  
 ولو مضغ حبة حنطة لا يفسد صومه لانها تتلاشى كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا كفارة في الظاهر  
 في ابتلاع اللقمة الممضوغة لغيره كذا في الوجيز للكردي \* اذا بقيت لقمة السجود في فيه  
 نطلع الفجر ثم ابتلعها او اخذ كسرة خبز لياكلها وهو ناس فلما مضغها ذكر انه صائم فابتلعها مع  
 ذكر الصوم قال بعضهم ان ابتلعها قبل ان يخرجها عليه الكفارة وان اخرجها ثم اعادها لا كفارة  
 عليه وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو ابتلع بزاق غيره فسد صومه بغير كفارة الا  
 اذا كان بزاق صديقه فم يلزمه الكفارة كذا في المحيط \* وان ابتلع بزاق نفسه من يده فسد صومه  
 ولا يلزمه الكفارة كذا في الوجيز للكردي \* ترطببت شعثاه ببزاقه عند الكلام او غيره  
 فابتلعه لا يفسد للضرورة كذا في الراهدى \* ولو مال اعا به من يده الى ذقنه من خيران ينقطع  
 من داخل فم ثم رده الى فيه وابتلعه لا يفطره لانه لا ينم الخروج بخلاف ما اذا انقطع كذا  
 في الظهيرية في المقطعات \* في الحجة رجل له علة يخرج الماء من مده ثم يدخل ويذهب في الحلق  
 لا يفسد صومه كذا في التاتارخانية \* ولو بقي بلل بعد المضضة فابتلعه مع البزاق لم يفطره

ولو دخل الخياط انفه من رأسه ثم استشمه فادخل حلقة عمد الم يفطره لانه بمنزلة ريقه كذا في محيط السرخسى \* ولو اكل دما في ظاهر الرواية عليه القضاء دون الكفارة لانه مما يستغذره الطبع كذا في الظهيرية \* الدم اذا خرج من الاسنان ودخل حلقة ان كانت الغلبة للبزاق لا يضره وان كانت الغلبة للدم يفسد صومه وان كانا سواء افسد ايضا استحسانا \* صائم عمل عمل الا بريسم فادخل الا بريسم في فيه وخرجت منه خضرة الصبغ او صفرة او حمرة واختلط بالريق فصار الريق اخضرا واصفرا واحمرا فابتلعه وهذا كرسومه فسد صومه كذا في الخلاصة \* ولو مص الهليلج فدخل البزاق حلقة لم يفسد ما لم يدخل مینه كذا في الظهيرية \* ولو مص سكر حتى وصل الماء حلقة فعليه الكفارة كذا في محيط السرخسى \* وما ليس بمقصور بالاكل ولا يمكن الاحتراز عنه كالدباب اذا وصل الى جوف الصائم لم يفطره كذا في ايضاح الكرمانى \* ولو اخذ الذباب واكله يجب عليه القضاء دون الكفارة كذا في شرح الطحاوى \* ولو تناهى برفع رأسه فوقع في حلقة قطرة ماء انضبت من ميزاب فسد صومه هكذا في السراج الوهاج \* والمطروا للنج اذا دخل حلقة يفسد صومه وهو الصحيح كذا في الظهيرية \* ولو دخل حلقة غبار الطاحونة او طعام الادوية او غبار الهرس واشباهه او الدخان او ما سطع من غبار التراب بالريح او بحوافر الدواب واشباه ذلك لم يفطره كذا في السراج الوهاج \* الدموع اذا دخلت فم الصائم ان كان قليلا كالقطرة والقطرتين او نحرها لا يفسد صومه وان كان كثيرا حتى وجد ملوحتة في جميع فمه واجتمع شيء كثيرا فابتلعه يفسد صومه وكذا مرق الوجه اذا دخل فم الصائم كذا في الخلاصة \* وما يدخل من مسام البدن من الدهن لا يفطره كذا في شرح المجمع \* ومن اغتسل في ماء وجد برده في باطنه لا يفطره كذا في النهر الفائق \* ولو اقطر شيئا من الدواء في مینه لا يفسد صومه عندنا وان وجد طعمه في حلقة \* وانما بزق فرأى اثر الكحل ولونه في بزاقه عامة المشائخ على انه لا يفسد صومه كذا في الذخيرة \* وهو الاصح هكذا في التبيين \* اذا قاء او استقاء ملأ الفم اودونه عاد بنفسه او اعاد او خرج فلا فطره اى الاصح الا في الاعادة والاستقاء بشرط ملأ الفم هكذا في النهر الفائق \* وهذا كله اذا كان القيء طعاما او ماء او مرة فان كان باغما فغير مفسد المصوم عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافا لابي يوسف رح اذا ملأ الفم \* وقوله هذا احسن من قولهما هكذا في فتح القدير \* ومن احتقن او استعط او اقطر في اذنه دهن او فطر ولا كفارة

عليه هكذا في الهداية \* ولو دخل الدهن بغير صنعه فطره كذا في محيط السرخى \* ولو أقطر في أذنه الماء لا يفسد صومه كذا في الهداية \* وهو الصحيح هكذا في محيط البحر خسى \* وإذا أقطر في أجليه لا يفسد صومه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في المحيط \* سواء أقطر فيه الماء أو الدهن وهذا الاختلاف فيما إذا وصل المنة وأما إذا لم يصل بأن كان في قصبه المذكور بعد لا يفسد بالاجماع كذا في التبيين \* وفي الأقطار في أقبال النساء يفسد بلا خلاف وهو الصحيح هكذا في الظهيرية \* وفي دواء الجائفة والآمة أكثر المشايخ على أن العبرة للوصول إلى الجوف والدماع لا لكونه رطباً أو يابساً حتى إذا علم أن اليابس وصل يفسد صومه ولو علم أن الرطب لم يصل لم يفسد هكذا في العناية \* وإذا لم يعلم أحدهما وكان الدواء رطباً فعند أبي حنيفة رحمه الله يفطر للوصول مادة وقال لا لعدم العلم به فلا يفطر بالشك وإن كان يابساً فلا فطرانفاً هكذا في فتح القدير \* ولو طعن برمح أو أصابه سهم وبقي في جوفه فسد وإن بقي طرفه خارجاً لا يفسد كذا في التبيين \* ومن ابتلع لحماً مربوطاً على خيط ثم انتزعه من ساعته لا يفسد وإن تركه فسد كذا في البدائع \* ولو ابتلع خشبة وطرفها في يده ثم أخرجها لا يفسد صومه ولو ابتلع كلها فسد صومه كذا في الخلاصة \* ولو أدخل أصبعه في أمته أو المرأة في فرجها لا يفسد وهو المختار إلا أن كانت مبتلة بالماء أو الدهن فحينئذ يفسد للوصول الماء أو الدهن هكذا في الظهيرية \* هذا إذا كان ذكراً المصوم وهذا تنبيه حسن يجب أن يحفظ لأن المصوم إنما يفسد في جميع الفصول إذا كان ذكراً المصوم وإلا فلا هكذا في الزا هدى \* وإذا أخرج دبره وهو صائم ينبغي أن لا يقوم من مقامه حتى ينشف ذلك الموضع بخرقه كيلا يدخل الماء جوفه فيفسد صومه ولهذا قالوا لا يتنفس في الاستنجاء إذا كان صائماً كذا في محيط السرخى في باب الاستجمار \* والصائم إذا استقصى في الاستنجاء حتى بلغ الماء مبلغ الحقة يفسد صومه كذا في البحر الرائق \* وإذا جامع مكرهاً في نهار رمضان عليه القضاء دون الكفارة كذا في فتاوى قاضيخان \* وعليه الفتوى وكذا لو أكرهته المرأة كذا في الخلاصة \* إذا أوجع قبل طلوع العجر فلما خشي الصبح أخرج وأمنى بعد الصبح لا قضاء عليه وإن بدأ بالجماع ناسياً أو لم يجمع قبل طلوع الفجر ثم طلع العجر أو الناسى تذكر أن نزاع نفسه في فورة لا يفسد صومه في الصحيح من الرواية كذا في فتاوى قاضيخان \* وإن بقي على ذلك عليه القضاء والكفارة في ظاهر الرواية كذا في البدائع \* وإذا نظر إلى

امراً بشهوة في وجهها او فرجها كرراً النظر او لا لا يفطر اذا انزل كذا في فتح القدير \* وكذا لا يفطر بالفرج  
اذا امنى هكذا في السراج الوهاج \* واذا قبل امرأته وانزل فسد صومه من غير كفارة كذا في المحيط \*  
وكذا في تقبيل الامه والغلام وتقبيلها زوجها اذا رأت بللاً وان وجدت لذة ولم تربللاً فسد  
عند ابي يوسف رحمه الله خلافاً لمحمد رحمه الله كذا في الزاهدي \* ولو قبل بهيمة فانزل لا يفسد  
كذا في المحيط \* والمس والباشرة والمصافحة والمعاينة كالقبلة كذا في البحر الرائق \*  
ولو مس المرأة وراء ثيابها فامنى فان وجد حرارة جلد لها فسد ولا فلا كذا في معراج الدراية \*  
ولو مست المرأة زوجها حتى انزل لم يفسد صومه ولو كان يكلف بذلك ففيه اختلاف المشايخ  
كذا في المحيط \* وان مس فرج بهيمة فانزل لا يفسد صومه كذا في السراج الوهاج \* وان  
جا مع بهيمة او ميتة او جامع فيمادون الفرج ولم ينزل لا يفسد صومه وان انزل في هذه الوجوه  
كان عليه القضاء دون الكفارة كذا في فتاوى قاضيخان \* الصائم اذا حالج ذكره حتى  
امنى عليه القضاء وهو المختار وبه قال عامة المشايخ كذا في البحر الرائق \* واذا حالج ذكره  
بيد امرأته فانزل فسد صومه كذا في السراج الوهاج \* ولو جومعت النائمة او المجنونة جنونا  
عارضيا بعد نيتها حالة الافاقة يفسد صومها صيد الثلاثة كذا في الخلاصة \* فان عملت امرأتان  
بالسحق ان انزلنا افطرتا والا فلا كذا في السراج الوهاج \* ولا كفارة مع الانزال كذا  
في فتح القدير \* النوع الثاني ما يوجب القضاء والكفارة من جامع عمد في احد  
السبيلين عليه القضاء والكفارة ولا يشترط الانزال في المحلين كذا في الهداية \* وعلى المرأة  
مثل ما على الرجل ان كانت مطاوعة وان كانت مكرهة عليه القضاء دون الكفارة وكذا  
ان كانت مكرهة في الابتداء ثم طأ وعته بعد ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو مكنت نفسها  
من صبي او مجنون فزنى بها فعليها الكفارة بالاتفاق كذا في الزاهدي \* اذا اكل منعماً ما يتغذى  
به او يتداوى به يلزمه الكفارة وهذا اذا كان مما يؤكل للغذاء والدواء ما ان لم يقصد لهما  
لا كفارة وعليه القضاء كذا في خزانة المفتين \* فالصائم اذا اكل الخبز او الاطعمة او الاشربة  
او الادهان او الالبان او اكل اهليلة او ممكاً او زعفراناً او كافوراً او غالية عليه القضاء والكفارة  
عندنا هكذا في فتاوى قاضيخان \* وكذا اذا اكل الخل والمرى وماء العصفرو ماء الزعفران  
وماء الباقلاء والبطيخ وماء القثاء والقند وماء الزرجون والمطر والثلج والبرد اذا اتعمد ذلك \*

وكذا اذا اكل طينا يؤكل للدواء كالطين الارمني او الظمين الذي يقلى فيؤكل او دقيق الذرة  
اذا الله بسمن او ابتلع بطيخة صغيرة وكذا اذا اكل لحما ضير مطبوخ او شحما ضير مطبوخ على المختار  
كذا في خزانة المفتين \* وان ابتلع شعيرا ان كان متعلبا يلزمه الكفارة وان كان غير متعلبا  
لا يلزمه لان المتعلبي يؤكل مادة وغير المتعلبي لا كذا في محيط السرخسي \* وفي دقيق الذرة  
اذا الله بالسمن او الدبس تجب الكفارة وكذا لو اكل الحنطة هكذا في الخلاصة \* وان اكل  
قرائم الذرة قال الزند ويسمى اري ان عليه الكفارة لان فيها حلوة ويلتذ بها كذا في السراج الوهاج \*  
وان اكل ورق الشجر فان كان مما يؤكل كورق الكرم فعليه القضاء والكفارة وان كان مما  
لا يؤكل كورق الكرم اذا عظم فعليه القضاء دون الكفارة كذا في البحر الرائق \* وعلى هذا  
التفصيل النباتات كلها كذا في التبيين \* ولو اكل حبة عنب ان مضغها فعليه القضاء والكفارة  
وان ابتلعها كما هي ان لم يكن معها تفروقه فعليه القضاء والكفارة بالاتفاق وان كان معها  
تفروقه قال عامة العلماء عليه القضاء والكفارة وقال ابو سهيل لا كفارة وهو الصحيح  
في الظهيرية \* ولو ابتلع لوزة رطبة يلزمه الكفارة كذا في محيط السرخسي \* ولو مضغ لوزة  
او جوزة رطبة او يابسة وابتلعها كفر كذا في معراج الدراية \* وفي المالح لا تجب الكفارة  
الا اذا اعتاد اكله وحده كذا في التبيين \* ولو اكل المالح تجب الكفارة هو المختار كذا في  
الخلاصة \* قال صدر الشهيد هو الصحيح كذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم \* ومما  
يتصل بذلك مسائل لو اكل او شرب او جامع ناسيا وظن ان ذلك فطره فاكل متعمدا لا كفارة  
عليه وان علم ان صومه لا يفسد بالنسيان عند ابي حنيفة رح لا يلزمه هو الصحيح هكذا في الخلاصة \*  
ولو ذرعه القى فظن انه يفطره فافطر لا كفارة عليه وان علم ان ذلك لا يفطره فعليه الكفارة كذا  
في البحر الرائق \* واذا اجتلم فظن ان ذلك فطره فاكل بعد ذلك متعمدا لا كفارة عليه هكذا  
في المحيط \* وان علم حكم الاحتلام كفر كذا في الظهيرية \* ولو احتجم فظن ان ذلك يفطره ثم اطل  
متعمدا عليه القضاء والكفارة الا اذا افتنه فقيه بالفساد ولو بلغه الحديث واصمده مكذبا عند محمد رح  
ومن ابي يوسف رح خلاف ذلك وان عرف تاويله يجب الكفارة كذا في الهداية \* واذا اكتحل  
او ادهن نفسه او شارب ثم اكل متعمدا عليه الكفارة الا اذا كان جاهلا فانى له بالفطر فلا يلزمه الكفارة  
هكذا في فتاوى قاضيجان \* اذا دخل المسافر مصره قبل الزوال ولم يتناول شيئا ونوى الصوم ثم جامع

متعمدا لا كفارة عليه وكذا اذا افاق المجنون قبل الزوال فنوى الصوم ثم جامع كذا في السراج الوهاج \*  
 واذا اصبح فيرننا وللصوم ثم نوى قبل الزوال ثم اكل فلا كفارة عليه كذا في الكشف الكبير \*  
 والصحيح اذا افطر ثم مرض مرضا لا يستطيع معه الصوم يسقط الكفارة مندنا كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 وهو الاصح هكذا في الظهيرية \* فالاصل مندنا انه اذا صار في آخر النهار على صفة لو كان عليها  
 في اول اليوم يباح له الفطر يسقط عنه الكفارة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو استاك فظن ان ذلك فطره  
 فاكل بعد ذلك متعمدا عليه القضاء والكفارة كذا في الخلاصة \* ولو اغتاب انسانا فظن  
 ان ذلك يفطره ثم اكل بعد ذلك متعمدا عليه الكفارة وان استغنى فقيها او تأول حديثا كذا  
 في البدائع \* وبه قال عامة العلماء كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو افطرت المرأة متعمدة  
 ثم حاضت او مرضت يومها ذلك قضت ولا كفارة عليها وكذا لو افطر ثم اغشى عليه كذا  
 في محيط السرخسي \* ولو جرح نفسه حتى صار بحال لا يقدر على الصوم قيل لا يسقط الكفارة  
 وهو الصحيح كذا في الظهيرية \* ولو جامع بهيمة او ميتة فظن ان ذلك فطره فاكل متعمدا  
 فعليه الكفارة ان كان عالما وان كان جاهلا فعليه القضاء دون الكفارة وكذا لو ادخل اصبعه في دبره  
 او سلكته قد ابتلعها ولم يغسها من يده ثم اكل بعد ذلك متعمدا \* ولو نظر الى محاسن المرأة فظن  
 ان ذلك فطره فاكل بعد ذلك متعمدا فهو كالقبي كذا في الخلاصة \* وان اكل ميتة قد تدودت  
 فسد صومه ولا كفارة فان لم تكن تدودت فعليه القضاء والكفارة كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 ولو ان رجلا قدم ليقتل في نهار رمضان فاستسقى رجلا فسقاه فشربه ثم عفى عنه قال الشيخ الامام  
 ظهير الدين يجب عليه الكفارة \* اذا جامع امرأته طوعا نهارا متعمدا ثم اكرهه السلطان على السفر  
 في ظاهر الاصول لا يسقط الكفارة هكذا في الظهيرية \* الباب الخامس في الاعتذار التي  
تبيح الافطار منها السفر الذي يبني الفطر \* وهو ليس بعد في اليوم الذي انشأ السفر فيه كذا  
 في الغياثة \* فلو سافر نهار الايحاب له الفطر في ذلك اليوم وان افطر لا كفارة عليه بخلاف ما لو افطر ثم  
 سافر كذا في محيط السرخسي \* ولو اكل في اول النهار متعمدا ثم اكرهه السلطان على السفر  
 لا يسقط منه الكفارة في ظاهر الرواية \* ولو سافر باختياره لا تسقط عنه باتفاق الروايات كذا  
 في الخلاصة \* ولو سافر في شهر رمضان ثم رجع الى اهله ليحمل شيئا نسيه فاكل بمنزله ثم  
 خرج القياس ان تجب عليه الكفارة لانه رفض سفره قال الفقيه وبه نأخذ كذا في الغياثة \* ومنها



المرض المريض اذا خاف على نفسه التلف او ذهاب عضو يفطر بالاجماع وان خاف زيادة العلة وامتداده فكذلك صندنا وعليه القضاء اذا انظر كذا في المحيط \* ثم معرفة ذلك باجتهاد المريض \* والاجتهاد غير مجرد الوهم بل هو غلبة ظن من اشارة وتجربة او باخبار طبيب مسلم غير ظاهر الفسق كذا في فتح القدير \* والصحيح الذي يخشى ان يمرض بالصوم فهو كالمرضى هكذا في التبيين \* ولو كان له نوبة الحمى فكل قبل ان يظهر الحمى لا بأس به كذا في فتح القدير \* ومن كان له حمى غيب فلما كان اليوم المعتاد افطر على توهم ان الحمى يعاوده ويضعفه بالخلف الحمى يلزمه الكفارة كذا في الخلاصة \* ومنها حبل المرأة ورضاها \* الحامل والمرضع اذا خافتا على انفسهما او ولدهما افطرا واقضتا ولا كفارة عليهما كذا في الخلاصة \* ومنها الحيض والنفاس واذا حاضت المرأة او نفست انطرت كذا في الهداية \* المرأة اذا انطرت على انه يوم الحيض ثم انه لم تحض في يومها ذلك الاظهر ان عليها الكفارة كذا في الظهيرنة \* ولو ظهرت ليلا صامت الغدان كان ايام حيضها عشرة وان كانت دونها وان ادركت من الليل مقدار الغسل وزيادة ساعة لطيفة تصوم وان طلع العجر مع فراغها من السبل لا تصوم لان مدة الاغتسال من جملة الحيض فيمن كانت ايامها دون العشرة كذا في محيط السرخسي \* ومنها العطش والجوع كذا في اذا خيف منهما الهلاك او نقصان العقل بالامانة اذا وضعت عن العمل وخشيت الهلاك بالصوم \* وكذا الذي ذهب به مؤكل السلطان الى العمارة في الايام الحارة اذا خشي الهلاك او نقصان العقل كذا في فتح القدير \* ومنها كبر السن والشيخوخة العاني الذي لا يعدر على الصيام يفطر ويطعم لكل يوم مسكينا كما يطعم في الكفارة كذا في الهداية \* والعجوز مثله كذا في السراج الوهاج \* وهو الذي كل يوم في نقص الى ان يموت كذا في البحر الرائق \* نعم ان شاء اعطى الفدية في اول رمضان بمرة وان شاء اخرها الى آخره كذا في النهار الفائق \* ولو قدر على الصيام بعد ما بدى بطل حكم الغذاء الذي قد اذنه حتى يجب عليه الصوم هكذا في النهاية \* ولو كان صوم كفارة اليمين او صوم كفارة النفل معجز عنه وصار شيخا فانبا وادان يطعم عنه لم يجز \* والاصل فيه ان كل صوم اذا كان اصلا بنفسه ولم يكن بدلا عن غيره جاز الاطعام بدلا عنه اذا وقع اليأس من الصوم وكل صوم كان بدلا عن غيره ولم يكن اصلا بنفسه لم يحز الاطعام عنه وان وقع اليأس من الصوم كفارة اليمين لا بد له

من غيره فلا يجزى الا طعام منه واما في كفارة الظهار وكفارة الافطار في شهره رمضان اذا مجز  
 عن الا مئاق لفقره وعجز من الصوم اكبره جازله ان يطعم ستين مسكينا لان هذا صار بدلا  
 عن الصيام بالنص كذا في شرح الطحاوي \* ولو فات صوم رمضان بعد المرض او السفر  
 واستدام المرض والسفر حتى مات لا قضاء عليه لكنه ان اوصى بان يطعم عنه وصيته  
 وان لم يجب عليه ويطعم عنه من ثلث ماله \* فان برى المريض او قدم المسافر وادرك من الوقت  
 بقدر ما داته فيلزمه قضاء جميع ما ادرك فان لم يصم حتى ادركه الموت فعليه ان يوصى بالفدية  
 كذا في البدائع \* ويطعم عنه وليه لكل يوم مسكينا نصف صاع من براء وصاعا من تمرا وصاعا  
 من شعير كذا في الهداية \* فان لم يوص وتبرع عنه الورثة جاز ولا يلزمهم من غير ابصاء كذا  
 في فتاوى تاضيخان \* ولا يصوم عند الولي كذا في التبيين \* فان صم المريض او اقام المسافر  
 ثم ما تالرمهما القضاء بقدر الصحة والاقامة وهذا تولهم جميعا \* من غير خلاف هذا هو الصحيح  
 كذا في السراج الوهاج \* وان جاء رمضان الثاني وام يقض الاول قدم الاناء على القضاء  
 كذا في النهر الفائق \* ذكر الرازي عن اصحابنا ان الافطار بغير مذر في صوم التطوع لا يحل  
 هكذا في الكافي \* وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* وهو ظاهر الرواية هكذا في النهر الفائق \*  
 والاضحية فيما روى عن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله مذر وهو الاظهر هكذا في الكافي \*  
 قالوا والصحيح من المذهب انه ان كان صاحب الدعوة ممن يرضى بمجرد حضوره ولا يتأذى  
 بترك الافطار لا يفطر وان كان يعلم انه يتأذى بترك الافطار يفطر ويتضي \* قال الشيخ الاجل  
 شمس الائمة الحلواني احسن ما قيل في هذا الباب انه ان كان يثق من نفسه بالقضاء يفطر  
 د فعلا لذى من اخيه المسلم وان كان لا يثق من نفسه بالقضاء لا يفطر وان كان في ترك الافطار  
 اذى المسلم وهذا اذا كان الافطار قبل الزوال ما بعده فلا يفطر الا اذا كان في ترك الافطار  
 عقوق الوالدين كذا في المحيط \* وتكون مذرا في حق المضيف والضيف هكذا في شرح الوقاية \*  
 الضيافة ليست بعدد في الصوم الواجب هكذا في النهاية \* المجنون اذا افاق في بعض الشهر يلزمه  
 قضاء ما مضى وان اسنوب جنونه كل الشهر لم يقضه \* وفي ظاهرا لرواية لم يفصل  
 بين المجنون الطارئ على البلوغ والمقترن له كذا في محيط السرخسي \* ولو افاق بعد الزوال  
 من اليوم الاخير من شهر رمضان لا يلزمه القضاء هو الصحيح كذا في الكفاية والنهاية \*

ولو أغمى عليه رمضان كله قضاؤه وهذا بالاجماع كذا في معراج الدراية \* أغمى عليه أوجن  
بعد ما غربت الشمس وبقي كذا في أيامه لم يقض يوم ناك الليلة لأنه إن كان يعلم أنه نوى الصوم  
فظاهر وإن لم يعلم فظاهر حاله النية والعمل بظاهر الحال واجب حتى لو كان مضافاً أو متهنكاً  
بعناد الفطر في رمضان قضاؤه لأن ظاهر حاله لم يدل على النية ولم ينو كذا في الزا هدى \*  
أعزى إذا علم أنه يقاتل العدو في رمضان وهو يخاف الضعف فله أن يفطر كذا في محيط  
السر حسي \* فإن لم يتفق القتال فلا كفارة عليه لأن في القتال يحتاج إلى تنديم الأقطار لينتقم  
ولا كذا لك المرض كذا في الظهيرية في المقطعات \* المحترف المحتاج إلى نفقته علم أنه  
لو اشتغل بحرفته يلحقه ضرر مبيح للطريق يحرم عليه الفطر قبل أن يمرض كذا في النية \*  
الباب السادس في النذر \* الأصل أن النذر لا يصح إلا بشروط أحدها أن يكون الواجب  
من جنسه شرعاً ولذلك لم يصح النذر بعبادة المريض والثاني أن يكون متصوفاً لا وسفاً  
فلم يصح النذر بالوضوء وسجدة التلاوة والثالث أن لا يكون واجباً في الحال وفي ناسي الحال  
فلم يصح بصلوة الظهر وغيرها من المفروضات هكذا في النهاية . والرابع أن لا يكون المنذور  
معصية باعتبار نفسه هكذا في البحر الرائق \* وإذا قال الله على صوم يوم النحر فطروا تضي  
وهذا النذر صحيح لأنه مشروع بنفسه منهي لغيره وهو ترك اجابة دعوة الله تعالى وإن صام فيه  
يخرج من العهدة هكذا في الهداية \* ولا بد من شرط آخر وهو أن لا يكون مستحيل الكون  
فلو نذر صوم أمس لم يصح فذره كذا في البحر الرائق \* ولو قال لله على أن أصوم اليوم الذي  
يقدم فيه فلان تقدم فلان بعد ما أكل أو بعد ما حاضت لا يجب شيء في قول محمد رح  
كذا في فتاوى قاضي خان \* وهو المختار كذا في السراجية \* وإن تقدم بعد الروال  
لا يلزمه شيء في قول محمد رح ولا رواية فيه عن غيره كذا في الخلاصة ولو قال لله على  
أن أصوم اليوم الذي تقدم فيه فلان تقدم أبداً لا يرد شيء ولو تقدم قبل الزوال وأم باطل  
صام كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لله على صوم اليوم الذي يقدم فيه فلان أبداً تقدم  
فلان في يوم قد أكل فيه لم يلزمه صوم ذلك اليوم وبإرمه صوم كل يوم مثله فيما يستعمل  
كذا في السراج الزهاج \* وهكذا في المحيط \* وإن جعل على نسيان بصوم اليوم الذي  
يقدم فيه فلان وجعل على نفسه أن يصوم اليوم الذي يعاقب فيه فلان أبداً فعليه فلان في

اليوم الذي قدم فيه فلان فعليه صوم ذ لك اليوم وحده ابدا ولا شئ عليه غير ذ لك كذا في المحيط \*  
 اذ ا قال لله على ان اصوم يوما فانه يلزمه صوم يوم وتعيين الاداء اليه وهو على التراخي بالاجماع \*  
 ولو قال لله على صوم نصف يوم لا يصح ولو قال لله على ان اصوم يومين او ثلثة او عشرة لزمه  
 ذ لك ويعين وقتا يؤدي فيه فان شاء فرق وان شاء تابع الا ان ينوى التابع عند النذر فم يلزمه  
 متتابعا وان نوى فيه التابع وافطر يوما فيه او حاضت المرأة في مدة الصوم استأنف واستأنفت  
 كذا في السراج الوهاج \* ولو اوجب على نفسه متفرقا فصام متتابعا اجزاه كذا في فتاوى قاضي خان \*  
 ولو قال لله على ان اصوم عشرة ايام متتابعات فصام خمسة عشر يوما وافطر يوما لا يدري ان يوم  
 الاطار من الخمسة او من العشرة فانه يصوم خمسة ايام آخر متتابعات فيؤجد عشرة متتابعة كذا  
 في الظهيرية \* ولو قال لله على ان اصوم يوما ويوما فعليه صوم يوم واحد الا ان ينوى بذ لك  
 الا بد ولو قال لله على صوم لرمه صوم يوم واحد ولو قال صوم ايام لزمه ثلثة ايام الا ان ينوى الاكثر \*  
 ولو قال صوم ايام كثيرة ولا بية له فعليه صوم عشرة ايام عند ابي حنيفة رح وعند هما سبعة ايام  
 كذا في السراج الوهاج \* ولو قال لله على صوم الايام ولا بية له فعليه صيام عشرة ايام وعند هما سبعة ايام  
 كذا في السراجية \* ولو قال بضعة عشرة يوما فهو على ثلثة عشر يوما كذا في فتح القدير \* وكذا  
 لو قال لله على ان اصوم كذا يوما يلزمه صوم احد عشر يوما ولو قال كذا وكذا يلزمه صوم  
 احد وعشرين كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل قال لله على صوم جمعة لزمه سبعة ايام  
 الا ان ينوى يوم الجمعة خاصه والتعيين اليه كذا في السراج الوهاج \* ولو قال صوم الجمع  
 فعند ابي حنيفة رح هذا على عشر جمع وعند هما على جميع جمع المر ولو قال جمع هذا الشهر  
 فعليه ان يصوم كل يوم جمعة يمر في هذا الشهر قال شمس الاثمة السرخسي هذا هو الاصح كذا  
 في الظهيرية في المقتطعات \* اذ ا قال لله على ان اصوم يوم الخميس فهو على اقرب خميس  
 اليه فيجب عليه صومه وحده ولا يجب كل خميس يأتي الا ان ينوى ذلك \* ولو قال لله على ان  
 اصوم يوم السبت ثمانية ايام فعليه ان يصوم سبتين وان قال سبعة ايام لزمه سبع سبت  
 لان السبت في سبعة ايام لا يتكرر فحمل كلامه على العدد بخلاف الاول كذا في السراج الوهاج \*  
 اذ ا نذر بصوم كل خميس يأتي عليه فافطر خميسا واحدا فعليه قضاء ذ لك في المحيط \*  
 واذا خرا القضاء حتى صار شيخا فانيا او كان النذر بصيام الابد فعجز لذ لك او باشغاله بالمعيشة

لكون صناعته شائعة له ان يفطر ويطعم لكل يوم مسكيناً على ما تقدم وان لم يقدر على ذلك لعسرته  
يسنعه الله انه هو الغفور الرحيم ولولم يقدر لشدة الزمان كالحركة ان يفطر وينظر اشتاء فيقضى كذا  
في فتح القدير \* هذا اذا لم يكن نذره بالابد هكذا في الخلاصة \* ولو اراد ان يقول لله على صوم يوم  
فجرى على لسانه صوم شهر لزمه صوم شهر لان النذر يستوى فيه التصد وغيره \* اذا قال لله  
على صوم شهر لزمه ثلثون يوماً وتعيب الشهر اليه ولا يلزمه الاداء عقيب النذر حتى لا يأت به بالتأخير  
كذا في السراج الوهاج \* ولو قال لله على ان اصوم الشهر فعليه ان يصوم بقية الشهر الذي  
هو فيه وان نوى شهراً فهو على ما سوى كذا في المحيط \* ولو قال لله على ان اصوم شهر امتتبع لزمه التتابع  
وان اطلق يخبر وان عين الشهر ما فطر يوماً قضاء ولا يستقبل وان افطر كله يخبر في القضاء  
بين التفرق والتتابع كذا في الزاهد \* ولو قال لله على صوم شوال ودي القعدة  
ودى الحجة فصامهن بالاهلة وكان ذوالقعدة وذوالحجة ثلثين ثلثين وسؤال تسعة وعشرين  
داية صوم خمسة ايام يوم الفطر والاضحى واما التشريق كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال لله  
على صوم ثلاثة اشهر فعين للصوم شوال وذوالقعدة وذوالحجة وكان ذوالقعدة وذوالحجة ثلثين  
ثلثين يوماً وسؤال تسعة وعشرين فعليه قضاء ستة ايام كذا في الخلاصة \* ولو قال لله على ان اصوم شهراً  
مبداً شهر رمضان ان نوى الممالة في التتابع يلزمه صوم شهر متتابعاً ان نوى المداية في العدد  
او لم يكن له بية يلزمه ان يصوم ثلثين يوماً ان شاء صام متفرقاً وان شاء متتابعاً كذا في المحيط \*  
وفي التوازل وبه نأخذ كذا في التاتار خانية \* وكذا لو اراد مثله في الوجوب ان يرق كذا في فتاوى  
قاضي خان \* ولو قال لله على صوم هذه السنة افطر يوماً الفطر ويوم النحر واما التشريق وقضاها  
كذا في الهداية \* هذا اذا قال ذلك قبل يوم الفطر فان قاله في شوال فليس عليه قضاء بدم الفطر  
وكذا لو قال بعد ايام التشريق لا يلزمه قضاء العيدين واما التشريق كذا في فتح القدير  
ناقلاً عن غاية البيان \* ولو قال لله على صوم سنة ولم يعين بصوم سنة بالاهلة وبمضى خمسة  
وثلثين يوماً ثلثين يوماً لرمضان وخمسة ايام قضاء عن يوم الفطر والحج واما التشريق \*  
ولو قال لله على صوم سنة متتابعة فهو كقول الله على صوم هذه السنة بعينها لا يلزمه قضاء شهر رمضان  
لان السنة المتتابعة لا تخلو عن شهر رمضان كذا في الخلاصة \* واذا اوجبت المرأة على نفسها  
صوم سنة بعينها قضت ايام حيضها لان تلك السنة قد تخلو عن ايام الحيض فصم الايجاب

كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال دهرافهو على ستة اشهر او الدهر فعلى العمر كذا في فتح القدير \* وهكذا في فتاوى قاضي خان \* اذا ملق النذر بالصوم بشرط واداه قبل وجوده لا يجوز اجماعا و اذا كان مضافا الى وقت واداه قبل مجيئ الوقت بان قال لله على ان اصوم رجباً نصام ربيع الاول مكانه فعلى قول ابي يوسف رح يجوز وهو قول ابي حنيفة رح \* وعلى قول محمد رح لا يجوز كذا في المحيط \* ولو قال ان عوفيت صمت كذا لم يجب حتى يقول لله على وهذا قيام وفي الاستحسان يجب وان لم يكن تعليق لا يجب عليه قياما ولا استحسانا كذا في الظهيرية \* و اذا اوجب على نفسه صوم شهر فمات قبل ان يمضي شهر بصره صوم شهر حتى يلزمه ان يوصي بذلك فيطعم منه لكل يوم نصف صاع من الحنطة سواء كان الشهر معينه او بعير عينه نص عليه في باب الاعتكاف \* المريض لو قال لله على ان اصوم شهرا فمات قبل ان يصح لا يلزمه شيء \* ولو صم يوما لزمه ان يوصي بجميع الشهر وقال محمد رح يلزمه الايصاء بقدر ما صم كذا في الاخلاصة \* ولو قال لله على ان اصوم يومين متتابعين من اول الشهر وآخره كان عليه ان يصوم الخامس عشر والسادس عشر كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال لله على ان اصوم رجباً ثم صام من كفارة ظهارة شهرين متتابعين احدهما رجب اجزاؤه يجب عليه قضاء رجب وهو الاصح هكذا في الظهيرية في المقطعات \* الباب السابع في الاعتكاف \* لا بد من معرفة تفسيره وتقسيمه وركنه وشروطه وآدابه ومحاسنه ومفسداته ومحظوراته \* اما تفسيره فهو اللبث في المسجد مع نية الاعتكاف كذا في النهاية \* وينقسم الى واجب وهو المنذور تنجيذا او تعليقاً والى سنة مؤكدة وهو في العشر الاخير من رمضان والى مستحب وهو ما سوبهما هكذا في فتح القدير \* واما شروطه فمنها النية حتى لو اعتكف بلا نية لا يجوز بالاجماع كذا في معراج الدراية \* ومنها مسجد الجماعة فيصم في كل مسجد له اذان واقامة هو الصحيح كذا في الخلاصة \* وفضل الاعتكاف ما كان في المسجد الحرام ثم في مسجد النبي عليه الصلوة والسلام ثم في بيت المقدس ثم في الجامع ثم في ما كان اهله اكثر واوفر كذا في التبيين \* والمرأة تعتكف في مسجد بيتها \* اذا اعتكفت في مسجد بيتها فتلك البقعة في حقها كمسجد الجماعة في حق الرجل لا تخرج منه الا الحاجة الانسان كذا في شرح المبسوط للامام السرخسي \* ولو اعتكفت في مسجد الجماعة جاز ويكره هكذا في محيط السرخسي \*

والأول اضل ومسجد حيا اضل لها من المسجد الاظم ولها ان تعتكف في غير موضع صلواتها من بيتها اذا اعتكفت فيه كذا في التبيين \* ولو لم يكن في بيتها مسجد تجعل موضعا منه مسجدا فتعتكف فيه كذا في الزهدى \* ومنها الصوم وهو شرط الواجب منه رواية واحدة \* ظاهر الرواية من ابي حنيفة ر ح وهو قولهما ان الصوم ليس بشرط في التطوع \* وليس لافله تغدير على اظهر حتى اودخل المسجد ونرى الاعتكاف الى ان يخرج منه صبح هكذا في التبيين \* واو نذر اعتكاف ليلة او يوم قدا كل فيه لم يصح ولو قال لله على ان اعتكف شهرا بغير صوم فعليه ان يعتكف ويصوم كذا في الظهيرية \* وبشترط وجود ذات الصوم لا الصوم بجهة الاعتكاف حتى ان من نذر باعتكاف رمضان صبح نذره كذا في الذخيرة \* فان صام رمضان ولم يعتكف كان عليه ان يقضى اعتكاف شهر آخر متابعا ويصوم فيه هكذا في المحيط \* وان لم يعتكف حتى دخل رمضان آخر فاعتكف فيه لم يجزه لان الصوم صار دينيا في ذمته لمقات من وقت وصار منصوبا بنفسه والمقصود لا يتادي بغيره حتى لو نذر اعتكاف شهر ثم اعتكف رمضان لا يجزبه ولو افطر وقضى صوم الشهر مع الاعتكاف اجزاه لان القضاء مثل الاداء هكذا في محيط السرخسى والخلاصة \* اذا اصبح الرجل صائما مطوعا ثم قال في بعض النهار الله على ان اعتكف هذا اليوم فلا اعتكاف في قياس قول ابي حنيفة ر ح لان الاعتكاف الواجب لا يصح الا بالصوم الواجب والصوم في اول اليوم انعقد تطوعا فلا يمكن جماعه واجبا بعد ذلك كذا في المحيط \* ومنها الاسلام والعقل والطهارة عن الجنابة والحيض والمفاس لان النافر ليس من اهل العبادة والمجنون ليس من اهل النية والجنب والحائض والنفساء ممنوعون عن المسجد \* واما البلوغ فليس بشرط لصحة الاعتكاف فيصبح من الصبي الماقل ولا يشترط الذكورة والحرية فيصحب من المرأة والعبد باذن المولى والزواج ان كان لها زوج كذا في البدائع \* فان اذن لها الزوج بالاعتكاف لم يكن له ان يمنعها بعد ذلك وان منعها لا يصح منعه والمولى اذا منع المملوك بعد الاذن صبح منع ويكون معيأ في ذلك وللمكاتب ان يعتكف بغير اذن المولى وليس للمولى ان يمنع كذا في فتاوى قاضى حان \* وان نذرت المرأة بالاعتكاف فللزوج ان يمنعها من ذلك وكذا العبد والامة اذا رابها للمولى ان يمنع كذا في المحيط \* فاذا امتنع فعليه وان بانته قضت هكذا في فتح العدير \* ذكر في المنتقى

ولو اذن لها في الاعتكاف شهرا فارادت ان تعتكف متتابعاً فللزواج ان يأمرها بالتفريق  
ولو اذن لها في اعتكاف شهر بعينه فاعتكفت فيه متتابعاً عا ليس له ان يمنعها كذا في محيط السرخسى \*  
واما آدابه فان لا ينكح الا بخير وان يلزم بالاعتكاف مشرام من رمضان وان يختار افضل المساجد  
كالمسجد الحرام والمسجد الجامع كذا في السراج الوهاج \* ويلزم التلاوة والحديث والعلم  
وتدريسه وسير النبي صلى الله عليه وسلم والانبياء عليهم السلام واخبار الصالحين وكتابة  
امور الدين كذا في فتح القدير \* ولا بأس ان يتحدث ما لا اثم فيه كذا في شرح الطحاوى \*  
واما محاسنه فظاهره فان فيه تسليم المعتكف كليته الى عبادة الله تعالى في طلب الزلفى  
وتباعد النفس من شغل الدنيا التي هي مانعة عما يستوجب العبد من القربى واستغراق المعتكف  
اوقاته في الصلوة اما حقيقة او حكماً لان المقصد الاصلى من شرعيته انتظار الصلوة بالجماعات  
وتشبيه المعتكف بنفسه بمن لا يعصون الله ما امرهم وينعلون مأيضرون وبالذين يسبحون الليل  
والنهار وهم لا يسأمون ومنها اشتراط الصوم في حقه والصائم ضيف الله تعالى هكذا  
في النهاية \* واعلم من ساداته فمنها الخروج من المسجد فلا يخرج المعتكف من معتكفه ليلاً ونهاراً  
الا بعد رواه من غير عذر ساعة فسدت اعتكافه في قول ابي حنيفة رخص كذا في المحيط \*  
مراء كان الخروج عامداً او ناسياً هكذا في فتاوى قاضى خان \* ولا تخرج المرأة من مسجد  
بينها الى المنزل هكذا في محيط السرخسى \* ولو كانت المرأة معتكفة في المسجد فطلقت لها  
ان ترجع الى بيتها وتبنى على اعتكافها كذا في التبيين \* ومن الاعذار الخروج للغائط  
والبول واداء الجمعة فاذا خرج لبول او غائط لا بأس بان يدخل بيته ويرجع الى المسجد كما  
فرغ من الرضوء \* ولم يكتف في بيته فسدت اعتكافه وان كان ساعة عند ابي حنيفة رخص كذا  
في المحيط \* ولو كان بقرب المسجد بيت صديق له لم يلزم قضاء الحاجة فيه وان كان له بيتان  
قريب وبعيد قال بعضهم لا يجوز ان يمضى الى البعيد فان مضى بطل اعتكافه كذا في السراج الوهاج \*  
وان كان خرج لحاجة الانسان له ان يمشى على النؤدة كذا في النهاية \* وهكذا في العناية \*  
واما الاكل والشرب والنوم فيكون في معتكفه لانه يمكنه قضاء هذه الحاجة في المسجد  
فلا ضرورة في الخروج كذا في الهداية \* ويخرج للجمعة حين تزول الشمس ان كان معتكفه قريباً  
من الجامع بحيث لو انتظر زوال الشمس لا يفوته الخطبة والجمعة وان كان بحيث تفوته لم ينتظر



زوال الشمس لكنه يخرج في وقت يمكنه ان يأتي الجامع فيصلى اربع ركعات قبل الاذان عند المنبر وبعد الجمعة يمكث بفد رما يصلى اربع ركعات او متاعا على حسب اختلافهم في سنة الجمعة كذا في الكافي \* فان مكث يوما وليلة او انما امتكافه لا يفسده ويكره كذا في السراج الوهاج \* فان خرج من المسجد بعد ربان انهدم المسجد او اخرج مكرها فدخل مسجدا آخر من ساعته لم يفسد اعتكافه استحسانا هكذا في البدائع \* وكذا لو خاف على نفسه او ماله فخرج هكذا في التبيين \* ولو خرج لبول او غائط فحبس الغريم ساعة فسد اعتكافه عند ابن حنيفة رح وعندهما لا يفسد قال الامام السرخسي قولهما ايسر على المسلمين هكذا في الخلاصة \* ولا يخرج لعبادة المريض كذا في البحر الرائق \* ولو خرج لجنائز يفسد اعتكافه وكذا لصلواتها ولو تعينت عليه او لانجاء الغريق او الحريق او الجهاد ان كان النفير عاما او لاداء الشهادة هكذا في التبيين \* وكذا ان اخرج ساعة بعذر المرض سدا اعتكافه هكذا في الظهيرية \* ولو شرط وقت النذر والالتزام ان يخرج الى عيادة المريض وصلوة الجنائز وحضور مجلس العلم يجوز لذلك كذا في التاتارخانية ناقلا عن الحجة \* ولو تعد المئذنة لم يفسد اعتكافه بخلاف وان كان باب المئذنة خارج المسجد كذا في البدائع \* والمؤذن وغيره سواء هو الصحيح هكذا في الخلاصة ومتاوى قاضي خان \* ولا بأس ان يخرج رأسه الى بعض اهله ليعسله كذا في التاتارخانية \* هذا كله في الاعتكاف الواجب اما في النفل فلا بأس بان يخرج بعذر في النهار والرواية وفي النخلة لا بأس فيه بان يعود المريض وشهد الجنائز كذا في شرح المعانيه للشيخ ابي المطهر ومنها الجماع ودواعيه فيحرم على المعتكف الجماع ودواعيه نحو المباشرة والتقبيل واللمس والمعانقة والجماع فيما عدا الزوج والليل والنهار في ذلك سواء والجماع عامدا او ناسا ابلا او نهرا يعسد الاعتكاف انزل او لم ينزل وما سواد يفسد اذا انزل وان لم ينزل لا يفسد هكذا في البدائع \* والرواية بالمنكر والنظر لا يفسد اعتكافه كذا في التبيين \* وكذا الواحد نام كذا في فتح القدير \* ثم ان اعتكاف الاختسار في المسجد من غير ان يتلو في المسجد فلا بأس به ولا يخرج ويعتسل ويعود الى المسجد او توصل الى المسجد في اناء فهو على هذا التفصيل هكذا في البدائع ومتاوى قاضي خان \* ومنها الاضحية والجنون يعس الاضحية والجنون لا تعسد بخلاف حتى لا ينقطع المتابع وان اضحى عليه او اصابه لعم يفسد اعتكافه وعليه اذا برى ان يستقبل فان بطاويل الجمرين وبقي مسمين ثم افاق نجس عليه ان يضحي كذا في البدائع \*

وأن صار معتوها ثم افاق بعد سنين يجب عليه القضاء كذا في فتاوى قاضيخان \* وأما محظوراته فمنها الصمت الذي يعتقده عبادة فانه يكره هكذا في التبیین \* وأما إذا لم يعتقده قرينة فلا يكره كذا في البحر الرائق \* وأما الصمت عن معاصي اللسان فمن أعظم العبادات كذا في الجوهرة النيرة \* ولا يفسد الاعتكاف سباب ولا جدال كذا في الخلاصة \* أن الأكل المعتكف فيها راسيا لا يضرب لان حرمة الأكل لاجل الصوم لاجل الاعتكاف كذا في النهاية \* والأصل ان ما كان من محظورات الاعتكاف وهو ما منع عنه لاجله لا لاجل الصوم لا يختلف فيه العمد والسهو والنهار والليل كالجماع والخروج وما كان من محظورات الصوم وهو ما منع عنه لاجل الصوم يختلف فيه العمد والسهو والنهار والليل كاللأكل والشرب كذا في البدائع \* ولا بأس للمعتكف ان يبيع وبشترى اطعام وما لا بد منه وأما اذا اراد ان يتخذ متجرا فيكره له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان والذخيرة \* وهو الصحيح كذا في التبیین \* ويجوز للمعتكف ان يتزوج ويراجع كذا في الجوهرة النيرة \* ويلبس المعتكف ويتطيب ويدهن رأسه كذا في الخلاصة \* واذا سكر المعتكف ليلا لم يفسد اعتكافه لانه تناول محظور الدين لا محظور الاعتكاف كما له اكل مال الغير كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا اسد الاعتكاف الواجب وجب قضاؤه فان كان اعتكاف شهر بعينه اذا افطريوما يقتضى ذلك اليوم وان كان اعتكاف شهر بغير عينه يازمه الا استقبال سواء اسد بصنعه من غير عذر كالخروج والجماع والأكل في النهار او بعده كما اذا مرض فاحتاج الى الخروج او بغير صنعه كالحيض والجنون والاعضاء الطويل كذا في فتح القدير \* وما يتصل بذلك مسائل اذا اراد ايجاب الاعتكاف على نفسه ينبغي ان يذكر بلسانه ولا يكفي لايحابه النية بالقلب ذكره شمس الاثمة كذا في النهاية \* وهكذا في الخلاصة \* وههنا اصلان احدهما انه اذا ذكر الايام بلفظ الجمع او التثنية يتناول ما بازاها من الليالي وكذا الليالي يتناول ما بازاها من الايام كذا في الكافي \* فلو نذر اعتكاف ثلثة ايام او اكثر او يومين او ثلث ليال او اكثر او ليلتين لزمه الايام بلياليها والليالي بايامها ان لم يكن له نية فان نوى بالايام الايام خاصة وبالليالي الليالي خاصة صححت نيته ويلزمه في الايام اعتكاف الايام دون الليالي ولا شيء عليه في الليالي هكذا في البدائع \* ولو نذر اعتكاف يوم لم يدخل الليل هكذا في فتح القدير \* وتأنيهما انه منى

لم يدخل في وجوب اعتكافه الليل جازله التفريق ومتى دخل الليل والنهار فانه يلزمه متتابعاً  
 هكذا في البدائع \* فلو نذرا عتكاف شهر بعينه او بغير عينه او ثلثين يوماً يلزمه متتابعاً ومتى شاء  
 ان لم يعين الشهر كذا في الظهيرية \* ومتى دخل في اعتكافه الليل والنهار فابتداءً من الليل  
 لان الاصل ان كل ليلة تتبع اليوم الذي بعدها كذا في الكافي \* فلو قال لله علي ان اعتكف  
 يومين يدخل المسجد قبل غروب الشمس ويمكنك تلك الليلة ويومها واللييلة الثانية ويومها  
 ويخرج بعد غروب الشمس وكذا في الايام الكثيرة يدخل قبل غروب الشمس هكذا  
 في فتاوى قاضي خان \* ولو نذرا عتكاف يوم العيد قضاء في وقت آخر وعليه كدالة البهي ان يوصي  
 البهي فلو اعتكف فيه اجزاء واساء كذا في الخلاصة \* ولو اعتكف الرجل من غير ان يوجب  
 على نفسه ثم خرج من المسجد لاشي عليه كذا في الظهيرية \* ولو نذرا عتكاف يوم او شهر معين  
 فاعتكف قبله او نذرا الاعتكاف في المسجد الحرام فاعتكف في غيره فانه يجوز كذا في البحر الرائق \*  
 ولو نذرا عتكاف شهر مضي لم يصح بذره هكذا في البحر الرائق في باب النذر بالصوم \*  
 ولو نذرا عتكاف شهر ثم ارتد ثم اسلم لم يلزمه شي كذا في محيط السرخسي \* ولو نذرا عتكاف شهر  
 فمات اطعم اكل يوم نصف صاع من براوصا ما من تمر او شعير ان اوصى كذا في السراجية \*  
 ويجب عليه ان يوصي هكذا في البدائع \* وان لم يوص واجازت الورثة جازاك ولو نذر  
 اعتكاف شهر وهو مريض فلم يبرأ حتى مات لاشي عليه وان صح يوم ما ثم مات اطعم عنه  
 من جميع الشهر كذا في السراجية \* المنفقات رجل افطر في شهر رمضان سنة تسعين  
 وخمساً ثم نصد شهر اثنى عشر من الشهر الذي عليه وهو يري انه رمضان سنة احدى  
 وتسعين وخمساً ثم قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى يجزيه وان صام شهر اثنى عشر من رمضان  
 سنة احدى وتسعين وخمساً ثم وهو يري انه افطر ذلك قال لا يجزيه كذا في الظهيرية في باب النية \*  
 وهكذا في فتاوى قاضي خان \* ولو اسلم الكافر في دار الحرب وعلم بوجوب الصوم بعد رمضان  
 لا قضاء عليه ولو علم في خلافه فظاهر انه والمجنون بيد سواء كذا في الزاهدي \* وان اسلم  
 في دار الاسلام فعليه قضاء ما مضى علم بذلك او لم يعلم كذا في فتاوى قاضي خان في فصل  
 رؤية الهلال \* ولو اسلم قبل الزوال ولم يأكل نصاب تطوعاً في ظاهر الرواية لا يصح صومه لعدم  
 الاهلية في اول النهار والصوم لا يتجرب كذا في محيط السرخسي في باب من يلزمه الاعساك \*

وَأَنْ بَلَغَ الصَّبِي قَبْلَ الزَّوَالِ وَالْأَكْلِ وَنَوَى التَّطَوُّعَ كَانَ مَتَّطُوعًا عَلَى الصَّحِيحِ هَكَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ النُّبَيَّةِ  
وَالسَّرَاجِ الْوَهَّاجِ \* قَالَ الرَّازِيُّ يُؤْمَرُ الصَّبِيُّ إِذَا طَافَهُ وَذَكَرَ أَبُو جَعْفَرٍ اخْتِلَافَ مَا شَاءَ .  
بَلَّغَ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُؤْمَرُ وَهَذَا إِذَا لَمْ يَضُرَّ الصَّوْمَ بِبَدَنِهِ فَإِنْ أَضْرَّ لَا يُؤْمَرُ بِهِ وَإِذَا أَمْرٌ فَلَمْ يَصُمْ  
لِاقْتِضَاءِ عَلَيْهِ وَسَمِعْتُ أَبَا حَفْصٍ يُضْرِبُ ابْنَ عَشْرَ سَنِينَ عَلَى الصَّوْمِ قَالَ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ  
بِمَنْزِلَةِ الصَّلَاةِ هَكَذَا فِي الزَّاهِدِيِّ \* كُلُّ مَنْ كَانَ لَهُ عَذْرٌ فِي صَوْمِ رَمَضَانَ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ مَانِعٌ  
مِنَ الْوُجُوبِ أَوْ مَبْغِضٌ لِلْفِطْرِ ثُمَّ زَالَ عَذْرُهُ وَصَارَ بِحَالٍ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ لَوْ جَبَّ عَلَيْهِ الصَّوْمُ  
كَالصَّبِيِّ إِذَا بَلَغَ فِي بَعْضِ النَّهَارِ وَاسْلَمَ الْكَافِرُ وَافَقَ الْمَجْنُونُ وَطَهَّرَتِ الْحَائِضُ وَقَدِمَ الْمَسَافِرُ  
مَعَ قِيَامِ الْإِهْلِيَّةِ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِمْسَاكُ بَقِيَّةَ الْيَوْمِ وَكَذَا مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ  
لَوْ جُودَ سَبَبُ الْوُجُوبِ وَالْإِهْلِيَّةُ ثُمَّ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ الْمَضَى فِيهِ بَانَ أَفْطَرُ مَتَّعِدًا أَوْ أَصْبَحَ يَوْمَ الشُّكِّ  
مَفْطُورًا ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ أَوْ تَسَحَّرَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ الْفَجْرَ لَمْ يَطَّاعَ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ طَالَعُ فَانَّهُ  
يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِمْسَاكُ فِي بَقِيَّةِ الْيَوْمِ تَشْبَهُهَا بِالصَّائِمِينَ كَذَا فِي الْبَدَائِعِ فِي فَصْلِ حُكْمِ الصَّوْمِ  
الْمَوْقِفُ \* وَكَذَا الَّذِي أَكَلَ وَهُوَ يَرَى أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ غَابَتْ فَظَهَرَ أَنَّهَا لَمْ تَغِبْ وَكَذَا مَنْ أَفْطَرَ خَطَاءً  
أَوْ مَكْرَهَا هَكَذَا فِي الْخُلَاصَةِ \* وَقِيلَ الْإِمْسَاكُ مُسْتَحَبٌّ لَا وَاجِبٌ وَالصَّحِيحُ الْوُجُوبُ كَذَا فِي  
فَتْحِ الْقَدِيرِ \* وَاجْتَمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ التَّشْبِيهُ بِالصَّائِمِينَ عَلَى الْحَائِضِ وَالنَّفْسَاءِ وَالْمَرِيضِ وَالْمَسَافِرِ كَذَا  
فِي الْخُلَاصَةِ \* وَهَلْ تَأْكُلُ الْحَائِضُ سِرًّا أَوْ جَهْرًا قِيلَ سِرًّا وَقِيلَ جَهْرًا وَلِلْمَسَافِرِ وَالْمَرِيضِ الْأَكْلُ  
جَهْرًا وَرَأَيْتُ وَاحِدَةً كَذَا فِي السَّرَاجِ الْوَهَّاجِ \* وَمَنْ دَخَلَ فِي صَوْمِ التَّطَوُّعِ ثُمَّ أَفْسَدَهُ قَضَاهُ كَذَا  
فِي الْهِدَايَةِ \* سَوَاءٌ حَصَلَ الْفَسَادُ بِصَنْعِهِ أَوْ بِغَيْرِ صَنْعِهِ حَتَّى إِذَا حَاضَتِ الصَّائِمَةُ الْمَتَّطَوُّعَةَ يَجِبُ  
الْقَضَاءُ فِي أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ كَذَا فِي النِّهَايَةِ \* اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا رِضَى فِي الصَّوْمِ الْمُظَنُّونَ إِذَا أَفْسَدَهُ  
بَانَ شَرَعٌ فِي صَوْمٍ أَوْ صَلَاةٍ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ عَلَيْهِ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ فَأَفْطَرَ مَتَّعِدًا قَالَ أَصْحَابُنَا  
الثَّلَاثَةُ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ لَكِنْ الْإِفْضَالُ أَنْ يَمْضَى فِيهِ وَعَلَى هَذَا الْخِلَافُ إِذَا شَرَعَ فِي صَوْمِ الْكَفَّارَةِ  
ثُمَّ أَيْسَرَ فِي خِلَالِهِ فَأَفْطَرَ مَتَّعِدًا كَذَا فِي الْبَدَائِعِ \* أَذَانُ نَوَى صَوْمِ الْقَضَاءِ بَعْدَ طُلُوعِ الْعَجْرِ  
وَلَمْ يَصُمْ عَنِ الْقَضَاءِ هَلْ يَصَحُّ مِنَ التَّطَوُّعِ قَالَ الْأَمَامُ النَّسَفِيُّ أَنَّهُ يَصَحُّ وَإِنْ أَفْطَرَ يُلْزَمُهُ الْقَضَاءُ  
كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ \* وَمَنْ لَمْ يَنْوِ رَمَضَانَ كُلَّهُ صَوْمًا وَلَا فِطْرًا فَعَلَيْهِ قَضَاؤُهُ كَذَا فِي الْهِدَايَةِ \* وَلَا كَفَّارَةَ  
بِإِفْسَادِ صَوْمٍ غَيْرِ رَمَضَانَ كَذَا فِي الْكُنْزِ \* كَثَارَةُ الْفِطْرِ وَكَثَارَةُ الظَّهَارِ وَاحِدَةٌ وَهِيَ عَتَقُ رَقَبَةٍ

مؤمنه او كافرة فان لم يقدر على العتق فعليه صيام شهرين متتابعين وان لم يستطع فعليه اطعام  
ستين مسكينا كل مسكين صاعا من تمر او شعيرا ونصف صاع من حنطة وانما يعتبر حال المكف  
في جميع الكفارات وقت الاداء لا وقت وجوبها وان كان وقت الاداء معسرا يجزيه الصيام وان كان  
موسرا وقت الوجوب كذا في الخلاصة \* ولو جامع مرارا في ايام من رمضان واحد ولم يكفر كان عليه  
كفارة واحدة ولو جامع وكفر ثم جامع عليه كفارة اخرى في ظاهر الرواية كذا في مسم التدير \* ولو فطر  
في يوم فاعتق ثم افطر في اليوم الثاني فاعتق ثم افطر في اليوم الثالث فاعتق ثم استحقت الرقبة  
الاولى فلا شيء عليه ويكفي الواستحقت الثانية \* ولو استحقت الثالثة فعليه اعناق رقبة واحدة  
واحدة لان ما تقدم لا يجزى عما تأخر ولو استحقت الثانية ايضا فعليه اعناق رقبة واحدة  
لليوم الثاني والثالث ولو استحقت الاولى ايضا فعليه كفارة واحدة ولو استحقت الاولى  
والثالثة اعناق رقبة واحدة لليوم الثالث \* ولو جامع في رمضانين ولم يكفر للاول  
فعليه لكل جماع كفارة في الظاهر كذا في البدائع \* اذ الزم الكفارة على السلطان وهو موسر  
بماله الحلال وليس عليه تبعة لاحد يغني باعناق الرقبة كذا في البحر الرائق \* شهر رمضان  
ان اجاء يوم الخميس ويوم عرفة جاء يوم الخميس ايضا كان ذلك اليوم يوم عرفة لا يوم الاضحى  
حتى لا تجوز التضحية في هذا اليوم اعتمادا على قول علي رضي الله عنه يوم نحرتم يوم صومكم لانه  
يحتمل انه اراد به ذلك العام دون الا بد كذا في فتاوى قاضيخان في فصل رؤيته الهلال \*  
اعلم ان الصيامات اللازمة فرضا ثلثة عشر \* سبعة منها يجب فيه التتابع وهي رمضان وكذا رة التتل  
وكذا رة الظهار وكفارة اليمين وكفارة الاطاري في رمضان والنذر المعين وصوم اليمين المعين  
وسنة لا يجب فيه التتابع وهي قضاء رمضان وصوم المتعة وصوم كفارة الخلق وصوم جراء الصيد  
وصوم النذر المطلق وصوم اليمين بان قال والله لا صوم من شهر اكذا في البحر الرائق \*  
ثم اذا كان مخيرا في قضاء رمضان فالمتا بعة مستحبة مسارعة الى استطاعته من متد كذا  
في السراج الوهاج \* اعلم ان ليلة القدر يستحب طلبها وهي افضل ليالي السنة هدا  
في معراج الدراية \* وعن ابي حنيفة رح انها في رمضان ولا تدري ان ليلة هي وتد تتقدم  
وتتاخر وعندهما كذلك الا انها متعينة لا تتقدم ولا تاخر هكذا نقل عنهم في المنظومة  
وشروحه كذا في مسم القدير في باب الاعتكاف \* حتى لو نال لعبده انت حر ليلة التدريمان قال

قبل دخول رمضان متق اذا انساخ الشهر وان قال بعد مضي ليلة منه لم يعتق حتى ينسلخ رمضان العام التابل عنده لجواز انها كانت في الشهر الماضي في الليلة الاولى وفي الشهر الاخرى في الليلة الاخيرة وعندهما اذا مضي ليلة منه متق كذا في الكافي \* وفي ملتقى البحار قول ابي حنيفة رح راجع كذا في معراج الدراية \* وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي \* والندرا الذي يقع من اكثر العوام بان يأتي الى تبر بعض الصالحاء ويرفع مئذنة قائلاً يا سيدي فلان ان قضيت حاجتي فلك مني من الذهب مثلاً كذا باطل اجماعاً نعم لو قال يا الله اني بذرت لك ان شفيت مريضاً او نحوه ان اطعم الفقراء الذي بباب السيدة نفيسة او نحوها واشترى حصيراً المسجد او زبناً او قودها او دراهم لمن يقوم بشعائرها مما يكون فيه نفع الفقراء والندرا لله وذكر الشيخ انما هو محل صرف النذر لمستحقه يجوز لكن لا يحل صرفه الا الى الفقراء لا الى ذي علم لعائته ولا لحاضري الشيخ الا ان يكون واحداً من الفقراء وان اعرف هذا فما يؤخذ من الدراهم ويحدها وينقل الى ضرائح الاولياء تقرباً اليهم فحرام بالاجماع ما لم يقصد بصرفها الفقراء الاحياء قولاً واحداً وقد ابتاع الناس بذلك هكذا في النهر الفائق والبحر الرائق \* وكره مجاهد رح ان يقال جاء رمضان وذهب وقال لا ادري لعل رمضان اسم من اسماء الله تعالى ولكنه يقال جاء شهر رمضان وقد قيل بانه يكره فان محمداً رح لم يرد على مجاهد رح قوله والاصح انه لا يكره كذا في محيط السرخسي \*

### \* كتاب المناسك \*

وفيه سبعة عشر باباً الباب الاول في تفسير الحج وفرضيته ووقته وشرائطه واركانه وواجباته وسننه وآدابه ومحظوراته \* اما تفسيره فهو انه عبارة عن الافعال المختصة من الطواف والوقوف في وقته محرماً بنية الحج سابقاً هكذا في فتح القدير \* اما فرضيته فالحج فريضة محكمة ثبتت فرضيتها بدلائل مقطوعة حتى يكفر جاحدها وانه لا يجب في العمر الامرة كذا في محيط السرخسي \* وهو فرض على الفور وهو الاصح فلا يباح له التأخير بعد الا مكان الى العام الثاني كذا في خزائن المفتين \* فاذا اخذ وادى بعد ذلك وقع اداء كذا في البحر الرائق \* وعند محمد رح يجب على التراخي والتعجيل افضل كذا في الخلاصة والخلاف فيما اذا كان غالب ظنه السلامة اما اذا كان غالب ظنه الموت اما بسبب الهرم او المرض فانه يتضييق عليه الوجوب

اجماعا كذا في الجمعة النيرة \* وثمره الخلاف تظهر في حق المأثم حتى يفسق وترد شهراته  
عند من يقول على الفور ولو حج في آخر عمره فليس عليه الاثم بالاجماع ولو مات ولم يحج اثم  
بالاجماع كذا في التبيين \* واما بوقته فاشهر معلومات والاشهر المعلومات شوال وزوال تعدة  
وعشر من ذي الحجة وانا عمل شيئا من اعمال الحج من طواف وسعي قبل اشهر الحج لا يجوز  
وانا عمل فيها يجوز كذا في الظهيرية \* واما شرائط وجوبه فمنها الاسلام حتى لو ملكه ما به  
الاستطاعة حال كفره ثم اسلم بعدما انتقرا لا يجب عليه شيء بذاك لاستطاعة بخلاف ما للملكة مسامحة  
فلم يحج حتى انتقرا حيث يتفق والحج في زمانه وبنا كذا في فتية التدبير \* ولو حج ثم ارتد  
ثم اسلم لزمه اخرى اذا استطاع كذا في السراجية \* ومنها العتق فلا يجب على المجنون  
وفي المعتوه خلاف كذا في البحر الرائق \* ومنها البلوغ فلا يجب على الصبي كذا في فتاوى  
قاضى خان \* وان الصبي اذا حج قبل البلوغ فلا يكون ذلك من حجة الاسلام ويكون  
تطوعا ولو احرم ثم بالغ قبل الوقوف بعرفة ان مضى على احرامه يكون تطوعا وان جدد  
التلبية واستأنف الاحرام بعد الادراك ثم وقف بعرفة يكون من حجة الاسلام بالاحكام  
كذا في شرح الطحاوى \* وكذا المجنون اذا افاق والكافر اذا اسلم قبل الوقوف بعرفة  
فجدد الاحرام كذا في المدايع \* ولو جاوز الميقات بغير احرام ثم احللم بمكة واحرم  
من مكة اجزاه من حجة الاسلام ولم يكن عليه لمحاويزة الميقات بغير احرام شيء كذا  
في فتاوى قاضى خان \* ومنها الحرية والحج على عبد ولو مدبرا او ام ولد او مكاتبا او مبعوثا  
او مأمورا في الحج وان كان بمكة لعدم ما كذا في البحر الرائق \* ولو حج قبل العتق مع المولى  
لا يجزيه من حجة الاسلام وعليه حجة الاسلام اذا اعتق ولو اعتق في الطريق قبل الاحرام  
واحرم وحج اجزاه من حجة الاسلام ولو احرم قبل العتق ثم جدد الاحرام بعد العتق لا يجزيه  
ذاك من حجة الاسلام كذا في فتاوى قاضى خان \* ومنها الدورة على الزاد والراحلة  
طريق المالك والاجارة دون الامارة والاباحة سواء كانت الاباحة من جهة من لامتد له عابه  
كالو الدين والمواودين او من غيرهم كالا جانب كذا في السراج الراهج \* ولو هب له  
مال ليحج به لا يجب عليه قبله سواء كان الراهب ممن يعتبر منه كالا جانب او لا يعتبر كالا بواوين  
والمواودين كذا في فتية التدبير \* وتفسير ما كذا الزاد والراحلة ان يكون له مال باخل من حاجته

وهو ما سوى مسكنه ولبسه وخدمه واثاث بيته قدر ما يبلغه الى مكة ذاهبا وجائيا راكبا لا ماشيا  
وموى ما يقضى به ديونه ويمسك لنفقة عياله ومرومة مسكنه ونحوها الى وقت انصرافه كذا  
في محيط السرخسى \* ويعتبر في نفقته ونفقة عياله الوسط من غير تبذير ولا تقتير كذا في التبيين \*  
والعيال من يلزمه نفقته كذا في البحر الرائق \* ولا يترك نفقة لما بعد ايا به في ظاهر الرواية كذا  
في التبيين \* والراحلة تعتبر في حق كل انسان ما يبلغه فمن قدر على رأس زاملة وامكنه السفر  
عليه وجب والا فان كان متروفا فلا بد من ان يقدر على شق محمل ولا يثبت الاستطاعة  
بعقبة الاجير وهو ان يكتري رجلا ن بعيرا واحد ابتعا فبان في الركوب يركب احدهما مرحلة  
او فرسخا ثم يركبه الآخر وكذا لو وجد ما يكتري به مرحلة ويمشى مرحلة لم يكن موسرا كذا  
في فتاوى قاضيخان \* وفي النبايع يجب الحج على اهل مكة ومن حولها من كان بينه وبين مكة  
اقل من ثلاثة ايام اذا كانوا قادرين على المشى وان لم يقدروا على الراحلة ولكن لا بد ان يكون لهم  
من الطعام مقدار ما يكفيهم وعيالا لهم بالمعروف الى مودهم كذا في السراج الوهاج \*  
الغدير اذا حج ماشيا ثم اسر لاحج عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا وجد ما يحج به وقد تصد الزوج  
يحج به ولا يتزوج لان الحج فريضة اوجبها الله تعالى على عبده كذا في التبيين \* اذا كان له دار يسكنها  
وعبد يستخدمه وثياب يلبسها ومتاع يحتاج اليه لا يثبت به الاستطاعة \* وفي التحريد ان كان له  
دار لا يسكنها وعبد لا يستخدمه فعليه ان يبيعه ويحج به وان لم يكن له مسكن ولا شئ من ذلك  
ومنده دراهم يبلغ به الحج ويبلغ ثمن مسكن وخدام وطعام وقوت فعليه الحج فان جعلها  
في غير الحج اثم كذا في الخلاصة \* وكذا من كان له ثياب لا يمتثلها كان عليه ان يبيع ويحج  
بثمنها ان كان بثمنها وفاء بالحج ولو كان له منزل يكفيه بعضه لا يارمه بيع الفضل لاجل الحج كذا  
في فتاوى قاضيخان \* اذا كان له منزل يسكنه ويمكنه ان يبيع ويشترى بثمنه منزلا دون منه يحج  
بالفضل لم يلزمه ذلك كذا في المحيط \* وان اخذ به فهو افضل كذا في الايضاح \* ولا يجب  
بيع مسكنه والاقتصار على السكنى بالاجارة اتفاقا كذا في البحر الرائق \* قالوا في كتب الفقه  
اذا كانت لغتيه وهو يحتاج الى استعمالها لا يثبت بها الاستطاعة وان كانت لجاهل يثبت بها  
الاستطاعة وان كانت كتب الطب والنجوم يثبت الاستطاعة سواء كان يحتاج الى استعمالها او النظر  
فيها ولا يحتاج كذا في المحيط \* قال بعض العلماء ان كان الرجل تاجرا يعيش بالتجارة فملك



ما لا مقدار ما لو رفع منه الزاد والراحلة لذهابه وإيابه ونفقة أولاده وعياله من وقت خروجه إلى وقت رجوعه ويبقى له بعد رجوعه رأس مال التجارة التي كانت يتجر بها عليه الحج والأفلاوان كان محترفاً يشترط لوجوب الحج أن يملك الزاد والراحلة ذهاباً وإياباً ونفقة عياله وأولاده من وقت خروجه إلى رجوعه ويبقى له آلات حرفته وإن كان صاحب ضيعة إن كان له من الضيعة قدر ما يعيش بغلة الباتى يفترض عليه الحج والأفلاوان كان حراً فملك ما لا يكفى الزاد والراحلة ذهاباً وإياباً ونفقة عياله وأولاده من خروجه إلى رجوعه ويبقى له آلات الحراثين من البترو ونحو ذلك كان عليه الحج والأفلاكان في فتاوى قاصيخان \* ومنها العلم بكون الحج فرضاً والعلم المذكور ينبت لمن في دار الإسلام بمحيرة الوجود فيها هو عالم بالفرضية ولم يعلم ولا فرق في ذلك بين أن يكون نشأ على الإسلام أولاً فيكون علماً حكماً ولمن في دار الحرب باخبار رجلين أو رجل وامرأتين أو مستورين أو واحد عدل وعندهما لا يشترط العدالة والبلوغ والحرية فيه كذا في البحر الرائق \* ومنها سلاسة المدن حتى أن المتعد والزمن والمفلوج ومنقطع الرجلين لا يجب عليهم حتى لا يجب عليهم الاحتجاج أن ملكوا الزاد والراحلة ولا الإصاء في المرض وكذلك الشيخ الذي لا ينبت على الرحلة وكذا كالمريض كذا في فتح القدير هذا ظاهر المذهب عن أبي حنيفة رح وهو رواية عنهما وظاهر الرواية عنهما أنه يجب عليهم فإن احتجوا أجزاءهم ما دام العجز مستمر بهم فإن زال بعائهم إلا ما دة بأنفسهم وظاهر ما في النخبة اختياره فانه اقتصر عليه وكذا في الاستيعاب وتبوا المحقق في فتح القدير كذا في البحر الرائق \* والحق بهم المحبوس والخائف من السلطان الذي يمنع الناس من الخروج إلى الحج وكذا لا يجب الاحتجاج عنهم كذا في النهر الفائق \* والأصح أن ملك الزاد والراحلة إن لم يجد قائد إلا يلزمه الحج بنفسه في قراهم وهل يجب الاحتجاج بالمال فعند أبي حنيفة رح لا يجب وعندهما يجب وإن وحده إذا عند أبي حنيفة رح لا يجب الحج بنفسه ومن صاحبيه فيدروا إن كان كذا في فتاوى قاصيخان \* ولو ملك الزاد والراحلة وهو صحيح البدن ولم يحج حتى صار زمناً أو مفلوجاً لزمه الاحتجاج بالمال بالاختلاف في المحيط \* ولو تكلف هؤلاء الحج بأنفسهم سقط منهم حتى لو صهروا بعد ذاك لا يجب عليهم إلا أداء هذا

في فتح القدير \* ومنها امن الطريق قال ابو الليث ان كان الغالب في الطريق السلامة يجب وان كان خلاف ذلك لا يجب وعليه الاعتماد كذا في التبيين \* قال الكرمانى ان كان الغالب في طريق البحر السلامة من موضع جرت العادة بركوبه يجب والا فلا وهو الاصح وسيدون وجيحدون والنرات ونيل انهار لا بحار كذا في فتح القدير \* وكذا دجلة هكذا في فتاوى قاضيخان \* ومنها المحرم للمرأة شابة كانت او عجوزة اذا كان بينهما وبين مكة مسيرة ثلاثة ايام هكذا في المحيط \* وان كان اقل من ذلك حجت بغير محرم كذا في البدائع \* والمحرم الزوج ومن لا يجوز صداقتها على التابيد بقراءة او رضاع او صاهرة كذا في الخلاصة \* ويشترط ان يكون مأمونا عا قلا بالغاً حراً كان او عبداً كبراً كان او مسلماً هكذا في فتاوى قاضيخان \* والمجوسى اذا كان يعتنق ابادته منا كجنتها لا يسافر معها كذا في محيط السرخسى \* والمرأهق كالباع وعبد المرأة ليس بمحرم لها كذا في الجوهرة النيرة \* ولا عبدة للصبي الذي لا يحتلم والمجنون الذي لا يفقه كذا في محيط السرخسى \* ويجب عليها النفقة والراحلة في مالها للمحرم ليحج بها وعند وجود المحرم كان عليها ان يحج بحجة الاسلام وان لم يأذن لها زوجها وفي النافلة لا تخرج بغير اذن الزوج وان لم يكن لها محرم لا يجب عليها ان تتزوج للمحج كذا في فتاوى قاضيخان \* ثم تكلموا ان امن الطريق وسلامة البدن على قول ابى حنيفة رح ووجود المحرم للمرأة شرط لوجوب الحج ام لا انة بعضهم جعلوها شرطاً للوجوب وبعضهم شرطاً للاداء وهو الصحيح \* وثمرة الخلاف فيما اذا مات قبل الحج فعلى قول الاولين لا يلزمه الوصية وعلى قول الآخرين تلزمه كذا في النهاية \* ومنها عدم قيام العدة في حق المرأة عدة وفات كانت او عدة طلاق والطلاق بائن او رجعى هكذا في شرح الطحاوى \* فلا تخرج المرأة الى الحج في عدة طلاق او موت وكذا لو وجبت العدة في الطريق في مصر من الاعصار وبينها وبين مكة مسيرة سفر لا تخرج من ذلك المصرم الم تنقض عدتها كذا في فتاوى قاضيخان \* وان لم تمتها العدة بعد الخروج الى الحج وهى مسافرة بان كان الطلاق رجعياً لم تفارق زوجها والانضل لزوجها ان يراجعها وان كان الطلاق بائناً فهو كالأجنبي كذا في السراج الوهاج \* ثم ما ذكر من الشرائط لوجوب الحج من الزاد والراحلة وغير ذلك يعتبر وجودها وقت خروج اهل بلدة الى مكة حتى لو ملك الزاد والراحلة في اول السنة قبل اشهر الحج وقبل ان يخرج اهل بلدة الى مكة فهو في سعة من صرف ذلك الى حيث احب

وانا صرف ماله ثم خرج اهل بلده لا يحب عليه الحج فاما اذا اجاز وقت خروج اهل بلده  
 فيلزمه التأهب فلا يجوز له صرفه الى غيره فان صرفه الى غير الحج اثم وعليه الحج كذا في البدائع \*  
 واما شرائط صحة ادائه فثلاثة \* الاجرام والمكان والزمان هكذا في السراج الوهاج \* واما ركعه  
 مشيانا والتوقف بعزيمه وطواف الزيارة لكن الوقوف اقوى من الطواف كذا في النهاية \* حتى يفسد الحج  
 بالجماع قبل الوقوف ولا يفسد بالجماع قبل طواف الزيارة كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \*  
 واء او اجباته فحسنة السعي بين الصفا والمروة والرفوف بمزدلفة ورمي الحمار والحلق  
 او التخصير وطواف الصدر كذا في شرح الطحاوي \* واما سنه طواف القدوم والرمي فيه  
 او في الطواف الفرض والسعي بين الميملين الا حضربن والبيتونة بمنى في ليالى ايام النحر  
 والدفع من منى الى عرفة بعد طلوع الشمس ومن مزدلفة الى منى قبلها كذا في فتح القدير \*  
 والمتموتة بمزدلفة سنة والترتيب بين الحمار والثلاث سنة كذا في البحر الرائق \* واما آدابه  
 فانه اذا اراد ان يحج قالوا ينبغي ان يسضي دونه كذا في الظهيرية \* ويشاورنا راى  
 في سعده في ذلك الوقت لافي نفس الحج فانه خير وكذا يستخير الله تعالى في ذلك \* وسنتها  
 ان يصلي ركعتين بسورة الاخلاص ويدعو بالدعاء المعروف للاسحابة عنده عليه السلام  
 ثم يبدأ بالتوبة واخلاص النية ورد المظالم والاستحلال من حصره ومن كل ما مله كذا  
 في فتح القدير \* وقضاء ما قصر في فعله من العبادات والندم على تفريطه في ذلك والعزم الى  
 عدم العود الى مثل ذلك كذا في البحر الرائق \* ويتجرد عن الرياء والسمعة والعنبر والذاكره  
 وعن العلماء الركوب في المحمل وقيل لا يكره اذا تجرد عن قصد ذلك \* وبجته يفي تحصيل نية  
 حلال فانه لا قبل بالحج بالمنتهى الحرام مع انه يسقط الفرج معها وان كانت معصوبه كذا  
 في فتح القدير \* ذا اراد الرجل ان يحج بمال حلال نية شبهة فانه يستدين للحج ويتضي دينه  
 من ماله كذا في فياومي قاضي خان في المقطعات \* ولا بد له من رفق صالح يذكره اذا نسي  
 وبصبره اذا جرع ويعينه اذا عجز ذكره من الاجانب او من الانوار تبعدا من ساحة القطيعة  
 كذا في فتح القدير \* وفي اليه بيع ويترك نية عياله ويخرج بنفس طيبة ويتنقى الله في طريقه  
 ويكثر ذكر الله ويجتنب الغضب ويكثر الاحتمال من الناس ويستعمل السكينة والوقار  
 بترك ما لا يعنيه كذا في الآثار خاتمة في تعاليم اعمال الحج \* ويرى المكاري ما يحمله ولا يحمل

أكثر منه كذا في فتح التدير \* ويحترزه من تحميلها فوق ما تطيقه ومن تقليل ملئها المعتاد بلا ضرورة ولو مملوكة له \* ونجريد السفر من التجارة أحسن ولو اتجر لا ينقص ثوابه كذا في البحار الرائق \* ولا يماكس في شراء الأدوات ولا يشارك في الزاد \* واجتماع الرفقة كل يوم على طعام أحدهم أحل \* ويستحب أن يجعل خروجه يوم الخميس اقتداء به عليه السلام والأيام يوم الاثنين في أول النهار والشهر ويودع أهله وأخوانه ويستحلهم ويطلب دواءهم ويأتيهم لذاك وهم يأتونهم إذا قدم كذا في فتح التدير \* ويخرج خروج الخارج من الدنيا ويصلي ركعتين قبل أن يخرج من بيته وكذا بعد الرجوع إلى بيته ويقول في دبر الصلوة حين يخرج ( اللهم بك انتشرت واليك توجهت وبك اعتصمت وعليك توكلت اللهم انت تفتي وانت رجائي اللهم اكفني ما أهمني وما لا أهتم به وما أنت أعلم به مني عزجارك ولا اله غيرك اللهم زدني التقوى واغفر لي ذنوبي ووجهني إلى الخير أينما توجهت اللهم اني اعوذ بك من وعاء السفر وكابة المنقلب والحوار بعد الكور وسوء المنظر في الأهل والمال ) وإذا خرج يقول ( بسم الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم توكلت على الله اللهم ونقني أمانحب وترضي واحفظني من الشيطان الرجيم ) ويقرأ آية الكرسي وسورة الاخلاص والمعوذتين مرة كذا في الظهيرية \* الحجج راكبا أفضل وعليه الفتوى كذا في السراجية في المتفرقات \* وفي النوازل والمختار ان الطريق ان كان قريبا فالأفضل ان يحج ماشيا وان كان بعيدا فالأفضل ان يحج راكبا كذا في التذكار خانية في المتفرقات \* ويكره الحج على الحمار والجمال أفضل كذا في ماوى قاضي خان في المتفرقات \* وإذا ركب الدابة يقول ( بسم الله والحمد لله الذي هدانا للاسلام وعلمنا القرآن ومن علينا بمحمد صلى الله عليه وسلم الحمد لله الذي جعلني في خيرامة اخرجت للناس سبحانه الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وانا الي ربنا لمنقلبون والحمد لله رب العالمين ) كذا في الظهيرية \* الأحسن للخارج ان يبدأ بنفسه فاذا قضى نسكه اتى المدينة \* في الكبرى لو كان غير حجة الاسلام يبدأ بما شاء وان بدأ بالمدينة مع هذا في الأول جاز كذا في التذكار خانية في الفصل الثالث من الحج \* ثم الركن لا يجزى عنه البدل ولا يتحلص عنه بالدم الا باتيان عينه والواجب يجزى عنه البدل اذا تركه ولو ترك السنن والآداب فلا شيء عليه وقد أساء كذا في شرح الطحاوي \* وأما محظوراته فنومان أحدهما ما ينعاه في نفسه وذلك ستة الجماع والحق وقلم الاظفار

والتطيب وتغطية الرأس والوجه ولبس المخيط والثاني ما يفعله في غيره وهو التعرض للصيد في الحل والحرم وقطع شجر الحرم كذا في الجامع الصغير لفاضي خان والتجفة وغيرهما كذا في النهاية \* ومما يتصل بذلك مسائل ويكره الخروج الى الحج اذا كره احد ابويه ان كان الوالد محتاجا الى خدمة الولد وان كان مستغنيا عن خدمته فلا بأس والاجداد والجدات عند عدم الابوين بمنزلة الابوين كذا في فتاوى قاضيخان في المتطوعات \* ذكر في السير الكبير اذا كان لا يخاف عليه الضيعة فلا بأس بالخروج وكذا ان كره خروجه زوجته واولاده او من سواهم ممن يلزمه نفقته وهو لا يخاف الضيعة عليهم فلا بأس بان يخرج ومن لا يلزمه نفقته لو كان حاضرا فلا بأس بالخروج مع كراهته وان كان يخاف الضيعة عليهم كذا في المحيط \* ذكر في فتاوى الشيخ ابي الليث رحمه الله اذا كان الولد امرد صبيا الوجه فلاب ان يمه من الخروج حتى يلتحق \* في الملتقط حجب الفرض اولى من طاعة الوالدين وطاعة ما اراد من حجب النفل \* وفي الكبرى لو كان السفر مخوفا مثل البحر لا يخرج الابان الا اذا كان من حجب النفل \* وكذا في التاتارخانية \* ويكره الخروج الى الغزو والحج لمن عليه ادين وان لم يكن عنده مال مالم يقض دينه الا باذن الغرماء فان كان بالدين كفيل انكمل باذن الغرماء لا يخرج الا باذنه وان كمل بغير اذن الغريم لا يخرج الا باذن الطالب وحده وله ان يخرج بغير اذن الكفيل كذا في فتاوى قاضي خان في المتطوعات \* الباب الثاني في المراقبات المراقبات التي لا يجوز ان يجاوزها الانسان الا محرما خمسة \* لاهل المدينة ذوالحليفة ولاهل العراق ذات عرق ولاهل الشام جعنة ولاهل نجد قرن ولاهل اليمن ملهم \* وفائدة التأقيت المنع من تاخير الاحرام عنها كذا في الهداية \* فان قدم الاحرام على هذه المراقبات جاز وهو الافضل اذا امن مراقبته المحظورات والامم التأخير الى الميقات افضل كذا في الجوهرة النيرة \* وكل واحد من هذه المراقبات وتنت لاهلها ولمن مر بها من غيرها لهما كذا في التبيين \* ومن جاوز ميقاته غير محرم ثم ادى ميقاتا آخر فاحرم منه اجزاه الا ان اجرامه من ميقاته افضل كذا في الجوهرة النيرة \* وهذا في غير اهل المدينة لان اهل المدينة اخص بوقته كذا في السراج الوهاج \* وكل من قصد مكة من طريق غيره ملوك احرم اذا حاذى ميقاتا من هذه المراقبات كذا في محيط السرخسى \* ومن حج في البحر فوقته اذا حاذى موضعاً من البر لا يتجاوز الامحرام كذا في السراج الوهاج \*

وان سلك بمن الميقاتين في البحر او البر اجتهد واحرم اذا حاذى مبغاثا منهما وابتعدهما الى  
 بالاحرام عند كذا في التبيين \* فان لم يكن بحيث يحاذى فعلى مرحلتين الى مكة كذا في البحر الدائق \*  
 ومن كان اهله في المبقات او داخل الميقات الى الحرم فمبقا تهم للحج والعمرة الحل الذي  
 بمن المواتيت والحرم ولذا خبر الاحرام الى الحرم جاز كذا في المحيط \* وونت المكي الاحرام  
 بالحج الحرم والعمرة الحل كذا في الكافي \* فيخرج الذي بد العمرة الى الحل من  
 ابي جانب شاء كذا في المحيط \* والتنعيم افضل كذا في الهداية \* ولا يجوز الا ان ياتي  
 ان يدخل مكة بغير احرام يرى النسك او لا ولو دخلها فعليه حجة او عمرة كذا في محيط السرخسي  
 في باب دخول مكة بغير احرام \* ومن كان داخل الميقات كالمستأني ان يدخل مكة لاحتجته  
 بلا احرام الا اذا اراد النسك فالنسك لا يتبدى الا بالاحرام ولا خرج فيه كذا في الكافي \* وكذلك  
 المكي اذا خرج الى الحل للاحتطاب او الاحتشاش ثم دخل مكة يباح له الدخول بغير  
 احرام يكره الا ان ياتي اذا صار من اهل البستان كذا في محيط السرخسي \*

الباب الثالث في الاحرام \* وله ركن وشرط فالركن ان يوجد منه نعل من حصان من الحية وهو  
 نزعان أحدهما ذل بان يقول ( لبيك اللهم لبيك لا شريك لك اله ) وهي مرة شرط والزيادة مستند  
 والمزمنة بركد الاساءة كذا في محيط السرخسي \* ولو كان مكان التلبية تسبيح او تحميدا وتحليل  
 او سجدة او ما اشبه ذلك من ذكر الله تعالى ويرى به الاحرام صار محرما سواء كان يحسن التلبية  
 او لا يحسنها بالاحرام \* وكذا اذا اتى بلسان آخر اجزاء سواء كان يحسن العربية او لا يحسنها  
 كذا في شرح الطحاوي \* والعربية افضل \* ولو قال اللهم ولم يرد عليه فمن قال يصير به  
 شارعا في الصلوة يتحول بصير محرما وعلى قول من لا يصير به شارعا في الصلوة لا يصير محرما هكذا  
 في فتاوى قاضيخان \* والذاني فعل وهو ان يتلبد بدنة وساقها وتوجه معها يريد الحج يصير محرما  
 وان لم يلبس سراة قلد بدنة تطوعا او بذرا او جردا صيدا او نحوه وان بعث بها على يدي رجل  
 ولم يتوجه معها ثم توجه لم يكن محرما حتى يلحقها الا هدى منعة او قران فانه يصير محرما حين  
 توجه قبل ان يلحقها كذا في محيط السرخسي \* فاذا ادركها وساقها او ادركها فقد اقترنت  
 نيته بعمل هو من خصائص الاحرام فيصير محرما كما لو ساقها في الابتداء كذا في الهداية \*  
 لو اشترك قوم في بدنة وهم يؤمون البيت فتلد احدهم بامرهم فتداحرموا وبغير امرهم صار هو

محرماد ونهم وصفة التقليدان يربط على عنق بدنته قطعة نعل او صرة مزادة او لحاء شجر كذا في محيط السرخسى \* ولو جال بدنة او قلد شاة ونوى بهما الا حرام فتوجه معها لم يصير محرما وكذا لك اذا شعر بدنة ونوى به الاحرام في تولهم جميعا كذا في المضمرات \* ويستحب التجليل والتصدق بالجل \* والتقليد احب من التجليل كذا في فتح القدير \* والبدن من الابل والبقر كذا في الهداية \* والاشعار ان يطعن في سنامها من الجانب الا يصرحتي يسيل منه الدم وهو مكروه في قول ابي حنيفة رح وقال هو حسن كذا في المضمرات \* ولتجليل ان يلبس بدننه الجل كذا في شرح الطحاوى \* واما شرطه فانه حتى لا يصير محرما بالتلبية بدون نية الاحرام كذا في محيط السرخسى \* ولا يصير شارعا بمجرد النية ما لم يأت بالتلبية او ما يقوم مقامها من الذكر او موق الهدى او تقليد البدنة كذا في المضمرات \* واذا اراد الاحرام اغتسل او ترضأ والغسل افضل الا ان هذا الغسل للتنظيف حتى يؤمر به الحائض كذا في الهداية \* ويستحب في حق النفساء والصبى \* ويستحب كمال التنظيف من قص الاظفار والشارب وحلق الا بطين والعانة والرأس لمن اعتاده من الرجال او اراده والاعتسار به وازالة الشعث والوسخ عنه ومن بدنه بغسله بالخطمي والاشنان ونحوهما \* ومن المستحب عند ارادة الاحرام جمع زوجته او جاريته ان كانت معه ولا مانع من الجماع فانه من السنة كذا في البحر الرائق \* ونزع المحيط والخف ويلبس ثوبين اذا راو رداء جديدين او غسيلين والجديد افضل كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو لبس ثوبا واحدا يستر مورته جاز كذا في الاختيار شرح المختار والازار من السرة التي ما تحت الركبة والرداء على الظهر والكتفين والصدر ويشده فوق السرة وان غرز طرفيه في ازاره فلا بأس به واوخلله بخلال او مسلدا وشده على نفسه بحبل اساء ولا شيء عليه كذا في البحر الرائق \* ويدخل الرداء تحت يمينه ويلقيه على كتفه اليسرى ويمتني كتفه الايمن مكشورا كذا في خزائن المختصين \* ويدهن باي دهن شاء مطيبا كان او غير مطيب واجمعوا على انه يجوز التطيب قبل الاحرام بما لا يبقى منه بعد الاحرام وان بقيت رائحته وكذا التطيب بما يبقى منه بعد الاحرام كالمسك والغالية عندنا لا يكره في الروايات الظاهرة كذا في فتاوى قاضي خان \* وهو الصحيح كذا في المحيط \* ولا يجوز التطيب في الثوب بما يمتني منه على قول الكل على احدى الروايتين منهما قالوا وبه تأخذ

كذا في البحر الرائق \* ثم يصلي ركعتين ويقرأ فيهما بما شاء وان قرأ في الركعة الاولى بغاتحة الكتاب  
وقل يا ايها الكافرون وفي الثانية بغاتحة الكتاب وقل هو الله احد تبركا بفعل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فهو افضل كذا في المحيط \* وكثير من عاوانا يقرؤون بعد الفراغ من سورة  
قل يا ايها الكافرون ( ربنا لاتزغ قلوبنا الآية ) وبعد الفراغ من سورة الاخلاص ( ربنا اتنا من لدنك  
رحمة وهي لنا من امرنا رشدا ) كذا في خزنة المفتين \* ولا يصليها في الوقت المكروه ويجزيه المكتوبة  
كذا في البحر الرائق \* ثم اذا فرغ من صلوته يطلب من الله التيسير ويدعو ( اللهم اني  
اريد الحج فيسره لي وتقبله مني ) كذا في المحيط \* ثم يلبي في دبر الصلوة او بعد ما استوت به راحلته  
والتلبية في دبر الصلوة افضل مندنا كذا في فتاوى قاضي خان \* وصفة التلبية ان يقول ( لبيك اللهم  
لبيك لبيك لا شريك لك ابيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ) وقوله ان النعمة  
لك يروى بفتح الالف وبكسرهما وبالكسرا صح قال الكرخي يأبى بها ولا ينص منها كذا  
في المحيط \* وان زاد عليها فهو حسن بان يقول ( لبيك الله الخالق لبيك غفار ائذ نوب لبيك  
وسعديك والخير كله بيدك والرضاء اليك ) كذا في محيط السرخسي \* واما النص فمكروه اتذا  
كذا في البحر الرائق \* ثم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعا بما شاء الا انه  
يخفض صوته اذا صلى عليه كذا في فتح القدير \* ويكثر التلبية ما استطاع في ادبار الصلوات كذا  
في المحيط \* وهو ظاهر الرواية وقال الطحاوي في ادبار المكتوبات دون الغائبات والنافلات  
هكذا في شرح الطحاوي \* وكذا كلما بقي ركبا او علا شرفا او هبط واديا وبالا سحار وحين استيقظ  
من منامه كذا في المحيط \* او استعطف راحلته وعند كل ركوب ونزول كذا في التبيين \*  
ويستحب في التلبية كلها رفع الصوت من غير ان يبلغ الجهد في ذلك كذا في فتح القدير \*  
ومما يتصل بذلك مسائل واذ النبي وهو يريد القرآن او افراد فهو كمانوي وان لم يتكلم بهما  
في احرامه كذا في الايضاح \* عن محمد رجا ان اخرج الرجل الى السفر يريد الحج فاحرم  
ولم يحضره النية قال هو حج قيل له فان خرج ولا نية له واحرم ولم ينو شيئا قال له ان يجعله ما شاء  
ما لم يطف بالبيت كذا في فتاوى قاضي خان \* فاذا طاف شوطا واحدا كان احرامه احرام عمرة  
كذا في محيط السرخسي \* وكذا لو لم يطف حتى جامع او احصر كانت عمرة لان القضاء قد وجب  
فا وجبنا ما هو الاقل والتمتعين وهو العمرة كذا في الايضاح \* واذا احرم بحجة وعليه حجة



الاسلام ولم ينو فرضاً ولا تطوعاً فهي من حجة الاسلام تتأدى بمطلق النية كذا في الظهيرية \*  
ولو احرّم بحجّتين عند الميقات او عند غيره لزمتاه جميعاً في قول ابي حنيفة واهي يوسف رحمهما الله  
وكذا الرأى احرّم بعمرتين عند الميقات او عند غيره لزمتاه كذا في فتاوى قاضي خان \* احرّم ولم ينو حجة  
ولا عمرة ثم احرّم بحجة فالاولى عمرة وان احرّم بعمرة فالاولى حجة وان لم ينو بالاحرام الثاني شيئاً  
فهو قارن ولو لبى بالحج وهو ينوي العمرة او لبى بالعمرة وهو ينوي الحج فهو كما نوى ولو لبى  
بحجة وهو ينوي العمرة والحجة كان قارناً كذا في محيط السرخسي \* واذا احرّم الرجل بشيء  
ونسبه يلزمه حجة وعمرة وإن احرّم بشيئين ونسبهما في الاستحسان يلزمه حجة وعمرة ويحمل امره  
على القرآن كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو احرّم بحجة ينصرف الى حجة هذه السنة كذا  
في محيط السرخسي \* ولو احرّم نذراً او نفلاً كان نفلاً او نوى فرضاً وتطوعاً كان تطوعاً عنده وكذا  
عند ابي يوسف رح في الاصح كذا في فتح القدير \* الباب الرابع فيما بعد الاحرام بعد الاحرام \*  
واذا احرّم يتقى ما نهى الله تعالى عنه من الرفث والنسوة والجدال \* والرفث الاجدام \*  
والنسوة هي المعاصي والخروج عن طاعة الله تعالى \* والجدال هي المداخلة مع رفاقه  
هكذا في محيط السرخسي \* ولا يقتل صيداً كذا في الهداية \* ويتقى تعرض الصيد باخذ  
او اشارة او دلاله او اعانة ولا يلبس مخيطاً قميصاً او قباء او سراويل او عمامة او نعلين او خفا  
الا ان يقطع الخف اسفل من الكعبين كذا في فتاوى قاضي خان \* والكعب هذا المنصل الذي  
في وسط القدم عند مفصل الشراك كذا في التبيين \* ويتقى ستر الرأس والوجه ولا يغطي به  
ولا ذنته ولا عارضه ولا بأس بان يضع يده على انفه كذا في البحر الرائق \* ولا يلبس الجوربين  
كما لا يلبس الخفين كذا في المحيط \* والاحرام من لبس المخيط هو اللبس المعتاد حتى لو اترر  
بالقميص والسراويل او وضع القباء على كتفه او دخل منكبيه ولا يدخل يديه لا بأس به كذا  
في فتاوى قاضي خان \* ولا بأس بشدة الهميان او المنطقة المحرم سواء كان في الهميان نعته او نفقة  
غيره وسواء كان شد المنطقة بالابرسم او بالسيور هكذا في البدائع والسراج الرواج \* ولا يشدّ بيلسانه  
بالزراو بالخلال لانه يشبه المخيط ولا يكره لبس الخنزير والقصبة اذا لم يكن مخيطاً كذا في  
فتاوى قاضي خان \* ولا يلبس ثوباً مصبوغاً بعصفر او زعفران او غيره الا ان يكون فسيلاً بحيث  
لا ينفذ فلا بأس به قيل في النفث ان يتناثر صبغه على البدن وقيل لا يفرح رائحته وهو الاصح

كذا في محيط السرخسى \* ولا يحلق رأسه ولا شعر بدنه ويحتوى في ذلك الحلق بالموسى والنورة والقلاع بالاسنان وغيره ولا يقص من لحيته كذا في السراج الوهاج \* ولا يأخذ من ظفره شيئا كذا في محيط السرخسى \* ولا يمس طيبا بيده وان كان لا يتقصد به التطيب كذا في فتاوى قاضى خان \* ولا يدهن كذا في الهداية \* وليس له ان يختضب بالحناء لانه طيب كذا في ажوهرة النيرة \* ولا بأس بان يكتحل بكحل ليس فيه طيب ولا يقبل المحرم امرأته ولا يمسها بشهوة كذا في فتاوى قاضى خان \* ولا يغسل رأسه ولا لحيته بالخطمي ولا يحك رأسه وانما يحك فليرفق بحكه خوفا من تناثر الشعر وقتل القمل وهو ممنوع وان لم يكن على رأسه شعرا واذا نى فلا بأس بالبحك الشديد كذا في محيط السرخسى \* ولا بأس بان يستظل بالبيت والمحمل كذا في الكافي \* ولا بأس بان يستظل بالنفساط كذا في فتاوى قاضى خان \* وكذا لو دخل تحت ستر الكعبة حتى غطاه والستر لا يصيب رأسه ولا وجهه لا بأس به فان كان يصيب رأسه او وجهه كره ذلك لمكان التغطية كذا في المحيط \* ولا بأس للمحرم ان يحتجم او يفتصد او يجبر الكسرا ويختتن كذا في فتاوى قاضى خان \* ولا يتطعم شجر الحرم غير الاذن خروا كذا في الحلال كذا في شرح الطحاوى \*

الباب الخامس في كيفية اداء الحج \* يستحب ان يغتسل لدخول مكة وهو مستحب للحائض  
 ثنية كداء من اعلى مكة على درب المعلى ولا بد  
 في التبيين \* والمستحب ان يدخلها نهرا كذا  
 بالمسجد بعد ما حط اثناله كذا في ажوهرة النيرة \* وحسب ان يكون ملبيا في دخوله حتى يأتي باب بنى شيبه فيدخل المسجد الحرام منه متواضعا خاشعا ملبيا ملاحظا لجلالة البقعة مع التلطف بالمرأحة كذا في البحر الرائق \* ويدخل المسجد حافيا الا ان يتضرر به كذا في الاختيار \* ويقدم رجله اليمنى في دخوله ويقول (بسم الله والحمد لله والصلوة على رسول الله اللهم افتح لى ابواب رحمتك وادخلنى فيها اللهم انى اسالك فى مقامى هذا ان تصلى على سيدنا محمد صديقك ورسولك وان ترحمنى وتقبل مثراتى وتغفر ذنوبى وتضع عنى وزرى) كذا في التبيين \* فان اصاب البيت كبر وهلل ويقول (لا اله الا الله والله اكبر اللهم انت السلام ومنك السلام واليك يرجع السلام حينا ربنا بالسلام اللهم زد بيتك هدا تعظيما وتشريفا ومهابة وزد من تعظيمه

وتشريفه من حجه واعتمره وتعليمهما وتشريفهما ومهابته ) كذا في السراج الوهاج \* ويدعو بما بدأ له  
 كذا في التبيين \* ثم يبدأ بالحجر ولا يبدأ بغيره الا ان يكون القوم في الصلوة فيدخل في الصلوة  
 كذا في الظهيرية \* وبستقبله وبكبر رافعا يديه كما يكبر للصلوة ثم يرسلهما كذا في فتاوى قاضيجان \*  
 وفي المدائع وغيره والصحيح انه يرفع حذاء منكميه كذا في النهر الفائق \* ويستلمه وصنفة الاسلام  
 ان يضع كفه على الحجر ويقبله يفعل ذلك ان امكنه من غير ان يؤذي احدا ويقول عند السلام به  
 ( بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اغفر لي ذنوبي وطهر لي قلبي وشرح لي صدري  
 ويسر لي امري وعانني ممن ما فيت ) كذا في المحيط \* والامس الحجر بيده وقتل يده وان  
 لم يستطع ذلك امس الحجر شيئا يده من عرجون وغيره ثم قبل ذلك الشئ كذا في الكافي \*  
 فان لم يستطع شيئا من ذلك يستقبله ويرفع يديه مستقبلا بياطنهما اياه ويكبر ويهمل ويحمد  
 ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كذا في صحيح القدير \* وهذا الاستقبال مستحب وليس بواجب  
 كذا في السراج الوهاج \* ولا يعمل باطن كفيه الى السماء كما يفعل في سائر الادعية كذا  
 في النهاية \* ويقول ' الله اكبر الله اكبر اللهم اعطني ايما با وتصديقا بكتابتك ووفاء بعهدك واداء  
 لنبيك وصنعة نبيك اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله آمين  
 بالله وكفرت بالحبث والطاموت ) كذا في المحيط \* ثم اخذ بما من يمينه مما يلي باب الدار  
 فيطوف سبعة اشواط وقد اضطجع قبل ذلك كذا في الكافي \* وينبغي ان يبدأ بالطواف  
 من جانب الحجر الذي يلي الركن اليماني فيكون ما را على جميع الحجر بجميع يديه يخرج  
 من خلاف من يشترط المرور كذا لك عليه \* وشرحه ان يقف مستقبلا على جانب الحجر  
 بحيث يصير جميع الحجر من يمينه ثم يمشي كذلك مستقبلا حتى يجاوز الحجر ما اذا جاوز  
 انفعل وحده ساره الى البيت وهذا في الافتتاح خاصة كذا في فتح القدير في قوله تعالى  
 بالطواف \* وآوأسد عن يساره فهو جائز مع الاساءة كذا في السراج الوهاج \* والاصطلاح  
 هو ان يلتفت طرف رداً على كتفه الا يسر ويخرجه تحت ابطه الايمن ويلقى طرفه الآخر  
 على كفه الا يسر ويكون كفه الايمن مكشوفة واليسرى مغطاة بطرف الرداء كذا في التبيين \*  
 ثم الشوط من الحجر الاسود الى الحجر الاسود كذا في الكافي \* وانتماح الطواف من الحجر الاسود  
 ستة عند عامة مشايخنا حتى لو فتحت الطواف من غيرا الحجر جاز ويكره كذا في محيط السرخسي \*

ويجعل طوافه من وراء الحطيم حتى لو دخل الفرجة التي بينه وبين البيت لا يجوز كذا في الهداية \*  
 فيعيد الطواف فان اعاده على الحطيم وحده اجزاه كذا في الاختيار شرح المختار \* وكلما مر  
 بالحجر في الطواف يستلمه ان استطاع من غير ان يؤذي احدا وان لم يستطع يستقبل الحجر  
 ويكبر ويهمل كذا في فتاوى قاضيخان \* ويختم الطواف بالاستلام كذا في الهداية \* وان  
 انتم الطواف بالاستلام الحجر وختم به وترك الاستلام فيما بين ذلك اجزاه وان اترك رأسا فقد  
 اساء كذا في شرح الطحاوي \* ويستلم الركن اليماني وهو حسن في ظاهر الرواية كذا في الكافي \*  
 وان تركه لا يضره ولا يستلم الركن العراقي ولا الشامي كذا في محيط السرخسي \* ويرمل في الثلاثة  
 الاول من الاشواط ويمشي في الباقي على هيئته كذا في الكافي \* وكذا في كل طواف بعده سعي فانه  
 يرمل مئة كذا في فتاوى قاضيخان \* وتفسر الرمل ان يشرع في المشي ويهز كتفيه شبه المبارز  
 يتبخر بين الصفيين ويكون الرمل من الحجر الى الحجر كذا في المحيط \* فان زاحمه الناس  
 في الرمل قام فاذا وجد مسلكا رمل كذا في محيط السرخسي \* ولو ترك الرمل في الشوط الاول  
 لا يرمل الا في الشريطين بعده وبنيان في الثلاثة الاول لا يرمل في الباقي ولورمل في الكل  
 لم يلزمه شيء كذا في البحر الرائق \* ولا يرمل في طواف القدوم ان اخرا السعي الى طواف  
 الزيارة كذا في التبیین \* وهذا الطواف يسمى طواف القدوم والتحية واللقاء وليس  
 على اهل مكة طواف القدوم كذا في الكافي \* فان لم يدخل المحرم مكة وتوجه الى عرفات  
 ووقف بها سقط عنه طواف القدوم كذا في الهداية \* وان افرغ من الطواف يأتي مقام ابراهيم  
 عليه السلام ويصلي ركعتين وان لم يقدر على الصلوة في المقام بسبب المزاحمة يصلي حيث  
 لا يعسر عليه من المسجد كذا في الظهيرية \* وان صلى في غير المسجد كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 وهاتان الركعتان واجبتان عندنا يقرأ في الاولى قل يا ايها الكافرون وفي الثانية قل هو الله احد  
 ولا يجزيه المكتوبة عن ركعتي الطواف عندنا كذا في الزاهد \* ويستحب له ان يدعو بعد صلوته  
 خلف المقام بما يحتاج اليه من امور الدنيا والآخرة كذا في التبیین \* ويصلي ركعتي الطواف  
 في وقت يباح له اداء التطوع فيه كذا في شرح الطحاوي \* ويستحب ان يأتي زمزم بعد الركعتين  
 قبل الخروج الى الصفا فيشرب منها ويتصلع ويفرغ الباقي في البحر ويقول (اللهم اني اسئلك  
 رزقا وسعا وعلمنا نفعا وشفاء من كل داء) ثم يأتي الملتزم قبل الخروج الى الصفا كذا

في فتح القدير \* ثم اذا اراد ان يسعى بين الصفا والمروة عاد الى الحجر الاسود فاستلمه كذا في التبيين \* ان استطاع وان لم يستطع يستقبل الحجر ويكبر ويهمل فان كان لا يريد بعد هذا الطواف السعي بين الصفا والمروة لا يعود الى الحجر بعد ركعتي الطواف كذا في فتاوى قاضيخان \* والاصل في كل طواف بعده سعي العود الى استلام الحجر بعد ركعتي الطواف اما كل طواف ليس بعده سعي فلا عود فيه الى استلام الحجر كذا في الظهيرية \* ثم يخرج الى الصفا \* والافضل ان يخرج من باب الصفا وهو باب بنى مخزوم وليس ذلك سنة عندنا ولو خرج من غيره جاز كذا في الجوهرة النيرة \* ويقدم رجله اليسرى في الخروج كذا في التبيين \* فيبدأ بالصفا فيصعد عليها والصعود على الصفا والمروة سنة حتى بكرة ان لا يصعد عليهما كذا في محيط السرخسى \* وانما يصعد بقدر ما يصير البيت بمراى منه كذا في الهداية \* ويستقبل البيت ويرفع يديه ويكبر ثلثا كذا في الظهيرية \* ويهمل ويحمد الله ويثنى عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله لحاجته كذا في محيط السرخسى \* ويرفع يديه عند الدماء نحو السماء كذا في السراج الوهاج \* ثم بهبط منها نحو المروة ويمشي على هينته حتى يأتي بطن الوادي فان كان عند الميل الاخضر يسعى في بطن الوادي سعيا حتى يجاوز الميل الاخضر فاذا خرج منه يمضي على هينته حتى يأتي المروة فيصعد عليها ويتوم مستقبل القبلة فيحمد الله ويكبر ويهمل ويثنى عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويفعل ما نعل على الصفا ويطوف بهما هكذا سبعين شوطا يبدأ بالصفا ويختم بالمروة ويسعى في بطن الوادي كل شوط كذا في محيط السرخسى \* والسعي من الصفا الى المروة شوط ومن المروة الى الصفا شوط وهما الخمار كذا في السراجية \* وهو الصحيح كذا في شرح الطحاوي \* اذا سعى معكوسا بان بدأ بالمروة فمن اصحابنا من قال يعتد به واكن يكره والصحيح انه لا يعتد بالشوط الاول كذا في الذخيرة \* وشرط السعي ان يكون بعد الطواف حتى لو سعى ثم طاف اعاد السعي ان كان بمكة والسعي بعد الاحلال فيه الاجماع يجوز وكذا بعد الاشهر والحيض والجنابة لا يمنع صحة السعي كذا في محيط السرخسى \* والاصل ان كل عبادة تؤدى في المسجد من احكام المناسك فالطهارة ليس من شرطها كالسعي والوقوف بعرفة والمزدلفة ورمي الجمار ونحوها وطل عبادة في المسجد فالطهارة من شرطها والطواف يؤدى في المسجد كذا في شواح الطحاوي \* المفرد بالحج اذا انتهى

بطواف القدوم فالأفضل ان لا يسعى بعده واكن يسعى بعد طواف الزيارة \* وروى عن  
ابى حنيفة رح انه اذا احرم بالحج يوم التروية اوقبله فان طاف وسعى قبل ان يأتى منى فهو افضل  
الا ان يكون اهل بعد الزوال يوم التروية كذا في محيط السرخسى \* ولما اقيمت للصلوة  
والرجل يطوف او يسعى يترك الطواف والسعى ويصلى ثم يبنى بعد الفراغ من الصلوة  
واذا اقيمت الجنزة خرج من سعيه اليها فاذا فرغ وما د يبنى على ما كان هكذا في فتح القدير \*  
ويكره الحديث في البيع والشراء في الطواف والسعى كذا في التناظر خانية \* واذا فرغ  
من السعى يدخل المسجد ويصلى ركعتين ثم يقيم بمكة حراما الى يوم التروية ولا يحل له  
شيء من المحظورات فمادام بمكة يطوف بالبيت ما بدا له كل طواف سبعة اشواط كذا  
في فتاوى قاضيخان \* لكنه لا يسعى عقيب هذه الاطرفة في هذه المدة كذا في المحيط \* ويصلى  
لكل اسبوع ركعتين في الوقت الذي يباح فيه التطوع كذا في شرح الطحاوى \* ويكره له  
الجمع بين الاسبوعين بغير صلوة بينهما في قول ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله سواء انصرف من  
شفع او ترك كذا في السراج الوهاج \* وطواف التطوع افضل من صلوة التطوع للغرباء ولاهل مكة الصادرة  
افضل كذا في شرح الطحاوى والبحر الرائق \* وعند الطواف الذكر افضل من القراءة ذكرها  
في السراجية \* واذا كان قبل يوم التروية بيوم خطب الامام خطبة يعلم فيها الناس الخروج  
الى منى والصلوة بعرفات والوقوف والافاض وفي الحج ثلث خطب اولها ما ذكرنا والثانية  
بعرفات يوم عرفة والثالثة بمنى في اليوم الحادى عشر فيفصل بين كل خطبتين بيوم كذا  
في الهداية \* كلها خطبة واحدة فلا يجلس في وسطها الا خطبة يوم عرفة فانها خطبتان فيجلس  
بينهما وكلها بخطب بعد الزوال بعد ما صلى الظهر الا يوم عرفة فانها بعد الزوال قبل ان يصلى  
الظهر كذا في التبيين \* ثم يروح مع الناس الى منى يوم التروية بعد صلوة الفجر وطلوع الشمس  
كذا في فتاوى قاضيخان \* وهو الصحيح ولزهد قبل طلوع الشمس جازوا الاول والى  
هكذا في البدائع \* ثم لا يترك التلبية في احواله كلها في مكة وفي المسجد الحرام وغيره  
يلبى عند الخروج من مكة ويدعو بما شاء وبهليل كذا في التبيين \* ويبى بمنى ويصلى ثمة  
صلوة الفجر يوم عرفة بغسل ثم يتوجه الى عرفات ولو صلى الظهر يوم التروية بمكة ثم خرج  
منها وبات بمنى لا بأس به كذا في فتاوى قاضيخان \* ولوبات بمكة وصلى بها الفجر يوم

عرفته ثم توجه الى عرفات وبمرمى اجزائه ولكن اما بترك الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم ولو وافق يوم التروية يوم الجمعة له ان يخرج الى منى قبل الزوال لعدم وجوب الجمعة عليه في ذلك الوقت وبعده لا يخرج ما لم يصلها لوجوبها عليه كذا في التبيين \* فاذا انتهت الى عرفات ينزل في اى موضع شاء كذا في فتاوى قاضى خان \* وقرب الجبل افصل كذا في التبيين \* ولا ينزل على الطريق كيلا يضرب المارة هكدا في المحيط \* واذا زالت الشمس اعتسل ان احب ودععد الامام المنبر يؤذن المؤذن وهو عليه كذا في محيط السرخسى \* ومرتطاع المذهب وهو الصحيح كذا في البحر الرائق \* ثم يخطب بعد الاذان خطبتين قائما ويجلس بينهما كما في يوم الجمعة كذا في محيط السرخسى \* وان خطب قاعدا اجرا واكن القيام افضل وان ترك او خطب قبل الزوال احزاء ونداء كذا في الجوهرة النيرة \* وبعلم الناس في الخطبة التوقف بعرفة والمزدلفة والا ماضة ورمى جمرة العقبة في يوم النحر والنحر والحاق وطراف الزيارة وجميع الماسك الى البرم الثاني من ايام النحر هكدا في غاية السروجى شرح الهداية \* ثم ينزل فيصلى الامام الظهر والعصر في وقت الظهر باذان واذان متين ولا يجهر فيهما كذا في محيط السرخسى \* ولا يتطوع بين الصلوتين غير سنة الظهر فلو تطوع بينهما كره واما اذان العصر في ظاهر رواية هكدا في الكافي \* وكذا اذا اشتعل منهما بعمل آخر من اكل او شرب هكدا في السراج الراج \* ثم اجوز الجمع اعنى تقديم العصر على وقتها واداءها في وقت الظهر شرائط منها ان تكون مرتبة على ظهر جائز استحسانا كذا في البدائع \* واصلى الظهر قبل الزوال على ثلث ان الشمس زالت والعصر دعدة اعد الخطبة والصلوتين استحسانا كذا في محيط السرخسى \* ومنها الوقت وهو ان يكون يوم عرفة والمكان وهو عرفات كذا في الكفاية \* ومنها احرام الحج قالوا ينبغي ان يكون محرما بالحج عند اداء الصلوتين حتى لو كان محرما بالعمرة عند اداء الظهر ومحرما بالحج عند اداء العصر لا يجوز له الجمع كذا في فتاوى قاضى خان \* ثم لابد من الاحرام بالحج قبل الزوال في رواية تقديمه للاحرام على وقت الجمع وفي اخرى بكتفى بالتقديم على الصلوة لان المقصود هو الصلوة كذا في الهداية \* وهو الصحيح هكدا في البحر الرائق \* ومنها الجماعة عند ايحنيته رح ومندهما ليس بشرط فمن صلى الظهر وحده في رحله صلى العصر في وقته عند ايحنيته رح وقال يجمع

بينهما المنفرد كذا في الهداية \* والصحيح قول ابى حنيفة رحمه الله كذا في الزاد \* ولو فاتاه مع الامام او فاته واحدة منهما صلى العصر لوقته ولا يجوز له تقديم العصر على قول ابى حنيفة رح كذا في شرح الطحاوى \* ولا يشترط الا امام لجميع اداء الظهر كذا في البحر الرائق \* فاذا ادرك مع الامام ركعة واحدة من الصلوتين او شيئا من الصلوتين جاز الجمع اجماعا كذا في الجوهرة النيرة \* ولو نفر الناس عن الامام فصلين وحده الصلوتين جاز ذكره مطلقا لكن ان كان بعد الشروع يجوز بالاتفاق وان كان قبل الشروع اختلفوا فيه قيل يجوز عندهما وعند ابى حنيفة رح لا يجوز وقيل يجوز عندهم جميعا كذا في محيط الرخسى \* لو احدث الإمام في الظهرنا استخلف غيره بجمع المستخلف بينهما. ولو جاء الامام بعد ما خرج الخليفة من العصر صلى العصر في وقتها ولا يجوز له الجمع كذا في التبيين \* واو احدث الامام بعد ما خطب وامر رجلا بالصلوة والمأمور لم يشهد الخطبة جاز له ان يصلى بهم الصلوتين جميعا وله لم يمارحدا لكن تقدم واحد من الناس وصلى بهم جميعا لم يجز في قول ابى حنيفة رحمه الله لان المذهب عنده ان الامام او من يقوم مقامه شرط لجواز الجمع ولو كان المتقدم من ذى سلطان كقاضى وصاحب الشرط وغيرهما اجزاهم بالاجماع كذا في شرح الطحاوى \* ومنها ان يكون الامام هو الامام الاعظم او نائبه وهو شرط عند ابى حنيفة رح هكذا في الجوهرة النيرة \* فلو صلى الظهر بجماعة لامع الامام والعصر مع الامام لم يجز العصر عند ابى حنيفة رح والصحيح قوله هكذا في البدائع \* ولومات الامام وهو الخليفة جمع نائبه او صاحب شرطته ولو لم يكن له نائب ولا صاحب شرطته صلوا كل واحدة منهما في وقتها كذا في التبيين \* وان افرغ الامام من العصر راح الى الموقف كذا في المحيط \* ومرفات كلها موقف الابطن مرتة كذا في الكنز \* ويقف في اى موضع شاء كذا في فتاوى قاضى خان \* والوقوف شرطه شيان احدهما كونه في ارض عرفات والثانى ان يكون في وقته وليس القيام من شروطه ولا من واجباته حتى لو كان جالسا جاز وكذا النية ليست من شروطه هكذا في البحر الرائق \* والا فاضل ان يقف مستقبل القبلة هكذا في المحيط \* وواجبه الامتداد الى الغروب \* واما سننه فالاغتسال والخطبتان والجمع بين الصلوتين وتعجيل الوقوف عقيبهما وان يكون مفطرا وان يكون متوضئا وان يقف على راحلته وان يكون وراء الامام بالقرب منه وان يكون حاضر القلب فارغا من الامور الشاغلة عن الدماء وينبغى وان يجتنب في موقفه



طريق القوافل وضيهرهم لثلاثين رجا بهم وان يقف عند الصخرات السود موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم وان تعذر يقرب منه بحسب الامكان كذا في البحر الرائق \* وقوف الحائض والجنب ومن لم يصل الصلوتين يجزيه ولا يلزمه شيء كذا في محيط السرخسي \* ويرفع الايدي سطا ويستقبل كما يستقبل الداعي بيده ووجهه كذا في البدائع \* ويدعو بعد الحمد والتهليل والتكبير والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ويعلم الناس المناسك ويجتهد في الدعاء ويلبى في موقفه ساعة فساعة كذا في الكافي \* ويكثر الاستغفار لنفسه وللوالدين والمؤمنين والمؤمنات كذا في الظهيرية \* ولا يزالون في التلبية والتهليل والتسبيح والثناء على الله تعالى بالخشوع والتذلل والاخلاص والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء لحوائجهم الى غروب الشمس كذا في المصنوعات \* وايس من اصحابنا فبه دعاء مرقية لان الانسان يدعوا بما شاء كذا في البدائع \* وليكن عامته دعائه بعرفات ( لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا بعد الاياه ولا نعرف ربا سواه اللهم اجعل في قلمي نورا وفي سمعي نورا وفي بصري نورا اللهم اشرح لي صدري ويسر لي امري اللهم هذا مقام المستجير العائد من النار اجري من النار بعنوك وادخلني الجنة برحمتك يا ارحم الراحمين اللهم ان هديتني الاسلام فلا تنزع عني ولا تنزعني منه حتى تقبضني وانا عليه كذا في المحيط \* والسنة ان يخفي صوته بالدعاء كذا في الجوهرة النيرة \* ثم وقت الوقوف بعرفة بعد زوال الشمس من يوم عرفة الى طلوع الفجر من اول النحر فمن حصل في هذا الوقت فيها وهو عالم بها او جاهل او نائم او يفتان صفيقا ومجنونا او مريض عليه فوقف بها او مر مار ولم يقف صار معدرا للحج ولا يجزى عليه الفساد بعد ذلك كذا في شرح الطحاوي \* وان وقف في غير هذا الوقت لا يكون مدركا الا اذا اشتبه على الناس هلال ذي الحجة واكملوا ذال القعدة ثلثين ثم تبين ان اليوم الذي وقف فيه كان يوم النحر حاراستحسانا والقياس ان لا يجوز كما لو تبين ان يومهم كان يوم التروية كذا في فتاوى قاض خان \* وان لم يدرك عرفات حتى طلع الفجر من اول يوم النحر فقد باته الحج وصفا عند افعال الحج ويتحول احرامه الى العمرة فيأتي بافعال العمرة ويحل واجب عليه قضاء الحج من قابل كذا في شرح الطحاوي \* والليالي كلها تابعة للايام المستقبل لا للايام الماضية الا في الحج فانها في حكم ايام ماضية

لا في حكم ايام مستتبلة \* ليلة عرفة تابعة ليوم التروية حتى لا يجوز للحاج الوقوف فيها كما لا يجوز في يوم التروية وايام النحر تابعة ليوم عرفة حتى يجوز الوقوف فيها كما يجوز في يوم عرفة وكذلك لا يجوز التضحية فيها كما لا تجوز في يوم عرفة كذا في محيط السرخسى \* واذا غربت الشمس افاض الام والناس معه على هينتهم حتى يأتوا بمزدلفة كذا في الهداية \* والا فاضل ان يمشى على هينته فاذا وجد فرجة اسرع كذا في التبيين \* وينبغي ان يدفع مع الامام ولا يتقدم عليه الا اذا خرا الامام عن غروب الشمس فيدفع الناس قبله لدخول الوقت كذا في الاختيار شرح المختار \* وبكبر ويهلل ويحمد ويلى ساعة فساعة ويكثر الاستغفار في طريقه كذا في التبيين \* وان خاف الزحام فتعجل في الذهاب قبل غروب الشمس فلا بأس به اذا لم يخرج من حدود عرفة قبل غروب الشمس كذا في المحيط \* والا فاضل ان يقف في مكانه كيلا يكون آخذا في الاداء وهو الافاضة قبل ان يركب ولا يكون مخالفا للسنة كذا في التبيين \* ولو مكث قليلا بعد غروب الشمس وافاضة الامام انصرف الزحام فلا بأس به كذا في الهداية \* ولو صلى المغرب بعد غروب الشمس قبل ان يأتي المزدلفة فعليه ان يعيدها اذا اتى بمزدلفة في قول البيهقي ومحمد رحمهما الله وكذلك لو صلى العشاء في الطريق بعد دخول وقتها ولو صلى الفجر قبل ان يعيدها بمزدلفة عادتا الى الجواز في تراجم جميعا كذا في شرح الطحاوي \* ولو خشي طلوع الفجر قبل ان يصل المزدلفة فصليهما في الطريق جاز كذا في التبيين \* ولو قدم العشاء بمزدلفة على المغرب صلى المغرب ثم يعيد العشاء فان لم يعد العشاء حتى انشجر الصبح عاد العشاء الى الجواز كذا في الظهيرية ويستحب ان يدخل المزدلفة ماشيا كذا في التبيين \* واذا اتوا المزدلفة نزلوا حيث شاؤوا ولا ينزلون على قارعة الطريق كذا في محيط السرخسى \* والنزول بقرب الجبل الذي يقال له فزع افضل كذا في فتاوى تاضيخان \* فاذا دخل وقت العشاء يؤذن المؤذن ويقيم فيصلى الامام بهم صلاة المغرب في وقت صلاة العشاء ثم يصلى بهم صلاة العشاء باذان واقامة واحدة في قول اصحابنا الثلاثة كذا في البدائع \* ولا يتطوع بينهما ولو تطوع بينهما او اشتغل بشيء اعاد الاقامة ولا يشترط الجماعة لهذا الجمع عند البيهقي رحمه الله \* ومن صلى المغرب او العشاء وحده اجزاه بخلاف الصلوتين بعرفة على اصل البيهقي رحمه الله والا فاضل ان يصلى مع الامام بالجماعة كذا في الايضاح \* ذكر الامام المحبوبي ولا يشترط

في جمع المزدلفة الخطبة والسلطان والجماعة والاحرام كذا في الكفاية \* واذا فرغ من العشاء  
 يبيت ثم كذا في المحيط \* وينبغي ان يحیی هذه الليلة بالصلوة والقراءة والذكر والدعاء  
 والتضرع كذا في التبيين \* فان مر بها ما بعد طلوع الفجر من غير ان يبيت بها فلا شيء عليه  
 ويكون مسياً بتركه السنة كذا في البدائع \* فاذا طلع العجر صلى الامام بالناس الفجر بغلس  
 ثم وقف ووقف الناس معه كذا في القدرى \* ويقف الناس وراء الامام او حيث شاؤا كذا  
 في محيط السرخسى \* والافضل ان يكون وقوفهم خلف الامام على الجبل الذي يقال له قرح  
 كذا في شرح الطحاوى \* ويحمد الله ويغنى عليه ويهلل ويكبر ويلبى ويصلى على النبي صلى الله  
 عليه وسلم كذا في الراد \* ويدعو الله حاجته رافعاً يديه الى السماء كذا في المحيط \* والمزدلفة كلها  
 موقوف الا بطن محسر كذا في فتاوى قاضى خان \* واذا بلغ بطن محسراً سرع ان كان ما شيا  
 وحرك دابته ان كان راكباً قدر رمية ذكره الكرمانى وهو اجماع كذا في غاية السروجى شرح الهداية \*  
 ثم وقت الوقوف فيها من حين طلوع العجر الى ان يصفر جدا فاذا طلعت الشمس خرج وقته  
 ولو وقف فيها في هذا الوقت او مر بها جاز كما في الوقوف بعرفة وقبله او بعده لا يجزى كذا  
 في التبيين \* ولو جاوز حد المزدلفة قبل طلوع الفجر فعليه دم لترك الوقوف بها الا اذا كانت به  
 علة او مرض او ضعف فتخاف الزحام مدع منها ليلا فلا شيء عليه كذا في السراج الوهاج \*  
 فاذا اسفر جدا دفع منها قبل طلوع الشمس والناس معه حتى يأتوا منى كذا في الراد \* روى  
 عن محمد بن ابي حنيفة رحمه الله انه حذوا الاسفار فقال اذا اسفر بحيث لم يبق الى طلوع الشمس  
 الا مقدار ما يصلى ركعتين يذهب كذا في المحيط \* فان دفع بعد طلوع الشمس او قبل ان يصلى  
 الناس العجر فقد اساء ولا شيء عليه كذا في البدائع \* ثم يأتى جمرَةَ العتمة قبل الزوال  
 فيرميها سبع حصيات في بطن الوادى من اسفل الى اعلى مثل حصاة الحذف ويكره مع كل حصاة  
 ولا يرمى يؤمئذ من الجمار غيرها ولا يقف عندها كذا في شرح الطحاوى \* ولو جعل بدل التكبير  
 تسبيحا او تهليلا جاز ولا يكون مسياً كذا في البدائع \* وينقطع المليحة مند اول حصاة يرميها  
 في الصحيح من الرواية كذا في فتاوى قاضى خان \* ولا فرق بين المعدوم والمتنع والقارن  
 كذا في البحر الرائق \* والمعتمر يقطع اذا استلم الحجر وفانت الحج اذا تحلل بالعمرة ينقطع التلبية  
 حين يأخذ في الطواف فان كان قارناً يقطع حين يأخذ في الطواف الثانى وينقطع المحصر

اذا ذبح هديه ولو حلق الحاج قبل ان يرمى جمرة العقبة نطع التلبية وان زارا البيت قبل الرمي والحلق والذبح قطعها عندا بيحنيقة ومحمد رحمهما الله كذا في محيط السرخسى \* ثم يرجع الى منى فان كان معه نسك ذبحه وان لم يكن فلا يضره لانه مفرد بالحج ولو كان قارنا او متمتعا فلا بدله من الذبح ثم يحلق او يقصر والحلق افضل كذا في شرح الطحاوى \* هذا في غير المحصر فاما المحصر فلا حلق عليه كذا في النهر الفائق \* ثم التخيير بين الحلق والتقصير انما هو عند عدم العذر فلو تعذر الحلق لعارض تعين التقصير او التقصير تعين الحلق كان لبدنه بصمغ فلا يعمل فيه المقرض ومتى نقض تذاثر بعض شعرة لا بالحلق ولا بالتقصير وليس للمحرم ازالة شعرة بغيرهما كذا في البحر الرائق \* والتقصير ان يأخذ الرجل والمرأة من رؤس الشعر ربع الرأس مقدارا لا نملة كذا في التبيين \* وفي البدائع قالوا يجب ان يزيد في التقصير على قدر الا نملة ان اطراف الشعر غير متساوية عادة فوجب ان يزيد على قدر الا نملة حتى يستوفي قدر الا نملة في التقصير يقينا كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* وحلق الكل افضل اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم كذا في الكافي \* ثم الحلق موقت بايام النحر هو الصحيح وافضل هذه الايام اولها كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* واذا جاء وقت الحلق ولم يكن على رأسه شعرا كان حلق قبل ذلك او بسبب آخر ذكر في الاصل انه يجري الموضع على رأسه لانه لو كان على رأسه شعر كان المأخوذ عليه اجراء موسى وازالة الشعر فما عجز عنه سقط وما لم يعجز عنه يلزمه \* ثم اختلف المشايخ في اجراء موسى انه واجب او مستحب والاصح انه واجب هكذا في المحيط \* قال محمد بن ابراهيم بن موسى لا يستطيع معها ان يمر موسى على رأسه ولا يصلى الى تقصيره فتدخل بمنزلة من حلق رأسه لانه عجز عن الحلق والتقصير فسقط عنه والاحسن له ان يؤخر الاحلال الى آخر الوقت من ايام النحر وان لم يؤخر لاشي عليه وان لم يكن به قروح واكنه خرج الى بعض البوادي ولا يجد موسى او من يحلقه فلا يجزيه الا الحلق او التقصير وليس هذا بعذر كذا في محيط السرخسى \* ولترحلق بالنورة اجزاء كذا في السراج الوهاج \* ويعتبر في سنة الحلق الابتداء بيمين الحائق لا المخلوق ويبدأ بشق الايسر كذا في فتح القدير \* ويستحب دفن شعرة والدماء عند الحلق وبعد الفراغ مع التكبير وان رمى الشعر فلا بأس به وكراهة القاؤه في الكنيف والمغتسل كذا في البحر الرائق \* ويستحب قص اظفاره وشاربه

واستحداه بعد خلق رأسه كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* ولا يأخذ من لحيته شيئاً  
 وأوفعل لا يجب عليه شيء كذا في التبیین \* ثم اذا حلق أو قصر حل له كل شيء حرم عليه  
 بالاحرام الا النساء كذا في فتاوى قاضي خان \* وكذا اتابع الرطبي كاللمس والقبلة لا يحل له  
 كذا في السراج الوهاج \* ولا يحل الجماع في ما دون الفرج عندنا كذا في الهداية \*  
 ولولم يحلق حتى طاف بالبيت لم يحل له شيء حتى يحلق كذا في التبیین \* ثم يطوف بالبيت  
 في يومه ذلك طواف الزيارة ان استطاع او من الغدا وبعد الغد ولا يؤخر عن ذلك ويطرف سبعة  
 اشواط وراء الحطيم ويصلي بعد الطواف ركعتين كذا في فتاوى قاضي خان \* ويحل له النساء  
 بالخلق السابق لابلطواف واذا طاف منه اربعة اشواط حل له النساء لانها هي الركن وما زاد  
 واجب ينجر بالدم وهو الصحيح هكذا في التبیین \* ولولم يطف اصلاً لم يحل له النساء وان طال  
 ومضت سنون وهذا اجماع كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* ولوطاف طواف الزيارة  
 محدثاً وجنباً خرج عن احرامه ويحل له النساء حتى لو جامع بعد ذلك لا يفسد حجه كذا  
 في فتاوى قاضي خان \* واذا طاف بالبيت منكوساً بان اخذ من يسار الكعبة وطاف كذلك سبعة  
 اشواط يعتد بطوافه في حق التحال وعليه الامادة مادام بمكة ولوطاف منكشف العورة تدوماً  
 لا يجوز الصلوة معه اجزاه واذا طاف طواف الزيارة في ثوب كلد نجس فيه ذلوماً لوطاف عرباً نساء  
 فاذا كان من الثوب تدوماً يوارى عورته طاهراً والباقي نجساً جاز طوافه ولا شيء عليه كذا  
 في الظهيرية \* ولولم يجعل طوافه من وراء الحطيم بل طاف وسطه في الطواف الواجب  
 فان كان بمكة اعادة الطواف جميعه لياتي به على ترتيبه فان لم يفعل واعداده على الحطيم  
 اجزاه عندنا كذا في السراج الوهاج \* وهذا الطواف يسمى طواف الزيارة وطواف الركن  
 وطواف يوم النحر كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الحجة وينال له طواف الواجب كذا  
 في الباتارخانية \* فان كان سعي بين الصفا والمروة عقيب طواف القدوم لم يرمل في هذا الطواف  
 ولم يسع والارمل وسعي كذا في الكافي \* ولا يفضل ناخيرهما لطواف الركن ليصير تبعاً للمدح  
 دون السنة كذا في البحر الرائق \* ثم يعود الى منى فينمى به لرمي الجمار في بنية الايام  
 ولا يبيت بمكة ولا في الطريق كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* ويكره ان يبيت  
 في غير منى في ايام منى كذا في شرح الطحاوي \* فان بات في غيره منعماً فلا شيء عليه عندنا

كذا في الهداية \* سواء كان من اهل الحقاية او غيره كذا في المعراج الوهاج \* وعندنا الاخطبة في يوم النحر كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني من ايام النحر رمى الجمار الثلاث فيبدأ بالتى تلى مسجد الخيف فيرميها بسبع حصيات ويكبر مع كل حصاة ثم بما يليها وهو الجمرة الوسطى فيرميها بسبع حصيات كذلك ثم يأتى جمرة العتبة فيرميها من بطن الوادى بسبع حصيات ويكبر مع كل حصاة ولا يقف عندها ويقف عند الجمرة الاولى والوسطى في المقام الذى يقف فيه الناس كذا في الكافي \* والمقام الذى يقوم فيه الناس على الوادى كذا في المحيط \* كل رمى بعده رمى فانه يقف بعده وكل رمى ليس بعده رمى فانه لا يقف بعده لان العباد قد انتهت كذا في الجوهرة النيرة \* ويطيل القيام ويتضرع كذا في التبيين \* فيحمد الله تعالى ويشنئ عليه ويهلل ويكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو لحاجته ويرفع يديه حذاء منكبيه ويجعل باطن كفيه نحو السماء كما هو السنة في الادمية وينبغي للحاج ان يستغفر للمؤمنين في دعائه في هذه المواضع كذا في الكافي \* فاذا كان من الغد وهو اليوم الثالث من يوم النحر يرمى الجمار الثلاث كذلك حين تزل الشمس ثم ينفر ان احب في يومه ذلك ويسقط عنه الرمي في اليوم الرابع وان احب ان يمكث هناك تلك الليلة فمكث حتى طلع الفجر لا يمكنه ان ينفر في هذا اليوم حتى يرمى بعد الزوال كذلك كذا في فتاوى قاضى خان \* والكلام في الرمي في مواضع \* الاول في اوقات الرمي وله اوقات ثلاثة يوم النحر وثلاثة من ايام التشريق اولها يوم النحر ووقت الرمي فيه ثلاثة انواع مكروه ومسنون ومباح فما بعد طلوع الفجر الى وقت الطلوع مكروه وما بعد طلوع الشمس الى زوالها وقت مسنون وبعد زوال الشمس الى غروب الشمس وقت مباح والليل وقت مكروه كذا في محيط السرخسى \* ولورمى قبل طلوع الفجر لم يصح اتفاقا كذا في البحر الرائق \* واما وقت الرمي في اليوم الثاني والثالث فهو ما بعد الزوال الى طلوع الشمس من الغد حتى لا يجوز الرمي فيهما قبل الزوال الا ان ما بعد الزوال الى غروب الشمس وقت مسنون وما بعد الغروب الى طلوع الفجر وقت مكروه هكذا روي في ظاهر الرواية \* واما وقته في اليوم الرابع فعند ابى حنيفة رح من طلوع الفجر الى غروب الشمس الا ان ما قبل الزوال وقت مكروه وما بعده مسنون كذا في محيط السرخسى \* الثاني انه يجوز الرمي بكل ما كان

من جنس الارض بشرط وجود الامتصاص حتى لا يجوز بالغير وزج والياقوت كذلك السراج الوهاج \*  
وهكذا في النهاية والعناية ومعراج الدراية \* ويجوز بالحجر والمدرو الطين والمغرة والنورة  
والزرنيج والملح الجبلي والكحل وقبضة من تراب بخلاف الخشب والعنبر واللؤلؤ والذهب والنفضة  
هكذا في غاية السروجي شرح الهداية \* الثالث في مقدار ما يرمى به \* فنقول يرمى بالصغار مثل حصي  
الخذف كذا في المحيط \* واختلفوا في مقدارها والمختار تدرا البا فلا \* ولورمي بحجرا كبيرا واصغر  
جاز كذا في الاختيار وشرح المختار \* وليس بمستحب كذا في التارخانية \* الرابع في صفة المرمى به  
فنقول ينبغي ان تكون مفسدة كذا في السراج الوهاج \* ولورمي بمنجسة بيقين كره واجزاء  
كذا في فتح القدير \* ويستحب ان يأخذ حصي الجمار من المزدلفة او من الطريق ولا يرمى بحصاة  
اخذها من عند الجمرة فان رمي بها جاز وقد اصاب كذا في السراج الوهاج \* ويكره ان يلتقط حجرا  
واحدا فيكسره سبعين حجرا صغيرا كما يفعله كثير من الناس اليوم كذا في فتح القدير \* الخامس في  
كيفية الرمي وقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يأخذ الحصى بطرفي ابهامه وسبابه كانه ما ند  
ثلاثين ويرميها كذا في المحيط \* وفي الولد الحية وهو الاصح كذا في التارخانية \* قالوا  
وينبغي ان يكون بينه وبين وقوع الحصى خمسة اذرع فصاعدا وذكروا في الاصل لو قام  
عند الجمرة ووضع الحصى عندها وضعا لا بحرية ولو طرحها طرحا اجزاء لكنه مسمى \* اختلفت  
فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في المحيط \* السادس في صفة الرمي \* بل رمي بعده رمي  
قالوا فضل ان يكون ما شيا والا فرا كما هكذا في المتنون \* السابع في محل الرمي \* فنقول  
محل رمي الحمار الثالث اولها نلى مسجد الخيف والوسطى التي تليها والاخيرة هي جمرة  
العقبة كذا في المحيط \* الثامن انه من اى موضع يرمى \* فنقول يرمى من بطن الرادى  
يعنى من اسفله الى اعلاه كذا في السراج الوهاج \* ويقذف جاسدا الايمن هكذا في شرح الطحاوى \*  
ولورميها من اعلاه جاز والاول السنة لا من مذكرا في غاية السروجي شرح الهداية \*  
ويستقبل في الرمي جمرة العنبة يجعل منى من يمينه والكعبة من يساره ويقوم حيث يرمى  
موقع حصيات كذا في فتاوى قاضي خان \* التاسع في موضع وقوع الحصى \* فنقول ينبغي  
ان يقع الحصاة عند الجمرة او تربيا منها حتى لو وقعت بعيدا منها لم يحرك كذا في المحيط \*  
ولو وقعت الحصاة على ظهر رجل او على محمل وثبتت عليه اصابها وان سقطت من المحمل

او من ظهر الرجل في سنتها ذلك اجزاء كذا في الظهيرية \* العاشر في مدد الحصاة \* فنقول برمي كل جمرة بسبع حصيات \* وفي الينا بيع يرميها بيمينه كذا في التا تاريخانية \* ولورمي احدا لجمار بسبع حصيات رمية واحدة فهي بمنزلة حصاة واحدة وكان عليه ان يرمي ستة اخرى كل واحدة برمية على حدة ومن زاد على السبع لم يضره كذا في محيط السرخسي \* الحادي عشر انه يكرر عند كل حصاة \* فيقول ( بسم الله والله اكبر ) رغما للشيطان وحزبه ويقول ( اللهم اجعل حجى مبرورا وسعي مشكورا وذنبى مغفورا ) كذا في المحيط \* الثاني عشر انه في اليوم الاول يرمي جمرة العقبة لاغير وفي بقية الايام يرميها يدا بالاولى ثم بالوسطى ثم بجمرة العقبة كذا في المحيط \* وان بدأ في اليوم الثاني بجمرة العقبة فرماها ثم بالوسطى ثم بالتي تلى المسد ان اعاد الوسطى والعقبة فحسن كذا في محيط السرخسي \* رجل رمى في اليوم الثاني الجمرة الوسطى والثالثة ولم يرم الاول فان رمى الاول ثم ما على الثانية والثالثة فحسن مراعاة للترتيب وان رمى الاول وحدها اجزاء عندنا هكذا في التا تاريخانية \* فان رمى كل جمرة بثلاث اتم الاول باربع ثم اعاد الوسطى بسبع ثم العقبة بسبع وان رمى كل واحدة باربع اتم كل واحدة بثلاث وان استقبل رميها فهو افضل \* وفي مناسك الحسن اذا رمى بالجمرة الاولى بحصاة ثم رمى بالجمرة الوسطى بحصاة ثم رمى بالجمرة الاخيرة بحصاة ثم رجع فرمى من بحصاة حصاة حتى رمى كل واحدة منهم بسبع على ما وصفت لك فقد تم رميه على الجمرة الاولى ورمى اربع حصيات على الجمرة الوسطى فعليه ان يتمها برمي ثلث حصيات ورمى جمرة العقبة بحصاة فيتمها برمي ست هكذا في المحيط \* وعن محمد رح لورمي الجمارا لثلاث فاذا في يده اربع حصيات لا يدري من ايتهن هي يرميها من الاول ويستقبل الجمرتين الباقيتين ولو كان ثلثا اناها على كل جمرة واحدة وكذا لك له كانت حصاة او حصاتين اعاد كل حصاة ويجزيه كذا في محيط السرخسي \* ويكره ان يقدم الرجل ثقله الى مكة ويقوم حتى يرمي كذا في الهداية \* ثم يأتي المحصب وهو الا بطح فينزل فيه ساعة والاصح عندنا انه سنة فيصيره ساء بتركه ثم يدخل مكة ويطوف للصد رابعة اشواط ولا رمل فيه كذا في الكافي \* ويسمى هذا طواف الصدر وطواف الوداع وطواف الاناضة وطواف آخر عهد بالبيت وطواف الواجب كذا في التبیین \* وله وقتان وقت الجواز ووقت الاستحباب



فالاول اوله بعد طواف الزيارة اذا كان على عزم السفر حتى لو طاف لذلك ثم اطل الاقامة بمكة ولوسنته ولم ينو الاقامة بها ولم يتخذها دارا جا زطوانه واما آخره فليس بموقت مادام مقيما حتى لو اقام عاما لا ينوي الاقامة فله ان يطوف ويقع اداء والثاني ان يوتعه عند ارادة السفر حتى روى عن ابي حنيفة رحمه الله انه لو طافه ثم اقام الى العشاء فاحب الى ان يطوف طوافا آخر ليكون توديع البيت آخر مهده عن مورده كذا في البحر الرائق \* ولا يلزمه شيء بالتأخير عن ايام النحر بالاجماع كذا في البدائع \* وطواف الصدر واجب على الحاج اذا اراد الخروج من مكة فليس على المعتمر طواف الصدر ولا يجب على اهل مكة واهل المواقيت ومن دونهم كذا في الايضاح \* ولا يجب على الحائض والنفساء ولا على مائت الحج كذا في محيط السرخسي \* كوفي فرغ من افعال الحج واتخذ مكة دارا فليس عليه طواف الصدر لانه واجب على من يصدر لا على من يسكن هذا اذا عزم على السكنى قبل ان يحل النفر الاول \* والنفر الاول بعد يوم النحر بيومين اما اذا عزم بعد هذه لزمه طواف الصدر ولا يبطل باختياره السكنى وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في شرح الصحاح مع الصغير للصدر الشهيد حسام الدين \* كوفي حجة واتخذ مكة دارا ثم خرج منها لم يكن عليه طواف الصدر لانه لما استوطنها صار من اهلها بلحق بالمكنى والمكنى اذا خرج من مكة لا يجب عليه طواف الصدر مكنا هذا \* حائض طهرت قبل ان تخرج من مكة يلزمها طواف الصدر وان جا وزت بيوت مكة مسيرة سفرو طهرت فليس عليها ان تعود وكذا لو انقطع دمها فلم نعتسل ولم يذهب وقت الصلاة حتى خرجت من مكة لم يلزمها العود وان خرجت وهي حائض ثم اغتسلت ثم رجعت الى مكة قبل ان تجاوز الميقات وعليها الطواف كذا في محيط السرخسي \* ومن نفر ولم يطف للصدر تامة يرجع ما لم يجاوز الميقات فان ذكر بعد مجاوزة الميقات لم يرجع فان رجع بعمره وان عاد بعمره ابتداء بطوافها فادفع من عمرته طاف للصدر كذا في السراج الوهاج \* قال الشيخ الامام الكرخي عن ابي حنيفة رحمه الله اذا مرغ من طواف الصدر اتى المقام وصلى عنده ركعتين ثم اتى زمزم فبشر به من ما نها كذا في الظهيرية \* وكيفية ان يأتى زمزم فيستقي بنفسه الماء فيشربه مستتبلا القبلة بتضلع منه ويتمس فيه مرات ويرفع بصره في كل مرة وينظر الى البيت ويمسح

به وجهه ورأسه وجسده ويصب عليه ان تيسر ويستحب ان يأتي البيت اولا وقبل العتبة ويدخل البيت حافيا ثم يأتي الملتزم كذا في التبيين \* وهو ما بين الحجر الى الباب فيضع صدره ووجهه عليه ويرفع يده اليمنى الى عتبة الباب ويقول ( السائل بيا بك يسألك من فضلك ومعروفك ويرجو رحمتك ) كذا في الظهيرية \* ويلتزمه ساعة يبكي كذا في الكافي \* ويتشبه باستار الكعبة ان كانت قريبة بحيث ينالها والا وضع يديه فوق رأسه مبسوطتين على الجدار قائمتين هكذا في البحر الرائق \* ويلصق خده بالجدار ان تمكن من ذلك كذا في الكافي \* ويكبر ويهلل ويحمد الله تعالى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو بحاجته كذا في فناوين قاضي خان \* ثم يستلم الحجر ويكبر الله تعالى فان امكنه ان يدخل البيت فحسن وان لم يدخل اجزاه كذا في محيط السرخسي \* ثم ينصرف وهو يمشي وراءه ووجهه الى البيت متباكيا متحسرا على فراق البيب حتى يخرج من المسجد كذا في الكافي \* وادأخر ج من مكة يخرج من الثنية السفلى من اسفل مكة كذا في فتح القدير \* والمرأة في جميع ذلك كالرجل غير انها لا تكشف رأسها وتكشف وجهها ولو اسدلت على وجهها وجا فنه عنه جاز ولا ترفع صوتها بالتلبية كذا في الهداية \* بل تسمع نفسها لا غير لاجماع العلماء على ذلك كذا في التبيين \* ولا ترمل ولا تسعين بين الميلين ولا تحلق رأسها واكن تتصر كذا في الهداية \* وتلبس من المخيط ما بدأ لها من الدرع والقميص والخمار والخنف والغزازين ولكن لا تلبس المصبوغ وبورس ولا زعفران ولا عصفر الا ان يكون قد غسل كذا في الكفاية \* ولا بأس للمرأة المحرمة ان تلبس المخيط من حرير او غيره وتلبس الحللى ولا تستلم الحجر اذا كان هناك جمع الا ان تجد الموضع خاليا كذا في الهداية \* وفي الحجة وليس عليها ان تصعد الصفا والمروة الا اذا وجدت خلوة كذا في التاتارخانية \* والخنثى المشكل كالمرأة في جميع ما ذكرنا احتياطا كذا في التبيين \* فصل في المتفرقات \* ومن اغمى عليه فاهل عنه رفقاؤه جاز عند ابي حنيفة رح وقال لا يجوز ولو امرنا ناسا بان يحرم عنه اذا اغمى عليه او نام فاحرم المأمور منه صح بالاجماع حتى لو افاق او استيقظ واتى بافعال الحج جاز كذا في الهداية \* ولا يلزم النائب التجرد من المخيط حال احرامه عن الغمى عليه كذا في البحر الرائق \* اختلفوا في ما لو استمر مغمى عليه الى وقت اداء الافعال هل يجب

ان يشهد وابه المشاهد فيطاف به ويسعى ويوقف اولاً بل مباشرة الرقعة لذلك منه يجزئه  
 فاختر طائفة الاول واختار آخرون الثاني وجعله في المبسوط الاصح كذا في فتح القدير \*  
 وان احرم منه او طاف به او رمى عنه من ليس من رفقته اختلفوا فيه قيل لا يجزئه عنده  
 وقيل يجزئه كذا في محيط السرخسي \* في المستقى عيسى ابن ابان عن محمد بن رجل  
 احرم بالحج وهو صحيح ثم اصابه عنه فقضى به اصحابه المناسك ووقفوا به فلبث كذا  
 سنين ثم افاق اجزاء ذلك عن حجة الاسلام قال وكذا لك الرجل اذا قدم مكة وهو صحيح  
 او مريض الا انه يعقل بما غمى عليه بعد ذلك فحمله اصحابه وهو مغشى عليه وطافوا به فلما  
 قضوا الطواف او بعضه افاق وقد اغشى عليه ساعة من نهار ولم يتم ذلك يوماً اجزاء ذلك من  
 طوافه كذا في المحيط \* ذكر الا سبيجاني ومن طيف به محمولا اجراً ذلك الطواف عن الحامل  
 والمحمول جميعاً سواء نوى الحامل الطواف عن نفسه وعن المحمول او لم ينوار كان للحامل  
 طواف العمرة والمحمول طواف الحج او بالعكس ولو كان الحامل ليس بمحرم فالمحمول  
 مما اوجب احرامه كذا في البحر الرائق \* وهكذا في شرح الطحاوي \* مريض لا يستطيع الطواف  
 فطاف به اصحابه وهوذا لم يكن له امرهم لا يجزئه وان كان امرهم ثم نام اجزاء وكذا اذا  
 دخلوا به الطواف او وجهه نحوه فنام بطوافه اجزاء كذا في المحيط \* مريض لا يستطيع الرمي  
 نرضع الحصة في كذا امرمي به او يرمي عنه غيره بامره كذا في محيط السرخسي في صفة الرامي \*  
 رآه وقال لبعض من عنده استاجر لي من يحملني يطوف بي ثم عليه صناديق نام ولم يحس  
 الذي امره بذلك من موره بل تشامل بغيره لمويل ثم استاجر ثوباً محمولاً وهوذا لم يراه  
 قال استحسن اذا كان في موره ذلك انه يجزئ ما اذا طال ذلك زماناً وتيرة واحتملوه وهوذا لم  
 لا يجزئه عن الطواف واكن الاجر لازم كذا في المحيط \* استأجر وارحاله معدوا امرأه بطوافها  
 ونحو الطواف احرامهم ولهم الاحقة واحراً المأزاة ان ذى العلماء طمب فيهم اهم والمحمل  
 يعقل وقد نوى الطواف احداً المحمول دون الحاملين وان كان مريضاً لم يجزئه كذا  
 في فتح القدير \* كل طواف وجد في وقت الكون عنه وان بعد نظرها او عن غيره والحج حجة  
 اذا قدم بمكة وطاف بها نظرها كان للقعود وان كان صحبها بالعمرة فطوافه يكون للعمرة  
 وان كان فارناً طوافه اولاً للعمرة ثم للحج وكذا لو طاف وقت طواف الزيارة فان الزيارة وان لم ينو

لذلك ولا بد من النية ولا تعتبر الجهة حتى لو طاف بالبيت طالبا للغريم أو هاربا من العدو لا يعتبر طوافه بخلاف الوقوف بعرفة فانه يكون واقفا وان لم ينو هكذا في فتاوى قاضيخان في فصل كيفية اداء الحج \* الصبي لو احرم بنفسه أو احرم منه صبا محرما كذا في التبيين \* وفي الاصل الصبي الذي يحج به ابوه يقضى المناسك ويرمى الجمار اذا كان صبيا لا يعقل الاداء بنفسه كذا في المحيط \* ولو ترك الجمار والوقوف بالمزدلفة لا يلزمه شيء كذا في محيط السرخسي \* وان كان يعقل الاداء بنفسه يقضى المناسك كلها يفعل ما يفعله البالغ ولو ترك بعض اعمال الحج نحو الرمي وما اشبه ذلك لم يكن عليه شيء \* ثم الاب اذا احرم عن ابنه الصغير وارتكب بعض محظورات الاحرام لم يلزمه شيء كذا في المحيط في الحج عن الغير \* وينبغي لمن احرم عن الصبيان ان يجرده ويلبسه ثوبين ازار او رداء ويجنبه ما يجنبه المحرم في احرامه فان فعل شيئا من محظورات الاحوام لاشيء عليه ولا على وليه لاجله ولو افسده لا قضاء عليه وكذلك اذا اصاب صيدا في الحرم فلا شيء عليه كذا في شرح الطحاوي \* واذا حج الرجل باهله وولده الصغير قالا لو احرم من الصغير من كان اقرب اليه حتى لو اجتمع والده اخيه مع عند الوالد دون الاخ كذا في فتاوى قاضي خان في كيفية اداء الحج \* الباب السادس في العمرة \* وهي في الشرع زيارة البيت والسعي بين الصفا والمروة على صفة مخصوصة وهو ان يكون مع الاحرام هكذا في محيط السرخسي \* العمرة عندنا سنة وليس بتبرأة ويجوز تكرارها في السنة الواحدة ووقتها جميع السنة الا خمسة ايام بكرة فيها العمرة لغير القارن كذا في فتاوى قاضي خان \* وهي يوم عرفة ويوم النحر وايام التشريق والاظهر من المذهب ما ذكرنا ولكن مع هذا الوادع في هذه الايام صح ويأتي محرما بها فيها كذا في الهداية \* في المنتقى بشر من ابي يوسف رح في الامالي رجل اهل بعمرة في اول العشرة ثم قدم في ايام التشريق فاحب الى ان يؤخر الطواف حتى يمضي ايام التشريق ثم يطرف و ليس عليه ان يرفض احرامه ولو طاف لها في تلك الايام اجزاه ولادم عليه ولراهل بعمرة في ايام التشريق فانه يومربان يرفضها وان لم يرفض ولم يطف حتى مضى ايام التشريق ثم طاف لها اجزاه ولادم عليه كذا في المحيط \* واما اركانها فالطواف \* واما واجباتها فالسعي بين الصفا والمروة والحلق او التقصير كذا في محيط السرخسي \* واما شرائطها فشرايط الحج الا الوقت هكذا

في البدائع \* واما مسنتها وآدابها فهو من الحج وآدابه الى الفراغ من السعى \* واما مقصد ما  
فالجماع قبل طواف الاكثر من السبعة كذا في البحر الرائق في باب فوات الحج بان لا من البدائع \*  
المعرد بالعمرة يحرم للعمرة من الميقات او قبل الميقات في اشهر الحج او في غير اشهر الحج  
ويذكر العمرة بلسانه عند التلبية مع قصد القلب بقول (ليكن بالعمرة) او يقصد بالتلبية ولا يذكرها  
بلسانه والذكر باللسان افضل كذا في المحيط \* ويجنب المحرم بالعمرة ما يجنب المحرم  
بالحج ويفعل في احرامه وطوافه وسعيه بين الصفا والمروة ما يجعله الحاج نازا طاف وسعى  
وحلق يخرج عن احرام العمرة ويقطع التلبية كما استدلوا في اصح الروايات كذا في  
الظهيرية \* الباب لساعى في القران وان منع \* القارن هو ان يجمع بين احرامى الحج  
والعمرة من الميقات او قبله في اشهر الحج او قبلها هكذا في معراج الدراية \* سواء احرم بهما معا  
او احرم بالاحقة واذنفا اليها العمرة او احرم بالعمرة ثم اضاف اليها الاحقة الا انه اذا احرم  
بالاحقة واذنفا اليها العمرة فتداساء فيما صنع كذا في المحيط \* ان اراد الرجل القران  
يتأهب للاحرام كما يذبح المذبح وتوضأ او يعتسل ويصلى ركعتين ويقول بعد السلام اللهم انى  
اريد العمرة والحج) ثم يلى فيقول (ابىك عمرة واحدة معا) كذا في ماوى قاصحان \* ويذكره بلسانه  
عند التلبية مع قصد القلب او يقصد بهما بالقلب ولا يذكرهما باللسان والذكر باللسان افضل ما دام  
على هذا الوجه يصير محرما باحرامين فبعثتم في اشهر الحج او قبلها بالحج من عامه ذاك كذا في  
المحيط في تعليم اعمال الحج \* وراى القارن بالفعال العمرة ثم تأتى بالفعال الحج كذا في محيط  
السرخسى \* فيما راف طواف التذوم سبعة اشواط ويسعى كذا في الهداية \* ولطاف الحج والعمرة طوافين  
من الواجبين من غير ان يسمى بينهما ثم سعى سعيين جازوا سواء كذا في التبيين \* اذا طاف القارن  
لعمرة ثلثة اشواط وسعى اليها ثم طاف لحيته كذا في ثم وقف بعرفة فمال الى احقة محسوب من طواف  
العمرة ونقضى شوطا واحدا واتم طواف العمرة وبعد السعى اليها المحقة وجزا بالعمرة استحبها  
وهو ان كذا في محيط السرخسى \* ان طاف القارن وسعى اول الحج ثم طاف وسعى للعمرة الاول  
للعمره والثانى الحج كذا في الحويزة النيرة \* قارن طاف لعمرة واحدة وسعى بذبحى ان يكون احده  
كان سعيه عن العمرة كذا في المحيط \* ولا يحاق بين الحج والعمرة كذا في الهداية \* اذا رمى جدره العقبة  
يوم النحر يذبح دم القران وهذا الدم نسك من المناسك كذا في ماوى قاصحان \* ويتحالى

بالحلق عند نال بالذبح كذا في الهداية \* وان كان القارن ساق الهدى مع نفسه كان افضل  
 تم يحلق او يقصر كذا في فتاوى قاضي خان \* والمتمتع من يأتي بأعمال العمرة في اشهر الحج  
 او يطوف اكثر طوافها في اشهر الحج ثم يحرم بالحج ويحج من عامه ذلك قبل ان يلم باهله  
 بينهما الما ما صححاه كذا في فتاوى قاضي خان \* سواء حل من احرامه الاول او لا كذا في  
 محيط السرخسي \* وليس من شرط التمتع وجود الاحرام بالعمرة في اشهر الحج بل اذاؤها  
 فيها او اذا اكثر طوافها فلو طاف ثلثة اشواط في رمضان ثم دخل شوال فطاف الاربعة الباقية  
 ثم حج في عامه كان متمتعاً كذا في فتح القدير \* فلو طاف المتمتع اكثر طواف عمرته قبل  
 اشهر الحج وحج من عامه ذلك لا يكون متمتعاً ويكون مفرداً بعمرة ومفرداً بحجة ولا يجب  
 عليه الهدى كذا في الظهيرية \* ولا يشترط ان يكون من عام الاحرام بالعمرة بل من عام  
 فعلها حتى لو احرم في رمضان وانام على احرامه الى شوال من العام القابل ثم طاف لعمرته  
 من القابل ثم حج من عامه ذلك كان متمتعاً كذا في البحر الرائق \* والامام الصحيح ان يرجع  
 الى اهله ولا يكون الحود الى مكة مستحقاً عليه كذا في المحيط \* والامام الصحيح انما يكون  
 في التمتع الذي لا يسوق الهدى اما اذا ساق الهدى فالعام فاسد ولا يمنع صحة التمتع  
 ذاك في السراج الوهاج \* وان اعتمر في اشهر الحج ثم حل منها ورجع الى اهله ثم حج من  
 عامه ذلك لم يكن متمتعاً وان اعتمر في اشهر الحج وطاف له ثلثة اشواط حل ورجع الى اهله  
 ثم رجع الى مكة وتضي ما بقي عليه من عمرته وحل وحج من عامه ذلك فهو متمتع ولو كان  
 طاف اربعة اشواط ثم رجع والمسئلة بحالها لم يكن متمتعاً كذا في محيط السرخسي \* ولو عمر  
 في اشهر الحج ثم عاد الى اهله قبل ان يحل منها ولم يلم باهله وهو محرم ثم عاد بذلك الاحرام حان  
 عمرته ثم حج من عامه ذلك يكون متمتعاً بالاجماع وهو اذا طاف لعمرته ثلثة اشواط وانحل  
 ثم عاد الى اهله وهو محرم ولو انه رجع الى اهله بعد ما طاف اكثر الطواف لعمرته او كاه لم  
 يحل ولم يلم باهله محرمان عادوا ثم بتية عمرته وحج من عامه ذلك فانه يكون متمتعاً في قول  
 ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وفي قول محمد رحمه الله لا يكون متمتعاً كذا في الظهيرية \*  
 والمتمتع على وجهين متمتع يسوق الهدى ومتمتع لا يسوق الهدى صفة التمتع الذي  
 لا يسوق الهدى ان يبتدى من الميقات فيحرم بعمرة ويدخل مكة ويطوف لها ويسعى

يحلق أو يقصر وقد حل من عمرته كذا في السراج الوهاج \* والأحرام من الميقات ليس شرط للعمرة ولا للتمتع حتى لو أحرم بها من ذؤينة أهله وغيرها جاز وصار متمتعا وكذا الحلق بعد الفراغ منها ليس يحتم بل له الخياران شاء تحلل وإن شاء بقي محرما حتى يحرم بالحج كذا في التبیین \* ويقطع التلبية إذ ابتداء الطواف وذلك عند استلام الحجر كذا في السراج الوهاج \* ثم يقيم بمكة حلالا كذا في الهداية \* وليس الإقامة بمكة شرط بل معناه أنه إذا أراد أن يقيم للحج من عامه ذلك فليقم حلالا إلى وقت إحرام الحج وإقام بمكة حراما جاز كذا في السراج الوهاج \* فإذا كان يوم التروية أحرم بالحج من المسجد والشرط أن يحرم من الحرم أما المسجد فليس بلام كذا في الهداية \* والمسجد اضل ومكة افضل من غيرها من الحرم هكذا في فتح القدير \* وهذا الوقت ليس بلام حتى لو أحرم يوم مرفة جاز كذا في الجوهرة النيرة \* ولو أحرم قبل يوم التروية جاز وهو افضل كذا في التبیین \* وكلما عجل فهدا افضل كذا في الجوهرة النيرة \* ويفعل ما يفعله الحاج المفرد غير أنه لا يطوف طواف التحية ويرمل في طواف الزيارة ويسعى بعده ولو كان هذا المتمعن بعد ما أحرم بالحج طواف التذوم وسعى ولم يرمل في طواف الزيارة ساء رمل في طواف التذوم أو لم يرمل ولا يسعى بعده هكذا في النهاية وفتح القدير \* ويجب الدم على المتمعن شكرا لما أنعم الله تعالى عليه بتيسير الجمع بين العبادتين كذا في فتاوى تاضيفان \* ولا يحلق رأسه حتى يذبح وإن كان معسرا لا يجد ثمن الهدى فإنه يصوم ثلاثة أيام في الحج وإما يجوز له أن يصوم ثلاثة أيام بعد إحرام العمرة إلى يوم عرفة ولا يجوز قبل ذلك ولا بعد يوم مرفة \* والأفضل أن يصوم هذه الأيام الثلاثة يوم مرفة ويوم التروية ويوم ما قبلها حتى يكون آخرها يوم مرفة كذا في الظهيرية \* ولا يجوز صومها إلا بنية من الليل كسائر الكفارات وهو مخير في الصوم إن شاء تأخر وإن شاء فركه كذا في الجوهرة النيرة \* وإذا فعل ذلك ثم جاء يوم الحلق حلق أو قصر ثم يصوم سبعة أيام بعد ما مضى أيام التشريق عند كذا في الظهيرية \* وإن صامها بمكة بعد مراحه من الحج جاز عندنا كذا في القدير \* قال أبو حنيفة رحمه الله ومن لم يصم الثلاثة ليس ما يصوم السبعة كذا في محيط السرخسي \* ولو قدر على الهدى قبل أن يكمل صوم ثلاثة أيام أو بعد ما كمل قبل أن يحلق أو يحل وهو في أيام الذبح بطل صومه ولا يحل إلا بالهدى \* وإذا وجد الهدى بعد ما حلق وحل وقبل

ان يصوم سبعة ايام صح صومه ولا يلزمه ذبح الهدى ولو صام ثلثة ايام ولم يحل حتى مضت ايام الذبح ثم وجد الهدى فصومه ماض ولا شيء عليه هكذا رواه الحسن من ابي حنيفة رحمه الله ولولم يصم الايام الثلاثة لم يجزه الصوم بعد ذلك ولا يجزيه الا الدم فان لم يجد هديا وحل فعليه دم للمتعة ودم لاحلاله قبل ان يذبح ولا دم عليه لترك الصوم كذا في الظهيرية \* وانا عجز عن الاداء اوصات واوصى لم يجزه الغدينة انما يلزمه الدم منه كذا في التاتارخانية \* ولو صام مع وجود الهدى ينظر فان انتهى الهدى الى يوم النحر لم يجزه وان هلك قبل الذبح جاز كذا في التبيين \* وحكم القارن كحكم المتمتع في وجوب الهدى ان وجده والصيام ان لم يقدر عليه كذا في الظهيرية \* فاذا اراد المتمتع ان يسوق الهدى احرم وساق هديه كذا في القدوري \* وهو افضل من الاول الذي لم يسق كذا في الجوهرة النيرة \* ولرؤس ساق الهدى ومن نيته التمتع فلما فرغ من العمرة بدا له ان لا يتمتع كل له ذاك ويفعل بهديه ما شاء كذا في غايه السروحي شرح الهداية \* القرآن في حق الآفا في افضل من التمتع والافراد والتمتع في حقه افضل من الافراد وهذا هو المذكور في ظاهر الرواية هكذا في المحيط \* واما لاهل مكة نمنع ولا تفران وانما اهم الافراد خاصة كذا في الهداية \* وكذا لك اهل المواقبت ومن دونها الى مكة في حكم اهل مكة كذا في السراج الوهاج \* اذا خرج المكي الى الكوفة وقرن صح تفرانه واخرج الى الكوفة وهل بالعمرة واعتمر ثم حج لم يكن متمتعاً ولو ان المكي خرج الى الكوفة واحرم بعمرة وساق الهدى لم يكن متمتعاً وصم المامه مع سوق الهدى بخلاف الكوفي كذا في المحيط \* لو احرم لعمرة قبل اشهر الحج فقصاها وتحلل وقام بمكة فاحرم لعمرة ثم حج من عامه ذلك لم يكن متمتعاً فان كان حين فرغ من الاولى خرج فجاوز الميقات قبل اشهر الحج فاعل منه لعمرة في اشهر الحج وحج من عامه فهو مستمع وان كان جاوز الميقات في اشهر الحج لم يكن متمتعاً الا اذا خرج الى اهله ثم اعتمر ثم حج من عامه عند ابي حنيفة رح وعندهما هو متمتع جاوز الميقات قبل اشهر الحج او بعدها كذا في محيط السرخسي \* ولو اعتمر كوفي في اشهر الحج واقام بمكة او ببصرة وحج من عامه ذلك صار متمتعاً هكذا في المتون \* ولو اعتمر في اشهر الحج ثم انسدها واتمها على الفساد وحج من عامه ذلك لا يكون متمتعاً ولو قضى العمرة الفاسدة وحج من عامه ذلك ان قضاها قبل ان يرجع الى الميقات لا يكون متمتعاً في قولهم ولو قضى الفاسدة بعد



كتاب المناسك ( ٢٢٩ ) في الجذبات \* فيما يجب بالتطيب والندھن

ما رجع الى الميقات يكون متمتعا ولو لم يقض الفاسدة حتى رجع الى موضع لاهله المنعة والقران ثم عاد وقضى العمرة الفاسدة وحج من عامه ذلك قال ابو حنيفة رح لا يكون متمتعا الا ان يرجع الى اهله ثم يعود محرما با لعمرة كذا في فتاوى قاضيخان \* هذا اذا اتممر في اشهر الحج وافسدها ولوانه اتممر قبل اشهر الحج وافسدها ثم اتمها على السداد ولم يخرج من الميقات حتى دخل اشهر الحج وبضى عمرته في اشهر الحج وحج من عامه ذلك يكون متمتعا بالا جماع ولو عاد الى غير اهله ولحق بمرفع لاهله التمتع والقان ثم عاد وقضى عمرته في اشهر الحج وحج من عامه ذلك ففي قول ابي حنيفة رح ان رأى هلال شوال خارج الميقات ولحقه اشهر الحج وهو من اهل التمتع ثم عاد وقضى عمرته في اشهر الحج وحج من عامه ذلك يكون متمتعا وان رأى هلال شوال داخل الميقات ولحقه اشهر الحج وهو ليس من اهل التمتع وتوجه اليه النهى من التمتع فلا يرتفع عنه النهى حتى يلحق باهله وعند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله يكون متمتعا في الوجهين هكذا في شرح الطحاوى \* ومن اتممر في اشهر الحج وحج من عامه فأيهما افسد مضى فيه وسقط دم المنعة كذا في الهداية \* ولو تمتع وضحي أم بحرة عن المنة كن ابي الكنز \* الباب الثامن في الحذرات \* وفيه خمسة فصول \* الفصل الاول مما يجب بالطيب او التدهن \* الطيب على شيء له رائحة مستلذة ويعد الغنلاء طمدا كذا في السراج المبرور \* قال اصحابنا الاشياء التي تستعمل في البدن على ثلاثة انواع نوع هو طيب محص معد للتطيب به باسك والكافور والعنبر وغير ذلك تجب به الكفارة على ابي وجه استعمال حتى قالوا وداوى عينه بطيب يجب عليه الكفارة ونوع ليس بطيب بنفسه ولا فائدة معنى الطيب ولا يصدر طمدا بوحده ما لا شحم نسواء اكل او ادهن او جعل في شقاق الرجل لا يجب الكفارة ونوع ليس بطيب بنفسه ولكنه اصل للطيب يستعمل على وجه الطيب ويسعمل على وجه الدواء كالريث والشبرج ويعنبر فيه الاستعمال فان استعمال استعمال الادهان في البدن يطهره حكم الطيب وان استعمال في مأكل او شقاق رجل لا يعطى له حكم الطيب كذا في الدائع \* ولا فرق في المنع بين بدنه وازاره ومراشه كذا في فتح القدير \* فان استعمال الطيب بان كان كثيرا فاحشا ففيه الدم وان كان قليلا ففيه الصدقة كذا في المحيط \* واحتاتف المشائخ في الحد الفاصل بين التلذذ والكثير فبعض مشائخنا اعتبروا الكثرة بالعضو الكبير نحو الفخذ والساق وبعضهم اعتبروا الكثرة

بربع العضو الكبير \* والشيخ الامام ابو جعفر اعتبر الفلة والكثرة في نفس الطيب ان كان الطيب في نفسه بحيث يستكثره الناس ككفين من ماء الورد وكف من الغالية والمسك بقدر ما استكثره الناس فهو كثير ومالا فلا والصحيح ان يوفق ويقال ان كان الطيب قليلا فالعبرة للعضو لا للطيب حتى لو طيب به مضوا كما لا يكون كثيرا يلزمه دم وفيما دونه صدقة وان كان الطيب كثيرا فالعبرة للطيب لا للعضو حتى لو طيب به ربع عضو يلزمه دم هكذا في محيط السرخسي والتبيين \* هذا في البدن واما الثرب والفرش اذا التزق به طيب اعتبر فيه الفلة والكثرة على كل حال وكان الفارق هو العرف والافما يقع عند المبتلى به كذا في النهر الفائق \* ويستوى في وجوب الجزاء بالتطيب الذكر والنسيان والطوع والكراهة والرجل والمرأة هكذا في البدائع \* ولو طيب جميع اعضاءه فعليه دم واحد لاتحاد الجنس كذا في التبيين \* وان طيب كل عضو في مجلس على حدة فعندهما عليه لكل عضو كفارة وعند محمد رح اذا كفر للارل فعليه دم آخر للثاني وان لم يكفر للارل كفاه دم واحد كذا في السراج الوهاج \* وان خضب رأسه بحناء يجب الدم وهذا اذا كان ما نعا وان كان ملبدا فعليه دمان دم للتطيب ودم لتغطية الرأس كذا في الكافي \* ولو خضب رأسه بالوسمة لاشي عليه وعن ابي يوسف رح اذا خضب رأسه بالوسمة لاجل المعالجة من الصداق فعليه الجزاء باعتبار انه يغاف رأسه وهذا صحيح كذا في الهداية \* ولا ينسل رأسه ولحيته بالخطمي فان غسل فعليه دم في قول ابي حنيفة رح ولو غسل المحرم باثنان فيه طيب فان كان من رآه سدا اثنان كان عليه الصدقة وان كان سدا طيبا كان عليه الدم كذا في فتاوى تاضي خان في فصل ما يجب بلبس الخيط \* ولو لمس طيبا يلزق به مقدار عضو كامل وجب الدم سواء قصد التطيب او لم يتصد وان كان اقل من ذلك فصدقة وان لم يلزق به فلا شيء عليه وعن محمد رح فيمن اكتحل بكحل مطيب مرة او مرتين فعليه صدقة وان كان مرارا كثيرة فعليه دم كذا في السراج الوهاج \* ولو كان الطيب في اعضاءه متفرقة يجمع ذلك كله فان باغ عضوا كما ملا فعليه دم والا فصدقة ولو داوى قرحة بدواء فيه طيب ثم خرجت قرحة اخرى داواها مع لارل فليس عليه الكفارة ما لم تبرأ الاولى كذا في البحر الرائق \* ولو كان الطيب في طعام طبخ وتغير فلا شيء على المحرم في اكله سواء كان يوجد رائحته اولا كذا في البدائع \* وان خلطه بما يؤكل بلا طبخ فان كان مغلر با فلا شيء عليه غير انه ان وجدت معه الرائحة كره وان كان فالباوجب الجزاء ولو خلطه بما يشرب

فان كان غالبا قدم والافصدقة الا ان يشرب مرارا فيجب دم هكذا في النهار الفائق \*  
 وان اكل عين الطيب غير مخلوط بالطعام فعليه الدم ان كان كثيرا كذا في البدائع \*  
 لو دخل بيتا فدا جمر فعلق بثوبه رائحة فلا شيء عليه لانه غير منتفع بعينه بخلاف ما لو استجمر  
 ثوبه فعلق بثوبه فان كان كثيرا فعليه دم وان كان قليلا فعليه صدقة لانه منتفع بعينه وان لم يعلق به  
 شيء منه فلا شيء عليه كذا في محيط السرخسي \* ولو ادهن بدهن فان كان الدهن مطيبا كدهن  
 البنفسج ومائرا لدهان التي فيها الطيب فعليه دم ان ابلغ عضو كاملا وان كان غير مطيب  
 بان ادهن بزيت وبشبرج فعليه دم في قول ابى حنيفة رح كذا في البدائع \* واذا وجب الحزاء  
 بالطيب فلا بد من ازالته من بدنه او ثوبه فلو لم يزل به بعدما كفره اختلجوا في وجوب دم آخرائه  
 واظهروا القولين الوجوب كذا في البحر الرائق \* ولا يلزمه شيء بشم الريحان والطيب  
 والتمار الطيبة مع كراهة شمه كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* ولو ربط مسك او كامورا  
 او عنبرا في طرف ازاره لزمته الفدية وان ربط العود فلا شيء عليه ولو كان يجد رائحته \* ولا بأس ان يقعد  
 في دكان عطار او موضع يتبخر فيه الا انه يذكره ان كان جلوسه هناك لاستشمam الرائحة ولا بأس  
 باكل الخبيص للمحرم وهو الحلواء المزعفر كذا في السراج الوهاج \* ولو تطيب قبل الاحرام  
 ثم انتقل بعده من مكان الى اخر من بدنه فانه لا شيء عليه اتقا كذا في البحر الرائق \*  
 الفصل الثاني في اللبس \* اذ لبس المحرم المحيط على الوجه المعتاد يوما

الى الليل فعليه دم وان كان اقل من ذلك نصدت كذا في المحيط \* سواء لبس ذاسيا او عاصدا  
 ما لما اوجاهلا مخنارا او مكرها كذا في البحر الرائق \* اذ اذا دخل منكبيد النباء دون ان  
 يدخل يديه في الكمين لا شيء عليه وكذا اذا لبس الطيلسان من غير ان يزده وان زده القباء  
 او الطيلسان يوما لزمه دم بخلاف ما لو عقد الرداء او شد الازار بحبل يوما كره له ذاك ولا شيء عليه كذا  
 في فتح القدير \* ولو لبس المحرم المحيط اياما فان لم ينزعه ليلا ولا نهارا يكتفيه دم واحد بالاجماع  
 وان ذهب الهدى ودام على لبسه يوما كاملا فعليه دم آخر بالاجماع لان الدوام عليه لبس  
 مبتدأ الا ترى انه لو احرم وهو مشتمل على المحيط ودام على ذلك بعد الاحرام يوما كاملا  
 فعليه دم ولو نزعه ومزم على تركه ثم لبس ان كفر الاول فعليه كفارة اخرى بالاجماع وان  
 لم يكفر فعليه كفارتان في قول ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله وان كان يلبسه بالنهار وينزعه

بالليل من غير ان يعزم على تركه فلا يجب عليه الا د م واحد بالاجماع هكذا في شرح الطحاوى \*  
ولو لبس قميصا بعض يومه ثم لبس في يومه سراويل ثم لبس خفين وقلنسوة فعليه كفارة واحدة  
كذا في محيط الرخسى \* ولو غطى المحرم رأسه او وجهه يوما فعليه دم وان كان اقل من ذلك  
فعليه صدقة كذا في الخلاصة \* وكذا اذا غطاه ليلة كاملة سواء غطاه عامدا او ناسيا او نائما  
كذا في السراج الوهاج \* اذا غطى ربع رأسه فصاعدا يوما فعليه دم وان كان اقل من ذلك  
فعليه صدقة هكذا ذكر في المشهور \* ومن محمد ربح انه قال لا يجب الدم حتى يغطي الاكثر  
من الرأس والصحيح ما ذكر في المشهور كذا في المحيط \* ويكره له ان يعصب رأسه او وجهه  
بغير علة وان فعل ذلك يوما كاملا فعليه الصدقة كذا في شرح الطحاوى \* ولو عصب مريضاً  
آخر من جسده لاشئ عليه وان كثر لكنه يكره من غير عذر كذا في فتح القدير \* ولو حمل المحرم  
شيئاً على رأسه فان كان من جنس ما لا يغطي به الرأس كالطست والاجانة وعدل برونحوها  
فلا شئ عليه وان كان من جنس ما يغطي به الرأس من الثياب فعليه الجزاء كذا في المحيط \*  
وان لبس المحرم محرماً او حلالاً مخطئاً او عطيباً بطيب فلا شئ عليه بالاجماع كذا في الظهيرية \*  
ولو اضطر المحرم الى لبس ثوب فلبس ثوبين فان لبسهما على موضع الضرورة فعليه كفارة  
واحدة وهي كفارة الضرورة بان اضطر الى قميص واحد فلبس قميصين او قميصاً وجبة او اضطر الى  
القلنسوة فلبس قلنسوة وعمامة وان لبسهما على موضعين مختلفين موضع الضرورة وغيره  
كما ان اضطر الى لبس العمامة او القلنسوة فلبسهما مع القميص او غير ذلك فعليه كفارتان  
كفارة الضرورة وكفارة الاختيار ولو لبس ثوباً للضرورة ثم زالت الضرورة فدأب على ذلك يوماً او  
يومين فما دام في شك من زوال الضرورة لا يجب عليه الا كفارة الضرورة وان تيقن بزوال الضرورة  
فعليه كفارتان كفارة ضرورة وكفارة اختيار هكذا في البدائع \* ولاصل في جنس هذه المسائل ان الزيادة  
في موضع الضرورة لا تعتبر جنابة مبداء بل يجعل الكل للضرورة والزيادة في غير موضع الضرورة  
تعتبر جنابة مبتدعة كذا في المحيط والذخيرة \* والمحرم اذا امراضاً اصابه الحمى وهو يحتاج الى لبس  
الثوب في وقت ويستغنى عنه في وقت فعليه كفارة واحدة ما لم يزل عنه تلك العلة وان زالت عنه  
تلك الحمى واصابته حمى اخرى او زال عنه ذلك المرض وجاء مرض آخر فعليه كفارتان في قول  
ابن حنيفة وابي يوسف رح هكذا في شرح الطحاوى \* وليرحضر عدو فاحتاج الى لبس الثياب

غلبس ثم ذهب فنزع ثم عادا وكان العد ولم يبرح مكانه فكان يلبس السلاح فيقاتل بالنهار ويبرح بالليل فعليه كفارة واحدة ما لم يذهب هذا العذر \* والا صل في هذه المسائل انه ينظر الى اتحاد الجهة واختلافها الى صورة اللبس كذا في البدائع \* الفصل الثالث في حلق الشعر وقلم الاظفار \* ان حلق رأسه من غير ضرورة فعليه دم لا يمزجه غيره كذا في شرح الطحاوي \* سواء حلق في الحرم او غيره في قول ابي حنيفة ومحمد رح وقال ابو يوسف رح في غير الحرم لا شيء عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* وكذلك اذا حلق ربع رأسه او ثلثه يجب عليه الدم ولو حلق دون الربع فعليه الصدقة كذا في شرح الطحاوي \* وان اذا حلق ربع لحيته فصاعدا فعليه دم وان كان اقل من الربع فصدة كذا في السراج الوهاج \* وان حلق الرقبة كلها فعليه دم كذا في الهداية \* وان حلق ما نته او ابطيه او تنفيهما واحدهما فعليه دم كذا في السراج الوهاج \* وان حلق من احدى الابطين اكثرها يجب عليه الصدقة كذا في شرح الطحاوي \* ولو حلق موضع الحجامه كان عليه الدم في قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضيخان \* وان اخذ من شارب ينظر ان هذا لما خوذكم يكون من ربع اللحية فيجب عليه الطعامة بحسب ذلك حتى لو كان مثلامثل ربع الربع يلزمه ربع قيمة الشاة كذا في الهداية \* وان اذا حلق مضوا كاملا فعليه الدم وان حلق بعضه فعليه الصدقة اراد به الفخذ والساق والابط دون الرأس واللحية كذا في المحيط \* وان نتف من رأسه او من اذنائه او لحيته شعرات نفى كل شعرة كفى من الطعامة كذا في فتاوى قاضيخان \* اصابع وشعر اقل من الربع فعليه صدقة في حلقه وان بلغ الربع فعليه دم كذا في غايت السروجي شرح الهداية \* وان اخبر المحرم فاحترق بعض شعره تصدق له واداك المحرم رأسه او لحيته وانتشر منها شعر فعليه صدقة كذا في السراج الوهاج \* اذا حلق رأسه واخذ لحيته وابطيه وعل بدنه فان فعل ذلك في مقام واحد فعليه دم واحد وان فعل كل شيء من ذلك في مقام فعليه كل شيء من ذلك وهو ان يقول ابي حنيفة وابي يوسف رح \* وان حلق رأسه وراق اذناك وما وهريمدني مقام واحد ثم حلق لحيته فعليه دم آخر ولو حلق في مجلس واحد ربع رأسه وفي مجلس آخر ربعه ثم وثم حتى حلق كله في اربعة مجالس يلزمه دم واحد اتفا ما لم يكفر الاول \* كذا في فتح القدير \* حلق رأس محرم او حلال وهو محرم عليه صدته سواء كان بأمره او بغير أمره طائعا كان المحرق رأسه او مكرها كذا في غايت السروجي

شرح الهداية \* ولو حلق الحلال رأس من محرم بأمرة أو بغير أمرة كانت الكفارة على المحرم ولا يرجع بذلك على الحالق كذا في فتاوى قاضيه خان \* وعلى الحالق الحلال صدقة كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* وأن أخذ من شارب حلال أو قلم أظفاره أطعم ما شاء كذا في الهداية \* من آخر الحلق حتى مضت أيام النحر فعليه دم كذا القارن والمتمتع إذا أخرج الذبيح حتى مضت أيام النحر كذا في المحيط \* قارن حلق قبل الذبيح فعليه دمان دم للحلق قبل الذبيح ودم للقران عند أبي حنيفة رح هكذا في التبيين \* وليس للمحرم أن يقص أظفاره فإذا قص أظفير يد واحدة أو رجل واحدة من غير ضرورة فعليه دم وكذلك إذا قلم أظفير يديه ورجليه في مجلس واحد يكفيه دم واحد \* ولو قلم ثلثة أظفير من يد واحدة أو رجل واحدة يجب عليه الصدقة ولكل ظفر نصف صاع من حنطة إلا أن يبلغ ذلك دما فينقص ما شاء ولو قلم خمسة أظفير من يد واحدة ولم يكفر ثم قلم أظفير يده الأخرى إن كان في مجلس واحد فعليه دم وإن كان في مجلسين فيلزمه دمان ولو قلم خمسة أظفير من يد واحدة في مجلس واحد وحلق ربع الرأس وطيب مضوا في مجلس واحد ومجالس مختلفة فعليه بكل جنس دم على حدة ولو قلم خمسة أظفير من الأعضاء الأربعة المتفرقة تجب الصدقة لكل ظفر نصف صاع في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وكذلك لو قلم من كل عضو من الأعضاء الأربعة أظفير تجب عليه الصدقة وإن كان جملتها ستة عشر في كل ظفر نصف صاع من حنطة إلا إذا بلغت قيمة الطعام دما فينقص منه ما شاء كذا في شرح الطحاوي \* أنكسر ظفرا المحرم وتعاقد فأخذه فلا شيء عليه كذا في الكافي \* وحكم التنف والقص والإطلاء بالنورة والقلع بالأسنان حكم الحلق كذا في السراج الوهاج \* مسائل تتعلق بالفصول السابقة في كل موضع إذا فعل مختارا يلزمه الدم كاللبس والحلق والتطيب والنلم إذا فعل ذلك بعلّة أو ضرورة فعليه أي الكفارات شاء كذا في شرح الطحاوي \* وذلك إما بالنسك أو الصدقة أو الصوم فإن اختار النسك ذبح في الحرم كذا في المحيط \* وأن ذبح في غير الحرم لا يجوز من الذبيح إلا إذا تصدق بلحمه على ستة مساكين على كل واحد منهم قيمة نصف صاع من الحنطة كذا في شرح الطحاوي \* وأن اختار الصوم صام ثلاثة أيام في أي مكان شاء كذا في المحيط \* أن شاء تابع وإن شاء فرق كذا في شرح الطحاوي \* وأن اختار الصدقة تصدق بثلاثة أصوع حنطة على ستة مساكين لكل مسكين

نصف صاع والا نضل ان يتصدق على متراة مكة ولو تصدق على غيره متراة مكة جا زكدا في المحيط \* ويجوز فيه النمايك وطعام الاباحة على قول ابى حنيفة وابى يوسف رج وعند محمد رج لا يجوز فيه الا التملك كذا في البدائع والظهيرية وشرح الطحاوى \* الفصل الرابع في الجماع \* الجماع فيما دون الفرج واللمس والفيلة بشهوة لا ينسد الحنجم والعمرة انزل او لم ينزل وعليه دم كذا في محيط السرخسى \* وكذا الوعائتها بشهوة ولو اتى بهيمة فاولجها لاشى عليه الا ان انزل يجب عليه الدم ولا يفسد حجته ولا عمرته هكذا في شرح الطحاوى في باب الحج والعمرة \* وان نظرا الى تروج امرأة شهوة فامنى لاشى عليه كما لو نكح فامنى كذا في الهداية \* وكذا ان اطل النظر او كرر كذا في عاينة السروجى شرح الهداية \* وكذا الاحتلام لا يوجب شبهة سوى المسئلة وان استمنى بكفه وانزل بعلمه من عند ابى حنيفة رج كذا في السراج الوهاج \* اذا كان منردا بحجة وجامع امرأة قبل وقوله بعمرته وهم محرمان فسد حجتهما اذا التقى الختانان وغابت الحشفة وعليهما المضي والا امام على الفساد وعلى كل واحد منهما الدم ويجزى الشاة في ذاك وعليهما قضاء الحجة من قابل ولا يجب عليهما العمرة كذا في شرح الطحاوى \* ويستوي فيه الرطى عن يسبان وعمد وكراهة ويوم ومن الصبي والمجنون كذا في محيط السرخسى \* ولو كان الزوج صبييا بجامع مثله فسد حجه وان كان له صبية او مكثوبة انعكس الحكم اذا في منى الذنبر \* ولو جامع قبل الوقوف بعمرته ثم جامع دابة ينظر ان كان في مجلس واحد لا يجب الا دم واحد وان كان في مجلسين مختلفين فعلى كل واحد منهما دم ان في قول ابى حنيفة وابى يوسف رج ولو جامع مرة بعد اخرى على وجه الرض والاحلال فلا يلزمه ذلك لكنه من دم واحد سواء كان في مجلس واحد او مجلسين متعددين كذا في شرح الطحاوى \* ولو جامع امرأة بعد الوقوف بعمرته لا يفسد حجه جامع ناصيا او عامدا كذا في فتاوى قاضى خان \* ويجب على كل واحد منهما ابدنة ولو جامعها مرة بعد اخرى ان كان في مجلس واحد لا يجب عليه الا بدنة واحدة وان كان في مجلسين يجب عليه بدنة الاولى وشاة للثانية في قول ابى حنيفة وابى يوسف وحدهما الله كذا في شرح الطحاوى \* وان كان الجماع الثانى على وجه الرض فلا دم عليه المناصى كذا في المحيط \* وان جامع بعد الحلق فعليه شاة كذا في الكافي \* ولو جامع بعدما طاف طواف الزيارة

كله او اكثره لا شيء عليه ولو طاف لها ثلث اشواط تجب بدنة وحجته تامة كذا في شرح الطحاوي \*  
ولو لم يحلق للزيارة ثم جامع قبل الحلق فعليه شاة كذا في التبيين \* وان جامع في العمرة  
قبل ان يطوف اربعة اشواط فسدت عمرته فيمضي فيها ويقضيها وعليه شاة وان جامع بعد ما طاف  
اربعة اشواط واكثر فعليه شاة ولا تفسد عمرته كذا في الهداية \* وان جامع المعتمر مرة بعد اخرى  
في مجلسين فعليه بالثاني شاة وكذلك لو جامع بعد ما فرغ من السعي كذا في الايضاح \*  
هذا اذا كان قبل الحلق وان كان بعد الحلق فلا شيء عليه هكذا في شرح الطحاوي \* وان كان  
قاربا رجا مع قبل ان يطوف بعمرته فسدت عمرته وحجته ويمضي فيهما وعليه حجة وعمرة من قبل  
وسقط دم القران كذا في المحيط \* وعليه شاتان كذا في محيط السرخسي \* وان جامع بعد  
ما طاف بعمرته قبل الوقوف فسدت حجته ولم تفسد عمرته وعليه دمان وعليه قضاء الحج من قبل  
وسقط عنه دم السران وكذلك اذا جامع بعد ما طاف بعمرته اربعة اشواط وان جامع بعد ما وقف  
بعمرته لا تفسد عمرته ولا حجته وعائده جزور لحجته وشاة لعمرته ولزم دم القران كذا في المحيط \*  
ولو جامعها بعد ما طاف طواف الزيارة او اكثره فلا شيء عليه الا اذا طاف طواف الزيارة قبل الحلق  
او التقصير يجب عليه شاة ان ابتداء الاحرام اهما جميعا ولو جامع مرة اخرى فان كان في المجلس  
الاول فلا يجب عليه شيء غير ذلك وان كان في مجلس آخر فعليه دمان ويجزيه شاة ان هذا  
في شرح الطحاوي \* وان كان متمنعا فان لم يسق الهدى مع نفسه فالجواب فيه كالجواب  
في المنفرد بالحج والمنفرد بالعمرة وان ساق الهدى مع نفسه فهو والقارن سواء في بعض الاحكام  
وهو سقوط دم المتعة حتى جامع قبل الطواف بعمرته او قبل الوقوف بعرفة ولزم دم الدمين متى  
جامع بعد الوقوف بعرفة هكذا في المحيط \* والمرأة والرجل في ذلك سواء كذا اذا جو معت  
نائمة او مكرهة او جامعها صبي او مجنون كذا في فتاوى تاضيخان \* الفصل الخامس  
في الطواف والسعي والرمل ورمي الجمار \* وارطاف طواف الزيارة محدثا فعليه شاة وان كان  
جنبيا فعليه بدنة وكذا لو طاف اكثره جنبا او محدثا والا فضل ان يعيد الطواف مادام بمكة ولا ذبح  
عليه والا صم ان يعيد في الحدث ندبا وفي الجنابة وجوبا ثم ان اعاده وقد طاف محدثا لادم  
عليه وان اعاده بعد ايام النحر \* وان اعاده وقد طاف جنبيا في ايام النحر لا شيء عليه وان  
اعاده بعد ايام النحر يجب الدم عند ابي حنيفة رح بالتأخير كذا في الكافي \* ويسقط عنه البدنة



كذا في السراج الوهاج \* ولورجع الى اهله وقد طاف جنبا يجب ان يعود ويعود باحرام جديد وان لم يعد وبعث بدنة اجزاه الا ان العود هو الافضل \* ولورجع الى اهله وقد طاف محدبا ان عاد وطاف جازوا ان بعث بالشاة فهو اصل كذا في الميسن \* ومن ترك من طواف الزيارة ندنا شواطع ما دونها وعليه شاة بالرجوع الى اهله اجزاه ان لا يعود ويبعث شاة كذا في الهدية \* ولوطاف لاقام من طواف الزيارة محدبا ان رجع الى اهله بحسب عليه الصدقة لكل شاة بضع صاع من حنطة الا ان يبلغ تيممه دما دله يستص منها ما شاء ووطاف اهله جنبا ورجع الى اهله بحسب الدم واحد به الشاة وان كان بمكة واداه طاهره طاف ما وحب عليه وعند ابي حنيفة رجع ان اعاد ايام الحج مستط وان اعادها بعده بحسب عليه الصدقة لكل شوط بضع صاع من حنطة كذا في شرح الطحاوي في باب الحج والعمرة \* ولو طاف طواف الزيارة وفي يومه بجاسة اكثر من قدر الدرهم اجزاه ولكن مع الكراهة ولا يلزمه شيء كذا في المحيط \* ومن طاف طواف الصدر محدبا وعليه صدقة واداه الاصح \* وان طاف اهله محدبا فعليه صدقة في الروايات كلها ويستط بالاعادة بالاحكام كذا في السراج الوهاج \* ولو طاف طواف الصدر كله حنبا او اكثره بحسب عليه الدم وبحرمة الشاة ان كان رجع الى اهله وان كان بمكة واداه استل ولا يحسب عليه للنا حير شيء بالاداق ولو طاف اهله جسا ان رجع الى اهله بحسب عليه الصدقة لكل شاة بضع صاع من الحنطة وان كان بمكة واداه استط بالاحكام كذا في شرح الطحاوي في باب الحج والعمرة \* ولو ترك طواف الصدر او اكثره بحسب عليه الشاة ولو ترك المنة اشياء من طواف الصدر وعادته ان طعم ثلثة مساكن لكل مسكين بضع صاع من ترك اداق المنة \* ادا طواف الزيارة حسا وحب عليه الاعادة بان طاف للصدر في آخر ايام المشرك على الظهارة وتم طواف الصدر عن طواف الزيارة صار باردا لو اف الصدر ويحب ما به دم امركه وهذا لاحداث ويجب ما به دم آخر حير طواف الزيارة عند ابي حنيفة رجع كذا في المحيط \* ولو طاف طواف الزيارة محدبا ولو طاف الصدر في آخر ايام التشريق طاهره عليه دم هدا في التبيين \* وان طاف طواف الزيارة على غير وصوء وطاف طواف الصدر حنبا عليه دم ان في قواهم دم اطواف الزيارة ودم طواف الصدر وان ركلا الطوافين بهرجام على النساء ادا وعليه ان يرجع ووطواف طواف الية وطواف الصدر وعادته انما حير طواف الزيارة في قول ابي حنيفة رجع

ولا شيء عليه لتأخير طواف الصدر لانه غير موقت \* واذا ترك طواف الزيارة خاصة وطاف طواف الصدر فطواف الصدر يكون للزيارة وعليه لتركه طواف الصدر دم وان ترك من طواف الزيارة اكثره بان طاف ثلثة اشواط وطاف طواف الصدر كانت اربعة اشواط من طواف الصدر لطواف الزيارة وعليه دم لتأخير في قول ابي حنيفة رح ودم لترك اربعة اشواط من طواف الصدر في قواهم فان ترك من طواف الزيارة ثلثة اشواط فعليه صدقة لتأخير وصدقة لترك الثلثة من طواف الزيارة وان ترك من كل واحد منهما اربعة اشواط صار لكل للزيارة وهي ستة اشواط وعليه لترك الباقي من طواف الزيارة دم وترك طواف الصدر دم وان طاف لكل واحد منهما اربعة اشواط فان نقصان طواف الزيارة يجبر بطواف الصدر وعليه لتأخير صدقة ولنقصان طواف الصدر صدقة وان طاف للزيارة اربعة اشواط ولم يطف للصدر يجوز حجه عندنا وعليه شاة لنقصان تمكن في طواف الزيارة وشاة لترك طواف الصدر يبعث بهما يذبحان في العام الثاني بمعنى كذا في فتاوى قاضيخان \* ومن طاف طواف القدوم محدثا فعليه صدقة وان كان جنباً فعليه شاة كذا في السراج الوهاج \* وذكر في غاية البيان ان طاف محدثاً وسعياً ورمل عقيبته فهو جائز والا فضل ان يعيدهما عقيب طواف الزيارة وان طاف له جنباً وسعياً ورمل عقيبته فانه لا يعتد به ويجب عليه السعي عقيب طواف الزيارة ويرمل فيه كذا في البحر الرائق \* اذا طاف للعمرة محدثاً او جنباً فمادام بمكة يعيد الطواف فان رجع الى اهله ولم يعد ففي المحدث يلزمه الشاة وفي الجنب يكتفيه الشاة استحساناً هكذا في المحيط \* ومن طاف اعمرة وسعياً على غير وضوء فما دام بمكة يعيدهما فاذا اعادهما لاشيء عليه فان رجع الى اهله قبل ان يعيد فعليه دم لترك الطهارة فيه ولا يؤمر بالعود لو توع النخلل باداء الركن وليس عليه في السعي شيء وكذا اذا اعاد الطواف ولم يعد السعي في الصحيح كذا في الهداية \* وان طاف للزيارة ومورته مكشوفة اعاد مادام بمكة وان لم يعد فعليه دم كذا في الاختيار شرح المختار \* ومن ترك السعي بين الصفا والمروة فعليه دم وحجه تام كذا في التدوير \* وان سعى جنباً او حائضاً او نفساء فسعيه صحيح وكذا لو سعى بعد ما حل وجامع وكذا بعد الاشهر كذا في السراج الوهاج \* ولو طاف راكباً او محمولا او سعى بين الصفا والمروة راكباً او محمولا لكان ذلك من عذر يجوز ولا يلزمه شيء وان كان من غير عذر فمادام بمكة فانه يعيد واذا رجع الى اهله فانه يريق لذلك دماً عندنا كذا في المحيط \* ومن افاض

من العرفات قبل الامام وقبل الغروب فعليه دم اما بعد الغروب فلا شيء عليه فان عاد قبل الغروب سقط عنه الدم على الصحيح وان عاد بعد الغروب لا يسقط في ظاهر الرواية لا فرق بين ان يفيض باختيار او ندبه بغيره هكذا في السراج الوهاج \* ومن ترك الوقوف بمزدلفة فعليه دم كذا في الهداية \* ولو ترك الجمار كلها او رمى واحدا او جمره العقبة يوم النحر فعليه شاة وان ترك انزلها تصدق لكل حصاة نصف صاع الا ان يبلغ قيمته شاة فينقص ما شاء كذا في الاختيار شرح المختار \* ويجب شاة بتأخير النسك عن مكانه كما اذا خرج من الحرم وحلق رأسه سواء كان الحلق للحج او للعمرة عند ابي حنيفة. ومحمد رحمهما الله ويجب دمان عند ابي حنيفة رح يتقدم القارن والمتمتع الحلق على الذبح وعندهما يلزمه دم واحد هكذا في البحر الرائق \* الباب التاسع في الصيد \* هو الحيوان الممتنع الموحش في اصل الخلقة وهو نوعان برى وهو ما يكون تولده وتناسله في البر وبحرى وهو ما يكون تولده في الماء لان المولد هو الاصل والتعيش بعد ذلك عارض فلا يتغير به ويحرم الاول على المحرم دون الثاني كذا في التبيين \* ان قتل حرم صيدا فعليه الجزاء كذا في المتون \* ويستوى في ذلك العائد والناسى والخطاى والمبتدى بقتل الصيد والعائد الى قتل صيد آخر هكذا في السراج الوهاج \* والمبتدى في الحج والعائديه سواء كذا في التبيين \* المملوك والمباح سواء كذا في المحيط \* والجزاء قيمة الصيد بان يسومه عدلان في المكان الذى قتله فيه في زمان التل لاختلاف القيم باختلاف الاماكن والازمنة وان كان في بريدة لا باع فيها الصيد يعتبر وقت المراضع منه مما يباع فيه هكذا في التبيين \* ثم هو مخير في العيمة ان شاء اشترى بها هديا وذبحه ان بلغت القيمة هديا وان شاء اشترى طعاما وتصدق على كل مسكين نصف صاع من براصا عامين نسرا وشعيرا وان شاء صام كذا في الكافي \* فان اختار الصوم قوم المقتول طعاما وصام عن كل نصف صاع يوما وان فضل من الطعام اقل من نصف صاع كان مخيرا ان شاء صام عنه يوما وان شاء اخرج طعاما كذا في الايضاح \* وان كان الواجب دون طعام مسكين اما ان يطعم القدر الواجب او يصوم يوما كاملا كذا في الكافي \* وان اختار الذبح فعليه الذبيحة في الحرم والنصدق بالحمد على الغنراء ويجوز الاطعام في نبي مريضه كذا الصوم هكذا في التبيين \* وان ذبحها في الحلال لم يجزه من الهدى واجزاء من الطعام اذا تصدق بالحمد على الفقراء على كل فقير قدر قيمة نصف صاع من حنطة

إذا بلغ قيمته والا فيكمل وإذا سرق لحمه بعد الذبح وتد كان الذبح في الحرم فليس عليه بدله  
وان كان الذبح خارج الحرم فعليه بدله هكذا في المحيط \* وأن اختار الهدى وفضل منه شيء  
لا يبلغ الهدى فهو بالخيار بالفضل إن شاء صام من كل نصف صاع من بريوما وإن شاء  
تصدق به وأتى كل مسكين نصف صاع وإن شاء تصدق بالبعض ويصوم بالبعض وعلى هذا  
لو بلغت قيمته هديين كان له الخيار إن شاء ذبحهما أو تصدق بهما أو صام عنهما أو ذبح أحدهما  
وهدى بالآخر أي الكفارات شاء أو جمع بين الثابت كذا في التبيين \* ولو قتل المحرم صيدا  
في الحرم فعليه ما على المحرم الذي كان خارج الحرم ولا يجب عليه شيء لاجل الحرم كذا  
في النهاية \* الحلال إذا قتل صيدا في الحرم فحكمه على ما ذكر إلا أن الصوم لا يجوز فيه والقارن  
إذا قتل صيدا فعليه جزاء إن كذا في شرح الطحاوي \* ومن قتل ما لا يؤكل لحمه من الصيد  
كالسباع ونحوها فعليه الجزاء ولا يتجاوز بقيمتها شاء وإن صال السبع على محرم فقتله فلا شيء  
عليه وكذا إذا صال الصيد كذا في السراج الوهاج \* المحرم إذا قتل بازيا معلما فانه يجب عليه قيمته  
بازيا معلما بالغة ما بلغت لصاحبه ويجب عليه قيمته غير معلم لله تعالى وكذا في كل صيد مملوك  
قد ألف ولم يقتله يجب عليه قيمته معلما لصاحبه وغير معلم لله تعالى كذا في شرح الطحاوي \*  
وكذا لو أتلف حلال صيدا مملوكا في الحرم معلما هكذا في محيط السرخسي في باب قتل الصيد \*  
محرم جرح صيدا فإن مات منه يضمن قيمته وإن برئ منه ولم يبق له أثر لا يضمن وإن  
بقي له أثر يضمن النقصان وإن لم يعلم أنه مات أو برئ في الاستحسان يلزمه جميع القيمة هكذا  
في محيط السرخسي في قتل المحرم الصيد \* فإن وجد بعد الجرح ميتا وعلم أن موته كان بسبب  
آخر ضمن الجرح فقط كذا في النهر الفائق \* ولو جرح صيدا أو نتف شعرة أو قطع مضوا منه ضمن  
ما نقصه ولو نتف ريش طائر أو قطع قوائم صيد فخرج من حيز الامتناع فعليه قيمة كاملة كذا في  
الهداية \* محرم كسر بيضة من بيض الصيد فإن كانت مذكرة فلا شيء عليه وإن كانت صهيحة ضمن  
قيمتها عندنا كذا في النهاية \* وكذا إذا شرب بيض صيد هكذا في المحيط ومحيط السرخسي \* ولو جرح  
صيد فكفر ثم قتله كفر آخرى ولو لم يكفر حتى قتله لزمه كفارة بالقتل ونقصان بالجراحة كذا في المحيط \*  
وإن قتل الصيد بعد ما أخرجه من حيز الامتناع هل يجب عليه جزاء آخر قال في الوجيز لا يجب عليه  
لذا كان قبل أن يؤدي الجزاء كذا في السراج الوهاج \* جلال جرح صيد الحرم ثم ازدادت قيمته

بشعرا و بدن فمات من الجراحة ضمن نقصان الجراحة و قيمته يوم مات وان انتقصت قيمته بشعر  
 ثم مات ضمن قيمته يوم جرح ولو ادى الجزء ثم ازدادت قيمته في الحرم بشعرا و بدن ثم مات  
 من الجرح ضمن الزيادة كما قبل التكفير \* محرم جرح صيدا في الحل ثم حل من الاحرام فزاد شعرا  
 او بدنا ضمن النقصان و قيمته كاملة يوم مات وان فدى قبل الزيادة لايضمنها فان كان محرما  
 بعد ضمن الزيادة بعد الغداء وان كان الصيد في يده ففدى ثم مات ضمن قيمته مستقبله يوم مات \*  
 حلال جرح صيد الحرم ولم يخرج من الصيدية و جرح حلال آخر مثل ذلك ومات منهما فعلى  
 الاول ما نقصه جرحه وهو صحيح وعلى الثاني ما نقصه جرحه وهو جريح وما بقي من قيمته فعليهما  
 نصفان فان قطع الاول يده او رجله واخرج من الصيدية ثم قطع الاخر يده او رجله ضمن الاول  
 قيمته كاملة مات اولا وضمن الثاني ما نقصه بقطعه فان مات ضمن الثاني نصف قيمته وبه  
 الجنائتان ولو زاد بينهما ضمن الاول ما نقصه جناية غير زائدة و قيمته زائدة يوم مات وبه الجنائة  
 الثانية وضمن الثاني ما نقصته جناية زائدة ونصف قيمته يوم مات وبه الجنائتان وارثله الثاني  
 او فقا عينه ضمن كل قيمته وبه الجنائة الاولى ولو جرحه الاول غير مستهلك والثاني قطع يده او رجله  
 ومات منهما ضمن الاول ما نقصته جنايته صحيحا ونصف قيمته وبه الجنائتان وضمن الثاني  
 قيمته وبه جرح الاول مات اولا وكذا لو كانا محرمين الا في تنصيف القيمة كذا في الكافي \*  
 المحرمان اذا قتلا صيدا في الحل او في الحرم فعلى كل واحد منهما جزاء كامل وكذا لو اشترك  
 مشرك من المحرمين في قتل صيد فعلى كل واحد منهم جزاء كامل كذا في شرح الطحاوي \*  
 ولو كان شريك المحرم صبيا او كافرا الاشياء على الصبي والكافر وعلى المحرم جزاء كامل \* حلالان  
 قتلا صيدا في الحرم بضربة كان على كل واحد نصف قيمته وكذا لو قتله جماعة يتسم الغرم على  
 عدد الرؤوس وان ضربه احدهما ثم ضربه الآخر كان على كل واحد منهما ما نقصه ضربه ثم على  
 كل واحد منهما نصف قيمته مضروبا بضربتين ولو كان شريك الحلال محرما كان على  
 المحرم جميع القيمة وعلى الحلال نصف قيمته مضروبا بضربتين \* حلال اصطاد صيدا في الحرم  
 فقتله في يده حلال كان على كل واحد جزاء كامل ويرجع الاخذ على القاتل بما غرم كذا  
 في فتاوى قاضيخان \* ولو ان حلالا وقارنا قتلا صيدا في الحرم فعلى الحلال نصف الجزاء  
 وعلى القارن جزاءان ولو ان حلالا ومفردا وقارنا اشتراكا في قتل صيد في الحرم فعلى الحلال ثلث جزاء

وعلى المفرد جزاء كامل وعلى القارن جزاء ابن وعلى هذا القياس يجري هذه المسائل كذا في شرح الطحاوي \* ولو بدأ الحلال ونثنى المفرد وثلاث القارن ومات فعلى الحلال ما نقصته جراحته صحيحا من قيمته وثلاث قيمته وبه الجراحات الثلاث وعلى المفرد ما نقصته جراحته وبه الجرح الاول وقيمته وبه الجراحات الثلاث وعلى القارن ما نقصته جراحته وبه الاوليان وقيمتان وبه الجراحات ولو كانت الاولى قطع يدا ورجل او كسر جناح والثانية نقأ العينين فعلى الاول قيمته صحيحا وعلى الثانى قيمته وبه الجرح الاول وعلى القارن قيمتان وبه الجنائتان كذا في غايه السروجي شرح الهداية \* محرم بعمره جرح صيد اجرحا لا يستهاكه ثم اضاف اليها حجة ثم جرحه ايضا فمات من كل فعلية للعمرة قيمته صحيحا وقيمته للحج وبه الجرح الاول ولو حل من العمرة ثم احرم بالحجة ثم جرحه الثانية ضمن للعمرة قيمته وبه الجرح الثانى وللحج قيمته وبه الجرح الاول \* ولو كان حين حل من العمرة قرن بحجة وعمره ثم جرح الصيد فمات ضمن للعمرة القيمة وبه الجرح الثانى وضمن للقران قيمتين وبه الجرح الاول فلو كان الجرح الاول استهلاكا بان قطع يده والمسئلة بحالها غرم الاول قيمته صحيحا وغرم للقران قيمتين وبه الجرح الاول ولو كان الثانى اضاف قطع يده فهذا والجرح الاول سواء كذا في محيط السرخسى \* مفرد بعمره جرح صيد او جرحه حلال ايضا ثم اضاف المنرد الى العمرة حجة فجرحه ايضا فمات الصيد من ذلك كله ضمن للعمرة قيمته وبه جرح الحلال وقيمته للحج وبه الجرحان وضمن الحلال ما نقصه جرحه وبه الجرح الاول ونصف قيمته وبه الجراحات الثلاث ولو حل من عمرته بعد ما جرحه ثم جرحه الحلال ثم قرن ثم جرحه فمات ضمن للعمرة قيمته وبه الجنائتان الآخران والقران قيمتين وبه الجنائتان الاوليان وحكم الحلال لا يختلف ولو كانت الجنائات مستهلكات كتقطع يدا ورجل ونقأ العينين فعليه للعمرة قيمته صحيحا والقران قيمتان وبه الجنائتان الاوليان وعلى الحلال ما نقصه جرحه مجرعا الاول ونصف قيمته وبه الجراحات الثلاث كذا في الكافي \* ثم اعلم ان الجزاء يتعدد بتعدد المتناول الا ان قصد به التحلل ورفض احرامه كما صرح به في الاصل \* صاदा المحرم صيدا غيرا على قصد الاحلال والرفض لاحرامه فعليه لذلك كله دم لانه قاصدا الى تحليل لا الى جنابة على الاحرام وتعجيل الاحلال يوجب دما واحدا كذا في البحر الرائق \* اذا قتل الصيد تسببا فان كان متعددا في التسبب يضمن والا فلا فان نصب شبكة فتعلق بها صيد فمات او حفر حفرة للماء

فوقع فيها صيد ومات لاشيء عليه ولو امان محرم محرماً او حلالاً على صيد ضمن كذا في البدائع \*  
 كما يحرم على المحرم قتل الصيد يحرم عليه الدلالة على الصيد ويتعلق بها من الاجزاء ما يتعلق  
 بالقتل كذا في المحيط \* وصفة الدلالة الموجبة للجزاء ان لا يكون المدلول عالماً بالصيد  
 وان يصدق في الدلالة حتى لو كذب صدق غيره لاضمان على المكذب وان يبقى الدال  
 على احرامه حتى يقتله المدلول اما لو تحلل فقتله المدلول بعد ذلك لاشيء عليه وياً ثم  
 وان يأخذ المدلول الصيد قبل ان ينفلت عن مكانه حتى انه لو انفلت عن مكانه ثم اخذه بعد ذلك  
 فقتله لاشيء على الدال كذا في السراج الوهاج \* محرم دُل محرم على صيد فعلى كل واحد منهما  
 جزء كامل \* محرم دُل حلالاً فقتله المدلول فعلى الدال قيمته ولا شيء على الحلال كذا  
 في المحيط \* حلال دُل محرم او حلالاً على صيد الحرام فلا شيء على الدال وعلى الدال الاجزاء  
 كذا في محيط السرخسي \* ولو اشأ رالية فان كان المشار يرى الصيد او يعلم به من غيرا شارته  
 فلا شيء على المشير الا انه يكره ذلك هكذا في البدائع \* امر المحرم محرم ما يقتل الصيد وانه عليه  
 فامر الثاني ثالثاً بقتله فقتله فعلى كل واحد منهم جزء كامل \* وراخبر محرم محرم بصيد فلم يره  
 حتى اخبره محرم آخر فلم يصدق الاول ولم يكذبه ثم طلب الصيد وقتله كان على كل واحد اجزاء  
 ولو ارسل محرم محرم الى محرم فقال قل له ان فلان يقول لك في هذا الموضع صيد فذهب فقتله  
 فعلى الرسول والمرسل والقائل على كل واحد قيمة الصيد وان كان المرسل اليه يراه ويعلم به فلا شيء  
 على احدا الا القاتل فان عليه الاجزاء ولو ان محرم اشأ الى صيد فقال لرجل خذ ذلك الصيد  
 من وكرة والمشير يرى صيدا واحداً فانطق ذاك الرجل واخذ ذلك الصيد وصيدا آخر كان  
 في الوكر فان على الامر الاجزاء في الذي امر به ولا شيء عليه في الآخر \* لو رأى محرم صيدا  
 في موضع لا يقدر ما به بوجه من الوجوه الا ان يرميه فذله محرم على قوس ونشاب ودفع ذلك  
 اليه فرماه وقتله فعلى كل واحد منهما الاجزاء هكذا في المحيط \* وان استعار من محرم سكيناً  
 فقتل به صيداً ولا اجزاء على المحرم ويكره ان ذاك هذا اذا نذر على ذبحه بغيره وان لم يقدر على  
 ذبحه بغيره دانه بضمن كذا في محيط السرخسي \* محرم من نزلوا بمكة بيتاً وبه نوا هض  
 وحمام ما مرثلثة منهم رابعهم بافلاق الباب فافلقه وخجوا الى منى فلما رجعوا وجدوا طيوراً  
 قد ماتت عطاها فعلى كل واحد منهم الاجزاء كذا في فاية السروجي شرح الهداية \* المحرم

اذا اخذ الصيد يجب عليه ارساله سواء كان في يده او في قفص معه او في بيته فان ارسله محرم من يده فلا شيء على المرسل لان الصائد ما ملك الصيد وان قتله فعلى كل واحد منهما جزاء ولا يأخذ ان يرجع بما ضمن على القاتل عندا صحابنا الثلاثة رح لو اصاب الحلال صيدا ثم احرم ممسكا اياه بيده فعليه ارساله فان لم يرسله حتى هلك في يده يضمن كذا في البدائع \* ولا يزول ملكه بالارسال حتى لو ارسله واخذه انسان يسترده اذا تحلل من احرامه كذا في شرح المجمع لابن الملك \* وان ارسله انسان من يده ضمن له قيمته في قول ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف رح لا يضمن وان كان الصيد في قفص معه او في بيته لا يجب عليه ارساله عندنا كذا في البدائع \* ومن دخل الحرم بصيد فعليه ان يرسله فيه اذا كان في يده حقيقة حتى اذا كان في رحل او قفصه لا يجب عليه الا ارسال كذا في الكفاية \* ولو احرّم وفي يده صيد في قفص او احرم وفي قفصه صيد ولم يدخله في الحرم لا يجب عليه ارساله عندنا كذا في شرح الطحاوي \* ولو ادخل الحرم معه بازيا فرسله فقتل حمام الحرم فلا شيء عليه هكذا في محيط السرخسي في باب قتل الصيد \* حلال غصب من حلال صيدا ثم احرم الغاصب والصيد في يده يارمه ارساله ويضمن قيمته لما لكه وان دفعه الى المغصوب منه برئى من الضمان وقد اساء وعليه الجزاء كذا في محيط السرخسي في فصل ازالة الامن عن الصيد \* اذا باع الصيد بعد ما دخل به الحرم يجب رد بيعه ان كان باقيا في يده وان كان فائتا يجب قيمته كبيع المحرم الصيد ولا فرق في ذلك بين ان يبيعه في الحرم او بعدما اخرجته منه فباعه خارج الحرم \* ولو تباع الحلالان وهما في الحرم والصيد في الحل جاز عند ابي حنيفة رح وعند محمد رح لا يجوز وكذا ان ذبح الحلال صيد الحرم يتصدق بقيمته ولا يجزيه صوم \* واختلفوا في جواز الذبح عنه فقيل لا يجزيه وفي ظاهر الرواية يجزيه هكذا في التبيين \* الحلال اذا ذبح صيدا في الحرم لم يؤكل المحرم اذا ذبح صيدا في الحل او الحرم بصيرميته وهى المحرم الجزاء كذا في السراجية \* المحرم اذا رمى صيدا فقتله او ارسل كلبه او بازيه الملعوم فقتله فلا يحل اكله وعليه جزاءه ولو اكل من صيد ذبح بنفسه ان كان قبل ان يؤدى جزاءه دخل ضمان ما اكل في الجزاء وعليه جزاء واحد وان اكل بعد ما أدى الجزاء فعليه قيمة ما اكل في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ليس عليه الا الاستغفار والتوبة وان اكل منه حلال او محرم آخر فلا شيء عليه الا الاستغفار والتوبة بالاجماع كذا



في شرح الطحاوي \* ولأبأس بان يأكل المحرم لحم صيد اصطاده حلال وذبحه اذالم يدل المحرم عليه ولا امره بذبحه ولا صيده كذا في الهداية \* ولو كسر المحرم بيض صيد فادى جزاءه ثم شواه فاكله لا يلزمه شيء كذا في غاية السروجي \* ولو رمى صيدا بعضه في الحل وبعضه في الحرم فالعبرة لقوائمه كذا في المحيط \* فان كانت قوائمه في الحرم ورأسه في الحل فهو من صيد الحرم وان كانت في الحل ورأسه في الحرم فهو من صيد الحل وان كان بعض قوائمه في الحرم وبعضها في الحل فهو من صيد الحرم احتياطا وهذا اذا كان قائما اما اذا كان مضطجعا \* على الارض العبرة لرأسه لا لقوائمه حتى اذا كان رأسه في الحرم وقوائمه في الحل فهو من صيد الحرم ولو كان رأسه في الحل وقوائمه في الحرم فهو من صيد الحل ولو كان على شجرة اصلها في الحرم واغصانها في الحل وهو على الاغصان فالعبرة لمكان الصيد لا للشجرة كذا في الصراج الوهاج \* ولو حصل احد الطرفين في الحرم اما الرامي واما المرمى يجب عليه الجزاء ولو خلا الطرفان من الحرم من غير ان يجري السهم في الحرم فلا شيء عليه اذا قتله وهو حلال وكذلك البازي والكلب اذا ارسلهما \* وفي الولو الجية ولو رماه وهما في الحل فدخل الصيد الحرم بعدما جرحه فمات فيه لم يكن عليه جزاءه ويكره اكله كذا في النثار خانية \* واذا ارسل الحلال كلبه على صيد في الحل فاتبه الكلب واخذه في الحرم لم يكن على المرسل شيء ولكن لا يؤكل الصيد ولو رمى الحلال الى الصيد في الحل فدخل الصيد الحرم واصابه السهم في الحرم لا يلزمه الجزاء كذا في المحيط \* وفي الخانية قال عليه الجزاء في قول ابي حنيفة رحمه الله فيما اعلم كذا في التاتار خانية \* ولو ارسل في الحرم كلبا على ذئب واصاب صيدا او نصب شبكة للذئب ووقع فيها صيد لا شيء عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو نفر بتنفير فتوقع في بئر او صدم على شيء فعليه الجزاء وكذا لو كان راكبا او سائقا او قائدا فانلفت ادا بته بيداها او رجلها او نملها صيدا فعليه الجزاء كذا في معراج الدراية \* ومن اخرج ظبية من الحرم فوادت اولادها ماتت هي واولادها فعليه جزاءهن \* حلال اخرج ظبية من الحرم وجب عليه ارسالها ويكون مضمونة عليه الى ان تصل الى الحرم فان ولدت او زادت في بدننها او شعرها تبيل وصوابها الى الحرم فماتت قبل التكفير ضمن الكل وبعد التكفير يضمن الاصل دون الزيادة او باعها ارادت في يد المشتري او زادت في بدننها او شعرها ثم مات الكل ان لم يكن البائع ادنى جزاءها ضمن الكل

وان كان ادنى جزاءها ثم حدث الولد والزيادة ضمن الاصل دون التولد والزيادة كذا في غاية السروجي \* ومن قتل قملة تصدق بما شاء مثل كف من طعام وهذا اذا اخذ القملة من بدنه ورأسه او ثوبه اما ان اخذها من الارض فقتلها لاشيء فيه سواء قتل القملة او القمل على الارض وان قتل قملتين او ثلثا تصدق بكف من طعام وفي الزيادة على ذلك نصف صاع من حنطة وكما لا يجوز ان يقتل القمل لا يجوز ان يدفعه الى غيره ليقتله فان فعل ذلك ضمن وكذا لا يجوز له ان يشير الى القمل ولا ان يلقي ثيابه في الشمس ليموت القمل ولا ان يغسل ثيابه ليموت القمل فان القى ثيابه في الشمس فمات منه القمل فعليه نصف صاع اذا كان كثيرا فان القى ثيابه في الشمس للتجفيف فمات منه شيء ولم يكن ذلك من نيته لاشيء عليه وان دفع ثوبه الى غيره ليقول قملة فقتله فعلى الامر الجزاء ولو اشار الى قملة فقتلها المدلول كان عليه جزاؤها ولا شيء في قتل الكلب العقور والذئب والحدأة والغراب الابقع وما يأكل الجيف اما ما يأكل الزرع فهو صيد ولا شيء في الحية والعقرب والغارة والزنبور والنمل والسرطان والذباب والبق والبعوض والبرفوث والقراد والسلحفاة ولا شيء في هوام الارض كالقنفذ والخنفساء كذا في فتاوى قاضي خان \* وكذا الحلم والاوزاغ وصياح الليل كذا في السراج الوهاج \* والضبع والثعلب الذي لا يتددى بالاذى غالباً فله قتله ولا شيء عليه كذا في غاية السروجي \* المحرم ممنوع من قتل صيد البر الا الفواسق وهي التي تبتهل بالاذى كذا في جامع الصغير لقاضي خان \* وللمحرم ذبح شاة وبقرة وبغيره وجاجة وبط اهلي كذا في الكنز \* واعلم ان شجر الحرم انواع اربعة \* ثلث منها يحل قطعها والانتفاع بها من غير جزاء وهي كل شجر انبته الناس وهو من جنس ما ينبت الناس وكل شجر انبته الناس وهو ليس من جنس ما ينبت الناس وكل شجر ينبت بنفسه وهو من جنس ما ينبت الناس وواحد منها لا يحل قطعها ولا الانتفاع بها اذا قطعها رجل فعليه الجزاء وهو كل شجر نبت بنفسه وهو ليس من جنس ما ينبت الناس ويستوى في هذا الواحد ان يكون مملوكا لانسان او لم يكن حتى قالوا في رجل نبت في ملكه ام فيلان فقطعه انسان فعليه قيمته لما لكانه وعليه قيمة اخرى لحق الشرع كذا في المحيط \* اذا قطع شجر الحرم وهو رطب في حد النماء والزيادة فاذا كان القاطع مخاطبا بالشرائع اشترى بقيمته طعاما تصدق على الفقراء على كل مسكين نصف صاع من حنطة في اى مكان شاء وان شاء اشترى بها هديا ويذبح في الحرم ولا يجوز فيه الصوم

سواء كان محرما او حلالا او فارنا فاذا أدى قيمته يكره له الانتفاع بالملقوع ولو باع يجوز بيعه ويتصدق بقيمته وما كان يبس من اشجار الحرم وخرج من حد النماء والزيادة فلا بأس بقلعه والانتفاع به كذا في شرح الطحاوى \* ولو قطع الشجرة فالمعبر اصلها دون اقصانها فان كان اصلها في الحرم واغصانها في الحل فهو من شجر الحرم وان كان بعض الاصل في الحرم وبعضه في الحل فهو من شجر الحرم احتياطا ويجوز اخذ الورق من شجر الحرم ولا ضمان فيه اذا كان لا يضر بالشجر كذا في السراج الوهاج \* ولو قلع شجرة في الحرم فغرم قيمتها ثم غرسها مكانها ثم نبتت ثم قلعها ثانيا فلا شيء عليه لانه ملكها بال ضمان كذا في البحار الرائق \* ولو اشترك في قطع شجرة الحرم محرمان او حلالان او محررم وحلال فعليهما قيمة واحدة كذا في غاية السروجي \* وان احتش حشيش الحرم وهو رطب وجب عليه قيمته ولا شيء عليه في اخذ اليا بس هكذا في شرح الطحاوى \* ولا يرمى حشيش الحرم ولا يقطع الا الاخر ولا بأس باخذ الكمأة في الحرم كذا في الكافي \* الباب العاشر في مجاوزة الميقات بغير احرام \* اذا دخل الآفاقي مكة بغير احرام وهو لا يريد الحج والعمرة فعليه لدخول مكة اما حجة او عمرة فان احرم بالحج او العمرة من غير ان يرجع الى الميقات فعليه دم لترك حق الميقات \* وان عاد الى الميقات واحرم فهذا على وجهين فان احرم بحجة او عمرة عمالزمه خرج من العمدة وان احرم بحجة الاسلام او عمرة كانت عليه ان كان ذلك في عامه اجراه عمالزمه لدخول مكة بغير احرام استحب اذا كذا في المحيط \* وكذا ان حج من عامه ذلك حجة نذرها هكذا في النهاية \* وان تحولت السنة وباقي المسئلة بحالها لم يجزئه عمالزمه لدخول مكة بغير احرام كذا في المحيط في بيان موافقت الاحرام \* ومن جاوز الميقات وهو يريد الحج والعمرة غير محررم فلا يخلو اما ان يكون احرم داخل الميقات او عاد الى الميقات ثم احرم فان احرم داخل الميقات ينظر ان خاف فوات الحج متبي ما د فانه لا يعود ويدعى في احرامه ولزمه دم وان كان لا يخاف فوات الحج فانه يعود الى الوقت واذا عاد الى الوقت فلا يخلو اما ان يكون حلالا او محرما فان عاد حلالا لم يخلو اما ان يعود الى الوقت او عاد الى الوقت محرما قال ابو حنيفة رح ان لم يمسس قدمه من الدم وان لم يمسس لا يسقط وعندهما يستط في الوجهين ومن جاوز وقته غير محررم ثم اتى وقتا آخر اقرب منه واحرم جا ز ولا شيء عليه ولو جاوز الميقات ويريد بستان بنى ما مردون مكة

فلا شيء عليه \* كوفي جاوز الميقات بغير احرام واهل بعمره ثم اهل بحجة فهذا على اوجه اما ان يحرم بالعمرة أولا ثم بالحجة او احرم بالحجة أولا ثم بالعمرة من الحرم او قرن بينهما فان احرم بالعمرة ثم بالحجة او قرن بينهما فعليه دم واحد استحسانا وان احرم بالحجة أولا ثم بالعمرة من الحرم فعليه دمان احدهما لتترك احرام الحجة من الوقت والثاني لتترك احرام العمرة من الحل \* رجل جاوز الميقات فاحرم بحجة فانفسها او فاتته الحجة فقصاها سقط عنه الدم الذي وجب للوقت واذا جاوز العبد الميقات بغير احرام ثم اذن له صرلا ان يحرم فاحرم لزمه دم الوقت اذا اعتق واما الكافر يرد دخل مكة ثم اسلم ثم يحرم فلا شيء عليه وكذلك الغلام يجاوز ثم يحتلم ويحرم بمنزلة الكافر كذا في محيط السرخسي \* ولو جاوز الميقات قاصدا مكة بغير احرام صرارا فانه يجب عليه لكل مرة اما حجة او عمرة فان خرج من عامه ذلك الى الميقات فاحرم بحجة الاسلام او غيرها فانه يسقط منه ما وجب عليه لاجل المجاوزة الاخيرة ولا يسقط عنه ما وجب عليه لاجل المجاوزة قبلها لان الواجب قبل الاخيرة صار دينا فلا يسقط الا بتعيين النية كذا في شرح الطحاوي في باب ذكر الحج والعمرة \* مكى خرج من الحرم يريد الحج واحرم ولم يعد الى الحرم حتى وقف بعرفة فعليه شاة وان لم يشتغل باعمال الحج حتى عاد الى الحرم ان عاد مليا سقط عنه الدم بخلاف وان عاد غير مليا لا يسقط عنه عند ابي حنيفة رح خلافا لهما كذا في التاتار خانية \* وان خرج المكى الى الحل لحاجة ثم احرم بالحج من الحل ووقف بعرفة فلا شيء عليه \* والمتمتع اذا فرغ من عمرته ثم خرج من الحرم فاحرم بالحج من الحل ووقف بعرفة فعليه دم فان رجع الى الحرم محرما عندهما ومحرما مليا عند ابي حنيفة رح سقط عنه الدم وان رجع الى الحرم واهل منه بيل الاحرام فلا شيء عليه بالاتفاق كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* الباب الحادي عشر في اضافة الاحرام الى الاحرام \* يجب ان يعلم بان الجمع بين احرامى الحج او احرامى العمرة بدعة ولكن اذا جمع بينهما لزمته عند ابي حنيفة وابى يوسف رح وعند محمد رح تلزمه احدهما الا انه لا بد من رفض احدهما عند ابي حنيفة وابى يوسف رح فاذا فرغ من الاول في فصل الحج يقضى الثانية في العام الثاني وفي فصل العمرة يقضى الثانية في ذلك العام لان تكرار العمرة في سنة واحدة جائز بخلاف الحج وكذلك بناء اعمال العمرة على اعمال الحج بدعة واما بناء احرام الحج على احرام العمرة فليس بدعة حتى ان من احرم بحجة وطاف لها شوطا ثم بيل

بعمرة رفض العمرة هكذا في المحيط \* ولزمه دم الرفض وقضاء العمرة كذا في النهاية \* ولو احرمت بحجة ثم احرمت بعمرة قبل ان يطوف للحجة شوطا فانه لا يرفض العمرة كذا في المحيط \* قال ابو حنيفة رح اذا احرمت للمكي بعمرة وطاف لها شوطا ثم احرمت بالحج فانه يرفض الحج وعليه لرفضه دم وعليه حجة وعمرة كذا في الهداية \* ولو احرمت بالعمرة ثم بالحج ولم يأت بشئ من افعال العمرة فانه يرفض العمرة اتفاقا هكذا في الكافي \* فان طاف لعمرة اربعة اشواط ثم احرمت بالحج رفض الحج بلا خلاف وعليه دم بالرفض ايها رفضه الا ان في رفض العمرة قضاؤها وفي رفض الحج قضاؤه وعمرة وان مضى عليهما اجزاه وعليه دم لجمعه بينهما كذا في الهداية \* كوفي احرمت بالحج ثم احرمت بعمرة لزمه ويصير بذلك فارقا لكنه اساء فلو وقف بعرفات ولم يأت بافعال العمرة فهو رافض لعمرة فان توجه اليها لم يرتفع حتى يتق فان طاف للحج للتحية ثم احرمت لعمرة لزمته ولو مضى عليهما جاز وعليه دم لجمعه بينهما وهودم كفارة لانسك ويستحب ان يرفض عمرته كذا في الكافي \* اذا احرمت بالحج وفرغ منه ثم احرمت بالحج آخر يوم انصر لزمه الثاني ثم ان كان حلق في الحج الاول قبل ان يحرم بالثاني فلا شيء عليه وان كان لم يحلق بينهما فاعليه دم سواء حلق بعد الاحرام الثاني او لم يحلق كذا في التبيين \* ومن فرغ من عمرته الا التقصير فاحرم باخرى فعليه دم لاحرامه قبل الوقت وهودم جبر وكفارة كذا في الهداية \* الحاج اذا اهل بعمرة في يوم النحر او ايام التشريق لزمته ويلزمه رفضها فان رفضها يحب دم لم رفضها وعمرة مكانها وان مضى عليها جاز وعليه دم كفارة \* واذا حاق الحج ثم احرمت لا يرفضها كذا في الاصل وقال مشايخنا يرفضها وان فاتته الحج ثم احرمت بعمرة رفضها وان احرمت بالحج رفضه ايضا واذا رفض لزمه الدم وعليه في العمرة قضاؤها وفي الحج عمرة وحج كذا في الكافي \* الباب الثاني مشرف في الاحصار \* المحصر من احرمت ثم منع من مضى في موجب الاحرام سواء كان المنع من العدو والمرض او الحبس او الكسر او القرح او غيرها من الموانع من اتمام ما احرمت به حقيقة او شرعا وهذا قول اصحابنا رح كذا في البدائع \* وحد المرض الذي يثبت به الاحصار مندنا ان يقعه من الذهاب والركوب الا لزيادة مرض العدو ينتظم المسلم والكافر والسبع هكذا في السراج الوهاج \* ولو سرت نفقته او هلكت راحلته فان كان لا يقدر على المشي فهو محصروا ان كان يقدر على المشي فليس بمحصر واذا احرمت ولا زوج لها او معها محرم فمات محرمها او احرمت ولا محرم معها ولكن معها زوجها

فمات زوجها فانها محصورة هكذا في البدائع \* وان مات محرم المرأة في الطريق وبينها وبين مكة مسيرة ثلثة ايام فصاعدا فهي بمنزلة المحصر وكذا اذا حجت تطوعا بغير ان زوجها منعها من الذهاب فهي بمنزلة المحصر وكذا العبد والامة اذا احرم اياهما ان يحللهما ويكرنا محصرين كذا في السراج الوهاج \* وان احرمت بحجة الاسلام ولا محرم لها ولا زوج فهي محصورة وان كان لها محرم وزوج ولها استطاعة عند خروج اهل بلد هافليست بمحصورة وان كان لها زوج ولا محرم معها فمنعها الزوج فهي محصورة وهل الزوج ان يحللها روى من ابي حنيفة رح ان له ان يحللها ثم الاحصار كما يكون من الحج يكون من العمرة عند عامة العلماء واما حكم الاحصار فهو ان يبعث بالهدى او بتمنه ليشتري به هديا ويذبح منه وما لم يذبح لا يحل وهو قول عامة العلماء سواء شرط عند الاحرام الاهلال بغير ذبح عند الاحصارا ولم يشترط ويجب ان يواعد يوما معلوما يذبح منه فيحل بعد الذبح ولا يحل قبله حتى لو فعل شيئا من محظورات الاحرام قبل ذبح الهدى يجب عليه ما يجب على المحرم اذا لم يكن محصرا \* واما الحلق فليس بشرط التحلل في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وان حلق فحسن كذا في البدائع \* المحصر اذا كان لا يجد الهدى ولا ثمنه لا يحل بالصوم عندنا كذا في السراج الوهاج \* ان حل في يوم وعده على ظن انه ذبح هديه عنه في ذلك اليوم ثم علم انه لم يذبحه كان محرما وعليه دم لا حلاله قبل وقته ولو ذبح الهدى قبل يوم الومد جازا استحسانا كذا في غايته السروجي شرح الهداية \* ثم اذا تحلل المحصر بالهدى وكان مفردا بالحج فعليه حجة وعمرة من قابل وان كان مفردا بالعمرة فعليه عمرة مكانها وان كان قارنا فانما يتحلل بذبح هديين وعليه عمرتان وحجة كذا في المحيط \* ولو بعث هديين وهو مفرد فانه يحل من احرامه بذبح الاول منهما ويكون الآخر تطوعا وان كان قارنا لا يحل الا بذبحهما كذا في البدائع \* ولو بعث بهدي واحد ليتحلل من الحج ويبقى في احرام العمرة لم يتحلل من واحد منهما كذا في النبيين \* ولو بعث بهديين ولم يعين احدهما للحج او للعمرة لم يضره كذا في محيط السرخسي \* وان دخل قارنا نطاف لعمرته وحجته فخرج فاحصر قبل ان يتف بعرفة فانه يبعث الهدى ويحل به وعليه حجة وعمرة مكان حجة وليس عليه عمرة مكان عمرة وعليه دم لتقصيره في غير احرام عند ابي حنيفة ومحمد رح \* والمحصر اذا قضى حجته في ما منه فلا عمرة كذا في غايته السروجي شرح الهداية \* ولو احرم بشئ لا ينوي حجة

ولا عمرة ثم احصر يحل بهدى واحد وعليه عمرة استحسانا \* ولو احرم بشي \* وسماه فنيه واحصر  
يحل بهدى واحد وعليه حجة وعمرة كذا في البدائع \* ولرا حرم يحتمل او عمرتين ثم احصر  
يتحلل بد مين عند ابي حنيفة رح وعندهما بهدى واحد كذا في غايه السروجي شرح الهداية \*  
ومن اهل بعمرتين وسار الى مكة ليؤي بهما فان احصر يلزمه هدى واحد من عمرة واحدة  
ولو لم يسرحتن احصر يلزمه هدى عند ابي حنيفة رح وعليه عمرتان عندهما خلافا للمحمد رح \*  
محصر بعث بالهدى ثم زال الاحصار دان علم انه يدرك الهدى والحج يلزمه الذهاب وان  
علم انه لم يدركهما لا يلزمه وان علم انه يدرك احدهما ان كان يدرك الهدى دون الحج  
لا يلزمه الذهاب وان كان يدرك الحج دون الهدى يلزمه الذهاب قياسا ولا يلزمه استحسانا  
كذا في محيط السرخسي \* وان ادرك هديه صنع به ماشاء كذا في المحيط \* المفرد بالحج  
اذا تحلل ثم زال الاحصار عنه فاحرم وحج من عامه فليس عليه نية القضاء ولا عمرة عليه كذا  
في غايه السروجي شرح الهداية \* رجل احصر بحجة او عمرة فبعث بهدى الاحصار ثم زال  
الاحصار وحدث احصار آخر فان علم انه يدرك الهدى ونوى ان يكون للاحصار الثاني  
جاز وحل به وان لم ينو حتى يحرم يحجزه كذا في محيط السرخسي \* ومن وقف بعمرته ثم احصر  
لا يكون محصرا او من احصر بمكة وهو ممنوع عن الطواف والوقوف فهو محصر هكذا في التبيين \*  
قال الجصاص هو الصحيح هكذا في البدائع \* وان قدر على احدهما وليس بمحصر لانه اذا  
قدر على الوقوف امن من الفوات واما اذا قدر على الطواف فلان نيت الحج يتحلل به  
هكذا في التبيين \* ومن احصر بعد الوقوف حتى مضت ايام التشريق فعليه ترك الوقوف  
بمزدلفة ورك الرمي دم ويطوف طواف الزيارة وعليه لتأخير دم وتأخير الحلق دم  
في قول ابي حنيفة رح وعندهما ليس لتأخير الحلق والطواف شي \* كذا في المحيط \* هدى  
الاحصار لا يجوز بذه الا في الحرم عندنا ويجوز بذه قبل يوم النحر وبعد عند ابي حنيفة رح  
وعندهما لا يجوز واجمعوا ان هدى الاحصار من العمرة يجوز بذه في اي وقت كان بعد ان كان  
في الحرم هكذا في السراج الوهاج \* الباب الثالث عشر في فوات الحج \* من احرم بالحج  
فرضا كان او من ذرا او تطوعا صحيحا كان او فاسدا سواء طرأ ساد او انعقد فاسدا كما ان الحرم  
مجا معارفاته الوقوف بعمرته حتى طلع الفجر من يوم النحر فقد ذاته الحج وعليه ان يطوف ويسعى

ويتحمل ويتقضى من قابل ولادم عليه كذا في الهداية \* وأن كان فائت الحج قارنا فإنه يطوف للعمرة ويسعى إليها ثم يطوف طوانا آخر لفوات الحج ويسعى له ويحلق أو يقصر وتبطل عندهم القران ويقطع التلبية إذا أخذ في الطواف الذي يتحمل به كذا في البدائع \* وأن كان فائت الحج متمتعاً قد ساق الهدى بطل تمتعه ويصنع بهديه ما شاء كذا في المحيط \* اختلف أصحابنا فيما يتحمل به فائت الحج من الطواف أنه يلزمه ذلك باحرام الحج أو باحرام العمرة قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله باحرام الحج وقال أبو يوسف رحمهما الله باحرام العمرة وينقلب احرامه احرام العمرة كذا في البدائع \* وفائدة هذا الاختلاف تظهر فيما إذا احرم بحجة أخرى على قول أبي حنيفة رحمهما الله يرفضها حتى لا يصير محرماً بحجتين وعند أبي يوسف رحمهما الله لا يرفضها بل يمضي فيها كذا في المحيط \* وليس على فائت الحج طواف الصدر كذا في فتاوى قاضيخان \* الباب الرابع عشر في الحج من الغير \* الاصل في هذا الباب ان الانسان انه ان يجعل ثواب عمله لغيره صلوة كان او صوما او صدقة او غيرها كالحج وقراءة القرآن والاذكار وزيارة قبور الانبياء عليهم الصلوة والسلام والشهداء والاولياء والصالحين وتكفين الموتى وجميع انواع البر كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* والعبادات ثلاثة اذراع \* مالية محضه كالزكاة وصدقة الفطر \* وبدنية محضه كالصلوة والصوم \* ومركبة منهما كالحج \* والاذابة تجرى في النوع الاول في حالتى الاختيار والاضطرار ولا تجرى في النوع الثانى وتجرى في النوع الثالث عند العجز كذا في الكافي \* ولجواز النيابة في الحج شرائط \* منها ان يكون المحجوج منه عاجزاً عن الاداء بنفسه وله مال فان كان قادراً على الاداء بنفسه بان كان صحيح البدن وله مال او كان فقيراً صحيح البدن لا يجوز حج غيره عنه ومنها استدامة العجز من وقت الاحجاج الى وقت الموت هكذا في البدائع \* حتى لو اصاب من نفسه وهو مريض يكون مراعى فان مات اجزاه وان تعافى بطل وكذا لو اصاب من نفسه وهو محبوس كذا في التبیین \* فان احج الرجل الصحيح عن نفسه رجلاً ثم عجز لم يجزيه الحجة كذا في السراج الوهاج \* وانما شرط عجز المنوب للحج الفرض لا للنفل كذا في الكنز \* ففي الحج النفل يجوز النيابة حالة القدرة لان باب النفل اوسع كذا في السراج الوهاج \* ومنها الامر بالحج فلا يجوز حج الغير منه بغير امره الا الوارث يحج من مورثه بغير امره فانه يجزيه ومنها نيبة المحجوج منه عند الاحرام والافضل ان يقول بلسانه اميك من فلان ومنها ان يكون حج المأ مور بمال المحجوج منه



فان تطوع الحاج عنه بمال نفسه لم يجز عنه حتى يحج بماله وكذا اذا اوصى ان يحج بماله ومات فتطوع عنه وارثه بمال نفسه كذا في البدائع \* واذا دفع الى رجل مالا للحج من ميت فانفق المأمور شيئاً من مال نفسه وان كان في ماله وفاء بالنفقة لا يصير مثلاً ويرجع بما انفق من مال الميت استحساناً ولا يرجع قياساً وان لم يكن في مال الميت وفاء بالنفقة فانفق شيئاً من ماله ينظر ان كان اكثر النفقة من مال الميت جاز ووقع الحج عن الميت والا فلا وهذا استحسان والقياس ان لا يجوز هكذا في محيط السرخسي \* ومنها ان يحج راكباً حتى لو امره بالحج فحج ما شيا يضمن النفقة ويحج عنه راكباً كذا في البدائع \* ثم الصحيح من المذهب فيمن حج عن غيره ان اصل الحج يقع عن المحجوج عنه وهذا لا يسقط به الفرض من المأمور وهو الحاج كذا في التبيين \* والانضلل للناس ان اذا اراد ان يحج رجلاً عن نفسه ان يحج رجلاً قد حج من نفسه ومع هذا لو احج رجلاً لم يحج من نفسه حجة الاسلام يجوز عندنا وسقط الحج من الأمر كذا في المحيط \* وفي الكرماني الافضل ان يكون عالماً بطريق الحج وافعاله ويكون حراً اقلاً بالغاً كذا في غايه السروجي شرح الهداية \* ولو احج عنه امرأة او عبداً او امه باذن السيد جاز ويكره هكذا في محيط السرخسي \* واذا امره رجلان كل واحد منهما ان يحج عنه حجة باهل حجة واحدة عنهما جميعاً فهذه الحجة عن نفسه ولا يقع لواحد منهما ويضمن النفقة ولا يمكنه بعد ذلك جعله عن احدهما بخلاف ما اذا حج عن ابويه فان لهما ان يجعله عن ايهما شاء واذا ابهم الاحرام فجعله عن احدهما وام يعين فان مضى على ذلك الا بهام صار مخالفاً وان عين احدهما قبل المضى قال ابو يوسف رح هو مخالف ويقع الحج من نفسه وقال ابو حنيفة ومحمد رح يقع ممن عينه وهذا بخلاف ما اذا ابهم الاحرام فلم يعين حجة او عمرة فان لهما ان يعين ما شاء هكذا في شرح المحمف للمصنف \* وان اطاق بان سكت عن ذكر المحجوج عنه معينا ومبهما قال في الكافي لانص مبد و ينبغي ان يصح التعيين هنا اجماعاً لعدم الاعتدال كذا في التبيين \* واذا امر غيره بالامران بحجة او عمرة فترن فهو مخالف ضامن في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح يجزى عن الامر استحساناً وهذا بخلاف فيما اذا قرن عن الامر اموالاً ونوى باحدهما عن شخص آخر او من نفسه فهو مخالف ضامن بلا خلاف ولو امره بالحج فاعتمر ثم حج من مكة فهو مخالف في قراهم جميعاً كذا في المحيط \* وفي الخاتمة ولا يجوز ذلك عن حجة الاسلام كذا في النانار خاتمة واوامره بالعمرة فاعتمر ولا ثم حج

عن نفسه لم يكن مخالفا وان كان حج اولائمه امتنر فهو مخالف في قولهم جميعا كذا في المحيط \* ولو امره  
احدهما بالحج والاخر بالعمرة ولم يأمره بالجمع فجمع يرد مالهما وان امره بالجمع جاز كذا  
في محيط السرخسي \* اما مور بالحج ينفق من مال الامر ذاهبا وجائيا كذا في السراجية \*  
ولو احج رجلا يؤدى الحج وقيم بمكة جاز والافضل ان يحج ويرجع واذا غرغ المأمور بالحج  
من الحج ونوى الاقامة خمسة عشر يوما فصاعدا انفق من مال نفسه ولو انفق من مال الامر يضمن  
فان اقام بها اياما من غير نية الاقامة قال اصحابنا انه ان اقام اقامة معتادة مقدار ما بقيم الناس بها  
عادة فالنفقة في مال المحجوج عنه وان اقام اكثر من ذلك فالنفقة في ماله وهذا كان في زمانهم  
فاما في زماننا فلا يمكن التبرج للأفراد والآحاد ولا الجماعة قليلا من مكة الامع القافلة فما دام  
منتظرا خروج القافلة فنفته في مال المحجوج عنه وكذا في اقامته ببغداد والتعويل في الذهاب  
والاياب على زهاب القافلة وايابهم فان نوى الاقامة خمسة عشر يوما فصاعدا حتى سقطت نفقته  
من مال الامر ثم رجع بعد ذلك هل يعود نفقته في مال الامر ذكر القدوري في شرح مختصر الطحاوي  
ان على قول محمد رح يعود وهو ظاهر الرواية وعند ابى يوسف رح لا يعود دذا اذا لم يكن اتخذ  
مكة دارا وان اتخذ مكة دارا ثم عاد لا يعود النفقة في مال الامر بلا خلاف كذا في البدائع \*  
ولو خرج المأمور بالحج قبل ايام الحج ينبغي ان ينفق من مال الامر الى بغداد او الى الكوفة  
ثم يقيم بها وينفق من مال نفسه حتى جاء آوان الحج ثم يرتحل وينفق من مال الميت حتى  
يتحقق السبب وهو الانفاق في الطريق من مال الميت كذا في محيط السرخسي \*  
ولو ان الحاج عن الغير تشاغل بحوائج نفسه حتى فاته الحج ضمن المال فان حج بمال نفسه  
من الميت من ماله قابل اجزاه وان فاته الحج بأفنة سماوية وسقط من البعير قال محمد رح لا يضمن  
النفقة الماضية ونفقته في رجوعه في ماله خاصة كذا في السراج الوهاج \* والمأمور بالحج اذا  
اخذ طريقا آخر بعد واكثر نفقة فان كان الحاج يسلكه فله ذلك كذا في محيط السرخسي \*  
الباب الخامس مشرق الوصية بالحج \* من عليه الحج اذا مات قبل ادائه فان مات عن غير  
وصية يأثم بلا خلاف وان احب الوارث ان يحج عنه حج وارجوان يجزيه ذلك ان شاء الله تعالى  
كذا ذكر ابو حنيفة رح \* وان مات من وصية لا يسقط الحج عنه واذا حج عنه يحوز عندنا باستجماع  
شرائط الجواز وهي نية الحج وان يكون الحج بمال الموصي او باكثره لا تطوعا وان يكون راكبا لا ماشيا

ويحج عنه من ثلث ماله سواء قيد الوصية بالثلث بان اوصى ان يحج عنه بثلث ماله او اطلق بان اوصى بان يحج عنه هكذا في البدائع \* فان لم يبين مكانا يحج عنه من وطنه عند علمائنا وهذا اذا كان ثلث ماله يكفي للحج من وطنه ما اذا كان لا يكفي لذلك فانه يحج عنه من حيث يمكن الا حجاج عنه بثلث ماله كذا في المحيط \* ولولم يكن له وطن فانه يحج عنه من الموضع الذي مات فيه كذا في شرح الطحاوي \* وان اكان له اوطان شتى يحج عنه من اقرب اوطان الى مكة بلا خلاف لا من ابعد اوطان هكذا في التاتارخانية \* وان اوصى ان يحج عنه من موضع كذا من غير بلده يحج عنه من ثلث ماله من ذلك الموضع الذي بين قرب من مكة وبعد عنها وما فضل في يد الحاج عن الميت بعد النفقة في ذهابه ورجوعه فانه يرد على الورثة لا يسعه ان يأخذ شيئا مما فضل هكذا في البدائع \* ولو احج عنه من غير وطنه مع امكان الاحجاج من وطنه من ثلث ماله فان الوصى يكون ضامنا ويكون الحج له ويحج عن الميت ثانيا الا اذا كان المكان الذي احج عنه قريبا الى وطنه من حيث يبلغ اليه ويرجع الى وطنه قبل الليل فحينئذ لا يكون ضامنا ولو احج عنه من موضع وفضل عنه من ثلث ماله وتبين انه كان يبلغ اعدمنه فان الرضى يكون ضامنا ويحج عنه من حيث يبلغ الا اذا كان الفضل يسيرا من زاد وكسوة فلا يكون معذرا ويرد الفضل على الورثة كذا في الظهيرية \* فان خرج من بلده الى بلدا قرب من مكة فان خرج لغير الحج حج عنه من بلده في قولهم جميعا وان خرج للحج فمات في بعض الطريق واوصى ان يحج عنه فكذلك في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يحج عنه من حيث بلغ كذا في البدائع \* وفي الزاد والصحيح قول ابي حنيفة رح كذا في المضمرات \* وان اخرج للحج واقام في بعض البلاد حتى تحولت السنة فمات به واوصى بان يحج عنه من بلده في قولهم جميعا كذا في غايد السروجي شرح الهداية \* اذا اوصى بان يحج عنه فمات الحاج في طريق الحج يحج عنه من منزله بثلث ما بقي من ماله وهذا عند ابي حنيفة رح كذا في التبيين \* هذا اذا كان الثلث يكفي للحج من منزله فان لم يكف حجه من حيث بلغ استحسايا كذا في النهار العائق \* اوصى بحج فاحج الوصى عنه رجلا وهلك النفقة او سرق قبل الخروج او في الطريق او في بدا الوصى قبل ان يدفع اليه قال ابو حنيفة رح يحج من ثلث ما بقي من المال كذا في الممثلة \* وهكذا في التاتارخانية \* وان اوصى بحج وماله يكفي لحجة واحدة ولا يكفي للثانية يحج عنه واحدة

وترد الزيادة الى الورثة كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* اذا اوصى ان يحج عنه بثلاث ماله وثلثه يبلغ حججا فان قال احجوا عنى بثلاث مالى حجة واحدة او قال حجة ولم يعمل واحدة يحج منه حجة واحدة وان قال احجوا عنى بثلاث مالى ولم يزد على هذا يحج منه حججا الى ان لا يبقى من ثلث ماله شىء والوصى بالخيار ان شاء احج منه حججا في سنة واحدة وان شاء احج رجلا في كل سنة مرة والا ول افضل \* فان احج الوصى بالثلث حججا وبقي شىء قليل لا يفي للحج من وطنه وينفى للحج من اقرب المواقيت او من مكة او ما اشبه ذلك يأتى بذلك ولا يرد الباقي على الورثة هكذا في المحيط \* وان اوصى ان يحج منه بثلاث ماله في كل سنة حجة لم يذكره في الاصل روى عن محمد بن روح انه كاثاني هكذا في غاية السروجي شرح الهداية \* ولو قال الميت للوصى ادفع المال الى من يحج عنى لم يكن للوصى ان يحج بنفسه ولو اوصى الميت ان يحج عنه ولم يزد كان للوصى ان يحج بنفسه فان كان الوصى وارث الميث اودفع المال الى وارث الميث ليحج عن الميث فان اجازت الورثة وهم كبار جاز وان لم يجزوا لا يجوز \* واذا اوصى بان يحج عنه بماله فتبرع منه الوارث او الاجنبى لا يجوز وان اوصى الرجل بان يحج عنه فان احج الوارث رجلا من مال نفسه ليرجع في مال الميث جاز وله ان يرجع في مال الميث وكذا الزكوة والكفارة ولو فعل ذلك اجنبى لا يجوز ولو اوصى بان يحج عنه فاحج الوارث من مال نفسه لا ليرجع عليه جاز للميت من حجة الاسلام كذا في فتاوى قاصيخان \* واذا اوصى الميث للحاج بما فضل في يده بعد الرجوع يجوز وصيته له ويحل له الفضل بالوصية وهو الاصح \* ولو اوصى بان يحج عنه بمائة درهم فانه يحج منه من حيث يبلغ ولو كانت المائة لا تخرج من ثلث ماله فانه يحج عنه بقدر ثلث ماله من حيث يبلغ ولا تبطل الوصية وكذلك اذا اوصى بان يحج عنه بهذه المائة بعينها وقد هلك منها درهم او اكثر فانه يحج منه بالباقي ولا تبطل الوصية هكذا في شرح الطحاوى \* ولو اوصى لرجل بالف واوصى بالف للمساكين واوصى بان يحج عنه بالف حجة الاسلام وثلثه بدفع الف درهم يقسم الثلث بينهم اثلاثا ثم ينظر الى حصة المساكين فيضاف الى حجته حتى يكمل فما نضل فهو للمساكين \* ولو اوصى بان يحج عنه بالف درهم وذلك النقد لا يزوج في الحج فللوصى ان يصرفها الى درهم اتى تزوج في الحج وان شاء يدفع الدنانير بقيمتها \* لو امر الوصى رجلا ان يحج عن الميث في هذه السنة

واعطاه النفقة فام يحج حتى مضت العنة وحج من قابل جاز من الميت ولا يضمن النفقة كذا في محيط المرحمى \* الحاج عن الميت اذا مات بعد الوقوف بعرفة اجزاه عن الميت ولو لم يموت ورجع قبل طواف الزيارة فهو حرام عن النساء فيرجع بغير احرام بنفقة ويقتضى ما بقى كذا في الذخيرة في فصل الامور بالحج \* وان افسد حجه بجماع قبل الوقوف رد ما بقى في يده من المال وضمن ما انفق في الطريق ويقتضى الحاج من مال نفسه حجة وعمرة واما اذا جامع بعد الوقوف لا يفسد حجه ولا يضمن النفقة وعليه الدم في ماله كذا في السراج الوهاج \* اوصى ان يحج عنه فلان فمات فلان فعن محمد ربح يحج عنه غيره والا ان يقول لا يحج الا فلان او لا يحج غيره ولو مرض الامور في الطريق فدفع النفقة الى غيره ليحج من الميت لم يجز الا ان يكون الامر ان له في ذلك وينبغي للرصى ان يأذن للميت ان يحج غيره اذا مرض هكذا في السراج الوهاج في فصل الحج عن الغير \* الحاج عن الميت اذا مرض وانفق المال كله فليس على الرصى ان يبعث بالنفقة اليه ليرجع \* اذا قل الرصى للحاج ان فنى المال واستقرض وعلى قضاء الدين فهو جائز كذا في المحيط \* ولو احرم من الميتات اود وند ضام المال فانهق من مال نفسه حتى قضى المناسك ورجع الى اهله لم يرجع به على الرصى الا بما مر الغاضى في هذا كذا في غاية السروحي شرح الهداية \* ولو ضاع مال النفقة بمكة او بعرب منها او ام يبق من مال النفقة فانهق الامور من مال نفسه كان له ان يرجع من مال الميت كذا في التناحر حاشية \* اذا اساء جرد الامور بالحج خادما لخدمته ان كان مثله يخدم نفسه فهو من مال نفسه وان كان مثله لا يخدم نفسه فهو من مال الميت ولما مور بالحج ان يدخل الحمام ويعطى اجرا لعمارة وغير ذلك مما يفعل الحاج \* لوصى اذا دفع الدراهم الى رجل ليحج بها عن الميت ثم اراد ان يسترد المال عند ان له ذلك ما لم يحرم ان استرد وطلب الامور نفقة الرجوع الى بلده ينظر ان استرد المال لانه ظهرت منه النفقة في المد اصد وان استرد اضعف رأيه واجهله بامور المناسك والنفقة في مال الميت وان استرد لا يجازى ولا تهمة والنفقة في مال الرصى هكذا في المحيط \* لو حج من الميت ثم ائتمرنفقه لا يضمن النفقة وما دام مشعرا بالعمرة منعته في مال نفسه وان افرغ محله فنقضته في مال الميت كذا في غاية السروحي شرح الهداية \* الباب السادس عشر في الهدى \* وهو مشتمل على امور لا يلزم معرفته الهدى وهو ما يهدى من النعم الى الحرم هكذا في التبيين \*

وبكون هديا يجعله هديا صريحا او دلالة وهي اما بالنية او بسوق بدنة الى مكة وان لم ينوا استحسانا  
 كذا في البحر الرائق \* وهو من ثلثة انواع الابل والبقرو الغنم كذا في الهداية \* وعندنا  
 الافضل الابل ثم البقر ثم الغنم كذا في فتح القدير \* والبدن من الابل والبقر خاصة كذا  
 في محيط السرخسي \* ولثاننى ما يجوز فيه وما لا يجوز \* لا يجوز في الهدايا الا ما جاز في الضحايا  
 والشاة جائزة في كل شىء الا في موضعين من طواف طواف الزيارة جنبا ومن جامع بعد التوقف  
 كذا في الهداية \* والثالث ما يسن وما يكره \* تقليدا لهدى مسنون كذا في محيط السرخسي \*  
 يقلد هدى التطوع والمتعة والقران وكذا الهدى الذى اوجبه على نفسه بالنذر \* ولا يقلد دم الاحصار  
 ولا دم الجنابات فلو قلد دم الاحصار ودم الجنابات جاز ولا بأس به كذا في السراج الوهاج \*  
 ولا يسن تقليد الشاة عندنا هكذا في الهداية \* والرابع ما يفعل بالهدى وما لا يفعل \* لا يركب الهدى  
 الا في حال ضرورة وكذا الحمل لان تعظيم الهدى واجب وفي الحمل والركوب استدلالة وابداله  
 فينا في التعظيم فيحرم كذا في محيط السرخسي \* ولو ركبها او حمل عليها فنقضت فعلية ضمان  
 ما نقص ويتصدق به على الفقراء دون الاغنياء كذا في البحر الرائق \* وان كان لها لبن لم يحلبها  
 وينضح صومعها بالماء البارد حتى ينقطع لبنها ان كان قريبا من وقت الذبح فان كان بعيدا منه ويضر  
 ذلك بالبدنة يحلبها ويتصدق بلبنها وان صرفه الى حاجته تصدق بمثله او بقيمته كذا في الكافي \*  
 وكذا اذا صرفه الى غنى هكذا في البحر الرائق \* ان ولدت تصدق به او ذبحه معها وان باعه  
 تصدق بثمنه كذا في التبيين \* فان استهلك الولد ضمن قيمته وان اشترى بها هديا فحسن كذا  
 في البحر الرائق \* ومن ساق هديا فعطب فان كان تطوعا فليس عليه غيره وان كان واجبا اقام غيره  
 مقامه وان اصابه عيب كثير يقيم غيره مقامه وصنع بالمعيب ما شاء كذا في الكافي \* هذا اذا  
 كان موسرا اما اذا كان معسرا اجزاء ذلك المعيب كذا في السراج الوهاج \* واذا عطبت البدنة  
 في الطريق فان كان تطوعا نحرها وصبغ نعلها بدمها وضرب صفحة سنامها وام يأكل هو منها شىء  
 ولا غيره من الاغنياء بل يتصدق به وذلك افضل من ان يتركه جزر السباع وان كانت واجبة  
 اقام غيرها مقاما وصنع بها ما شاء كذا في الكافي \* اذا بلغ هدى التطوع الحرم وعطب فيه  
 قبل يوم النحر فان كان قد تمكن فيها نقصان يمنع اداء الواجب ذبحه وتصدق بلحمه ولا يأكل منه  
 وان كان النقصان المتمكن يسيرا بحيث لا يمنع اداء الواجب ذبحه وتصدق بلحمه واكل وهذا

بشلاف هدى المتعة فإنه لو عطب في الحرم قبل يوم النحر فذبحه لا يحزبه وإذا سرق هدى رجل  
 فاشتري مكانه أخرى تقدرها ووجهها ثم وجد الأول فإن نحرهما فهو أفضل وإن نحر الأول  
 وباع الآخر أجزأه وإن نحر الأول وباع الأول وإن كان تممة الآخر مثل قبضة الأول أو أكثر لا شيء  
 عليه وإن كان أقل يتصدق بمصل ما بينهما كذا في المحيط \* ويجوز أن يسمي دم الطور قبل  
 يوم النحر في الصحيح كذا في الكافي \* وذبحه يوم النحر أفضل كذا في السمين \* ولا يجوز أن يسمي  
 هدى المتعة والقران إلا في يوم النحر كذا في الهداية \* حتى لو ذبح قبله لا يجوز أجزأه أو بعده  
 كان باركاً للواجب عند الإمام \* وأزهد دم هدايا النحر الرائق \* وذبحه ذبحه بقبضة الهدايا  
 في أي وقت شاء ولا يجوز أن يسمي الهدايا إلا في الحرم كذا في الهداية \* ويجوز أن يتصدق بها  
 على مساكين الحرم وغيرهم إلا أن مساكين الحرم أفضل إلا أن يكون غرضهم أحوج منهم  
 كذا في الجوهرة السيرة \* كل دم يجوز أكله لا يجب عليه التصدق به بعد الذبح  
 بل يسحب أن يتصدق بالثلث وبالأل يجوز أكله يحب عليه المصدق به لو هلك بعد الذبح  
 لضمان عاينه في الكل وإن استهلكه بعد الذبح أن كان مما يحب عاينه الصدقة به لا يبرم تيممه  
 ويتصدق بها وإن كان مما لا يحب عليه الصدقة به لا يبرم شيئاً ويجوز بيعه سواء كان من  
 أكله أو لا يحزبه ويجب عاينه صدقته كذا في السراج الوهاج \* ويسحب أكله إن أكل  
 من هدى المطوع إذا باع الحرم ومن هدى المتعة والسرا إن هدايا السمين \* ويجوز أن  
 أن يطعم العنبر ولا يجوز إلا لمن يهدي الهدايا كدماء الكائنات والندور وهدى  
 الإحصار أو التطوع إذا لم يبلغ محله كذا في السراج الوهاج \* ولا يجب تعريف الهدى وهو  
 أن يذهب إلى عرفات ولوقوف هدى البعثة أو أن يحسن \* ولا يتصل في الجوز والسحر  
 وفي البقر والعنم الذبيح وينحر الأبل قبل ما ولدته إن جمعهما والأول أفضل ولا يذبح المقرو والعنم  
 قائماً وبصبعهما ويسحب الحنجر استبدالاً لثمنه والأول أن يمولى ويحسب لنفسه إذا كان يحسن  
 ذلك كذا في السمين \* ويتصدق بجلدها وخطامها وأمامها عذرة الحزارة منه كذا في الكنز \*  
 ويجوز أن يتصدق على الجزار منه سرياً أحرقه عند الأثر وإن أعطاه شيئاً منها لم يبرأ منه  
 كذا في غاية السر وحى شرح الهداية \* وأما مس الذر الهدى أن قال للذبيح هدى  
 فإن نوى شيئاً من أنواع الثلاثة فهو على ما نوى وإن لم ينو شيئاً ينصرف إلى الشاة عند ما قال لله

على بدنة فان نوى شيئاً من النوعين فهو على ما نوى وان لم ينو شيئاً فله ان يختار اي النوعين شاء  
 كذا في المحيط \* البدنة اذا اوجبها بالنذر فانه ينحرها حيث شاء الا ان نوى ان ينحر بمكة فلا يجوز  
 نحرها الا بمكة وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف رح ارى ان ينحر  
 البدن بمكة ولو اوجب جزوا فهو من الابل خاصة كذا في البدائع \* ولو نذر هدياً يختص  
 ذبحة بالحرم اتفاقاً ولو نذر جزوا يجوز في غير الحرم اتفاقاً كذا في شرح مجمع البحرين  
 لابن الملك \* ولو قال لله علي ان اهدي شاة فاهدي جزوا جاز \* واذا ادنى مثل ما عينه  
 في نذره او افضل منه او اهدى قيمته اجزاه هكذا في المبسوط للامام السرخسي \*

الباب السابع عشر في النذر بالحج \* الحج كما هو واجب بايجاب الله تعالى ابتداءً على من 'ستجمع  
 شرائط الوجوب وهو حجة الاسلام ففد يجب بايجاب الله تعالى بناءً على وجود سبب الوجوب  
 من العبد وهو ان يقبل لله على حجة وكذا لو قال على حجة سواء كان النذر مطلقاً او معلقاً بشرط  
 بان قال ان فعلت كذا فله على ان احج حتى يلزمه الوفاء اذا وجد الشرط ولا يخرج بالكفارة  
 في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رح كذا في البدائع \* واذا علق الحج بشرط ثم علته بشرط  
 آخر ووجد الشرطان يكفيه حجة واحدة اذا قال في اليمين الثانية فعلى ذلك الحج كذا  
 في فتاوى قاضيخان \* ولو قال لله على احرام او قال على احرام حج فعليه حجة او عمرة والتعيين  
 اليه وكذا اذا قال لفظاً يدل على التزام الاحرام بان قال لله على المشي الى بيت الله  
 او الى الكعبة او الى مكة جاز وعليه حجة او عمرة كذا في البدائع \* وهو الاستحسان هكذا  
 في محيط السرخسي \* وان عين حجة او عمرة كان عليه ان يحج او يعتمر ما شيا ثم اذا حج او اعتمر  
 ما شيا متى يبدى بالمشي ومتى يترك المشي ففى الحج يترك المشي متى طاف للزيارة  
 وفي العمرة متى طاف ومعين \* وفي البداية اختلף المشائين بعضهم قالوا يمشى من حيث يحرم  
 ومنهم من قال يمشى حين يخرج من بيته كذا في المحيط \* وهما الصحيحان هكذا في فتاوى قاضيخان \*  
 فلو ركب اراقاً وما وكذا اذا ركب في اكثره وان ركب الاقل يجب عليه بحسابه من الدم  
 وفي الاصل خيره بين الركوب والمشي قالوا والصحيح هو الاول كذا في التبيين \*  
 ولو قال لله على المشي الى الحرم او الى المسجد الحرام لم يصح ولم يلزمه شئ في قول  
 ابي حنيفة رح وعندهما يصح ويلزمه حجة او عمرة ولو قال الى الصفا والمروة لا يصح



في قواهم جميعا ولو قال علي ذهاب الى بيت الله او الخروج او السفر او الايمان لا يصح في قواهم  
ولو قال هذه الشاة هدى الى بيت الله او الى الكعبة او الى مكة او الى الحرم او الى المسجد الحرام  
او الى الصفا والمروة والجواب فيه كالجواب في قوله لله علي المشى الى بيت الله او الى  
كذا وكذا على الاتفاق والاحتملاف كذا في البدائع \* ولو قال لله علي حجة الاسلام  
مرتين لا يلزمه شيء كذا في المحيط \* ولو قال لله علي حجتان في هذه السنة كان عليه حجة ان  
وكذا لو قال علي عشر حجة في هذه السنة كان عليه عشر حجة في عشر سنين وكذا لو اوجب  
علي نفسه مائة حجة ازمنته واوفى الله على نصف حجة قال محمد ربح يلزمه حجة كاملة وكذا لو قال  
لبيك بحجة لا اطوف بها اطواف الزيارة ولا تنف بعزتي يلزمه حجة كاملة كذا في فتاوى زاصحان \*  
ادان قال الله علي ثلثون حجة فاحس ثلثين نفسا في سنة واحدة وان مات قبل ان يحس  
وقت الحس جاز الكل وان جاء وقت الحس وهو حي قادر على الحس بطلت حجة واحدة  
وعلى هذا كل سنة نجى كذا في المحيط \* واوفى المريض ان عانى الله من مرضي هذا  
معاني حجة فمرا لزمته حجة وان لم يقل على حجة لله لان الحجة لا بد ان الله واوفى ان برئت  
فعلي حجة فمرا وحس حاز ذلك من حجة الاسلام واروي عن غير حجة الاسلام صحب بيده هكذا  
في الخلاصة \* مسائل شتى \* اهل مريه وقعوا في يوم وشهد قوم اياهم وقفوا بمل يوم الوتر  
بان شهدوا اياهم وقفوا يوم التروية بمل وعليهم الاعادة \* وارشهدوا اياهم وتعدوا بعد يوم الوقوف  
بان شهدوا اياهم وقفوا يوم الاحرا لا بقل وبشر اياهم حجتهم وهذا استحسان \* وان شهدوا يوم  
المروية ان هذا اليوم يوم عرفه فان امكن للامام ان ينف مع الناس او اكثرهم بها راقب  
شهادتهم قياسا واستحسانا وان لم يقفوا مشه اياهم الحج وان امكن ان يقف معهم ليلا لاله ارا  
فكذلك استحسانا حتى ادالم يقفوا اياهم الحج وان لم يمكن ان يقف الا مع اكثرهم لا تقل  
شهادتهم وبأمرهم ان يقفوا من العدا استحسانا والشهود هذا كواحد من الناس حتى او ينفوا  
بمرا واوامر يقفوا مع الناس اياهم الحج كذا في المبين \* وعائهم ان يحلوا بعدة وصلتهم الحج من  
قابل \* الشهود ادا شهد اياهم ان يحكمهم الشريف معرفة به انتم اشد شهادته من عدائهم ادا شهدوا  
في زمان لا يمكنهم الشريف معرفة به ارا ويحذرون الى الوقوف به لئلا تسلم منه شهادة عدلين  
لان الوقوف به يحل بشهادتهم حتى يعرف بالليل مكان اله ارا لا يتقبل به الا لاراطا هركذا

في المحيط \* والحاصل ان في كل موضع لو قبلت الشهادة لفات الحج على الكل لا يقبل  
 الا امام الشهادة وان كثرا شهد \* وفي كل موضع لو قبلت الشهادة لفات الحج على البعض دون  
 البعض قبلت الشهادة كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* اذا احرمت بغير حجة الاسلام  
 وكان معها محرم فان لم يكن لها زوج فانها تمضي على ذلك هكذا في شرح الطحاوي  
 في باب الفدية \* وان كان لها زوج فان لها في الحج فاحرمت بالحج قبل اشهر الحج فله  
 ان يحللها وان احرمت في اشهر الحج فليس له ان يحللها وان كانت في بلاد بعيدة ويخرجون منها  
 قبل اشهر الحج فاحرمت في وقت خروج اهل بلادها لم يكن له ان يحللها وان احرمت قبل ذلك  
 كان له ان يحللها الا ان يكون احرامها قبل ذلك بالام يسيرة هكذا في المحيط \* وان احرمت  
 بغير اذن له لمزوجه ان يمنعها من يحللها بغير هدي ولا ثبت التحليل بقول الزوج حللتك بل يفعل بها  
 اذني ما هو من محظورات الاحرام من قص ظفرا وتغيير شعرا وتطييبها بطيب او تجميلها او تعانقها  
 فتحل بذلك وعليها هدي الاحصار ونضاء حجة وعمرة ما اذا اذن لها زوجها بالا حرام في عامها  
 ذلك فاحرمت ونوت القضاء اولم تنويكون نضاء وستطبت منها تلك الحجة ولا تجب عليها عمرة  
 ويجب عليها دم لرفض الاول وان تحولت السنة فلا الابنية وعليها حجة وعمرة ودم هكذا  
 في شرح الطحاوي في باب الفدية \* ولو احرمت بحج نفق ثم تزوجت فللزوجة ان يحللها عندنا  
 بخلاف ما اذا احرمت بالغرض فليس له ان يحللها ان كان لها محرم وان لم يكن لها محرم فان له منعها  
 كذا في البحر الرائق \* ولجميع زوجته او امته الحزمة ولا يعلم باحرامها لم يكن تحليلا وفسد حجها  
 وان علمه كان تحليلا ولو حالها ثم بدأه ان ياذن لها بعد مضي السنة كان عليها عمرة مع الحج ولو حالها  
 فاحرمت فتحللها فاحرمت هكذا مرارا ثم حجت من عامها اجزاها من كل التحليلات  
 تاك الحجة الواحدة ولو ام يحج بعد التحليلات الا من قابل كان عليها لكل تحليل عمرة كذا  
 في نتم التدبير \* العبد والامة ان احرما بغير اذن السيد له ان يمنعهما ويحللها بغير هدي  
 وعلى كل واحد منهما هدي الاحصار ونضاء حجة وعمرة بعد العتق \* ولو احصر العبد والامة  
 بعد ما اذن السيد لهما كان للمولى ان يبعث عنه هديا فيذ به منه في الحرم فيحل هكذا  
 في شرح الطحاوي في باب الفدية \* ولو اذن لعبد او امته جاز له ان يحللها مع الكراهة  
 وان اراد المولى ان يحلل عبده صانع به اذني ما يحظره الاحرام من قص ظفرا وتغيير شعر

او تطيبه او غير ذلك ولا يكون محلل له بالنهي فقط ولا بقواه حللتك هكذا في السراج الرواح \*  
 اذا احرم العبد او الامة باذن السيد ثم باعهما يجوز البيع والمشتري ان يمعنهما ويحللهم ما عندنا  
 كذا في شرح الطحاوي في باب الغدنة \* ذكر الا سبيجا بي انه لا يجوز الا متنجسا على الحج  
 ولا على شيء من الطاعات والمعاصي ولو امتنوجر على الحج ودفع اليه الاجرة فحج من الميت فانه  
 يجوز عن الميت وله من الاجر مقدار نفقة الطريق في الذهاب والحج في طوامة وشرابة وثياب ومركوبه  
 وما لا بد منه نفقة وسط من غير اسراف ولا تقدير فما وصل في يده بعد رجوعه يرد على الورثة ولا يحل له  
 ان يأخذ الفضل لنفسه الا اذا تبرع الورثة بترك الفضل للحاج وهم من اهل التبرع حل له  
 بتملك الورثة اياه هكذا في شرح الطحاوي في اوائل كتاب الحج \* المأمور بالحج من الميت  
 اذا رجع عن الطريق وقال منعت وقد اتفق من مال الميت في الرجوع لم يصدق وهو ضامن  
 لجميع النفقة الا ان يكون امرا ظاهرا يدل على صدق مقالته \* المأمور بالحج اذا قال حجبت  
 عن الميت وانكر الورثة او الوصي فالقول قوله مع يمينه الا ان يكون للميت على المأمور دين  
 فقال حج عني هذا المال حجة فحج عنه بعد موته فعليه ان يقيم السنة على انه حج به كذا  
 في المحيط \* لا بأس باخراج حجارة الحرم وترايبه الى الحل عند ذاك كذا حال تراب  
 الحل الى الحرم \* واجدعوا على اباحة اخراج ماء زمزم ولا يأخذ شيئا من امارا الكعبة  
 وما سقط منها يصرف الى الفقراء ثم لا بأس بان يشتري منهم كذا في غايقة السروجي شرح الهداية \*  
 ولا يجوز اتخاذه المساويك من اراك الحرم وسائر شجره ولا يجوز اخذ شيء من طيب الكعبة  
 لا لشجر ولا لغيره ومن اخذ شيئا منه ازمرد به اليه ان اراد التبرك بقي بطيب من عنده فمسحه  
 بها ثم اخذ كذا في السراج الرواح \* خاتمة في زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم \* قال مشايخنا  
 انها افضل المندوبات وفي مناسك الفارسي وشرح المختار انها قريبة من الوجوب لمن له  
 صعة \* والحج ان كان نرجوا لاحسن ان يبدأ به ثم ينهي بالزيارة وان كان فعلا كان بالخيار فاذا انوى  
 زيارة القبر يومه زيارة مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم او احد المساجد الثمانية التي  
 يشد اليها الرحال وفي الحديث لا يشد الرحال الا لثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجد ذي  
 المسجد الاقصى \* اذا توجه الى الزيارة يكثر من الصلوة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم  
 مدة الطريق كذا في فتح القدير \* ويصلى في طريقه في المساجد التي بين مكه والمدينة وهي

محشرون مسجد اذ كر ذلك الكرمانى في مناسكه فاذا وقع بصره على اشجار المدينة زاد في الصلوة والتسليم كذا في غاية السروجى شرح الهداية \* واذا عاين حيطان المدينة يصلى عليه ويقول ( اللهم هذا حرم نبيك فاجعله وقاية لى من النار وامانا من العذاب وسوء الحساب ) ويغتسل قبل الدخول او بعده ان امكنه ويتطيب ويابس احسن ثيابه ويدخلها متواضعا عليه السكينة والوقار كذا في الاختيار شرح المختار \* وما يفعله بعض الناس من النزول بقرب من المدينة والمشى الى ان يدخلها حرم وكل ما كان ادخل في الادب والالال كان حسنا كذا في فتح القدير \* واذا دخل المدينة يقول ( اللهم رب السموات وما اظللن ورب الارضين وما اقللن ورب الرياح وما اذرين اسئلك خير هذه البلدة وخير اهلها وخير ما فيها واعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر اهلها اللهم هذا حرم رسولك فاجعل دخولى فيه وقاية لى من النار وامانا من العذاب وسوء الحساب ) كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا دخل المسجد فعل ما هو السنة في دخول المساجد من تقديم اليمينى كذا في فتح القدير \* ويقول ( اللهم صل على محمد وعلى آل محمد اللهم اغفر لى ذنوبى وافتح لى ابواب رحمتك اللهم اجعلنى اليوم من اوجه من توجه اليك واقرب من تقرب اليك وانجم من دعاك وابتغى مرضاتك ) كذا في فتاوى قاضيخان \* ويكون دخوله المسجد من باب جبرئيل او غيره كذا في غاية السروجى شرح الهداية \* ويصلى عند منبره ركعتين يقف بحيث يكون همود المنبر بحذاء منكبه الايمن وهو موقفه عليه السلام وهو بين قبره ومنبره ثم يسجد شكر الله تعالى على ما وفقه ويدعو بما يحب ثم ينهض فيتوجه الى قبره صلى الله عليه وسلم فيقف عند راسه مستقبل القبلة ثم يدنومنه ثلثة اذرع اربعة ولا يدنومنه اكثر من ذلك ولا يضع يده على جدار التراب نهرا هيب واعظم للحرمة ويقف كما يقف في الصلوة ويمثل صورته الكريمة البهية كانه نائم في احد عالم به يسمع كلامه كذا في الاختيار شرح المختار \* ثم يقول ( السلام عليك يا نبي الله ورحمة الله وبركاته شهد انك رسول الله قد بلغت الرسالة واديت الامانة ونصحت الامة وجاهدت في امر الله حتى قبض روحك حميدا محمودا فجزاك الله من صغيرنا وكبيرنا خير الجزاء وصلى عليك افضل الصلوة واذكاه واتم التحية وانما ها اللهم اجعل نبينا يوم القيمة اقرب النيبين واسقنا من كاسه وارزقنا من شفاعته واجعلنا من رفقاء يوم القيمة اللهم لا تجعل هذا آخر العهد بقبر نبينا عليه السلام وارزقنا العود اليه يا ذا الجلال

والاكرام كذا في المحيط في آخر فصل تعليم اعمال الحج \* ولا يرفع صوته ولا يقتصد كذا  
 في غاية السروجي شرح الهداية \* ويبلغه سلام من اوصاه فيقول (السلام عليك يا رسول الله من فلان  
 بن فلان يستشفع بك الى ربك يا شفيع له ولجميع المسلمين) ثم يقف عند وجهه مستدبراً لقائه  
 ويصلي عليه ما شاء ويتحول نذر ذراع حتى يحاذي رأس الصديق رضي الله تعالى عنه ويقول  
 (السلام عليك يا خليفة رسول الله السلام عليك يا صاحب رسول الله في الغار السلام عليك  
 يا رفيقه في الاسفار السلام عليك يا امينه على الامرار جزاك الله عنا افضل ما جزى اما ما عن امه  
 نبيه ولقد خلفته باحسن خلف وسلكت طريقته ومنهاجه خير مسلک وفانلت اهل الردة والبدع  
 ومهدت الاسلام ووصلت الارحام ولم تنزل قاتلاً للحق ناصر الالهة حتى اتاك اليتيم والاسلام عليك  
 ورحمة الله وبركاته اللهم امتنا على حبه ولا تخيب سعيينا في زيارته برحمتك يا كريم \* ثم يتحول  
 حتى يحاذي قبر عمر رضي الله تعالى عنه فيقول (السلام عليك يا امير المؤمنين السلام عليك  
 يا مظهر الاسلام السلام عليك يا مكرم الاضنام جزاك الله عنا افضل الجزاء ورضي ممن استخلك  
 فقد نظر للاسلام والمسلمين حياً وميتاً فكفلت الاينام ووصلت الارحام وقوى بك الاسلام  
 وكنت للمسلمين اما مامرضيا وهاديا مهديا جمعت شملهم واغنيت فقيرهم وجمعت كمبرهم  
 فالسلام عليك ورحمة الله وبركاته) ثم يرجع قدر نصف ذراع فيقول (السلام عليكم يا ضجيعي  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ورفيقه ووزيريه ومشيريه والمعاونين له على القيام في الدين  
 والقائمين بعده بمصالح المسلمين جزاك الله احسن جزاء جئنا كما نتوصل بكما الى رسول الله  
 ليشفع لنا ويسأل ربنا ان يتقبل سعيانا ويحيينا على بملته ويميتنا عليها ويجسرنا في زمرة ثم يدعون نفسه  
 ولوالديه ولمن اوصاه بالدعاء ولجميع المسلمين) ثم يقف عند رأسه صلى الله عليه وسلم الاول  
 ويقول (اللهم انك قلت وقولك الحق ولوانهم اذ ظلموا انفسهم جاؤك الآبة وقد جنناك  
 مامعين فواك طائعين امرك حششفعين بنبيك اليك اللهم ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا  
 بالايمان الآية ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة الآية سبحانه ربك رب العرش العظيم  
 الى آخرة السورة ويزيد في ذلك ما شاء وينتص ان شاء ويدعو بما يحضره من الدعاء ويوفى  
 لدان شاء الله تعالى ثم يأتي اسطوانة ابي لباية التي ربط نفسه فيها حتى تاب الله عليه وهي  
 بين التبر والمنبر يصلي ركعتين ويتوب الى الله ويدعو بما شاء ثم يأتي الروضه وهي كالحوض

المربع وفيها يصلي امام الموضع اليوم فيصلى فيها ما تيسر له ويدعو ويكثر من التسبيح والثناء على الله تعالى والاستغفار ثم يأتي المنبر فيضع يده على الرمانة التي كان صلى الله عليه وسلم يضع يديه عليها ان اخطب اينال بركة الرسول صلى الله عليه وسلم ويصلي عليه ويسأل الله ما شاء ويتعوذ برحمته من سخطه وغضبه ثم يأتي الاسطوانة الحنانة وهي التي فيها بقية الخدع الذي حن الى النبي صلى الله عليه وسلم حين تركه وخطب على المنبر فنزل صلى الله عليه وسلم واحتضنه فسكن وبجتهذان يحيى لياقة مدة مقامه براءة القرآن وذكر الله والدعاء عند المنبر والقبر وبينهما سرا وجهرا كذا في الاختيار شرح المختار \* ويكثر الصلوة بالمدينة ما دام فيها كذا في المحيط في آخر فصل تعليم اعمال الحج \* ويستحب ان يخرج بعد زيارته عليه السلام الى البقيع فيأتي المشاهد والمزارات خصوصا قبر مرشد الشهداء حمزة رضي الله تعالى عنه ويؤثر في البقيع قبة العباس وفيها معبد الحسن بن علي وزين العابدين وابنه محمد الباقر وابنه جعفر الصادق وقبة امير المؤمنين عثمان وقبة ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم وجماعة من ازواج النبي صلى الله عليه وسلم وعمته صفية وكثير من الصحابة والتابعين رضي الله تعالى عنهم اجمعين ويصلي في مسجدة اطمه رضي الله تعالى عنهم البقيع ويستحب ان يزور شهداء احدى يوم الخميس يقول ( سلام عليك بما صبرتم فنعم عقبي الدار سلام عليكم دار قوم مؤمنين واذا ان شاء الله بكم لاحقون ويقرأ آية الكرسي وسورة الاخلاص ويستحب ان يأتي مسجد قبل يوم السبت كذا اورد منه عليه السلام ويدعو يا صريح المستصرخين يا غياث المستغيثين يا مفرج كرب المك وبين يا مجيب دعوة المضطرين صل على محمد وآله واكشف كربى وحزننى كما كشفت عن رسلك كربى وحزنه في هذا المقام يا حنان يا منان يا كثير المعروف يا ذا ائتم الاحسان يا ارحم الراحمين كذا في الاختيار شرح المختار \* قالوا اليس في هذه المواضع دعاة موقوت فباي دعاة عاجز كذا في فتاوى قاضيخان \* ويستحب له مدة مقامه بالمدينة ان يصلي الصلوات كلها بمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا اراد الرجوع الى بلده استحب له ان يودع المسجد بركعتين ويدعو بما احب ويأتي قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعيد السلام عليه كذا في السراج الوهاج \*

• رب يسرو ولا تعسر • ثم الملة الرحمن الرحيم وتمم بالخير •

## كتاب النكاح

وفيه احد عشر بابا • الباب الاول في تفسيره شرعا وصفه وركنه وشروطه وحكمه •  
اما تفسيره فهو عقد يرد على ملك المتعة قصدا كذا في الكنز • واما صفته فهو انه في حالة الاعتدال  
منه مؤكدة وحالة التوقان واجب وحالة خوف الجور مكروه كذا في الاحنيار شرح الحمار •  
واما ركنه فالاجاب والقبول كذا في الكافي • والاجاب ما يتعاط به اولامن اى جانب  
كان والقبول جوابه هكذا في العناية • واما شروطه فمنها العقل والبلوغ والحرية في العاقد  
الا ان الاول شرط الانعقاد فلا ينقد نكاح المجنون والصبي الذي لا يعقل والاخير من شرط  
النقاد فان نكاح الصبي العاقل يتوقف تفاده على اجازة وايه هكذا في البدائع • ومنها المحل  
القابل وهي المرأة التي احلها الشرع بالنكاح كذا في النهاية • ومنها مماع بل من العاقد من  
كلام صاحبه هكذا في فتاوى قاضيجان • ولو عقد النكاح بلفظ لا يعهم ان كبره نكاحا لم ينعقد  
هو المختار هكذا في مختار الفتاوى • ومنها الشهادة قال مائة العلماء انها شرط جواز النكاح  
هكذا في البدائع • وشرط في الشاهد اربعة امور الحرية والعقل والبلوغ والا سلام فلا ينعقد  
بحضرة العبيد ولا فرق بين القرن والمذبر والمكاتب ولا بحضرة المجانين والصبيان ولا بحضرة  
الكفار في نكاح المسلمين هكذا في البحر الرائق • ولو كان الزوج مسلما والمرأة ذمية بالنكاح  
ينعقد بشهادة الذميين سواء كانا موافقين لها في الملة او مخالفين كذا في السراج الوهاج •  
واسلام الشاهد ين ليس بشرط في نكاح الكافرين فيمنعقد نكاح الزوجين الكافرين بشهادة  
الكافرين سواء كانا موافقين لهما في الملة او مخالفين كذا في البدائع • ويصح بشهادة  
العاسئين والاعميين كذا في فتاوى قاضيجان • وكذا بشهادة المحدودين في القذف  
وان لم يتوبا كذا في البحر الرائق • وكذا يصح بشهادة المحدودين الزبا هكذا في الخلاصة •  
وينعقد بحضور من لا يقبل شهادته له اصلا كما اذا تزوج امرأة بشهادة ابنيه منها وكذا اذا تزوج

بشهادة ابنیه لا منها او ابنيها لا منه هكذا في البدائع \* والاصل في هذا الباب ان كل من يصلح ان يكون وليا في النكاح بولاية نفسه صلح ان يكون شاهدا ومن لانكذا في الخلاصة \* ويشترط العدد فلا ينعقد النكاح بشاهد واحد هكذا في البدائع \* ولا يشترط وصف الذكورة حتى ينعقد بحضور رجل وامرأتين كذا في الهداية \* ولا ينعقد بشهادة المرأتين بغير رجل وكذا الخنثيين اذا لم يكن معهما رجل هكذا في فتاوى قاضيخان \* ومنها سماع الشاهدين كلاهما معا هكذا في فتح التدير \* فلا ينعقد بشهادة نائمين اذا لم يسمعا كلام العاقدین كذا في فتاوى قاضيخان \* ونكلموا في الاصميين اللذين لا يسمعان والصحيح انه لا ينعقد كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* وينعقد النكاح بشهادة المعتقل والاخرس ان كان يسمع كذا في الخلاصة \* ولو سمعا كلام احدهما دون الآخر او سمع احدهما كلام الآخر كلاهما والآخر كلام الآخر لا يجوز النكاح هكذا في البدائع \* واوكان بحضرة الرجائين واحدهما اصم فسمع السميع دون الاصم فصاح السميع او رجل آخر في اذن الاصم لا يجوز حتى يكون سماعهما معا كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي نظم الزندويسی اذا سمع احد الشاهدين كلام المرأة وسمع الشاهد الآخر كلام الزوج ثم اعاد العقد فالدى سمع كلام الزوج في العقد الاول سمع كلام المرأة في العقد الثاني لا غير والذي سمع كلام المرأة في العقد الاول سمع كلام الزوج في العقد الثاني لا غير فان كان العقدان في مجلسين مختلفين لا يجوز بالاتفاق وان كانا في مجلس واحد قال عامة العلماء لا ينعقد وقال بعضهم مثل ابی سهل ينعقد وقال الزندويسی لاناخذ بقول ابی سهل كذا في الذخيرة \* وان سمعا كلام العاقدین ولم يعرفا تفسيره قيل بانه يصح والظاهر خلافه ومن محمدرح اذا تزوج امرأة بحضرة تركيين او هنديين قال ان امكنهما ان يعبرا ماسمعا جازوا لانكذا في فتاوى قاضيخان \* وهل يشترط فهم الشاهدين العقد ذكر في الفتاوى ان الاعتبار السماع دون الفهم حتى لو تزوج بشهادة الاعجميين جاز قال الظهير والظاهر انه يشترط الفهم ايضا كذا في السراج الوهاج \* وهو الصحيح كذا في الجوهرة النيرة \* ولو تزوج امرأة بحضرة السكارى وهم عرفوا امر النكاح غير انهم لا يدكرونه بعد ما صحوا انعقد النكاح هكذا في خزنة المفتين \* وفي فتاوى ابی الليث رجل قال لتوم اشهد واني تزوجت هذه المرأة التي في هذا البيت فقالت المرأة قبلت فسمع الشهود مقالتها ولم يروا شخصها فان كانت في البيت وحدها جاز النكاح وان كانت في البيت معها اخرى



لا يجوز \* رجل زوج ابنته من رجل في بيت وقوم في بيت آخر يسمعون ولم يشهد هم ان كان من هذا البيت الى ذلك البيت كوة رأوا الاب منها تقبل شهادتهم وان لم يروا الاب لا تقبل كذا في الذخيرة \* رجل بعث اقواما لخطبة امرأة الى والدها فقال الاب زوجت ونسل عن الزوج واحد من القوم لا يصح النكاح وقيل يصح النكاح وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي والتجنيس \* ومن تزوج امرأة بشهادة الله ورسوله لا يجوز النكاح كذا في التجنيس \* امرأة وكلت رجلا ليزوجها من نفسه فقال الوكيل بحضرة الشهود تزوجت فلانة ولم يعرف الشهود فلانة لا يجوز النكاح ما لم يذكر اسمها واسم ابائها وجدّها لانها غائبة والغائبة تعرف بالتحمية كذا في محيط السرخسي \* وكان القاضي الامام ركن الاسلام على البغدي في الابداء لم يشترط ذكر الجد ثم رجع في آخر عمره وكان يشترط وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في المصمرات \* وان كانت حاضرة متنتبة ولا يعرفها الشهود جاز النكاح وهو الصحيح وان اراد الاحتياط يكشف وجهها حتى يراها الشهود او يذكر اسمها واسم ابائها وجدّها وان كان الشهود يعرفونها وهي غائبة فذكر الزوج اسمها لا يعرف الشهود انه اراد به المرأة التي يعرفونها اجاز النكاح كذا في محيط السرخسي \* ومن امر رجلا ان يزوجه صغيرته تزوجها عند رجل والاب حاضر وصح والا فلا كذا في الكنز \* قالوا اذا زوج ابنته البكر البتة بامرورها وبخضرها ومع الاب شاهد آخر يصح النكاح وان كانت غائبة لا يصح كذا في محيط السرخسي \* واورد رجلان يزوجه عبده تزوج الوكيل العبد امرأة بشهادة رجل او امرأتين والعبد حاضر لا يجوز كذا في النسيم \* واذا اذن الرجل لعبده في النكاح من زوج العبد بحضرة المولى بشهادة رجل واحد سوى المولى الصواب انه يجوز عند اصحابنا كذا في التجنيس \* واورد رجل المولى عبده اباع امرأة بحضرة رجل واحد والعبد حاضر وصح وان كان العبد غائبا لم يجوز على هذا الامة وقال المرغيناني لا يجوز كذا في النسيم \* ومن هذا الجنس مسئلة ذكرت في مجموع النرازل امرأة وكلت رجلا بان يزوجه رجلا من وجهه بحضرة امرأتين والمؤكلة حاضرة قال الامام نجم الدين يجوز النكاح هكذا في الذخيرة \* ووقت حضور الشهود وقت الايجاب والقبول لا وقت الاجازة حتى لو كان العقد موقوفا على الاجازة وام يحضر عند العقد لم يجوز كذا في البدائع \* ومنها رضا المرأة اذا كانت بالعمه بكرا كانت او ثيبا فلا يملك اولى اجبارها على النكاح عندنا كذا في فتاوى قاضيخان \* ومنها ان يكون الايجاب والقبول في

مجلس واحد حتى لو اختلف المجلس بان كانا حاضرين فاجب احدهما فقام الآخر من المجلس قبل القبول او اشتغل بعمل يوجب اختلاف المجلس لا ينعقد وكذا اذا كان احدهما غائبا لم ينعقد حتى لو قالت امرأة بحضرة شاهد من زوجت نفسي من فلان وهو غائب فبلغه الخبر فقال قبلت او قال رجل بحضرة شاهدين تزوجت فلانة وهي غائبة فبلغها الخبر فقالت زوجت نفسي منه لم يجوز ان كان القبول بحضرة ذينك الشاهدين وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ولو ارسل اليها رسولا او كتب اليها بذلك كتبا فاقبلت بحضرة شاهدين سمعا كلام الرسول وقراءة الكتابة جاز لاتحاد المجلس من حيث المعنى وان لم يسمعا كلام الرسول وقراءة الكتابة لا يجوز عندهما وعند ابي يوسف رح يجوز هكذا في البدائع \* واذا بلغها الكتاب وقرأته ولم تزوج نفسها منه في ذلك المجلس وانما زوجت نفسها منه في مجلس آخر بين يدي الشهود وقد سمع الشهود كلامها وما في الكتاب يجوز النكاح كذا في الخلاصة \* ولو قالت ان فلانا كتب الي يخطبني فاشهدوا اني قد زوجت نفسي منه صح النكاح لان الشهود سمعوا كلامها بالاجاب العتد وسمعوا كلام الخطاب باسماءها اياهم هكذا في الذخيرة \* والحر والعبد والصغير والكبير والعدل والغاسق في الرسالة سواء لانها تبليغ عبارة المرسل هكذا في الخلاصة \* ولو عفا او هما يمشيان او يسيران على الدابة لم يجوز ان كانا في سفينة مائرة جاز كذا في البحر الرائق \* والغوري القبول ليس بشرط عندنا كذا في العيني شرح الهداية \* ومنها ان لا يخالف القبول الايجاب فاذا قال لآخر زوجتك ابنتي على الف درهم فقال الزوج قبلت النكاح ولا قبل المهر كان باطلا ولو قبل النكاح وسكت عن المهر ينعقد النكاح بينهما ذكره في فتاوى ابي الليث \* وفي مجموع النوازل مبدا تزوج امرأة على رقبتها بغير اذن سيده فقال السيد اجزت النكاح ولا اجيز على رقبتها فالنكاح جائز ولها الاثل من مهر مئتها ومن قيمة العبد ببيع فيه كذا في الذخيرة \* ولو زوجت نفسها منه بالي فقبله بالقيمين او بخمس مائة صح وتوفي لزوم الزيادة على قبولها في المجلس على ما عليه الفتوى كذا في النهر الرائق \* ومنها ان يضيف النكاح الى كلها او ما يعبر به من الكل كالرأس والرقبة بخلاف اليد والرجل \* ولواضاف النكاح الى ظهرها او بطنها ذكر الحلواني قال مشائخنا الاشبه من مذهب اصحابنا انه ينعقد كذا في البحر الرائق \* ولواضاف النكاح الى نصف المرأة في رواية ابن الصريح انه لا يصح كذا في فتاوى فاضلخان

والظهيرية \* وفي التفاريق تزوج نصفها فقد ذكر بعضهم انه يجوز هو المختار كذا في مختار الفتاوى \* ومنها ان يكون الزوج والزوجة معلومين فلو تزوج بنته وله بنتان لا يصح الا اذا كانت احدهما متزوجة فينصرف الى العارضة كذا في النهر الفائق \* جارية سميت في صغرها باسم فلما كبرت سميت باسم آخر قال تزوج باسمها الآخر اذا صار متزوجة باسمها الآخر والاصح منبذ ان يجمع بين الاسمين كذا في الظهيرية \* رجل له بنت واحدة اسمها فاطمة قال لرجل زوجت منك ابنتي عائشة ولم تنع الاشارة الى شخصها ذكر في فتاوى الفضلى انه لا ينعقد النكاح ولو قال زوجت ابنتي منك ولم يزد على هذا وله بنت واحدة جاز كذا في المحيط \* ولو كان ارجل بنتان كبيرى اسمها عائشة وصغيرى اسمها فاطمة واراها يزوج الكبرى وعقد باسم فاطمة ينعقد على الصغرى \* ولو قال زوجت ابنتي الكبرى فاطمة لا ينعقد على احدتهما كذا في الظهيرية \* ابو الصغيرة اذا قال زوجت ابنتي فلانة من ابن فلان وقال فلان تبارك لابي ولم يسم الابن ان كان له ابنان لا يجوز ان كان له ابن واحد يصح ولو ذكر ابوا البنت اسم الابن فقال زوجت بنتى من ابك فلان قال ابو الابن قبلت صح \* خنثيان صميمان قال ابراهما لابي الآخر بمحض من الشهود زوجت ابنتي هذه من ابك هذا وتقبل الآخر ثم ظهر ان الجارية كانت فلاما والعلام كان جارية كان النكاح جائزا كذا في الظهيرية وفتاوى قاضيخان \* واو قال ابو الصغيرة لابي الصغير زوجت ابنتي ولم يزد عليه شيئا وقال ابو الصغير قبلت يقع النكاح للاب وحر المختار كذا في مختار الفتاوى \* وهو الصحيح كذا في الظهيرية \* وما احكامه فحل استمتاع كل منهما بالآخر على الوجه المأذون فيه شرعا كذا في فتح القدير \* وملك الحبس وهي صيرورتها ممنوعة من الخروج والبروز \* ووجوب المهر والنفقة والكسوة عاين وحرمة المصاهرة والارث من الجانيين ووجوب العدل بين النساء وحقن دمه ووجوب اطاعتها ما اذا دماها الى الفراش وولاية تاديبها ان لم تطعه بان نشزت واستحباب معاشرتها بالمعروف هكذا في البحر الرائق \* وتحريم الجمع بين الاختين ومن في معناهما كذا في السراج الوهاج \* الباب الثاني فيما ينعقد به النكاح ومالا ينعقد به بالاجاب والقبول وضع للمضى او وضع احد هما للمضى والاخر لغيره مستقبلا كان بالامر او حالا لمضارع كذا في النهر الفائق \*

فاذا قال لها اتروجك بكذا فقالت قد قبلت يتم النكاح وان لم يقل الزوج قبلت كذا في الذخيرة \* ولو قال تزوجيني نفسك فقبلت انعقدان لم يقصد به الاستقبال هكذا في النهر الفائق \* وكما ينعقد بالعبارة ينعقد بالاشارة من الاخر من ان كانت اشارته معلومة كذا في البدائع ولا ينعقد بالتعاطي كذا في النهاية \* ولا ينعقد بالكتابة من الحاضرين فلو كتب تزوجتك فكتبت قبلت لم ينعقد هكذا في النهر الفائق \* وما ينعقد به النكاح فهو نومان صريح وكتابة فالصريح لفظ النكاح والتزويج \* وما عدهما وهو ما يفيد ملك العين في الحال كما في كذا في النهر الفائق نالاعن المبسوط \* فينعقد بلفظ الهبة هكذا في الهداية \* ولو قالت وهبت نفسي منك فقال الرجل اخذت قالوا لا يكون نكاحا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال وهبت بنتي لخدمتك وقبل الآخر لا يكون نكاحا كذا في الذخيرة \* اذا طلب الرجل من امرأة زنا فقالت وهبت نفسي منك فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحا كذا في فتاوى قاضيخان \* وينعقد بلفظ التمليك والصدقة ولفظ البيع هو الصحيح هكذا في الهداية \* وكذا بلفظ الشراء في الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان \* وكذا بلفظ الجعل على الصحيح كذا في العيني شرح الكنز والتبيين \* ولو قال لامرأة كنت اى او صرت لى فقالت نعم او صرت لك كان نكاحا كذا في الذخيرة \* وكذا لو قال كوني امرأتى بمائة فقبلت او اعطيتك مائة على ان تكونى امرأتى فقبلت كان نكاحا كذا في الوجيز للكردي \* اذا قال ثبت جثتي في منافع بضعك بالف فقالت قبلت صح النكاح كذا في الذخيرة \* ولو قالت امرأة عرستك نفسي فقال قبلت يكون نكاحا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قالت المبانة ردت نفسي اليك فقال الزوج قبلت بحضور الشاهدين يكون نكاحا كذا في محيط السرخسي \* وفي اجناس الناطقى ان اطلق امرأته ثلثا او بائنا ثم قال لها راجعتك على كذا ورضيت المرأة بذلك وكان بحضور من الشهود كان نكاحا صحيحا وان لم يذكر المال فان اجمعا على ان الزوج اراد به النكاح كان نكاحا الا الاكذا في الذخيرة \* ولو قال ذلك لاجنبية لم يكن بينهما نكاح بحضور من الشهود فقالت المرأة رضيت لا يكون نكاحا كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل قال لامرأة ما باشيدى فقالت باشيدى لا ينعقد الا اذا قال لها باشيدى بزنى فقالت باشيدى يكون نكاحا وقيل نكاح النكاح وهو الظاهر بحكم العرف كذا في الخلاصة \* اذا قال لغيره وخر خويش مراده فقال وادم ينعقد النكاح

وان لم يقل الخاطب يذير قسم ولو قال مرادى فقال دادم لا ينعقد النكاح ما لم يقل الخاطب  
 يذير قسم الا اذا اراد بقوله دادم التحقيق دون العموم فتح ينعقد وان لم يقل الخاطب يذير قسم  
 وفي مجموع النوازل عن الشيخ الامام نجم الدين النسفي ان في قوله دخر خویش مراده  
 لا بد ان يقول بزني ويقول الآخر بزني دادم فاما بدون ذلك لا ينعقد النكاح. عند بعض المشايخ  
 وعند بعضهم ينعقد فلا بد من هذه الزيادة لتصير المسئلة منفعة عليها كذا في المحيط \* قيل لامرأة  
 خويشتن را بفلان بزني دادى فقالت دادم وقيل للزوج يذير قسمي فقال يذير قسمي ينعقد النكاح  
 وان لم تقل المرأة دادم والزوج يذير قسم \* قيل لامرأة خويشتن را زن من كرمى فقالت كرم  
 ينعقد الكاح \* وكذا لو قال خويشتن را زن من كرمى فالت كرم دادم هكذا في الذخيرة \*  
 قيل لامرأة هل زوجت نفسك من فلان فقالت لا ثم قالت في انشاء الكلام من ديرا خواستم  
 وقال الرجل قبلت صم النكاح كذا في الخلاصة \* سئل نجم الدين عمن قال لامرأة خويشتن را  
 هزار درهم من بزني دادى فقالت بالسمع والطاعة قال ينعقد الكاح واذا قالت سباس دادم  
 لا ينعقد لان الاول اجابة والثاني وعد كذا في المحيط \* امرأة قالت لرجل زوجت نفسي منك  
 فقال الرجل نعم ادعكاري يذير قسم يصح النكاح واولم ينل الرجل ذلك اكنه قال لها شاباش  
 ان لم يقل بطريق الطنزي يصح النكاح كذا في الخلاصة \* ولا ينعقد بلفظ الاجارة في الصحيح ولا الامارة  
 والاباحة والاحلال والتمتع والاجازة والرضاء ونحوها كذا في النسيب \* ولا ينعقد لاقالة والبيع  
 والصلية والسراية هكذا في فتاوى قاضيهان \* ولا ينعقد بالشركة والكتابة هكذا في محيط السرخسي \*  
 ولا ينعقد لاعتناق والعلاء والابداع كذا في غاية السروجي \* ولا ينعقد الغداء كذا في البحر الرائق \*  
 ولا ينعقد بلفظ الارصية لانها توجب الملاك مضافا الى ما بعد الموت كذا في الهداية \* وهكذا  
 في الكافي \* وان قال اوصيت ببضع اتمى للحال باف درهم وقبل الآخر ينعقد النكاح كذا في  
 النهاية \* رجل قال لآخر زوج بنك فلانة مني بكذا فقال ابو الصغيرة ارفعها وادهب حيث شئت  
 لا ينعقد النكاح كذا في الخلاصة \* امرأة قالت لرجل زوجت نفسي منك وارادت ان تقول  
 بمائة دينار فقبل ان قالت المرأة بمائة دينار قال الزوج قبلت لا ينعقد النكاح كذا في الذخيرة \*  
 رجل بعث جماعة الى رجل ليخطبوا ابنه فقالوا دخر خویش فلان را دادم فقال دادم  
 وقالوا يذير قسم لا ينعقد النكاح لانهم لم يضيفوا الى الخاطب \* رجل وامرأة افرا بالنكاح

بين يدي الشهود وقالوا بالفارسية ما زن وشويم لا ينعقد النكاح بينهما هو المختار كذا في الخلاصة \*  
ولو قال ابن زن من است بمحضر من الشهود وقالت المرأة ابن شومي من است ولم يكن  
بينهما نكاح سابق اختلف المشائخ فيه والصحيح انه لا يكون نكاحا كذا في الظهيرية \*  
وفي شرح الجصاص المختار انه ينعقد اذا قضى بالنكاح او قال الشهود لهما جعلنا هذا نكاحا  
فقالا نعم ينعقد كذا في مختار الفتاوى \* وفي التيممة سئل على السفدي عن رجل سلم  
على امرأة فقال سلام عليك يا زوجتي فقالت وعليك السلام يا زوجي وممع ذلك الشاهدان  
قال لا ينعقد كذا في التاتارخانية \* قيل لرجل دخر فويشتن را بر سر من ار زاني داشتي  
فقال داشتم لا ينعقد النكاح بينهما كذا في الذخيرة \* اذا قال ابو الصغير اشهدوا اني قد زوجت  
بنت فلان الصغيرة ابني فلانا بمهر كذا فقيل لابي الصغيرة اليس هكذا فقال ابو الصغيرة هكذا  
ولم يزد على ذلك فالاولى ان يجدوا النكاح وان لم يجدوا جاز هكذا في فتاوى قاضي خان  
والظهيرية \* ولو قال بالفارسية خويشتن را بزني وادم بتو بهزار درهم فقالت پذيرفتم لا ينعقد  
النكاح لان لفظه بزني بالفارسية لا تقع على الرجل كذا في التحنيس \* واذا قال لابي البنت زوجتني  
ابنتك وقال ابو البنت زوجت او قال نعم لا يكون نكاحا الا ان يقول الرجل بعد ذاك قبلت  
لان قوله زوجتني استخبار هكذا في فتاوى فاضل خان \* وفي لفظ القرض والرهن اختلاف  
المشائخ والصحيح عدم الاعتقاد كذا في فتاوى قاضي خان \* وقيل بلفظ القرض ينعقد على قياس قول  
ابي حنيفة ومحمد ومحمد ر حدهما الله لان نفس القرض تمليك عندهما وهو المختار كذا في  
مختار الفتاوى \* وبلفظ السلم قيل ينعقد وقيل لا وكذا في الصرف فيه قولان كذا في العيني  
شرح الكنز \* النكاح المضاف كقوله زوجتك غدا غير صحيح اما المعلق وان كان على امره ضي  
صح لانه معلوم الحال فلو خطبت بنته واخبر انه زوجها من فلان قبل هذا فكذبته فقال ان لم اكن  
زوجتها منه فقد زوجتها من ابنك وقيل ابو الابن عند الشهود فبان انه لم يكن زوجها من احد  
صح النكاح كذا في النهر الفائق \* وان قال لامرأة بحضرة الشاهدين تزوجتك على كذا ان اجاز  
ابي اورضي فقالت قبلت لا يصح \* رجل تزوج امرأة على انها طالق او على ان امرها في الطلاق  
بيدها ذكر محمد رح في الجامع انه يجوز النكاح والطلاق باطل ولا يكون الامر بيدها  
وقال الفقيه ابو الليث رح هذا اذا بدأ الزوج فقال تزوجتك على انك طالق وان ابتدأت المرأة

فقلت زوجت نفسي منك على اني طالق او على ان يكون الامر بيدي اطلق نفسي كلما شئت فقال الزوج قبلت جازا لنكاح ويقع الطلاق ويكون الامر بيدها وكذا المولى اذا زوج امته من عبده ان بدأ العبد فقال زوجني امك هذه على ان امرها بيدك تطلقها كلما شئت فزوجها منه يصح النكاح ولا يكون الامر بيد المولى ولو ابتدأ المولى فقال زوجتك امتي على ان امرها بيدى اطلقها كلما اريد فقال العبد قبلت جازا لنكاح ويكون الامر بيد المولى \* ولو قال العبد لمولاة اذا تزوجتها ما مرها بيدك ابدانتم تزوجها يكون الامر بيد المولى ولا يمكن اخراجه ابدا كذا في فتاوى قاضيخان \* ذكر شمس الائمة السرخسي اذا تزوج امرأة على الف الى الحصاد والدياس اختلف مشائخنا في هذه المسئلة والمخنار هندی انه ينعقد ويثبت هذا الاجل في المهر كذا في مختار الفتاوى \* ولا يثبت في النكاح خيار الرؤية والعيب والشرط سواء جعل الخيار للزوج او للمرأة اولهما ثلثة ايام او اقل او اكثر حتى انه اذا فعل ذلك فالنكاح جائز والشرط باطل الا اذا كان العيب هو العيب والخصي والعنة فان المرأة بالخيار وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله كما في شرح الطحاوى \* فاذا شرط احدهما صاحبة السلامة من العمى والشلل والرمانة او شرط صفة الجمال او شرط الزوج عليها صفة البكارة فوجد بخلاف ذلك لا يثبت له الخيار هكذا في النانا رخابية \* رجل تزوج امرأة على انه مدني فاذا هو قروي يجوز النكاح ان كان كفوا ولا خيار لها كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي فتاوى ابي الليث تزوج امرأة على ان اباه بالخيار صح النكاح ولا خيار كذا في الذخيرة \*

الباب الثالث في بيان المحرمات وهي تسعة اقسام القسم الاول المحرمات بالنسب  
وهن الامهات والبنات والاخوات والعمات والخالات وبنات الاخ وبنات الاخت وهن محرمات نكاحا وطئاً ودواعيه على التاييد \* فالامهات ام الرجل وجداته من قبل ابيه وامه وان ملون واما البنات فبنته الصلبية وبنات ابنه وبنته وان سفلن واما الاخوات فالاخت لاب وام والاخت لاب والاخت لام وكذا بنات الاخ والاخت وان سفلن واما العمات فثلث عمه لاب وام وعمه لاب وعمه لام وكذا عمات ابيه وعمات اجداده وعمات جداته وان سفلن واما عمه العمه فانه ينظر ان كانت العمه القربى فعمه لاب وام او لاب فعمه العمه حرام وان كانت القربى فعمه لام فعمه العمه لا تحرم واما الخالات فبنات لآب وام

كذا وجد في جميع النسخ الحاضرة والمقام يقتضي ان يقال وان ملون

وخالة لاب وخالة لام وخالات آبائه وامهاته واما خالة الخالة فان كانت الخالة القربى  
خالة لاب وام او لام فخالتها محرم عليه وان كانت القربى خالة لاب فخالتها لا تحرم عليه  
هكذا في محيط السرخسى \* القسم الثاني المحرمات بالصهرية وهي اربع فرق  
الاولى امهات الزوجات وجداتهن من قبل الاب والام وان علون وال ثانية بنات  
الزوجة وبنات اولادها وان سفلن بشرط الدخول بالام كذا في الحاوى للقدمى \*  
سواء كانت الابنة في حجره او لم تكن كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* واصحابنا  
ما اقاموا الخلقة مقام الوطى في حرمة البنات هكذا في الذخيرة في نوع ما يستحق به  
جميع المهر \* والثالثة حليلة الابن وابن الابن وابن البنت وان سفلوا دخل بها الابن او لا  
ولا تحرم حليلة الابن المتبنى على الاب المتبنى هكذا في محيط السرخسى \* والرابعة نساء الآباء  
والاجداد من جهة الاب والام وان علوا فهؤلاء محرمات على التبايد نكاحا ووطئا  
كذا في الحاوى للقدمى \* ويثبت حرمة المصاهرة بالنكاح الصحيح دون الفاسد كذا  
في محيط السرخسى \* فلو تزوجها نكاحا فاسدا لا تحرم عليه امها بمجرد العقد بل بالوطى هكذا  
في البحر الرائق \* وتثبت بالوطى حلالا كان او من شبهة وزنا كذا في فتاوى قاضى خان \* فمن  
زنى بامرأة حرمت عليه امها وان علت وابنتها وان سفلت وكذا تحرم المزنى بها على آباء  
الزانى واجداده وان علوا وابنائهم وان سفلوا كذا في فتح القدير \* ولو وطئها فافضا لا تحرم عليه  
امها لعدم تيقن كونه في الفرج الا اذا حبست وعلم كونه منه كذا في البحر الرائق \* وكما تثبت  
هذه الحرمة بالوطى تثبت بالمس والتقبيل والنظر الى الفرج بشهوة كذا في الذخيرة \*  
سواء كان بنكاح او ملك او فجور عندنا كذا في الملتقط \* قال اصحابنا الربيع وغيره في ذلك  
سواء هكذا في الذخيرة \* والمباشرة عن شهوة بمنزلة القبالة وكذا المعانقة كذا في فتاوى  
قاضى خان \* وكذا لو عضها بشهوة هكذا في الخلاصة \* فان نظرت المرأة الى ذكر رجل او لمسته  
بشهوة او قبلته بشهوة تعلقت به حرمة المصاهرة كذا في الجوهرة النيرة \* ولا تثبت بالنظر  
الى ما اثر الاعضاء الا بشهوة ولا بمس سائر الاعضاء الا من شهوة بلا خلاف كذا في البدائع \*  
والمعتبر النظر الى الفرج الداخلى هكذا في الهداية \* وعليه الفتوى هكذا في الظهيرية  
وجواهر الاخلاطى \* قالوا لو نظر الى فرجها وهي قائمة لا تثبت حرمة المصاهرة وانما يقع النظر



في الداخل اذا كانت قاعدة متكئة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو نظر الى فرج امرأة بشهوة وراء  
صتر رفق او زجاج يستبين فرجها تثبت حرمة المصاهرة \* واو نظر في امرأة ورأى فيها فرج امرأة  
فنظر عن شهوة لا تحرم عليه امها وابنتها لانه لم يفرجها وانما رأى مكس فرجها ولو كانت المرأة  
على شيء حوض او على تنطرة فنظر الرجل في الماء فرأى فرجها فنظر عن شهوة لا تثبت الحرمة كذا  
في فتاوى قاضي خان \* وهو الصحيح كذا في الخلاصة \* ولو كانت المرأة في الماء فرأى الرجل  
فرجها ونظر عن شهوة تثبت الحرمة كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا نظر الرجل فرج ابنته بغير شهوة  
فتمنى ان يكون له جارية مثليها فوقعته منه شهوة مع وقوع بصره قالوا ان كانت الشهوة وقعت  
على ابنته حرمت عليه امرأته وان كانت الشبهة وقعت على التي تمنى ان لا تحرم لان نظره  
في هذه الصورة الى فرج ابنته لم يكن عن شهوة كذا في فتاوى قاضيخان والذخيرة \* ثم لا فرق  
في ثبوت الحرمة بالمس بين كونه عامدا او ناسيا او مكرها او مخطئا كذا في فتح القدير \* او دائما  
هكذا في معراج الدراية فلما يقظ زوجته ليحيا معها فرصت يده الى نبتة منها ففرصها بشهوة وهي  
ممن تشتهى بطن انها امها حرمت عليه الام حرمة مؤبدة كذا في فتح القدير \* ولو لمس شعرها  
بشهوة ان لمس ما اتصل برأسها تثبت وان لمس ما استرسل لا تثبت واطبق الله اطلاقه من غير  
هذا التفصيل كذا في الظهيرية \* وهكذا في وجيز الكرد ري والسراج الريحان \* ولو لمس ظنرها  
بشهوة تثبت كذا في الخلاصة \* ثم المس انما يوجب حرمة المصاهرة اذا لم يكن بينهما  
ثوب اما اذا كان بينهما ثوب فان كان صفيقا لا يجد لئلا يمس حرارة الممسوس لا تثبت حرمة المصاهرة  
وان انتشرت آلبه بذكوان كان رقيقا بحيث يصل حرارة الممسوس الى يده تثبت كذا في الذخيرة \*  
وكذا لو لمس امغل الخف لان اكله منعلا لا يجد لئلا يمس القدم كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا لمس الرجل  
المرأة وبينهما ثوب ان كان يجذب برد الثياب او برد الشفة فهو تعبدل وامس كذا في المحيط \* والاقدام  
على المس ليس بشروط اثبتت الحرمة حتى قيل اذا هديده الى امرأة بشهوة فوقعته على انف ابنتها  
فازدادت شهوته حرمت عليه امرأته وان نزع من ساعته كذا في الذخيرة \* ويشترط  
ان تكون المرأة مشتبهة كذا في التبيين \* والفخرى على ان بنت تسع محل الشهوة لامدادنها كذا  
في معراج الدراية \* وقال الغفيرة ابو الليث مادون تسع سنين لا يكون شهادته عليه الفتوى  
كذا في فتاوى قاضيخان \* وحكى عن الشيخ الامام ابى بكر رح ان كان يقول ينبغي المفتى

ان يفتي في السبع والنمان انها لا تحرم الا ان بالغ السائل انها غيلة ضخمة جسيمة فتح يفتي بالحرمة كذا في الذخيرة والمضمرات \* فلو جامع صغيرة لا تشتهى لا تثبت الحرمة كذا في البحر الرائق \* ولو كبرت المرأة حتى خرجت عن حد المشتهاة يوجب الحرمة لانها دخلت تحت الحرمة فلم تخرج بالكبر ولا كذا لك الصغيرة كذا في التبيين \* وكذا يشترط الشهوة في الذكر حتى لو جامع ابن اربع سنين زوجة ابيه لا يثبت به حرمة المصاهرة كذا في فتح القدير \* ووطي الصبي الذي يجمع مثله بمنزلة وطئ البالغ في ذلك \* قالوا والصبي الذي يجمع مثله ان يجمع ويشتهى وتستحبى النساء من مثله كذا في فتاوى قاضيخان \* والشهوة تعتبر من المس والنظر حتى لو وجد بغير شهوة ثم اشتهى بعد الترك لا يتعلق به الحرمة \* وحد الشهوة في الرجل ان تنتشر آله او تزداد انتشارا ان كانت منتشرة كذا في التبيين \* وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط \* وبه يفتي كذا في الخلاصة \* فمن انتهرت آله فطلب امرأته واولجها بين فخذى ابنتها لا تحرم عليه امها ما لم تزد انتشارا كذا في التبيين \* هذا الحد اذا كان شابا قادرا على الجماع فان كان شيخا او صبيا فحد الشهوة ان يتحرك قلبه بالاشتهاء ان لم يكن متحركا قبل ذلك ويزداد الا شهوة ان كان متحركا كذا في المحيط \* وحد الشهوة في النساء والمحبوب هو الاشتهاء بالقلب والتلذذ به ان لم يكن وان كان فازدياده كذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم \* ووجود الشهوة من احدهما يكفي وشرطه ان لا ينزل حتى لو انزل عند المس او النظر لم يثبت به حرمة المصاهرة كذا في التبيين \* قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى كذا في الشمني شرح النقاية \* ولو لم ينزل لم يثبت به حرمة المصاهرة في الصحيح لانه تبين بالانزال انه غير دايع الى الوطئ كذا في الكافي \* ولو نظرا الى دبر المرأة لا تثبت به حرمة المصاهرة كذا في فتاوى قاضيخان \* وكذا الوطئ في دبرها لا يثبت به الحرمة كذا في التبيين \* وهو الاصح هكذا في المحيط \* وعليه الفتوى \* كذا في جواهر الاخلاط \* واذا جامع ميتة لا يثبت به الحرمة كذا في فتاوى قاضيخان \* ومما يتصل بذلك مسائل لو اقر بحرمة المصاهرة يؤخذ به ويفرق بينهما وكذلك اذا اضاف ذلك الى ما قبل النكاح بان قال لامرأته كنت جامعك امك قبل نكاحك يؤخذ به ويفرق بينهما ولكن لا يصدق في حق المهر حتى يجب المسمى دون العقر والاصرار على هذا الاقرار ليس بشرط حتى لو رجع من ذلك وقال كذبت

فالقاضي لا يصدق له ولكن فيما بينه وبين الله تعالى ان كان كاذباً فيما اترلا تحرم عليه امرأته \*  
 وذكر محمد ربح في كتاب النكاح اذا قال الرجل لامرأة هذه امي من الرضاغة ثم اراد ان  
 يتزوجها بعد ذلك فقال اخطأت في ذلك فله ان يتزوجها استحساناً ووجه الفرق بينهما انه ههنا  
 اخبر من فعله والخطاء فيما هو فعله نادر فلا يصدق فيه واما في الرضاغة ما اخبر عن فعل نفسه في  
 زمان يتذكر وهو انما سمع من غيره والخطاء فيه ليس بنادر كذا في التجنيس والزيد \* وذا قبلها  
 ثم قال لم يكن عن شهوة او لمسه او نظر الى فرجها ثم قال لم يكن بشهوة فعد ذكر الصد والشهيد ربح  
 في النقبيل يفتي بثبوت الحرمة ما لم يتبين انه قبل بغير شهوة وفي المس والنظر الى الفرج لا يفتي  
 بالحرمة الا اذا تبين انه فعل بشهوة لان الاصل في النقبيل الشهوة بخلاف المس والنظر كذا  
 في المحيط \* هذا اذا كان المس على خير الفرج واما اذا كان على الفرج لا يصدق ايضاً  
 كذا في الظهيرية \* وكان الشيخ الامام الاجل طهيرا الدين المرفي ناسي يعنى بالحرمة  
 في العيلة في الثم والخذ والرأس وان كان على متنعة وكان يقول لا يصدق في انه لم يكن بشهوة  
 وفي البنائي وصدق اذا انكر الشهوة في المس الا ان يقوم آله منشراً وانتهى كذا في المحيط \*  
 ولو احدث نكاحاً ودال ما كان من شهوة لا يصدق لان العالب خلافه وكذا الركب \* معها علي  
 دابة بخلاف ما اذا ركب على ظهرها وعبر بها الماء كذا في الوحيير الكريدي \* ودال الشهادة  
 على الاقرار بالمس والتبيل بشهوة كذا في جواهر الاخلاطي \* وهل دال الشهادة على لمس  
 اللبس والمقبيل بشهوة لمحجة رابدة بسمل والله ذهب غير الاسلام على البردوي كذا في التجنيس  
 والزيد \* ودداد كرم محمد ربح في كتاب النكاح ان الشهوة مما يوتى دال الشهادة اما  
 بتحريك العضو من الذي يتحرك عضوه او بآثار من لا يتحرك عضوه كذا في ان خيرة \*  
 وهما الممموال كذا في جواهر الاخلاطي \* سئل القاضي علي اسعدي عن سكران باشر ابنه وتبناها  
 وقصد ان يجامعها فقالت الابنتك انت تركها هل تحرمها قال نعم كذا في السا زار حانية \*  
 قيل لرجل ما فعلت بام امرأتك قال جامعته دال يثبت حرمة المصاهرة قبل ان كان السائل  
 والمسئول هازمين قال لا يتفاوت ولا يصدق انه كذب كذا في المحيط \* رجل له جارية يقال قد  
 وطنتها لاحتل لابنه وان كانت في غيره لمكة قال قد وطنتها لابنه ان يكذب ويطأه لان الظاهر شهد له  
 ولو تمرى جارية ميراث ابية يسهل ان يطأها حتى يعلم ان الاب وطنها كذا في المحيط المرخسي \*

## كتاب النكاح ( ٢٩٠ ) في المحرمات بالرضاع والمحرمات بالجمع

رجل تزوج امرأة على أنها عذراء فلما أراد وقاها وجدها قد انتضت فقال لها من انتضك فقالت ابوك ان صدقها الزوج بانته منه ولا مهر لها وان كذبها فهي امرأته كذا في الظهيرية \* لو ادعت المرأة ان مس ابن الزوج اياها كان من شهوة لم تصدق والقول قول ابن الزوج كذا في السراج الوهاج \* رجل قبل امرأة ابنته بشهوة او قبل الاب امرأة ابنته بشهوة وهي مكروهة وانكر الزوج ان يكون بشهوة فالقول قول الزوج وان صدقته الزوج وقعت الفرقة ويجب المهر على الزوج ويرجع بذلك على الذي فعل ان تعمد الغافل الفساد وان لم يتعمد لا يرجع وفي الوطى لا يرجع وان تعمد بالوطى الفساد لانه وجب الحد والمال مع الحد لا يجتمع \* تزوج بامه رجل ثم ان الامة قبلت ابن زوجها قبل الدخول بها فادعى الزوج انها قبلته بشهوة وكذبه المولى فانه تبين من زوجها لا فرا الزوج انها قبلت بشهوة ويلزمه نصف المهر بتكذيب المولى اياه انها قبلته بشهوة ولا يتقبل قول الامة في ذاك لو قالت قبلته بشهوة كذا في المحيط \* ولو اخذت ذكرا الختن في الخصومة وقالت كان من غير شهوة صدقت كذا في خزائن الفتاوى \* ذكر محمد ربح في نكاح الاصل ان النكاح لا يرتفع بحرمة المصاهرة والرضاع بل يفسد حتى لو وطئها الزوج قبل التفريق لا يجب عليه الحد اشتبه عليه او ام يشبهه كذا في الذخيرة \* واذا فجر بامرأة ثم تاب يكون محرما لابنتها لانه حرم عليه نكاح ابنتها على التابيد وهذا دليل على ان المحرمية تثبت بالوطى الحرام وبما يثبت به حرمة المصاهرة كذا في فتاوى قاضي خان \* لا بأس بان يتزوج الرجل امرأة ويتزوج ابنته ابنتها او امها كذا في محيط السرخسي \* وفي الفتاوى الصغرى ان الف ذكوة في خرفة وجامعها كذلك ان كانت خرفة لا تمنع وضول الحرارة الى ذكوة تحمل المرأة على الزوج الاول وان كانت تمنع كالمندبل فلا تحل كذا في الخلاصة \* القسم الثالث المحرمات بالرضاع \* كل من تحرم بالقرابة والصهرية تحرم بالرضاع على ما عرف في كتاب الرضاع كذا في محيط السرخسي \* القسم الرابع المحرمات بالجمع وهو نوعان الجمع بين الاجنبيات \* والجمع بين ذوات الارحام اما الجمع بين الاجنبيات فانه لا يحل للرجل ان يجمع بين اكثر من اربع نسوة كذا في محيط السرخسي \* ولا يجوز للعبد ان يتزوج اكثر من ثنتين كذا في البدائع \* المكاتب والمدبر وابن ام الولد في هذا كالعبد كذا في الكفاية \* ويجوز للحرة ان يتصرى من الاماء ما شاء من العدد وان كثرن

وليس للعبدان يتسرى وان اذن له مولاه فيه كذا في الحواشي \* وللعبدان يتزوج اربعاً من الحرث  
والآماء كذا في الهداية \* وللعبدان يتزوج اثنتين حرتين كأنهما أو اثنتين كذا في البحر الرائق \* وإذا  
تزوج الحر خمساً على التعاقب جاز نكاح الاربع الأول ولا يجوز نكاح الخامسة وان تزوج خمساً  
في عقدة فسد نكاح الكل وكذا العبدان تزوج ثلثاً وتزوج الحرة خمساً ثم أسلموا ان تزوجهن  
على التعاقب جاز نكاح الاربع الأول ويفرق بينه وبين الخامسة عند الكل وان تزوجهن جملة  
ففرق بينه وبين الكل في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وإذا تزوج واحدة ثم اربعاً  
جاز نكاح الواحدة لا غير كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل تزوج امرأة في عقدة وثنتين في عقدة  
وثلثاً في عقدة ولا يعلم ما الاولى صح نكاحها على كل حال والله المسمى وأما المسمى والمسمى والمسمى  
الى الزوج حال حيوتها أو موتها فعلاً أو قولاً فمن ظهر فسادها لا مهر أو لا مهر أو لا مهر كذا  
في التاتارخانية \* ولو تزوجت امرأة زوجاً في عقد واحد كان لأحدهما أن يع نسوة  
جاز نكاح الآخر كذا في محيط السرخسي \* وأما الجمع بين ذوات الارحام فإنه لا يجمع بين  
اثنين بنكاح ولا يوطئ بملك بيمين سواء كانا احنتين من النسب أو من الرضاع هكذا  
في السراج الوهاج \* والاصل ان كل امرأتين أو صورتين احدهما من ابي جانب ذكر الم يجوز  
النكاح بينهما برضاع أو نسب لم يجر الجمع بينهما هكذا في المحيط \* ولا يجوز الجمع بين امرأة  
وعمتها بسبا أو رضاعاً وخالفها كذلك ويجوز بين امرأة وبنت زوجها وان المرأة  
لو مرضت ذكراً حلت له تلك البنت بخلاف العكس وكذا يجوز بين امرأة وجارية إذا قدم  
حل النكاح على ذلك الفرض ليس لقرا بقاء ورضاع كذا في شرح الثناينة المشيخ ابي المكارم \*  
فان تزوج الاحنتين في عقدة واحدة يفرق بينهما ونبتة بان كان قبل الدخول لأشياء لهما وان كان  
بعد الدخول يجب لكل واحدة منهما الاقل من مهر مثلها ومن المسمى كذا في المصمومات \*  
وان تزوجهما في عنتين فنكاح الاخيرة فاسد ويجب عليه ان يفارقه او ايرغام الناضى بذلك  
يفرق بينهما بان فارقها قبل الدخول لا نبت شيء من الاحكام وان فارقها بعد الدخول فله المهر  
ويجب الاقل من المسمى ومن مهر المثل وعابها العدة وينبت النسب ويعتزل من امرأته  
حتى تنقضي مدة اختها كذا في محيط السرخسي \* ولو تزوجها في عقدتين ولا يدري أيتهما  
ام سبق فانه يؤمر الزوج بالبيان فان بين فعلى ما بين وان لم يبين فانه لا يتحرر في ذلك ويفرق بينه

وبينهما كذا في شرح الطحاوي \* وإلهما نصف المهر إذا كان مهرهما متساويين وهو مسمى في العقد وكان الطلاق قبل الدخول وإن كانا مختلفين ينضى لكل واحدة منهما ربع مهرها وإن لم يكن مسمى في العقد تجب متعة واحدة لهما بدل نصف المهر وإن كانت الغرنة بعد الدخول يجب لكل واحدة الدهر كما كذا في التبیین \* قال أبو جعفر الهندي وأني روح معنى المسئلة إذا أدعت كلواحدة الأولية ولا حجة لهما فينضى بنصف المهر لهما أما إذا لم يلد لا ندري أي العقد بين أول فلا يقضى بشيء حتى تصطلحا كذا في غاية السروجي \* وصورة الاصطلاح هي أن تقر لا عند الماضي لنا عليه المهر وهذا الحق لا يعدونا فنصطليح على أخذ نصف المهر فيقضى الماضي كذا في النهاية \* وإذا برهننت كلواحدة على السبق فعليه نصف المهر بينهما بالاتفاق في رواية كتاب النكاح وهو ظاهر الرواية كذا في الكافي \* وكل هذه الأحكام المذكورة بين الاختصاص ثابته بين كل من لا يجوز جمعه من المحارم كذا في فتح التنوير \* وإن أراد أن يتزوج أحدهما بعد التزويج فله ذلك إن كان التفريق قبل الدخول وإن كان بعد الدخول فليس له ذلك حتى تنتهي عدتهما وإن انقضت مدة أحدهما دون الأخرى فله أن يتزوج المعتدة دون الأخرى ما لم تنقض عدتها وإن دخل بأحديهما فله أن يتزوجها دون الأخرى ما لم تنقض عدتها وإن انقضت عدتها جاز له أن يتزوج بإيتهم ما شاء كذا في التبیین \* ولا يجوز الجمع بين الاختين استمناهما كما لا يجوز الجمع بينهما نكاحاً وإذا ملك اختين كان له أن يستمتع بإيتهم ما شاء فإذا استمتع بأحديهما فليس له أن يستمتع بالأخرى بعد ذلك وكذلك لو اشتري جاريتاً وطئها ثم اشتري اختها كان له أن يطأ الأولى وليس له أن يطأ الأخرى بعد ذلك ما لم يحرم الأولى على نفسه وتحرمة أيتها ما بالتزويج من رجل أو بالأخراج عن ملكة أم ابنة أو هبة أو بيع أو صدقة أو كفاية كذا في شرح الطحاوي \* وأما بعض البعض كاعتاق الكل وكذا تملك البعض كتمليك الكل كذا في التبیین \* ولو قال هي علي حرام لا يحل له الأخرى كالحيض والنفاس والأحرام والصيد أم كذا في غاية السروجي \* وإن وطئهما ليس له أن يطأ واحدة منهما حتى يحرم فرج الأخرى بما قلنا \* وإن باع واحدة منهما أو زوج أو وهب ثم ردت إليه المبيعة بعيب أو رجع في الهبة أو طلق المنكوحة زوجها وانقضت عدتها لم يطأ واحدة منهما حتى يحرم الأخرى على نفسه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو تزوج جاريتاً فلم يطأها حتى اشتري اختها فليس له أن يستمتع بالمشتراة

لان الفراش يثبت لها بنفس النكاح فلو وطئ التي اشتراها كان جامعاً بينهما في الفراش كذا في شرح الطحاوي \* وان تزوج اخت امته لانه قد وطئها صريح النكاح وان اجاز لا يدا إلا امته وان كان لم يوطئ المنكوحه ولا يوطئ المنكوحه لا اذا حرم الموطوءة على نفسه بسبب من الاستدراك ثم يوطئ المنكوحه ووطئ المنكوحه ان لم يكن وطئ الامام كذا في الهداية \* ولزوجه اخيه منتهى نكاحها فاما ما لم تحرم عليه امته الموطوءة لا اذا دخل بالمنكوحه فيه تحريم الموطوءة به كذا في البحر الرائق \* اخوان قالت كل واحدة منهما رجل واحد قد زوجت نفسها منك بكذا. وخرج الكلام ان منهما معا قبل الزوج نكاح احدهما فهو جائز ولو بدأ الزوج بالزوج كما لو واحدة منكما بالف درهم فتألت احدهما رضيت وأنت الاخرى ان ترضي فنكاحهما اذ لم يدا في الذخيرة \* قال محمد بن علي في النكاح مع رجل وكل رجلا ان تزوجه امرأة وكل رجلا آخر بمثل ذلك فزوجته كل واحد منهما امرأة بغير امرها وهما اخوان من البراءة وخرج الكلام ان معا فلهما باطلاق وكذا لك ان كان احدهما بكاح من برضا المرأة او كان كلاهما برضا الكا في الموطوءة \* قال محمد بن علي بن ابراهيم لم يركب كذا وكذا فوضوا من زوجا رجلا اختين في عدة فممن مخرجت من برضا الاختين وخاطب من كل واحدة منهما خاطب ووقع العقدان معا باغ ذاك الزوج واجاز نكاح احدهما جازوا وانهم زوجاه في عدة بان قال كل واحد منهما زوجت بلانده ولانته وخاطب منهما رجلا لا يجوز شيء من ذلك كذا في الذخيرة \* يزوج اخنتين واحدة منهما معتدة الغيرة منكوحته يصح نكاح العارضة كذا في محيط السرخسي \* ولا يجوز ان يتزوج اخية معتدة نسوة كانت العدة عن طلاق رجعي او بئن او ثالث او من نكاح باسدا او من شهة وكذا لا يجوز ان يتزوج اختها في عدةتها كذا لا يجوز ان يتزوج احدا من ذوات المحارم التي لا يجوز الجمع بينهما وكذا لا يصلح ان يتزوج اربعة سواها كذا في الكافي \* واذا صدق ام واده لم يصلح له تزوج اخيهما حتى تنتضي عدتها ويحل اربع سواها عنده وعندهما تحل الاخت ايضا كذا في فتح البدر \* فان قال الزوج اخبرتنني ان عدتها قد انتضت بان كان ذلك في مدة لا تنتضي في مثلها العدة لا يتقبل قولها ولا نزلها ان اخبرت الا ان تفسره بما هو حمل من استقاط منقطة مستبين الخلق او نسوة وان كان ذلك في مدة تنتضي في مثلها العدة ان صدقته او كانت ما كنهه او خائبة فله ان يتزوج اخرى او اختها ان شاء ذلك وكذلك ان كذبته في قول ملما لنا كذا في المبسوط \*

ويجوز لزوجة المرتدة ان الحقت بدار الحرب تزوج اختها قبل انقضاء مدتها كما ان امانت فان  
 هادت مسلمة فاما بعد تزوج الاخت او قبله نفى الاول لا يفسد نكاح الاخت لعدم مود العدة  
 وفي الثاني كذلك عند ابي حنيفة رح لان العدة بعد سقوطها لا تعود بلا سبب جديد وعندهما ليس  
 له تزوج الاخت وعودها مسلمة يصير شرعا لحاقها كالغيبة الا يرى انه بعد اليها ماله وتعود معتدة  
 كذا في فتح القدير \* ولا يجوز الجمع بين امرأتين كل منهما عمة للآخرى ولا بين امرأتين كل منهما  
 خالة للآخرى وصورة ذلك ان يتزوج كل من رجلين ام الآخر ويولدها بنتا فيكون كل واحدة  
 من البننتين عمة للآخرى وان تزوج كل من رجلين بنت الآخر واودها كانت بنت كل واحد منهما خالة  
 للآخرى كذا في الهداية \* رجل تزوج المضمومة الى محرمته وصورتها ان يتزوج امرأتين  
 احد بهما لا يحل انه نكاحها بان كانت محرمته لذوات زوج او وثنية والاخرى يحل له  
 نكاحها حتى يصح نكاح من تحل وبطل نكاح الاخرى والمسمى كله للتي جاز نكاحها وهذا  
 عند ابي حنيفة رح كذا في التبيين \* ولو دخل بالتي لا تحل فاملك في الاصل ان لها  
 مهر المثل بالغاما باغ والمسمى كله للملكة قال في المبسوط وهو الاصح على قول ابي حنيفة رح  
 هكذا في فتح القدير \* التسم الخامس الاماء المنكوحة على الحرية او معها لا يجوز نكاح الامة  
 على الحرية ولا معها كذا في محيط السرخسى \* وكذا المدبرة وام الولد كذا في فتح القدير \*  
 ولو جمع بين الامة والحرية في عدة واحدة صح نكاح الحرية وبطل نكاح الامة وهذا اذا كان يصح  
 نكاح الحرية وحدها فان لم يصح فضمها الى الامة لا يوجب بطلان نكاح الامة كذا في الخلاصة \*  
 ولو نكح الامة ثم احررها صح نكاحها كذا في فتاوى قاضيخان \* فان تزوج امة على حرية في عدة  
 من طلاق بائن او ثلث لم يجز عند ابي حنيفة رح ومندهما يجوز وان كانت معتدة من طلاق  
 رجعي لم يجز بالتفريق كذا في الكافي \* ولو تزوج امة وحرية والحرية في عدة من نكاح فاسد  
 او من وطئ بشبهة ذكر الحسن انه على الخلاف بينه وبينهما وخيره قال يجوز نكاح الامة  
 ههنا بالاتفاق وهو الاظهر والاشبه وانما تزوج الرجل حرية في عدة امة من طلاق رجعي ثم رجع الامة  
 جاز هكذا في الذخيرة \* صمد تزوج حرية ودخل بها بغير ان \* ولاء ثم تزوج امة بغير ان مولا  
 فاجاز المولى نكاحهما يجوز نكاح الحرية دون الامة كذا في محيط السرخسى في فصل نكاح  
 العبيد والاماء \* ولو تزوج امة بغير ان مولاها ولم يدخل بها ثم تزوج حرية ثم اجاز المولى



## كتاب النكاح ( ٢١٠ ) في المحرمات التي يتعلق بها حق الغير

لم يجز \* ولو تزوج ابنتها وهي حرة قبل الاجازة جاز كذا في محيط المرخسي \* رجل له بنت كبيرة وامه كبيرة فقال الرجل قد زوجتكمهما كلوا حدة منهما بكذا قبل الزوج نكاح الامة كان باطلا فان قبل بعد ذلك نكاح الحرة جاز كذا في المحيط \* ويجوز تزوج الامة مسامة كانت او كابية وان قدر على حرة كذا في الكافي \* ويكره نكاح الامة مع طول الحرة هكذا في البدائع \* ولو تزوج اربعا من الائمة وخمسا من الحرائر في عقد صحيح نكاح الائمة كذا في محيط السرخسي \* القسم السادس المحرمات التي يتعلق بها حق الغير لا يجوز للرجل ان يتزوج زوجة غيره وكذلك المعتدة كذا في السراج الوهاج \* سواء كانت العدة من طلاق او وفاة او دخول في نكاح فاسد او شبهة نكاح كذا في البدائع \* ولو تزوج بمنكوحة الغير وهو لا يعلم انها منكوحة الغير فوطئها تجب العدة وان كان يعلم انها منكوحة الغير لا تجب حتى لا يحرم على الزوج وطئها كذا في فتاوى قاضي خان \* ويجوز لصاحب العدة ان يتزوجها كذا في محيط السرخسي \* هذا اذا لم يكن هناك ما يع آخر سوى العدة كذا في البدائع \* وقال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يجوز ان يتزوج امرأة حرة لا من الرنا ولا يوطأها حتى تضع وقال ابو يوسف رح لا يصح والفتوى على قولهما كذا في المحيط \* وكذا الايهام وطئها لا يباح رواه كذا في فقه التدبير \* وفي مجموع النوازل اذا تزوج امرأة قد زنى هو بها وظهر بها حمل فالنكاح جائز عند الكل وانه ان بطأها عند الكل وتسحق النفقة عند الكل كذا في الذخيرة \* رجل تزوج امرأة فجاءت بسطة قد استبان خلقة فان جاءت به لا ربه اشهر جازا لنكاح وان جاءت به لائل من ذلك ام يجوز ان خلقة لا يستبين الا بمأذنه ودش من دمه كذا في الظهيرة \* وحملتي ثابت النسب لا يجوز نكاحها اجماعا ومن ابي حنيفة رح ان كان الحمل من حربي كالمهاجرة والمسبية يجوز النكاح ولا يوطأها حتى تضع حملها رواه ابو يوسف رح عنه واعتمدها الطحاوي والمنع رواية محمد رح واعتمدها الكرخي وهو الاصح المعتمد عليه هكذا في التبیین \* رجل زوج ام ولده وهي حامل منه فالنكاح باطل وان لم يكن حاملا صح نكاحها كذا في شرح الجامع الصغير لقااضي خان \* ومن وطئ جاريتا ثم زوجها جاز النكاح الا ان عليه ان يستبرئها صيا لئلا يله كذا في الهداية \* وهذا الاسناد على المولى بطريق الاستصحاب دون الاحتيم هكذا في شرح الهداية \* وان جاز النكاح فللزوج ان يوطأها قبل الاستبراء

عند أبي حنيفة وأبي يوسف رج وقال محمد رج لا أحب له أن يطأها حتى يستبرئها كذا في الهداية \* وقال الفقيه أبو الليث قول محمد رج انرب الى الاحتياط وبه نأخذ كذا في النهاية \* وهذا الخلاف فيما إذا زوجها المولى قبل أن يستبرئها فلو استبرأها قبل أن يزوجهما جاز وطى الزوج بلا استبراء اتفاقا كذا في فتح القدير \* وإذا رأى امرأة تزنى فتزوجها حل وطئها قبل أن يستبرئها صدهما وقال محمد رج لا أحب له أن يطأها ما لم يستبرئها كذا في الهداية \* إلا ب إذا تزوج بجارية ابنه يجوز عندنا كذا في التاتارخانية \* ويجوز نكاح المسبية لغير السابى إذا سببت وحدها دون زوجها وأخرجت الى دار الاسلام بالاجماع ولا مودة عليها وكذلك المهاجرة يجوز نكاحها ولا مودة عليها في قول أبي حنيفة رج \* وقال أبو يوسف ومحمد رج عليها العدة ولا يجوز نكاحها ولا خلاف في أنه لا يحل وطئها قبل الاستبراء بحیضة كذا في البدائع \* القسم السابع المحرمات بالشرك لا يجوز نكاح المجوسيات ولا الوثنيات وسواء في ذلك الحرائر منهن والاماء كذا في السراج الوهاج \* ويدخل في عبدة الاوثان عبدة الشمس والنجوم والصور التي استحسوها والمعطلة والزنادقة والباطنية والاباحية وكل مذهب يكفر به معتتدة كذا في فتح القدير \* ولا يأتى الشرك والمجوسية بملك اليمين ويجوز للمسلم نكاح الكتابية الحربية والذمية حرة كانت او امدة كذا في محيط السرخسى \* والاولى أن لا يفعل ولا يؤكل ذبيحتهم الا للضرورة كذا في فتح القدير \* ثم اذا تزوج الامام الكتابية فله منعها عن الخروج الى البيعة والكنيسة كذا في السراج الوهاج \* ومن اتى ان الشمر في منزله كذا في النهر الفائق \* ولا يجبرها على الغسل من دم الحيض والنفاس والجنابة كذا في السراج الوهاج \* وإذا تزوج المسلم كتابية حربية في دار الحرب جاز ويكره فان خرج بها الى دار الاسلام يتيا على النكاح كذا في فتاوى قاضيهان \* وان خرج وتركها في دار الحرب وقعت الفرقة بتباين الدارين كذا في شرح المبسوط للامام السرخسى \* والمبييض اذا تزوج بمبيضة مشهود وولى ثم اسلما جميعا وتركهما كانا يعتد انه من النفاق في باطنهما وكان الزوج خلا بها ولم يكن دخل بها ثم ان المرأة تزوجت بزواج آخر بعد اسلامها قبل أن يقع الفرقة بينها وبين زوجها الاول قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رج ان كانا يظهران الاسلام ويعتقدان الكفر كان نكاحهما جائزا ولا يجوز نكاح المرأة مع الزوج الثانى وان كانا يظهران الكفر واو احدهما كانا بمنزلة المرتدين لم يصح نكاحهما وبصح نكاح المرأة مع الثانى كذا

في فتاوى قاضي خان \* وكل من يعتقد ذنبا أو يؤوله كتاب منزل كصديق إبراهيم عليه السلام وشيث وزبور داؤد عليه السلام فهو من أهل الكتاب فيجوز مناكحتهم وأكل ذبائحهم كذا في التبیین \* وأما الصابئات فيجوز للمسلم عند أبي حنيفة ربح ويكره ولا يجوز عندهما وكذلك ذبائحهم وهذا الاختلاف بناء على أنه وقع عند أبي حنيفة رحمه الله أنهم قوم من النصارى يقرؤون الزبور ويعظمون بعض الكواكب كنعظيمنا القبلة وهم أجعلنا تعظيمهم لبعض الكواكب عبادة منهم لها فكانوا كعبدة الأوثان كذا في الكافي \* وهكذا في أكثر شروح الهداية \* ومن كان أحد أبويه كاهنا أو آخر مجوسيا كان حكمه حكم أهل الكتاب كذا في البدائع \* ولتزوج المسلم كتابية فتمجست حرمت عليه وانفسخ نكاحها وإن تزوج يهودية فتمجست أو نصرانية فتهوت لا يفسد نكاحها ولو تصابأت فعند أبي حنيفة ربح لا يفسد وعندهما يفسد كذا في الجوهرة النيرة \* قال الخجندی والأصل في هذا أن أحد الزوجين إذا صار إلى حال لا يستأنف العقد لا يجوز فالجائز يبطل ثم إذا فسد النكاح بالتمجس أن كان من قبلها فإنه يحصل التفريق ولا شيء لها من الصداق ولا تمتعت أن كان قبل الدخول بها وإن جاء من قبله أن كان قبل الدخول ملها نصف الصداق إن كان مسمى وإن لم يكن مسمى فتجب المتعة وإن كان بعد الدخول أحب جميع المهر كذا في السراج الوهاج \* ولا يجوز للمرتدة أن يتزوج مرتدة ولا مسلمة ولا فارة أصلية وكذا لا يجوز نكاح المرتدة مع أحد كذا في المسوط \* ولا يجوز تزوج المسلمة من مشرك ولا كتابية كذا في السراج الوهاج \* وتحل الوثنية والمجوسية لكل ثار إلا للمرتدة كذا في فتاوى ضيخان \* ويجوز نكاح أهل الذمة بعضهم ببعض وإن اختلفت شرائعهم كذا في البدائع \* ويجوز نكاح الكتابية على المسلمة والمسلمة على الكتابية وهما في القسم سواء لا سنوا لهما في محليتي النكاح كذا في شرح الجامع الصغير فتاوى ضيخان \* القسم لنا من المحرمات بالملك \* لا يجوز للمرأة أن تتزوج عبدها ولا العبد المشرك بينها وبين غيرها وإذا احترض ملك المميين على النكاح يبطل النكاح بأن ملك أحد الزوجين صاحبه أو شقصاصه كذا في البدائع \* إذا تزوج الرجل أمته أو مكاتبته أو مدبرته أو أم ولد أو أمه يملك بعضها لم يكن ذلك نكاحا كذا في فتاوى قاضي خان \* وكذا لا يجوز النكاح بجارية له فيها حق ملك كجارية من أكساب مكاتبه أو أكساب عبده المأذون والمديون كذا في محيط السرخسي \* قالوا في هذا الزمان الأولى

ان يتزوج جارية نفسه حتى لو كانت حرة كان الوطى حلالا بحكم النكاح كذا في السراجية \*  
 المأذون والمدبر اذا اشترى منكو حتهما لا يبطل النكاح وكذا المكاتب اذا اشترى منكوحته  
 لا يفسد النكاح ولو اشترى المكاتب امه فتزوجها لا يصح كذا في فتاوى قاضيخان \* واما المعتق  
 بعضه فعند ابي حنيفة رح هو في حكم المكاتب فان اشترى زوجته لا يفسد نكاحها وعلى قولهما  
 هو حر عليه دين فيفسد كذا في السراج الوهاج \* ولو اشترى الحر امرأته بشرط الخيار لا يبطل نكاحه  
 في قول ابي حنيفة رح \* والمكاتب اذا تزوج مولاه لا يصح فان وطئها كان عليه العقر كذا الرجل  
 اذا نكح مكاتبته لا يصح فان وطئها كان عليه العقر ولو اعتق المكاتب بعد ما تزوج مولاه  
 لا ينتلب النكاح جائزا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو تزوج المكاتب او العبد بنت مولاه  
 باذنه جازا لمكاح فان مات المولى فسد نكاح العبد فاما نكاح المكاتب لا يفسد بموت المولى  
 عندنا كذا في المبسوط \* وبعد ذلك ان اعتق المكاتب يتقرر النكاح وان عجز ورد في الرق  
 يبطل نكاح البنت ويستط كل المهران كان قبل الدخول وان كان بعد الدخول فبقدر حصتها  
 من رقبته الزوج يستط المهر ويبقى حصته غيرها من الورثة ولو تزوج المكاتب ابنة المولى  
 بعد موت المولى لا ينعقد كذا في فتاوى قاضيخان \* القسم التاسع المحرمات بالطلاق  
 لا يحل للرجل ان يتزوج حرة طلقها ثلاثا قبل اصابته الزوج الثاني ولا امه طلقها ثنتين وكما  
 لا يجوز له نكاحها لا يحل له وطئها بملك اليمين كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو تزوج امه  
 ثم طلقها ثنتين ثم اشترىها واعتقها لا يحل لهما ان يتزوجا حتى يتزوج غيره وبطأها ويطلقها وتنقض  
 عدتها كذا في السراج الوهاج \* ومما يتصل بذلك مسائل نكاح المتعة باطل لا يفيد الحل  
 ولا يقع عليها طلاق ولا ايلاء ولاظهار ولا يرث احدهما من صاحبه كذا في فتاوى قاضيخان  
 في الفاظ النكاح \* وهو ان يقول لامرأة خالية من الموانع انمتع بك كذا مدة عشرة ايام مثلا  
 او يقول ايا ما او متعيني نفسك ايا ما او عشرة ايام او لم يذكرا ايا ما بكذا من المال كذا  
 في فتح التدبير \* والنكاح الموقت باطل كذا في الهداية \* ولا فرق بين طول المدة وقصرها  
 على الاصح ولا بين المدة المعلومه والمجهوله كذا في النهر الفائق \* قال الشيخ الامام الاجل  
 شمس الائمة الحلواني وكثير من مشائخنا قالوا اذا سميا ما يعلم يفينا انهما لا يعيشان اليه كالف سنة  
 ينعقد ويبطل الشرط كما لو تزوجها الى قيام الساعة او خروج الدجال او نزول عيسى عم وهكذا

روى الحسن عن ابي حنيفة رح كذا في المحيط \* ولو تزوجها مطلقاً في نيتها ان يقعد معها مدة نواها فالنكاح صحيح كذا في التبيين \* وان تزوجها على ان يطلق بعد شهر انما جاز في البحر الرائق \* ولا بأس بتزويج النهاريات وهوان يتزوجها على ان يقعد معها نهاراً دون الليل كذا في التبيين ويجوز للمحرّم والمحرمة ان يتزوجا في حال الاحرام وكذا تزويج الولي المحرم رابع \* ومن ادعت عليه امرأه بكاحها واقامت بينة فجعلها القاضي امرأته ولم يكن تزويجها وسعها المدام معه وان تدعه يجامعها وهذا عند ابي حنيفة رح وهو قول ابي يوسف رح أولاً وفي قوله الآخر وهو قول محمد رح لا يسعه ان يطأها كذا في الهداية \* ثم يجعل قضاء القاضي ايشاءه وانما يشترط ان تكون المرأة محلاً للنشاء حتى لو كانت ذات زوج او في عدة غيرة او مطلقة منه الا ان لا ينفذ قضاءه ويشترط حضور الشهود عند القضاء في قول العامة هكذا في التبيين \* وكذا لو ادعى عليها النكاح فحكمه كذا وكذا ان لم يرضى بالطلاق بشهادة الرورضع عامها حل لها الزوج باخر بعد العدة وحل للشاهد تزويجها وحرمت على الاول وعند ابي يوسف رح لا يحل للاول ولا للثاني وعند محمد رح يحل للاول ما لم يدخل به الثاني وانما دخل به احرمت عليه لوجوب العدة واما الثاني فلا يحل له ابداً كذا في البحر الرائق \* ادعى رجل على امرأة تكاحاً فجحدت فصالحها على ائته على ان تقر بذلك واقربت بهذا المال لازم وهذا الاراء من ائمة انشاء النكاح فان كان بمحض من الشهود صم النكاح ووسعها المدام مع زوجها اسماءه او من رآها والا لا ينعقد النكاح ولا يسعها المدام مع زوجها هو الصحيح كذا في المحيط

الباب الرابع في الاوياء \* ثبتت الولاية باسمه اب اربعة بالقراءة والولاء والامانة والملك كذا في البحر الرائق \* واقرب الاوياء الى المرأة الابن ثم ابن الابن وان سئل ثم الاب ثم الجد ابوالاب وان ملا كذا في المحيط \* فاذا كان المجنونة اب وابن اوجد وابن الولاية للابن عندهما وعند محمد رح الاب كذا في السراج الوهاج \* والا فاضل ان يأمر الاب الابن بالنكاح حتى يجوز بلا خلاف كذا في شرح الطحاوي \* ثم الاخ لاب وام ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب وام ثم ابن الابن ثم ابن العم لاب وان سفلوا ثم العم لاب وام ثم العم لاب ثم ابن العم لاب وام ثم ابن العم لاب وان سفلوا ثم عم الاب لاب وام ثم عم الاب لاب ثم بنوهما على هذا الترتيب ثم عم الجد لاب وام ثم عم الجد لاب ثم بنوهما على هذا الترتيب

ثم رجل هو بعد العصبات الى المرأة وهو ابن عم بعيد كذا في التاتارخانية \* وكل هؤلاء لهم ولاية الاجار على البنت والذكر في حال صغرها وحال كبرهما اذا اجنا كذا في البحر الرائق \*  
ثم مولى العتامة يستوى فيه الذكر والانثى ثم عصبة المولى كذا في التبیین \* وعند عدم العصبة كل قريب يرث الصغیر والصغيرة من ذوی الارحام يملك تزويجهما في ظاهر الرواية من ابی حنیفة رح وقال محمد رح لولاية لذوی الارحام ونول ابی یوسف رح مضطرب والا قرب عند ابی حنیفة رح الام ثم البنت ثم بنت الابن ثم بنت البنت ثم بنت ابن الابن ثم بنت بنت البنت ثم الاخت لاب وام ثم الاخت لاب ثم الاخ والاخت لام ثم اولادهم هكذا في فتاوی قاضیخان \* وبعد اولاد الاخوات العمات ثم الاخوال ثم الخالات ثم بنت الاعمام ثم بنت العمات والجدة الفاسد اولی من الاخت عند ابی حنیفة رح كذا في فتح القدير \*  
ثم مولى الموالاة ثم السلطان ثم القاضي ومن نصبه القاضي كذا في المحيط \* القاضي انما يملك انکاح من يحتاج الى الولي ان كان ذلك في عهده ومنشوره وان لم يكن ذلك في عهده لم يكن وليا فان زوجها القاضي ولم يأذن السلطان له بذلك ثم اذن له بذلك فاجاز القاضي ذاك النکاح جازا استحسانا كذا في فتاوی قاضی خان \* وهو الصحيح كذا في محيط السرخسی \* القاضي اذا زوج صغيرة من نفسه فیه نکاح بغير ولي لان رعيته في حق نفسه وانما الحق للذي هو فوقه وهو الولي رهو في حق نفسه ايضا رعية وكذا المك الاخليفة في حق نفسه رعية كذا في المحيط \* ويجوز لابن العم ان يزوجه بنت عمه من نفسه كذا في الحاوی \* والقاضي اذا زوج الصغيرة من ابنته لا يجوز بخلاف سائر الاولياء كذا في التجنیس والمزید \* الوصي لا ولاية له في انکاح الصغير والصغيرة سواء اوصى اليه الاب او الام يوص الا اذا كان الوصي وليهما فتح يملك الانکاح بحکم الولاية لا بحکم الوصاية كذا في المحيط \* ولو كان الصغير والصغيرة في حجر رجل يعولهما كالمعتق ونحوه فانه لا يملك تزويجهما كذا في فتاوی قاضی خان \* ولا ولاية للمملوك على احد ولا للمكاتب على ولده كذا في محيط السرخسی \* ولا ولاية لصغير ولا مسجون ولا كافر على مسلم ومسلمة كذا في الحاوی \* ولا مسلم على كافر وكافرة كذا في المضمرات \* قالوا ينبغي ان يقال الا ان يكون المسلم سيدا مة كافرة او سلطانا كذا في البحر الرائق \* وللکافر ولاية على مثله كذا في التبیین \* ولا ولاية للمرتد على احد لا على معلم

ولا على كافر ولا على مريد مثله كذا في المدائع \* والغسق لا يمنع الولاية كذا في ما وسمي قاصصان \*  
 واداجن الراي حنودا مطمة يزول ولا بهوان كان يحن وينفق لا يزول ولا يند وتنفذ نصرماته  
 في حالة الادانة كذا في الذخيرة \* وقد راى الامام الاطراق في رواية مشهورة في كذا  
 في الوجير للكردي \* وهكذا في البحر الرائق \* وادار الخ الامن معوه او محمدا تسمى  
 ولاية الاب عليه في ماله ونفسه كذا في ما وسمي قاصصان \* وفي ما وسمي ابى اللث رجل زوج  
 ابنة الكبير امرأة فلم يحرق حتى جفن حنودا مطمة اما دار الاب داك المكاح يحوزون ذكر العقيدة بوكر  
 في غير هذه الصورة خلافا فقال الابن اذا بلغ عا ولا م حن او عه وحلى تول اي يوسف رح لا يعود  
 ولاية الاب فيا صاحب لو صرت في ماله وزوجه مراده لا يجوز ان يعود الولاية الى الابن وحلى  
 قول محمد رح يعود الولاية الى الاب استحسانا والاعتقاد بذكر الولاية يعود ولاية الاب  
 عند علماء الشافعية كذا في الذخيرة \* والآب اذا حن او عه لا يثبت الا بالولاية في حق  
 التزويج ثبت عند ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله كذا في البحر الرائق \* وفيما وسمي قاصصان  
 في العيانية \* واداجن مع الصعير والصغيرة واما من سويها بالحواس والامن ايهم روح حاز  
 عندنا كذا في ما وسمي قاصصان \* سواء اجاز الآخر او سمح بتلاف اعارة من الاثنان روحها  
 احدهم لا يحوز الا احدهما في الآخر وال في ما وسمي قاصصان \* واداجن مع الصعير  
 ثبت السب من كل واحد منهما لا يتعدى كل واحد منهما المروية كذا في السراج الزهاح \* وان  
 زوجاها على المعاقب حاز الاول دون الثاني وان روحها كل واحد منهما من رجل آخر  
 فوقع معا ولا علم ايها اول بطل العدد ان كذا في ما وسمي قاصصان \* وان روح الصعير  
 او الصغيرة بعد الاراء فان كان الاقرب حاضرا وهو من اهل الولاية توفى كذا في السراج الزهاح  
 اجازته وان امه من اهل الولاية بان كان صغيرا او كل كبيرا محمولا حاروا بان الاقرب مائما  
 فبينة منتفعة جاز بكاح الابن كذا في المحيط \* والامة اذا ماتت رلاها المس الامارت المروية  
 كذا في السراج الزهاح \* ثم قدر العينة بمسافة القصور وهو اخيرا اكثر المأخذ من وعاء المدون \*  
 وقال شمس الامة السرحسي ومحمد بن الحصل الاعني في مقدرات الدوا حاضرا حالمب  
 الى استطلاع رأيه وهذا حسن كذا في الميمين \* وعالية المدون كذا في حواهر الا حلاطي \*  
 حتى لو كان محتجيا في البلدة لا يوفى عليه يكون فبينة منتفعة كذا في شرح مجمع البحرين \*

ولزوجها الا بعد حال قيام الاقرب حتى توقف على اجازة الاقرب ثم غاب الاقرب وتحولت الولاية الى الابعد لا يجوز ذلك النكاح الذي باشره الا بعد الا باجازة منه بعد تحول الولاية اليه هكذا في الظهيرية \* واختلف مشائخنا في ولاية الاقرب انها تنزل بالغيبة ام بقيت قال بعضهم انها باقية الا انه حدث للابعد ولاية بغيبة الاقرب فتصير كان لها وليين مستويين في الدرجة كالاخوين والعمين وقال بعضهم يزول ولايته وتنتقل الى الابعد وهو الاصح كذا في البدائع \* فلوزوجها حيث هو لا رواية فيه وينبغي ان لا يجوز لانتطاع ولايته كذا في محيط السرخسى \* وان زوجها الاقرب حيث هو اختلفوا فيه والظاهر هو الجواز كذا في فتاوى قاضيان والظهيرية \* فان وقع عقد الاقرب والابعد معا فلا يجوز كلاهما وكذلك اذا كان لا يدري السابق من اللاحق هكذا في شرح الطحاوى \* ويبطل ولاية الابعد بمجرد الاقرب لاما عقده لانه حصل بولاية تامة كذا في التبیین \* واجمعوا ان الاقرب اذا حصل ينتقل الولاية الى الابعد كذا في الخلاصة \* غاب الولي او عضل او كان الاب والجدة فاسفا فللقاضى ان يزوجهما من كفو كذا في الوجير للكردي \* بولي الصغير والصغيرة ان ينكحهما وان لم يرضيا بذلك كذا في البرجندی \* سواء كانت بكرا او ثيبا كذا في العيني شرح الكنز \* المعتوه والمعتوهة والمجنون والمجنونة كالصغير والصغيرة فللولي انكاحهما اذا كان الجنون مطبقا كذا في النهر الفائق \* واذا زوج غير الاب والجدة الصغيرة فالاحتياط ان يعقد مرتين مرة بمهر مسمى ومرة بغير مهر مسمى لامرین احدهما انه لو كان في التسمية نقصان لا يصح النكاح الاول ويصح الثانى بمهر المثل والثانى ان الزوج لو كان حلف بطلاق امرأة يتزوجها بلفظ ان تزوج او بلفظة كل امرأة اتزوجها ينعد الثانى بمهر المثل وتحل وان كان ابا او جدا فكذلك عند ابى يوسف ومحمد رحم وعند ابى حنيفة رحم للوجه الثانى كذا في التجنيس والمزید \* فان زوجها الاب والجدة فلا خيار لهما بعد بلوغهما وان زوجها غير الاب والجدة فكل واحد منهما الخيار اذا بلغ ان شاء اقام على النكاح وان شاء فسخ وهذا عند ابى حنيفة ومحمد رحم ويشترط فيه القضاء بخلاف خيار العتق كذا في الهداية \* فان اختار الصغير او الصغيرة الفرقة بعد البلوغ فلم يفرق القاضى بينهما حتى مات احدهما توارثا ويحل للزوج ان يطأها ما لم يفرق القاضى بينهما كذا في المبسوط \* وان زوج القاضى او الامام ثبت الخيار



هو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الكافي \* سئل القاضي بديع الدين من صغيرة زوجت نفسها من كنز ولاوى لها ولا قاضي في ذلك الموضع قال ينعقد ويتوقف على اجازتها بعد بلوغها كذا في السائر خاتمة \* واذا زوجت الصغيرة نفسها ما جاز الاخ الولي جازولها الخيار اذا بلغت كذا في محيط لسرخسي \* ويبتل هذا الخيار في جانبها بالسكوت اذا كانت بكر او لا يمتد الى آخر المجلس حتى لو سكنت كما بلغت وهي بكر تبطل الخيار وان كانت ثيبا في الاصل او كانت بكر الان الزوج قد بنى بهائم باغت عند الزوج لا تبطل خيارها بالسكوت ولا ببقياها من المجلس وانما يبطل خيارها اذا رضيت بالنكاح صريحا او يوجد منها فعل يستدل به على الرضا كالتمكين من الجماع او طلب المفتة او ما اشبه ذلك اما لو اكلت طعامه او خد منه كما كانت فهي على خيارها واذا علمت بالعقد ساعة ما بلغت لكن جهلت بثبوت الخيار سكنت تبطل خيارها اما اذا لم تعلم بالعقد ساعة ما بلغت كان لها الخيار اذا علمت واذا بلغت وسألت عن اسم الزوج او عن المهر المسمى او سلمت على الشهود تبطل خيار البلوغ كذا في المحيط \* ولو اجتمع لها حقان الشفعة وخيار البلوغ نتول اطلب الحقيين ثم نبد في المدعيين بحسب النفس كذا في السراج الرهاج \* ولا يبطل خيار العلام ما لم يقل رضيت او بجي منه ما يعلم انه رضا ولا يبطل بالقيام في حق العلام وانما يبطل بالرضي هكذا في الهداية \* واذا ادركت بالحمل لا بأس بان تحمار نفسها مع رؤية الدم وان رأيت الدم في الليل تقول فسخت النكاح وتشهد ان اسمحت وتقبل انما رأيت الدم الآن لانه لا يصدق ان تقول رأيت الدم في الليل ومسخت ذكره في مجموع النوازل قال رض وان كان هذا كذا بالكن الكذب في بعض المواضع مباح كذا في الخلاصة \* قال هشام سألت محمدا عن الصغيرة التي زوجها عدوها اذا حاضت فمالت الحمد لله تداخرت فهي على خيارها فان بعثت حادها حين حاضت تدعو والشهود يشهدون لم تقدر على الشهود وهي في موضع منقطع عن الناس فكنت اياها ما لا تقدر على الشهود قال الزمها النكاح ولم يجعل هذا عذرا كذا في المحيط \* ابن سامة من محمد بن روح اذا اختارت نفسها وشهدت على ذاك وام نتمدم الى القاضي شهرين فهي على خيارها ما لم تتمكن من نفسها كذا في الذخيرة \* ولو وقع الاصلاف في خيار البلوغ فقالت المرأة اخترت نفسي وردت النكاح كما बात وقال الزوج لا لمسكت وسقط خيارك فالتول قول الزوج كذا في المحيط \* الصبي والصغيرة المرفوقان اذا زوجها المولى

ثم اعتقهما ثم بلغا فانه لا يثبت لهما خيار البلوغ لان خيار العتق يغنى عنه حتى لو اعتق امته الصغيرة  
اولا ثم زوجها ثم بلغت فان لها خيار البلوغ كما ذكره الا سبيجابي كذا في البحر الرائق \* ارتده مسلم  
ولحق بدار الحرب وخلف امرأته وابنته الصغيرة في دار الاسلام وزوج العم الجارية مسلما  
فالنكاح جائز ولها الخيار اذا بلغت فان لم تبلغ حتى لحقت الام والبنت والزوج مرتدين  
بدار الحرب فالنكاح بحاله فان سبي الكل واسلموا فان الجارية والام مملوكتان والزوج  
والاب حران فان بلغت الجارية لا خيار لها ولها خيار العتق اذا اعتق كذا في محيط السرخسي \*  
ثم الفرقة بخيار البلوغ ليست بطلاق لانها فرقة يشترك في سببها الرجل والمرأة وكذا الفرقة  
بخيار العتق ليست بطلاق بخلاف المخيرة كذا في السراج الوهاج \* والضابطة ان كل فرقة  
جاءت من قبل المرأة لا بسبب الزوج فهي فسخ لخيار العتق والبلوغ وكل فرقة جاءت  
من قبل الزوج فهي طلاق كالإيلاء والحب والعنة كذا في النهر الفائق \* واذا وقعت الفرقة  
بخيار البلوغ ان لم يكن الزوج دخل بها فلا مهر لها وقعت الفرقة باختيار الزوج  
او باختيار المرأة وان كان دخل بها فلها المهر كما لا وقعت الفرقة باختيار الزوج  
او باختيار المرأة كذا في المحيط \* معتوه زوجها غير الاب والجد ثم عقلت فلها الخيار  
وان زوجها ابوها او جدّها ثم عقلت فلا خيار لها كذا في محيط السرخسي \* ولو زوجها الابن  
فهو كالاب بل اولى كذا في الخلاصة \* واختلفوا في وقت الدخول بالصغيرة فقليل لا يدخل بها  
ما لم تبلغ وقيل يدخل بها اذا بلغت تسع سنين كذا في البحر الرائق \* واكثر المشايخ عابى انه  
لا عبرة للسن في هذا الباب وانما العبرة للطاقة ان كانت ضخمة سميئة تطيق الرجال ولا يخاف  
عليها المرض من ذلك كان للزوج ان يدخل بها وان لم تبلغ تسع سنين وان كانت نحيفة مهزولة  
لا تطيق الجماع ويخاف عليها المرض لا يحل للزوج ان يدخل بها وان كثر سننها وهو الصحيح  
واذا نقد الزوج المهر وطلب من القاضي ان يأمر اباً المرأة بتسليم المرأة فقال ابوها انها  
صغيرة لا تصلح للرجال ولا تطيق الجماع وقال الزوج بل هي تصلح وتطيق ينظر ان كانت ممن  
تخرج اخرجها واحضرها وينظر اليها فان صلحت للرجال او مر بدفعها الى الزوج وان لم تصلح  
لم يأمره وان كانت ممن لا تخرج امر من يثق بهن من النساء ان ينظرن اليها فان قلن انها  
تطيق

تطبق الجماع وتحتمل الرجال أمر الأب بدفعها الى الزوج وان قلن لا تحتمل الرجال لا يؤمر  
 بنسليمها الى الزوج كذا في المحيط \* نقد نكاح حرة مكلفة بلا ولي مند ابى حنيفة وابى  
 يوسف رح في ظاهر الرواية كذا في التبیین \* سئل شيخ الاسلام مطاء بن حمزة عن امرأة شافعية  
 بكر بالغة زوجت نفسها من حنفى بغير اذن ابیها والاب لا يرضى ورد هل يصح هذا النكاح قال نعم  
 وكذا لك لو زوجت نفسها من شافعى كذا في الطهيريّة \* لا يجوز نكاح احد على بالغة صحيحة  
 العقل من اب او سلطان بغير اذنها بكرة كانت او ثيبا فان فعل ذاك فالنكاح موقوف على اجازتها  
 فان اجازته جاز وان ردته بطل كذا في السراج الوهاج \* ولو ضحكت البكر عند الاستيمار  
 او بعد ما بلغها الخبر فهو رضا هكذا ذكر التدويرى وشيخ الاسلام كذا في المحيط \* وهكذا  
 في الكافي \* وقالوا ان ضحكت كالمستهزئة لما سمعت لا يكون رضا كذا في المبسوط والكافي \*  
 وعليه الفتوى كذا في البحر الرائق \* وان تبسمت فهو رضا هو الصحيح من المذهب ذكره  
 شمس الائمة الحلواني كذا في المحيط \* وان بكت اختلفوا فيه والصحيح ان البكاء اذا كان  
 بخروج الدمع من غير صرت يكون رضا وان كان مع الصوت والصاح لا يكون رضا كذا  
 في فتاوى قاضى خان \* وهر الاوجه وعليه الفتوى كذا في الذخيرة \* وان اسنأذن  
 الوالى البكر البالغة فسكتت فذلك اذن منها وكذا اذا مكنت الزوج من نفسها بعد  
 ما زوجها الوالى فهو رضا وكذا لو طالبت بصد اقها بعد العلم فهو رضا كذا في السراج الوهاج \*  
 واذا قال لها ابري اريد ان ازوجك من فلان بالى فسكتت ثم زوجها فقالت لا ارضى  
 او زوجها ثم باءها اخبر فسكتت بالسكرت منها رضا في الرجوع من حجبها اذا كان الزوج هو الوالى  
 وان كان لها ولي فرب من الزوج لا يكون السكرت منها رضا واذا اخبر ان شاءت رضيت وان  
 شاءت ردت وان بلغها الخبر من رجل واحد ان كان ذاك الرجل رسول الوالى يكون مكوثها  
 رضا سواء كان الرسول عدلا او فديا عدل كذا في المضمرات \* وان كان الخبر فضاويا شرط  
 فيه العدد او العدالة عند ابى حنيفة رح خلافا لهما كذا في الكافي \* وقال بعض مشائخنا رح  
 ان كان الخبر اجنبى ليس بواى ولا رسول عنه ان كان الخبر رجلا واحدا فهو عدل وان صدقته  
 في ذاك ثبت النكاح وان كذبته لا يثبت وان ظهر صدق الخبر عند ابى حنيفة رح وعندهما  
 وفي بعض النسخ في شرح المبرط للامام السرخسى

ينبت النكاح اذا ظهر صدق المحبر كذا في الذخيرة \* ولو بلغها الخبر فتكلمت بكلام اجنبى فهو مكوت ههنا فيكون اجازة هكذا في البحر الرائق \* بكر بلغها خبرا لنكاح فاخذها العطاس او السعال فلما ذهب عنها قالت لا ارضى جاز الرد اذا قالت متصلا به وكذا لك اذا اخذ منها ثم ترك فقالت لا ارضى جاز الرد في هذا الموضع ايضا كذا في الذخيرة \* وتعتبر في الاستيمار تسمية الزوج على وجه يقع به المعرفة كذا في الهداية \* حتى لو قال لها اريدان ازوجك من رجل فسكتت لا يكون رضا ولو قال لها ازوجك من فلان او فلان وذكر جماعة فسكتت فهو رضا بزوجهما الولي من ايهما شاء فان قال من جيرانى او بنى عمى ان كانوا جماعة يحصون فهو رضا والا فلا كذا في التبیین \* وهذا كله ان الم تغوض الامر اليه اما اذا قالت انا راضية بما تفعله انت بعد قوله ان اقواما يخطبونك او زوجنى ممن تختاره ونحوه فهو استيذان صحيح وقيل يشترط ذكر المهر وهو قول المتأخرين \* وفي فتح القدير وهو الوجه كذا في البحر الرائق \* فان استأمرها الاب قبل النكاح فقال ازوجك ولم يذكر المهر ولا الزوج فسكتت لا يكون سكوتها رضا ولها ان ترد بعد ذلك وان ذكر الزوج والمهر في الاستيمار فسكتت كان سكوتها رضا وان ذكر الزوج ولم يذكر المهر فسكتت قالوا ان وهبها من رجل نفذ نكاحه لانها رضيت بنكاح لا تسمية فيه واذا مهرها والنكاح بمهر المثل والنكاح بلفظ الهبة يوجب مهر المثل وان زوجها بمهر مسمى لا ينفذ نكاح الولي لانها ما رضيت بتسمية الولي فلا ينفذ نكاح الولي الا باجازة مستقبلية وان زوجها الولي بغير الاستيمار ثم اخبرها بعد النكاح فسكتت ان اخبرها بالنكاح ولم يذكر الزوج والمهر اختلفوا فيه والصحيح انه لا يكون رضا وان ذكر الزوج والمهر فسكتت كان رضا وان ذكر الزوج ولم يذكر المهر فهو على التفصيل الذى تقدم في الاستيمار قبل النكاح وان ذكر المهر ولم يذكر الزوج فسكتت لم يكن السكوت رضا استأمرها قبل النكاح او اخبرها بعد النكاح كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو تزوجها وليها فعالت لا ارضى ثم رضيت في المجلس لم يجز كذا في محيط السرخسى \* ولو تزوجها الولي فردت ثم قال لها في مجلس آذان اقواما يخطبونك فقالت انا راضية بما تفعل فزوجها الولي من الاول فابت ان تجيز نكاحه كان لها ذلك كذا في فتاوى قاضى خان \* سئل الشيخ الامام الفقيه ابو نصر عن رجل زوج وايمته فلما بلغها الخبر قالت هو ذميم لا ارضى به او قالت هو ذباغ لا ارضى به قال هذا كلام واحد

فلا يضرهما ما قدمت وبطل النكاح كذا في المحيط \* واذا استأمرها الولي في نكاح رجل فابت ثم زوجها الولي منه فسكتت كان رضا كذا في شرح الجامع الصغير لناضيخان \* ولو زوجها الولي بحضرتها فسكتت اختلف الاشائخ فيه والاصح انه رضا ولو زوجها وليان متساويان كلوا حد منهما من رجل فاجازتهما معا بطلا لعدم الولاية وان سككت بقيا موقوفين حتى تجيزا حدهما كذا في التبیین \* وهريظاهر الجواب كذا في البحر الرائق \* واذا استأمر البكر الولي في التزويج من رجل فقالت غيره اولى لم يكن ذلك ان نأوا واخبرها به بعد العقد فقالت ذاك كان اجازة كذا في الذخيرة \* بالغة زوجها ابوها فبلغها الخبر فقالت لا اريد او قالت لا اريد فلانا فالمختار انه يكون ردا في الوجهين كذا في التمار خانية ما فلا من العتابة \* ولو قال اه اولى بها اني اريدان ازوجك من فلان فقالت يصليهما فلما خرج الولي قالت لا ارضى ولم يعلم الولي بقولها حتى زوجها من فلان صح ولو زوجها الولي فقالت نعم ما صنع ما لاصح انه اجازة ولو قالت احسنت او اصبحت اوبارك اللله لك اولنا او تبليت التهنية فهو رضا وقال ابن سلام رح اذا قال لها الولي ازوجك من فلان فقالت باكي ليست انه يكون رضا ولو قالت لا حاجة لي الى النكاح او كنت قلت لك لا اريد فهو رد للنكاح المماشر \* وكذا لو قالت لا ارضى او لا اصبر او انا كارهة عن ابي يوسف رح انه رد \* واما قولها لا يعجبني او لا اريد الا زواجا فلا يكون ردا حتى لو رضى به ذلك يصح واو قالت لا اريد فلانا فهو رد كذا في الظهيرية \* وهو الاظهر والا قرب الى الصواب كذا في المحيط \* واو قالت انت اهل العلم او بالغا رسيقة تو به داني لم يكن ذلك رضا ولو قالت ذلك اليك فهو رضا كذا في الظهيرية \* بكر زوجها ابن صمها من نفسه وهي بالغة فبلغها الخبر فسكتت ثم قالت لا ارضى كان اها ذاك لان ابن العم كان اصيلا في نفسه فضوليا في جانب المرأة فلم يتم العقد في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله فلا يعمل الرضا \* ولو استأمرها في التزويج من نفسه فسكتت ثم زوجها من نفسه جاز اجماعا كذا في فتاوى قاضي خان \* قال الاب المبكر ابنة ان فلا يذكر كرمهم كذا فونت من مكانها مرتين وهي ساكنة فزوجها جاز كذا في غانة الساجين \* ولو زوجها الولي بغير استئمان ثم اختلفا فقال الزوج بلغك النكاح فسكتت وقالت لا بل رد دت كان القول قولها كذا في شرح الجامع الصغير لناضيخان \* وان اقام الزوج البينة على سكوتها حين

بلغها الخبر نهى امرأته والا فلا نكاح بينهما ولا يمين عليها في قول ابى حنيفة رح وعندهما عليها  
اليمين كذا في المحيط \* وعليه الفتوى كذا في شرح النقاية للشيخ ابى المكارم \* فاذا نكحت بقضى  
عليها بالنكول وان اقام الزوج بينة على سكوتها حين بلغها الخبر واقامت بينة على الرد فبينتها  
اولى كذا في المحيط \* واذا قال الشهود كنا عندها ولم نسمعها تنكح ثبت سكوتها بذلك كذا  
في فتح القدير \* ولو اقام الزوج البينة انها اجازت العقد حين اخبرت واقامت البينة انها ردت  
حين اخبرت كانت البينة بينة الزوج كذا في السراج الوهاج \* ولو كانت البكر قد دخل بها  
زوجها ثم قالت ام ارض لم تصدق على ذلك وكان تمكينها اياه من الدخول بها رضا الا اذا دخل  
بها وهي مكروهة نعم لا يثبت الرضا بان اقامت بينة على الرد في هذه الصورة ذكر في فتاوى الفضلى  
انها تقبل وقيل الصحيح انها لا تقبل لان التمكين منها بمنزلة الاقرار بالرضا واقرت بالرضا  
ثم ادعت الرد لا يصح دعواها ولا تقبل بينتها فكذا هذا كذا في المحيط \* ولا يقبل عليها قول وايها  
بالرضا لانه يقر عليها بثبوت المالك للزوج واقارارها عليها بالنكاح بعد بلوغها غير صحيح كذا  
في شرح الميسوط للامام السرخسى \* رجل زوج ابنته البالغة ولم يعلم الرضا والرد حتى مات زوجها  
فقال ورثة الزوج انها زوجت بغير امرها ولم تعلم بالنكاح وام ترض فلاميراث وقالت زوجنى  
ابى بامرى كان القول قولها ولها الميراث وعليها العدة وان قالت زوجنى ابى بغير امرى  
فبلغنى الخبر فرضيت فلأمهر لها ولا ميراث كذا في فتاوى ناصبى خان \* ولو استأذن الثيب  
فلا بد من رضاها بالقول وكذا اذا بلغها الخبر كذا في الكافى \* وكما يتحقق رضاها بالقول كقولها  
رضيت وقبلت واحسنت واصبت وبارك الله اك اولنا ونحوه يتحقق بالدلالة كطلب مهرها  
ونفقتها وتمكينها من الوطى وقبول التهنئة والضحك بالسروور من غير استهزاء كذا في التبيين \*  
والثيب اذا زوجت قبلت الهدية بعد التزويج فذلك ليس برضا كذلك لو اكلت من طعامه  
او خدعته كما كانت تخدمه قبل ذلك \* ولو خلا بها برضاها هل يكون اجازة لارواية لهذه المسئلة  
قال وصدى ان هذا اجازة كذا في الظهيرية \* وان زالت بكارتها بوثبة او حيضة او جراحة  
او تعنيس نهى في حكم الابكار وان زالت بكارتها بزنا فكذلك عند ابى حنيفة رح \* وعندهما لا يكتفى  
بسكوتها فان اخرجت راقيم عليها الحد فالصحيح انه لا يكتفى بسكوتها وكذا ان صار الزنا عادة لها

كذا في الكافي \* واذا مات زوج البكر بعدما خلا بها قبل ان يدخل بها تزوج كما تزوج الابكار  
وكذا لو وقعت الفارقة بين العنين وامراته وكذا لو زالت بكارته بالحرف الاستنجااء ولو زالت بكارتها  
بنكاح فاسدا وجو صعت بشبهة تزوج كما تزوج الثيب هكذا في الخلاصة \* المات اثنا عشر في الاكفاء \*  
الكفاءة معتبرة في الرجال للنساء للزوم النكاح كذا في ميط السرخسي \* ولاد منبر في جانب النساء  
للرجال كذا في البدائع \* فاذا تزوجت المرأة وجلا خيرا منها وليس للولي ان يفرق بينهما  
فان الولي لا يتغير بان يكون تحت الرجل من لا يكا، كذا في شرح المبسوط الا أم السرخسي \*  
الكفاءة تعترف في اشياء منها النسب فتربش بعضهم اكفاء لبعض كيف كانت حتى ان النورشي الذي  
ليس بها شمي يكون كنفوا لها شمي وخير النورشي من العرب لا يكون كنفوا النورشي  
والعرب بعضهم اكفاء لبعض \* الا نصاري والاهل اجدى فيه سراء كذا في فتاوى قاضيه ان \*  
وبنوب اهله ليسوا باكفاء لعامة العرب والصحيح ان العرب كلهم اكفاء كذا في ادب السرخسي مسئلة  
كذا في الكافي \* والمرابي وهم خير العرب لا يكونون اكفاء للعرب والمرابي بعضهم اكفاء لبعض  
كذا في العتابة \* قالوا الحسيب كنفوا المنسيب حتى ان النقيبة يكون كنفوا المعارية كذا في قاضيه ان  
والعتابي في جوامع الغنفه \* وفي الامنا بيع والعالم كنفوا المعربة والعلوية والاصح ان لا يكون كنفوا المعارية  
كذا في غايه السروجي \* ومنها اسلام الابرار من اسلم بنده و ليس له اب في الاسلام لا يكون كنفوا له  
اب واحد في الاسلام كذا في فتاوى قاضيه ان \* ومن له اب واحد في الاسلام لا يكون كنفوا له ابوان  
فصا عدا في الاسلام كذا في البدائع \* والذي اسلم بنده لا يكون كنفوا للمتي اهل ابوان او ثلثة في الاسلام  
ويكون كنفوا لثلثة هذا اذا كان في موضع قد تباعد عن الاسلام وطال واما اذا كان العهد قريبا  
بحيث لا يعير ولا يكون ذلك عيبا له يكون كنفوا كذا في السراج البرهان \* ومن له ابوان في الاسلام  
كان كنفوا لامراة لها ثلثة آباء في الاسلام او اكثر كذا في المحيط \* رجل ارتد والعهد بالملك ثم اسام  
فهو كنفوا لمن لم تجر عليه ردة كذا في القنية \* ومنها الحرة والامم ك كيف كان لا يكون  
كنفوا للحرة وكذا المعتقد ابوه لا يكون كنفوا للحرة الا صا كذا في فتاوى قاضيه ان \* والمعتقد  
يكون كنفوا لثلثة كذا في شرح الطحاوي \* والمعتقد ابوه لا يكون كنفوا للمراة التي لها ابوان في الحرة  
كذا في فتاوى قاضيه ان \* والذي هو حر مسلم في الاصل بابيه وجده بان ولد جده حرا مسلما  
كنفوا له آباء احرا مسلمون ولي كان جده معتقا او كافرا اسلم لا يكون كنفوا لها \* والمعتقد لا يكون كنفوا

لا امرأة امها حرة الاصل وابوها معتق وقيل لا رواية لهذه المسئلة كذا في العتابية \* ومولاة اشرف  
القوم لا تكون كنف المولى الرضيع لان الرلاء بمنزلة النسب حتى ان مولاة بنى هاشم اذا زوجت  
نفسها من مولى العرب كان لمعتنهابحق التعرض هكذا في شرح الطحاوى \* ومولاة الهاشمى  
لا تكافى مولى القريشى كذا في التمر تاشى \* ومعنة اشرف التوم تكون كنف المولى كذا في  
الذخيرة \* وتعتبر الكفاءة في الحرية والا سلام في حق العجم لانهم كانوا يفتخرون بهما دون  
النسب هكذا في التبيين \* اما في حق العرب فالا سلام الاب ليس بشرط كذا في المحيط \* فلو تزوج  
صربي له اب كافر بعربية لها آباء في الا سلام فهو كنف واما الحرية فهي لازمة للعرب لانه لا يجوز  
استرقاقهم كذا في البحر الرائق \* ومنها الكفاءة في المال وهوان يكون مالكا للمهر والنفقة وهو المعتبر  
في ظاهرها روايته حتى ان من لا يملكها ولا يملك احدهما لا يكون كنف كذا في الهداية \*  
موسرة كانت المرأة او معسرة هكذا في التجنيس والمزيد \* ولا يعتبر الزيادة على ذلك حتى ان  
من كان قادرا على المهر والنفقة كان كنفها وان كانت هي صاحبة اموال كثيرة هو الصحيح  
من المذهب \* وان كان يتقدر على نفقتها بالكسب ولا يتقدر على المهر اختلف المشايخ فيه  
ما منهم على انه لا يكون كنف كذا في المحيط \* المراد بالمهر المعجل وهو ما تعارنوا تعجيله  
ولا يعتبر الباقي ولو كان حالا كذا في التبيين \* قال ابو نصر يعتبر في النفقة قوت سنة وكان  
نصير رح يقول يعتبر قوت شهر وهو الاصح هكذا في التجنيس والمزيد \* وعن ابى يوسف رح  
اذا كان قادرا على المهر ويكسب كل يوم ما ينفق عليها كان كنفها وهو الصحيح كذا في شرح  
الجامع الصغير لقاضيخان \* والا حسن في المحترفين ما قال ابو يوسف رح كذا في فتاوى  
قاضيخان \* ثم انما يعتبر القدرة على النفقة اذا كانت المرأة كبيرة او صغيرة تصلح للجماع اما اذا  
كانت صغيرة لا تصلح للجماع لا يعتبر القدرة على النفقة لانه لا نفقة لها في هذه الصورة ويكتفى بالقدرة  
على المهر كذا في الذخيرة \* رجل تزوج امرأة وهو فقير فتركت له المهر لا يكون كنف لانه  
انما يعتبر حالة العقد كذا في التجنيس والمزيد \* رجل تزوج اخته الصغيرة من صبي له طاعة لنفقة  
وليس له طاعة المهر فقبل الاب النكاح وهو غنى جاز لانه يعد غنيا بغنى الاب في حق المهر دون النفقة  
لان العادة جرت فيما بين الناس انهم يتحملون مهرا لابناء الصغار تردون النفقة كذا في الذخيرة \*  
ولو كان عليه دين بقدر المهر كان كنف الا ان له ان يقتضى اى الدينين شاء كذا في النهر الفائق \*



ومن هذا الذي ياتى تعتبر الكفاءة في الديانة وهذا قول ابى حنيفة وابى يوسف رح هـ الصحيح  
 كذا في الهداية \* فلا يكون الفاسق كفؤا للصالحة كذا في المجمع \* سواء كان معلن الفسق او لم يكن  
 كذا في المحيط \* وذكر السرخسي ان الصحيح من مذهب ابى حنيفة رح ان الكفاءة من حيث الصلاح  
 غير معتبرة كذا في السراج الوهاج \* رجل زوج ابنته الصغيرة من رجل على ظن انه صالح  
 لا يشرب الخمر فوجده الاب شربا مدمنا وكبرت الابنة فتاقت لا ارضى بالنكاح ان لم يعرف  
 ابوها بشرب الخمر وذاتة اهل بيته الصالحون فالتكاح باطل اى يبطل وهذه المسئلة بالاتفاق كذا  
 في الذخيرة \* وانما الخلاف بين ابى حنيفة رح وصاحبيه فيما اذا زوجها من رجل مرفه غير كفؤ  
 فعند ابى حنيفة رح يجوز لان الاب كامل الشفعة وامر الراى فالظاهر انه تامل غاية التامل ووجد  
 غير الكفو اصلحة من الكفو كذا في المحيط \* ثم الكفاءة معتبرة عند ابتداء النكاح ولا يعتبر استمرارها بعد  
 ذلك حتى لو تزوجها وهو كفؤ ثم صار فاجرا او امرا لا يفسخ النكاح كذا في السراج الوهاج \*  
 ومنها لحرف في ظاهر الرواية عن ابى حنيفة رح لا يعتبر الحرة والكفر البطار كنؤا للعطار وفي  
 قول ابى يوسف ومحمد رحمهم الله واحدى الروايتين عن ابى حنيفة رح صاحب الحرة الدنية  
 كما يبطاروا الحجام والحائك والكناس والدباغ لا يكون كفو العطار والمزاروا الصراف  
 هو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان \* وكذا الحلق لا يكون كفو النجم كذا في السراج الوهاج \*  
 والروى عن ابى يوسف رح ان الحرف متى توارثت لا يعتبر النكاح وثبتت الكفاءة  
 والحائك يكون كفو المحجم والدباغ يكون كفو المكناس والصفار يكون كفو اللحاد والعطار  
 يكون كفو المزار والشمس الائمة المختار والفتوى كذا في المحيط \* والجماع لا يعد  
 في الكفاءة كذا في فتاوى قاضيخان \* قال صاحب الكتاب النصيحة ان يراعى الايام المجاسة  
 في الحسن والجمال كذا في التارخانية فاما من الحجة \* واختلعا في العمل قال بعضهم لا يعتبر  
 وكذا في فتاوى قاضيخان \* ثم المرأة اذا زوجت نفسها من غير كفو صحيح النكاح في ظاهر الرواية  
 من ابى حنيفة رح وهو قول ابى يوسف رح آخره وقول محمد رح آخره ايضا حتى ان تبطل النفقة  
 يثبت فيه حكم الطلاق والظهار والايلاء والنوارث وغير ذلك ولكن الايام حتى الاحتراض  
 وروى الحسن عن ابى حنيفة رح ان النكاح لا ينعقد بعد اخذ كميته من مشايخها رح كذا في المحيط \*  
 والمختار في زماننا للفتوى رواية الحسن \* وقال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي

رواية الحسن اقرب الى الاحتياط كذا في فتاوى ناصيخان في فصل شرائط النكاح \*  
وفي البرازية ذكر برهان الائمة ان الفتوى في جواز النكاح بكر كانت اوثبها على قول الامام  
الاعظم وهذا ان كان لها ولى فان لم يكن صح النكاح اتفاقا كذا في النهار الفائق \* ولا يكون التفريق  
بذلك الا عند القاضى اما بدون فسخ القاضى لا يفسخ النكاح بينهما ويكون هذه فرقة بغير طلاق  
حتى لو لم يكن الزوج دخل بها فلا شئ لها من المهر كذا في المحيط \* وان دخل بها او خلا  
بها خلوة صحيحة يازمه كل المسمى ونفقة العدة وعليها العدة كذا في السراج الراجح \* والذي  
يلى المرافعة الى القاضى المحارم عند بعض المشايخ \* وعند بعضهم المحارم وغير المحارم في ذاك  
على السواء حتى يثبت ولاية المرافعة لابن العم ومن اشبهه وهو الصحيح كذا في المحيط \* ولا يثبت  
هذه الولاية لذوى الارحام وانما تثبت للعصبات كذا في الخلاصة في جنس خيار البلوغ \*  
وان اتزوجت المرأة غير كفؤ ودخل بها وفرق القاضى بينهما بخصوصة الولى والزمة المهر والزمها  
العدة ثم تزوجها في عدتها بغير ولى وفرق القاضى بينهما قبل الدخول بها كان لها عليه المهر  
الثانى كاملا وعليها عدة مستقبلة في قول ابى حنيفة ولى يرسف ردهما الله كذا في شرح المبسوط  
لل امام السرخسى \* وان ازوجت نفسها من غير كفؤ بغير رضا الولى فقبض الرضى مهرها  
وجهازها من رضاء وتسليم ولو قبضه ولم يجهزها فقد اختلف المشايخ والصحيح انه يكون رضاء  
تسليما للمعتد واذا لم يقبض مهرها واكن خاصم زوجها نفقتها : تقدير مهرها عليه بوكالة منها كان ذاك  
منه رضاء وتسليما للمعتد استحسانا \* وهذا ان كان عدم الكفاءة ثابتا عند القاضى قبل مخاصمة الولى  
اي اذ في المهر والنفقة فاما اذا لم يكن عدم الكفاءة ثابتا قبل ذاك عند القاضى لا يكون رضاء بالنكاح  
قياسا واستحسانا كذا في الذخيرة \* وسكوت الرضى عن المطالبة بالتفريق لا يبطل حقه في الفسخ وان  
طال الزمان حتى نل ذلك كذا في شرح الجامع لصغير لنا صيخان \* اذا وادت منه فليس للاولياء  
حق الفسخ لكن ذكر في مبسوط شيخ الاسلام وان ازوجت نفسها من غير كفؤ فعلم الولى بذلك فسكت  
حتى ولدت اولاد ثم بدأه ان يخاصم في ذلك فلد ان يفرق بينهما كذا في النهاية \* وان ا  
زوجت نفسها من غير كفؤ ورضى به احد الاولياء لم يكن لهذا الولى ولا لمن مثله اودونه  
في الولاية حق الفسخ ويكون ذاك لمن فرقه كذا في فتاوى قاضيخان \* وكذا اذا زوجها

احد الاولياء برضاها كذا في المحيط \* وان زوجها الولي من غير كفو قد دخل بها ثم باننت  
من زوجها بالطلاق ثم زوجت نفسها هذا الزوج بغير ولي كان للمولى ان يفسخ كذا في فتاوى  
قاضيان \* ولو طلقها طلاقا رجعيا وراجعها بغير رضى المولى لا يكون للمولى حق التفريق  
كذا في الخلاصة \* في المتن بن سماعه عن محمد بن ابي ابراهيم تحت رجل هو ليس بكفو له ان يفسخ  
اخرها في ذلك وابوها غائب عنها غيبة منقطعة او خاصمة ولى ائمة غيره اولى منه وهو غائب  
غيبة منقطعة فادعى الزوج ان المولى اولى بزوجته يؤمر بان يفسخ المصاهرة وان اقام بينة على ذلك  
قبالت بينته واخذ به على المولى الاولياء والافرق بينهما كذا في الذخيرة \* في المتن بشرع  
ابن يوسف رجل زوج امته له وهي صغيرة من رجل ثم ادعى انها ابنته فثبت النسب والنكاح  
على حاله ان كان الزوج كفوا فان لم يكن كفوا فهو في القياس لازم لانه هو الذي زوج وهو ولي  
ولو باعها من رجل ثم ادعى المشتري انها بنته فكذلك اذا كان الزوج كفوا وان كان الزوج  
غير كفو فالقياس كذا لانه زوجها ولى مالك \* وفي نكاح الاصل بعد تزوج امرأه باذن مولاه  
ولم يخبر وقت العقد انه حرا وعبد ولم تعلم المرأة ايضا ولا اولياؤها انه حرا وعبد ثم ظهر انه عبد  
فان كانت المرأة هي التي باشرت عقد النكاح فلا خيار لها ولكن للاولياء الخيار وان كان الاولياء  
هم الذين باشروا عقد النكاح عليها وباتى المسئلة بحالها فلا خيار للمرأة ولا للاولياء وبمثل ما اخبر  
الزوج انه حرا وباتى المسئلة بحالها كان اهم الخيار فلهذه المسئلة دليل على ان المرأة اذا زوجت  
نفسها من رجل ولم تشترط الكفاءة ولم تعلم انه كفو او غير كفو ثم علمت انه غير كفو فلا خيار لها  
ولكن للاولياء الخيار وان كان الاولياء هم الذين باشروا عقد النكاح برضاها ولم يعلموا انه كفو  
او غير كفو فلا خيار لواحد منهما وما اذا شرط الكفاءة او اخبراهم بالكفاءة ثم ظهر انه غير كفو  
كان لهم الخيار \* وسئل شيخ الاسلام عن مجبرل النسب هل هو كفو لا امرأة معروفة بالنسب  
قال لا كذا في المحيط \* ولو انتسب الزوج لها نسب غير نسبه فان ظهر ونه وهو ليس بكفو فحق الفسخ  
نابت لكل وان كان كفوا فحق الفسخ لها دون الاولياء وان كان ما ظهر فواقع ما اخبر  
فلا فسخ لاحد كذا في الظهيرية \* ولو كانت هي التي غرت الزوج وانتسبت الى غير نسبها  
لا خيار للزوج وهي امرأته ان شاء امسكها وان شاء طلقها كذا في شرح الاحكام الصغير لقاضيان \*  
ولو تزوج امرأة على انه فلان بن فلان فاذا هو اخوه لا بيه او صده لا بيه كان لها حق الفسخ

كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل تزوج امرأة مجهولة النسب ثم ادعاها رجل من بنى قريش  
واثبت القاضي نسبها منه وجعلها بنتا له وزوجها حجام فلماذا الابان يفرق بينها وبين زوجها  
ولو لم يكن كذا لك لكن اقرت بالرق لرجل لم يكن لمولاها ان يبطل النكاح بينهما كذا  
في الذخيرة \* المرأة اذا زوجت نفسها من غير كفؤ هل لها ان تمنع نفسها حتى يرضى  
الاولياء افتى الفقيه ابو الليث ان لها ذلك وان كان خلاف ظاهر الرواية وكثير من مشائخنا  
افتوا بظاهر الرواية ليس لها ان تمنع كذا في الخلاصة \* ولو تزوجت المرأة وتقصت من مهر مثلها  
فلو الى الاعتراض عليها حتى يتم لها مهرها او يفارقها واذا فارقها قبل الدخول فلا مهر لها  
وان فارقها بعده فلها المسمى وكذا اذا مات اجد هما قبل التفريق وهذا عند ابي حنيفة رح  
وتالا ليس له الاعتراض هكذا في التبیین \* ولا يكون هذه الفرقة الا عند القاضي ومالم يقض  
القاضي بالفرقة بينهما فحكم الطلاق والظهار والايلاء والميراث باق كذا في السراج الوهاج \*  
السلطان اذا اكرد رجلا ليزوج موليته من كفؤ باقل من مهر مثلها ورضيت المرأة بذلك ثم  
زال الاكراه فللولى حق الخصومة مع الزوج حتى يبلغ مهر مثلها او يفرق القاضي بينهما  
وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح لا حق للولى في ذلك وكذا في مسئلة اذا كانت المرأة  
مكرهة ثم زال الاكراه على قول ابي حنيفة رح حق الخصومة للمرأة مع الولي وعلى  
قولهما حق الخصومة للمرأة لا غير كذا في المحيط فيما يتصل بفصل معرفة الاولياء \*  
واذا اكرهت المرأة على ان تزوج نفسها من كفؤ بمهر المثل ثم زال الاكراه فلا خيار لها  
واما اذا اكرهت على ان تزوج نفسها من غير الكفؤ او باقل من مهر المثل ثم زال  
الاكراه فلها الخيار كذا في المحيط \* واذا اكرهت المرأة على النكاح ففعلت فانه يجوز العقد  
ولا ضمان على المكره بحال ثم ينظر ان كان الزوج كفؤا والمسمى اكثر من مهر المثل او مثله  
جاء وان كان اقل من مهر المثل وطلبت التبليغ الى مهر مثلها يقال له اما ان تبلغ اليه  
والا فارقها فان بلغ فبها ونعمت وان فارقها قبل الدخول لا يلزمه شيء وان دخل بها وهي مكرهة  
فهذا رضا منه للتبليغ الى مهر المثل وان دخل بها طائفة فهذا رضا منها بالمسمى الا ان الاولياء  
الاعتراض عليها عند ابي حنيفة رح وعندهما ليس لهم ذلك هذا اذا كان الزوج كفؤا اما اذا كان  
غير كفؤ فلا ولى ان يفرقوا بينهما فان دخل بها ان كانت مكرهة لزمه مهر المثل وحق الاعتراض

لعدم الكفاءة باق وان دخل بها طائفة يلزمه المسمى ولا يزداد عليه ويكون هذا رضا منها بالنكاح لان تمكينها من نفسها اجازة للعقد كقولها رضيت ويستط الخيارات الثابتة ان التفریق لعدم الكفاءة وتمام مهر المثل وبقي الخيار للاولياء في التفریق لعدم الكفاءة ولانتصان المهر عند ابى حنيفة رح وعندهما هما الخيار لعدم الكفاءة لاخير ولا فرق بينهما قبل الدخول لا يلزمه شيء كذا في السراج البرهان في كتاب الاكواء \* ولو زوج واده الصغير من غير كفؤ بان زوج ابنته امه او ابنته عبدا او زوج بغيم واحد بان زوج البنت وتضمن مهرها او زوج ابنته وزاد على مهر امرأته جاز وهذا عند ابى حنيفة رح كذا في التبيين \* ومندهما لا يجوز الزيادة والخط الا بما يتغابن الناس فيه قال بعضهم: ما اصل النكاح نصحيح والاصح ان النكاح باطل عند هذا هكذا في الكافي \* والصحيح قول ابى حنيفة رح كذا في المصمرات \* واجمعوا على انه لا يجوز ذلك من غير الاب والجد ولا من القاضي كذا في بناوي قاضيخان \* والخلاف فيما اذا لم يعرف سوء اختيار الاب مدانة او فسدا ما اذا عرف ذلك منه فالنكاح باطل احكاما وكذا اذا كان سكران لا يصح تزويجه لهما اجماعا كذا في السراج البرهان \* وان كانت الزيادة والانتصان بحيث يتغابن الناس في مثله يجوز بالانفاق وكذلك الحركات في غير الاب والجد من سائر الاولياء كذا في المحيط \* الباب السادس في الرطان والنكاح فسادا \* يصح التوكيل بالنكاح وان لم يحضره الشهود كذا في التارخا بة فلا يصح التمسك بخبره زاد \* امرأة نالت اجل زوجها ممن شئت لا يملك ان يزوجه من نفسه كذا في التجنيس والمزید \* رجل ول امرأة ان تزوجه فزوجت نفسها منه لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* وان اطل رجلا ان يزوجه امرأة بعينها ببذل سماء فزوجها التوكيل لنفسه بذلك الدال حاز السكاح للتوكيل كذا في المحيط \* وكلت رجلا بان يتصرف في امرها فزوجها من نفسه نالت المرأة اردت البيوع والاشريفة لا يجوز النكاح لانه لو وكلت بتزويجها لا يملك ان يزوجه من نفسه فهذا اولي كذا في التجنيس والمزید \* امرأة وكلت رجلا بان يزوجه من نفسه بمال فزوجت فلانة من نفسها يجوز وان لم تقل قبلت كذا في الخلاصة \* امر رجلا ان يزوجه فزوجها ابنته الصغيرة او بنت اخيه الصغيرة وهو رايها لا يجوز وكذا كل من ابى امرها بغير امرها ولو زوجها ابنته الكبيرة برضاها ذكر في الاصل ان على قول ابى حنيفة رح لا يجوز الا ان يرضى

بها الزوج وعلى قولهما يجوز ولو زوجه اخته الكبيرة برضاها جاز بلا خلاف كذا في المحيط \*  
 الوكيل من قبل المرأة اذا زوجها من ابنة او ابنه لا يجوز في قول ابي حنيفة رح كذا  
 في فتاوى قاضيخان \* وان كان الابن صغيرا لا يجوز بلا خلاف كذا في المحيط \* الوكيل بالنكاح  
 من قبل المرأة اذا زوجها ممن ليس بكفو لها قال بعضهم لا يصح على قول الكل وهو الصحيح  
 وان كان كفو الا انه اعمى او مقعد او صبي او معتوه فهو جائز وكذا اذا كان خصيا او عنيئا \*  
 ولو وكل رجلا ان يزوجه امرأة فزوجه امرأة مميأة او شلاء او رتشاء او مجنونته او صغيرة تجامع  
 او لا تجامع حرة او امته ليست بكفو له مسلمة او كابية جاز في قول ابي حنيفة رح كذا  
 في فتاوى قاضي خان \* ولو زوجه الوكيل امته نفسه لا يجوز اجماعا كذا في النهاية \*  
 ولو زوجه شهفاء او فرياء لها لعاب سائل وقتل زائل وشق مائل فهو على هذا لا خلاف كذا  
 في الظهيرية \* وعلى هذا الخلاف ان يزوجه مقطوعة اليد او مغلوجة هكذا في النهاية \*  
 امرء ان يزوجه بيضاء فزوجه سوداء او على العكس لا يصح ولو عميأة فزوجه بصيرة يصح  
 كذا في الوجيز للكردي \* امرء بان يزوجه امته فزوجه حرة لا يجوز وان زوجه مكاتبه  
 او مدبرة او ام ولد جاز كذا في الخلاصة \* الوكيل بالنكاح الفاسد اذا زوجه نكاحا جائزا  
 لم يجز كذا في محيط السرخسي \* ولو وكله ان يزوجه امرأة فزوجه الوكيل امرأة جعلها الزوج  
 طالق ان تزوجه بالنكاح جائز والطلاق واقع كذا في المحيط \* رجل وكل رجلا ان يزوجه امرأة  
 مروجة امرأة فدا بانها الموكل قبل التوكيل جاز ان الم يكن الموكل شكا اليه من سوء خلقها  
 ونحو ذلك ولو زوجه الوكيل امرأة فارقتها الموكل بعد التوكيل لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان  
 في كتاب الوكالة \* واذا قال الرجل لغيره زوجني امرأة فان فعلت ذلك فامرها ببيدها فزوجه  
 الوكيل امرأة ولم يشترط لها ذلك كان الامر ببيدها ولو قال زوجني امرأة واشترط لها على اني  
 اذا تزوجتها فامرها ببيدها فزوجه امرأة لم يكن الامر ببيدها الا ان يشترط الوكيل \* ولو وكلت  
 رجلا بالنكاح فشرط الوكيل على الزوج انه ان تزوجه يكون الامر ببيدها ثم زوجها منه  
 جاز النكاح ويكون الامر ببيدها حين زوجها \* زوجه امرأة كان الموكل آلي منها او كانت  
 في مدة الموكل جاز نكاح الوكيل ولو زوجه الوكيل امرأة هي في نكاح الغير او في مدة الغير  
 وهو يعلم

وهو يعلم بذلك ان لم يعلم قد دخل المهرل بها ولم يعلم بذلك فربى بينهما وعليه الاقل من المسمى ومن مهر المثل ولا يرجع الزوج بذلك على الركيل وكذا لو تزوجه ام امرأته \* ولو وكل رجلا ان يزوجه فلانة او فلانة فابتنهما بزوجها جاز ولا يبطل التوكيل بهذه الجهالة وان زوجها جميعا في عقدة لم تجزوا حدة منهما كذا في فتاوى قاضي خان \* امر رجلا ان يزوجه امرأة فزوجها امرأتين في عقدة لا يلزمه واحدة منهما وهو الصحيح هكذا في شرح الجامع الصغير القاضيان \* فان اجاز نكاحهما او نكاح احدهما نمذكد في البحر الرائق \* ولو تزوجه في عقدتين لزمته الاولى ونكاح الثانية موقوف على الاجازة كذا في العيني شرح الهداية \* ولو وكله ان يزوجه امرأة بعينها فزوجها تلك واخرى معها لزمته تلك \* ولو وكله ان يزوجه امرأتين في عقدة فزوجها واحدة اذا وكله ان يزوجه امرأتين في عقدتين فزوجها واحدة فزوجها احداهما وتفريق العقد ليس بخلاف ولو قال لا تزوجني الا اثنتين في عقدة واحدة فزوجها امرأة لم يلزمه وكذلك في العينين اذا الحق بآخر كلامه ولا تزوجني واحدة منهما دون الاخرى فزوجها احداهما لا يجوز كذا في المحيط \* وأما قال زوجني هاتين الا عتيم تجوز احداهما الا ان يقول في عقدة ولو قال هاتين في عقدة وهما اختان جاز التفريق الا ان ينهيه عن التفريق كذا في الماتر خانية \* ولو وكل رجلا ان يزوجه فلانة فانها تزوجت منها او طلقها وانقضت عدتها ثم زوجها الوكيل آياه جاز كذا في فتاوى قاضي خان \* وكله ان يزوجه من قبيلة فزوجها من قبيلة اخرى لم يجز كذا في الخلاصة \* وكل رجلا ليزوجها فلانة فتزوجها الوكيل صم نكاح الوكيل فلما ان الوكيل اقام مع المرأة شهرا ودخل بها ثم طلقها وانقضت عدتها فزوجها من المهرل جاز تزويجها آياه كذا في فتاوى قاضي خان \* واوالم تزوجها الركيل المهرل تزوجها المهرل بنفسه ثم ابانها فزوجها الوكيل آياه لم يجز كذا في الخلاصة في كتاب الوكالة \* اذا وكل رجلا ان يزوجه امرأة بعينها فزوجها آياه باكثر من مهر مثاليها ان كانت الزيادة بحيث يتعاضد الناس في مثاليها يجوز بلا خلاف وان كانت الزيادة بحيث لا يتعاضد الناس في مثاليها فكذلك عند أبي حنيفة ربح وعندهما لا يجوز \* وكل رجلا ان يزوجه امرأة بالف درهم فزوجها الزيادة ان كانت الزيادة مجهزة فتنظر الى مهر مثاليها ان كان الف او اقل جاز النكاح ويجب لها ذلك وان كان اكثر لا يجوز ما لم يجز الزوج وان زاد شيئا معلوما لا يجوز ما لم يجز الزوج كذا في المحيط \* ولو وكل رجلا بان يزوجه فلانة

بالف درهم فزوجها آياه بالفين ان اجاز الزوج جاز وان رد بطل وان لم يعلم الزوج بذلك حتى دخل بها فالحيا رباقي ان اجاز كان عليه المسمى لا غير وان رد بطل النكاح فيجب مهر المثل ان كان اقل من المسمى والايجب المسمى وان لم يرص الزوج بالزيادة فقال الوكيل انا اغرم الزيادة والنزك كما النكاح ام يكن له ذلك كذا في فتاوى قاضيتان \* وان كان المأمور ضمن لها المسمى فاخبرها بان امره بذلك ثم انكر الزوج الا امر بالزيادة على الالف ما بكار الامر بالزيادة انكار الامر بالنكاح ولا مهر على الزوج ولها ان تطالب المأمور بالمهر وبعد هذا نقول في رواية كتاب النكاح وبعض روايات الوكالة ان المرأة تطالب المأمور بنصف المهر وفي بعض روايات كتاب الوكالة تطالب بجميع المهر واختلف المشايخ رحمهم الله فيه والصحيح انه انما اختلف الجواب لاخلاف الموضوع فموضوع ما ذكر في كتاب النكاح ان القاضي فرق بينهما المطلبها ذلك حتى لا يتي معلنة فستط نصف المهر عن الاصل بزعمها الكون الغرقة جاءت من قبل الزوج قبل الدخول \* وموضوع ما ذكر في بعض روايات كتاب الوكالة انها لم تطلب التريق لكن قالت اصبر حتى يقر زوجي بالنكاح او اجد بينه على الامر بالنكاح فبقى عليه جميع المهر بزعمها على الاصيل فكذا على الكفيل كذا في المحيط \* وكل رجلا بان يزوج امرأة بمائة على ان المعجل عشرون والمؤجل ثمانون فجعل الوكيل المعجل ثلثين لا يصح العقد ويكون موقفا على الاجازة فان اقدم الزوج على الطوى وام يعلم بما صنع الوكيل لا ينعقد العقد وان اقدم مع العلم بذلك يكون اجازة \* امرت رجلا ان يزوجه على الفين فزوجها على الف فدخل بها ولم تعلم فلها ان ترد النكاح ولها مهر مثلها بالغ ما بلغ كذا في خزائن المفتين \* وكل رجلا بان يزوجه امرأة بالف درهم فابت المرأة حتى زادها الوكيل ثوبا من ثياب نفسه فالتكاح موقوف على اجازة الزوج لانه خالف امره وفي هذا اختلاف مضر للزوج لانه اذا استحق هذا الثوب تجب قيمته على الزوج لا على الوكيل لان الوكيل متبرع فلا يجب عليه الضمان فلو لم يعلم الزوج بان الوكيل زاد في المهر حتى دخل بها فهو بالخيار ولا يكون الدخول بها رضا بما خالف به الوكيل ان شاء اقام معها وان شاء فارقه فاذا فارقه فلها الاقل مما سمى لها الوكيل ومن مهر المثل هكذا في التجنيس والمزيد \* وكل رجلا ان يزوجه امرأة فزوج الوكيل امرأة على صدد للوكيل او مرض له صح الزوج ونفذ ولزم الوكيل تسليمه واذا سلم لا يرجع على الزوج بشئ وان



لم تقبض المرأة العبد الممهر وحتى هلك لاضمان على التوكيل وترجع المرأة بقيمة العبد على الزوج ولو تزوجه التوكيل امرأة بالني دهم من ماله بان قال زوجها هذه المرأة بالني من مالى ارنان زوجتك هذه المرأة بالني هذه جاز النكاح والمال على الزوج ولا يطالب التوكيل بالانف المشار اليه كذا في الذخيرة \* ولو تزوجه على عبد للزوج جاز على الزوج قيمة عبد \* استعسا ناكذ في محيط السرخسى \* والعبد لا يصير مهورا مالم يرض به الزوج كذا في المحيط \* وكلمه ان يزوجه امرأة فزوجها ثيابا وضمن لها عند المهر جاز لك وام يرجع به التوكيل على الزوج كذا في المسوط \* وكله ان يزوجه امرأة على اني دهم بان ابت فما بين الالني الى النين فابست المرأة ان تزوج نفسها وزوجها بالنيين ذكر في الاصل ان ذلك جائز لازم المروج كذا في المحيط \* وكلت رجلا بان يزوجه من رجل بمهر اربع مائة دهم تزوجه التوكيل واقامت المرأه مع الزوج سنة ثم زعم الزوج ان التوكيل زوجها منه مدبره وصده التوكيل ينظر ان اقر الزوج ان المرأة لم تنكح بديار المرأة بالنيين ان شاءت اخذت النكاح وانس لها غير ذلك وان شاءت ردت ولها ما عليه مهر مثلها بالاعاد ابغ ولا نفقة لها في العدة وان انزل الزوج ذلك كذا في محيط السرخسى \* هذا اذا كان المهر مدكرا اما دام يكس بان وكل رجل رجلا آخر بان يزوجه امرأة فزوجها امرأة بالني من مهر المال بعد الاثنا من الناس فيه او وكلت رجلا بان يزوجه من رجل فزوجها بالني من مهر المال بعد الاثنا من الناس فيه جاز صدابي حنيفة رح خلا ما لهما كذا في الخلاصة \* وكله بان يزوجه امرأة بالني دهم فزوجها امرأة بخمسين دينار باذنها اولا بان لها ثم جدد بالني باذنها اولا باذنها بطل الاول بالثاني ولو كان الاول بالني بلا ادنها والثاني بخمسين دينار بلا امرها لا ينقض الاول وان كان الثاني بامرها بطل الاول كذا في الثاني \* وكله ان يزوجه امرأة بعد اظهر فزوجها قبل اظهر او بعد اعد لا يجوز ولو كلف بالزوج علق ان يأخذ خطا الزوج وام يأخذ خط المهر صم كذا في الوجيز المكردري \* رجل قال لغيره زوج ابنتي هذه رجلا يرجع الى علم ودين بمشورة فلان تزوجه رجلا على هذه الصفة من غير مشورة فلان جاز لان فرضه من المشورة ان يكون النكاح ممن كان بهذا الصفة فان حصل الغرض ولا حاجة الى المشورة كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل ارسل رجلا ليخطب له فلانة فزوجها له جاز سواء كان بمهر مثل

او غبن فاحش كذا في السراجية \* وكل رجلا ان يخطب له ابنة فلان فجاء الوكيل الى ابي المرأة وقال هب ابنتك مني فقال الاب وهبت ثم ادهى الوكيل انى اردت النكاح لموكلي ان كان القيل من المخاطب وهو الوكيل على وجه الخطبة ومن الاب على وجه الاجابة لا على وجه العقد لا ينعقد النكاح بينهما اصلا وان كان على وجه العقد ينعقد النكاح للوكيل لا للموكل وكذا اذا قال الوكيل قبلت لفلان لان الوكيل لما قال هب ابنتك مني وقال الاب وهبت تم العقد بينهما وما اذا قال الوكيل هب ابنتك من فلان فقال الاب وهبت لا ينعقد النكاح ما لم يقل الوكيل قبلت فان قال قبلت لفلان او قال قبلت مطلقا ففي الوجهين ينعقد العقد للموكل هكذا في المحيط \* وان قال ابوا البنت بعد ما جرى بينه وبين الوكيل مقدما النكاح للموكل زوجت ابنتي على صداق كذا ولم يقل من الخطاب او من موكله فقال الخطاب قبلت يصح النكاح للخطاب كذا في التاتارخانية \* الوكيل بالتزويج ليس له ان يوكل غيره فان فعل فزوج الثاني بحضرة الاول جاز كذا في فتاوى قاضى خان في كتاب الوكالة \* اذا وكلت المرأة رجلا ان يزوجه وقالت ما صنعت من شىء فهو جائز جاز للوكيل ان يوكل غيره بتزويجها فحضر الوكيل الموت واوصى بالوكالة الى رجل بالتزويج فزوجها الوكيل الثاني بعد موت الاول يجوز كذا في المحيط \* اذا وكلت المرأة والرجل رجلين بالتزويج ففعل احدهما لم يجز هكذا في فتاوى قاضى خان \* وكل رجلا ان يزوجه امرأة بعينها وكل آخر ايضا ووكلت امرأة وكيلين كذا لك فالتقى وكلا الزوج ووكلا المرأة فزوج احدا الوكيلين بالف وقبل وكيل من جانبها وزوج آخر بمائة دينار وقبل الآخر من جهتها ووقع العقد ان معا وجهلا واختلف في السابق صح منه المثل كذا في الكافي \* ولو وكل رجلا يزوجه امرأة فزوج امرأة ثم اختلف الزوج والوكيل فقال الزوج زوجتني هذه وقال الوكيل بل زوجتك هذه الاخرى كان القول قول الزوج اذ صدقته المرأة في ذلك لانهما تصادقا على النكاح فثبت النكاح بتصادقهما وهذه المسئلة دليل على ان النكاح يثبت بالتصادق كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو وكلته بالتزويج ثم ان المرأة تزوجت بنفسها خرج الوكيل عن الوكالة علم الوكيل بذلك او لم يعلم ولو اخرجته من الوكالة ولم يعلم وكيل بذلك لا يخرج من الوكالة واذا زوجها النكاح ولو كان وكلا من جانب

جانب الرجل بتزويج امرأة بعينها ثم أن الزوج تزوج أمها أو بنتها خرج الوكيل من الوكالة كذا في المحيط \* امرأة وكلت رجلا بأن يزوجه من انسان فزوجت نفسها بنكاح فامد قبل نكاح الوكيل قال بعض مشائخ بشارا يعزل الوكيل عن الوكالة وهو اختيار الامام برهان الدين المرغيناني وبه يفتي الفاضل برهان الدين وفتوى بعض مشائخ بخارائه لا يعزل كذا في التاتارخانية ناقلا عن فتاوى آهوه ولو وكله بأن يزوجه امرأة بعينها فارتدت والعيان بالله ولحققت بدار الحرب ثم سببت واسلمت فزوجها آياه جازي قول ابي حنيفة رح \* مريض كل لسانه فقال له رجل اكون لك وكيلاً في تزويج ابنتك فلانة فقال المريض بالفارسية آري آري ولم يزد على هذا فزوجها لم يصح كذا في الظهيرية \* رجل له ابن ولابنة ابنة فأكراه الابن ابنة على أن يوكله بتزويج ابنته فقال له الابن من از تو داز فرزندى تو يرازم به به خواهي بكن فذهب الابن وزوج ابنة الابن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لا يصح هذا النكاح كذا في فتاوى فاضليان \* ولو وكل رجلا أن يزوجه امرأة وتحته اربع نسوة انصرف الوكالة الى حالة يملك الزوج ذلك وهو ان تبين واحدة من نسائه كذا في محيط السرخسى \* اجمع اصحابنا ان الواحد يصلح وكيلاً في النكاح من الجانبين وولي من الجانبين وولي من جانب اصيلا من جانب ووكيل من جانب اصيلا من جانب وولي من جانب ووكيل من جانب \* اما الواحد هل يصلح فمضولي من الجانبين او ولي من جانب فمضوليا من جانب او اصيلا من جانب فمضوليا من جانب او وكيل من جانب فمضوليا من جانب حتى يتوقف العند على الاجازة عند ابي حنيفة ومحمد رح لا يصلح كذا في شرح الجامع الصغير للفاضل خا \* كل عدد صدر من الفضولي وله قابلية يتقبل سوء كان ذلك القابل فمضوليا آخر او وكيل او اصيلا انعقد موقوفنا هكذا في النهاية \* وشطر العند يتوقف على القبول في المجلس ولاية قف على ما وراء المجلس كذا في السراج الوهاج \* رجل قال اشهدوا اني تزوجت فلانة فاعلمها الخبر ما جازت فهو باطل وكذا لو قالت المرأة بين يدي الشهود اشهدوا اني تزوجت نفسي من فلان ان غائب فبلغه الخبر ما جاز لا يجوز ولو قبل فمضوليا من الغائب في الفصلين يتوقف على اجازة الغائب في قول اصحابنا كذا في شرح الجامع الصغير لفاضليان \* ونثبت الاجازة لنكاح الفضولي بالقول والفعل كذا في البحر الرائق \* رجل زوج رجلا امرأة بغير اذنه فبلغه الخبر فقال نعم ما صنعت او بارك الله لنا فيها لو قال احسنت او اصبحت

كان اجازة كذا في فتاوى فاضيل خان \* وهو المختار اختاره الشيخ ابوالليث كذا في المحيط \* واذا علم انه اراد به الاستهزاء بسوق الكلام على وجه الاستهزاء فتح لا يكون اجازة ولو هناء القوم فقبل التهنية كان اجازة هكذا في فتاوى فاضيل خان \* وفي الحجة قال الفقيه وبه نأخذ كذا في التاتارخانية \* زوج رجلا امرأة بغير انهما فقالت لم يعجبني ما فعل او قالت مراغوش نيام اين كار لا يكون رد احتى لو رضيت بعد ذلك ينفذ النكاح كذا في الفصول العمادية \* قبول المهر اجازة وقبول الهدية ليس باجازة كذا في فتح القدير \* وفي فوائد صاحب المحيط لو قال للفضولي بنس ما صنعت يكون اجازة في النكاح كذا من محمد رح وفي ظاهر الرواية يكون رد او عليه الفتوى \* والا اجازة بالفعل بسوق المهر اليها وهل يشترط وصول المهر اليها قال ظهير الدين يشترط وقال مولانا والقاضي الامام فخر الدين لا يشترط \* ولو خلا به اهل يكون اجازة قال مولانا تكون وقال بعضهم نفس الخلو لا تكون اجازة كذا في الفصول العمادية \* رجل زوج امرأة من رجل بغير امرها فبلغها الخبر فقالت باك نيت فهذا اجازة هكذا ذكر الفقيه ابوالليث رح \* وكان الفقيه ابو جعفر رح يفتى به كذا في الذخيرة \* ولو زوجته الفضولي اربعا في عقدة وثلاثا في عقدة فطلق واحدة من فريق كان اجازة لنكاح ذلك الفريق كذا في فتح القدير \* فضولي زوج رجلا عشرا في عقود وبلغهن فاجزن نكاح التاسعة والعاشرة وعلى هذا عشرة رجال زوج كل واحد ابنته من رجل وهن مدركات فاخترن جميعا اجازة نكاح التاسعة والعاشرة وان كانوا احد عشر رجلا فنكاح الثلث الاخيرة جائز وان كانوا اثني عشر فنكاح الاربع جائز وان كانوا ثلثة عشر فنكاح الاخيرة وحدها جائز كذا في غاية السروجي \* فضولي زوج رجلا خمس نسوة في عقود متفرقة فللزوجة ان يختار اربعا منهن ويفارق الاخرى كذا في الظهيرية \* ولو تزوج رجل اربعا بغير انهن ثم اربعا ثم نتمين توقف ثنتان كذا في العتابة \* قال محمد رح رجل زوج رجلا امرأة بغير انهما بالف درهم وخاطب عن الرجل رجل آخر بغير انهما فكانا فضولين ثم انهما جددا النكاح بخمسين دينارا بغير انهما حتى توقف النكاحان على اجازتهما ثم ان المرأة اجازت احدا لنكاحين واجاز الزوج احدهما ايضا فان اجاز الزوج النكاح الذي اجازته المرأة بان اجازت النكاح بالف درهم واجاز الزوج ذلك ايضا اجاز النكاح بالف درهم وان اجاز الزوج النكاح الآخر بان اجاز النكاح بخمسين دينارا فانه لا يجوز ان اجمعا بعد ذلك على اجازة الثاني لا يجوز ان

اجمعاً على اجازة الاول كان جائزاً وكذلك لو ان المرأة بدأت واجازت النكاح الثاني كان ذلك فسخاً منها للاول حتى لو اجمعاً على الثاني يجوز ولو اجمعاً على الاول لا يجوز وكذلك لو بدأ الزوج بالاجازة واجازا حد النكاحين بطل الآخر هذا الذي ذكرنا اذا علم المجازا ولا من المجاز آخر اما اذا نسي المجاز الاول ثم اجمعاً بعد ذلك على احد النكاحين وتصادفا على ذلك بان قالوا تذكرنا ان هذا هو المجاز لا فانه جاز هذا النكاح فان لم يتذكر المجاز الاول وجمعا على احد النكاحين من غير تذكر المجاز الاول لم يجوزوا حد منهما ابداً ولو قالت المرأة ابتداء اجزت النكاحين كان المزوج ان يجيزا بينهما شاء اما النكاح بالنسبة واما النكاح بخمسين ويجوز ذلك ويلزم الزوج المسمى فيه ولو اجازا حدهما النكاح بالدرهم والآخر بالدينار وخرج الكلامان منهما معاناه ينتقض النكاحان جميعاً وان اجاز كل واحد النكاحين جميعاً وخرج الكلامان منهما معاً فالجواب فيه كالجواب فيما اذا اجاز كل واحد منهما النكاحين ولم يخرج الكلامان معاً بل على التعاقب فينفذ احد النكاحين لا محالة وان اجازا حد هما نكاحاً لا بعينه بان قال الزوج مثلاً اجزت احد النكاحين او قال اجزت هذا او هذا فاجازة المرأة في هذه المسئلة لا تغلظ من اربعة اوجه اما ان قالت اجزت ما اجاز الزوج وخرج الكلامان معاً فنفى هذا الوجه بحج واحد النكاحين واما ان قالت اجزت غير ما اجاز الزوج اخرج الكلامان معاً ينتقض النكاحان جميعاً واما ان قالت اجزت النكاحين فالجواب فيه كالجواب فيما اذا قالت اجزت ما اجاز الزوج يجوز احداً نكاحين واما ان قالت اجزت احدهما وتالت اجزت هذا ومثل ما قاله الزوج او هذا خرج الكلامان معاً ذكرناهما لم يجيزا نكاحاً بعد ولهما ان يجتمعا على احد النكاحين ايهما شاء وان شاء فسخا كلا العقدين كذا في الذخيرة \* ولو قال اجزت احدهما وقال الآخر بعده اجرت احدهما جاز النكاح عندا بنى حنيفة ربح كذا في محيط السرخسى \* بضولي زوج عندا امرأتين في صفقة ثم زوجها امرأتين في عقدة وذا برضا النسوة فعتق الله ان يجيز نكاح نعتين اما الاولى من الاخيرتين او احدي الاولى واحدي الاخيرتين ولو اجاز نكاح الثالث بطل ولو اجاز نكاح الرابعة جاز ولو كانت لا نكحة وتعت في عقدة لم يلحقها الاجازة ابداً كذا في الكافي \* واذ انزوج العبد ثانياً بعتود بغير ادن المولى فاجاز المولى الكل صححت الثالثة كذا في العتابة \* والاصل ان الاجازة بمنزلة العتد في حق المحل فان كان المحل بحال لا يصح اجتماعه في انشاء العقد لا يصح اجتماعه



وهما صغيران ولاينة اخيه اب ثم مات ابوهم قبل اجازة النكاح فاجاز العم هذا النكاح قبل بلوغها  
صحت الاجازة ونفذ النكاح وكذلك اذا زوج الرجل ابنه البالغ امرأة بغير اذن الابن فلم يبلغ  
حتى صار معتوها فاجاز الاب ذلك النكاح حازوكذلك العبد اذا تزوج بغير اذن المولى  
ثم خرج عن ملكه الى ملك غيره فاحاز الثاني النكاح صم اجازته ونفذ العقد وكذلك الامنة  
اذا زوجت نفسها بغير اذن المولى بخروجت عن ملكه الى ملك غيره بالبيع او بالهبة او بالارث  
فان لم يحل فرجها للمالك الثاني بان ورثها جماعة او ورثها ابنه وكان الميت وطئها او باها  
او وهبها من جماعة او من ابنه وكان الاب وطئها فلو ارث الا حازة واذا كانت التجارية  
تحل للثاني في هذه الصورة بان وهبها من احببى او باها من اجنبي او من ابنه ولم يكن الاب  
وطئها او ورثها ابنه ولم يكن الميت وطئها فانه لا يصح الاجازة من الثاني ولا يصح النكاح  
باجازة الثاني كذا في المحيط \* ومما يتصل بذلك مسائل الفسخ \* العاقدون في الفسخ اربعة الاول  
ما قد لا يملك الفسخ لبالقول ولا بالفعل وهو الفضولي \* فاذا زوج رجلا امرأة بغير اذنه ثم قال  
فسخت العقد لا يفسخ وكذا الزوج اخذت تلك المرأة يتوقف النكاح الثاني ولا يكون  
فسخا للاول الثاني عاقد يفسخ بالقول ولا يفسخ بالفعل وهو الوكيل \* رجل وطئ رجلا  
ليزوجه امرأة بعينها فزوجه تلك المرأة وخاطب عنها فضولي فان هذا الوكيل يملك الفسخ  
بالقول ولو زوجه اخذت تلك المرأة لا يفسخ العقد الاول هكذا في ما وى قاضى خان \*  
فان انكحها الوكيل بعينها نكاحا آخر بنقض الاول كذا في محيط السرخسى \* الثالث ما قد  
يملك الفسخ بالفعل ولا يملك بالقول وصورته رجل زوج رجلا امرأة بغير امره ثم ان الزوج وكله  
بان يزوجه امرأة بغير عينها فزوجه اخذت تلك المرأة بنفسه نكاح الاول ولو فسخ ذلك العقد  
بالقول لا يصح فسخه الرابع ما قد يملك الفسخ بالفعل والنقل جميعا وصورته رجل وطئ رجلا  
ليزوجه امرأة بغير عينها فزوجه امرأة خاطب عنها فضولي فان فسخ الوكيل هذا العقد صم  
فسخه ولو زوجه اخذت تلك المرأة بنفسه العقد الاول هكذا في ما وى قاضى خان \* فالفضولي  
في باب النكاح لا يملك الرجوع قبل الاجازة والوكيل في باب النكاح الموقوف  
يملك الرجوع تولا ونعلا كذا في الظهيرية \* ولو زوج له فضولى امرأة ثم وكل رجلا  
بان يزوجه له امرأة فاجاز ذلك ثم نقضه لم يصح نقضه على رواية الجامع ولو زوجه اخذتها

بامرها بطل نكاح الاول \* احد الوكيلين بالنكاح المطلق لا يملك نقض ما باشره الوكيل الا آخر موتونا قصد او يملك نقضه بنكاح اختها او بتجديدا لاول بمهر آخر كذا في العتابة \*  
ولو تزوج امرأة بغير اذنها ثم وكل رجلا بان يزوجه امرأة فنقض بلسانه ما فعل الزوج لم يصح فان زوجه اختها ينتقض الاول ولو تزوجه الوكيل امرأتين في عقدة احدتهما اخت الاول او اربعاً في مقدة لم ينتقض نكاح الاول كذا في محيط السرخسى \* الباب السابع في المهر \*  
وهو مشتمل على فصول \* الفصل الاول في بيان ادنى مقدار المهر وبيان ما يصلح مهراً وما لا يصلح مهراً \* اقل المهر عشرة دراهم مضروبة او غير مضروبة حتى يجوز وزن عشرة تبراً وان كانت قيمته اقل كذا في التبیین \* وغير الدراهم يقوم مقامها باعتبار القيمة وقت العقد في ظاهر الرواية حتى لو تزوجها على ثوب او مكيل او موزون وقيمه يوم العقد عشرة فصارت يوم القبض اقل ليس لها الرد وفي العكس لها ما نقص كذا في النهر الفائق \* وان انتقص الثوب لقوات جزء منه قبل القبض فلها الخيار ان شاءت اخذته وان شاءت اخذت عشرة دراهم هكذا في محيط السرخسى \* المهر انما يصح بكل ما هو مال متقوم \* والمنافع تصلح مهراً غير ان الزوج اذا كان حراً قد تزوجها على خدمته ايتها جاز النكاح ويقضى لها بمهر المثل عند ابي حنيفة وابي يوسف رج هكذا في الظهيرية \* ولو تزوجها على خدمة حراً آخر فان لم يكن بامره ولم يجزه وجبت قيمتها وان كان بامره فان كانت خدمة معينة تستدعى مخاطبة لايؤمن معها الا لكشاف والفتنة وجب ان تمنع وتعطي هي قيمتها او لا تستدعى ذلك وجب تسليمها وان كانت غير معينة بل تزوجها على منافع ذلك الحرح حتى تصير احق بها لانه اجير و حد فان صرفته في الاول نكاح الاول وفي الثاني كالثاني هكذا في فتح القدير \* ولو تزوجها على خدمة عبده او امته صح كذا في النهر الفائق \* ولو كان الزوج عبداً فلها خدمته بالاجماع كذا في محيط السرخسى \* ولو تزوج امرأة على ان يعلمها القرآن كان لها مهر مثلها كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو تزوجها على ان يرمى غنمها او يزرع ارضها في رواية لا يجوز وفي رواية جاز كذا في محيط السرخسى \* والاول رواية الاصل والجامع وهو الاصح هكذا في النهر الفائق \* والصواب ان يسلم لها اجماعاً استدلالاً بقصة موسى وشعيب عليهم السلام \* وشريعة من قبلنا يلزمنا اذا قص الله تعالى او رسوله بلا انكار كذا في الكافي \* وانما تزوج على تعليم الحلال



والاحكام او على الحج والعمرة ونحوها من الطامات لاتصح التسمية عندنا \* ثم الاصل في التسمية انها اذا صححت وتقررت يجب المسمى ثم ينظر ان كان المسمى عشرة فصاعدا فليس لها الا ذلك وان كان دون العشرة يكمل عشرة عندا صحابنا الثلاثة واذا فسدت التسمية او تزلزلت يجب مهر المثل واذا تزوجها على ان لا يخرجها من بلدها او على ان لا يتزوج عليها لا يصح التسمية وان المذكور ليس بمال \* وكذا لو تزوج المسلم المسلمة على ميتة او دم او خمر او خنزير لم يصح التسمية ولو تزوجها على منافع سائر الاعيان من سكنى داره وركوب دابته والحمل عليها وزراعتها ارضه ونحو ذلك من منافع الاعيان مدة معلومة صححت التسمية كذا في البدائع \* ولو تزوج العبد على رتبته بان مولاه امته او مدبرة او ام ولد جاز ان تزوج عليها حرة او مكاتبته لا يجوز ولا ينفذ بتميته كذا في غايه السروجي \* ولو تزوج امرأة على طلاق امرأه له اخرى او على دم ممد له عليها او على ان يحج بها كان اهما مهر مثلها كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل له على امرأة الف درهم ثمن مبيع فتزوجها على ان اخر ذلك عنها كان لها مهر مثلها والتاخير باطل كذا في الظهيرية \* رجل تزوج على الالف التي له على فلان جاز النكاح واما الخياران شاعت اخذت الزوج باف وان شاعت اتبعت المديون وتأخذ الزوج حتى يوكفها بنقض الدين من المديون ولو تزوج امرأه على الالف التي له على فلان الى سنة فرضت بذاك فتزوجها على ذلك كان اهما الخياران شاعت اخذت الزوج بالمال وان شاعت اتبعت المديون فان اخذت الزوج آخذته بالمال الى سنة كذا في فتاوى قاضي خان \* واد اتزوجها على هذا العبد وهو ملك الغير او على هذه الدار وهي ملك الغير النكاح جائز والتسمية صحيحة بعد ذلك ينظر ان احاز صاحب الدار وصاحب العبد ذلك فلها من المسمى وان لم يجز المستحق لا يبطل النكاح ولا التسمية حتى لا يجب مهر المثل وانما يجب نية المسمى كذا في المحيط \* رجل تزوج امرأة على صيب عبد اشتراه منها جاز فان كان قبعة العيب عشرة فلم ادك وان كانت اقل من عشرة وجب اكسبيل العشرة كذا في الظهيرية \* قد قالوا ان نكاح الشغار منعند والشرط باطل واكلوا واحدة من المراتبين مهر مشاهيرهم وان يزوج الرجل ابنته على ان يزوجه الزوج اخنه او امه على ان يكون يضم كرا واحدة منها صداق الاخرى كذا في الجوهرة النيرة \* واد اسمى في العقد ما هو معدوم في الحال بان تزوجها على ما ينمر نحيله العام او على ما يخرج ارضه العام او على ما يكتسب خلاصه لا يصح التسمية وان اها

مهر المثل وكذا اذا اسمى ما ليس بمال للحال من كل وجه بان تزوجها على ما في بطون فتمه او على ما في بطن جاريتها لا يصح التسمية وكان لها مهر المثل كذا في المحيط \* وان تزوجها على حكمها او حكمه او حكم اجنبي كانت التسمية فاسدة ثم ان كان الزوج على حكم الزوج بنظر ان حكم بمهر مثلها او اكثر فلها ذلك وان حكم باقل من مهر مثلها فلها مهر مثلها الا ان ترضى بالاقل وان كان الزوج على حكمها فان حكمت بمهر مثلها او اقل فلها ذلك وان حكمت باكثر من مهر مثلها لم يجز الزيادة الا اذا رضى الزوج بالزيادة وان كان الزوج على حكم الاجنبي فان حكم بمهر المثل جاز وان حكم باكثر من مهر المثل يتوقف على رضى الزوج وان حكم باقل من مهر المثل يتوقف على رضى المرأة كذا في البدائع \* الفصل الثاني فيما يتأكد

به المهر والمنفعة \* والمهر يتأكد باحد معان ثلاثة الدخول والخلو الصحيحة وموت احد الزوجين سواء كان مسمى او مهر المثل حتى لا يسقط منه شيء بعد ذلك الا بالبراءة من صاحب الحق كذا في البدائع \* وان تزوجها ولم يسم لها مهرا او تزوجها على ان لا مهر لها فلها مهر مثلها ان دخل بها او مات عنها وكذا اذا ماتت هي فان طلقها قبل الدخول والخلو فلها المنفعة ولو فرض القاضي لها مهرا او فرض الزوج بعد العقد ففي حال التأكيد يتأكد كما يتأكد مهرا لمثل وان طلقها قبل الدخول تجب المنفعة ولا ينتصف المفروض في قول ابي حنيفة ومحمد ربح كذا في السراج الوهاج \* ولا تجب المنفعة الا اذا حصت الفرقة من جهته كالطلاق والفرقة بالايلاء والمعان والجب والعنة وردته وابائه الاسلام وتقبيله امها وابنتها بشهوة وان جاءت الفرقة من جهتها فلا تجب كردتها وابائها الاسلام وتقبيله ابن الزوج بشهوة والرضاع وخيار البلوغ وخيار العتق وعدم الكفاءة وكذا الواشترى زوجته من المولى او اشتراها وكيله منه ولو باعها المولى من محل ثم اشتراها الزوج منه تجب المنفعة وكل موضع لا تجب المنفعة فيه عند عدم التسمية لا يجب نصف المسمى عند وجودها كذا في التبيين \* وفي كل محل اوجب العقد مهر المثل ففي الطلاق قبل الدخول تجب المنفعة فحسب كذا في التهذيب \* المنفعة ثلاثة اثواب قميص وملحفة ومقنعة وسط لا حيدفاية الجودة ولا ردى غاية الرداءة كذا في المحيط \* هذا في عرفهم واما في عرفنا فيعتبر صرفنا كذا في الخلاصة \* ولو اطاعها قيمته الاثواب دراهم اود نائير تجبر على القبول

## كتاب الكاح ( ٢٢٩ ) في المهر ونيمائتاكد به المهر والمتعة

على القبول كذا في البدائع \* ثم لا تزان على نصف مهر مثلها ولا تنقص من خمسة دراهم كذا في الكافي \* ويعتبر فيها حالها لثيافها مقام مهر المثل على قول الكرخي كذا في التبیین \* فان كانت من السفلة يمتعها من الكرباس وان كانت من الوسطى يمنعها من القروان كانت من الرفعة الحال يمنعها من الابرسم وهو الاصح كذا في الينابيع \* والصحيح انه يعتبر حاله كذا في الهداية والكافي \* وتيل يعتبر بها حكاة صاحب البدائع \* وهذا القول اشبه بالفقه كذا في التبیین \* قال الرازي الحلي وهو الصحيح وعلمه العمومي كذا في المهر العائق \* ولا صفة للمتوحي عن زوج اسميها مهرها ولم يسم دخولها زوجها او لم يدخل وكذا لك على نكاح فاسد فرق القاضي فيه بينهما بل الدخول وتبيل الخلوة او بعد الخلوة والزوج منكر للدخول فلا متعة نه او العمد بمنزلة الحرة وحرب المتعة اذا كان الكاح بان المارلي كذا في المحيط \* المتعة عندنا على ثلثة اوجه متعة راجية وهي للمطلقة قبل الدخول ولم يسميها مهرها متعة وهي المطلقة بعد الدخول ولا واسم ولا مسخمة وهي المطلقة قبل الدخول وقد سميها مهرها كذا في السراج الوداج \* والخلوة الصحيحة ان يسميها في صلبها كذا في السراج الوداج من الرطب حسا او شرعا او طبعيا كذا في فتاوى القاضي خان \* والخلوة المساعدة ان لا يسميها من الرطب حقا كالمرض الذي لا يسميها من الرطب \* ومرضها او مرضها سواء هو الصحيح كذا في الخلاصة \* اما المرض بالمراد به ما يمنع الجماع او المحق به صوروا الصحيح ان مرضه لا يخلو عن نكسروعتبر مكانه ما يعاصره من مرضه او لا وهذا المتصيل في مرضها كذا في الكافي \* اذا حلا باصرا تدا حدهم اعطى فرضا او نزل او في صوم مرض او صلوا مرض لا يصح الخلوة وفي صوم النساء والنذر والاعتذار روايان والاصح انه لا يمنع الخلوة وصوم المطوع لا يمنع في ظاهر الرواية وخلوة المطوع لا يمنع والحيض والنفاث يمنع ولو كان معهما دانم او اعصى لا تصح الخلوة ولو كان معهما صعب لا يصل او معصية عالية لا يمنع الخلوة وان كان معهما صعب يعزل بان امكنا ان يعبره ما كان معهما او كان معهما اصم او اخرس لا يصح كذا في فتاوى صاحبان \* والمجمون والمعترا كالصبي ما كان كافيا بخلاف ما يرسن بخلوة وان كان كافيا لا يمنع كذا في السراج الوداج \* وان كان معهما داريل الامانة اخلفوا في العتوى على ان يصح كذا في الحمدية المبرزة \* وحاربه الرجل لا يمنع الخلوة كذا في السراج الوداج \* وكان محمد بن روح اولي القول ان ثمة متعة يصح اختلاف

ما لو كان ثمة أمتهما ثم رجع وقال لا تصح وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله هكذا في المحيط والذخيرة وفتاوى قاضيخان \* وأن كان معهما زوجته الأخرى يمنع صحة الخلوة وإن كان معهما كلب عقور يمنع وإن لم يكن عقورا فإن كان للمرأة فكذلك وإن كان للزوج صحت الخلوة كذا في التبیین \* ولو دخلت على زوجها وهونائم وحده صحت الخلوة فلم بدخولها أولم يعلم وهذا الجواب محمول على قول أبي حنيفة رجع لأن عنده للنائم حكم اليقظان كذا في الظهيرية \* المرأة إذا دخلت على الزوج ولم يكن معه أحد ولم يعرفها الزوج تمكث ساعة ثم خرجت أو الزوج دخل عليها ولم يعرفها لا يكون هذا خلوة ما لم يعرفها هكذا اختار الشيخ الإمام الفقيه أبو الليث كذا في المحيط \* وفي الحجة وبه نأخذ كذا في التاتارخانية \* ويصدق أنه لم يعرفها كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو عرفها هو ولم تعرفه هي تصح الخلوة كذا في التبیین \* ولا يصح خلوة الغلام الذي لا يجامع مثله ولا الخلوة بصغيرة لا تجامع مثلها والكافرا إذا خلاها مرأته بعد ما أسلمت صحت الخلوة ولو أسلم الكافرا مرأته مشركة فخلا بها لا تصح كذا في فتاوى قاضيخان \* ومن الموانع لصحة الخلوة أن تكون المرأة رتقاء أو قرناء أو عفلاء أو شعراء كذا في التبیین \* ولو طاهر منها ثم خلا بها قبل التكفير لم تصح لحرمة وطئها عليه كذا في البحر الرائق \* وإن خلا بها ولم تمكث من نفسها اختلف المتأخرون فيه قال بعضهم لا تصح الخلوة وقال بعضهم تصح كذا في السراج الوهاج \* وخلوة المجهوب خلوة صحيحة عند أبي حنيفة رجع وخلوة العنين والأخصى خلوة صحيحة كذا في الذخيرة \* والمكان الذي يصح فيه الخلوة أن يكونا آمنين من اطلاع الغير عليهما بغير إذنهما كالدار والبيت كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* ولا تصح الخلوة في الصحراء ليس بقربهما أحدان لم يأمنوا مرور انسان وكذا لو خلا على سطح ليس على جوانبه سترا وكان الستر رقيقا وقصيرا بحيث لرقام انسان يقع بصره عليهما لا يصح الخلوة إذا خافا هجوم الغير فإن آمنوا صحت الخلوة كذا في الظهيرية \* ولو خلا بها في الطريق انكانت جادة لا تصح وإن لم تكن صحت هكذا في السراج الوهاج \* ولا تصح الخلوة في المسجد والحمام فإن حملها إلى الرستاق إلى فرسخ أو فرسخين وعدل بها عن الطريق كان خلوة في الظاهر كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو خلا بها في خيمة في مغارة صحت الخلوة كذا في الظهيرية \* ولو حج بها فنزل في مغارة من غير خيمة فليست الخلوة صحيحة

وكذا في الجبل كذا في التبیین \* وفي بستان لا باب له يخاف ليست بخلوقة فان كان له باب وخاف فهو خلوقة كذا في الخلاصة \* ولو خلا بها في محمل عليه قبة مضروبة ليلا ونهارا ان امكنه الرطوبى صحت الخلوقة ولو خلا بها في بيت غير مسقف او في كرم صحت في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيخان \* وهو محمول على ما اذا كان للكرم حيطان كذا في الظهيرية \* ولو خلا بها في حجلة او قبة فارخى المستر عليه فهو خلوقة صحيحة كذا في البدائع \* ولو كان ستر في البيت بينه وبين من في البيت من النساء يكون خلوقة وفي المنتقى قال ابو يوسف رح لو كان الستر من ثوب رقيق برى منه او كان قصير بحيث لو نام انسان وراءه لا يكون خلوقة هكذا في الخلاصة \* وفي البيوتات الثلاثة او الاربعة واحد بعد واحد اذا خلا امرأته في البيت التصوي ان كانت الابواب مفتوحة من اراد ان يدخل عليهما يدخل من غير استئذان لا تصح الخلوقة وكذا لو خلا بها في بيت من دار وللبيت باب مفتوح في الدار اذا اراد ان يدخل عليهما غيرهما من المحارم والاجانب يدخل لا تصح الخلوقة كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي مجموع النوارى سئل شيخ الاسلام عن تروج امرأة دار خلتها امها عليه وخرجت ودرت الباب الا انها لم يخلقه والبيت في خان يسكنها الناس كثيرة وايضا البيت طابق مفتوحة والناس قعود في ساحة الخان ينظرون من بعيد هل تصح هذه الخلوقة قال ان كانوا ينظرون بالطوائف يتوعدون او ما رده الله ان يذاك لانصح واما المظن من بعيد والتعود في الساحة فغير ما يع من صحة الخلوقة ما بهما يقدر ان ينتقلا في البيت الى زاوية لا يقع ابصارهم عليهما كذا في الدخيرة \* تجب العدة في الخلوقة سواء كانت الخلوقة صحيحة او فاسدة استحسانا لتوهم الشغل وذكر التدوير ان المانع ان كان شرعا تجب وان كان حثيا كما لم يرض بالصغر لا تجب واصحنا بنانا فاموا الخلوقة الصحيحة مقام الرطوبى في حق بعض الاحكام دون البعض فاناموها مقامه في حق تأكيد المهر ونسب النسب والعدة والمنفعة والسكنى في هذه العدة وحرمته نكاح اختها واربع سواها وحرمته نكاح الامه على قياس قول ابي حنيفة رح ومراعاة ونسب الطلاق في حقها وام يقيمها مقام الرطوبى في حق الاحصان وحرمه البنات وحلها للاول والرجعة والميراث واما في حق وقوع طلاق آخر فنفه روايان والاقترب ان يقع كذا في التبیین \* ولا نقام الخلوقة مقام الرطوبى في حق زوال البكارة حتى لو خلا ببكر ثم طلقها تروج كالا بكار كذا في الوجيز للمردري \* فاذ اتأكد المهر لم يسط

وان جاءت الفرقة من قبلها بان ارتد او طاعت ابن زوجها بعد ما دخل بها او خلا بها وقبل ذلك يسقط جميع المهر لمجيء الفرقة من قبلها كذا في المحيط \* ولا خلاف في ان احد الزوجين اذا مات حتف انفه قبل الدخول في نكاح فيه تسمية انه يتأكد المسمى سواء كانت المرأة حرة او امة وكذا اذا قتل احدهما سواء قتل اجنبى او قتل احدهما صاحبه او قتل الزوج نفسه اما اذا قتلت المرأة نفسها فان كانت حرة لا يسقط من الزوج شىء من المهر بل يتأكد البطل عندنا كذا في البدائع \* وان كانت امة فقتلت نفسها روى الحسن عن ابي حنيفة رح انه يسقط مهرها وروى عن ابي حنيفة رح انه لا يسقط وهو قواهما وان قتلها مولاها قبل الدخول يسقط مهرها عند ابي حنيفة رح وعندهما لا يسقط وهذا اذا كان المولى بالغاً اذ لا امان اكان صبياً او مجنوناً لا يسقط اجماعاً كذا في الجوهرة النيرة \* وان اقتل السيد زوجها لا يسقط اجماعاً كذا في السراج الوهاج \* وان مات احد الزوجين في نكاح لا تسمية فيه فانه يتأكد مهر المثل عندنا صحابنا كذا في البدائع \* ومهر مثلها يعتبر بقرعة ابيها ان اسنرتا سنا وجمالاً وبلداً وعصر او عقلاً وديناً وبكارة وكذا يشترط ان تستويا في العلم والادب والكمال الشاق وان لا يكون لهما ولد كذا في التبیین \* وانما يعتبر حالها في السن والجمال حالة الزوج كذا في المحيط \* وقالوا يعتبر حال الزوج ايضا بان يكون زوج هذه كزوج امثالها من نسائها في المال والحسب وعد مهمل كذا في فتح القدير \* وقوم ابيها اخواتها لابيها وامها او لابيها وعماتها وبنات عمها ولا يعتبر مهرها بمهر امها الا ان تكون امها من قوم ابيها بان كانت بنت عم ابيها كذا في المحيط \* فان لم يوجد فمن الاحانب من قياة هي مثل قبيلة ابيها كذا في التبیین \* وفي المنتقى ويشترط ان يكون المهر بمهر المثل رجلين او رجلاً وامرأتين ويشترط لفظ الشهادة فان لم يوجد على ذلك شهود عدول فالتول قول الزوج مع يمينه كذا في الاخلاصة \* زوجت نفسها بمهر امها كذا في الذخيرة هو الصحيح كذا في غايته السروجى \*

الفصل الثالث فيما سمي مالا وضم اليه مالميس بمال \* ان تزوجها على الف درهم وعلى طلاق فلانة وقع الطلاق على فلانة بنفس العقد كذا في المحيط \* وللأمة المسمى فقط كذا في البحر الرائق \* بخلاف ما اذا تزوجها وعلى الف وعلى ان يطلق فلانة فانه لا يقع الطلاق مالم يطلق ثم اذا شرط التطليق ولم يطلق فلانة كان لها تمام مهر مثلها كما لو تزوجها على الف درهم وكرايتها

## كتاب النكاح ( ٢٢٢ ) فيما سمي مالا وضم اليه ما ليس بمال

وكرامتها وتزوجها على ألف درهم وعلى أن يهدي لها هدية فلم يف بالشرط وكذلك في كل شرط لها فيه منفعة إذا لم يف الزوج بالمشروط كذا في المحيط \* هذا إذا كان مهر مثلها أكثر من المسمى ولو كان المسمى مثل مهر المثل أو أكثر منه ولم يف بما وعد فليس لها إلا المسمى فإن وفى بما شرط لها فلها المسمى ولو شرط مع المسمى منفعة للأجنبي ولم يف فليس لها إلا المسمى هكذا في البحر الرائق \* ولو تزوج مسلمة ومسمى لها في عقد النكاح ما يحل وما لا يحل مثل أن يتزوجها على مهر صحيح وأرطال من خمرة لمهر ما سمي لها إذا كان عشرة فصاعدا ويطلق الحرام وليس لها تمام مهر مثلها لأن النكاح لا منفعة فيها للمسلمين كذا في السراج الوهاج \* ولو تزوجها على ألف درهم وعلى طلاق ضررتها فلأنه علي أن ردت عايه صدا ووقع الطلاق بنفس العقد وانقسم الألف والطلاق على وضعها وعلى العبد وإن كان قيمة العبد وقيمة البضع سواء كان نصف الألف ونصف الطلاق عوضا من العبد ثمة ونصف الألف ونصف الطلاق عوضا عن البضع صدقا لها وانقسم البضع والعبد على الطلاق والألف أيضا وصار بمقابلة الطلاق نصف العبد ونصف البضع وقيمة ابنة الألف نصف العبد ونصف البضع ويكون طلاق فلانة في هذه الصورة بائنا فإن استحق العبد أو هلك قبل التسليم رجع بخمسة مائة حصه العبد ورجع بنصف قيمة العبد أيضا وإن كان تزوجها على ألف وعلي أن يطلق ضررتها فلانة، علي أن ردت عليه عدا فلهذا لا يقع الطلاق على الضررة ما لم يطلقها وصار نصف الألف صدقا لها والنصف ثمن العبد إذا كان قيمة البضع وقيمة العبد على السراء فبعد ذلك ينظر إن وفى لها بالشرط بأن يطلق ولانة فلها الخمسة مائة لا غير وإن لم يطلق ضررتها فلها تمام مهر مثلها كذا في المحيط \* ولو تزوجها على ألف وإن يطلق ضررتها علي أن ترضى المرأة عليه عدا ثم طلها علم بأن هذه عقود ثلثة نكاح وبيع وطلاق يجعل فاقسم ما في جانبها وهو الألف وطلاق الضررة علي ما في جانبها وهو البضع والعبد فصار نصف الألف بأزاء العبد فيكون ثمةا ونصفها بأزاء البضع فيكون مهرها وطلاق الضررة نصفه بأزاء العبد فيكون خلعا ونصفه بأزاء البضع فلا يصبر مهر لأنه ليس بمال ولذن يعتبر حقا للمرأة فإذا طلقها فلا يخلو أما أن يطلقها قبل الدخول أو بعده وظل وجه لا يخلو ما أن يطلق الزوج الضررة أو لم يطلق فإذا طلقها قبل الدخول ولم يطلق الضررة وقيمة العبد ومهر المثل سواء ترد على الزوج مائتين وخمسين وله نصف العبد وإن طلق الضررة

والمسئلة بحالها فللزوجة ما تثنان وخمسون وكل العبد وان طلقها بعد الدخول وطلق الضرة فالالف لها والعبد له وان لم يطلق الضرة فلها مهر مثلها فان استحق العبد وقد طلق الزوج الضرة يرجع عليها بخمس مائة حصه العبد من الالف وبنصف قيمته وان استحق العبد ولم يطلق الضرة يرجع بالخمس مائة التي كانت ثمن العبد ولا يرجع بنصف قيمة العبد كذا في محيط السرخسى \*

الفصل الرابع في الشروط في المهر \* لو تزوجها على الف وشرط عليها ثوبا يعينه قسم الالف على قيمة الثوب وعلى مهر مثلها فحصه الثوب ثمنه وحصه البضع مهرها كذا في العتابة \*

ولو تزوج امرأة على الف ان لم يكن له امرأة وعلى الفين ان كانت له امرأة او تزوجها على الف ان لم يخرجها من بلدها وعلى الفين ان اخرجها منها او تزوجها على الف ان كانت مولاة وعلى الفين ان كانت عربية وما اشبه ذلك فلا شك ان النكاح جائز وما المهر فالشرط الاول جائز بلا خلاف فان وقع الوفاء به فلها ما سمي على ذلك الشرط وان لم يقع الوفاء به فان كان على خلاف ذلك او فعل خلاف ما شرط فلها مهر مثلها لا ينقص من الاقل ولا يزداد على الاكثر وهذا قول ابي حنيفة رح ونال ابو يوسف ومحمد رح الشرطان جائزان كذا في المدائني \* ولو تزوجها على الفين ان كانت جميلة وعلى الف ان كانت قبيحة صح والشرطان جائزان بلا خلاف كذا في الخلاصة \* ولو تزوجها بازيد من مهر مثلها على انها بكر فاذا هي ثيب لا تجب الزيادة كذا في القنية \* رجل تزوج امرأة على انها بكر فدخل بها فوجدها غير بكر فالمهر واجب بكماله كذا في التجنيس والمزيد \* ولو تزوجها على الف حاله او على الف الى سنة فعند ابي حنيفة رح يحكم مهر المثل فان كان مهر مثلها الفا او اكثر لها الف حاله وان كان اقل من الالف لها الالف الى سنة ولو تزوجها على الف حاله او على الفين الى سنة فعند ابي حنيفة رح ان كان مهر مثلها الفى درهم او اكثر فلها الخيار ان شاءت اخذت الفى درهم الى سنة وان شاءت اخذت الفا حاله وان كان مهر مثلها اقل من الالف فالخيار له يعطيها اى المالىين شاء وان كان مهر مثلها اكثر من الف واقل من الفين فلها مهر مثلها عند ابي حنيفة رح كذا في الكافي \* وفي الطلاق قبل الدخول يجب نصف الاقل بالاجماع كذا في العتابة \* وفي المختصين اذا قال لامرأة اتزوجك على الف درهم على ان تزوجني فلانة بمهر من عندك تعطينه اياها فتزوجها على ذلك كان النكاح يحتصها من الالف اذا قسم على مهرهما وليس عليها ان تزوج فلانة ولو قال اتزوجك على الف





على اربع مائة دينار على ان يعطيها بكل مائة خادم ما بغير مئنته فالشرط باطل ولها مهر مثلها لا يزداد على اربع مائة دينار ولا ينقص عن اربعة خدام وسط ولو كان الخدم باعياها فالشرط جائز ولها اربعة خدام وسط كانها تزوجها على ذلك كذا في محيط السرخسي \* ولو تزوجها على مائة درهم على ان يسوق بذلك اليها عشرة من الابل الا وسط فيجوز استحسانا كذا في فتاوى قاضيخان \* ابن سماعة عن محمد بن ابي اسامة زوجت نفسها من رجل على ان يبرئ فلانا ماله عليه من الدين بربى فلان منه ولها على الزوج مهر مثلها وعن ابي يوسف رح في الامالي ان زوج ابنته على ان يبرئه من الدين الذي له عليه او زوجت المرأة نفسها على ان يبرئها من الدين الذي له عليها وهوكذا فالبراءة جائزة ولها مهر مثلها كذا في المحيط \* رجل تزوج امرأة بالف على ان لا ينفق عليها ومهر مثلها مائة كان لها الف والنفقة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال لامته اعتقتك على ان تتزوجني ويكون العتق صداك فقبلت عتقت ثم ان وقت بالشرط وزوجت نفسها منه فلا شيء عليها والا يجب عليها قيمة نفسها ولو قالت لعبدها اعتقتك على ان تزوجني بالف او على ان تعطيني الف فقبل عتق فان ابى ان يتزوجها فعليه قيمة نفسه وان تزوجها بالف قسم الف على قيمة نفسه وعلى مهر مثلها فما اصاب الرقبة فثمنه وما اصاب المهر فمهرها يتنصف بالطلاق قبل الدخول كذا في العتابة \* الفصل الخامس في المهر يدخله الجهالة \* المهر المسمى انواع ثلاثة منها ما هو مجهول الجنس والوصف كما لو تزوجها على ثوب او اداة او دار فلها مهر المثل وكذا لو تزوجها على صافي بطن جارية او غنمه او على ما ينمّر نخيله العام ونوع هو معلوم الجنس مجهول الوصف كما لو تزوجها على عبد او فرس او بقرة او شاة او ثوب هروى يجب الوسط ان شاء ادنى عينه وان شاء ادنى قيمته كذا في الظهيرية \* وهذا ان كان العبد او الثوب مطلقا غير مضاف الى نفسه فاما اذا ذكره مضافا الى نفسه بان قال تزوجتك على عبدى او ثوبى ليس له ان يعطى القيمة لان الاضافة من اسباب التعريف كالاشارة كذا في المحيط \* ويعتبر قيمة الوسط بقدر غلاء السعر والرخص عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وهو الصحيح هكذا في الكافي \* وعليه الفتوى كذا في غاية السروجى \* ولو صالحا على اكثر من قيمة عبد وسط لا يجوز وباقى يجوز كذا في العتابة \* ونوع هو معلوم الجنس والصفة كما لو تزوجها على مكيل او موزون موصوف



فكسدت الدراهم وصار النقد غيرها يجب قيمة تلك الدراهم يوم كسدت هو المختار  
 ذكره الصدر الشهيد \* والا نقطاع كالكساد والكاسدة ان لا تروج في جميع البلدان اما اذا كانت  
 تروج في بعض البلد ان فلا تكون كاسدة \* في العيون فلو لم يكسد ولم ينقطع ولكن رخص او غلا  
 لا يعتبر هذا اذا كانت رائجة وقت العقد فان كانت كاسدة تجب تلك الدراهم اذا سوت عشرة دراهم  
 كذا في الخلاصة \* وان تزوجها بكذا من العدليات وهي كاسدة قالوا يجب لها مهر المثل لانها  
 اذا كانت كاسدة كانت سلعة وزينة وهي انما تعرف بالاشارة او بذكر الوزن وهو ما ذكر الوزن  
 انما ذكر العد كذا في المحيط \* واذا تزوجها على مثل هذا الزنبيل حنطة او بوزن هذا الحجر  
 ذهب او على قدر مهر فلانة او قيمة هذا العبد او قيمة عبد يجب مهر المثل ولا يزد على المسمى  
 والقول قول الزوج في مقدار المسمى عند فوت ما ذكر ولو ذكر دراهم او على ناقة من هذه الابل  
 او على ثوب قيمة عشرة اوقال بجميع ما املك وينصف مهر المثل او على سكنى دار موفقة  
 او على ان يرد آبقها يجب مهر المثل هكذا في العتابية \* واذا تزوجها على الف رطل خل  
 فان كان الغالب في ذلك البلد خل التمر فهو عليه وان كان الغالب خل الخمر فهو عليه وكذلك  
 لو تزوجها على كذا رطل لبن فهو على الغالب من ذلك فان لم يكن واحدا منها غالبا فلها مهر المثل  
 كذا في المحيط \* ولو تزوجها على دينار وشرى يجب مهر المثل ولا يزد على ديناران ساوي  
 عشرة دراهم كذا في غايه السروجى \* رجل تزوج امرأة على عشرة دراهم وثوب ولم يصف الثوب  
 كان لها عشرة دراهم ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم الا ان يكون متعتها اكثر  
 فيكون لها ذلك كذا في فتاوى قاضى خان \* واذا تزوجها على ثوب وخمسة دراهم لها  
 مهر المثل ولو طلقها قبل الدخول فلها الخمسة ولو قال على ما في يدي وفيها عشرة دراهم  
 ان شاءت اخذتها وان شاءت اخذت مهر المثل كذا في غايه السروجى \* ولو تزوج امرأتين  
 على الف قسمت على مهر منلهما فان طلقهما قبل الدخول كان لهما نصف الف على قدر  
 مهرهما كذا في محيط السرخسى \* فان قبلت احداهما دون الاخرى جاز النكاح في التى  
 قبلت ويقسم الف على قدر مهر منلهما فما اصاب حصة التى قبلت فلها ذاك القدر والباقي  
 يعود الى الزوج كذا في البدائع \* وان لم يصح نكاح احداهما فكل الف للآخرى  
 عند ابى حنيفة رح ولو دخل بالتى لم يصح نكاحها فلها مهر المثل عند ابى حنيفة رح وهو الصحيح

كذا في المحيط السرخسي \* ولو أن أخا واختا ورثا دارا من أبيهما فتزوج الأخ امرأة بيت بعينه من تلك الدار ثم مات الأخ ولم تبرض الاخت بذلك قالوا يتقسم الدارين ورثة الأخ والاخت فان وقع ذلك البيت في نصيب الأخ كان البيت للمرأة بمهرها وان وقع في نصيب الاخت فللمرأة قيمة البيت في تركة الزوج كذا في فتاوى قاضي خان \* وان تزوجها على عبد من عبده او قميص من قمصاته او عمامة من عمامته يصح ويجب الرسط من ذلك او القرعة كذا في غاية السروجي \* لو تزوجها على جارية بنت فلها وسط ما يجهر به النساء كذا في التاتارخانية \* الفصل السادس في المهر الذي يوجد على خلاف المسمى \* ان تزوج مسلم امرأة على هذا الدن من الخل فانها هو خمر فلها مهر مثلها عند أبي حنيفة ربح وان تزوجها على هذا العبد فانها هو حر يجب مهر المثل عند أبي حنيفة ومحمد ربح كذا في الهداية \* ولو تزوجها على هذا الدن من الخمر اذا هو حل او هذا الحر فانها هو عبدا وهذه المطبقة فانها هي دكية للمشار اليه في الاصح عند أبي حنيفة ربح والله قال ابو يوسف ربح هكذا في فقه القدير \* ولو قال على هذا الحر فانها هو عبد غير يجب قيمته ولو كان عبدا يجب مهر المثل كذا في العنابية \* وان تزوج امرأة على عبد بعينه فانها جارية او على ثوب مروي بعينه فانها هو مروي فان عليه عبدا يعدل قيمة الجارية وثوب المروي بتيمة المروي كذا في الذخيرة \* ولو تزوجها على هذا العبد فظهر مدبرا او مكابا او على هذا الاثام فله ثوب ام ولد يجب في ذلك كله القيمة بالانفاق كذا في غاية السروجي \* سواء تعلم المرأة بحال العبد او لا هكذا في فتاوى قاضي خان \* وآداب الزوج امرأة وسمى لها شيئا وشار الى شيء والمشار اليه ليس من جنس المسمى قال ابو حنيفة ربح ان كان حلالا ليس لها مثل الذي سمي وان كان حراما ليس لها مثل الذي سمي حراما والمشار اليه حراما فانها مهر المثل او طن ذلك مشكلا وقت العقد لا يدري كذا في التورج امرأة على هذا الدن من الخل فانها هو طلاء ما بها مثل الدن من الخل وان كان مبرا خمر فلها مهر المثل وان كان المسمى حراما والمشار اليه حلالا اختلعت الروايات منه من أبي حنيفة ربح والاصح ما رواه ابو يوسف ربح عند الله اذا شار الى حلال كان لها المشار اليه كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو تزوج على هذين العبدتين او على هذين الدينين من حل فاما احدهما حرا وخمر فلها العبد والحل الباقي لا غير عند أبي حنيفة ربح كذا في محيط السرخسي \* ولو تزوجها على هذا الرق من السمن فانها لا شيء فيه فانها مثل ذلك الرق سيما ان كان يساوي عشرة وان تزوجها

على ما في الزق من السمن فان الاشئ فيه كان لها مهر المثل وكذا لو كان في الزق شئ آخر من خلاف الجنس كذا في فتاوى قاضيه خان \* وفي المستقى عن محمد رح اذا تزوج امرأة على الارض وحددها على ان فيها عشرة اجرة فقبضتها المرأة فان اهي ستة اجرة وكان ذلك قبل ان تدرها فلها الخيار ان شاءت اخذت الارض ولا شئ لها غيرها وان شاءت ردت الارض واخذت قيمتها في ذلك الموضع لو كانت عشرة اجرة فان كانت المرأة قد باعت هذه الارض او وهبتها وسلمتها ثم علمت انها ستة اجرة فلا شئ لها غير الارض وكذلك الاولوة اذا انتقصت من وزنها والثياب ان انتقصت من ذراعها ولولم تكن باعته ولا وهبتها ولكن غلب عليها دجلة ونحوها من الانهار فجرى فيها وصارت مستهلكة ثم علمت انها ستة اجرة رجعت على الزوج بتمام قيمة الارض وكذلك اذا تزوجها على عشرة اثواب هروية باعيا نها على ان كل ثوب منها عشاري فوجدت كلها سباعية فهي بالخيار ان شاءت اخذتها وان شاءت ردتها واخذت قيمتها لو كانت عشارية على مثل حالها التي هي عليه فان وجدت كلها عشارية الا واحدة منها فانها سباعية فهي بالخيار ان شاءت اخذت الثياب ولا شئ لها غيرها وان شاءت اخذت الثياب العشارية وردت الثوب الذي وجدته سباعيا واخذت قيمته لو كان عشاريا على مثل رفعته وجوده كذا في المحيط \* ولو تزوجها على عصير بعينه فتشمر قبل التبض روى عن ابي يوسف رح لها عصير مثله ان قدر عليه وان عجز فقيمته كذا في محيط السرخسي \* ولو تزوج امرأة على هذه الاثواب العشرة فان اهي تسعة قال محمد رح انها التسعة وتمام مهر مثلها ان كان مهر مثلها اكثر من قيمة التسعة وفي تيس قول ابي حنيفة رح لها التسعة لا غير اذا كانت قيمة التسعة عشرة دراهم ولو كانت الثياب احد عشر قال محمد رح يعطيها عشرة منها اي عشرة شاء وفي قياس قول ابي حنيفة رح ان كان مهر مثلها مثل العشرة اذا عزل اخسها يعزل الا خمس ولها الباقي وليس لها غير ذلك وان كان مهر مثلها مثل العشرة الباقية اذا عزل الا حود يعزل الا حود ولها العشرة الباقية لا غير وان كان مهر مثلها اكثر من قيمة الاثواب اذا عزل الا حود واقل من قيمة الاثواب اذا عزل الا خمس كان لها مهر المثل والفتوى على قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضيه خان \* واذا تزوجها على هذه الاثواب العشرة الهروية فان اهي تسعة فلها

تسعة وثوب آخره روى وسط بالاجماع كذا في محيط السرخسى \* رجل تزوج امرأة على حنطة بعينها على انها عشرة اكرار فاذا هي تسعة اكرار كان لها التسعة وكر آخر مثل التسعة كذا في فتاوى قاضى خان \* واذا تزوج امرأة على ارض على ان فيها الف نخل وحددها او تزوجها على دار وحددها على انها مبنية بالآجر والجص والساج اذا الارض لا نخل فيها وان الدار لا بناء فيها نهى بالخيار ان شاءت اخذت الدار والارض ولا شئ لها غير ذلك وان شاءت اخذت مهر مثلها وان طلبتها قبل ان يدخل بها لم يكن لها الا نصف الارض ونصف الدار على ما وجدت بها عليه الا ان يكون متعتها اكثر من ذلك فيكون الخيار للمرأة ان شاءت اخذت نصف الارض او نصف الدار ولا شئ لها غير ذلك وان شاءت اخذت الممتعة كذا في المحيط \*

الفصل السابع في الزيادة في المهر والحط عنه وبما يريد وينتقص \* الرابذة في المهر صحيحة حال قيام النكاح عند ملأنا الثلثة كذا في المحيط \* فاذا زادها في المهر بعد العقد لزمته الزيادة كذا في السراج الوهاج \* هذا اذا قبلت المرأة الزيادة سواء كانت من جنس المهر او لا من زوج او من ولي كذا في النهر الفائق \* والزيادة انما تأكد باحد معان ثلثة اما بالدخول واما بالخلوة الصحيحة واما بموت احد الزوجين فان وقعت الفرقة بينهما من غير هذا المعانى الثلثة بطلت الرابذة ويتنصف الاصل ولا يتنصف الرابذة كذا في المصبرات \* وفي ما روى الشيخ الامام الفقيه ابى الميثرح ان الرابذة في المهر بعد هبة المهر صحيحة \* وفي اكراد شيخ الاسلام حواهر راده رح ان الزيادة في المهر بعد الفرقة باطله \* وهكذا روى بشر من ابى يوسف رح وصورة ما روى بشر اذا طلق امرأة ثلثا قبل الدخول بها او بعده ثم زادها في المهر لم يصح وكذا اذا انقضت عدة المطلقة طلاقا رجعيًا ثم زادها في المهر بعد ذلك لا يصح الرابذة وفي القدر روى ان الرابذة في المهر بعد موت المرأة جائزة عند ابى حنيفة رح وعندهما لا تجوز كذا في المحيط \* المطلقة الرجعية اذا قال لها زوجها زدت في مهرى لم يصح لانها مجهولة او قال اها راجعتك بمهر الف درهم ان قبلت جاز والا بلا لانه زيادة في المهر فيتوقف على قبولها وهل يشترط قبول الزيادة في المجاس الاصح انه يشترط كذا في الظهيرية \* امرأة وهبت مهرها من زوجها ثم ان الزوج اشهد ان لها عليه كذا من مهرها بكسر الهمزة والمختار عند الفقيه ابى الميثرح ان افتراره جائز اذا قبلت المرأة كذا في الخلاصة \* والاشبه ان لا يصح ولا يجعل زيادة بلا قصد الزيادة

كذا في الوجيز للكردي \* ولو تزوج امرأة بالف درهم ثم جدد النكاح بالفسخ اختلفوا فيه ذكر الشيخ الامام المعروف بخوارزاده رح في كتاب النكاح ان علي قول ابي حنيفة ومحمد رح لا يلزمه الالف الثانية ومهرها الف درهم وعلي قول ابي يوسف رح يلزمه الالف الثانية وبعضهم ذكر الخلاف على عكس هذا قال بعض مشائخنا رحمهم الله المختار عندنا ان لا يلزمه الالف الثانية كذا في الظهيرية \* وفتوى القاضي الامام علي انه لا يجب بالعقد الثاني شيء الا اذا عني به الزيادة في المهر فحينئذ يجب المهر الثاني كذا في الخلاصة \* قيل ولو وهبت مهرها ثم جدد المهر لا يجب الثاني بالاتفاق وقيل على الاختلاف كذا في معراج الدراية \* وان جدد النكاح للاحتياط لا يلزم الزيادة بل نزاع كذا في الوجيز للكردي \* ابراهيم عن محمد رح زوج امته من رجل على مهر معلوم ثم اعتقها ثم زادها الزوج في المهر شيئا معلوما فالزيادة للمولى وروى ابن سماعة عن ابي يوسف رح ان الزيادة لها ولا جبر الزوج على دفع الزيادة ان المولى وان باعها فالزيادة للمشتري ولا جبر الزوج على دفع الزيادة الى المولى قال محمد رح في الجامع حرر نكاح امته بغير ان مولاه على مائة درهم فقال الزوج المولى اجز النكاح فقال المولى اجزته على ان تزيد في الصداق خمسين درهما فان رضى الزوج بذلك صح ويثبت الزيادة وان لم يرض به لم يثبت الاجازة وفيه ايضا امته منكوحة اعتقت حتى يثبت لها الخيار وقال لها زوجها زدتك في صداقك خمسين درهما على ان تختاريني ففعلت صح الاختيار وتثبت الزيادة وتكون الزيادة للمولى وبمنزلة لو قال لها لك على خمسون درهما على ان تختاريني ففعلت فلا شيء لها وبطل خيارها وفي نكاح المنتقى ادعى نكاح امرأة وهي تجحد ثم ان الزوج مع المرأة اصطحا على ان اعطاها الف درهم ان اجازت له النكاح الذي ادعى فهو جائز وكذلك اذا قال لها ازيدك مائة على ان تقرى بالنكاح ففعلت فان وجد بينة على اصل النكاح الاول لم يكن له ان يرجع في المالد لانها بمنزلة زيادة في المهر كذا في المحيط \* وان حطت عن مهرها صح الخط كذا في الهداية \* ولا بد في صحة خطها من الرضا حتى لو كانت مكرهة لم يصح ومن ان لا تكون مريضة مرض الموت هكذا في البحر الرائق \* واذا تزوج الرجل امرأة على عبد ارجارية او على عيين من الاعيان فزاد المهر ثم ورد الطلاق قبل الدخول فان كانت الزيادة قبل القبض وكانت متصلة متولدة من الاصل كالسمن والكبر والحسن والجمال او كانت بيضاء احدى العينين فانجلى البياض



او كان اخر من فتكلم او اصم فاستمع او كانت نحيلا فانمرت او ارضا فزرع فيها او منفصلة متولدة من الاصل كالولد والارض والعقرو الوبر اذا جزو الصوف والشعر اذا ازىلا والتمر اذا جزو الزرع اذا حصد فان الاصل والزيادة يتنصفان بالاجماع هكذا في شرح الطحاوي \* ولو قبضت المرأة الاصل مع الزيادة المتولدة ثم طلقها قبل ان يدخل بها يتنصف الاصل والزيادة كذا في المبسوط \* وان كانت متصلة غير متولدة من الاصل كما اذا صبغ الثوب او بنى في الدار بناء صارت المرأة بذلك قابضة ولا يتنصف وبجب عليها نصف القيمة يوم حكم بالقبض وان كانت منفصلة غير متولدة منه كالممته والكسب والعلقة فان الاصل يتنصف والزيادة كلها المرأة عند ابي حنيفة ربح وعندهم الاصل والزيادة كلاهما يتنصفان هكذا في شرح الطحاوي \* ولا ركان الزوج آجرة فالآجرة له ويتصدق به كذا في محيط السرخسي \* وان كانت بعد القبض وكانت متصلة متولدة من الاصل بانه بمنع التنصيف والمزوج عليها نصف القيمة يوم سلمه اليها اقول ابي حنيفة وابي يوسف ربح وقال محمد ربح لا يمنع التنصيف هكذا في شرح الطحاوي \* وان كانت الزيادة متصلة غير متولدة من الاصل فان اتسع التنصيف وعليها نصف قيمة الاصل هكذا في البدائع \* وان كانت منقصة متولدة من الاصل تمنع التنصيف بالاجماع وان كانت منقصة غير متولدة والزيادة لسراة والاصل بينهما نصفان هذا كذا اذا حدثت الزيادة ثم ورد الطلاق قبل الدخول بها واما ان ورد الطلاق أولا ثم تأخرت الزيادة دام النكاح يكتون بعد الفصاء بالنصف للزوج او قبل الفصاء قبل الفصاء او بعده ان كان قبل الفصاء الزيادة والاصل بينهما نصفان وجد الفصاء او لم يرجد وان كان بعد الفصاء وكان بعد الفصاء بالنصف للزوج فكذلك الجواب وان كان قبل ان يتضي بالانصاف المزوج والمهر في يدها كالمقبوض بحكم فقد ما سد هكذا في شرح الطحاوي \* ولو تددت او تملت ابن زوجها قبل الدخول بها بعد ما حدثت الزيادة في يد المرأة من ذلك كله لها وعليها رد قيمة الاصل يوم قبضت كذا في البدائع \* اذا انتقص المهر في يد الزوج ثم طلقها قبل الدخول بها فهذا على وجه احدها ان يكون النقصان بأكثر مما يتدوانه على وجهين ان كان النقصان يسيرا كان لها نصف الخادم معيبا من غير ضمان النقصان ليس لها ميراث ذلك وان كان النقصان فاحشا ملها الخيار ان شاءت تركت المهر على الزوج وضمن نصف قيمته يوم العقد وان شاءت اخذت نصف الخادم معيبا من غير ان يضمن الزوج ضمان النقصان

الوجه الثاني ان يكون النقصان بفعل الزوج وانه على وجهين ايضا ان كان النقصان يسيرا فانها تأخذ نصف الخادم ويضمن الزوج نصف قيمة النقصان وليس لها ان تترك الخادم على الزوج وتضمنه نصف قيمة الخادم وان كان النقصان فاحشا ان شاءت اخذت نصف قيمة الخادم يوم العقد وتركت الخادم وان شاءت اخذت نصف الخادم وضمنت الزوج نصف قيمة النقصان الوجه الثالث ان يكون النقصان بفعل المرأة وفي هذا الوجه لها نصف الخادم لاشئ لها غير ذلك ولا خيار لها سواء كان النقصان يسيرا او فاحشا الوجه الرابع ان يكون النقصان بفعل الصداق ففي ظاهر الرواية هذا كالنقصان بأفة سماوية الوجه الخامس ان يكون النقصان بفعل الاجنبي وانه على وجهين ان كان يسيرا فانها تأخذ نصف الخادم وتضمن الاجنبي نصف قيمة النقصان ليس لها غير ذلك وان كان فاحشا ان شاءت اخذت نصف الخادم واتبعت الاجنبي بنصف قيمة النقصان وان شاءت تركت الخادم على الزوج واخذت من الزوج نصف قيمة الخادم يوم العقد ثم الزوج يتبع الجاني بجملة النقصان هذا اذا حصل النقصان في يد الزوج وان حصل النقصان في يد المرأة ثم طلقها قبل الدخول بها فان كان بأفة سماوية والنقصان يسيرا اخذ الزوج نصف المهر معيبا ليس له غير ذلك وان كان النقصان فاحشا ان شاء اخذ النصف كذلك معيبا من غير ضمان النقصان وان شاء ترك ذلك على المرأة وضمنها نصف قيمته صحيحا يوم التبضع وان كان هذا النقصان في يد المرأة بعد الطلاق عامة المشائخ رحمهم الله على ان الزوج ان يأخذ نصفها مع نصف النقصان وهكذا ذكر القدوري في شرحه وهو الصحيح \* وان كان النقصان قبل الطلاق وبعد الطلاق بفعل المرأة فهذا وما لو كان النقصان بأفة سماوية سواء وان كان النقصان بفعل المهر فكذلك الجواب ايضا وان كان النقصان قبل الطلاق بفعل الاجنبي ينقطع حق الزوج عن المهر وعليها نصف القيمة للزوج يوم تبضته لان الاجنبي قد ضمن الارش فتصير هذه الزيادة منفصلة الا ان تكون هي ابرأت الجاني عن الجناية او هلك الارش في يدها قبل الطلاق فتح ينصف لزوال المانع وان كان هذا النقصان بعد الطلاق ذكر الحاكم الشهيدان هذا وما لو حصل النقصان قبل الطلاق سواء ذكر القدوري في شرحه ان الزوج يأخذ نصف الاصل وهو بالخيار في الارش ان شاء اتبع الجاني واخذ منه نصف الارش وان شاء اخذ من المرأة وان كان النقصان قبل الطلاق بفعل الزوج فهذا وما لو كان النقصان بفعل الاجنبي سواء وان هلك

هلك الصداق في يد الزوج ثم طلقها قبل الدخول بها ملها على الزوج نصف القيمة يوم العقد وان هلك في يد المرأة ثم طلقها قبل الدخول بها مله على المرأة نصف القيمة يوم القبض كذا في المحيط \* وليس للمرأة خيار الرؤية في المهر ولا تردة الا بعيب فاحش وانما لا يرد المهر بالعيب اليسير ان لم يكن مكبلا او موزونا اما اذا كان مكبلا او موزونا فيرد بالعيب اليسير كذا في الظهيرية \* وليرزوج امرأة على ائمة بعينها فماتت في يدها ثم عامت ابها عميا ورجعت عليه بنقصان العمى كما في البيوع وان لم تكن الامدة معينة والمرأة تضمن قيمتها عمياء ويضمن الزوج قيمة خادم وسط فيتقاضيان ويرد عليها افضل ذاك وان كانت قيمتها عمياء اكثر من قيمته خادم وسط لم يرجع واحد منهما على صاحبه بشئ كذا في محيط السرخسي \* الفصل الثامن في السمعة \* ان تزوج امرأة على صداق في السر وسمع في العلانية باكثر من ذاك فالمستألف على وجهين الاول ان يتواضعا في السر على مهر ثم تعاقد في العلانية باكثر من كان ما تعاقد عليه في العلانية من جنس ما تواضعا عليه في السر الا انه اكثر مما تواضعا عليه في السر فان اتفقا على المواضعة او اشهد الرجل عليها او على وليها ان المهر هو المسمى في السر والزيادة سمعة والمهر ما تواضعا عليه في السر وان اختلفا فادعى الزوج المواضعة في السر على الف وانكرت المرأة المواضعة على ذاك والمهر هو المسمى في العقد ويكون التزل بول المرأة الا ان يقوم المزوج ببينة وان كان ما تعاقد عليه في العلانية من خلاف جنس ما تواضعا عليه وان لم ينفقا على المواضعة بالمهر هو المسمى في العقد وان اتفقا على المواضعة ينقدا لنكاح بمهر المثل وان اتواضعا الرجل والمرأة في السر ان المهر دنانير وبتزوجها في العلانية على ان لامهرها كان مهرها الدنانير اني تواضعا عليها في السر وان تزوجها في العلانية على ان لا تكون الدنانير مهرها لها او تزوجها في العلانية وسكت عن المهر ينقدا لنكاح بمهر المثل في الوجهين جميعا الوجه الثاني ان يتعاقد في السر على مهر ثم اقرا في العلانية باكثر من ذلك فان اتفقا على ما تواضعا في السر واشهدان الزيادة في العلانية سمعة ما المهر هو المذكور عند العقد في السر انما اذا لم يشهدان الزيادة في العلانية سمعة ففي شرح مختصر الطحاوي على قول ابي حنيفة ومحمد راجح ان المهر مهر العلانية ويكون هذ زيادة على المهر الاول سواء كان من جنسه او خلاف جنسه فبرانه اذا كان من خلاف جنسه فجميعه يكون زيادة على المهر الاول وان كان من جنسه فبتد الزيادة على المهر الاول يكون زيادة

وذكر شيخ الاسلام رح انهما اذا تعاقد في السر بالف واظهرا في العلانية خلاف ذلك ثم اختلفا فقال الزوج ما اقررت به في العلانية هزل وقالت المرأة لابل جد فالقول قول المرأة والمهر هو المذكور في العلانية الا ان يقوم للزوج بينة على ما ادعى هكذا في الذخيرة \*

الفصل التاسع في هلاك المهر واستحقاقه لو تزوجها على شيء بعينه وهلك قبل التسليم او استحق فان كان ذلك من ذوات الامثال رجعت على الزوج بالمثل والا بالقيمة كذا في المحيط \*

وكذا لو هبت العين الممهوره للزوج ثم استحققت ترجع عليه بقيمة كذا في الظهيرية \* ولو استحق نصف الدار لممهوره ان شاعت اخذت الباقي ونصف القيمة وان شاعت اخذت كل القيمة فان طلقها قبل الدخول بها فليس لها الا النصف الباقي كذا في محيط السرخسى \*

ولو تزوج امرأة على ايها عتيق فان استحق الاب ثم ملكه الزوج قبل القضاء بالقيمة لها لم يكن لها الا الاب ولو ملكه الزوج بعد القضاء بالقيمة لها فليس لها ان تأخذ الاب واذا ملكه الزوج في الفصل الاول لا تملكه المرأة الا بالقضاء او بتسليم الزوج اليها ويجوز تصرف الزوج فيه قبل القضاء للمرأة او التسليم اليها كذا في الظهيرية \* ولو تزوجها على عبد الغير او على عبد نفسه ثم استحق يجب قيمته العبدان لم يجز المستحق ولو وصل العبد اليه بسبب قبل القضاء عليه بالفدية يؤمر بتسليم عينه كذا في العتائيه \*

الفصل العاشر في هبة مهر للمرأة ان تهب ما لها لزوجها من صداق دخل بها زوجها ولم يدخل وليس لاحد من اولائها اب ولا غير الاعتراض عليها كذا في شرح الطحاوى \*

وليس للاب ان يهب مهرا بنته عند عامة العلماء كذا في البدائع \* وللمولى ان يهب صداق امته من زوجها وكذلك مدبرته وام ولده واما المكاتبه فالمهر لها وهبة المولى لا تصح ولا برأ الزوج بدفعه الى المولى كذا في شرح الطحاوى \* امرأة الميت اذا وهبت المهر من الميت جاز ولو وهبت حالة الطلق ثم ماتت لا تصح كذا في السراجية \* ولو وهبت من ورثته يجوز ولو وهبت مهرها بشرط فان وجد الشرط يجوز وان لم يوجد يعود المهر كما كان هكذا في التاتارخانية \* فان تزوجها على الف فقبضتها ووهبتها له ثم طلقها قبل الدخول بها يرجع عليها بخمسائة وكذا اذا كان المهر مكيلا او موزونا آخر في الذمة لعدم تعيينها فان لم تقبض الالف حتى وهبتها له ثم طلقها قبل الدخول بها لم يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء ولو قبضت خمسمائة ثم وهبت الالف كلها المقبوض وغيره او وهبت الباقي ثم طلقها قبل الدخول بها لم يرجع واحد

## كتاب النكاح ( ٢٢٧ ) في منع المرأة نفسها بمهرها وغيرها

منهما بشيء على صاحبه عند أبي حنيفة ربح ولو كانت وهبت أقل من النصف وقبضت الباني فعنده يرحع عليها إلى تمام النصف كذا في الهداية \* في المنتهى إبراهيم من محمد ربح ولو دفع الألف كلها ليهنم اخذت فيه بالنف قبل أن يدخل بها ربح عليها في النكاح بخمسة مائة وفي الاستحسان لا يرحع عليها بشيء كذا في المحیط \* ولو تزوجها على ما يتعين بالتميين كالعرض وهبت له نصته أو كله قبضت أو لم تقبض ثم طلقها قبل أن يدخل لم يرحع عليها بشيء ولو تزوجها على حيوان أو عرض في الذمة كذا الجواب كذا في الكافي \* سواء قبضت أو لم تقبض كذا في الكفاية \* وإذا وهبت الصدق من أحسنه على التمس تمض ثم طلقها قبل الدخول بها ربح عليها بنصفه ولو تمضت الصدق ووهبته من أحسنه ثم طلقها قبل الدخول بها ربح عليها بالانصاف \* الدين والعين بعد سوا كذا في المحیط \* إذا باعته المرأة أو وهبت على عوض ثم طلقها ربح عاينها بمثل نصته فيماله مثل أو بنصف التيممة فيه الا مثل له ثم ان كانت باعته من التمض فعلى النصف التيممة يوم البيع وان تاذت قبضت من باعته بعين النصف التيممة يوم التمض كذا في البدائع \* رجل قال لأمته لا تزوجك ما لم تهيئني مالاً على من المهر وهبت مهرها على أن يتزوجها ثم ان يتزوجها المهر راق على الزوج بزوج الزام الزوج كذا في الخلاصة \* من قال لامرأته اني من مهورك حين اهبك كذا قالت ابرأك ثم ان الزوج ان يعطها شيئاً قال ربح كذا في البدائع \* أمراء اذرت ما مذكره ووهبت مهرها من زوجها قالوا نظروا لها وان كان مدخلاً لمدرجات صبي انزاعها حتى انزلت بمعداك ما ست مذكره لم يملك تولها وان لم يكن قد طهرت لم يصبه قرارها بالرضي المذنب الى عنده ويبقى المذنب ان احتاط في ذلك وبسأها عن سننها وتولها أمها ما عرفت ذاك كما قالوا في علام اقرب الملوغ ان الغاضي بسأله عن وجهه ونحوه في ذاك كذا في البدائع \* احملها في هبة المهر قالت وهدية لك بشرط ان لا يملكه من ذال بغيره فذا التول تولا كذا في القينة \*

المصل الثاني عشر في منع المرأة نفسها بمهرها والى حبيل في المهر وما يتعلق بهما في كل موضع دخل بها أو صحت الخلوة وتأكد على المهر أو ارادت ان يمنع نفسها الاستبراء المعجل لها ذلك عند خلافاً لها وكذا لا يسمع من الخروج والسفر أو الحج التطوع عندها الا اذا خرجت خروجا حشا ونبل تسامى النفس ان ذاك بالاجماع وكذا اذا دخل بها وهي

صغيرة او مكروهة او مجنونة فللاب حبسها حتى يوفى لها المعجل كذا في العتابة \* ولو دخل الزوج بها او خلا بها برضاها فلها ان تمنع نفسها عن السفر بها حتى تستوفى جميع المهر على جواب الكتاب والمعجل في عرف ديارنا عند ابي حنيفة رح وقال ليس له ذلك وكان الشيخ الامام الفقيه الزاهد ابو القاسم الصفار رح يفتى في السفر بقول ابي حنيفة رح وفي منع النفس بقولهما واستحسن بعض مشائخنا رح اختياره كذا في المحيط \* واذا اوفاه مهرها فنقلها الى حيث شاء وكثير من المشايخ على انه ليس للزوج ان يسافر بها في زماننا وان اوفاه المهر ولكن ينقلها الى القرى اين احب وعليه الفتوى \* وله ان ينقلها من القرية الى المصر ومن القرية الى القرية كذا في الكافي \* زوج ابنته البكر البالغة فاراد ابوها التحول الى بلد آخر بعياله فله ان يحملها معه وان كره الزوج ذلك اذالم يكن اعطاها المهر وان كان قد اعطاها المهر فليس له ذلك الا برضا الزوج كذا في المحيط \* فان اعطاها المهر الا درهمها واحدا فلها ان تمنعه من نفسها وليس له استرجاع ما قبضت كذا في السراج الوهاج \* صغيرة زوجت فذهبت الى زوجها قبل قبض الصداق كان لمن كان له حق امساكها قبل النكاح ان يردّها الى منزله ويمنعها من الزوج حتى يدفع الزوج مهرها الى من له حق القبض كذا في فتاوى ناضي خان \* واذا زوج العم بنت اخيه وهي صغيرة بصداق مسمى وسلمها الى الزوج قبل قبض جميع الصداق فالتسليم فاسد وترد الى بيتها كذا في التجنيس والمزيد \* ولا يشترط احضار المرأة لاستيفاء الاب مهر ابنته ولو طالب الزوج الاب بتسليم المرأة فان كانت في منزله فعليه تسليمها اليه وان لم تكن ولا يقدر على تسليمها فليس له قبض الصداق وان كانت في منزله ولكن اتهمه الزوج في تسليمها فالقاضي يأمر الاب بان يعطيه كفيلا بالمهر ويأمر الزوج بدفع المهر اليه ولو كانت الخصومة في المهر بالكونة والبنت بالبصرة لا يكلف الاب بنقل البنت الى الكونة واكن يقال للزوج ادفع المهر الى الاب واخرج معه الى البصرة ونأخذ المرأة هناك كذا في محيط السرخسى \* وان بينوا قدرا للمعجل يعجل ذلك وان لم يبينوا شيئا ينظر الى المرأة والى المهر المذكور في العقد انه كم يكون المعجل لمثل هذه المرأة من مثل هذا المهر فيجعل ذلك معجلا ولا يقدر بالربع ولا بالخمس وانما ينظر الى المتعارف وان شرطوا في العقد تعجيل كل المهر يجعل الكل معجلا

معجلاً ويترك العرف كذا في فتاوى تاضيخان \* ولو باعها بالمهر متاعاً فلها ان تمنع نفسها منه حتى تنقبض المتاع وقال ابو يوسف رح وان قبضت المهر فزاهوز يوف او دراهم لا تنفق فلها ان تمنع نفسها منه حتى يبدأها ولو كان دخل بها برضاها ثم وجدت المهر المقبوض زيوا او ما اشبه ذلك او كان متاعاً اشترت منه وتبضته فاستحق بعد ما دخل بها فليس لها ان تمنع نفسها منه كذا في المحيط \* في المتنقي اذا كان المهر حالاً فاحالت عليه غريمها بالمهر فلها ان تمنع نفسها منه حتى يأخذ غريمها المهر ولو كان الروح حالاً بالمعجل على غريم له على ان ابراءه من المهر فني الاستحسان ليس له ان يدخل بها حتى يأخذ المهر كذا في الذخيرة \* واذا كان المهر مؤجلاً اجلاء عارماً يحل لاهل ليس لها ان تمنع نفسها لتسوف في المهر على اصل ابي حنيفة وهو محمد رح كذا في المدائع \* نروح امرأه على الف الى سنة فاد الزوج الدخول بها قبل السنة تبطل ان يطأها شيئاً فان شرط الروح الدخول بها في العقد تبطل السنة بل ذلك وايس لها المنع عنه بلا حلال كذا في جواهر الاخلاص \* وان لم بشرط بال محمد رح له ذلك كما بيع وبه كان يفتي الامام الاستاذ ظهير الدين قال ابو يوسف رح ايس له ذلك وبه كان يعنى الصدر الشهيد كذا في الخلاصة \* واشترط عاين ان يدخل بها قبل انقضاء المعجل صبح الشرط ولو كان المهر مؤجلاً ثم عجل عن ابي يوسف رح لها ان تمنع كذا في العتابة \* وان كان بعضه ما جلا وبعضه آحلاً استوفيت العاجل وكذا لو اجلده بعد العقد مدة معلومة ليس لها ان تحبس نفسها وعلى قول ابي يوسف رح لها ان تحبس نفسها الى استيفاء الجدل عند الاحل كذا في شرح النجاشي مع الضعيف تاضي خان \* ولو اؤل نصفه معجل ونصفه مؤجل كما حدثت العادة في ديارنا ولم يذكر الرقة للمؤجل اختلف المشائخ فيه قال بعضهم لا يجوز الاجل ويجب حالاً وقال بعضهم يجوز وينفع ذلك على رقة وقت وقوع النزوة بالموت او الطلاق وروى عن ابي يوسف رح ما يؤيد هذا القول كذا في المدائع \* لا حد للاحد ان تأجيل المهر الى غاية معلومة نحو شهر او سنة صحيح وان كان لا الى غاية معلومة فقد اختلف المشائخ فيه قال بعضهم بصح وهو الصحيح وهذا لان العاية معلومة في نفسها وهو الطلاق او الموت لا يرى ان تأجيل المعص صحيح وان لم ينص على غاية معلومة كذا في المحيط \* وبالطلاق الرجعي يعجل المؤجل ولو راجعها لاية احل كذا في فتاوى الامام الاستاذ كذا في الخلاصة \* ولو ارتدت والعيان بالله ثم اسلمت واحبرت على النكاح هل لها ان تطالبه

ببقية المهر فيه اختلاف المشائخ كذا في المحيط \* في المنتقى ولو تزوج امرأة على ثوب موصوف  
الى اجل فلما حل الاجل غصبت من الزوج ثوبا على تلك الصفة فهو قصاص كذا في الذخيرة  
رجل تزوج امرأة على ثياب معلومة موصوفة الطول والعرض والرقعة مؤجلة فاعطاها قيمة الثياب  
كان لها ان لا تقبل القيمة وان لم يكن لها اجل لم يكن لها ان تمنع من اخذ القيمة كذا في الظهيرية \*  
رجل تزوج امرأة بالالف على ان ينقدها ما تيسر له والبقية الى سنة كان الالف كله الى منه  
الا ان تقيم المرأة البينة انه تيسر له منها شيء او كله فتأخذ كذا في فتاوى قاضي خان \*  
امرأة زوجت بنتها وهي صغيرة وقبضت صداقتها ثم ادركت فانكأنت الام وصيتها فلها ان تطالب  
امها الصداق دون زوجها وان لم تكن الام وصيتها فلها ان تطالب زوجها والزوج يرجع الى الام  
وكذا في غير الاب والجد من الاولياء \* رجل قبض مهورا بنته من الزوج ثم ادعى عليه الرد ثانيا  
ان كانت المرأة بكر الم يصدق الابينة وان كانت ثيبا صدق كذا في محيط السرخسي  
في باب انكاح الصغير والصغيرة \* وللأب والجد والقاضي قبض صداق البكر صغيرة كانت  
او كبيرة الا اذا نهت وهي بالغة صح النهي وليس لغيرهم ذلك \* والوصي يملك ذلك  
على الصغيرة وفي البنت البالغة حق القبض لهادون غيرها ولو اقر الاب انه قبض صداقتها في صغرها  
وهي صغيرة وقت الاتراح يصدق وان كانت بالغة حين أقر لا يصدق ولم يضمن الاب للزوج شيئا  
لانه صدقه الا ان يقبض بشرط ان تبرأ بنته كذا في العتابية في الفصل الثاني فيمن لا يجوز نكاحها  
بالمحرمة وغيرها من كتاب النكاح \* رجل تزوج بالغة ودفع الى ابائها بمهرها ضيعة  
فلما بلغها الخبر قالت لا ارضى بما فعل الاب فهذا على وجهين اما ان كان ذلك في بلد  
لم يجز التعارف بدفع الضيعة بالمهر او في بلد جرى التعارف ففي الوجه الاول لم يجز بكر كانت  
او نيبا وفي الوجه الثاني جاز هذا اذا كانت المرأة بالغة وان كانت صغيرة فاخذ الاب مكان المهر المسمى  
ضيعة لا تساوي المهر فان كان في بلد لم يجز التعارف اهم يأخذون الضيعة باضعاف قيمتها لم يجز  
وان كان في بلد جرى التعارف انهم يأخذون الضيعة بالمهر باضعاف قيمتها جاز \* صغيرة لا يستمتع بها  
زوجها فللاب ان يطالب الزوج بمهرها كذا في التجنيس والمزيد \*

العصل الثاني عشر في اختلاف الزوجين في المهر \* اذا اختلف الزوجان في قدر المهر حال  
قيام النكاح عند أبي حنيفة ومحمد رح بحكم مهر المثل فان شهدا أحدهما كان القول قوله



مع اليمين على دعوى الآخرفان قال الزوج المهر الف وقالت هي الفان ومهر مثلها الف  
او اقل كان القول قوله مع اليمين بالله ما تزوجها بالفى درهم فان بكل تثبت الزيادة  
وان حلف لا تثبت وايهما اقام ! لبينة تضي له وان اقام جميعا يتضي بيمينتها وان كان مهر  
مثلها الفين او اكثر كان القول قولها مع اليمين بالله ما تزوجت بالف فان بكل تثبت الا ان  
وان حلفت فلها الف بالتسمية لاختيار الروح فيها او الف بحكم مهر المثل لاختيار فيها ان شاء  
ادنى من الدراهم وان شاء من الدنيا ويرواهما اقام البينة يتضي بيمينته وان اقام جميعا يتضي  
ببينة الزوج وان كان مهر مثلها الف وخمس مائة الف فان بكل الروح الفان بطريق التسمية  
وان بكلت هي يتضي بالف وان حلفا جميعا يتضي الف وخمس مائة الف بطريق التسمية وخمس مائة  
بحكم مهر المثل ويخير الزوج في الخمس مائة وان اقام البينة فملت بيمينته وان اقام الف  
وخمس مائة الف بطريق التسمية وخمس مائة بطريق مهر المثل كذا في قبا وبنى قاضى خان \*  
ذكر ابو بكر الرازى رح ان التحالف في فصل واحد وهو ان اقام كمن مهر المثل شاهد الا حددهما  
اما اذا كان مهر المثل شاهد الا حددهما كان القول قول من شهد به مهر المثل مع ايمينته ولا يتحايان  
وهو الصحيح كذا في شرح الجامع الصغير اما ضيقان \* وذكر الكرخى انهم يكن ايمنة فانهما  
يتحايان اولا فاذا حلفا يحكم مهر المثل عند ابن حنيفة ومحمد رح قال الشيخ الامام الاحل  
شمس الائمة السرخسى وهو الاصح هكذا في المحيط \* وهو الصحيح كذا في محيط السرخسى \*  
وان كان المهر دينا موصوفا في الذمة بان تزوجها على مكمل موصوف او موزون موصوف  
او موزون موصوف باختلاف قدر الكيل والوزن والذرع فهو كالاختلاف في قدر الدراهم والدينار  
وان كان الاختلاف في جنس المسمى بان قال الزوج تزوجتك على عبد ونالت على جارية  
او قال الزوج تزوجتك على كرشعير ونالت على كرحنطة او على ثياب هرويدة او قال على  
الف درهم ونالت على مائة دينار او على نرمة فالنرمة مع الرومى والدينار الصورية مع المصرية  
او في صفتها كالجودة مع الرداء فالاختلاف فيه لا خلاف في العينين الا الدراهم والدينار  
فان الاختلاف بينهما لا خلاف في الف واللعين لان كل واحد من الجنسين والنومين  
والموصوفين لا يملك الا بالتراضى بخلاف الدراهم والدينار فانهما وان كانا جنسين مختلفين  
لكنهما في باب مهر المثل جعل كجنس واحد لان مهر المثل يتضي من جنس الدراهم والدينار

فجاز ان يستحق مائة دينار من غير تراخ هذا اذا كان المهر دينا فاما اذا كان مينا فان  
اختلغا في قدره فان كان مما يتعلق العقد بقدره بان تزوجها على طعام بعينه فاختلغا في قدره  
فقال الزوج تزوجتك على هذا الطعام بشرط انه كرو قالت المرأة تزوجتني عليه بشرط انه  
كران فهو مثل الاختلاف في الالف والالفين وان كان مما لا يتعلق العقد بقدره بان تزوجها  
على ثوب بعينه كل ذراع منه يساوي عشرة دراهم فاختلغا فقال الزوج تزوجتك على هذا  
الثوب بشرط انه ثمانية اذرع فقالت انه عشرة اذرع لا تسال فان ولا يحكم مهر المثل والقول  
قول الزوج بالاجماع وان اختلفا في جنسه وعينه كالعبد والعجارية بان قال الزوج تزوجتك  
على هذا العبد وقالت المرأة على هذه العجارية فهو مثل الاختلاف في الالف والالفين الا في فصل  
واحد وهو ما اذا كان مهر مثلها مثل قيمة العجارية او اكثر فلها قيمة العجارية لاعينها بخلاف ما اذا  
اختلفا في الدرهم والدنانير فقال الزوج تزوجتك على مائة دينار او اكثر فلها مائة دينار كما مر كذا  
في البدائع \* ولو اتاهما تصادقا على المهر وهو عين كالعبد والعروض ونحوهما فهلك عند الزوج  
ثم اختلفا في قيمته بالقول قول الزوج بالاجماع كذا في شرح الطحاوي \* ولو قال تزوجتك  
على عبدى الاسود وقيمته الالف قدمات في يدي وقالت المرأة لا بل تزوجتني على عبدك الابيض  
وقيمته الف درهم وقدمات في يدك فانه يحكم مهر المثل ويتحالفان ان كان مهر المثل بين  
الدعويين \* ولو تزوجها على كربعينه فهلك فاختلغا في مقداره او صفته او تزوجها على ثوب  
بعينه او نقرة فضة بعينها او ابريق فضة بعينه فهلك واختلفا في الدرهم او الوصف او الوزن ففي  
كل ما ذكرنا ان القول قول الزوج قبل الهلاك كان القول قوله ايضا بعد الهلاك كذا في المحیط \*  
ولو اختلفا في الوصف والقدر جميعا بالقول للزوج في الوصف والقول للمرأة في القدر الى تمام  
مهر مثلها كذا في الظهيرية \* ولو قالت المرأة تزوجتني على عبدك هذا وقال الزوج تزوجتك  
على امتي هذه وهي ام المرأة واقاما البينة فالبينة بينة المرأة وتعقب الامة على الزوج باقراره  
ولو اقام الزوج البينة انه تزوجها بالف درهم واقامت المرأة البينة على انه تزوجها بمائة دينار  
واقام ابو المرأة وهو عبد الزوج انه تزوجها على رقبتها فالبينة بينة الاب فان اقامت امها وهي  
امة الزوج مع ذلك انه تزوج ابنتها على رقبتها فالبينة بينة الاب والام ونصفهما جميعا مهر لها  
ويسعى

ويسعى الوالدان للزوج في نصف قيمتهما ولولم يكن كذلك ولكن اقامت المرأة البيعة لتزوجها بمائة دينار واقام الزوج البيعة لتزوجها بالف درهم فبقي العاصي بسنة المرأة بالنكاح بمائة دينار ثم ان ابى المرأة وهرصد للزوج اقام البيعة لتزوج المرأة على رقعة وان العاصي سطل العشاء الاول ويتضي بان الاب هو المهر ولو كان الزوج يدعي انه تزوجها على انهما وصده الاب في ذلك فاقاما البيعة وادعت المرأة انه تزوجها على مائة دينار ولم تغم البيعة فمضى العاصي بمائة الاب والزوج وحمل الاب صداقاً واعتقه من مالها وحمل ولادها ثم اقامت المرأة البيعة انه كان تزوجها بمائة دينار كانت البيعة بيعة المرأة ويتضي العاصي اباً على الزوج بمائة دينار ويجعل اباً حراً من مال الزوج ويطل الولاء الذي كان نصيبه المرأة كذا في نه اوى قاضيخان \* ولو احتل بعد الطلاق ما كان بعد الدخول او قبل الدخول بعد الخلوة فالجواب فيه كالجواب فيما لو احتل حال قيام النكاح وان كان قبل الدخول بها وقبل الخلوة ما كان المهر ديناً فاختلعا في الالف والالفين بالقول قول الزوج وبه صحت ما يقول الزوج ولم يذكر الخلاف ذكر الكرخي وحكى الامام في وقال بصف الالف في قواهم وذكر محمد روح في الجامع وقال ينبغي ان يكون القول قول المرأة الى منعها المهر والقول قول الزوج في الريادة على قياس قول ابي حنيفة روح والاصح هو الاول وبطل لا خلاف بين الروايتين في الحقيقة وبما اختلفت لاختلاف وضع المسئلة بوضع المسئلة في كتاب النكاح في الالف والالفين فلا وجه لنحكيم المسئلة ووضع في الجامع الكسوف في العشرة والمائة بان قال الزوج تزوجك على عشرة دراهم وقالت المرأة تزوجتني على مائة درهم ومنعته منها عشرون وان كان المهر صياً كما في مسألة العدة والجارية فلها المدة الا ان يرضى الزوج ان يأخذ بصف الجارية كذا في الدائع \* ولو كان الاختلاف في اصل المسمى بان ينادي احدهما وادعاه الآخر يجب مهر المنزل وهذا لا ينافي كذا في التبيين \* ولا مراد على ما ادعت المرأة لو كانت هي المدعة للتسمية ولا يفتص مما ادعاه الزوج لو كان هو المدعي ايها كذا في البحر الرائق \* وان كان الاختلاف بعد الطلاق قبل الدخول يجب المنعة بالاتفاق كذا في نسج القدير \* وان كان الاختلاف بعد موت احدهما والجواب فيه كالجواب في حيوبهما حال قيام النكاح في الاصل اوفي المقدار كذا في الايضاح شرح الخنز \* وان مات الزوجان

ووقع الاختلاف بين الورثة في مقدار المسمى فالقول قول ورثة الزوج ولا يستثنى المستنكر وهذا عند أبي حنيفة رح كذا في التبیین \* وللمستنكر تفسيران أحدهما أن يدعي أنه تزوجها بأقل من عشرة وبه أخذ بعض مشائخنا والثاني أن يدعي أنه تزوجها بما لا يتزوج مثل تلك المرأة بمثل ذلك المهر وبه أخذ عامة المشائخ وهو الصحيح كذا في المحيط \* وإن وقع الاختلاف بين ورثتهما في أصل التسمية كان القول قول منكر التسمية ولا يقضى لها بشيء في قول أبي حنيفة رح \* وقالوا يقضى بمهر المثل قالوا والفتوى على قولهما كذا في فتاوى قاضي خان \* وقال مشائخنا رح هذا كله إذا لم تسلم المرأة نفسها فإن سلمت نفسها ثم وقع الاختلاف في حال الحياة أو بعد الممات فإنه لا يحكم بمهر المثل لأننا نعلم أن المرأة لا تسلم نفسها من غير أن تستعجل شيئاً من مهرها عادة فيقال لأبدان تترى بما استعجلت والافضينا عليك المتعارف ثم يعمل في الباقي كما ذكرنا كذا في محيط السرخسى \* إذا مات الزوجان وقد سمى لها مهرًا ثبت ذلك بالبينة أو بتصادق الورثة فلورثتها أن يأخذوا ذلك من ميراث الزوج هذا إذا علم أن الزوج مات أولاً وعلم أنهما ماتا معاً أولم تعلم الأريته وأما إذا علم أنها ماتت أولاً فيسقط منه نصيب الزوج كذا في فتح القدير \* ولو اتفقت الورثة على عدم تسمية المهر في العقد يقضى بمهر المثل على قول صاحبيه وعليه الفتوى كذا في جواهر الأطلائ \* لو أبرأت زوجها من مهرها أو وهبتها إياه ثم ماتت بعد مدة فقالت الورثة أبرأته في مرض موتها وانكر الزوج فالقول قوله كذا في التبیین \* امرأة ادعت على زوجها بعد موته أن لها عليه ألف درهم من مهرها فالقول قولها إلى تمام مهر مثلها عند أبي حنيفة رح كذا في محيط السرخسى \* قال هشام سألت محمداً رح عن امرأة ادعت أن هذا الرجل تزوجها بالكوفة منذ سنة على الفين وأقامت على ذلك بينة وأقام الزوج بينة أنه تزوجها بالبصرة منذ سنتين على ألف قال البينة بينة المرأة قلت وأكان معها ولد لاكثر من سنتين قال وإن كان كذا في الذخيرة \* الزوج إذا أبى أن يكتب خط المهر لا يجبر ولو كان في خط المهر دنانير والعقد بالدراهم تجب الدراهم ولا تجب الدنانير بالخط قال رضي الله تعالى عنه تأويله بينه وبين الله تعالى أما القاضي يجبره على الدنانير إلا إذا علم أن العقد بالدراهم كذا في التانارخانية \* ومن بعث إلى امرأة شيئاً فقالت هو هدية وقال هو من المهر فالقول قوله في غير المهرى الأكل كالشواء واللحم المطبوخ والفواكه التي لا تبقى فإن القول قولها فيه استحساناً بخلاف ما إذا لم يكن



ثم زفت اليه ثم فارقتها وقال اما بعثت اليك ما ريت و اراد ان يسترد ذلك و ارادت المرأة ان تسترد العوض فالقول له في الحكم و اذا استرد ذلك من المرأة كان للمرأة ان تسترد منه ما عوضته عليه كذا في المحيط \* قال ابو بكر الاسكافي رح ان صرحت حين بعثت انها عوض فكذاك وان لم تصرح بذلك لكنها حسبت ونوت ان يكون عرضا كان ذلك هبة منها وبطامت نيتها كذا في فتاوى قاضي خان \* في الحجة و لو ارسل الى المرأة نافذة مسك او طيبا ثم قال كان من المهر فالقول قوله \* وفي الحاموي فان وجهت هي اليه عوضا لذلك الطيب وحسبت ان زوجها وحه الطيب اليها هدية فلما ظهر الخلاف ارادت الرجوع في العرض هل لها ذاك قال ليس لها ذلك ثم ينظر ان كان الطيب قائما يسترد الزوج اذا لم ترض بذلك مهر او ان كان هالكا وله مثل يسترد المثل وان لم يكن له مثل فيه يصير قيمته قصاصا بمهرها كذا في التناخيانية \* امرأة ماتت فانتحذت امها ما تما وبعثت الى ام المرأة بقرة فذبحت البقرة وانفقتها في ايام المأتم ثم اراد الزوج ان يرجع بقيمة البقرة قالوا ان اتفقا انه بعث اليها لتذبح وتطعم من اجتماع عندها في المأتم ولم يذكر القيمة لا يرجع وان اتفقا انه بعث اليها وذكر القيمة كان له ان يرجع عليها وان اختلفا في ذكر القيمة كان القول قول ام المرأة مع يمينها قال رضى الله تعالى عنه وينبغي ان يكون القول قول الزوج كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي مجموع النوازل بعثت الى امرأته ايام العيد دراهم فقال عيدي او قال سيم شكر ثم ادعى انه من المهر لا يصدق كذا في المحيط \*

الفصل الثالث عشر في تكرار المهر \* رجل قال لامرأة كلما تزوجتك فانت طالق فتزوجها في يوم واحد ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة فانه يقع عليها طلاقان ويلزمه مهران ونصف مهر في قياس قول ابي حنيفة و ابي يوسف رحمهما الله لانه لما تزوجها اولا وقع عليها طلاق واحد ولزمه نصف مهر بالطلاق قبل الدخول فاذا دخل بها وهذا دخول عن شبهة لان على قول الشافعي رح لا يقع الطلاق المعلق بالتزوج فتجب عليها العدة فاذا تزوجها ثانيا وهي في العدة يقع عليها طلاق آخر وهو طلاق يعقب الرجعة في قول ابي حنيفة و ابي يوسف رحمهما الله لان عندهما اذا تزوج المعتدة ثم طلقها قبل الدخول كان ذلك طلاقا بعد الدخول حكما وان كانت العدة بالدخول عن شبهة والطلاق بعد الدخول يعقب الرجعة ويوجب كمال المهر فيجب عليه المسمى في النكاح

في النكاح الثاني فيجتمع عليه مهرا ن ونصف ولم يصح النكاح الثالث لانها في عدته من طلاق رجعي فلا يعتبر النكاح الثالث فلا يجب المهر الثالث ولا يجب عليه المهر بالدخول بعد النكاح الثالث لانه وطى المنكوحه واو قال كلمها تزوجتك فانك طالق بائن فتزوجها ثلث مرات ودخل بها في كل مرة بانك منه بثلث وعليه خمسة مهر ونصف في قياس قول ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله نصف مهر النكاح الاول ومهر مثل بالدخول الاول ومهر بالنكاح الثاني ومهر مثل بالدخول الثاني لانه وطئها من شبهة ومهر بالنكاح الثالث ومهر مثل بالدخول الثالث لانه وطئ من شبهة فيجتمع عليه خمسة مهر ونصف \* واذا تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها بانك ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها في النكاح الثاني كان عليه مهر بالنكاح الاول ومهر كامل بالنكاح الثاني في قول ابى حنيفة وابى يوسف رح وعليه استقبال العدة عندهما واو لم يطلقها في النكاح الثاني حتى بانك من زوجها قبل الدخول بفعل من قدامها كإردة ومطاعة ابن الزوج عندهما يجب عليه مهر كامل واذا كانت امه او بنت بعد النكاح الثاني واختارت نفسها قبل الدخول عندهما يجب عليه مهر كامل النكاح الثاني \* واذا تزوجت المرأة من غير كفرا ودخل بها او بيع الراى الامر الى القاضي وورق بينهما يوجب المهر واو عدة ثم تزوجها هذا الرجل او روى وورق القاضي بينهما قبل الدخول في النكاح الثاني يجب لها مهر كامل والمرمها عدة مستقبلة في قول ابى حنيفة وابى يوسف رح \* رجل تزوج صغيرة تزوجها واو دخل بها ثم بلغت واختارت نفسها او فرق بينهما ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها عندهما ما عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلة \* رجل تزوج صغيرة ودخل بها ثم طلقها نطائفة بانك ثم تزوجها في العدة فبلغت واختارت نفسها وورق بينهما كان عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلة وعانى هذا رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم ارتدت والعيان بالمد ثم اسامت فتزوجها في العدة ثم ارتدت قبل الدخول بها وعليها هذا رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم اصغت واختارت نفسها ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها وعليها هذا رجل تزوج امرأة نكاحا فاصدا ودخل بها ففرق بينهما ثم تزوجها في العدة نكاحا جائزا ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلة في قول ابى حنيفة وابى يوسف رح كذا في فتاوى قاضي خان \* واو وطئ جارية ابنه او جارية مذبذبة او وطئ امرأة في النكاح الفاسد مرارا فعليه مهر واحد كذا في الظهيرية \* الاصل ان الوطئ متى حصل مقبب شبهة الملك

مرارا لم يجب الا مهر واحد لان الوطى الثانى صادف ملكه ومنى حصل الوطى مقيب شبهة الاشتباه مرارا يجب لكل وطى مهر على حدة لان كل وطى صادف ملك الغير ولو وطى الابن جارية الاب مرارا وقد ادعى الشبهة فعليه بكل وطى مهر وكذا لو وطى جارية امراته ولو وطى مكاتبته مرارا فعليه مهر واحد ولو وطى احد الشريكين التجارية المشتركة مرارا فعليه بكل وطى نصف مهر ولو وطى مكاتبته بينه وبين غيره مرارا فعليه فى نصفه نصف مهر واحد وعليه فى نصف شريكه بكل وطى نصف المهر وذلك كله للمكاتبته \* رجل زنى امرأة فتزوجها وهو على بطنها فعليه مهران مهر مثل بالزنا ومهر آخر وهو المسمى بالنكاح هكذا فى محيط السرخسى \* ان اقال لامراته ولم يدخل بها است طالق حين اخلوبك او قال اذا خلوت بك فخلابها وجامعها فعليه مهر ونصف مهر مهر بالدخول ونصف مهر بالطلاق قبل الدخول ولا اثر للخلوة فى هذه الصورة لان المهرانما يتأكد بالخلوة اذا كان فيهما مدة يمكنه الدخول فيها وان لم يكن جامعها بعد الخلوة فعليه نصف المهر وان اقال لاجنبية اذ تزوجتك وخلوت بك ساعة فانت طالق فتزوجها وخلابها ودخل بها ونع الطلاق عليها ولها مهران مهر بالخلوة ومهر بالدخول اذا كان الدخول بعد الخلوة بساعة وان كان الدخول مع الخلوة لم يكن عليه الا مهر واحد كذا فى المحيط \* ولو وطى المعتدة عن الطلقات الثلاث وادعى الشبهة قيل ان كانت الطلقات الثلاث جملة نظن انها لم تنع فهذا ظن فى موضعه فيلزمه مهر واحد وان ظن ان الطلقات واقعة لكن ظن ان وطئها حلال فهذا الظن فى غير موضعه فيلزمه بكل وطى مهر كذا فى الخلاصة \* اذا اشترى جارية ووطئها مرارا ثم استحققت كان عليه مهر واحد وان استحق نصفها كان عليه نصف المهر للمستحق كذا فى فتاوى قاضى خان \* ولو وطى منكوحته مرارا ثم ظهر انه حلف بطلاقها يلزمه مهر واحد كذا فى محيط السرخسى \* غلام ابن اربع عشرة سنة جامع امرأة وهى نائمة لا تدري ان كانت ثيبا ليس عليه حد ولا عقروا كانت بكرا وافتضها يلزمه مهر مثلها وكذا لو كانت امه ان كانت ثيبا لاشى عليه وان كانت بكرا وافتضها عليه مهرها وكذا المجنون كذا فى فتاوى قاضى خان \* الصبي اذا زنى بصبية فعليه المهر وان اقرب ذلك لامهر عليه واذا زنى الصبي بامرأة حرة بالغه فذهب عذرتها ادكاست مكرهه ضمن الصبي المهر وان كانت طائفة دعت الى نفسها فلا مهر عليه والصبية اذا دعت صبيا الى نفسها واذهب عذرتها فعليه المهر لان



امرها لم يصح في اسقاط حتها بخلاف الالف واللام اذا دعت صبيبا فزني بها الزمة المهر لان  
 امرها لم يصح في حق المولى كذا في الحديث \* والمراد من المهر العترة وتنسبوا لعترة الواجب  
 بالوطي في بعض المواضع وتندبر مثال الشبه الامام نجم الدين سألت القاضي الامام الاسبيجاني  
 من ذلك بالقسمون فكتب هو العترة بنظر بكم تستاجر البرنا لو كان حلا لا يجب ذلك القدر كذا  
 نقل من مشائخنا كذا في الخلاصة \* وفي الحجة روي عن ابي حنيفة ربح قال تنسب العترة هو ما تزوج  
 به مثلها وعليه الفتوى كذا في التاتارخانية \* وحل وقع على امرأته فلما حال طهرها طهرها وهو على  
 تلك الحال ثم اتم جماعه بعد الطلاق وقضى حاجته ثم انجى قال محمد ربح وهو احدي الروايتين  
 عن ابي يوسف ربح ليس عليه حد ولا مهر لان لكل فعل واحد فان كان اوله وآخره حلا لا  
 لا يجب الحد ولا المهر الا اذا اخرج ثم ادخل بعد الطلاق اما اذا لم يفعل ذلك ولم يملكها لم  
 بعد الطلاق حتى انزل فلا مهر عليه ولو كان الطلاق رجما على قول محمد ربح واحدي الروايتين  
 من ابي يوسف ربح لا يصبر مراجعا وادان لا منه بعد النكاح سيما بين انت حرة ثم اتم الجماع  
 لا عقرا عليه في قول محمد ربح الا اذا اخرج بعد العلق ثم ادخل كذا في رواية ضي حان \*  
 رجل تزوج امرأة ونزول ابنتها مرت امرأة كل واحد منهما الى الآخر موطئة على المعاتب  
 فعلى الوطي الاول جمع مهر الموطوءة ونصف مهر امرأته ولا يلزم الراعي الا حبر مهر امرأته  
 فان وطئا معا لا شيء على واحد منهما لامرأة رجل وابنته تزوجا اجنبتين وزفت كل واحدة منهما  
 الى زوج صاحبتها موطئا كان على كل واحد منهما عقرا للتي وطئها وليس على كل واحد منهما  
 مهر امرأته \* احوان تزوج احدهما امرأة والآخر امرأته فزفت كل واحدة منهما الى غير زوجها  
 فوطئا قال ابو يوسف ربح باننت من كل واحد منهما امرأته وعلى كل واحد منهما لامرأته  
 نصف مهرها وعليه للتي وطئها عقرها وليس لاحدهما ان ينزول امرأته بعد ذلك وارجح الام  
 ان يتزوج البنت التي وطئها وليس لزوج البنت ان ينزول الام وكذا لو كان بين الزوجين  
 قرابة والحكم لا يختلف كذا في الظهيرية \* زمت الله غير امرأته فوطئها المهر مهر مثلها ولا يرجع  
 على الزاف فان كانت ام امرأته حرمت المرأة \* والمهر اذا تصف المهر قبل الدخول زمت  
 امرأة الاب قبل الدخول الى الابن ودخل بها لم يرجع الاب على الابن بنصف المهر لانه  
 وجب على الابن مهر المنزل ولو قبلها بشهوة لعمدة الفساد رجوع الاب على الابن بنصف المهر لانه

لامهر على الابن وروى ابن سماعة عن ابي يوسف رح مريض وهب من مريض جا ريته ووطئها الموهوب له وعقرها مائة وتيممتها ثلثمائة ثم وهبها الموهوب له من الواهب ثم ماتا من مرضهما فلا مقر على الموهوب له قال محمد رح في مريض وهب جا ريته من رجل ثم ووطئها عند الموهوب له وعليه دين مستغرق ثم مات المريض لا عقر عليه ولو قطع الواهب يدها فلا شيء عليه بخلاف الصحيح اذا ووطئها ثم رجع في هبته يلزمه العقر كذا في محيط السرخسي \* مريض وهب جا ريته لانسان وعليه دين مستغرق ثم ان الموهوب له ووطئ الجارية ثم مات الواهب ونقضت الهبة لمكان الدين يضمن الموهوب له عقر الجارية كذا في الظهيرية \* في نوادر المعلى من ابي يوسف رح رجل فصب امرأة وجامعها فيما دون الفرج وجاءت بولد فان كانت بكر افعليه المهر وان كانت ثيبا فلا مهر عليه كذا في التاتارخانية \* الفصل الرابع عشر في ضمان المهر \* زوج ابنته الصغيرة او الكبيرة وهي بكر او مجنونة رجلا وضمن عنه مهرها صحيح ضمانه ثم هي بالخيار ان شاءت طالبت زوجها او وليها ان كانت اهلا لذاك ويرجع الولى بعد الاداء على الزوج ان ضمن بامره هكذا في التبیین \* زوج ابنته من رجل على الفى درهم واشهد على نفسه انه زوج فلانة من فلان بالفى درهم على ان الف درهم من مالى وعلى فلان الف درهم فقبل الزوج فالمهر كله على الزوج والاب ضامن منه الف درهم فان اخذت المرأة ذلك من ابوها او من ميراثه كان للاب او لورثته ان يرجع بذلك على الزوج كذا في المحيط \* واذا زوج ابنه الصغير امرأة وضمن عنه المهر وكان ذلك في صحته جاز اذا قبلت المرأة الضمان واذا ادعى الاب ذلك ان كان الاداء في حالة الصحة لا يرجع على الابن بما ادعى استحسانا الا اذا كان بشرط الرجوع في اصل الضمان كذا في الذخيرة \* ثم للمرأة ان تطالب الولى بالمهر وليس لها ان تطالب الزوج ما لم يبلغ فاذا بلغ تطالب ايها شاعت كذا في التبیین \* اذا ضمن الاجنبى بامر الاب يرجع وكذا الوصى لو ادعى مهره يرجع فان مات الاب قبل ان يؤدى فالمرأة بالخيار ان شاءت اخذت من الابن وان شاءت من تركة الاب ثم بعد ذلك يرجع الورثة على الابن عند اصحابنا الثلاثة رح كذا في الخلاصة \* فان كان الضمان في حالة الصحة والاداء في حالة المرض ذكرنا الخصاص في ادب القاضى انه لا يكون متبرعاً عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ويحسب ذلك

من مبراث الابن كذا في الذخيرة \* وفي الأبقالى اذا قال الاب اشهدوا بانى قد زوجت ابنى  
 ثلاثة لم يلزمه الا ان يؤدى فيكون صلة عند بنى يوسف رحمه الله كذا في الخلاصة \* واوكان الابن  
 كبيرا وضمن الاب عنه بغير امره في صحته ثم مات الاب واخذت المرأة من تركته لم يرجع  
 ورثته بالاحماء والمجانس كالصبيان في ذاك كذا في فتاوى قاضى خان \* هذا كله اذا حصل  
 الضمان في حالة الصحة واذا حصل الضمان في مرض الموت فهو باطل لانه تصد بهذا الضمان  
 ايسال النفع الى اليراث والمرضى محجور عن ذلك فلا يصح كذا في الذخيرة \* واذا خطبها  
 وضمن لها المهر وقال امرنى بذلك بروحت نفسها ثم حضر الزوج وصدق الرسول في الرسالة  
 والامر بالضمان صح النكاح وصح الضمان اذا كان الرسول من اهل الضمان واذا ادعى الضمان  
 رجع بذلك على الزوج وان كذبه في الامر بالضمان وصدقه في الرسالة صح النكاح وصح  
 الضمان فيما بين المرأة والرسول لا في حق المرسل حتى كان للمرأة ان ترجع على الرسول  
 بالصدق ولا يرجع الرسول على الزوج بما ادعى وان كذبه في الرسالة . الامر بالضمان ولا ينداه  
 على ذاك بالنكاح باطل ولا مهر على الزوج ولها ان يطالب الرسول بالمهر وبعهدها احتلت  
 الروايات ذكر في نكاح الاصل وفي بعض روايات كتاب الوكالة ان المرأة تطالب الرسول ببعض  
 الصداق وذكر في بعض روايات كتاب الوكالة انها تطالب الرسول بجميع المهر فتقبل في المسئلة  
 . وان وقيل اختلاف الجواب لاختلاف الموضوع وهو الصحيح وقد ذكرنا في فصل الوكالة كذا  
 في المحيط \* ولو قال لم بأمرنى الزوج بشئ . لكننى ازوجت منه وضمن المهر والعقد يجبر فقبلت  
 وانكر الزوج الرسالة بطل ذاك كله كذا في الغناية في فصل من لا يجوز نكاحه بالمحرمة \* والوكيل  
 بالترويض اذا ضمن لها المهر وادعى ان كان بامرته يرجع عليه والا فلا كذا في الخلاصة في فصل الوكالة  
 بالنكاح \* الفصل الخامس عشر في مهر الذمي والحربي \* ما صلح مهرا في نكاح المسلمين  
 فانه يصلح مهرا في نكاح اهل الذمة وما لا يصلح مهرا في نكاح المسلمين لا يصلح مهرا في نكاحهم  
 ايضا الا الخمر والخنزير كذا في البدائع \* ولو نكح ذمى ذمية بميتة او ذم او نكحها بغير مهرا ما  
 نفياه او سكنا عنه وذلك العقد جائز عندهم فوطئت او طلقت قبل الوطء او مات الذمي منها  
 لا مهر لها في الصورتين عند بنى حنيفة رح كذا في العيني شرح الكفر \* سواء اسلم او رفع  
 احدهما الا امرالينا وتراعا وهذا اذا لم تدبوا بمهر المثل بالفى هكذا في فتح القدير \*

وكذا الحريان ان تعاقدا على مائة او دم او على ان لامهر لها في دار الحرب لا مهر لها بالاتفاق  
بين اصحابنا الثلاثة كذا في العيني شرح الكنز \* سواء اسلمها او ترافعا هكذا في فتح القدير \*  
فان تزوج ذمي ذمية على خمر او خنزير ثم اسلمها او اسلم احدهما فان كان الخمر والخنزير بعينه  
ولم تقبض فليس لها الا المعين وان كان بغير عينه بان كان في الذمة فلها في الخمر القيمة وفي الخنزير  
مهر مثلها وهو قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح لها مهر مثلها سواء كان بعينه او بغير عينه  
وقال محمد رح لها القيمة سواء كان بعينه او بغير عينه ولا خلاف في ان الخمر والخنزير اذا كان  
دينا في الذمة ليس لها غير ذلك هذا كله اذا لم يكن المهر مقبوضا قبل الاسلام فان كان مقبوضا  
فلا شيء للمرأة كذا في البدائع \* ولو طلقها قبل الدخول ففي المعين لها نصف العين من دأبي حنيفة  
رح وفي غير المعين في الخمر لها نصف القيمة وفي الخنزير لها المنة كذا في الكافي \* الفصل السادس  
عشر في جهاز البنت \* لوجه ابنته وسلمه اليها ليس له في الاستحسان استرداده منها وعليه الفتوى \*  
ولو اخذ اهل المرأة شيئا عند التسليم فللزوجة ان يمتدده لانه رشوة كذا في البحر الرائق \* واذا بعث الزوج  
الى اهل زوجته اشياء عند زفافها منها ديباج فلما زفت اليه اراد ان يصترده من المرأة الديباج  
ليس له ذلك اذا بعث اليها على جهة التملك كذا في الفصول العمدية \* جهاز بنته وزوجها  
ثم زعم ان الذي دفعه اليها ماله وكان على وجه العارية عندها وقالت هو ملكي جهزتنى به  
او قال الزوج ذلك بعد موتها فالقول قولهما دون الاب وحكي عن علي السعدي ان القول  
قول الاب وذكر مثله السرخسي واخذ به بعض المشايخ وقال في الروايات ان كان العرف ظاهرا  
بمثله في الجهاز كما في ديارنا فالقول قول الزوج وان كان مشتركا فالقول قول الاب كذا في التبیین \*  
قال الصدر الشهيد رح وهذا التفصيل هو المختار للفتوى كذا في النهر العائق \* واذا كان القول  
للزوج واقام الاب بينة قبلت بينته والبينة الصحيحة ان يشهد عند التسليم الى المرأة اني انما  
سلمت هذه الاشياء بطريق العارية او يكتب نسخة معلومة ويشهد الابنة على اقرارها ان جميع  
ما في هذه النسخة ملك والدي ما رية في يدي منه لكن هذا يصلح للقضاء لا للاحتياط كذا  
في البحر الرائق \* ولو تزوج ابنته البالغة وجهازها بامتنعة معينة ولم يسلمها اليها ثم فسخ العقد وزوجها  
من آخر فليس لها مطالبة الاب بذلك الجهاز ولو كان لها على ابيها دين فجهز لها ابوها ثم قال  
جهزتها بدينها على وقالت بمالك فالقول للاب ولودفع الى ام ولده شيئا لتتخذ جهازا للبنت

ففعّلته وسلمته اليها لا يصح تسليمها اليها ما لم يسلمها ابوها \* صغيرة نسجت جهازا بمال امها وابيها وسعيها حال صغورها وكبرها فماتت امها فسلم ابوها جميع الجهاز اليها فليس لاختوتها ادعوى نصيبهم من جهة الام \* امرأة نسجت في بيت ابوها اشياء كثيرة من ابريسم كان يشتريه ابوها ثم مات الاب فهذه الاشياء لها باعتبار العادة ولو دفعت الام في تجهيزها لبنتها اشياء من امتعة الاب بحضرته وعلمه وكان ساكتا وزفت الى الزوج فليس للاب ان يسترد ذلك من بنته وكذا لو انقضت الام في جهازها ما هو معتاد والاب ساكت لا تضمن هكذا في القنية \* تزوجها واعطاها ثلثة آلاف دينار به ست پيمان وهي بنت مومر ولم يعط لها الاب جهازا انتهى الامام جمال الدين وصاحب المحيط بان يتمكن من مطالبة الجهاز من الاب على قدر العرف والعادة وان لم يجهر له طلب دست پيمان قال وهذا اختيار الائمة \* فررجلا وقال ازوج بنتي منك بجهاز عظيم واراد عليك دست پيمان كذا دينار فاخذ دست پيمان واعطاه بلاجهار لاروايته فيه الا ان صدر الاسلام برهان الائمة ومشائخ بخارا اجابوا بانه ان لم يجهرها يسترد ما اراد على دست پيمان مثلها \* وقدر الجهاز به ست پيمان صدر الاسلام وصاد الدين النسفي لكل دينار من دست پيمان ثلثة دنانير او اربعة دنانير من الجهاز فان لم يفعل هذا القدر استرد منه دست پيمان وقال الاسم المرضي اني الصحيح انه لا يرجع على ابني المرأة بشيء لان المال في النكاح غير متصور كذا في الوجيز للكردي \* رجل جهر لابنته له فمات قبل التسليم اليها وطلب بقية الورثة نصيبهم من الجهاز فان كانت الابنة بالغة وقت التجهيز فلها في الورثة نصيبهم هكذا ذكره هو الصحيح لانها اذا كانت بالغة ولم يعلم اليها لا يصح القبض والملك بخلاف ما اذا كانت صغيرة حيث لا نصيب للباقين لانها اذا كانت صغيرة كان الاب قابضا لها كذا في جواهر العاوي \* امرأة دفعت متاما لها الى الزوج وقالت ابن را فروش ودر كته امي غرج كن ففعل هل عليه قيمته لها نعم كذا في الفناوي الخجندی \* رجل اتفق على متدة العيرها في طبع ان ينزوجه اذ انقضت عدتها فلما انقضت عدتها ثبت ان تزوج ان شرط في الاتفاق الزوج يرجع عليها بما اتفق زوجت نفسها ام لا ذكره الصدر الشهيد والصحيح انه لا يرجع لزوجت نفسها وان لم يشترط لكن اتفق على هذا الطمع اختلف المشائخ فيه والصحيح انه لا يرجع كذا قال الصدر الشهيد رح \* وقال الشيخ الامام الامتاد رح الاصح انه يرجع زوجت نفسها منه اولم تزوجه لانها رشوة

## كتاب النكاح ( ٢٦٢ ) في اختلاف الزوجين في متاع البيت

وهكذا اختاره في المحيط \* وهذا اذا دفع الدراهم اليها تنفق الى نفسها اما اذا اكلت معه لا يرجع عليها بشيء \* ولو عمل في كرم رجل على طمع ان يزوج بنته منه فلم يزوج يرجع باجر المثل شرط التزوج ام لا اذا علم انه يعمل لهذا الغرض \* قال الاستاذ ظهير الدين خالي رح لا يرجع كذا في الخلاصة \* رجل خطب ابنة رجل فقال ابو البنت بلى ان كنت تنقد المهر الى ستة اشهر او الى سنة ازوجهامنك ثم الرجل بعد ذلك بعث بهدايا الى بيت الاب ولم يقدر على ان ينقد المهر فلم يزوج منه هل له ان يسترد ما بعث للمهر قالوا ما بعث للمهر وهو قائم او هالك يسترد وكذا كل ما بعث هدية وهو قائم فاما الهالك والمستهلك فلا شيء له من ذلك \* امرأة لها مما ليك قالت لزوجهما انفق عليهم من مهري ففعل فقالت لا احسب من مهري لانك استخذمتهم قال ابو القاسم ما انفق عليهم با لمعروف يكون مهرا كذا في فتاوى قاضي خان

الفصل السابع عشر في اختلاف الزوجين في متاع البيت \* قال ابو حنيفة ومحمد رح اذا اختلف الزوجان في متاع موضوع في البيت الذي كانا يسكنان فيه حال قيام النكاح او بعد ما وقعت الفرقة بفعل من الزوج او من المرأة فما يكون للنساء عادة كالدرع والخمار والمغازل والصندوق وما اشبه ذلك فهو للمرأة الا ان يقيم الزوج البينة على ذلك وما يكون للرجال كالسلاح والقباء والغلنسة والمنطقة والقوس ونحو ذلك فهو للرجل الا ان تقيم المرأة البينة على ذلك وما يكون للرجال والنساء كالعبد والخدم والفرش والشاة والثور فهو للرجل الا ان تقيم المرأة البينة على ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* واذ مات احدهما ثم وقع الاختلاف بين الباقي وورثة الميت فعلى قول ابي حنيفة ومحمد رح ما يصلح للرجال فهو للرجل ان كان حيا ولورثته ان كان ميتا وما يصلح للنساء فهو على هذا وما يصلح لهما فعلى قول محمد رح هو للرجل ان كان حيا ولورثته ان كان ميتا وقال ابو حنيفة رح المشكل للباقي منهما وما كان من متاع التجارة والرجل معروف بملك فهو للرجل كذا في المحيط \* وان كان احدهما حرا والآخر مملوكا محجورا كان اوما ذونا او مكا تبا كان المتاع كله للحرة منهما ايها كان وقالوا ان كان المملوك محجورا فكذلك وان كان ما ذونا او مكا تبا فالجواب فيه كالجواب في الحرين ولو كان احدهما مسلما والآخر كافرا فهذا وما لو كانا مسلمين سواء ولو كان احدهما صغيرا والآخر كبيرا او كانا صغيرين ذكر في بعض الروايات انهما سواء كذا في فتاوى



لواختلفا في الكرباس فقال للمرأة دفعت الى الحائك لينسجها باذني وقالت دفعت بغير اذنك فالقول للزوج كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي نكاح فتاوى ابي الليث امرأة غزلت قطن زوجها باذنه وكانا يبيعان من ذلك الكرباس وبشترين بالثمن امتعة لحاجة بينهما واتخذوا ببعض الكرباس ثياب البيت فجميع ذلك من الكرباس وما اشترى به للرجل الا الاشياء التي اشترى الزوج لها او علم مادة انه اشترى لها فللمرأة ذلك \* وفي بيع فتاوى ابي الليث رجل كان يدفع الى امرأته ما تحتاج اليه وكان يدفع اليها احيانا دراهم ويقول اشترى بها قطنا واغزلي فكانت تشتري وتغزل ثم تبيع وتشتري بثمرها امتعة البيت كانت الامتعة لها كذا في الذخيرة \* غزلت القطن باسم الزوج لتجعل له منديلًا فماتت قبل النسج فهو لصاحب القطن \* رجل قوام على امرأته ينفق عليها ويشترى لها من الجوزقة فهي تغزلها ويدفع الرجل غزلها الى الحائك فنسجها اثنوا ثم وثعت الفروقة فان كان نسجها لبيع او يتخذ الثياب له فهي له وان كان لها فهي لها كذا في القنية \* الباب الثامن في النكاح الفاسد واحكامه \* اذا وقع النكاح فاسدا فرق القاضي بين الزوج والمرأة فان لم يكن دخل بها فلا مهر لها ولا عدة وان كان قد دخل بها فلها الاقل مما سمي لها ومن مهر مثلها ان كان ثمة مسمى وان لم يكن ثمة مسمى فلها مهر المثل بالغامابلغ وتجب العدة ويعتبر اجماع في القبل حتى يصير مستوفيا للمعتود عليه ويعتبر العدة من حين يفرق بينهما عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط \* وفي مجموع النوازل الطلاق في النكاح الفاسد يكون متاركة ولا ينقص من عدد الملاق كذا في الخلاصة \* والمتاركة في الفاسد بعد الدخول لانكرن الا بالقول كخليت سبيلك او تركتك ومجرد انكار النكاح لا يكون متاركة ا ما لو انكروا وقال ايضا ان هي ونزوحى كان متاركة وبعدم مجيى احدهما الى الآخر بعد الدخول لا يحصل المتاركة \* وقال صاحب المحيط وقبل الدخول ايضا لا يتحقق الا بالقول ولكل فسخته بغير محضر صاحبه وبعده لا الا بمحضر صاحبه كذا في الوجيز للكردي \* وعلم غير المتاركة شرط لصحة المتاركة هو الصحيح حتى لو لم يعلمها الا ينقض عدتها كذا في القنية \* والصحيح ان ما مضى بالمتاركة لا يشترط كما لا يشترط في الطلاق \* وعدة الوفاة لانجب في النكاح النامد ولا نفقة وان صالح على النفقة في النكاح الفاسد لا يجوز كذا في الوجيز للكردي \* ويثبت نسب الولد المولود في النكاح الفاسد ويعتبر مدة النسب من وقت الدخول عند محمد درج وعليه الفتوى قاله ابو الليث كذا في التبيين \*



[illegible]

اذن المولى من المهر يؤخذ به بعد العتق كذا في فتاوى قاضى خان \* باع عبده بعد ما زوجه امرأة بالمهر فى رقبة الغلام يدور معه اينما دار هو والصحيح كدبى الاستهلاك \* زوج عبده حرة ثم اعتقه نخير فى تضمين المولى والعبد يضمن الاقل من قيمته ومن مهرها \* زوج مدبرة امرأة ثم مات المولى بالمهر فى رقبة العبد يؤخذ اذا اعتق كذا فى القنية \* رجل زوج عبده امرأة بالف درهم ثم باعته منها بتسعمائة درهم بعد ما دخل العبد بها بانها تأخذ التسعمائة بمهرها ويبطل النكاح ولا ترجع المرأة بالمائة الباقية على العبد وان عتق ولو كان على العبد لرجل آخر من الف درهم فاجاز الغريم دفع العبد من المرأة كانت التسعمائة بين الغريم وبين المرأة يضرب فيها الغريم بالف والمرأة بالف ولا تتبع المرأة بعد ذلك ويتبعه الغريم ما بقى من دينه اذا عتق كذا فى فتاوى قاضى خان \* ويملك المولى اجبار جميع ما يملكه الا المكاتب والمكاتب كذا فى العتابة \* نهى لا يجبران على النكاح وان كانا صغيرين وهذا من اغرب المسائل حيث اعتبر فيها رأى الصغير والصغيرة فى تزويجهما حتى قالوا لوزوجهما للمولى بغير ان نهىما يترتب على اجازتهما فان اديا لالمال وعتقا لا يعتبر ايهما مادام صغيرين بل يتنرد به المولى والوالى كذا فى التبيين \* ولو رضيت المكاتب للصغيرة قبل الاداء ثم عتقت لا خيار لها للحال لانها صغيرة ولها خيار العتق اذا بلغت كذا فى الكافى \* ولو ان هذه المكاتب لم ترض بالنكاح ولم ننفضه حتى عجزت وردت فى الرق بطل النكاح حتى لو اجازته لم يعمل اجازته ولو كان مكان المكاتب مكاتب صغير وقد زوجه المولى امرأة بغير رضا ثم عجز ورد رقيقا لم يبطل نكاحه بل يبقى موقوفا على اجازة المولى كذا فى المحيط \* والاذن بالنكاح يتناول الفاسد ايضا عند ابي حنيفة رح وقال لا يتناول الا الصحيح كذا فى التبيين \* فاذا تزوج امرأة نكاحا فاسدا ثم اراد ان يتزوج اخرى نكاحا صحيحا ليس له ذلك عند ابي حنيفة رح لان الاذن انتهى بالنكاح الفاسد كذا فى البدائع \* واذا اذن لعبده فى النكاح مطلقا فتزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها يلزمه المهر فى الحال فى قول ابي حنيفة رح كذا فى المحيط \* ولو اذن له بنكاح فاسد نصا ودخل بها يلزمه المهر فى الحال فى قولهم جميعا كذا فى البدائع \* اذن لعبده فى النكاح مطلقا فتزوج امرأتين فى صفقة لم تجز واحدة منهما الا اذا اقترن به ما يدل على التعميم بان قال تزوج ما شئت من النساء او ما شبهه فتح يعم ويتزوج

ويتزوج بنتين وان قال المولى عنيت به امرأتين جازنكاحهما كذا في المحيط \* ولو تزوج العبد والامة بعير اذن المولى ثم اجاز قبل الدخول او بعد يجب مهر واحد وهو المسمى وان طلبها العبد قبل الاجازة بطل التوقف كذا في العتابة \* طل ما وحب من مهر الامة مهر للمولى سواء وجب بالعقد او بالدخول وسواء كان المهر مسمى او مهر المثل وسواء كانت الامة منه او مدبرة او ام واد الا المكاتب والمعتق بعضها وان المهر لها كذا في البدائع \* زوج امته او تزوجت بآدمه ثم عتقت فتبها الخيار والمهر للمولى كذا في المصنف \* ان تزوج امته ثم عتقتها ثم زاد الزوج في مهرها فالزيادة للمولى رواه ابن رستم عن محمد بن روح عن ابي يوسف رح ان الزيادة فيها وكذلك لربها عنها ثم زاد فالزيادة للمصنف كذا في المحيط \* ان تزوج العبد بعير اذن المولى وقال له المولى طلب الرجوع بكون اجاز كذا في المنهم \* ولو قال له المولى انها او قال له بارها لم يكن اجاز كذا في البدائع \* ثم لا عدل منه ان اذن السيد ثبت بالخبر مع كراه اجزت او رخصت به او ادست منه وسميت ايضا بالزانية لولا او دولا مثل ان يقول عند سماعه هذا حسن او صواب او دعم ما صنعت او دارك الله بالولد اسما او دولا او دولا او دولا او دولا بخلاف الهدية يقال القيد او الراسم لا يكون شيئا من هذه الاموال احاد او الارل اختار ابن المثلث وبه كان يفتي الصدر والشهد الا اذا علم انه والله على وجه الاستبراء والادب في النكاح لا يجوز احاد وان اجاز العدة اصبح جاز استحسانا باعده اذا روجه نصري ابن المولى \* ولو اذ في المروءة فاجازها صعد المصنف كذا في المنهم \* تحت امته وادن مولدا على مائة درهم فقال المولى للزوج احرت علي ان تزيد لي خمسين درهما وابني الزوج ذلك فليس هذا باجازة ورد للمولى ان يحبر وكذا لو قال لا اجيز حتى يزيد لي خمسين او الا بزيادة خمسين وان قبل صارت الزيادة مع الاصل مهر او لو قال لا احبره وادن زدي خمسين او قال لا احبره النكاح واحبره ان زدني عشرة فهو رد وبطل النكاح الاول ولو قال اجزت بخمسين دينارا ورخصي الزوج صح النكاح بخمسين دينارا كذا في الكافي \* قال الزوج للمعتقة لك خمسون درهما على ان تخاريني لزم العقد ولا شيء لها ولو قال اختاريني ولك خمسون زيادة على صدائك صحت ويجب الزيادة للمولى كذا في محيط السرخسي \* ولو تزوجت بعير شهر فاجاز المولى بحضرتهم لا يصح كذا في الكافي والاب والجد والوصي

والقاضي والمكاتب والشريك المفاوض يملكون تزويج الامة ولا يملكون تزويج العبد والعبد المأذون والصبي المأذون والمضارب والشريك شركة عنان لا يملكون تزويج الامة عند ابي حنيفة ومحمد رح ولتزوج الاب او الوصي امة الصبي من عبده لا يجوز كذا في الخلاصة \* واذا زوج امته من عبده لامهر لها عليه كذا في المحيط \* زوج امته من عبده على ان امرها بيده ان ابتداء المولى فقال زوجته منك على ان امرها بيدى اطلقها كما اريد وقبل العبد صم وصار الامر بيده وان ابتداء العبد وقال زوجنى امتك على ان امرها بيدك نطلقها كما تريد فروحها لم يصرا الامر بيده كذا في الوجيز للكردرى \* ولو زوج الاب جارية ابنه من عبداً بنه جاز عند ابي يوسف رح خلافاً لفرح لانه لا يتعلق المهر برقبة العبد ولا يكون فيه ضرر فيملك الاب كذا في محيط السرخسى \* واذا تزوج العبد والمكاتب او المدبر او ابن ام الولد بغير اذن المولى نم طلقها فلا نأقبل اجازة المولى بهذا الطلاق متاركة النكاح وليس بطلاق على الحقيقة حتى لا ينقص من عدد الطلاق \* ولو وطئها بعد الطلاق يلزمه الحد فان اجاز المولى هذا النكاح بعد ذلك لا يملك اجازته وان اذن له ان يتزوجها بعد هذا الطلاق كرهت له ان يتزوجها ولم افرق بينهما ان فعل كذا في المحيط \* ولو زوج احد المولىين امته ودخل بها الزوج فلآخر النقص فان نقص فله نصف مهر المثل وللمزوج الاقل من نصف مهر المثل ومن المسمى كذا في الظهيرية \* مجهولة النسب اقرب بالرق لابي الزوج وقال الزوج هي حرة الاصل ثم مات الاب انفسخ النكاح كذا في العتابية \* امة تزوجت بلا اذن المولى فباعها فاحاز المشتري النكاح ان كان دخل بها الزوج صم والا لان الحل البات اذا طراً على الموقوف بطله حتى لو كان المشتري ممن لا يحل له وطئها يجوز مطلقاً كذا في الوجيز للكردرى \* وكذا المكاتبه اذا تزوجت بغير اذن المولى فمات المولى فجاز الوارث نكاحها صحت اجازته كذا في مناوى قاضيخان \* ويوزن كاح المكاتب باذن الوارث كذا في العتابية \* اذا اذن الرجل لعبده ان يتزوج على رقبته فتزوج على رقبته امة او مدبرة او ام ولد باذن مولاهن حازا النكاح وصار العبد مولاهن \* وان تزوج حرة على رقبته لا يجوز وكذلك لو تزوج مكاتبه على رقبته كان النكاح باطلاً هذا اذا اذن له ان يتزوج على رقبته امرأه ما اذا اذن له ان يتزوج امرأة ولم يقل على رقبته فتزوج امرأه حرة او مكاتبه او مدبرة او ام ولد على رقبته جازا لنكاح بقيمته استحساناً كذا

في المحيط \* هذا اذا كانت قيمته مثل مهر المثل او اكثر مما ينغا بن فيه فان كان مما لا ينغا بن فيه فلا يجوز حتى اذا دخل بها في ذلك لم ينزع في المهر حتى يعتق كذا في الكافي \* واذا امر مكاتبه او مدبرة ان يتزوج على رقبته فتزوج على رقبته امة او مدبرة او ام ولد جازوك اذا تزوج حرة او مكاتبه \* وان اصح النكاح يجب على المكاتب والمدبر قيمتهما بسعيان في ذلك \* فبد تروج حرة او امة او مكاتبه او ام ولد او مدبرة على رقبته بغير اذن المولى ببلغ المولى ذلك واجاره فان كان تروج امة او مدبرة او ام ولد عمل احازته وصح وان كان تروج حرة او مكاتبه لا يعمل احازته وان كان قد تزوج على رقبته حرة وقد دخل بها لم يزد الا قل من قيمتها ومن مهر المثل وبعد ذلك ينظر ان دخل بها بعد ما اجار المولى النكاح يكون ذلك ديناً في رقبته بما عيه الا ان يغدب المولى وان دخل بها قبل اجازة المولى النكاح يؤخذ بما الزمه بعد العتق وان كان تروج على رقبته امة او مدبرة او ام ولد وقد دخل بها ان دخل بها بعد اجازة المولى النكاح لا يجب الا المسمى وهو رقبة العبد لمولا هن وان دخل بها قبل اجازة المولى النكاح فذلك الحجاب لا يجب الا المسمى وهو رقبة العبد للمولى بعض مشائخنا راجع الى ان جواب الاستحسان كذا في المحيط \* عند تروج امة بغير اذن المولى ثم تزوج حرة او اجاز المولى بكاهما جاز النكاح الحرة ولو تزوج حرة ثم امة راجار نكاحهما جاز نكاح الحرة عند ابي حنيفة راج وكذا عند تروج امرأة ثم امرأة ثم امرأة ببلغ المولى ما جاز الكل ولم يدخل بهن جاز نكاح الثالثة وان دخل بهن مسد كاهن كذا في الظهيرية \* ولو تزوج بغير اذن سيده امة ثم حرة ثم اسد ثم اجار السيد بكاهن جاز الامنة الاخيرة ولو تزوج حرة ثم دخل باحدتهما ثم تروج امة او اجاز المولى كله قال ابو حنيفة راج يجوز نكاح الحرة ثم تزوج امين في عدة ودخل باحدتهما ثم تزوج حرة في عدة ودخل باحدتهما ثم اجاز المولى نكاح احد العريقتين لم يحرم نكاح شئ منهن كذا في المحيط السرحسي \* عند تروج حرة وامة ثم حرة وامة اجاز المولى الكل دار بن الحرة وان دخل بهن مسد كاهن فاسد \* عند تروج حرة ماله العبد لم يأن للمولى وقد نص النكاح هو وثالث المرأة قد اذن يفرق بينهما لا يراهما ان النكاح اسد ولا يزد مال المهر ان كان دخل بها ونصف المهر ان لم يدخل بها ولها بقية العدة كذا في الظهيرية \* وكذا اذا قامت لادري اذن ام لا كذا في التارخا لاسد فلا من جامع الجوامع \* ومن زوج عبد ام ولد مديونا

امراة جازوا المرأة اسوة للمغرماء ان كان النكاح بمهر المثل او اقل فلو زوجه منها باكثر طواب بالزيادة  
 بعد استيفاء الغرماء كدين الصحة مع دين المرض كذا في فتح القدير \* ولو باعها المولى من الزوج سقط المهر  
 لان الفرقة من قبل المولى قبل الدخول كالحرّة ترتد او تقبل ابن زوجها قبل الدخول كذا  
 في التمر تاشي \* وكذا يسقط المهر لو اعتقها قبل الدخول فاختارت الفرقة ولو باعها وذهب بها المشتري  
 من المصر او غيبها بموضع لا يصل اليه الزوج يسقط المطالبة بالمهر حتى لو احضرها بعده فله المهر هكذا  
 في البحر الرائق \* ولو باعها من آخر ثم اشترى الزوج فعلى الزوج نصف المهر للمولى الاول كذا  
 في التمر تاشي \* ولو تزوجت بغير اذن مولاه فوطئها المولى فقد انفسخ وكذا لو قبلها بشهوة علم به  
 او لم يعلم كذا في العتابة \* ولو اشترى جارية ثم زوجها قبل القبض ان تم البيع كان النكاح جائزا  
 وان انتقض البيع بطل النكاح عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح ويقول ابي يوسف رح  
 يفتي كذا في الظهيرية \* وحق المالك يمنع ابتداء النكاح ولا يمنع البناء كحق الاسترداد في البيع  
 الفاسد يمنع البائع من النكاح ولو زوجها ابنته ثم مات الاب حتى ثبت حق الاسترداد للابن  
 لا يفسد النكاح حتى يسترد ها كذا في العتابة \* ولو تزوجها الابن بعد موت الاب لا يصح وكذا اذا  
 تقايضا عبدا بامة فتقبضها بائع الغلام وزوجها من بائعها ثم هلك الغلام قبل قبضه لم يفسد النكاح  
 ولو تزوج ابتداء بعد هلاك الغلام لم يجز كذا في الكافي \* واذا اشترى المكا تب زوجته  
 او زوجته المولى لا يفسد النكاح ولو بائعها ثم اراد ان يتزوجها لا يجوز وكذا لو مات الاب وبنته  
 تحت مكاتبه او عبده الموصي بعقته وكان على الميت دين مستغرق لم يفسد نكاح البنت  
 وكذا الوصية بعق احدى هما غير معين تمنع فساد نكاح البنت في حق العبد الذي تحته ولو كانت  
 تحتها ابنتان لارواية لهذا ولو وصي له بزوجته لم يفسد حتى يقبل بعد موته ولو كان على العبد دين  
 للبنت او لغيرها يفسد النكاح لان دين العبد لا يمنع الارث كذا في العتابة \* ومن زوج امته لا يجب  
 عليه تبويته بافتخده ويطأها الزوج ان طفر بها وكذا ان اشترط التبوية لا يجب عليه شي \* لانه لا يقتضيه  
 العقدان بواها معه منزلا فلها النفقة والسكنى ولو بداله ان يستخدمها بعد التبوية فله ذلك فلو طلسها  
 بائنا بعد التبوية يجب لها النفقة والسكنى وقبلها وبعد الاسترداد لا تجب والمكاتبه في هذا كالحرة  
 كذا في التبیین \* واذا زوج الرجل مدبرته او ام ولده وبواها بمتاع زوجها ثم بدأ له ان يستخدمها  
 ويردها

ويرونها الى منزل له فله ذلك وكذلك لو كان شرط ذلك للزوج كان الشرط باطلا لا يمنع ذلك من استئذامها كذا في المحيط \* وقد قالوا في الامة اذا بواها وكانت تخدم مولاه في بعض الاوقات من غير ان يستئذم منها لم يسقط نعتها وكذا المدبرة وام الراد كذا في السراج الوهاج \* زوج امته رجلا فالاذن في العزل الى المولى كذا في الكافي \* العزل ليس بمكروه بوضا المولى العدة او بوضا مولى امرأته الامة وفي الامة المملوكة بغير رضاها \* قالوا وكذلك المرأة بسعها بن نعلنج لاسقاط الحبل مالم يستبين شيء من خلسه وذلك مالم يتم لدمانته وعشرون يوما ثم اذا عرل وظهر بها حبل هل يجوز نفقه قالوا ان لم بعد الى وطئها او عاد بعد المول وم ينزل جازله نفقها ولا يملك كذا في التبيين \* لو اعتقت امته او مكانبه خيرت ولو تزوج بها حرا كذا في الكفر \* ولا يرق في هذا من ان يكون النكاح بوضاها او بغير رضاها كذا في التبيين \* ثم الكلام في خيار العتق في مصل أحدهما ان خيار العتق يثبت للأنثى دون الذكر والثاني ان خيار العتق لا يبطل بالسكران ولا بطل بقول او فعل يدل على اختياره النكاح والثالث انه يبطل بالقيام من المحاسن والرائع ان العتق بخيار العتق عذر حتى لو علمت بالعتق ولم تعلم بالخيار لا يبطل خيارها ان ماتت من المحاسن على ما عاينه اشارات الجاهل وهو قول الكرخي وجماعه من مشايخنا راج خلافا لما ذهب اليه الاصحاب الامام ابو الطاهر الدباس وأخلاه من ان المرق قد بخيا والعتق لا يحتاج اليه الى قضاء المصير كذا في المحيط والعبد اذا تزوج بغير اذن مولاه ثم اعتق صح كذا حد ولا خيار له وكذلك لو اعتقها حراز المشري وكذلك لو احرز وارثه بعد موته كذا في السراج الوهاج \* واذا زوجت الامة بمهرها ربح اذن المولى واحاز المهر للمولى اعتقها بعد ذلك او لم يعتقها والدخول حصل بعد الادخال او قبله وان لم يجز حتى اعتقها جازا العقد ولا خيار لها الا ان ينظر ان لم يكن دخل بها المهر فالمهر لها وان كان دخل بها قبل العتق فالمهر للمولى وهذا اذا كانت كبيرة وانما اذا كانت صغيرة فاعتقها فانه عندنا ينفى على احازة المولى ان لم يكن لها عصبه سواء وان كانت لها عصبه فغير المولى فاذا احازا العقد حازوا اذا دركت بعد ذلك فلهما خيار الا اذا كان محبيرا العقد اياها او حدها فانه لا خيار له كذا في شرح الطحاوي \* ولو تزوجت مدبرة ثم مات المولى وتخرجت من الثلث جاز النكاح وان لم تخرج لم يجز حتى تؤدي السعاية عند ابى حنيفة راج وعندهما يجوز كذا في الظهيرية \* ام ولد تزوجت بغير اذن مولاه ثم اعتقها مولاه او مات عنها ان لم يدخل

بها الزوج قبل العتق لم يجز لنكاح وان دخل بها جاز كذا في الخلاصة \* ولو طرأ الرق على النكاح فهو كالمقارن في حق ثبوت خيار العتق عند ابي يوسف رح وذلك نحو الحر بية اذا تزوجت ثم سببت فاعتقت والمسلمة اذا تزوجت ثم ارتدت مع زوجها ولحقا بدار الحرب ثم سببا ثم اعتقت فلها الخيار في قول ابي يوسف رح وعند محمد رح انه لا يثبت لها الخيار قال التدويري قال ابو يوسف رح يجوز ان يثبت خيار العتق مرة بعد اخرى نحو ان تعتق فتختار زوجها ثم ترد مع الزوج ثم تسبي فتعتق فتختار نفسها وقال محمد رح يثبت خيار واحد \* اذا اخذت المعتقة نفسها قبل الدخول بها فلا مهر لها اصلا وان اختارت بعد الدخول بها وحسب المسمى لسيدها ولو اختارت زوجها كان المسمى لسيدها دخل بها اولم يدخل بها كذا في المحيط \* ولما عتقها فضولي ثم زوجها ودفعت المهر للمولى ثم احاز المولى العتق نفذ العتق والنكاح وان تسترد المهر من المولى ولو باعها الغضوي ثم زوجها ثم اجاز المولى البيع فللمشتري ان يجيز النكاح او يفسخ كذا في العتبية \* في المنتقى ابن سمانة عن محمد رح عبد تزوج حرة بعيران مولاه ودخل بهانم تزوج بامة لم يكن تزوجه الامنة في عدة الحرية رد النكاح الحرية في قول ابي حنيفة رح وفي قول ابي يوسف ومحمد رح هو رد وليرتزوج حرة ندخل بهانم تزوج اختها لم يكن ذلك رد النكاح الاول وفي نوادر بشر بن الوليد عن ابي يوسف رح عبد تزوج بغيران مولاه امه رجل باذنه ثم قال لاحاجة لي في نكاحها فهذا رد له ولولم يقل ذلك حتى دخل بهانم تزوج بعض من لا يصح له نكاحها في عدتها لم يكن ذلك نقضا للنكاح \* وفي المنتقى ان تزوج العبد حرة باذن المولى على غير مهر ثم جعل المولى العبد لامرأته بمهرها وقبلت ذلك انتقض النكاح وعابها ان ترد العبد ان لم يكن دخل بها \* قال محمد رح في الجا مع رجل زوج امته برضاها من رجل بغير امر الزوج والزوج بالغ عاقل خاطب عنه ابوه او احنبي بغير امره حتى توقف النكاح على اجازة الزوج فاعتق المولى الامه قبل ان يجيز الزوج انكاح بنتي النكاح كذا في موقوفنا على اجازة الزوج واتي من الامه او الزوج شاء نقض هذا النكاح ثم بفضها صحيح وان لم يعلم به الزوج \* ولو اراد المولى ان ينقض هذا العقد بعد العتق قبل اجازة الزوج لم يذكر هذا الفصل في الكتاب وهذا خلف المشائخ رح فيه والصحيح انه ليس له ذلك وان اجاز الزوج النكاح بغير ما اعتقت حتى نفذ النكاح لم يمكن لها خيار العتق ويكون المهر الممعتنة



فلو كان المولى زوجها غير رضاها وباتى المثلثة بحالها ثم ان الامة بعدما عتنت نقضت النكاح قبل اجازة الزوج او بعد اجازة الزوج فانه يعمل نقضها في الحالين كذا في المحيط \* وان روجت الامة بغير الاذن ومن جانب الزوج فصولي فنقضت قبل اجازة الزوج بعد العتق وقبله لم يصح نقضها وان عتقت واجاز الزوج لا ينفذ الا باجازتها لان الاجازة بمنزلة الاشياء كذا في العينية \* رحلان شهدا على رجل انه اعنق جاريته هذه وهو يحدد نقض الفاضى بالعنق ثم رجعا عن شهادتهما ثم نروج احدهما قال ابو يوسف رح ان تزوجها قبل القضاء بالقيمة لم يجرى يبرق بينهما وبعد التصديق كذا \* مسلم ادن لعبد النصراني في التزوج فانما المتروكة من النصراني انه يزوجها بقبل ولو كان العبد مسلما او المولى نصرانيا لم يجرى كذا في الظهيرة \* وروح امه ابنة فولدت ام نصران ولد له وعنه المهر وعنق الوالد على اخيه بالسراية نروج امه ابنة فولدت لم نصران ولد له وعنق الوالد على ابنة كذا في التمر ناشى \* واد استرادا لال ابنة بكاح اسد او وليم شهيد فعند ذلك نصران ولد له كذا في المسوط \* حرة تحت عند ابنة لبيدة اعنته عنى بالى بفعل عنق العبد وسد الكاح وسقط المهر بمليه المولى الى ودا لزال رجل نكح امه لمزلاها اعنته اصبي بالى بفعل صنت الامة وسد الكاح بالمولى على الزوج الى وابنة اعنته عنى ولم يسمه الا لامه لم وسد الكاح والولا المصنق صدان حنة ومحمد رح كذا في الكافي \* الباب الاشرقي بداح الدار \* كل كاح حائر من المسلمين وخير الدين اهل السنة والجماعة من المسلمين هو اراغ منها الكاح وهو شهيد ان ابرو ح الدمى د عتق شهيد وهم ادسون ذلك هو جازى رحى او اسلم ابقران على ذلك عند امامه الملة وكذلك دام يسلم ولكن طلبا من الفاضى حدم الاسلام او طلب احدهما ذلك والاصب لا يبرق بينهما ومنها بكاح معدة الم را دا برو ح الدمى امامه هي معدة العيران وجبت العدة من مسلم فان النكاح وسد الاحداع وبمعنى اهم في ذلك قبل الاسلام وان كان جوار الكاح في حاله العدة وان وجبت العدة من طهرهم بد من جوار الكاح في حاله العدة ما داموا على الكفر لا يتعرض لهم بالاحماء كذا في المحيط \* واد برو ح الدمى مد في برو دا في دينهم حائرهم اسلموا انرا عتقهم قول ابى حنيفة كذا في الهداية \* وقال ابو يوسف ومحمد رح لا يقران داية والصحيح قول ابى حنيفة كذا في المضمرات \* ولا يبرق العاصى بينهما على قول

ابى حنيفة رح اسلما او اسلم احدهما ترافعا او رافع احدهما هكذا في المحيط \* في المبسوط ان الخلاف بينهم فيما اذا كانت المرافعة او الاسلام والعدة قائمة اما اذا كان بعد انقضاءها فلا يفرق بالاجماع كذا في فتح القدير \* ومنها نكاح المحارم لو كانت منكوحة الكافر محرمة له بان كانت امه او اخته هل لهذه الاسكحة حكم الصحة فعند ابى حنيفة رح هي صحيحة بينهم حتى يترتب عليها وجوب النفقة ولا يسقط احصائه بالدخول بها بعد العقد وتبيل عنده هي فاسدة وهو قولهما والصحيح الاول وعلى هذا الخلاف المطلقة ثلثا والجمع بين المحارم او الخمس كذا في التبيين \* ولا يتوارثان به بالاجماع كذا في الظهيرية \* فان اسلما او اسلم احدهما يفرق بينهما بالاجماع وكذلك اذا لم يسلموا ولكن رافعا الامر الى القاضي كذا في المحيط \* وان رفع احدهما الامر الى القاضي وطلب حكم الاسلام لم يفرق بينهما اذا كان الآخر يابى ذلك وعندهما يفرق بينهما كذا في الكافي \* وما داموا على الكفر ولم يترافعا اليانا لا يتعرض لهم بالاتفاق اذا كانوا يدينون ذلك كذا في المحيط \* وهكذا في العناية \* وانفقوا على قول ابى حنيفة رح انه لو تزوج اختين في عقدة واحدة ثم فارق احدهما قبل الاسلام ثم اسلم ان الباقية نكاحها على الصحة حتى يقرأ عليه كذا في الكفاية \* اذا طلق الذمى امرأته الذمية ثلثا ثم اقام عليها كقيا مه عليها قبل الطلاق قبل ان يتزوج بها آخر وقبل ان يحدث عقدة النكاح عليها او خالعه امرأته ثم اقام عليها قبل تجديد النكاح فانه يفرق بينهما وان لم يترافعا الى القاضي \* ولو طلقها ثلثا ثم جدد عقدة النكاح عليها غير انها لم تتزوج بزواج آخر فانه لا يفرق بينهما كذا في السراج الوهاج \* ذمى تزوج مسلمة يفرق وان اسلم وقالت تزوجتني وانا مسلمة وقال بل مجوسية فالقول لها ويفرق لدعواها التحريم كذا في التانارخانية \* اذا زوجت صبية من صبنى وهما من اهل الذمة فادركا فان كان المزوج ابا فلا خيار لهما وان كان المزوج غير الاب والجد لهما الخيار عند ابى حنيفة ومحمد رح كذا في المحيط \* ولو اسلم احدا الزوجين عرض الاسلام على الآخر فان اسلم والاخر يفرق بينهما كذا في الكنز \* وان سكبت وام يقل شيئا فالقاضي يعرض الاسلام عليه مرة بعد اخرى حتى يتم الثلث احتياطا كذا في الذخيرة \* ثم لا فرق بين ان يكون المصير صبيامميرا وبالغا حتى يفرق بينهما بابائيه وهذا على قول ابى حنيفة ومحمد رح ولو كان احدهما صبيا غير مميز ينتظر عقله كذا

كذا في التبيين \* فاذا عقل مرض عليه الاسلام فان اسلم والا يفرق والا ينتظر بلوغه وان كان  
 مجنوناً يعرض على ابويه الاسلام فان اسلما او اسلم احدهما ولا يفرق بينهما كذا في الكافي \*  
 فان اسلم الزوج وابنت المرأة ام يكن الفرقة طلاقاً وان اسلمت المرأة وابي الزوج وفرق  
 يكون الفرقة طلاقاً عند ابى حنيفة ومحمد رح كذا في محيط السرخسي \* ثم اذا وقعت الفرقة بينهما  
 بالاباء فان كان بعد الدخول فلها المهر كله وان كان قبل الدخول وان كان بابائه فلها نصف المهر  
 وان كان بابائها فلا مهر لها كذا في التبيين \* ولو اسلم زوج الكاينية بقي نكاحهما كذا في الكافي \*  
 واذا اسلم احد الزوجين في دار الحرب وام كثرناه من اهل الكتاب او كادوا المرأه التي اسلمت فانه  
 يتوقف انقطاع النكاح بينهما على مضي ثلث حيض سواء دخل بها او لم يدخل بها كذا في الكافي \*  
 فان اسلم الآخر قبل ذاك بالنكاح باق ولو كاداً مسأماً بين وبينه اما يعرض الاسلام على الآخر  
 او باقتضاء ثلث حيض كذا في العتائبة \* وهذه الحيض لا تكون مدة وهذا يستوي فيها المدخول  
 بها وغير المدخول بها ثم اذا وقعت الفرقة قبل الدخول بذاك فلا عدة عليها وان كان بعد الدخول  
 والمرأة حربية فكذلك وان كانت هي المسلمة فكذلك الجواب عند ابى حنيفة رح كذا في الكافي \*  
 ولو كانت لا تحيض لصغرها وكثر لا تمن الا مضي ثلثة اشهر كذا في البحر الرائق \* وان اسلمت المرأة  
 وخرج الزوج مسأماً من الامين الا مضي ثلث حيض وكذلك لو صار دمه اربعة احرح مسأماً  
 حتى لو خرجت المرأة يعرض الاسلام عليه وان اسلم ام يفرق بينهما وكذلك لو اسلم الزوج  
 ثم خرجت الزوجة ذمة ام بن حتى مضي ثلث حيض فان وقعت الفرقة بمضي ثلث حيض  
 ذكر في السير الكبير انها مودة بطلاق عند ابى حنيفة ومحمد رحهما لكذا في محيط السرخسي \*  
 وتباين الدارين سبب الفرقة لا السببي حتى لو خرجت احد الزوجين مسلمة او ذمة يامن دار الحرب  
 الى دار الاسلام وقعت المودة كذا في التبيين \* حربي خرج اليها يامن ثم قبل المودة  
 باست امرأتها وان سبي احدهما وقعت المينونة بينهما المباين الدارين وان سبيها معاً يقع المينونة  
 كذا في السراج الوهاج \* ولو خرج المحربي مسأماً او دخل المسلم دار الحرب مسأماً  
 لم يقع الفرقة بينه وبين امرأته كذا في الكافي \* وكذا الخرج من منعة اهل البغى الى منعة  
 اهل العدل او بالعكس لا يقع به الفرقة كذا في التبيين \* مسلم يزوج حربية كائنية في دار الحرب  
 فخرج عنها الزوج وحده بانته من دناء ولو خرجت المرأة قبل الزوج لم ينكح كذا في الظهيرية \*

وتنكح المهاجرة الحائلة بلامدة خرجت من دار الحرب الى دار الاسلام مسلمة او ذمية وكذا اذا اسلمت في دار الاسلام او صارت ذمية وهذا عند ابي حنيفة رح وقال لا يجب العدة هكذا في التبیین\* ولو سبى وتحتة اختان او اربع او خمس فسبين معه بطل نكاح الكل عند ابي حنيفة وابي يوسف رح سواء كان يعقودا ويعقده ولو كان تحت كافر اختان او خمس فاسلموا معا فان كان يعقود صح نكاح الاخت الاولى والا لاربع الاول وبطل الباقي فان تزوجهن بعقدة فان كانوا من اهل الذمة بطل الكل بلا خلاف بيننا الا اذا ماتت واحدة او بآنت قبل اسلامه صح نكاح الاربع الباقية وان كانوا من اهل الحرب فكذلك في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في العتابة\* وان سببت معه ثنتان لم يفسدنكاحهما وفسدنكاح اللتين بقيتا في دار الحرب كذا في السراجية\* ولو كان الحربى تزوج امّا وبنتا ثم اسلم فان كان تزوجهما في عقد واحدة فنكاحهما باطل وان كان تزوجهما متفرقا فنكاح الاولى جائز ونكاح الاخرى باطل في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وهذا اذا لم يكن دخل بواحدة منهما ولو انه كان دخل بهما جميعا فنكاحهما جميعا باطل بالاجماع وان كان دخل باحدهما فان كان دخل بالاولى ثم تزوج الثانية فنكاح الاولى جائز ونكاح الثانية باطل بالاجماع كذا في البدائع\* ولو لم يدخل بالاولى ولكن دخل بالثانية فانكأنت الاولى بنتا والثانية اما فنكاحهما باطل بالاتفاق وان تزوج الام او اولم يدخل بها ثم تزوج البنت ودخل بها فنكاحهما باطل في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح الا انه يحل له ان يتزوج البنت ولا يحل له ان يتزوج الام كذا في السراج الوهاج\* ارتد احد الزوجين عن الاسلام وقعت الفرقة بغير طلاق في الحال قبل الدخول وبعده ثم ان كان الزوج هو المرتد فلها كل المهر ان دخل بها ونصفه ان لم يدخل بها وان كانت هي المرتدة فلها كل المهر ان دخل بها وان لم يدخل بها فللمهر لها وان ارتدا معا ثم اسلما معا فهما على نكاحهما استحسا ناولوا اسلم احدهما بعد ارتدادهما معا وتعت الفرقة بينهما كذا في الكافي\* وان لم يعرف سبق احدهما في الارتداد يجعل في الحكم كأنهما وجدا معا كذا في الظهيرية\* ولو اجرت كلمة الكفر على لسانها مغايظة لزوجها او اخراجا نفسها عن حبالته او لاستيجاب المهر عليه بنكاح مستأنف تحرم على زوجها فتجبر على الاسلام ولكل قاض ان يجدد النكاح بادنئ شئ ولو بدينا رسخطت او رضيت وليس لها ان تتزوج الا بزوجهما قال الهندواني انى آخذ بهذا قال ابو الليث وبه نأخذ كذا في التمر تاشي\*

وان اسلم الروح وحيته كما لم اردها ب كذا في محيط سرخسي \* والبراد يتبع خير الانبياء دسا  
 كذا في الكفر \* هذا اذا لم يخاف اندادان كذا في دارالام لام اوقى دار الحرب وكان الصغير  
 في دارالاسلام واسلم الوالد في دار الحرب لانه من اهل دارالاسلام حكمه او اما اذا كان الوالد  
 في دار الحرب والوالد في دارالاسلام فاسلم ولا يبعده والده ولا يكون مسلماً كذا في المسنين \*  
 والحرسي شر من الكتابي كذا في المنز \* واركان احد الروح من كذا في والآحر مجوسية والبراد  
 كتابي بحر المسلم ما كخته وحل له ذبحه كذا في دار السروحي \* مسلم بروح بصرا بة  
 ثم بمسما معا قال ابو يوسف روح سمع "المرقة" وال محمد روح لاسع كذا في الطهريته \* ولو كانت  
 تحت مسلم بصرا بة فهو احمد ما بيعت المروءة منهم دالاه من لان سبب العرقه دار من قبل "الروح  
 حاصه كذا في السراج الزجاج \* وار روح مسلم صمدية ابواي المسلمين دار بدها من "الصمدية  
 عن روحها وان احدا من ابدال الحرب باب واوصات احد الانبياء في دار الاسلام او وردا  
 ثم اراد الآحر راحق فيها دار الحرب لم يمين عن روح كذا في الطهريته \* صمدية بصرا بة تحت  
 مسلم بمسما ابوه وقدم باب الام بصرا بة من كذا في محيط السرخسي \* مسلم روح  
 صمدية بصرا بة روحها ابوها بصرا بة من ثم سبب احد ابواي ابوتها والآحر على الصرا بة  
 دالاه لا يمين من روحها ولو كان الامان بمسما والدار صمدية من دار الب من ربه  
 وان لم يدخل دار الحرب وليس اهل من الميراث ولا يثروك ذلك الحرب بمسما اذا لم  
 مع ربه لا ياراد السبع مع ربه يتبب امة الميراث والدار في الد من لاله المس المعروفة بالام  
 بمسما حتمه كتاب امراة الصغيرة من هذا الوجه \* امراة الامه مسما صارت معمرها وان  
 مسلم ان روح اموها وهي معمره حتى دار النكاح ثم اراد الانبياء والاعداد والمه واختارها  
 بدار الحرب لم يمين من روحها \* والصغيرة اذا ضللت الاسلام ووجدته ثم صارت معمره باب  
 بمسما بدها مسلم بروح صمدية صغيرة وان ابواي بصريه ان صارت وهي لا يغتسل دالاه من الادان  
 ولا يصفه وهي غير معمره وانها تمين من روحها وكذا في الصغيرة المسماة اذا اعنت عده  
 وهي لا يغتسل الاسلام ولا صنفه وهي غير معمره اب من روحها كذا في المحيط \* رلاء جراها  
 قبل لدخول وبعد بحب المسمى وبحبان يذكر الله تعالى بجميع صنفاته صدها ونالها  
 افر كذا لك بان قال نعم حكمه راسلاها فان قال امروءه واقد رعاي وصنفه ولا اصنفه باب

لوقالت لا اقدر على وصفه اختلف فيه ولو عقلت الاسلام وام تصفه لم تبين وان وصفت المجوسية بانث عند ابى حنيفة ومحمد رح خلافا لابي يوسف رح وهي مسئلة ارتداد الصبي كذا في الكافي \* رجل ارتد مرارا وجدد الاسلام في كل مرة وجدد النكاح على قول ابى حنيفة رح تحلل له امرأته من غير اصابة الزوج الثاني ولزوج المرتدة ان يتزوج باربع سواها ان الحقت بدار الحرب \* رجل تزوج امرأة فغاب عنها قبل الدخول فاخبره مخبر انها قد ارتدت والمخبر حر او مملوك او محمد ودنى تذف وهو ثقة عنده وسعه ان يصدقه ويتزوج اربعا سواها وكذا ان كان غير ثقة واكبر رأيه انه صادق وان كان اكبر رأيه انه كاذب لا يتزوج اكثر من ثلاث وان اخبرت المرأة ان زوجها قد ارتد لها ان تتزوج بأخر بعد انقضاء العدة في رواية الاستحسان وفي رواية السير ليس لها ان تتزوج قال شمس الائمة السرخسي الاصح رواية الاستحسان كذا في فتاوى قاضيخان في باب الردة \* ان ارتد السكران الذاهب العقل لم تبين منه امرأته في الاستحسان كذا في السراج الوهاج في فصل الردة \* الباب الحادي عشر في القسم \* وما يجب على الازواج للنساء العدل والتسوية بينهما فيما يملكنه والبيتونة عندها للصحة والموانسة لافهما لا يملك وهو الحب والجماع كذا في فتاوى قاضي خان \* والعبد كالحرفي هذا كذا في الخلاصة \* فيسرى بين الجديدة والقديمة والبكر والشيب والصحيحة والمريضة والرتقاء والمجنونة التي لا يخاف منها والحائض والنفساء والحامل والحائل والصغيرة التي يمكن وطئها والمحرمة والمولى منها والمظاهر منها كذا في التبيين \* وكذا بين المسلمة والكناينة كذا في السراج الوهاج \* والزواج الصحيح والمريض والمحبوب والخصى والعنينة والبالغ والمراهق والمسلم والذمي في القسم سواء كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا كانت احدهما حرة مسلمة او ذمية والاخرى امية او مكاتبة او مدبرة او ام ولد فانه يجعل للحرة يومين وليلتين وللامة يوما وليلة كذا في الخلاصة \* ولما قام عند الامية يوما فاعتقت يقيم عند الحرة يوما كذا واقام عند الحرة ثم اعتقت الامية ينتقل الى العتيقة لان المختضى قد زال كذا في التبيين \* ولا قسم للمملوكات بملك اليمين كذا في الهدائع \* وعما د القسم الليل ولا يجامع المرأة في غير يومها ولا يدخل بالليل على التي لا قسم لها ولا بأس ان يدخل عليها بالنهار لحاجة ويعودها في مرضها في ليلة غيرها فان نقل مرضها فلا بأس ان يقيم عندها حتى تشفى او تموت كذا في الجوهرة النيرة \* والاختيار في مقدار الدور الى

الى الزوج لان المستحق هو التسوية دون طريقته كذا في التبیین \* ولو امره القاضي بالقسم  
والتسوية فخان فرافعته الى القاضي اوجبه القاضي مقبولة لا تركابه الحظور وروا امره بالعدل ولو اقام عند  
احدى امرأتيه شهرا قبل الخصومة او بعده انهم خاصمته الاخرى في ذلك امره القاضي بالتسوية  
بينهما في المستقبل وما مضى كان مدر اليس لها ان تطلب ان يقيم عندها مثل ذاك ولو اقام عند  
احدى امرأتيه زيادة باذن الاخرى جاز وكان لها ان ترجع من ذلك ولا يكون الاذن لازما  
كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو رهنست احدى المراتين القسم لصاحبته جاز لها ان ترجع  
متى شاءت كذا في السراج الوهاج \* وان رضيت احدى الزوجات بترك قسمها لصاحبته  
جازولها ان ترجع في ذلك كذا في الجوهرة النيرة \* ولو تزوج امرأتين على ان يقيم عند  
احدتهما اكثر او اعطت لزوجها مالا او جعلت على نفسها جعلاً على ان يرد قسمها او حطت  
من المهر لكي يزيد قسمها والشرط والجعل باطل ولها ان ترجع في ما اها كذا في الاخلاصة \*  
وكذلك لو بذل الزوج للواحدة مالا على ان تبذل نوبتها لصاحبتها او بذلت هي المال لصاحبتها  
لتركت نوبتها لايحوز والمال يسترد كذا في المآثر خاوية \* ولربكان للرجل امرأة واحدة وهو يقوم  
بالليل ويصوم بالنهار او يشغل بصحبة الآماء من ظلمت المرأة الى القاضي امره القاضي ان يبيت  
معها اياما ويعطراها احداً وكان ابو حنيفة راح او لا يجعل لها يوم او ليلة وللزوج ثلثة ايام  
واياها ثم رجع فقال يؤمر الزوج ان يراعيها ببرئتها بصحبته اياما واحداً من غير ان يدر  
في ذلك شيء موقت كذا في فتاوى قاضي خان \* وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق \*  
وفي المتن والركاب عنده امرأتان ولد امهات اولاد والسراري اقام عند كل واحدة منهما يوماً  
واحدة ويقيم في يومين واثنين من ذلك من شاء من السراري واذا كان عنده اربع بسة اقام عند كل واحدة  
منهن يوماً وايلة ولم يكن عند السراري الاوقمة شبيهة لما ذكرنا في فتاوى قاضي خان \* وله  
ان يسافر ببعض نسائه دون البعض والاذا كان يدرع بينهما فليؤمهم واذا قدم من السفر  
لبس الاخرى ان تطلب من الزوج ان يسكن عندها ما كان عند البتة ساورها واداء  
كانت له امرأة واراد ان يتزوج منها اخرى وخاف ان لا يعدل بينهما لا يسعد ذلك وان كان  
لا يخاف وسعه ذلك والامتناع أولى ويؤجر بترك ادخال العم عليها كذا في الحجة \*  
والمنحجب ان يسمي بينهما في جميع الاستمناءات من الوطئ والنميلة وكذا بين الجوارى

وامهات الاولاد ولا يجب شيء كذا في فتح القدير \* ومما يتصل بذلك مسائل لا يجوز ان يجمع بين ضرتين او الضرر في مسكن واحد الا برضا هن للزوم الوحشة ولو اجتمعت الضرر في مسكن واحد بالرضا يكره ان يطأ احدهما بحضرة الاخرى حتى لو طلب وطئها لم يلزمها الاجابة ولا تصير في الامتناع ناشئة ولا خلاف في هذه المسائل وله ان يجبرها على الغسل من الجنابة والحيض والنفاس الا ان تكون ذميمة وله جبرها على التطيب والاستحذاء كذا في البحر الرائق \* وله ان يمنعها من اكل ما يتاذى من رائحته ومن الهزل وعلى هذا انه ان يمنعها من التزيين بما يتاذى بريحتها كان يتاذى برائحة الحناء الاخضر ونحوه وله ضربها بترك الزينة ان كان يريد هاوترك الاجابة وهي طاهرة والصلاة وشروطها كذا في فتح القدير \* رجل له امرأة لا تصلى له ان يطلقها وان لم يقدر على ايفاء مهرها فان ارادت ان تخرج الى مجلس العلم بلا اذنه لم يكن لها ذلك فان وقعت لها نازلة وزوجها عالم بها او جاهل لكنه يسأل عالما لا تخرج والاله ان تخرج وان كان لها اب زمن وليس له من يقوم عليه وزوجها يمنعها من الخروج اليه لها ان تعصى زوجها وتطيع الوالد مؤمنا كان او كافرا رجل له ام شابة تخرج الى الوليمة والمصيبة وليس لها زوج لا يمنعها ابنها مالم يتحقق عنده انها تخرج لفساد فتح يرفع الامر الى القاضي فاذا امره القاضي بالمنع له ان يمنعها لقيامه مقامه كذا في الكافي \* تزوج اربع نسوة بالكوفة ثم طلق احدتهن بغير عيبتها ثم تزوج مكية ثم طلق احدى نساءه ثم تزوج بالطائف اخرى ثم مات ولم يدخل بواحدة منهن فللطانة مهر كامل وللمكية سبعة اثمان المهر والكوفيات ثلثة اصدقة وثمان صدقات بينهما سواء \* تزوج امرأة في عقد وامرأتين في عقد وثلاث في عقد ولم يعلم ايتهن اولى فنكاح الواحدة صحيح بيقين والقول قول الزوج في الثلث واثنين ايتهن الاولى واي الفريقين مات والزوج حي فقال هي الاولى ورنهن واعطى مهورهن وفرق بينه وبين الاخرى ان كان دخل بهن كلهن ثم قال في صحته او عند موته لاحد الفريقين هو الاول وهو الاول ويفرق بينهما وبين الاخر ولكل واحدة الاقل من مهر مثلها ومما سمي لها وان قال الزوج لا ادرى ايتهن الاولى حجب منهن الا من الواحدة فان مات قبل ان يبين فللواحدة ما سمي لها من المهر بكماله وللثلاث مهر ونصف بينهما وللثنتين مهر واحد بينهما كذا في شرح المبسوط للامام السرخسي \* تزوج امرأة وابنتيها في ثلث عقود ولا يدرى الاولى منهن ومات قبل الوطئ والبيان



فلهن مهر واحد وكمال ميراث النساء هذا بالاتفاق \* ثم اختلفوا في كيفية القسمة فقال ابو حنيفة رح للام النصف من كل من المهر والميراث وقالوا يقسم بينهما اثلاثا وتزوج الام في عقدة والبنيين في عقدة كان الكل للام بالاتفاق ولو تزوج امرأة وامها وابنتها وامراة وامها واخت امها كان المهر والميراث بينهما اثلاثا بالاتفاق وهو الصحيح كذا في فتح القدير \* ولو تزوج ثلثا في عقدة وواحدة في عقدة ولا يدري ايتهن اولى للثلث مهر ونصف وللثنتين مهر ونصف وواحدة في عقدة واثنتان واثلاث في عقدة وثلثا في عقدة واربع في عقدة ثم مات ولا يعرف ايتهن اولى فلهن ثلثة مهر ونصف واما النصف فللاربعة ثلثة ارباعه وللثلاث ربعه واما مهر واحد فللاربعة منه سدسان ونصف وللثلاث سدسان ونصف وللثنتين سدس واه المهران فاستوت في ذلك منازمة الفرق الثلاث فكان بينهما اثلاثا لكل فريق ثلثة مهر واما اصاب الاربع فبينهن سواء ولا مزاحمة للواحدة معهن واكن تأخذ من الثلث ثمن ما اصابهن والماضي بينهما سواء ومن الثنتين سدس ما اصابهما والماضي بينهما سواء وهذا على قول ابي يوسف رح وعلى قول محمد رح للاربعة مهر وثلث مهر وللثلاث مهر وللثنتين ثلثة مهر وللواحدة نصف مهر واذا تزوج اربع نسوة في عقدة وثلثا في عقدة ثم طلق احدى نسائه ثم مات قبل ان يمين فلهن ثلثة مهر وهكذا في شرح المبسوط للامام السرخسي \*

## كتاب الرضاع

فلبل الرضاع وكثيره اذا حصل في مدة الرضاع تعلق به الحررم كذا في الهداية \* والقليل مفسر بما يعلم انه وصل الى الجوف ووقت الرضاع في قول ابي حنيفة رح متدر ثلثين شهرا وقالوا مقدر بحولين هكذا في فتاوى قاضي خان \* لو فطم ارضيع في مدة الرضاع ثم سقى بعد ذلك في المدة فهو رضاع على قول من يرى الرضاع في تلك المدة لوجود الارضاع في المدة وهو الظاهر من المذاهب كذا في المحيط \* وفي النهاية وعلايد العتومين كذا في البار خانبه \* واما مضت مدة الرضاع لم يتعلق بالرضاع تحررم كذا في الهداية \* واجمعوا على ان مدة الرضاع في استحقاق اجرة الرضاع مقدر بحولين حتى ان المطلقة اذا طال بته بعد الحولين باجرة الرضاع فامى الاب ان يعطي لا يجبر ويجبر في الحولين كذا في فتاوى قاضي خان \* وهذه الحرمة كما تمت في جانب الام تثبت في جانب الاب والعمل الذي نزل اللابن بوطئه كذا في الظهيرية \* تحررم

على الرضيع ابواه من الرضاع واصولهما وفروعهما من النسب والرضاع جميعا حتى ان المرضعة لو ولدت من هذا الرجل او غيره قبل هذا الارضاع او بعده او ارضعت رضيعا او ولد الرجل من غير هذه المرأة قبل هذا الارضاع او بعده او ارضعت امرأة من لبنه رضيعا فالكل اخوة الرضيع واخواته واولادهم اولاد اخوته واخواته واخو الرجل عمه واخوته صمته واخو المرضعة خاله واختها خالته وكذا في الجد والجدة \* وثبتت حرمة المصاهرة في الرضاع حتى ان امرأة الرجل حرام على الرضيع وامرأة الرضيع حرام على الرجل وعلى هذا التقيا من الاقضية المستثنين كذا في التهذيب \* احداهما ان لا يجوز للرجل ان يتزوج اخت ابنه من النسب ويجوز في الرضاع لان اخت ابنه من النسب ان كان منه هي ابنته وان لم يكن منه فهي ربيبته وهذا المعنى لا يتأتى في الرضاع حتى ان في النسب لو لم يوجد احد هذين المعنيين بان كانت جارية بين الشريكين جاءت بولد فان عمه حتى يثبت النسب منهما ولكل واحد منهما بنت من امرأة اخرى جاز لكل واحد من الموليين ان يتزوج بابنة شريكه وان حصل كل واحد من الموليين متزوجا باخت ابنه من النسب والمسئلة الثانية لا يجوز لرجل ان يتزوج ام اخته من النسب ويجوز في الرضاع لان في النسب ان كانا اخوين لام فام الاخ امه وان كانا اخوين لاب فام الاخ امه وهذا المعنى معدوم في الرضاع كذا في المحيط \* وتحلل اخت اخيه رضاعا كما تحلل نسبا مثل الاخ لاب اذا كانت له اخت من امه يحل لاخته من ابيه ان يتزوجها كذا في الكافي \* وتحلل ام اخيه وام عمه وعمته وام خالته من الرضاع هكذا في شرح الوقاية \* وكذا يجوز له ان يتزوج بام حفدته وبجدة ولده من الرضاع ولا يحل ذلك من النسب كذا في التبيين \* وكذا يجوز له ان يتزوج بعمته ولده من الرضاع وكذا ام اخت ابنه وبنت اخت ولده وبنت عمه ولده هكذا في النهر الفائق \* وكذا المرأة يجوز لها ان تتزوج بابي اختها وبأخي ابنها وبأبي حفدتها وبجد ولدها وبخال ولدها من الرضاع ولا يجوز ذلك كله من النسب كذا في التبيين \* ان اطلق الرجل امرأته ولها لبن فتزوجت بزواج آخر بعدما انفقت عدتها ووطئها الثاني اجمعوا انها اذا ولدت من الثاني فاللبن من الثاني وينقطع من الاول واجمعوا على انها اذا لم تحبل من الثاني فاللبن من الاول واذا حبلت من الثاني واكن لم تلد منه قال ابو حنيفة رح اللبن يكون من الاول حتى تلد من الثاني كذا في المحيط \* رجل تزوج امرأة

امراة لم تلد منه قط ثم نزل بها امن فارضعت صبيا كان الرضاع من المرأة دون زوجها احتى لا يحرم على الصبي اولاد هذا الرجل من غير هذه المرأة \* رجل زنى بامرأة فولدت منه فارضعت بها اللبن صغيرة لا يجوز لهذا الراى ولا لاحد من آبائه واولاده نكاح هذه الصبية كذا في فتاوى ابن ابي شيخان \* ولعم الراسي وخالد ان يتزوج بهذا الولد كما لو ولد من الزنى كذا في التبيين \* ولو وطئ امرأة وشبهه فحملت منه فارضعت صبيا فهو ابن الراطي من الرضاع \* وحلى هذا بل من ثبتت بسنة عن الراطي ثبت منه الرضاع وفي كل موضع لا ثبت نسب الراد منه ثبت الرضاع من الام كذا في المضمومات \* رجل تزوج امرأة فولدت منه وادار رضعت وادها ثم بس ان اثم درها امن بعد ذلك فارضعت صبيا كان لهذا الصبي ان يتزوج اولاد هذا الرجل من غير المصعد كذا في فتاوى ابن ابي شيخان \* بكراته نتزوج لو نزل بها امن فارضعت صبيا صارت اما المصبي وانتهت جميع احكام الرضاع بينهما حتى لو تزوجت المكر رجلا ثم طلقها قبل الدخول بها كان هذا الزوج ان يتزوج المصبة وان طلقها بعد الدخول لا يكون له ان ينزوحها كذا في حراثة المدة من \* وان كان صلبه ام راع تسع سنين نزل بها اللبن فارضعت به صبيا لم يتوفاق به تحريم وانما المعان المحرم انما اذا حصل من بنت تسع سنين فصاعد كذا في الجوهرة المنة \* وكذا الرجل المدونة اصبر لا ثبت من الرضاع تحريمه كذا في فتاوى القدير \* المراد اذا جعلت تدان في من الصبي ولا بعثت من امن بهي المضاع لا ثبت الحرمة والشك في الاحتياط ثبت رجل في من الصبي من الندي \* ان اولاد المدونة ثبت حرمة الرضاع لانه امن تعبر او يد كذا في حراثة المعين \* اذا نزل الرجل امن فارضعت به صبيا لا ثبت به حرمة الرضاع كذا في فتاوى ابن ابي شيخان \* واذا نزل المحنتي امن ان علم انه امرأة فعلق به التحريم وان علم انه رجل لم يتعلق به التحريم وان اشكل ان العلم النساء انه لا يكون على عوارته الا المرأة فعلق به المحرم احتياط وان لم يقطن ذاك لا يتعلق به المحرم كذا في الجوهرة المنة \* وابن الحنفية والميتة سواء في التحريم كذا في الظاهر \* واذا ارضعت الصبي من امن به لا ثبت به الرضاع كذا في فتاوى قاضي خا \* والرضاع في دار الاسلام ودار الحرب سواء حتى اذا ارضعت في دار الحرب واسلموا او خرجوا الى دارنا ثبت احكام الرضاع فيما بينهم كذا في الوجيز للبكر دري \* وكما يحصل الرضاع باللمس من الندي يحصل بالصب والمعوط والرجور كذا في فتاوى قاضي خا \* ولا يثبت بالانظار في الاذن والحننة والاحليل والدبر والامة

والجائنة وإن وصل إلى الجوف والدماغ وعند محمد رح يثبت بالحقنة كذا في التهذيب \*  
والأول ظاهر الرواية هكذا في فتاوى قاضيخان \* وإن اختلط اللبن بالطعام فإن كانت النار  
قدمت اللبن وانضجت الطعام حتى يغير فلا يحرم سواء كان اللبن غالباً أو مغلوباً وإن كانت النار  
لم تمسه فإن كان الطعام غالباً لا تثبت الحرمة به أيضاً وإن كان اللبن غالباً يثبت الحرمة به عند أبي حنيفة رح  
لأنه إذا خلط المائع بالجامد صار المائع تبعاً فخرج من أن يكون مشروباً حتى قالوا لو كان الطعام  
قليلاً وبقي اللبن مشروباً تثبت به حرمة الرضاع وقيل هذا إذا كان لا يتقاطر اللبن من الطعام  
عند حمل اللقمة وأما إذا كان يتقاطر منه اللبن تثبت به الحرمة عندنا لأن القطرة من اللبن إذا  
دخلت حلق الصبي يكفي لثبوت الحرمة والإصحاح أنها لا تثبت بكل حال عنده كذا في الكافي \*  
وهو الصحيح لأن التغذي بالطعام هكذا في الهداية \* ولو خلط لبن آدمي بلبن امرأة  
ولبن آدمي غالب تثبت الحرمة وكذا لو ثرث خبزاً في لبنها وتشرب الخبز اللبن أولت  
سويتاً بلبنها إن كان يوجد منه طعام اللبن تثبت الحرمة هذا إذا أكل الطعام لقمة لقمة فإن حسا حسوا  
تثبت الحرمة في قولهم كذا في فتاوى قاضي خان \* ولم يخلط لبن المرأة بالماء أو بالدرء  
أو بلبن البهيمة فالعبرة للغالب كذا في الظهيرية \* وكذا بكل مائع أوجامد كذا في النهر الفائق \*  
وتفسير الغلبة أن يرى منه طعمه ولونه ويرى ريحه أو أحده هذه الأشياء وقيل الغلبة عند أبي يوسف رح  
تغير اللون والطعم وعند محمد رح أخراجه من اللبنية كذا في السراج الرواج \* ولواستويا وجب  
ثبوت الحرمة لأنه غير مغلوب كذا في البحر الرائق \* وإذا اختلط لبن امرأتين تعلق التحريم  
بأغلبهما عندهما وقال محمد رح تعلق بهما كيف ما كان وهو رواية عن أبي حنيفة رح وهو ظاهر وأحوط  
هكذا في التبيين \* قيل الأصح قول محمد رح كذا في شرح مجمع البحرين لابن المطالك \* ولواستويا  
تعلق التحريم بهما أجماعاً كذا في النهر الفائق \* ولو جعل اللبن مخيضاً أو رائياً أو شيراً أو جبناً  
أو فطاً أو مصلاً فتناوله الصبي لا يثبت التحريم لأن اسم الرضاع لا يتبع ما يده كذا في البدائع \*  
في ملتقط الملخص صبية أرضعتها بعض أهل القرية لا يدري من أرضعتها منهن فتزوجها رجل  
من أهل تلك القرية فهو في سعة من المقام معها في الحكم \* والواجب على النساء أن لا يرضعن  
كل صبي من غير ضرورة وإن فعلن ذلك فليحفظن أو يكنين كذا سمعت من مشائخي رح كذا  
في المضمرات \* ولا فرق في التحريم بين الرضاع الطارئ والمتقدم كذا في المحيط \* ولو أن



او كان اللبن منه وان لم يكن جازله ان يتزوج بها ثانيا كذا في النهر الفائق \* ولو كانت تحته صغيرة وكبيرة فارضعت ام الكبيرة الصغيرة باننا وكذا لك لو ارضعتها اخت الكبيرة ولو ارضعتها عممة الكبيرة او خالتها لم تبين واحدة منهما كذا في المحيط \* ولو اخذ رجل ابن الكبيرة فاو جر صبيتين يغرم الزوج لكل واحدة منهما نصف الصداق ثم يرجع الزوج على الرجل بذلك اذا تعدد الفساد وهو الصحيح \* رجل وطئ امرأة بنكاح فاسد ثم تزوج صبية فارضعتها ام الموطوعة باننت الصبية \* رجل تزوج صبية ثم عمته لا يصح نكاح العممة فان ارضعت ام العممة الصبية لا تحرم الصبية على زوجها كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو تزوج كبيرة وصغيرتين فارضعتهم الكبيرة فان ارضعتهم معا حرمن عليه ولا يجوز له ان يتزوج الكبيرة ابدا ولا يجوز له ان يجمع بين الصغيرتين نكاحا ابدا ولا يجوز ان يتزوج باحدتهما ان كان لم يدخل بالكبيرة وان كان قد دخل بها لا يجوز كما في النسب وان ارضعتهم على التعاقب واحدة بعد اخرى فقد حرمت الكبيرة مع الصغيرة الاولى واما الصغيرة الثانية فانها ارضعتها بعدما باننت الكبيرة فلم يصرجا معها لكنهار ببيتته من الرضاع فان كان قد دخل بامها تحرم عليه والا فلا ولا يجوز نكاح الكبيرة بعد ذلك ولا يجمع بين الصغيرتين ولو تزوج كبيرة وثلاث صبيات فارضعتهم على التعاقب واحدة بعد اخرى حرمن جميعا لانها ارضعت الاولى صارت بنتا لها فحصل الجمع بين الام والابنت فحرمتا عليه فلما ارضعت الثانية فقد ارضعتها والكبيرة والصغيرة مبانتان فلا تحرم بسبب الجمع لعدم الجمع ولكن ينظر ان كان قد دخل بالكبيرة تحرم عليه للحال لانها ربيته وقد دخل بامها وان كان لم يدخل بها لا تحرم عليه للحال حتى ترضع الثالثة فاذا ارضعت الثالثة حرمتا عليه لانها صارتا اختين والحكم في تزوج الكبيرة بعد ذلك والجمع بين الصغيرتين وتزوج الصغائر على نحو ما ذكرنا كذا في البدائع \* وان تزوج كبيرة وثلاث رضيعات وارضعت واحدة ثم ثنتين معا حرمن جميعا وان ارضعت ثنتين معا ثم الثالثة حرمت الكبيرة والاوليان ولا تحرم الثالثة هكذا في فتاوى قاضيخان \* ولو تزوج كبيرتين وصغيرتين ولم يدخل بالكبيرتين بعد حتى عمدت الكبيرتان الى احدي الصغيرتين وهي زينب فارضعتها احدهما بعد الاخرى ثم ارضعتا الصغيرة الثانية وهي عمرة احدهما بهذه الاخرى باننت الكبيرتان والصغيرة الاولى وهي زينب والصغيرة الثانية وهي عمرة امرأة ولو ان احدي الكبيرتين ارضعت الصغيرتين واحدة بعد اخرى

ثم ارضعت الكبيرة الاخرى الصغيرتين واحدة بعد اخرى، فكانت الكبيرة الثانية بدأت بالتي بدأت بها الكبيرة الاولى وهي زينب بانث الكبيرة الاولى والصغيرة الاولى وهي زينب والصغيرة الاخرى وهي حمرة امرأته ولو بدأت الكبيرة الثانية بالصغيرة الاخرى حرمت عليه جماعه كذا في المحيط \* رجل له امرأتان كبيرة وصغيرة ولابنه امرأتان صغيرة وكبيرة وارضعت امرأة الابن وامرأة الابن امرأتان منهنما فقد بانث صغيرتان ونكاح الكبيرتين ثابت وكذا لو كان مكانهما اخوان ولو كان رجل وعمة فنكاح امرأه الابن ثابت وتبين امرأه العم الصغيرة منذ كذا في البحر الرائق \* ولو تزوج صغيرة فطلقها ثم تزوج كبيرة وارضعت هذه الكبيرة تلك الصغيرة بابنه او بامه فبهر حرمت عليه لانها ام امرأته كذا في المحيط \* ولو طلق رجل امرأته ثلثا ثم ارضعت المطلقة قبل انقضاء عدتها امرأة له صغيرة بانث الصغيرة لانها صارت بنتا لها فحصل الجمع في حالة العدة والجمع في حال قيام العدة كالجمع في حال قيام النكاح كذا في البدائع \* ولو طلق امرأته ثلثا ثم ان اخت المعتدة ارضعت امرأة له صغيرة قبل انقضاء عدتها المطلقة بانث الصغيرة كذا في الظهيرية \* ولو تزوج رجل ام وولده مملوكا له صغيرا وارضعته بلسن السيد حرمت على زوجها وعلى مولها كذا في البدائع \* رجل له ام واد بزوجها من صبي ثم اعنتها اما حذارت نفسها ثم تزوجت باخر فولدت فجمعت اليها الصبي وارضعت له من زوجها لانها صارت امرأته من الرضاع كذا في النابا ر خاوية \* الرضاع يظهر اذا مر بين احدهما الاقارار والثاني البينة كذا في البدائع \* ولا يقبل في الرضاع الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين مدول كذا في المحيط \* ولا يقع الفرقة الا بتفريق القاضى كذا في المنهاج الفائق \* واد اشهد رجلان او رجل وامرأتان وفرق بينهما فان كان قبل الدخول بها فلا شيء، وان كان بعد الدخول بها يجب الاقل من المسمى ومن مهر المثل ولا يجب النفقة والسكنى كذا في البدائع \* ولو شهد رجلان مدلان او رجل وامرأتان بعد النكاح عندها لا يسعها المتام مع الزوج لان هذه شهادة لو قامت عند القاضي يثبت الرضاع فكذا اذا قامت عندها كذا في فتاوى قاضيهان \* وان كان المحرم واحدا ووقع في قلبه انه صادق فالاولى ان يتنزه ويأخذ بالثقة وجد الاخيه او قبل العقد او بعده ولا يجب عليه ذلك كذا في المحيط \* ولو تزوج امرأة فقالت امرأة ارضعكمما فهو علي اربعة اوجه ان صدقها فسد النكاح ولا مهر لها ان لم يدخل بها وان كذبها بالنكاح بحاله لكن اذا كانت مدانة بالتنزه

ان يفارقتها كذا في التهذيب \* واذا فارقتها فلا فضل له ان يعطيها نصف المهر ان كان قبل الدخول والا فضل لها ان لا تأخذ شيئا منه وان كان بعد الدخول بها فلا فضل للزوج ان يعطيها كمال المهر والنفقة والسكنى والافضل لها ان تأخذ الاقل من مهر مثلها ومن المسمى ولا تأخذ النفقة والسكنى وان لم يطلقها فهو في سعة من المقام معها كذا في البدائع \* وكذلك اذا شهدت امرأتان او رجل وامرأة او رجلان غير عدلين او رجل وامرأتان غير مدول كذا في السراج الوهاج \* وان صدقتها الرجل وكذبتها فسد النكاح والمهر بحاله وان صدقتها وكذبها الرجل فالنكاح بحاله ولكن لها ان تحلفه وتترق اذا نكل كذا في التهذيب \* ولو تزوج امرأة ثم قال بعد النكاح هي اختي من الرضاعة او ما شبهه ثم قال او هممت ليس الامر كما قلت لا يفرق بينهما استحسانا ولو ثبت على هذا المنطق وقال هو حق كما قلت فرق بينهما ولو جحد بعد ذلك لا ينفعه جحوده كذا في المحيط \* وان كانت المرأة صدقته فلامهر لها وان كذبتها فلها نصف المهر وان كان قد دخل بها فلها جميع المهر والنفقة والسكنى ان كذبت وان صدقته فلها الاقل من المسمى ومن مهر مثلها ولا شيء لها من النفقة والسكنى كذا في المضمرات \* ولو اقر الزوج بهذا قبل النكاح فقال هذه اختي من الرضاع او امي من الرضاع ثم قال او هممت او اخطأت حازله ان يتزوجها ولو قال هو حق كما قلت لم يجز ان يتزوجها ولو تزوجها فرق بينهما ولو جحد الاقرار فشهد اثنان على الاقرار فرق بينهما كذا في السراج الوهاج \* واذا اقرت المرأة ان هذا ابني من الرضاعة او اخي من الرضاعة او ابن اخي وانكر الرجل ثم اكدبت المرأة نفسها وقالت اخطأت فتزوجها فالنكاح جائز وكذلك لو تزوجها قبل ان تكذب نفسها ولو قالت المرأة بعد النكاح قد كنت اقررت قبل النكاح انك اخي وقد قلت ان ما اقررت به حق حين اقررت بذلك وقد وقع النكاح فاسدا فانه لا يفرق بينهما ولو كان هذا القول من الزوج بفرق بينهما ولو اقر بذلك جميعا ثم اكدبا انفسهما وقال اخطأنا ثم تزوجها كان النكاح جائزا كذا في الذخيرة \* واذا قالت هذا ابني رضاعا واصرت عليه جازله ان يتزوجها لان الحرمة ليست اليها قالوا وبه يفتى في جميع الوجوه كذا في البحر الرائق \* ولو اقر بالنسب فقال هذه اختي من النسب او امي او ابنتي وليس لها نسب معروف ويصلح ان تكون اما له او بنتا له فانه سئل مرة اخرى فان قال او هممت او اخطأت او غلطت فهما على النكاح في الاستحسان فان قال هو كما قلت فانه يفرق بينهما كذا في السراج الوهاج \*



وإذا كان مثلها لا تولد لمثله لم يثبت النسب ولا يفرق بينهما كذا في **الجبوط** \* ولو قال لا سرته هذه ابنتي من نسب وثبت عليه ولها نسب معروف لم يفرق بينهما وكذا لو قال هذه امي وله ام معروفة وثبت على ذلك لا يفرق بينهما كذا في **المحيط** \*

## كتاب الطلاق

وفيه سبعة مشرباها \* **الباب الاول** في تفسيره وركنه وشرطه ووصفه وحكمه وتقسيمه وفيمن يقع طلاقه وفيمن لا يقع \* **أما** تفسيره **شرعا** فهو رفع قيد النكاح حالا او مآلا بلفظ مخصوص كذا في **البحر الرائق** \* **وأما** ركنه فقوله انت طالق ونحوه كذا في **الكافي** \* **وأما** شرطه على الخصوص فثبوت أحدهما قيام القيد في المرأة نكاحا او عدة والثاني قيام حل محل النكاح حتى لو حرمت بالمصاهرة بعد الدخول بها حتى وجبت العدة فطلتها في العدة لم يقع زال الحل وإن طاعها ثم راجعها يبقى الطلاق وإن كان لا يزال الحل والقيد في الحال لأنه يزيلهما في المال حتى انضم اليه ثلثة ان كذا في **محيط السرخسي** \* **وأما** حكمه فتوقع الفرقة بانقضاء العدة في الرجعي وبدونه في البائن كذا في فتح **القدير** \* وزوال حل المناكحة متى تم ثلثة كذا في **محيط السرخسي** \* **وأما** وصفه فهو أنه يحظر نظرا إلى الأصل ومباح نظرا إلى الحاجة كذا في **الكافي** \* **وأما** تقسيمه فأنه نوعان سنني وبدعي وكلوا حد منهما نوعان نوع يرجع إلى العدد ونوع يرجع إلى الوقت **أما** الطلاق السنني في العدد والوقت نورمان حسن واحسن \* **والاحسن** أن يطلق امرأته واحدة رجعية في طهر لم يجامعها فيه ثم يتركها حتى تنقضي عدتها وكانت حاملا فتدأ مستبانا حملها \* **والاحسن** أن يطلقها واحدة في طهر لم يجامعها فيه ثم في طهر آخر آخرى ثم في طهر آخر آخرى كذا في **محيط السرخسي** \* **والسننة** في العدد يستمر فيها المدخول بها وغير المدخول بها وفي الوقت تثبت في حق المدخول بها خاصة وغير المدخول بها بتمامها في حالة الطهر والحيض كذا في **الهداية** \* والمرأة التي خلا بها زوجها في حق مراعاة وقت الطلاق بمنزلة المدخول كذا في **المحيط** \* **المسلمة** والكنانية والامنة في وقت طلاق السنة سواء كذا في **الناظر خانية** \* قبل يخر الطلعة الأولى إلى آخر الطهر كيلا تتضرر بتطويل العدة \* وقيل يطلقها مقبب الطهر كيلا مبتلى بالابقاء مقبب الوقام وهو الاظهر كذا في **التبيين** \* ثم الطهر الذي لم يجامعها فيه إنما يكون وقتا للطلاق السنني إذا لم يجامعها ولم يطلقها في الحيضة التي سبقت على هذا الطهر فإن الجماع في حالة الحيض والطلاق

في حالة الحيض يخرج كل واحد منهما الطهر الذي عقبيه من ان يكون محلا للطلاق السني نص عليه في الزيادات \* وهذا اذا لم يراجعها من طلاتها في حالة الحيض فاما اذا راجعها فقد ذكر في الاصل انها اذا طهرت ثم حاضت ثم طهرت طلقها ان شاء وهذا اشارة الى ان بالمراجعة لا يعود الطهر الذي عقيب الحيض محلا للطلاق السني \* وذكر الطحاوي انه يطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة وهذا اشارة الى انه يعود محلا للطلاق السني \* قال ابو الحسن رح ما ذكره الطحاوي قول ابي حنيفة رح وما ذكر في الاصل قولهما \* ولو طلقها في حالة الحيض ثم تزوجها ثم اراد ان يطلقها في الطهر الذي يلي هذه الحيضة فهذا الطلاق يكون سنيا بالاتفاق كذا في الذخيرة \* ولو اصابها في طهر لم يجامعها فيه ثم تزوجها فله ان يطلقها في ذلك الطهر بالاجماع كذا في البدائع \* واذا طلق امرأته في طهر لم يجامعها فيه واحدة ثم راجعها في ذلك الطهر بالقول فله ان يطلقها ثانيا في ذلك الطهر وكان سنيا عند ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف رح لا يكون سنيا عن محمد رح روايتان كذا في الذخيرة \* وكذلك الاختلاف اذا راجعها باللمس او بالقبلة او بالنظر الى فرجها بشهوة كذا في السراج الوهاج \* فان كان آخذا بيد امرأته من شهوة فقال لها انت طالق فلنا للسنه يقع عليها ثلث تطليقات في الحال يتبع بعضها بعضها لان كلما وقع عليه تطليقة صار مراجعها لها فتقع اخرى كذا في المبسوط \* ولوراجعها بالجماع ليس له ذلك بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* هذا اذا راجعها بالجماع فلم تحبل منه فان حبلت منه فله ان يطلقها اخرى في قول ابي حنيفة ومحمد رح كذا في البدائع \* واما البدعي فنوعان بدعي لمعنى يعود الى العدد وبدعي لمعنى يعود الى الوقت فالذي يعود الى العدد ان يطلقها ثلثا في طهر واحد بكلمة واحدة او بكلمات متفرقة او يجمع بين التطليقتين في طهر واحد بكلمة واحدة او بكلمتين متفرقتين فاذا فعل ذلك وقع الطلاق وكان عاصيا \* والبدعي من حيث الوقت ان يطلق المدخول بها وهي من ذوات الاقراء في حالة الحيض او في طهر جامعها فيه وكان الطلاق واقعا ويستحب له ان يراجعها والاصح ان الرجعة واجبة هكذا في الكافي \* والطلاق البائن ليس بسني في ظاهر الرواية والخلع سني كان في حالة الحيض او في غير حالة الحيض \* وفي المنتقى ولا بأس بان يخبر امرأته في الحيض ولا بأس لها ان تختار نفسها في الحيض وفيه ايضا اذا دركت واختارت نفسها فلا بأس

فلا بأس للفاضل ان يفرق بينهما في حادثة الحيض هكذا في المحيط \* والا مقداراً حتمت فلا بأس بان تحتار نفسها وهي حائض وكذلك اذا مضى اجل العنين وهي حائض هكذا في شرح الطحاوي \* المدخولة وغيرها سواء في هذه المسائل هكذا في السراج الوهاج \* وادارت المرأة لا تحيض عن صغر او كبر او لا لها بان بلغت بالسن ولم تورد ما اصلاً ما راد ان يطلقها السنة طلقها واحدة واذا مضى شهر طلقها اخرى اذا مضى شهر طلقها اخرى ثم ان كان الطلاق وقع في اول الشهر وهوان يقع في اول السنة ربي فيه الهلال بمعدن الشهر والاهلة اذا في المعوق والعدة وان كان وقع في وسطه لا دام في نكاح الطلاق بالانكاح ولا طلقها الا في اليوم المرفوع ثلثين من الطلاق الاول بل في الحادي والثلاثين من بعد ذلك وفي حق العدة كذلك عند ابي حنيفة راجح يعتبر بالايام وهو رواية عن ابي يوسف راجح فلا ينقض عدتها الا مضى تسعون يوماً او اربعة ان يطلق التي لا تحيض من صغر او كبر ولا يحصل بين وطء او طلاق او زنا ولا يفسد الا حصة السنة كذا في فتح القدير \* قال شمس الأئمة ائمه ائمة راجح كان شحنة قول هذا اذا كانت المرأة صغيرة لا يرجي منها الحيض والحمل واما فممن يرجي فلا يحصل ان يحصل من وطء او طلاق او زنا هكذا في الذخيرة \* وطلاق الحامل يجوز لعقيد الجماعة وطلقها السنة الا ان يحصل من كل تطليقتين بشهر عند ابي حنيفة وابي يوسف راجح كذا في الهداية \* اذا طلقها مرة واحدة وهي من ذوات الاقراء است طالق السنة وقع بطايقه الحال ان كانت طاهرة من صير جماع وان كانت حائضاً او كانت في طهر جامعاً ام ينعى الخيال شي حبي راجح وثبت السنة والوقال لا مرد المدخولة وهي من ذوات الاقراء است طالق ثلثا السنة يبر على وحده ان نوى ان يقع عند طهره نطفية فهو على ما نوى وكذلك ان نوى بشراهي طالق عند طهره بطايقه وان نوى ان يقع الثالث جملة للحال صححت بيته لان وقوع الثالث حرام في السنة وان نوى ان يقع عند رأس كل شهر نطفية فهو على ما نوى وان كانت آيسة او صبيبة في مدخولته قال لها است طالق ثلثا السنة وقعت في الحال واحدة وطهر الحال او لم يطهرها يقع بعد شهر اخرين وبعد شهر اخرين كذا في المحيط \* وان نوى ان يقع الثالث السابعة حمله فان كان نوى كذا في محيط السرخسي \* وكذلك الحامل ان لم يكن له نية او نوى كذا في السمين \* ولو قال لها قبل الدخول انت طالق ثلثا السنة يقع واحدة سامة بكلمه طن بروجها وقعت اخرى

ساعة تزوجها وكذا الثالثة عند أبي حنيفة ربح كذا في السراج الوهاج \* وكذلك لو كانت حاملا فقال لها انت طالق ثلثا للسنة حتى وقعت واحدة ساعة ما تكلم به و وقعت الاخرى لو وضعت حملها بعد ذلك بيوم وتزوجها كذا في الذخيرة \* ولو قال انت طالق للسنة ولم يقل ثلثا ان كانت من ذوات الاتراء يقع عليها تطليقة اذا صادف الوقت ووقته طهر لاجماع فيه ولو ام يصادف الوقت لا يقع الا ان يصادف الوقت فاذا صادف نفذ ولو كانت من ذوات الاشهر او كانت حاملا يقع عليها تطليقة حال ما تلتظ به كذا في شرح الطحاوي \* ولو نوى ثلثا جملة او متفرقا على الاطهار صح هكذا ذكره شمس الائمة السرخسي وشيخ الاسلام وصاحب الاسرار \* وذكر فخر الاسلام والصدور الشهيد وجماعة منهم صاحب الهداية انه لا يصح نية الجملة فيه كذا في التبيين \* حتى لا يقع اكثر من واحدة كذا في شرح الجامع الصغير لفاضل صيخان \* ولو قال انت طالق للسنة فاراد به واحدة بائنة لم تكن بائنة كذا في محيط السرخسي \* ولو اراد ثنتين لم تكن ثنتين ولو اراد بقوله طالق واحدة وبقوله السنة اخرى لم يقع الا واحدة كذا في التاتارخانية \* واذا قال لامرأته انت طالق كل شهر للسنة ما كانت قد ايسر من الحيض تعتد بالشهور فهي طالق ثلثا عند كل شهر واحدة وان كانت تعتدي بالحيض فهي طالق واحدة الا ان ينوي ثلثا عند كل شهر واحدة فيكون ثلثا كذا في المحيط \* ولو قال لهار هي ممن لا حيض انت طالق للشهور فهي طالق عند رأس كل شهر واحدة ولو قال انت طالق للحيض وهي ممن تحيض وقعت عند كل حيض تطليقة وان كانت ممن لا تحيض لم يقع شيء كذا في محيط السرخسي \* ولو قال مع ذلك للسنة تقع واحدة في الحال ان كانت طاهرة من غير جماع ثم عند كل شهر وعند كل حيض اذا ظهرت في قوله للحيض كذا في الظهيرية \* ولو قال انت طالق ثنتين للسنة وقع عند كل طهر لم يجامعها فيه تطليقة كذا في البدائع \* ذكر المعلى عن ابي يوسف رح اذا قال لامرأته انت طالق تطليقتين اوليهما للسنة فان كانت طاهرة من غير جماع وقعت عليها التي هي للسنة اولاهما يتبعها الاخرى فان كانت حائضا تأخرت التطليقتان جميعا حتى تطهر ثم تقعان التي للسنة قبل الاخرى ولو قال لها انت طالق ثنتين احدهما للسنة والاخرى للبدعة او قال انت طالق واحدة للسنة والاخرى للبدعة فان كان الوقت وقت السنة تقعان جميعا يقع السنة اولاهما يتبعها البدعة وان لم يكن الوقت وقت السنة يقع البدعة ويتأخر السنة وان بدأ بالبدعة والوقت ليس وقت السنة يقع البدعة ويتأخر السنة

كذا في المحيط \* ولو قال لامرأته انت طالق ثنتين للسنة احدتهما بائن فله ان يجعل البائن ايهما شاء وان لم يبين حتى حاصت وطهرت بانث بتطليقتين كذا في الظهيرية \* ولو قال انت طالق بعد السنة يقع بعد الحيض والطهر ولو قال كلما وادبت ولدا وانت طالق للسنة فولدت ثلثة اولاد من بطن واحد لا يقع عند ابي حنيفة وابي يوسف رح لان عندهما السعاس من الرلد الاول اذا طهرت من النفاس يقع واحدة ثم في كل طهر اخرى ولو قال انت طالق مع كل واحدة واحدة للسنة يقع الثلث بصيغة السنة ولو قال للمبدعة يقع الثلث للجال كذا في العنابية \* واذا قال لامرأته انت طالق غدا للسنة وهي ممن لا يقع عليها طلاق السنة في العدلا يقع عليها الطلاق الا في وقت السنة كذا في المحيط \* ولو قال انت طالق للسنة وهي طاهرة من غير جماع من الزوج لكن وطئها غيره زنا وقع الطلاق في هذا الطهر وان كان بشبهة لم يقع في هذا الطهر كذا في الظهيرية \* واذا طهر من امرأته ثم طلقها طلاق السنة في وقته قبل ان يكسر عن الطهر او وقع ولم يمنع حرمة الطهر وقوع الطلاق السنى وكذلك لو تزوج باخت امرأته ودخل بها وفرق بينهما وطلق امرأته للسنة في مدة الاخت وكذلك لو طلق امرأته للسنة وهي حبلى من فحور \* امرأة يعى اليها زوجها فنزجت بزواج آخر ودخل بها هذا الزوج ثم قدم زوجها الاول وفرق بينهما او بين الزوج الثاني حتى وجبت العدة من الثاني طلقها الاول للسنة في عدتها من الثاني لم يقع في قول ابي يوسف رح ووقع في قول ابي حنيفة رح واوطن الاول طلقها ثلثة للسنة قبل ان تنزوج بالثاني فحاضت وطهرت فلزمها بطليقة ثم تزوجت بالثاني ودخل بها الثاني وفرق بينهما لم يقع عليها ما بقى من طلاق السنة مادامت تعتد من الثاني في قول ابي يوسف رح وفي قول ابي حنيفة رح يلزمها الطلاق ولو قال لها انت طالق ثلثة للسنة بالف درهم ان عنت او قدم المشية على الطلاق فبطلت هذه المقاتة في حالة الحيض والمشية في قباس قول ابي حنيفة رح لانكون حتى تطهر من الحيض وانكبت هذه المدة في طهر حائضا بيد فحتى نعض حيضة اخرى فتطهر كذا في المحيط \* ولو طلقها وهي صغيرة ثم حاضت وطهرت قبل مضي الشهر فله ان يطلقها اخرى بالاحرام او يطلقها وهي من ذوات الاقراء ثم ابست فله ان يطلقها اخرى حين تفس كذا في محيط السرخمى \* وفي نوادر ابي سليمان عن ابي يوسف رح رجل قال لامرأته وقد ابست من الحيض انت طالق ثلثة للسنة ونعت واحدة حين نكلم به ثم اذا حاضت بعد ذلك وطهرت بطلت تلك البطاينة الاولى

ولزمها تطليقة عند الطهر من الحيض يريد به اذا كان جامعها بعد الاياس قبل هذه المقالة فان ايسر بعد هذه الحيضة واستبان ايامها وقعت التطليقتان البائيتان بالشهور \* ذكر في المنتقى اذا قال لها انت طالق للسنة فقالت انا طاهرة وقال الزوج وقعت عليك في الحيض او بعده فالقول قول المرأة ولو قالت انا حامل وقال هو لست بحامل لم تصدق المرأة على ادعاء الحمل وفي نوادر هشام من ابي يوسف رَح اذا قال لامرأته وقد دخل بها انت طالق واحدة للسنة فقالت المرأة قد كنت حضت وطهرت قبل هذا قبل ان تنكح بهذا الكلام وكلمت به وانا طاهرة ولم تقربني وقال الزوج قد كنت قربتك بعد الطهر قبل هذا الكلام فالقول قول الزوج ولو قال الزوج قد كنت قربتك في الحيض وكذبتك المرأة فالقول قول المرأة وكذلك لو قالت لم تكن دخلت بي قط فالقول قولها قال في القدر روى رجل قال لامرأته وهي امة انت طالق للسنة وهي الساعية ممن لا يقع عليها طلاق السنة ثم اشتريها ثم جاء وقت السنة لم يقع عليها شيء فان اعتقها ثم جاء وقت السنة يقع الطلاق كذا في المحيط \* ولو كان الزوج عبدا والمرأة حرة فقال لها انت طالق للسنة ثم اشترته وقع الطلاق اذا جاء وقت السنة وفي الظهيرية وقال ابو يوسف رَح لا يقع وفي العتابية والفتوى على هذا كذا في التاتارخانية \* رجل قال لامرأته انت طالق ثلثا للسنة وهي طاهرة بطهر جامعا فيها ثم اشتريها ثم اعتقها مكانه فانها تعتد بحيضتين فاذا طهرت من الحيضة الاولى وقع بها تطليقة وتبين بالحيضة الاخرى فلا يقع طلاق آخر ولو كانت حائضا حين ما قال لها هذه المقالة ثم اشتريها واعتقها في تلك الحيضة ثم طهرت من تلك الحيضة لا يقع عليها الطلاق من قبل انه قد وقعت الفرقة بينهما بفساد النكاح ولا يقع طلاق السنة بعد فرقة كانت بين الزوج وامرأته الا بعد شهر او بعد حيضة وكذا المعتقة اذا اختارت نفسها في حالة الحيض وقد كان الزوج قال لها انت طالق للسنة لم يقع عليها الطلاق اذا طهرت من هذه الحيضة كذا في المحيط \* وذكر في الزيارات او امر رجلا ان يطلق امرأته للسنة وهي مدخولة بها فقال لها الوكيل انت طالق السنة او قال اذا حضت وطهرت فانت طالق فحاضت وطهرت لم يقع شيء حتى لو حاضت وطهرت ثم قال لها الوكيل انت طالق طلقت ولو قال له طلق امرأتى ثلثا للسنة فطلقها ثلثا للسنة للحال وقعت واحدة وينبغي ان يطلقها اخرى في طهر آخر ثم يطلقها اخرى في طهر آخر كذا في محيط

كتاب الطلاق ( ٢٩٧ ) فيمن يقع طلاقه وفيمن لا يقع

128

وفيما بينه وبين الله تعالى لا نطلق واحدة منهما واذا قال الرجل لامرأته انت طالق ولا يعلم معنى قوله انت طالق فانه يقع الطلاق واذا قال لامرأته انت طالق ولا يعلم ان هذا القول طلاق طلنت في القضاء ولا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى هكذا في الذخيرة \* ولا يقع طلاق الصبي وان كان يعقل والمجنون والنائم والمبرسم والمغمى عليه والمدهوش هكذا في فتح القدير \* وكذا المعتوه لا يقع طلاقه ايضا وهذا اذا كان في حالة العته اما في حالة الاناقة فالصحيح انه واقع هكذا في الجوهرة النيرة \* طالق النائم فلما انتبه قال لها طلقتك في النوم لا يقع وكذا لو قال اجزت ذاك الطلاق ولو قال او قعت ذلك يقع ولو قال او قعت الذي تلفظته في النوم لا يقع طلق المبرسم فلما صح قال قد طلقنا منأتى ثم قال انما قلته لاني توهمت وقوع الطلاق الذي تكلمت به في البرسام ان كان في ذكره وحكايته صدق والا لا كذا في الوجيز للكردي \* ولو طلق الصبي ثم بلغ فقال اجزت ذلك الطلاق لا يقع ولو قال او قعت وقع لانه ابتداء الايقاع كذا في البحر الرائق \* ولو ان رجلا طلق امرأة الصبي فقال الصبي بعد بلوغه او قعت الطلاق الذي اوقعه فلان يقع ولو قال اجزت ذلك لا يقع شيء كذا في المحيط \* ولو كان الصبي وكيلًا بالتطبيق من قبل رجل فطلق الصبي صح كذا في التارخانية \* حكى يمين رجل فلما باغى الى ذكر الطلاق خطريباله امرأته ان نوى عند ذكر الطلاق عدم الحكاية واستيناف الطلاق وكان موصولا بحيث يصلح الايقاع على امرأته يقع لانه واقع وان لم ينوشبها لا يقع لانه محمول على الحكاية كذا في الفتاوى الكبرى \* وطلاق السكران واقع اذا سكر من الخمر والنبيذ وهو ذهاب اصحابنا راجح كذا في المحيط \* ولو اكره على شرب الخمر او شرب الخمر لضرورة وسكر وطلق امرأته اختلفوا فيه والصحيح انه كما لا يلزمه الحد لا يقع طلاقه ولا ينفذ تصرفه كذا في فتاوى قاضيخان \* اجمعوا انه لو سكر من البنج او لبن الرماك ونحوه لا يقع طلاقه وعناقه كذا في التهذيب \* ومن سكر من البسج يقع طلاقه ويحد لغشوهذا الفعل بين الناس وعليه الفتوى في زماننا كذا في جواهر لا خلاطي \* وان شرب من الاشربة المتخذة من الحبوب والفواكه والعسل اذا طاق او امتق اختلفوا فيه قال الفقيه ابو جعفر رح الصحيح انه كما لا يلزمه الحد لا ينفذ تصرفه كذا في فتاوى قاضيخان \* ومن شرب من الاشربة المتخذة من الحبوب والعسل فسكر وطلق لا يقع عند ابي حنيفة وابي يوسف رح خلافا للمحمد رح ويفتى بقول محمد رح كذا في فتح القدير \* وعن محمد رح اذا شرب النبيذ



ولم يوافقه فارتفع وصدع فزال عقله بالصداع لا بالشرب فطاق لا يقع ولو زال عقله بالضرب  
أو ضرب هـ على رأسه حتى زال عقله وطاق لا يقع طلاقه كذا في فتاوى قاضي خان \* واجمعوا على أنه  
لو أكره على الإقرار بالطلاق لا ينفذ إقراره كذا في شرح الطحاوى \* رجل أكرهه السلطان  
لبطل بطلاق امرأته فقال لمجانة الضرب والحبس ابن زكيلي ولم يزد على ذلك طاق الوكيل  
امرأته ثم قال المولى أم وكله بطلاق امرأته قال لا تسمع منه ونفع الطلاق كذا في البحر الرائق \*  
ولو وكل رجلا ليطلق امرأته فشرى الركيل الخمر طالق امرأته قال بعض المشائخ  
لا يقع وأكثر المشائخ على أنه يقع كذا في الساتر حانية \* ويقع طلاق الأحرس بالاشارة يربد  
بالأخرس الذي ولدوه وأخرس أو طراً عليه ذلك ونام حتى صارت أشارته مفهومة كذا  
في المصمرات \* سواء قدر على الكتابة أو لا كذا في معراج الدراية ونسب التدبير \* وإن لم يكن  
له إشارة معروفة يعرف ذلك منه أو شك فيه فهو باطل كذا في المبسوط \* وإن طراً عليه الأخرس  
ولم يدم لم يعتبر أشارته \* وطلاق المفهرم بالاشارة إذا كان دون الثلث فهو رجعي كذا  
في المصمرات \* وفي آخر النهاية من التمر تاشى تندرة سنة وعن الإمام أنه لا بد أن يدوم  
إلى الموت قالوا وعليه الفتوى كذا في النهر الدائق \* وإذا كان الأحرس بكسب كما لا حوزة  
طلاقه كذا في الهداية في مسائل شتى \* سئل بعضهم عن سكران قال لا يرأى \* أي سرخ  
لأن به ما ندرت \* كذا ما نوى من طلاق داد شمسيت \* قال المظفران كانت المرأة ثيباً  
وكان قبل هذا زوجها زوجها طلقها ثم تزوجها هداية لا يقع الطلاق بهذا اللفظ إن لم يكن له نية الطلاق  
وإن لم يكن لها قبل هذا زوجها يقع الطلاق نوى أو أم ينوك كذا في الساتر حانية \* وإذا ارتد الزوج والحق  
بدار الحرب لم يقع طلاقه فان عاد إلى دار السلام وهي في العدة وقع الطلاق عليها  
ولو ارتدت المرأة واحتقت بدار الحرب لم يقع طلاق الزوج عليها فان عادت قبل الحيض لا يقع  
طلاق الزوج عليها عدداً حنيفة رح وقال أبو يوسف رح يقع كذا في المذخبة \* ولو اشتري  
امرأته وطلقها لم يقع الطلاق عليها وكذا إذا ملكه أو شتصاه منه لا يقع ولو اشتري زوجها ثم أصغته  
ثم طلقها وقع طلاقه عليها وعلى هذا لو اشتري زوجته ثم أعنتها ثم طلقها وهي في العدة وقع طلاقه  
لزوج المانع كذا في التبيين \* وإذا تزوج العبد امرأة يقع طلاقه ولا يقع طلاق مولاه على أمره  
كذا في الهداية \* واعتبار الطلاق بالمساء عندنا حتى يكون طلاق لامة ننتين حراً كان زوجها

## كتاب الطلاق ( ٠٠٠ ) في ايقاع الطلاق \* في الطلاق الصريح

او مبدا و طلاق الحرة ثلثا حرا كان زوجها او مبدا كذا في الكافي \*

الباب الثاني في ايقاع الطلاق \* وفيه سبعة فصول \* الفصل الاول في الطلاق الصريح \*  
وهو كانت طالق ومطلتة وطلقتك ويقع واحدة رجعية وان نوى الاكثر او الابانة او لم ينوشيثا  
كذا في الكنز \* ولو قال لها انت طالق ونوى به الطلاق من وثاق لم يصدق قضاء ويدين بينه  
وبين الله تعالى والمرأة كالقاضي لا يحل لها ان تمكنه اذا سمعت منه ذلك او شهد به شاهد  
عدل عندها ولو قال لها انت طالق من وثاق لم يقع في القضاء شيء وكذا لو قال انت طالق  
من هذا القيد ولو نوى بقوله انت طالق الطلاق من العمل لم يصدق ديانة وقضاء ولو قال انت طالق  
من عمل كذا او من هذا العمل دين ديانة ولا يدين قضاء كذا في التبیین \* ولو قال انت طالق  
من غل ايمس قيد ذكر هذه المسئلة في المنتقى في الموضوعين واجاب في احد الموضوعين انه لا يتبع الطلاق  
في القضاء واجاب في الموضوع الآخر انه يقع الطلاق في القضاء وروى الحسن بن زياد  
عن ابي حنيفة رح اذا قال لامرأته انت طالق من هذا القيد او من هذا الغل طلقت ولم يدين  
في القضاء كذا في المحيط \* ولو قال انت طالق ثلثا من هذا العمل طلقت ثلثا ولا يصدق قضاء انه  
لم ينو الطلاق كذا في الاختيار شرح المختار \* رجل قال لامرأته يا مطلقة ان لم يكن لها زوج  
قبل او كان لها زوج لكن مات ذلك الزوج ولم يطلق وقع الطلاق عليها وان كان لها زوج قبله  
وقد كان طلقها ذلك الزوج ان لم ينو بكلامه الاخبار طلقت وان قال منيت به الاخبار دين فيما بينه  
وبين الله تعالى وهل يدين في القضاء اختلفت الروايات فيه والصحيح انه يدين ولو قال نويت  
به الشتم دين فيما بينه وبين الله تعالى لاقى القضاء ولو قال لها اطلقتك ان نوى به الطلاق يقع والان فلا  
كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال انت مطلقة او يا مطلقة بتسكين الطاء والتخفيف لا يكون طلاقا  
الا بالنية كذا في السراج الوهاج \* وان قال انت الطلاق او انت طالق الطلاق او انت طالق طلاقا  
فان لم يكن له نية او نوى واحدة او ثنتين فهي واحدة رجعية وان نوى ثلثا فثلث ولو قال  
انت طلاق يقع الطلاق به ولا يحتاج فيه الى النية ويكون رجعيا وتصح نية الثلث ولا تصح نية الثنتين  
فيها كذا في الهداية \* هذا اذا كانت حرة اما اذا كانت امة يقع ثنتان او يكون قد تقدم على الحرة  
واحدة فيقع ثنتان اذا نواهما مع الاولى كذا في السراج الوهاج \* ولو قال انت طالق الطلاق  
وقال

وقال منيت بقولي طالق واحدة ويقولى الطلاق اخرى يصدق فينع رجوعنا ان كانت مدخولا بها والالغا الكلام الثانى كذا فى الكافى \* وفى المنتهى رجل قال لامرأته لك الطلاق قال ابو حنيفة رح ان نوى الطلاق فهى طالق وان لم يكن له نية فلا شىء عليه وقال ابو يوسف رح ان نوى الطلاق طلاق والا ما لا يريد ها \* ولو قال عليك الطلاق فهى طالق اذا نوى \* ولو قال لها طلاقى عليك واجب وقع وكذا اذا قال لها الطلاق عليك واجب ذكره الباقى فى فتاواه \* ولو قال طلائك على لا يقع ولو قال طلائك على واجب اولاهم او فرض او ثابت ذكر الشيخ الامام الفقيه ابو الليث رح فى فتاواه خلافا بين المهأخرين منهم من قال يقع واحدة رجعية نوى او لم ينو ومنهم من قال لا يقع نوى او لم ينو ومنهم من قال يقع قوله واجب يقع بدون النية وفى قوله لازم لا يقع وان نوى والفارق العرف وعلى هذا الخلاف اذا قال لها ان بعلى كذا فطلائك على واجب او قال لازم او قال ثابت ففعلت واخيار الصبر الشهيد على الوقوع فى الكل كذا فى المحيط \* وهو الصحيح كذا فى محيط السرخسى \* وان الشيخ الامام الاجل ظهير الدين الحسن بن على المرغينانى رح يفتى بعدم الوقوع فى الكل كذا فى المحيط \* وفى التناوى الكبرى للمخاصى المختار انه يقع فى الكل كذا فى فتمم الدبر \* روى ابن سماعة عن محمد رح فيمن قال لا مراة كونهى طائعا او طمسي قال اراد واعا \* ولو قال يا انت طالق طالق او انت طالق انت طالق او قال قد طلقتك قد طلقتك او قال انت طالق وقد طلقتك يقع ثمان اذا كانت المرأة مدخولا بها ولو قال منيت بالثانى الاخيار من الاول لم يصدق فى القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى \* ولو قال لامرأته انت طالق فقال له رجل ما قلت فقال طلقتها او قال قلت هى طالق فهى واحدة فى القضاء كذا فى البدائع \* واذا قال لامرأته انت طالق وطالق وطالق ولم يعلنه بالشرط ان كانت مدخولة طلقت ثلثا وان كانت غير مدخولة طلقت واحدة وكذا اذا قال انت طالق فطالق او ثم طالق ثم طالق او طالق طالق كذا فى السراج الوهاج \* رجل قال لامرأته انت طالق انت طالق فقال منيت بالاولى الطلاق والثانية وثالثه اهما مطلقا وفى القضاء طلقت ثلثا كذا فى فتاوى قاضى خان \* منى كرر لفظ الطلاق بحرف الواو وبغير حرف الواو ينعقد الطلاق وان منى بالثانى الاول لم يصدق فى القضاء كقوله يا مطلقة انت طالق او طلقتك انت طالق ولو ذكر الثانى بحرف التفسير وهو

## كتاب الطلاق ( ٥٠٢ ) في ايقاع الطلاق \* في الطلاق الصريح

حرف الغاء لا يقع اخرى الا بالنية كقوله طلقتك فانت طالق كذا في الظهيرية \* ولو قال انت طالق واعتدى او انت طالق اعتدى او انت طالق فاعتدى فان نوى واحدة يقع واحدة وان نوى ثنتين يقع ثنتان وان لم يكن له نية ان قال انت طالق فاعتدى يقع واحدة وان قال اعتدى او واعتدى يقع ثنتان كذا في محيط السرخسى \* واوطلقها ثم قال لها طلاق وادست يقع اخرى ولو قال طلاق وادست لا يقع اخرى \* ولو قال انت طالق واحدة واحدة يقع واحدة \* ولو قال انت طالق وانت يقع ثنتان وفي الغناوى واحدة كذا في الظهيرية \* ولو قال لها انت طالق ثم قال لها يا مطلقة لا يقع اخرى روى ابن سماعة في نوادره عن ابى يوسف رح في رجل له امرأتان لم يدخل بر واحدة منهما فقال امرأتى طالق امرأتى طالق ثم قال اردت واحدة منهما الا اصدقه وابينهما منه وكذلك لو قال امرأتى طالق وامرأتى طالق \* ولو كان دخل بهما وباقي المسئلة بحالها فله ان يوقع الطلاقين على احدهما كذا في الذاخيرة \* امرأة قالت لزوجها طلقنى وطلقنى فقال الزوج قد طلعتك طلعت ثلثا سوى الزوج الثلث اولم ينو لو قال قلت بغير حرف الواو طلقنى طلقنى فقال الروح قد طلعتك ان زى الثلث طلعت ثلثا وان نوى واحدة او ام ينر شيئا يقع واحدة كذا في المحيط \* قال ابو القاسم الصغار اذا قال الرجل لامرأته طلقتك غير مرة طلعت ثنتين \* وفي واقعات الناطقى رجل قال لامرأته انت طالق كذا كذا يقع ثلث كانه قال انت طالق احد عشر كذا في الدار خانية \* امرأة قالت لزوجها طلقنى فقال ام السبى اى بامرأة قالوا هذا جواب يقع به الطلاق ولا يحتاج الى النية \* امرأة قالت لزوجها طلقنى فقال لها انت واحدة طلعت واحدة \* رجل طلق امرأته واحدة او ثنتين فدحات عليه ام امرأته فقال طلعتا رام تحفظ حق ابىها وعاتبتة في ذاك فقال الزوج هذه ثانية او قال الزوج هذه ثالثة يقع اخرى واوما تبته ولم يذكر الطلاق فقال الزوج هذه الثالثة لا يقع الزيادة الا بالنية كذا في فتاوى قاصى خان \* وفي المستقى امرأة قالت لزوجها طلقنى فقال الزوج قد فعلت طلعت فان قال زدنى قال فعلت طلعت ايضا روى ابراهيم من محمد رح قيل لرجل اطلقت امرأتك فلا تا قال نعم واحدة قال القياس ان يقع عليها ثلث تطليقات ولكننا نستحسن ونجعلها واحدة وفيه اذا قالت امرأة طلقنى ثلثا فقال الزوج قد ابنتك بهذا جواب وهى ثلث كذا في المحيط \* ولو قالت طلقنى ثلثا فقال انت طالق او فانت طالق نهى واحدة ولو قال قد طلقتك نهى ثلث كذا في السراج الوهاج \* ولو قالت انا طالق فقال نعم

طلقت ولو قاله في جواب طلقني لا نطق وأن نوى \* قيل لرجل الست طلقت امرأتك فقال بلى  
 نطلق كأنه قال طلقت لانه جواب الاستفهام بالانبات ولو قال نعم لا تطلق لانه جواب الاستفهام  
 بالنفي كأنه قال ما طلقت كذا في الخلاصة \* ولو حذف الناف من طالق فقال انت طال  
 فان كسر اللام وقع بلاية والافان كان في مذاكرة الطلاق او النصب فكذلك والافان على النية  
 وان حذف اللام فقط فقال انت طالق لا يقع وان نوى وان حذف اللام والناف بان قال انت  
 طالسكت او اخذ انسان فمه لا يقع وان نوى كذا في البحر الرائق \* رجل قال لامرأته  
 ترا لاق ههنا خمسة الفا طلاق وتلاع وتلاع وطلاك وتلاك من الشيخ الامام الجليل ابي بكر  
 محمد بن الفضل رحمه الله يقع وان تعمد وتصدان لا يقع ولا يصدق تضام ويصدق دبا لانه اذا شهد  
 قبل ان يتلظظ به وقال ان امرأتى نطلب منى الطلاق ولا ينبغي لى ان اطلقها وانلفظ بها طعا  
 لغياها وتلظظ بها وشهد واذك عند الحاكم لا يحكم بالطلاق بينهما وكان في الابتداء يفرق  
 بين العالم والجاهل كما هو جواب شمس الائمة الحلبي رحمه الله جمع الى ما قلنا وعليه الفتوى  
 كذا في الخلاصة \* قال الشيخ الامام ابو بكر رحمه الله استفتيت في نكحي قال لامرأته ترا  
 تلك الناء والكف وهو مندهم بالنكحي الطحال فقال اردت به الطحال وما اردت به الطلاق  
 وانتمت انه لا يصدق في التضام كذا في الذخيرة \* رجل قال اعيروا طلقت امرأك فقال نعم  
 بالهجاء او قال داي بالهجاء ولم يكلم به رفع الطلاق كذا في ما يوجب فاضحة \* وان قال له ابتداء  
 انت طالق بمعنى طالق رفع كذا في الخلاصة \* ولو قال نساء اهل الدنيا او البري طواقي  
 وهو من اهل البري لا نطلق امرأته الا ان يراها واد هشام من ابي يوسف رحمه الله الفتوى  
 ولا فرق بين ذكر اللفظ جميع وعدمه في الاصح وفي نساء اهل اسكة او الدار وهو من اهلها ونساء  
 هذا الميت وهي فيه تطاق كذا في فتى القدير \* او قال نساء هذه البلدة او هذه القرية طواقي ونساء  
 امرأته طلقت كذا في ما يوجب فاضحة \* ولو قال انت بثلاث وقعت ثلاث ان نوى ولو قال ام انو  
 لا يصدق اذا كان في حال مذاكرة الطلاق والاصدق ومثله بالفارسية توس على ما هو المختار  
 للفتوى \* ولو قال انت اطلق من ملانة ولانة مطلنة او غير مطلقه ان منى به الطلاق ورفع الاولا  
 وهذا بخلاف ما اذا قالت له مثلا فلان طالق زوجتك فقال لها ذلك فانه يقع وان لم ينو كذا  
 في فتى القدير \* ولو قال لامرأته انت منى فلانا ان نرى الطلاق طلقت وان قال ام انو الطلاق

## كتاب الطلاق ( ٥٠٢ ) في ايقاع الطلاق في الطلاق الصريح

لم يصدق ان كان في حال مذاكرة الطلاق ولو قالت لزوجها اطلقني فاشرب ثلث اصابع واراد بذلك ثلث تطبيقات لا يقع ما لم يقل بلسانه هكذا في الظهيرية \* وفي المنتقى ابن سامة من محمد رح اذا قال الرجل زينب امرأته طالق فخاصمته زينب الى القاضي في الطلاق فقال لى امرأة اخرى ببلدة كذا اسمها زينب فأيها عنيت ولم يقم على ذلك بينة فان القاضي يطلق هذه المرأة ويبينها منه ان كان الطلاق بائنا وان اضررت تلك واسمها زينب وصرفها القاضي بذلك فانه يقع الطلاق عليها ويرد اليه الا ولها ويبطل طلاقها \* ومن ابي يوسف رح فيمن قال امرأته طالق وله امرأة معروفة فقال لى امرأة اخرى وجاءت امرأة اخرى وادعت انها امرأته وصدقها الزوج في ذلك فقال أيها عنيت او قال اخترت ان اوقع الطلاق على هذه فان اقام البينة على الزوج بالمجهولة قبل الطلاق صرف الطلاق عن المعروفة وان لم يقم له بينة على ذلك وقضى القاضي بطلاق المعروفة ثم قامت له بينة على الزوج بالمجهولة قبل الطلاق وقبل ان يقضى القاضي بطلاق المعروفة وقال الزوج عنيت بالطلاق المجهولة فالقاضي يبطل ما قضى به من طلاق المعروفة ويرد ها اليه ويرفع الطلاق على المجهولة وكذا لك لو كانت المعروفة قد تزوجت وفيه ايضا ان تزوج امرأتين احدهما نكاحا صحيحا والاخرى نكاحا فاسدا واسمهما واحد فقال لانه طالق ثم قال عنيت التى نكاحها فاسد لم يصدق قضاء وكذلك ان قال احدى امرأتى طالق ثم قال عنيت التى نكاحها فاسد لم يصدق قضاء كذا في المحيط في الفصل الثانى عشر \* ولو قال فلانة طالق ولم ينسبها او نسبها الى ابيها وامها واختها او ولدها وامرأته بذلك الاسم والنسب فقال عنيت اخرى اجنبية لا يصدق في القضاء ولو قال هذه المرأة التى عنيت امرأتى وصدقته في ذلك وقع الطلاق عليها ولم يصدق في ابطال الطلاق عن المعروفة الا ان يشهد الشهود على نكاحها قبل ان يتكلم بالطلاق او على امرارهما به قبل ذلك او تصدته المرأة المعروفة كذا في فتح القدير \* رجل قال طلق امرأته او قال امرأته طالق ثم قال لم اعن امرأتى يصدق ولو قال عمرة طالق وامرأته عمرة وقال لم اعن امرأتى لم يصدق قضاء كذا في المحيط \* ولو قال امرأته طالق وله امرأتان كلتا هما معروفتان كان له ان يصرف الطلاق الى أيتهما شاء كذا في فتاوى قاضيخان \* قال في الجامع الكبير ولو قال كنت طلق امرأته كانت لى او قال كنت طلق امرأته تزوجتها او قال كانت لى امرأة فطلقتها وادعت

وادعت 'المعروفة انها هي وقال الزوج كانت لي امرأة اخرى غيرا لمعروفة وآياها طلقها فالتقول قول الزوج لان الزوج لم يقر بالايقاع في الحال في هذه الصورة حتى تتعين 'المعروفة هكذا في الذخيرة \* ولو قال كانت لي امرأة فاشهد وانها طالق فادعت 'المعروفة انها هي فالتقول قول 'المعروفة لان قوله 'اشهدوا اشهاد للحال فيكون قوله انها طالق انشاء الطلاق للحال ولو قال طلقت امرأة لي او قال امرأة لي طالق او قال امرأة من نسائي طالق وباقي المسئلة بحالها يقع الطلاق على 'المعروفة في الحكم لان هذا الكلام ايقاع للحال كذا في المحيط \* رجل له امرأتان اسم احد بهما زينب واسم اخرى عمرة فقال لعمره انت زينب فقالت نعم فقال انت طالق اذن لا طلاق \* في الاصل رجل له امرأتان زينب وعمرة فقال يا زينب فاجا بته عمرة فقال يا زينب فاجا بته عمرة فقال انت طالق ثلثا طلقت المجيبة ولو قال نويت زينب طلقت هذه بالاشارة وبالك والاصراف كذا في الخلاصة \* ولو قال يا زينب انت طالق فلم يجبه احد طلقت زينب ولو قال لاه رأته ينظر اليها ويشير اليها يا زينب انت طالق فاذا هي امرأة له اخرى اسمها عمرة يقع الطلاق على عمرة باعتبار الاشارة وبطل التسمية كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال يا زينب انت طالق ولم يشرا بين شي غير انذار بين شخصا ظنه زينب وهي غيرها طلقت زينب قضاء لاديانه كذا في الدوائر خاتمة \* قال امرأته عمرة بنت صبيح طالق وامرأته عمرة بنت حفص ولانية له لان طالق امرأته فانه ان صميم زوج ام امرأته وكانت تنسب اليه وهي في حجره فقال داك وهو يعلم نسب امرأته او لا يعلم طلقت امرأته ولا يصدق قضاء وبينما بينه وبين اللد تعالى لا يقع ان كان يعرف نسبا وان كان لا يعرف يقع ايضا فيما بينه وبين الله تعالى \* وان نوى امرأته في هذه الوجوه طلقت امرأته في القضاء وبينما بينه وبين اللد تعالى كذا في خزائن المفتين \* وان قال امرأته الحبشية طالق ولانية له في طلاق امرأته وامرأته ليست بحبشية لا يقع عليها وعلى هذا اذا سمي بغير اسمها ولانية له في طلاق امرأته وان نوى طلاق امرأته في هذه الوجوه طلقت امرأته كذا في الذخيرة \* واو كانت له امرأة بصيرة فقال امرأته هذه العمياء طالق واشار الى البصيرة تطلق البصيرة ولا يعتبر التسمية والصفة مع الاشارة كذا في خزائن المفتين \* ولو قال فاطمة الهمدانية او العوراء طالق وامرأته فاطمة وايست بهمدانية ولا عوراء لم تطلق ولو ذكر نسبها طلقت وان وصفها بصفة ليست فيها لان العائب يعرف بالاسم والنسب كذا في العتابة \* لو قال يا حجازية انت طالق وهو يشير اليها طلقت كذا في محيط السرخسي \*

ان سمي امرأته باسمها وباسم ابائها بان قال امرأتى صمرة بنت صبيح بن فلان او قال ام هذا الرجل  
التي في وجهها الخال طالق طلقت امرأته سواء كان في وجهها الخال او لم يكن كذا في المحيط \*  
وكذا لو قال امرأتى بنت صبيح او بنت فلان التي في وجهها خال طالق ولم يكن بها خال  
طلقت كذا في محيط السرخسي \* ولو قال امرأتى صمرة ام ولدى هذه الجالسة طالق ولا نية له  
والجالسة غيره او ليست بامرأته لم تطلق كذا في البحر الرائق \* امرأة قالت لرجل اسمى فلانة  
بنت فلان العلانية فتزوجها ثم قال كل امرأة لي طالق ثلثا الا فلانة بنت فلان العلانية وكانت  
غيرها طلقت في القضاء الا فيما بينه وبين الله تعالى كذا في الظهيرية \* ولو قال لها اقضيتك  
طلاقك لا يقع واختلف المشائخ رح في قوله رهنك طلاقك والصحيح انه لا يتع \* رجل قال لامرأته  
خذى طلاقك فقالت اخذت يقع الطلاق \* وفي العيون شرط النية والاصح انها ليست بشرط  
رجل قال لامرأته طلاقك الله تعالى تطلق وان لم ينو كذا في الخلاصة \* وهو الاصح كذا في المحيط \*  
وفي المنتقى لو قال لامرأته قد شاء الله تعالى طلاقك او قضى الله تعالى طلاقك او قد شئت طلاقك  
لم يكن طلاقا الا ان ينوي ولو قال هويت طلاقك او احببت طلاقك او رضيت طلاقك او اردت  
طلاقك لا تطلق وان نوى كذا في الخلاصة \* ولو قال برئت من طلاقك اختلف المشائخ فيه  
والصحيح انه لا يقع كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال انا بريء من طلاقك او برئت اليك  
من طلاقك فالصحيح انه لا يقع وان نوى كذا في محيط السرخسي \* ولو قال برئت من  
طلاقك اختلف المشائخ رحمهم الله عليه اذا نوى وان لم ينو لا يقع والاصح انه يقع كذا في الخلاصة \*  
رجل قال لامرأته وهبت لك تطليقتك يكون نفوضا ان طلقت نفسها في المجلس يقع والا فلا \*  
رجل قال لامرأته انت طالق وانا بالخيار ثلثة ايام يقع الطلاق وبطل الخيار \* رجل سمي امرأته  
مطلقة فقال سميتك مطلقة لا يقع الطلاق عليها لانها بينه وبين الله تعالى ولا في القضاء كذا  
في فتاوى قاضي خان \* اذا قال وهبت لك طلاقك فهذا صريح حتى يقع الطلاق قضاء وان لم ينو  
به الطلاق واذا قال نويت ان يكون الطلاق في يدها لا يصدق قضاء ويصدق ديانة ولو اراد ان  
يطلقها فقالت هب لي طلاقى اى امض منه فقال وهبت لك طلاقك صدق في القضاء ولو قال  
امرضت من طلاقك ينوى الطلاق لم تطلق كذا في المحيط \* ولو قال تركت طلاقك يريد  
به الطلاق تطلق ولو قال مانويت به الطلاق صدق في القضاء كذا في الخلاصة \* ولو قال خلعت



مبيل طلاقك ينوي الطلاق يقع كذا في الظهيرية \* رجل قال لامرأته انت طالق وسكت  
ثم قال ثلثا ان كان السكوت لانقطاع النفس يقع الثلث وان كان لا لانقطاع النفس لا يقع الثلث  
ولو قال انت طالق فقبل له بعد ما سكت كم قال ثلثا يقع الثلث كذا في الخلاصة \* سئل كم طلقها  
فقال ثلثا ثم زعم انه كان كاذبا لا يصدق في القضاء كذا في النازار خانية \* ولو قال انت طالق وهو يريد  
ان يقول ثلثا فقبل ان يقول ثلثا أمسك غيره فمه او مات ينع واحدة كذا في محيط السرخسي  
في باب التشكيك والتخيير \* ولو اخذ انسان ممة ثم قال ثلثا فثلث وهو محمول على ما اذا قال  
على الفور عند رفع اليد من ممة كذا في الظهيرية \* ولو قالت لزوجها طلقني ثلثا واراد ان يطلقها  
فاخذ انسان ممة بيده اما رفع يده قال وادم انها طالق هكذا حكى فتوى شمس الاسلام  
كذا في الذخيرة \* ولو اضاف الطلاق الى جملتها او الى ما يعبر به من التهمة وقع الطلاق  
وذلك مثل ان يقول انت طالق او يقول ربيك طالق او حنك طالق او روحك طالق او بدنك  
او جسدك او فرجك او رأسك او وجهك كذا في الهداية \* وكذا اذا قال نفسك كذا  
في السراج الوهاج \* ولو اضاف الى جزء لا يعبر به من جميع البدن كما ان قال يدك او رجلك  
او اصبعك طالق لا يقع كذا في محيط السرخسي \* واذا قال يدك طالق واراد به العبارة من  
جميع البدن طاعت كذا في السراج الوهاج وكذا اذا قال سرتك طالق وكذا اللسان والاف  
والاذن والساق والخذ كذا في النجوة النيرة \* والاصح ان لا يقع في الظاهر والمظهر والسمع  
كذا في النكاح \* وان اضاف الى جزء شائع بحران يقول بصفك طالق او ثلثك طالق او يدك  
طالق او جزء من الف جزء منك يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا قال دمك طالق  
فيه روايتان والتجديده من ههنا ينع كذا في السراج الوهاج \* والمختار في الدم ان لا يقع كذا  
في الخلاصة \* ولو قال شعرك طالق او ظفرك او ريقك ام تطلق بالاحكام كذا في السراج الوهاج \*  
وكذا السن والعرق والحمل كذا في فتح القدير \* ولو قال الرأس منك طالق او الوجه او وضع  
يدي على الرأس او العنق وقال هذا العضو طالق لم يقع في الاصح كذا في التبيين \* ولو قال  
هذا الرأس طالق واشار الى رأس امرأته الصحيح انه يقع كما لو قال رأسك هذا طالق كذا  
في فتاوى قاضي خان \* ولو قال دبرك طالق لا يقع كما قال ابنك طالق يقع قال المرفي ناني  
ولو قال فبك طالق لا رواية فيه وينبغي ان يقع كذا في ذخيرة السروجي \* ولو قال نصفك الاعلى

طالق واحدة ونصفك الاسفل طالق ثنتين فلا رواية لهذه المسئلة عن المتقدمين ومن المتأخرين رح وقد صارت هذه المسئلة واقعة ببخار افا تنى بعض مشائخنا رح بوقوع الواحدة بالاضافة الى النصف الاعلى لان الرأس فى النصف الاعلى فيصير مضيقاً الطالق الى رأسها وانتهى بعضهم بوقوع الثلث بالاضافتين لان الرأس فى النصف الاعلى والفرج فى النصف الاسفل فيصير مضيقاً الطالق الى رأسها بالاضافة الى النصف الاعلى والى فرجها بالاضافة الى النصف الاسفل كذا فى المحيط \* ولو قال انت طالق نصف تطليقة يقع واحدة كاملة \* ولو قال انت طالق نصفى تطليقة فهى كذا فى محيط السرخسى \* ولو قال ثلثة انصاف تطليقة يتبع ثنتان هو الصحيح وكذا اربعة انصاف تطليقة كذا فى العتابة \* ولو قال انت طالق نصف تطليقتين يقع واحدة ولو قال نصفى تطليقتين يقع ثنتان ولو قال ثلثة انصاف تطليقتين فهى ثلث ولو قال انت طالق نصف تطليقة وثلث تطليقة وسدس تطليقة يقع ثلث لانه اضاف كل جزء الى تطليقة منكورة والمنكورة اذا كررت كانت الثانية غير الاولى ولو قال نصف تطليقة وثلثها وسدسها يقع واحدة فان جاوز مجموع الاجزاء تطليقة بان قال انت طالق نصف تطليقة وثلثها ورابعها قيل يقع واحدة وقيل يتبع ثنتان وهو المختار كذا فى محيط السرخسى \* وهو الصحيح كذا فى الظهيرية \* اذا قال لها انت طالق نصف ثلث تطليقات يقع طلقتان واذا قال انت طالق نصفى ثلث تطليقات طلقت ثلاثا كذا فى الذخيرة \* ولو قال انت طالق واحدة ونصفا او قال واحدة وربعاً او ما اشبه ذلك يقع ثنتان ولو قال واحدة ونصفا او قال واحدة وربعها يقع واحدة كذا فى المحيط \* وهكذا فى البدائع \* وهذا قول بعضهم والمختار انه يقع ثنتان كذا فى السراج الوهاج والجوهر النيرة \* واذا اطلقها ثلثة ارباع طلقة او اربعة ارباع يقع واحد فى المعرف وثلث فى المنكر ولو قال خمسة ارباع يقع ثنتان فى المعرف وثلث فى المنكر وهذا فى كل جزء سماه كالاخماس والاعشار كذا فى التبيين \* ولو طلق امرأته واحدة ثم قال للآخرى اشركتك فى طلاقها طلقت واحدة ولو قال للثالثة قد اشركتك فى طلاقها طلقت ثنتين ولو قال للرابعة اشركتك فى طلاقهن طلقت ثلثا ولو كان الطلاق على الاولى بمال مسمى ثم قال للثانية قد اشركتك فى طلاقها طلقت ولم يلزمها المال ولو قال قد اشركتك فى طلاقها على كذا من المال فان قبلت لزمها الطلاق والمال والا فلا كذا فى الظهيرية \* ولو قال

ولو قال فلانة طالق ثلثا وثلاثة معها أو قال اشركت فلانة معها في الطلاق طلقنا ثلثا كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لثلاث نسوة له انتن طوالق ثلثا أو طلقن ثلثا يقع على كل واحدة ثلث ولا ينقسم بخلاف ما لو قال أو وقعت بينكن ثلثا فانها تنقسم بينهما فيقع على كل واحدة طلقة كذا في غاية السروجي \* ولو قال اشركم في تطليفة فهذا وما لو قال بينكن تطليفة سواء كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال لاربعة نسوة انتن طلقات ثلثا يقع على كل واحدة ثلث ولو قال لامرأته انت طالق خمس تطليفات فقالت ثلث يكفيني فقال ثلث لك والباقي على صواحبي وقع الثلث عليها ولم يقع شيء على غيرها لان الباقي بعد الثلث صار عوا وقد صرف المعوا إلى صواحبها فلا يقع شيء كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لاربعة نسوة طوالق ثلثا ينوي ان الثلث بينهما من مومنين فيما بينه وبين الله تعالى فتطلق كل واحدة واحدة كذا في فتح القدير \* وأما ما قاله امرأتان في طلاقهما تطلقتان طلقا كل واحدة واحدة وكذا اذا قال اشركت بينكما في طلقنيس وايس كذلك اذا طلق امرأتان تطلقتين ثم قال لاخرى قد اشركت في طلقها وانه يقع عليهما طلقان ايضا كذا في السراج الوهاج \* ولو طلق احدهن واحدة والاخرى ثنتين ثم قال لثلاث اشركنكم معهن ايقع الثلث عليهن مدخولة كانت او غير مدخولة ولو طلقهن على التداوت ثم اشرك عبدهن مع احدهن فخرجت من المحرم كذا في العتبية \* وفي المغالي اذا طلق امرأته ثلثا ثم قال لامرأة له احرى جعلت لك في هذا الطلاق نصيبا فان نوى واحدة فواحدة وان نوى نصيبا في كل واحدة من الثلث فثلاث \* وفي المسمى اذا طلق امرأة له ثم تزوجها ثم قال لامرأة اخرى له قد اشركك في طلاق فلانة طلقت ولو قال اشركتك في طلاق فلانة ولم يكن طلقها او كانت فلانة تحت زوج آخر قد طلقها اوام يطلقها ففي امرأة العمر لا يلزم امرأته طلاق ان كان طلقها اوام يطلقها نوى الزوج طلاقا اوام بنو في امرأة يملكها الا طلق النابذ اذا لم يكن طلق تلك ولا يكون هذا اقرا بطلاق تلك رواه بشير عن ابي يوسف رح وابو سليمان عن محمد رح مطلقا وزاد في المغالي ولا يكون هذا اقرا بطلاق تلك يعمل اشركك في طلاق فلانة التي طلقها وفي المغالي ايضا اشركها في طلاق امرأته العبر لا يصح الا ان يقول انا اوقع طلاقه الذي اوقع عليها على امرأته يوردها بشير عن ابي يوسف رح في امة اعتقت واختارت نفسها فقال زوجها لامرأة اخرى له قد كنت اشركتك في طلاق هذه لا يقع عليها الطلاق وكذلك كل فرقة بعير طلاق ولو قال اشركتكم في فرقة هذه او قال

## كتاب الطلاق ( ١٠ ) في ايقاع الطلاق \* في الطلاق الصريح

قد اشرك بك في بينونة ما بيني وبينها لزمها تطليقة بائنة وان نوى ثلثا فثلث وان قال لم انوال طلاق لم يدين في القضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط \* ولو قال لاربعة نسوة له بينكن تطليقة طلقت كل واحدة واحدة وكذا اذا قال بينكن تطليقتان او ثلث او اربع الا اذا نوى ان كل تطليقة بينهما جميعا فينفع في التطليقتين على كل منها تطليقتان وفي الثلث ثلث ولو قال بينكن خمس تطليقات ولا نية له طلقت كل تطليقتين وكذا ما زاد الي نمان فان زاد على النمان فقال تسع طلقت كل ثلثا كذا في فتح القدير \* ولو قال انت طالق وانت يقع ننتان وفي الغتاوي واحدة ولو قال وانت لامرأة اخرى يقع عليها ولو قال انت طالق وانتما الاولى والثانية يقع على الاولى ننتان وعلى الثانية واحدة ولو قال انت طالق اولابل انت يقع واحدة ولو قال ما نيا انت للاخرى لا يقع بدون النية فاما وانت يقع كقوله هذه طالق وهذه يقع عليهما ولو قال هذه طالق هذه لم يقع على الاخرى بدون النية ولو قال هذه وهذه طالق طلقتا ولو قال هذه طالق لم تطلق الاولى الا ان يقول طالقان ولو قال لهن انت ثم انت ثم انت طالق طلقت الاخيرة وكذا بحرف الواو ولو قال طوالتك طلقتك ولو قدم الطلاق طلعتك كذا في الظهيرية \* وهكذا في العنابية \* وكذا لو كان له اربع نسوة فقال لواحدة انت ثم انت للمرأة الاخرى ثم انت للمرأة الاخرى ثم انت طالق للاربعة طلقت الرابعة كذا في فتاوي قاضيخان \* ولو قال انت طالق وانت وانت لا طلقت الا واديان فقط \* ولو قال انت طالق ثلثا وهذه معك او مثلك او قال وهذه الاخرى معك وعني به جالسة معك لم يصدق وطلقتا ثلثا فاما قوله ان طلقتك فهذه مثلك او معك فطلق الاولى ثلثا يقع على الاخرى واحدة لان قوله ان طلقتك يتناول طليقة واحدة ولو قال ابتداء هذه طالق معك لم يقع على المخاطبة الا بالنية كذا في العنابية \* ذكر في الاصل فيمن كان له ثلث نسوة قال هذه طالق او هذه وهذه طلقت الثالثة في الحال ويخير الزوج بين الاولى والثانية كذا في المحيط \* له اربع نسوة قال انت طالق او هذه وهذه او هذه فله الخيار في احدي الاوليين واحدي الاخرين كذا في محيط السرخسي \* ولو قال هذه طالق او هذه وهذه وهذه طلقت الثالثة والرابعة وله الخيار في الاوليين ولو قال هذه طالق وهذه او هذه وهذه طلقت الاولى والرابعة وله الخيار في الثانية والثالثة كذا في المحيط \* ولو قال انت طالق لابل هذه او هذه لابل هذه طلقت الاولى والاخيرة وله الخيار بين الثانية والثالثة ولو قال امرأة طالق او زينب ان دخلت الدار فدخلها خير في ايقاعه على ايتيها شاء ولو قال

انت طالق ثلثا او ثلثة دلي حرام ومعنى به اليمين لم يجبر على البيان حتى تمضي اربعة اشهر  
 فاذا مضت ولم يقربها جبر على الوقع طلاق الالباء او طلاق التصريح ولو قال امرأه طالق  
 او صده حر فمات قبل لبيان عند أبي حنيفة روح عتق العبد ومعنى في نصف قيمته وطل الطلاق  
 والمرأة نصف الميراث وثلثة ارباع اصداق الكنت غير مدخولة ولا ميراث لهما من السعابة كذا  
 في محيط السرخسي \* وفي المنتهى اذا قال يا انت طالق لا ابل طالق هي طالق تنس وكذا لو قال  
 انت طالق واحدة لابل واحدة وكذلك لو قال انت طالق واحدة لابل طالق واحدة وفيه ايضا  
 عن ابي يوسف روح اذا قال يا انت طالق لا ابل انت هي طالق واحدة بالكلام الاول ولا يلزمه  
 الكلام الثاني شيء الا ان يسمي ولو قال انت طالق لا ابل اسم الزم الاول بطليمان والاحرى  
 واحدة وفي الاصل لو قال يا كنت طنتك امس واحدة لابل تنس ونعت ذنبا كذا في المحيط \*  
 ولو قال للمدحولة انت طالق واحدة لابل ثنتين يقع الثلث ولو قال يا ك اعير المدحولة يقع واحدة  
 ولو قال انت طالق طالق وطالق لابل هذه طنت الاحبرة واحدة والا لابل لثلاثة ولو قال لثلاث  
 بسوة انت طالق وانت لا ابل انت طاعتن جميعا كذا في محيط السرخسي \* ولو قال يا ارمي  
 غير مدخولة بها هذه طالق واحدة واحدة وواحدة لابل هذه الاحدى من الاحرى طالق اثنا  
 والا لابل واحدة وان كان مدحولة كذا في العنا بفتح في مصل الكنايات \* وجبل قال لامرأه  
 انت طالق واحدة لابل عدا طنت المثل واحد اذا شق احد من العدة وهي في العدة  
 يقع احري كذا في ما روي قاضي حان \* اذا قال انت طالق رجعي والاحري بائن لا ابل  
 هذه معاني الاراي بيان وعلى الاحري واحدة ولو قال انت طالق ثلثا لابل هذه طاعة اثنا ولو قال  
 لا ابل هذه طالق طنت اثنا بية واحدة كذا في العنا بفتح في مصل الكنايات \* ولو قال لامرأه  
 انت طالق واحدة او لا او لا شيء لا يقع شيء وقال محمد روح يقع واحدة رجعة ولو قال انت طالق  
 او لا او لا شيء او غير طالق لا يقع شيء اتفاقا كذا في الطاق \* ولو قال ثلثا او لا قبل ملى الخلاف  
 والاصح انه لا يقع كذا في العنا بفتح في مصل الكنايات \* في بواد رايين سماعة من محمد روح  
 اذا شك في انه طلق واحدة او ثلثا فهي واحدة حتى استيقن او يكون اكبر ظنه على خلافه  
 فان قال الزوج مزمت على انها ثلث او هي مندي على انها ثلث اصع الامر على اشده ما خبره  
 مدول حضر واذ لك المجلس وقالوا انت واحدة قال اذا كانوا مدولا اصدقهم واخذ بقولهم

كذا في الذخيرة في الفصل الحادي عشر \* ولو قال أنت طالق واحدة او ثنتين فالبيان اليه ولو قال ذ لك لغير المدخولة يقع واحدة ولا يخبر الزوج كذا في الظهيرية \* ذكر في القدوري اذا ضم الى امرأته ما لا يقع عليه الطلاق مثل الحجر والبهيمة وقال احدكم طالق او قال هذه طالق او هذه طلقت امرأته في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح واو جمع بين منكوحته وبين رجل وقال احدكم طالق او قال هذه طالق او هذا لم يقع الطلاق على منكوحته الا بالنية في قول ابي حنيفة رح ولو ضم الى امرأته امرأة اجنبية وقال احدكم طالق او قال هذه طالق او هذه لم تطلق امرأته الا بالنية لان الاجنبية محل لذلك خبرا وان لم تكن محلا له انشاء وهذه الصيغة بحقيقته اخبر ولو قال في هذه الصورة طلقت احدكم طالت امرأته من غير نية ذكره في طلاق الاصل \* ذكره شام في نوادره عن محمد رح اذا قال لامرأته ولا جنبية احدكم طالق واحدة والاخرى ثلثا وقعت الواحدة على امرأته قال محمد رح في الزيادات رجل له امرأتان رضيعتان فقال احدكم طالق ثلثا طلقت احدتهما والبيان اليه فلوانه لم يبين الطلاق في احدتهما حتى جاءت امرأة فارضعتهم معا وعلى التعاقب باننا جميعا كذا في المحيط \* ولو جمع بين امرأته الحية والميتة وقال احدكم طالق لا تطلق الحية كذا في فتاوى قاضي خان \* قال في الزيادات رجل تحت حرة وامه وقد دخل بهما فقال احدكم طالق ثنتين ثم اعتقت الامة ثم بين الزوج الطلاق في المعتقة قال تحرم حرمة غليظة ولو كانتا امتين فقال الزوج احدكم طالق ثنتين ثم اعتقهما جميعا ثم مرض وبين الطلاق في احدتهما فانها تحرم حرمة غليظة والميراث بينهما نصفان لان البيان في حق الميراث كالمعدوم كذا في المحيط \* رجل تحت امة رجل فقال المولى احدكم حرة ثم قال الزوج التي اعتقها المولى طالق ثنتين امر المولى بالبيان دون الزوج فاذا بين العتق في احدتهما طلقت هي ثنتين ولا تحرم حرمة غليظة وتعتد بثلاث حيض وان مات المولى قبل البيان شاع العتق فيهما فالزوج الآن امر بالبيان فان بين الزوج في احدتهما تحرم حرمة غليظة عند ابي حنيفة رح لانها مستسعاة وطلاقها ثنتان وعدتها حيضتان وان لم يمت المولى ولكنه غاب لا يؤمر الزوج بالبيان فان بدأ الزوج وقال احدكم طالق ثنتين ثم قال المولى التي طلقها الزوج فهي حرة يؤمر الزوج هنا بالبيان فاذا بين الزوج في احدتهما الطلاق طلقت

طلقت وصفت عقيب الطلاق فتحرم خرمه غليظة وتعد بثلاث حيض وفي بعض النسخ بجبضتين  
 كذا في الكافي \* قال محمد بن علي في الجامع اذا كان للرجل امرأتان وتدخل بهما فقال لهما  
 انتما طالقان طلقت كل واحدة منهما تطليقة رجعية فان لم يراجع واحدة منهما حتى قال لهما احدهما  
 طالق ثلثا كان لدا بيان ان لم يبين حتى انقضت مدة احدهما تعينت الباقية للثالث وان انقضت  
 مدتهما معا لم يقع الثالث على واحدة منهما قالوا الزاد انه لا يقع الثالث على واحدة منهما بعينها  
 اما يقع الثالث على واحدة منهما لا بعينها ثم قال وليس له ان يوقع الطلاق على واحدة منهما بعينها قالوا  
 اراد بذلك انه ليس له ان يوقع الطلاق على واحدة منهما بعينها مقصودا بالبيان ام المذاك حكم للنكاح  
 بان يتزوج احدهما بعد انقضاء العدة ولو انقضت مدتهما ثم اراد ان يتزوجهما معا لم يجوزوا ونزوح  
 باحدهما جاز وتعين الاخرى للطلقات الثلاث ولو لم يتزوج واحدة منهما حتى تزوجت احدهما  
 زوجها آخر ودخل بهما او مات منها فانقضت مدتهما بكههما الاول حميما جاز وكذلك  
 لو انقضت مدتهما ثم مات احدهما وتزوج الثانية جاز بكاحها لانها لم يوجد في الميثاق ما يوجب تعيينها  
 بالواحدة حتى تتعين الحية بالثالث بخلاف ما اذا كانتا حيتين وتزوج احدهما الان النكاح  
 لا يصح الا في المطلقة بواحدة فتعينت المتزوجة للواحدة قال في الزيادات رجل بعته امه ان لرجل  
 لم يدخل بهما فقال احدهما طالق ثم اشترى احدهما بعينه الاخرى المطلقة كما هو مذهب  
 احدهما واواشترى بهما معا بقي الطلاق بينهما محملا ولا يملك الزوج البان في احدهما ولو وطئ  
 احدهما بملك اليمين تعينت الاخرى للطلاق لان حمل امره على الصلاح واجب وذلك  
 بحمل وطئها على الحلال وذلك بانتفاء الطلاق منها لان الامة المطلقة بتطليقتين كما لا تحل  
 بملك النكاح لانجل بملك اليمين ولو قال لامرأتين له وتدخل بهما احدهما طالق واحدة  
 والاخرى ثلثا ولا نية له في واحدة منهما انه ان يوقع الثالث على اتيهما شاء مادامنا في العدة وان  
 انقضت مدتهما ليس له ان يوقع الثالث على احدهما بعينها وان انقضت مدة احدهما بان  
 هي بواحدة والاخرى طالق ثلثا وان لم يكن دخل بهما وباقى المسئلة بحالها فليس له  
 ان يوقع الثالث على احدهما بعينها فان تزوج باحدهما في هذه الصورة جاز وليس له  
 ان يتزوج الاخرى كذا في المحيط \* ولو طلق احدي سائيه الاربع ثلثا ثم اشتبهت وانكرت  
 كل واحدة ان تكون هي المطلقة لا يقرب واحدة منهن لانه حرمته عليه احدهن ويجوز

ان تكون كل واحدة وقد قال اصحابنا راح كل ما لا يباح عند الضرورة لا يجوز التحريم فيه والفروج من هذا الباب ولهذا قالوا اذا اختلطت الميتة بالمذبوحة انه يتحرى لان الميتة تباح عند الضرورة وان استعدين عليه الى الحاكم في النفقة والجماع اعدى عليه وحسبه حتى يبين التي طلقها منهم ويلزمه نفقتهن وينسب ان يطلق كل واحدة طلقه واحدة فاذا تزوجن بغيره جازله الزوج بهن وان لم يتزوجن فالأفضل ان لا يتزوج بواحدة ولو تزوج بالثلاث صح نكاحهن وتعينت الرابعة للطلاق وكذا قالوا في الوطى لا يقربهن احتياطا فان قرب الثلاث تعينت الرابعة للطلاق وليس له ان يتزوج بالكل قبل ان يتزوجن بزوجة آخر فان تزوجت واحدة منهن بزوجة ودخل بهائم تزوج الكل ذكر في الجامع انه يجوز نكاح الكل ولو ادعت كل واحدة انها المطلقة لثلاث خلف الزوج فان نكل وقع على كل واحدة الثلاث وان حلف لهن فالحكم كما قلنا قبل اليمين كذا في الاختيار شرح المختار\* وكذا اذا كانت اثنتين فتزوج احدهما تعينت الاخرى للطلاق هذا اذا كان الطلاق لثلاث فان كان باثنتين كنكهن جميعا نكاحا جديدا ولا يحتاج الى الطلاق وان كان رجعي اراجعهن جميعا واذا كان الطلاق لثلاث فماتت واحدة منهن قبل البيان فالأحسن ان لا يطاء الباقيات الا بعد بيان المطلقة وان وطئن قبل البيان جاز كذا في البدائع\* ولو قال لامرأتين له احديكما طالق ولم يبين حتى ماتت احدهما طلقت الباقية وكذا لو لم تمت ولكن جامع احدهما او قبلها او حلف بطلاقها او طاهر منها او طلقها تعينت الاخرى للطلاق ولو ماتت احدهما فقال عنيت اياها لم يبرتها وطلقت الباقية كذا في الخلاصة في جنس النكاح الطلاق\* ولو طلق واحدة بعينها ثم قال اردت بهذا الطلاق التعيين كان القول قوله كذا في الظهيرية\* ولو قال انت طالق من واحدة الى اثنتين او ما بين واحدة الى اثنتين فهي واحدة ولو قال من واحدة الى ثلاث او ما بين واحدة الى ثلاث فهي اثنتان وهذا عند ابي حنيفة راح كذا في الهداية\* ولو نوى واحدة في قوله من واحدة الى ثلاث او ما بين واحدة الى ثلاث يدين ولا يصدق في القضاء كذا في غاية السروجي\* ولو قال من واحدة الى مشريق ثنتان عند ابي حنيفة راح كذا في التبيين\* ولو قال انت طالق ما بين واحدة الى اخرى ومن واحدة الى واحدة فهي واحدة كذا في السراج الوهاج\* روى هشام عن ابي يوسف راح انه لو قال انت طالق ما بين واحدة وثلاث فهي واحدة كذا في المحيط\* ولو قال ثنتان الى ثنتين فثنتان عند ابي حنيفة راح كذا في العتبية\* ولو قال انت



طالق الى الليل او قال الى شهر او قال الى سنة فهو على ثلثة اوجه اما ان ينوى الوقوع للحال ويجعل الوقت للامتداد وفي هذا الوجه يقع الطلاق للحال واما ان ينوى الوقوع بعد الوقت المضاف اليه وفي هذا الوجه يقع الطلاق بعد مضى الوقت المضاف اليه وان لم يكن له نية اصلا لا يقع الطلاق الا بعد مضى الوقت المضاف اليه عندها ولو قال لها انت طالق الى الصيف او قال لها الى الشتاء فهذا او ما لو قال الى الليل او الى الشهر سواء وكذلك اذا قال الى الربيع او قال الى الخريف كذا في المحيط \* ولو قال انت طالق الى حين او الى رمضان فان نوى وقتا دون وقت فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا فهو على سنة شهر ولو قال انت طالق الى قريب ولم ينو شيئا فهو على شهر الا يوما كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* ولو قال انت طالق من هنا الى الشام فهي واحدة يملك الرجعة كذا في الهداية \* ولو قال انت طالق واحدة في سنتين فان نوى واحدة وثنتين وهي مدخول بها وقعت ثلث ولو كانت غير مدخول بها وقعت واحدة وان نوى معنى منع وقعت ثلث مدخولة كانت او غير مدخولة هكذا في فتح القدير \* وان نوى الظرف يقع واحدة لان الطلاق لا يصلح ظرفا بيلغوز كرائد ابي كذا في السراج الوهاج \* وكذلك اذا قال واحدة في ثلث ونوى واحدة وثلاث نوى واحدة مع ثلث مع الثلث وكذلك اذا قال انت طالق نسس في سنتين ونوى سنتين وثنتين او ثنتين مع ثنتين يقع الثلث وان لم يكن له نية او نوى المسرب والحساب ففي قوله واحدة في سنتين مع واحدة لا ضرر في قوله واحدة في ثلث كذا في قوله نسس في سنتين يقع سنتان لا غير كذا في المحيط \* ولو قال انت طالق بمكة او في مكة فهي طالق في الحال في كل البلاد وكذلك قوله انت طالق في الدار وان منى به اذا اتيت مكة بصدق ديانة لا قضاء ولو قال انت طالق اذا دخلت مكة لم تطلق حتى تدخل مكة ولو قال في دخولك الدار يتعلق بالفعل كذا في الهداية \* وان قال انت طالق في الشمس وهي في الظل كانت طائفا مكانها وان قال انت طالق في صلوك لم يطلق حتى ترك مسجد سجدة وان قال في صومك كانت طائفا حين نطلع العجم كذا في السراج الوهاج \* ولو قال في مرضك او جعلك لم يطلق حتى تمرض كذا في فتح القدير \* ولو قال انت طالق فطلقها دخولك الدار فانه يقع في الحال كذا في غاية السروجي \* ولو قال لها انت طالق في حبضك او مع حبضك فحين رأت الدم نطاق بشرط ان يستمر بها الدم الى ثلثة ايام ولو قال انت طالق في حبضتك او مع حبضتك ما لم تحض

## كتاب الطلاق ( ٥١٦ ) في إيقاع الطلاق \* في إضافة الطلاق

وتظهر لا تطلق ولو كانت حائضاً في هذه الفصول كلها لا تطاق ما لم تطهر. من هذه الحيضة وتحيض مرة أخرى كذا في البدائع وشرح الطحاوي \* ولو قال أنت طالق بدخاوك الدار وبحيضتك لم تطلق حتى تدخل أو تحيض كذا في البحر الرائق \* ولو قال أنت طالق في ثوب كذا وعليها غيره طلفت للحال وكذا إذا قال أنت طالق وأنت مريضة وإن قال عنيت إذا لبست وإذا مرضت دين فيما بينه وبين الله تعالى لا في القضاء كذا في فتح القدير \* ولو قال لها أنت طالق في ذهابك إلى مكة أو في لبسك ثوب كذا لم تطلق حتى تفعل ذلك الغفل كذا في المحيط \* وأما قولها أنت طالق في علمي أو حسابي أو رأيي يقع الطلاق بخلاف قوله أنت طالق فيما أعلم كذا في الظهيرية \* الفصل الثاني في إضافة الطلاق إلى الزمان وما يتصل بذلك \* لو قال لها أنت طالق في الغدا وقال غداً ولا نية له يقع الطلاق حين يطلع الفجر من الغدا وإن قال نويت به الوقوع في آخر الغدا فإنه يصدق فيما بينه وبين الله تعالى في الفصلين وهل يصدق قضاء اجمعوا على أنه لا يصدق في قوله غداً واختلفوا في قوله في الغدا قال أبو حنيفة رح يصدق وقال لا يصدق وعلى هذا إذا قال أنت طالق رمضان أو في رمضان أو قال أنت طالق شهراً أو في شهر ولو قال أنت طالق في رمضان فهو على أول رمضان يأتي وكذلك إذا قال لها أنت طالق في يوم الخميس فهو على أول خميس يأتي ولو قال عنيت رمضان الثاني لا يصدق في القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى هكذا في المحيط في الفصل الثالث عشر \* ولو قال لها يوم الخميس أنت طالق يوم الخميس أو في يوم الخميس فهو على اليوم الخميس القائم كذا في الذخيرة \* وفي مجموع النوازل إذا قال لها أنت طالق يوم الجمعة أو في يوم الجمعة وهو في يوم الجمعة فإنه يقع الطلاق ولا يكون على الجمعة الآتية إلا أن ينوب كذا في المحيط \* رجل قال في شعبان أنت طالق في رمضان تطلق حين تغرب الشمس من آخر يوم من شعبان ولو قال أنت طالق في الصيف أو في الشتاء أو في الربيع أو في الخريف لا يقع الطلاق إلا في الوقت المذكور كذا فتاوى قاضيخان \* رجل حلف وقال لا مرأتة في النصف من رمضان أنت طالق ليلة القدر عند أبي حنيفة رح لا يقع الطلاق ما لم يمض رمضان من السنة المستقبلة وعلى قولهما إذا مضى النصف من شهر رمضان الثاني يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضيخان في باب الامتناف \* والحاك في لو كان من العوام

## كتاب الطلاق ( ٥١٧ ) في إبطال الطلاق \* في إضائه الطلاق

من العوام يحدث في ليلة السابع والعشرين من رمضان الذي حلف فيه لكثرة صرفهم كذا في الحواشي \* وأما قال أنت طالق بعد سنة تطلق بعدما ضربت الشمس من اليوم السابع بعرف الناس كذا في الآثار خاتمة \* وأما قال أنت طالق اليوم غدا أو غدا اليوم يؤخذ بأول الوتين الذي تغو به فيتبع في الأول في اليوم وفي الثاني في الغد كذا في الهدية \* وأما قال أنت طالق اليوم وغدا تطلق في الحال واحدة ولا تطلق غيرها وإن قال غدا اليوم فإنها تطلق اليوم واحدة وغدا أخرى كذا في السراج الوهاج \* وأما قال لها أنت طالق اليوم وإذا جاء غد يتبع الحال واحدة وإذا جاء غد وهي في العدة يقع أخرى كذا في فتاوى قاضي خان \* وأما قال أنت طالق اليوم إذا جاء غد فهي طالق غدا حين يطعن العجر كذا في الدخيرة \* وأما قال لها في الليل أنت طالق في ليلى ونهارك يقع عليها الطلاق ساعة ما قال هذه المتألفة ثم لا يقع في النهار شيء هذا إذا لم يكن له نية وإن نوى أن يقع لكل وقت تطلقه كان كذا نوى وإذا قال لها في الليل أنت طالق نهارك وليلى تقع واحدة ساعة ما قال هذه المتألفة وتقع أخرى إذا طلع الفجر وأما قال لها ليلا أنت طالق في ليلى وفي نهارك أو قال لها إنها رايت طالق في نهارك وفي ليلى طلقت في كل وقت تطلقه وإذا قال لها أنت طالق في نهارك وشرك أو في نيامك وقعودك لم يقع مالم يوجد أو قال في نهارك وفي شرك أو في قيامك وفي قعودك فإنها وجديقع فإن نوى طلقة واحدة في ليلى وفي نهارك ديم فيما بينه وبين المدونة إلى لانه نوى ما يجتمعه لفظه وفي نوادر ابن سماعة من محمد راج إذا قال لامرأته أنت طالق بالنهار والليل إن قال ذلك نهاراً طلعت واحدة وإن قال ذلك ليلاً طلقت ننتين كذا في المحيط \* وأما قال لامرأته في وسط النهار أنت طالق أول هذا اليوم وآخره فهي واحدة وأما قال آخر هذا اليوم وأوله طلقت ننتين لأن الطلاق الواقع في أول اليوم يكون وانعاني آخره فلا يقع الا واحدة أما إذا بدأ بآخر اليوم والطلاق آخر اليوم لا يكون وانعاني أوله فيقع طلاقان كذا في فتاوى قاضي خان في فصل الكمايات \* وأما قال أنت طالق الساعة غدا يقع عليها في الحال وإن قال هنيئ بهذه الساعة الساعة من الغد فإنه لا يصدق في القضاء ويدبر فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط \* وفي المتن أنت طالق غدا وبعد غد يقع في الغد فقط وأما قال أمس واليوم فواحدة فاما اليوم وأمس ننتين ولو ذكر معه وأول من أمس فثلاث كذا في العتبية في الفصل الثاني

## كتاب الطلاق ( ٥١٨ ) في ايقاع الطلاق \* في اضافة الطلاق

فيما يكون شرطاً معني وفي الاضافات \* ولو قال انت طالق اليوم وبعد غد طلقت ننتين في قول  
ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال انت طالق غدا او بعد  
غد يقع بعد غد لانه جعل احد الوقتين طرفاً \* والا صل انه متى اضاف الطلاق الى احد الوقتين  
يقع باخرهما كذا في الكافي \* ولو قال انت طالق اليوم وغدا وبعد غد ولا نية له يقع واحدة  
كذا في محيط السرخسي \* فان نوى ثلثاً متفرقة على ثلاثة ايام وقعن كذا في فتح القدير \*  
ولو قال انت طالق تطليقة تقع عليك غدا تطلق حين يطلع الفجر ولو قال تطليقة لاتع الا غدا  
طلقت للحال كذا في محيط السرخسي \* واذا قال انت طالق رأس كل شهر فانها تطلق ثلثاً  
في رأس كل شهر واحدة \* ولو قال لها انت طالق كل شهر فانها تطلق واحدة كذا في الذخيرة \*  
ولو قال لها انت طالق كل جمعة فانك انت نيته على كل يوم جمعة فهي طالق في كل يوم جمعة  
حتى تبين بثلاث وانك انت نيته على كل جمعة تمر بايامها على الدهر فهي طالق واحدة وان  
لم يكن له نية طلقت واحدة كذا في البحر الرائق \* ولو قال انت طالق كل يوم او ابدأ او طالق  
الايام او قال انت طالق اليوم وغدا او بعد غد فهي واحدة وكذلك لو قال انت طالق اليوم  
ورأس الشهر ولو نوى في كل يوم يقع ولو قال انت طالق في كل يوم تطليقة يقع كل يوم  
تطليقة ولو قال انت طالق في كل يوم او عند كل يوم او كلما مضى يوم طلقت ثلثاً في كل يوم  
تطليقة كذا في محيط السرخسي \* روى بشر عن ابي يوسف رح اذا قال لا مراة انت  
طالق بعد ايام فانما يقع بعد سبعة ايام \* وروى المعلى عنه اذا قال لها اذا كان ذى القعدة فانت  
طالق وقد مضى بعضه قال هي طالق ساعة ما تكلم واذا قال انت طالق في مجيء يوم ان قال  
ذلك ليلا طلقت كما طلع الفجر من اليوم الجائي وان قال ذلك في ضحوة من النهار طلقت  
اذا جاءت الساعة التي حلف فيها من اليوم الثاني ولو قال انت طالق في مضي يوم ان قال  
ذلك ليلا طلقت اذا غربت الشمس من الغد وان قال ذلك في ضحوة من النهار طلقت  
اذا جاءت الساعة التي حلف فيها من اليوم الثاني ولو قال انت طالق في مجيء ثلاثة ايام ان قال  
ذلك ليلا طلقت كما طلع الفجر من اليوم الثالث وان قال ذلك في ضحوة من النهار طلقت اذا  
طلع الفجر من اليوم الرابع ولو قال انت طالق في مضي ثلاثة ايام ان قال ذلك ليلا طلقت  
اذا غربت الشمس من اليوم الثالث اذ بهتم الشرط هكذا وقع في بعض نسخ الجامع ووقع

في بعضها لا تطلق حتى يجيء مثل ذلك الساعة التي حلف فيها من المليئة الرابعة وهكذا ذكر القدرى في شرحه كذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق أمس وقد تزوجها اليوم لم يقع شيء ولم تزوجها أول من أمس وقع الساعة ولو قال أنت طالق قبل أن تزوجك لم يقع شيء كذا في الهداية \* ولو قال أنت طالق إذا تزوجتك قبل أن تزوجك أو أنت طالق قبل أن تزوجك إذا تزوجتك أو إذا تزوجتك فأنت طالق قبل أن تزوجك ففي الصورتين الأولى يقع عند الزوج اتفاقا وفي الثالثة لا يقع عند أبي حنيفة ومحمد رحم هكذا في فتح التدير \* ولو قال لامرأته أنت طالق قبل دخولك لدار بشهر أو قال لها أنت طالق قبل قدوم فلان بشهر فدخلت الدار أو قدم فلان قبل تمام الشهر من وقت اليمين لا يطلق ولو دخلت الدار أو قدم فلان لتمام الشهر من وقت اليمين يقع الطلاق \* ومن قال لامرأته أنت طالق قبل هذا بشهر تطلق في الحال ثم عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله يقع الطلاق مفارنا للدخول ويقتصر الوقوع على وقت الدخول والقدوم حتى لو خالعا في وسط الشهر ثم دخلت الدار أو قدم فلان لتمام الشهر وهي في العدة لا يظهر بطلان الخلع هكذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق قبل موت فلان بشهر فإن مات فلان لتمام الشهر طلعت مستندا إلى أول الشهر وهذا عند أبي حنيفة رحم وصدهما تطلق بعد الموت ولو مات فلان قبل تمام الشهر لا تطلق إجماعا \* ولو قال أنت طالق قبل شهر رمضان بشهر يقع في أول شعبان اتفاقا ولو قال أنت طالق ثلثا وبائنا ميل موت فلان بشهر ثم خالعا في أثناء الشهر ثم مات فلان لتمام الشهر أنكنت في العدة يقع الثلث مستندا وبطل الخلع وبرد الزوج بدل الخلع إلى المرأة عند أبي حنيفة رحم وصدهما يقع الثلث ولا يبطل الخلع ويصير مع الخلع ثلثا وإن مات فلان بعد العدة بان وضعت حملها ولم تكن مدخولا بها ولم يجب العدة لا يقع الثلث ولا يبطل الخلع بالأحمام كذا في السراج الوهاج \* وإذا قال أنت طالق قبل موتي بشهر أو قبل موتك ثم مات الزوج أو المرأة عند يقع الطلاق قبل الموت في آخر جزء من أجزاء حياته مستندا وصدهما لا يقع كذا في محيط السرخسى \* ولو قال أنت طالق قبل موت فلان وفلان بشهر فمات أحدهما قبل تمام الشهر لم تطلق بهذا؛ اليمين أبدا وإن مضى شهر من وقت اليمين ثم مات أحدهما طلقت ولا ينتظر موت الآخر أو قال أنت طالق قبل قدوم فلان وفلان بشهر فقدم أحدهما لتمام الشهر من وقت اليمين ثم قدم الآخر بعد ذلك طلقت لأن وجود القدر ومين

ممنوع مادة سقط اعتبارا ولو قال لامرأته انت طالق قبل يدم الاضحى والفطر بشهر فانها تطلق  
اذا اهل هلال رمضان لان الفطر مع الاضحى لا يوجدان معا فتعلق وقوع الطلاق بصفة التقدم  
واعتبر اتصال الشهر باحد هاتين دون الآخر كذا في المحيط \* ولو قال انت طالق قبل يوم الاضحى  
يقع الطلاق في الحال وكذا لو قال انت طالق تطليقة قبلها يوم الاضحى يقع الطلاق في الحال هكذا  
في الذخيرة \* ولو قال انت طالق قبل ان تحيض حيضة شهر فمكنت شهر انهم رأوا يوما او يومين  
وما لم تطلق حتى تراه ثلثا اذا استمر ثلثا نيل هي طالق قبل ذلك بشهر عند ابى حنيفة رح والصحيح  
انها تطلق للحال كذا في محيط السرخسي \* وفي المنتقى عن محمد رح اذا قال لامرأته انت طالق  
قُبَيْل غدا وقُبَيْل قدوم فلان فهو قبيل ذاك طرفه عين قال الحاكم ابو الفضل رح هذا الجواب  
في قوله قبيل قدوم فلان غير مستقيم والمصحيح انه يقع الطلاق اذا قدم فلان كذا في المحيط \*  
ولو قال انت طالق بعد يوم الاضحى تطلق حين يمضي الليل ولو قال بعدها يوم الاضحى  
طلقت للحال ولو قال مع يوم الاضحى طلقت حين يطالع فجره ولو قال معها يوم الاضحى طلقت  
للحال كذا في محيط السرخسي \* ولو قال انت طالق مع موتى او مع موتك لا يقع شيء كذا  
في الكافي \* اذا قال انت طالق قبل يوم قبله يوم الجمعة او قال بعدي يوم بعده يوم الجمعة يقع الطلاق  
عليها يوم الجمعة في المسئلتين جميعا ولو قال انت طالق بشهر غير هذا اليوم او سوى هذا اليوم  
كان كما قال وكانت طالقا بعد مضي ذلك اليوم ولا يشبهه هذا قوله الا هذا اليوم فان هناك تطلق  
حين تكلم كذا في المحيط \* والاصل ان الطلاق اذا علق بفعلين يقع عند آخرهما لانه ان وقع  
عند اولهما صار متعلقا باحد هما وان علق باحد الفعلين يقع عند اولهما وان علق بالفعل والوقت  
يقع اكلوا حد تطليقة لانهما مختلفان وان علقه بوقت او بفعل فان سبق الفعل وقع ولم ينتظر الوقت  
وان سبق الوقت لم يقع حتى يوجد الفعل ويجعل كانهما وتنان اضيف الطلاق الى احدهما ولو قال  
اذا جاء فلان واذا جاء فلان فانت طالق لا يقع الا بعد مجيئهما جميعا ولو قدم الجزء فقال انت طالق  
اذا جاء فلان واذا جاء فلان فايتهما جاء طاعت وكذا لو توسط الجزء كذا في محيط السرخسي \*  
ولا يقع بالثاني شيء الا اذا نوى ذلك كذا في المحيط \* ولو قال انت طالق اذا جاء غدو بعد غد يقع في آخره  
ولو قال وهي مضجعة انت طالق في قيامك وقعودك لم تطلق حتى تفعلها فان كانت قادمة فدامت  
ثم قامت

## كتاب الطلاق ( ٥٢١ ) في ايقاع الطلاق \* في اضافة الطلاق

ثم قامت او كانت قائمة فدامت ثم قعدت طلقت ولو قال انت طالق في قيامك وفي تعورك طلقت بآيتهما وجد ولو وجد لم يقع الا واحدة ولو قال انت طالق اذا جاء فلان او اذا جاء فلان نأيهما وجد طلقت واحدة وكذلك لو قال انت طالق اذا جاء رأس الشهر او اذا قدم فلان فآيتهما وجد وقع ولو قال انت طالق رأس الشهر او اذا قدم فلان ان وجد التذوم او لا يقع وان جاء رأس الشهر او لا لا يقع حتى يقدم فلان كذا في محيط السرخسي \* وان قال انت طالق رأس الشهر او اذا قدم فلان بعاق بكل واحد طلاق فيقع في الوقت الموصوف واحدة وعند الشرط اخرى كذا في الكافي في آخر فصل الطلاق قبل الدخول \* واذا قال لامرأته الامة اذا جاء فدامت طالق ثنتين وقال لها المولى اذا جاء فدامت حرة في الغد لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره وعدتها ثلث خيض وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في الهداية \* ولو قال اذا طلقك فانت طالق واذا لم اطلقك فانت طالق ولم يطلق حتى مات وقع نطليقتان ولو قال اذا لم اطلقك فانت طالق واذا طلقك فانت طالق فمات قبل ان يطلق وقع تطليقة واحدة كذا في التبيين \* ولو قال انت طالق ما لم اطلقك او متى لم اطلقك او متى لم اطلقك وسكت طلقت باتفاق العلماء ولو قال موصولا انت طالق برحتى لو قال متى لم اطلقك فانت طالق ثلثا ثم وصل قوله انت طالق قال اصحابنا برو وقعت واحدة ولو قال حين لم اطلقك ولا بية له فهي طالق حين سكت وكذا ربه ان لم اطلقك وحيث لم اطلقك ويوم لم اطلقك وان قال زمان لا اطلقك او حين لا اطلقك لا نطلق حتى نمضي ستة اشهر ان لم يكن له بية كذا في فتح القدير \* ولو قال يوم لا اطلقك لم نطلق حتى يمضي يوم كذا في العتبية في الفصل الثاني فيما يكون شرطا معني \* ومن قال لامرأته يوم اتبرح فانت طالق فتزوجها ليلا طلقت ولو قال منيت بعيباض النهار خاصة فمن في النصف كذا في الهداية \* واذا قال ليلة اتزوجك فانت طالق يقع الطلاق اذا تزوجها ليلا كذا في الحراج الوهاج \* ولو قال يوم اتزوجك فانت طالق قال ذلك ثلث مرات فتزوجها يقع الثلث كذا في محيط السرخسي \* ولو قال كلما لم اطلقك فانت طالق وسكت يقع الثلث متناهما ولا يقع جملة حتى لو كانت غير مدخول بها وقعت عليها واحدة لا غير كذا في التبيين \* ولو قال اذا لم اطلقك فانت طالق او اذا ما لم اطلقك فانت طالق فانه يرجع اليه بينه مان قال نوبت به لا يقع في الحال طلقت من مامته وان قال نوبت به في آخر العمر فهو بمنزلة قوله ان لم اطلقك

فانت طالق فان لم يكن له نية فعند ابي حنيفة رح لا يقع عليها الطلاق حتى يموت احدهما وقالوا  
 طلقت حين ماسكت كذا في المضمرة \* ولو قال انت طالق اذ الم اطلقك او اذ ما لم اطلقك  
 لم تطلق حتى يموت احدهما ان عني به الشرط وان عني به معنى آخر وقع الطلاق كما سكت  
 وان لم يكن له نية فعند ابي حنيفة رح لا تطلق حتى يموت احدهما وعندهما كما سكت يقع كذا  
 في الكافي \* رجل قال كلما فعدت فعدك فامراته طالق فعدت عنده ساعة طلقت ثلثا ولو قال كلما  
 ضربتك فانت طالق فضربها بيديهما جميعا طلقت ننتين وان ضربها بكف واحدة لا تطلق الا واحدة  
 وان وقعت الاصابع متفرقة \* رجل قال لامراته كلما طلقنتك فانت طالق فطلقها واحدة يقع طلاقان  
 طلاق بالتطبيق وطلاق بقوله كلما طلقنتك فانت طالق ولو قال كلما وقع عليك طلاقي فانت طالق  
 فطلقها واحدة طلقت ثلثا كذا في فتاوى قاضيخان \* الفصل الثالث في تشبيه الطلاق ووصفه \*  
 اذا قال انت طالق مثل عدد كذا لشيء لا عدد له كالشمس والقمر وما اشبه ذلك فهي واحدة  
 بائنة عند ابي حنيفة رح واذا قال عدد ما في يدي من الدراهم وليس في يده شيء يقع طلقة واحدة  
 وكذا اذا قال عدد ما في الحوض من السمك وليس في الحوض سمك كذا في المحيط \*  
 ولو اضاف الطلاق الى عدد معلوم النفي كعدد شعر بطن كفى او مجهول النفي والاثبات كعدد  
 شعرا بليس ونحوه يقع واحدة لو من شأنه الثبوت لكنه زائل وقت الحلف بعرض كعدد شعر  
 ما في اوسا فك وقد تنور لا يقع لعدم الشرط كذا في فتح القدير \* ولو قال بعدد الشعر الذي  
 على فرجك وقد كانت طلقت وليس عليه شعر قال محمد رح لا يقع كما لو قال بعدد الشعر الذي  
 على ظهر كفى وقد طلى كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال انت طالق عدد شعرا سى وقد  
 اطللى لا يقع شيء ولو قال انت طالق عدد ما في هذه القصعة من الثريدان قال ذلك قبل صب  
 المرقعة عليه فهو ثلث وان قال بعد صب المرقعة فواحدة كذا في مختار الفتاوى \* ولو قال انت طالق  
 كالف او مثل الف فان نوى ثلثا فهو ثلث بالاجماع وان نوى واحدة او لم يكن له نية فهي  
 واحدة بائنة في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح واذا قال انت طالق واحدة كالف فهي واحدة  
 بائنة في قولهم جميعا واذا قال لها انت طالق كعدد الالف او كعدد ثلث او مثل عدد ثلث فهي  
 ثلث في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى ولو نوى غير ذلك فنيتة باطله هكذا في البدائع \* ولو قال  
 انت طالق كثلث فان نوى ثلثا فثلث وان نوى واحدة او لم يكن له نية فهي واحدة بائنة



عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحم كذا في محيط السرخسى \* ولو قال كالنجوم واحدة عند محمد رحم  
 إلا أن ينوي العدد ثلث كذا في الاختيار شرح المختار \* ومن محمد رحم لو قال أنت طالق  
 كعدد النجوم يقع ثلث كذا في التبیین \* رجل قال لامرأته أنت طالق عدد النجوم أو عدد التراب  
 أو عدد البحار طلقت ثلثا ولو قال أنت طالق واحدة مثل الثلث يقع واحدة بأنه ولو قال أنت طالق  
 مثل الأساطين أو مثل الجبال أو مثل البحار يقع واحدة بأنه في قول أبي حنيفة وزفر رحم  
 كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال كعظم الجبل هي واحدة بأنه وإن نوى ثلثا فثلث كذا  
 في فتاوى قاضيخان في فصل الكتابات \* وإن قال أنت طالق عدد الرمل فهي ثلث أجماعا  
 هكذا في السراج الوهاج \* ولو قال أنت طالق ملأ البيت فهي واحدة بأنه إلا أن ينوي ثلثا  
 كذا في الهداية \* وإذا قال أنت طالق ملأ الدار أو ملأ الجب فإن نوى ثلثا فثلث وإن نوى  
 واحدة أو اثنتين أو لم يكن له نية فهي بأنه وإذا قال أنت طالق واحدة مثل الدار أو قال  
 بملأ الدار فهي واحدة بأنه كذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق مثل عظم السمسم أو مظم حمة  
 أو عظم خردلة كان بأنه عند أبي حنيفة رحم وكذا عندهما كذا في محيط السرخسى \* ثم الأصل عند  
 أبي حنيفة رحم أنه متى شبه الطلاق بشيء يقع بأنه صغيرا كان أو كبيرا سواء ذكر العظم أو لا وعند أبي يوسف  
 رحم أن ذكر العظم يكون بأنه والابكر رجعا سواء كان المشبهة صغيرا أو كبيرا أو محمد رحم قيل مع  
 أبي حنيفة رحم وقيل مع أبي يوسف رحم وإن ذلك إذا قال أنت طالق مثل مظم رأس الأبرة  
 كان بأنه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحم ولو قال مثل رأس الأبرة أو مثل حبة الخردلة فهو بأنه  
 عند أبي حنيفة رحم ورجعي عند أبي يوسف رحم وإن قال مثل الجبل كان بأنه عند أبي حنيفة رحم  
 وعند أبي يوسف رحم يكون رجعا ولو قال مثل مظم الجبل كان بأنه أجماعا وإن نوى بهذه الألفاظ  
 كلها ثلثا كانت ثلثا كذا في السراج الوهاج \* ولو قال أنت طالق كالثلج فهو بأنه عند أبي حنيفة رحم  
 وعندهما إن أراد به البياض فهو رجعي وإن أراد به البرد فهو بأنه ولو قال أنت طالق مثل سمكة  
 دانق واحدة كذا في الظهيرية \* ولو قال أنت طالق نصف درهم أو مثل سمكة نصف درهم أو مثل  
 سمكة درهم أو مثل سمكة خمسة دراهم أو مثل خمسة دانق بنع واحدة ويكون بأنه عند  
 أبي حنيفة ومحمد رحم ولو قال مثل سمكة دانق ونصف أو مثل سمكة دانقين فثنان وكذا مثل  
 ثلثة دراهم لأن له سمكتين ولو قال مثل سمكة دانقين ونصف أو مثل سمكة ثلث أرباع درهم

## كتاب الطلاق ( ٥٢٢ ) في ايقاع الطلاق \* في تشبيه الطلاق

يقع الثلث كذا في العتابة \* ولو قال مثل سنجة ثلثي درهم يقع ثنتان لان له سنجتين ولو قال مثل سنجة الف درهم يقع واحدة كذا في محيط السرخسي \* والحاصل ان التعويل على عدد السنجات المتعارفة فيما بين الناس كذا في المحيط \* ولو قال انت طالق هكذا و اشار باصبع واحدة فهي واحدة وان اشار باصبعين فهي ثنتان وان اشار بثلاث فثلث ويعتبر فيه الاصابع المنشورة دون المضمومة كذا في فتاوى قاضيخان \* وهذا هو المعتمد كذا في البحر الرائق في باب التعليق \* وان قال منيت الكف او المضمومة لا يصدق قضاء ولو قال انت طالق مثل هذا و اشار بثلاث اصابع ونوى ثلثا فثلث وان نوى واحدة فواحدة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال انت طالق مثل هذا وهذا و اشار بثلاث اصابع فان نوى ثلثا فثلث وان نوى واحدة فواحدة بائنة وكذا ان لم يكن له نية كذا في البدائع \* ولو قال انت طالق بائن او البتة او افحش الطلاق او طلاق الشيطان او البدعة او اشد الطلاق او كالجبل او تطليقة شديدة او عريضة او طويلة فهي واحدة بائنة ان لم ينو ثلثا ولو نوى بقوله انت طالق واحدة وبقوله بائن ونحوه اخرى يقع ثنتان ويكون بائنا \* الاصل انه متى وصف الطلاق ان كان وصفا لا يوصف به الطلاق يلغوا الوصف ويقع رجعا مثل ان يقول انت طالق طلاقا لم يقع عليك او على اني بالخيار ومتى وصفه بصفة يوصف به الطلاق فلا يخلو اما ان لا ينبى من زيادة كقوله احسن الطلاق او افضله او اسنّه او اجمله او اعدله او خيره او ينبي من زيادة كقوله اشد الطلاق ونحوه فالاول رجعي والثاني بائن على اصولهم ولو قال انت طالق اتبج الطلاق او افحشه او اخبثه او اضواه او اخلطه او اشتره او اطوله او اكبره او اعرضه او اعظمه ولم ينو شيئا ونوى واحدة او ثنتين في غير الامة كانت واحدة بائنة وان نوى ثلثا فثلث كذا في التبيين \* ولو قال انت طالق طوله ومرضه كذا فهي واحدة بائنة وان نوى الثلث لا يقع كذا في محيط السرخسي \* رجل قال لامرأته انت طالق عامة الطلاق او جل الطلاق يقع طلاقان ولو قال انت طالق اكثر الطلاق ذكر في الاصل انه يقع ثلث ولو قال اقل الطلاق يقع واحدة ولو قال انت طالق كل التطليقة طلقت واحدة ولو قال انت طالق كل تطليقة طلقت ثلثا دخل بها ولم يدخل وكذا لو قال انت طالق بعد كل تطليقة او مع كل تطليقة او قال انت مع كل تطليقة طالق طلقت ثلثا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال

## كتاب الطلاق ( ٥٢٠ ) في ما يقع الطلاق \* في تشبيه الطلاق

ولو قال لامرأته انت طالق لا قليل ولا كثير يقع الثلث هو المختار وروى النخعي ' ابو حنيفة روى بفتح ثنتان وهو الاشبه ولو قال لا كثير او لا يقع واحدة كذا في الخلاصة \* ولو قال كل الطلاق فهي واحدة ولو قال كثيرا الطلاق فهي ثنتان ولو قال انت طالق كلفه هي ثلث ولو قال عددا من الطلاق فهو ثنتان وكذلك اذا قال عدد الطلاق ولو قال عدة الطلاق فهو ثلث ولو قال انت طالق واخرى فهي واحدة ولو قال انت طالق واحدة واخرى فهي ثنتان ولو قال انت طالق غير واحدة فهي ثنتان ولو قال انت طالق ميرثتين فهي ثلث كذا في المحيط \* ولو قال انت طالق واحدة تكون ثلثا او تصير ثلثا او تعود ثلثا او تتم ثلثا او تستكمل ثلثا فهي ثلث كذا في التمرناشي \* ولو قال انت طالق تمام ثلث او ثلث ثلث فهي ثلث ولو قال انت طالق آخر ثلث تطليقات فهي واحدة واروى طالتك آخر ثلث تطليقات طلقت ثلثا كذا في المحيط \* روى قال لامرأته انت طالق اكثر من واحدة واقل من ثنتين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح القياس ان يقع ثنتان لكن ذكر في اختلاف العلماء انه يقع الثلث كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال انت طالق تطليقة حسنة او جميلة كانت طالة يملك رجعتها حائضا كانت او غير حائض ولم تكن هذه التطليقة للسنة كذا في فتح القدير \* ولو قال لامرأته انت طالق ما لا يجوز عليك من الطلاق او ما لا يقع او على اني بالخيار ثلثة ايام يقع واحدة وبطل الخيار وكذلك لو قال انت طالق تطليقة تطير في الهواء كذا في الظهيرية \* وان قال انت طالق على ان لا رجعة لي عليك يلعن ويملك الرجعة كذا في السراج الوهاج \* ولو قال انت طالق لو بين من الطلاق مهن ثنتان ولو قال الواننا من الطلاق فهي طالق ثلثا وان قال نويت الوان الحمراء والصفرة فانه يد بين فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك اذا قال انوا ما وضروبا او وجوها فهو ثلث هكذا في المحيط \* ولو قال انت طالق اطلق الطلاق لا يقع بدون النية كذا في العناية في فصل الكنايات \* رجل طلق امرأته بعد الدخول واحدة ثم قال بعد ذلك جعلت تلك التطليقة بائنة او قال جعلتها ثلثا اختلفت الروايات فيه والصحيح ان على قول اني حنيفة رح يصير بائنا او ثلثا وعلى قول محمد رح لا يصير بائنا ولا ثلثا وعلى قول ابي يوسف رح يصح جعلها بائنا ولا يصح جعلها ثلثا ولو طلق امرأته بعد الدخول واحدة ثم قال في العدة الزمت امرأتى ثلث تطليقات بتلك التطليقة او قال الزمتها تطليقتين بتلك التطليقة فهو على ما قال ولو طلقها واحدة

ثم راجعها ثم قال جعلت تلك التطليقة بائنة لا تصير بائنة ولو قال لها بعد الدخول اذا طلقتك واحدة فهي بائن او هي ثلث فطلقها واحدة فانه يملك الرجعة ولا يكون بائنا ولا ثلثا لانه قدم القول قبل نزول الطلاق ولو قال اذا دخلت الدار فانت طالق ثم قال جعلت هذه التطليقة بائنة او قال جعلتها ثلثا قال هذه المقالة قبل دخول الدار لا يلزمه هذه المقالة كذا في فتاوى ناضى خان \*

الفصل الرابع في الطلاق قبل الدخول \* اذا طلق الرجل امرأته ثلثا قبل الدخول بها وقع عليه انان فزق الطلاق بانته بالاولى ولم تقع الثانية والثالثة وذلك مثل ان يقول انت طالق طالق طالق وكذا اذا قال انت طالق واحدة واحدة واحدة وقعت واحدة كذا في الهداية \* والاصل في هذه المسائل ان المملووظ بها وان كان موقعا اولا وقعت واحدة وان كان المملووظ به موقعا آخرًا وقعت ثنتان ولو قال انت طالق واحدة قبل واحدة وقعت واحدة وكذا اذا قال واحدة بعدها واحدة وقعت واحدة وان قال واحدة قبلها واحدة وقعت ثنتان وان قال واحدة بعد واحدة يقع ثنتان وكذا اذا قال واحدة مع واحدة او معها واحدة وفي المدخول بها يقع ثنتان في الوجوه كلها هكذا في السراج الوهاج \* ولو قال واحدة فقد مها ثنتان ثلث كقوله واحدة مع ثنتين او معها ثنتان وكذا واحدة قبلها ثنتان او واحدة بعد ثنتين ثلث كذا في العتابة \* ولو قال انت طالق ثنتين مع طالقى اياك فطلقها واحدة يقع واحدة ولو قال انت طالق وبعده طالق ان دخلت الدار يقعان بالدخول كذا في الظهيرية \*

ولو قال لها ولم يدخل بها انت طالق احداً وعشرين يقع الثالث عند ملما ثلثا الثلثة ولو قال احد عشر يقع الثلث في قولهم ولو قال واحدة وعشرا وقعت واحدة ولو قال واحدة ومائة او واحدة والفا كانت واحدة في رواية الحسن من ابى حنيفة رح وقال ابو يوسف رح يقع الثلث كذا في المحيط \* في المتنقى اذا طلق امرأته ولم يدخل بها ثنتين ثم قال كنت طلقها واحدة قبل الثنتين فانى لا بطل منها الثنتين والزما التي اقربها ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره كذا في الذخيرة \* وان قال واحدة ونصف وقع ثنتان في قولهم جميعا وان قال نصف او واحدة وقع ثنتان عند ابى يوسف رح وعند محمد رح واحدة وهو الصحيح كذا في الجوهرة النيرة \* ولو قال انت طالق واحدة واخرى يقع ثنتان كذا في البحر الرائق \* واذا قال انت طالق ثلثا ونحوه من العدد مما نت بعد قوله انت طالق قبل قوله ثلثا ونحوه لم يقع شيء كذا في التبيين \* ولو قال انت طالق البتة او طالق بائن فما نت قبل ان يقول البتة او بائن لا يقع شيء كذا في البحر الرائق \* ولو قال

انت طالق اشهد واثلثا فواحدة ولو قال دأشهد وانثلت كذا في العتابة \* وان قال لها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة وبواحدة قد دخلت الدار وقع عليها واحدة عند ابي حنيفة رح ومندهما نثنان واما اذا اخريقع نثنان اجماعا كذا في الجوهرة النيرة \* وان ملق الطلاق بالشرط ان كان الشرط مقدما فقال ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق وهي غير مدخولة بان انت بواحدة عند وجود الشرط في قول ابي حنيفة رح ولغا الباقي وعندهما يقع الثلث وان كانت مدخولة بان انت بثلث اجماعا الا ان على قول ابي حنيفة رح يتبع بعضها بعضا في الوقوع وعندهما يقع الثلث جملة واحدة وان كان الشرط مؤخرا فقال انت طالق وطالق وطالق ان دخلت الدار او ذكره بالفاء قد دخلت الدار بان انت بثلث اجماعا سواء كانت مدخولة او غير مدخولة هذا كله اذا ذكره بحرف العطف فان ذكره بغير حرف العطف ان كان الشرط مقدما فقال ان دخلت الدار فانت طالق طالق طالق وهي غير مدخولة فالاول معلق بالشرط والثاني يقع للحال والثالث لغو ثم اذا تزوجها ودخلت الدار ينزل المعلق وان دخلت بعد البيمونة قبل الزوج حنت ولا يقع شيء وان كانت مدخولة فالاول معلق بالشرط والثاني والثالث يقعان في الحال وان اخرا الشرط فقال انت طالق طالق طالق ان دخلت الدار وهي غير مدخولة فالاول ينزل للحال ولغا الباقي وان كانت مدخولة ينزل الاول والثاني للحال ويتعلق الثالث بالشرط كذا في السراج الوهاج \* ولو عطف بحرف الفاء فقال لعبر المدخول بها ان دخلت الدار فانت طالق طالق وطالق مدخلت فهو على الخلاف فيما ذكر الكرخي عنده تبين بواحدة ويسقط ما بعدها وصدها يقع الثلث وذكر النقيه ابراهيم الميث رح انه يقع واحدة بالاتفاق وهو الاصح ولو عطف بنهم واخر الشرط كانت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار فان كانت مدخولا بها فعنده يقع في الحال نثنان ويتعلق الثالثة بالشرط وان كانت غير مدخول بها وقعت واحدة في الحال وتلغو الثانية وان قدم الشرط فقال ان دخلت الدار فانت طالق ثم طالق وهي مدخول بها يعلق الاولى وقعت الثانية والثالثة وان لم تكن مدخولا بها تعلق الاولى وقعت الثانية ولغا الثالث وصدها يعلق الكل بالشرط قدمه واخره الا ان عند وجود الشرط يقع الثلث ان كانت مدخولا بها وفي غير المدخول بها تطابق واحدة قدمه واخره كذا في فتيم النذير \* ولو قال انت طالق ان دخلت الدار فماتت قبل نوايه ان دخلت لم تطاق ولو قال انت طالق وانت طالق ان دخلت الدار فماتت المرأة

عند الاول او الثاني لا يقع كذا في البحر الرائق \* ولو قال لغير المدخول بها انت طالق وطالق ان دخلت الدار بانت بالاولى ولم يتعلق الثانية بالدخول وفي المدخولة يقع واحدة في الحال ويتعلق الثانية بالدخول ان دخلت في العدة وقعت كذا في الظهيرية \* وفي المنتقى قال ابو يوسف رح في رجل قال لامرأته ولم يدخل بها انت طالق واحدة بعدها واحدة ان دخلت الدار بانت بالاولى ولم يلزمها اليمين لان هذا منقطع ولو قال انت طالق واحدة قبل واحدة ان دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل فاذا دخلت طلقت واحدة ولو قال انت طالق واحدة قبلها واحدة او مع واحدة او معها واحدة ان دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل واذا دخلت وقع عليها ثنتان ولو قال انت طالق واحدة وبعدها واحدة اخرى ان دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل واذا دخلت وقع عليها ثنتان كذا في المحيط \* الفصل الخامس في الكنايات \* لا يقع بها الطلاق الا بالنية او بدلالة حال كذا في الجوهرة النيرة \* ثم الكنايات ثلثة اقسام ما يصلح جوابا لا غير امرك بيدك اختارى اعتدى وما يصلح جوابا ورد الا غيرا خرجى ان هبى اعزلى فومى تقنعى استمرى تخمري وما يصلح جوابا وشتما خلية وبرية بنة بتلة بائن حرام \* والاحوال ثلث حالة الرضا وحالة مذاكرة الطلاق بان تسأل هي طلاقها او غيرها يسأل طلاقها وحالة الغضب ففي حالة الرضا لا يقع الطلاق في الالفاظ كلها الا بالنية والقول قول الزوج في ترك النية مع اليمين وفي حالة مذاكرة الطلاق يقع الطلاق في سائر الاقسام قضاء الا فيما يصلح جوابا وردا فانه لا يجعل طلاقا كذا في الكافي \* وفي حالة الغضب يصدق في جميع ذلك لاحتمال الرد والسب الا فيما يصلح للطلاق ولا يصلح للرد والشتم كفوله اعتدى واختارى وامرك بيدك فانه لا يصدق فيها كذا في الهداية \* والحق ابو يوسف رح بخلية وبرية وبنة وبائن وحرام اربعة اخرى ذكرها البرخسى في المبسوط وقاضى خان في الجامع الصغير وآخرون وهي لا سبيل لي عليك لا ملك لي عليك خليت سبيلك فارقتك ولا رواية في خرجت من ملكى قالوا هو بمنزلة خليت سبيلك وفي الينابيع الحق ابو يوسف رح بالخمس ستة اخرى وهي الاربعة المتقدمة وزاد خالعتك والحقى باهلك هكذا في غاية السروجى \* وفي قوله حبلك على غاربك لا يقع الطلاق الا بالنية كذا في فتاوى قاضى خان \* وانتقلى وانطلقى كالحق وفي البزازية وفي الحقى برفقتك يقع اذا نوى كذا في البحر الرائق \* تطلق

تطلق واحدة رجعية في اعتدي واستبرئى رحمك وانت واحدة ولونوى ثلثا او ثنتين وفي غيرها  
بائنة وان نوى ثنتين وتصح نية الثلث ولا تصح نية الثلث في نوله اختارى كذا في التبيين \*  
وبابتغى الا زواج يقع واحدة بائنة ان نولها وتنتان وثلث ان نولها هكذا في شرح الوقاية \*  
وكذا صححت نية الثنتين في الامتد كذا في النهر الفائق \* ولو طلق منكوحته الحرة واحدة  
ثم قال اها انت بائن ونوى ثنتين كانت واحدة حتى لو نوى الثلث يقع كذا في محيط السرخسى \*  
ولو قال فسخت النكاح ونوى الطلاق يقع وعن ابي حنيفة رح ان نوى ثلثا فثلث كذا  
في معراج الدراية \* ولو قال لامرأته لست لى بامرأة او قال اها ما انا بزواجك او مثل فقبل له  
هل له امرأة فقال لا فان قال اردت به الكذب يصدق في الرضا والغضب جميعا ولا يقع الطلاق  
وان قال نويت الطلاق يقع الطلاق في قول ابي حنيفة رح وان قال لم اتزوجك ونوى الطلاق  
لا يقع الطلاق بالاجماع كذا في البدائع \* ولو قال مالي امرأة لا يقع وان نوى وكذا لو قال  
على حجة ان كانت لى امرأة وهذا بالاجماع ذكره الامام السرخسى في نسخته والشيخ الامام  
نجم الدين في شرح الشافى كذا في الخلاصة \* قد اتفقوا جميعا انه لو قال والله ما انت لى بامرأة  
او امنت والله لى بامرأة فانه لا يقع شيء وان نوى ولو قال لا حاجة لى فيك بنوى الطلاق فليس  
بطلاق ولو قال املحى بنوى الطلاق كان طلاقا كذا في السراج الوهاج \* اذا قال لا اريدك او  
لا احبك او لا اشتهيك او لا رغبة لى فيك فانه لا يقع وان نوى في قول ابي حنيفة رح كذا  
في البحر الرائق \* ولو قال ما انت لى بامرأة ولست لك بزواج ونوى الطلاق يقع مندا بى حنيفة رح  
ومندهما لا يقع ولو قال انا منك بائن او انا عليك حرام ونوى الطلاق يقع ولو قال انا بائن  
او حرام ولم يقل منك او عليك لا يقع وان نوى كذا في محيط السرخسى \* ولو قال  
في حال مذاكرة الطلاق باينتك او ابنتك او ابنت منك او لا سلطان لى عليك او سرحتك  
او وهبتك لنفسك او خلعت مبيلك او انت مائبة او انت حرة او ابنت املم بشانك فقالت  
اخترت نفسى يقع الطلاق وان قال لم انو الطلاق لا يصدق قضاء \* ولو قال اها لا نكاح بينى وبينك  
او قال لم يبق بينى وبينك نكاح يقع الطلاق اذا نوى \* واختلفت المرأة ازوجها انت لى بزواج  
فقال الزوج صدقت ونهى به الطلاق يقع في قول ابي حنيفة رح كذا في تناوى قاضيهان \* روى  
الحسن من ابي حنيفة رح انه اذا قال وهبتك لاهلك او لا يبك او لا مك او الا زواج فهو طلاق

## كتاب الطلاق ( ٥٣٠ ) في ايقاع الطلاق \* في الكنايات

اذا نوى وان قال وهبتك لا خبك او لخالك او لعمك او لفلان الاجنبى لم يكن طلاقا كذا  
 في السراج الوهاج \* ولو قال لها وهبت نفسك منك فهو من جملة الكنايات ان نوى به  
 الطلاق يقع والا فلا ولو قال لها ابحنك لا يقع وان نوى كذا في المحيط \* ولو قال صرت  
 غيرا مرأتى في رضا وسخط تطلق اذا نوى كذا في الخلاصة \* ولو قال لم يبق بينى وبينك شيء  
 ونوى به الطلاق لا يقع وفي الفتاوى لم يبق بينى وبينك عمل ونوى يقع كذا في العتابة \*  
 ولو قال انا برىء من نكاحك يقع الطلاق اذا نوى \* ولو قال ابعدي منى ونوى الطلاق يقع كذا  
 في فتاوى قاضى خان \* ومن الكنايات تنحى عني ونحوت منى كذا في فتح القدير \* رجل  
 قال لامرأته اربعة طرق عليك مفتوحة لا يقع بهذا شيء وان نوى الا اذا قال خذى اى طريق  
 شئت وقال نويت الطلاق ولو قال ما نويت صدق \* ولو قال لها اذهبي اى طريق شئت لا يقع  
 بدون ألية وان كان في حال مذاكرة الطلاق \* وفي المنتقى لو قال لها اذهبي الف مرة  
 ونوى الطلاق يقع الثلث \* وفي مجموع النوازل لو قال لها اذهبي الى جهنم ونوى الطلاق  
 يقع كذا في الخلاصة \* ولو قال اعتقك طلعت بالنية كذا في معراج الدراية \* وكونى حرة  
 او اعتقى مثل انت حرة كذا في البحر الرائق \* ولو قال بعث طلاقك فقالت اشتريت  
 فهو رجعى ولو قال بمهرك فهو بائن وكذلك في قوله بعث نفسك \* امرأة قال لها زوجها  
 انا استنكف عنك فقالت المرأة كالبزاق في الفم فان كنت تستنكف عنها فارم بها فقال الزوج  
 تف ورمى بالبزاق وقال رميت ونوى به الطلاق لا تطلق كذا في الظهيرية \* ظن الزوج  
 ان نكاح امرأته وقع فاسدان قال تركت هذا النكاح الذي بينى وبين امرأتى فظهر ان نكاحها  
 كان صحيحا لا تطلق امرأته \* ولو قال لامرأته انا برىء من ثلث تطليقاتك قال بعضهم يقع الطلاق  
 اذا نوى وقال بعضهم لا يكون طلاقا وان نوى وهو لظاهر \* ولو قال لها انت السراح فهو كما قال  
 لها انت خلية كذا في فتاوى قاضى خان \* واذا قال لها ابرأ نك من الزوجية يقع الطلاق  
 من غير نية في حالة الغضب وغيره كذا في الذخيرة \* في مجموع النوازل امرأة قالت لزوجها  
 انا برىء منك فقال الزوج انا برىء منك ايضا فقالت انظر ماذا تقول فقال ما نويت الطلاق  
 لا يقع الطلاق لعدم النية كذا في المحيط \* ولو قال صفحت من طلاقك ونوى الطلاق لم تطلق  
 وكذا كل لفظ لا يحتمل الطلاق لا يقع به الطلاق . . . . .



[illegible]

بما الزمها من الطلاق باعتدى يدين فيما بينه وبين الله تعالى ولو قال لها بيني فأنت طالق فهي واحدة  
 اذا لم ينو بقوله بيني طلاقا ولو قال حرمت نفسي عليك فاستبرئى ونوى بهما طلاقا فهي واحدة بائنة  
 لانه لا يقع على بائن بائن وكذلك اذا قال نويت بقولي حرمت نفسي واحدة وبقولي استبرئى ثلثا  
 فهي واحدة ولو قال لم انو بقولي حرمت نفسي شيئا وادرت بقولي فاستبرئى واحدة او ثلثا فهو كما نوى  
 كذا في المحيط ولو قالت لزوجها طلقني فقال اعتدى ثم قال لم انو الطلاق لم يصدق كذا  
 في التاتارخانية \* الطلاق الصريح يلحق الطلاق الصريح بان قال انت طالق وقعت طلقة ثم قال  
 انت طالق يقع اخرى ويلحق البائن ايضا بان قال لها انت بائن او خالعهما على ما قال لها  
 انت طالق وقعت عندنا والطلاق البائن يلحق الطلاق الصريح بان قال لها انت طالق ثم قال لها  
 انت بائن يقع طلقة اخرى ولا يلحق البائن البائن بان قال لها انت بائن ثم قال لها انت  
 بائن لا يقع الا طلقة واحدة بائنة لانه يمكن جعله خبرا عن الاول وهو صادق فيه فلا حاجة الى  
 جعله انشاء لانه اقتضاء ضروري حتى لو قال عنيت به البينونة الغليظة ينبغي ان يعتبر وينبت  
 به الحرمة الغليظة الا اذا كان البائن معلقا بان قال ان دخلت الدار فانت بائن ثم قال انت بائن  
 ثم دخلت الدار وهي في العدة تطلق كذا في العيني شرح الكنز \* ولو قال لها انت بائن او خالعهما ثم قال  
 لها ان دخلت الدار فانت بائن ونوى الطلاق ندخلت وهي في العدة لا يقع الطلاق \* ولو قال لامرأته  
 والله لا اقربك ثم قال لها قبل مضي اربعة اشهر انت بائن ونوى به الطلاق او خالعهما يقع الطلاق  
 ثم اذا مضت اربعة اشهر ولم يقربها يقع الطلاق ايضا ولو خالعهما او لائم قال لها انت بائن لا يقع شيء  
 كل حكم صرفته في الطلاق الصريح فكذلك في قوله انت واحدة واعتدى واستبرئى رحمك  
 كذا في السراج الوهاج \* فلوا يانها او خالعهما ثم قال لها في العدة اعتدى ناويا وقع الثاني  
 في ظاهر الرواية كذا في البحر الرائق \* رجل طلق امرأته على جعل بعد الخلع في العدة  
 وقع الطلاق ولم يجب المال اما وقوع الطلاق فلانه صريح فيلحق ولو طلقها على مال او خالعهما  
 بعد الطلاق الرجعي يصح ولو طلقها بمال ثم خالعهما في العدة لا يصح \* ولو قال لها بعد البينونة خالعتك  
 ينوى الطلاق لا يقع شيء كذا في الخلاصة في الجنس السادس في بدل الخلع \* اذا قال لها  
 انت بائن خدا ونوى به الطلاق ثم ابانها اليوم ثم جاء الغد يقع عليها تطليقة با لشرط عندنا  
 قال

قال مشايخنا رح ويضفى على قياس هذه المسئلة انه اذا قال لها ان دخلت الدار فادت بائن ينوى به الطلاق ثم قال لها ان كلمت بلدا دانت بائن ينوى به الطلاق ثم دخلت الدار وقع عليها تطليقة واحدة ثم كلمت فلانا بعد ذلك بتع عليه تطليقة اخرى كذا في الذخيرة \* واو قال للممارة انت طالق بائن فانه يلحقها ولو قال انت بائن لا يتع ولو قال لها اسك سطينة لا يتع كذا في الخلاصة في جنس في من يكون محلا للطلاق \* كل مرتبة توجب حرمة مؤنثة كحرمة المصاهرة والرضاع فان الطلاق لا يلحقها وان كانت في العدة وقد لك لو اشترى امرأته بعد ما دخل بها لا يلحقها الطلاق لانها ليست بمعتدة كذا في البدائع \* المصـ السادس في الطلاق بالكفاية \* الكتابة على نومين مرسومة وغير مرسومة وتعني بالمرسومان ان يكون مصدرا ومعنويا مثل ما يكتب الى العائب وغير المرسومة ان لا يكون مصدرا ومعنويا وهو ما في رحمته من مسنونة وغير مسنونة والمستبينة ما يكتب على الصحيفة والائظ والارض صبي وحده ممكن \* وهمد ونراء قد وغير المستبينة ما يكتب على الهواء والماء وشيء لا يمكن وهمد ونراء به على غير المسنونة لا يقع الطلاق وان نوى وان كان مستبينة لهما غير مرسومة ان نوى الطلاق يقع والا فلا وان كانت مرسومة يقع الطلاق نوى اولم ينو ثم المرسومة لا تحلوا ما ان ارسل الطلاق ان كتب اما بعد فانت طالق فكم كتب هذا يقع الطلاق بلزم به العدة من كتب الكفاية \* وان طلق الملاما بمجىء الكتاب بان كتب اذا جاءك كذاي هذا انت طالق \* الم بحين الله الاحاب لا يتع كذا في فتاوى قاضي خان \* وان كتب اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق فكم كتب بعد ذلك حوائج وجاءها الكتاب فقرأت الكتاب او لم تقرأ يقع الطلاق كذا في الخلاصة \* رجل كتب الى امرأته بحوائج وكتب في آخره اما بعد فاداءك كتابي هذا فانت طالق \* هذا به فمحا كذا به الطلاق فجاء الكتاب تطلق ولو محلا كتابه الحوائج ويرك كذا به الطلاق \* بعثت اليها لم تطلق لانه اذا محلا الحوائج بطل الكتاب فلم يتحقق الشرط وان كتب في اول الكتاب اما بعد فاذا جاءك كتابي هذا فانت طالق ثم كتب الحوائج في آخره ثم محلا الطلاق وبقي ما بعده لم تطلق وان محلا ما بعده وترك الطلاق طلقت كذا في الظاهر \* ولو كتب الطلاق في وسط الكتاب وكتب قبله وبعده حوائج ثم محلا الطلاق وبعثت بالكتاب اليها وقع الطلاق كان الذي قبل الطلاق اقل واكثر كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو كتب اليها اما بعد فانت طالق ثلثا ان شاء الله ارك ونعالي

## كتاب الطلاق ( ٥٣٢ ) في ايفاع الطلاق\* في الطلاق بالكتابة

موصولا بكتابتها لا تطلق وان كان مفصولا تطلق كذا في الظهيرية \* ولو كتب الى امرأته اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق ووصل الكتاب الى ابيها فاخذ الاب ومزق الكتاب ولم يدفعه اليها ان كان الاب متصرفا في جميع امورها فوصل الكتاب الى ابيها في بلدها وقع الطلاق وان لم يكن كذا لا يقع الطلاق ما لم يصل اليها وان اخبرها الاب بوصول الكتاب اليه فان دفع الاب الكتاب اليها وهو ممزق ان كان يمكن فهمه وقراءته وقع الطلاق عليها والا فلا كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا كتب الطلاق واستثنى بلسانه او طلق بلسانه واستثنى بالكتابة هل يصح لا رواية لهذه المسئلة وينبغي ان يصح كذا في الظهيرية \* رجل اكره بالضرب والحبس على ان يكتب طلاق امرأته فلانة بنت فلان بن فلان فكتب امرأته فلانة بنت فلان بن فلان طالق لا تطلق امرأته كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال لآخر اكتب الى امرأتني كتابا ان خرجت من منزلك فانت طالق فكتب فخرجت المرأة بعدما كتب قبل قراءته عليه ثم قرأ عليه وبعث به الى المرأة لم تطلق بالحرج الاول وكذا لو كتب الكتاب على هذا فلما قرأه على الزوج قال للكاتبة تدشرطت ان خرجت الى شهر او بعد شهر كان الحاق هذا الشرط جائزا ذكره في الجامع كذا في محيط السرخسي \* ولو كتب الى امرأته كل امرأة الى غيرك وغير فلانة فهي طالق ثم محاسن الاجيرة ثم بعث الكتاب لا تطلق كذا في الظهيرية \* في المتن لو كتب كتابا في قرطاس وكان فيه اذا اتاك كتابي هذا فانت طالق ثم نسخه في كتاب آخر او امر غيره ان يكتب نسخة وام يمل هواتمها الكتابان طلقت تطليقتين في القضاء اذا اقرانها كتابا او اقامت به بينة واما فيما بينه وبين الله تعالى يقع عليها تطليقة واحدة بائهما اتاها ويبطل الآخر لانها نسخة واحدة وفيه ايضا رجل استكتب من رجل آخر الى امرأته كتابا بطلاقها وقرأه على الزوج فاخذه وطواه وختم وكتب في عنوانه وبعث به الى امرأته فاتمها الكتاب واقر الزوج انه كتابه فان الطلاق يقع عليها وكذلك لو قال لذلك الرجل ابعت بهذا الكتاب اليها او قال اكتب نسخة وابعت بها اليها وان لم تقم عليه البينة ولم يقرانه كتابه لكنه وصف الامر على وجه فانه لا يلزمه الطلاق في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك كل كتاب لم يكتبه بخطه ولم يمله بنفسه لا يقع به الطلاق اذا لم يقرانه كتابه كذا في المحيط والله اعلم بالصواب \*

الفصل السابع في المطلق بالالفاظ الفارسية \* ... عليه الفتوى في زماننا هذا

في الطلاق بالفارسية انه اذا كان فيها لفظ لا يستعمل الا في الطلاق فذلك اللفظ صريح يقع به الطلاق من غير نية اذا اضيف الى المرأة وما كان بالفارسية من الالفاظ لا يستعمل في الطلاق وفي غيره فهو من كنايات الفارسية فيكون حكمه حكم كنايات العربية في جميع الاحكام كذا في البدائع \*  
 اذا قال الرجل لامرأته بهتشم ترا زني فاعلم بان هذه اللفظة استعملها اهل خراسان واهل عراق في الطلاق وانها صريحة عندنا يوسف رح حتى كان الرقع بها رجعيا وينفع بدون النية \*  
 وفي الخلاصة وبه اخذ الفقيه ابوالميثاق في التفريد وعليه الفتوى كذا في التاتارخانية \* واذا قال بهتشم ترا ولم يقل از زني فان كان في حالة غضب ومذاكرة الطلاق مواحدة بملك الرجعة وان نوى بائنا الوثلة فهو كما نوى وقول محمد رح في هذا كقول ابي يوسف رح كذا في المحيط \*  
 ولو قال الرجل لامرأته ترا جگ باز داشتشم او بهتشم او يله کردم ترا او پای کناده کردم ترا فهذا كله تفسير قوله طلقك عما حتى يكون رجعيا وينفع بدون النية كذا في الخلاصة \*  
 وكان الشيخ الامام ظهير الدين المرفعي رح يفتي في قوله بهتشم بالوقوع بلا نية ويكون الواقع رجعيا وينتفى فيما سواها باشتراط النية ويكون الواقع بانما كذا في الذخيرة \* رجل قال لامرأته بك طلاق دست باز داشتشم يقع الطلاق بائنا الوثلة بك طلاق دست باز داشتشم يقع رجعي كذا في التجنيس والمريد \* امرأة قالت لزوجها برا طلاق ده فقال الزوج داد ليرد کرده کبر اوقال داده باد کرده باد ان نوى يقع ويكون رجعيا وان لم ينو لا يقع واوقال داد است او کرده است نوى اولم ينو ولا يصدق في نكاح النية قضاء واوقال داده انکار او کرده انکار لا يقع وان نوى واوقال اها بعد ما طلعت الطلاق داده گیر در لا يقع احري الا ان نوى التتمين \*  
 ولو قالت لا اكنتي بالواحدة فقال داده گیر ان نوى به التتمين من الطلاق طلاق ثلثا واوقال اها بعد ما طلعت منه الطلاق گفته گیر لا يقع وان نوى كذا في الخلاصة \* واوقال دست ار من باز دار فقال بار داشتشم کبر يقع الطلاق اذا نوى ويكون بانما كذا في المحيط \* واوقال ترا فقال الزوج ناداشتشم گیر يقع الطلاق اذا نوى ويكون بانما كذا في الذخيرة \* واوقال مرا طلاق ده فقال لا افعل ففالت اگر بهی بروم شوی کنم گفتم کن خواهی کنی خواهی ده لا يقع كذا في العتائبة \* امرأة قالت مرا سه طلاق ده فقال الزوج دایم بلباء فان كان هذا لغة اهل بلدة من البلدان وام يكن لعاهل بلدة الزوج لا يصدق نه لم يرد به الجواب وان لم يكن لغة

اهل بلدة من البلدان لم یکن جواباً کذا فی محیط السرخسی \* و لو قال ترا یک طلاق و این طلاق  
 اولین و آخرین است یقع واحدة کذا فی الخلاصة \* و لو قال لها تو سه ده و نوبی الطلاق یقع کذا فی  
 خزائن المفتین \* رجل قال لامرأته دست از من باز دار فقالت المرأة باز داشتیم سه طلاق  
 فقال الزوج من نیز از تو باز داشتیم ان نوبی الواحدة فواحدة وان نوبی الثلث فثلث وان لم ینوشیاً  
 لا یقع شیء \* رجل قال لامرأته مرا بکار نیستی و نوبی به الطلاق لا یقع \* رجل قال لامرأته  
 هزار طلاق ترا وقع الثلث \* رجل قال لامرأته فی حال مذاکرة الطلاق هزار طلاق بد است  
 و رکرم طلقت ثلثاً و لو قال مانویت به ایقاع الطلاق فالقول قوله مع یمینه \* رجل قال لامرأته  
 تو سه طلاق باش ان نوبی ایقاع الثلث یقع و الا فلا کذا فی الظهیریة \* و لو قالت طلقنی فقال  
 سه طلاق بر من تو در نهادم بر یقع الثلث کذا فی العتابیة \* و لو قال بالفارسیة تو طلافی یقع کما لو قال لها  
 تو طالتی و کذا لو قال لها تو طلاق باش او سه طلاق باش او سه طلاق شو نطلق من غیرنیة  
 و به کان یفتی الامام الاستاذ ظهیر الدین خالی رح و فی باب السنن لا تطلق من غیرنیة  
 کذا فی الخلاصة \* رجل شاجر مع امرأته فقال لها بالفارسیة هزار طلاق ترا ولم یزد علی هذا وقع علیها ثلث  
 تطلیقات \* امرأة قال لها زوجها انت طالق واحدة فقالت له المرأة هزار فقال الزوج هزار فهدی علی  
 وجهین اما ان ینوی شیاً اولم ینو فی الوجه الاول هو علی مانوی و فی الوجه الثانی لا یقع \*  
 امرأة قالت لزوجها کیف لا تطلقنی فقال الزوج لها بالفارسیة تو از سرتا پا طلاق کرده یسأل الزوج  
 عن مراده \* امرأة سألت زوجها الطلاق فقال الزوج بالفارسیة یم طلاق دادمت و دو طلاق  
 دادست تطلق ثلثاً \* رجل قال لامرأته ترا بیار طلاق ولم یکن له نية یقع بتطلیقتان \* رجل قال  
 لآخر تزوجت امرأة اخرى فقال نعم فقال لیم طلقت المرأة الاولى فقال بالفارسیة از برای ترا  
 ولم یکن تزوج امرأة اخرى ولم یطلق الاولى ولم یرد بذلك الطلاق لا تطلق \* رجل قال لامرأته  
 من طلاق ترا دادم فهذا علی ثلثة اوجه ان نوبی الايقاع او التفویض او لم ینوشیاً فی الوجه الاول  
 یقع و فی الوجه الثانی لا یقع و فی الوجه الثالث یقع کذا فی التجنیس و المزید \* و لو قال دست  
 باز داشتیم ترا فغیه اختلاف الشیخین لکن علی نحو ما ذکرنا فی قوله هاشم \* فی فتاوی النسفی  
 اذا قال دست باز داشتی مرا فقال داشتیم فهو بمنزلة ما لو قال دست باز داشتیم و اذا قالت مرا درکار  
 ندای کن

فهاى كن فقال الزوج ترا در كار نه اى كردم او قالت مرا بجه اى بخشى فقال الزوج بخشيدم  
ان نوى الطلاق يقع وان لم ينو لا يقع كذا فى الذخيرة \* قالت له طلقنى فقال ترا كه ام طلاق  
مانده است يا كه ام تكاح فهو اقرار بالثلاث كذا فى القنية \* مثل نجم الدين ممن قالت  
له امرأته طلقنى فقال لها ترا طلاق مانده است نه تكاح برخيز در و گير قال هذا اقرار انه قد طلقها  
ثلاثا كذا فى المحيط \* رجل قال لامرأته دست باز داشتمت يك طلاق فقالت المرأة باز گوى  
تا گواهان بشنود فقال الزوج دست باز داشتمت يك طلاق فلما افتراقا قالت له اجنبية زن را دست  
باز داشتمى فقال دست باز داشتمش يك طلاق قالوا لوقال فى المرة الثانية والثالثة دست باز داشتم  
يكون انشاء فتطابق ثلثة الا اذا قال حنيت بالثانية والثالثة الاضرار ولو قال دست باز داشتم ام يكون  
اخبارا كذا فى فتاوى قاضى خان \* اذا قال چهار بار تو كشاده است لا يقع الطلاق وان نوى  
ما لم يقل خذى ايما شئت عندا كثر المشايخ وانه منقول من محمد رح و اذا قال لها چهار بار  
بر تو كشادم يقع الطلاق اذا نوى وان لم يقل خذى ايما شئت \* وفى مجموع النوازل لو قالت  
دست از من بردار فقال لها اذهبى الى جهنم يقع الطلاق \* مثل نجم الدين ممن قال لامرأته  
دادست طلاق سرخوئش گير در زى خوئش طاب كن قال الطلاق الاول رجعى فان ام ينو  
بقوله سرخوئش گير طلاقا آخر بقى الاول رجعيا ولا يقع بهذا القيل شى \* وان نوى به الطلاق كان  
طلاقا بائنا ويصير الاول مع الثانى بائنا كذا فى الذخيرة \* ولو قالت گر ان بخردى بعب بازده فقال  
بعب باز دادم ونوى يقع به الطلاق ولو قال بعب باز دادم بغير انشاء لا يقع وان نوى كذا  
فى الخلاصة \* ولو قال ابو المرأة لزوجها گر ان خريده از من بمن بازده فقال تو باز دادم يقع الطلاق  
اذا نوى كذا فى الظهيرية \* ولو قالت سو گند خو بر بطلاق من كه طلاق كار كنم فقال خورده گير حكى  
فتوى شيخ الاسلام الاوزجندى رح انها لا تطلق \* امرأة قالت لزوجها من يكسوى تو يكسوى فقال  
الزوج بيمين گير لا تطلق \* امرأة قالت لزوجها تو بر من چرا آمده كه من زن تو نه ام فقال فى گير  
لا تطلق \* رجل دما امرأته الى الفراش فابت فقال لها اخرجي من مندى فقالت طلقنى حتى  
اذهب فقال الزوج اگر آرزوى تو چنين است چنين گير فلم تقل شيا وقامت لا تطلق كذا  
فى المحيط \* رجل تزوج امرأة فقيل له چرا كردهى فقال كرده گير او نا كرده ترى گير بجمع  
اذا نوى وقيل لا يقع وان نوى وبه يفتى كذا فى الخلاصة \* رجل اكل خبزا وشرب خمرا

فقال نان خور ديم ونبيز زمان ما به ثم قال له رجل بعد فها سكت به طلاق فقال الرجل به طلاق  
لا نطلق امرأته كذا في فتاوى قاضى خان \* في الفتاوى رجل قال لامرأته اكر تو زن  
منى به طلاق مع حذف الياء لا يقع اذا قال لم انوا الطلاق لانه لما حذف فلم يكن مضيفا اليها \* امرأة  
طلبت الطلاق من زوجها فقال لها به طلاق بردار ورفسى لا يقع ويكون هذا تفويض الطلاق  
اليها وان نوى يقع \* ولو قال لها به طلاق خود بردار ورفسى يقع بدون النية \* ولو قالت طلقنى  
فصربها وقال لها اينك طلاق لا يقع \* ولو قال اينك طلاق يقع \* وفي مجموع النوازل سئل  
شيخ الاسلام ممن ضرب امرأته فقال دار طلاق قال لا تطلق وسئل الامام احمد الفلانسى رح  
ممن وكز امرأته وقال اينك يك طلاق ثم وكزها ثانيا وقال اينك دو طلاق وكذا الثالث  
قال تطلق ثلثا فشيخ الاسلام يقول سمي الضرب طلاقا فيبطل والامام احمد يقول سمي الطلاق  
فيقع \* سكران هربت منه امرأته فتبعها ولم يظفر بها فقال بالفارسية به طلاق ان قال  
عنيت امرأتى يقع وان لم يقل شيئا لا يقع كذا في الخلاصة \* ولو قال لها دار طلاق لا يقع  
في جنس الاضافة اذا لم ينولد م الاضافة اليها وقيل يقع من غير نية وهو لا شبه لان قوله دار  
في العادة وقوله خذ سوا ولو قال لها خذى طلاقك يقع من غير نية كذا ههنا كذا في المحيط \* سئل  
شمس الائمة الا وزجندى رح عن امرأة قالت لزوجها لو كان الطلاق بيدى لطلقت نفسى  
الى تطليقة فقال الزوج من يزار دادم ولم يقل دادم ترا قال يقع الطلاق \* امرأة  
قالت لزوجها طلقنى ثلثا فقال الزوج اينك يزار لا تطلق من غير نية \* رجل طلق امرأته  
فقيل له في ذلك فقال دادم يزار ديگر تطلق ثلثا من غير نية \* امرأة قالت لزوجها  
من بر تو به طلاق ام فقال الزوج بيشى او قال به طلاق بيشى او قال به مكوچ صد كو فهذا كله  
اقرار منه بالثلاث فيقع عليها ثلث تطليقات \* سئل الفقيه ابو بكر رح ممن قال لامرأته يزار طلاق  
تويكى كرم قال يقع ثلث تطليقات وكذلك اذا قال يزار طلاق ترايكي كنم ونوى الطلاق  
يقع ثلثا كذا في الذخيرة \* سئل نجم الدين رح ممن قال لامرأته نكاح بيننا احتياطا  
فقالت بين وجه الحرمه ونازمته في ذلك فقال سزاي اين زنكان اين است كه بمچنين حرام  
ميدارى قال يكون اقرارا بالحرمه \* ولو قال سزاي اين زنكان آن است كه حرام دارى ولم يقل  
بمچنين لا يكون اقرارا بحرمه هذه لعدم الاضافة بخلاف الاول لان قوله اين زنكان و بمچنين



تحقيق الحرمة منه كذا في الخلاصة في جنس المتفرقات \* مثل شيخ الاسلام الفقيه ابو نصر  
من مكران قال لامرأته اتريدين ان اطلقك قالت نعم فقال بالفارسية اگر تو زن مني يك طلاق  
و طلاق سه طلاق قومی و آخرجی من مندی و هو يزعم انه لم يرد به الطلاق فانقول قوله كذا  
في المحيط \* مثل ابوبكر من مكران قال لامرأته يزارم يزارم يزارم تو مرا ييزري نباشي  
فقلت المرأة الى متى تقول فاني اخاف لم يبق بيني وبينك شيء فقال الزوج چنین خواهم  
فلما صحا قال لم انه كرشياً من ذلك فقال ارجرائها لاتطلق وهي امرأته كذا في التاتارخانية \*  
في فتاوى النسفي رجل قال آن زن كرا بخانه است به طلاق وليست امرأته في بيته  
وقت الطلاق نطلق امرأته ولو قال اين زن كرا بايخانه اندر است به طلاق وليست هي  
في هذا البيت وقت الطلاق لاتطابق كذا في الخلاصة والمحيط \* في فتاوى النسفي اذا  
قال لامرأته المدخول بهاتر ايك طلاق ترايك طلاق فهما بمنزلة قوله انت طالق انت طالق كذا  
في الذخيرة \* ولو قالت مرا طلاق ده مرا طلاق ده مرا طلاق ده فقال دادم يقع ثلث ولو قالت  
مرا طلاق ده مرا طلاق ده مرا طلاق فقال دادم يقع واحدة ولو قالت مرا طلاق كن مرا طلاق كن  
مرا طلاق كن فقال كرم كرم كرم تطلق ثلثا وهو الاصح \* ولو قالت ازو حها مرا طلاق ده  
فقال اين نيز داده و آن يقع اذا نوى ولا ينفع بدون النية كذا في العصول العمادية في الفصل الثاني  
والعشرين في الخلع \* امرأة قالت لزوجها من وكيل تو هست فقال هي فقلت طلقت نفسي ثلثا  
فقال الزوج تو بر من حرام گشتي ما را به ابايد و دان نوي بالوكيل الطلاق دون العدد يقع  
واحدة رجعية وان نوى المفارقة دون العدد يقع واحدة بانه وهذا مندهما واما مندها  
فينبغي ان لا يقع كالوكيل بالواحدة اذا اطلق ثلثا كذا في الخلاصة \* وعليه الفتوى \* مثل  
نجم الدين رح من خالع امرأته ثم قال لها في عدتها دادم سه طلاق وادم يزدمليه قال  
ان نوي ثلث نطليقات طلقت ثلثا والا فلا \* زن را گفتم ترا طلاق دادم مردمان ملاست  
كروند گفتم دكر دادم گفتم ويرا گفتم طلاق قال نعم اذا كان في العدة كذا  
في الفصول العمادية في الفصل الثاني والعشرين \* رجل قيل له اين ملا زن تو هست  
فقال هست ثم قيل له اين زن تو سه طلاق هست فقال هست وهو يزعم انه لم يسمع قوله سه طلاق  
وانما سمع اين زن تو هست قالوا لا يصدق قضاء وهذا ان قل زن تو سه طلاق هست بصوت جهير

## كتاب الطلاق . ( ٥٢٠ ) في ايقاع الطلاق \* في الطلاق بالالفاظ الفارسية

اما اذا لم يكن كذلك صدق قضاء \* رجل قال لغيره زن از تو سه طلاق كراين كار كرده فقال هرا طلاقه يكون جوابا حتى لو لم يكن هذا الشخص فعل ذلك الا امر لا يقع الطلاق كذا في الظهيرية \* قالت لزوجهاسن باتونى باشم فقال الزوج مباش فقالت طلاق به ست تو است مرا طلاق كن فقال الزوج طلاق مكنم طلاق مكنم وكرر ثلثا طلقت ثلثا بخلاف قوله كنم لانه استقبال فلم يكن تحقيقا بالتشكيك \* وفي المحيط لوقال بالعربية اطلق لا يكون طلاقا الا اذا غلب استعماله للحال فيكون طلاقا \* وفي ايمان مجموع النوازل سئل نجم الدين عن امرأة قالت لزوجهاسن برتو سه طلاق ام فقال الزوج هلاهل تطلق ثلثا قال لا الا ان ينوبها ولو قالت لزوجهاسن طلاق لا ابرتو حرام فقال آرى حرمت عليه بتطليقة \* سئل نجم الدين عن رجل قال لامرأته اذهبي الى بيت امك فقالت طلاق ده تا بروم فقال تو برو من طلاق دادم فرستم قال لا تطلق لانه وعد كذا في الخلاصة \* ولو قال لها ترا طلاق او طلاق تر افهي طلاق ولا فرق بين التقديم والتاخير كذا في خزائن المفتين \* سئل شيخ الاسلام نجم الدين النسفى رح عمن قال لامرأته وكانت له امرأتان سه طلاق آن ديگر ترا دادم تو اين سه طلاق بوى ده زن كفت اين سه طلاق بوى دادم و مبداهم كه اين زن سه طلاق شد ديگر كه خطاب باوى كمر و طلاق شود يا نه فقال نه اين طلاق شود و نه آن \* رجل من عاداته ان يقول اذا رأى صبيا اى مادرت شش طلاق فسكرو من الخمر فاتا دابنه نظنه صبيا اجنبيا فقال روى مادرت شش طلاق ولم يعلم انه ابنه طلقت امرأته ثلثا \* رجل طلق امرأته ثنتين فقيل له بيا تا آشتنى كنست فقال ميان ما ديوار آهني ميبايد لا تطلق امرأته ثلثا ولا يكون هذا اقرارا بالطلاقات الثلاث \* امرأة قالت لزوجهاسن برتو سه طلاق ام فقال تو چه سه طلاق ده هر ار طلاق لا تطلق امرأته كذا في الظهيرية \* سئل نجم الدين رح عمن قالت له امرأته مرا بر ك باتو باشيد ن نيست مرا طلاق ده فقال الزوج چون تو روى طلاق داده شد وقال لم انوال طلاق هل يصدق قال نعم ووافقه في هذا الجواب بعض الائمة كذا في الذخير \* رجل اتهم امرأته برجل ثم رأى ذلك الرجل في بيته فغضب وقال زن غررا طلاق دادم قبل يقع الطلاق اذ انوى وقيل بالوقوع من غيرنية \* رجل جمع الاصدقاء وامرأته ان تتخذ لهم طعاما فلم تفعل وذهبت من بيت الزوج فقال الزوج زنيم دوست و دشمن مرا نبود از من نه طلاق ذكر

ذکر فی مجموع النوازل انه تطابق امرأته \* رجل قال لخدمته و هم یذکرون امرأته بسوء عند ان  
 کر دید که بسوء طلاق کردیدش ابو چندان کر دید که سه طلاق کردیدش يقع الطلاق علیها کذا  
 فی المحيط \* ولو قال لها دامت بک طلاق و سکت ثم قال و د طلاق و سه طلاق يقع الثلث \*  
 ولو قال ترا یک طلاق و سکت ثم قال و د و يقع الثلث ولو قال و د و غیر الواد ان نوى المعطى يقع الثلث  
 وان لم ينو يقع واحدة کذا فی الخلاصة \* ولو قال ترا طلاق و دادم خریدی گفت خریدم و خویش را  
 سه طلاق دادم شوی گفت رستی ان عنی بقوله رستی الاجازة وقع الطلعات الثلث و الانواع واحدة  
 رجعية کذا فی العتایمة \* ولو قال لها از تو بر ار شد م لا يقع بدون النیة \* ولو قلت بر ار شد از من  
 و دست ما ز دار از من فقال بر ار شد بشرط النیة و بقولها هذا لا بصبر حال مداسرة الطلاق \*  
 ولو قال لها ما با تو کاری نیست و ترا با من فی اعطیننی ما کان لی عندک یا ذمی حیث شئت  
 لا يقع بدون النیة کذا فی الخلاصة \* مثل نجم الدین روح ممن قال لا و اندر خد و کلامه مادر و  
 و سه ماده من بد ار ثم قال دامت یکی طلاق ثم قال ان من آخرین بد ان گفتیم که باید  
 که معنی سخن اول مذات باشد باشی هل له ان بتزوجها بعد ذلک قال لا و قد طلقت فلذا کذا  
 فی الظهیریة \* ولو قال لها تو از من چنان دوری چنانکه که از من نه لا يقع الطلاق بدون النیة \*  
 رجل قال لآخرین تو بر تو هزار طلاق است فقال له الآخرین تو بر تو بر سه طلاق است  
 افقی الشیخ الامام النسفی انه نطق امرأته قال روح و اکمن هذا فی رواة من سمعته و فی ظاهر الروایة  
 لا نطق \* ولو قال لا و أنت تو مرا الشائی تأقیات او بر مر لا يقع الطلاق بدون النیة \*  
 ولو قال و بر اشوی بلال می باید صارت مطلقة الثلث کذا فی الخلاصة \* ولو قال لها تو حلال  
 خویش کن لا بکون اقرا منه بالثلث و او قال حیث زمان کن بکون اقرا بالثلث اذا بوی \*  
 و لو قال میان را نیست ان بوی الثلث و الثلث و الا فلا شیء \* و لو قال ان سمعت میان را درست  
 لبس بشیء بلا نیة \* لو قال میان ما دیوار آهین می باید لا يقع کذا فی الواحد للک درمی \*  
 قالت مرا طلاق و سه ثم قالت دادمی فقال دادم ان قال منفلا ما بد دل علی الدل لا يقع  
 وان قال مخففا يقع و کذلک لو قال دادم ولم نقل کذا فی التارخانیة ناقلا من الحجج \*  
 فی مجموع النوازل امرأته قالت لزوجها آخرین بوام فقال الزوج نه تو نه زنی تو لا يقع بهذا شیء  
 کذا فی المحيط \* و لو قال تو زن من نی لا يقع وان نوى هو المختار کذا فی جواهر الا خلاط \*

سئل الدبوسي عن قال لامرأته هشة هشة حرامى حرامى قال لا يصدق في انه لم يرد به الطلاق وطلقت ثلثا كذا في الحاوى \* في النسفية سئل عن امرأة قالت لزوجها باتوني باشم قال ناباشيد كبر فقالت اين چه سخن بود آن كن كه خداى تعالى در رسول خدا فرمود نيكو بگو طلاق تا بروم فقال طلاق كرده گير برو هل يقع الطلاق ان نوى الا بتمام يقع واحدة قيل اليس قوله طلاق كرده گير واحدة وقوله برو واحدة فقال يراد بهما الواحدة الا ان ينوى ثنتين فتصح كذا في التآثر خانية \* سئل شيخ الاسلام طه بن حمزة عن طلق امرأته طلقتين ولا يدري من حيث الظاهر وقوع الثلث عليها فعيل له لم لا تنزوجهما فقال دى مرا نشايد تار دى ديگرى نه بيند ثم يقول عنيت به وجه ابوها واضها وام اطلق ثلثا قال اين اقرار بود به طلاق شد گى آن زن بحكم كذا في الظهيرية \* في فتاوى النسفية رجل قال لامرأته بعدما قالت لها في خصومة وقعت بينهما من باتو نمي باشم اگر نباشي پس انت طالق واحدة وثنيتين وثلثا فقالت مي باشم يقع الثلث \* وعلى هذا رجل لامه ابوه لاجل امراته فقال الابن اگر ترا خوش نيست پس دادمش سه طلاق فقال الاب مرا خوش است وهو نظير مسئلة الشتم والمجازاة حتى لو لم يقل پس يكون تعليقا والمسئلتان لا تشبهان قوله لها انكر مرا نحو اهي ترا طلاق فقالت مي خواهم لا تطاق لان هذا تعليق بالارادة وانها امر باطن لا يوتف عليه فيتعلق بالاختيار وما قوله پس دادمش تحقيق كذا في الخلاصة \* ولو قال لامرأته دو رباش از من يقع اذا نوى ولو قال يزارم از زن و خواسته آن ان ندى طلاقا يكون طلاقا والا فلا كذا في التآثر خانية والله اعلم بالصواب \*

الباب الثالث في تفويض الطلاق وفيه ثلثة فصول النص الاول في الاختيار \* اذا قال لامرأته اختارى ينوى بذلك الطلاق او قال لها طلقى نفسك فلها ان تطلق نفسها ما دامت في مجلسها ذلك وان تطاول يوما او اكثر ما لم تتم منه او تأخذ في عمل آخر وكذا اذا قام هو من المجلس فالامر في يدها ما دامت في مجلسها وليس للزوج ان يرجع في ذلك ولا ينهها عما جعل اليها ولا يفسخ كذا في الجوهرة النيرة \* اذا قامت من مجلسها قبل ان تختار نفسها وكذا اذا اشتغلت بعمل آخر يعلم انه كان قاطعا لما قبله كما اذا دامت بطعام لتأكله او دامت او اقشطت او اغتسلت او اختضبت او جاء معها زوجها او خاطبت رجلا بالبيع والشراء فهذا كله يبطل خيارها كذا في السراج الوهاج \* ولو شربت ماء لا يبطل خيارها

لا نها قد تشرب لتتمكن من الخصومة وكذاك اذا اكلت شيأ يسير من غير ان تدعو بطعام كذا  
 في النبيين \* ان قامت قاعدة اوليست ثيابا من غير ان تقوم او فعلت فعلا قليلا لم يدعوا ان ليس باعراض  
 لم يبطل خيارها ولو قالت ان موالي شهودا اشهدهم على اختماري او ان موالي يبي لا سنشيرة  
 او كانت قائمة فاتكأت او وقعت فهي على خيارها وكذا اذا كانت قاعدة وانكأت فهي  
 على خيارها على الاصح وان اضطجعت فعن ابي يوسف ربح روايتان احدهما يبطل خيارها  
 وبه قال زفر ربح والثانية لا يبطل \* وان كانت قائمة فركبت بطل خيارها وكذا اذا كانت على  
 دابة فركبت على دابة اخرى كذا في السراج الوهاج \* وان كانت منقطة فاستوت فامدة  
 لا يبطل خيارها كذا في الظهيرية \* وان كانت راسية فنزلت او على العكس بطل خيارها كذا  
 في الخلاصة \* وان كانت تسير على دابة او في محمل فوقعت فهي على خيارها وان سارت بطل  
 خيارها الا ان تختار مع سكوت الزوج لان سبب الدابة ووقوفها مضافان اليها فادارت كان  
 كمجلس آخر كذا في الاخيار شرح المختار \* وان كانت على دابة وانقضى سارت بطل خيارها  
 وان كانت واقفة فادارت بطل سارت او كانت سائرة فادارت كما سمعت في خطوطها ذلك ثابت  
 منه وكذا ان كانت ماشية وان سمعت خطوطها اجوان الم من سوادها فادارت الدابة  
 سائرة فوقفها بقي خيارها ولو كانت في بيت فمشيت من جانب الى جانب فبقي خيارها  
 والسفينة كالبيت لا كالدابة قال شمس الاثمة المختار في ربح سوادها على دابة من او على دابة  
 واحدة او كانت هي على دابة وهم يمشي اذ كانا في سفينة او في سفينة واحدة اربح من  
 او في محمل واحد حتى انوارا على عائق رجل واحد فادارت بطل في خطها فادارت  
 منه والاول كذا في الدرس والعمدة في اتصال الباش والعش من \* وفي المحمل يتود والعمدة ان  
 وهما يبي لا يبطل كذا في العمدة \* وان كانت منقطة فادارت بطل وان كانت منقطة فادارت بطل  
 خيارها كذا في الظهيرية رجال حراما فادارت فبطل خيارها بطل في ربح سوادها فادارت بطل  
 طوعا او كرها خراج الامر من يدها \* في مجموع النوارل وفي الاصل من نسخة الام  
 خواهر زادوه منقطة اذا قامت ليدعوا ليهود بان ام كن منقطة فادارت بطل في ربح سوادها فادارت بطل  
 لا يحلوا ما ان تعاد من موضع الزم لنحو ان لم نحول لا يبطل خيارها لانها في ربح سوادها فادارت بطل  
 من موضعها اختلاف المشايخ رحمهم الله بما عدا ما في ان المعتمد في بطلان الاختصاص في الاموال المجاس

صند البعض ايها وجد وصند البعض الامراض وهذا اصح حتى لو قالت المرأة خويشتن  
 فريدم فتمام الزوج وجاء اليها ومشى خطوة اوخطوتين وقال فرد قسم صبح الخلع وهذا يوافق  
 قول البعض كذا في الخلاصة \* وان ابتدأت الصلوة بطل خيارها فرضا كانت الصلوة  
 او واجبة او نفلا فان خيرها وهي في الصلوة فاتممتها فان كانت في صلوة الفرض او الواجب كالوتر  
 لا يبطل خيارها حتى تخرج من الصلوة وان كانت في صلوة التطوع فان سلمت على راس الركعتين  
 فهي على خيارها وان زادت على الركعتين بطل خيارها ولو خبرت وهي في الاربع قبل الظهر فاتمت  
 ولم تسلم على رأس الركعتين اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يبطل خيارها كما في التطوع المطلق  
 وقال بعضهم لا يبطل وهو الصحيح كذا في البدائع \* وان سبحت او قرأت شيئا يسيرا لم يبطل  
 خيارها وان طال بطل كذا في الجوهرة النيرة \* ولو قالت اعطني كذا ان كنت تطلقني بطل  
 حتى لو طلقت لا يقع ولو قالت لم لا تطلقني بلسانك ثم طلقت نفسها يقع ذكره في الفتاوى \*  
 واذا خيرها واخبرت بالشفعة ينبغي ان تقول اخترتها كذا في العتابية \* ولو خيرها فلم تسمع  
 او كانت غائبة فلها الخيار في مجلس علمها ولو قال الزوج علمت في مجلس القول وانكرت المرأة  
 فالقول لها كذا في محيط السرخسي \* ثم لا بد من النية في قوله اختاري فان اختارت نفسها  
 في قوله اختاري كانت واحدة بائنة ولا تكون ثلثا وان نوى الزوج ذلك كذا في الهداية \*  
 فاذا اختارت نفسها فانكر قصد الطلاق فالقول له مع يمينه اما اذا خيرها بعد مذاكرة الطلاق  
 فاختارت نفسها ثم قال لم انزل الطلاق لم يصدق في القضاء وكذا اذا كانا في غضب واذا لم يصدق  
 في القضاء لا يسع المرأة ان تقيم معه الا بنكاح مستقبل كذا في فتح القدير \* وفي المحيط ولا بد  
 من ذكر النفس او التطليقة والاختيار في اخذ الكلامين لوقوع الطلاق بان قال الزوج اختاري  
 نفسك او اختاري تطليقة او اختاري اختيارا او قالت المرأة اخترت نفسي او اخترت تطليقة  
 او اختيارا وقع الطلاق بذلك \* اما لو قال اختاري فقالت اخترت لم يقع شيء \* ولو قال  
 لها اختاري فقالت فعلت فكذا ولا يقع شيء بخلاف ما لو قال اختاري نفسك فقالت فعلت  
 حيث يقع كذا في غاية السروجي \* ويشترط ذكر النفس متصلا وان انفصل فان كان في المجلس  
 صبح والا فلا وتكرار قوله اختاري يقوم مقام ذكر النفس وكذا قولها اختارني او امي او اهلي  
 او

او الزواج يغني عن ذكر النفس كذا في التبيين \* بخلاف قولها اخترت قومي او ذارحم محرم لا يقع ويغني ان يحمل على ما اذا كان لها اب او ام اما اذا لم يكن ولها اخ يغني ان يقع \* ولو قال اختاري فقالت اخترت نفسي لابل زوجي يقع ولو قدمت زوجي لا يقع ولو قالت اخترت نفسي او زوجي لم يقع ولو عطف بالواو والاعتبار للمقدم ويلغوما بعده واخيرها ثم جعل لها الفاعل ان تختارها فاختارته لا يقع ولا يجب المثل كذا في فتح القدير \* ولو قال لها اختاري فقالت اخترتك ثم قالت منيت نفسي ان كان ذلك في المجلس طلعت وصدقت وان قالت بعد القيام من المجلس لا تطلق ولا يقل قولها كذا في فتاوى قاضي خان في فضل الطلاق الذي يكون من الوكيل او من المرأة \* ولو قال لها اختاري فنالت اذا اختار نفسي فهي طالق استحسانا كذا في الهداية \* ولو قال لها اختاري فقالت ابنت نفسي او حرمت نفسي او طلفت نفسي كان جوابا ويقع به الطلاق بان كذا في السراج الوهاج \* وان كان التفويض مقرونا بذكر الطلاق ان قال لها اختاري الطلاق فقالت اخترت الطلاق فهي واحدة رجعية \* وان ذكر الثلث في التخيير بان قال لها اختاري فلما فقالت اخترت يقع الثالث كذا في البدائع \* ولو قال لها اختاري اختاري اختاري فقالت اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة او اختيارا وقع الثالث بلاية وكذا لا يحتاج فيه الى ذكر العس هدا في رواية الاجماع وفي رواية الزبادات بشرط النية وان كرر قوله اختاري \* ثم وقوع الثلث معها بالاختيار الاولى او الوسطى او الاخيرة قول ابي حنيفة ربح وعندهما تطلق واحدة \* واو قالت اخترت اختيارا او الاختيار او مرة او بمرة او دفعة او بدفعة او بواحدة او اختارها واحدة يقع ثلث في قولهم جميعا \* ولا فرق بين ان يذكر الاخيرين او الاولين او اياهم فذكر كذا في التبيين \* واو قالت طلفت نفسي او قالت انا طالق فهو حواط لكل ونطلق فلما كذا في المحيط \* ولو قال لها اختاري ثلث مرات فقالت اخترت التولية او اخترت التولية الاولى يقع واحدة بالاجماع كذا في الظهيرية \* ولو قال لها اختاري اختاري اختاري او ذكر الخيم بين بحرف الغاء فقالت قد طلعت نفسي واحدة او اخترت نفسي تولية فهي واحدة بانها هكذا البدائع \* ولو قالت اخترت نفسي قبل تكرار الزوج بطل ما بعده كذا في العنانية \* واذا قال لها اختاري اختاري اختاري فقالت قد اطلت واحدة بطل ذلك كله كذا في المحيط \* وان قال لها اختاري اختاري

فاختارت نفسها فقال الزوج نويت بالاول الطلاق واردت بالاخيرين ان افهمها لم يصدق في القضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالى كذا في السراج الوهاج \* ولو قال اختاري اختاري بالف فقالت اخترت جميع ذلك وقعت الاوليان بلا شيء والثالثة بالف وكذا لو قالت اخترت نفسي اختيارة او واحدة او بواحدة كذا في معراج الدراية \* وان قالت اخترت نفسي بالاولى او الوسطى او الاخيرة فكذلك عند ابى حنيفة رح وعندهما ان اختارت بالاولى والوسطى يقع واحدة بلا شيء وان اختارت بالثالثة يقع بالف كذا في الكافي \* ولو قالت طلقت نفسي بواحدة او اخترت نفسي بتطبيقه فهي واحدة بائنة فبعد ذلك تسأل المرأة من ذلك فان قالت هربت الاولى والثانية وتعتا بلا شيء او الثالثة بانتهى بالف كذا في فتح القدير \* وان قال اختاري واختاري بالف فقالت اخترت واحدة او اخترت واحدة او بواحدة يتبع الثلث بالف اجماعا \* وان قالت بالاولى او الوسطى او الاخيرة فكذلك عندهما لا يقع شيء كذا في الكافي \* ولو قال اختاري واختاري بالف فقالت اخترت تطبيقه او طلقت نفسي لم يقع شيء اجماعا هكذا في محيط الرخسى \* ولو قالت طلقت واحدة لم يقع عندهم ولو كرر لكل تخيير ما لا على حدة اختارت ما شاءت كذا في العتابية \* ولو قال لها اختاري من ثلث تطبيقات ماشئت فلها اختيار واحدة او اثنتين عند ابى حنيفة رح لاخير وعندهما تملك ان تطلق نفسها لثلاث كذا في فتح القدير \* واذا قال لها اختاري فقالت لا اختارك او قالت لا اريدك او قالت لا حاجة لي فيك فهذا كله باطل \* ولو قالت لا اختار الطلاق فهذا رد الامر وان قالت هربت زوجي او احببته فهي على خيارها وان قالت كرهت فراق زوجي فقد اختارته وان قالت اخترت ان لا اكون امرأتك فقد بانت منه كذا في المحيط \* ولو قال اختاري تطبيقه فقالت اخترتها يتبع رجعية ولو قال اختاري تطبيقين فاختارت واحدة يتبع \* ولو قال لرجل خير امرأتى فما لم يكن يخبرها لم يكن الخيار لها ولو قال اخبرها بالخيار فقبل ان يخبرها سمعت الخبر فاختارت نفسها وقع كذا في محيط السرخسى \* واذا قال لها اختاري نفسك اليوم او هذا الشهر او شهرا او سنة فلها ان تختار نفسها مادام الوقت بانها سواء اعرضت من المجلس او اشتغلت بعمل آخر او لم تعرض فهو سواء ويكون لها الخيار في ذلك الوقت الموقت ولو قال اختاري اليوم او هذا الشهر فلها الخيار فيما بقي من اليوم او الشهر لا يزداد على ذلك ولو قال يوما فهو



من ساعدتك على مثلها من العدو ولو قال شهرا فهو من الساعة التي نكلم فيها الى ان يستكمل  
ثلثين يوما \* والخيار ان كان موقتا يبطل بمضى الوقت سواء علمت او لم تعلم بخلاف ما اذا كان  
غير موقت كذا في السراج الرهاج \* ولو قال احذري اليوم واختاري غدا مردت في اليوم  
لا يبطل في العداء قال احتذري في اليوم وغدا مردت في اليوم يبطل اصلا كذا في محيط الاسرى \*  
العصل لئلا يسي في الامر باليد \* الامر باليد كالتحبيبة في حديث مسائلة من اشراط ذكر المنس  
او ما يقوم مقامه ومن عدم ملك الزوج له \* وفي ذلك سوى بية الثالث وانها يصح ههنا  
لا في التحبيبة كذا في تتم التدبير \* اد اقل لا ما امة امك يدك بنوى الطلاق وان كانت تسمع  
فامرها بیده ادا امت في مجلسها وان لم تسمع وامرها بیده ادا علمت او لمعها كذا في المحيط \*  
وان كانت عاينة فهو على وجهه ان اطاع الكلام فلها الحذر في المحاسن الذي يسمعها منه واما  
اد اجعل الامر اليها موقتا بوقت وان بلغها مع بقاء شيء من الوقت ما لها الحذر في البينة وقت وان  
مضى الوقت قبل ان يعلم ثم علمت فلا حذر لها كذا في السراج الرهاج \* وان مال لها مرك بيدك  
بنوى زنا فالبعدا حثرت نفسي بواحدة فهي ثلث كذا في الهداية \* ولو مال امك بيدك  
بنوى الزنا فالبعدا حثرت نفسي بواحدة وان بنوى انتم في واحدة وكذا اذا قال تطلبت  
نفسى واحترت نفسي وام يدكوا الثلث فهي ثلث وكذا اذا قال انت نفسي او حرمت  
نفسى وعبرداك من الانباط التي تصلح حواجا \* ولو قال تطلبت نفسي واحدة او احثرت  
نفسى انطابئة فهي واحدة والتد كذا في البدائع \* اد اعمل امرها بیده ادا حثرت نفسي في مجلس  
عامها كانت بواحدة وان كان الرهح اراد له اثبات وان بنى نسي او واحدة او لم يكن له  
بينة في العدو فهي واحدة كذا في المحيط \* اد قال امرك بيدك في طابئة فهي تطلبت  
رجعية \* وفي المستقن اذا مال امرك بيدك في ثلث تطالبات تطلبت نفسها واحدة او نسي  
فهي رجعية كذا في الاحرة \* اد حل قال لامرأتها امرك بيدك بطل امك بيدك وماتت المرأة  
لم لا تطغى باسمك لم يكن ذلك رد او كان لها ان يطلق نفسها كذا في مساوي قاضي حان \*  
واذا جعل امرها بیده فثالث فثالث نفسي تطلبت رد اد اعمل امرها بیده فثالث فثالث نفسي تطلبت  
كذا في اصول الاستروشي \* ولو قال امرك في يدك او في يديك او في يديك او في يديك  
او جعلت الامر بيدك ووصفت الامر كذا في يدك بنوى الطلاق صح اد قال في يديك او جعلك

اورأ سك او سحوه الم يصح الابلانية \* ولونوى بالامر باليد واحدة ثم نوى ثلثا لم يصح وكذا لا يصح نية الثنتين الا في الامة كذا في العتابة \* ولو قال امرك في فمك او لسانك فهذا كقوله امرك بيدك \* ولو قال لها امري بيدك المختار ان هذا كقوله امرك بيدك كذا في الخلاصة \* ولولم يرد الزوج بالامر باليد طلاقا فليس الامر بشيء الا ان يكون في حالة الغضب او في حالة مذاكرة الطلاق ولا يدين في الحكم انه لم يرد به الطلاق في الحالتين وان ادعت المرأة نية الطلاق او انه كان في غضب او مذاكرة الطلاق فالقول قوله مع اليمين وتقبل بينة المرأة في اثبات حالة الغضب ومذاكرة الطلاق ولا تقبل بينتها في نية الطلاق الا ان تقوم البينة على اقرار الزوج بذلك كذا في الظهيرية \* واذا جعل امرها بيدها وطلقت نفسها وقال الزوج انما طلقت نفسك بعد اشتغالك بكلام او بعمل وقالت بل طلقت نفسي في ذلك المجلس من غير ان اشتغل بكلام آخر وبشيء آخر فالقول قولها ووقع الطلاق كذا في فصول الاستروشى \* دعوى المرأة على زوجها انه جعل امرها بيدها لا تسمع اما لو طلقت المرأة نفسها بحكم الامر ثم ادعت وقوع الطلاق ووجوب المهر بناء على الامر فانه يسمع وليس للمرأة ان ترفع الامر الى القاضي حتى يجبر الزوج على ان يجعل امرها بيدها كذا في الخلاصة \* جعل امرها بيدها ان قام مقام وطلقت نفسها فارعى انها لم تطلق نفسها في مجلس علمها وادعت الابقاع في مجلس العلم فالقول لها وذكر الحاكم قال جعلت امرك بيدك امس فلم تطلقى نفسك فقالت اخترت فالقول له كذا في الوجيز للكردرى \* سئل جدى رح عمن جعل امرأته بيدها اگر قمار کند ثم قامر فطلقت المرأة نفسها ثم ادعى الزوج انك قد علمت مذئذنى ايام ولم تطلقى في مجلس علمك وقالت المرأة لا بل علمت الآن فطلقت نفسي على الفور فالقول لمن يكون اجاب ان القول للمرأة كذا في الفصول العمادية في الفصل الثالث والعشرين \* رجل جعل امرأته بيدها فقالت للزوج انت على حرام او انت منى بائن او انا عليك حرام او انا منك بائن فهذا كله طلاق \* ولو قالت انت حرام ولم تقل على او قالت انت بائن ولم تقل منى فهو بائن ولو قالت انا حرام ولم تقل عليك او قالت انا بائن ولم تقل منك فهذا كله طلاق كذا في المحيط \* رجل جعل امرأته بيدها في الطلاق فقالت لزوجها طلفتك كان باطلا كما

كما لو اضاف الزوج الطلاق الى نفسه كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال لها امرك بيدك اليوم وبعد الغد لم يدخل فيه الليل في ذلك حتى لو اختارت نفسها في الليل لا يقع وان ردت الامر في يومها بطل امر ذلك اليوم وكان لها الامر بعد الغد كذا في الذخيرة \* وكذا لو قالت في اليوم ابطلت كل ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال لها امرك بيدك اليوم وضد دخلت الليلة تحت الامر وان ردت الامر في يومها ذلك لم يكن لها الامر في الغد كذا في الذخيرة \* وفي الرولوية وعليه الفتوى كذا في التاتارخانية \* رجل قال لامرأته امرك بيدك اليوم وضداً وبعد غد فردت في اليوم بطل كله وليس لها ان تختار نفسها بعد ذلك وهذا الصحيح \* كذا في فتاوى قاضي خان \* وعن ابي يوسف رح في الاملاء انه لو قال امرك بيدك اليوم وامر بك بيدك ضداً فهما امران حتى اذا اختارت زوجها اليوم ثم جاء الغد ضداً والامر يرد وهذا الصحيح \* كذا في الكافي \* ولو اختارت نفسها اليوم فطلقت ثم تزوجها قبل صبح الغد رأت ان تختار نفسها فلها ذلك وتطابق اخرى اذا اختارت نفسها كذا في المدائع \* ولو قال امرك بيدك يوم يقدم فيه فلان فهو على اليوم دون الليل ولو قدم بلان وامرته لم تقدم منه حتى غربت الشمس خرج الامر من يدها كذا في العتابة \* ولو قال لها امرك بيدك اليوم وضد فردت في اليوم بطل الامر كذا في فتاوى قاضي خان \* وان قال امرك بيدك يوم او شهراً او سنة او قال اليوم والشهر والسنة او قال هذا اليوم وهذا الشهر وهذه السنة لا يمتد المجلس ولها الامر في الوقت كله تختار نفسها فيما شاءت منه \* وامرأت من مجلسها او نساء من غير الجواب لا يبطل خیارها ما بقي شيء من الوقت بلا خلاف غير ان كان ذكراً اليوم او الشهر والسنة منكراً فلها الامر من الساعة التي نكحها الي مثلها من الغد والشهر والسنة ويكون الشهر ههنا بالادام وان ذكر معرفاً فلها الخيار في بقية اليوم وفي بقية الشهر وفي بقية السنة ويعتبر الشهر بالهلال \* ولو اختارت نفسها في الوقت مرة ايسر لها ان تختار نفسها مرة اخرى وابو نائل احسب زوجي اولا اختار الطلاق ذكر في بعض المواضع ان علي قول ابي حنيفة ومحمد رح يخرج الامر من يدها من جميع الوقت حتى لا تملك ان تختار نفسها بعد ذلك وان بقي الوقت كذا في المدائع \* ولو قال لها امرك بيدك في هذا الشهر فاختارت زوجها ج الامر من يدها في قول ابي حنيفة ومحمد رح وعلي قول ابي يوسف رح يبطل الامر في ذلك المجلس لاقى مجلس آخر

وفي بعض الروايات ذكر الخلاف على مكس هذا والصحيح هو الأول كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* ولو قال امرأتي بيد فلان شهرافني على الشهر الذي يليه ويبطل بمضيه بلا علم كذا في الكافي \* ولو قال امرك بيدك ابدا فردته مرة يبطل ذكر بكرًا امرك بيدك اليوم او شهرافردته ام يبطل خيارها فيما بقي من المدة عندا بنى حنيغة رح هكذا في التمرتاشي \* ذكر ابن سماعة عن محمد رح اذا قال لها امرك بيدك رأس الشهر كان الامر بيدها الليلة التي يهل فيها الهلال ومن الغد الى الليل \* ولو قال لها امرك بيدك في رأس الشهر كان لها مجلسها حتى تغرب الشمس قال لا ترى انه لو قال لها امرك بيدك غدا كان لها الغد كله ولو قال في غدا كان على المجلس حتى تغرب الشمس من الغد وذكرا براهين ما يخالف هذا فنقد روى عنه اذا قال امرك بيدك رمضان او قال في رمضان فهما سواء والا مرفى يدها رمضان كله وكذلك اذا قال امرك بيدك غدا او في غد فهما سواء كذا في المحيط \* ولو قال امرك بيدك اليوم فهو على اليوم كله ولو قال في هذا اليوم فهو على مجلسها وهو صحيح موافق لقوله انت طالق في الغد كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لها امرك بيدك الى عشرة ايام فالامر في يدها من هذا الوقت الى مضي عشرة ايام ويحفظ انقضاء العشرة بالساعات ولو اراد الزوج ان يكون الامر بيدها بعد مضي عشرة ايام دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين في القضاء كذا في الظهيرية \* رجل قال لآخر امر امرأتي بيدك الى سنة صار الامر بيده الى سنة حتى لو اراد ان يرجع لا يملك واذا تمت خرج الامر من يده كذا في التجنيس والمزيد \* وفي الفتاوى الصغيرة لو قال لاجنبي امرأتي بيدك يقتصر على المجلس ولا يملك الرجوع قال في المحيط وهو الاصح كذا في الخلاصة \* المفوض اليه ان كان يسمع فالامر بيده مادام في ذلك المجلس وان لم يسمع او كان غائبا فلما يصير الامر بيده اذا علم او بلغه أخبر ويكون الامر في يده مادام في مجلس العلم والقبول في المجلس ليس بشرط ولكن اذا رد المفوض اليه ذلك يرتد برده كذا في الذخيرة \* رجل قال لغيره قل لامرأتي امرك بيدك لا يصير الامر بيدها ما لم يقل المأمور لها ذاك لان هذا امر بالتفويض ولو قال لغيره قل لامرأتي ان امرها بيدها يصير الامر بيدها قبل الاخبار كذا في الظهيرية \* ولو قال لغيره طلق امرأتي فقد جعلت ذلك اليك فهو تفويض يقتصر على المجلس وللزوج ان يرجع عندا اذا طلقها في المجلس يقع واحدة رجعية وكذا لو قال جعلت اليك

طلاقها مطلقا يقتصر ويكون رجعيا ولو قال لغيره طلق امرأتى وقد جعلت امرها بيدك او قال جعلت امرها بيدك وطلقها كان الثاني غير الاول لان الواو للعطف فاما حرفه العاء في هذه المواضع يكون لبيان السبب فلا يملك الا واحدة واذ ذكر بحرف الواو طلقها الوكيل في المجلس تبين تنطبقين لان الواقع بحكم الامر يكون باثنا فاذ كان احدهما باننا كان الآخر باثنا ضرورة انه لا يملك الرجعة وان طلقها الوكيل بعد التهام من المجلس يقع واحدة رجعية وكذا لو قال امرها بيدك فطلقها كذا في متاويص قاضي حان \* في الجاء اذا قال لرجل امرأتي بيدك مطلقا مطلقا الوكيل قبل ان يقوم من المجلس فهو واحدة بانته الا ان ينوي الزوج ثلثا فيكون ثلثا ولو قام الرجل من مجلسه قبل ان يطعم اطلق الامر وكذلك لو قال طلقها امرها بيدك كان هذا ما تقدم سواء كذا في المحيط \* في جموع النوازل لو قال المصنك اكسب لها حظ الامر عني اني متي صافرت بغير ان بها هي بطبق نفسها واحدة كلما شئت بدالك لا اريد واحدة وطلعت الثلث واني الزوج ولم يمتد وحده يصير الامر بمدها في طلقه واحدة كذا في العصول العمادية في الفصل الثالث والعشرين \* وار جعل امرأته بمدها او بيد اجنبي ثم حن الزوج حوبا مطمنا لا يطل الامر باليد ولو جعل امرأته بيد صبي او مجنون او صمدا او قاربه في مده قبل ان يقوم من ذلك المجلس كما في متاويص ذلك الى المرأة واو قل لا مرد بانته وهي صرة امرت بذلك ينوي الطلاق وطلقت بدسها صريح ووقع الطلاق كذا في اصول الاسبوشى \* وار جعل امرأة له مده معصومة صريح وتقبصر على المجلس الا ان يقول طلقها متي شئت او بطبق بدسها صريح شئت \* ولو جعل امرأته بيد حارس لا ينرد احدهما وان قال كذا طامعا في المجلس ما يكره الزوج حلف بالله ما يعلم ان الامر كذلك \* واو ينوي ان يطل طلقها احدهما واحدة والاخرتين وتلثا وقعت واحدة لا بداهما عا لدا في العمادية \* واو قال امرأتي بيدى وبذلك قال جعل امرأته بيدى وبذلك طلقها المحط لم يجر الا ان يهين الزوج كذا في المحيط \* ولو قال امرأتي بيد الله وبذلك او قال جعلت امرأته بيد الله وبذلك يريد به الطلاق وطلقها المخاطب يقع كذا في الكافي \* في المنقوى رجل جعل امرأته بيد ابها فقال ابوها قد قبلتها المقت كذا في المحيط \* وكوفي اجناس الما طني شهد رجلا ن على رجل وقال اشهد ان فلانا امرأته ان يبلغ امرأته انه جعل امرأته بيد ابها فلما هو قد طلقت نفسها بعد ذلك

جاز شهادتهما ولو قالوا نشهد ان فلانا قال لنا اجعلا امر امرأتى بيدها فجعلنا امرها بيدها لم يجر كذا في نصول الاستروشى\* من ابي حنيفة رح لو كان له امرأتان فقال امركما بايد يكما لم تطلق واحدة منهما الا باجتماعهما ولو قال لامرأته امرك بيدك وامر امرأتى هذه بيدك فطلقت فلانة ثم طلقت نفسها يقع ولو قال لهما امرنسا ئى بيدك او طلقى اى نسائى شئت فليس له ان تطلق نفسها كذا في محيط السرخسى\* ولو قال امر امرأة من نسائى في يدك ينوى الطلاق فطلقت واحدة فقال الزوج عنيت اخرى لم يصدق قضاء كذا في الفتاوى الصغرى\* ولو قال امرك بيدك او امر هذه بيدها فان طلقت في المجلس بطل الاخرى ولو طلقتا معا طلقت احدهم والبيان اليه كذا في العتابة\* فضولى قال لامرأة الغير جعلت امرك بيدك فقالت المرأة قد اخترت نفسى فبلغ الزوج ذلك فاجاز ذلك كله لا يقع الطلاق باختيارها لكن يصير الامر بيدها في مجاز علمها باجازه الزوج وكذلك لو قالت المرأة بنفسها قد جعلت امرى بيدي واخترت نفسى فاجاز الزوج ذلك كله لا يقع الطلاق ولكن يصير الامر بيدها ولو قالت جعلت امرى بيدي وطلقت نفسى فاجاز الزوج ذلك يقع واحدة رجعية للحال ويصير الامر بيدها حتى لو اختارت نفسها يقع تطليقة اخرى بائنة\* ولو قالت المرأة اخترت نفسى وقال الزوج اجزت لا يقع وان نوى الطلاق\* ولو قالت ابنت نفسى وقال الزوج اجزت يقع اذا نوى ولو قالت حرمت نفسى عليك فقال الزوج اجزت يصير الزوج مؤليا لان تحريم الحلال ايلاء لكن في مرفئنا صارا طلاقا فطلق كذا في الظهيرية\* واذا قالت المرأة لزوجها قد طلقت نفسى فقال الزوج قد اجزت ذلك فهذا جائز ويقع عليها تطليقة رجعية ولا يشترط نية الطلاق من الزوج عند قوله اجزت لوقوع الطلاق\* ولو نوى الزوج الثالث عند قوله اجزت لا يضح نيته\* ولو قالت المرأة جعلت امرى بيدي فقال الزوج اجزت ذلك وهو يريد الطلاق صارا امرها بيدها ولو قالت جعلت الخيا الى فقال الزوج اجزت ذلك وهو يريد الطلاق صارا الخيارا ليهما كذا في المحيط في الفصل الثامن في الطلاق الذى يكون من غير الزوج\* اخبرنا فلانا بطلاق امرأتك فقال نعم ما صنع او بشر ما صنع قيل في الاول يقع وفي الآخر لا يقع هو الظاهر والمأخوذ به كذا في جواهر الاطلاعى\* ولو قالت كنت جعلت امرى بيدي فاخبرت نفسى وقال الزوج صدقت واجزت ذلك

صار بيدها الآن واختيارها قبل ذلك باطل \* ولو قال قلت امس امرى بيدي اليوم فقال اجزت  
لم يصح لان اليوم قد مضى كذا في العتابة \* ولو قال امرأة زيد طالق فقال زيد اجزت او رضيت  
او الزمته نفسى لزمه الطلاق كذا في المحيط في الفصل الثامن \* ولو قال لها بعثتك امرى بك بيدك  
بالف درهم ان اختارت نفسها في المجلس وقع الطلاق ولو بها المال كذا في خزائن المفتين \*  
ولو قال لها امرى بك وامرك بيدك او قال جعلت امرى بك وامرك بيدك \* اذا تفويض  
وكذلك لو قال امرى بك فامرك بيدك \* ولو قال جعلت امرى بك فامرك بيدك فهو  
تفويض واحد كذا في محيط السرخسى \* واذا جمع الزوج بين العاقل والتفويض وهو قوله امرى بك بيدك  
اختارى طلقى فان ذكرها بغير حرف صلة يجعل كل واحد كلاما مبتدأ ولو ذكرها بحرف الذاء المذكور  
بحرف الفاء يجعل تفسيره ان صلح تفسيره لفظ الاختيار تصلح تفسير الامر باليد والامر باليد لا يصلح  
تفسير الاختيار والامر لا يصلح تفسير الامر وكذا في الاختيار لا يصلح تفسير الاختيار لان الشئ  
لا يصلح تفسير نفسه وان لم يصلح تفسيره يجعل ملقا ما تقدم وان تعذر جعله ملقا يحمل على العطف ولو  
ذكرها بحرف الواو فهو للعطف والمعطوف لا يصلح تفسيره للمعطوف عليه وانما يطفى المعطوف على المعطوف  
فالتفسير المذكور في آخره يجعل تفسير الكل كذا في المحيط \* واذا كرر الاختيار والامر البدعيين او وذكروا  
آخره تفسيره كان ذلك تفسيره الى يديه دون ما قبله كذا في فائده السرخسى \* واذا ادالها امرى بك  
طلقى نفسك او قال لها اختارى طلقى نفسك فقالت اخترت نفسى فقال الزوج ام ارد الطلاق  
كان مصدقا ولا يقع عليها شئ \* ولو قال لها امرى بك فاختارى طلقى نفسك قالت  
اخترت نفسى وقال الزوج لم ارد شئ من ذلك الطلاق فانه لا يصدق على ذاك ويقع تطليقة  
بائنة بقوله امرى بك مع يمينه بالله ما اراد به التلث \* ولو قال لها اختارى فامرك بيدك  
مطلقى نفسك فقالت قد اخترت نفسى او قالت طلقى نفسك فهي طالق تطليقة بائنة بقوله امرى  
بيدك كذا في المحيط \* واذا قال امرى بك فطلقى نفسك او قال اختارى فطلقى نفسك فقالت  
طلقت نفسي او اخترت نفسي بغير واحدة بائنة \* ولو قال امرى بك وطلقى نفسك او قال  
اختارى وطلقى نفسك فقالت اخترت نفسي لا يقع شئ \* اذا لم ينو الزوج الطلاق \* ولو قالت  
طلقت نفسي يقع طليقة رجعية بالصريح الا ان يكون قد سوى التلث بقوله وطلقى نفسك ولو قال  
امرك بيدك واختارى وطلقى نفسك فاختارت نفسها لم يقع شئ \* وكذا لو قال امرى بك بيدك

واختاري فاختراري او قال اختاري وامرك بيدك فامرك بيدك ولو قال امرك بيدك واختاري فطلقى نفسك فاخترت نفسها طلقت انتبين مع يمينه انه لم يرد الثلث بالامر وكذا لو قال اختاري واختاري فطلقى نفسك او قال امرك بيدك وامرك بيدك فطلقى نفسك كذا في غاية السروجي \* وان قال تدجى لمت امرك بيدك فامرك بيدك فطلقى نفسك فالامر واحد والثالث صار تفسير الامر كذا في العذابة \* وان قال اختاري فاخترت نفسها فطلقى نفسك فقالت اخترت نفسى يقع باثنتان وكذا لو قال امرك بيدك فامرك بيدك فطلقى نفسك وان قال اختاري فطلقى نفسك وامرك بيدك فقالت اخترت يقع باثنتان \* ولو قال امرك بيدك فاخترت فطلقى نفسك فاخترت نفسها او قال اختاري فطلقى نفسك فامرك بيدك فاخترت يقع واحدة باثنتان كذا في الكافي \* ولو قال اختاري فامرك بيدك وطلقى نفسك فاخترت نفسها لا يقع شيء وان طلقت يقع واحدة هكذا في محيط السرخسى \* وان قال امرك بيدك فاخترت واختاري وطلقى نفسك او فطلقى نفسك فقالت اخترت نفسى يقع واحدة باثنتان ولا يصدق الزوج في ترك النية \* وان قال طلقى نفسك فامرك بيدك او جعلت الخيار بيدك فطلقى نفسك او طلقى نفسك فقد جعلت الخيار بيدك فطلعت نفسها فهي واحدة باثنتان وان قال طلقى نفسك فاخترت فقالت اخترت نفسى يقع واحدة باثنتان وان قال امرك بيدك اختاري اختاري فطلقى نفسك ولم ينوشه فقالت اخترت نفسى يقع واحدة باثنتان \* ولو قال امرك بيدك وسكت ثم قال طلقى نفسك ما يحبسك ان تطلقى نفسك ولم ينوشه فقالت اخترت نفسى لا يقع حتى لو قالت طلعت نفسى يقع واحدة رجعية \* وان قال امرك بيدك فاخترت واختاري او قال اختاري فامرك بيدك وامرك بيدك او قال امرك بيدك اختاري فاخترت اختاري او قال امرك بيدك فامرك بيدك او قال امرك بيدك اختاري وامر بنوشياً لا يقع في الرجوع كلها \* ولو قال جعلت امرك بيدك فامرك بيدك فاخترت نفسها يقع واحدة باثنتان بالنية او بالقرينة بان يكون في حال مذاكرة الطلاق وان نوى الثلث يكون ثلثاً \* ولو قال جعلت امرك بيدك وامرك بيدك فاخترت نفسها يقع باثنتان \* ولو قال طلقى نفسك طلاقاً ملك الرجعة فقد جعلت امرك بيدك في ثلث تطليقات بوائن فاخترت نفسها او طلعت يقع الثلث كذا في الكافي \* ولو قال طلقى



نفسك واختاري فاختارت يقع بائنة وان طلقت يقع نثان كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لامرأته امرك بيدك لكي تطلقى نفسك او حتى تطلقى نفسك فطلعت نفسها فهو بائن كذا في فصول الاستروشنى \* ولو قال لامرأته انت طالق او امرك بيدك لم تطاق حتى تختار نفسها في مجلسها فحيث يجير الزوج ان شاء اوقع بتطبيقه وان شاء اوقع باختيارها كذا في محيط السرخسي \* ولو قال امرك بيدك فاختاري او قال اختاري فامر بك بيدك فالحكم الامر باليد حتى لو نوى الثلث يصح وان افكرها واقربواحدة يحلف كذا في ضاية السروجى \* ولو قال لامرأته امرك بيدك فطلقى نفسك فدا فقله طلقى نفسك فدا مشورة فلها ان تطلق نفسها في الحال كذا في الفصول العمادية في الفصل الثالث والعشرين \* ان قال امرك بيدك فطلقى نفسك ثلثا للسنة او قال اذا جاء غد فلها ان تطلق نفسها ثلثا في مجلسها والسنة او الشرط لغومنه وان قال امرك بيدك فطلقى نفسك ثلثا للسنة او اذا جاء غد ولم ينو بالامر شيئا فالامر وصح غيرها فلها ان تطلق نفسها ثلثا للسنة او اذا جاء غد كذا في الكافى \* التعويض المعلق بشرط اما ان يكون مطلقا من الوقت واما ان يكون موقتا فان كان مطلقا بان قال اذا قدم فلان فامر بك بيدك فقدم فلان فالامر بيدها اذا علمت في مجلسها الذي قدم فيه وان كان موقتا بان قال اذا قدم فلان فامر بك بيدك يوما او قال اليوم الذي يقدم فيه فاذا قدم فلان فامر بك بيدك فكله اذا علمت بالقدوم غير انه اذا ذكر اليوم منكرا يقع على يوم تام وان صرح بغيره يقع على بقية اليوم الذي يقدم فيه ولا يبطل بالقيام من المجلس وليس لها ان تختار نفسها في الوقت كله الا مرة واحدة ولو لم تعلم بقدومه حتى مضى الوقت ثم علمت فلا خيارا بهذا التعويض ابدا هكذا في البدائع \* ولو قال امرأته بيد فلان شهرا فهو على الشهر الذي يليه ويبطل بمضيه وان لم يعلم فلان \* ولو قال اذا مضى هذا الشهر فامر بها بيد فلان فمضى الشهر فامر بها بيد فلان في مجلس علمه وان علم بعد شهرين لان التعويض معلق بمضى الشهر والمعلق بالشرط بصير مرسلا عند وجود الشرط ولو ارسل التفويض بعد مضى الشهر يقتصر على مجلس علمه كذا هذا \* ولو قال امرأته بيد فلان وفلان اذا مضى شهر ثم مضى شهر ثم علم احدهما فقام قبل الطلاق بطل الامر فان طلق فهو موقوف حتى يعلم الآخر فان طلق في مجلس العلم يقع والا بطل كذا في محيط السرخسي \* قال لمديونه ان لم تقض حقي الى شهر فامر امرأتك بكون بيدي فقال المديون وليكن كذلك

ووجد الشرط له ان يطلقها كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال اذا جاء شهر كذا فامر بك بيدك  
 يوما منه او قال من ساعة من يوم الجمعة ولم يكن له نية فليس بشيء الا ان يبين ذلك اليوم  
 والساعة في المجلس كذا في العنابية \* في المنتقى اذا قال لها اذا اهل الهلال فامر بك بيدك فان  
 سلمت ان الهلال قد اهل ولم تختبر نفسها في ذلك المجلس خرج الامر من يدها وان جاءت  
 بعد الهلال بايام وقالت لم اعلم به فان جاءت بامراري انها فيه صادقة حلفتها على ذلك وقبلت  
 قولها والامر بيدها وان جاءت بامراري انها كاذبة فيه لم اقبل قولها كذا في المحيط \* واذا قال  
 لامرأته اذا تزوجت عليك امرأة فامر تلك المرأة بيدك ثم خالعهما وطلقها بائنا او ثلثا ثم تزوج  
 امرأة اخرى لا يصير امرها بيدها واذا قال لها اذا تزوجت امرأة فامر تلك المرأة بيدك ولم يقل  
 عليك ثم انه طلقها بائنا او ثلثا او خالعهما ثم تزوج امرأة اخرى يصير الامر بيدها \* واذا قال لها  
 ان تزوجت عليك في هذا النكاح فامر بك بيدك او قال فامرها بيدك ثم انه طلقها واحدة بائنة  
 ثم تزوجها ثم تزوج امرأة اخرى لا يصير الامر بيدها كذا في الذخيرة \* ولو قال ان تزوجت عليك  
 مادمت في نكاحي او ما كنت في نكاحي فامر بك بيدك ثم طلقها بائنا او خالعهما ثم تزوجها ثم تزوج  
 عليها ففي قوله مادمت في نكاحي لا يصير الامر بيدها وفي قوله ما كنت في نكاحي كذلك على  
 رواية ايمان مختصر الكرخي فانه ذكر فيه ان قوله مادمت او ما كنت سواء وفرق في مجموع النوازل  
 بين قوله ما كنت وبين قوله مادمت وأشار الى ان في قوله ما كنت يصير امرها بيدها ولو تزوج عليها  
 بعد ما تزوجها بعد الخلع لانه يثبت كونه بعد كون ولا يثبت ديمومة بعد ديمومة كذا  
 في فصول الاستروشنى \* جعل امر امرأته بيدها ان تزوج عليها امرأة ثم انها ادعت على الزوج  
 انك تزوجت على فلانة وفلانة حاضرة تقول زوجت نفسي منه وشهد الشهود على النكاح  
 يصير الامر بيدها ولو كانت غائبة من المجلس واقامت هذه بينة انك تزوجت على فلانة بنت فلان  
 بن فلان وصار امر بيدي هل تسمع فيه روايتان والاصح انها لا تسمع لانه ليست بحصم في اثبات  
 النكاح عليها كذا في الفصول العمادية \* ولو قال لها ان دخلت الدار فامر بك بيدك ثم طلقها واحدة بائنة  
 او ثنتين بائنتين لا يبطل الامر حتى لو تزوجها ثم دخلت الدار صار الامر بيدها سواء تزوجها في العدة  
 او بعدما انقضت مدتها مدخولة كانت او غير مدخولة حتى لو تزوجها فطلقت نفسها يقع كذا  
 في الخلاصة

في الخلاصة اذا قل لامرأته ان دخلت دار فلان فامرک بيدک بدخلت دار فلان ثم طلقت نفسها ان طلقت نفسها قبل ان تزاييل المكان الذي فيه سميت داخلة طلقت وان مشيت خطوة بين ثم طلقت نفسها لا تطلق كذا في المحيط \* في المستقيم لو قال لامرأته ان ضمت منك فمكنت في غيبتي يوما او يومين فامرک بيدک قال اذا مكث يوما فامرها بيدها وهذا على اول الامرين . رجل جعل امرأته بيدها على انه ان غاب عنها كذا مدة تطلق نفسها متى شاءت فغاب عنها الى آخر المدة ثم حضر في اليوم الاخير من تلك المدة فاذا هي غيبت نفسها حتى تمت المدة افتى الشيخ الامام الاستاذ رضائه ببقى الامر في يدها وافتى القاضي الامام بخارالدين رح انه ان كان لا يعلم مكانها الا يصير الامر بيدها قال وهذا اذا كانت مدخولة فاما قبل ان يدخل بها لو غاب عنها تلك المدة لا يصير الامر بيدها ولو كانت مدخولة فغاب عنها تلك المدة امكنه في المصر لا يحجى الى بيتها يصير الامر بيدها قال هكذا افتى الشيخ القاضي الامام . ولو قال ان ضمت من كورة بخارا فامرها بيدها فاذا خرج من الكورة الى الرستاق يصير الامر في يدها كذا في الخلاصة . ذكر في فتاوى القاضي الامام الاستاذ ظهير الدين رح او جعل امرأته بيدها على انه متى غاب عنها من بخارا من المكان الذي يسكنان فيه شهدين فهي تطلق نفسها متى شاءت فغاب من بخارا شهرين وذلك قبل ان يبنى بها وطلعت المرأة نفسها قبل بنائها الا يطلق لانه لم يغيب منها من مكان يسكنان فيه ان يراد بالمكان الذي يسكنان فيه مكان السكنى والازدواج كذا في فصول الاسترواحني . واو قال ان ضمت من بخارا فامرهم بخارا بطلاق على القصبة على قول اكثر المشائخ قال الامام السرخسي اجم بخارا من كرمينه الى تبرك كذا في الخلاصة \* جعل امرها بيدها متى شاءت في الطلاق ان خرج من بلدة بخارا بلا اية بها يخرج الى كوك سراي ومكث فيها يومين لا تطلق كذا في الوجيز للكردي \* مثل نجم الدين النسفي ممن قال لغيره ان ضمت من هذه البلدة وهضي على غيبتي سنة اشهر فامرأتي بيدک حتى نخلعها بدقية مهرها ونعقة مدتها فغاب ولم يحضر حتى مضت المدة قال هو ترك ل مطلق حتى لا يطل بالقيام من المجلس وغيره من مشائخ صر قند و بخارا افتوا بانها تملك حتى يطل بالقيام من المجلس وهو الصحيح كذا في الظهيرية \* رجل جعل امرأته بيدها على انه ان لم يعطها كذا في وقت كذا فهي تطلق نفسها متى شاءت فهضي ذلك الوقت وطلعت نفسها ثم اختلفا

فقال الزوج امطيتها في ذاك الوقت وانكرت المرأة ذلك فالقول قول الزوج في حق الطلاق حتى لا يحكم بوقوع الطلاق ما فيها \* اصل المسئلة مسئلة ذكرها في المنتقى وصورتها رجل قال لا بى امرأته ان لم آتكم الى اربعين يوما فامر امرأتى بيدك فاذا مضى اربعون يوما بلها ليها من السامة التى تكلم فيها فامرها بيده ما دام في مجلسه ذلك فان قال الزوج بعد ذلك قد اتيتك وقال ابو المرأة لم تاتنى فالقول قول الزوج كذا في الذخيرة \* ولو جعل امرها بيدها على انه ان غاب عنها ثلثة اشهر ولم يصل نفقته اليها فهى تطلق متى شاءت نفسها فبعث اليها خمسين درهما قال ان لم يكن هذا قدر نفقتها هذه المدة صار امرها بيدها ولو كانت النفقة مفروضة فوهبت النفقة من زوجها فمضت المدة ولم يصل اليها النفقة لا يصير الامر بيدها ويرتفع اليمين عندا بى حنيئة ومحمد رح فلولم تهب النفقة ولكن الزوج قال بعثت النفقة اليها ووصلت اليها وانكرت هى ينبغي ان يكون القول قوله وقال هكذا سمعت من القاضى الامام الاستاذ فخر الدين رح ثم رجع بعد مدة وقال لا يكون القول قوله وكذا في كل موضع يدعى ايفاء حق \* وفي فصول الاستروشنى ويكون القول قولها وهو الاصح كذا في الخلاصة \* ذكر في الذخيرة وحاله الى المنتقى اذا قال لا مرأته ان لم ارسل اليك هذا الشهر بنفقتك فانتم طالق او قال ان لم ارسل اليك بنفقة هذا الشهر فانتم طالق فارسل على يدي انسان قضاعت من يد الرسول لا يحنث لانه قد ارسل كذا في فصول الاستروشنى \* جعل امرها بيدها متى شاءت بطلاق ان لم يرسل اليها النفقة الى ان يمضى الشهر هذا فارسلها اليها بيد رجل ولم يجد الرسول منزلها ومطاها بعد مضى الشهر اجاب القاضى الاستروشنى بانها تملك الا يقاع وفيه نظر لان النفقة ان اضاعت في يد الرسول لا يصير الامر بيد هالان الشرط عدم الارسال وقد ارسلها اليها \* قال لها ان لم اوصل اليك خمسة دنائير بعد عشرة ايام فامرك بيدك في طلاق متى شئت فمضى الايام ولم يرسل اليها النفقة ان كان الزوج اراد به الفور لها الا يقاع وان لم يرد به الفور لا تملك الا يقاع حتى يموت احدهما كذا في الوجيز للكرورى \* رجل ارا دان يغيب عن امرأته من سمرقند فطالبته بالنفقة فقال ان لم ابعث بنفقتك من كش الى عشرة ايام فامرك بيدك لتطلقى نفسك متى شئت فبعث اليها نفقتها قبل انقضاء عشرة ايام لكن من موضع آخر هل يصير امرها بيدها في فتاوى ظهير الدين صايدل على انه يصير الامر بيدها فانه ذكر فيها لو قال ان لم ابعث نفقتك

من كرمينة الى عشرة ايام فانت طالق فبغت من موضع آخر قبل انقضاء عشرة ايام بحسب في يمينه  
 كذا في الفصول العمادية \* ان لم تصل اليك نفقة عشرة ايام فامرك بيدك فنشزت بان ذهبت  
 الى ابها بلا اذنه في تلك الايام ولم تصل اليها النفقة لا يتنع كذا في البحر الرائق \* ان ضمت منك  
 فامرك بيدك فاصره الطالم لا يصير الامر بيده \* وقال الشيخ ان احصره على الذهاب فذهب بنفسه  
 صار بيدها كذا في الوجيز للكردي \* ادا جعل امرها بيدها انه متى ضربها بعير حياية  
 فهي تطلق نفسها مضربها ثم اختلعا فقال الزوج صرتهما بجناية بالقول قول الزوج كذا  
 في الذخيرة \* رجل جعل امرأته بيدها على انه متى ضربها بعير جناية فهي تطلق نفسها  
 متى شاءت فخرجت من البيت بعير اذ ان الروح مضربها هل يصير الامر بيدها متد قيل  
 لا يصير الامر بيدها ان اوصى صداقا المعجل وان لم يوصها ذلك المأ ان نذهب الى بيت ابها  
 من غير اذنه وتمنع نفسها لاستمعاء المعجل ولا يكون المحروح جناية وكان الشيخ الاثم الاجل  
 ظهير الدين المرغيناني رح يفتي بان الامر لا يصير في يد من صرح بمصل وكان يقول حرورها  
 من السبت حناية مطلقة والاول اصم كذا في المحيط \* قال اه ان ام اطلق دية ارم الى شهر  
 فامرك بيدك باستدانك وادالت على زوجها ان ادعى ادعى المالح على المعهال قبل مضي المدة  
 لبسها ابتاع الطلاق وان ام يؤد ملكك الاثم \* امرك بيدك ان حركت من الماء الا انك  
 فخرج من البلد وحررت في مشاعته لا يكون ان اذناه او اسدانها فاشارت ام يدك كذا  
 في الوجيز للكردي \* مثل حديثي رح ضمن جعل ام ام اذناه ام اذناه ام اذناه ام اذناه  
 فطلقت المرأة نفسها ثم ادعى الزوج انك قد علمت مدائة ايام وام طالتي في مجلس ملكك  
 وقالت المأذابل علمت الآن فطلقت نفسي على العوا لم يكن ان احاب ان التوال المأذابل  
 كذا في الفصول العمادية \* وله جعل امها امها ان شرب المسكر او مات منها موجد  
 احدا لا مريين وطلقت نفسها ثم وجد لا حر لا يكون ان ان طالق بفساد امرأة اخرى وليجعل  
 امرأته بيدها على انه متى ضربها او ضار عنها فان شاءت طالقت نفسها واحدة وان شاءت  
 اثنتين وان شاءت ثلثا فان طلقت نفسها واحدة بعد وجود الشاها ان تطلق نفسها اخرى  
 في ذلك المجلس قال ليس لها ذلك كذا في صبول الاستدشيني \* ان ضمت منك ستة اشهر  
 ولم تصل بك نفسي ونفعتي في مدة المدة فامرك بيدك ثم غاب عنها ولم تصل اليها بنفسه

ووصلت نفقته كان الامر بيدها لان الطلاق ههنا معلق بعدم الفعلين في المدة ولم يوجد ذلك فيبحث اما اذا املقه بوجود الفعلين لا يبحث ما لم يوجد كلاهما حتى لو قال والله لا دخلن هاتين الدارين او قال ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق قدم الطلاق واخر لا تطلق الا بدخول الدارين كذا في جواهر الاخلاط \* جعل امرها بيدها وهي صغيرة على انه متى فاب عنها سنة تطلق نفسها بالخسران يلحق الزوج فوجد الشرط ابرأته من المهر ونفقة العدة ووقع طلقها يقع الرجعي ولا يسقط المهر والنفقة كذا في الوجيز للكردي \* زجل جعل امرأته بيدها على انه متى ضربها بغير جنابة تطلق نفسها فطلبت النفقة والحمت ولازمته فهذا ليس بجنابة اما اذا شتمته او مزقت ثيابه او اخذت لحيمته فهذه جنابة \* ولو نالت لزوجها يا حما راويا ابله او عايت مرك وهاذه جنابة منها \* ولو جعل امرها بيدها على انه متى ضربها بغير جنابة فهي تطلق نفسها فكشفت وجهها عن غير محرم افتى الشيخ الامام الاستاذ رح انه يكون جنابة وقال الفاضل الامام فخر الدين رح لا يكون جنابة قال وهذا موافق لما قال القدوري ان وجهها وكفيها ليست بعورة كذا في الخلاصة \* والصحيح انها ان كشفت وجهها عند من يتهم بها فهو جنابة كذا في الظهيرية \* ولو اسمعت صوتها اجنبيا يكون جنابة بان كلمت اجنبيا او كلمت حامداً ليسمع اجنبى او شاغبت مع الزوج بسمع صوتها اجنبى كذا في الخلاصة \* ولو شتمت اجنبيا كان جنابة كذا في البحر الرائق \* جعل امرها بيدها ان ضربها بغير جنابة فجنبت جنابة شرعية حتى استحققت الضرب فلم يضربها ثم بعد ايام جنبت جنابة غير شرعية فضربها وطلقت المرأة نفسها بحكم الامر فقال الزوج انى ضربتك لاجل الجنابة الاولى فليس لك ان تطلقى نفسك قالت بل ضربتنى لاجل الجنابة الثانية ولي ان اطلق نفسى فالقول قول الزوج هكذا في الفصول العمدية \* ولو جعل امرها بيدها على انه متى ضربها بغير جنابة فهي تطلق نفسها فلعنها الزوج ثم لعنته المرأة فضربها تكلموا فيه بعضهم قالوا هذا ليس بجنابة وعامة المشائخ على انه جنابة وهو الصحيح وكذا لك اذا قذف الزوج ام امرأته ثم قذف المرأة ام زوجها كذا في الظهيرية \* ولو جعل الامر بيدها ان ضربها بغير جنابة شرعية فقالت له وقت الحصومة يا ابن الاجير او يا ابن الاعرابى فضربها وانه كما قالت لها ان تطلق نفسها ولو قالت له يا ابن النساج ان كان

ان كان كما قالت فلا يعتبر بهذا ولا يكون جنابة كذا في البحر الرئق \* ولو قال لها اي يدي  
نقلت له مثل ذلك يكون جنابة وهذا اذا صرحت بما قال الزوج وان قالت توحي ففيه  
اختلاف المشايخ والاصح انه جنابة وصار كما انها قالت توخوذ يدي كذا في خزائن المعين \*  
ولو جعل امرأته بيدها على انه متى ضربها بغير جنابة منها فهي تطلق نفسها متى شاءت  
فما صمت المرأة الى القاضي وقالت انه ضربني بغير جنابة فطلقت نفسي وطلسته بقبلة المهر  
فسأل القاضي الزوج لماذا ضربتها فقال الزوج بقصد زودم فقالت المرأة للناسي انه اقرب الصرب  
واقرب بشرط صحة ايقاع الطلاق فمرة بتسلم بقبلة المهر الى فجاء الزوج بعد ذلك من القاضي وان  
انه ضربها بجنابة كانت منها واقامت على ذلك بينة واستفتوا من صحة دواها وان تقب الا جوبة  
على فساد له لكان التناقض كذا في الذخيرة \* رجل جعل الامر بزوجها بطلينه لو ضربها بغير جنابة  
فصعدت السطح من غير ملاءة نكحون هذه جنابة اذا صعدت للظارة والاولا ولو جعل الامر ببيدها  
ان ضربها بغير جنابة ثم قال لها اعطيني البطيخ فالتفت اليه على هيئة الا انه يضربها بجنابة وان  
لم تلقها على طريق الاهانة لا يكون جنابة ولو جعلت في امره معصية قال الامامان هذا قالت  
محبة له طابت نفسي به ثم ضربها كان هذا العول منها جنابة وان جعلت في امره من معصية  
لا يكون جنابة كذا في جواهر الاحكام \* لو جعل امرأته بيدها ان ضربها دمه وضربها  
هل يصير امرها بيدها فمذه مستلثة الحلف على ان لا يضرب امرأته وامر صيره وضربها فمذه اختلاف  
المشايخ قال بعضهم يحنث كما اذا حلف لا يضرب صده وامر صيره وضرب يحنث وتنبه لا يحنث  
ولو اوجعها وقرصها او مده شعرها او مضها او خنقتها فآلها يصير الامر ببيدها وهذا ان لم يكن في حاله  
المزاج اما في حالة المزاج لو فعل ذلك مما رآه فله لا يصير الامر ببيدها وان اوجعها او كذا اذا اصاب  
رأسه انفها في حالة المزاج فاد منها لا يحنث وهو الصحيح كذا في اصول الاستروشنى \* وادطاؤها شأ  
من بيته بلا اذنه حيث لم يجز العادة بالمساحة بجنابة وكذا بدواها عليه وكذا اقوال الزواح النساء رجال  
وزوجي لا ولودعها الى اهل الخبز المجرد بعضت لا يكون جنابة كذا في البحر الرئق \* جعل امرها  
بيدها ان ضربها بغير جنابة ثم قال لها اذنتك ان ندهي في كل عشرة ايام الى بست ابويك مضمي  
عشرة ايام او ازيد ولم نذهب اليهما قراها ابوها ثم ذهبت بلا اذنه وضربها صارا الامر ببيدها \* جاءت ام المرأة  
الى بيت الزوج فقال جاءت امك الكلبة فقالت الكلبة امك واخحك وضربها لا يصير الامر ببيدها كذا

في الوجيز للكرد ري \* ولو جاء ضيف فامر الزوج للمرأة ان تبسط للضيف الطنفسة لاجل ان ينام فلم تفعل فضر بها صار امرها بيدها ولو ضربها لترك فصل الثياب او ترك الطبخ فهذا ضرب بغير جنابة كذا في خزائن المغتبيين \* ولو جعل امرها بيدها علي انه متى شتمها نهى تطلق نفسها فقال لا تمزقي حرك او لا تاكلي العذرة او كلّي او اضربي رأسك على الجدار لا يصير الامر بيدها كذا في الخلاصة \* جعل امرها بيدها علي انه متى ضربها تطلق نفسها علي وجه لا يكون بينهما خصومة الا زواج فطلقت نفسها بعد وجود الشرط يجب المهر \* ولو قال بغير خسران لا يجب المهر كذا في الوجيز للكرد ري \* رجل قال لامرأته امرك بيدك كلما شئت فلها ان تختار نفسها كلما شاءت في ذلك المجلس او في مجلس آخر حتى تبين بثلاث الا انها لا تطلق نفسها في ذلك المجلس اكثر من واحدة فلو شاءت طلقه واحدة يقع واحدة ولو شاءت اخرى وهي في العدة يقع اخرى وكذا لو شاءت الثالثة وهي في العدة ولكن اذا وقع الثلث وتزوجت بزواج آخر وعادت اليه وشاءت لم يقع عندنا شيء وقد بطلت اليمين بوقوع الثلث ولو شاءت واحدة حتى وقعت عليها وانقضت مدتها وتزوجت بزواج آخر وعادت الى الاول عادت بثلاث تطليقات عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ولو شاءت بثلاث تطليقات ثلث مرات وقع عليها ثلث تطليقات واحدة بعد اخرى كذا في فصول الاشتروشنى في الفصل الحادى والعشرين \* ولو شاءت مرة واحدة فطلقت ثم تزوجها بعد العدة كان لها المشيئة فيما بقى من الثلث كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو قال لها امرك بيدك اذا شئت او متى شئت فلها ان تختار نفسها مرة واحدة في ذلك المجلس وغيره في اى وقت شاءت ولو اختارت زوجها خرج الامر من يدها وكذلك في قوله امرك بيدك اذا شئت او متى شئت كذا في فصول الاشتروشنى \* ولوردت الامرام يكن ردا ولو قامت عن مجلسها او اخذت في عمل آخر او كلام آخر فلها ان تطلق نفسها الا انها لا تملك ان تطلق نفسها الا واحدة كذا في البدائع \* وان قال امرك بيدك كيف شئت يقتصر مشيئتها على المجلس وكذا في قوله ان شئت او ما شئت او كم شئت او اى شئت او اين شئت او اينما شئت وكذا لو قال لامرأته امرك بيدك حيث شئت يقتصر على المجلس هكذا في الفصول العمادية \* ولو قال لها اختارى اذا شئت او امرك بيدك اذا شئت ثم طلقها واحدة بائنة ثم تزوجها فاخارت نفسها عند ابي حنيفة رح تطلق ثانيا وقال ابو يوسف رح لا تطلق ثانيا قال شمس الاثمة السرخسى قوله ضعيف كذا



في الخلاصة \* قال لامرأته امر فلانة بيدك لتطلقها متى شئت فهذا مشورة والامر بيدها في ذلك المجلس ذكره في المنتقى كذا في المحيط \* ولو جعل امرها بيدها ثم طلقها طلاقاً بائناً اخرج الامر من يدها في ظاهر الرواية \* ولو طلقها واحدة رجعية بقى الامر على حاله قالوا هذا اذا كان الامر منجزاً اما اذا كان معلقاً بان قال اگر ترازم او ما اشته ذلك فامرک بيدک ثم انه خالفها او طلقها طلاقاً بائناً لم يبطل الامر حتى لو تزوجها ثم ضربها صار الامر بيدها سواء تزوجها في العدة او بعد ما انتضت العدة كذا في الذخيرة \* وفي الغيانية لو قال له امرک بيدک ما دمت امرأتی فهذا على الكساح وببطل بوابتها بخلاف ما اذا طلقها رجعيًا وبخلاف ما اذا جعل امرها بيدها مطلقاً ولم يقل ما دمت امرأتی ثم ابانها ثم تزوجها حيث يكون الامر بحاله في اظهر الروايتين وعليه الفتوى كذا في التارخانية \* رجل جرى بينه وبين امرأته كلام فقالت المراه اللهم نجني منه فقال الزوج ان كنت تريدني النجاة مني فامرک بيدک ومعنى الطلاق ولم ينو الثلث فقالت طلعت نفسي فلما قال الزوج نجوت لم يقع عليها شيء في قول ابي حنيفة ربح كذا في التجنيس والمزيد \* امرأة قالت ازوجها تريد ان اطلق نفسي فقال الزوج نعم فقالت المرأة طلقت ان كان الزوج نوى تفويض الطلاق اليها تطلق واحدة وان عني بذلك طلعتي نفسك ان استطعت لا تطلق \* رجل قال لعمري ان اردت ان اطلق امرأتک فلما قال الزوج نعم فقال الرجل طلقت امرأتک فلما تطلق فلما \* والصحيح ان هذا ما تقدم سواء انما يتبع الطلاق اذا اراد الزوج تفويض الطلاق اليه كذا في فتاوى قاضي خان \* قال لامرأة زوجني ابنتک على ان امر امرأتی بيدک ان شئت طلقها وان شئت لم يملكها فزوج الرجل ابنته ثم طلق امرأته قال ان طلقها في ذلك المجلس طلعت وان قام ام بطلق كذا في الخاوي \* ولو قال امرک بثلث تطلقين بيدک ان ابرأتني من مہرک فقالت وكلني حتى اطلق نفسي فقال انت وكلني لتطلقني نفسك فاذا ابرأته من المهر اولان طلقت في المجلس يقع وان ام تبرأ لا يتبع \* ولو قالت ازوجها تركت مہري عليك على ان جعلت امری بيدي فعل ذلك فدهرها قائم ما لم يطلق نفسها كذا في محيط السرخسي \* لو اكره ان يجعل امر امرأته في يدها ففعل صح ومن ابى بصر او اكره ان يكتب على القرطاس امرأته طالق او امرها بيدها لم يصح الا اذا سوى كذا في الغتاهية \* عبد قال لمولاه زوجني امتک هذه على ان امرها بيدک فزوجها لم يصر الامر بيده وان بدأ المولى

فقال زوجته منك على ان امرها بيدي فقبل العبد صار الا مزبده كذا في محيط السرخسي \*

الفصل الثالث في المشيئة \* اذا قال لها طلقي نفسك سواء قال لها ان شئت اولا فلها ان تطلق نفسها في ذلك المجلس خاصة وليس له ان يعزلها وكذا اذا قال لرجل طلق امرأتى وترنه بالمشيئة فهو كذلك وان لم يقرنه بالمشيئة كان توكيلا ولم يقتصر على المجلس ويمالك العزل منه كذا في الجوهرة النيرة \*

ولو قال لها طلقي نفسك فليس له ان يرجع امره ولو قال لها طلقي ضرتك لا يقتصر على المجلس لانه توكيل هكذا في الكافي \* قال لامرأته طلقي نفسك ونوى الثلث فطلقت نفسها ثلثا مجتمعما او متفرقا او قالت طلقت نفسي فثلث ولو طلقت واحدة او اثنتين وقعت ولو طلقت واحدة وسكتت ثم ثنتين وتعت واحدة كذا في التمر تاشي \* وان نوى ثنتين يقع واحدة الا اذا كانت امه كذا في السراج الوهاج \*

وان نوى واحدة لم يقع شيء بايقاع الثلث عند ابي حنيفة رجع وعندهما يقع واحدة \* ولو طلقت واحدة ولا نية للزوج او نوى واحدة فهي رجعية وكذا لو قالت ابنت نفسي اوانا حرام او بائن او بنته او بريئة كذا في التمر تاشي \* ولو قالت اخترت نفسي لم تطلق وخرج الامر من يدها هكذا في فتح القدير \* ان قال لها طلقي نفسك ثلثا فطلقت واحدة فهي واحدة ولو قال لها طلقي نفسك واحدة فطلقت نفسها ثلثا لا يقع في قول ابي حنيفة رجع وقال لا يقع كذا في الهداية \*

ان قال لها طلتي نفسك واحدة فقالت طلقت نفسي واحدة واحدة يقع واحدة وتلغو الزيادة ولو قال لها طلقي نفسك تطليقة رجعية فطلقت بائنة او قال لها طلقي نفسك تطليقة بائنة فطلعت رجعية يقع ما امر به الزوج لاما انت به كذا في البدائع \* ولو قال لامرأتين له طلقا انفسكما ثلثا وقد دخل بهما فطلقت كل واحدة منهما نفسها وصا حبتها على التعاقب طلعت كل واحدة منهما ثلثا بتطليق الاولى لا بتطليق الاخرى الاولى لان تطليق الاخرى بعد ذلك نفسها وصا حبتها باطل \*

ولو بدأت الاولى فطلقت صاحبها ثلثا ثم طلقت نفسها طلقت صاحبها دون نفسها لان في حق نفسها مالكة والتمليك يقتصر على المجلس فان ابدأت بطلاق صاحبها خرج الامر من يدها وبتطليقها نفسها لا يبطل تطليقها الاخرى بعد ذلك لانها في حق الاخرى وكيلة والوكالة لا تقتصر على المجلس كذا في الظهيرية \* في المنتقى من ابي حنيفة رجع فيمن قال لامرأته طلقا انفسكما ثم قال بعده لا تطلقا انفسكما فلكل واحدة منهما ان تطلق نفسها مادامت في ذلك المجلس ولم يكن

ولم يكن لها ان تطلق صاحبته بعد النهي كذا في محيط السرخسي في الفصل الرابع من باب الطلاق بالمشيئة \* اذا قال لامرأتين له طلقا انفسكما ثلثا ان شئتما فطلقت احدهما نفسها وصاحبتهما ثلثا في المجلس ام تطلق واحدة منهما فانطلقت الاخرى نفسها وصاحبتهما بعد ذلك ثلثا قبل الفياض من المجلس طلقنا ثلثا ولوطلقت احدهما لم يقع الطلاق \* ولو قال من المجلس ثم طلقت كلواحدة منهما نفسها وصاحبتهما ثلثا لم تطلق واحدة منهما كذا في المحيط \* ولو قال طلقتي نفسك ثلثا ان شئت فطلقت نفسها واحدة او اثنتين لا يقع شيء في قواهم جميعا كذا في البدائع \* ولو قالت في هذه المسئلة شئت واحدة وواحدة وواحدة وان كان بعضها متصلا ببعض طلعت ثلثا دخل بها او لم يدخل كذا في التبيين \* ولو قال لها طلقتي نفسك واحدة ان شئت فطلقت نفسها ثلثا لم يقع شيء عند ابي حنيفة رح وعندهما يقع واحدة كذا في الكافي \* وان قال لها اطلقيني متى شئت فلها ان تطلقها في المجلس وبعدها والمشيئة مرة واحدة وكذا قواهم من شئت واذا ما شئت ولو قال كلما شئت كان ذلك لها ابدا حتى يقع ثلث كذا في السراج الوهاج \* ولو قال طلقتي نفسك كيف شئت لها ان تطلق كما شاءت بانثا او رجعة واحدة او اثنتين او ثلثا وبختص بالمجلس كذا في التهذيب \* ولو قال طلقتي نفسك ان شئت وطلقتي ملانته امرأة له احدى ان شئت فقالت فلانته طالق وانا طالق او قالت انا طالق وولانته طالق فطلقا جميعا كذا في مهناوي واصبى حان \* ولو قال لها اطلقيني نفسك ثلثا ان شئت فقالت انا طالق لا يقع شيء الا ان يقول انا طالق ثلثا كذا في الناتار خاتبة \* ولو قال لها اطلقيني نفسك ان شئت فقالت قد شئت ان اطلق نفسي كان باطلا \* رجل قال لامرأته طلقتي نفسك اذا شئت ثم حن الرجل جونا مطمعا ثم طلقت المرأة نفسها قال محمد رح كل شيء يملك الزوج ان يرجع من كلامه يبطل بالجنون وكل شيء لم يكن له ان يرجع من كلامه لا يبطل بالجنون كذا في فتاوى قاضيخان \* في المنتقى من ابي يوسف رح اذا قال لها اطلقيني نفسك واحدة بانته متى شئت ثم قال لها اطلقيني نفسك واحدة املك الرجعة متى شئت فقالت بعد ايام انا طالق فهي طالق واحدة يملك الرجعة ويصير قولها جوابا للكلام الآخر كذا في المحيط \* رجل قال لامرأته طلقتي نفسك مشرا ان شئت فقالت طلقت نفسي ثلثا لا يقع شيء كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال لها اطلقيني نفسك ان شئت فقالت شئت لا يقع كذا في البدائع \* في الزيادات اذا قال لامرأته اذا جاء ضد فطلعتي نفسك بالي درهم ثم رجعت قبل مجيء الغد لا يعمل

رجومه ولو كانت المرأة قالت اذا جاء غد فطلقني على الف درهم ثم رجعت قبل مجيء الغد يعمل رجوعها كذا في التاتارخانية \* ولو قال لها انت طالق ان شئت فقالت شئت يقع ويختص بالمجلس كذا في التهذيب \* اذا قال انت طالق ان اردت او رضيت او هويت او احببت فقالت شئت او اردت في المجلس يقع الطلاق كذا في الحاوي \* واذا قال لها انت طالق ان اصحبك او وافك فقالت شئت وقع كذا في التاتارخانية \* ولو قال انت طالق ان شئت فقالت احببت لا يقع كذا في غايه السروجي \* ولو قال لها شائي الطلاق ونواه فقالت قد شئت يقع استحسانا وان لم يكن له نية لا يقع ولو قال شائي طلاقك يقع بلاية \* ولو قال ان شئت فانت طالق فقالت نعم او قبلت او رضيت لا يقع ولو قال انت طالق ان قبلت فقالت شئت حكى عن الفقيه ابى بكر البلخي انه يقع الطلاق هكذا في محيط السرخسي \* ولو قال لها انت طالق ان شئت فقالت شئت ان شئت فقال الزوج شئت ينوى الطلاق بطل الامر حتى لو قال شئت طلاقك يقع اذا نوى كذا في الهداية \* ان قال لها انت طالق ان شئت فقالت شئت ان كان كذا فهو على وجهين اما ان ملقت مشيئتها بشيء ماض قد وجد نفى هذا الوجه يقع الطلاق واما ان ملقت مشيئتها بشيء لم يوجد بعد وفي هذا الوجه لا يقع الطلاق ويخرج الامر من يدها ومن هذا قلنا اذا قالت شئت ان شاء ابى كان ذلك باطلا وان قال الاب بعد ذلك شئت لا يقع الطلاق هكذا في المحيط \* رجل قال لامرأته انت طالق ثلثا ان شئت فقالت انا طالق فهي باطل وان قالت انا طالق ثلثا فهي ثلث كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال لها انت طالق واحدة ان شئت فقالت شئت ثلثا لا يقع عند ابى حنيفة رح وعندهما يقع واحدة كذا في محيط السرخسي \* قال انت طالق ثلثا ان شئت فشاعت واحدة لم يقع ولو شاعت واحدة وواحدة طلقت ثلثا دخل بها او لا ولو شاعت واحدة وسكنت فقد امرضت حتى لو شاعت بعدها لم يقع كذا في التمر تاشي \* رجل قال لامرأته انت طالق ان شئت وشئت وشئت فقالت شئت لا يقع شيء حتى تقول ثلث مرات شئت كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال انت طالق واحدة ان شئت فقالت قد شئت نصف واحدة لا تطلق كذا في محيط السرخسي \* داود بن رشيد من محمد رح اذا قال لامرأته انت طالق واحدة ان شئت انت طالق ثنتين ان شئت فقالت قد شئت واحدة قد شئت ثنتين قال اذا وصلت فهذه طالق ثلثا كذا في المحيط \* رجل قال لامرأته انت طالق ان شئت واحدة وان شئت

اثنين فقالت قد شئت طلقك فلما كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال ان تزوجت فلانة فهي طالق ان شاءت فتزوجها فلها المشيئة في مجلس العلم كذا في محيط السرخسي \*  
ولو قال لها انت طالق ان شاء فلان يتقيد بمجلس علم فلان اذا شاء في مجلس مامه وقع الطلاق وكذلك اذا كان غائبا ببلغه الخبر يقتصر على مجلس علمه كذا في الدائع \* ولو قال لامرأته انت طالق وطالق وطاق ان شاء زيد فقال زيد قد شئت تطليقة واحدة لا يقع شيء وكذا لو قال شئت اربعاً كذا في محيط السرخسي \* رجل قال لامرأته ان شئت وان لم تشائي فانت طالق فانت طالق فهذه المسئلة على وجهها ان يقدم المشيئة فقال ان شئت وان لم تشائي فانت طالق او قدم الطلاق فقال انت طالق ان شئت وان لم تشائي او وسط الطلاق فقال ان شئت فانت طالق وان لم تشائي وكل ذلك على وجهين احدهما اذا اعاد كلمة الشرط فقال ان شئت ون لم تشائي فانت طالق او لم يعد وذكر حرف العطف فقال ان شئت ولم تشائي فانت طالق والالفاظ ثلثة المشيئة والاباء والكراهة فان لم يعد كلمة الشرط ومطى لابسع الطلاق في الوجه والثلثة قدم الطلاق على المشيئة او اخرا او وسط وان اعاد كلمة الشرط ان قدم المشيئة فقال ان شئت وان لم تشائي فانت طالق لا يقع الطلاق اهدا وكذا لو قال ان شئت وان لم تشائي فانت طالق او ذكر الكراهة مكان الاباء وان قدم الطلاق على المشيئة فقال انت طالق ان شئت وان لم تشائي فقالت في مجاسها شئت طلقك وكذا لو قامت من مجلسها قبل ان تقول شيئا طلقك اعد المشيئة وان وسط الطلاق فقال ان شئت فانت طالق وان لم تشائي فهو بمنزلة ما لو قدم الطلاق على الشرطين وان ذكر الاباء وتقدم الطلاق على الشرط فقال انت طالق ان شئت وان ابيت وقالت شئت او قالت ابيت يقع الطلاق وان قامت من مجلسها قبل ان تقول شيئا لا يقع والكراهة بمنزلة الاباء وان وسط الطلاق فقال ان شئت فانت طالق وان ابيت فهو بمنزلة ما لو قدم الطلاق قال محمد راج هذا اذا لم ينو شيئا وان نوى وقوع الطلاق دون التعليق يقع الطلاق في الوجه كلها قدم الطلاق على الشرط او اخرا او وسط كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا قال لها انت طالق ان شئت او لم تشائي ان شاءت في المجلس طلقك بحكم المشيئة وان قامت من مجلسها طلقك ايضا واذا قال لها انت طالق ان شئت او ابيت فهو على احد الامرين في مجلسها ان شاءت في المجلس طلقك وان قالت في المجلس ابيت طلقك ايضا وان قامت قبل ان تشاء او ناهي لا يطلق ولا يكون الاباء

الا بكلامها هذا اذا لم يكن للزوج نية فان نوى ايقاع الطلاق عليها على كل حال فهو على ما نوى فيقع الطلاق عليها لامحالة هكذا في المحيط \* ولو قال ان شئت فانت طالق وان لم تشائي فانت طالق طلقت للحال ولو قال ان كنت تحبين الطلاق فانت طالق وان كنت تبغضين فانت طالق لا تطلق ولو قال انت طالق ان ابيت او كرحت طلاقك فقالت ابيت تطلق ولو قال ان لم تشائي طلاقك فانت طالق ثم قالت لا اشاء لا تطلق كذا في محيط السرخسي \* ان قال لها ان كنت تحبينى او تبغضينى فانت طالق فقالت انا احبك او ابغضك وقع الطلاق وان كان في قلبها خلاف ما اظهرت وهذا الجواب انما يكون على المجلس ولو قال لها ان كنت تحبينى بقلبك فانت طالق فقالت انا احبك وهى كاذبة طلقت عند ابى حنيفة وابى يوسف رح هكذا في السراج الوهاج \* ولو قال انت طالق واحدة فان كرحت فثنتان فان كرحت يقع الثلث احدها بالاول وثنتان بالتعليق فان سكنت فواحدة كذا في العتابة \* بشر بن الوليد عن ابى يوسف رح رجل قال لامرأته انت طالق ثلثا الا ان تشائي واحدة فقامت من مجلسها قبل ان تشاء شيئا طلقت ثلثا وان شاءت واحدة قبل ان تقوم لزمتهما تطليقة واحدة وكذلك لو قال انت طالق ثلثا الا ان تريدى واحدة اوالا ان تهوى واحدة اوالا ان تحبى واحدة وكذلك لو قال لها انت طالق ثلثا الا ان يشاء فلان واحدة اوالا ان يهوى فلان واحدة اوالا ان يحب فلان واحدة اوالا ان يريد واحدة فهو مثل ذلك وان لم يكن فلان حاضرا فله ذلك اذا علم به في المجلس الذى يعلم فيه كذا في المحيط \* ولو قال لها انت طالق ثلثا الا ان يرى فلان غير ذلك فهذا على المجلس فان قام فلان عن المجلس قبل ان يرى غير ذلك طلقت المرأة ثلثا وهذا وما لو قال لها انت طالق ثلثا ان لم ير فلان غير ذلك سواء وذلك يقتصر على المجلس \* ولو قال انت طالق ثلثا الا ان ارى غير ذلك فهذا لا يقتصر على المجلس حتى لو قال بعد ما قام عن المجلس رأيت غير ذلك لا يقع الثلث وكذلك اذا قال الا ان اشاء انا غير ذلك فهذا لا يقتصر على المجلس \* واذا قال لامرأته انت طالق ان شاء فلان او ان احب او ان رضى او ان هوى او ان اراد فبلغ ذلك فلانا فله مجلس علمه بخلاف ما اذا قال ان شئت انا او احببت انا حيث لا يقتصر على المجلس واذا لم يقتصر على المجلس في حق الزوج اذا قال ان شئت انا فالزوج كيف يقول حتى يقع الطلاق لم يذكر

( ٥٦٩ ) في تفرييض الطلاق في المشقة

155

## كتاب الطلاق ( ٥٧٠ ) في تفويض الطلاق\* في المشيئة

إذا شئت أن شئت أو أنت طالق إن شئت إذا شئت فهما سواء تطلق نفسها متى شئت وعند أبي يوسف رح أن أخر قوله إن شئت فكذلك وإن قدمته تعتبر المشيئة في الحال فإن شئت في المجلس تطلق نفسها بعد ذلك إذا شئت ولو قامت من المجلس قبل أن تقول شيئاً بطل وقال شمس الأئمة في إن شئت فأنت طالق إذا شئت هناء شيئتان الأولى على المجلس والأخرى من طلقه اليها معلنة بالموثمة فمتى شاءت بعد هذا طلقت قال وإن لم تقل شئت حتى قامت من المجلس فلا مشيئة لها ولا فرق بين أن يقول إن شئت الساعة أو لم يذكر الساعة هكذا في فتح القدير\* ولو قال لها أنت طالق متى شئت أو مبتهما شئت وإذا شئت أو إذا ما شئت فلها أن تشاء في المجلس وبعد القيام من المجلس. ولو ردت لم يكن رداً ولا تطلق نفسها إلا واحدة كذا في الكافي\* ولو قال أنت طالق زمان شئت أو حين شئت فهو بمنزلة قوله إذا شئت فلا يقتصر على المجلس كذا في غاية السروجي\* ولو قال لها أنت طالق كلما شئت فلها ذلك أبدأ كلما شاءت في المجلس وغيره واحدة بعد واحدة حتى تطلق ثلاثاً كذا في المحيط\* ولو طلقت نفسها ثلاثاً جملتها لا يقع شيء عند أبي حنيفة رح وعندهما يقع واحدة ولا يرد بالرد وإذا قال لها أنت طالق كلما شئت فطلقت نفسها ثلاثاً وتزوجت بزواج آخر ثم عادت إليه وطلقت نفسها لا يقع ولو طلقت نفسها طلقة أو طلقتين ثم تزوجت بزواج آخر ثم عادت إلى الأول يملك عليها الثلاث عندهما ولها أن تطلق واحدة واحدة إلى أن توقع الثلاث خلافاً للمحمد رح كذا في التبيين\* ولو قال لها كلما شئت فأنت طالق ثلاثاً شاءت واحدة نكاحاً باطل كذا في المحيط\* ولو قال أنت طالق حيث شئت أو أين شئت لم تطلق حتى تشاء وإن قامت من مجلسها فلا مشيئة لها وإن قال لها أنت طالق كيف شئت طلقت تطليقة يملك الرجعة قبل المشيئة فإن قالت قد شئت واحدة بائنة أو ثلاثاً وقال الزوج نويت ذلك فهو كما قال أما إذا أراد ثلاثاً والزوج واحدة بائنة أو على القلب يقع واحدة رجعية وإن لم تحضره النية تعتبر مشيئتها فيما قالوا جرياً على موجب التخيير كذا في الهداية\* وهذا عند أبي حنيفة رح وعندهما لا يقع شيء مما لم تشأ فإن شاءت أو تمت واحدة رجعية أو بائنة أو ثلاثاً بشرط مطابقة إرادته وما قاله أولى وأمره الخلاف يظهر في موضعين فيما إذا قامت من المجلس قبل المشيئة وفيهما إذا كان ذلك قبل الدخول فإنه يقع عنده طلقة رجعية وعندهما لا يقع شيء والرد كالقيام هكذا في التبيين\* وإن قال لها أنت طالق كم شئت



او ما شئت طلقت نفسها ما شاءت واحدة او اثنتين او ثلثا ما لم تقم من مجلسها او تأخذ في عمل آخر ويتعلق اصل الطلاق بمشيئتها فان ردت الامركان رد اول وقال لهما طلقتي نفسك من ثلث اشئت واختاري من ثلث ما شئت فلم ان تطلق نفسها واحدة او اثنتين وليس لهما ان يطلق نفسها ثلثا عند ابي حنيفة رح وقال لهما ان تطلق نفسها ثلثا ايضا كذا في الكافي \* وعلى هذا الخلاف لو قال طلق من نسائي من شئت فليس به ان يطلق جميع نسائه وعندهما له ذلك كذا في غايته السرخسي \* ولو قال طلق من نسائي من شاءت مشئت كل من لئن ان يطلقهن كذا في منيع القدير \* اولياء المرأة اذا طلبوا من الزوج ان يطلقها منه الى الزوج لاسيما اذا نريد مني اعمل ما تريد وخرج من طلقها ابوها لم يطلق ان لم يرد الزوج التمويص ويكون القول قولها ثم رد به التمويص كذا في الخلاصة \* واذا قال لرجل طلق امرأتي فله ان يطلقها في المجلس ويعدده ولئن ان يرجع كذا في الهداية \* ان قال لهما طلقتي نفسك وصاحبتك فله ان يطلق نفسه في المجلس لانه تعويض في حقها ولهما ان تطلق صاحبتها في المجلس وفدية لانها تترك كل في حقها وان قال لرجلين طلقا امرأتين ان شئتم فليس لاحدهما التنفرد بالطلاق ما لم يسمع امراة ان قال طلقا امرأتين وام يدرى بالمشيئة كان توكيلا وان لاحدهما ان يطلق كذا في الحاشية \* ولو قال لكل رجائين بالطلاق كان لكل واحد منهما ان يطلقها اذا لم يكن طلاق بهما ولو طلقا بالطلاق ولو لا يطلقها احد كما بدون صاحبه يطلق احدهما ثم يطلقها الآخر او يطلق احدهما واجارا الآخر لا يقع شيء ولو قال لرجائين طلقا جميعا فلهما طلقها احدهما واحدة ثم طلقها الآخر فليقتسم لا يقع شيء حتى يجتمعا على الثلث كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال لرجلين طلقا فلهما ان ينفرد كل واحد منهما بالطلاق وكذا يملك احدهما واحدة والآخر ثنتين كذا في الغنيمة \* ولو قال لعمري اب وكمبي \* في طلاق امرأتين ان شئت فشاء في المجلس فهو جائز وان قام الوكيل من المجلس قبل ان يشاء بطل التوكيل كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا قال لعمري طلق امرأتين فلهما ان ينفرد كل واحد منهما ما لم تشأ ولهما ان ينفرد في مجلس علمهما اذا شاءت في مجلس علمهما حتى صار يرد لا يطلقها الوكيل في ذلك المجلس يمنع ويرقام من محسنه بطل التوكيل ولا يقع طلاقه عند ذلك قال الشيخ الامام الاحل سمس الائمة الحلواني رح ينبغي ان يحفظ هذا وان الملوحي فله نعم ومن ما ذهب الى ان الطلاق الذي يكتن به الزوج من العريضة يكون معها كسبت فك هذا الكلام بطلان ما ذهب اليه من ان الطلاق

فان شاءت فطلتها ثم ان الوكلاء كثيرا ما يؤخرون الا يقاع من مجلس مشيئتها ولا يدرون ان الطلاق لا يقع واذا قال لغيره انت وكيلى في طلاقها على انى بالخيار او على انها بالخيار او على ان فلانا بالخيار فالوكالة جائزة والخيار باطل \* واذا قال لغيره طلق احدى نسائى وطلق واحدة منهم بعينها صح وليس للزوج ان يصرف الطلاق الى غيرها وكذا اذا طلق واحدة منهم لا بعينها صح ويكون الخيار للزوج كذا في المحيط \* رجل قال لآخر وكلتك في جميع اموري فطلق الوكيل امرأته اختلفوا فيه والصحيح انه لا يقع ولو قال وكلتك في جميع اموري التى يجوز بها التوكيل كانت الوكالة عامة في البيعات والا نكحة وكل شىء كذا في فتاوى قاضى خان \* وكله بان يطلق امرأته بتليقة فطلقها نكتين لا يجوز عنده وعندهما يقع واحدة كذا في الفتاوى الصغرى \* رجل وكل غيره بالطلاق فطلقها الوكيل ثلثا ان كان الزوج نوى بالتوكيل التوكيل بالثلث طلقت ثلثا وان لم ينو الثلث لا يقع شىء في قول ابى حنيفة رح \* رجل قال لغيره طلق امرأتى رجعية فتال لها الوكيل طلقتك بائنا يقع واحدة رجعية ولو قال الوكيل ابنتها لا يقع شىء \* ولو قال للوكيل طلقها بتليقة بائنة فقال لها الوكيل ابنت طالق بتليقة رجعية يقع واحدة بائنة \* رجل قال لغيره طلق امرأتى بين يدي احدى فلان فطلقها بغير محضر من الاخ وقع الطلاق كما لو قال طلقها بين يدي الشهود فطلقها بغير محضر من الشهود يقع \* رجل قال لغيره لا انهاك من طلاق امرأتى لم يكن ذلك توكيلا ولنورأى انسا نا يطلق امرأته فلم ينهه لا يصير اطلقا وكيلا ولا يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضى خان \* قال لغيره طلق امرأتى بائنا للسنة وقال لآخر طلقها رجعية للسنة فطلقها في طهر واحد طلقت واحدة وللزوج الخيار في تعيين الواقع كذا في البحر الرائق \* ولو وكل غائبا بطلاق امرأته فطلقها الوكيل قبل ان يعلم بالوكالة فطلقه باطل لان الوكالة بطلاقه لا يثبت قبل العلم كذا في فتاوى قاضى خان \* من قال لامرأته انطلقى الى فلان حتى يطلقك فذهبت فطلقها فلان صح ويصير فلان وكيل بالتطبيق وان لم يعلم بوكائه وذكر في الزبادات ما يدل على انه لا يصير وكيل قبل العلم قيل في المسئلتين روايتان وقيل ما ذكر في الزيادات قياس وما ذكر في الاصل استحسان ثم على رواية الاصل وهو جواب الاستحسان اذا صار وكيلان لم يعلم لوان الزوج نهى المرأة عن الانطلاق الى فلان لا يصير فلان معزولا

معزولا بنهى المرأة قبل العلم بالنهى وضار الجواب فيه نظير الجواب فيمن وكل رجلا ان يطلق امرأته ثلثا ثم قال للمرأة نهيت فلانا ان يطلقك فان فلانا لا ينزل ما لم يعلم بالنهى لانه لو انزل انزل بالنهى مقصود الاتبع بالنهى المرأة من شيء وما فوض اليها شيئا حتى يصح نهى الغائب بطريق التبعية وتعذر القول بانعزاله مقصود بالنهى قبل العلم ولهذا لا ينزل قبل العلم هذا اذا نهى المرأة قبل الانطلاق الى ذلك الرجل اما اذا نهىها بعد الانطلاق الى ذلك الرجل لا بصير فلان معزولا وان علم بالعزل وقيل الانطلاق بصير معزولا اذا علم بالنهى والعزل وهذا بخلاف ما لو قال لاجنسى نطلق الى فلان وقيل انه حتى يطلق امرأتى ثم نهى بعد ذلك صح النهى ولو نهى المرأة من الانطلاق لا يصح وهذا بخلاف ما لو قال لعمري ان جاء نك امرأتى فطلقها او قال ان خرجت اليك امرأتى فطلقها ثم نهى الوكيل عن الايقاع بعد محيى المرأة اليه وبعد خروجه اليه يصح النهى اذا علم كمال المحيى والمحجوج دافى المحيط \* رجل وكل رجلا بطلاق امرأته فطلقها الوكيل في سكره اخضعوا منه والصحيح انه يقع \* رجل وكل رجلا بطلاق امرأته ثم طلقها الموكل باننا او رجعه ثم طلقها الوكيل وطلاق الرجل واقع ما دامت في العدة ولا يعزل باننا الموكل ان لم يكن طلاق الوكيل بل ان لم يملكه الوكيل حتى تزوجها الموكل قبل انتضاء العدة ثم طلقها الوكيل يقع طلاقه عليها وان كان الموكل تزوجها بعد انتضاء العدة ثم طلقها الوكيل لا يقع طلاق الوكيل وكذا لو تزوج المرأة والعمد ثم طلقها الوكيل فطلاق الوكيل واقع ما دامت في العدة وان لحق الموكل بدار الحرب مردا ونحصى الغاضى بطلاقه بطلت الوكالة حتى ارماه مسلم او برزجها ثم طلقها الوكيل لا يقع طلاق الوكيل ولو ارتد الوكيل والعيان بالله كان على الركاثة وان لحق بدار الحرب الا ان يتنصى الغاضى بطلاقه كذا في فتاوى قاضى خان \* الوكيل بالطلاق ليس له ان يوطئ غيره \* وادار طلع امرأته او مدا بالطلاق صح كذا في السراجين \* وادار طلع امرأته ثم طلقها الوكيل لا يقع طلاقه وادار طلع امرأته ثم طلقها الوكيل است طلق فدا كان باطلا وادار طلقها فقال الوكيل است طلق ان دخلت الدار فدخلت لم يقع وادار طلق امرأتى فلانا طلقها انما لا يصح وكذا الوفا لغيره الملق امرأتى يصح تطليقة وطلاق الوكيل لا يقع شيئا كذا في البحر الرائق \* الوكيل بالطلاق المنجر اذا طلق لا يصح كذا في التتمة في كتاب النكاح \* رجل

اراد السفر فوكل رجلا بطلاق امرأته ثم مزله بغير محضر من المرأة ان لم يكن التوكيل بطلب المرأة يصح مزله وان كان التوكيل بطلب المرأة لم يصح مزله الا بمحضر منها قال شمس الائمة السرخسي والصحيح انه يملك عزل الوكيل بالطلاق وان كان بطلب المرأة ولو وکل رجلا بالطلاق وقال كلما عزلتک فانتي وکيلي قال بعضهم لا يصح هذا التوكيل وقال بعضهم يصح التوكيل ولا يملك عزله بتجدد الوكالة قال الشيخ شمس الائمة السرخسي الصحيح انه يملك العزل ثم اختلفوا في طريق العزل قال الشيخ الامام رح اذا قال عزلتک من جميع الوكالات ينعزل وينصرف ذلك الى المعلق والمنجز وقال بعضهم يقول عزلتک كما وکلتک وقال بعضهم يقول رجعت من الوكالة المعلقة وعزلتک من الوكالة المطلقة كذا في التارخانية \* ولو قال لغيره طلق امرأتی فأبنيها او قال ابنيها فطلقها فهو توكيل لا يقتصر على المجلس والزواج ان يرجع عنه واذا طلقها الوكيل يقع واحدة بائنة وليس لهذا الوكيل ان يوقع اكثر من واحدة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال طلقها على ان لا تخرج من البيت شيئا فقال لها طلقتك على ان لا تخرجي من البيت شيئا فقبلت طلقك اخرجت او لم تخرج ولو قال طلقتك بشرط ان لا تخرجي من البيت فان اخرجت لا تطلق وان اختلفا فالقول قول الزوج لانه منكر كذا في العتابية \* رجل قال لغيره طلق امرأتی هذه فقبل الوكيل وغاب الموكل لا يجبر الوكيل على الطلاق ولو جعل طلاق امرأته بيد رجل فجن المجعول اليه فطلق قال محمد رح ان كان لا يعقل ما يقول لم يقع طلاقه ولو جن الموكل بالطلاق ان جن سامة ثم افاق فالوكيل على وكالته ولو جن زمانا دائما بطلت وكالته اذا قال لغيره طلق امرأتی اذا حاضت وظهرت فقال لها الوكيل اذا خضت وظهرت فانتي طالق كان بالطلاق كذا في فتاوى قاضيخان \* قال لأخززوجتي فلانة وطلقها ثلثا ثم ظهر ان الآخر قد تزوجها قبل الامر او بعده بنفسه ينبغي ان يبقى وكيلا بالطلاق كذا في القنية في كتاب الوكالة \* الوكيل في الطلاق والرسول سواء كذا في التارخانية \* الرسالة ان يبعث الزوج طلاق امرأته الغائبة على بها نسان فيذهب الرسول اليها ويبلغها الرسالة على وجهها فيقع عليها الطلاق كذا في البدائع \* وفي فوائد نظام الدين امر به ست زن مذكرا اگر فلان کار کنم تو پای خود را کشاده کنی هرگاه که خواهی آن کار کرد و پیش از پای کشاده کردن باشوی خلع کرد پس از آن پای تواند کشاده کردن یا نه ایجاب رح تواند و اگر مذکوره گشته باشد باز نکاح کند تواند یا نه قال فی

ذكر في الزيارات في الباب الاول اذا امر رجلا ان يطلق امرأته بالف ثم ابانها بنفسه ليس للوكيل ان يطلقها وكذلك ان جدد النكاح \* ولو طلق امرأته باننا ثم وكل رجلا بان يطلق امرأته على مال فطلقها على مال وقبلت طلق ولا يجب المال ولو جدد النكاح في العدة فطلقها الوكيل وقامت طلق ويجب المال ولو انقضت العدة ثم جدد النكاح فطلقها وقبلت لا يتبع \* في مائة جدى رح قال لامرأته اگر ز بر تو زن خواهم مردى دست تو نهادم فتبعت حرمة المصاهرة بينه وبين امرأته لمسه امها هل يبقى الامر في يدها بعد ثبوت الحرمة حتى لو تزوج امرأته ان تطلقها قال يبقى الامر في يدها لتصور قضاء القاضى به فانه لو قضى بجوار نكاح التى زنى دامها او ابنتها اندى عند محمد رح خلافا لابي يوسف رح كذا في الفصول العماد به \* جعل امرها بيدها براكه اگر كابين بخشى پاي خود كشاده كنى متى شئت وكأنت وهبت مهرها له قبل ان يجعل الامر بيدها قال شيخ الاسلام نظام الدين وبعض اصحابنا ان تطلق نفسها وبعضهم قالوا ليس ان تطلق كذا في الوجيز للكروري \* مردى بسفر ميرفت زن را گشت كه اگر يك روز رفتن من براه و من بر تو نه آمده باشم و نفقه من بتو نرسد بانه امر تو بدست تو نهادم ناهر وقت مادت پاي خود كشاده كنى ييش ار گنه شتن يكه و نفقه رسيد اما مرد نه آمده امر زن بدست زن نشود و نه ط امر كه دست زن نشود و دود چيز است ناهم و نفقه نارسيد ان يكى از اين دو يانم . كنى بخلاف قوله من و نفقه من نرسد و يكى رسيد امر به دست دى شود و رأيت فتوى اجاب عنها شيخ الاسلام علاء الدين محمود الحارثى المروزي و صورتها رجل قال لامرأته ان فست هنك شهرا و امرك بيدك اين مرد را كافر اسير برد هل يصير امرها بيدها احبابى وكان والدى يقبل ان اجبره على الذهاب فذهب بنفسه بنمغى ان يتحقق الشرط وهو العينة لان الامة ان مكرها او باسيا او عامدا سواء في تحقق الخنث كذا في الخلاصة و في مسنديات صاحب المحيط قال لها اگر در روز از تو غائب شوم و نفقه من بتو نرسد ام تو بدست تو نهادم و در گنه شت و اختلاف في وصول النفقة شوى ميگويد كه رسايد دام و زن نرسد اجاب رح قول قول زن ناهم تا امر به دست دى ناهم و اين روايت اصل است و روايت مسندى بر كس اين است كذا في الفصول العمادية قال لآخر اگر سيم من بهى الى وقت كذا امر به دست من ناهم طلاق زن خواستنى را فقال نهادم فلم يعطه المال حتى مضى ذلك الوقت وقد تزوج امرأة

فلیس لصاحب المال ان یطلقها ولو کان قال اگر نسیم من مذہبی الی وقت کذا امر بدست من نهادی طلاق زنی را که بنحو اہی و باقی المسئلة بحالہا فلہ ان یطلقہا کذا فی المحيط \* رجل جعل امر امرأته بیدہا فقالت دست بازداشتم ولم تقل خوشتن را لاتبین ولوقالت منیت نفسی ان کان المجلس قائما یصدق والافلا وبعض مشائخنا قالوا ینبغی ان یفع کذا فی الظہیریۃ \*

ولو قالت انکرم و قالت مانویت طلاقا صدقت ولو قالت نویت طلقت ولو قالت طلاق انکرم یقع بدون النیۃ کذا فی الخلاصۃ \* ذکر شیخ الاسلام قال لہا امر بدست تو نهادم شش ماہ را والامر بیدہا عند تمام ستۃ اشہر کذا فی الوجیز للکردری \* وفی فوائد صدر الاسلام طاهر بن محمود رح مردی مرزن خود را گفت کہ اگر دہ روز نفقہ تو از من بتو نرسد بعد از ان پای خود را کشادہ کن ثم انها صارت ناشزۃ حتی مضی المدة فینبغی ان لاتطلق نفسہا وقد وقع الاستفتاء [

عن ذال لامرأته اگر یکماہ نفقہ تو نرسانم بتو امر تو بدست تو بعد ازین زن بیدستوری شوی بخانہ پدر بخشم رفت و یکماہ باشد و این مرد نفقہ نفرستاد ینبغی ان لا یصیر امرہا بیدہا وقد وردت الفتوی عن ذال لامرأته اگر بعد از دہ روز پنج دینار زر بتو نرسانم فامرک بیدک استطلتی نفسک متی شئت دہ روز گذشت و آن زر نرسانید هل لہا ان تطلق نفسہا قلت نعم اگر مرادشوی آن بودہ است کہ اگر بر فور دہ روز تمام شدن نرسانم پای خود را کشادہ گرداند و ان لم یرد بہ الفور لیس لہا ذلک مالہ یمت احدہما واستصوب والدی هذا الجواب کذا فی فصول الاستروشنی \*

سئل بعض استاذنا عن ذال لامرأته اگر ازین شہر بیدستوری تو بروم امر تو بدست تو نهادم تا پای خود کشادہ کنی ہر وقت کہ خواہی این مرد کوک سرارفت و دہشت باروز باشد بیدستوری زن پای کشادہ کردن تواند یا نی اجاب فی واللہ اعلم واقعة الفتوی رجل غاب عن امرأته بعد از سہ ماہ نامہ آمد ازین مرد در ان نامہ نوشتہ بود کہ اگر از وقت غیبت من دو ماہ برآید تن من درین مدت بتو نرسد پای خود کشادہ کنی ہر گاہ کہ خواہی و معلوم شد کہ این مرد این نامہ را بعد از ان نوشتہ کہ یکماہ پیش بر غیبت او نیامدہ بودہ است اما آرد نامہ در راہ دیر ماندہ است درین صورت این زن پای خود تواند کشادہ یا نی چون سہ ماہ گذشتہ و این زن را علم نبودہ است تبیل فی باب ما یجعل فیہ امر امرأته الی غیرہ بالوقت فی آخرایمان الجامع انہ یصیر الامر بیدہا وفی فوائد

و فی فوائد هبج الاسلام برهان الدین امر بدست زن نهاد که ویرا بی جنایت شرعی نزد  
 پس از آن زن را گفت که هر ده روزی ترا دستوری دادم تا بخانه پدر و مادر روی و در روز  
 گذشت دوازده روز شد پدر و مادر آمدند و با ایشان رفت بخانه ایشان بدین جنایت بیدستوری  
 رفتن بزدهل یصیر امرها بیدها اجاب نعم یصیر واللہ اعلم \* و رأیت فتوی اجاب منها عمی  
 نظام الدین رح و صورتها جعل امرا مرا ته بیدها ان ضربها بغیر جنایة شرعیة پس مادر زن بخانه  
 این مرد آمد مرد گفت زن را که این مادر ما ده سگ است چرا آمده است زن گفت مادر تست  
 و خواهر تو مرد زن را برد امر بدست زن نشود کذا اجاب رح کذا فی الفصول العمادیة \* جعل  
 امرها بیدها علی انه متى ضربها بغیر جنایة فیهی تطلق نفسها ثم قال لها الزوج لعنت برتو با و فقالت  
 لعنت خود برتو با و تکلموا فیه بعضهم قالوا هذا ليس بجنایة منها لانها با نية و ليست ببادية  
 و عاصمتهم علی ان هذا جنایة منها و هو الاصح و علی هذا اذا قال لها ای مادر تست سیاه فقالت المرأة مادر  
 تست سیاه فعلى قول الاولین هذا ليس بجنایة و العامة تکلموا فیما بینهم و قال بعضهم ان كانت ام الزوج  
 حیة فهدا ليس بجنایة منها فی حقه و ان كانت امه میته فهدا جنایة منها فی حقه و بعضهم الاولایصیر الامر  
 بیدها سواء كانت ام الزوج حیة او میته فلو قالت له نه ایت مرگ دها و فهدا جنایة منها و کذا لک  
 اذا قالت له ای نه انا ترس کافر فهدا جنایة منها و لو قالت له ای بدخوی فان کان کذا لک فهدا  
 ليس بجنایة و ان لم یکن کذا لک فهو جنایة و لو قال لها لا تفعلی هکذا فقالت خوش می آرم  
 ان كانت قالت ذلک فی فعل هو معصیة فهدا منها جنایة و ان كانت قالت فی فعل هو ليس بمعصیة فهو  
 ليس بجنایة \* فی المنتقی و اذا قالت لزوجها طلقنی فقال الزوج من طلاق تو بدست تو نهادم فقالت  
 من خود را طلاق دادم قال الزوج من نیز ترا طلاق دادم يقع تطليقتان کذا فی المحيط \* و لو قالت  
 ای بی مرده یکون فی حق الشریف جنایة کذا ذکر فی العدة \* و سئل و الدی امر بدست زن نهاد که  
 بی جنایت نزد زن در پیش زنان دیگر گفت اگر شویان شما مردانند شبی من باری مرد نیست  
 ف ضربها الزوج اجاب لا یصیر الامر بیدها و هذا جنایة منها و الله اعلم \* ذکر فی فتاوی الدیناری  
 امر بدست زن نهاد که او را بیچ گناه زنم مگر که بخانه فلان برود بیدستوری من زن بیدستوری  
 شوی بخانه فلان رفت و شوی با او جنگ کرد و شوی را دشنام داد و شوی آن زن را زدن گفت  
 من بحکم امر خود پای کشاده کردم شوی گفت من بدان سب زده ام که بخانه فلان رفتم بیدستوری من

قال القول قول الزوج \* وذكر في طلاق فتاوي الدينا ري قالت لزوجها بطلاق من موطنه خورده که مرا بی گناه زنی و زدی من بر تو طلاقم مرد گفت که من بی گناه شرعی زده ام قال القول قول الزوج فلو قال الزوج بعد ذلك من ترا گفته بودم که بخانه خواهرت مرد و مرا از اینجا سخت می آید اکنون رفتی و بدان سبب زده ام زن منکر است مرد رفتن خانه خواهر را قول قول که باشد گواه بر که بود قال القول قول الزوج ولا يسمع البينة في هذا \* رجل قال لآخر في مجلس شرب الخمر هر زنی را که خواسته ام برای تو خواسته ام داشتن و در هر که دن بدست تو بوده است فقال ذلك الرجل اگر چنین است دادم زن ترا یک طلاق و دو طلاق و سه طلاق هل يقع قال لا لان قوله در دست تو بوده است اخبار عن كون الامر بيده في الزمان الماضي وليس من ضرورة كونه في يده بقاء بل الامر المطلق يقتصر على المجلس وقد تبدل فيبطل حتى لو قال در دست تو است فهو اقرار بقاء الامر في يده فيوضح النطاق هكذا في فصول الاستروشنی \* في فوائد جدی روح امر به ست زن نهاد اگر یک ماه راد و دینار بتو نرسانم بایت کشاده کن زن را دام خواهی بود بوی حواله کرد پای تو اند کشاد پس از گذشتن مدت اجاب فی واللہ اعلم ان اداة الى المحنال قبل مضی المدة و این لم یؤد تواند \* و فی فوائد امر به ست زن نهاد که بید ستوری تو از شهر نروم مرد از شهر بیرون رفت و زن او را مشایعت کرد هل يكون اذا قال لا \* واقعة الفتوى امر به ست زن نهاد که بی دستوری وی کبرک نخرد و فذهبت مع زوجها الى النخاس واختارت جارية واشترها الزوج ابن سديد زن دستوری بود اجاب بعض اهل زماننا وان كان لبس لذاك اهلا بود حتی لا يصير الامر بيدها وقد اجبت يصير الامر بيدها كذا في الفصول العماذية \* وفي مجموع النوازل امرأة قالت لزوجها يك سخن گویم ردا داشتی او قالت يك کار کنم ردا داشتی فقال الزوج داشتیم فقالت طلق نفسك ثلاثا لا يقع شيء والقول قول الزوج انه لم يرد الطلاق كذا في المحيط \* علق الطلاق بالضرب بغير جنابة فخرجت المرأة من البيت الى الزقيفة تا آتش در خانه آرد و كان في الزقيفة رجل اجنبی ولم يكن قصد المرأة رؤية الاجنبی فضرها الزوج لا تطلق لانه ضرب بالجنابة كذا في خزائن المفتين \* یکی دیگری را چنین گفت که هرگاه که بی دستوری من از شهر بروی امر زن خویشتن بدست من نهادی گفت نهادم یکبار بدستوری داد پس از آن تواند رفتن بی دستوری وی اجاب هلاء الذین رح تواند چه هرگاه هر وقت است و هر وقت یکبار فراز گیر و هكذا کنبت



من فوائده \* قال لامرأته اگر بعد سر بر نشش ماهی ترا بشهر مادر و پدر نبرم امر تو بدست تو نهادم پای خود بیک طلاق باین بکشمای هرگاه که خواهی وزن قبول کرد فتوی یص را در مجلس پس ازین یکمال گذشت و این شوی این زن را بمانه پدر و مادر نبرد هل لها ان تطلق نفسها کانت مسئلة واقعة الفتوی بمصر غینان فارسل اهلها الینا بالفتوی فکتبت نعم لها ذلک ووافقتنی اهل الافتاء بسمرقند يومئذ فی الجواب \* فی فوائد جدی رح یکی چنین گفت که من سیکی نخورم و قمار نکنم و زنا نکنم اگر بکنم زن از من رسته طلاق اگر یکی ازین کارها بکند زنش طلاق شود و ثم قال ولا خلاف فی النفی و اختلفوا فی الاثبات وهو ما اذا قال اگر من سیکی نخورم و قمار کنم و زنا کنم امر زن بدست دی نهادم ثم فعل واحدا منها لا یصیر الا مریدها عند بعضهم ویصیر بیدها عند الآخرین وقال رح الغرض من مثل هذه الالفاظ منیع النفس وزجرها عن ارتکاب المحظور وکلوا احد من هذه الافعال بانفراده یصلح غرضاً له فینبغی ان لا یتوقف علی الكل وان کان اللفظ للجمع کذا ذکر شیخ الاسلام برهان الدین \* و فی فوائد العلامة مردی مرزن خود را گفت که اگر من سیکی نخورم و جوشیده و عصیر و بکنی امر بدست تو نهادم تا پای خود بکشمای هرگاه که خواهی وزن قبول کرد مرد بکنی خورد و دیگرانی امر بدست زن شود و خوردن بکنی یا نی اجاب شود که معتقد هر یکی است بدانکه بجمعه هکذا اجاب معللاً ووافقه الباقون من اهل زمانه \* امر بدست زن نهاد که اگر او را بزند بجنایت دبی جنایت پای خود بکشد هرگاه که خواهد وزن قبول کرد و بعد ازین مرد مراین زن را بزد و بجنایت زن تواند پای بکشد و کردنیانی اجبت تواند قلت وما اختار الشیخان الا ما صان جدی و العلامة السمرقندی رحمهما الله واهل زمانهما فیما ذکرناه وواختیار الشیخ الکبیر ابی بکر محمد بن الفضل البخاری زح کذا فی الفصول العمدیة \*

الباب الرابع فی الطلاق بالشرط ونحوه \* وفيه اربعة فصول الفصل الاول فی الفاظ الشرط \* الفاظ الشرط ان واذا واذما وكل وكلما ومتى ومتى ما ففی هذه الالفاظ اذا وجد الشرط انحلت الیمین وانتهت لانها لا تقتضی العموم والتکرا رفی وجود الفعل مرة تم الشرط وانحلت الیمین فلا یتحقق الحنث بعده الا فی كلما لانها توجب عموم الافعال فاذا کان الجزاء الطلاق والشرط بکلمة كلما یتکرر الطلاق بتکرر الحنث حتی یتوفی طلاق الملك الذی حلف علیه فان تزوجها بعد زوج آخر وتکرر الشرط لم یحنث عندنا کذا فی الکافی \* ولود خلت کلمة كلما علی نفس التزوج بان قال



بعد لحاقه وهي في العدة لا تطلق خلافا لهما وفائدة الخلاف فيما اذا جاءتا ثبام مسلمات فتزوجها ثانيا لا ينقص من عدد الطلاق شيء عنده وينتقص عندهما كذا في فتح القدير \* العصل الثاني في تعليق الطلاق بكلمة كل وكما \* لو قال كلما دخلت هذه الدار فامرأتي طالق وله أربع نسوة فدخلها أربع مرات ولم يعن واحدة منهم بعينها يقع بكل دخلة واحدة ان شاء فرتها عليهن وان شاء جمعها على واحدة ولو قال كلما دخلت هذه الدار كلما كلمت فلانا باننت طالق فاليمين الثانية نية تصير معلقة بالدخول فاذا دخلت الدار انعقدت اليمين الثانية فاذا كلمت ثلث مرات بعد ذاك طلقت ثلاثا كذا في البحر الرائق \* اذا قال الرجل لرجلين كلما اكلت عندكما طعاما وامرأته طالق وتعدى عند احدهما اليوم وتعدى عند الآخر من الغد طلقت امرأته ثلاثا لانه لما تعدى عند الاول وان ثلث لقمت او اكثر كانه اكل عنده ثلث مرات واذا تعدى عند الآخر فكانه اكل عنده ايضا ثلث مرات فقد وجد الاكل عندهما ثلث مرات والاكل عندهما في كل مرة شرط وقوع التطليقة وكذلك اذا قال لاحدهما كلما اكلت عندك ثم اكلت عند هذا فامرأته طالق كان الجواب كما قلنا كذا في المحيط \* رجل قال لامرأته كلما كلمت كلاما حسنا فانت طالق ثم قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر طلقت واحدة ولو قال سبحان الله الحمد لله لا اله الا الله الله اكبر طلقت ثلاثا كذا في الخلاصة في جنس من حلف لا يكلم فلانا \* ولو قال لامرأته وقد دخل بهذا او لم يدخل بهما او دخل باحدهما دون الاخرى كلما حلفت بطلا فكما فواحدة منكما طالق او قال فاحدكما طالق وكرر مرتين لا يقع شيء ولم يذكر في الكتاب انه لو قال ذاك في المرة الثالثة وقالوا لا يقع الا اذا منى بالواحدة في المرة الثالثة غير الواحدة في المرة الثانية فيصير حالها بطلا فهما فيحنت في اليمين الاولى ولو قال كلما حلفت بطلاق واحدة منكما نهى \* طالق كلما حلفت بطلاق واحدة منكما فواحدة منكما طالق يقع واحدة واليه البيان ولو قال كلما حلفت بطلاق واحدة منكما فواحدة منكما طالق كلما حلفت بطلاق واحدة منكما نهى طالق وقع التطليقتان وله الخيار ان شاء جعلهما على واحدة وان شاء عليهما ولو قال لهما وقد دخل باحدهما دون الاخرى كلما حلفت بطلا فكما فانتما طالقان قاله ثلث مرات انعقدت الاولى وانحلت بالثانية وبقي على كل واحدة واحدة والثالثة انعقدت في حق المدخولة ولا ينحل الثانية بالثالثة لعدم تمام الشرط وهو الحلف بطلا فهما \* فلو تزوج

غير المدخولة وقال لها ان دخلت الدار فانت طالق تنحل الثانية والاولى ويقع على كل واحدة تطليقتان لان بعض الشرط كان موجودا بالحلف بطلاق المدخولة في المرة الثانية واكن ثم الشرط فبتبين كلواحدة بثلاث ولولم يتزوج غير المدخولة ولكن قال لها ان تزوجتك ودخلت الدار فانت طالق صححت اليمين وانحلت الاولى والثانية الا ان المدخولة في ملكه فبانت بثلاث وغير المدخولة ليست في ملكه فلغا في جفها وتنحل اليمين الاولى والثانية لا الى جزاء الا ان اليمين منعقدة بكلمة كلما فلا يظهر اثر الانجلا فبقينا فاذا تزوجها بعد ذلك وحلف بطلاقها يقع عليها تطليقتان ولو قال للمدخولة اذا تزوجتك فانت طالق لا يصح لانها مبانة الا اذا قال ان تزوجتك بعد ما تزوجت بزواج آخر فانت طالق فصح اليمين لانه اضافة الى الملك كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري \* ولو قال لواحدة منهن كلما حلفت بطلاقك فالبواقي طوالق ثم قال للثانية مثله ذلك ثم للثالثة طلقت الثالثة والرابعة ثلثا والثانية ثنتين والاولى واحدة لان بالكلام الثاني صار حالف بطلاق الاولى وبالكلام الثالث صار حالف بطلاق الاولى والثانية ولو كان مكان كلما اذا طلقت الثالثة والرابعة كلواحدة تطليقتين والاولى والثانية كلواحدة واحدة كذا في العتابة \* ولو قال كل امرأة من نسائي ندخل الدار فهي طالق وفلانة طلقت فلانة للحال ولودخلت الدار وهي في العدة طلقت اخرى هكذا ذكر في المنتقى قال ابو الفضل هذا خلاف ما في الجامع كذا في الذخيرة \* في النوازل قال نصير سالت حماد بن زياد عن رجل قال لامرأة كلما دخلت هذه الدار دخلت طالق كلما دخلت هذه الدار دخلت طالق فانت طالق فدخل الدار خلتين قال تطلق ثلثا كذا في التارخانية \* ولو قال لامرأتين كلما تزوجتكما فانتما طالقان فتزوج احداهما مرة والاخرى مرتين طلقتا واحدة الا اذا تزوج الاولى مرة اخرى طلقتا اخرى ولو قال كلما تزوجت امرأتين فهما طالقان فتزوج ثلثا طلقت لانه وجد في كلواحدة الشرط وهو تزوج امرأتين ولو قال كلما اكلت عندكما فامرأة طالق فاكل عند كلواحدة ثلث لقمات طلقت ثلثا كذا في العتابة \* ولو قال كل امرأة لي وكلما تزوجت امرأة الى ثنتين منه فهي طالق ان دخلت الدار وفي ملكه امرأة ثم تزوج امرأة اخرى ثم طلقها جميعا ثم تزوجها ثانيا ثم دخل الدار طلقت كلواحدة منهما ثلثا واحدة بالايقاع وثنان بالحلف ولو كان حين طلقهما لم يتزوجهما حتى دخل الدار ثم تزوجهما طلقت كلواحدة

واحدة بالحنث كذا في المحيط \* وإذا قال كلما دخلت هذه الدار وكلمت فلانا أو فكلمت فلانا فامرأة من نسائي طالق فدخل الدار دخلات وكلم فلانا مرة واحدة لم تطلق الأمرة واحدة ولو قال كلما دخلت هذه الدار فإن كلمت فلانا فانت طالق فدخل الدار فلانا وكلم فلانا مرة طلقت ثلثا ولو قال كلما تزوجت امرأة فدخلت الدار فهي طالق فتزوجها ثلث مرات ثم دخل الدار مرة يقع طلقة واحدة ولو دخلها مرة أخرى طلقت أخرى ولو دخلها ثلثا طلقت ثلثا ونظيره لو قال لامرأته كلما أكلت تمرة وجوزة فانت طالق فاكل ثلث تمرات وجوزة واحدة لا يقع الا واحدة ولو اكل جوزة أخرى طلقت أخرى ولو اكل جوزة ثالثة طلقت ثلثا كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* قال ابن سماء سمعت ابا يوسف روح قال ولو قال كلما دخلت هذه الدار فكلمت فلانا فانت طالق قال فهذا عليهما ويكون الفاء جزاء فان بدأت فدخلت الدار ثلث دخلات ثم كلمت فلانا مرة طلقت ثلثا ولو دخلت الدار دخلت ثم كلمت فلانا ثلث مرأت طلقت ثلثا كذا في البدائع في كتاب الايمان \* ولو قال كلما دخلت الدار فانت طالق ان كلمت فلانا فدخل الدار مرارا ثم كلمه مرارا يحنث في الايمان كلها \* ولو قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق ان دخلت الدار فتزوجها مرارا ودخلت مرة طلقت ثلثا كذا في البحر الرائق \* رجل قال كل امرأة اتزوجها ابدا في قرية كذا فهي طالق ثم اخرج امرأة من تلك القرية فتزوجها لا تطلق وكذا لو لم يخرجها من تلك القرية وتزوجها في غير تلك القرية لا يحنث، ولو قال كل امرأة اتزوجها من قرية كذا فتزوج امرأة من تلك القرية حنث حينما تزوجها كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال كل امرأة لي تكون ببخارا فهي طالق ثلثا الصحيح انه يراد به طلاق امرأة يتزوجها ببخارا ومن هذا قالوا لو تزوج امرأة في غير بخارا ثم نقلها الى بخارا ويكون هو معها فيه لا تطاق وهو الصحيح كذا في الخلاصة في كتاب الايمان في الجنس الثالث في المنكوحة \* رجل له امرأة لم يدخل بها فقال كل امرأة لي وكل امرأة اتزوجها الى ثلثين سنة فهي طالق ان دخلت الدار فتزوج امرأة وطلتها وطلق التي كانت عنده ثم تزوجها في ثلثين سنة ثم دخل الدار طلقت القديمة تطليقتين باليمين سوى التطليقة التي اوقع عليها بالتنجيز فتطلق ثلثا واما الجديدة فتطلق واجدة باليمين سوى ما اوقع عليها بالتنجيز فتطلق تطليقتين ولو ان الزوج حين طلقها اول مرة لم يتزوجها حتى دخل الدار ثم تزوجها طلقت القديمة

واحدة بالحنث في يمين التزوج بنفس التزوج وان كان المنعقد في حقها يمينين يمين التزوج ويمين الكون فاما الجديدة فلا يقع عليها بالحنث شيء كذا في المحيط \* ولو قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق وفلانة لامرأة له او كل امرأة من نسائي تدخل الدار فهي طالق وفلانة طلقت فلانة للحال ولا ينتظر التزوج والدخول فان تزوجها بعد ذلك او دخلت الدار وهي في العدة طلقت اخرى كذا في الظهيرية \* ولو قال كل امرأة اتزوجها ابدا او قال الي ثلثين سنة فهي طالق ان كلمت فلانا فتزوج امرأة قبل الكلام وتزوج امرأة بعده طلقت كل امرأة يتزوجها في تلك المدة فان لم تكن اليمين موقته بان قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق فلانا ان كلمت فلانا فتزوج امرأة قبل الكلام وتزوج امرأة بعده طلقت التي تزوجها قبل الكلام ولا تطلق التي تزوجها بعد الكلام ولو قال ان كلمت فلانا بكل امرأة اتزوجها فهي طالق لا يقع الطلاق على التي تزوجها قبل الكلام كانت اليمين مطلقة او موقته فان نوى وقوع الطلاق على التي تزوجها قبل الكلام صححت نيته كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال كل امرأة اتزوجها ان دخلت الدار فهي طالق قدم المؤخر فمن تزوج قبل الدخول لم تطلق ومن تزوج بعده طلقت ويجعل الدخول شرط الانعقاد وصار الشرط الاول شرط الحنث وتقديره ان دخلت الدار فكل امرأة اتزوجها فهي طالق ولو قال كل امرأة املكها فهي طالق ان دخلت الدار او قدم الدخول يتناول من في ملكه لا من سيملك وان عني الاستقبال صدق في التغليب فتطلق من كانت في ملكه باعتباره الظاهر ومن سيملك باقراره كذا في الكافي في كتاب الايمان في باب اليمين بالعق و الطلاق \* في نوادر ابن سماعة عن ابي يوسف رح فيمن قال كل امرأة اتزوجها تشرب السويق فهي طالق او قال كل امرأة اتزوجها تلبس المعصفر فهي طالق فهذا على ان تشرب السويق وتلبس المعصفر بعد التزوج الا ان يكون نيته على ما قبله كذا في الذخيرة في آخر متفرقات باب التعليق \* ولو قال لامرأة كل امرأة اتزوجها ما دمت حية فهي طالق فتزوج تلك المرأة بعينها لا يحنث وهذا على غير تلك المرأة وكذا لو قال هذه امرأته ثم طلقها بائنا ثم تزوجها لا تطلق كذا في فصول الاستروشنى في الفصل العشرين فيما يبطل من العقود بالشرط \* ولو قال كل امرأة اتزوجها باسمك فهي طالق فطلق هذه ثم تزوجها لا تطلق وان كان نواها عند اليمين كما لو قال كل امرأة اتزوجها غيرك

غيرك فهي طالق لا تدخل هي في اليمين وان نواها \* رجل له اربع نسوة قال كل امرأة لي طالق اذا دخلت هذه الدار ثم طلق واحدة بعينها تطليقة بائنة ثم دخلت الدار وهي في العدة طلتن جميعا رجل قال كل امرأة لي طالق وينوي بذاك من كانت في نكاحه ومن يستفيدها بعد ذلك لا يقع على من يستفيدها كذا في فتاوى ناضي خان \* لو قال كل امرأة لي طالق ان فعلت كذا وليست له امرأة ونوى امرأة يتزوجها بعد ذلك صححت كما اذا قال كل امرأة تكون لي والى هذا ذهب شمس الاسلام محمود وقال نجم الدين روح لا يصح وقال السيد الامام روح بالقول الاول ناخذ كذا في فصول الاستروشنى \* روى من محمد روح ولو قال لو اديت كل امرأة اتزوجها ما دمتما حيين فهي طالق فمات احدهما بطلت اليمين وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* ولو قال كل امرأة تدخل في نكاحي فهي طالق فهذا بمنزلة ما لو قال كل امرأة اتزوجها وكذا لو قال كل امرأة تصير حلالا لي كذا في الخلاصة في الفصل الرابع في اليمين بالنكاح \* رجل يعلم انه كان حلف بطلاق كل امرأة تزوجها ولا يدري انه كان بالما وقت اليمين او لم يكن فتزوج امرأة لم يحنث لانه شك في صحة اليمين فلا يحنث بالشك كذا في فتاوى قاضيجان \* ولو قال كل امرأة اتزوجها ما لم اتزوج فاطمة فهي طالق فماتت فاطمة او غابت فتزوج غيرها طلق في الغيبة ولا تطلق في الموت ولو قال لامرأته كل امرأة اتزوجها فقد بعث طلاقها منك بدرهم ثم تزوج امرأة فقالت التي كانت عنده حين علمت بكاح غيرها قبلت او قالت طلقها او قالت اشتريت طلاقها طلق التي تزوجها وان قالت التي كانت عنده قبل ان يتزوج اخرى قبلت لا يصح قبولها لان ذلك قبول قبل الايجاب كذا في البحر الرائق \* اذا قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق فتزوج نكاحا فأسدا ثم تزوجها نكاحا صحيحا طلق كذا في الفتاوى الكبرى \* في الملتقط ولو قال كل امرأة اتزوجها عليك فهي طالق يعني على رقبك لا يحنث اذا تزوج امرأة اخرى كذا في التاتارخانية \* اذا قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق فزوجه فضولى واجاز بالفعل بان ساق المهر ونحوه لا تطلق بخلاف ما اذا وكل به لا تنقل العبارة اليه \* في المنتقى ان تزوجت فلانة فهي طالق وان امرت من يزوجنيها فهي طالق فامر انسا نازوجها منه طلق ولو تزوجها من غير ان يأمر احد الا تطلق وان امر بعد ذلك رجلا فقال زوجني فلانة وهي امرأة ته على حالها طلق ولو قال ان تزوجت فلانة او امرت انسا نا

ان يزوجنيها فهي طالق فامر فيه فزوجه تلك المرأة لم تطلق ومن ابى يوسف رح انه قال ان تزوجت فلانة او خطبتها فهي طالق فخطبها فتزوجها لا تطلق حتى لو تزوج قبل الامر في المسئلة التي قبلها وقبل الخطبة في هذه المسئلة وقع بان قال ابتداء بحضرة رجلين تزوجتك بالف فقبلت طلقت هكذا في فتح القدير \* الفصل الثالث في تعليق الطلاق بكلمة ان واذا وغيرها اذا اضاف الطلاق الى النكاح وقع عقيب النكاح نحو ان يقول لامرأة ان تزوجتك فانت طالق او كل امرأة اتزوجها فهي طالق وكذا ان قال اذا او متى وسواء خص مصرا او قبيلة او وقتا او لم يخص \* واذا اضافه الى الشرط وقع عقيب الشرط اتفاقا مثل ان يقول لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق \* ولا يصح اضافة الطلاق الا ان يكون الحالف مالكا او يضيفه الى ملك \* والاضافة الى سبب الملك كالتزوج كالإضافة الى الملك فان قال لاجنبية ان دخلت الدار فانت طالق ثم نكحها فدخلت الدار لم تطلق كذا في الكافي \* ولو قال كل امرأة اجتمع معها في فراش فهي طالق فتزوج امرأة لا تطلق ولو قال نصف المرأة التي تزوجنيها طالق فزوجه امرأة بامر او بغير امره لا تطلق ولو تزوج امرأة على انها طالق لم تطلق كذا في فتح القدير \* التعليق بصريح الشرط وهو ان يذكر حرف الشرط يؤثر في المرأة المعينة وغير المعينة والتعليق بمعنى الشرط يعمل في غير المعينة كما لو قال المرأة التي اتزوجها فهي طالق ولا يعمل في المعينة بان قال هذه المرأة التي اتزوجها فهي طالق فتزوجها لا تطلق كذا في معراج الدراية \* ثم الشرط ان كان متأخرا من الجزاء فالتعليق صحيح وان لم يذكر حرف الفاء اذ لم يتخلل بين الجزاء وبين الشرط سكوت الاتري ان من قال لامرأته انت طالق ان دخلت الدار يتعلق الطلاق بالدخول وان لم يذكر حرف الفاء لما لم يتخلل بينهما سكوت وان كان الشرط مقدما على الجزاء فان كان الجزاء اسما فانما يتعلق بالشرط اذ انكر الجزاء بحرف الفاء حتى ان من قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق يتعلق الطلاق بالدخول ولو قال ان دخلت الدار انت طالق يقع الطلاق للحال الا اذا قال منيت به التعليق فيم يدين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء واذا كان الجزاء فعلا اما فعل مستقبل او فعل ماض فالجزاء يتعلق بالشرط بدون حرف الفاء ويبنى على هذا الاصل ما اذا قال لها ان دخلت الدار وانت طالق فانه يطلق للحال وان قال منيت التعليق لا يدين اصلا هكذا ذكر في الجامع وبعض مشائخنا قالوا يسأل الزوج كيف نويت التعليق ان قال باضمار حرف الفاء



لا يصح نيته اصلا وان قال بالتقديم والتأخير يصح نيته فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك اذا قال لها فان دخلت الدار انت طالق تطلق للحال وان معنى التعليق دين فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك اذا قال لها انت طالق وان دخلت الدار فانها تطلق للحال وان معنى التعليق لا بد من اصلا لا في القضاء ولا فيما بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم وما اذا نوى به بيان الحال معناه انت طالق في حال دخولك الدار \* وحكى عن ابي الحسن الكرخي رحمه الله قال يجب ان يصح نيته لان الواو في مثل هذا يذكر للحال كذا في المحيط \* ولو قال انت طالق ان ولم يزد عليه تطلق في الحال في قول محمد بن علي ولا تطلق في قول ابي يوسف رحمه الله وقال انت طالق لكذا لولا اوقال والا اوقال ان كان اوقال وان لم يكن لا تطلق في قول ابي يوسف رحمه الله اخذ محمد بن سلمة كذا في فتاوى قاضيخان \* واوقال انت طالق دخلت تنجز لعدم التعليق ولو قال انت طالق ان دخلت بفتح الهمزة وقع في الحال وهو قول الجمهور ويقولون ادخلي الدار وانت طالق يتعلق بالدخول لان الحال شرط مثل ادعي الى الدار وانت طالق لا تطلق حتى تؤدي كذا في فتح القدير \* ولو قال انت طالق ثم ان دخلت الدار فانه يقع الطلاق ولو نوى التعليق لا يصح نيته اصلا وما اذا نوى المقارنة بان نوى وقوع الطلاق مقارنا لدخول الدار فعامة مشائخنا راجع على انه لا يصح كذا في المحيط \* ولو قال لامرأته انت طالق ان كانت السماء فوفتا اوقال انت طالق اذا كان هذا نهارا وكان هذا ليلا وهما في الليل او في النهار يقع الطلاق للحال لان هذا تحقيق وليس تعليقا بشرط لان الشرط ما يكون معدوما على خطر الوجود وهذا موجود ولو قال ان دخلت الجمل في سم الخياط فانت طالق لا يقع الطلاق لان فرضه منه تحقيق النفي حيث ملقه بامر محال كذا في البدائع \* رجل قال لامرأته ان لم تردى على الدينا الذي اخذته من كيسى فانت طالق فاذا الدينا رضى كنيته لا تطلق امرأته كذا في فتاوى قاضيخان \* سكران طرق الباب فلم يفتح له فقال ان لم تفتحى الباب الليلة فانت طالق ولم يكن في الدار احد فمضت الليلة ولم يفتح لا تطلق كذا في الزهر الفائق ناقلا من القنية \* اذا قال لامرأته وهى حائض ان حضت اوقال لها وهى مريضة ان مرضت فانت طالق فهذا على الحيض والمرض في المستقبل فان نوى ما يحدث من هذا الحيض او من هذا المرض فهو على ما نوى ولو قال لها ان حضت غدا فانت طالق وهو يعلم انها حائض فهذا على هذا الحيض فاذا دام حتى امسى الفجر مرر الغد طلقت بعد ان يكون تلك الساعة تمام الثلث او زنا عليه وان كان لا يعلم بحيضها

فهذا على حدوث الحيضة في الغد وكذلك اذا قال لها ان حممت وهي محمومة او قال ان صدمت وهي مصدومة فهذا على التفسير الذي قلنا في الحيض والمرض ولو قال لها وهي صحيحة ان صحت فانت طالق وقع الطلاق حين سكت يعني في الحال وكذلك اذا قال ان بصرت ان سمعت فانت طالق وهي بصيرة وسميعة وقع للحال قال واما القيام والقعود والركوب والسنكى فهو على ان يمكث ساعة بعد اليمين واما الدخول فلا يكون الا على دخول مستقبل وكذلك الخروج لا يكون الا على خروج مستقبل وكذلك الحبل اذا قال للحبلى ان حبلى فهذا على حبل مستقبل وكذلك الضرب والاكل على الحادث بعد اليمين كذا في المحيط \* ولو قال لامرأته انت طالق ما لم تحيضى او ما لم تحبلى وهي حائض او حبلى في حال الحلف فهي طالق حين سكت فان كان يعنى ما هي فيه من الحيض دين فيما بينه وبين الله تعالى فاما في الحبل فلا يصدق كذا في السراج الوهاج \* ولو قال انت طالق اذا صمت يوما طلقت حين تغيب الشمس في اليوم الذي تصوم فيه كذا في الكافي \* واذا قال اذا صمت فصامت ساعة مكررة بالنية طلقت هكذا في النهاية \* اذا قال اذا حضت فانت طالق فرأت الدم لم يقع الطلاق حتى يستمر ثلثة ايام لان ما ينقطع دونه لا يكون حيضا فاذا تمت ثلثة ايام حكمنا بالطلاق من حين حاضت كذا في الهداية \* ولو قال اذا حضت حيضة فانت طالق لم تطلق حتى ينقطع الحيض وتدخل في الظهر وذلك بالانقطاع على العشرة او بمضى العشرة مع استمراره او بالانقطاع والاغتسال او بالانقطاع وبما يقوم مقام الاغتسال اذا كان دون العشرة كذا في فاية السروجى \* ولو قالت بعد عشرة حضت وطهرت وكذبها تطلق ولو قالت بعد مضي شهر انى حضت وطهرت ثم حضت حيضة اخرى وانا الان حائض لا يقبل خبرها ولكن اذا طهرت يقع لانها اخبرت الاخبار من آوانه فصارت متهمه كذا في الكافي \* واذا قال لها ان حضت نصف حيضة فانت طالق لا تطلق ما لم تحض وتطهر وكذا اذا قال اذا حضت سدس حيضة او ثلث حيضة وكذلك اذا قال اذا حضت نصف حيضة فانت طالق واذا حضت نصفها الاخر فانت طالق لا يقع الطلاق ما لم تحض وتطهر فاذا حاضت وطهرت يقع طلقان كذا في البدائع \* قال اذا حضت نصف حيضة فانت طالق واذا حضت حيضة فانت طالق فانها تطلق تطليقتين معا اذا حاضت وطهرت كذا

كذا في الجامع الكبير \* ولو قال ان حضت نصف يوم يقع بنصفه كذا في العتبية \* ولو قال اذا حضت حيضتين فانت طالق فحاضت الاولى في غير ملك والثانية في ملك طلقت وكذا ان تزوجها قبل ان تطهر من الحيضة الثانية بساعة او بعد ما انقطع عنها الدم قبل ان تغتسل واماها دون العشرة فاذا اغتسلت او مضى عليها وقت صلوة طلقت كذا في البحر الرائق \* اذا قال لامرأته اذا حضت حيضة فانت طالق واذا حضت حيضتين فانت طالق فحاضت حيضتين وقع عليها تطليقتان وكانت الحيضة الاولى كمال الشرط في اليمين الاولى وبعض الشرط في الثانية ولو قال اذا حضت حيضة فانت طالق ثم اذا حضت حيضتين فانت طالق فحاضت حيضة حتى وقع عليها الطلاق باليمين الاولى ولا يقع الطلاق باليمين الثانية ما لم تحض بعد ذلك حيضتين اخريين عملا بكلمة ثم فان قال عنت به الاولى صدق ديانة لا قضاء \* في البغالى اذا قال لها اذا حضت فانت طالق ثم قال كلما حضت حيضتين فانت طالق وقع باول الحيضة طلاق وبانقضائها وحيضة اخرى بعدها يقع تطليقة اخرى كذا في المحيط \* وان اختلفا في وجود الشرط فالقول له الا اذا برهنت وما لا يعلم الا منها فالقول لها في حقها كان حضت فانت طالق فلا بد ان كنت تحبينى فانت طالق وفلانة فقالت حضت او احبك طلقت هي فقط وانما يقبل قولها اذا اخبرت والحيض قائم فاذا انقطع لا يقبل قولها ولو قال ان حضت حيضة يقبل في الطهر الذي يلي الحيضة لانه الشرط فلا يقبل قبله ولا بعده هذا اذا كذبها الزوج واما اذا صدقتها نطق ضررها ايضا كذا في التبیین \* وهذا ايضا اذا لم يعلم وجود الحيض منها اما اذا علم طلقت فلانة ايضا كذا في الجوهرة النيرة \* لو قال ان حضت فعبدى حر وضررتك طالق فقالت حضت وكذبها الزوج لا يقع الطلاق والعتيق فان صدقها الزوج وتما دى الدم ثلثة ايام عتيق وطلقت من حين رأت ويمنع الزوج من وطئ المرأة واستخدام العبد في الثلث وكذا لو تزوجت الضرة بزواج آخر وهي غير موطوءة وتما دى الدم ثلثة ايام جاز نكاحها وتبيل ثلثة ايام القول قولها في انقطاع الدم وبناؤه حتى لو قالت في الثلث انقطع دمي وصدقها لم يعتق ولم تطلق ضررتها وظهر بطلان نكاح الضرة وان قالت بعد مضي الثلث انقطع دمي في الثلث وصدقها الزوج وكذبها العبد والضرة فالقول للعبد والضرة وصح نكاح الضرة فان قالت حضمت وصدقها الزوج ثم قالت كان الطهر قبل الدم عشرة ايام لم تصدق ولو قالت رأيت الدم ثم قالت الطهر قبل الدم عشرة ايام صدقت

وان قال الزوج كان طهر ك قبل الدم عشرة ايام وقالت لابل كان عشرين يوما فالقول لها كذا في الكافي \* ولو قال لامرأته اذا حضت ما طلقنا فانتما طالقان فقالتا جميعا قد حضنا ان صدقهما طلقنا جميعا وان كذبهما لم تطلقا وان صدق واحدة وكذب الاخرى طلقت المكذبة ولم تطلق المصدقة لوجود كمال الشرط في المكذبة لان كلوا حدة منهما مخبرة عن نفسها شاهدة على صاحبتهما وهي مصدقة على نفسها مكذبة في حق غيرها فاذا صدق احدهما وجد الشرطان في حق المكذبة وهو اخبارها عن نفسها وتصديقه لصاحبتهما اما المصدقة فقد وجد فيها احد الشرطين ولو قال لهما اذا حضت ما حيضة فانتما طالقان او اذا ولدتما ولدتا فانتما طالقان كان ذلك على حيضة واحدة تكون من احدهما او على ولد يكون من احدهما ثم اذا قالت احدهما حضت ان صدقها طلقنا جميعا وان كذبها طلقتهى وحدها دون صاحبتهما وان قالت كلوا حدة منهما حضت طلقنا جميعا سواء صدقهما او كذبهما كذا في السراج الوهاج \* وان كن ثلثا فقال ان حضتن فانتن طوالق فقلن حضنا لم تطلق واحدة منهن الا ان يصدقتهن وكذا ان صدق واحدة منهن فان صدقنتين وكذب واحدة طلقت المكذبة ولو كن اربعا والمستثناة بحالها لم يطلقن الا ان يصدقتهن وكذا ان صدق واحدة اونتين وان صدق ثلثا وكذب واحدة طلقت المكذبة وحدها دون المصدقات كذا في التبيين \* قال لنسائه الرابع اذا حضتن حيضة فانتن طوالق فقالت واحدة حضت حيضة وصدقها الزوج طلقن ولو قال كلما حضتن حيضة فانتن طوالق فقالت واحدة حضت حيضة وصدقها الزوج طلقن ولو قال كلما حضتن حيضة فانتن طوالق فقالت كلوا حدة حضت حيضة فان كذبهن طلقت كلوا حدة تطليقة وان صدق واحدة دون الثلث طلقت كلوا حدة من الثلث ننتين والمصدقة واحدة وان صدق ننتين طلقت كل مصدقة ننتين وكل مكذبة ثلثا وان صدق ثلثا طلقت كلوا حدة ثلثا ثبوت ثلث حيض في حق المصدقات واربع حيض في حق المكذبة كذا في البحر الرائق \* قال لامرأته المدخولة كلما حضت حيضتين فانت طالق فحاضت حيضتين يقع واحدة ثم اذا حاضت اخرى يقع اخرى فان حاضت اخرى لم يقع شيء لان العدة انقضت بالحيضة الاولى من الشرط الثالث ولو قال اذا حضت حيضة فانت طالق ثم قال كلما حضت فانت طالق فان رأت الدم طلقت واحدة واذا طهرت يقع اخرى كذا في محيط السرخسى في كتاب الايمان في باب يقع الطلاق بالحيض \* ولو قال لهما ان اجمعاك في حيضتك حتى تطهرى فانت طالق ثم قال لهما بعد ما طهرت كنت قد جامعتهما

في الحيض فالقول قوله ولا يقع عليها شيء كذا في التاتارخانية \* وأما إذا حضت فانت طالق فقالت حضت ثم ولدت فان ولدت لسنة شهر وقبل تمام ثلثة ايام لا يقع لانها طهرت فانها كانت حاملا قبل تمام ثلثة ايام وان كانت لسنة شهر من بعد ثلثة ايام بانتهى وزمه الولد وان كانت حاملا فقال ان طهرت فانت طالق فقالت طهرت وكذبها الزوج تصديق في حق نفسها ومن ضررتها فان صدقها وطلقت الضرة ثم ادعت معاودة الدم في العشرة لاتصدق كذا الرافعي ان طلقك للسنة ففلا تطلقها ثم ادعت معاودة الدم في العشرة لاتصدق كذا الرافعي ان طلقك للسنة ففلا تطلقها ثم ادعت معاودة الدم في العشرة لاتصدق كذا الرافعي ان طلقك للسنة ففلا تطلقها

او صلفتك لا يقع على الضرة ويقع عليها وكذا الوعلق طلقها مع احرى وان قال الزوج ذلك في ايام حيضها لا يقع الطلاق عليها ايضا كذا في العتائيه \* اذا قال لها ان كنت تحبين ان بعد بك الله بنا رحيم فانت طالق وفلا تطلق وعبدى حر فقالت احب طلقك ولم تطلق ففلا تطلق ولم يعتق العبد وهو بمنزلة قوله ان كنت تحبينى او تبغضينى وان قال لها ان كنت تحبينى بتلك فانت طالق فقالت احبك وهى كاذبة طلقك نساء ود يانته عندا بى حنيفه وابى يوسف رح \* واذا قال لامرأته انت طالق ان كنت انا احب كذا ثم قال است احب وهو كاذب به فهى امرأته ويسعه ان يطأها فيما بينه وبين الله تعالى \* ثم اعلم ان التعليق بالمحبة كالتعليق بالحيض لا يفترقان الا في شيئين احدهما ان التعليق بالمحبة يقتصر على المجلس لكونه تحييرا حتى او تأنست وقالت احبك لا تطلق والتعليق بالحيض لا يبطل بالتيا م كسائر التعليقات \* والثاني انها اذا كانت كاذبة في الاخبار تطلق في التعليق بالمحبة وفي التعليق بالحيض لا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى كذا في التبيين \* ولو قال لهما اذا ولدتما اودا لهما اذا ولدتما ولدين فانتما طالقان فولدت احدهما ولدا لا تطلق واحدة منهما اذ اودا وكذا لك في قوله ان حضتما حيضتين واذا قال لهما اذا ولدتما ولدين فانتما طالقان فولدت احدهما ولدين او قال اذا حضتما حيضتين فانتما طالقان فحاضت احدهما حيضتين لا تطلق واحدة منهما ولو حاضت كل واحدة منهما حيضة او ولدت كل واحدة منهما ولدا طلقتا ولا يشترط ولا ذكورا ولا ذكورا وان كانا في المبط \* ولو قال لامرأته اذا ولدت فانت طالق فقالت ولدت وكذبها الزوج ولم يكن الزوج اقربا لحيض ولا كان الحبل ظاهرا وشهدت القابلة على الولادة عندا بى حنيفه رح لا يقضى بشهادة القابلة وعندهما يقضى بوقوع الطلاق بشهادة القابلة كذا في شرح المجامع مع الصغير انا شيخان في باب

ما يثبت به النسب وما لا يثبت \* ان قال اذا ولدت ولدا فان طالق فولدت ولدا ميتا طلقت كذا في الجوهرة النيرة \* قال الحاكم في الكافي اذا قال لها اذا ولدت ولدا فان طالق فاسقطت سقطا قد استبان بعض خلقه طلقت فان لم يستبين خلقه لم يقع به الطلاق كذا في غاية البيان \* ولو قال ان ولدت ولدين فان طالق فولدت احدهما في ملكه والثاني في غير ملكه ثم عادت اليه لم تطلق ولو ولدت الاول في غير ملكه والثاني في ملكه تطلق كذا في محيط السرخسى \* اذا قال ان ولدت غلاما فان طالق واحدة وان ولدت جارية فان طالق ثنتين فولدت غلاما وجارية ولم يدرا الاول يلزمه طلقة واحدة قضاء وفي الاحتياط ثنتان تنزهها وقد نقضت العدة حتى لو طلقها واحدة غيرها او كانت امه لا يرد لها الا بعد زوج آخر لا احتمال تقدم الجارية ولا دة والعدة منقضية هذا اذا لم يعلم ايهما اول وان علم الاول منهما فلا اشكال فيه وان اختلفا القول قول الزوج لانه منكر كذا في التبيين \* فان ولدت خنثى وضعت واحدة ووقعت الاخرى حتى تبين حاله كذا في البحر الزاخر \* وان ولدت غلاما وجاريتين ولا يدرى الاول منهم يقع ثنتان في القضاء وفي التنزه ثلث ولو ولدت غلامين وجارية لزمه واحدة في القضاء وفي التنزه ثلث \* ولو قال ان كان حمالك غلاما فان طالق واحدة وان كان جارية فثنتين فولدت غلاما وجارية لم تطلق لان الحمل اسم لكل فما لم يكن الكل جارية او غلاما لم تطلق وكذا ان قال ان كان ما في بطنك غلاما والمسئلة بحالها لان كلمة ما عامة ولو قال ان كان في بطنك والمسئلة بحالها وقع ثلث كذا في التبيين \* ولو قال كلما ولدت ولدا فان طالق فولدت ولدين في بطن واحد بان كان بينهما اقل من ستة اشهر طلقت بالاول وانقضت عدتها بالثاني ولا يقع طلاق آخر ولو ولدت ثلثة اولاد وقع ثنتان ولو ولدت ثلثة بين كل ولدين ستة اشهر وقع ثلث وتعتد بثلث حيض \* ولو قال لامرأته كلما ولدتما ولدا فانتما طالق فولدت احدهما ثم الاخرى ثم الاولى ثم الاخرى آخر في بطن واحد حتى ولدت كلوا حدة ولدين طلقت الاولى وثنتين وانقضت عدتها بولدها الثاني والاخرى ثلثا وانقضت عدتها بولدها الثاني ولو كان بين ولدي كلوا حدة ستة اشهر فاكثر الى ستين طلقت الاولى وثنتين وانقضت عدتها بالولد الثاني ويثبت نسب الولدين وطاقت الاخرى واحدة وانقضت عدتها بالولد الاول ولا يثبت نسب ولدها الثاني ولو قال لامرأته الحامل اذا ولدت

اذا ولدت ولد انا انت طالق ثنتين ثم قال ان كان الولد الذي تلدينه غلاما فانت طالق فولدت غلاما طلقت ثلثا ولو قال ان كان الولد الذي في بطنك غلاما والمسئلة بها لها طلقت واحدة لان شرط اليمين كونه في بطنها وبالولادة تبين كون الغلام في بطنها فتبين ان الطلاق من ذلك الوقت لا عند الولادة وقد انقضت العدة بوضع الحمل فلا يقع بالولادة كذا في محيط السرخسي \* وفي الاصل اذا قال كلما ولدت ولدا فانت طالق وقال ايها اذا ولدت غلاما فانت طالق فولدت غلاما فانه يقع عليها تطبيقتان باليمينين كذا في المحيط \* ولو ملق طلاقا بها بحبلها لم تطلق حتى تلد لاكثر من سنتين من وقت اليمين ويندب ان يستبرئها قبل ان يطأها لتصوير حدوته كذا في النهر الفائق \* ولو قال ان لم تكوني حاملا فانت طالق ثلثا فجاءت بولدا قبل من سنتين منذ وقت اليمين لا تطلق في الحكم وان جاءت لاكثر من سنتين بيوم طلقت وان حاضت بعد اليمين لا يقربها لاحتمال ان لا تكون حاملا وكذا اذا لم تحض لا ينبغي ان يقربها حتى تضع كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال لامرأة ان خطبتك او تزوجتك فانت طالق فخطبها او لا ثم تزوجها لا تطلق فان زوجها قبل الخطبة بان زوجها منه نضولي فبلغها فاجازت طلقت كذا في الخلاصة في كتاب الايمان \* روي عن ابي يوسف رح في رجل قال لامرأتين لا يملكهما ان خطبتهما او تزوجتهما فانتما طالقان فخطبهما ثم تزوجهما لم تطلقا ولو تزوجهما من غير خطبة في عقدة او عقدتين طلقنا ولو خطب واحدة وتزوجها ثم خطب الاخرى وتزوجها لم تطلقا ولو خطب واحدة ثم تزوجها طلقنا ولو تزوج واحدة فطلقها ثم تزوجها طلقنا كذا في المحيط \* فان عقد بهيته بالفارسية بان قال اكر فلانة را بنخواستم او قال هر زني را كه بنخواستم ففى كل موضع يكون هذا اللفظ منهم تفسير الخطبة لا ينعقد اليمين وفي كل موضع يريدون بهذا اللفظ التزوج ينعقد اليمين اذا كان مراده هذا ويقع الطلاق اذا تزوجها وفي عرف الديار فاقولهم بنخواستم تفسير قرأهم نكحت او تزوجت فينعقد اليمين ولا يحنث بالخطبة فان تزوجها يقع الطلاق ولو كان الرجل صارفا بحقيقة هذه اللفظة انها الخطبة فقال عنيت بها الخطبة لا يصدق نكاحا ويصدق ديانة كذا في الذخيرة \* ولو قال اكر فلانة را خواستگي كنم فعلى الخطبة ولو قال اكر زن كنم هذا بمنزلة قوله ان تزوجت امرأة ولو قال اكر زن آرم اختلف المشايخ فيه والفتوى على انه على الزفاف ولو قال اكر دخر فلان مراده ويراد طلاق فتزوجها لا تطلق ولو قال اكر ديرا بنزي دهنده من او قال داوه شود .

## كتاب الطلاق ( ٥٩٢ ) في الطلاق بالشرط \* في تعليقه بكلمة ان وفيها

والمسئلة بحالها المختارا نه لا تطلق ايضا \* وفي فتاوى النسفى اگر فلان كار كنم هر زنى كه بخوام خواستن از من طلاق ففعل ذلك الفعل ثم تزوج لا تطلق \* وفي الفتاوى الصغرى لو قال لمنكوحته ان تزوجتك او قال بالفارسية اگر ترا بزنى كنم فانك طالق بهذا ينصرف الى العقد ولا ينصرف الى الوطى وكذا لو قال بالفارسية اگر ترا نكاح كنم فاذا تزوجها لم تطلق فاذا فارقتها لم تزوجها طلقت اما اذا قال لمنكوحته او لامرأة لا يحل له نكاحها ان نكحتك فانك طالق ينصرف الى الوطى حتى لو طلق امرأته ثم تزوجها لا تطلق كذا فى الخلاصة فى كتاب الايمان \* رجل قال ان تزوجت امرأة كان لها زوج فهى طالق فطلق امرأته تطليقة بائنة فتزوجها لم تطلق كذا فى التجنيس والمزيد \* ولو قال ان زنيته بغلانة او خاطبتها فقال ان زنيته بك فكل امرأة تزوجها فهى طالق فزنى بها ثم تزوج بالمزنية لا تطلق كذا فى الخلاصة \* ولو قال لوالديه ان زوجتاني امرأة فهى طالق ثلثا فزوجاه امرأة بغير امره لا تطلق كذا فى فتح القدير \* ولو قال لوالديه ان زوجتاني امرأة فهى طالق فزوجاه امرأة بامرهم قالوا لا تصح هذه اليمين ولا تطلق \* وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح تصح وتطلق وهو الصحيح \* رجل قال ان تزوجت امرأة من بنات فلان فهى طالق وليس لفلان بنت ثم ولدت له بنت فتزوجها الحالف قالوا لا يحنث في يمينه ويشترط قيام البنت وقت اليمين ولا يدخل في اليمين ما يحدث بعد اليمين \* رجل قال ان تزوجت امرأة مادمت في الكوفة فهى طالق ففارق الكوفة ثم عاد اليها فتزوج امرأته لا تطلق كذا فى فتاوى قاضى خان \* قال ان تزوجت فلانة ابدا فهى طالق فتزوجها مرة فطلقت ثم اذا تزوجها اخرى لا يقع \* قال لا جنبية مادمت في نكاحى فكل امرأة اتزوجها فهى طالق ثم تزوجها فتزوج عليها امرأة لا يقع ولو قال ان تزوجتك مادمت في نكاحى فكل امرأة اتزوجها عليها والمسئلة بحالها يقع كذا فى الوجيز للكردرى \* رجل له مطلقة فقال ان تزوجتها فحلل الله على حرام فتزوجها تطاق ولو قال لامرأته ان تزوجت عليك ما هشت فحلل الله على حرام ثم قال ان تزوجت عليك فالطلاق على واجب ثم تزوج عليها يقع على كل منهما تطليقة باليمين الاولى ويقع اخرى على واحدة منهما باليمين الثانية بصرفها الى ايتها ما شاء كذا فى فتح القدير \* رجل قال ان تزوجت امرأة الى خمس سنين فهى طالق فتزوج فى السنة الخامسة تطلق كذا فى التجنيس والمزيد \* ولو قال ان تزوجتك فانك طالق قبله ثم نكحها يوقعه ابو يوسف رح وقال لا يقع



كذا في فتح القدير \* ولو قال ان تزوجت عليك فالتى اتزوج طالق فطلق امرأته طلاقاً باننا  
ثم تزوج امرأة اخرى في مدتها لا تطلق \* ولو قال رجل ان تزوجت زينب بعد عمرة فهما  
طالقان فتزوجهما كذلك او قال مع عمرة فتزوجهما معا او قال على عمرة فتزوج زينب بعد  
تزوج عمرة وعمرة في نكاحه طلقتا في هذه الوجوه ولو تزوجهما على خلاف ما ذكر لم تطلقا ولو قال  
ان تزوجت زينب قبل عمرة فهما طالقان فتزوج زينب طلقت ولا يتوقف على تزوج عمرة  
ولا تطلق عمرة اذا نكحها ولو قال قبيل عمرة فمكح زينب لا تطلق ما لم يتزوج عمرة بعده على الفور لكن  
ان تزوج عمرة بعده على الفور لا تطلق عمرة وطلقت زينب \* رجل تزوج امة غيره ثم قال لها ان مات  
مولاي فانت طالق ثنتين فمات المولى والزوج وامرته وقع الطلاق ولم تحل له حتى تنكح زوجا غيره  
عند ابى حنيفة وابى يوسف رح هكذا في الكافي \* وفي المنقوي عن ابى يوسف رح لو قال ان تزوجت امرأة  
بعد امرأة فهي طالق فتزوج امرأة ثم امرأتين في عقدة طلقت واحدة من الاخريين والخيار اليه  
ولو تزوج امرأتين في عقدة ثم امرأة طلقت الاخيرة ولو قال ان تزوجت امرأتين في عقدة ثم امرأة  
فهما طالقان فتزوج ثلثا طلقت ثنتان منهن والبيان اليه كذا في محيط السرخسي \* رجل له ثلث  
نسوة فقال لاحدتهن ان طلقته فالاخريان طالقان ثم قال للثانية مثل ذلك ثم قال للثالثة مثل  
ذلك ثم طلق الاولى واحدة طلقت كل واحدة من الاخريين واحدة ولو لم يطلق الاولى لكن  
طالق الوسطى يقع على الاولى وتطبيقه وعلى الوسطى والاخيرة على كل واحدة منهما تطليقتان  
ولو طلق الاخيرة يقع على الاخيرة ثلث وعلى الوسطى ثنتان وعلى الاولى واحدة ولو كان له اربع  
نسوة فقال لواحدة منهن ان لم ايت مندي الليلة فالثلث طوالق ثم قال للثانية مثل ذلك ثم قال  
للالثالثة مثل ذلك ثم قال للرابعة مثل ذلك ثم بات عند الاولى وقع عليها ثلث ويقع على  
كل واحدة ممن لم يبت عندهن تطليقتان ولو بات مع الثنتين وقع على كل واحدة منهما تطليقتان  
على الاخريين على كل واحدة تطليقة ولو بات مع الثلث وقع على كل واحدة منهن يمين واحدة ولا يقع  
على هذه التي لم يبت عندها شيء \* رجل له اربع نسوة فقال كل امرأة لم اجمعها منكم الليلة  
فالاخريات طوالق فجامع واحدة منهن فطلع الفجر طلقت المجامعة ثلثا وسائرهن طلقت كل واحدة  
منهن ثنتين كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو كان له ثلث نسوة فدخل بهن فارتد عن ثم اسلم  
فقال ان تزوجت امرأة فهي طالق وان تزوجت امرأتين فهما طالقان وان تزوجت ثلثة

فهن طالق فتزوجهن في العدة بعقود طلقت الاولى ثلثا لانها دخلت في الايمان الثلثة وطلقت الثانية ننتين لانه حين تزوجها كانت اليمين الاولى منحلة فبقيت داخلية في اليمينين وطلقت الثالثة واحدة لانه حين تزوجها كانت اليمين الاولى والثانية منحلتين كذا في العنابية \* واذا قال ان دخلت الدار فكل امرأة اتزوجها فهي طالق وفلانته هذه واسرار الى المرأة التي في نكاحه فدخل الدار حتى وقع الطلاق على فلانة ثم تزوج فلانة طلقت \* واذا قال الرجل ان فعلت كذا ما لم اتزوج فاطمة فكل امرأة اتزوجها فهي طالق ففعل ذلك الفعل ثم تزوجها تطلق كذا في الذخيرة \* اذا كان الشرط ذا وصفين بان قال لها ان دخلت دار زيد ودار عمرو وقال لها ان كلمت ابا عمرو وابا يوسف فانتم طالق يشترط وقوع الطلاق ان يكون آخرهما في الملك حتى لو طلقها بعد ما علق طاقها بشرطين وانقضت مدتها ثم وجد احد الشرطين وهي مبائة ثم تزوجها فوجد الشرط الآخر وقع عليها الطلاق المعلق وقال زفر رح لا تطلق وينقسم هذه المسئلة مقلا الى اربعة اقسام اما ان يوجد الشرطان في الملك فيقع بالاتفاق او يوجد في غير الملك فلا يقع بالاتفاق او يوجد الاول في الملك والثاني في غير الملك فلا يقع او يوجد الاول في غير الملك والثاني في الملك وهي الخلافية المذكورة فيما تقدم كذا في التبیین \* قال لها ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق او قال انت طالق ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق او قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق وهذه الدار لا يقع الطلاق الامند دخول الدارين جميعا وكذلك اذا كان العطف بحرف الغاء بان قال ان دخلت هذه الدار فهذه الدار فانت طالق او قال انت طالق ان دخلت هذه الدار فهذه الدار او قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق فهذه الدار فهذا كله سواء فلا يقع الطلاق الامند دخول الدارين جميعا كما في الفصل الاول الا ان هناك لا يراعى الترتيب في دخول الدارين وهنا يراعى وهو ان يدخل الدار الثانية بعد دخولها الاولى وكذلك ان كان العطف بكلمة ثم بان قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق ثم هذه الدار فهذه والغاء سواء يراعى الترتيب في الدخول في كل واحد منهما الا ان ههنا لا بد ان يكون دخول الدار الثانية متراخيا عن دخول الاولى كذا في البدائع \* قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق اذا دخلت هذه الاخرى فابانها وانقضت مدتها فدخلت الاولى ثم تزوجها فدخلت الاخرى لم تطلق لان دخول الاولى معتبر

معتبر ولم يوجد كذا في التمر تاشي \* ولو قال لامرأتيه ان دخلتما هذه الدار فانتما طالقان لم تطلق واحدة حتى تدخلا كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لهما ان دخلتما هاتين الدارين فانتما طالقان فدخلت احداهما دارا ودخلت الاخرى الدار الاخرى طلقت كل واحدة منهما استحسانا وكذا اذا قال لهما ان دخلتما هذه الدار وهذه الدار الاخرى فانتما طالقان فدخلت احداهما دارا ودخلت الاخرى الدار الاخرى وهذا استحسان واو قال لهما ان دخلتما هذه الدار ودخلتما هذه الدار الاخرى فانتما طالقان لا تطلق واحدة منهما ما لم تدخلا هذه الدار وتدخلا هذه الدار الاخرى قياسا واستحسانا كذا في المحيط \* وان قال لهما ان اكلتما هذا الرغيف فانتما طالقان لا يقع الطلاق ما لم تاكلتا جميعا فان اكلت احداهما اكثر من الاخرى طلقتا لان الشرط اكل واحدة منهما البعض مطلقا حتى لو اكلت احداهما مقدار الا يطلق عليه اسم البعض بان اكلت كسرة خبز لا يقع عليهما شيء هكذا في الذخيرة \* ولو قال ان دخلتما هذه الدار او كلمتما فلا نا او ابستما هذا الثوب او ركبتما هذه الدابة او اكلتما من هذا الطعام او شربتما من هذا الشراب فما لم يوجد منهما جميعا لا يقع الطلاق كذا في التاتارخانية \* ولو قال ان دخلت هذه الدار وخرجت من هاتين طالق فحملها انسان وادخلها مكرهة ثم خرجت ثم دخلت طلقت وكذلك لو قال لها ان ترضأت وصليت فانت طالق فصلت وهي على وضوء ثم ترضأت طلقت وكذلك القيام والقعود والصوم والافطار ونحو ذلك كذا في محيط السرخسي في كتاب الايمان في باب عطف الشروط بعضها على بعض \* ولو قال لها ان غزلت ثوبا ونسجته فانت طالق فنسجت ثوبا من غزل غيرها ثم غزلت ثوبا لم تنسجه لا تطلق ما لم تغزل وتنسج ذلك الغزل كذا في الذخيرة \* رجل قال ان دخلت الدار ان دخلت الدار فانت طالق قال ذلك في دار واحدة فدخلت الدار مرة واحدة طلقت استحسانا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال ان تزوجت فلانة ان تزوجت فلانة فهي طالق تعلق الطلاق بالشرط الثاني ولغا الاول وكذلك لو قال انت طالق ان تزوجتك ان تزوجتك لغا الثاني ولو وسط الجزاء فقال ان تزوجتك فانت طالق ان تزوجتك انعقدت اليمين بالاول ولغا الثاني ولو قال اذا تزوجتك فانت طالق ان تزوجتك انعقدت اليمين بالثاني ولغا الاول كذا في محيط السرخسي في كتاب الايمان في باب الشرط اذا امترض على الشرط \* وان كرر بحرف العطف فقال ان تزوجتك وان تزوجتك او قال ان تزوجتك فان تزوجتك او اذا تزوجتك ومتى تزوجتك

لا يقع الطلاق حتى يتزوجها مرتين ولو قدم الطلاق فقال انت طالق ان تزوجتك وان تزوجتك فهذا على تزوج واحد ولو قال ان تزوجتك فانت طالق وان تزوجتك طلقت بكل واحد من التزوجين كذا في البدائع \* ولو قال انت طالق ان تزوجتك فان تزوجتك او وسط الجزاء لم يقع حتى يتزوجها مرتين لان الغاء للنعيب وذلك انما يتحقق في شيئين فتعذر جعل الثاني امادة للشرط الاول \* ولو قال انت طالق ان تزوجتك ثم تزوجتك فهو على النكاح الاول ولو قال ان تزوجتك ثم تزوجتك فانت طالق انعقدت على الاخير لان نم للفصل فان فصل الشرط الثاني من الجزاء كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري \* وان قال انت طالق ان اكلت وان شربت او قال ان اكلت فانت طالق وان شربت فايهما وجد نزل الجزاء ولا يبقى اليمين وكذا قوله انت طالق في اكلك وفي شربك ولو قال ان اكلت فانت طالق وان شربت فانت طالق تلك التطليقة قال الطلقة الواحدة تعلقت بكلوا حد وان لم يقل تلك التطليقة فتطليقة ان وان قال ان اكلت وان شربت فانت طالق لم يحنث الا بهما ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق ان كلمت فلانا يعتبر الكلام بعد دخول الدار كذا في العتابة \* ولو قال انت طالق ان دخلت هذه الدار وان دخلت هذه الدار الاخرى او وسط الجزاء فقال ان دخلت هذه الدار فانت طالق وان دخلت هذه الدار رطلقت بدخول اى الدارين وبطلت اليمين وان اخر الجزاء فقال ان دخلت هذه الدار وان دخلت هذه الدار فانت طالق لا تطلق حتى تدخل الدارين كذا في فتاوى الكرخي \* ولو قال لها ان كلمت فلانا فانت طالق وقال لها ايضا ان كلمت انسانا فانت طالق فكلم فلانا طلقت تطليقتين وكذلك لو قال لا امرأته اذا تزوجت فلانة فهي طالق ثم قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق ثم تزوج فلانة طلقت تطليقتين كذا في المحيط \* ولو قال امرأتى طالق ان دخلت الدار وعبدى حرو على المشى الى بيت الله ان كلمت فلانا لطلاق على الدخول والعنف والمشى على الكلام كذا في التاتارخانية \* في الفتاوى لو قال لا امرأته ان تركتني ادخل دارك فلم اشترك حليا فانت طالق فتركته فدخل فلم يشتر الحل على الفور فيبين ابي يوسف ومحمد رح فيه اختلاف والمختار انه يحنث قال رض ومن هذا الجنس صارت رواية صورتهما لو قال لا امرأته ان بعث بقرتك فلم اقتلها فانت طالق فبعت البقرة فلم يقتلها على الفور فتوا على انها لا تطلق \* وفي الزيادات

وجل قال امرأتى طالق ان لم اخبر فلانا بما فعلت حتى يضربك فاخبر فلانا فلم يضربه بهو الحالف واليمين على الخبر خاصة كذا في الخلاصة\* قال لها انت طالق ان دخلت هذه السكة فدخل دارا في تلك السكة من طريق السطح ولم يخرج الى السكة لا يحنث قال لاخي امرأتة ان لم تدخل بيتي كما كنت فامرأتى طالق فان كان بينهما كلام بدل على الفور فهو على الفور لان الحال اوجب التقييد والا كانت اليمين على الابد ويقتض اليمين على الدخول المعتاد قبل اليمين حتى لو امتنع الاخ مرة كما كان معتادا يحنث كذا في خزائن المفتين\* اذا قال ان لم ادخل هاتين الدارين اليوم فامرأتة طالق او قال ان لم اضرب فلانا سوطين اليوم فامرأتة طالق فدخل احدى الدارين وضرب احدا لسوطين ولم يضرب الآخر ولم يدخل الاخرى حتى مضى اليوم حنث في يمينه لان شرط البرد خول الدارين وضرب السوطين ولم يوجد ففات شرط البرد وعند فوات شرط البر يتعين الحنث وكذا اذا قال ان لم اكلم فلانا وفلانا اليوم فعبدته حر وكلم احدهما دون الآخر حتى مضى اليوم حنث في يمينه فصارا الاصل ان اليمين متى عقدت على عدم الفعل في محليين ينظر فيهما الى شرط البر وعند فوات شرط البر يتعين الحنث ولو قال ان لم ادخل الليلة المدينة ولم الق فلانا فامرأتة طالق فدخل فلم يصادف في منزله ولم يلقه الى ان اصبح فان كان عالما بانه غائب من المنزل وقت الحلف يحنث في يمينه وان لم يكن عالما بذلك وقت الحلف لا يحنث في يمينه هكذا ذكر في فتاوى ابي الليث وعلى قياس المسئلة المتقدمة ينبغي ان يحنث في يمينه ههنا ايضا لما ذكرنا من المعنى فتأمل عند الفتوى\* وفي القدوري عن ابي يوسف رح اذا قال لامرأتة ان دخلت هذه الدار ولم تعطيني ثوبا كذا فانت طالق فدخلت الدار قبل اعطاء الثوب طلقت امطنه الثوب بعد ذلك او لم تعطه ولوا عطنه ثم دخلت لم تطلق لان الراوي في مثل هذا المحال كقولها ان دخلت الدار وانت راكبة او قال ان لم تعطيني هذا الثوب ودخلت الدار لم يقع الطلاق حتى يجتمع امران دخول الدار وعدم الاعطاء\* وعدم الاعطاء انما يتحقق بموت احدهما او بهلاك الثوب فاما اذا مات احدهما وهلك الثوب ودخلت الدار فقد اجتمع الامران فتطلق كذا في الذخيرة\* اراد ان يشتري جارية فعاد لامرأتة ان اشتريت الجارية فتدخل غير من ذلك عليك فانت طالق المثلثا شترى ودخلت مائها الغيرة فان دخلت عقيب الشراء وقع عليها الطلاق وان دخلت بعد الشراء بزمان لا يقع وهذا اذا

ظهرت الغيرة منها بلسانها بكلمة قبيحة او لجاج اما اذا دخلت في قلبها ولم تتكلم بها لا تطلق كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق ان كلمت فلانا فالطلاق الاول والثاني يتعلق بالدخول والطلاق الثالث يتعلق بالشرط الثاني ولود خات الدار طلقت ننتين ولو كلمت فلانا طلقت واحدة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو خلل الشرط فقال انت طالق ان دخلت الدار انت طالق ان دخلت الدار انت طالق ان دخلت الدار او قدم الشرط ما لم تدخل لا يقع الطلاق فاذا دخلت وقع ثلث تطبيقات بالاتفاق كذا في الخلاصة \* رجل قال لغيره ان لم آتك غذا ان استطعت فامرأته طالق ولم يمرض ولم يمنعه سلطان ولا غيره ولم يجيء امرأته بقدر على اتيانه فلم يات حنث في يمينه وهذا اذا لم يكن له نية او نوى الاستطاعة من حيث الاسباب وان نوى الاستطاعة الحقيقية التي تحدث مع الفعل وهي الاستطاعة من حيث الفضاء والقدر يصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق قضاء وفي رواية اخرى يصدق قضاء ايضا كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* ولو قال ان لم اخرج من هذه الدار اليوم فامرأته طالق فقيده الحالف ومنع من الخروج اياما يحنث الحالف هو الصحيح \* ولو حلف ان لا يسكن هذه الدار فقيده ومنع من الخروج فانه لا يحنث كذا في خزنة المفتين \* اذا قال لامرأته ان اكلت من القدر التي تطبخين انت فانت طالق فان اوقدت هي النار فهي طابخة سواء حصل الايقاد بعد ما وضعت القدر على الكانون او في التنورا وقبل ذلك وسواء حصل وضع القدر على الكانون منها او من غيرها وان اوقدت النار غيرها فهي ليست بطابخة حصل الايقاد بعد ما وضعت هي القدر على الكانون او قبل ذلك واليه اشار في القدر وري حيث قال الطابخة التي توقد النار دون التي تنصب القدر وتصب الماء وتلقى الا بازهر واختار الفقيه بالليت روح انها تكون طابخة اذا وضعت القدر في التنورا وعلى الكانون بعد ايقاد النار وان حصل الايقاد من غيرها قال الصدر الشهيد روح في واقعاته وعلية الفتوى كذا في المحيط \* رجل قال لامرأته انك تفسدين كل طعام فان ادخلت عليك طعاما الى شهر فانت طالق فادخل الحالف لهما للاجزاء لتحمل اليهم لا يحنث في يمينه لان يمينه وقعت على الادخال لمنفعة البيت دلالة كذا في الظهيرية \* في فتاوى ابي الليث روح اذا اراد الرجل ان يجمع امرأته

امراته فقال لها ان لم تدخلي معي في البيت فانت طالق فدخلت بعد ما سكنت شهرته وقع الطلاق عليها وان دخلت قبل ذلك لاتطلق كذا في المحيط \* قال ان لم اطأك كالدرا فانت طالق ثلثا فهو على المبالغة في الجماع فان بالغ بر في يمينه قال لامراته انت طالق ان لم اجامع مع فلانة الف مرة فاليمين على كثرة العدد لا على كمال الالف ولا تقدير فيه وقالوا سبعون كثير كذا في الفتاوى الكبرى \* قال لامراته ان لم اشيعك من الجماع فانت طالق قال لا يعرف ذلك الا بقولها وقال الفقيه ابو الليث رح والشيخ الامام ابو حفص البخاري انه ان جامعها ودام على ذلك حتى انزلت فقد اشبعها ولا تطلق وقال الفقيه وبه بأخذ كذا في المحيط \* رجل قال لامراته اكرامك من نياحي فانت طالق فجاءت الى الباب ولم تدخل تطاق ولود خلت البيت وهونائم لا تطلق والشرط ان تجيء اليه بحيث لو مدبده اليها تصل اليه كذا في الخلاصة في الفصل الثامن عشر من الايمان \* امرأة نامت في فراشها فدها زوجها الى فراشه فابت فقال لها ان لم تجيء الى فراشي الليلة فانت طالق فجاء بها الزوج كرها الى فراشه من غير ان تضع قدمها على الارض فنامت معه الليلة لا تطلق \* رجل غاب من داره ساعة ثم رجع يظن ان المرأة غائبة عن الدار فقال ان لم آت بامراتي الى داري الليلة فهي طالق ثلثا فلما أصبح قالت المرأة كنت في هذه الدار لم يحنث كذا في خزائن المفتين \* رجل قال لامراته ان نمت على ثوبك فانت طالق فاضطجع على وسادة لها ووضع رأسه على مرفقة لها او اضطجع على فراشها ووضع جنبه او اكتر بدنه على ثوب من ثيابها حنث لانه يعد نائما ولو اتكا على وسادة لها وجلس عليها لم يحنث ما لم يضع جنبه او اكتر جسده \* رجل كان مع نمر على سطح فاراد ان يذهب فاراد وامنع ووضع رجله على ناحية السطح وقال ان بت الليلة او اكلت ههنا فامراته طالق ويريد به الموضع الذي وضع الرجل عليه فنام او اكل في غير ذلك الموضع من السطح تطلق امراته قضاء ولا تطلق ديانة كذا في الخلاصة في الفصل السادس والعشرين من الايمان \* رجل قال لامراته ان لم ابت معك الليلة مع قميصك هذا فانت طالق ثلثا وقالت المرأة ان بت معك مع قميصي هذا فجاريتي حرة فلبس الرجل قميصها وبات الا يحنثان لان شرط الحنث في جانب المرأة ان تبين معه وهي لابسة قميصها او شرط البر في جانب الرجل ان يبيت معها وهو لا بس قميصها وقد وجد \* رجل قال لامراته ان لم اطأك مع هذه المقنعة

فانت طالق ثلثا ثم قال ان وطئتك مع هذه المقنعة فانت طالق ثلثا فالحيلة في ذلك ان يطأها بغير مقنعة فلا يحنث مادامت المقنعة قائمة وهما حيان وان مات احدهما او هلكت المقنعة حنث في يمينه كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا قال لها ان لم اجامعك على رأس هذا الرمح فانت طالق فالحيلة في ذلك ان ينتقب السقف ويخرج رأس الرمح من السطح ويجامعها عليه \* ولو قال لها ان لم اجامعك وسط النهار وسط السوق فانت طالق فالحيلة في ذلك ان يحملها في العمارى ويدخل في السوق ويفعل ذلك الفعل \* واذا قال لامرأته ان بت الليلة الا في حجرى فانت طالق فباتت في فراشه ولم يأخذها في حجره حقيقة لا يقع الطلاق ولو قال بالفارسية كنار من اندر وباقي المسئلة بجالها يجب ان تطلق كذا في المحيط \* امرأة قالت لزوجها انك نمت مع هذه الجارية وقال الزوج ان نمت مع هذه الجارية فانت طالق ثلثا فقالت المرأة ان كان في يمينك هذه معنى فاباطلق فقال الزوج نعم فان لم يعن الزوج معنى سوى ما نطق به لم تطلق والا طلقت كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل قال لامرأته ان وطئتك مادامت معي فانت طالق ثلثا ثم اراد الحيلة قال محمد رح يطلقها بائنة ثم يتزوجها من ساعته فيطأها لا يحنث كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل قال لجارته ان امرأتى كانت عندك البارحة فقال الجار ان كانت امرأتك عندي البارحة فامرأته طالق ثم قال بعد ما سكت ولا غيرها ثم تبين انه كانت عنده امرأة اخرى قال نصير يحنث وقال محمد بن سلمة لا يحنث وهذا بناء على ان الحالف متى الحق الشرط مع اليمين المعقودة ان كان الشرط له لا يلتحق باليمين بالاجماع وان كان عليه فعلى هذا الخلاف وما قاله نصير اقرب الى قول ابي حنيفة رح فان عنده الشرط الفاسد يلتحق بالبياعات التامة والمختار قول محمد بن سلمة وعليه الفتوى لان تحلل المسكنات يمنع تعلق الجزاء بالاولى فلان يمنع الثاني اولى قال رضى الله عنه والامام خالى يفتى بقول محمد بن سلمة كذا في الخلاصة في الفصل الثالث عشر في اليمين في الشرب \* قال لها ان غسلت ثيابى فانت طالق فغسلت كمه وذيله لا تطلق كذا في التجنيس \* قال لها ان لم تكونى غسلت هذه القصعة فانت طالق وكانت المرأة امرت خادمها بغسل القصعة فغسلها فان كان من عادة المرأة انها تغسل بنفسها لا غير وقع الطلاق وان كان من عادة المرأة انها لا تغسل الا بخادمها وعرف الزوج ذلك لا يقع وان كان من عادة انها تغسل بنفسها وبخادمها فالظاهر انه يقع الا اذا عني الزوج الامر



## كتاب الطلاق

( ٦٠٣ ) في الطلاق بالشرط \* في تعليقه بكلمة ان وغيرها

للخادم بالغسل فلا يقع ح كذا في الفتاوى الكدوى \* رجل قال ان غسلت امرأته ثيابها فهي طالق فغسلت لغافته قالوا لا يكون حائثا الا اذا نوى ذلك \* رجل قال لا امرأته ان اشتريت لك الماء فانت طالق فدفع الى سقاء درهمه ليصبب الماء في الخابية هل يحنث في يمينه قيل ينظر ان كان الماء في الكيزان عند دفع الدرهم الى السقاء يحنث وان لم يكن لا يحنث لان الماء متى كان في الكيزان عند دفع الدرهم اليه يصير مشتريا اما اذا لم يكن يصير مستاجرا كذا في الظهيرية \* رجل قال لا امرأته ان شكوت مني الى اخيك فانت طالق فجاء اخوها وعنده اصبي لا يعقل فقالت المرأة يا صبي ان زوجي فعل بي كذا وكذا حتى يسمع اخوها لا طالق لانها اذا ابت الصبي دون الاخ \* ولو قال لا امرأته ان لم تسكني فانت طالق فقالت لا اسكت ثم سكنت لا يحنث الا ترى انه لو قال لها ان صخبتي فانت طالق فقالت اني اصحب وهي ساكتة لا يحنث وقراها اصحب ليس بشيء اذا تركت ذلك وكذا لو قال لها وقد كلمته في انسان ان اعدت علي ذكرا لانها لو طالق فقالت لا اعيد عليك ذكرا فلان او قالت لما نهيتني عن ذكرك فلان لا اذكر فلانا لا يحنث لان هذا القدر مستثنى عن اليمين ولو قالت لم نهيتني عن ذكرك فلان او ان نهيتني عن ذكرك فلان فقد ذكرته يحنث ولو ذكرت اسم فلان بالهجاء لا يحنث هكذا في الخلاصة في الفصل التاسع في اليمين في الكلام \* في الفتاوى سئل ابو القاسم رح اذا قالت المرأة لزوجها لا طاق لي بالكون معك جائعة فقال لها ان كنت جائعة في بيتي فانت طالق قال ان لم يكن كذلك في غير الصوم لا تطلق كذا في المحيط \* رجل خلع امرأته ثم قال في العدة ان انت امرأتى فانت طالق فلما وام يرد بهذا الكلام لا يقع لا يقع لانها ليست بامرأته مطلقا كذا في التنازخانية \* في فتاوى ابي الليث رح اذا قال لها بالفارسية ارتو فردازن من باشي فانت طالق فلما في العا بعد ما طالع الفجر من الغد ينظر ان كان مراد الزوج من كلامه السابق منع كونها امرأة له في شيء من الغد فاذا اخر الخلع الى ما بعد طلوع الفجر طلقت لثنا وان لم يكن له دية اذا خلع قبل غروب الشمس من الغد لا تطلق بحكم اليمين فان خالعا قبل غروب الشمس من الغد ثم تزوجها قبل غروب الشمس طلقت بحكم اليمين ولو خالعا قبل غروب الشمس ثم تزوجها في اليوم الجاني لا تطلق بحكم اليمين كذا في المحيط \* رجل حلف لا يطلق امرأته بخالعه ارجل هذه بغير امره وعلمه فبلغه الخبر واجاز فان اجاز باللسان بان قال اجزت حنث وان اجاز بالفعل

ولم يقل بلسانه شيئاً ولكن اخذ بدل الخلع وقع الطلاق ولم يحنث كذا في التجنيس والمزيد\*  
 رجل قال لامرأته ان قلت لك انت طالق فانت طالق فقال قد طلقك تطلق اخرى في القضاء  
 وان عني طلاقاً بذلك القول دين فيما بينه وبين الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان في  
 باب تعليق الطلاق\* رجل قال لامرأته ليلاً بالفارسية اكر ترا امشب دارم توسته طلاق فطلقها  
 في الليل طلاقاً بنا فمضى الليل ثم تزوجها بنكاح حديد لم تطلق وكذا لو قال اكر ترا جزا مردوز دارم  
 فطلقها بنا في هذا اليوم كذا في التجنيس والمزيد\* رجل ذكر صنده فقيه من فقهاء البلدة  
 فقال ان كان هو فقيها فامرأتى طالق ان اراد به ما يسميه الناس فقيها في العرف اولم يرد به شيئاً  
 وقع الطلاق وان اراد به الفقيه حقيقة فكذا في القضاء ما فيما بينه وبين الله تعالى لا يقع لانه  
 ليس بفقيه حقيقة لما روي عن الحسن البصري رضي الله عنه ان رجلاً ساء فقيها فقال له الحسن وهل  
 رأيت فقيها قط انما الفقيه الزاهد عن الدنيا اى المعرض عن الدنيا والرافى في الآخرة البصير  
 بعيوب نفسه كذا في الفتاوى الكبرى\* رجل قال ان بلغ ولدى الختان ولم اختنه فامرأتى  
 طالق فوقت الختان مشر منين فان نوى اول الوقت لا يحنث ما لم يبلغ سبع سنين وان نوى  
 آخر الوقت قال الصدر الشهيد رح المختار انه اثنتا عشر سنة يعنى اتصاه كذا في الخلاصة\* رجل  
 قال ان بلغ ولدى الختان فلم اختنه فامرأته طالق قال ابو الليث اذا اخر الختان عن عشر سنين  
 ينبغي ان يحنث وغيره من المشائخ قال لا يحنث ما لم يوخر الختان عن اثنتى عشرة سنة وعليه  
 الفتوى كذا في فتاوى قاضي خان\* قال لها ان لم اما مل معك على الخدمة كما كنت اعامل  
 فانت طالق ان كانت له خدمة يقيد بها والا يرجع الى نيته كذا في البزازية\* رجل قال ان  
 كنت اخاف من السلطان فامرأته طالق ان لم يكن به مائة حلف خوف من السلطان ولا سبيل  
 من ان يخاف من السلطان بجناية جناها لم يحنث\* رجل اتهم بصبي فقيل له ان فلانا يقول  
 رأيتته يسر معه فقال ابرأ نى اسر معه فامرأته طالق وقد رآه قد ساره في امر آخر رجوت ان  
 لا يحنث\* رجل قال ان كان في بيته نار فامرأته طالق وفي بيته سراج ان حلف لاجل ان بعض  
 جيرانه طلب منه النار ليستوقد منها ناراً تطلق وان كانت اليمين لاجل انهم طلبوا الخبزاً ونحوه  
 اولم يكن هناك سبب لا يحنث كذا في الخلاصة\* اتهم بصبي فقال بالفارسية اكر من بادى  
 ناخنا طى

كتاب الطلاق ( ٦٠٥ ) في الطلاق بالشرط \* في تعليقه بكلمة ان وغيرها

ناحفا على كتم فامرأته طالق وقد كان نظرا الى هذا الصبي وقبله طلقت امرأته كذا  
في الفتاوى الكبرى \* ان اشتريت امه واتزوج عليك امرأة فانت طالق واحدة قالت لا ارضى  
بواحدة فقال فانت طالق ثلثا ان لم ترض بواحدة قال هذا الكلام يرا دبه هذا الشرط يعنى لا يقع  
في الحال شيء \* قال لها ان كان الله يعذب الموحدين است كذا قال لا يحنث ما لم يتبين قال الفقيه  
لان من الموحدين من يعذب ومن لا يعذب فاشبهه الا مر فلا يقضى بالشك كذا في الحاوي \*  
رجل قال ان كان الله يعذب المشركين فامرأته طالق قالوا لا تطلق امرأتك لان من المشركين  
من لا يعذب فلا يحنث كذا في فتاوى قاضي خان \* قال لامرأته ان دخلت دار فلان مادام  
فلان فيها فانت طالق ثم ان فلانا تحول من تلك الدار زمانا ثم جاد اليها قيل لا يحنث وهو  
ما خوذ الفقيه ابى الميث وقيل يحنث والصحيح انه لا يقع كذا في جواهر الاخلاط في فصل الخلع \*  
اذا قال لامرأته في جالة الغضب ان فعلت كذا الى خمس سنين تصيري مطلقة منى وازاد ذاك  
تخويفها ففعلت ذلك الفعل قبل انقضاء المدة التي ذكرها فانه يسأل الزوج هل كان حلف بطلاتها  
فان اخبرانه كان حلف يعمل بخبره ويحكم بوقوع الطلاق عليها وان اخبرانه لم يحلف به قبل قوله  
كذا في المحيط \* سكران دهاا امرأته الى فراشه فابت فقال لها ان امتثلت وساعدتني والادانت  
طالق فساعدته بعد ما دهاا في المستقبل بعد اليمين لا يحنث وان دهاا في المستقبل ولم تساعده  
حنث قال مولا نا وينبغي ان يحنث اذا لم تساعده وان لم يجدد الدماء لان الناس يريدون  
بهذا الامتثال للأمر السابق \* سكران اعطى امرأته ذرها فقال المرأة انك اذا صحوت  
تأخذ منى فقال ان اخذت منك فانت طالق فاخذ وهو سكران لا يحنث في يمينه لان شرط الحنث  
بعد الافاقه \* سكران قال لامرأته وهبت دارى هذه لك ثم قال ان لم اقل هذا من قلبى فانت  
طالق ثلثا ثم افاق ولا يذكر شيئا من ذلك قالوا لا تطلق امرأته لان الظاهر ان ما يقول في تلك الحالة  
يقول بقلبه كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل قال لامرأته ان دخلت دار فلان فانت طالق فمات  
فلان فصارت الدار ميراثا فدخلت ان لم يكن على الميت دين مستغرق لا يحنث وان كان  
قال الفقيه ابوا الميث لا يحنث ايضا وعليه الفتوى \* رجل جالس في بيت من المنزل فقال  
ان دخلت هذا البيت فامرأته طالق فاليمن على دخول ذلك البيت هذا في العربية امالو  
عقد اليمين بالفارسية وقال اگر من باين خانه اندر آيم فامرأته طالق فاليمن على دخول المنزل

فان قال منيت دخول ذلك البيت صدق ديانة لا قضاء فلو اشار الى ذلك البيت بالحكم كذلك بكل حال كذا في الخلاصة في الفصل السابع عشر \* رجل قال لامرأته ان دخلت دارا خفي فانت طالق فسكن اخوالها دارا اخرى ودخلت المرأة الدار الحديثه قال بعضهم ان كان يمينه بغيظ لحقه من تلك الدار الاولى لا يحنث في يمينه وان كانت يمينه لا جل الاخ حنث في يمينه وان لم يكن له نية حنث في قول ابي حنيفة ومحمد رح وان دخلت المرأة الدار التي كانت لاختيه وقت اليمين ان كانت الدار في ملك الاخ الا انه لا يسكن فيها حنث في يمينه وان خرجت تلك الدار عن ملك الاخ بعد اليمين ببيع او هبة او غير ذلك لا يحنث كذا في فتاوى فاضل خان \* ولو قال اكرتوك و اسائه فلان كرهى فانت طالق فقال منيت به لدخول وهي تحوم حومهم ولا ندخل دارهم تطلق ولو قال لامرأته بانه فلان انك تطلق ولم يقل اكر ولا چون تطلق في الحال \* رجل قال لامرأته ان دخلت الدار فنتسائي طوالت قد دخلت الدار وقع الطلاق عليها وعلى غيرها قال رض والاعتماد على هذا كذا في الخلاصة في الفصل السابع عشر \* رجل اتهم امرأته برجل فدخل الزوج داره فوجد الرجل المتهم جالس في موضع من الدار والمرأة نائمة في ناحية اخرى من الدار فلما خرج الزوج والرجل المتهم حلف السلطان زوج المرأة انك لم تأخذ فلانا مع امرأتك فحلف الرجل بطلاق امرأته انه لم يأخذ فلانا مع امرأته لا يحنث في يمينه \* رجل قال لامرأته اذا رفعت من شعيري وبعثت به الى الغامى فانت طالق وكانت في منزله دابة تربى بالشعير وفي معلقها شعير وقد فضل منها مقدار كف فبعثت المرأة بذلك الشعير مع شعير لها الى الغامى فان كان الزوج لا يكره ذلك لا يحنث في يمينه لان ذلك القدر في اليمين لا يراى عادة وان كان يضمن بذلك يحنث في يمينه والصحيح انه لا يحنث اذا خلطته بشعيرها ثم بعثت به عند ابي حنيفة رح كذا في الظهيرية \* رجل اتهمته امرأته بالحرام فقال لامرأته اكر تاك نسال حرام كنم فانت طالق فهذا على الجماع بمعا ينتها بتدخل الفرجين وتعرف انها ليست بمنلوكة ولا بزوجة له او يشهد غيرها على ذلك اربعة نفر او يقر مرة لان هذا على الرضا والزنا لا يثبت الا بهذا فان جحد عند الحاكم انه لم يفعل وليس لامرأته بينة حلفته عند الحاكم فان حلف وسعها المقام معه ولو قال لها اكر تو باكسى حرام كنى فانت طالق ثلثا فابائها فجامعها في العدة طلقت مندهما لانهما يعتبران صوم اللفظ وابويوسف رح يعتبر الغرض فعلى قياس

قوله لا تطلق وعليه الفتوى ولو قال لها ان تبلى احد ا فانت طالق ثلثا فقبلته تطلق كذا في الخلاصة \* رجل قال لامرأته ان حلت النكحة بحرام منذ انت امرأتى فانت طالق فقالت اخذنى رجل فجاء معنى كرها قالوا ان كانت بحال لا تقدر على المنع لا يحنث وان قدرت حنث اذا صدقها الزوج في ذلك \* رجل قال ان اغتسلت من الحرام فامرأته طالق فعانق اجنبية فامبنى واغتسل قالوا يرجي ان لا يكون حائضا ويمينه تكون على الجماع \* رجل قال ان ادخلت فلانا بيتى فامرأته طالق لا يحنث في يمينه ما لم يدخل فلان بامر الحالف \* ولو قال ان دخل فلان بيتى فدخل فلان باذن الحالف او بغير اذنه بعلمه او بغير علمه كان الحالف حائضا في يمينه كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا قال ان شرطت فامرأتى طالق فخرج منه الضرب من غير قصد لانطلق وهو نظير ما لو حلف ان لا يدخل فادخل مكرها او حلف ان لا يخرج فخرج مكرها كذا في المحيط \* ولو قال لامرأته ان سررتك فانت طالق فضر بها فقالت سرني لا تطلق لانا نعلم انها كاذبة ولو اخطاها الف درهم فقالت لم يسرني فالقول قولها لانه يحتمل انها طلبت الفين فلا يسرها الف كذا في محيط السرخسى في باب الحلف على الشتم والضرب \* رجل قال لامرأته ان دخل قريبي داري فانت طالق فدخل فيها قريب المرأة والرجل قيل بانه يحنث لان القرابة لا تجزى فيكون قريبا لكلوا حد منهما وقيل ينظر ان كان دخل لعمل يختص به لا يحنث وان كان دخوله لعمل يختص بها حنث \* امرأة حملت ثوبا من ثياب زوجها فقال لها الزوج ان لم تردى الثوب اليوم فانت طالق فذهبت لترد فلحقها زوجها وهي تأخذ من العيبة لترد على الزوج فاخذ الزوج من العيبة او منها قبل ان تدفع اليه لا يحنث استحسانا وبداخذ الشيخ الفقيه الزاهد ابو الليث رح كذا في الظهيرية \* رجل قال لامرأته ان لم يكن فرجى احسن من فرجك فانت طالق وقالت المرأة ان لم يكن فرجى احسن من فرجك فحاريتي حرة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفصل رح ان كانا قائمين عند المقاتلة برت المرأة وحنث الزوج وان كانا قاعدين بر الزوج وحنث المرأة لان فرجها حالة القيام احسن من فرج الزوج وحالة القعود الامر على العكس وان كان الرجل قائما والمرأة قاعدا قال الفقيه ابو جعفر رح لا امام هذا قال وينبغي ان يحنث كل واحد منهما لان شرط البر في كل يمين ان يكون فرج احدهما احسن وعند التعارض لا يكون احدهما احسن فيحنث كل واحد منهما \* سكران قال لامرأته ان لم يكن فلان اوسع دبرامنك

فانت طالق قال ابو بكر الاسكاف رح هذا شيء غير معلوم ولا مقدور فلا يحسن كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال لامرأتين له اوسعكما فرجاهي طالق يقع على احدتهما وقال الشيخ الامام ظهير الدين يقع على اربطهما كذا في الخلاصة \* رجل وامرأة تشاجرا فقالت المرأة من بارئ اى تو ام فقال الزوج ان كان كذلك فانت طالق ان لم تكن افضل منه لم يقع لان العلو والتفوق انما يكون باعتبار الفضل والعلم والحسب والنسب كذا في محيط السرخسى \* رجلان قال كلوا حد منهما لصاحبه ان لم يكن رأسى انقل من رأسك فامرأته طالق قالوا طريق معرنة ذلك انهما اذا ما دعيما فابهما كان اسرع جوابا فراس الآخر يكون انقل منه كذا في فتاوى قاضي خان في باب التعليق في كتاب رزين \* رجل قال لامرأته ان لم يكن ذكرى اشد من الحد يد فانت طالق لا تطلق لانه لا ينتقص بالاستعمال كذا في الخلاصة في كتاب الطلاق \* رجل اتخذ ضيافة فدخل رجل من قرية اخرى فقال ان لم اذبح على وجه هذا القادم بقرة من بقورى فامرأته طالق ان ذبح بقرة قبل ان يرجع هذا القادم بر في يمينه والا حنث فان ذبح بقرة امرأته لم يبر في يمينه الا اذا جرى بينه وبين امرأته من الانبساط والالفة ما لا يميز كلوا حد منهما ماله من مال صاحبه ولا يجري بينهما مجادلة فيما يتناول كل واحد منهما من مال صاحبه قط في رجوت ان ابروان ذبح بقرة نفسه لاجله لكن ما اضاف بعد الذبح بلحمها فان كانت القرية التى انتقل منها هذا القادم قريبة من هذه القرية بر لان شرط البر قد تحقق وان كانت بعيدة مما يعد سفرا اذ ان لا يبرلان مثل هذا اذا قدم يتخذون الضيافة لاجله فيقع اليمين على الضيافة بعد الذبح كذا في الفتاوى الكبرى \* واذا قال ان تركت فلانا بدخول هذه الدار فامرأتى طالق فان كان الحالف يملك هذه الدار فشرط بره ان يمنعه من الدخول بالقول والفعل هكذا ذكر الصدر الشهيد رح في واقعاته \* وفي النوازل شرط بره ملك المنع ولم يتعزز ملك الدار فقال ان كان الحالف يملك منعه من الدخول فهو على النهي والمنع جميعا وان كان لا يملك منعه فهو على النهي دون المنع وكان الشيخ الامام ظهير الدين رح يعتبر ملك المنع وعليه الفتوى \* واذا قال لامرأته انت طالق ان جامعتك الامن مدرا وبليّة او ضرورة وكان بعد ذلك ياتيها فيمادون الفرج فخطأ فخطأ فخطأ فهذا مدرا اذا كان معه على الخطاء وهو لا يريد ذلك كذا في النخبة \* امرأة قالت لزوجها انك

انك تغيب ولا تعلق الى النفقة فغضب الزوج فقالت المرأة لم يكن هذا كلاما عظيما يحتاج الى الغضب فقال الزوج ان ام يكن كلاما عظيما فانت طالق فان اراد به المجازاة طلقت المحال وان اراد به التعليق دون المجازاة قالوا ان كان الرجل محترما اذا قدر يكون مثل هذه الشكاية اهانة لا تطلق وان لم يكن محترما اذا قدر طلقت \* رجل قال لامرأته ان ام تقومي الساعدة وتجيئي الى دار والدي فانت طالق فقامت من ساعتها قبل خروج الزوج ولبست الثياب وخرجت ثم رجعت وجلست حتى خرج الزوج لايحنت ولو ابتدرها البول فبالت ثم لبست الثياب للخروج. لايحنت ولو بقي في التشاح و طال الكلام بينهما لا ينقطع النور ولو خافت فوت الصلوة فصلت قال نصير رح حنت وقال بعضهم لايحنت كذا في الظهيرية \* وبه يفتي كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل قال لامرأته ان لم تصلي اليوم ركعتين فانت طالق فحاضت قبل ان تشرع في الصلوة او بعد ما صلت ركعة حكى عن الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح انه كان يقول ان كان من وقت الحلف الى وقت الحيض مقدار ما يمكنها ان تصلي ركعتين ينعقد اليمين عند الكل وتطلق واذا كان اقل من ذلك لا ينعقد اليمين عند ابي حنيفة ومحمد رح ولا نطلق وعلى قول ابي يوسف رح ينعقد اليمين وتطلق والصحيح ان اليمين تنعقد عند الكل على كل حال ويتبع الطلاق كذا في التاتارخانية ناعلا من الدخيرة \* قال لامرأته انك تسرقين من دراهمي فبالت تبنت فقال الرجل لو رفعت من دراهمي فانت طالق فوجدت المرأة جيرة مطروحة حين كنت الدار فرفعتها ووضعنها في ناحية واخبرت زوجها ان رفعت لاتيحس عند ارجوان لا تطلق \* قال لها ان رفعت من كيسي دراهم فانت طالق فجلت رأس الكيس واهرت ابنتها فرفعت قال في الكتاب اخاف ان تطلق \* انهم امرأة برفع دراهم فقال لها بالغارسية اگر از در من تو بردا مني فانت طالق ثلثا ثم انها وجدت دراهم زوجها في منديل فرفعت وامطت امرأة فبالت ابراهي منها شيئا فرفعت بالمأ مورة بعض الدراهم ودفعته الى المرأة وقع الطلاق \* قال لها ان مرقت من دراهمي الى سنة فانت طالق ثم دفع اليها دراهم لينظر اليها فرفعت من ذاك شيئا بغير علم الزوج ثم قال لها الزوج ارفعت من هذه الدراهم شيئا فبالت نعم على وجه السرقة وردت على الزوج ان ردت بعد ما فارقتها طلقت وان ردت قبل ان تفارق لا تطلق وان انكرت طلقت ايضا \* امرأة رفعت من كيس زوجها درهما واشترت لحما وخطا اللحم الدراهم بدراهم

فقال لها الزوج ان لم تردى على ذلك الدرهم اليوم فانت طالق ثلثا فمضى اليوم وقع الثلث والحيلة في ذلك ان تاخذ المرأة كيس اللحم فتسلمه الى الزوج فقد بر في يمينه كذا في الفتاوى الكبرى \* قال لها ما فعلت بالدرهم قالت اشتريت اللحم قال ان لم تردى على ذلك الدرهم فانت طالق وتدغاب الدرهم من يد القصاب قال ما لم يعلم ان ذلك الدرهم اذيب او سقط في البحر لا يحنث \* سرقت من دراهم زوجها من كيسه فخلطتها بدراهم غيره فقال الزوج ان لم تردى الدراهم بعينها فانت كذا فان ترد عليه واحدا فقد ردت بعينها كذا في الحاوي \* وضع دراهمه على يدي امرأته فاتهمها عند الاسترداد فقال لها بالفارسية اكرتو درم برداشتي سه طلاق هستي على وجه الاستفهام فقالت المرأة هستم ثم بان انها كانت رفعت فان نوى الزوج به الايقاع عند الحنث يقع الطلاق وان نوى مجرد تخويفها لكي تقر لا يقع كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل قال لابنه ان سرقت من مالي شيئا فامك طالق فسرق من دار الاب آجرة روي عن ابي يوسف رح انه سئل عن هذه فقال ان كان الاب يبخل بذلك على الابن المقت امرأته وسئل عن محمد رح عن هذه فلم يجبه ف قيل له ان ابا يوسف اجاب كذلك فقال ومن يحسن مثلي هذا الا ابو يوسف \* رجل قال لامرأته ان اعطيتك درهما تشتريين به شيئا فانت طالق فدفعت اليها درهما وامرها ان تعطي فلانا يشتري به شيئا للمرأة ثم تذكر الرجل يمينه فاسترد الدرهم منها فان كانت المرأة تشتري الاشياء بنفسها لا يحنث وان كانت لا تشتري بنفسها يحنث \* رجل قال لامرأته ان بعثت من هذه الدار الى تلك الدار شيئا فانت طالق ثم ان الحالف امر جاريته ان تعطي اهل تلك الدار كلما طلبوا فجاء انسان من تلك الدار فطلب شيئا فامطت الجارية فعلم المولى بذلك فكره و غضب فقالت امرأة الحالف للجارية اذهبي واحملي من دار المولى باجود من ذلك الى تلك الدار فحملت الجارية قالوا ان علم بالدليل انها فعلت ذلك لاجل المولى لا طاعة لمولاتها لا يحنث وان علم انها فعلت ذلك طاعة لمولاتها حنث الحالف وان لم يكن هناك دليل تسأل الجارية ويقبل قولها انها فعلت ذلك طاعة لمولاتها اولاجل المولى هكذا ذكر في الكتاب \* قال مولانا روض ويحتمل ان يكون صورة المسئلة اذا سأل اهل تلك الدار من الجارية شيئا فابت ولم تعط فاخبر المولى بذلك فكره فتالت امرأة الحالف للجارية ارفعي من دار المولى باجود من ذلك واحملي الى تلك الدار ثم المسئلة الى آخرها كذا



في فتاوى فاضلي خان \* قصار ذهب عن حائوته ثوب لغيره فانهم القصصار اجبره فحلف الاجبر  
 بالفارسية فقال اگر من ترازيان کرده ام فامرأتی طالق ثلثا وقد كان رفعه يحنث \* رجل حلفه للصوم  
 بثلاث تطليقات انه ليس معه دراهم غير الذي اخذ وامنه فحلف فان كان معه الاقل من ثلثة دراهم  
 لا يحنث وان كان معه ثلثة او اكثر فان كان اليمين بالطلاق وقع الطلاق وان لم يعلم فان كان اليمين  
 بالله لا كفارة عليه لانه ان علم فهو غموس وان لم يعلم فهو لعو \* ولو حلف بالفارسية بقوله اگر با من  
 در می هست فانت طالق ان كان معه دراهم او اكثر فالجواب فيه ما مر من التفصيل \*  
 ولو قال اگر با من سمس است ان كان معه ما لو علموا بذلك اخذ وامنه يحنث والا لا يحنث \*  
 سلبه للصوم ثم حلفه بالطلاق ان لا يخبر احدا بخبرهم فامتنعه الفأفلة فقال لهم  
 على الطريق ذباب ففهم الفأفلة فانصرفوا ان اراد بالذباب نفوس المصوص حنث وان  
 اراد حقيقة الذباب ليرجعوا لم يحنث ولو قال دخلت على الليلة جماعة وذهبوا بكل شيء  
 وحلفوني ان لا اخبر باسمائهم وهم معي في السكة لو كتب يحنث فالحيلة في ذلك ان يكتب اسمي  
 جيرانه فتعرض عليه فيقال هل كان هذا فيقول لا فانهي اليهم فيسكت او يقول لا اقول فيظهر  
 ولا يحنث كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل كان له ثوب فسرق منه سارقا وغصب منه غاصب  
 ثم ان رب الثوب حلف وقال ان كان له ثوب وشار الى ذلك فامرأتی طالق فالمسئلة على  
 ثلثة اوجه ان عرف انه قائم تطلق امرأته وان عرف انه هالك لا وان لم يعرف احدا الامر به تعلق  
 ايضا لان القيام اصل كذا في التتميم والمزيد \* وار قال بالفارسية اگر کسی را نبیند هم فامرأته كذا  
 فاليمين على ما نوى فان نرى السقي لا يحنث بالاهداء وان نوى الاهداء لا يحنث بالسقي  
 وان لم ينوشيا فان دفع او سقي كان حائنا كذا في خزائن المتين في كتاب الايمان في اليمين على  
 الشرب \* وفي الفتاوى رجل عاتبت امرأته في شرب الشراب فقال ان تركت شربه ابدافانت طالق  
 ان كان يعزم ان لا يترك شربها لا يحنث وان كان لا يشربها كذا في الخلاصة في الفصل الثالث عشر \*  
 طلق البرسم فلما ضحا قال قد طلقت امرأتی ثم قال انما قلته لاني توهمت وقوع الذي تكلمت  
 به في البرسام ان كان في ذكره وحكايته صدق والا لا \* صبي قال في صباه ان شربت سكرا فامرأته  
 طالق فشرب في صباه لا يتنع الطلاق واو سمع صهره وقال حرم عليك بنتي بملك اليمين فقال  
 نعم حرمت فهذا قرار بالحرمة والقول قوله في انه واحد وثلاث وافتى الامام ظهير الدين

وغیره فیہ وفي مسئلة البرسام انه لا يقع لانه بنى على غير الواقع كذا في الوجيز للكردي\*  
ولو حلف ان خرجت بغير اذني فانت طالق فغضبت المرأة وتهيأت للخروج فقال الزوج  
دعوها تخرج ولا بية له لم يكن اذنا ولو نوى الاذن يشبث بالدلالة ولو قال لها في غضبه اخرجي  
ولا بية له كان على الاذن الا اذا نوى اخرجي حتى تطلقى كذا في الخلاصة\* لو قال لها ان خرجت  
من الدار الا باذني فانت طالق ثم يسمع سائلا يسأل فقال امطى للسائل هذه الكسرة فان كان السائل  
بحيث لا تقدر المرأة على الدفع اليها لا يخرجها من الدار لا تطلق بالخروج وان كانت تقدر  
تطلق فان كان السائل حين اذن الزوج بذلك بحال تقدر المرأة على دفع ذلك اليه من غير  
خروج فخرج السائل الى الطريق فخرجت اليه المرأة يحث قال لها ان خرجت من هذه الدار  
بغير اذني فانت طالق فقالت امرأته له تريد ان اخرج حتى اصير مطلقة فقال الزوج نعم فخرجت  
تطلق لان هذا نهديد لا اذن فان قامت على اسكفة الباب وبعض قد معها بحيث ارا غلق الباب  
كان ذلك خارجا فان كان اعتمادها على البعض الداخلى او عليها لا تطلق وان كان اعتمادها  
على البعض الخارج طلقت كذا في الفتاوى الكبرى\* واذا قال لها ان خرجت من هذه الدار  
من غير اذني فانت طالق فان اذن لها بالعربية وهي لا تعرف للعربية فخرجت تطلق ونظيرهذا  
ما لو اذن لها وهي نائمة او غائبة هكذا ذكر في النوازل\* وفي ايمان الاصل اذا اذن لها من  
حيث لا تسمع ام اذن وان خرجت بعد ذلك طلقت في قول ابي حنيفة ومحمد ر ج\* وفي المنتقى  
ان اقال لا مرأته انت طالق ان خرجت الابامرى فالامر ان يسمعها الامر بنفسه او رسول فان اشهد  
قوما على ذلك لم يكن امرا فلوان هؤلاء الذين اشهد هم الزوج على الا يبلغوها ان الزوج قد امرها  
بالخروج ان لم يامرهم ان يبلغوها فخرجت نهى طالق وان امرهم ان يبلغوها فخرجت بعد ذلك  
لا تطلق وفي الارادة والهواء والرضا لا يشترط سماعها رضاها وارا دته حتى لو خرجت بعد ما قال  
رضيت ارددت هويت لا تطلق وان لم تسمع هي ذلك بلا خلاف\* وفي النوازل ان اقال لها  
ان خرجت بغير اذني فانت طالق فاستاذنته للخروج الى بعض اهلها فانها لم تخرج الى ذلك  
لكنها نكس الدار فخرجت الى باب الدار وقع الطلاق فان تركت الخروج ثم خرجت  
في وقت آخر الى بعض اهلها الذي اذن لها في الخروج قال اخاف ان يقع الطلاق عليها لان  
هذا

هذا اذن في الخروج في هذا الوقت عادة كذا في المحيط \* اذا حلف ان لا يخرج من المصرف ان  
خرج فامراً نه ما نثب كذا واسم امرأته فاطمة لا تطلق اذا خرج كذا في الوجيز للكردي \*  
ولو اذن لها بالخروج الى بعض اهلها فاهلها ابراهيم فان لم يكونا في الاحياء فاهلها كل ذي رحم  
محرم منها فان كان لها ابوان لكل واحد منهما منزل على حدة بان تزوجت الام وتزوج الاب  
فلاهل منزل الاب كذا في الخلاصة \* قال لها ان خرجت يتع الطلاق فخرجت لم يقع الطلاق  
لتركه الاضافة كذا في القنية في باب فيما يكون تعليقا او تنجيذا \* قال لها ان خرجت  
من الدار الا باذنني فانت طالق فوقع فيها غرق او حرق غالب فخرجت لا يحسن كذا في القنية  
في باب اليمين في الفعل \* ولو قال لامرأته ان خرجت من هذا البيت بغير اذنني فانت طالق  
وقد كانت رهنبت محدودا لها فاستاذنت للخروج فقتلها اذ هي وارفعي الدراهم واقبضي  
الرهن فخرجت وذهبت فلم تجده واحتاجت الى الخروج مرارا لا تطلق كذا في النقي الامام  
النسفي رح كذا في الخلاصة \* اذا قال لامرأته انت طالق ان خرجت من هذه الدار الا باذنني  
او قال الا برضا نني او قال الا بعلمي او قال لها انت طالق ان خرجت من هذه الدار بغير اذنني فهما  
سواء لان كلمة الاو غير الاستثناء فالجواب فيهما ان بالاذن مرة لا ينتهي اليمين حتى لو اذن لها  
بالخروج مرة وخرجت ثم خرجت بعد ذلك بغير اذن نه طلق وهو نظير ما لو قال لها ان خرجت  
من هذه الدار الا بملحفة فانت طالق فخرجت بغير ملحفة طلقت كذا في المحيط \* لو اذن لها مرة  
فتقبل ان تخرج نهها عن الخروج ثم خرجت بعد ذلك يحسن كذا في البدائع \* واذا نوى في الا  
باذنني الاذن مرة لا يصدق قضاء على ما عليه الفتوى لانه خلاف الظاهر كذا في الوجيز للكردي \*  
والحيلة في عدم الحنث ان يقول اذنت لك بالخروج في كل مرة او يتول اذنت لك كلما  
خرجت فح به لا يحسن وكذا اذا قال كلما شئت الخروج فقد اذنت لك او اذنت لك بالخروج  
ابدا او اذنت لك الدهر كله فان نهها بعد ذلك نهها بما فعند محمد رح يصح نهيه كذا في السراج  
الوهاب \* وهو اختيار الفضلي وعليه الفتوى \* وان قال اذنت لك عشرة ايام تخرج فيها ما شئت  
وان قال ان فعلت كذا فقد اذنت لا يكون اذنا كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال انت طالق  
ان خرجت من هذه الدار حتى آذن لك او امر او ارضى او علم فجوابها ان ذلك على الاذن مرة  
واحدة حتى لو اذن لها مرة فخرجت ثم طالت ثم خرجت بغير اذن لا يحسن فان اراد بقوله

حتى آذن في كل مرة فهو على ما نوى في قولهم جميعا هكذا في البدائع \* ولو قال لها انت طالق ان خرجت من هذه الدار الا ان آذن لك بهذا وما لو قال حتى آذن لك سواء حتى ينتهي اليمين بالاذن مرة كذا في المحيط \* ولو حلف بطلاق امرأته على جاريته ان لا يخرج فتال للجارية اشترى بهذه الدبراهم لحما فهذا اذن بالخروج كذا في الخلاصة \* ولو قال لها ان خرجت الى احد الاباذني فانت طالق فاستاذنته في الخروج الى ابيها فاذن لها فخرجت الى اخيها طلقت كذا في خزانة المفتين \* وفي المنتقى اذا قالت امرأة لزوجها ائذن لي في الخروج الى بيت ابي فقال ان اذنت لك في ذلك فانت طالق ثم قال لها اذنت لك في الخروج ولم يقل الى اين لا يحنث في يمينه وهذا بخلاف ما لو استأذن الغلام مولاه في تزوج امته رجل فقال له المولى ان اذنت لك في تزوجها فامرأته طالق ثم قال بغد ذلك قد اذنت لك في تزوج النساء او قال اذنت لك في التزوج حنث في يمينه \* واذا قال لعبده ان اشتريت هذا العبد باذننى فامرأتى طالق ثم اذن له في التجارة فاشترى هذا العبد طلقت امرأته المولى ولو قال له اذنت لك في شراء البز فاشترى هذا العبد لا تطلق امرأته المولى \* رجل قال امرأتى طالق ان دخلت هذه الدار الا ان يأمرنى فلان فهذا على الامر مرة واحدة ولو قال الا ان يأمرنى به فلان فلا بد من الامر في كل مرة \* ولو قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار الا باذننى فانت طالق ثم قال لها اطيعي فلانا في جميع ما امرك به فامرها فلان بالخروج فخرجت طلقت من قبل ان الزوج لم يأذن لها بالخروج وكذلك لو قال الزوج لرجل ائذن لها في الخروج فاذن لها فخرجت طلقت وكذلك لو قال ذلك الرجل ان زوجك قد اذن لك وكذلك لو قال لها الزوج ما امرك به فلان فقد امرتك ثم اذن لها فلان بالخروج فخرجت طلقت ولو قال الزوج لرجل قد اذنت لها بالخروج فبلغها ذلك ثم خرجت لم تطلق كذا في المحيط \* في فتاوى الاصل اذا قال لامرأته لا تخرجي من الدار بغير اذننى فاني قد حلفت بالطلاق فخرجت من الدار بغير اذن لا تطلق كذا في التاتار خانية \* قال لها ان خرجت من هذه الدار الا من امر لا بد منه فانت طالق فارادت تدمى حقا ان قدرت على ان توكل يحنث لو خرجت وان لم تقدر على ان توكل لم يحنث \* حلف بطلاق امرأته ان لا يخرج امرأته بغير علمه فخرجت وهو يراها فمنعها اولم يمنعها لم يحنث \* اتهم امرأته بجارله فقال لها ان خرجت من المنزل بغير اذننى فانت طالق ثم قال لها اذنت لك

فيما يبد ولك الامن باطل فخرجت ودخلت منزل الجار الذي به اتهمت فان لم تكن نوت عند الخروج دخول ذلك المنزل ولا امر باطلا سواء لا يحنت وان وجد منها بعد ذلك امر باطل لانها لم تخرج لامر باطل وان كانت نوت ذلك البيت عند الخروج لامر باطل حنت كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو حلف على امرأته بطلانها ان لا تخرج من الدار الاباذنى او حلف السلطان رجلا بطلاق امرأته ان لا يخرج من البلدة الاباذنه او حلف صاحب الدين مديونه ان لا يخرج من البلدة الاباذنه فاليمين مقيدة بحال قيام الزوجية والسلطنة والدين فان بانت المرأة ومزل السلطان وسقط الدين سقط اليمين ثم لا تعود ابدا وان مادت الولاية للزوج والسلطان وماد الدين \* رجل خرج مع الولي وحلف بالطلاق ان لا يرجع الا باذنه وسقط منه شيء ورجع لذلك لا تطلق \* ولو قال امرأته طالق ان خرجت من الدار الاباذن فلان فمات فلان قبل الاذن بطلت اليمين في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في المحيط \* رجل قال لامرأته ان خرجت في غير حق فانت طالق فخرجت في جنازة والدها او اخ لانطلق وكذلك كل ذي رحم محرم وكذلك خروجها الى العروس او خروجها فيما يجب عليها كذا في البدائع \* تشاجر مع امرأته فقال لها ان خرجت من هنا اليوم فان رجعت الى سنة فانت طالق ثلثا فخرجت اليوم الى الصلوة او الى غيرها من حاجة ثم رجعت فان كان سبب اليمين خروج الانتفال او السفر لا تطلق لان اليمين مقيدة بذلك النوع من الخروج كذا في الفتاوى الكبرى \* قال لامرأته ان نركت هذا الصبي حتى يخرج من الدار فانت طالق فغفلت منه وخرجت او قامت تصلى فخرج فانها لم تتركه فلا تطلق كذا في التاتارخانية \* رجل هو ببغداد فقال لامرأته طالق ما لم يخرج الى الكوفة فمكث ساعة الا انه يماكس في تلك الساعة مع المكارى في الكراء قالوا لا يحنت في يمينه وعليه الفتوى \* ولو اشتغل بالوضوء للصلوة المكتوبة ونحوها فهو مذر ولا صلوة التطوم والاكل والشرب فليس بعذر فيكون حائنا كذا في الظهيرية \* قال لامرأته ان خرجت الى منزل والديك فانت طالق ثلثا فهو على الخروج من قصد و صلب او لم تصل \* ولو قال ان اثبت فهو على الوصول قصدت الخروج الى المنزل او لم تقصد كذا في الفتاوى الكبرى \* قال محمد بن سلمة الذهاب بمنزلة الخروج وهو الصحيح وهذا اذا لم ينوشباً وان نوى به الانبان او الخروج صححت نيته كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* سئل ابو القاسم رح من امرأة خرجت الى ضيافة

فقال الزوج لها إن مكنت هناك أكثر من ثلاثة أيام فانت طالق فرجعت في اليوم الثالث إلى قرية زوجها ولم تدخل قرية زوجها ثم رجعت ومكنت هناك أياما قال لا فتى بالطلاق غير أن الاحتياط فيه أولى وقال الفقيه أبو الليث رح إن دخلت عمران قرية زوجها ثم رجعت لا تطلق وإن لم تدخل ينبغي أن تطلق كذا في المحيط \* أن خرجت من بيتي فانت كذا فخرجت إلى الدار فقط يقع ولو أن خرجت فقط لا إلا بالخروج إلى المحلة والفتوى على أنه لا يحنث إلا بالخروج إلى المحلة فيهما ولو فارسيا وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال لامرأته إن خرجت من باب هذه الدار فانت طالق فصعدت السطح فنزلت في دار الجار لا يحنث هو الأصح كذا في الخلاصة \* رجل قال لامرأته إن ارتقيت هذا السلم أو وضعت رجلك عليه فانت طالق فوضعت إحدى قدميها على السلم ثم ذكرت فرجعت طلقت ولو قال إن وضعت قدمي في هذه الدار فانت طالق فوضع إحدى قدميه في الدار لا يحنث لأن وضع القدم في الدار صار كناية عن الدخول بخلاف ما تقدم كذا في الظهيرية \* ولو قال لامرأته إن خرجت من هذه الدار فانت طالق أو وضعت رجلك في السكة فانت طالق فوضعت القدم في السكة حنث \* رجل قال لامرأته إن صعدت هذا السطح فانت طالق فارتقت بعض السلم لا يحنث هو المختار لأنها لم تصعد السطح كذا في التجنيس والمزيد \* امرأة تخرج من دارها إلى سطح جارها فغضب الرجل فقال إن خرجت من هذه الدار إلى سطح دار الجار أو إلى الباب فانت طالق فخرجت إلى سطح جار آخر لم يحنث ولو لم يتقدم هذه المقدمة حنث لأن اللفظ عام كذا في الفتاوى الكبرى \* امرأة كانت تبكي في بيتها فقال زوجها الصهرة إن لم تخرج ابنتك من هذا البيت وتبكي هناك نهى طالق فخرجت المرأة ثم دخلت وبكت قال الفقيه أبو الليث رح إن كان يسمع بكاءها في البيت أحد طلقت إذا بكت لأنه إنما منعها من البكاء لأجل ذلك وإن لم يكن كذلك فلا يحنث ببكائها بعد ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* في النوازل سئل أبو جعفر عن رجل حلف بطلاق امرأته إن لا تخرج من هذه الدار وكانت بجانب داره خربة مفتحة إلى الشارع وقد سد باب الخربة وأخذت خوذة إلى داره بمرافقها فخرجت المرأة من الخوذة هل يحنث قال إن كانت الخربة أصغر من الدار رجوت أن لا يحنث كذا في التاتارخانية \* قال لها إن خرجت من هذه الدار فانت

فانت طالق قد خلت كرم في الدار ان كان الكرم يعد من الدار بان يفهم الكرم بذكر الدار لا يحنت وان كان لا يعد ولا يفهم حنت لان في الوجه الاول الكرم في الدار وفي الثاني لا وانما يعد من الدار ويفهم بذكرها ان لم يكن كبيراً او لم يكن مفتحة الى غير الدار كذا في الفتاوى الكبرى \* امرأة ذهبت الى منزل والدها في قرية اخرى فتبعها زوجها وسألها العود الى منزله فابتن فحلف الزوج بطلاقها ان لم تذهب الى منزله تلك الليلة فخرجت معه وذهب بها الى منزله قبل انفجار الصبح قالوا ان كان اكثر الليلة في تلك القرية يحلف عليه الحنت وان ذهبت قبل ان يمضي اكثر ليلة يرجي ان لا يكون حائشاً والصحيح انه لا يحنت اذا ذهبت معه قبل مضي الليلة \* امرأة كانت مع زوجها في منزل والدها فقال لها الزوج اذهبي معي فابتن فقال الزوج ان لم تذهبي معي فانت طالق ثلثا فخرج الزوج وخرجت هي على اثره وبلغت المنزل قبله قالوا ان خرجت بعده بحيث لا يعد ذلك خروجا معه حنت \* رجل قال لامرأته عند خروجها ان رجعت الى منزلي فانت طالق ثلثا فجلست ولم تخرج زماناً ثم خرجت فقال الزوج كنت نوبت الغور قال بعضهم لا يصدق قضاء وقال بعضهم يصدق وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان \* دأمرأته الى الوقام فابتن فقال متى يكون فقال غدا فقال ان لم تفعل لي هذا المراد غدا فانت طالق ثم نسيها حتى مضى الغد لا يحنت \* ولو قال لها في منزل والدها ان ام تحضري منزلي الليلة فانت طالق فمنعها الوالد من الحضور تطلق هو المختار كذا في البحر الرائق \* رجل بين يديه امرأة متلففة فقبل له هذه المتلففة امرأة ثم قبل له اجلف بثلاث تطليقات ان لم تكن لك امرأة سوى هذه فحلف بثلاث تطليقات ان ليس له امرأة سوى هذه وكانت المرأة المتلففة اجنبية اختلفوا فيه والفتوى على انه تطلق امرأته قضاء وكذا لو تزوج امرأة ببلخ فذهبت المرأة بغير علمه الى ترمذ ثم حلف ان كان له امرأة بترمذ فهي طالق تطلق امرأته كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل اراد ان يتزوج امرأة فابتن اهل المرأة ان يزوجهامنه لما ان له امرأة اخبري فذهب الخاطب بها مرأته الاولى الى المقبرة واجلسها هناك ثم قال لاهل هذه المرأة كل امرأة لي سوى التي في المقبرة فهي طالق ثلثا فحسبوا ان ليست له امرأة في الاحياء فزوجوا منه هذه المرأة صحيح النكاح ولا يحنت كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو قال لامرأته ان لم تجتني غدا بكذا فانت طالق فبعثت به غدا على بدانسان ان نوى الوصول اليه لا يحنت وان نوى حملها او لم ينو شيأ يحنت كذا

في التمر تاشي \* رجل قال لمديونه امرأتك طالق ان لم تقض ديني فقال المديون نعم فقال له الرجل قل نعم فقال نعم واراد جوابه فاليمين لازمة وان دخل بينهما انقطاع كذا في خزائن المفتين \* رجل ادعى على غيره الف درهم فقال المدعى عليه امرأتى طالق ان كان لك على الف درهم فقال المدعى ان ام يكن لي عليك الف درهم فامرأتى طالق فاقام المدعى البينة على حقه وقضى القاضي به فرق بين المدعى عليه وبين امرأته وهذا قول ابى يوسف رح واحد من الروايتين من محمد رح وعليه الفتوى فان اقام المدعى عليه البينة بعد ذلك انه كان او فاه الف درهم قبل دعواه يبطل تقرييق القاضي بين المدعى عليه وبين امرأته وتطلق امرأة المدعى ان كان المدعى يزعم انه لم يكن له على المدعى عليه الا الف درهم وان اقام المدعى البينة على اقرار المدعى عليه بالف درهم فالوالم يفرق القاضي بين المدعى عليه وبين امرأته قال مولانا رض وهذا مشكل لان الثابت بالبينة كالثابت صيانا ولو ما بين اقرار المدعى عليه على نفسه بالف درهم للمدعى فرق القاضي بينه وبين امرأته والله اعلم كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو قال لها ان شتمتنى فانت طالق وان لعنتنى فانت طالق فلعنته يقع تطلقته واحدة كذا في الفتاوى الكبرى \* وفي النوازل قال الفقيه ابو الليث وبه نأخذ كذا في التاتارخانية \* ولما قالت له لا بارك الله فيك لا تطلق وكذا لك لو قالت يا جاهل يا حمار يا ابله لا تطلق لان هذا ليس بشتم كذا في المحية \* ولو قال لها ان شتمتنى فانت طالق فلعنته طلقت امرأته كذا في الظهيرية \* قال لها ان شتمت اُمى او ذكرتها بسوء فانت طالق ثم قال لها كانت املك سلام مايك فقالت المرأة لابل املك فان كان الحلف ببلن او ببلدة يسمون السائل سلام عليك حنث اما في بلاد ما وراء النهر وبلا دلا يعرفون هذا اللفظ شتما ولا ذكر بسوء لا يحنث \* جري بينه وبين امرأته تشاجر من قبل اخته فقال لها ان سببت اخى بين يدي فانت طالق ثلثا ثم دخل الزوج عليها وهى تشاجر مع اخته وتسبها فسمع الزوج ان سبتها وهى تراه طلقت لانها سبتها بين يديه كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل قال لامرأته ان قذفتك فانت طالق ثم قال لها يا ابنة الزانية تطلق لان في العرف هذا يعد قذ فالمرأة وان كان في الحقيقة قذفا لا مها كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو قال ان قذفتنى فانت طالق فقالت له يا ابن الزانية لا يحنث قال الفقيه لكن في زماننا يحنث كذا في التاتارخانية \* قالت له امرأته يا سفلة فقال لها ان كنت سفلة فانت طالق واراد به التعليق



لا تطلق ما لم يكن سفلة فتكلموا في معنى السفلة روى من ابي حنيفة رجع ان المسلم لا يكون سفلة  
 انما السفلة هو الكافر وعليه الفتوى هكذا في الفتاوى الكبرى \* وروى من ابي يوسف رجع  
 ان السفلة هو الذي لا يبالي ما قال وما قيل له وعليه الفتوى هكذا في التجنيس والمزيد \* قالت له  
 يا كشيخان فقال الزوجان انا كشيخان فانت طالق ونوى التعليق قال ابو مصممة الكشيخان من سمع  
 ان احدا من الرجال مديده الى امرأته بسوء ولا يبالي اياها لو ضربها فليس بكشيخان \* امرأة  
 قالت لزوجها يا بغاك او قالت يا قلتبان فقال ان انا بغاك او قال ان انا قلتبان فانت طالق ثلثة.  
 بنوى الزوج ان اراد المكافاة بما قالت ونوى بالفارسية خشم رائد ن وقع الطلاق كما قال  
 هذه المقالة سواء كان الزوج كما قالت او لم يكن وان اراد التعليق لم يقع ما لم يكن الرجل  
 كذلك \* البغاك والقلتبان كل واحد منهما ان يكون الرجل ما لما بفجورا مرأته راضيا بذلك  
 وان لم يكن له نية فممنهم من حملة على المكافاة ومنهم من حملة على التعليق ومنهم من قال وهو  
 المختار ان كان في حالة الغضب يحمل على المكافاة لانه هو الظاهر وان كان في غير حالة الغضب  
 يحمل على التعليق لانه هو الظاهر \* قالت له انك قرطبان فقال الزوجان علمت اني قرطبان فانت  
 طالق ثلثة لا تطلق ما لم تغل علمت انك قرطبان كذا في الفتاوى الكبرى \* امرأة قالت لزوجها  
 يا كوسج فقال ان كنت كوسجا فاست طالق واراد به التعليق فالمختار انه ان كانت لحيته خفيفة  
 غير متصلة تطلق والا فلا لانه هو الكوسج في متعارف الناس كذا في محيط السرخسي \* وتكلموا في  
 تفسير الكوسج والاصح انه ان كانت لحيته خفيفة فهو كوسج كذا في الخلاصة ووجيز الكردي \*  
 وروى المولى عن ابي يوسف رجع لو قال لامرأته ان لم تكوني اسفل مني فانت طالق فهذا على  
 الحسب فان كان احسب منها لا يحنث وان كانت احسب منه تطلق وان كان مشكلا فالقول قول  
 الزوج انا احسب منها مع يمينه كذا في محيط السرخسي في باب الحلف على الشتم والضرب \* ولو قال  
 لها ان شتمتني فانت طالق فقالت المرأة لولدها الصغير منه اى بلا يه ينظر ان قالت ذلك لكرهة  
 من الولد لا يقع الطلاق وان قالت ذلك لكرهة من الوالد تطلق كذا في المحيط \* امرأة قالت لولدها اى  
 بلا يه زاده فقال الزوجان ان كان هو بلا يه زاده فانت طالق ثلثة فهذا على ثلثة اوجه اما ان يراد به المجازاة او  
 لم يراد به شيئا او اراد التعليق فالكلام في الوجه الاول والثاني قد مر واما في الوجه الثالث لم تطلق في الحكم  
 لعدم الشرط وان علمت المرأة انه من الزنا وقع عليها الطلاق لانه وجد الشرط في حقها ولا يسعها

المقام معه لانها مطلقة الثلث كذا في التجنيس \* وان قالت ذلك لشيء كرهته منه لا يقع هكذا في محيط السرخسي \* رجل قال لامرأته ان لم اقل منداضيكل بقل قبج في الدنيا عنك فانت طالق فهذا يقع على ثلاثة انواع من القبح والفواحش فلما قال ذلك مندا لا تخ تحقق شرط البر فينبغي ان يقول للاخ من ساعته انما قلت ذلك لاجل اليمين وهي بركة من هذه الاشياء كذا في الخلاصة \* وفي النوازل ولو قال له قبل ذلك لا يجوز لانه لا يكون بعد ذلك قول قبج كذا في التاتارخانية \* رجل تشاجر مع اخيه واخته فقال لهما بالفارسية اگر من شمارا يكون خرا من تكلموا في ذلك والاصح انه يرا د بهذا القهر والغلبة فلا يحنت حتى يموتا او يموت الحالف كذا في فتاوى قاضي خان في باب الحلف على الشتم \* وقيل يحنت للحال وعليه الفتوى كما في مس السماء كذا في محيط السرخسي \* ومنهم من قال يحنت للحال لان العجز بتحقيق الا ان ينوى به القهر والغلبة والتضييق عليهما فحينئذ تصح النية ولا يحنت حتى يموت الحالف او المحلوف عليه قبل ان يفعل ما نوى وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الكبرى والمحيط والتجنيس وفتاوى قاضيخان في باب التعليق والخلاصة \* قال لامرأته ان اغضبتك فانت طالق فضرب صبيها فغضبت ينظر ان ضربه في شيء ينبغي ان يضرب ويؤدب عليه لا تطلق وان ضربه في شيء لا ينبغي ان يضرب ويؤدب عليه تطلق كذا في المحيط \* سئل والدي ممن قال لامرأته في حالة الغضب ان لم اكسر مظامك وشجبت لحومك فانت طالق ثلثا فقال لو ضربها حتى لا تكاد نمرح من مكانها لا يحنت ويكون هذا مجازا من الضرب الشديد \* وسئل ايضا ممن قال لامرأته ان لم ازن منك السنجات فانت طالق ثلثا فقال لو اذنها اذني بليغا وناقشها في كل امر لا يحنت كذا في التاتارخانية ناقلا من اليتيمة \* رجل قال لامرأته ان لم اضرب اليوم وادك حتى ينشق نصفين فانت طالق ثلثا ثم ضربه على الارض فلم ينشق طلقت ثلثا كذا في محيط السرخسي في باب الحلف بالبشتم والضرب \* ولو قال لامرأته ان لم اضربك حتى اتركك لاهية ولا ميتة قال ابو يوسف رح هذا على ان يضربها ضربا موجعا شديدا فاذا فعل ذلك بر في يمينه وقوله حتى تبولى او تشكى او حتى تستغيني ما لم يوحد حقيقة هذه الاشياء لم ينر \* ولو قال لها ان ضربتك بغير جرم فانت طالق فوضعت القصعة على المائدة ومالت وصبت

وصبت على رجله فتضرر فضر بها لا بحث وان كان بغير قصد لانها مواخذة بالخطاء في الاحكام  
الدينية غير ان الاثم سابق كذا في الخلاصة في الفصل الحادى والعشرين في اليمين في الضرب \*  
رجل ضرب رجلا ضربا وجيعا فقال المضروب اكر من سرائى دى كنم فامرأته كذا فمضى  
زمان ولم يجاز قالوا هذا لا يتبع على المجازاة الشرعية من القصاص او الارش او التعزير او نحوه  
انما يقع على الاساءة باى وجه يكون فان نوى الفور فهو على الفور وان لم ينو يكون مطنفا كذا  
في فتاوى قاضى خان \* وفى مجموع النوازل بهذه العبارة لو قال اكر من كنم ما تو امرؤ اكم  
ى بايد كرون فامرأته طالق فمضى اليوم ولم يصنع فى حقه شيئا لا احسان ولا الاساءة  
لا بحث لانه فعل فى حقه ما ينبغى وهو العفو الا اذا قال عنيت به الضرب او الشتم وان لم يفعل  
يبحث ولو قال لامرأته اكر تراخون اكر من كنم فانت طالق فمضى الضرب عنها حتى خرج الدم ونلطخت  
ثيابها بر فى يمينه ان كان مراده هذا القدر لان الظاهر ان الكمال غير مراد \* ولو قال اكر من كوى را  
تركستان كنم فانت طالق بما ذا يمر قال ان سلط عليهم اتوا ككثيرة بر فى يمينه ولو قال اكر فردا من  
با تو چنان كنم كسك با انبان آرد كند فامرأته طالق قال يمزق بعض ثيابه ويجرحه ويبلغه على الارض  
حتى يبر كذا فى الخلاصة فى الفصل الحادى والعشرين من كتاب الايمان \* قال المعلى سألت  
محمد ارح عن رجل حلف بطلاق امرأته ليضربنها حتى يقتلها او حتى ترفع مينة ولا نية له  
قال ان ضربها ضربا شديدا كاد ان يضرب بر فى يمينه كذا فى الدائع \* ولو قال لامرأته اذا  
دنوت منى فانت طالق فمضى ضرب ابنه فانت منه لدفع الضرب عنه اذا كانت بحال لو مدت  
يدها فرقت بينهما حنث كذا فى الخلاصة \* قال ابعده ان لقيك فلم اضربك فامرأتى طالق  
فراى العبد من قدر ميل او على ظهر بيت لا يضل اليه لا بحث كذا فى الفتاوى الكبرى \*  
مثل الشيخ ابو الحسن عن رجل كان يضرب امرأته فارادت الجماعة من النساء منعه فقال  
اكر مرا باز داريد از دن فهى طالق ثلثا فمضت ولم يمتنع وهو بمنعهن قال طلقت ثلثا وانه صحيح  
كذا فى المحيط \* قال لها ان اذيتك فانت طالق فاشترى جارية وتراها فان كان عند اليمين  
ما يصرف معنى الابداء اليه موى ما فعل لا تطلق لان اليمين انصرفت الى ذلك والاطلقت  
لان المرأة تعد هذا حتى لو لم تعد لا يتبع \* قال لمبت تحبيني فقالت انه ان لم احبك فانت طالق  
ثلثا فقال لها الزوج بالمفا رسية خود تو مى ان قالت لا احبك قبل ان تفارقه ونع الطلاق

فان فارقه قبل ان تقول شيئا لم يقع لان قوله خود تومي ينصرف الى ما ذكرت من الطلاق المعلق بالشرط فصار قائلا بل انت طالق ثلثا ان ام تحبيني \* دعا امرأته الى الفراش فقالت المرأة ما تصنع بي وتكفيني ولانة لامرأة اجنبية فقال الزوج ان كنت احبها فانت طالق نكلموافيه والمختار ان لا تطلق ما لم يقل الزوج احبها وان كان يحبها لان الطلاق معلق بالاخبار عن المحبة \* قال لها ان لم تكني اهون علي من التراب فانت طالق ثلثا ان استهان بها استهانته يعد افراطا فيها لا يحث لانها اهون عليه من التراب كذا في الفتاوى الكبرى \* سنل ابو القاسم عن النساء يجتمع عن ويغزلن لانفسهن ولغيرهن ايضا فغضب زوج امرأة فقال لها ان غزيت لاحدا وغزل لك احدا فانت طالق ثم امرأة منهن وجهت الى بيت هذه المرأة قطنا لتغزله فغزله امها قال ان كان من عادة اولئك النسوة ان كل واحدة تغزل بنفسها لانطاق ما لم تغزل هي بنفسها كذا في المحيط \* رجل قال لامرأته اكر ريسان تو بكار برم يا بكار آيد مرا فانت طالق فاستبدل فزلها بغزل آخر او كربا ما نسج من غزلها بكار باس آخر فلبس ذلك قال ابو بكر البلخي لا يحث في يمينه كذا في الظهيرية \* وان اتخذ منه شبكة فاصطاد فالصحيح انه يكون حائشا لانه استعمله فيما يليق به كذا في خزائن المفتين في كتاب الايمان \* ولو قال ار ريسان تو بكار برم فلبس ثوبا من غزلها قال ابو بكر لا يحث في يمينه فقيل اكر بكار آيد قال اخاف ان يكون حائشا \* وحل قال اكر رسته تو برتس من آيد فانت طالق فوضع يده على غزلها او خاط بغزلها ثوبا ولبس او اتكأ على مرفقة من غزلها او نام على فراش من غزلها قالوا يمينه تقع على اللبس خاصة ولا يحث في هذه الوجوه \* ولو قال اكر اين جاس برتس من آيد فامرأته طالق وكان ذلك قميصا فحمله على عاتقه قالوا يقع يمينه على اللبس المعتاد في ذاك الثوب كذا في الظهيرية \* اكر ريسان تو بكار آيد باسودوزيان من اندر آيد فكذا فباست غزلها واشترت بثمنه فقاما وسقت زوجها لا يحث في يمينه لانه لم يدخل عمن الغزل ولا ثمنه في سودزيانه لان الدخول في سودزيانه عبارة من الدخول في ملكه ولم يوجد كذا في فتاوى قاضي خان \* قال لها بالفارسية اكر رسته تو يكار كرده تو بسودوزيان من در آيد فانت طالق ثلثا فغزلت والبست نفسها وصبيا نها لا تطلق فان قضت دينا على زوجها لم تطلق ايضا لانه لم يدخل في ملك الزوج وان مملت المرأة في البيت من الخبز والطبخ واشباه ذلك لا تطلق ايضا لعدم شرط الحث كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو قال اكر من ترايو شاسم از كار كرده خویش فانت طالق ثم ان المرأة

رفعت الى زوجها كرها ما لينسجه لها باجر فاخذ الاجر ونسج فلبست لا يحنث لان هذا مكسوب المرأة  
 لا مكسوب الزوج وان كان القطن من الزوج فكذلك لان شرط الحنث الالباس ولم يوجد وكذا  
 لو كان الثوب للرجل فلبست بغير امره لا يكون حائثا لعدم الالباس كذا في فتاوى قاضيخان  
 في فصل الحلف باللهس \* لو قال لا مراة ان وضعت يدك على الدوك فانت طالق فوضعت  
 يدها على الدوك ولم تغزل لا تطلق \* ولو قال لا مراة وهرلا اس من فذاها آ ن جارك لو بهيد ام  
 و بد و گشت ان لبست من غزلك فانت طالق فلم ينزع ما كان لابها تطلق امراة تدام الوقال  
 اگر جزاین پیو شم فكذا فلم ينزع لا يحنث كذا في الخلاصة \* ولو قال ان بعث غزلك فانت طالق  
 فباع غزلا للناس فيه غزلها حنث وان لم يعلم بذلك كذا في الفتاوى الصغرى \* امراة تريد  
 ان تقطع لزوجها قباء فقال الزوج بالارسية اگر این قبا که تو میبری اکنون من پیو شم فانت طالق  
 فظطعت بعد ذلك بسنة فلبس طلقت لانه ليس بغور كذا في خزائن المفتين \* امراة كانت  
 ترفع من مال زوجها وتدفع الى امراة لتغزل لها القطن فقال له الزوج ان رفعت من مالي شيئا  
 فانت طالق فرفعت من ماله شيئا واشترت من القامي شيئا من حوائج البيت واقرضت رغيغا  
 او كانت الجارة تخبز في بيتها فاحتاجت الى شيء من الدقيق فاعطته او لزوج ام يكن ذلك  
 منها وانما يكره ما تدفع للغزل فان لم تكن هي تتولى شراء الحوائج ام مال الزوج باذنه سارة  
 حنث الزوج وان كانت تتولى لم يحنث لان هذا ابتداء كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو قال  
 ان انتفعت بهذه الحنطة فامراة طالق فباع او انتفع بثمنها لا يحنث في يمينه كذا في خزائن المفتين \*  
 رجل اشترى منا من اللحم فقالت امراة هذا اقل من من و حائث عالمه فقال الزوج ان ام يكن  
 منا فانت طالق فانه يطبخ قبل ان يوزن فلا يحنث الرجل ولا المراة كذا في الخلاصة في اليمين  
 في الاكل \* رجل قال ان عمرت في هذا البيت فامراة طالق فحارب حائط بين هذا البيت وبين  
 جاره فعمره وقصده به مدارة بيت الجار لا مدارة هذا البيت قال لا يحنث في يمينه وقصده باطل \*  
 رجل قال ان كذبت فامراة تني طالق فسنل من امراة فحرك رأسه بالاذن لا يحنث في يمينه  
 ما لم ينكلم كذا في فتاوى قاضي خان \* حلف بطلاق امراة ان لا يشرب المسكر فصب في حلفه  
 ودخل جوفه ان دخل جوفه بغير صنعه لا يحنث ولو امسك في يمينه شربه بعد ذلك يحنث \* ولو قال  
 ان شربت الخمر فانت طالق فشهد على شرب الخمر رجل وامراة ان لا تسبلا في حق الحد

ولا في حق الطلاق وقيل تقبل في حق الطلاق وهو المختار للفتوي كذا في خزائن المفتين \* رجل حلف ان لا يشرب المسكرا الى سنة فشرب في غير مجلس الشراب ورأوه سكران وهو يجحد شرب المسكر وشهدوا عند القاضي فلم يقض القاضي قال ابو القاسم للقاضي ان يحتاط ولا يقبل شهادة من لا يعاين الشرب وعلى المرأة ان تحتاط لنفسها في المفارقة بالغذاء \* رجل قال لانسان يقول شيئا تقول هذا من السكر فقال امرأتى طالق ان قامت هذا من السكر واست بسكران قالوا ان كان كلامه مختلطا ويعد سكران عند الناس يحنث في يمينه \* رجل قال لامرأته ان طلق فلان امرأته فانت طالق ثلث او غاب فلان فاقامت امرأة الحالف البينة ان الغائب طلق امرأته بعد يمينا زوجها قال ابو نصر الدبوسي لا يقبل هذه البينة وهو الصحيح \* رجل قال لامرأته اذهبي الى فلان واستردى منه كذا واحمليه الى الساعة فان لم تحمليه فانت طالق فذهبت ولم تقدر على الاسترداد ثم استردت منه في اليوم الثاني وحملته اليه قالوا يحنث في يمينه لان قوله احمليه الى الساعة تنصيص على الفور \* سكران ضرب امرأته فخرجت من داره فقال ان لم تعودى الى فانت طالق وكان ذلك عندا لعصر فعادت اليه عندا لعشاء قالوا يحنث في يمينه لان يمينه تقع على الفور وان قال لم انوال فور لا يصدق قضاء وفي المرأة اذا قامت لتخرج فقال الزوج ان خرجت فانت طالق فجلست ثم خرجت بعد ذلك بساعة لا يحنث في يمينه \* رجل قال ان كنت فعلت كذا اين زين كذا ما بخانه است طلاق وقد كان فعل الا ان امرأته لم تكن في بيته وقت اليمين حنث في يمينه لان المراد من هذا الكلام هو المنكوحه \* ولو قال اين زين كذا ما بخانه است كذا وليست امرأته في البيت الذي عينه لانطلق امرأته لان عند تعيين البيت لا يراد به المنكوحه \* صبي قال ان شربت فكل امرأه اتزوجها فنهى طالق فشرب وهو صبي فتزوج وهو بالغ فظن صهره ان الطلاق واقع فقال هذا الباطل آرى حرام است بر من قالوا هذا اقرار منه بالحرمه فتحرم امرأته ابتداء وقال بعضهم لا تحرم امرأته وهو الصحيح \* رجل قال لامرأته بالفارسية اگر تو اشد بر من خانه در باشى فانت كذا فخرجت مع زوجها من صاحبها وباتت معه في منزله قالوا ان اراد بذلك ان تنتقل بمنازلها وقماشها يحنث ان تركت قماشها منه وان اراد القتل بنفسها لا يحنث وان اشكل على المرأة حلفته فان حلف فحسب به على الله تعالى وهذا امر فيما اذا وقعت فقال

اگر ابن دور و زانجا باشی وان وقت بمسنة كان ذلك على الانتقال بنفسها ومتاعها وقماشها وان لم يوقت ولم يكن له نية وقت اليمين يحمل على الانتقال بنفسها \* رجل اراد السفر فحلفه صهره وقال ان غبت بعد هذا عن امرأ تكب فلم ترجع اليها مندرأس الشهر فامرأ تك طالق فقال المختن بالغارسية هست ولم يزد على ذلك ثم غاب اكثر من شهر طلقت امرأته لانه اجاب كلام الصهر والجواب يتضمن اعادة ما في السؤال فتطابق امرأته كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل وضع لقمته في فيه فقال له رجل ان اكلتها فامرأته طالق فقال له آخران اخبرتها فعبدي حررة الوا بأكل بعضها وبلقي بعضها فلا يحنت احدهما كذا في خزائن المفتين \* ولو قال لامرأته اكر مرغ داري فانت طالق فدعت الى غيرها ليمسك ان حلف لاجل اللوث لا يحسب وان حلف لاشتغالها بالطيور يحنت كذا في الخلاصة في الفصل الرابع والعشرين \* ولو قال لامرأته زينب انت طالق اذا طلقت عمرة ثم قال لعمرة انت طالق اذا طلقت زينب ثم طلق زينب يقع على عمرة ولا يقع على زينب ولو لم تطلق زينب ولكن طلقت عمرة يقع على زينب واحدة وعلى عمرة اخرى قيل في الصورة الاولى وجب ان يقع على زينب اخرى وفي الثانية يجب ان لا يقع على عمرة اخرى وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* اذا قال لامرأته انت طالق لو دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل كذا في المحيط \* ولو قال انت طالق او حسن خلتيك سوف اراجعك ونع الطلاق الساعة وهذا ليس بيمين وانما هو عدة كذا في فتاوى الكرخي \* ولو قال انت طالق لا دخلت الدار فهذا مثل قوله انت طالق ان دخلت الدار فلا تطلق حتى تدخل لان الاحرف نفى اكده بالحلف فكانه نفى دخولها واذلك بنعلق الطلاق بدخولها كذا في البدائع \* رجل قال لامرأته انت طالق لو دخلت الدار اطلقتك فهو حلف بطلانها ان لم يطلقها اذا دخلت الدار كانه قال اذا دخلت الدار اطلقك فان لم اطلقك فانت طالق فان دخلت الدار يلزمه ان يطلقها وان لم يطلقها حتى يموت الزوج او تموت المرأة يتع الطلاق وهو بمنزلة ما لو قال ان دخلت الدار فعدي حران لم اضربك \* رجل قال لامرأته ادخلي الدار وانت طالق فدخلت الدار طلقت لان جواب الامر بحرف الوا وكجواب الشرط بحرف الفاء كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل قال اية امرأة اتزوجها فهي طالق فهذا على امرأة واحدة الا ان ينوي جميع النساء وهذا بالعريضة ولو قال بالغارسية هر كه ام كن بر مني كنم يقع على كل امرأة قال الصدر الشهيد روح المختار انه يقع على امرأة واحدة \*

ولو قال اية امرأة زوجت نفسها منى فهي طالق يتناول جميع النساء ولو قال برية زن بزنى كنم يقع على كل امرأة مرة واحدة الا ان ينوى التكرار ولو قال برية زن بزنى كنم يقع على امرأة مرة واحدة ثم تنحل\* ولو قال ازين روز ناماز ار سال بر زنى كه ويرا است فهي طالق وليست له امرأة فتزوج امرأة لا تطلق كذا في الخلاصة\* ولو قال اية نسا بنى كلمتك فهي طالق فكلمته طلق ولو قال اية نسا بنى كلمتها فهي طالق فكلمهن معا طلقت واحدة والخيار الى الزوج في البيان كذا في شرح الحجا مع الكبير للحصيري\* قال لا امرأة تين له اينكما اكلت هذه الرمانة فهي طالق فاكلتا منها جميعا لم تطلق واحدة منهما كذا في خزائنة المفتين\* اذا قال الرجل لامرأته انت طالق يا زانية ان دخلت الدار تعلق الطلاق بالدخول ولا يجب حدودا لعان لان قوله يا زانية نداء والنداء ليس بفصل كما لو قال انت طالق يا زينب ان دخلت الدار وكذا لو قال انت طالق يا زانية بنت الزانية ان دخلت الدار ولو قدم النداء فقال يا زانية انت طالق ان دخلت الدار فهو قاذف لها حين تكلم به بلا عنها و اذا صح القذف ينظر ان لا عنها او لا ثم دخلت الدار وهي في العدة طلقت لبقاء المحلية وان دخلت الدار او لا ثم خاصمته في القذف ان كان الطلاق رجعي بلا عنها وان كان بائنا لا\* ولو قال انت طالق يا طالق ان دخلت الدار لم تطلق في الحال ويتعلق\* ولو قال يا زانية بنت الزانية انت طالق ان دخلت الدار يصير قاذفها ولا مها في الحال وتعلق الطلاق بالدخول هكذا في شرح الحجا مع الكبير للحصيري\* ولو بدأ بالنداء بالطلاق فقال يا طالق انت طالق ان دخلت الدار وتعلق طلاق بقوله يا طالق وتعلق طلاق آخر بدخول الدار\* اذا اتى بالنداء في آخر الكلام بان قال انت طالق ان دخلت الدار يا زانية فان الطلاق يتعلق بالدخول لانه علق الطلاق بالدخول ثم ناداها بعد ذلك فصارت قاذفا وفي قوله انت طالق ان دخلت الدار يا طالق تعلق الاول بالدخول ووقع بقوله يا طالق طلاق هكذا في البدائع\* رجل قال لامرأته اسمها عمرة ان دخلت الدار يا عمرة فانت طالق ويا زينب فدخلت عمرة الدار طلقت ويسأل من نيته في زينب فان قال نويت طلاقها طلقت ايضا ولو قال ذلك بغيره او فقال نويت طلاقها مع عمرة طلقتا جميعا ولو قدم الطلاق فقال يا عمرة انت طالق ان دخلت الدار ويا زينب فدخلت عمرة الدار طلقتا جميعا ولو قال لم اؤطلاق زينب لا يقبل قوله ولو قال يا عمرة انت طالق ويا زينب لم تطلق زينب الا ان ينويها لا ترى انه لو قال لك يا فلان على الف درهم ويا فلان كان المال للاول



ولو قدم المال فقال لك الف درهم على يا زيد ويا سالم كان المال لهما جميعا ولو قال يا عميرة انت طالق يا زينب فعميرة طالق دون زينب الا ان ينويها ولو قال انت طالق يا عميرة يا زينب لا تطاق زينب الا ان ينويها ولو قدم اسميهما فقال يا عميرة يا زينب انت طالق لم تطلق الاولى الا ان ينويها كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال اول امرأة تزوجها فهي طالق فتزوج امرأة طالت تزوج بعدها اخرى او لم يتزوج كذا في المحيط \* ولو قال اول امرأة تزوجها فهي طالق فتزوج امرأتين ثم امرأة لا يقع ولو تزوج امرأتين في عقد أحدهما نكاحا فاسدا نطق التني نكاحا صحيحا ولو قال آخر امرأة تزوجها فهي طالق فتزوج امرأة ثم امرأة لا تنع على الاخيرة حتى يموت الزوج واذا مات الزوج يقع الطلاق عليها من حين التزوج عند أبي حنيفة رح حتى لو دخل بها لزمه مهز ونصف \* نصف بالطلاق قبل الدخول ومهر بالادخل بناء على عند فاسد وتعتد بثلاث حيض وعندهما يقع مقصورا على الحال وعليه مهر مثل وعليها عدة الوفاة والطلاق عند محمد رح \* وعند أبي يوسف رح عليها عدة الطلاق كذا في محيط السرخسي \* قال في الجامع اذا قال الرجل آخر امرأة تزوجها فهي طالق فتزوج عمرة ثم تزوج زينب ثم طلق عمرة قبل الدخول بها ثم تزوج عمرة ثانيا ثم مات الحالف طلقت زينب ولا تطاق عمرة ولو نظر الى عشر نسوة وقال آخر امرأة تزوجها منكى طالق يتزوج واحدة منهن ثم تزوج اخرى ثم طلق الاولى ثم تزوجها ثم مات فالطلاق واقع على التني تزوجها مرة دون التني تزوجها مرتين وهذه المسئلة والمسئلة الاولى سواء فيما اذا مات الزوج بعد تزوج الثانية وانما تفتقران فيما اذا لم يموت الزوج حتى تزوج العاشرة بان تزوج مثلا اربعا وفارقهن ثم تزوج اربعا اخرى وفارقهن ثم تزوج التاسعة ثم تزوج العاشرة فان العاشرة تطاق كما تزوجها مات الزوج او لم يموت وفي المسئلة الاولى لو تزوج عشر نسوة على التفريق فالعاشرة لا تطاق ما لم يموت الزوج \* ولو قال آخر تزوج ان تزوجه فالتني طالق فتزوج امرأة وطلقها ثم تزوج اخرى ثم تزوج التي طلقها ثانيا فمات الزوج طلقت التي تزوجها مرتين لا التي تزوجها مرة وكذلك لو نظر الى عشر نسوة وقال آخر تزوج ان تزوجه منكى فالتني طالق فتزوج واحدة وطلقها ثم تزوج اخرى ثم تزوج التي طلقها ثم مات الزوج طلقت التي تزوجها مرتين ولو تزوج العاشرة لم تطلق العاشرة حتى يموت الزوج كذا في المحيط \* ولو قال اول امرأة تزوجها فهي طالق

فاقرب بعد اليمين بتزوج امرأة فادعت الطلاق وادعت انها الاولى فقال قد تزوجت فلانة قبلك وصدقته فلانة او كذبت له لم يصدق في القضاء على التي اقربنكاحها او تزوجها مهاينة وطلقنا لانه انربوجود الشرط وهو الاوامة في التزوج فكان مقرا بوقوع الطلاق والطلاق لا يتنع الا على المنكوحه وقد ظهر نكاحها دون نكاح غيرها فكان مقرا بوقوع الطلاق عليها ظاهرا فاذا ادعى صرفه عنها الى غيرها لا يصدق في الصرف حتى لو اقام البينة على ما ادعاه قبلت بينته وطلقت تلك دون المعروفة لانها هي الاولى وتطلق الاخرى ايضا لا قراره على نفسه بحرمته ثم الاخرى ان صدقته فلها نصف المهر وان كذبت في النكاح فلا شيء لها وان صدقته المعروفة ان المجبولة كانت هي الاولى لا يقع على المعروفة في ظاهر الرواية \* ولو قال تزوجتها وفلانة في عقدة واحدة وكذبت المرأة فالقول قوله ولا تطلق واجدة منهما ونكاح فلانة ان صدقته يثبت والا فلا ولو قال ان كانت فلانة اول امرأة اتزوجها فهي طالق فتزوجها فادعت الطلاق فقال تزوجت قبلها اخرى فالقول قوله مع يمينه \* ولو قال لامرأتين اول امرأة منكما اتزوجها فهي طالق او قال ان تزوجت احديكما قبل صاحبتهما فهي طالق فتزوج احدتهما فادعت الطلاق فقال تزوجت الاخرى قبلها لم يصدق الا ببينة ولو قال تزوجتهما في عقدة فالقول قوله ولا يقع الطلاق ولو قال ان تزوجت عمرة قبل زينب فهي طالق فتزوج عمرة فادعت الطلاق فقال تزوجت زينب قبلك فالقول قوله ولو قال ان تزوجت احديكما قبل الاخرى فهي طالق فتزوج احدتهما وقال تزوجت الاخرى قبلها لا يصدق ولو قال تزوجتهما معا فالقول قوله كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري \* ولو قال آخر امرأة اتزوجها فهي طالق فتزوج امرأة مرتين ثم مات لم تطلق ولو قال آخر تزوج اتزوجه فهي طالق والمسئلة بحالها طلقت كذا في محيط السرخسي \* ولو تزوج امرأة ثم طلقها ثم تزوج اخرى ثم تزوج التي طلق ثم اضاف الطلاق الى الفعل الماضي فقال آخر امرأة تزوجتها طالق ولا نية له طلقت التي تزوجها مرة \* ولو قال آخر تزوج تزوجته فالتى تزوجتها طالق طلقت التي تزوجها مرتين كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري \* رجل له امرأتان عمرة وزينب فقال عمرة طالق الساعة او زينب طالق اذا دخلت الدار لم يقع الطلاق على احدهما حتى يدخل الدار فاذا دخل خير في ايتهما شاء \* رجل

رجل قال لا امرأته انت طالق او لست برجل او انا غير رجل فهي طالق لانه رجل وهو كاذب في كلامه ولو قال انت طالق او انا رجل كان صا دقا ولم تطلق امرأته كذا في فتاوى قاضي خان \*

رجل قال لامرأته انت طالق ان دخلت هذه الدار لا بل هذه المرأة الاخرى فالييمين على دخول الاولى فان دخلت الاولى والى الدار طلقنا وان دخلت الثانية لا تطلق واحدة منهما وان نوى الرجوع من الشرط صح فان دخلت الثانية طلقت الاولى ديانة وقضاء وان دخلت الاولى طلقت الاولى ديانة وقضاء ايضا وتطلق الثانية قضاء وكذا لو قال انت طالق ان شئت لابل هذه فهو على مشيئة الاولى ولا يشترط مشيئتهما طلاقهما حتى يوشاءت طلاق نفسها دون صاحبتهما طلقت هي خاصة ولو شاءت طلاق صاحبتهما طلقت صاحبتهما خاصة ولو شاءت طلاق جميعا طلقنا ولو قال عنيت صرف المشيئة الى الثانية دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء في حق التخفيف كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري \* ولو قال انت طالق ان دخلت لابل فلانة طالق تنجز طلاق الاخرى وطلقت حين تكلم واحدة دون طلاق الاولى فانه بغى معلقا بالدخول \* ولو اخرج الشرط وقال انت طالق لابل فلانة طالق ان دخلت ينعكس الحكم فيقع طلاق الاولى في الحال ويبقى طلاق الاخرى معلقا كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \*

ولو قال ان دخلت هذه لابل هذه الدار فانت طالق لم تطلق حتى تدخل الدار الثانية بخلاف ما لو قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق لابل هذه الدار فانت طلقتهما دخلت طلقت كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لامرأته انت طالق ان دخل فلان هذه الدار لابل فلان فانيهما دخل طلقت ولو دخل لم تطلق الا واحدة وان مني رد الجزاء يكون على ما مضى فان دخل الثاني لم تطلق فيما بينه وبين الله تعالى وطلقت في القضاء \* وكذا لو قال انت طالق ان دخلت هذه الدار لابل فلان \* ولو قال ان تزوجت فلانة فهي طالق لابل فلانة والنانية امرأته فانها لا تطلق السامة لان الكلام الثاني غير مستقل فتعلق بالشرط كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري \*

ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق بلنا لابل فلانة فدخلت الاولى الدار طلقت كلواحدة منهما ثلثا \* ولو قال في هذه المسئلة لابل فلانة طالق طلقت الثانية في الحال واحدة وتعاق الثلث في حق الاولى ولو قال ان دخلت فانت حرام لابل فلانة طلقت كل واحدة طلاقا باثنا بدخول الاولى \* ولو قال لابل فلانة طالق طلقت الثانية في الحال رجعا والاولى عند الدخول باثنا

كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* في القدوري اذا قال لها ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق لابل هذه قد خلت الاولى الدار طلقنا ثلثا \* ولو قال لامرأته انت طالق واحدة لابل ثلثا ان دخلت الدار طلقت واحدة للحال ووقع طلاقا عند دخول الدار ان كانت المرأة مدخولا بها ولو قال لها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة لابل ثلثا لم تطلق شيئا حتى تدخل الدار واذا دخلت الدار طلقت ثلثا سواء كانت مدخولا بها او لم تكن كذا في المحيط \*

الفصل الرابع في الاستثناء \* اذا قال لامرأته انت طالق ان شاء الله تعالى متصلا به لم يقع الطلاق وكذا اذا ماتت قبل قوله ان شاء الله تعالى كذا في الهداية \* بخلاف ما اذا مات الزوج بعد قوله انت طالق قبل قوله ان شاء الله وهو يريد الاستثناء حيث يقع الطلاق وانما يعلم ذلك فيما اذا قال قبل الايقاع اني اطلق امرأتى واستثنى كذا في الكفاية \* ولو قال انت طالق الا ان يشاء الله تع واذن شاء الله فهو مثل ان شاء الله كذا في السراج الوهاج \* ولو قال انت طالق ما شاء الله كان وكذا لو قال انت طالق الا ما شاء الله لا يقع شيء كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا قال انت طالق فيما شاء الله لم يقع الطلاق اذا كان متصلا كذا في فتح القدير \* ولو قال انت طالق ان لم يشأ الله لم يقع الا ان يوقته بان يقول اليوم فمضى اليوم تطلق بحكم اليمين كذا في العتبية \* ولو قال لها انت طالق ما لم يشأ الله لا يقع شيء كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو قال لها انت طالق كيف شاء الله طلقت للحال كذا في محيط السرخسي \* في المنتقى اذا قال لها انت طالق ثلثا الا ما شاء الله انها تطلق واحدة قال ثمة واجعل الاستثناء على الاكثر وذكر بعد ذلك مسائل انت طالق ثلثا الا ما شاء الله انت طالق ثلثا الا ان يشاء الله وذكر انه لا يقع الطلاق اصلا كذا في المحيط \* ولو قال ان احب الله اورضى او اراد او قدر لا يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال انت طالق بمشيئة الله او بارادته او بمحبته او برضاه لا يقع لانه ابطال او تعليق بما لا يوقف عليه كقوله ان شاء الله لان محرف الباء لا لصاق وفي التعليق الصاق الجزاء بالشروط \* وان اضافه الى العبد كان تمليكاً منه فيقتصر على المجلس كقوله ان شاء فلان وان قال بامره او بحكمه او بقضائه او باذنه او بعلمه او بقدرته يقع في الحال سواء اضافه الى الله تعالى او الى العبد لانه يراد به التجنيز مرافى مثله كقوله انت طالق بحكم القاضي \* وان قال بحرف اللام يقع في الوجوه كلها سواء اضافه الى الله تعالى او الى العبد \* وان ذكر بحرف

في ان اضافته الى الله تعالى لا يقع في الوجود كلها الا في العلم فانه يقع الطلاق فيه للحال لانه يذكّر للمعلوم وهو واقع ولا يلزم القدرة لان المراد بالقدرة ههنا التقدير فيقدر شيئاً وقد لا يقدر حتى لو اراد به حقيقة قدرة الله تعالى يقع في الحال وان اضافته الى العبد كان تمليكاً في الرابع الاول تعليقا في غيرها كذا في التبليس \* ولو قال ان امانني الله او بمعونة الله يريد به الاستثناء فهو مستثنى فيما بينه وبين الله تعالى كذا في السراج الوهاج \* وان حلق الطلاق بمشيئة من لا يوقف على مشيئته نحو ان يقول ان شاء جبرئيل والملائكة او الحسن او الشاطين فهو بمنزلة التعليق بمشيئة الله تعالى \* ولو جمع بين مشيئة الله وبين مشيئة العباد وقال ان شاء الله و شاء زيد فشاء زيد لم يقع الطلاق لانه حلق بشرطين لم يعلم وجود احدهما والمعلق بشرطين لا ينزل عند وجود احدهما كذا في البدائع \* ولو قال لرجل طلق امرأتي ان شاء الله وشئت او ما شاء الله وشئت وطلقها المخاطب لا يقع ولو قال له طلق امرأتي بما شاء الله وشئت فطلقها على مال يجوز لان ههنا دخل المشيئة على البدل لا على الطلق فيلغى ذكر البدل ويبقى الامر بالطلاق مطلقا كذا في المحيط \* واذا حلق الطلاق بمشيئة الحائض لم تطلق هكذا في النهر العائق \* رجل طلق امرأته ثلثا وقال ان شاء الله وهو لا يدري اي شيء ان شاء الله لا يقع الطلاق كذا في تنجيس والمزهد وهو المختار للفتوى كذا في مختار الفتاوى \* ولو قال انت طالق الا ان يشاء فلان غير ذلك او الا ان يريد فلان غير ذلك او الا ان يحب فلان غير ذلك او الا ان يرضى او بهوى او يرى فلان غير ذلك او الا ان يبدو فلان غير ذلك ينزل الطلاق بعدم المشيئة او غيره من اخواتها من فلان في مجلس صلم فلان والعبرة للخبر دون الضمير لبطونه حتى لو قال فلان شئت غير ذلك او اردت غير ذلك لم يقع الطلاق وان ام يثأر اولم يرد غير ذلك بقلبه ولو شاء بقلبه غير ذلك ولم يخبر بلسانه تطلق ولو استثنى الا ان فعل نفسه بان قال انت طالق الا ان شاء غيره لو اريد غيره ينزل الطلاق بعدم ذلك في صممه لا بالعدم في المجلس وكذا اخواتها وهي المحبة والرضا والهوى وغيرهما مما ذكرنا لومات قبل ان يشاء غيره طلقت آخر الحيرة لتحقق العدم ولا تترث غير المدخولة وان فرل عدم العدة كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* قال المعلى قال محمد ربح اذا قال لا مراثة انت طالق لولاد خواك الدار او انت طلق لولا مهرك او انت طالق او لا شرفك فهذه كلها استثناء ولا يقع الطلاق \* وكذا لو قال لولا الله كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري \*

في مجموع النوازل لو قال لها انت طالق لولا اهلك ولا احسنك او لولا اجمالك او لولا اني احبك لا تطلق والكل استثناء كذا في الخلاصة \* التعليق بمشيئة الله تعالى اعدام وابطال عندابي حنيفة ومحمد رح وقال ابو يوسف رح هو تعليق بشرط الا ان الشرط لا يوقف عليه فلا يقع كما لو رآته بمشيئة غائب واهذا شرط ان يكون متصلا كسائر الشروط \* قيل الخلاف بالعكس بين ابي يوسف ومحمد رح ونمرة الخلاف تظهر في مواضع منها اذا قدم الشرط ولم يأت بالفاء في الجواب بان قال ان شاء الله تعالى انت طالق فعندهما لا يقع وعند ابي يوسف رح يقع وكذا لو قال ان شاء الله وانت طالق او قال كنت طلقتك امس ان شاء الله لا يقع عندهما ويقع عند ابي يوسف رح ومنها اذا جمع بين يمينين بان قال انت طالق ان دخلت الدار وصدي حرا ن كلمت زيدا ان شاء الله فع ينصرف الى الجملة الثانية عند ابي يوسف رح وعندهما ينصرف الى الكل ولو ادخله في الايقامين بان قال انت طالق وصدي حرا ان شاء الله ينصرف الى الكل بالاجماع ومنها انه اذا حلف انه لا يحلف بالطلاق او باليمين بحث بذلك عند ابي يوسف رح للشرط وعندهما لا بحث كذا في التبيين \* ذكر في ايمان الجامع ان ان شاء الله ينصرف الى اليمينين في ظاهر الرواية كذا في غاية السروجي \* ولو قال ان شاء الله فانت طالق لا تطلق في قولهم ولو قدم الطلاق فقال انت طالق وان شاء الله او انت طالق فان شاء الله لم يكن مستثنيا كذا في السراج الوهاج \* ولو قال انت طالق ان شاء الله ان دخلت الدار لا يتعلق الطلاق بدخول الدار والاستثناء فاصل هكذا في الوجيز للكردي \* ولو قال انت طالق ان شاء الله انت طالق فلا استثناء ينصرف الى الاول ويقع الثاني عندنا \* وكذا لو قال انت طالق ثلثا ان شاء الله انت طالق وقعت واحدة في الحال كذا في البحر اثنى \* ولو قال انت طالق واحدة ان شاء الله وانت طالق ثنتين ان لم يشأ الله قالوا لا يقع شيء كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي النوازل اذا قال لامرأته انت طالق اليوم واحدة ان شاء الله وان لم يشأ الله فثنتين فمضى اليوم ولم يطلقها وقع ثنتان وانطلقها واحدة قبل مضى اليوم لا يقع عليها الا تلك الواحدة كذا في المحيط \* ولو قال انت طالق ان شاء الله لابل هذه فلا استثناء عليهما ولا مشيئة للآخرى لانه جعل رجوما عنه كانه قال انت طالق ان شاء الله لابل هذه طالق ان شاء الله فان نوى الرجوع عن الشرط وهو المشيئة صحت نيته لانه محتمل كلامه وفيه

وفيه تغليظ عليه كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري \* وأن قال لها أنت طالق ثلثا لا واحدة  
طلقت ثنتين ولو قال الإثنتين طلقت واحدة كذا في الهداية \* ذكر المصنف في زيادته أن  
استثناء الكل من الكل إنما لا يصح إذا كان بعين ذلك اللفظ وأما إذا استثنى بغير ذاك اللفظ  
فيصح وإن كان استثناء الكل من الكل من حيث المعنى فإنه لو قال كل نسائي طوايق الأكل نسائي  
لا يصح الاستثناء بل يطلقن كلهن ولو قال كل نسائي طوايق الأزنب وعمرة وبكرة وسلمى  
لا تطلق واحدة منهن وإن كان هو استثناء الكل من الكل كذا في العناية \* ولو قال نسائي  
طوايق الأهل ولا هو لاء وليس له نساء غيرهن فإنه يصح الاستثناء لا تطلق واحدة منهن كذا في البدائع \*  
ولو قال نسائي طوايق فلانة وفلانة وفلانة فلا يستثناء جائز ولو قال فلانة طالق وفلانة  
طالق وفلانة فلا تطلق واحدة لا يصح الاستثناء وكذا إذا قال هذه وهذه وهذه لا تطلق واحدة منهن كذا في البدائع \*  
ولو قال نسائي طوايق الأزنب لم تطلق وإن لم يكن له غيرها كذا في غاية السروجي \*  
ولو قال أنت طالق ثلثا لا واحدة واحدة وبطل الاستثناء ووقع الثلث عند أبي حنيفة رح  
وعندهما يقع ثنتان وقول أبي حنيفة رح أرحم فكان أبو حنيفة رح يربي ترقف صحة الأولى إلى  
أن يظهر أنه مستغرق أولاهما يريان اقتصار صحته على الأولى كذا في فتح القدير \* ولو قال أنت  
طالق واحدة واحدة ولا تطلق الثلث ويبطل الاستثناء في قواهم جميعا كذا في البدائع \*  
ولو قال أنت طالق واحدة وثنتين اثنتين أو ثنتين واحدة اثنتين يقع الثلث وكذا ثنتين  
واحدة الأولى كذا في فتح القدير \* ولو قال لها أنت طالق واحدة وثنتين الأولى يقع ثنتان  
كذا في النخيرة \* ولو قال أنت طالق ثنتين وأربعاً الخمس يقع الثلث كذا في الظهيرية \* ولو قال  
للمدخولة أنت طالق أنت طالق إلا واحدة يقع الثلث كذا في البحر الرائق \* في المنقح \*  
إذا قال لها أنت طالق ثلثا وثلثا لا أربعاً فهي ثلث في قول أبي حنيفة رح وهكذا روى عن محمد رح  
ويصير قوله وثلثا ثانياً فاصلاً وقال أبو يوسف رح إنها تطبق ثنتين وهو الظاهر من قول محمد رح  
كذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق ثنتين وثنتين اثنتين أن نوى الاستثناء من إحدى الثنتين  
لا يصح وإن نوى واحدة من الأولى واحدة من الأخرى يصح وإن لم يكن له بية يصح الاستثناء  
ووقع الثنتان كذا في الظهيرية وغاية السروجي \* ولو قال أنت طالق ثنتين وثنتين لا تطلق  
طلقت ثلثا ولو قال أنت طالق أربعاً لا تطلق واحدة \* ولو قال أنت طالق ثلثا لا واحدة وثنتين

من أبي حنيفة رحمه الله قال يقع الثلث وقال أبو يوسف رحمه الله يقع ثنتان يصح استثناء الواحدة ويبطل  
الباقى كذا في فتاوى قاضيخان \* ويبطل الاستثناء إن يزيد المستثنى على المستثنى منه كقوله أنت طالق  
ثلثا إلا ربعا وإن يستثنى بعض التولية كقوله أنت طالق إلا نصفها كذا في الخلاصة \* ولو قال ثنتين  
ونصفا إلا نصفاً لا يصح الاستثناء ويقع الثلث ولو قال أنت طالق ثنتين ونصفاً الاثنتين ونصفاً  
عند محمد رحمه الله يقع واحدة لأن بعد الاستثناء يبقى نصف تولية \* ولو قال واحدة ونصفاً إلا واحدة  
يقع واحدة كذا في العتبية \* ولو قال أنت طالق ثلثا إلا واحدة ونصفاً يقع عليهما ثنتان كذا في البدائع \*  
رجل قال لامرأته أنت طالق ثلثا إلا نصفها يقع ثنتان ولو قال إلا أنصافهن يقع الثلث كذا في فتاوى  
قاضيخان \* وإذا قال أنت طالق ثلثا إلا نصف تولية وقع الثلث وهو قول محمد رحمه الله وهو المختار  
كذا في فتح القدير \* ولو قال أنت بائن إلا بائن فإن نوى بالاولى ثلثا وبالآخرى واحدة يصح  
الاستثناء ويقع ثنتان \* وكذا أنت طالق واحدة البتة إلا واحدة ينوى بالبتة ثلثا كذا في العتبية \*  
رجل قال لامرأته أنت بائن ينوى بذلك ثلثا إلا واحدة طلقت ثنتين بائنتين وكذا لو قال أنت  
طالق ثلثا بائن إلا واحدة طلقت ثنتين بائنتين ولو قال أنت طالق ثلثا بائنة إلا واحدة أو قال ثلثا  
البتة إلا واحدة يقع رجعتان وكذا لو قال أنت طالق ثلثا إلا واحدة بائنة أو واحدة ببتة يقع تليقة إن  
رجعتان كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال أنت طالق ثنتين بائنتين إلا واحدة فالواقع بائن  
كذا في الكافي \* ولو قال لها أنت طالق ثلثا إلا واحدة بائنة أو إلا واحدة البتة طلقت تليقتين  
رجعتين قال في الزبادات إذا قال أنت طالق ثنتين البتة إلا واحدة فهي طالق واحدة بائنة  
وكذلك إذا قال لها أنت طالق ثنتين إلا واحدة البتة فهي طالق واحدة بائنة أو قال إلا واحداً  
بائناً فهي طالق واحدة رجعية قال في الكتاب إلا أن ينوي أن يكون البائن صفة للثنتين فتح  
تطلق واحدة بائنة لأنه نوى ما يحتمله لفظه كذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق بائن وأنت  
طالق غير بائن إلا ذلك البائن لا يصح الاستثناء كذا في الظهيرية \* ولو قال أنت طالق ثلثا  
إلا واحدة أو ثنتين طواب بالبيان فإن مات قبله طلقت واحدة في رواية ابن سامة  
من أبي يوسف رحمه الله وهو قول محمد رحمه الله وهو الصحيح كذا في فتح القدير \* ولو قال  
ثلثا إلا شيئاً يقع ثنتان وكذا إلا بعضها ولو قال ثنتين إلا نصف طلقت أو الأشياء يقع ثنتان  
عند محمد رحمه الله وأبي يوسف رحمه الله استثناء النصف استثناء الواحدة كذا في العتبية \* وفي المنتقى



إذا قال لها أنت طالق ثلثا الواحدة أو لاشيء فهذا لم يستثن شيئا وطلقت ثلثا كذا في المحيط \* قال لها أنت طالق أربعا الواحدة قال أبو حنيفة ومحمد رحم يقع ثلث ومن محمد رحم أنه يقع ثنتان والأول أصح كذا في الحاوي \* ولو قال لامرأته أنت طالق أربعا الاثلاث يقع واحدة وخمسا الواحدة ينزع الثلث كذا في فتح القدير \* ولو قال خمسا الاثلاث يقع ثنتان كذا في العتابة \* وإذا قال أنت طالق عشرة الا تسعا يقع واحدة \* وإذا قال الاثمانيا يقع اثنتان وإذا قال الأسبعا يقع ثلث وكذلك لو قال الاستا أو خمسا أو أربعا أو ثلثا أو ثنتين أو واحدة يقع ثلث كذا في أهدائع \* ولو قال أنت طالق ثلثا الا اثنتين الا واحدة يقع ثنتان كذا في الظهيرية \* ولو قال أنت طالق ثلثا الا الواحدة وقعت واحدة لأنه يجعل كل استثناء مما يليه فإذا استثنى الواحدة من الثلث بقي ثنتان يستثنيهما من الثلث فيبقى واحدة كذا في الجوهرة النيرة \* وإذا قال أنت طالق عشرة الا ثمانيا فاستثنى ثمانيا من تسع يبقى واحدة استثنها من العشرة فكانه قال أنت طالق تسعا فطلق ثلثا \* وإن قال عشرة الا تسعا الا واحدة فاستثنى واحدة من التسع يبقى ثمان استثنها من العشرة يبقى اثنتان كذا في السراج الوهاج \* من ابن سماعة في من قال لها أنت طالق أربعا الا ثلثا الا ثنتين قال يقع الثلث كأنه قال أنت طالق أربعا الواحدة كذا في الحاوي \* ولو قال أنت طالق ثلثا الواحدة الواحدة يقع ثنتان والاستثناء الأخير باطل كذا في غاية السروجي \* أن قال ثلثا الا ثلثا الا ثنتين الواحدة يقع واحدة ولو قال عشرة الا تسعا الا ثمانيا الأسبعا يبقى ثنتان كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو قال لامرأته أنت طالق ثلثا غير ثلث غير ثنتين قال محمد رحم يقع ثنتان كذا في فتاوى قاضيخان \* في الحانية رجل قال لامرأته أنت طالق أبدا ما خلا اليوم طلقت للحال كأنه قال أنت طالق تطليقة لا تقع عليك اليوم كذا في التاتارخانية \* ولو قال أنت طالق ثلثا الا غير واحدة فالمستثنى ثنتان كذا في العتابة \* ولو قال لامرأته أنت طالق أن كلمت فلانا الا أن يقدم فلان ينزل الطلاق بكلامها قبل قدم فلان ولم يقدم ولا ينزل بكلامها بعد قدمه \* ولو قال لها أنت طالق الا أن يقدم فلان ينزل الطلاق بغوت قدم فلان في العمر يعني أنه لو لم يقدم حتى مات ينزل الطلاق في آخر أجزاء حياته وإن قدم فلان لم تطلق كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* وإذا قال لامرأته أنت طالق ثلثا الواحدة فدا أو قال الا واحدة أن كلمت فلانا لا يقع شيء قبل مجيء الغد والكلام ومنه الكلام ومجيء الغد يقع ثنتان \* رجل حلف بطلاق امرأته

ان لا يكلم فلانا الا ناسيا فكلمة ناسيا ثم كلمة ذاكرا كان حائنا \* ولو قال لامرأته انت طالق ان كلمت  
فلا با الا ان انسى فكلمة ناسيا ثم كلمة ذاكرا الا يكون حائنا لان كلمة الا ان للغاية \* رجل قال لغيره  
لا جيئتك الى عشرة ايام الا ان اموت ونوى بقلبه ان لم يميت ابدا فان كانت يمينه بالله لا يحنث  
وان كانت بطلاق او عتاق لا يصدق قضاء \* رجل قال لامرأته اذا دخلت الدار فانت طالق ثلثا  
لا يقعن عليك الا بعد كلام فلان قد خنت الدار طلقت ثلثا وكلام فلان باطل كذا في فتاوى  
قاضي خان \* ولو قال انت طالق ثلثا الا واحدة ان حضت وطهرت او ان دخلت الدار  
فالشرط انصرف الى المستثنى منه كانه قال انت طالق ثلثا ان فعلت كذا الا واحدة يتعلق  
بالشرط ثنتان كذا هذا كذا في شرح الزيادات للعتابي \* في الولوالجية لو قال انت طالق ثلثا الا واحدة  
للسنة كانت طالقا ثنتين للسنة عند كل طهر تطليقة واحدة كذا في البحر الرائق \* وشرط الاستثناء  
ان يتكلم بالحروف سواء كان مسموما او لم يكن عند الشيخ الامام الفقيه ابي الحسن الكرخي \*  
وكان الشيخ الامام الفقيه ابو جعفر روح يقول انه لا بد وان يسمع نفسه وبه كان يفتي الشيخ الامام الجليل  
ابو بكر محمد بن الفضل كذا في المحيط \* والصحيح ما ذكره الفقيه ابو جعفر كذا في البدائع \* ويصح  
استثناء الا صم كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الملقط المرأة اذا سمعت الطلاق ولم تسمع الاستثناء  
لا يسعها ان تمكن من الوطء كذا في التاتارخانية \* وشرط صحة الاستثناء ان يكون موصولا بما  
قبله من الكلام عند عدم الضرورة حتى لو حصل الفصل بينهما بسكوت او غير ذلك من غير  
ضرورة لا يصح فاما اذا كان لضرورة التنفس فلا يمنع الصحة ولا يعد ذلك فصلا الا ان يكون سكتة  
هكذا روى هشام بن ابي يوسف روح هكذا في البدائع \* ولو مطس او تجشأ او كان بلسانه نقل  
فقال تردده ثم قال ان شاء الله صح الاستثناء كذا في الاختيار شرح المختار \* قال انت طالق فجرى  
على لسانه بلا قصد الاستثناء لا يقع كذا في الوجيز للكردي \* وهو الظاهر من المذهب كذا  
في فتح القدير \* رجل حلف بالطلاق وارا ان يقول في آخرها ان شاء الله فاخذ انسان فمه  
فان ذكر الاستثناء بعد ما رفع يده من فمه موصولا يصح الاستثناء كما لو تخلل بين الطلاق وبين  
الاستثناء مطاس او جشأ كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال انت طالق ثلثا وثلثا ان شاء الله وثلثا  
وواحدة ان شاء الله او قال انت طالق وطالق وطالق ان شاء الله لم يصح الاستثناء  
وطلقت

وطلقت ثلثا صندابي حنيفة رح وعندهما صح و أم تطلق كذا في محيط السرخسى \* لو قال أنت طالق واحدة وثلثا ان شاء الله صح بالاجماع وكذا انك أنت طالق وطالق وطالق ان شاء الله فلا ينعى اليه بينهما كلام لغو كذا في الاختيار شرح المختار \* قال أنت طالق اربعاً ان شاء الله كان الاستثناء صحيحاً في قولهم كذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق ثلثا بواثن او قال ثلثا البينة ان شاء الله لا يصح الاستثناء كذا في ضاية السروجى \* وفي المجتبى من الأيمان لو قال أنت طالق رجعياً ان شاء الله يقع ولو قال بائناً لا يقع كذا في البحر الرائق \* رجل قال لامرأته أنت طالق ثلثاً فاعلمى ان شاء الله صح الاستثناء ولو قال أنت طالق ثلثا اعلمى ان شاء الله او قال اذهى ان شاء الله طلقت ثلثا وبطل الاستثناء كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو قال أنت طالق يا عمرة ان شاء الله لا يقع الطلاق كذا في البدائع \* وفي المنقضى اذا قال أنت طالق ثلثا يا عمرة بنت عبد الله ان شاء الله لا تطلق ولو قال أنت طالق ثلثا يا عمرة بنت عبد الله بن عبد الرحمن ان شاء الله تطلق كذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق ثلثا يا طالق ان شاء الله لم تطلق ولو قال يا طالق أنت طالق ثلثا ان شاء الله تعلق الاستثناء بالثلث ويقع واحدة في الحال ومن ابنى حنيفة رح ان في قوله أنت طالق ثلثا يا طالق ان شاء الله يقع الثلث والاول هو الصحيح ذكره الامام فخر الاسلام كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* ولو قال يا زانية أنت طالق ان شاء الله يكون الاستثناء من الطلاق خاصة وبلا منها كذا في شرح الجامع الكبير المحصري \* ولو قال أنت طالق يا زانية ان شاء الله يصح الاستثناء كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو قال لها أنت طالق يا زانية بنت الرانية ان شاء الله فالاستثناء من الكل حتى لا يقع الطلاق ولا يلزمه حدوداً لعان كذا في التاتارخانية \* ولو قال أنت طالق ثلثا يا فلانة الا واحدة يقع ثلثان ولا يكون قوله يا فلانة فاصلاً كذا في الفتاوى الصغرى \* ولو قال أنت طالق حتى يطيب قلبك ان شاء الله يكون فاصلاً فيقع الطلاق ولا يصح الاستثناء كذا في فتاوى قاضى خان \* طلق او خاليج ثم ادبى الاستثناء او الشرط ولا منازع لا اشكال في ان القول قوله كذا في فتح القدير \* اذا ادعت المرأة الطلاق فقال الزوج كنت قلت لها أنت طالق ان شاء الله وكذبت المرأة في الاستثناء ذكر في الروايات الظاهرة ان القول قول الزوج كذا في فتاوى قاضى خان \* فان شهد الشهود بجمع او بطلاق بغير الاستثناء بان قالوا وشهدانه خاليج بغير استثناء او قالوا طلق بغير استثناء او قالوا طلق ولم يستثن لا يقبل قول الزوج فان قالوا لم نسمع منك كلمة

غير كلمة الخلع والطلاق كان القول للزوج ولا يفرق القاضي بينهما الا ان يظهر منه ما يكون دليلا على صحة الخلع من قبض البدل او سبب آخر فمخ يكون القول لها كذا في الفتاوى الصغرى \* من نجم الدين النسفي عن شيخ الاسلام ابي الحسن ان مشائخنا استحسنا في دعوى الاستثناء في الطلاق انه لا يصدق الا ببينة لانه خلاف الظاهر وقد فسد احوال الزمان فلا يأمن من التلبيس والكذب كذا في الفتاوى الغياثية \* ولو قال الزوج طلقك امس فقلت ان شاء الله في ظاهر الرواية يكون القول قول الزوج وذكر في النوازل خلافا بين ابي يوسف ومحمد رح فقال على قول ابي يوسف رح يقبل قول الزوج ولا يقع الطلاق وعلى قول محمد رح يقع الطلاق ولا يقبل قوله وعليه الاعتماد والفتوى احتياطا \* رجل طلق امرأته ثلثا فشهد عنده عدلان انك استثنيت موصولا وهو لا يذكر ذلك قالوا ان كان الرجل في الغضب ويصير بحال يجري على لسانه مالا يريد ولا يحفظ ما يجري جازله ان يعتمد على قولهما والا فلا كذا في فتاوى قاضي خان \*

الباب الخامس في طلاق المريض \* قال الخجندی الرجل اذا طلق امرأته طلاقا رجعيا في حال صحته او في حال مرضه برضاها او بغير رضاها ثم مات وهي في العدة فانها ميتة وان صحت بالاجماع وكذا اذا كانت المرأة كنا بية او مملوكة وقت الطلاق فاسلمت في العدة او اعتقت في العدة فانها تراث كذا في السواج الوهاج \* ولو طلقها طلاقا بائنا او ثلثا ثم مات وهي في العدة فكذلك مندنا تراث ولو انقضت عدتها لم تراث وهذا اذا طلقها من غير سؤا لها فاما اذا طلقها بسؤا لها فلا ميراث لها كذا في المحيط \* ولو اكرهت على سؤا طلقها تراث كذا في معراج الدراية \* ويعتبر وجود الاهلية ههنا وقت الطلاق ودوامها الى وقت الموت كذا في البدائع \* في المبسوط لو كانت المرأة امه او كتابية حين بانها في مرضه ثم اعتقت الامة واسلمت الكتابية فلا ميراث لها كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري \* ولو طلق المريض امرأته ثلثا ثم ارتدت ثم اسلمت ثم مات الزوج وهي معتدة لا تراث كذا في محيط السرخسى \* واذا ارتد الرجل والعيان بالله فقتل او لحق بدار الحرب او مات في دار الاسلام على الردة ورثته امرأته وان ارتدت المرأة ثم ماتت او لحقت بدار الحرب ان كانت الردة في الصحة لا يرثها الزوج وان كانت في المرض ورثها زوجها استحسانا وان ارتد امعا ثم اسلم احدهما ثم مات احدهما ان مات المسلم منهما لا يرثه المرتدان مات المرتدان ان كان الذي مات مرتدا هو الزوج ورثته المسلمة وان كانت المرتدة قد ماتت فان كانت

ردتها في المرض ورنها الزوج المسلم وان كانت في الصحة لم يرث كذا في فتاوى قاضيهان \* اذا  
جامعها ابن المريض مكرهه لم ترث قال في الاصل الا ان يكون الاب امر الابن بذلك فينتقل  
فعل الابن الى الاب في حق الفرقة كانه باشر بنفسه فيصير ذاك كذا في المحيط \* ولو طلق المريض امرأته  
ثلثا ثم جامعها ابنته او قبلها بشهوة وزنت كذا في محيط السرخسي \* ولو طلقها بالثنا وهو مريض ثم قبلت  
ابن زوجها ثم ماتت وهي في العدة لها الميراث كذا في المحيط \* اذا طأعت المرأة ابن زوجها وهي مريضة  
ثم ماتت في العدة ورنها الزوج استسما كذا في فتاوى قاضيهان \* واذا طلقها باثنا في مرض  
ثم صح ثم مات لانث كذا في النهاية \* وان قالت طلقني للرجعة فطلعتها ثلثا او واحدة باثنة ورنته  
كذا في غاية السروجي \* واذا قال لها في مرضه امرك بيدك او اخذاري فاخذارت نفسها وقال  
لها طلقي نفسك ثلثا ففعلت او اختلعت من زوجها ثم مات الزوج وهي في العدة لانث كذا  
في البدائع \* واذا طلقت نفسها ثلثا فجاز ترث لان الميراث لا يرث كذا في التبيين \* قالوا فيمن  
طلق زوجته في مرضه ودام به المرض اكثر من سنتين فمات ثم جاءت به ولد بعد موته لاقل من ستة  
اشهر انه لاميراث لها في قول ابي حنيفة ومحمد رح كذا في البدائع \* انه يثبت حكم الفرار اذا  
تعلق حقها بماله وانما يتعلق به بمرض يخاف منه الهلاك غالباً بان يكون صاحب فراش  
وهو الذي لا يقوم بحراجه في البيت كما يعتاده الاصحاء وان كان يغدر على القيام بكاف وهو الذي  
يقضى حوائجه في البيت وهو يشتكى لا يكون فاراً لان الانسان قلما يخلو منه \* والصحيح ان من حجز  
عن قضاء حوائجه خارج البيت فهو مريض وان امكنه القيام بها في البيت اذ ليس كل مريض يعجز  
عن القيام بها في البيت كالتيام للبول والغائط كذا في التبيين \* والمرأة اذا كانت مريضة بحيث لا يمكنها  
القيام للمصعود على السطح كانت مريضة والا لا وقد ثبت حكم الفرار بها في معنى المرض في توجه  
الهلاك الغالب فان كان الغالب من حال السلامة كان الصحيح ولا يكون فاراً فانه كان محصوراً  
او في صف القتال او نازلاً في سبعة اوراق سفيحة او مجزئاً القود او رجم فهو سليم البدن صاباً  
والغالب من حال السلامة اذا حصن لدفع بأس العدو وكذا المنعة وتدينخاض من الخمس والمسمعة  
بنوع من الحبل وان خرج لثما رزة او قدم ليقبل في قتل \* ستحق طليعة او انكسر السينة فتمى  
على لوح او بقي في ثم صرع الغالب منه الهلاك فيمتحن منه الفرار \* والمتعدو المعلوج \* ادام يزداد ما  
به كالمريض فان صار قد يماوم يزداد فهو كالصحيح في الطلاق وغيره كذا في الكافي \* وكذلك المدفوق

على هذا وبه اخذ بعض المشائخ وبه كان يفتى الصدر الكبير برهان الائمة والصدر الشهيد حسام الائمة كذا في المحيط \* صاحب السبل اذا طل به ذلك فهو في حكم الصحيح الا اذا تغير حاله من ذلك التغير فيكون حال التغير من مرض الموت وكذا الزمن ويابس الشق كذا في البدائع \* فسر اصحابنا التطاول بالسنة فاذا بقي على هذه العلة سنة فتصرفه بعد سنة كتصرفه حال صحته كذا في التمر تاشي \* صاحب الجرح والوجع الذي لم يجعله صاحب فراش فهو كالصحيح كذا في فتاوى قاضي خان \* ولما عيّد المخرج للقتل الى الحبس او رجع المبرأ بعد المدة الى الصف صار في حكم الصحيح كالمريض اذا برأ من مرضه كذا في البدائع \* ولو كان الزوج مكرها في الطلاق فان كان يوعيد تلف لا يصير فارا وان كان بحبس او قيد يصير فارا كذا في العتابة \* واذا طلقها في مرضه ثلثا ثم قتل او مات بغير ذاك المرض غير انه لم يصح فلها الارث كذا في الكافي \* ولو طلقها في مرضه ثم نفلته لم ترث لانه لا ميراث للقاتل كذا في محيط السرخسي \* المرأة كالرجل حتى لو باشرت سبب الفراق من خيار البلوغ والعتق وتمكين ابن الزوج والارتداد ونحو ذلك بعد ما حصل لها ما ذكرنا من المرض وغيره يرثها الزوج لكونها فارة \* والحامل لا تكون فارة الا اذا جاءها الطلق كذا في التبيين \* ولو فرق بين المريضة وزوجها العنة بان كان الزوج عنينا فاجل سنة فلم يصل اليها فخبرت وهي مريضة فاختارت نفسها ثم ماتت في العدة او لجب بان طلق امرأته طلاقا بائنا بعد ما دخل بها ثم جب فتزوجها في العدة فعلمت بذلك وهي مريضة فاختارت نفسها ثم ماتت في العدة لم يرثها الزوج في المسئلتين كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* واذا قذفها فالتعنا وهي مريضة وقرق القاضى بينهما وماتت وهي في العدة لا يرثها الزوج كذا في السراج الوهاج \* واذا كانت المطلقة في الموضع مستحاضة وكان حيضها مختلفا ففي الميراث نأخذ بالاقل وان كان حيضها معلوما فانتطع الدم عنها وكان ايامها اقل من عشرة فان مات قبل ان تغسل او قبل ان يذهب وقت الصلوة ترث وكذلك ان اغتسلت وبقى مضولم يصبه الماء كذا في الظهيرية \* فرق بالعنة والجب في مرض الزوج ومات في مدتها لم ترثه لرضاها بالفرقة كذا في التمر تاشي \* ولو قذف امرأته في المرض ولا عنها في المرض ورثت في قولهم جميعا وان كان القذف في الصحة واللعان في المرض ورثت في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تع كذا

كذا في البدائع \* وإذا آلى منها في المرض فأنقضت مدة الإيلاء في المرض ورثت ما دامت في العدة وإن كان الإيلاء في الصحة ومضت المدة في المرض لم تترك \* لو قال لها في مرضه كنت طلقتك ثلثا في صحيتي وإن نضب عندتك فصداً فتهنأ ثم أقر لها بدين أو وصى لها بوصية فلها الأقل من ذلك ومن الميراث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز إقراره ووصيته \* وإن طلقها ثلثا في مرضه بامرأته ثم أقر لها بدين أو وصى لها بوصية فلها الأقل من ذلك ومن الميراث في قولهم جميعاً كذا في السراج الوهاج \* وإنما يكون لها الأقل منهما عندنا لومات الزوج وهي في العدة أما إذا مات بعد انقضاءها فلها جميع ما أقر لها كذا في الفصول العمادية \* وإذا مات الرجل فقالت امرأته قد كان طلقني ثلثا في مرض موته ومات وأنا في العدة ولم ير الميراث وقالت الورثة طلقك في صحته ولم ير الميراث لك فالقول لها كذا في الذخيرة \* وإذ قالت الورثة كنت أمة واستغنت بعد موته وهي تقول ما زلت حرة فالقول لها كذا في غاية السروجي \* لو كانت المرأة أمة قد استغنت ومات زوجها فادمت المرأة العتق في حياة الزوج وادمت الورثة أنه كان بعد موته كان القول قول الورثة وإن قال مولى الأمة كنت اعتقتها في حياة زوجها لا يقبل قول المولى وكذا لو كانت المرأة كذا بية تحت مسلم فأسلمت ومات زوجها فقالت أسلمت في حياة الزوج وقالت الورثة لا بل بعد موت الزوج كان القول قول الورثة كذا في فتاوى قاضي خان \* وأما ما قلت طلقني وهو دائم وقالت الورثة طلقك في البقعة كان القول قولها كذا في التاتارخانية \* ولو قال لامرأته في مرضه قد كنت طلقتك ثلثا في صحيتي أو قال جامععت أم امرأتي أو ابنة امرأتي أو قال تزوجتها بغير شهود أو كان بيننا رضاع قبل النكاح أو قال تزوجتها في العدة وانكرت المرأة ذلك بانته منه ولها الميراث فإن صدقته فلا ميراث لها كذا في الفصول العمادية \* وإذا طلق امرأته ثلثا في مرض موته ومات وهي تقول لم تنقض مدتي قبل قولها مع اليمين وإن تطأ ولت المدة فإذا حلفت أخذت الميراث وإن نكلت فلا ميراث لها كما لو أقرت بانقضاء العدة ثم انكرت وإن لم تنقل شيئاً ولكنها تزوجت بزواج آخر في مدة تنقضي في مثلها العدة ثم قالت لم تنقض مدتي من الأول فإنها لا تصدق على الثاني وهي امرأة الثاني ولا ميراث لها من الأول وجعل إقدامها على التزوج إقراراً منها بانقضاء مدتها دلالة ولو لم تنزوج وإن قالت آيسمت من الحيض واعتدت ثلثة أشهر ثم مات الزوج

وحرمت من الميراث ثم تزوجت بعد ذلك بزواج وجاءت بولد او حاضت فلها الميراث من الاول ونكاح الآخر فاسد كذا في المحيط \* اذا قال الرجل لامرأته وهو صحيح اذا جاء رأس الشهر او اذا دخلت الدار او اذا صلى فلان الظاهر او اذا دخل فلان الدار فانت طالق وكانت هذه الاشياء والزواج مريض لم ترث وان كان القول في المرض ورثته الا في قوله اذا دخلت الدار كذا في الهداية \* ان ملق الطلاق بالشرط ان ملق بفعل نفسه فانه يعتبر وقت الحنث ان كان مريضاً وهي في العدة ورثت سواء كان التعليق في الصحة او المرض كان له منه بد اولم يكن وان ملقه بفعل اجنبي يعتبر فيه وقت الحنث واليمين جميعاً ان كان مريضاً في الحالين ورثت والا فلا سواء كان له منه بد اولم يكن كما اذا قال اذا قدم فلان كذا في السراج الوهاج \* وكذلك الجواب اذا حصل التعليق بفعل سماوي نحو مجيء رأس الشهر وما اشبهه كذا في المحيط \* وان ملقه بفعل المرأة ان كان لها بد من ذلك لم ترث سواء كان التعليق والفعل كلاهما في المرض او التعليق في الصحة والفعل في المرض وان كان فعلاً لا بد لهما منه كالاكل والشرب والنوم والصلوة والصوم وكلام الابوين والاقتضاء من الغريم فان كان التعليق والفعل كلاهما في المرض ورثت اجماً ما وان كان التعلق في الصحة والفعل في المرض فكذلك ايضاً عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى كما اذا علق الطلاق بفعل نفسه كذا في السراج الوهاج \* اذا قال في صحته لامرأته ان لم آت البصرة فانت طالق ثلثاً فلم يأتها حتى مات ورثته وان ماتت هي وبقي الزوج ورثها ولو قال لها ان لم تأت البصرة فانت طالق ثلثاً فلم تأتها حتى مات ورثته وان ماتت هي وبقي الزوج لم ير لها كذا في البدائع \* ولو طلق المريض امرأته بعد الدخول طلاقاً بائناً ثم قال لها اذا تزوجتك فانت طالق ثلثاً ثم تزوجها في العدة طلقت ثلثاً فان مات وهي في العدة فهذا صوت في مدة مستقبله في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح فبطل حكم ذلك الفرار بالتزوج وان وقع الطلاق بعد ذلك الا ان التزوج حصل بفعلها فلا يكون فاراً كذا في فتاوى قاضي خان \* مريض قال لامرأته وهي امة انت طالق ثلثاً غد اوقل المولى انت حرة فغدا فجاء الغد وقع الطلاق والعناق معها ولا ميراث لها وكذا لو كان المولى تكلم بالعنق اولاً ثم قال الزوج بعد ذلك انت طالق غداً ولو قال اذا امتنعت فانت طالق ثلثاً كان فاراً فان قال لها المولى انت حرة فغداً اوقل المولى انت طالق ثلثاً بعد غد فان كان يعلم بمقالة المولى



فهو فاروان لم يعلم فليس بفار كذا في الظهيرية \* رجل قال لامرأته اذا مرضت فانت طالق ثلثا فمرض ومات في ذلك المرض وهي في العدة ورثته المرأة وقال ابو القاسم الصنار رح لا يرث والصحيح هو الاول كذا في فتاوى قاضي خان \* امة تحت عبد قال لهما المولى انتما حران غدا وقال الزوج انت طالق ثلثا غدا لم يكن لها الميراث وان قال لها انت طالق ثلثا بعد غد في التيمام لاميراث لهما وفي الاستحسان اذا كان يعلم بمقالة المولى فلها الميراث وان لم يعلم فلا ميراث لها \* امرأة ادعت على زوجها المريض انها طلقها ثلثا فجدد وحلفه القاضي فحلف ثم صدقته المرأة \* ومات الزوج ان رجعت الى نصديقه بعد موت الزوج لا يصح تصديقها \* مريض قال لامرأته ان له ان دخلتما الدار فانتما طالقان ثلثا فدخلتما الدار معا ثم ماتت وهما في العدة ورثته فان دخلت احداهما قبل الاخرى ورثت الاولى دون الثانية \* رجل قال لامرأته في صحته اذا شئت انا وفلان فانت طالق ثلثا ثم مرض فشاء الزوج والا جنسي الطلاق معا او شاء الزوج ثم الا جنسي ثم مات الزوج لا يرث وان شاء الا جنسي اولا ثم الزوج ترث كذا في الظهيرية \* اذا قال المسلم المريض لامرأته الكتابية اذا اسلمت فانت طالق ثلثا فاسلمت ثم مات الزوج يكره دارا كذا في فتاوى قاضي خان \* لو كانت المرأة حرة كتابية فقال لها انت طالق ثلثا غدا ثم اسلمت قبل الغدا بعد فلا ميراث لهما ولو اسلمت ثم طلقها ثلثا وهو لا يعلم باسلامها فلها الميراث \* واذا اسلمت امرأة الكافر ثم طلقها ثلثا وهو مريض ثم اسلم ثم مات وهي في العدة فلا ميراث له لو كذا العبد اذا طلق امرأته في مرضه ثم اعتق واصاب مالا فلا ميراث لها \* ولو قال اذا اعتقت فانت طالق ثلثا فهو فاروان كانت المرأة امته فقال في مرضه اذا اعتقت انا وانت فانت طالق ثلثا ثم اعتق لهما الميراث ولو قال انت طالق غدا ثلثا ثم اعتقا اليوم فلا ميراث لهما كذا في شرح الجامع الكبير للاخصيري \* رجل اعتق امته وهي تحت الزوج ثم طلقها الزوج ثلثا في مرضه وهو يعلم بعنفها اولا يعلم كان فارا كذا في فتاوى قاضي خان \* امة تحت حرا اعتقت ووهب لها مال فاختارت نفسها وهي مريضة ثم ماتت في العدة ورث زوجها \* رجل قال لامرأته في مرضه وقد دخل بهما طلقا انفسكما ثلثا فطلقت كل واحدة نفسها وصاحبتهما على التعاقب فطلقتا ثلثا بتطبيق الاولى وتطبيق الاخرى بعد ذلك نفسها وصاحبتهما باطل وورثته الثانية دون الاولى بخلاف ما اذا بدأت الاولى فطلقت صاحبته دون نفمها حيث يقع الطلاق على صاحبته ولا يقع عليها وورثتها وكذا لو بدأت كل واحدة بتطبيق صاحبتهما وان طلق كل واحدة نفسها وصاحبتهما معا فطلقتا

ولم ترثا وان طلق احدُهما بان قالت احدُهما طلقت نفسي وقالت الاخرى طلقت صاحبتى  
وخرج الكلامان معا طلقت تلك الواحدة ولا ترث وان طلقت احدُهما نفسها ثم طلقها صاحبها  
طلقت ولا ترث وعلى العكس ترث هذا كله اذا كانا في مجلسهما ذلك فان قامتا من مجلسهما  
ثم طلقت كلواحدة نفسها وصاحبتهما ثلثا معا او على التعاقب او طلقت كلواحدة صاحبتها ورثتا  
ولو طلقت كلواحدة منهما نفسها لم تطلق واحدة منهما ولو قال في مرضه طلقا نفسيكما ثلثا  
ان شئتما فطلقت احدُهما نفسها وصاحبتهما لا تطلق واحدة منهما حتى تطلق الاخرى نفسها  
وصاحبتهما فلو طلقت الاخرى بعد ذلك نفسها وصاحبتهما ثلثا طلقا وورثت الاولى دون  
الثانية ولو خرج الكلامان منهما معا بانا ورثتا ولو قامتا من المجلس ثم طلقت كلواحدة  
كليمهما متعاقبا او معا لا يقع \* ولو قال في مرضه امر كما بايديكما يريد به الطلاق يصير طلاقهما  
مفوضا اليهما بطريق التملك حتى لا تنفرد احدُهما بالطلاق ويقتصر على المجلس كما في التعليق  
بالمشيئة الا انهما يفترقان في حكم واحد وهما انهما اذا اجتمعتا على طلاق واحدة منهما هنا يقع  
وفي قوله ان شئتما لا يقع ولو قال طلقا نفسيكما باالف درهم فقالت كلواحدة منهما طلقت نفسي  
وصاحبتي بالف معا او متعاقبا بانا بالف ويقسم على مهريهما ولم ترثا بحال ولو طلقت احدُهما  
طلقت بحصتها من الالف ولم ترث وان قامت من المجلس بطل الامر في حق نفسها كذا في الكافي \*  
قال محمد رَحِمَهُ اللهُ جل قال لامرأتين له دخل بهما احدُكما طالق ثلثا ثم بين في مرض موته في احدُهما  
لا تحرم من الميراث وصار الزوج فارا بالبيان فان كانت له امرأة اخرى غيرها كان لها نصف  
الميراث فان ماتت التي بين الطلاق فيها قبل موت الزوج فلا ميراث لها وصح البيان فيها وكان الميراث  
للاخرى ولو كانت له امرأة اخرى كان بينهما نصفان فان ماتت الاخرى وبقيت التي بين الطلاق  
فيها ثم مات الزوج كان لها نصف الميراث لان البيان صح فيها في حق النصف الذي لم يكن  
لم يصح في حق النصف الذي كان لها فكانت منكوحة من وجه فلا تستحق الا النصف حتى لو كانت  
معها امرأة اخرى فالربع لها وثلاثة الارباع للمرأة الاخرى فان ماتت احدُهما قبل موت الزوج  
وقبل بيانه تعيينت الاخرى للطلاق ولا ميراث لها فان لم يموت الزوج ولم يبين حتى ولدت  
احدُهما لا قل من سنتين ولا اكثر من ستة اشهر ولد امن وقت الطلاق فهذا ليس ببيان والزوج  
على

على خياره فان نفى الزوج هذا الولد يبرأ بالبيان فان قال صليت عند الايقاع التي لم تلد  
 يلاعن بينه وبين التي ولدت ويقطع نسب الولد منه ويلحق بالام وان قال صليت لتي وادت  
 يجب الحد والنسب ثابت وان قال لم اعن عند الايقاع واحدة منهما واكن اعنى بالمبهم التي  
 ولدت فهذه الاحد ولا لعان والنسب ثابت وان ولدت لاكثر من سنتين من وقت الايقاع  
 تعينت الاخرى للطلاق لانا تيقنا بالوطي بعد الطلاق ههنا وتعينت التي ولدت للكاخ فان نفى  
 الولد يجري اللعان ولا يقطع النسب لانه لما حكم الشرع بالعلوق منه وبالنسب وعلق به حكما  
 وهو كون الوطي منه بيانا فهذا يكون مانعا من قطع النسب وان ولدت احدهما لال من سنتين  
 من وقت الايقاع والاخرى ولدت لاكثر من سنتين تعينت للطلاق صاحبة الاقل وادان وقع الطلاق  
 على صاحبة الاقل فحكم عدتها ينظر ان كان بين ولادتها وبين ولادة صاحبة الاكثر بعدها اقل  
 من ستة اشهر فعدتها تنقضي بوضع الحمل وان كان بينهما ستة اشهر فصاعدة وعدة صاحبة الاقل  
 بالحيض وان اقر الزوج بوطي صاحبة الاقل او اطلقت صاحبة الاكثر باقراره ولا يصدق  
 في صرف الطلاق من صاحبة الاقل فطلقنا ولو جاءت كل واحدة بولد لاكثر من سنتين من وقت  
 الايقاع وبين الولادتين يوم او اكثر فولادة الاولى يكون بيانا للطلاق في الاخرى فاذا جاءت  
 الاخرى بعده بولد فالطلاق الواقع فيها لا يتحول الى غيره واصار كما لو جامع احدهما ثم الاخرى  
 وقع الطلاق على المجامعة آخر اكد ههنا وتنقضي مدة المطلقة بالولادة ونسب الولد كذا  
 في شرح الزيادات للعتابي \* ولو ماتت احدهما قبل البيان فقال الزوج اياها صليت ام بينهما  
 وطلقت الثانية وكذلك اذا ماتتا جميعا احدهما بعد الاخرى ثم قال صليت التي ماتت او لا  
 لم يرث منهما ولو ماتتا جميعا معا بان سقط عليهما حائظ او ضربتا يرث من كل واحدة منهما نصف  
 ميراثها وكذلك اذا ماتت احدهما بعد الاخرى لكن لا يعرف التقدم والآخر فهذا بمنزلة  
 موتها معا ولو ماتتا معا من احدهما بعد موتها وقال اياها صليت لا يرث منها ويرث من  
 الاخرى نصف ميراث زوج ولو ارتدتا جميعا قبل البيان فانقضت مدتهما وباتتاهم يكن له ان يبين  
 الطلاق الثالث في احدهما كذا في البدائع \* ولو فوض طلاق امراته الى اجنبي في الصحة فطلقها  
 الاجنبي في المرض ان كان التفويض على وجه لا يملك مزله منه لم ترث مثل ان يملكه الطلاق  
 وان كان التفويض على وجه يمكنه العزل مثل ان يوكله بالطلاق فطلق في المرض ورثت كذا

في السواج الوهاج \* الباب السادس في الرجعة وفيما تحل به المطلقة وما يتصل به \* الرجعة ابقاء النكاح على ما كان مادامت في العدة كذا في التبيين \* وهي على غريبين سني وبدمي فالسني ان يراجعها بالقول ويشهد على رجعتها شاهدين ويعلمها بذلك فاذا راجعها بالقول نحو ان يقول لها راجعتك او راجعت امرأتي ولم يشهد على ذلك او اشهد ولم يعلمها بذلك فهو بدعي مخالف للسنة والرجعة صحيحة وان راجعها بالفعل مثل ان يطأها او يقبلها بشهوة او ينظر الى فرجها بشهوة نانه يصير مراجعا عندنا الا انه يكره له ذلك \* ويستحب ان يراجعها بعد ذلك بالاشهاد كذا في الجوهرة النيرة \* افاط الرجعة صريحة وكناية فالصريح راجعتك في حال خطابها او راجعت امرأتي حال غيبتها وحضورها ايضا ومن الصريح ارتجعتك ورجعتك وردتكم وامسكتك \* ومسكتك بمنزلة امسكتك فهذه يصير مراجعا بها بلانية \* والكنايات انت عندي كما كنت وانت امرأتي فلا يصير مراجعا الا بالنية كذا في فتح القدير \* ولو قال لها اى رفته باز ادركت ان عني به الرجعة يصير مراجعا كذا في الخلاصة \* وان راجعها بلفظ التزويج جاز عند محمد رح وعليه الفتوى وكذا اذا تزوجها صار مراجعا لها هو المختار كذا في الجوهرة النيرة \* ولو قال لها انك كنتى رجعة في ظاهر الرواية كذا في البدائع \* ولو قال راجعتك بمهر الف درهم ان قبلت المرأة ذلك صحح والا فلا لان هذه زيادة في المهر فيشترط قبولها وهذا بمنزلة ما لو جدد النكاح كذا في المحيط \* وكما يثبت الرجعة بالقول تثبت بالفعل وهو الوطء واللمس من شهوة كذا في النهاية \* وكذا التقبيل من شهوة على الغم بالاجماع \* فان كان على الخد او الذقن او الجبهة او الرأس اختلفوا فيه وظاهر ما اطلقه في العيون القبلة في اى موضع كانت توجب حرمة المصاهرة وهو الصحيح كذا في الجوهرة النيرة \* النظر الى داخل فرجها بشهوة رجعة كذا في فتح القدير \* ولا يكون بالنظر الى شيء من بدنها سوى الفرج رجعة كذا في التبيين \* كل ما يثبت به حرمة المصاهرة يثبت به الرجعة كذا في التاتارخانية \* ويكره التقبيل واللمس بغير شهوة اذا لم يرد به المراجعة وكذا يكره ان يراها متجردة بغير شهوة كذا قال ابو يوسف رح كذا في البدائع \* اذا كان اللبس والنظر من غير شهوة لم يكن رجعة بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* لا فرق بين كون القبلة والنظر واللمس منها ومنه في كونه رجعة اذا كان ما صدر منها بعلمه ولم يمنعها اتفاقا فان كان اختلاسا منها بان كان نائما مثلا لا يتمكينة او فعلته وهو مكره او معتوه ذكر شيخ الاسلام

وشمس الأئمة على قول أبي حنيفة ومحمد رح ينبت الرجعة فهذا اذا صدقها الزوج في الشهوة فان انكر لا ينبت الرجعة وكذا اذا مات فصدقها الورثة ولا تقبل البيعة على الشهوة كذا في فتح القدير \* وان شهدوا على الجماع جازا جما كذا في السراج الرواح \* اذا ادخلت فرجها في فرجها وهو نائم او مجنون كانت رجعة اتفا كذا في فتح القدير \* ولما قالت للزوج راجعني لم يصح كذا في البدائع \* الخلوة بالمعتدة ليست برجعة لانها لا تختص بالملك وكل فعل لا يختص بالملك اذا فعل الزوج بالمعتدة لا يكون رجعة كذا في المحيط \* اذا قال لامرأته اذا جامعتك فانت طالق ثلثا فجا معها فاما المتبقي الختان فطلقت ولبت ساعة لم يجب عليه المهر وان اخرجته ثم ادخله وجب عليه المهر وان كان الطلاق رجعيا يصبر صراحا باللباث عند أبي يوسف رح خلاه المجمل رح ولو تزعم ثم اولى صا راجعيا بالاجماع هكذا في الهداية \* وان قال لها ان لمستك فانت طالق فلمستها اذا رفع يده عنها ثم اعادها فلمستها ثانيا فهو رجعة \* اذا قال لمنكوحته اذا راجعتك فانت طالق ينصرف يمينه الى الرجعة الحقيقية لا الى العقد حتى يوطقها ثم نزعها لا تطلق واو راجعها تطلق \* لو قال لاجنيبة ان راجعتك ينصرف يمينه الى العقد \* قال لمطلقة طلاقا رجعيا ان راجعتك فانت طالق المنة انقضت عدتها ثم نزعها لا تطلق واو كان الطلاق بائنا تطلق كذا في المحيط \* وان نظر الى دبرها بشهوة لا يكون رجعة اجماعا كذا في الجوهرة النيرة \* اختلفوا في الرطوب في الدبر قيل انه ليس برجعة واليه اشار السدوسي والفتاوى على انه رجعة كذا في التبيين \* رجعة المجنون بالفعل ولا يصح بالتقول كذا في فتح القدير \* تصح الرجعة مع الاكراه والهزل واللعب والخطأ كالبنكاح \* وفي القنية ان اجاز مرا جعة الفضولي صح كذا في البحر الرائق \* قال الجاكم الشهيد اذا كنتم الطلاق ثم راجعها وكنمها الرجعة فهي امرأته غير انه قد اصاب في ما صنع وإنما قال قد اصاب لترك الاستحباب وهو الاشهاد والاملام كذا في غاية البيان \* ولا يجوز تعليق الرجعة بالشرط بان يتبرأ اذا جاء فد فقد راجعتك واذا دخلت الدار واذا فعلت كذا فهذا لا يكون رجعة اجماعا كذا في الجوهرة النيرة \* ولو شرط الخيار في الرجعة لا يصح ولو قال الزوج بعد الطلاق راجعتك فدا او رأيت شهر كذا لم يصح الرجعة في فوائهم جميعا هكذا في البدائع \* ولو قال ابطلت رجعتي او لا رجعة لي ما بك كان له الرجعة كذا في النهر الفائق \* واذا طلق الرجل امرأته تطليقة رجعية او تطليقتين فله ان يراجعها في مدتها رضيت بذلك او لم ترض كذا في الهداية \* وان ادعى الزوج الدخول بها

وند خلا بها فله الرجعة وان لم يكن خلا بها فلا رجعة له كذا في المحيط \* في الروضة لو اتفقا على  
 انتضاء العدة واختلفا في الرجعة فالصحيح ان القول قولها وعليه الجمهور كذا في غاية السروجي \*  
 ولا يمين عليها عند ابي حنيفة رح كذا في الهداية \* وان كانت العدة باقية فالقول قوله في الصحيح كذا  
 في غاية السروجي \* ولو اقام بينة بعد العدة انه قال في عدتها تدراجعتها او انه قال قد جامعتها كان  
 رجعة كذا في البحر الرائق \* واذا انقضت العدة فقال كنت راجعتها في العدة فصدقته فهي رجعة  
 كذا في الهداية \* ولو اتفقا على الرجعة يوم الجمعة وقالت انقضت عدتي يوم الخميس وقال الزوج  
 يوم السبت فهل يصدق بيمينه ام هي ام السابق بالدعوى فيه ثلثة اوجه الصحيح الاول  
 كذا في معراج الدراية \* ذكر في شرح الطحاوي لوقال لها راجعتك فقالت المرأة موصولا  
 بكلام الزوج انقضت عدتي لم يصح الرجعة في قول ابي حنيفة رح وعندهما يصح الرجعة  
 كذا في النهاية \* والصحيح قول ابي حنيفة رح كذا في المضمرات \* هذا مقيد بما اذا كانت  
 المدة تحتمل الانتضاء فلو لم تحتمله يثبت الرجعة كذا في النهر الفائق \* وتستحلف المرأة هنا  
 بالاجماع على ان عدتها كانت منقضية حال اخبارها كذا في فتح القدير \* اجمعوا على انها اذا  
 سكنت سامة ثم قالت انقضت عدتي يصح الرجعة ولو بدأت المرأة بالكلام فقالت انقضت  
 عدتي فقال الزوج مجيبا لها موصولا بكلامها راجعتك لا يصح الرجعة كذا في النهاية \* اذا قال  
 زوج الامة بعد انتضاء عدتها قد كنت راجعتك وصدقه المولى وكذبه الامة فالقول قولها  
 عند ابي حنيفة رح وقال القول قول المولى كذا في الهداية \* والصحيح قول ابي حنيفة رح  
 كذا في المضمرات \* ولو كان على القلب بان كذبه المولى وصدقته الامة فالقول قول المولى  
 ولا يثبت الرجعة اجماعا في الصحيح كذا في التبيين \* ولو صدقه المولى والامة يثبت الرجعة  
 اتفقا ولو كذبه لم يثبت اتفقا كذا في النهر الفائق \* وان قالت قد انقضت عدتي فقال المولى  
 والزوج لم تنقض فالقول قولها كذا في الهداية \* ولو قالت انقضت العدة بالولادة لا يقبل  
 الا ببينة او اسقطت سقطا مستبين بعض الخلق فللزوجة ان يطلب يمينها على انها اسقطت  
 بهذه الصفة بالاتفاق ولا فرق في هذا بين الامة والحره هكذا في فتح القدير \* المولى لو قال للزوج  
 انت قد راجعتها فانكرا الزوج لم يقبل قول المولى عليه كذا في الجوهرة النيرة \* ان قالت  
 قد انقضت

فقد انقضت مدتي ثم قالت لم تنقض بعد فنه رجعتها ولو راجعها ولم يعلم بها حتى انقضت مدتها وتزوجت بغيره فهي امرأته دخل بها الثاني اولم يدخل ويفرق بينها وبين الثاني وفي المغنى هذا هو الصحيح كذا في غاية السروجي \* وتنقطع الرجعة لن حكم بخر وجهها من الحيضة الثالثة ان كانت جرة والثانية ان كانت امثلة لتمام عشرة ايام مطلقا وان لم ينقطع الدم كذا في البحر الرائق \* وان انقطع لاقل من عشرة ايام لم تنقطع حتى تغتسل او يمضي عليها وقت صلوة كذا في الهداية \* فان كان الطهر في آخر الوقت فهو ذلك الزمان ليسير الذي تقدرفيه على الاغتسال والتحريم لا مادونه وان كان في اوله لم ينبت هذا حتى يخرج جميعه لان الصلوة لا تصير دينا الا بذلك كذا في البحر الرائق \* اما اذا بقي من الوقت مقدار مالا يسع فيه الاغتسال او يسع للاغتسال لا غير فلا يحكم بطهارتها بمضي ذلك الوقت حتى تغتسل او يمضي وقت صلوة كاملة اخرى كذا في شاها ن شرح الهداية \* ولو طهرت في وقت مهمل كوقت الشروق لا تنقطع الرجعة الى دخول وقت العصر كذا في البحر الرائق \* التي كانت مادتها مرة خمسا ومرة سنا ثم استحيضت تأخذ بالاقل في انقطاع الرجعة وبالاكثر في حق الزوج بزواج آخر كذا في العتابة \* واذا كانت المطلقة كتابية فقد قالوا ان الرجعة تنقطع عنها بنفس انقطاع الدم كذا في البدائع \* ولو راجعها بعد هذا الغسل الذي قلنا ان به ينقطع الرجعة ثم ماودها ولم يجاوز العشرة صحت رجعتها وكذا الكلام في التيمم كذا في النهر الفائق \* وان لم تغتسل ولم يمض عليها وقت صلوة كاملة بل تيممت بان كانت مسافرة لم ينقطع الرجعة بمجرد التيمم في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في المحيط \* وتنقطع اذا تيممت وصلت فرضا ونفلا عند ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في فتح القدير \* فان شرمت به في الصلوة لا يحكم بانقطاع الرجعة مفدها ما لم تفرغ من الصلوة وهو الصحيح من مذهبها كذا في المحيط \* ولو تيممت وقرأت القرآن او مست المصحف او دخلت المسجد قال الكرخي ينقطع به الرجعة وقال ابو بكر الرازي لا ينقطع الرجعة كذا في غاية السروجي \* ولو اغتسلت بسور الحمار انقطعت الرجعة بنفس الاغتسال بالاجماع ولكنها لا تحل للزواج ولا تصلي بذلك الفعل ما لم تيمم كذا في البدائع \* وان اغتسلت ونسيت شيئا من بدنها لم يصبه الماء فان كان عضوا كاملا فما فوته لم ينقطع الرجعة وان كان اقل من عضو انقطعت \* قال في التبايع وذلك قدر اصبع او اصبعين وهذا استحسان كذا في السراج الوهاج \* وكذا بعض السامد والعضد والعضو الكامل كاليد

في الرجعة وفيما تحل به المطلقة وما يتصل به

والرجل كذا في فتح القدير \* وانما اختسأت من الحيضة الثالثة فيمادون العشرة لكنها تركت المضمضة او الاستنشاق ففي قول ابي يوسف رح روايتان في رواية هشام لا ينقطع الرجعة وفي رواية اخرى تنقطع كذا في غاية البيان \* وقال محمد رح تبين من زوجها ولكنها لا تحل للزواج كذا في البدائع \* ان كان الباقي احدا المنخرين فالرجعة باقية بالاتفاق كذا في المحيط \* ولو جاءت بولد قال محمد رح اذا خرج نصف الولد غير الرأس يعني من العجز الى المنكبين انقضت العدة ولا تصح الرجعة في هذه الحالة كذا في السراج الوهاج \* خلا بامراً ته ثم طلقها وقال لم اجامعها فصدقته او كذبته لارجعة له فان را جمعها مع ذلك ثم ولدت لاقل من سنتين بيوم قبل ان يخبرها بنقض العدة ضحكت تلك الرجعة كذا في التمر تاشي \* ولو طلق امرأ ته وهي حامل او بعد ما ولدت في عصمته وقال لم اجامعها فله الرجعة لان الحمل متى ظهر في مدة يتصور ان يكون منه بان ولدت لسته اشهر فصاعدا من يوم التزوج جعل منه وكذا اذا ولدت في عصمته في مدة يتصور ان يكون منه بان ولدت لسته اشهر فصاعدا من يوم التزوج جعل منه حتى يثبت نسبه منه في الموضعين \* ولو قال لامراً ته ان ولدت فانت طالق فولدت ثم ولدت ولدا آخر بعد ستة اشهر من وقت الولادة الاولى صارت مراجعة وان جاءت به لاكثر من سنتين ما ام تقر بانقضاء مدتها بخلاف ما اذا كان بين الولدين اقل من ستة اشهر حيث لا تكون مراجعة كذا في التبيين \* المطلقة طلاقاً رجعيًا اذا جاءت بالولد لاكثر من سنتين كان رجعة وان جاءت لاقل من سنتين لا يكون رجعة كذا في المحيط \* قال كلما ولدت فانت طالق فولدت ثلثة فان كان بين كل ولد من ستة اشهر طلقت بالاول وبعلق الثاني صار مراجعاً وبولادته طلقت اخرى وبعلق الثالث صار مراجعاً وبولادته طلقت اخرى فتعتد بها هكذا في التمر تاشي \* المطلقة الرجعية تتشوف وتتزين ويستحب لزوجها ان لا يدخل عليها حتى يؤذنها او يسمعها خفق نعليه اذا لم يكن من قصده المراجعة وليس له ان يسافر بها حتى يشهد على رجعتها كذا في الهداية \* وكذا لا يحل اخراجها الى مادون السفر كذا في النهر الفائق \* وكما يكره السفر بها يكره الخلوة وقال السرخسي انما يكره الخلوة اذا لم يأمن غشيانها كذا في فتح القدير \* والطلاق الرجعي لا يحرم الوطئ حتى لو وطئها لا يغرم العفر كذا في الكفاية \* لو طلق امرأ ته الا مة رجعية ثم تزوج حرة كان له ان يراجع الامة كذا في البحر الرائق \* فصل فيما تحل به المطلقة وما يتصل به \*



إذا كان الطلاق بائناً دون الثلث فله أن يتزوجها في العدة وبعد انقضائها وإن كان الطلاق ثلثاً في الحرة وننتين في الامة لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً ويدخل بها ثم يطلقها أو يموت عنها كذا في الهداية \* ولا فرق في ذلك بين كون المطلقة مدخولاً بها أو غير مدخول بها كذا في فتح القدير \* ويشترط أن يكون الانلاج موجباً للفصل وهو النكاح المختارين هكذا في العيني شرح الكنز \* أما الانزال فليس بشروط للانحلال \* وأما وطئها إنسان بالزنا أو شبهة لا تحل لزوجه لعدم النكاح وكذا إذا وطئها المولى بملك البهيمن بان حرمت أمته المنكوحة على زوجها حرمة غليظة وانقضت مدتها فوطئها المولى لا تحل لزوجه هكذا في البدائع \* ولو وطئها الزوج الثاني في حيض أو نفاس أو أحرام أو صوم حلت للاول كذا في محيط السرخسي \* ولو جامع المفوضة لأحدهما لم تحل ولو صغيرة لا يجمع مثلها لا يحل لها وإن كان مثلها ت جامع حلت وإن أفضاها كذا في النهر الفائق \* وفي الأنفع الصبي المراهق في التحليل كالبالغ إذا جامعها قبل البلوغ وطلقها بعد البلوغ لأن الطلاق منه قبل البلوغ غير واقع كذا في التاتارخانية \* فسر المراهق في الجامع الصغير فقال غلام لم يبلغ ومثله يجمع جامع امرأته وجب الفصل عليها وأحلها على الزوج الاول ومعنى هذا الكلام أن يتحرك آله ويشتهى كذا في الهداية \* ولو كان الزوج الثاني مجنوناً حلت للاول كذا في الخلاصة \* ولو كان الزوج الثاني عبداً أو مدبراً أو مكاتباً فتزوجها بأذن المولى ودخل بها حلت للزوج الاول كذا في المحيط \* ولو تزوجت عبداً بغير إذن سيده فدخل بها فمأجرا السيد النكاح فلم يطأها بعد ذلك حتى يطلقها لا تحل للاول حتى يطأها بعد الإجازة كذا في فتح القدير \* لو كان مجبواً لا تحل للاول فإن حبلى وولدت حلت للاول فصار محصنة فعدا بى يوسف ربح كذا في محيط السرخسي \* ولو كان مسلواً حلت للاول كذا في المحيط \* في العتايى الصغيرى إذا لم يذكر به عرقه وأدخل فرجها فإن وجد الحرارة تحل والإفلا كذا في الخلاصة \* ولو أوجب الشيخ الكبير الذى لا يقدر على الجماع بقوته بل بمساعدة اليد لا يحل للاول إلا أن ينتشر آله وتعمل كذا في البصر الرائق \* وإذا كانت النصرانية تحت محلم طلقها ثلثاً فتزوجت نصرانياً ودخل بها حلت للمسلم الذى طلقها ثلثاً \* وإذا طلق الرجل امرأته ثلثاً فتزوجت بزوج آخر وطلقها الزوج الثانى ثلثاً قبل الدخول بها ثم تزوجت بثالث ودخل بها حلت للزوجين الاولين فأيهما تزوج صح كذا في المحيط \*

ولو ارتدت المطلقة ثلثا ولحققت بدار الحرب ثم استزقتها أو طلق زوجها الأمة ننتين ثم ملكها نفى هاتين لا يخل له الوطى إلا بعد زوج آخر كذا في النهر الفائق \* وإذا طلقها ثلثا ثم قالت قد انقضت عدتي وتزوجت ودخل به الزوج وطلقني وانقضت عدتي والمدة تحتل ذلك جاز للزوج إن يصدقها إذا كان في غالب ظنه أنها صادقة كذا في الهداية \* واختلف أصحابنا في تلك المدة قال أبو حنيفة رَح لا تصدق في أقل من ستين يوما إذا كانت حرة ممن تحيض وقبلا بأنها لا تصدق في أقل من تسعة وثلاثين يوما \* ولو كانت جاملا فوقع عليها الطلاق مقيب الولادة فقالت قد انقضت عدتي قال أبو حنيفة رَح لا تصدق في أقل من خمسة وثمانين يوما على رواية محمد رَح وفي رواية الحسن عنه لا تصدق في أقل من مائة يوم وقال أبو يوسف رَح لا تصدق في أقل من خمسة وستين يوما وقال محمد رَح لا تصدق في أقل من أربعة وخمسين يوما وساعة هذا إذا كانت المطلقة حرة أما إذا كانت أمة وهي من ذوات الحيض فعند أبي حنيفة رَح لا تصدق في أقل من أربعين يوما وفي رواية محمد رَح عنه وفي رواية الحسن لا تصدق في أقل من خمسة وثلاثين وأما على قولهما لا تصدق في أقل من أحد وعشرين يوما وان وقع عليها الطلاق مقيب الولادة فإنها لا تصدق في أقل من خمسة وستين يوما على رواية محمد رَح وعلى رواية الحسن لا تصدق في أقل من خمسة وسبعين يوما وأما على قول أبي يوسف رَح لا تصدق في أقل من سبعة وأربعين يوما وأما على قول محمد رَح فإنها لا تصدق في أقل من ستة وثلاثين يوما وساعة وإن كانت المطلقة من ذوات الأشهر وهي حرة فإنها لا تصدق في أقل من ثلاثة أشهر وإن كانت أمة لا تصدق في أقل من شهر ونصف بالاجماع كذا في المضمرات \* في مجموع النوازل المطلقة بثلاث تطليقات إذا جاءت بعد أربعة أشهر وقد كانت تزوجت فيما بين ذلك بزواج آخر وقالت قد انقضت عدتي من الزوج الثاني وأرادت أن تعود إلى الزوج الأول هل تصدق مندا بحنيفة رَح ؟ جاب الشيخ الإمام الزاهد نجم الدين عجمي أنها لا تصدق وهو الصحيح كذا في الذخيرة \* ولو قالت للأول حللت لك فتزوجها ثم قالت إن الثاني لم يكن دخل بي فإن كانت مائة بشرائط الحل للأول لم تصدق والافتصاد كذا في النهاية \* هذا إذا لم يسبق منها إقراران الزوج الثاني ودخل بها كذا في التاتارخانية \* ولو قالت له حللت لا يحل له أن يتزوجها مالم يستغفرها لا خلاف

لاختلاف الناس كذا في الذخيرة \* قال رضى وهو الصواب كذا في القنية في نكاح الاجناس \* او اخبرت المرأة ان زوجها الثانى جامعها وانكر الزوج الجماع حلت الاول ولو كان على القلب بان انكرت واقتر الزوج الثانى لاتحل ولو قال بى وطئنى الزوج الثانى وقال الزوج الاول بعد ما تزوجها ما وطئت الثانى فربق بينهما وعليه لها نصف المهر المسمى \* فى الفتاوى لو قالت بعد ما تزوجها الاول ما تزوجت باخرو وقال الزوج تزوجت باخرو دخل بك لاتصدق المرأة \* ولو قال الزوج الثانى النكاح وقع فاسدا بيننا لانى جامعته امها ان صدقته المرأة لاتحل على الزوج الاول وان كذبه تحل كذا اجاب العاضى الامام كذا فى الخلاصة \* ولو تزوج امرأة نكاحا فاسدا وطلقها ثلثا جازله ان يتزوجها ولو لم تنكح زوجا غيره كذا فى السراج الوهاج \* رجل تزوج امرأة ومن بيته التحليل ولم يشترطا ذلك تحلل الاول بهذا ولا يكره وليخت النية بشىء ولو شرطا بكرة وتحلل عند ابي حنيفة وزفر رح كذا فى الخلاصة \* وهو الصحيح هكذا فى المضمرات \* واذا طلق امرأته طلعة او طلقتين وانقضت مدتها وتزوجت بزواج آخر ودخل بهائم طلقها وانقضت مدتها ثم تزوجها الاول مادته اليه بثلاث تطليقات ويهدم الزوج الثانى الطلقة والطلقين كما يهدم الثلث كذا فى الاختيار شرح المختار \* وهو الصحيح كذا فى المضمرات \* فى النوازل اذا شهد صد المرأة شاهدان ان زوجها طلقها ثلثا اذا كان زوجها غائبا يسمعها ان تتزوج وان كان حاضرا لا كذا فى الخلاصة \* فلو طلق الثلث بشرط ووجد الشرط وتخاف انه لو مرضت عليه انكره واستفتت المرأة فافتوا بوقوع الثلث وتخاف انه لو علم انكر الحلف لها ان تتزوج باخرو وتحلل نفسها سرا منه اذا غاب فى سفر فاذا رجع التمسعت منه بتجديد النكاح لشك خالجه قلبها لا لانكار الزوج الطلاق كذا فى الوجيز للكودرى \* مثل شيخ الاسلام يوسف بن اسحق العطى ممن طلق امرأته ثلثا وكنتم عنها وجعل بطأها فمضت ثلث حيض ثم اخبرها بذلك هل يجوز لها ان تتزوج بزواج آخر قال لان الوطى جرى بينهما بشبهة النكاح وانه موجب للعدة الا اذا كان من آخر وطئها جرت ثلث حيض قيل له فان كانا مالين بالحرمه مقرين بوقوع الحزمة الغليظة ولكن يطأها فصاغت ثلث حيض ثم ارادت ان تتزوج بزواج آخر قال يجوز نكاحها لانها اذا كانا مقرين بالحرمه كل الوطى زنا والزنا لا يوجب العدة ولا يمنع من ان تتزوج وبه يأخذ الا اذا كانت عصبى على قول ابي يوسف ومحمد رح حنن نضع حملها وعلى قول ابي حنيفة رح يجوز كذا

في التاتارخانية \* وسئل شيخ الاسلام ابو العباس رح عن امرأة سمعت من زوجها انه طلقها قلنا  
ولا تقدر ان تمنع نفسها منه هل يسعها ان تقتله قال لها ان تقتله في الوقت الذي يريد ان يقربها  
ولا تقدر على منعه الا بالقتل وهكذا كان فتوى شيخ الاسلام ابي الحسن عطاء بن حمزة والامام  
ابي شجاع وكان القاضي الامام الاسبيجاني يقول ليس لها ان تقتله كذا في المحيط \* وفي المتن  
وعليه الفتوى قال الشيخ الامام نجم الدين يحكى به جواب السيد الامام ابي شجاع يقول لها  
ان تقتله فقال انه رجل كبير وله مشايخ اكابر لا يقول الا من صحة فالاعتماد على قوله كذا في  
التاتارخانية \* واذا شهد مند المرأة شاهدان عدلان ان زوجها طلقها قلنا وهو يحدد ذلك ثم مانا  
او خاها قبل ان يشهدا عند القاضي لم يسعها ان تقوم معه وان تدعه يقربها فان حلف الزوج  
على ذلك والشهود قد ماتوا فردا القاضي عليه لابسعها المقام معه وينبغي لها ان تفتدى بماله  
او تهرب منه فان لم تقدر على ذلك قتلته متى علمت ان يقربها لكن ينبغي ان تقتله بالدواء  
وليس لها ان تقتل نفسها واذا هربت منه لم يسعها ان تعتد وتتزوج بزواج آخر قال الشيخ شمس  
الائمة الحلواني في شرح كتاب الاستحسان هذا جواب الحكم فاما فيما بينها وبين الله تعالى اذا  
هربت فلها ان تعتد وتتزوج بزواج آخر كذا في المحيط \* في النسفية سئل من امرأة حرمت على  
زوجها ولا يتخلص منها الزوج ولو غاب عنها سحرته فردته اليها حل له ان يحتال في قتلها بالسهم  
ونحوه ليتخلص منها قال لا يحل ويبعد عنها باي وجه قدر كذا في التاتارخانية \* من طائف  
الحيل فيه ان تتزوج المطلقة من صبد صغير يتحرك آله ثم تملكه بسبب من الاسباب بعدما  
وطئها فينفسخ النكاح بينهما كذا في التبیین \* رجل قال ان تزوجت امرأة فهي طالق ثلثا فالحيلة  
في ذلك ان يعقد الفضولي مقد النكاح بينهما فيميز بالفعل ولا يحسن ولو اجاز بالقول يحسن والاعتماد  
على هذا كذا في الظهيرية \* وان خافت المرأة ان لا يطلقها المحلل فقالت زوجتك نفسي على  
ان امرى بيدي اطلق نفسي كلما اردت فقبل جاز النكاح وصار الامر بيدك كذا في التبیین \*  
اذا ارادت المرأة ان يقطع طمع المحلل تقول لا اطأوك حتى تحلف بثلاث طلقاتي انك لا تحالفني  
فيما اطلب منك فاذا حلف مكنته فاذا قربها مرة طلبت منه الطلاق فان طلقها طلقت والانكذلك  
كذا في السراجية \* الباب السابع في الايلاء \* الايلاء منع النفس من قربان المنكوحه منعا  
موكدا باليمين بالله او غيره من طلاق او عتاق او صوم او حج او نحو ذلك مطلقا او موقتا باربعة اشهر

في الحرام وشهر من في الاماء من غير ان يتخللها وقت يمكنه قربانها فيه من غير حنث كذا في فتاوى قاضي خان \* فان قربها في المدة حنث ويجب الكفارة في الحنث بالله سواء كل الحلف بذاته او بصفة من صفاته يحلف بها عبرا وفي غيره الجزاء ويسقط الایلاء بعد القربان وان لم يقربها في المدة بانت بواحدة كذا في البرجندي شرح النقاية \* فان كان حلف على اربعة اشهر فقد سقط اليمين وان كان حلف على الابد بطل قال والله لا اقربك ابدا او قال والله لا اغربك ولم يقل ابدا فاليمين باقية الا انه لا يتكرر الطلاق قبل الزوج فان تزوجها نيا ماد الایلاء فان وطئها والا وقعت بمضي اربعة اشهر طلقة اخرى ويعتبر ابتداء هذا الایلاء من وقت الزوج فان تزوجها ثانيا ماد الایلاء وقعت بمضي اربعة اشهر طلقة اخرى ان لم يقربها كذا في الكافي \* فان تزوجها بعد زوج آخر لم يقع بذلك الایلاء طلاق واليمين باقية فان وطئها كفر من يمينه كذا في الهداية \* ولو بانت بالایلاء مرة او مرتين وتزوجت بزوج آخر وما ذلت الى الاول عادت اليه بثلاث تطليقات وتطلق كلما مضى اربعة اشهر حتى تبين منه بثلاث تطليقات كذا في الثاني والثالث الى ما لا يتناهى كذا في التبيين \* ولو آلى الذمي باسم من اسماء الله او بصفة من صفات ذاته فهو مؤل عندنا بحنيفة رح ومندهما ليس بمؤل واما اذا حلف بطلاق او مناق فهو مؤل اجماعا \* وان حلف بحج او عمرة او صوم او صدقة فليس بمؤل اجماعا وكذا اذا قال ان قربتك فانت على كظهر امي او لئلا تظهر امي لم يكن مؤل بانهم اذا صبح الایلاء الذمي فهو في احكامه كالمسلم الا انه اذا وطئ واليمين بالله لم يلزمه كفارة كذا في السراج الوهاج \* الالفاظ التي يقع بها الایلاء نوعان صريح وكناية اما الصريح فكل لفظ يسبق الى الفهم معنى الوقاع منه كقوله لا اقربك لا اجامعك لا اطأك لا اناضعك لا اغتسل منك من جهات لان المأبوضة المضاف اليها يراود بها الوقاع عادة والافتعال من الجنابة منها لا يكون الا من اجماع في الفرج وكذلك لو قال لا اغتسل منك وهي بكر لان الافتضاظ لا يكون الا بالجماع كذا في محيط المرخسي \* ولو قال لا وطئتكم في الدبر او فيمادون الفرج لم يصرمؤليا ولو قال لا اجامعك الا جماع موء مثل من نيته فان قال اردت الوطني في الدبر صار مؤليا وان قال اردت جماعا ضعيفا لا يزيد على نحو التقاء الحتائين فليس بمؤل وكذا ان لم تكن له نية وان قال اردت دون ذلك فهو مؤل كذا في فتح القدير \* وفي البناء في هذه الالفاظ لا يصدق في القضاء لانه لم يرد به الجماع

ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى كذا في التاتارخانية \* وأما الكناية مكل لفظ لا يسبق إلى أنهم معنى  
الوقوع منه ويحتمل غيره ما لم ينزل يكون إيلاء كقوله لا أمسها لا آتيها لا أدخل بها لا أفسدها لا يجمع  
رأسها ورأسى لا أبيت معك في فراشي لا أصاحبها لا يقرب فراشها أولنموءنها ولنغيظنها  
كذا في محيط السرخسي \* ولو قال إن نمت معك فانت طالق ثلثا ولا نية له فهو إيلاء ووقع على  
الجماع عرفا كذا في الظهيرية \* ومنها الإصابة والمضاجعة والدنو كذا في العيني شرح الكنز \* في  
النيابيع وينعقد الإيلاء بكل لفظ ينعقده اليمين كقوله والله وبالله وتعالى لله وجلال الله وعظمة الله  
وكبرياء الله وسائر الألفاظ التي ينعقده اليمين ولا ينعقد بكل لفظ لا ينعقده اليمين كقوله وعلم الله  
لا اقربك أو قال على غضب الله أو مسخط الله أو ما أشبه مما لا ينعقده اليمين \* وفي المنافع وأهل  
الإيلاء من كان أهل الطلاق من دأبى حنيفة رح وعندهما من كان أهلا لوجوب الكفارة كذا  
في التاتارخانية \* ولا يكون مؤليا إلا بالحلف على الجماع في الفرج فان كان يحنث بدون الجماع  
في الفرج لا يكون مؤليا \* رجل قال لامرأته والله لا يمسه جلدي جلدي لا يكون مؤليا لأنه يحنث  
في يمينه بالمس بدون الجماع في الفرج \* ولو قال لا يمسه فرجى فرجك يكون مؤليا لأنه يراد  
بهذا الكلام الجماع \* ولو قال اگر باتوخسیم فانت طالق ولم ينو شيئا يكون مؤليا لأن مراد الناس  
من هذا الجماع فان نوى المضاجعة لا يكون مؤليا فان ضاعها ولم يجامعها كان حائشا \* ولو قال  
اگر من دست بز نر از کسم تا یکسال فعلى كذا ولم يقربها أربعة أشهر تبين بتطليقة لأنه يراد به  
في العرف الجماع ولهذا الوجامعها في السنة فيمادون الفرج لا يحنث في يمينه كذا في فتاوى  
قاضميخان \* ولو قال أنا منك مؤل فان منى به الخبر كذب فليس بمؤل فيما بينه وبين الله تعالى  
ولا يصدق في القضاء وان منى به إلا يجاب فهو مؤل في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى كذا  
في فتح القدير \* ولو قال اذ اقربتك فعلى صلوة لا يكون مؤليا كذا في الكافي \* ذكر ابن سامة  
عن أبي يوسف رح إذا قال لله على ان اصدق عبدي هذا من ظهاري ان قربت امرأتى  
فلانة وهو مظاهر أو ليس بمظاهر لا يكون مؤليا \* ولو قال عبدي هذا حر من ظهاري ان قربت  
امرأتى فهو مؤل مظاهرا كان أو غير مظاهر ويجزى من ظهاري يريد به إذا كان مظاهرا أو قد قربها ثم قال  
كل شيء يعتق إذا قرب امرأته فهو مؤل وكل شيء لا يعتق إلا بفعل آخر لا يكون مؤليا كذا في المحيط \* ولو

قال لامرأته ان قربتك او دموتك الى فراشي وبت طالق لا يكون مؤثما كذا في فتاوى قاضيهان \*  
قال لها ان اغتسلت من جذبتى مبادمت امرأتى فانت طالق بلنا واحاد هذا القول ولم يعلم  
هذا القول وكانت المرأة حاملا ولم ينجب معها قبل وضع الحمل فوضعت حملها بعد هذه المدة  
باربعة اشهر فصاعدا وقع صليها واحدة باثنته مضي الاربعة الاشهر وانقضت مدتها بوضع الحمل  
فان تزوجها بعد ذلك جاز ولا يحنث بعد ذلك كذا في الفتاوى الكبيرين \* ولو حلف بان يقول  
ان قربتك فعلى حجة او عمرة او صدقة او صيام او هدي او اعتكاف او يمين او كفارة يمين فهو  
مؤل ولو قال فعلى اتباع جنازة او سجدة تلاوة او قراءة القرآن او الصلوة في بيت المقدس او  
تسبيحة فليس بمؤل ويجب صحة الايلاء فيما لو قال فعلى ما بقا ركعة وسجدة معا يشق حادة  
ولو قال فعلى ان اتصدق على هذا المسكين بهذا الدرهم او مالى هذه في المساكين لا يصح الا ان  
ينوى التصديق به ولو قال كل امرأة انزوجه انهي طالق بصير مؤثما عند ابي حنيفة ومحمد راح  
كذا في فتح القدير \* ولو قال ان قربتك فعلى صوم شهر كذا فان كان ذلك الشهر يمضي قبل الاربعة  
لم يكن مؤثما وان كان لا يمضي قبل مضي الاربعة الاشهر فهو مؤل كذا في المدائع \* ولو قال ان  
قربتك فعلى طعام مسكين او صوم يوم فهو مؤل بالاتفاق كذا في المبسوط للسرخسي \* حلف  
لا يقربها في زمان او في مكان معين لا يكون مؤثما حلف لا يقربها رهى حائض لا يكون مؤثما  
كذا في محيط السرخسي \* ولو قال انت على مثل امرأة فلان وقد كان فلان الى من امرأته  
فان نوى الايلاء كان مؤثما والا فلا ولو قال انت على كالميتة ونوى اليمين يكون مؤثما ولو قال  
لامرأته ان قربتك فانت على حرام ونوى اليمين بصير مؤثما عند ابي حنيفة راح وعندهما  
لا يصير مؤثما حتى يقربها ولو آلى من امرأته ثم قال لا امرأة له اخرى اشركتك في ابلانها  
لا يصير مؤثما وذكر الشيخ الكرخي لو قال لامرأته انت على حرام ثم قال لامرأة له اخرى  
قد اشركتك معها كان مؤثما منهما وفرق بينهما كذا في الظهيرية \* ان قال لا اقربكما كان مؤثما منهما  
فاذا مضت اربعة اشهر ولم يقربهما باثنتهما وان قرب واحدة منهما بطل ابلأوها وايلاء الباقية  
على حاله ولا يجب عليه كفارة وان قربهما جميعا بطل ايلاؤهما ووجب كفارة بيمينه وان ماتت  
احدتهما قبل مضي اربعة اشهر بطل ايلاؤهما ولا يجب كفارة اليمين وان قرب بعد ذلك بالاتفاق  
وان طلق احدتهما لا يبطل الايلاء كذا في السراج الوهاج \* قال لئن ساءت الاربع والله لا اقربكن

صار مؤلایا منهن للحال حتى لو لم یقربهن حتى مضت المدة اربعة اشهر بن جميعا وهذا قول اصحابنا الثلاثة وهو استحسان كذا في البدائع \* ولو قال لاربع نسوة لا اقربكن الا ثلاثة او فلانة فانه لا يكون مؤلایا منهما جميعا حتى لا یحدث ان قربهما ولا یقع الفرقة بینہ و بینہما بمضی المدة من غیر قربان كذا في الفصول العمدية \* ولو آلی من امرأته ثلاث مرات في مجلس واحد یقع طلقة واحدة عندهما استحسانا وفي مجلسین یتعدد كذا في الظهيرية \* إذا قال والله لا اقرب احدكما فانه یصیر مؤلایا من احدتهما حتى لو وطئ احدتهما لزمته الكفارة وبطل الایلاء ولو ماتت احدتهما او طلق احدتهما ثلثا او بابت بالردة تعینت الثانیة للایلاء لزوال المزامعة ولو لم یقرب احدتهما حتى مضت المدة بابت احدتهما بغير عین وله ان یختار الطلاق علی ایتہما شاء ولو اراد ان یعین الایلاء في احدتهما قبل مضی اربعة اشهر لا یملك ذلك حتى لو عین احدتهما ثم مضت اربعة اشهر لم یقع الطلاق علی المعينة بل یقع علی احدتهما بغير عینها وبخیر فی ذلك فلو لم یقع علی واحدة منهما حتى مضت اربعة اشهر اخرى وقعت تطليقة علی اخرى وبانت كل واحدة منهما بتطليقة في ظاهر الرواية كذا في البدائع \* ولو باننا بمضی المديتين ثم تزوجهما معا یكون مؤلایا من احدتهما ولو تزوجهما متعا قبا صار مؤلایا من احدتهما ولا تعین الاولى لابالسبق ولا بالتعین الا انه اذا مضت مدة الایلاء من يوم تزوجها او لابانت الاولى بسبق مدة ایلائها فاذا مضت اربعة اشهر اخرى منذ بانّت الاولى بانّت الاخری كذا في البکافي \* وان قال لا اقرب واحدة منكما صار مؤلایا منهما فاذا مضت اربعة اشهر ولم یقربهما بانّا وان قرب واحدة منهما بطل ایلاؤهما ویجب الکفارة بذای السراج الوهاج \* ولو حلف لا یقرب زوجته وامته او زوجته واجنبیة لا یصیر مؤلایا ما لم یقرب الا جنبیة او امته فاذا قربهما صار مؤلایا لانه لا یمكنه قربانها بعد ذلك الا بالكفارة كذا في الاختیار شرح المختار \* رجل قال لامرأته وامته والله لا اقرب احدكما لم یكن مؤلایا الا ان یعنی امرأته فان قرب احدتهما حدث فان اعتق الامة ثم تزوجها لم یكن مؤلایا ایضا \* ولو قال والله لا اقرب واحدة منكما فهو مؤل من الحرة استحسانا كذا في شرح الجامع الكبير للخصیری \* لو كان له امرأتان حرة وامة فقال والله لا اقربكما صار مؤلایا منهما جميعا فاذا مضی شهران ولم یقربهما بانّت الامة واذا مضی شهران آخران بانّت الحرة ایضا \* ولو قال والله لا اقرب احدكما یكون مؤلایا من احدتهما بغير عینها ولو اراد ان یعین احدتهما قبل مضی الشهرین



ليس له ذلك وإذا مضى شهران ولم يقربهما بانء الأمة واستؤنفت مدة الإيلاء على الحرية فإذا مضت أربعة أشهر ولم يقربهما بانء الحرية ولو ماتت الأمة قبل مضى الشهرين تعينت الحرية للإيلاء من وقت اليمين كذا في البدائع \* ولو متبقت الأمة قبل المدة صارت مدتها مدة الحرية فإذا مضت أربعة أشهر من حين حلف طلقت أحدهما واليه التعيين ولو عتقت بعد ما بانء ثم تزوجها بانء الحرية بمضى أربعة أشهر منذ بانء الأمة ومدة الحرية من حين بانء المعتقة بالإيلاء قبل ذلك ولو اشتراها قبل الشهرين بانء الحرية بمضى أربعة أشهر من حين حلف فان اعتقها ثم تزوجها كان مؤلها من أحدهما إلا أنه إذا مضت المدة من حين حلف بانء الحرية فان ماتت الحرية قبل المدة بانء المعتقة بمضى المدة منذ تزوجها فان لم تمت ولمكن إبانها ولم تمض مدتها حتى مضت المدة منذ حلف بانء باخرى كذا في الكافي \* وإذا بانء الحرية بالإيلاء تعينت المعتقة للإيلاء في المستقبل ويعتبر المدة من حين بانء الحرية ولو انقضت عدتها او كان طلقها لثلاثا إذا مضت أربعة أشهر من حين تزوج المعتقة بانء بالإيلاء لتعينها من ذلك الوقت كذا في شرح الجامع الكبير للمحصيلي \* وإن قال ان قربت أحدهما فالآخرى على كظهرامي فهو مؤل من أحدهما فإذا مضى شهران بانء الأمة وبطل إيلاء الحرية ولو كانتا حرتين فتال ان قربت أحدهما فالآخرى على كظهرامي فهو مؤل من أحدهما فان مضت أربعة أشهر بانء أحدهما بالإيلاء واليه التعيين فان لم يعين الطلاق في أحدهما أو عين في أحدهما ومضت أربعة أشهر أخرى لم يقع شيء ولو قال ان قربت أحدهما فهي على كظهرامي بقى الإيلاء وكذا لو قال ان قربت أحدهما فاحدكما على كظهرامي كذا في الكافي \* ولو قال ان قربت أحدهما فاحدكما على كظهرامي وبانء الأمة بمضى شهرين يبقئ مؤلها من الحرية حتى لو مضت أربعة أشهر من حين بانء الأمة بانء الحرية ولو قال لامرأته واحدهما حرية والآخرى أمة ان قربت أحدهما فالآخرى طالق يصير مؤلها فإذا مضى شهران بانء الأمة ولا يسطر الإيلاء من الحرية ويعتبر المدة في حقها من حين بانء الأمة حتى لو مضت أربعة أشهر من حين بانء الأمة وهي في العدة بانء الحرية لأنه لا يمكنه قربان الحرية إلا بطلاق الأمة وان انقضت مدة الأمة قبل ذلك سقط الإيلاء من الحرية لأنه يمكنه قربانها من غير شيء يلزمه لبطلان محلية الأمة للطلاق ولو كانتا حرتين بانء أحدهما بمضى أربعة أشهر وبخير الزوج في البيان ويصير مؤلها

من الباقية فان مضت اربعة اشهر والاولى في العدة طلقت الثانية والا فلا وان لم يبين حتى مضت اربعة اشهر اخرى باننا ولو قال لحررة وامه ان قربت احديكما فاحديكما طالق فهو مؤل من احديهما وبانت الامة بمضى شهرين فاذا مضت اربعة اشهر منذ بانت الامة بانتهى الحررة سواء كانت الامة في العدة او لم تكن لانه لا يمكنه قربان الحررة الابشىء يلزمه لان الاجزاء طلاق احديهما وتدين طلاق من بقى محلا اذا انقضت عدة الاولى وكذا لو كانتا حرتين الا ان المدة اربعة اشهر ولو قال ان قربت واحدة منكما فالأخرى طالق فهو مؤل منهما وطلقت الامة بعد شهرين فان مضى شهران آخران والامة في العدة طلقت الحررة وان انقضت عدة الامة قبل ذلك لم يقع على الحررة شيء ولو كانتا حرتين باننا بعد مضى اربعة اشهر ولو قال ان قربت واحدة منكما فواحدة منكما طالق فهو مؤل منهما وبانت الامة بعد مضى شهرين فاذا مضى شهران آخران بانتهى الحررة سواء كانت الامة في العدة او لم تكن وان كانتا حرتين بانتهى كل واحدة بتطبيقه بمضى اربعة اشهر ولو قرب احدهما حنث ولكن لا يقع الاتطبيقه واحدة على الا بهام وبطل اليمين الا اذا قال ان قربت واحدة منكما فهي طالق فانه اذا قرب احدهما يقع الطلاق عليها ولا يبطل اليمين حتى لو قرب الأخرى طلقت ايضا كذا في شرح الجامع الكبير للحصبي \* قال والله لا اقرب هذه او هذه فمضت المدة باننا جميعا كذا في الفصول العمادية \* ولو قال ان قربت هذه وهذه فهو كقوله ان قربتكما يصير مؤليا منهما \* ولو قال ان قربت هذه ثم هذه لم يصير مؤليا كذا في معراج الداراية \* رجل آلى من امرأته ثم طلقها تطليقة بائنة ان مضت اربعة اشهر من وقت الإيلاء وهي في العدة طلقت اخرى بالإيلاء وان انقضت عدتها ثم تمت مدة الإيلاء لا يقع الطلاق بالإيلاء \* رجل آلى من امرأته ثم طلقها ثم تزوجها ان تزوجها قبل انقضاء العدة كان الإيلاء على حاله حتى لو تمت اربعة اشهر من وقت الإيلاء يقع عليها تطليقة اخرى بحكم الإيلاء وان تزوجها بعد ما طلقها بعد انقضاء العدة كان مؤليا لكن يعتبر مدة الإيلاء من وقت الزوج \* رجل آلى من امرأته بعد ما طلقها تطليقة بائنة لا يكون مؤليا كذا في فتاوى قاضيخان \* وان آلى من المطلقة الرجعية كان مؤليا فان انقضت عدتها قبل انقضاء مدة الإيلاء سقط الإيلاء كذا في السراج الوهاج \* ولو آلى من امرأته ثم لحق مرتدا بدار الحرب ثم مضت

ثم مضت اربعة اشهر لا تبين للايلاء لزوال الملك ووقوع البيّنونة بالردة وفي بطلان الايلاء والظهار بالردة روايتان والمختار هذا \* حلف بطلاق امرأته ان لا يطلق امرأته قال في منها فمضت المدة حنث ووقع عليها طلاق بالايلاء وطلاق بالحلف وارجح الحلف وهو منين ففرق القاضي بينهما لا يقع هو المختار كذا في التاتارخانية \* عبد آل من امرأته الحرة ثم ملكته الحرة لا يبيّن الايلاء ولو باصته او اعتقته فتزوجها ثانيا يعود الايلاء كذا في الظهيرية \* ولو قال والله لا اقربك شهرين وشهرين كان مؤلّيا وكذا اذا قال لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين فهو مؤل \* ولو قال والله لا اقربك شهرين ومكث يوما قال والله لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين لم يكن مؤلّيا وكذا اذا قال والله لا اقربك شهرين ومكث ساعة ثم قال والله لا اقربك شهرين لم يكن مؤلّيا \* ولو قال والله لا اقربك شهرين ولا شهرين لا يكون مؤلّيا كذا في السراج الوهاج \* وفي المنتقى اذا قال والله لا اطأك اربعة اشهر بعد اربعة اشهر فهو مؤل بمنزلة ما لو قال والله لا اطأك ثمانية اشهر ولو قال والله لا اقربك شهرين قبل شهرين فهو مؤل وذكر ابن صامة عن ابي يوسف رح في رجل قال والله لا اقربك اربعة اشهر الا يوما ثم قال من ساعته والله لا اقربك ذلك اليوم فهو مؤل كذا في المحيط \* ولو قال لامرأته انت طالق قبل ان اقربك بشهر لم يكن مؤلّيا حتى يمضي شهر فاذا مضى شهر ولم يقربها كان الايلاء حينئذ لقيام مكنته الجماع قبل الشهر بلا شيء يلزمه فان قربها بعد مضى شهر قبل تمام مدة الايلاء طلقت بالحنث وان تركها اربعة اشهر ولم يقربها بانت بتطبيقه الايلاء وكذا المحكم اذا جعل ان قربتك رد يقاله وقال انت طالق قبل ان اقربك بشهر ان قربتك كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* وفي شرح الطحاوي لو قال انت طالق قبل ان اقربك فانه يصير مؤلّيا فان قربها وقع الطلاق بعد القربان بلا فصل ولو تركها حتى مضت اربعة اشهر بانت بالايلاء كذا في التاتارخانية \* ولو قال لامرأتين له انتما طالقان ثلثا قبل ان لقربكما بشهر لم يكن مؤلّيا منهما حتى يمضي شهر فاذا مضى شهر صار مؤلّيا منهما فان تركهما اربعة اشهر بانتا وان قربهما باستكلوا حدة بثلث ولو قرب احدهما قبل مضى الشهر او قربهما بطل الايلاء ولو قرب احدهما بعد شهر سقط الايلاء منها ويصير مؤلّا من الباقية فان قرب الباقية طلقتا ثلثا وكذا لو قال انتما طالقان ثلثا قبل ان اقربكما بشهر ان قربكما كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري \* وانا حلف على قرب امرأته بعق مبدله

ثم باعه بمقط الإيلاء ثم إذا عاد إلى ملكه قبل القربان انعقد الإيلاء وإن دخل في ملكه بعد القربان لا ينعقد ولو قال إن قربتك فعبد أي هذان حران فمات أحدهما أو باع أحدهما لا يبطل الإيلاء ولو ماتا جميعا أو باعهما جميعا معا أو على التعاقب بطل الإيلاء ولو دخل أحدهما في ملكه بوجه من الوجوه قبل القربان انعقد الإيلاء ثم إذا دخل الآخر في ملكه انعقد الإيلاء من وقت دخوله الأول وإن قال إن قربتك فعلى نحر ولد ي فهو مؤل كذا في السراج الوهاج \* ولو آلى بعثق أحد العبد بين بغير صينة فباع أحدهما ثم اشتراه ثم باع الآخر فالمدة من حين اشترى ما باع أولا ولو باع الثاني قبل اشتراء الأول سقط الإيلاء ولو قال إن قربتك فعبدى حر برأس شهر أو قال فكل مملوك اشتريته فهو حر صار مؤليا فاما لو قال فهذا العبد حر إن اشتريته أو فلانة طالق إن تزوجتها أو قال كل امرأة أتزوجها من العرب أو كل امرأة مسلمة أو قال فهذه الدراهم صدقة إن ملكته لا يصير مؤليا لأنه ليس بمانع من القربان كذا في العتابة \* رجل قال لامرأته إن قربتك فعبدى هذا حر فمضت أربعة أشهر وخصمته إلى القاضي ففرق القاضي بينهما ثم أقام العبد بينة أنه حر الأصل فإن القاضي يقضى بحريته ويبطل الإيلاء وترد المرأة إلى زوجها لأنه تبين أنه لم يكن مؤليا فإنه يمكن قربانها من غير شيء يلزمه كذا في الظهيرية \* في آيينا بيع لو قال والله لا أقر بك فمضى يوم ثم قال والله لا أقر بك فمضى يوم آخر ثم قال والله لا أقر بك فإنه يكون ثلاثة إيلاءات وثلاث إيمان فإن لم يقربها حتى مضت أربعة أشهر بانت منه بتطليقة واحدة فإذا مضى يوم بانت منه بتطليقة أخرى فإذا مضى آخر بانت منه بثلاث تطليقات ثم لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فإن قربها بعد ذلك لزمته ثلث كفارات كذا في التاتارخانية \* ولو آلى من امرأة في مجلس واحد ثلث مرات فقبل والله لا أقر بك والله لا أقر بك والله لا أقر بك فإن لم يكن له نية فالإيلاء واحد واليمين ثلث وإن أراد التشديد والتغليظ فالإيلاء واحد واليمين ثلث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ثم الإيلاء على أربعة أوجه إيلاء واحد ويمين واحدة كقوله والله لا أقر بك وإيلاء من ويمينان وهو إذا آلى من امرأته في مجلسين أو قال إذا جاء فدنوا لله لا أقر بك وإذا جاء بعد فدنوا لله لا أقر بك وإيلاء واحد ويمينان وهي مسئلة الخلاف \* إذا قال في مجلس واحد والله لا أقر بك والله لا أقر بك وأراد به التغليظ فالإيلاء واحد واليمين ثنتان من دأب أبي حنيفة وأبي يوسف رحم جنبي الله

مضت أربعة أشهر ولم يقربها بانتهى بواحدة وان قربها وجب كفارتان \* وإيلاء ان ويمين واحدة وهو اذا قال لامرأته كلما دخلت هذين الدارين والله لا اقربك فدخلت احدهما دخلتني او دخلتني احدهما دخلتني او دخلتني واحدة فهو إيلاء ان ويمين واحدة فالاول منعقد عند الدخلة الاولى والثاني عند الدخلة الثانية كذا في السراج الوهاج \* ولو قال والله لا اقربك سنة الا بنقصان يوم يصرف الهرم الى آخر السنة بالاتفاق ويكون مؤلها \* رجل قال لامرأته والله لا اقربك سنة فلما مضى الاربعة الاشهر فبانتهى تم تزوجها ثم مضى اربعة اشهر بانتهى ايضا فان تزوجها بالثاني لا يقع لانه بقي من السنة بعد التزوج اقل من اربعة اشهر كذا في غاية البيان \* ولو قال والله لا اقربك سنة الا يوم الم يكن مؤلها للحال في قول اصحابنا الثلاثة \* وعند زفر رح يكون مؤلها للحال حتى لو مضت السنة ولم يقربها يوما لا كفارة عليه عندنا فان قال ذلك ثم قربها يوما ينظر ان بقي من السنة اربعة اشهر فصاعدا صار مؤلها وان بقي اقل من ذلك لم يصير مؤلها وعلى هذا الخلاف اذا قال والله لا اقربك سنة لامرأة غير ان في قوله الا يوما اذا قربها وقد بقي من السنة اربعة اشهر فصاعدا الا يصير مؤلها ما لم تغرب الشمس من ذلك اليوم ويعتبر ابتداء المدة من وقت غروب الشمس من ذلك اليوم وفي قوله الا مرة يصير مؤلها عقيب القربان بلا فصل ويعتبر ابتداء المدة من وقت مراقبته من القربان كذا في البدائع \* لو اطلق بان قال لا اقربك الا يوما لا يكون مؤلها حتى يقربها فاذا قربها صار مؤلها ولو قال سنة الا يوما اقربك فيه لا يكون مؤلها ابد وكذا لو اطلق مع هذا الاستثناء كذا في فتح القدير \* ولو قال لامرأته والله لا اقربك الا يوم اقربكما فيه لم يكن مؤلها بهذه اليمين ابدان جامعها في يومين حيث تغرب الشمس من اليوم الثاني ولو قال والله لا اقربكما الا يوما او الا في يوم او الا يوما واجدا اقربكما فيه او الا في يوم واحدا اقربكما فيه لم يكن مؤلها حتى يقربها في يوم فاذا مضى ذاك اليوم صار مؤلها منهما لوجود علامة الإيلاء ولو قربهما في يومين منفصلين بان قرب احدهما يوم الخميس والاخرى يوم الجمعة حيث وسقطت اليمين وكذا لو قربهما في يوم الخميس ثم قربهما في يوم الجمعة فان قربهما في يوم الخميس ثم قرب احدهما يوم الجمعة فهو مؤل من التي لم يقربها في يوم الجمعة وسقط الإيلاء من الاخرى ولو قرب احدهما يوم الخميس ثم قربهما في يوم الجمعة كان مؤلها من التي لم يقربها يوم الخميس اذا غربت الشمس من يوم الجمعة ولا يكون مؤلها من التي اقربها يوم الخميس فان قرب التي قربها في يوم الخميس

بعد ذلك لا يحنث وان قرب الاخرى حنث ومقط الایلاء منهما ولو قرب احدهما يوم الاربعاء  
ثم قربهما يوم الخميس تعين يوم الخميس للاستثناء ثم اذا قرب الثانية يوم الجمعة حنث  
وسقطت اليمين لوجود قربانها في غير يوم الاستثناء ولو قرب يوم الجمعة التي كان قربها  
يوم الاربعاء لم يحنث لان الشرط قربانها لا قربان احدهما وقد قرب احدهما مرتين والایلاء  
باق في حق التي لم يقربها يوم الاربعاء \* رجل قال لا امرأتي والله لا اقربكما الا يوم الخميس  
لا يكون مؤليا حتى يهضي يوم الخميس ثم هو مؤل ولو قال الا يوم خميس لم يكن مؤليا ابدا  
كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الاستثناء من اليمين التي يقع على الواحدة  
وعلى الجماعة \* ولو قال وهو با لبصرة والله لا ادخل الكوفة وامراته بها لم يكن مؤليا كذا  
في الهداية \* ولو جعل للایلاء غاية ان كان لا يرجى وجودها في مدة الایلاء كان مؤليا كما اذا  
قال والله لا اقربك حتى اصوم المحرم وهو في رجب او لا اقربك الا في مكان كذا وبينه وبينه  
مسيرة اربعة اشهر فصا فانه يكون مؤليا وان كان اقل من ذلك لم يكن مؤليا وكذا اذا قال  
حتى تفطمي طفلك وبينها وبين الفطام اربعة اشهر فصا عدا وان كان اقل من ذلك لم يكن  
مؤليا وان قال لا اقربك حتى تطلع الشمس من مغربها او حتى تخرج الدابة او الدجال  
كان القياس ان لا يكون مؤليا وفي الاستحسان يكون مؤليا وكذا اذا قال حتى تقوم الساعة او حتى  
يلج الحمل في سم الحيات فانه يكون مؤليا وان كان يرجى وجودها في المدة لامع بقاء النكاح فانه  
يكون مؤليا ايضا مثل ان يقول والله لا اقربك حتى تمرتي او اموت او حتى اقل او تقتلني  
او حتى تقتليني او اقتلك او حتى اطلقك نلتا فانه يكون مؤليا بالاتفاق وكذا اذا كانت امته  
فتقال لا اقربك حتى املك او املك شقضا منك فانه يكون مؤليا ولو قال حتى اشتريك لا يكون  
مؤليا ايضا ولا يفسد النكاح وان كان يرجى وجودها مع بقاء النكاح ان كان مما يحلف به وينذر  
واوجبه على نفسه كان مؤليا مثل ان يقول ان قربتك فعبدني حر كذا في السراج الوهاج \*  
ولو قال والله لا اقربك حتى اشتريك لنفسي الصحيح انه لا يصير مؤليا حتى يقول اشتريك لنفسي  
واقبضك كذا في غاية السروجي \* ولو قال والله لا اقربك حتى يأذن لي فلان او حتى يقدم  
فلان لم يكن مؤليا ويكون بمبنا حتى لو قربها بعد ذلك لزمتها الكفارة الا ان يموت فيصير مؤليا الآن

عند ابى يوسف رج ومندهما يبطل اليمين حتى لو قربها بعد ذلك لا يحنث وإذا بطلت اليمين لم يكن مؤلها كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* وإذا قال والله لا اقربك حتى اعتق عبدي فلانا او حتى اطلق امرأتى فلانة او حتى اصوم شهرا يصير مؤلها في جواب ابى حنيفة ومحمد رج \* ولو قال لا اقربك حتى اقتل عبدي او حتى اضرب عبدي او حتى اقتل فلانا او ضرب فلانا او اشتهم فلانا وما شبه ذلك لم يكن مؤلها لانه لا يحلف بهذه الاشياء عرفا ومادة كذا في البدائع \* ولو قال لصغيرة او آيسة والله لا اقربك حتى تحيض فهو مؤل ان علم انها لا تحيض الى اربعة اشهر كذا في محيط السرخسى \* وإذا قال لها والله لا اقربك مادمت امرأتى فابانها ثم تزوجها لم يكن مؤلها منها ويقر بها ولا يحنث ولو قال والله لا اقربك وانت امرأتى فابانها ثم تزوجها كان مؤلها منها ولو حلف لا يقربها حتى يفعل شيئا يعلم انه لا يقدر عليه نحو مسح السماء فهو مؤل كذا في التاتارخانية \* ولو قال لا اقربك مادام هذا النهر يجري فان كان مما لا ينقطع مائة فهو مؤل والا فلا كذا في الظهيرية \* ولو جن المؤلى ووطئها انحلت وسقط الايلاء كذا في فتح القدير \* الايلاء متى كان مرسلا وكان المؤلى صحيحا وقت الايلاء نادرا على الجماع ففبئنه بالجماع لا باللسان هكذا في محيط السرخسى \* ولو قبلها بشهوة او لمسها بشهوة او نظر الى فرجها بشهوة او جامع في مادون الفرج لا يكون فيا كذا في التاتارخانية \* وان كان المؤلى مريضا لا يقدر على الوطئ او كانت مريضة ففبئنه ان يقول فئت اليها فان قال ذلك فهي كائفى بالوطئ في ابطال حكم البر مادام مريضا كذا في الكافي \* اذا كان فبئنه بالقول فقال فئت اليها لا يتبع الطلاق عليها بمضى المدة اما اليمين اذا كانت مطلقة فهي على حالها اذا وطئها لزمته الكفارة وان كانت اليمين موقفة باربعة اشهر وفاء فيها ثم وطئها بعد الاربعة الاشهر لا كفارة عليه كذا في السراج الوهاج \* في جوامع الفقه ولو عجز من جماعها لرتقها او قرنبا او صغرها او بالجب او العنة او كان اسيرا في دار الحرب او لكونها ممتنعة او كانت في مكان لا يعرفها وهي ناشرة او بينهما اربعة اشهر لا سرع ما يكون من السير له دون غيره او حال القاضى بينهما بشهادة الطلاق الثلث ففبئنه باللسان بان يقول فئت اليها او رجعت او رجعتها او ارجعتها او ابطلت ايلامها بشرط دوام العجز الى تمام المدة ومثله في البدائع قال او كان محبوسا وقال القاضى في شرح مختصر الطحاوى لو آلى منها وهي محبوسة او هو محبوس او كان بينهما اقل من اربعة اشهر الا ان العدو او السلطان

يمنعه من ذلك لا يكون فيئه باللسان قال ويمكن ان يرفع بين القولين في الحبس بان يحمل ما ذكره القاضي على ان احدهما يمكنه الوصول الى السجن ومنع العدو والسلطان نادى على شرف الزوال والحبس بحق لا يعتبر في الفىء باللسان وبطلم يعتبر كالفائب كذا في غاية السروجى \* هل يكفى الرضا بالقلب من المريض قيل نعم حتى ان صدقته كان فياً وقيل لا وهو اوجه ثم هذا اذا كان عاجزاً من وقت الایلاء الى ان يمضى اربعة اشهر حتى لو آلى منها وهو قادر فمكث قدر ما يمكنه جماعها ثم عرض له العجز بمرض او بعد مسافة او حبس او جب او امر ونحو ذلك او كان عاجزاً حين آلى وزال العجز في المدة لم يصح فيئه باللسان كذا في فتح القدير \* ولو كان المانع شرمياً بان كان محرماً بينة وبين الحج اربعة اشهر ففيئه بالجماع لا فيء والفىء باللسان لا يصح كذا في التاتارخانية \* المريض المؤلى اذا جامع امرأته فيما دون الفرج لا يكون ذلك منه فياً وان قربها في حالة الحيض يكون فياً كذا في الظهيرية \* الزوج اذا كان مريضاً حين آلى ثم مرضت المرأة ثم صح الزوج قبل مضى اربعة اشهر ففيئه باللسان عند زفر رح وعند ابى يوسف رح لا يكون فيئه الا بالجماع كذا في شرح الجامع الكبير للخصيرى \* وان كان الایلاء معلقاً بالشرط فانه يعتبر الصحة والمرض في حق جواز الفىء باللسان حال وجود الشرط لاحالة وجود التعليق ولو قال المريض لامرأته لا اقربك ابداً ولم يفىء حتى بانث ثم صح بعد البينونة ثم مرض ثم تزوجها يكون فيئه بالجماع عند ابى حنيفة ومحمد رح كذا في محيط السرخسي \* مريض قال لامرأته والله لا اقربك فمكث عشرة ايام ثم قال والله لا اقربك بصير مؤلياً ثلاثين وانعقدت مدة ان مدة من اليمين الاولى ومدة من الثانية فان فاء بالقول قبل مضى المديتين صح وارتفعت المديتان كما لو جامعها فان دام المرض حتى تمت المديتان تاكد ذلك الفىء وان صح قبل مضى المدة الاولى بطل ذلك الفىء ويكون فيئه بالجماع وان لم يفىء بالقول وقع طلاقان بمضى المديتين واحدة بمضى اربعة اشهر من اليمين الاولى واخرى بمضى عشرة ايام بعده وان جامع بحنث في اليمينين ويلزمه كفارتان وان لم يبرء من مرضه ولم يفىء بالقول حتى مضت المدة من الایلاء الاول بانث بتطليقة فان صح في العشرة الباقية من الایلاء الثاني ففيئه من الایلاء الثاني بالجماع وان لم يقدر على الجماع ابداً وان لم يصح في العشرة الباقية من الایلاء الثاني ان فاء بلسانه في العشرة الباقية بطل الایلاء الثاني وان لم يفىء بانث بتطليقة اخرى فان فاء بلسانه في المدة الاولى صح في حق الاول حتى لا يقع الطلاق



بمضى المدة الاولى وان صح في العشرة بطل حكم ذلك الفىء ويكون فيئه بالجماع ولو لم يفىء بالجماع حتى بانث ثم تزوجها وهو مريض فهو مؤل بالايلاء الثانى ولو قر بها حثت في اليمينين ولزمته كفارتان كذا في شرح الجامع الكبير للحصبري \* وانما يعتبر الفىء باللسان في حق المريض حال قيام الزوجية لا بعد البينونة حتى ان المريض اذا آلى من امرأته ومضت اربعة اشهر ولم يفىء اليها حتى بانث منه بتطليقة ثم فاء اليها بلسانه بعد ذلك لا يبطل الايلاء حتى لو تزوجها وهو مريض على حاله ثم مضت اربعة اشهر ولم يفىء اليها بانث بتطليقة اخرى واما الفىء بالجماع فكما يعتبر حال قيام الزوجية يعتبر بعد البينونة حتى ان الصحيح اذا آلى من امرأته ومضت اربعة اشهر وبانث منه بتطليقة ثم جامعها بعد ذلك يبطل الايلاء حتى لو تزوجها بعد ذلك ومضت اربعة اشهر اخرى من فيز جماع لا يقع عليها طلاق آخر كذا في المحيط \* ولو اختلفا في المدة فالقول قول الزوج غير انه لا يسع للمرأة ان تقيم معه اذا كانت تعلم كذبه بل تهرب او تغدى بما لها فرارا من المعصية وان اختلفا بعد مضى المدة وادعى الزوج انه جامعها في الاربعة الا شهر لم يصدق الا ان تصدقه المرأة كذا في التاتارخانية \* ولو قال ان قربتك فوالله لا اقربك يصبر مؤليا عند القربان كذا في محيط السرخسى \* ولو قال ان شئت فوالله لا اقربك فان شاءت في المجلس صار مؤليا وكذا ان شاء فلان فهو على مجلسه كذا في العتابة \* اذا قال الرجل لامرأته انت على حرام وذلك في مير حال مذاكرة الطلاق ان نوى به الطلاق كان طلاقا بائنا وان نوى ثلثا فثلث وان نوى ثنتين لا يصح الا اذا كانت امة وان نوى الظهار لكن ظهارا عند ابني حنيفة وابي يوسف رح وان نوى اليمين او لم ينوشأ فهو ايلاء وان نوى الكذب فهو كذب في ظهار الراية وعلى هذا لو قال لها حرمتك على اولم يقل على او انت محرمة على او حرام على اولم يقل على او قال انا عليك حرام او محرم او حرمت نفسي عليك ويشترط ذكر قوله عليك في تحريم نفسه حتى لو قال حرمت نفسي ولم يقل عليك ونوى الطلاق لا تطلق وكذا في البينونة بخلاف نفسها قال وهذا جواب المتقدمين كذا في الخلاصة في الفصل الثانى من الكنايات \* واذا قال لامرأته انت على حرام سئل من نيته فان قال اردت الكذب فهو كما قال وقيل لا يصدق في المضاء لانه يمين ظاهرة وان قال اردت الطلاق فهو تطليقة بائنة الا ان يقول نويت به الثلث فهو ثلث وان قال اردت التحريم او لم ارد به شيئا فهو يمين يصبر به مؤليا ومن المشايخ من يصرفه الى الطلاق من غير نيته للمعرف

قال صاحب الكتاب يأتي في الايمان وعليه الفتوى كذا في غاية السروجي \* قال لامرأته انت على كالميتة او كادم او كحكم الخنزير او كالحمو مثل من نيته فان نوى كذا فهو كاذب وان نوى التحريم فهو بلاء وان نوى الطلاق فهو طلاق كذا في السراج الوهاج \* ولو قال ان قربتك فانت على حرام فان نوى به الطلاق فهو مؤل عندهم جميعا وان نوى اليمين فهو مؤل للجال عند ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يكون مؤليا ما لم يتربها كذا في البدائع \* ولو قال ان قربتك فانت طالق فمضت المدة فقال كنت قربتها في المدة لم يصدق ووقع طلاق آخر باقراره كذا في العتبية \* ولو قال انما على حرام يكون مؤليا من كل واحد منهما ويحنث بوطئها كذا في فتح القدير \* قال لامرأتيه انتما على حرام ونوى لاحد منهما الثلث والاخرى واحدة فهما طالقان لثلاثي قول ابي يوسف رح وقال ابو حنيفة رح هو كما نوى ويجب ان يكون هذا على قول محمد رح ايضا والفتوى على قولهما ولو قال نويت الطلاق لاحد منهما واليمين والاخرى عند ابي يوسف رح يقع الطلاق عليهما وعلى قولهما يجب ان يكون كما نوى ولو قال لثلاث نسوة انتن على حرام ونوى لاحدتهن طلاقا والثانية يميننا والثالثة الكذب طلقت جميعا كذا ذكر في الكتاب وهذا يجب ان يكون على قياس قول ابي يوسف رح واما على قياس قولهما هو كما نوى كذا في الفتاوى الكبرى في الفصل الاول في الفاظ التحريم \* ولو قال انت على حرام قاله مرتين نوى بالاولى الطلقة وبالثانية اليمين فهو كما نوى في قولهم ولو قال انت على كمتاع فلان لا تحرم وان نوى كذا في محيط السرخسي \* اذا قالت لزوجها انه على حرام او قالت انا عليك حرام كان يمينان وان لم تنو كما في جانب الزوج حتى لو مكثت زوجها حنث في يمينها ولزمتها الكفارة كذا في الذخيرة \* الباب الثامن في الخلع وما في حكمه \* فيه فصول \* الفصل الاول في شرائط الخلع وحكمه \* الخلع ازالته مبلك النكاح ببذل بلفظ الخلع كذا في فتح القدير \* وقد يصح بلفظ البيع والشراء وقد يكون بالفارسية كذا في الظهيرية \* وشرطه شرط الطلاق \* وحكمه وقوع الطلاق البائن كذا في التبیین \* ويصح نية الثلث فيه \* ولو تزوجها مرارا وخلعها في كل مقد عندة لا يحل له نكاحها بعد الثلث قبل الزوج الثاني كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \*

حضرة السلطان ليس بشرط لجواز الخلع عند عامة العلماء والصحيح قواهم كذا في البدائع \*  
 إذا تشاق الزوجان وخافا أن لا يقيما حدود الله فلا بأس بأن تفتدى نفسها منه بمال بخلعها به  
 فإذا فعل ذلك وقع تطليقة بائنه ولزمها المال كذا في الهداية \* أن كان النشوز من قبل الزوج  
 فلا يحل له أخذ شيء من العوض على الخلع وهذا في حكم الديانة فإن أخذ حاز ذلك في الحكم  
 ولزم حتى لا تملك استرداده كذا في البدائع \* وأن كان النشوز من قبلها كرهنا له أن يأخذ  
 أكثر مما أعطاه من المهر ولكن مع هذا يجوز أخذ الزيادة في القضاء كذا في غاية البيان \*  
 لو قال خلعت نفسك مني بكذا فقلت خلعت قبل يصح وقيل لا يصح مطلقا والمختار أنه لا يصح  
 إلا إذا أراد به التحقيق لأنه سؤم ظاهر كذا في محيط السرخسي \* لو قال خلعتك بكذا فقلت  
 نعم فليس بشيء كأنها قالت نعم خلعتني ولو قالت رضيت أو اجزت صح وكذا لو قالت طلعتني  
 بكذا فقال نعم فليس بشيء لأنه وعد بخلاف قولها إذا طالق بالفي فقال نعم يقع كذا قال نعم أنت  
 طالق بالفي كذا في غاية السروجي \* ويسقط الخلع والمباراة كل حق لكل واحد على الآخر مما يتعلق  
 بالنكاح كذا في كنز الدقائق \* والطلاق على مال فيه روايتان والصحيح أنه لا وجب البراءة  
 كذا في الخلاصة \* إذا كان الخلع بلفظ الخلع هل يقع البراءة من دين آخر غير المهر عند  
 أبي حنيفة روح لا يقع البراءة في ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان \* وكذلك  
 البراءة هل توجب البراءة من مبادئ الديون فيه اختلاف المشائخ والصحيح أنها لا توجب \*  
 ولفظ البيع والشراء اختلف المشائخ فيه والصحيح أنها كالخلع والمباراة كذا في الفتاوى الصغرى \*  
 ولا يقع البراءة من نفقة البعدة في الخلع والمباراة والطلاق بمال إلا بالشرط في قواهم وكذا لا يقع  
 البراءة من نفقة الولد والرضاع من غير شرط فإن شرط البراءة من ذلك فإن وقت اذاك  
 وقتا جازوا فلا وإذا جازت البراءة عند بيان الوقت والشرط فإن مات الولد قبل تمام الوقت  
 كان للزوج أن يرجع عليها بحضنة الاجر إلى تمام المدة كذا في فتاوى قاضي خان \* وإذا خالعا  
 على مال مسمى معروف سوى الصداق فإن كانت المرأة مدخولا بها والمهر مقبوضا فإنها  
 تسلم إلى الزوج بدل الخلع ولا يرجع أحدهما صاحبه بعد الطلاق بشيء وإن كان المهر غير مقبوض  
 فالمرأة تسلم إلى الزوج بدل الخلع ولا يرجع على الزوج شيء من المهر عند أبي حنيفة روح أما إذا  
 كانت المرأة غير مدخول بها والمهر مقبوضا فإن الزوج يأخذ منها بدل الخلع ولا يرجع عليها

بنصف المهر بسبب الطلاق قبل الدخول عند أبي حنيفة زح ولن لم يكن المهر مقبوضاً يأخذ الزوج منها بدل الخلع وهي لا ترجع على زوجها بنصف المهر عند أبي حنيفة زح وأما إذا بارأها بمال معلوم سوى المهر فالجواب فيه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله كالجواب في الخلع عند أبي حنيفة زح كذا في المحيط \* أن خالعهما على مهرها فإن كانت المرأة مدخولاً بها وقد قبضت مهرها يرجع الزوج عليها بمهرها وإن لم يكن مقبوضاً سقط من الزوج جميع المهر ولا يتبع أحدهما صاحبه بشيء وإن لم يكن مدخولاً بها فلن كانت قبضت مهرها وهو ألف درهم يرجع الزوج عليها في الاستحسان بالف وإن لم تكن قبضت في الاستحسان يسقط المهر من الزوج ولا يرجع عليها بشيء وإن خالعهما على مهرها ومهرها ألف درهم فإن كانت المرأة مدخولاً بها والمهر مقبوضاً يرجع الزوج عليها بمائة ويسلم لها الباقي في قولهم جميعاً وإن لم يكن المهر مقبوضاً سقط من الزوج كل المهر في قول أبي حنيفة زح وإن لم تكن المرأة مدخولاً بها فإن كان المهر مقبوضاً يرجع الزوج بعشر نصف المهر وذلك خمسون لأن مهرها عند الطلاق نصف المهر فيرجع عليها بعشر نصف المهر ويسلم لها الباقي وإن لم يكن المهر مقبوضاً يرى الزوج من جميع مهرها في قول أبي حنيفة زح كذا في الظهيرية \* هذا إذا خالعهما على جميع مهرها أو بعض مهرها وإن بارأها على جميع مهرها أو على بعض مهرها فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله الجواب فيه كالجواب في الخلع على قول أبي حنيفة زح كذا في المحيط \* رجل خلع امرأته بماله عليه من المهر ثم ظهر أنه لم يكن عليه شيء كان عليها رد المهر كما لو قال خلعتك على عبدك الذي في يدي أو على متاعك الذي في يدي ثم ظهر أنه لم يكن لها في يده شيء كان الخلع بمهرها إن كان المهر على الزوج يسقط وإن كانت قبضت مهرها من الزوج هوت على الزوج ما قبضت ولو خالعهما على مهرها وطلقها تطليقة بمهرها الذي عليه فقبلت والزوج يعلم أنه لا مهر لها عليه يقع تطليقة بائنة بغير شيء في الخلع وفي الطلاق بمهرها يقع تطليقة رجعية كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قبضت بعض المهر ووهبت منه بعضاً ثم اختلعت بشيء مجهول أخذ الزوج ما قبضت لا غير كذا في محيط السرخسي \* رجل خلع امرأته على أن ترد على الزوج جميع ما قبضت منه وكانت المرأة باعته ما قبضت منه أو وهبت من أن يردت إليه حتى تعذر عليها رد ذلك على الزوج كان عليها قيمة المقبوض إن كان من ذوات القيم وإن كان

من ذوات الامثال كان عليها مثل ذلك كذا في فتاوى قاضيهان \* رجل تزوج امرأة على مهر مسمى ثم طلقها طلاقاً بائناً ثم تزوجها ثانياً على مهر آخر ثم اختلعت منه على مهرها برى الزوج من المهر الثاني دون الاول كذا في السراج الوهاج \* خالعه قبل الدخول وكان لم يسم لها مهرًا تسقط المنفعة بلا ذكر كذا في الوجيز للكردي \* رجل خلع امرأته على مال ثم زادت في بدل الخلع فالزيادة باطلة كذا في التجنيس والمزبد \* خالعه على ان تزوجه امرأة فعليها ان ترد عليه المهر الذي اعطاها لا غير كذا في التلويح للقدسي \* لو خالعه على مهرها ورضاع ابنه حولين جاز وتجب المرأة على الرضاع فان لم تفعل او مات الولد قبل الحولين فعليها قيمة الرضاع كذا في محيط السرخسي \* امرأة اختلعت مع زوجها على مهرها ونفقة مدتها وعلى ان تمسك ولدها منه ثلث سنين او عشر سنين بنفقتها صمخ الخلع وتجب المرأة على ذلك وان كان مجهولاً فان تركته على زوجها وهربت فللزوج ان يأخذ قيمة النفقة منها وانها ان تطالبه بكسوة الصبي اما لو اختلعت على امساك الولد بنفقتها وكسوتها ليس لها ان تطالبه بالكسوة وان كانت الكسوة مجهولة وسواء كان الولد رضيعاً او فطيماً كذا في الخلاصة \* لو اختلعت على دراهم ثم استأجرها ببذل الخلع على ارضاع الرضيع جاز ولو استأجرها بد على امساك الرضيع بنفقتها وكسوته لا يجوز كذا في فتح القدير \* ولو اختلعت على ان تمسك الولد الى وقت البلوغ صمخ وهذا اذا كان انتهى اما في الابن فلا يصح لانه يحتاج الى معرفة آداب الرجال والتدقيق باخلاصهم فاذا طال مكنته مع الام يتخلق باخلاق النساء وفي ذلك من الفساد ما لا يخفى بان تزوجت الام فللاب ان يأخذ الولد منها وان اتفقا لا يترك عندها لان هذا حق الولد وينظر الى اجر مثل امساك الولد في تلك المدة ويرجع الزوج عليها بذلك وانما يصح الخلع على امساك الولد اذا بين المدة فان لم يبين لا يصح سواء كان الولد رضيعاً او فطيماً وفي المنتهى ان كان الولد رضيعاً صمخ وان لم يبين المدة وترجع الحولين كذا في الخلاصة \* ذكر ابن سامة عن محمد رح في امرأة اختلعت من زوجها بما لها عليه من المهر ورضاع وادى الذي هي حاملة به اذا ولدت الى سنتين جاز فان مات او لم يكن في بطنها ولد ترد قيمة الرضاع والوجاهات بعد سنة ترد قيمة الرضاع سنة وكذا اذا ماتت هي عليها قيمتها ولو كانت قالت عشر سنين رجع عليها باجرة الرضاع سنتين ونفقة باقى السنين الا ان قالت عند الخلع ان ماتت او ماتت بلا شيء على

فهو على ما شرطت قاله ابو يوسف رح كذا في فتح القدير \* خلعها على نفقة ولده عشر سنين وهي معسرة نطالبتة بنفقته يجبر عليها وما شرط عليها دين وعليه الامتناع كذا في غاية السروجي \* رجل خلع امرأته وبينهما ولد صغير على ان يكون الولد عند الاب سنين معلومة صح الخلع ويبطل الشرطان كون الولد الصغير عند الام حقه الولد فلا يبطل بابطالهما وكذا لو طلق الرجل امرأته على ان تمسك المرأة الولد بنفقته الى بلوغ الولد وعلى ان تترك المرأة مهرها عليه فقبلت ثم انها ابرت ان تمسك الولد فانها تجبر على ذلك وان لم تفعل كان عليها اجرا مساك الولد الى بلوغه \* امرأة اختلعت على انها بريئة من النفقة والسكنى تم الخلع وتبرأ من النفقة ولا يبطل السكنى \* وان اختلعت على ان مؤونة السكنى عليها كان عليها ان تكتري بيتا من زوجها ومن غيره فتعتد فيه \* امرأة اختلعت من زوجها على نفقة ولده منها ما عاش قال ابو حنيفة رح عليها ان ترد المهر الذي قبضت \* امرأة اختلعت من زوجها على ان جعلت صداقها لولدها او على ان تجعل صداقها لفلان الاجنبي قال محمد رح الخلع جائز والمهر للزوج ولا شيء للولد ولا الاجنبي كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال اخلعي نفسك فقالت خلعت نفسي منك واجاز الزوج جاز بغير مال وقال الامام الثاني اذا قال لها اخلعي نفسك فقالت خلعت نفسي لا يكون الا بمال الا ان ينوي بغير مال ولو قال لغيره اخلع امرأتي ليس له ان يخلعها بمال كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال لها اخلعي نفسك فقالت طلقت نفسي لزمها المال الا ان ينوي بغير مال كذا في محيط السرخسي \* امرأة قالت لزوجها اخلعني على الف درهم فقال الزوج انت طالق اختلفوا فيه قال بعضهم كلام الزوج يكون جوابا ويتم الخلع وقال بعضهم يقع الطلاق ولا يكون خلعاً والمختار ان يجعل جوابا وان قال بعد ذلك لم امن به الجواب كان القول قوله ويقع الطلاق بغير شيء وكذا لو قالت المرأة لزوجها اختلعت منك فقال لها طلقتك قال بعضهم هو جواب ويتم الخلع بينهما وقال بعضهم يقع واحدة رجعية وقال بعضهم يسأل الزوج عن النية فان قال نويت به الجواب يكون جوابا وفي المسئلة الاولى ينبغي ان يسأل الزوج من النية ايضا كذا في فتاوى قاضيخان \* قالت اخلعني بكذا فقال في جوابها طلقتك بالنية فهو ابتداء بخلاف كذا في غاية السروجي \* امرأة قالت لزوجها اخلعني او قالت فويشتن فريدم فقال الزوج مجيبا لها انت طالق صار بمنزلة قوله

قوله خلعت هكذا ذكر في النوازل والفنوني على أنه أن أراد به الجواب يكون جواباً لها. ولو قال فرد قسم بيك طلاق يكون جواباً بدون النية قال الامام الاسناد ظهير الدين قوله أنت طالق أو بيك طلاق كساده كرم يكون جواباً بدون النية قال في المحيط وهكذا فتوى شمس الاسلام الا وزجدي وهو الصحيح كذا في الخلاصة \* وهل سراً الزوج من المهر اختلعا فيما بينهم قال بعضهم لا يبرأ وهو الأصح كذا في الذخيرة \* إذا قال الرجل لامرأته انتعت مني أو قال اشتريت مني ثلث تطليقات بمهر ك ونفقة مدتك فقالت اشتريت الصحيح أنه لا يقع الطلاق ما لم يقل الزوج بعد كلامها بعت كذا في فتاوى قاضي خان \* إلا إذا أراد به التحقيق دون المساومة كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لها اشترى ثلث تطليقات بمهر ك ونفقة مدتك فقالت اشتريت يتم الخلع بينهما كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال لامرأته بعت منك ثلث تطليقات بمهر ك ونفقة مدتك فقالت امرأته محبسة له بعت ولم تقل اشتريت قال الفقيه ابوالليث لا يقع وعليه الفتوى \* ولو قالت بعت منك مهري ونفقة مدتي فقال الزوج اشتريت خير \* وقامت وذهبت الظاهر أنها لا تطلق لكن الا حطاً ان يجدد النكاح ان لم يكن قبل ذلك طلاقاً \* ولو قال لها بعت منك تطليقة بمهر ك ونفقة مدتك فعالت بالفارسية. كان خريدم يقع الطلاق كذا في الفتاوى الكبرى \* أمراً قالت لزوجها بعت طلاقاً أو وهبت أو قالت ملكتك فقال الزوج قبلت ونوى به الطلاق لا يقع شيء \* رحل قال لامرأته بعت منك تطليقة بمهر ك ونفقة مدتك بمثل ما جاء جبرئيل عليه السلام الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت قبلت قالوا ان كانت طاهرة ولم يجامعها في ذلك الطهر طلعت رداً في فتاوى قاضيخان \* لو قال بعت منك طلاقاً بمهر ك نقالت مطلقت بمعنى بانك منه بمهرها بمنزلة قوله \* اشتريت وقيل يقع رجعي والاول اصح ولو قال بعت منك تطليقة فقالت اشتريت يقع الطلاق رجعيًا مجازاً لأنه صريح كذا في محيط السرخسي \* ولو قال بعت نفسك منك فقالت اشتريت يقع طلاقاً بائن كذا في فتاوى قاضي خان \* رحل قال لامرأته بعت منك تطليقة بثلاث آلاف درهم قال ذلك ثلاث مرات وقالت المرأة بعد كل كلام اشتريت ثم قال الزوج أردت المكرار والاحصار عن الاولى بالثانية وبالثالثة لا يصدق قضاء فيقع ثلث تطليقات ويلزمها ثلثة آلاف كذا في فتاوى قاضيخان \* وهكذا في الخلاصة والوجيز المذكورين \* وبه اخذ الفقيه كذا في العنابية \* ولو قال لها

قد خلعتك ونوى الطلاق فهي واحدة ولو قال لها قد خلعتك على مالك على من المهر قال ذلك ثلاث مرات فقالت المرأة قبلت او رضيت طلقت ثلثا لانه لم يقع الا بقبولها ولو قال قد بارأتك قد بارأتك وام يسم شيئا فتألت بترضىت او اجزت فهي ثلاث بغير شيء لو قالت قد خلعت نفسي منك بالف قد خلعت نفسي منك بالف قد خلعت نفسي منك بالف فقال الزوج اجزت او رضيت كان ثلثا بثلثة آلاف درهم كذا في الخلاصة \* رجل قال لامرأته بعت منك امرأك بالف درهم فقالت في المجلس اخترت نفسي ببيع الطلاق بالف درهم \* رجل باع من امرأته تطليقة بجميع مهرها وجميع ما اياها في البيت غير ما عليها من التميمص فقالت اشتريت وعليها حلى ونياب كثيرة ينفع الا بقائلين بما يكون في البيت \* وجميع ما يكون عليها من الثياب والحلى يكون للمرأة \* رجل باع من امرأته تطليقة بما لها عليه من المهر والزواج يعلم انه لا مهر لها عليه ينفع واحدة رجعية كذا في فتاوى قاضي خان \* امرأة قالت لزوجها اشتريت نفسي منك بما اعطيت او قالت اشترى نفسي منك بما اعطيت وارادت به الا يجاب دون العدة فقال الزوج اعطيت ببيع الطلاق هذا اذا قالت اشترى نفسي بالعربية اما اذا قالت بالفارسية ان قالت خرمي والمسئلة بحالها يصح ولا تنوى المرأة وان قالت خرم لا يصح ولا تنوى لان في الفارسية لا يجاب لفظا وهو قولها خرمي وللعدة لفظا وهو قولها خرم فلا تنوى ما ما في العربية لهما لفظ واحد وهو قوله اشترى نفسي فننوي \* امرأة قالت لزوجها وهبت لك مهري ثم قالت هو ضني فقال الزوج عوضتك بثلاث تطليقات طلقت ثلثا كذا في التجنيش والمزيد \* رجل امرأته حتى تشتري رأسا مشويا فاشترت فقال الزوج لها سر خرمي وزعمت انه يسأل من الرأس المشوي فقالت خرمي وقال لزوج فرو تم لا يصح الخلع ولكن ان نوى الطلاق يقع كذا في الخلاصة \* الجلساء اذا قالوا للمرأة اشتريت نفسك بتطليقتك بكل حق يكون للنساء على الرجال من المهر ونفقة العدة فقالت نعم اشتريت نفيل للزوج بعت انت فقال نعم يصح الخلع ويبرأ الزوج وان لم يقولوا لها اشتريت نفسك منه لان شراءها نفسها لا يكون الا من الزوج كذا في الفتاوى الكبرى \* وبه يفتى كذا في الخلاصة \* لو ارادت ان تخلع نفسها من زوجها واخضع القوم وقالوا اول للمرأة اشتريت نفسك بجميع الحقوق التي لك عليه فقالت اشتريت ثم قالوا للزوج بعت فقالت بعت وكان في ضميره انه باع متاعا من متاع البيت فالطلاق واقع



## كتاب الطلاق

( ٦٧٠ ) في الخلع \* فيما جاز ان يكون بدل الخلع ومالا

في الحكم \* خلع امرأته بتطبيقه واحدة فقال له رنقاؤه لم فعلت هكذا فقال بالفارسية رنقاؤه لا يقع بهذا الكلام شيء لان هذا ليس بايجاب \* خالع امرأته فقيل له كم نويت قال ماشاء ان لم ينو الزوج شيئا تطلق واحدة \* قالت لزوجها الخلعني وقالت بالفارسية من خواهم فقال رنقاؤه خلعها بعد ذلك بتطبيقه يتع واحدة لانه لم يتع شيء بقوله رنقاؤه كذا في الفتاوى الكبرى \*  
الفصل الثاني فيما جاز ان يكون بدلا من الخلع وما لا يجوز \* ما جاز ان يكون مهرا جاز ان يكون بدلا في الخلع كذا في الهداية \* واذا وقعت المخالعة على خمرا وخنزيرا ومثية او دم . وقبل الزوج ذلك منها تثبت الفرقة ولا شيء على المرأة من جعل ولا ترد من مهرها شيئا كذا في الحاشية المقدسي \* ولو خلعها على عبد نفسه او طلقها عليه لا يلزمها شيء لكن لابد من القول بوقوع الطلاق ثم في كل موضع لم يجب المال وكان بلفظ الخلع او البيع كان بائنا وفي كل موضع كان بلفظ الطلاق يكون رجعا بعد الدخول كما لو طلقها على خمرا او على براءتها من دين لها عاينه غير المهر وعلى براءتها عنه من كماله نفس او على تأخير دين لها عليه صحت البراءة والتأخير ان كان الى وقت معلوم وبكون الطلاق رجعا كذا في العنابية \*  
ان سمي في الخلع ما احتمل ان يكون مالا وان لا يكون مالا بان اختلفت على ما في بيتها او على ما في يدها من شيء ينظر ان كان في يدها او في بيتها في تلك الشاة شيء فذاك للزوج وان لم يكن في بيتها ولا في يدها شيء فلا شيء للزوج وكذلك اذا اختلفت على ما في بطون ضمنها او جارياتها ولم تنص على الولد واذا سمت في الخلع ما هو مال الا انه ليس بموجود في الحال وانما يوجد في الثاني بان اختلفت على ما يثمر نجيلها العام او على ما تكتسب العام وجب عليها رد ما قبضت من المهر وجد ذلك ام لا \* اذا سمت في الخلع ما هو مال لا يتعلق وجوده بالزمان الا انه مجهول لا يوقف على قدره بان اختلفت على ما في بيتها او في يدها من المدام او اختلفت على ما في نجيلها من الثمار او اختلفت على ما في بطون ضمنها من ولد او ما في صروع ضمنها من لبن ان كان هناك ما سمت في الخلع للزوج ذلك وان لم يكن هناك شيء لزمها رد ما قبضت من المهر \* اذا سمت في الخلع ما هو مال وله مقداره معلوم بان احتملت على ما في يدها من دراهم او دينار او فلوس فان اقل ما يطلق عليه اسم الدرهم الثلثة فكان مقداره معلوما ان كان في يدها ثلثة دراهم فعاد للزوج ذلك وان لم يكن في يدها شيء من ذلك فله ثلثة دراهم من الدراهم

او الدنيا وير وعددا من الفلوس وان كان في يدها درهمان تؤمر بان تمام ثلثة دراهم \* اذا سمت في الخلع ما هو مال و اشارت الى ما ليس بمال بان اختلعت على هذا الدن من الخل فاذا هو خمران علم الزوج بكونه خمرافلاشى له وان لم يعلم رجع عليها بالمهر الذي اعطاها و اذا عند اى حنيقة رجع كذا في المحيط \* لو خلعها على عبد بعينه ثم ظهر انه حرا او ميت ردت ما اعطاها وان استحق يلزمها قيمته وان ظهر حلال الدم فقليل يرجع بقيمته عند اى حنيقة رجع ومندهما بالنقصان ولو خلعها على عبد بعينه قيمته الف على ان يرد الزوج اليها الفان استحق العبد يرجع الزوج عليها بالف درهم ونصف قيمة العبد لان نصف العبد بيع بالف فاذا استحق يرجع بثمنه وهو الف ونصف العبد بدل الخلع فيرجع بقيمته كذا في العتابة \* اختلعت مع زوجها على مهرها ونفقة مدتها على ان الزوج يرد عليها عشرين درهما صح ولزم على الزوج عشرون درهما كذا في الوجيز للكردي \* ان اختلعت على مبدلها ابقى على انها بريئة من ضمانه لم تبرأ وعليها تسليم عينه ان قدرت او تسليم قيمته ان عاجزت كذا في السراج الوهاج \* لو خلعها على حيوان موصوف نحو الفرس والبغل والحمار وغير ذلك فالخلع جائز وله الوسط من ذلك وهي بالخيار ان شاءت دفعت اليه الوسط وان شاءت دفعت اليه قيمتها \* وان خالعها على حيوان غير موصوف وقع الطلاق ويجب عليها ان ترد ما استحققت عليه بالنكاح كذا في الينايع \* لو خالعها على دراهم معينة فوجدها ستوفة يرجع بالجيد وكذلك الثوب على انه هروى فاذا هو هروى يرجع بهروى وسط كذا في محيط السرخسي \* قال خلعتك فقالت تبلى لا بسقط شيء من المهر ويقع الطلاق البائن بقوله اذا نوى ولا دخل بقبولها حتى اذا نوى الزوج الطلاق ولم تقبل المرأة يقع البائن وان قال لم ازد الطلاق لا يقع ويصدق ديانه وقضاء \* لو خالعها ولم يذكر العوض الصحيح انه يبرأ كل من صاحبه وان لم يكن على الزوج مهر ترد ما ساق اليها من المهر لان المال مذکور بن كرا الخلع مرفا كذا في الوجيز للكردي \* وهكذا في الخلاصة \* لو قال خلعتك على كذا وسمى مالا معلوما لا يقع الطلاق ما لم تبلى وان قال الزوج بعد قبول المرأة لم انوبه الطلاق لا يصدق قضاء كذا في فتاوى قاصيخان \* ان اختلعت بحكمه او بحكمها او بحكم اجنبى فهو جائزكم في الصداق الا ان هناك المعيار مهر المثل وهنا المعيار ما اعطاها فان اختلعت

فان اختلفت بحكمه فحكم الزوج عليها بمقدار ما اعطاها او باقله فذلك صحيح وان حكمها اكثر من ذلك لم يلزمها الزيادة الا ان ترضى به وان كان بحكمها فان حكمت بما اعطاها الزوج او اكثر جاز وان حكمت باقل من ذلك لم يثبت النقصان الا ان يرضى الزوج بذلك كذا في المبسوط \* وان كان الحكم الى الاجنبى فان حكم بقدر المهر جاز وان حكم بزيادة او نقصان لم يجز الزيادة الا برضى المرأة والنقصان الا برضى الزوج كذا في البدائع \* اذا اختلفت المرأة من زوجها على ان تعتق اباه ففعلت فالتعتق منها والاب مولى لها واراختلفت على ان تعتق اباه عنه ففعلت فالتعتق من الزوج ثم في الفصل الاول هل يرجع عليها بما ساق اليها اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى قال بعضهم يرجع في الاصح انه لا يرجع عليها بشيء كذا في التاتارخانية \* الفصل الثالث في الطلاق على المال \* ان طلقها على مال فقبلت وقع الطلاق ولزمها المال وكان الطلاق بائنا كذا في الهداية \* طلقها قبل الدخول على الف وادى اصابه ثلث آلاف \* هر يسقط الالف وخمس مائة بالطلاق قبل الدخول وبقي عليه الف وخمس مائة وثلاثة اصاب الف ولا يرجع عليه بخمس مائة عند البلخى وترجع منه غيره وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردرى \* لو جعل مهرها ان لا تافطلقها تطليقة على ثلث مهرها وطلقها ثانيا وثالثا كذا يقع الثلث ويسقط ثلث المهر وبضمن الزوج ثلثي مهرها كذا في الفتاوى الكبرى \* ثم قالت طلقني ثلثا بالف فطلقها واحدة فعليها ثلث الالف ولو قالت طلقني ثلثا على الف فطلقها واحدة فلا شيء عليها عند ابى حنيفة رح وبملك الرجعة لو قال الزوج طلقني بنفسك الله بالف او على الف فطلقت نفسها واحدة لا ينفع شيء كذا في الهدية \* امرأة قالت لزوجها طلقني ثلثا بالف وقد كان الزوج طلقها ثنتين فطلقها واحدة يجب الالف كذا في الظهيرية \* ثمرة قالت لزوجها طلقني واحدة بالف فقال لها الزوج انت طالق واحدة وواحدة وواحدة فيقع الثلث واحدة بالف وثمان بغير شيء عند الكل كذا في فتاوى قاضى خان \* قال أنت طالق اربعاً بالف فقبلت طلقني ثلثا بالف ولو قبلت الثلث بالف لم يقع لو قال طلقني اربعاً بالف فطلقها ثلثا فبى بالف ولو طلقها واحدة فبثلث الالف كذا في فتح القدير \* لو قالت لزوجها طلقني واحدة بالف او على الف درهم او على الف درهم فقال انت طالق ثلثا وام يدكر الالف طلقني مجاًنا عنده ومنذ هما طلقني ثلثا وعليها الالف بازاء الواحدة لو قالت طلقني واحدة بالف او على الف فقال انت طالق ثلثا بالف لا ينفع منه شيء

ما لم تقبل المرأة وإذا قبلت الكل يقع الثلث بالف وعندهما ان لم تقبل المرأة فهي طالق واحدة ولا يقع الثنتان الباقيتان وان قبلت فهي طالق ثلثا احدهن بالف واثنان بغير شيء كذا في الكافي \* حكى ابو الحسن عن ابي يوسف رح انه رجع الى قول ابي حنيفة رح وروى ابن سامة عن محمد رح انه رجع الى قول ابي حنيفة رح في هذه المسئلة وهكذا ذكره في الجامع كذا في غاية السروجي \* ولو قال لها انت طالق على الف فقبلت طلقت وعليها الالف وهو قوله انت طالق بالف ولا بد من القبول في الوجهين كذا في الهداية \* لو قال انت طالق وعليك الف فقبلت او قالت طلقني ولك الف فطلقها طلقت بلا مال عند ابي حنيفة رح وعندهما بالمال كذا في محيط السرخسي \* ولو زاد الزوج على حرف الجواب فقال طلقتك ثلثا بالي هند ابي حنيفة رح يتوقف على قبولها فان قبلت يقع الثلث ويلزمها الف وان لم تقبل بطل وعلى قولهما يقع الثلث بالف قبلت ام لا كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* ولو قالت طلقني ولك الف فقال طلقتك على الالف التي سميتها ان قبلت يقع الطلاق ويجب المال وان لم تقبل لم يقع ولم يجب المال عنده وعندهما يجب ويقع كذا في محيط السرخسي \* ولو قالت طلقني بالف فقال انت طالق وعليك الف يقع بالف ولو قال انت طالق ثلثا بالف فقالت قبلت واحدة بالف وقع الثلث بالف وان قالت قبلت بالفين وقع ولم يلزمها الالف ولو قال ان امطيتني الف فانك طالق فاعطته الفين طلقت وكذا لو قالت قبلت بالفين كذا في غاية السروجي \* قال لأجنبية انت طالق على الف ان تزوجتك وقبلت ثم تزوجها لا يعتبر القبول الا بعد الزوج كذا في النهر الفائق \* لو قالت طلقني ثلثا بالف درهم طلقني ثلثا بمائة دينار فطلقها ثلثا طلقت بمائة دينار ولو كان الايجاب من الزوج بما اين يلزمها المالا لان كذا في الظهيرية \* قالت المرأة لزوجها طلقني وضررتي على الف درهم فطلق ضررتها او طلقها يجب نصف الالف اذا كان مهر مثلها على السواء كما لو قالت طلقني وضررتي بالف درهم وان كان مهر مثلها على التفات يجب حصة المطلقة من الالف من المشائخ من قال هذا على قولهما واما على قول ابي حنيفة رح لا يجب شيء ومنهم من قال هذا على قول الكل والاصح الاول \* وان كان للرجل امرأتان فسألتاه ان يطلقهما على الف درهم او بالف درهم فطلق احدهما لزم المطلقة حصتها من الالف فان طلق الاخرى لزمها حصتها ايضا ان كان طلقها في المجلس كذا في الذخيرة \*

وأن افترقوا قبل أن يطلق واحدة منهما بطل إيجابهما بالافتراق فإن طلقتهما بعد ذلك كان الطلاق واقعاً بغير بدل كذا في المبسوط \* وإذا قال لامرأته أنت طالق واحدة بالف درهم فقلت قبلت نصف هذه التطليقة طلقت واحدة بالف بلا خلاف ولو قالت قبلت نصفها بخمساً بطل كان باطلاً ولو قالت المرأة لزوجها طلقني واحدة بالف درهم فقال الزوج أنت طالق نصف تطليقة طلقت واحدة بالف درهم ولو قال أنت طالق نصف تطليقة بخمساً بطلت واحدة بخمساً بطلت كذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق فلنا للسنة بالف درهم وهي طاهرة وقعت واحدة بثلث ألف ثم الثانية في الطهر الثاني بغير شيء إلا أن تزوجها قبله ثم التاب له هكذا وأبو قال فلنا للسنة أحدهم بالف فالألف بالتاليته وإن كان قبل الدخول يقع واحدة بغير شيء ثم إذا تزوجها لم تقع ولو قال أنت طالق بعد غد بالف وغدا بالف واليوم بالف فقبلت يقع في الحال بالف فإذا تزوجها إلا أن تزوجها قبله فتقع أخرى وكذا بعد غد ولو قال أنت طالق ننتين أحدهما بالف يقع واحدة في الحال ويتعلق الأخرى بالقبول وأما قالت أن طلقنتي فملك الف أو قال الزوج أن جنتني بالف أو أعطيتني أو أدتني بالف درهم فانت كذا فهو على المجلس كذا في العتابة \* ولو قال لها أنت طالق فلنا إذا أعطيتني الف أو متى أعطيتني الف فهي امرأة على حالها حتى تعطيني ذلك ومتى أعطيتني في المجلس أو بعده فالطلاق واقع عليها وليس الزوج أن يمتنع منه إذا اتته بدلا أنه يحذر على الفمول ولكن إذا وضعته بين يديه طلقت وهو استحسان كذا في المبسوط \* ألا صل أنه متى ذكر طلاقين وذكر عقبيه ما لا يكون مقابلاً لهما إلا إذا وصف الأول بما ينافي وجوب المال فيكون المال حينئذ مقابلاً لثاني وإن شرط وجوب المال على المرأة حصول المبنوية فلذلك لها أنت طالق الساعة واحدة وغداً أخرى بالف أو على أنك طالق غداً أخرى بالف أو قال اليوم واحدة وغداً أخرى رجعية بالف فقبلت يقع واحدة بخمساً بطلت في الحال وغداً أخرى بغير شيء إلا أن يعود ملكه قبله كذا في فتح القدير \* ولو قال لها أنت طالق الساعة واحدة أم لك الرجعة على أنك طالق غداً أخرى بالف درهم فقبلت وقع عليها واحدة في الحال بغير شيء فإذا جاء العد يقع عليها تطليقة أخرى بالف درهم \* وأما أنت طالق اليوم تطليقة بانته على أنك طالق غداً أخرى بالف درهم وقعت في الحال واحدة بغير شيء ثم إذا جاء العد يقع عليها أخرى بغير شيء وإن زوجها قبل مجيء الغد ثم جاء الغد يقع تطليقة أخرى بالألف وأما أنت طالق واحدة وأنت طالق

اخرى بالف درهم فقبلت وقعت الطلقتان بالف وانصرف البدل اليهما وكذا لك لو قال انت طالق اليوم واحدة وغدا اخرى بالف درهم فقبلت وقعت في اليوم واحدة بنصف الالف وغدا اخرى بنصف الالف ان تخلل التزوج ولو قال لها انت طالق الساعة واحدة املك الرجعة وغدا اخرى املك الرجعة بالف درهم او قال انت طالق الساعة باثنته وغدا اخرى باثنته بالف درهم او قال انت طالق الساعة واحدة بغير شيء وغدا اخرى بغير شيء بالف درهم فالبدل ينصرف اليهما ويكون تطليقة بنصف الالف فيقع واحدة في الحال بنصف الالف وغدا اخرى مجانا الا ان يتزوجها قبل مجيء الغد ثم جاء الغد فم يقع اخرى بنصف الالف ولو قال لها انت طالق الساعة واحدة املك الرجعة او قال باثنته او قال بغير شيء وغدا اخرى بالف درهم فالبدل ينصرف الى التطليقة الثمانية ولو قال انت طالق اليوم واحدة وغدا اخرى املك الرجعة بالف درهم ينصرف البدل اليهما كذا في المحيط \* لو كانت له امرأتان فقال احديكما طالق بالف درهم والاخرى بخمسمائة فقبلتا طلقتا وعلى كلوا واحدة خمسمائة لان ما وراءه مشكوك على كل واحدة ولو قال والاخرى بمائة دينار لا شيء عليهما او وقع الشك في كل واحدة منهما كذا في العتابة \* لو طلقها على ان تبرئه عن كفالة نفس فلان فالطلاق رجعي لو طلقها على ان تبرئه عن الالف التي كفلها لها عن فلان فالطلاق بائن كذا في النيات ركانية \* طلقني على ان اؤخر مالي عليك فطلقها فان كانت للتأخير غاية معلومة صح التأخير وان لم تكن لا يصح والطلاق رجعي على كل حال كذا في الخلاصة \* ويصح التأجيل في بدل الخلع مع حبها له مستدركة كالحصار والدياس لا الفاحشة كالعطاء وهبوب الریح والميرة وحيث لا يصح التأجيل يحب المال حالا فيجوز اخلاها على زراعة ارضها وركوب دابتها وخدمتها على وجه لا يلزم خلوته بها او خدمتها حنبى كذا في فتح القدير \* ويعتبر الخلع من جانبته تعليقاً للطلاق بقبولها حتى لم يصح رجوعه عنه ولم يبطل ببقائه من المجلس ويصح اذا كانت غائبة وان ابلغها فلها الخيار في مجلسها ويصح تعليقها بالشرط والاضافة الى الوقت كقولنا اذا جاء غدا واذا قدم فلان نقد خالعتك على الف فالتبطل اليها بعد مجيء الغد والقدر وفي جانبها يعتبر تمليكاً بعوض كالبيع حتى يصح رجوعها قبل قبولها ويبطل ببقائه من المجلس ولا يترقوف حال الغيبة ولا يجوز التعليق بشرط

بشرط والاضافة الى وقت كذا في محيط السرخسى • صرح شرط الخيار في الخلع لها لاله كذا  
 في كنز الدقائق • والطلاق على مال بمنزلة الخلع في احكامه الا ان البطل اذا بطل بقي الطلاق  
 باثنا ومرض الطلاق اذا بطل يقع رجعيا واذا وجب يقع باثنا كذا في محيط السرخسى • قال لامرأته  
 انت طالق على الف على انى بالخيار ثلثة ايام قبلت بطل الخيار ووقع الطلاق وادخل لامرأته  
 انت طالق على الف على انك بالخيار وثلثة ايام فقالت قبلت ان ردت الطلاق في الايام الثلثة  
 بطل الطلاق وان اختارت الطلاق في الايام الثلثة وقع الطلاق ويجب الالف للزوج كذا في  
 الكافي • لو اختلعا وهما يمشيان ان كان كلام كل واحد منهما متصلا بالآخر صرح الخلع وان لم يكن  
 متصلا لا يصح ولا يقع الطلاق ايضا كذا في الخلاصة • فقلت سألتك ثلثا بالالف فطلقتني واحدة  
 وقال الزوج سألت واحدة فالقول لها والبينة له ومن قال لامرأته طلفتك امس على الف درهم  
 فلم تقبل فقالت كنت قبلت فالقول قيل الزوج مع يمينه هكذا في غاية السروجى • لو قال  
 بعث طلاتك امس بالالف فلم تقبل فقالت قبلت فالقول قولها لان الاقرار بالبيع اقرار بالقبول  
 لانه شرطه كذا في العتابية • لو قالت سألتك ان تطلقني بمائة درهم وقال الزوج بالالف فالقول  
 قولها فان اقاما البينة فالبينة بينة الزوج وكذلك لو قالت خلعتني بغير شيء وقال الزوج بل  
 بالالف فالقول قولها وان اقاما البينة فالبينة بينة الزوج هكذا في المبسوط • اذا قالت  
 لزوجها سألتك ان تطلقني ثلثا بالالف ولم تطلقني الا واحدة وقال بل طلفتك ثلثا فان كانا  
 في المجلس فالقول قوله وان كانا قد افترقا فالقول قولها قوله عليها ثلث الالف ويقع عليها  
 ثلث تطليقات ان كانت في اعادة وكذا اذا قالت سألتك ان تطلقني وصاحبتني بالالف  
 فطلقتني وحدي فقال الزوج بل طلفتكما جميعا فان كانا في المجلس الذي وقع فيه الايجاب  
 فالقول قوله وان افترقا من المجلس فالقول قولها وعلى المرأة حصتها من الالف لا غيرها  
 بذلك كذا في السراج الوهاج • وكذلك ان قالت لم تطلقني ولا صاحبتني في ذاك المجلس  
 فالقول قولها مع يمينها وعلى الزوج ان يثبت المال بالبينة ولكن الطلاق واقع عليها باقرار الزوج  
 كذا في المبسوط • المرأة اذا اختلعت مع زوجها على مال ثم اقامت البينة على زوجها انه  
 طلقها ثلثا او باثنا قبل الخلع تتبل ويسترد بدل الخلع والتماقص لا يمنع قول البينة ههنا كذا  
 في الخلاصة • لو اقامت بيعة ان زوجها المجنون خالعه في صحته واقام وليه وهو مد الامانة بيعة

انه خالعهافي جنونه فبينه المرأة اولى كذا في القنية \* لو قال طلقها ثلثا با لف درهم فقالت المرأة هذا منك اقرار ما ض وقد كنت قبلته منك وقال الزوج كان هذا مني انرا رامستقبلا حين تكلمت فلم تقبلي فالقول قول الزوج وان اقاما البينة اخذت بينة المرأة كذا في التا تاريخانية \* لو قال انت طالق فدا على مبدك هذا فقبلت في الحال وباصت للعبد ثم جاء فدفع عليها قيمته ولو طلقها ثلثا قبل محيى الغد بطل ذلك كذا في العتابة \* سئل شيخ الاسلام علي بن محمد الا سبيجاني من رجل وامرأة اختلعا قيل للزوج كم كان بينكما من الخلع فقال كان بيننا مرتين فقالت المرأة بل كان الخلع بيننا ثلث مرات قال لقول قول الزوج قال نجم الدين النسفي رح فسئلت عن هذه المسئلة فقلت ان كان هذا بعد نكاح جرى بينهما وقالت المرأة النكاح لم يصح لان النكاح كان بعد الخلع الثالث وقال الزوج هو صحيح لانه كان بعد الخلعين فالقول قول الزوج اما اذا كان الاختلاف بينهما بعد انقضاء مدتها قبل النكاح فلا يجوز النكاح بينهما ولا يحل للناس ان يحملوها على النكاح ويعقدوا بينهما كذا في الظهيرية \* طلبت من زوجها ان يخلعها على مال فاشهد الرجل مد اين ان امرأته اذا قالت من از تو خوشتر خردم ياد مي اقول لها فرد ختم ولا اقول فرد ختم ثم اجتمعوا عند القاضي للاختلاع وفعل ذلك عند القاضي فسمع القاضي ذلك ثم يقول الزوج بعد ذلك اني لم اقل فرد ختم وانما قلت فرد ختم والشاهدان يشهدان على ذلك ان سمع القاضي فرد ختم يحكم بصحة الخلع ولا يلتفت الى شهادة الشاهدين ولا مبرة لذلك الاشهاد واما اذا قال القاضي لا اتيقن انه تكلم بالخاء او بالغاء وشهدا انه تكلم بالغاء فسمع شهادتهما ويبطل الخلع ولو شهد بعض من شهد المجلس انه قال فرد ختم يحكم بصحة الخلع كذا في الفصول العمادية \* اذا وقع الخلع على بدل مسمى دفعت المرأة اليه مقدار المسمى وقالت انه بدل الخلع وقال الزوج قبضت بجهة كذا في جهة الخلع فقد قيل القول قول الزوج وبه كان يفتي ظهيرا لدين المرغيناني وح وقيل القول للمرأة لان التملك صدر من المرأة فيكون القول قولها في بيان جهة التملك وهذا الاصل كثير في الشرع كذا في المحيط \* لو اختلفا في جنس ما وقع عليه الخلع او نوصه او قدره او صفته فالقول قول المرأة وعلى الزوج البينة كذا في البدائع \* وكذا لو قالت اختلعت بغير شيء فالقول قولها والبينة بينة الزوج كذا في فتح القدير \* لو اختلفا فقالت المرأة الخلع بيننا صحيح وقال قمت ثم خلعت القول قوله وهو انكار للخلع كذا في الخلاصة \*



إذا اختلع امرأته بالفارسية فريدم وفرو قتم فقال الزوج كان في ضميري اني بعث رأس الشاة او قال قلت فرو قتم من الايقاد او قال قلت فرو قتم بالفاء فقد قيل القول في ذاك قوله مع اليمين الا اذا كان قبض بدل الخلع فم لا يتبدل قوله لان الظاهر يكذبه وقد قيل لا يقبل قوله قضاء وان كان لم يتقبض بدل الخلع لان كلامه خرج جوابا والجواب يتقيد بالسؤال والسؤال من تملك النفس فينصرف الجواب اليه وعلى هذا اذا قال كان في ضميري اني بعث بندقيا نبي لا يقبل قوله ايضا عند بعض المشايخ رحمهم الله تعالى وعليه الفتوى ولو اشار الزوج عند قوله فرو قتم الى رأس الشاة او الى بندقائه فعلى قول هؤلاء هذا ليس بشيء والخلع صحيح الا اذا صرح فقال به قبا فرو قتم فيم لا يصح الخلع ولو اقام الزوج بينة انه باع رأس الشاة وشهدت بينته انه قال بعث رأس الشاة قبلت بينته وكذلك اذا اقام بيندائه قال فرو قتم من الايقاد قبلت بينته ولو اقامت المرأة البينة بما ترضته انه باع نفسها وانه باعها فبينتها او الى هكذا قيل وفيه نظر صندي ينبغي ان يكون بينة الزوج او الى كذا في المحيط \* لو قال لرجل اخلع امرأتى لا يكون له ان يخلعها الا بمال هكذا في العتابة \* امرأة وكلت رجلا بان يخلعها من زوجها بالف درهم ان ارسل الوكيل البدل بان قال خالع امرأتك على الف درهم او قال على هذه الف الف او اضاف البدل الى نفسه اضافته ملك او اضافته ضمان بان قال خالع امرأتك على الف درهم من مالي او قال على الف على اني ضامن يتم الخلع بقبول الوكيل ان كان البدل مرسدا فهو عليها وهي المطالبة به وان كان البدل مضافا الى الوكيل اضافته ملك او اضافته ضمان فالوكيل هو المطالب بالبدل دون المرأة وهرجع الوكيل بما ادى على المرأة واذا وكلت رجلا بان يخلعها من زوجها فخلعها على مرض له اى الوكيل وهلك العرض في يد الوكيل قبل التسليم الى الزوج فان الوكيل يضمن قيمة ذلك للزوج كذا في المحيط \* لو قال لغيره طلق امرأتى فخلعها على مال او طلقها على مال والصحيح انه ان كانت مدخولا بها لا يجوز وان لم تكن مدخولا بها جاز فعلى هذا الوكيل بالخلع اذا طلق مطلقا ينبغي ان يجوز قبل هو الاصح لان الخلع بمعرض وبغير معرض متعارف فيصبروكيلا بهما كذا في الظهيرية \* وهكذا في محيط السر حسي \* وكلت رجلا بالخلع ثم رجعت لا يعمل رجوعها اذا لم يعلم الوكيل ذلك فان ارسلت بالخلع رمولا الى زوجها ثم رجعت قبل تبليغ الرسالة يصح رجوعها وان لم يعلم الرسول رجوعها \* قال لرجلين اخلعا امرأتى على غير جعل فخلعها احدهما لم يقع الطلاق ولو امر رجلين ان يخلعا

امرأته بالف فقال احدهما خلعها بالف وقال الآخر قد اجزت ذلك قال ابو يوسف رح لا يجوز ولو قال احدهما خلعتمها وقال الآخر خلعتمها بالف فهو جائز كذا في فتاوى قاضي خان \* لو وكل رجلا بالخلع على كذا فقال الوكيل خلعت فلانة من زوجها على كذا جاز وان لم يكن هو بخضرتها وذكير بعد هذا انه لا يجوز ان يكون الواحد وكيلًا من الجانبين وهذه المسئلة دليل على انه يجوز قال الحاكم ابو الفضل وهو الموافق لرواية الاصل وهو الصحيح كذا في العناية \* رجل وكل رجلا ان يخلع امرأته اذا اعطت قبالة ودفعت الفداء الى الوكيل وجرى الخلع بينهما فلما رأى القباء ادا لا بطانة له فالخلع خير صحيح وكذا اذا كان له بطانة وامكن ليس ان كان فاما اذا لم يكن له احد الكمين فالخلع صحيح كذا في الخلاصة \* لو ان رجلا جاؤا الى رجل زعموا ان امرأته وكلتهم باختلاصها منه فخالعها معهم على الف درهم فانكرت المرأة التوكيل فان كانوا قد ضمنوا المال للزوج فالطلاق واقع والبدل عليهم وان كانوا لم يضمنوا فان لم يدع الزوج انها وكلتهم لم يقع الطلاق وان ادعى الزوج انها وكلتهم فانه يقع الطلاق لكن لا يجب المال هذا اذا خاع الزوج فان باع منهم تطليقة بالنسي درهم قال ابو بكر الاسكاف فهذا والخلع سواء وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الكبرى \* في الاصل اذا قال لغيره اخلع امرأتى فان ابنت فطلقها فابنت المرأة الخلع فطلقها الوكيل ثم قالت انا اختلعت فخالعها جاز ان كان الطلاق رجعيًا كذا في المحيط \* رجل قال لرجل اخلع امرأتك على هذا العبد او هذه الالف او هذه الدار ففعل فالقبول الى المرأة فان قبلت اخلع طلقت وعليها تسليم البدل المسمى فان استحق البدل ضمننت ولو قال اخلعها على عبدي هذا او داري هذه او الفى هذه ففعل وقع الخلع ولا يحتاج الى قبول المرأة ثم يتم الجماع بقول الزوج خلعت ولا يحتاج الى ان يقول الاجنبي قبلت \* امرأة قالت لزوجها اخلعني على دار فلان او على عبد فلان ففعل وقع الخلع منعها ولا يحتاج الى قبول صاحب الدار والعبد وعليها تسليم الدار والعبد الى الزوج فان تعذر كان عليها القيمة فلان ابتداء الزوج بان قال قد طلقتك او خالعتك على دار فلان كان القبول اليها لا الى صاحب الدار ولو خاطب الزوج صاحب العبد والمرأة حاضرة فقال خالعت امرأتى على صبدك هذا وقبلت المرأة لم يقع الخلع حتى يقبله صاحب العبد ولو كانت البداية من الاجنبي والبدل لغير المخاطب بان قال اخلع امرأتك

امراً تك على عبد فلان هذا اودار فلان هذه او على الف فلان هذه والقبول الى صاحب العبد والدار والالف لا الى المرأة • الإجتبي اذ اقال اخلع امرأتك على الف درهم على ان فلا ناصم من لها تفعل كان القبول الى النضمين لا الى المخاطب ولا الى المرأة في هذا قبول • ولو كانت المرأة هي المخاطبة بان قالت اخلعني على الف على ان فلا ناصم من فخلعها كان الخلع واقباً معيراً فان ضمن فلان المال اخذ الزوج ابهما شاء وان ابى للضمان اخذ المرأة بالمال ولو قال ارجل اخلع امرأتك على هذا العبد فقال خلعت فإذا العبد ارجل آخر فقبل مولى العبد لا يلتفت الى قبوله ويكون القبول الى المرأة كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري • اذ اركل احد الزوجين صبيها او معتوها او مملوكا بالقيام مقامه بالخلع والاختلاع جاز ذلك كذا في المبسوط • لو قال اخلعني نفسك او قال اخلعني فالمسئلة على وجوه ثلاثة احدها ان يقول اخلعني نفسك بمال ولم بقدر فقالت خلعت بنفسى منك بالف ففي هذا الوجه لا يقع الطلاق ما لم يقل الزوج اجزت كذا في فتاوى قاضي خان • وهو ظاهر الرواية وروى ابن سماعة انه يصح الخلع وبه اخذ بعض مشائخنا كذا في الفصول العمادية • والثاني ان يقول لها اخلعني نفسك بالف درهم فقالت خلعت في رواية يتم الخلع بالف درهم وان لم يقل الزوج اجرت وهو الصحيح • والثالث ان يقول لها اخلعني نفسك ولم يزد عليه فنالت اختلعت ذكر في المنقهي عن ابي يوسف راجح ان لا يكون خلعاً • وروى ابن سماعة عن محمد راجح اذا قال لها اخلعني نفسك فقالت اختلعت يقع طلاق بائن بغير بدل كانه قال لها ابيني نفسك وبه اخذ اكثر المشافخ راجح وان كان الخطاب من قبل المرأة فقالت اخلعني او بارئني فقال الزوج فعلت فهذا وما كان الخطاب من قبل الزوج في الوجوه سواء كذا في فتاوى قاضي خان • اذ قال لها اخلعني نفسك بغير مال فقالت خلعت تم الخلع بقولها • قالت اخلعني بغير مال اذ قال الزوج خلعت يقع الطلاق هكذا في المحيط • لو قال لها اخلعني نفسك بكذا ثم لمقنها بالعريضة حتى قالت اختلعت وفي لا تعلم بذلك فالصحيح انه لا يتم الخلع ما لم تعلم المرأة ذلك كذا في محيط السرخسي • لو ادعى رجل الرسالة من امرأة الرجل اليه ان يطلقها او يمسكها فقال الزوج لا امسكها بل اطلقها فقال الرسول ابرأتك فمن جميع مالها ما يك فطلقها فانكرت المرأة امره بالابراء والرسول يدعيه فان ادعى الزوج مالها او كالتها اليه كذلك وقع وهي على حق وان لم يدع فان كان الرسول قال ابرأتك من حقها على ان تطلقها فالطلاق غير واقع

وان لم يقل على ان تطلقها فالطلاق واقع وهي على حقها كذا في فتح القدير \* لو قال فصولي طلقها على الف فقال طلقت يتوقف فان اجازت يقع الطلاق والا فلا كذا في العتابة \* رجل خلع ابنته من زوجها ان كانت البنت كبيرة وضمن الاب بدل الخلع تم الخلع كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل خالع ابنته الكبيرة على صداقها باذنها جاز عليها \* ولو بلا اذن ولم تجز ايضا فان لم يضمن الاب المهر لا يجوز ولا يقع وان اجازت وقع وبرئ من الصداق وان ضمن وقع الطلاق فاذا بلغ الخبر اليها فاجازت نفذ عليها وبرئ الزوج وان لم تجز رجعت عليه بمهرها والزوج يرجع على الاب بحكم الضمان كذا في الوجيز للكردي \* من خلع ابنته وهي صغيرة بماله لم يجز عليها فلا يسقط المهر ولا يستحق مالها هل يقع الطلاق فيه روايتان والاصح انه يقع كذا في الهداية \* ان خلعها على الف وهي صغيرة على ان الاب ضامن للالف فالخلع واقع والالف على الاب وان شرط الالف عليها يتوقف على قبولها ان كانت اهلا للقبول بان تقف بان الخلع شرع سالباً والنكاح شرع جالبان قبلت وقع الطلاق اتفاوا لكن لا يجب المال وان قبل الاب منها صح في رواية وفي رواية لا يصح وهذا اصح كذا في الكافي \* اذا خلع الصغيرة ولم يضمن المهر توقف على قبولها فان قبلت طلقت ولا يسقط المهر وان قبل الاب عنها فعلى الروايتين وان ضمن الاب المهر وهو الف درهم طلقت ويلزمه خمسمائة استحساناً كذا في الهداية \* هذا اذا لم يدخل بها وان دخل بها فلها جميع المهر والاب يضمنه للزوج كذا في الفصول العمادية \* وان كان الخلع بين الزوج وام الصغيرة ان اضافت الام البدل الى مال نفسها او ضمننت يتم الخلع كما لو كان الخلع مع الاجنبى وان لم تضاف ولم تضمنه هل يقع الطلاق كما يقع في خلع الاب لارواية فيه والصحيح انه لا يقع \* وان كان العاقد اجنبياً ولم يضمن البدل هل يتوقف الخلع قال بعضهم ان كانت تعقل العقد وتعتبر يتوقف الخلع على قبولها وقال بعضهم لا يتوقف \* ولو اختلعت الصغيرة التي تعقل وتعتبر من زوجها على صداقها يقع طلاق يائن ولا يسقط الصداق ولو وكلت الصغيرة وكيلها بالخلع ففعل الوكيل ففيه روايتان في رواية يصح التوكيل ويتم الخلع بقبول الوكيل كما يتم بقبول الصغيرة وفي رواية اذا لم يضمن الوكيل البدل لا يقع الطلاق كما لو كان الخلع من الاجنبى \* اذا خالع الاب على ابنة الصغير لا يصح ولا يتوقف على اجازته كذا في فتاوى قاضيخان \* خلع السكران والمكره جائز عندنا وخلع الصبي باطل والمعترة والمغمى عليه

من مرض بمنزلة الصبي في ذلك هكذا في المبسوط • الأمة اذا اختلعت من زوجها لو طلقها على جعل فانه يقع الطلاق ولا تؤاخذ بالجعل في الحال وانما تؤاخذ به بعد العتق وان اختلعت باذن المولى تؤاخذ به في الحال وتباع فيه الا ان يفديها المولى والمدة وام الولد في ذلك كالامة الا انها لا تحتمل البيع فتؤدى البدل من كسبها اذا التزمت باذن المولى والمكاتبه لا تؤاخذ ببذل الخلع الا بعد العتق لهواء اختلعت بغير اذن المولى او باذنه واذا اختلعت الامة من زوجها بمهرها بغير اذن مولاه يقع الطلاق ولكن لا يسقط المهر كذا في المحيط • اذا خلع الامة مولاه على رقبته وزوجها حر فالخلع واقع بغير شيء ولو كان الزوج مكاتباً او مبداء او مدبراً جاز الخلع فصارت الامة لسيد العبد والمدبر ونبت المكاتب فيها حق الملك • امتان تحت حر خلعهما المولى على رقبة احدهما بغيرها بطل الخلع فيها وصح في اخرى ويقسم الثمن على مهرهما فما اصاب مهر التي صح خلعها فهو للزوج من رقبة الاخرى ولو خلع كل واحدة منهما على رقبة الاخرى وقع الطلاقان البائتان بغير شيء ولو طلق كل واحدة منهما على رقبة صاحبتها يقع رجعيان كذا في الاختيار شرح المختار • امة تحت مبد خلعها مولاه دأى • د في بدء وقبل العبد ذلك جاز سواء كان باذن المولى او بغير اذنه ولا يشترط قبول الامة ولو استحق العبد الذي جعل بد لا في الخلع فالخلع ماض ولا ضمان على المولى وكانت قيمته في رقبة الامة نيام فيها الا ان يفديها المولى وان ضمن المولى الدرك للعبد يرجع عليه بحكم الضمان فان كان على الامة دين كان قبل الخلع تباع ويقضى به دين الغرماء فان بقي من ثمنها شيء كان لمولى الزوج وان كان ما بقي من ثمنها لا يفي بقيمة العبد المستحق ضمانت الامة تمام القيمة اذا امتنعت ولو ان الغرماء ابرأوها من الدين قبل البيع او بعده تؤاخذ بقيمة العبد كما قبل الابراء ولا تسلم رقبته المولى الزوج ولو ضمن مولاه الدرك في العبد بيعت هي في دينها وضمن المولى قيمة العبد المستحق لمولى العبد ولا ضمان على الامة وان امتنعت ولو ان المولى خلعها على رقبته ولادين عليها وام بضمن المولى سامت لمولى الزوج وان كان عليها دين بيعت في الدين فان فضل شيء اخذ لمولى الزوج ولا ضمان على المولى ان لم ينف الغاضل بقيمتها فان ابرأ الغرماء الامة من الدين قبل البيع سامت الرقبة لمولى الزوج ولا شيء لمولاه وان كان الابراء بعد البيع سام الثمن لمولى الزوج فان كان في الثمن فضل على القيمة فالفضل له وان كان فيه نقصان فانقصان على مولى الامة ان كان من الدرك

وان لم يضمن فعلى الامة تؤاخذ به بعد العتق كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري \* اذا  
اختلعت في مرضها بمهرها الذي كان لها على زوجها ثم ماتت في العدة فله الاقل من ميراثه  
منها ومن المهران كان يخرج من ثلث ماله وان لم يكن لها مال سوى ذلك فله الاقل من ميراثه  
منها ومن الثلث وان ماتت بعد انقضاء العدة فله المهر من ثلث ماله وان كان لم يدخل بها  
فاختلعت منه في مرضها بمهرها فنقول ان نصف المهر فقد سقط من الزوج بالطلاق قبل الدخول  
لا من جهتها والنصف الباقي له من ثلث ماله وكذلك ان كانت اختلعت منه باكثر من مهرها  
فنصف المهر سقط بالطلاق قبل الدخول والنصف الباقي مع الزيادة للزوج من ثلث ماله فان  
برأت من مرضها فله جميع المهر المسمى وان اختلعت وهي صحيحة والزوج مريض فالجميع  
جائز بالمسمى قل اوكثر ولا ميراث لها منه قال وان تبرع اجنبي في مرضه باختلافها من الزوج  
بمال ضمنه للزوج فهو جائز من ثلثه اذا مات من ذلك المرض وان كان الزوج مريضا حين  
فعل الاجنبي هذا بغير رضاها فلها الميراث اذا مات الزوج قبل انقضاء عدتها كذا في المبسوط \*  
ان كان الزوج ابن عم لها والمرأة مدخولا بها فان كان لا يرث منها بحق القرابة بان كانت عصبة  
اخرى اقرب منه فهذا مالو كان الزوج اجنبيا سواء وان كان يرث منها بحق القرابة وقد ماتت بعد  
انقضاء العدة فانه ينظر الى بدل الخلع والى قدر ميراثه منها بحق القرابة فان كان بدل الخلع قدر ميراثه  
او اقل يسلم للزوج ذلك وان كان اكثر فزيادة على ميراثه منها لا يسلم له الا باجازة باقى الورثة  
وان كانت المرأة غير مدخول بها فان نصف المهر يسلم للزوج بالطلاق قبل الدخول فلم تعتبر  
المرأة متبرعة في ذلك النصف وانما تعتبر متبرعة في النصف الآخر وقد صارت متبرعة  
على الوارث فينظر الى ذلك النصف والى قدر ميراثه منها فيسلم للزوج الاقل منها هذا اذا  
ماتت من مرضها وان برأت منه سلم للزوج جميع ما سمت له بمنزلة مال ووهبت له شيئا ثم برأت  
من مرضها كذا في المحيط \* امرأة لها ابنا م وهما وارثاها تزوجت احدهما ودخل بها ثم خلعت  
بمهرها في مرض موتها ولا مال لها غيره وماتت في العدة فالمهر بينهما ولو طلقها على مهرها  
وماتت في العدة فهو طلاق رجعي فله النصف بالزوجية والباقي بينهما نصفان كذا في الكافي \*  
الباب التاسع في الظهار \* الظهار هو تشبيه الزوجة او جزء منها شائع او معبر به من الكل بما لا يحل النظر  
اليه

اليه من المحرمه على التابيد ولو برضاع او صهرية كذا في فتح القدير \* سواء كانت الزوجة حرة او امة او مكاتبه او مدبرة او ام ولدا وكتابتة كذا في السراج الوهاج \* وشرطه في المرأة كونها زوجه وفي الرجل كونه من اهل الكفارة فلا يصح ظهار الذمي كالصبي والمجنون كذا في فتح القدير \* فان تزوج امرأة بغير امرها ثم ظاهرها ثم اجازت النكاح فالظهار باطل ولو ان العبد او المدبرة او المكاتب ظاهرا من امراته صح ظهاره كذا في السراج الوهاج \* فلو ظاهرا من امته موطوءة كابنت او غير موطوءة لا يصح كذا في فتح القدير \* وكذا لو شبهها بالمحرمه حرمة مؤقتة كالمطلقة فلها لا يصح الظهار كذا في ملخص المحيط \* ركن الظهار هو قوله لامرأته انت على كظهر امي او ما يقوم مقامه في اذاعة معناه كذا في النهاية \* اذا قال لها رأسك على كظهر امي او وجهك او رقبتك او فرجك بصير مظاهرا وكذا اذا قال لها بدنك على كظهر امي او ربك او نصنك وسحوذاك من الاجراء الشائعة كذا في البدائع \* اذا ذكر جزء لا يعبر به من جميع البدن كاليد والرجل لم يثبت الظهار كذا في محيط السرخسي \* ان قال ظهر ك على كظهر امي او كبطنها او كفرجها لا يكره ظهارا كذا في الجوهرة النيرة \* لو قال انت على كركبة امي في القياس يكون مظاهرا او قال له افخذك على كفخذ امي لا يكون ظاهرا كذا في فتاوى قاضيخان \* ان اشبهها بعضو من امه لا يجوز له النظر اليه فهو كشبهه بظهرها وكذا اذا شبهها بمن لا يحل له مناكحتها على ما يبعد من ذوات محارمه مثل اخته او صمته او امه من الرضاع او اخته من الإصاح كذا في الجوهرة النيرة \* ان شبهها به لم يحل النظر اليه كالشعر والوجه والرأس واليد والرجل لا يكون ظاهرا كذا في فتاوى قاضيخان \* لو قال انت على كظهر امك كان مظاهرا سواء كانت مدخولا بها او لا او قال كظهر بنتك ان كانت مدخولا بها كان مظاهرا والا فلا كذا في السراج الوهاج \* ان شبهها بامراة الاب او الامن يكون ظهارا دخل بها او لم يدخل بها الاب او الامن \* ولو شبهها بامراة زني بها ابوه او ابنته قال ابو يوسف رح يكون ظاهرا وهو الصحيح \* ولو شبهها بامراة ابنة امراة قد زنى بها يكون ظاهرا كذا في الظهيرية \* لو قبل اجنبية بشهوة او نظر الى فرجها بشهوة لم شبه زوجته بابنتها لم يكن هذا مظاهرا في قول ابى حنيفة رح ولا يشبه هذا الوطئ اذ في المحيط \* وحكم الظهار حرمة الوطئ والدوام الى غاية الكفارة كذا في فتاوى قاضيخان \* ان وطئها قبل ان يكفر استغفر الله تعالى ولا شيء عليه غير الكفارة الاولى ولا يعاود حتى يكفر كذا في السراج الوهاج \*

لرّ ظاهراً منها ثم طلقها طلاقاً بائناً ثم تزوجها لا يحل له وطؤها والاستمتاع بها حتى يكفر وكذا اذا كانت زوجته أمة فظاهر منها ثم اشتراها حتى بطل النكاح بملك اليمين وكذا لو كانت جرة فارتدت من الاسلام ولحققت بدار الحرب فسيبث ثم اشتراها وكذا اذا ظاهر منها ثم ارتدت من الاسلام في قول أبي حنيفة رج وكذا اذا طلقها ثلثاً فتزوجت بزواج آخر ثم صارت الى الاول لا يحل له وطؤها بدون تقديم الكفارة عليه كذا في البدائع \* ولو ارتدتا معاً ثم أسلما فهما على الظهار في قول أبي حنيفة رج كذا في فتاوى قاضي خان \* هذا كله في الظهار المطلق والموبد اما في الموقت كما اذا ظاهر مدة معلومة كايوم والشه والسنة فانه ان قربها في تلك المدة يلزمه الكفارة وان لم يقربها حتى مضت المدة سقط عنه الكفارة وبطل الظهار كذا في الجوهرة النيرة \* للمرأة ان تطالب المظاهر بالبرطي وعليها ان تمنعه من الاستمتاع بها حتى يكفر كذا في فتم القدير \* المظاهر اذا لم يكفر ورفع امره الى القاضي يحبس القاضى حتى يكفر او يطلق كذا في الظهيرية \* ان قال كبرت صدق ما لم يعرف بالكذب كذا في النهر الفائق \* لو قال لامرأته انت على كظهر امي كان مظاهراً سواء نوى الظهار او لانية له اصلاً وكذا اذا نوى الكرامة والمنزلة والطلاق او تحريم اليمين لا يكون الاظهار او لو قال اردت به الاخبار عما مضى كذباً لا يصدق في القضاء ولا يسمع للمرأة ان تصدقه كما لا يسمع للقاضي ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى وكذا اذا قال انما منك مظاهر او ظاهر تك فهو مظاهر نوى الظهار او لانية له واى شيء نوى لا يكون الاظهار وان اراد به الخبر من الماضي كان لا يصدق قضاء ويصدق ديانة وكذا لو قال انت على كظهر امي او كفخذ امي او كفرج امي فهذا وقوله انت على كظهر امي على سواء كذا في البدائع \* ان قال انت منى كظهر امي او عندي او معنى فهو مظاهر كذا في الجوهرة النيرة \* لو قال لها انت امي لا يكون مظاهراً او ينبغي ان يكون مكروهاً ومثل ان يقول يا ابنتي ويا اختي ونحوه ولو قال لها انت امي مثل امي او كامي ينوى فان نوى الطلاق وقع بائناً وان نوى الكرامة او الظهار فكما نوى هكذا في فتم القدير \* وان لم يكن له نية فعلى قول أبي حنيفة رج لا يلزمه شيء محملاً للفظ على معنى الكرامة كذا في الجامع الصغير \* والصحيح قوله هكذا في غاية البيان \* وان نوى التحريم اختلفت الروايات فيه والصحيح انه يكون ظهاراً عند الكل قال لها انت مثل امي ولم يقل على ولم ينو شيئاً لا يلزمه شيء في قولهم كذا في فتاوى قاضي خان \* ليرى ان وطئت وطئت امي



فلا شيء عليه كذا في غاية العروجي \* إذا قال لها أنت على حرام كما هي ونوى الطلاق أو الطهارة  
أو الإيلاء فهو على ما نوى وإن لم ينو شيئا يكون طهارة في قول محمد بن حمرج وذكر الخصاص الصحيح  
من مذهب أبي حنيفة رح ما قال محمد بن حمرج كذا في فتاوى فاضلي خان \* ولو قال أنت على حرام  
كظهر أمي ونوى طلاقا أو إيلاء لم يكن الاظهار عند أبي حنيفة رح وعندهما يكون طلاقا وإن نوى  
التحريم أو إني له فهو طهارة بالاجماع \* ولو قال لا مراثة أنت على كظهر أبي أو الغريب أو كظهر  
رجل أجنبي لم يكن مظاهرا كذا في محيط السرخسي \* ولو قال كفر ج أبنى كان  
مظاهرا \* لا تكون المرأة مظاهرة من زوجها عند محمد بن حمرج و الفتوى عليه وهو الصحيح هكذا  
في السراج الوهاج \* وشرط الطهارة أن يكون الزوج من أهل الكفارة فلا يصح طهارة الذمي كالصبي  
والمجنون \* ولو طاهر فجن ثم أفاق فهو على حكم الطهارة ولا يكون عائدا بالاداة هكذا في فتح  
القدير \* ومن الشرائط أن لا يكون معنوها ولا مدوها ولا مبرما ولا مغمى عليه ولا نائما  
فلا يصح طهارة هؤلاء وكونه جادا ليس بشرط لصحة الطهارة حتى يصح طهارة الهزل وكذا كونه  
طائعا أو عامدا ليس بشرط عندنا فيصح طهارة المكره والخاطيء كما يصح طلاقه وكذا الخلوة من شرط  
الخيار ليس بشرط عندنا فيصح طهارة شارط الخيار كذا في البدائع \* وطهارة السكران لازم وطهارة  
الأخرى بكتابة أو إشارة تعرف وهو ينوى لازم كالطلاق كذا في الباتارخانية \* سلم زوج  
المجوسية نظاهر منها قبل عرض الإسلام عليه صح لأنه من أهل الكفارة كذا في البحر الرائق \* الطهارة  
لا يوجب نقصان العدد ولا موجب البينونة وإن طالت المدة كذا في التاتارخانية \* يصح الطهارة  
من الصغيرة والرتقاء والقرناء والحائض والنفساء والمجنونة وغير المدخول بها كذا في غاية  
العروجي \* لو طلق امرأته طلاقا رجعيا ثم طاهر منها في مدتها صح طهارة كذا في السراج الوهاج \*  
لا يصح الطهارة من المطلقة ثلاثا ولا من الباتنة والمختلعة وإن كانت في العدة كذا في البدائع \* ولو طلق  
المظاهر امرأة موصولا بالطهارة لا كفارة عليه إجماع الانتفاء العود كذا في الغبائية \* إذا قال لها أنت  
على كظهر أمي فداها وبعد فداها وطهارة واحدة أنت على كظهر أمي فداها وإذا جاء بعد فداها  
طهارة فإن كفر اليوم لم يحزم الطهارة الذي وقع بعد الفدا كذا في المحيط \* إن قال أنت على كظهر أمي  
كل يوم فهو طهارة واحدة واحدة \* ولو قال أنت على كظهر أمي في كل يوم يتجدد الطهارة  
يتجدد كل يوم فإذا مضى اليوم بطل طهارة ذلك اليوم وكان مظاهرا في اليوم الآخر طهارة

جد بدا وله ان يقربها في الليل كذا في الكافي \* أنت على كظهر امي كل يوم طهارا بتعدد الطهار فيكون  
 مظاهرا في كل يوم ويتجدد بتعدد اليوم فاذا مضى اليوم بطل طهار ذلك اليوم وكان  
 مظاهرا في اليوم الاخر طهارا جد بدا وله ان يقربها في الليل فان كفر في يوم بطل طهار ذلك  
 اليوم وما في الغيد \* اذا قال انت على كظهر امي كلما جاء يوم فانه يكون مظاهرا منها اذا جاء يوم  
 ولا ينتهي طهار هذا اليوم بهضيه وكذلك كلما جاء يوم صلاه مظاهرا طهارا آخر مع بقاء الاول  
 لا يبطله الا الكفارة هكذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* في المنتقى اذا قال لها انت على كظهر امي  
 رمضان كله ورجب كله مكفر في رجب سقط منه طهار رجب و طهار رمضان استحسانا والظهار  
 واحد وان كفر في شعبان لم يجز قال اريئت لوقال لها انت على كظهر امي ابدا الا يوم الجمعة ثم  
 كفر ان كفر في يوم الاستثناء لم يجز وان كفر في اليوم الذي هو مظاهر فيه اجزاء من الكل \* اذا  
 طهارا لرجل من امرأته ثم قال رجل لامرأته انت على مثل امرأة فلان فهو مظاهر منها كذا  
 في المحيط \* ولو طاهر من امرأته ثم اشرك اخرى معها او قال انت على مثل هذه بنوي الطهار  
 صح وكذا بعد موتها وبعد النكفر كذا في العتابة \* ولو قال للثالثة اشركتك في طهارهما فهو مظاهر  
 من الثالثة طهارا بين كذا في التهذيب \* ان قال لثلاثه انتن على كظهر امي صار مظاهرا منهن  
 وعليه لكل واحد كفاة كذا في الكافي \* لو طاهر من امرأته مزارا في مجلس او مجالس فعليه  
 اكل طهار كفاة الا ان ينوي به الا ول كما ذكرنا لا سبعا وبغيره وقيل فرق بين المجلس  
 والمجالس والمعتمد هو الاول هكذا في البحر الرائق \* يصح طهار زوجته تعليقا بان قال ان  
 دخلت الدار وان كلمت فلانا فانت على كظهر امي كذا في البدائع \* ولو قال لاجنبية اذا  
 تزوجتك فانت على كظهر امي فتزوجها يكون مظاهرا ولو قال اذا تزوجتك فانت طالق  
 ثم قال اذا تزوجتك فانت على كظهر امي فتزوجها يلزمه الطلاق والظهار جميعا لانهما يمتان  
 في حالة واحدة وكذا لو قال اذا تزوجتك فانت على كظهر امي وانت طالق فتزوجها يلزمه  
 جميعا ولو قال اذا تزوجتك فانت طالق وانت على كظهر امي فتزوجها يقع الطلاق ولا يلزمه  
 الطهار صندا به حنيفة رح كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال لاجنبية انت على كظهر امي  
 ان دخلت الدار لا تصم حتى لو تزوجها قد دخلت الدار لا يصير مظاهرا بالاجماع \* اذا  
 طلق

علق الظهار بشرط ثم ابانها قبل وبحود الشرط ثم وجد الشرط وهي في العدة لا ينزل الظهار كذا في البدائع \* لو قال انث على كظهر امي ان شاء الله تعالى لا يكون ظهارا ولو قال انت علي كظهر امي ان شاء فلان او قال انث علي كظهر امي ان شئت فهو على المشبهة في المجلس كذا في فتاوى قاضي خان \* لو قال ان قربتك فانت علي كظهر امي كان مؤثما من تركها اربعة اشهر بان لا يلاء وان قربها في الالة الا شهر لزومه الظهار وان اذنت باللاء ثم تزوجها مبرها فهو مظاهر كذا في المسوط \* الباب العاشر في الكفارة \* الكفارة انما تجب على الظاهر اذا قصد وطئها بعد الظهار وان رضى ان تكون محرمة عليه بالظهار ولا يجوز على وطئها لم يحب طئه الكفارة اما اذا عزم على وطئها او وجبت عليه الكفارة بحبر على التكبير وان هزم بعد ذلك ان لا يطأه سقط عنه الكفارة وكذا لو مات احدهما بعد العزم كذا في البدائع \* كدارة الظهار منق رقعة فاجلدا الرق في ملكه معرونا بنية الكفارة وجنس ما ينمغي من المانع قائم بلان دل كذا في الجوهرية النيرة \* ويستوى فيه الكافر والمسلم والذكور والانثى والصغير والكبير كذا في شرح الفتاوى المبرحة \* اذا اعتق نصف الرقبة ثم اعتق نصفها الآخر قبل ان يجامعها حاز من الكفارة وبعدم احاد معها لا يجوز عنها عندا بنى حنيقة رح \* ولو كان عبد بين اثنين اعتق احدهما نصيبه ان لا يرد لا يجوز منها عندا بنى حنيقة رح سواء كان موسرا او معسرا \* اذا ما اعتق عده وام بنوه من كدارته او نوه من بعد الاعتاق لا يجزئ عنه كذا في المراج الوهاج \* لو اعتق نصف رقمتين بان كان منهن زوجين شريكه عدان لا يجوز هكذا في المسوط \* ويجوز الاصم من كفارة الظهار اذا كان يسمع شيئا وان كان لا يسمع شيئا لا يجوز هكذا في المختار كذا في غاية البيان \* ولا يجوز تحريرا الا حرس لغوات جنس المنفعة وهو التكلم كذا في الكافي \* اذا اختلت المنفعة فهو غير مانع حتى يجوز العداة ومقطوعه احدى اليدين واخذى الرجلين من خلاف بخلاف ما اذا كانا مقطوعتين من جانب واحد حيث لا يجوز كذا في الهداية \* اشل اليدين لا يجزئ لغوات منفعة الجنس كذا في المسوط \* ويجوز المحبوب ولا يجوز تحريرا لا عمى ومن قطع يده او رجلاه ولا يجوز تحريرا للمدبر وام الواد لانها حران من وجه ولا يجوز تحريرا مكاتب ادعى بعض بدل الكفارة ان اعتق مكاتب لم يؤد شيئا جاز كذا في الكافي \* ولو عجز عن اداء بدل الكفارة ثم اعتقه فانه يجوز سواه ان يبدل بدل الكتابة شيئا او لم يؤد كذا في شرح الطحاوى \* ويجزئ الخصم ومنقطع الابن ومنقطع المذاكير

معدنا ولا يجوز متطوع ابهام اليدين وكذلك اذا كان من كل يد ثلث اصابع مقطوعة لم يجوز  
 كذا في النهاية \* يجوز متطوع اصبعين غير الابهام من كل يد لساظ انسان العاجز من الاكل  
 كذا في فتم القدير \* وجاز الرتقاء والقرناء والعشاء والبرصاء والرمداء والخنثى ومقطوع  
 الانف كذا في البحر الرائق \* وحاز العشواء والمخرومة والعنين كذا في غاية السروجى \* ويجوز  
 ذاهب الحاجبين وشعر اللحية وكذا يجوز متطوع الشفتين اذا كان يقدر على الاكل ولا يجوز  
 المجنون والمعتوه فان كان يحن ويغيق يجوز اذا اعتقه في حال افاقته وكذا المريض الذي في  
 حد مرض الموت لا يجزى فاذا كان ير جى ويخاف عليه يجوز \* والمر تدى يجوز عند بعض المشائخ  
 وعند بعضهم لا يجوز والمرتدة نجوز بلا خلاف كذا في المحيط \* وروى ابراهيم من محمد رح اذا  
 اعتق عبدا حلال الدم قد قضى به من ظهارة ثم مفى منه لم يجز كذا في فتم القدير والنهاية \*  
 وذكر الكرخى في المختصر انه لو اعتق عبدا حلال الدم من الظهار اجزاه كذا في شرح المبسوط  
 للرخسى \* اذا اعتق عبدا على جعل بنية الكفارة لم يجز من الكفارة وان استطاع الجعل \* ويجوز  
 اعتاق الآبق اذا علم انه حرة كذا في المحيط \* ولا يجزى الهرم العاجز والغائب المنتطح الا بغير  
 هكذا في غاية السروجى \* لو اعتق طفلا رضيعا من كفارته جاز ولو اعتق ما في بطن جارية تدلى يجوز  
 من الكفارة كذا في السراج الوهاج \* ولا يجوز المغلوج اليابس الشق ولا الزمن ولا المقعد \* واذا  
 اعتق عبده من كفارته وهو مريض لا يخرج من ثلث ماله مائة من ذاك المرض لا يجوز من  
 كفارته وان اجازة الورثة ولو انه برى من مرضه جاز كذا في الناتا ركانية \* ان اعتق عبدا  
 حربيا في دار الحرب لم يجزه من الظهار فان اعتقه في دار الاسلام اجزاه كذا في شرح المبسوط  
 للرخسى \* ولو دخل ذورحم محرم منه في ملكه بلا صنع منه كما اذا ورثه فانه لا يجوز من كفارته  
 بالاجماع وان دخل بصنعة ان نوى من كفارته وت وجرت الصنعة جاز عندنا كذا في السراج  
 الوهاج \* لو اعتق عبدا قد فصبه احد جاز من الكفارة اذا وصل اليه ولو ادعى الغاصب انه وهبه  
 منه فاقام بينة زور وحكم له الحاكم بالعبد لم يجز صفة من الكفارة كذا في البحر الرائق \* لو اعتق  
 المديون جاز من الكفارة وان كانت عليه السعاية في الدين وكذلك لو اعتق المراهون جاز من  
 الكفارة وان كان الراهن معسرا وسعى العبد في الدين كذا في شرح المبسوط للرخسى \*  
 لو اعتق رجل عبده من كفارة غيره بغير امره لم يجز بالاتفاق وينفع العتق من المعتق فان كان امره

بذلك فان قال له اعتق مبدك منى من غير ذكر موض وقع من المعتق عند ابي حنيفة ومحمد  
رح وان قال اعتقه منى على الف وقع من الامر كذا في السراج الوهاج \* ولو وكل رجلا بان يشتري له  
اباه فيعتقه بعد شهر من طهارة فاشتراه البوكيل يعتق كما لو اشتراه ويجزى من طهارة الا مركزا  
في فتاوى قاضى خان في فصل العتق ودعوى النسب \* من وجبت عليه كفارة طهارة  
فاعتق رقتين لا ينوى من احدهما بعينه اجاز عنهما وكذا ان صام اربعة اشهر او اطعم مائة  
وعشرين مسكينا جاز فان اعتق عنهما رتبة واحدة او صام شهرين كان له ان يجعل ذاك عن ايهما  
شاء وان اعتق من طهارة و قتل لم يجز من واحد منهما كذا في الهداية \* هذا اذا كانت الرتبة  
مؤمنة فان كانت كافرة صح من الطهارة كذا في فتح القدير \* اذا طاهر من اربع نسوة له طاعتق رتبة  
ليس له غيرها ثم صام اربعة اشهر متتابعة ثم مرض فاطعم ستين مسكينا ولم ينو في ذاك واحدة  
بعينها اجزاه عنهن استحسانا واذا بان من المظاهر امرأته ثم كفر عنها وهى تحت زوج او مرتدة  
لاحقة بدار الحرب جازت الكفارة عنه واذا ارتد الزوج والعياذ بالله ثم اعتق مبداله من طهارة  
ثم اسلم اجزاه عنه وهذا اصح كذا في شرح المبسوط \* لو قال لعبد ان اشتريتك فانت حر ثم  
اشتراه ينوى كفارة الظهار لا يجوز من الظهار ولو قال عند اليمين من كفارة ظهاري جاز ولو قال  
لعبد ان اشتريتك فانت حر من كفارة يميني او قال بطوعا ثم اشتراده او با من طهارة لم يكن  
من طهارة وكذلك اذا قال ان اشتريته فهو حر تطوعا ثم قال ان اشترينه فهو حر من ظهاري  
ثم اشتراه فهو حر تطوعا ويقع العتق من الجهة التى صلبها أولا ولا يلحقه الفسخ وعلى هذا اذا قال  
ان اشتريت هذا العبد فهو حر من ظهاري ثم قال ان اشتريت فهو حر من يميني ثم اشتراه فهو  
حر من الظهار وكذلك اذا قال ان اشتريته فهو حر من ظهاري من فلانة ثم قال لامرأة اخري  
ثم اشتراه فهو حر من ظهاري الا والى كذا في المحيط \* اذا ظن انه طاهر منها فكفر عنها ثم تبين انه  
ظاهر من اخر من لم يجزه عنها كذا في العتائبة \* اذا لم يجد المظاهر ما يعتق فكفارة الصوم شهر من  
متتابعين ليس فيهما شهر رمضان ولا يوم الفطر ولا يوم النحر ولا ايام التشريق كذا في فائدة البيان \*  
لو جامع امرأته التى طاهر منها بالنهار فاسيا وبالليل فاسيا ما مداونا سببا فانه يستقبل الصوم عند  
البيحانة ومحمد رح واجامعها بالنهار ما بدا استأنف بالاتفاق كذا في شرح الطحاوى \* واذا  
جامع غير التى طاهر منها فان كان وطؤها يفسد الصوم ينقطع التتابع وبازمة الاستيفاف بالاتفاق

وان لم يفسد الصوم بان وقع بالنهار ناسيا او بالليل كيف كان لا يلزمه الاستيناف بالا اتفاق كذا في غاية البيان \* اذا كفر بالصيام واطرب يوما به بذر مرض او سفر فانه يستأنف الصوم وكذا لوجاء يوم الفطر او يوم النحر او ايام التشريق فانه يستأنف الصوم فان صام هذه الايام ولم يفطر فانه يستأنف ايضا كذا في الجوهرة النيرة \* ان صام المظا هر شهرين بالاهلة اجزاء وان كان كل شهر تسعة وعشرين يوما وان صام بغير الاهلة ثم فطر لتمام تسعة وخمسين يوما فعليه الاستقبال فان صام خمسة عشر يوما ثم صام شهرا بالاهلة تسعة وعشرين ثم خمسة عشر يوما اجزاء وهذا بناء على قولهما فاما عند ابي حنيفة رح لا يجزيه كذا في المبسوط \* ان صام رمضان في السفر من ظهارة مع شعبان اجزاء في قول ابي حنيفة رح كذا في التاتار خانية \* ان اكل في صوم الظهار ناسيا الصوم لم يضره كذا في النهاية \* لو صام شهرين متتابعين ثم قدر على الاعتاق قبل غروب الشمس في آخر ذلك اليوم بحب عليه العتق ويكون صومه تطوعا والافضل له ان يتم صوم هذا اليوم ولو انه لم يتمه و افطر لا يجب عليه القضاء عندنا \* ولو قدر على الاعتاق بعد غروب الشمس في آخر ذلك اليوم جاز صومه من كفارته كذا في شرح الطحاوي \* المعتبر في ايسار المكفر واعساره وقت التكفير لا وقت الظهار حتى لو طهر وهرغنى وكان وقت التكفير معسرا اجزاء الصوم ولو كان على العكس لم يجز كذا في السراج الوهاج \* من ملك رقية لزمه العتق وان كان يحتاج اليها وكذا ملك ثمن رقية من النفدين ولا اعتبار بالمسكن وما فيه من الثياب التي لا بد منها انما يعتبر الفضل كذا في المحيط \* معسر له دين على الناس اذا لم يقدر على اخذه من مديونه فقد عجز عن التكفير بالمال فيجزيه الصوم اما اذا قدر على اخذه منه لم يجزه الصوم وان كان له مال ووجب عليه دين مثله يجزيه الصوم بعدما قضى دينه كذا في البحر الرائق \* لم يجز للعبد ولو مكاتب او مستسعي الا الصوم ولو اعتق منه المولى او اطعم ولو باصره لم يجز كذا في النهر الفائق \* بخلاف الفقير اذا اعتق منه ميرة او اطعم انه يجوز كذا في البدائع \* فان عتق قبل ان يكفر فملك مالا فكفارته بالعتق كذا في المبسوط \* وليس للمولى منعه من هذا الصوم كذا في النهر الفائق \* بخلاف صيام النذر وكفارة اليمين لان له ان يمنع من ذلك كذا في البدائع \* صوم العبد مقدر بالشهرين المتتابعين هكذا في التبیین \*

إذا لم يستطع المظاهر الصيام اطعم ستين مسكينا كذا في السراج الوداج \* الفقير والمسكين صومه فيها كذا في البحر الرائق \* ولا يجزيه ان يعطي من هذه الكفارة من لا يجزيه ان يعطيه من زكاة المال الا فقراء اهل الذمة فانه يعطيهم من هذه الكفارة في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله بفقراء اهل الاسلام احب اليها \* ولا يجزيه ان يعطي فقراء اهل الحرب وان كانوا اصحاء صلبين في دار الكذا في شرح المبسوط \* لو دفع بتدبيره ما ملكه ليس بمصرف لجزاه عند ابي حنيفة ومحمد ربح كذا في البحر الرائق \* وان امر غيره ان يطعم عنه من ظهاره ففعل جاز ولا يكون لهما مؤثر ان يرجع على الامر في ظاهر الرواية لانه يحتمل الغرض او الهبة فلا يرجع الشك كذا في الكافي \* وان قال الامر على ان يرجع على رجوع المأمور على الامر كذا في التلخيص خاتمة \* او تصدق عنه تغير امره لم يجز كذا في شرح المبسوط \* يطعم كل مسكين نصف صاع او صاعا تمر او شعير او قيمته وان اعطى من اموال منويين من تمر او شعير جاز لحصول المتصور كذا في الكافي \* ولو تبرع البر وسويقه مثله في اعتبار نصف الصاع ودقيق الشعير وسويقه مثله كذا في الحوارة النيرة \* ولو ادى نصف صاع من تمر جيد يبلغ نصف صاع من حنطة لا يجوز وكذا لو ادى اقل من نصف صاع حنطة يبلغ صاعا من تمر او شعير لا يجز \* والاصل فيه ان كل جنس هو منصفه من عليه من الطعام لا يكون بدلا عن جنس آخر هو منصوص عليه وان كان في القيمة اكثر \* وان دى الثلث اصاء من الذرة يبلغ قيمتها منويين من الحنطة جاز قال هشام انما يجوز اذا اراد ان يجعل الذرة بدلا من الحنطة اما اذا اراد ان يجعل الحنطة بدلا من الذرة لا يجوز كذا في المحيط \* لو اعطى من كدارة ظهاره مسكينا واحدا ستين يوما كل يوم نصف صاع جاز كذا في الفتاوى السراجية \* ولو اعطى مسكينا واحدا كله في يوم واحد لا يجزيه الا من يومه ذلك وهذا في الامطاء بدنة واحدة واحدة واحدة من غير خلاف اما اذا ملكه بدفعات فقد قيل يجزيه وقيل لا يجزيه الا من يومه ذلك وهو الصحيح كذا في التبيين \* لو اعطى ثلثين مسكينا كل مسكين صاعا من حنطة لا يجوز الا من ثلثين وعليه ان يعطى ثلثين مسكينا ايضا كل مسكين نصف صاع من حنطة كذا في السراج الوداج \* اذا اعطى ستين مسكينا كل مسكين مدا من حنطة لم يجزه وداية ان يعيد مدا آخر على كل مسكين فان لم يجد الا من فاعطى ستينا آخرين كل مسكين مدا لا يجزيه كذا في المحيط \* لو ادى الى المكاتبين مدا مدائهم ردوا الى الرق ومواليهم اغنياء ثم كوتبوا ثانيا ثم اهد عليهم لم يجزه لانه صاروا بحال

لا يجوز الاداء اليهم فصاروا كجنس آخر كذا في البحر الرائق \* لو اطعم ستين مسكينا كل مسكين صاعا من بر من ظهارين في امرأة او امرأتين لم يجز الا من احدهما عند ابى حنيفة و ابى يوسف رح كذا في الكافي \* لو اعطاه نصف الصاع من احدى الكفارتين ثم اعطى النصف الاخر اياه من الكفارة الاخرى جاز بالاتفاق كذا في غاية البيان \* لو كانت الكفارتان من جنسين مختلفين فانه يجوز بالاجماع \* لو امتق نصف رقبته ولحم شهرا او اطعم ثلثين مسكينا لا يجوز من كفارته كذا في شرح الطحاوى \* فان غداهم وعشاهم واشبعهم جاز سواء حصل الشبع بالتليل او الكثير كذا في شرح النقاية لابي المكارم \* فلو غداهم يومين او عشاهم كذلك او غداهم وسحرهم او سحرهم يومين اجزاه كذا في البحر الرائق \* واوفقها واداءها الغداء والعشاء كذا في غاية البيان \* لو غدا ستينا وعشاستينا خيرهم لا يجوز ان يعيدهم على احد الستينين منهم فداء وعشاء كذا في التبيين \* والمستحب ان يكون الفداء والعشاء بخبز وادام كذا في شرح النقاية لابي المكارم \* ولا بد من الادام في خبز الشعير والذرة ايمكندا الاستيفاء الى الشبع بخلاف خبز البر ولو كان ثيمنا اطعمهم صبي نطيم ام يجزى وكذا لو كان بعضهم شعبان قبل الاكل كذا في التبيين \* اذا كانوا غلمانا يعتدل مثلهم يجوز كذا في المحيط \* ولو اطعم مسكينا واحدا ستين يوما كل يوم اكلتين مشبعتين جاز ولو اطعم مائة وعشرين مسكينا دفعة واحدة فعليه ان يطعم احدا الفريقتين اكلة مشعبة اخرى كذا في السراج الزهاج \* اذا غداهم واعطاهم قيمة العشاء او عشاهم واعطاهم قيمة الغداء يجوز هكذا ذكر في الاصل \* وفي البتاني اذا غداه واعطاه مدافيه روايتان كذا في المحيط \* يجب تقديم الاطعام على القربان وان قربها في خلافه لم يستأنف كذا في فتح القدير \* الباب الحادى عشر في اللعان \* اللعان عندنا شهادات مؤكدة بالايان من الجانبين مقرونة باللعن والغضب قائمة مقام حد القذف في حقه ومقام حد الزنا في حقها كذا في الكافي \* اذا قذف امراته مرات فعليه لعان واحد كذا في المبسوط \* واجمعوا الله لا تلبس بين الزوجين الامرة واحدة كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصيري \* ولا يحتمل العفو والابراء والصلح وكذا لو عفت منه قبل المرافعة او صالحته على مال لم يصح وعليها رد بذل الصالح ولها ان تطالبه باللعان بعد ذلك ولا يجزى فيه النيابة حتى لو وكل احد الزوجين باللعان لا يصح التوكيل فاما التوكيل بالبيئة فجائز عند ابى حنيفة ومحمد رح هكذا في البدائع \* سببه قذف الرجل امراته قذفا



بوجب الحد في الاجانب فيجب به اللعان بين الزوجين كذا في النهاية \* اذا قال لها يلزاني  
او انت زني او رأيتك تزني فانه يجب اللعان كذا في السراج الوهاج \* اذا قذف الرجل  
امراته بالزنا وهي ممن لا يحد قذفها لا يجري بينهما اللعان بان كانت وطئت بشبهة او كانت  
ظهر زناها بين الناس قبل ذلك او لها ولد من غير اب معروف كذا في غاية البيان \* لو قال  
لها جرمعت جماعا حراما ارتال وطئت حراما باللعان ولاحد ولو قذفها بعمل قوم لاللعان ولاحد  
عند ابو حنيفة ربح كذا في البدائع \* شرطه ان يكونا زوجين وان يكون النكاح صحيحا سواء دخل  
بها او لم يدخل حتى لو قذفها ثم طلقها نكاحا او بائنا ملاحدا ولا لعان وكذا اذا كان النكاح فاسدا لا يجب  
اللعان لانه ليس بزوج مطلقا كذا في غاية البيان \* ولو تزوجها بعد الطلاق فطال بينه بذلك العذف  
فلاحد ولا لعان كذا في السراج الوهاج \* لو طلقها ثلاثا رجعية لا يسقط اللعان كذا في الظهيرية \* لو طلق  
امراته طلاقا بائنا او نكاحا ثم قذفها بالزنا لا يجب اللعان لعدم الزوجية واو طلقها طلاقا رجعية ثم قذفها  
يجب اللعان ولو قذف امهاته بعد موتها لم يلاعن عندنا كذا في البدائع \* اهله عندنا من كان  
اهلا للشهادة حتى ان اللعان لا يدرى بين الزوجين عندنا اذا كانا محدودين في القذف  
واحدهما او كانا رقبتيين او احدهما او كانا من او احدهما او اخرسين او احدهما وصبيين او  
احدهما او مكحولين او احدهما ونجس مما عدل كذا في المحيط \* لو قذف رجلا ضرب بغض  
الحد ثم قذف امراة بعسه لم يكن عليه لعان وما به تمام الحد اذ ان الرجل كذا في المبسوط \*  
لو كانا فاسقين او اعميين يجب اللعان لانهما من اهل الشهادة في الجملة كذا في المضمرات \* قذف  
الاصم امرأته يوجب اللعان كذا في الغناية \* متى سقط اللعان لمعنى الشهادة ينظر ان كان من  
جانب الزوج فعليه الحد وان كان من جانب المرأة فلاحد ولا لعان كذا في شرح الطحاوي \*  
لو كانا محدودين في قذف فعليه الحد كذا في الهداية \* اذا كان الزوج مبيدا او المرأة محدودة  
فعلى العبد اذا قذف حد القذف ان اقرت المرأة بالزنا فقد خربت من ان تكون اهلا لللعان كذا  
في المبسوط \* حكمه حرمة الوطئ والاستمتاع كما فرغ من اللعان واكن لا يقع الفرقة بنفس اللعان  
حتى لو طلقها في هذه الحالة طلاقا بائنا يقع وكذا لو اكد الرجل نفسه حل الوطئ من غير تجديد النكاح  
كذا في النهاية \* قال ابو حنيفة ومحمد ربح الفرقة الواقعة في اللعان فوطئ بتطبيقه بانه يزول ملك  
النكاح ويثبت حرمة الاجتماع والنزوح ماداما غل حاله اللعان كذا في البدائع \* يشترط طلبها

فان امتنع منه حبسه الحاكم حتى يلا من أو يكذب نفسه كذا في الهداية \* فيحد حد القذف كذا في السراج الوهاج \* فاذا لا من وجب عليها اللعان فان امتنعت بحسبها الحاكم حتى تلا من أو تصدقه كذا في الهداية \* إلا فضل للمرأة ان تترك الخصومة والمطالبة فان لم تترك وخلصته الى القاضي يستحسن للقاضي ان يدعوها الى الترك فيقول لها الزكى واعرضي من هذا فان تركت وانصرفت ثم بدأها ان تخصمه فلها ذلك وان تقدم العهد لان ذلك حقها وحق العبد لا يستقط بالتقدم كذا في البدائع \* صفة اللعان ان يبتدأ القاضي بالزوج فيشهد اربع مرات يقول في كل مرة اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا ويقول في الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا يشير اليها في جميع ذلك ثم تشهد المرأة اربع مرات تقول في كل مرة اشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رمانى به من الزنا وتقول في المرة الخامسة غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيما رمانى به من الزنا كذا في الهداية \* وقيامها وقت اللعان ليس بشرط الا انه يندب هكذا في البدائع \* اللعان يقف على لفظ الشهادة عند ذلك حتى لو قال احلف بالله اني لمن الصادقين او قالت هي ذلك لم يصح اللعان كذا في السراج الوهاج \* اذا التعننا فرق الحاكم بينهما ولا يقع الفرقة حتى يقضى بالفرقة على الزوج فيفارقه با لطلاق فان امتنع فرق القاضي بينهما وقبل ان يفرق الحاكم لا يقع الفرقة والزوجة تائمة يقع طلاق الزوج عليها وظهارة وايلأوه ويجرى التوارث بينهما اذا مات احدهما ولو انهما لما فرغا من اللعان سالا القاضي ان لا يفرق بينهما لم يجبهما الى ذلك ويفرق بينهما كذا في الجوهرة النيرة \* فان اخطأ القاضي ففرق قبل تمام اللعان ينظر ان كان كل واحد منهما قد التعن اكثر اللعان نفذ التفريق وان لم يلتعنا اكثر اللعان او كان احدهما لم يلتعن اكثر اللعان لم ينفذ كذا في البدائع \* لو فرق بينهما بعد لعان الزوج قبل لعان المرأة نفذ حكمه لكونه مجتهد فيه كذا في الظهيرية \* ولو اخطأ الحاكم فبدأ بالمرأة قبل الرجل فانه يعيد اللعان على المرأة فان لم يفعل وفرق بينهما وقعت الفرقة كذا في فتاوى الكرخي \* وقد اساء كذا في الينابيع \* ولو التعننا عند الحاكم ولم يفرق حتى عزل او مات فان الحاكم الثاني يستقبل اللعان بينهما في قول ابي حنيفة واهي يوسف ر - كذا في فتاوى الكرخي \* لو تحدث بهما او با حدهما بعد اللعان ما يمنع منه قبل تفريق الحاكم بطل اللعان

بطل اللعان وذلك بان خر ما بعد ما فرغ من اللعان أو خر من أحدهما أو ارتدا أحدهما أو اكدب أحدهما نفسه أو قذف أحدهما انسا فاحذف في القذف أو وطئت المرأة حراما بطل اللعان ولا أحد ولا يفرق بينهما ولو جن أحدهما بعدما فرغ من اللعان فرق القاضي بينهما كذا في السراج الوهاج \* رجل وامرأته اتعنا ولم يفرق القاضي بينهما حتى مت أحدهما فإنه يفرق القاضي وإن كان العتة يغل باهلية اللعان \* لو اتعن الرجل ولم تلتهن المرأة حتى عتته أو عتته قبل فراغها من اللعان أو عتته الرجل بعد ما فرغ قبل أن تلتهن المرأة لا يفرق بينهما ولا يأمر المرأة باللعان \* لو تلاءمنا ثم وكل الرجل أو المرأة وكلا بالفرقة وغاب بفرق القاضي بينهما إلا أن بعد تمام اللعان الحاجة إلى التفريق وأنه مما يجري فيه النيابة كذا في شرح الجامع الكبير للخصيرني \* لو تلاءمنا ثم وكلا وكلا بالفرقة فرق بينهما كذا في السراج الوهاج \* رجل قذف امرأة رجل فذال الرجل صدقت هي كما قلت كان تاذ فاحتى تلا من ولو قال صدقت مطلقا من غير زيادة لم يكن قذف وكذا في المظهرية \* لو قال أنت طالق ثلاثا يازانية بحجب الحد دون اللعان وأو قال يازانية أنت طالق ثلاثا لا حدولا لعان كذا في غاية السروجي \* قال أبو حنيفة راح لو قال لاسرائنه ولم يدحل بها أنت طالق يارائنه ثلاثا فهي ثلث ولا حدولا لعان كذا في البدائع في كتاب الإيمان \* أن قال يازانية فقالت أنت ارنبي مني فعليه اللعان لأن كلاهما ليس بقذف له وإن معناه أنت اقدر على الرصاصي ولهدا القذف الاجنبى بهذا اللفظ لا يلزمه الحد وكذلك لو قال الزوج لزوجته أنت ارنبي من ملائكة أو انس ارنبي الناس فلا حدولا لعان كذا في المبسوط \* لو قال لها يا زانية فهو قذف لأن التاء قد تحذف بخلاف قولها للزوج يازانية أم بصم لو قال يازانية بنت الزانية فهذا قدف لها ولا مها كذا في العتابية \* فان اجتمعتا جميعا على مطالبة أحد بدأ بالأحد لاجل الام وسقط اللعان وإن أم بطاله الام وطالبت المرأة بلا من بينهما ويجب صدق القذف بالام ان طالبت بعد ذلك في ظاهر الرواية وكذلك لو كان الام مينة فقال لها يازانية بنت الزانية كان لها المطالبة وان طالبت وحاصمت في القذفين جميعا يحلل لام حتى يسقط اللعان بينهما ولو أم بخاصم في قذف أمها ولكن حاصمت في قذف نفسها يجب اللعان كذا في شرح الطحاوي \* قذف اجنبية ثم تزوجها وقذف وطالبت اللعان والأحد يحد ولا يلا عن ولو طالبت اللعان دون الحد فلا من بينهما ثم طالبت أحد يحد لان الجمع بين أحد واللعان مشروع كذا في محيط السر جسي \* لو كان له أربع نسوة فقد هن جميعا في كلام واحد

او قد في كل واحد بالزنا بكلام على حدة فان كان الزوج وهن من اهل اللعان يلا عن في كل قذف مع كل واحد على حدة وان لم يكن الزوج من اهل اللعان يحد حد القذف فيكفي حد واحد من الكل وان كان الزوج من اهل اللعان والبعض منهم ليس من اهل اللعان يلا عن من كانت منهم من اهل اللعان لا غير كذا في البدائع \* ولو قذف الحرام امرأته الذميمة او الامه ثم اسلمت او اعتقت لم يكن عليه حد ولا لعان والامه اعتقت المرأة الامه ثم قذفها الزوج فعليه اللعان لبقاء النكاح بينهما عند ما اعتقت فان اختارت نفسها بطل اللعان ولا مهر عليه ان لم يكن دخل بها وان لم تكن اختارت حتى يلا عنها ويفرق بينهما فعليه نصف المهر وكذا لو كان دخل بها ثم فرق بينهما باللعان فلها المنقعة والسكنى في العدة كذا في المبسوط \* وزوجان كافران اسلمت المرأة ولم يسلم الزوج فلم يعرض القاضي عليه الا سلام حتى قذفها بالزنا او نفى نسب ولدها فانه يجب عليه الحد فان اقيم عليه بعض الحد ثم اسلم فقذفها ثانيا قال ابو يوسف رح اقيم عليه بقية الحد ثم تلاعنا كذا في الينا بيع \* اذا علق القذف بشرط لم يجب حد ولا لعان وكذا ان اذا قال اذا تزوجتك فانت زانية او انت زانية ان شاء فلان فهو باطل \* لو قال لامرأته قد زנית قبل ان تزوجتك او رأيتك تزنين قبل ان تزوجتك فهو قاذف اليوم وعليه اللعان بخلاف ما لو قال قد فتك بالزنا قبل ان تزوجتك فانه يجب عليه الحد لانه ظهر باقراره قذف قبل التزوج فهو كما لو ثبت ذلك بالبينة وان قال لها برجك زان او جسدك زان او بدنك زان فهو قذف بخلاف اليد والرجل \* وبأي لغة رماها بالزنا فهو قاذف ولو قذف بنت تسع فعليه الحد والمطالبة اذا بلغت وبدون تسع يعزر كذا في العيني \* لو قال لزوجه لم اجدك بكرة الا حد ولا لعان مندم الجمهور وهو قول الاثمة الاربعة واصحابهم وهو الاصح فكذا في غاية السروجي \* واذا قال وجدت معها رجلا يجامعها لم يكن قاذفا وان قال زנית مستكرهة او زنى بك صبي لم يكن قاذفا كذا في المبسوط \* ولو قال لها زנית وانت صبوية او مجنونة وجنونها معهود فلا حد ولا لعان ولا يجعل قاذف في الحال كذا في غاية السروجي \* وان قال لها زנית وهذا الحمل من الزنا تلاعنا لوجود القذف حيث ذكر الزنا صريحا ولم ينف القاضي الحمل كذا في الهداية \* اذا قال الزوج ليس حملك مني فلا لعان وهذا قول ابي حنيفة وزفر رح وقالوا ان جاءت بولدا قل من ستة اشهر لا عن وان جاءت لاكثر فلا لعان وهو الصحيح كذا في المصنفات \* وهكذا في المتون \* واذا نفى الرجل

ولد امرأته صقيب الولادة او في الحال التي يقبل التهنئة وببتاع أنه الولادة صح نفيه ولا من به  
وان نفاه بعد ذلك لاص وبثبت النسب ولو كان غائباً عن امرأته ولم يعلم بالولادة حتى قدم  
له النفي عند ابى حنيفة رح في مقدار ما يقبل التهنئة وقال في مقدار مدة النفاس بعد التدوم  
لان النسب لا يلزم إلا بعد العلم به فصارت خالته القدوم بحالة الولادة كذا في الكافي \* اذا اقر  
بالولد صريحاً او دلالة لا يصح النفي بعد ذاك سواء كان بحضرة الولادة او بعدها والجمهور  
ان يقول الولد مسمى او يقول هذا وادى والد لالة ان يسكت اذا هني لكنه يلا من كذا في عانة  
البيان \* رجل له امرأة فجاءت بولد فنفاه وقال هذا الولد ليس مني او قال هذا الولد من الزنا  
وسقط اللعان بوجه من الوجوه فانه لا ينتفى النسب سواء وجب عليه الحد او لم يجب  
وكذا ان كان من اهل اللعان فلم يتلأما فانه لا ينتفى النسب كذا في شرح الطحاوي \*  
ولو نفى ولد زوجته الحرة فصدقته فلاحد ولا لعان وهو ابنهما لا يصدقان على نفيه كذا في الاختبار  
شرح المختار \* لو نفى ولد زوجته وهما في حال لا لعان بينهما لم ينتف وكذا لو كان العلوق  
في حال لا لعان بينهما ثم صار ابناً يتلأمان نحو ان كانت امه او كذا في حال العلوق فاعتقت  
او اسلمت فانه لا يلا من ولا ينتفى النسب كذا في محيط السرخسي \* لرجاءات براءات  
ثم نفاه الزوج يلا من ويلزمه الولد وكذا ان لوجاءت مولدين احدهما ميت فعدهما بالاص  
ويلزمه الولدان وكذا ان لوجاءت بولد فنفاه الزوج ثم مات الولد قبل اللعان يلا من الزوج  
ويلزمه الولد كذا في البدائع \* امرأة ولدت ولدين في بطن واحد فاقول الزوج بالاول وبسبب  
الثاني لزمه الولدان ويلا منها وان نفى الاول واقر بالثاني ازماء وعليه حد الزنا فان نفاها  
ثم مات احدهما قبل اللعان لا من على الحي وهما ولداه وكذا فيما اذا ولدت ولدين احدهما  
ميت فنفاها لزماء ولا من على الحي منهما كذا في فتاوى قاضي خاب \* ان ولدت ولداً فنفاه  
ولا من به ثم ولدت من الغد ولداً آخر لزمه الولدان جميعاً واللعان ماض فان قال هما ابناي  
كان صاذاً لا حد عليه وان قال لي عابا بنى كانا ابنيه ولا حد عليه او قال كذبت باللعان  
وفيما قد فتها به كان عليه الحد كذا في المبسوط \* ويشترط تصديقها اربع مرات لا باحة النكاح  
امافي سقوط الحد واللعان فمرة واحدة تكفي كذا في السراج الوهاج \* لو طلق امرأته طلاقاً زوجياً  
فجاءت بولد لاقل من سنتين بيوم فنفاه ثم جاءت بولد لاكثر من سنتين بيوم فاقربه فقد بان منه

ولاحد ولا لعان في قول ابي حنيفة و ابي يوسف رح ولو كان الطلاق بائنا والمسئلة بها ل واحد ويثبت نسب الولدين في قول ابي حنيفة و ابي يوسف رح كذا في الايضاح \* ذكر الحسن من ابي حنيفة رح امرأة ابن جاءت بثلاثة اولاد في بطن واحد فاقتر الزوج بالاول ونفى الثاني واقرب الثالث يلاصن وهم بنوه وان نفى الاول والثالث واقرب الثاني يحد وهم بنوه وكذا في ولد واحد اذا اقرب ثم نفاه ثم اقربا عن ويلزمه وان نفاه ثم اقرب فانه يحد ويلزمه كذا في محيط السرخسى \* اذا تزوج الرجل امرأة ولم يدخل بها ولم يرها حتى جاءت بولد فنفاه فانه يلاصنها ويلزم الولد امه وعلى الزوج المهر كاملا كذا في التحرير شرح تلخيص الجامع الكبير للحصيري \* اذا قال لامرأته وقد دخل بهما اخذكما طالق ثلثا ولم يبين حتى ولدت احدهما اكثر من سنتين من وقت الطلاق تعينت الاخرى للطلاق وتعينت التي ولدت للنكاح فان نفى الولد لامن القاضي بينهما لوجود سببه ولا ينقطع نسب الولد لو ولدت وزوجها غائب ففطمت ولدها بعد مدة الرضا ع وطلبت من القاضي ان يفرض النفقة لها ولولدها واقامت البينة ففرض ثم حضر الزوج ونفى الولد لامن القاضي بينهما وقطع النسب وان كان النسب محكوما به لامن القاضي بحكومة لو ولدت ولدا فانقلب هذا الولد على الرضيع فمات الرضيع وقضى بالدية على عاقلة ابيه ثم نفى الاب نسبه لامن القاضي بينهما ولا يقطع النسب كذا في التنوير شرح تلخيص الجامع الكبير \* رجل تزوج امرأة فجاءت بولد لتمام ستة اشهر من وقت النكاح فان القاضي يقضى بالنسب والدخول حتى يقضى لها بكمال المهر ونفقة العدة فلوانه نفى هذا الولد فانه يلاصن بينهما ويقطع النسب وان حكم بكونه منه حيث قضى بكمال المهر ونفقة العدة وكذا المطلقة طلاقا رجعي اذا ولدت لاكثر من سنتين يكون رجعة فان نفاه لامن القاضي بينهما والحق الواد امه كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصيري \* ان كان القذف بولد نفى القاضي نسبه والحقه بامه \* صورة هذا اللعان ان يأمر الحاكم الرجل فيقول اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رميتها به من نفى الولد وكذا في جانبها فتقول اشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رماني به من نفى الولد ولو تذفها بالزنا ونفى الولد ذكر في اللعان امرين يقول الزوج اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا ونفى الواد وتقول المرأة اشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا ونفى الولد كذا

كذافي الكافي \* وإذا فرّق القاضي بينهما بعد اللعان يلزم الولد امه وروى بشر عن ابي يوسف رح انه لا بد ان يقول القاضي فزقت بينكما وقطعت نسب هذا الولد منه حتى لو لم يقل ذلك لا ينتفى النسب منه وهذا صحيح كذا في المبسوط \* وهكذا في الشهادة \* ثم ينفي القاضي نسب الولد ويلحقه بامه وعن ابي يوسف رح ان القاضي يفرق ويقول الرمته امه واخرجته من نسب الولد حتى لو لم يقل ذلك لا ينتفى النسب كذا في الكافي \* وفي المبسوط هذا هو الصحيح كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك \* متى وجد منهما او من احدهما بعد اللعان ما يمنع من اللعان قبل ذلك لم يبقيا متلاعنين فيحل له ان يتزوجها وذلك مبطل ان يكذب نفسه محد او تكذب نفسها او قذف احدهما انشأنا فاقيم عليه الحد او خرص باخذهم او جنت المرأة او وطئت وطأ خرا ما او ارتدا احدهما ثم اسلم فانه متى وجد أحد ما ذكرنا حل له ان يتزوجها عند ابي حنيفة ومحمد رح كذا في ائنا بيع \* وهكذا في السراج الوهاج \* لو فرّق بينهما ثم منعت لا يجوز له نكاحها لبقاء اهلية اللعان في العتة هكذا في التحرير شرح الجامع الكبير المحصرى \* لا يشرع اللعان بنفى الواد في المجهوب والخصي كذا في البحر الرائق \* ولد الملامنة في حق بعض الاحكام الحق بالنسب حتى قالوا بان شهادة ولد الملامنة لا تبطل وكذلك شهادة الرجل لو ولد الملامنة لا تقبل وكذلك لو وضع الرجل زكوته في ولد الملامنة او وضع ولد الملامنة ركوة ما له في ابيه لا يجوز وكذلك لو كان لولد الملامنة ابن والمزوج انفه عن امرأة اخرى فنروح هذا الابن هذه الابنة او كان اولد الملامنة بنت وللزوج ابن من امرأة اخرى فنروح هذا الابن هذه الابنة لا يجوز وكذلك اذا ادعى انسان هذا الولد لا يصح وان صدقه الولد في ذلك وفي حق بعض الاحكام الحق بالا جابت حتى قيل لا يرث كل واحد منهما من صاحبه ولا يستحق كل واحد منهما النفقة على صاحبه كذا في الذخيرة \* ان جازمته وادمت عليه انه قد بها بالربا \* هذا الزوج لا يقبل منها في انبات القذف الا بشهادة رجلين عدلين ولا يقبل شهادة النساء ولا الشهادا على الشهادة ولا كتاب القاضي الى القاضي كما لا تقبل في انبات القذف على الاجنبي وكذا في البدائع \* ولو اقامت شاهدين ثم ان الزوج اقام رجلين او رجلا وامرأتين على تصديعهما سقط اللعان ولا حد عليه ولو لم يكن لها بينة فارادت ان تجاف الزوج عليه ليس لها ذلك كذا في شرح الطحاوى \* ان ادعى الزوج انها صدقته واراد يمينها لم يكن عليها يمين كذا في المبسوط \*

لواقام اربعة من الشهود على المرأة بالزنا لايجب اللعان ويقام عليها حد الزنا ولو شهد اربعة واحد هم الزوج فان لم يكن من الزوج قذف قبل ذلك تقبل شهادتهم ويقام عليها الحد عندنا فان كان الزوج قذفها او لائم جاء بثلاثة سواء فهم قذفه يحدون وعلى الزوج اللعان فان جاء هو وثلاثة شهدوا انها قد زنت فلم يعد لوا فلا حد عليها ولا حد عليهم ولا لعان على الزوج كذا في البدائع \* لو شهد مع الزوج ثلاثة من العميان عليها بالزنا يحد العميان ولا عنها الزوج \* واذا شهد للمرأة ابنها على زوجها انه قذفها لم يجز شهادتهما وكذا لك لو شهد ابو المرأة وابن لها وان شهد احد الشاهدين انه قذفها بالزنا وشهد الآخر انه قذفها بالزنا قال لولدها هذا من الزنا لم يجز لو شهد احد هما انه قذفها بالعربية والآخر انه قذفها بالغا رسية لا تقبل ولو شهد احد هما انه قال لها زنى بك فلان فشهد الآخر انه قال لها زنى بك فلان رجل آخر فعل به اللعان ولو كان قذفها برجل واحد وجاء ذلك الرجل يطلب حده جلد الحد ودرأ اللعان \* واذا شهد شاهدان على الزوج بالقذف حبسه حتى يسأل عن الشاهدين ولم يكفله فان قالان شهد انه قذف امرأته وامته في كلمة واحدة لم يجز الشهادة وان شهد ابنه من غيرها على قذفه اياها وامها عنده لم يجز شهادتهما الا ان الاب اذا كان مبدا او محدودا في قذف فيجوز شهادتهما عليه بضرب الحد ولو شهد عليه شاهد ان يقذف امرأته فعد لائم ماتا او غابا قبل ان يقضى القاضي بشهادتهما فإنه يحكم باللعان فان الموت والغيبة لا يقدح في حد التهمة بخلاف ما لو عميا او ارتدا او فسفا كذا في المبسوط \* ان اقامت اربعة من الشهود فشهد شاهدان انه قذفها يوم الخميس وشهد آخران انه قذفها يوم الجمعة تلاعبا عند ابي حنيفة رح كذا في الثاثر خانية \* ان ادعى الزوج انها كانت امة او ذمية يوم قذفها لايجب اللعان الا اذا كانت معروفة الحرية والاسلام عند القاضي وان اقام الزوج بينة على رقبتهما وكفروها يومئذ واقامت هي على اسلامها وحريةها فبينتها اولى الا ان يثبت بشهود الزوج ردتها بعد الاسلام كذا في العتابة \* اقام الزجل القاذف شاهدين على اقرار المرأة بالزنا يسقط اللعان من الزوج ولا يلزمها حد الزنا كما لو اقرت مرة واحدة ولو شهد عليها رجل وامرأتان بذلك درأت اللعان ايضا استحسانا وان ادعى الزوج انها زانية او قد وطئت وطأ حراما فعليه اللعان فان ادعى الزوج بينة على انها كما قال اجل الى قيام القاضي فان احضر بينة والا لامن وان قال الزوج قذفتها وهي صغيرة وادعت انه قذفها بعد ما ادركت



فالقول قوله وان اقاما البينة فالبينة بينة <sup>ارواة</sup> \* وان ادعت قذفا متقادم او اقامت عليه شهودا جاز فان اقام الزوج <sup>المينة</sup> انه طلقها بعد ذلك بطلت ارجعيا وخطبها ونزوها فلا لعان بينهما ولا حد كذا في المبسوط \* الباب الثاني مشرف في العنين \* هو الذي لا يصل الى النساء مع قيام الآلة فان كان يصل الى الثيب دون الابكار او الى بعض النساء دون البعض وذلك لمريض به او لضعف في خلقه او لكبر سنه او سحر فهو عنين في حق من لا يصل اليها كذا في النهاية \* <sup>ان</sup> اذا اولى الحشفة فليس بعنين وان كان مقطوعا فلا بد من الراجح بقية <sup>الذكر</sup> كذا في البحر الرائق \* <sup>ان</sup> ان رغت المواة زوجها الى الفاضى وادعت انه عنين وطلبت الفارقة فان الفاضى يسأله هل وصل اليها اولم يصل فان اقرانه لم يصل اجله سنة سواء كانت لمرة او بكرة او نية او ان بكر وادعى الوصول اليها فان كانت المرأة ثيبا فالقول قوله مع يمينه انه وصل اليها كذا في البدائع \* <sup>ان</sup> حلف بطل حقتها وان بكل يؤجل سنة كذا في الكافي \* <sup>ان</sup> قالت ادا بكر نظرت اليها النساء \* وامرأة تجري والاثنتان احوطا وحق فان قارن انها ثيب فالقول قول الزوج مع يمينه كذا في السراج <sup>الرجح</sup> \* <sup>ان</sup> حلف لاحقها وان بكل يؤجل سنة كذا في الهداية \* <sup>ان</sup> قلن هي بكر والقول قباها من ضمن يمين وان وقع للنساء شك في امرها ما بها تمتحن <sup>قال</sup> بعضهم نؤمن رجني تمول على الجدار ان امكنها ان ترمي على الجدار فهي بكر والا فهي ثيب <sup>وقال</sup> بعضهم تمنحن بضعة الذك وان وسعها فهي ثيب وان لم تسعها فهي بكر كذا في السراج <sup>الرجح</sup> \* <sup>ان</sup> شهداه مص المكاراة والمص بالثيابة يريها غيرهن وان اثبتت عذم الوصول اليها اجله الفاضى سنة طلب الحل <sup>الاجل</sup> او لم يطلب ويشهد على التأجيل ويكسب اذ كان <sup>اربع</sup> كذا في مساوي ناصي حان \* <sup>ان</sup> الداء <sup>الاجل</sup> من وقت المختاصمة كذا في المحيط \* لا يكون هذا <sup>الاجل</sup> الا عند فاضى \* <sup>ان</sup> صرا ومدينة فان اجلته المرأة او اجله غير الناصي لا يعتبر ذلك كذا في مساوي ناصي خان \* <sup>ان</sup> <sup>الاجل</sup> يعتبر السنة التمرية في طاهر الرواية كذا في التبيين \* وهو الصحيح كذا في الهداية \* <sup>روى</sup> الحسن من ابني حنيفة رجا انه يعتمر سنة شمسية وهي تريد على القمر <sup>ان</sup> داما وذهب شمس الائمة المرخسى في شرح الكافي الى رواية الحسن اخذوا لا حنطا وكذا صاحب السجدة وهذا هو المختار مندي كذا في غاية البيان \* وهو اختيار شمس الائمة في المبسوط \* واحتبار الامام قاضى خان والامام ظهير الدين في التأجيل انه يجدر بسنة شمسية احدا بالا احتياط كذا في الهداية

عليه الفتوى كذا في الخلاصة \* من شمس الأئمة الحلواني الشمسية ثلثمائة وخمسة وستون  
وماوربع يوم وجزء من مائة وعشرين جزء من اليوم والقمري ثلثمائة وأربعة وخمسون  
وما كذا في الكافي \* وفي المجتبى إذا كان التأجيل في أثناء الشهر يعتبر السنة بالاباء ما  
ذا في البحر الرائق \* ويحتسب في هذه السنة أيام حيضها وشهر رمضان كذا في شرح الجامع  
لكبير لقاضيخان \* لا يحتسب بمرضه ومرضها كذا في الهدية \* إن مرض في تلك السنة يؤجل  
بغداً مقدار مرضه عند محمد رح وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الكبرى \* إن حج أو غاب احتسب  
عليه بخلاف ما إذا حجت هي أو غابت حيث لا يحتسب عليه من المدة كذا في التبيين \* لو كانت  
محرمه حين خاصمتها لم يؤجله القاضي حتى فرغ من الحج كذا في النهاية \* قال محمد رح  
إن خاصمتها وهو محرم يؤجل سنة بعداً لحلال وإن خاصمتها وهو مظهر فإن كان يقدر على الاعتاق  
اجل سنة من حين الحضومة وإن كان لا يقدر على ذلك اجل أربعة عشر شهراً فإن اجل سنة  
وليس بمظاهر ثم ظاهري في السنة لم يزد على المدة بشيء كذا في البدائع \* ولو وجدت المرأة  
زوجها مريضاً لا يقدر على الجماع لا يؤجل ما لم يصح وإن طال المرض \* والمعتوه إذا زوجته  
وليه امرأة فلم يصل إليها اجله القاضي سنة بحضرة خصم عنه كذا في فتاوى قاضيخان \*  
أن حبس الزوج وامتنعت من المجيء إلى السجن لم يحتسب عليه وإن لم تمتنع وكان له موضع  
خلوة احتسب عليه وإن لم يكن له موضع خلوة لم يحتسب عليه وعلى هذا التفصيل إذا حبس  
على مهرها كذا في التبيين \* لو حبست المرأة بحق وكان الزوج يصل إليها ويمكنه الخلوة  
والمبيت معها يحتسب تلك المدة والأفلاكذا في فتاوى قاضيخان \* أن جاءت المرأة إلى القاضي  
بعد مضي الاجل وادعت أنه لم يصل إليها وادعى الزوج الوصول فإن كانت نيباً في الأصل  
كان القول قوله مع اليمين فإن حلف بطل حقها وإن نكل خيرها القاضي وإن قالت المرأة  
أنا بكر نظرت إليها النساء والواحدة تكفي والثلثان حوط فإن قلن هي نيب كان القول قوله  
مع اليمين وإن قلن هي بكر وأقر الزوج أنه لم يصل إليها خيرها القاضي في الفرقة كذا  
في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* فإن اختارت زوجها وقامت من مجلسها أو أقامها  
أعران القاضي أو قام القاضي فبل أن تختار بطل خيارها كذا في المحيط \* وهكذا روي  
من

من محمد روح وعليه الفتوى كذا في التلخيص تاريخية ناقلاً من الوقعات \* ان اختارت بالفرقة  
 من القاصي ان يطلقها بائنة فان ابى فوفى بينهما هكذا ذكر محمد روح في الاصل كذا في التبيين \*  
 بالفرقة تطليقة بائنة كذا في الكافي \* ولها المهر كاملاً وما بها العدة بالاجماع ان كان الزوج قد خلاها  
 ان لم يخل بها فلا عدة عليها ولها نصف المهر ان كان مسمى والمتعة ان لم يكن مسمى كذا  
 في البدائع \* ان مضت السنة من وقت الاجل ولم تحضمه زماناً لا يبطل حقها وان طأ وبنته  
 ان المضاجعة في تلك المدة كذا في فتاوى قاضي خان \* وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الكبرى \*  
 سأل الزوج القاضي ان يؤخله سنة اخرى او شهراً او اكثر فانه لا ينبغي له ان يفعل ذلك  
 لا برضا المرأة فان رضيت ثم رجعت فلها ذلك وبطل الاجل فتخير كذا في النهاية \* اذا  
 مضت السنة فمات القاضي او عزل قبل ان يشتر المرأة فوالتى فبره تقدم منه الى القاضي الثاني  
 واقامت لبينة ان فلان القاضي كان اجله في امرها سنة وان السنة قد مضت فان القاضي الثاني  
 يبنى الامر على الاول كذا في فتاوى قاضي خان \* وشهد شاهدان بعد تفريق القاضي على  
 اقرار المرأة ببل تفريق القاضي انه كان وصل اليها بطل تفريق القاضي ولو اقرت بعد تفريق  
 القاضي انه كان وصل اليها لم تصدق كذا في الظهيرية \* لو وصل اليها مرة ثم عزلها اكراراً  
 في التبيين \* ان علمت المرأة وقت النكاح انه عني لا يصل الى النساء لا يكون لها حق الخصومة  
 وان لم تعلم وقت النكاح وعلمت بعد ذلك فانها احق بالخصومة ولا يبطل حقها بترك  
 الخصومة وان طأ الزوجان ما لم يرض بذاك كذا في فتاوى قاضي خان \* والعنين اذا فرق القاضي  
 بينه وبين امرأته ثم تزوج هذه المرأة بانها لم يكن لها خيارها ولو تزوج امرأة اخرى وهي عالة  
 بحاله ذكر في الاصل انه لا خيار لها وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي \* والصحيح ان الثانية  
 حق الخصومة اذا لم يصل اليها كذا في فتاوى قاضي خان \* وهكذا في فائدة السروجي \*  
 ولو تزوجها ووصل اليها مرة ثم جنى ففارقته وتزوجته ولم يصل اليها فابا الخيار كذا في محيط  
 السرخسي \* رجل تزوج امرأة وكان بأتيتها فيما دون الفرج حتى ينزل وينزل ولا يصل اليها في  
 فرجها واقامت معه كذا زماناً وهي بكر او ثيب ثم خاصمتها الى القاضي اجله سنة كذا في فتاوى  
 قاضي خان \* لا يخرج من العنة باذخاله دبرها كذا في معراج الدراية \* لو لم يكن الماء ويجامع فلا ينزل  
 لا يكون لها حق الخصومة كذا في النهاية \* ان وجدت كبيرة زوجها الصغير من غير ان ينتظر بلوغها

ولو كانت صغيرة لا يفرق وليها ولو وجدت زوجها المعتوه منينا يخاصم منه وليه ويؤجل سنة كذا في الكافي \* اذا كان زوج الامة عنينا فالخيار الى المولى في قول ابي حنيفة ربح وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الكبرى كما يؤجل العنين يؤجل الخصمي وكذا الشيخ الكبير وان قال لا ارجوان اصل اليها كذا في فتاوى قاضي خان \* الخنثى اذا كان يبول من مبال الرجال فهو رجل يجوز له ان يتزوج امرأة فان لم يصل اليها اجل كذا اجل العنين كذا في المبسوط \* حكم الخنثى المشكل حكم العنين يعني اذا وجدت زوجها خنثى مشكلا كذا في السراج الوهاج \* ان كانت امرأة العنين رتقاء او قرباء لا يؤجل كذا في البدائع \* ولو وجدت المرأة زوجها مجبوا خيرا القاضى للحال ولا يؤجل كذا في فتاوى قاضي خان \* ويلحق بالمحبوب من كان ذكره صغيرا جدا كالزرا لا من كانت آلتها قصيرة لا يمكن ادخالها داخل الفرج كذا في البحر الرائق \* ان قالت وجدتته مجبوا فقال الزوج ما انا بمحبوب وقد وصلت اليها فالقاضى بويه رجلا فان علم بالمس والجس من وراء الثوب من غير كشف عورته لا يكشف عورته وان لم يمكن الا بالكشف والنظر امر غيره ان ينظر للضرورة وان وصل اليها ثم جب ذكره فلا خيار لها كذا في غاية السروجى \* ان كانت امرأة المحبوب عاتمة بذلك وقت النكاح فلا خيار لها كذا في شرح الطحاوى \* ان كان الزوج مجبوا ولم تعلم بحاله فجاءت بولد فادعاه وانبت القاضى نسبه ثم علمت بحاله وطلبت الفرقة فلها ذلك لان الولد لزمه بغير جماع كذا في المحيط \* اذا فرق القاضى بين المحبوب وبين امرأته بعد الخلوة ثم جاءت بولد الى سنتين يثبت النسب منه ولا يبطل تفريق القاضى وفي العنين يثبت النسب ويبطل تفريق القاضى اذا كان الزوج يدعى الوصول اليها كذا في الظهيرية \* اذا وجدت زوجها الصغير مجبوا فالقاضى يفرق بينهما بخصوصيتها في الحال ولا ينتظر البلوغ ويوهل الصبي للطلاق ومنهم من جعله فرقة بغير طلاق والاول اصح لكن القاضى لا يفرق بينهما ما لم يكن منه خصم كالاب ووصيه فان لم يكن له ولي ولا وصى فالجد ووصيه خصم فيه فان لم يكن فالقاضي ينصب عنه خصما فان جاء ببينة تبطل حق المرأة مثل رضاها بحاله او ببينة على علمها به عند العقد لم يفرق بينهما وان طلب يمينها تحلف فان نكلت لم يفرق وان حلفت فرق كذا في غاية السروجى \* لو كانت المرأة صغيرة زوجها ابوها فوجدت زوجها مجبوا لا يفرق بينهما لخصومة الاب حتى تبلغ ولو كانت المرأة بالغة والمسئلة

بأنها فولدت المرأة رجلاً بالخصومة مع زوجها وهي غائبة هل يفرق بينهما بالخصومة الوكيل  
 لم يذكر محمد ربح هذا الغضل في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يفرق بل ينتظر  
 حضورها وبعضهم قالوا يفرق بينهما كذا في المحيط \* زوج الامة اذا كان مجبوراً بالبيع الى  
المولى في ذلك في قول ابي حنيفة وزفر ربح كذا في فتاوى قاضي خان \* لو اذن مبيعها لرجل  
صحته زوجته وايدأه امرأة كبيرة فاذا هو محبوب فالتأضي يفرق بينهما الحال بمحضه ولو اذ  
لم يكن مجبوراً الا انه لا يصل اليها فالتأضي ينصب منه خصماً ان لم يكن له ولى وبؤ حله وان  
لم يصل اليها فرق التأضي بينهما كذا في الذخيرة \* اذا كان بالزوج حبيب فلا خيار الزوج اذا  
كان بالزوج جنون او برص او جذام فلا خيار لها كذا في الكافي \* قال محمد ربح ان كان الجنون  
حادثاً يؤجله سنة كالعنة ثم يخير المرأة بعد الحول اذا لم يبرأ وان كان مطبقة فهو كالجب ربح اخذ  
كذا في الحاوي للقدسي \* الباب الثالث عشر في العدة \* هي انتظار مدة معلومة يلتزم المرأة  
 بعد زوال النكاح حقيقة او شبهة المتأكد بالدخول او الموت كذا في شرح الفتاوى للمبرجمدى \*  
رجل تزوج امرأة نكاحاً جائزاً فطلنّها بعد الدخول او بعد الخلوة الصحيحة فان دامها العدة كذا  
في فتاوى قاضي خان \* لو كان النكاح فاسداً ففرق القاضى ان فرق قبل الدخول لا يجب العدة  
وكذا لو فرق بعد الخلوة وان فرق بعد الدخول كان عليها الاغتداء من وقت التبريق وكذا  
لو كان الفرقه بغير قضاء كذا في المظهرية \* لا تجب العدة بالوطئ في نكاح المضوى كذا  
في محيط السرخسى \* لا تجب العدة على الزانية وهذا قول ابي حنيفة ومحمد ربح كذا  
في شرح الطحاوى \* رجل قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق ونسى ما قال ثم تزوج امرأة  
ودخل بها نطق ويجنب مهر ونصف مهر وتجنب العدة وينبت الثوب من الزوج كذا  
في الخلاصة \* رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم قال قد كنت حلفت ان تزوجت نيباً فظنهم  
طالق ثلثا ولم اعلم انها ثيب يقع الطلاق باقراره ثم ان صيدقته المرأة كان لها نصف المهر بالطلاق  
قبل الدخول ومهر المثل بالدخول وعليها العدة بهذا الوطئ ولا نفقة لها وان كذبت المرأة  
في اليمين فلها مهر واحد ولها النفقة والسكنى كذا في فتاوى قاضي خان \* اربع من النساء لا عدة  
عليهن المطلقة قبل الدخول والحربية دخلت دارنا بامان تركت زوجها في دار الحزب  
والاختان تزوجهما في عقد واحد فيفسخ بينهما بالجمع بين اكثر من اربع نسوة فيفسخ بينهما

كذا في التاتارخانية ناقلا عن الخزانة \* العدة بالنساء بالاجماع كذا في التمر تاشي \* اذا طلق الرجل  
 امرأة طلاقا بائنا او رجعيا او ثلثا او وقعت الفرقة بينهما بغير طلاق وهي حرة ممن تحيض فعدتها  
 ثلثة اقراء سواء كانت الحرة مسلمة او كناية كذا في السراج الوهاج \* والعدة لمن لم تحض لصغير او كبير  
 وبلغت بالسن ولم تحض ثلثة اشهر كذا في البقاية \* وكذا لو رأيت من مائيو مائيم لم تر فعدتها بالشهور  
 هو الصحيح ولو رأيت ثلثة مائيم انقطع فعدتها بالحيض وان طال الى ان آيست كذا في العتابة \*  
 وفي جواب مع الفقه فيما دون الثلثة تعتد بالشهور وهو الصحيح في الثلث بالحيض كذا في غاية  
 السروجي \* وكذا اذا كانت صغيرة تعتد بالشهور فحاضت بطل حكم الشهور واستقبلت  
 العدة بالحيض كذا في السراج الوهاج \* اذا وجبت العدة بالشهور في الطلاق والوفاة فان اتفق  
 ذلك في غرة الشهر اعتبرت الشهور بالاهلة وان نقص العدد من ثلثين يوما وان اتفق ذلك  
 في خلالة فعند ابي حنيفة رح واحدى الروايتين من ابي يوسف رح يعتبر في ذلك عدد الايام  
 تسعون يوما في الطلاق وفي الوفاة يعتبر مائة وثلثون يوما كذا في المحيط \* لو طلق امرأته  
 وقت العصر من اول يوم من الشهر وهي ممن تعتد بالاشهر تعتبر عدتها بالاهلة ومضى بعض اليوم  
 لا يوجب تكملة بالايام بخلاف اليوم الثاني والثالث كذا في الفتاوى الصغرى \* اذا طلق امرأته  
 في حالة الحيض كان عليها الاهتداد بثلاث حيض كوا مل ولا يحتسب هذه الحيضة من العدة  
 كذا في الظهيرية \* عدة الامة والمدبوة وام الولد والمكاتبه في الطلاق والغسل قرأ ان وان كانت  
 لا تحيض فعدتها شهر ونصف في الطلاق والغسل كذا في الكافي \* والمستسعاة كالمكاتبه عند  
 ابي حنيفة رح وعندهما كالحره كذا في السراج الوهاج \* اذا دخل الرجل بالمرأة على وجه  
 شبهة او نكاح فاسد فعليه المهر وعليها العدة ثلث حيض ان كانت حرة وحيضتان ان كانت امه  
 وهوا مات عنها او فرق بينهما وهي حية فان كانت لا تحيض من صغير او كبير فعدة الحره ثلثة اشهر  
 وعدة الامة شهر ونصف كذا في غاية البيان \* لو اشترى زوجته وقد دخل بها فسد نكاحه ولا عدة  
 في حقه حتى لا يخرم عليه وطئها وهي كالمعتدة في حق غيره حتى لا يزوجه من الغير ما لم تحض  
 حيضتين هكذا في محيط السرخسي \* اذا اشترى زوجته ولها مائة ولد فاعتقها فعليها ثلث حيض  
 حيضتان تجتنب فيهما ما تجتنب المنكوحه وحيضة من العتق لا تجتنب فيها ما تجتنب المنكوحه  
 كذا

ذا في الظهيرية \* لو اشترى زوجته وحاصت حيضة ثم اعتقها تكمل العدة بحيضتين بعد العتق  
 تجتنب ما تجتنب الجرة ولو ابانها واحدة ثم اشترى لها حل له وطؤها بملك اليمين بخلاف  
 ما لو ابانها اثنتين لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره فان حاصت حيضتين ثم اعتقها ولا مدة ما بها  
 من النكاح لكن يجب عليها عدة العتق لاحد ان فيها اذا كان له منها ولد كذا في المعتبرية \* مكاتب  
 شترى منكوحته لا يفسد النكاح فان عجز المكاتب بغيره على النكاح وان ادعى الكتابة فعق  
 بفسد النكاح ولا مدة عليها كذا في فتاوى قاضي مخاض \* اذا اشترى المكاتب زوجته  
 ثم مات وترك وفاء فادبت الكتابة فسد النكاح قبل الموت بلائصل ووجب عليها العدة  
 في فساد النكاح حيضتان اذا كانت لم تلد منه وقد دخل بها فان كانت ولدت فعلم امام ثلاث  
 حيض فان لم يترك وفاء ولم تلد منه شهران وخمسة ايام دخل بها ولم يدخل فان كانت  
 ولدت منه سعت منه وسعى ولدها على نجومه وان عجزا فعدتها شهران وخمسة ايام فان ادعى  
 عتق وعتق المكاتب فان كان الاداء في العدة فعليها الثلث حمض مستأنفة من يوم صفتها  
 نستكمل فيها شهرين وخمسة ايام من يوم ماتت المكاتب كذا في البدائع \* لو تزوج المكاتب  
 بنت مولاة باذنه ثم ماتت المكاتب بعد موت المولى من وفاء فعدتها اربعة اشهر وعشر دخل بها  
 اولم يدخل ولها الصداق والارث لانه مات جارا وان ماتت لا من وفاء فسد نكاحها  
 لان المرأة ملكته في آخر حيضته فان كان دخل بها سقط المهر بقدر ما ملكه منه وتعد ثلث حيض  
 وان لم يكن دخل بها فلا صداق ولا مدة كذا في محيط الامر خسي \* المعتدة بالحيض ان كان  
 حيضها عشرة ايام فوقيت اغتسالها ليس من الحيض وان كان دون عشرة فهو من الحيض  
 وان كانت كافرة فليس هو من الحيض في الفصلين ويحل المزوج وطؤها ويحل لها ان تتزوج باخر  
 اذا كانت في آخر العدة كذا في السراج الوهاج \* مدة الحامل ان تضع حملها كذا في الكافي \*  
 ولو كانت المعتدة بالحيض ايامها عشرة فوقيت اغتسالها ليس من الحيض ومنفس لا نظام  
 في الحيضة انما يطل الرجعة ويحل لزوجها ان يوطئها ان لم يكن طلقها ويجوز لها ان تتزوج  
 باخر ان كان قد طلقها وان كانت ايامها اقل من عشرة فلم تغسل او يمضي عليها وقت صلوة كامل  
 لا تبطل الرجعة ولا يجوز لها ان تتزوج باخر هذا اذا كانت مائة اما اذا كانت كساية فبنفس الانظام  
 يبطل الرجعة ويحل لزوجها وطؤها ويجوز لها ان تتزوج باخر سواء كانت ايام حيضها عشرة او اقل

كذا في السراج الوهاج \* سواء كانت حاملا وقت رجوب العدة او حبلى بعد الوجوب كذا في فتاوى قاضيخان \* وسواء كانت المرأة حرة او مملوكة فتنة او مدبرة او مكاتبة او ام ولد او مستسعة مسلمة او كتابة كذا في البدائع \* وسواء كانت من طلاق او وفاة او متاركة او وطى بشبهة كذا في النهر الغائق \* وسواء كان الحمل ثابت بالنسب ام لا ويتصور ذلك فيمن تزوج حاملا بالزنا كذا في السراج الوهاج \* لو حدث الحمل في العدة بعد الموت ذكر الكرخي انه يتعلق بانقضاء العدة والصحيح انه لا يتعلق وتاويله ان المعلق يضاف الى ما قبل الموت وهذا يثبت النسب من الميت اما اذا حدث بعد موته فلا يتعلق به بخلاف كذا في الغتابة \* وليس للمعتدة بالحمل مدة سوية ولدت بعد الطلاق او الموت بيوم او اقل كذا في الجوهرة النيرة \* وذكر في الاصل انها لو ولدت والميت على سريره انقضت به العدة وشرطا انقضت هذه العدة ان يكون ما وضعت قد استبان خلقه فان لم يستبين خلقه رأسا بان سقطت علقه او مضغة لم تنقض العدة كذا في البدائع \* اذا كانت المعتدة حاملا فولدت ولدين انقضت العدة بآخرهما كذا في المحيط \* ان خرج منها اكثر الاولاد قالوا ان كان الطلاق رجعيا ينقطع حق الرجعة ولا يحل لها ان تتزوج احتياطا كذا في فتاوى قاضيخان \* روى هشام عن محمد راح اذا طلتها وهي حامل فاذا خرج الولد من قبل الرجلين او من قبل الرأس النصف من البدن سوى الرجلين او سوى الرأس فقد انقضت العدة قال محمد راح و البدن هو من اليثية الى منكبيه كذا في الذخيرة \* لو كانت ايسة وهي حرة فعدتها ثلثة اشهر كذا في فتاوى قاضيخان \* ان كانت ايسة فاعتدت بالشهور ثم رأت الدم انقضت ماضى من عدتها وعليها ان تستأنف العدة بالحيض ومعناه اذا رأت الدم على العادة لان مودها يبطل الا باس هو الصحيح كذا في الهداية \* ذكر صدر الشهيد ان المرئى بعد الحكم بالاياس اذا كان دما خالصا فهو حيض وانقضت الحكم بالاياس لكن فيما يستقبل من الزمان لا فيما مضى عليها من الاحكام وان كان المرئى كدرة او خضرة لا يكون حيضا ويحمل على فساد المنبت وهذا القول هو المختار وعليه الفتوى وهل يشترط حكم الحاكم بالاياس لعدم بطلان ماضى او لا يشترط اذا بلغت مدة الاياس ولم تر الدم فيه اختلاف المشائخ والاولى ان يشترط كذا في السراج الوهاج \* في مجموع النوازل الايسة اذا امتدت بالا شهر وتزوجت ثم رأت الدم يكون النكاح باسدا عند البعض اما اذا قضى القاضي



بجواز النكاح ثم رأت الدم لا يكون الفكاح فاسداً والا صبح ان النكاح حائز ولا يشترط القضاء  
وفي المستقبل العدة بالحيض كذا في الخلاصة • الآية اذا امتدت بهض الشهور ثم  
حبلت تستكمل العدة بوضع الحمل كذا في فتاوى قاضي خان • مدة الحرة في الوفاة  
اربعة اشهر وعشرة ايام سواء كانت مدخولاً بها اولا مسلمة او كفاية تجبت مسلمة صغيرة  
او كبيرة او آيسة وزوجها حراً وقبداً حاصت في هذه المدة اولم تحض ولم يظهر حملها كذا  
في فتح القدير • هذه العدة لا تجب الا في نكاح صحيح كذا في السراج الوهاج • المعتبر عشر  
ليال وحشة ايام عند الجمهور كذا في معراج الدراية • اذا كانت المدكوحة امة فمات  
منها زوجها فعدتها شهران وخمسة ايام وكذا الحكم في المدبرة والمكاتبه وام الوليوا الاستسعاة  
على قول ابي حنيفة رح كذا في غاية البيان • امرأة الغائب اذا اخبرها رجل بموته  
واخبر رجلان بحيوته فان كان الذي اخبرها بموته شهداً انه ما بين موته او جنائزته وكان  
عدلا وسعها ان تعتد وتزوج هذا اذا لم يؤرخا ما اذا ارخا وتاريخه شهدوا بحيوة ما خروفاً شهدا  
اولى كذا في فتاوى قاضي خان • سئل عن امرأة لها زوج غائب فجاء رجل اليها را حمرها  
بموت زوجها ففعلت هي واهل البيت ما يفعل اهل المصيبة من اقامة النعرة وا عندت  
تزوجت بزواج آخر ودخل بها ثم جاء رجل آخر واخبرها ان زوجها حي وقال ادارانه في  
بلد كذا كيف حال نكاحها مع الثاني وهل يحل لها ان تقوم معه وماذا تفعل هي وهذا الثاني فقال  
ان كانت صدقت المخبر الاول لم يمكنها ان تصدق المخبر الثاني ولا يطل النكاح بينهما او اهما  
ان يقرأ على هذا النكاح كذا في التارخانية والبحر الرائق نالاً من النسفة • الرجل اذا طلق  
احدى امرأتيه بعينها بعد ما دخل بهما وهما من ذوات الحيض ثم مات ولا نعرف المطلقة يجب  
على كل واحدة منهما مدة الوفاة بشتكمل فيها ثلث حيض وكذا لو طلق احدى امرأتيه ثلثاً  
بغير عينها في صحته ثم مات قبل اليان يجب على كل واحدة منهما مدة الوفاة بشتكمل فيها ثلث  
حيض كذا في فتاوى قاضي خان • اذا قال لامرأة ان لم ادخل الدار اليوم فانت طالق قلنا  
ثم مات بعد مضي اليوم ولا يدري ادخل او لم يدخل فعليه مدة الوفاة وليس عليها العدة  
بالحيض كذا في المبسوط • لو مات الصبي من امرأة قد ظهر بها حمل بعد موته اعتدت  
بالاشهر ولومات وهي حامل تعتد بوضعه استحساناً كذا في محيط المرعى • ولا يثبت نسب الولد

ان الوجهين كذا في الهداية \* انما يعرف قيام الحمل من يوم الموت بان تلد لا قل من ستة اشهر من يوم مات الصبي وانما يعرف حدوثه بعد الموت بان تلد لستة اشهر فصا خدا من يوم الموت كذا في الجامع الصغير \* اذا مات الخصي من امرأة وهي حامل او حدث الحمل بعد الموت بعدتها ان تضع حملها واما المجهول ان اذا مات عنها وهي حامل او حدث بعد موته ففي حدى الروايتين كالحمل في ثبوت النسب منه وانقضاء العدة بالوضع وفي الرواية الثانية هو كالصبي كذا في الجوهرة النيرة \* ان مات المجنون من امرأة كان حكمه في العدة والولد حكم الرجل الصحيح كذا في البحر الرائق \* اذا اطلق امرأته ثم مات فان كان الطلاق رجعيا انتقلت عدتها الى الوفاة سواء طلقها في حالة المرض او الصحة وانهدمت عدة الطلاق وان كان بائنا او ثلثا فان لم ترث بان طلقها في حالة الصحة لا ينتقل عدتها وان ورثت بان طلقها في حالة المرض ثم مات قبل ان تنقضى العدة فورثت اعتدت باربعة اشهر وعشرة ايام فيها ثلث حيض حتى انها لو لم توف المدة الاربعة الاشهر والعشر ثلث حيض تكمل بعد ذلك وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رح كذا في البدائع \* لو قتل المرتد على رده حتى ورثته امرأة فعدتها ابعدا الاجلين عند ابي حنيفة ومحمد رح \* اذا مات مولى ام الولد عنها او اعتقها فعدتها ثلث حيض هذا ان لم تكن معتدة ولا تحت زوج ولا نفقة لها في العدة وان كانت ممن لا تحيض فعدتها ثلثة اشهر وان مات عن امة كان يطاها او مدبرة كان يطاها او اعتقها لم يكن عليها شيء كذا في السراج الوهاج لو زوج ام ولده ثم مات عنها وهي تحت زوج او في عدة من زوج فلا عدة عليها بموت المولى فان اعتقها المولى ثم طلقها الزوج فعليها عدة الحرائر ولو طلقها الزوج او لا ثم اعتقها المولى فان كان الطلاق رجعيا بتغير عدتها الى عدة الحرائر وان كانت بائنا لا تتغير فان انتقضت عدتها ثم مات المولى فعليها بالموت ثلث حيض فان مات المولى والزوجة فان علم ان الزوج مات او لا وعلم ان بين موتيهما اكثر من شهرين وخمسة ايام فعليها شهران وخمسة ايام مدة عدة الامة في وفاة الزوج فان مات المولى فعليها ثلث حيض وان كان بين موتيهما اقل من شهرين وخمسة ايام فكذلك عليها شهران وخمسة ايام مدة عدة وفاة الزوج فاذا مات المولى لا شيء عليها كذا في البدائع \* اذا مات زوج ام الولد عنها ومولاها ولا يعلم ايها مات او لا وبين موتيهما اقل

من شهرين وخمسة ايام فعليها اربعة اشهر وعشر من آخرهما موتا احتياطاً ولا معتبر بالحيفض فيها وان علم ان بين موتيهما شهرين وخمسة ايام او اكثر فعدتها اربعة اشهر وعشر يستكمل فيها ثلث حيض فاما اذا لم يعلم كم بين موتيهما ولا ايها مات او لا فعند ابي حنيفة ربح اربعة اشهر وعشر لا حيض فيها ومندهما يستكمل فيها ثلث حيض وكذلك لو كان الزوج طلبها تطليقة رجعية في هذه الوحوة ولا ميراث لها من الزوج كذا في المبسوط في ادب القاضي طلبت وهي صغيرة لم تحض وقد دخل بها ومثلها يجامع فعدتها ثلثة اشهر قال ابو علي النسفي هذا اذا لم تكن مراقة فان كانت مراقة قال ابو الفضل لا ينتضى مدتها بالإشهر بل توقف حالها الى ان يظهر انها حبلى بذلك الوطى ام لا كذا في التمر تاشي \* صغيرة طلقها زوجها فمضت ثلثة اشهر الا يوما ثم حاضت فما لم تحض ثلث حيض لا تنتضى مدتها \* رجل طلق امرأته طلاقاً رجعياً فاعتدت بثلث حيض الا يوماً فمات الزوج يلزمها اربعة اشهر وعشر كذا في غاية البيان \* اذا اعتدت المطلقة بحيضة او حيضتين ثم ارتفع حيضها لا تخرج من العدة ما لم تبتاً من فاذا أنست تستقبل العدة بالاشهر كذا في فتاوى قاضي خان \* الأمة المنكوحة اذا طلقها زوجها رجعياً ثم امتنعها مولاهما في عدتها تحولت عدتها الى مدة الحرائر من وقت الطلاق فعليها ان تعتد بثلاث حيض ان كانت ممن تحيض وبثلثة اشهر ان كانت ممن لا تحيض اما اذا طلقها زوجها طلاقاً بائناً او نكاحاً او مات عنها ثم امتنعت في العدة لم تتحول عدتها الى مدة الحرائر فعليها ان تعتد بحيضتين او شهر ونصف او شهرين وخمسة ايام على حسب اختلاف احوالها كذا في غاية البيان \* أمة صغيرة طلقت بعد الدخول فعدتها شهر ونصف فلما تقارب الانقضاء بلغت فانتقلت مدتها الى الحيض فتعتد بحيضتين فلما تقارب الانقضاء امتنعت فصارت عدتها بثلاث حيض فلما تقارب الانقضاء مات الزوج لزمها العدة بأربعة اشهر وعشر كذا في العتابة \* ابتداء العدة في الطلاق مقيب الطلاق وفي الوفاة مقيب الوفاة بان لم تعلم بالطلاق او الوفاة حتى \* بقت مدة العدة فقد انقضت مدتها كذا في الهداية \* وان شكت في وقت موته فتعتد من حين تستيقن بموته كذا في العتابة \* والعدة في النكاح الغامد مقيب التفريق او مزم الوطى على ترك وطئها كذا في الهداية \* اذا اقر الرجل انه طلق امرأته منذ كذا صديقه المرأة في الاسناد او كذبته وقالت لا ادري فالعدة من وقت الاقرار ولا يصدق في الاسناد هو المختار وجواب محمد رح في الكتاب

ان في التصديق للعدة من وقت الطلاق الا ان المتأخرين اختاروا وجوب العدة من وقت الافرار حتى لا يحل له التزوج باختها واربع سواها زجراله حيث كتم طلاقها ولكن لا يجب لها النفقة والسكنى وعلى الزوج المهر نانيا بالدخول لاقرارها وتصديقها اياه بذلك كذا في غاية البيان نافلا من اليتيمة والغياوى الصغرى \* لو طلقها ثلثا وهو يقيم معها فان كان مقرا بالطلاق ينقضى العدة وان كان منكرا يجب العدة من وقت الافرار زجر الهما هو المختار كذا في العنابية \* طلق امرأته ثلثا وكتم طلاقها من الناس فلما حاضت حيضتين وطئها فحبلت ثم اقرب طلاقها كان لها النفقة ما لم تضع الولد لان مدتها انما تنقضى بوضع الحمل كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل قال لامرأته المدخولته كلما حضت وطهرت فانت طالق فحاضت ثلث حيض كانت العدة من وقت الطلاق الاول كذا في فتاوى قاضى خان \* الرجل اذا طلق امرأته ثم انكر الطلاق فاقامت عليه البينة وقضى القاضى بالتفريق فان العدة من وقت الطلاق لا من وقت القضاء كذا في الخلاصة \* العدتان تنقضيان بمدة واحدة صندنا كانتا من جنس واحد او من جنسين صورة الاولى المطلقة اذا حاضت حيضة ثم تزوجت بزواج آخر وطئها الثانى و فرق بينهما وحاضت حيضتين بعد التفريق كان لهذا الزوج الثانى ان يتزوجها لانقضاء مدة الاول وليس لغيره ان يتزوجها حتى تحيض ثلث حيض من وقت التفريق لقيام عدة الثانى في حق الغير بان كان طلاق الاول رجعيا كان للاول ان يراجعها قبل ان تحيض حيضتين بعد تفريق الثانى وان حاضت ثلث حيض من وقت تفريق الثانى تنقضى العدتان جميعا وصورة الثانية المتوفى عنها زوجها اذا وطئت بشبهة تنقضى العدة الاولى باربعة اشهر وعشرو الثانية بثلث حيض ثلثها في الاشهر كذا في فتاوى قاضى خان \* لو طلقها بتطليقة بائنة او بتطليقتين بائنتين ثم وطئها في العدة مع الافرار بالحرمة كان عليها ان تستقبل العدة استقبالا بكل وطئة ويتداخل مع الاولى الا ان تنقضى الاولى فاذا انقضت الاولى وبقيت الثانية والثالثة كانت الثانية والثالثة عدة الوطئ حتى لو طلقها في هذه الحالة لا يقع طلاق آخر فالاصل ان المعتدة بعد الطلاق يلحقها الطلاق والمعتدة بعدة الوطئ لا يلحقها الطلاق واما المطلقة ثلثا اذا جامعها زوجها في العدة مع علمه انها حرام عليه ومع اقراره بالحرمة لانستأنف العدة ولكن يرجع الزوج والمرأة كذلك اذا قالت علمت بالحرمة ووجد شرائط الاحصان ولو ادعى الشبهة بان قال ظننت انها تحل لى تستأنف العدة بكل

وطئة ويتداخل مع الاولى الى ان تنقضي الاولى فاذا انقضت الاولى وبقيت الثانية والثالثة كانت هذه مدة الوطئ لا تستحق النفقة في هذه الحالة وهذا الذي ذكرنا اذا جامعها مقرا بطلاقها واما اذا جامعها منكرا لطلاقها فانها تستقبل العدة كذا في الذخيرة \* رجل طلق امرأته ثلثا فتزوجت من ساعته رجلا ودخل بها الثاني ثم فرق بينهما كان عليها الاعتداد وثلاث حيض منهما ونفقتها وسكنها عليها الاول كذا في فتاوى قاضي خان \* لو تزوجت في مدة الوفاة فدخل بها الثاني ففرق بينهما فعليها بقية عدتها من الاول تمام اربعة اشهر وعشر وعليها ثلث حيض من الآخر ويحتسب بما حاضت بعد التفريق من مدة الوفاة كذا في معراج الدراية \* خالعهما بمال او بغيره ثم وطئها في العدة عالما بالحرمة ثم شأ بنى العدة لكل وطئة ويتداخل العدة الى ان تنقضي الاولى وبعده تكون الثانية والثالثة مدة الوطئ لا الطلاق حتى لا يقع فيها طلاق ولا تجب فيها نفقة كذا في الوجيز للكردي \* الكناينة اذا كانت تحت مدام عليها ما على المسلمة الحرة كالحرمة والامة كالامة وان كانت تحت ذمة فلا عدة عليها في موت ولا فدية عند اي حنيقة رح اذا كان ذلك في دينهم ومندهما عليها العدة كذا في السراج الوهاج \* الباب الرابع عشر في الحداد \* على الميتة والمتوفى منها زوجها اذا كانت بالغة مسلمة الحداد في مدتها كذا في الكافي \* والحداد الاجتناب من الطيب والدفن والكحل والحناء والخضاب ولبس المطيب والمعصفر والثوب الاحمر وما صبغ بزمفران الا اذا كان فسيلا لا يمتص وتبسن الفسب والخز والحريز ولبس الحلبي والتيزين والامشاط كذا في التاتار خانية \* قال شمس الائمة المراد من الثياب المذكورة ما كانت جديدا منها يقع بها الزينة اما اذا كانت خلقا لا يقع بها الزينة فلا بأس به كذا في المحيط \* ان امتشطت بالطرف الذي اعنانه منفرجة لأبأس به وانما بكره الامشاط بالطرف الآخر لان ذلك يكون للزينة كذا في فتاوى قاضي خان \* وانما يلزمها الاجتناب في حالة الاختيار ما في حالة الاضطراب فلا بأس بها ان اشتكت رأسها ومينها فصبت عليها الدهن او اكتحلت لاجل المعالجة فلا بأس به كذا في المحيط \* لو امتادت الدفن فحافت وجعا يحل بها لو لم تفعل فلا بأس به اذا كان الغالب هو الحول كذا في الكافي \* ولا تلبس الحرير لان فيه زينة الا لضرورة مثل ان يكون بها حكة او قملة ولا يحل لها لبس المشق وهو المصبوغ بالمشق لا بأس بلبس المصبوغ امور كذا في التبيين \* اذا كانت المرأة فقيرة وليس لها الا ثوب واحد مصبوغ

فلا بأس بان تلبسه من غير ارادة الزينة كذا في شرح الطحاوي \* ولا يجب الحداد على الصغيرة  
والمجنونة الكبيرة والكتابية والمعتدة من نكاح فاسد والمطلقة طلاقا رجعيا وهذا عندنا كذا في البدائع \*  
لو أسلمت الكافرة في العدة لزمها الاحداد فيما بقي من العدة كذا في الجوهرية النيرة \* على الامة  
الحداد اذا كانت منكوبة في الوفاة والطلاق البائن وكذا المدبرة وام الولد والمكاتب والمستسعة  
وليس في عدة ام الولد من وفاة سيد هلم اذا عتاقها حداد وكذا الموطوءة بشبهة كذا في فتح القدير \*  
لا يجوز للأجنبي خطبة المعتدة ضريحا سواء كانت مطلقة او متوفى عنها زوجها كذا في البدائع \*  
اجمعوا على منع التعريض في الرجعة وكذا في البائن عندنا وانما التعريض في المتوفى عنها زوجها  
كذا في غاية السروجي \* صورة التعريض ان يقول لها اني اريد النكاح او احب امرأة من صفتها  
كذا فيصنفها بالصفة التي هي فيها او يقول انك لحسنة او جميلة او تعجبيني وليس لي مثلك  
او ان ارجوان يجمع الله بيني وبينك او ان تضي الله لي امرا كان كذا في السراج الوهاج \* ان كانت  
معتدة من نكاح صحيح وهي حرة مطلقة بالغلة عاقلة مسلمة والحال حالة الاختيار فانها لا تخرج  
ليلا ولانها راسواء كان الطلاق ثلثا او بائنا او رجعيا كذا في البدائع \* المتوفى عنها زوجها تخرج نهارا  
او بعض الليل ولا تبنت في غير منزلها كذا في الهداية \* المعتدة بالنكاح الفاسد لها ان تخرج  
الا ان منعها الزوج هكذا في البدائع \* ان كانت المعتدة امة فلها ان تخرج لخدمة المولى في  
الوفاة والخلع والطلاق سواء كان الطلاق رجعيا او بائنا فان اعتقت في العدة لزمها فيما بقي  
من العدة ما يلزم الحرة المبانة \* وفي القدوري اذا كان المولى نبوا الامة لم تخرج مادامت  
على ذلك الا ان يخرجها المولى والمدبرة وام الولد والمكاتب كالاتمة في اباحة الخروج كذا في  
المحيط \* والمستسعة كالمكاتبه صناديق حنيفة روح فاما الكتابية فانه يحل لها الخروج باذن الزوج  
ولا يحل لها الخروج بغير اذن الزوج سواء كان الطلاق رجعيا او بائنا او ثلثا في العدة وكذلك  
في عدة الوفاة لها ان تبنت في غير منزلها هكذا في المبسوط \* وان أسلمت في العدة لزمها فيما بقي  
من العدة ما يلزم الحرة المسلمة \* والحرة المسلمة لا تخرج لابا ذن الزوج ولا بغير اذنه واما الصبية  
فان كان الطلاق رجعيا فلها ان تخرج باذن الزوج وليس لها ان تخرج بغير اذنه كما قبل الطلاق \*  
وان كان الطلاق بائنا فلها ان تخرج باذن الزوج وبغير اذنه الا اذا كانت مراقة فم لا تخرج

بغير ان الزوج كذا اختاره المشايخ ربح كذا في المحيط \* المولى اذا اعتق ام ولده فلها ان تخرج  
 كذا في الظهيرية \* المجنونة والمعتوبة تخرج كالكتابية كذا في غاية السروجي \* المجوسية اذا  
 اسلم زوجها وابت الاسلام حتى وقعت الفرقة ووجبت العدة بان كان الزوج قد دخل بها  
 ان تخرج الا اذا اراد الزوج منعها من الخروج لتحضين مائه كذا اطلب منها ذلك يلزمها \* ولو قبلت  
 المسلمة ابن زوجها حتى وقعت الفرقة ووجبت العدة اذا كان بعد الدخول فليس لها ان تخرج من  
 منزلها كذا في البدائع \* امرأة اختلعت من زوجها على خففة مدتها واحتاجت الى الخروج لاجل  
 النفقة نكلموا فيه قال بعضهم لها ان تخرج بمنزلة المتوفى عنها زوجها وقال بعضهم ليس لها ذلك  
 وهو المختار كذا في فتاوى قاضي خان \* وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* على المعتدة ان تعتد  
 في المنزل الذي يضاف اليها بالسكنى حال وقوع الفرقة والموت كذا في الكافي \* لو كانت زائرة  
 اهلها او كانت في خير بيتها لامر حين وقوع الطلاق انتقلت الى بيت سكنها بلائاً خير وكذا  
 في عدة الوفاة كذا في غاية البيان \* ان اضطرت الى الخروج من بيتها بان خافت سقوط منزلها  
 او خافت على مالها او كان المنزل باجرة ولا يجد ما تؤدبه في اجرة في عدة الوفاة فلا بأس عند  
 ذلك ان تنتقل وان كانت تفد على الاجرة لا تنتقل وان كان المنزل لزوجها وقدمت منها فلها  
 ان تسكن في نصيبها ان كان ما يصيبها من ذلك ما يكفي به في السكنى ونسوة من مائر الوفاة  
 ممن ليس بمحرم لها كذا في البدائع \* وان كان نصيبها من دار الميت لا يكفيها ما حرجها الوفاة  
 من نصيبهم انتقلت كذا في الهداية \* لو امكنوا لها في نصيبهم باجرة وهي تقدر على ادائها  
 لا تنتقل كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك \* واذا انتقلت لعذر يكون سكنها في البيت الذي  
 انتقلت اليه بمنزلة كونها في المنزل الذي انتقلت منه في حرمة الخروج منه كذا في الهدائع \*  
 لو كانت بالسواد فدخل عليها الخوف من سلطان او غيره كانت في سعة من التحول الى المصر  
 كذا في المبسوط \* المعتدة اذا كانت في منزل ليس معها اجد وهي لا تخاف من المصوص  
 ولا من الجيران ولكنها تفزع من امر الميت ان لم يكن الخوف شديداً ليس لها ان تنتقل  
 من ذلك الموضع وان كان الخوف شديداً كان لها ان تنتقل كذا في فتاوى قاضي خان \*  
 اذا انهدم بيت العدة فالتدبير في اختيار المنزل في الوفاة وفي الطلاق البائن اذا كان الزوج  
 غائبا اليها وفي الطلاق الرجعي والطلاق البائن اذا كان الزوج حاضراً الى الزوج

كذا في المحيط \* اذا طلقها ثلثا او واحدة بائنة وليس له الالميت واحد فينبغي له ان يجعل بينه وبينها حجابا حتى لا يقع الخلوة بينه وبين الاجنبية فان كان فاسقا يخاف عليها منه فانها تخرج وتسكن منزلا آخر وان خرج الزوج وتركها فهو ولي وان اراد القاصي ان يجعل معها امرأة حرة ثقة تقدر على الحملولة فهو حسن كذا في المحيط \* اذا طلق امرأته بالبادية وهي معه في خيمة والزوج ينتقل الى موضع آخر للكلاء والماء هل ينسعه ان يتحول بها ينظر ان كان يدخل عليها ضررين في نفسها وماله بتركها في ذلك الموضع فله ان يتحول والا فلا كذا في الظهيرية \* المعتدة لا تسافر للحج ولا لغيره ولا يسافر بها زوجها جندا وان سافر بها وهو لا يريد الرجعة لا يصير مرا جعا كذا في فتاوى قاضيخان \* للمعتدة ان تخرج من بيتها الى صحن الدار وتبيت في اي منزل شئت الا ان يكون في الدار منازل لغيره فلا تخرج من بيتها الى تلك المنازل \* ولو سافر بها ثم طلقها بائنا او ثلثا او مات عنها وبينها وبين مصرها ومقصدها اقل من السفر ان شئت مضت وان شئت رجعت مواء كانت في المصر او غيره معها محرم او لم يكن الا ان الرجوع اولى ليكون الاعتداد في منزل الزوج وان كان احدا الطرفين سفرا والاخر دونه اختارت ما دونه وان كان كل واحد منهما سفرا فان كانت في المفازة مضت ان شئت او رجعت بمحرم او غير محرم ولكن الرجوع اولى فان كانت في مصر لم تخرج بغير محرم وان كان معها محرم لم تخرج صندا ابى حنيفة رح وقال تخرج وهو قول ابى حنيفة رح اولا وقوله الاخر اظهروا ان طلقها رجعت تبع زوجها سارا ومضى ولم تفارقه كذا في الكافي \* الباب الخامس عشو في ثبوت النسب \* قال اصحابنا لثبوت النسب ثلث مراتب احدها النكاح الصحيح وما هو في معناه من النكاح الفاسد والحكم فيه انه يثبت النسب من غير دصة ولا ينتفى بمجرد النفي وانما ينتفى باللعان فان كانا من لالعان بينهما لا ينتفى نسب الولد كذا في المحيط \* والثانية ام الولد والحكم فيها ان يثبت النسب من غير دصة وينتفى بمجرد النفي كذا في الظهيرية \* وذكر في النهاية معزيا الى المبسوط انما يملك نفيه مالم يقض القاضي به او لم يطاول ذلك فاما اذا قضى القاضي به فقد لزمه على وجه لا يملك ابطاله وكذا بعد التطاول كذا في التبیین في باب الاستيلاء \* قالوا وانما يثبت نسب ولد ام الولد بدون الدصة ان كان يحمل للمولى وطؤها لما اذا كان لا يحمل فلا يثبت النسب بدون الدصة كما ولد كاتبها مولاه او امة مشتركة بين اثنين استولدها ثم جاءت بولد بعد ذلك لا يثبت النسب



بدون الدخول كذا في الظهيرية \* وكذا الوخز ثم وطئها عليه بعد ذلك بوطنى أبيه أو ابنه أو بوطنه  
 أمها أو بنتها لم يثبت نسب ما قلده بعد ذلك إلا بالدخول كذا في الاختيار شرح المختار \* الثالثة  
 الأمة إذا جاءت بولد لا يثبت النسب بدون الدخول كذا في الظهيرية \* وحكم المدبرة كحكم  
 الأمة في أنه لا يثبت النسب منه بدون دخول المولى كذا في النهاية \* وإن كان يوطئ الأمة ولا يعزل  
 عنها لا يحل له نفيه فيما بينه وبين الله تعالى ويلزمه أن يعترف به وإن كان يعزل عنها ولم يحجبها  
 فجازله النفي لتعارض الظاهرين كذا في الاختيار شرح المختار \* زوج أمته من رضيع ثم جاءت  
 بولد فادعاه المولى يثبت النسب منه لأنه صده وليس له نهب فلو كان الزوج محبوباً  
 لم يثبت النسب من المولى لأنه صده لكن له نسب معلوم كذا في المغناوى الكبرى \* وإذا  
 تزوج الرجل امرأة فجاءت بولد لاقل من سنة أشهر منذ يوم نروجه لم يثبت نسبه وإن  
 جاءت به لسته أشهر فصاعداً يثبت نسبه منه اعترف به الزوج أو سكنت فإن جحد الولادة نثبت  
 بشهادة امرأة واحدة نشهد بالولادة كذا في الهداية \* ولو ولدت أحد الوالدين لاقل من ستة  
 أشهر من وقت النكاح بيوم والآخر بعده بيوم لم يثبت نسب واحد منهما كذا في العناية \*  
 الأصل في هذا أن كل امرأة لم يجب عليها العدة فإن نسب ولدها لا يثبت من الزوج إلا إذا علم  
 يقيناً أنه منه وهو أن يجيء لاقل من سنة أشهر وكل امرأة وجبت عليها العدة فإن نسب ولدها  
 يثبت من الزوج إلا إذا علم يقيناً أنه ليس منه وهو أن يجيء لاكثر من سنتين فإذا عرفنا هذا :  
 فنقول رجل طلق امرأته قبل الدخول بها ثم جاءت بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الطلاق  
 يثبت النسب فإن جاءت به لسته أشهر فصاعداً لا يثبت النسب ولو قال لامرأة أجنبية إذا تزوجتك  
 فانت غالىق ثم تزوجها وقع الطلاق ثم إذا جاءت بولد لتمام ستة أشهر من وقت النكاح  
 يثبت النسب ولو جاءت لاقل من ستة أشهر من وقت النكاح لا يثبت ولو طلقها بعد الدخول  
 ثم جاءت بولد يثبت النسب إلى سنتين وينقضى العدة به ولو جاءت به لاكثر من سنتين  
 إن كان الطلاق رجعيًا يثبت النسب ويصبر مراعاة لها وإن كان الطلاق بائناً لا يثبت النسب  
 ما لم يدع الزوج فإذا دعى الزوج يثبت منه وهل يحتاج إلى تصديقها أم لا فيه روايتان في رواية  
 يحتاج وفي رواية لا يحتاج هذا إذا طلقها ولو جاءت عنها قبل الدخول أو بعده ثم جاءت بولد  
 من وقت الوفاة إلى سنتين يثبت النسب منه وإن جاءت به لاكثر من سنتين من وقت الوفاة

لا يثبت النسب هذا كله اذ لم تقر بانقضاء العدة وان اقترنت ذلك في مدة ينتضي في مثلها العدة الطلاق والوفاء سواء ثم جاءت به لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار بثبت النسب والا فلا هذا كله اذ كانت كبيرة سواء كانت ممن تحيض او ممن لا تحيض واما اذ كانت صغيرة طلقها زوجها ان كان قبل الدخول فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الطلاق يثبت النسب وان جاءت به لاكثر من ستة اشهر لا يثبت النسب واذا طلقها بعد الدخول فان ادعت الحمل ففي الطلاق الرجعي يثبت النسب الى سبعة وعشرين شهرا وفي الطلاق البائن الى سنتين ولو اقترنت بانقضاء العدة ثم جاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار بثبت النسب وان جاءت به لاكثر من ذلك لا يثبت النسب ولو سكنت من الدعوى عند انبي حنيفة ومحمد رح سكوتها بمنزلة الاقرار وعند انبي يوسف رح كد دعوى الحمل كذا في شرح الطحاوي \* امرأة قالت في عدة الوفاة لست بحامل ثم قالت من الغد انا حامل كان القول قولها وان قالت بعد اربعة اشهر وعشرة ايام لست بحامل ثم قالت انا حامل لا يقبل قولها الا ان تأتى بولد لاقل من ستة اشهر من موت زوجها فيقبل قولها ويبطل اقرارها بانقضاء العدة كذا في فتاوى قاضي خان \* الصغيرة اذا توفي عنها زوجها فان اقترنت بالحمل فهي كالكبيرة يثبت نسبه منه الى سنتين لان القول قولها في ذلك وان اقترنت بانقضاء مدتها بعد اربعة اشهر وعشرين ولدت لستة اشهر فصاعدا لم يثبت النسب منه وان لم تدع حبالا ولم تقر بانقضاء العدة فعند انبي حنيفة ومحمد رح ان ولدت لاقل من عشرة اشهر وعشرة ايام يثبت النسب والا لم يثبت كذا في التبیین \* المبتوتة ان جاءت بولدين احدهما لاقل من سنتين والاخر لاكثر من سنتين وبين الولادتين يوم قال ابو حنيفة وابو يوسف رح يثبت نسبهما كذا في الظهيرية \* ولو خرج بعض الولد لاقل من سنتين وباقيه لاكثر من سنتين لا يلزمه حتى يكون الحارج لاقل من سنتين نصف بدنه ويخرج من قبل الرجلين اكثر البدن لاقل والباقي لاكثر كره محمد رح كذا في فتح القدير \* وان كانت معتدة من طلاق بائن او من وفاة فجاءت بولدين الى سنتين فانكر الزوج الولادة او الورثة بعد وفاته وادعت هي فان ام يكن الزوج اقربا للحمل ولا كان الحمل طاهر الا يثبت النسب الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين في قول انبي حنيفة رح وان كان الزوج قد اقر

قد اقربا لحبل او كان الحبل ظاهرا ان التزواج قولها في الولادة وان لم يشهد لها قابلية في قول البيهقي رحمه الله  
وان كانت معتدة من طلاق رجعي فكذلك كذا في البدائع \* ولو بان الزوج الذي ولدته غيره هذا  
لم يقبل منه هذا قول أبي حنيفة رحمه الله كذا في غاية السروحي \* وان كانت معتدة من وفاة  
فصدقها الورثة في الولادة ولم يشهد على الولادة أحد فيها انبى عندهم وببرئهم وهذا في حق الارث  
ظاهر لانه خالص حقههم وفي حق النسب ان كانوا من اهل الشهادة بان صدقها رجلان او رجل  
وامرأتان منهم وجب الحكم باثبات نسبه حتى شاركه المصدقين والمكوريين ويشترط لفظ الشهادة  
في مجلس الحكم عند البعض والصحيح انه لا يشترط لفظ الشهادة كذا في الكافي \* وان تزوجت المعدة  
بزواج آخر ثم جاءت بولدان جاءت به لاقل من سنتين منذ طلقتها الاول او مات ولا يقل من سنة  
اشهر منذ تزوجها الثاني فالولد للاول وان جاءت به لاكثر من سنتين منذ طلقتها الاول او مات  
ولستة اشهر فصاعدا منذ تزوجها الثاني فهو الثاني والنكاح جائز وان جاءت به لاكثر من سنتين  
منذ طلقتها الاول او مات ولا يقل من ستة اشهر منذ تزوجها الثاني لم يكن للاول ولا للثاني  
وهل يجوز نكاح الثاني في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله فان لم يعلم وقت التزواج  
انها تزوجت في عدتها فان علم ذلك ووقع النكاح الثاني فاسدا فجاءت براد فان النسب يثبت  
من الاول ان امكن اثباته بان جاءت به لاقل من سنتين منذ طلقتها الاول او مات ولستة اشهر  
فصاعدا منذ تزوجها الثاني لان نكاح الثاني فاسد ومهما امكن احال النسب الى العوان الصحيح  
كان اولي وان لم يكن اثباته منه وامكن اثباته من الثاني فالنسب ثبت من الثاني بان  
جاءت به لاكثر من سنتين منذ طلقتها الاول او مات ولستة اشهر فصاعدا منذ تزوجها الثاني  
لان نكاح الثاني وان كان فاسدا لكن لما تعذر اثبات النسب من النكاح الصحيح فثبت النسب من الفاسد  
اولي من الحمل على الزنا كذا في البدائع \* رجل تزوج بامرأة فجاءت به لاقل من سنتين  
جاءت به لاربعة اشهر جاز النكاح ويثبت النسب من الزوج الثاني وان جاءت به لاربعة اشهر فالاول  
لم يجز النكاح كذا في البحر الرائق \* رجل تزوج امرأة وجاءت براد فاختلعا فقال الزوج  
تزوجتك منذ شهر وقالت المرأة لابل منذ سنة فالولد ثابت النسب من الزوج كذا في الظهيرية \*  
ويجب ان يستخلف من دما خلا فالأبى جنيته رجح كذا في الكافي \* وان تصادفا على انه تزوجها  
منذ شهر لم يثبت النسب منه فان قامت البينة بعد التصديق على تزوجه اياها منذ سنة قبلت

وهذا الجواب صحيح مستقيم فيما اذا اقام الولد البينة بعد ما كبر اما اذا كان قيام البينة حال صغر الولد فقد اختلف المشايخ رح فيه قال بعضهم لا تقبل البينة ما لم ينصب القاضي خصما من الصغير وقال بعضهم لا حاجة الى هذا التكلف والقاضي يسمع البينة من غير ان ينصب عنه خصما كذا في الظهيرية \* رجل تزوج امرأة فولدت ولدا بخمسة اشهر فقال الزوج الولد ولدي بسبب اوجب ان يكون الولد لي وقالت المرأة لابل هو من الزنا في رواية القول قول الرجل وفي رواية القول قولها وان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من وقت النكاح والمسئلة بها كان القول قول الزوج كذا في التاتارخانية \* ولو نكح امه فطلقها فاشتراها فولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الشراء لزمه والا لا بالدمية وهذا اذا كان بعد الدخول ولا فرق في ذلك بين ان يكون الطلاق بائنا او رجعيًا وان كان قبل الدخول فان جاءت به لاكثر من ستة اشهر من وقت الطلاق لا يلزمه وان كان لاقل منه لزمه اذا ولدته لتمام ستة اشهر او اكثر من وقت الزوج وان كان لاقل لا يلزمه وكذا اذا اشترى زوجته قبل ان يطلقها فيما ذكرنا من الاحكام كذا في التبيين \* وان طلقها ثنتين حتى حرمت عليه حرمة غليظة يثبت النسب الي سنتين من وقت الطلاق ولو اشترى زوجته الموطوءة ثم اعتقها فولدت لاكثر من ستة اشهر منذ اشترأها لا يثبت النسب الا ان يدعيه الزوج وعند محمد رح يثبت النسب منه الى سنتين من يوم الشراء بلاد مودة وكذا الولم يعتقها ولكن باعها فولدت لاكثر من ستة اشهر منذ باعها فعند ابي يوسف رح لا يثبت النسب وان ادعاه الا بتصديق المشتري وعند محمد رح يثبت بالتصديق كذا في المكاتفي \* أم الولد اذا مات عنها مولاها او اعتقها يثبت نسب ولدها الى سنتين من وقت العتق كذا في العتابة \* من قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت امرأة على الولد في نهى ام ولده قالوا هذا فيما اذا ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الإقرار فان ولدت لبنة اشهر او لاكثر لا يلزمه ولكن ينبغي لك ان تعرف انه فيما اذا قال ان كان في بطنك ولد او قال ان كان لها حمل فهو مني بلفظ التعليق اما اذا قال هذه حامل مني يلزمه الواد وان جاءت به لاكثر من ستة اشهر الى سنتين حتى ينفيه وبه صرح في الاجناس في كتاب العتاق كذا في ضاية البيان \* رجل قال لعمام هذا ابني ثم مات ثم جاءت ام الغلام وهي حرة ومالت انا امرأته فهي امرأته ويرثانه \* وذكر في النوادر ان هذا المستحسن

وهذا اذا علم انها حرة فاما اذا لم يعلم بذلك فزعم النوزنة انها ام ولدا لميت وهي تدمى النكاح  
لم ترث كذا في الجامع الصغير بقا ضيخان \* ولو طلقها فلذاتم تزوجها قبل ان تكس زوجها  
فجاءت منه بولد ولا يعلمان بفساد النكاح فالنسب ثابت وان كان يعلمان بفساد النكاح بنسب  
النسب ايضا عند ابي حنيفة روح كذا في التمار حانية نافلا من تجنيس الناصري \* رجل نكح امرأة  
وفي يدها ولد والولد ليس في يد الزوج فقالت المرأة تزوجتني بعدما ولدت هذا الولد من زوج  
قبلك فقال الزوج لابل ولدته في ملكي فهو ابن الزوج واوكان الولد في يد الزوج دون المرأة  
فقال هو ابني من غيرك فقالت ابني منك فاقول قول الزوج لا تصدق المرأة كذا في  
الظهيري \* واذا كان الولد في يدي رجل وامرأته فقال الزوج هذا الولد من زوج كان اك  
من قلمي وقالت المرأة بان هو منك فهو منه كذا في المحط \* ولو زني بامرأة حملت ثم برزها  
فولدت ان جاءت به لستة اشهر فصاعدت بسبه وان جاءت بدلاقل من ستة اشهر ام يثبت بسبه  
الا ان يدعيه ولم يقل انه من الزنا ما ان قال انه مني من الزنا لا يثبت بسبه ولا يرث منه كذا  
في اليمابيع \* رجل اشهرى امته فولدت منه ثم اقام رجل المنة انها امرأته وروحها منه مولدا  
يجعل المرأة له ويجعل الولد والد الزوج وعقب الولد بدعوة المولى \* صبي في يد امرأة قال رجل  
للمرأة هذا ابني منك من نكاح وقالت هرا بك من زني لم يثبت نسبه وان قالت  
وعدن لك هو ابنك من نكاح يثبت نسبه منهما \* رجل مسلم تزوج امرأة من غير المسلمين فولد  
يثبت نسب الاولاد منه عند ابي حنيفة \* خلاهما بها بقاء على ان النكاح باسد عند ابي حنيفة  
روح را طل صدهما كذا في الظهيري \* ولو دلا بامرأة حرة صالحة ثم طلقها صالحة وول  
لم احامعها مصدقة او كذبت رجبت عاها العدة وان قال لها ارادعت ام ص  
الراحعة وان جاءت بولد لا قل من صنتين وام يعترف بالفضا العدة اثبت نسبه و  
نك المراحعة ويجعل باطلا قبل الطلاق كذا في السراج الزهري \* ام ولد اذا نكحت  
نكاحا باسدا ودخل بها الزوج وجاءت بولد ثبت النسب من الزوج وان ادعا المولى  
كذا في خزائن المتين \* النسب يثبت بالامانة مع تدريده على المنطق كذا في التمار \* رجل  
زوج ابنته وهر صغير امرأة لاخته من مثله وقاع ولا احبال فحقت بولدا له ولدا لولده  
ما انفق ابو الزوج صاها من ابنته وان اقرت ابنتها تزوجت ودت على الزوج بعد ستة اشهر



من خالة الاب عندنا ثم خالات الاب وعماته على هذا الترتيب كذا في فتح القدير \* والاصل في ذلك ان هذه الولاية تستغاد من قبل الامهات فكانت جهة الام مقدمة على جهة الاب كذا في الاختيار شرح المختار \* بنات المجمع والبخان والعمه والخالة لاحق اهن في الحضنة كذا في البدائع \* وانما يبطل حق الحضنة لهؤلاء النسوة بالزوج اذ انزوجهن باجنس فان تزوجن بذى رحم مجرم من الصغير كالحجدة ان كان زوجها الصغیرا والام اذا تزوجت بعم الصغير لا يبطل حقها كذا في فتاوى قاضى خان \* ومن سقط حقها بالتزوج يعود اذا ارتفعت الزوجية كذا في الهداية \* واذا كان الطریق رجعيا لا يعود حقها حتى ينتضى عدتها لقيام الزوجية كذا في العيني شرح الكنز \* وليرتزوجت الام بزواج آخر وتمسك الصغيرة معها ام الام في بيت الراب فلا بد ان يأخذها منها \* صغيرة عند جدة تحون حتها ولعماتها ان تأخذها منها اذ اظهرت خيانتها كذا في القنية \* وان ادعى الزوج ان الام تزوجت بزواج آخر وانكرت فالقول قولها وان اقرت انها تزوجت بزواج آخر ولكن ادعت ابطالتها وعاد حقها فان لم تعين الزوج فالقول قولها وان عينت الزوج لا يقبل قولها في دوى الطلاق حتى يقربه ذلك الزوج \* واد اوجب الانتزاع من النساء ولم تكن للصبي امرأة من اهله يدفع الى العصابة فيقدم الاب ثم ابوالاب وان علا ثم لاخ لاب وام ثم لاب ثم ابن الاخ لاب وكذا من سفل منهم ثم العم لاب فاما اولاد الاجام فانه يدفع اليهم العلامة بمبدأ بابن العم لاب وام ثم بابن العم لاب والصغيرة لا تدفع اليهم \* ولو كان الصغير اخوة اراعى ما صلحهم اولى فان تساوا فاسنهم كذا في الكافي \* قال في تحفة العتقاء \* وان ام يكن للجارية من مصباتها صغيرا من العم فلا اختيارا الى الباقى ان راد اصلح يضم اليه والا فيضع عند اميبه كذا في غايه البيان \* واذا لم يكن للصغيرة عصابة تدفع الى الاخ لام ثم الى ولد ثم الى العم لام ثم الى الحال لاب وام ثم لاب ثم لام كذا في الكافي \* ابوالام اولى من الحال ومن الاخ لام كذا في السراج الوهاج \* ويدفع الذكر الى مولى العتاقة ولا تدفع الانثى كذا في الكافي \* ولا حتى للأمة وام الولد في الحضنة ما لم تعتقا فالحضنة لمولاه ان كان الصغير في الرق ولا يفرق بينه وبين الام ان كانا في ملكه وان كان حرا فالحضنة لا قرباثة الاحرار واذا امتقنا كان لهما حق الحضنة في اولادهما الاحرار \* والمكاتبه احق بولدها المولود في الكنايته بخلاف المولود قبلها كذا في العيني شرح الكنز \* المدبرة

كالقنة كذا في التبيين \* لاحق لغير المحرم في حضانة الجارية ولا للعصبة الفاسق على الصغيرة كذا في الكفاية \* ولا حضانة لمن يخرج كل وقت وتترك البنات ضائعة كذا في البحر الرائق \* والام والجدة احق بالغلام حتى يستغنى وقدر بسبع سنين وقال القدوري حتى يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده وقدره ابو بكر الرازي بتسع سنين \* والفتوى على الاول \* والام والجدة احق بالجارية حتى تحيض وفي نواقح هشام من محمد بن روح اذا بلغت حدا لشهوة فالاب احق وهذا صحيح هكذا في التبيين \* الصغيرة اذا لم تكن مشتهية ولها زوج لا يسقط حق الام في حضانتها مادامت لا تصلح للرجال كذا في القنية \* وبعد ما استغنى الغلام وبلغت الجارية فالعصبة او الى يقدم الاقرب فالاقرب كذا في فتاوى قاضي خان \* ويمسكه هؤلاء ان كان غلاما الى ان يدرك فبعد ذلك ينظر ان كان قد اجتمع رأيه وهو مأمون على نفسه يخل سبيله فيذهب حيث شاء وان كان غير مأمون على نفسه فالاب يضمه الى نفسه ويوليه ولا نفقة عليه الا اذا تطوع كذا في شرح الطحاوي \* والجارية ان كانت ثيبا وغير مأمونة على نفسها لا يخفى سبيلها ويضمها الى نفسه وان كانت مأمونة على نفسها فلا حق له فيها ويخل سبيلها وتنزل حيث احبت كذا في البدائع \* وان كانت البالغة بكر افلا وليا على الضم وان كان لا يخاف عليها الفساد اذا كانت حديثة السن واما اذا دخلت في السن واجتمع لها رأيها وعفتها فليس للاولياء من الضم ولها ان تنزل حيث احبت لا يتخوف عليها كذا في المحيط \* وان لم يكن لها اب ولا جد ولا غيرهما من الغصباء او كان لها مصيبة منفسد للقاضي ان ينظر في حالها فان كانت مأمونة خلاها تنفرد بالسكنى سواء كانت بكرا او ثيبا والا وضعها عند امرأة امينة ثقة تقدر على الحفظ لانه جعل ناظرا للمسلمين كذا في العيني شرح الكنتز \* لو ان امرأة جاءت بالصبي تطلب النفقة من ابيه فقالت هذا ابن بنتي منك وقد ماتت امه فاعطني نفقته فقال الاب صدقت هذا ابني من ابنتك فاجبا امه فلم تمت وهي في منزل بواراد اخذ الصبي منها لم يكن له ذلك حتى يعلم القاضي امه وتحضره فتأخذ فان احضر الاب امرأة فقال هذه ابنتك وهذا ابني منها وقالت الجدة ما هذه ابنتي وقد ماتت ابنتي ام هذا الصبي فالقول في هذا قول الرجل والمرأة التي معه ويؤفع الصبي اليه وكذلك الجدة لو حضرت وقالت هذا ابن ابنتي من هذا الرجل وقد ماتت امه وقال الرجل هذا ابني من غير ابنتك من امرأة لي فالقول



قوله وبأخذ الصبي منها ولو احضر الاب امرأة وقال هذا ابني من هذه لامن ابنتك وقالت الحدة ما هذه امه بل امه ابنتي وقالت التي احضرها الرجل صدقت ما نانا امه وقد كذب هذا الرجل ولكنني امرأته فان الاب اولى به وبأخذ كذا في الظهيرية \* ذكر في السراجية ان الام تسحق اجرة على الحضنة اذا لم تكن منكوحه ولا معتدة لابيه وتلك الاجرة غير اجرة ارضاعه كذا في البحر الرائق \* واذا كان الاب معسرا وابى غلام ان يترى الاب اجرة وقالت العمة ابا اربي بغير اجر فان العمة اولى هو الصحيح كذا في فتح القدير \* الولد متى كان عند احد الابوين لا يمنع الآخر من النظر اليه ومن تعاهده كذا في النازحانية ذاقا من الحاوي \* فصل في مكان الحضنة مكان الزوجين اذا كانت الزوجية بينهما قائمة حتى لو اراد الزوج ان يخرج من البلد اراد اخذ ولده الصغير ممن له الحضنة من النساء ليس له ذلك حتى يستعني عنها وان ارادت المرأة ان تخرج من المصر الذي هو فيه الى غيره فللزواج ان يمنعهما من الخروج سواء كان معها ولد اولم يكن وكذلك اذا كانت معتدة لا يجوز لها الخروج مع الولد وبدونه ولا يجوز للزوج اخراجها كذا في البدائع \* واذا وقعت الفرقة بين الرجل وامرأته ارادت ان تخرج بالولد عند انقضاء عدتها الى مصرها فان كان النكاح وقع في مصرها فلها ذاك وان كان وقع في مكان غير مصرها فليس لها ذلك الا ان يكون بين موضع الفرقة وبين مصرها قرب بحيث لو خرج الاب لمطالعة الولد يمكنه الرجوع الى منزله قبل الليل فيحينئذ هذه بمصرته محل محتملته في مصرها ان تتحول من محله ولو ارادت ان تنتقل ببلد ليس ببلدها لم يقع منه النكاح فليس لها ذلك الا اذا كان بين البلدين قرب على التفصيل الذي قلنا كذا في المحيط \* ولو انتقل من مصر الى مصر ليس بقريب ولم يكن مصرها لكن اصل المعدان بها ليس لها ذاك على رواية البسيط وهو الصحيح كذا في الفناوي الكبير \* واذا كانت المرأة والزوج من اهل السواد ارادت ان تنقل الولد الى قريتها وقد وقع النكاح فيها فلها ذلك وان كان وقع في غيرها فليس لها نقله الى قريتها ولا الى القرية التي وقع فيها النكاح اذا كانت بعيدة وان نهى بها بحيث يمكن للاب نظر الصبي ويعود قبل الليل فلها ذلك كذا في السراج الوهاج \* وان كان الاب متوطنا في المصر وارادت نقل مولد الى القرية فان تزوجها فيها وهي قريتها فلها ذاك وان كانت بعيدة من المصر وان لم تكن قريتها فان كانت قريبة ووقع اصل النكاح فيها فلم يملكها في المصر

وان كان لم يقع النكاح فيها فليس لها ذلك وان كانت قريبة من المصر كذا في البدائع \* وان ارادت ان تنقله من قرية الى مصر جامع وليس ذاك مصرها ولا وقع النكاح فيه فليس لها ذلك الا ان يكون المصر قريبا من القرية على التفسير الذي قلنا كذا في المحيط \* وليس للمرأة ان تنقل ولدها الى دار الحرب وان كان قد تزوجها هناك وكانت حرة بية بعد ان يكون زوجها مسلما او ذميا وان كان كلاهما حريين فلها ذلك كذا في اليبايع \* وان ماتت الام حتى وصلت الحضنة الى الجدة ام الام فليس لها ان تنقل الى مصرها وان كان اصل العقد فيه وكذا ام الولد اذا اعتقت لا تخرج الوالد من المصر الذي فيه ابوه كذا في ضاية البيان \* غير الجدة كذا في البحر الرائق \* وفي المنتقى ابن سماعة عمن ابى يوسف رح رجل تزوج امرأة بالبصرة وولدت له ولدا ثم ان هذا الرجل اخرج ولده الصغير الى الكوفة وطلقها فحاصمته في ولدها وارادت رده عليها قال ان كان الزوج اخرجها بامرها فليس عليه ان يرده ويقال لها اذهبي اليه وخذيته قال وان كان اخرجها بغير امرها فعليه ان يجيء به اليها \* ابن سماعة عن ابى يوسف رح في رجل خرج مع المرأة وولدها من البصرة الى الكوفة ثم رد المرأة الى البصرة ثم طلقها فعليه ان يرد ولدها فيؤخذ بذلك لها كذا في الظهيرية \* واذا اخذ المطلق ولده من حاضنته لزواجه الى ان يسافر به الى ان يعود حق امه هكذا في البحر الرائق ناقلا من الفتاوى السراجية والله اعلم بالصواب \* الباب السابع عشر في النفقات \* وفيه ستة فصول \* الفصل الاول في نفقة الزوجة \* يجب على الرجل نفقة امرأته المسلمة والذمية والفقيزة والقنية يدخل بها او لم يدخل كبيرة كانت المرأة او صغيرة يجامع مثلها كذا في فتاوى قاضي خان \* سواء كانت حرة او مكاتبه كذا في الجوهرة النيرة \* تكلموا في تفسير البلوغ مبلغ الجماع والمختار انها ما لم تبلغ تسعالم تبلغ مبلغ الجماع وعليه الفتوى هكذا في التاتارخانية \* والصحيح انه لا هبة للسن وانما العبرة للاحتمال والقدرة كذا في الكافي \* المرأة ان كانت صغيرة ومثلها لا توطأ ولا تصلح للجماع فلا نفقة لها عندنا حتى تصير الى الحالة التي تطيق الجماع سواء كانت في بيت الزوج او في بيت الاب هكذا في المحيط \* الكبيرة اذا طلبت النفقة وهي لم تزف الى بيت الزوج فلها ذلك اذا لم يطالبها الزوج بالنفقة ومن مشائخ بلخ رح من قال لا تستحقها اذا لم تزف الى بيته والفتوى على الاول كذا في الفتاوى

في الفتاوى الغيائية \* فإن كان الزوج قد طالبها بالنفقة فان لم تمتنع من الانتقال الى بيت الزوج فلها النفقة فاما اذا امتنعت من الانتقال فان كان الامتناع بحق بان امتنعت لتستوفي مهرها فلها النفقة واذا كان الامتناع بغير حق بان كان اوفاها المهر او كان المهر مؤجلا ولو هبته منه فلا نفقة لها كذا في المحيط \* وان بشرت فلا نفقة لها حتى تعود الى منزلها الناشئة هي الخارجة من منزل زوجها المانعة نفسها منه بخلاف مروج لو امتنعت من التمكن في بيت الزوج لان الاحتباس قائم ولو كان المنزل ملكها فممنوعة من الدخول عليها لان نفقة لها الا ان تكون سألته ان يحولها الى منزله او يكتري لها منزلا واذا تركت النشوز فلها النفقة ولو كان يسكن في ارض الغصب فامتنعت منه لها النفقة كذا في الكافي \* وان كانت مهلت بنفسها لم امتنعت لاستيفاء المهر لم تكن ناشئة في قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل يسكن ارض المملكة يريد ارض السلطان يأخذ المال من السلطان فقالت المرأة لا اتعد معك في ارض المملكة ولا آكل من مالك قالوا ليس لها ذلك وانمت با لامتناع من ذلك وتصير ناشئة وسئل بعض العلماء عن امرأة لها زوج لا يصلى والمرأة تابی ان تكون معه قال ليس لها ذلك كذا في الظهيرية \* اذا تغيبت المرأة عن زوجها او ابت ان تحول معه حيث يريد من البلد ان وقد اوفاها مهرها فلا نفقة لها عليه وان لم يعطها مهرها وباقي المسئلة بحالها فلها النفقة هذا اذا لم يدخل بها وان دخل بها فكذلك الجواب في قول ابي حنيفة رح وفي قولهما لان نفقة لها سواء اوفاها المهر ام لا قال الشيخ الامام ابو القاسم الصفار هذا كان في زمانهم اما في زماننا لا يملك الزوج ان يعاقرها وان اوفى صداقتها كذا في المحيط \* اذا حبست المرأة في دين فلان نفقة لها قال الكرخي اذا حبست في دين لا تقدر على ادائه فلها النفقة وان كانت تقدر فلا نفقة لها والفتوى على انه لا نفقة لها في الوجهين كذا في الجوهرة النيرة \* وهذا اذا كان للزوج لا يقدر على الوصول اليها في المجلس وان وجد نمية مكانا يصل اليها قابلا لواجب لها النفقة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو فصبها فاصب وهرب بها او حبست ظلما ذكر الخصاف انها لا تستحق قال الصدر الشهيد حمام الدين وعليه الفتوى كذا في الغيائية \* ولو حبس الزوج وهو يقدر على اداء الدين اولم يقدر او هرب فلها النفقة كذا في غايه السروجية \* وان حبس في منجن الحيطان ظلما لاختلافه والصحيح انها تستحق لان نفقة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو كان الزوج في بلدة اخرى

قدر سفر فبعث إليها الحموله والزاد حتى تنتقل اليه ولم تجد محرما ولم تذهب تستحق النفقة كذا في الوجيز للكردي \* والأصل في جنس هذه المسائل انه ينظر الى المرأة ان كانت لاتصلح للجماع فلا نفقة لها سواء كان الزوج يطيق الجماع أولا يطيق وان كانت المرأة تطيق الجماع فلها النفقة سواء كان الزوج يطيق الجماع أولا يطيق كذا في المحيط \* وان كان الزوج صغيرا والمرأة كبيرة فلها النفقة لوجود التسليم وكذا لك اذا كان الزوج محبوبا او عينا او مريضا لا يقدر على الجماع او خارجا. للحج فلها النفقة لوجود التسليم كذا في البدائع \* وأن كانا صغيرين لا يقدران على الجماع فلا نفقة لها للعجز من قبلها فصار كالجبوب والعندين اذا كانت تحته صغيرة كذا في التبیین \* ولو كانت المرأة مريضة قبل النقلة مريضا بمنع من الجماع فنقلت وهي مريضة فلها النفقة بعد النقلة وقبلها ايضا اذا طلبت النفقة فلم ينقلها الزوج وهي لاتمنع من النقلة لو طال بها الزوج وان كانت تمنع فلا نفقة لها كالصحيحة كذا ذكر في ظاهر الرواية وان نقلت وهي صحيحة ثم مرضت في بيت الزوج مرضا لاتستطيع معه الجماع لم تبطل نفقتها بالاخلاف كذا في البدائع \* ولو مرضت المرأة في بيت زوجها بعد الدخول فانتقلت الى دار أبيها قالوا ان كانت بحال يمكنها النقل الى بيت الزوج في صحفة او نحوها فلم تنتقل لا نفقة لها وان كان لا يمكن نقلها فلها النفقة كذا في فتاوى فاضلي خان \* المرأة اذا كانت رتقاء او قرناء او صارت مجنونة او أصابها بلاء بمنع من الجماع او كبرت حتى لا يمكن وطئها بحكم كبرها كان لها النفقة سواء أصابها هذه العوارض بعد ما انتقلت الى بيت الزوج او قبل ذلك اذا لم تكن مانعة نفسها بغير حق كذا في المحيط \* ولو حجت المرأة حجة فريضة فان كان ذلك قبل النقلة فان حجت فلا محرم ولا زوج فهي ناشئة وان حجت مع محرم لها دون الزوج فلا نفقة لها في قولهم جميعا وان كانت انتقلت الى منزل الزوج فقد قال ابو يوسف رح لها النفقة وقال محمد رح لا نفقة لها كذا في البدائع \* وهو الاظهر كذا في السراج الوهاج \* وأما اذا حج الزوج معها فلها النفقة اجماعا ويجب عليه نفقة الحضر دون السفر ولا يجيب الكراء ما اذا حجت للتطوع فلا نفقة لها اجماعا ان لم يكن الزوج معها كذا في الجوهرة النيرة \* وان حجت مع زوجها حجة نفلا كان لها نفقة الحضر لا نفقة السفر كذا في فتاوى فاضلي خان \* اجمعوا على ان الصوم والصلوة لا يسطط النفقة كذا في فاية السروجي \* رجل اتهم بامرأة بها حبل فزوجها ابوها منه والزوج ينكر ان يكون الحبل منه جازا لنكاح

ولا نفقة على الزوج لانه ممنوع من استمتاعها بمعنى من قبلها كذا في محيط السرخسي \* وأما إذا أقر الزوج أن العجل منه فالنكاح صحيح بالاتفاق وهو غير ممنوع من وطئها فتستحق النفقة عند الكل كذا في المحيط \* وإذا كان لرجل نسوة بعضهم حرائر مسلمات وبعضهن أماء أو ذميات فهن في النفقة سواء كذا في التانازخانية \* كل من وطئت بشبهة فلا نفقة لها كذا في الخلاصة \* قال ولا نفقة في النكاح الفاسد ولا في العدة منه ولو كان النكاح صحيحاً من حيث الظاهر فنقض القاضي لها النفقة وأخذت ذلك شهراً ثم ظهر فساد النكاح بان شهد الشهود أنها اخته من الرضاعة وفرق القاضي بينهما رجع الزوج على المرأة بما أخذت وما إذا انفق الزوج عليها مسامحة من غير فرض القاضي لها النفقة لم يرجع عليها بشئ كذا ذكره الصديقي الشهيد في شرح أدب القاضي كذا في الذخيرة \* وأجمعوا أن في النكاح بغير شهود تستحق النفقة كذا في الخلاصة \* ولو آلت منها أو ظاهر منها فلها النفقة ولو تزوج اخت امرأة أو صمته أو خالته ولم يعلم بذلك حين دخل بها وفرق بينهما ووجب عليه أن يعتزل منها مدة مدة اختها فلا مرأته النفقة ولا نفقة لاختها وإن وجبت عليها العدة كذا في البدائع \* إذا كان زوج المرأة موسراً ولها خادم فرض عليه نفقة الخادم هذا إذا كانت حرة فإن كانت أمة لا تستحق نفقة الخادم فإن كان لها خادم مان أو أكثر لا يفرض لا أكثر من خادم صند أبي حنيفة ومحمد في قولوا أن الزوج الموسر يلزمه من نفقة الخادم ما يلزم الميسر من نفقة امرأته وهو أدنى الكفاية كذا في الكافي \* وأختلفوا في هذا الخادم فقيل هي جارية مملوكة لها وإن كانت غير مملوكة لها لا تستحق النفقة للخادم في ظاهر الرواية ولو كان الزوج معسراً لا يجب عليه نفقة خادمها وإن كان لها خادم فيمارواه الحسن من أبي حنيفة رزخ وهو الأصح هكذا في التبيين \* وإذا قال الزوج لا مرأته لا انفق على أحد من خدمك لكن أعطى لك خادماً من خدمي ليعبدك وأبت المرأة ذلك لم يكن للزوج ذلك ويجبر على نفقة خادم واحد من خدم المرأة \* امرأة لها مباليك فقالت لزوجها انفق فإيهم من مهرى فأنفق عليهم فقالت المرأة لا أجعل النفقة محسوبة لا نك استعبد منهم فما انفق عليهم بالمعروف فهو محسوب عليها كذا في الفتاوى الكبرى \* وإذا طلبت المرأة من القاضي أن يفرض لها النفقة على المزوج فإن كان حراً صاحب المائدة فالقاضي لا يفرض لها النفقة وإن طلبت إلا أن أظهر للقاضي أنه يضرها ولا ينفق عليها فيفرض لها النفقة وإن لم يكن

صاحب المائدة فالقاضي يفرض لها النفقة في كل شهر وامره ان يعطيها هكذا في المحيط \* ولا يقدر نفقتها بالدراهم والدنانير على سعر كان بل يقدر بها على حسب اختلاف الاسعار خلاه ورخصا مائة للجانبين كذا في البدائع \* ولو فرضت لها النفقة مشاهرة يدفع اليها كل شهر فان لم يدفع وطلبت كل يوم كان لها ان تطالب عند المساء كذا في الفتاوى الكبرى \* واذا اراد الفرض والزوج موسريا كل الخبز الحواري واللحم المشوي والمرأة معصرة او على العكس اختلفوا فيه والصحيح انه يعتبر حالهما كذا في الفتاوى الغياثية \* وعليه الفتوى حتى كان لها نفقة اليسار ان كانا موسرين ونفقة العسار ان كانا معسرين وان كانت موضرة وهو معسر لها فوق ما يفرض لو كانت معصرة فيقال له اطعمها خبز البر وباجة او باجتين وان كان الزوج موسرا مفرط اليسار نحو ان يأكل الحلواء والحمل المشوي والباجات وهي فقيرة كانت تأكل في بيتها خبز الشعير لا يجب عليه ان يطعمها ما يأكل بنفسه ولا ما كانت تأكل في بيتها ولكن يطعمها خبز البر وباجة او باجتين وفي ظاهر الرواية يعتبر حال الزوج في اليسار والاعسار كذا في الكافي \* وبه قال جمع كثير من المشائخ رح وقال في التحفة انه الصحيح كذا في فتح القدير \* وقال مشائخنا رح والمستحب للزوج اذا كان موسرا مفرط اليسار والمرأة فقيرة ان يأكل معها ما يأكل بنفسه قال في الكتاب وكل جواب ضرفته في فرض النفقة من اعتبار حال الزوج او اعتبار حالهما فهو الجواب في الكسوة كذا في الذخيرة \* اذا كان هو معسرا وهي موسرة سليم لها قدر نفقة المعسرات في الحال والزائد يبقى ديناً في ذمته كذا في التبيين \* وان قال انا معسرو هي نفقة المعسرين كان القول قوله الا ان تقيم المرأة البينة فان اقامت المرأة البينة انه موسر قضى عليه بنفقة الموسرين وان اقامت البينة كانت البينة بينة المرأة وان لم يكن لهما بينة وطلبت من القاضي ان يسأل من حال الرجل لا يجب عليه السؤال وان سأل كان حسناً فان اخبره عدل انه موسر لا يقبل القاضي ذلك وان اخبره عدلان انه موسر قضى القاضي بنفقة الموسرين وان لم يتلفظا بلفظ الشهادة \* يشترط العدد والعدالة في هذا الخبر ولا يشترط فيه لفظ الشهادة وان قالوا سمعنا انه موسر وبلغنا ذلك لا يقبل القاضي ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا قضى القاضي بنفقة الاعسار ثم ايسر فخاصته تم لها نفقة الموسر كذا في الكافي \* وان قالت لا الطبخ ولا اخبر قال في الكتاب لا تجبر

لا تجبر على الطبخ والخبز وعلى الزوج ان يأتيها بطعام مهياً او يأتيها بمن يكفيها حمل الطبخ والخبز  
قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان امتنعت المرأة من الطبخ والخبز انما يجب على الزوج ان يأتيها  
بطعام مهياً اذا كانت من بنات الاشراف لا تخدم بنفسها في اهلها اولم تكن من بنات الاشراف  
لكن بهاملة تمنعها من الطبخ والخبز اما اذا لم تكن كذلك لا يجب على الزوج ان يأتيها بطعام مهياً كذا  
في الظهيرية \* قالوا ان هذه الاعمال واجبة عليها بانه وان كان لا يجبرها القاضي كذا في البحر الرائق \*  
ولو استأجرها للطبخ والخبز لم يجوز ولا يجوز لها اخذ الاجرة على ذلك كذا في البدائع \* ويجب  
عليه آلة الطحن وآنية الاكل والشرب مثل الكوزة والحجرة والقدور والمفرقة واشباه ذلك كذا  
في الجوهرة النيرة \* ثم على ظاهر الرواية فرق بين نفقة المرأة وبين خادمها خان خادمها  
اذا امتنعت عن هذه الاعمال لا تستحق النفقة على زوج مولاتها كذا في الذخيرة \* والنفقة  
الواجبة المأكل والملبس والسكنى اما المأكل فالدقيق والماء والملح والمخيط والدهن  
كذا في التاتارخانية \* وكما يفرض لها قدر الكفاية من الطعام كذلك من الادام كذا في فتح القدير \*  
ويجب لها ما تنظف به وتزيل الوسخ كالمشط والدهن وما تغتسل به المرأة من السدر  
والخطمي وما تزيل به الدرن كالاشنان والصابون على عادة اهل البلد \* وامامه يقتصد به بالتلذذ  
والاستمتاع مثل الخضاب والكحل فلا يلزمه بل هو على اختياره ان شاء هيأ ذلها وان شاء تركه  
فاذا هيأ لها فعليها استعماله واما الطبيب فلا يجب عليه منه الا ما يقطع به السهوك لا غير ويجب  
عليه ما يقطع به الصنان ولا يجب الدواء للمرض ولا اجرة الطبيب ولا الفصد ولا الحجامة كذا  
في السراج الوهاج \* وعليه من الماء ما تغتسل به فيها وبدينها من الوسخ كذا في الجوهرة النيرة \*  
وفي فتاوى الشيخ ابي الليث رحمه الله من ماء الاغتسال على الزوج وكذا ماء وضوءها عليه ضئيلة  
كانت او فقيرة \* وفي الصيرفية وعليه فتوى مشايخ بلخ وفتوى صدر الشهيد رحمه الله وهو اختيار  
قاضي خان كذا في التاتارخانية في باب الغسل \* واجرة الغائلة عليها ان استأجرت لو استأجرها  
الزوج فعليه وان حضرت بلا اجازة فلقائل ان يقول على الزوج لانه مؤونة الوطني ويجوز ان يقال  
عليها كاجرة الطبيب كذا في الوجيز للكردي \* رجل ذهب الى القرية وتركها في البلد فللقاضي  
ان يفرض النفقة مع ضيقه ولا يشترط له ضيقة سقر كذا في الفقيه نافلا من فتاوى قاضي خان  
وصاحب المحيط \* امرأة جاءت الى القاضي وقالت انا فلانة بنت فلان ابن فلان وان زوجي

فلان بن فلان غاب عني ولم يخلف لي نفقة وطلبت من القاضي ان يفرض لها النفقة ان كان للغائب مال حاضر في منزله من جنس النفقة كالدرهم والدنانير والطعام او الثياب التي تكون من جنس الكسوة والقاضي يعلم انها منكوحة الغائب فان القاضي يا مرها ان تنفق على نفسها بالمعروف من ذلك المال من غير سرف ولا تقتير بعد ما يحلفها القاضي بالله ما استوفيت النفقة ولم يكن بينكما سبب يمنع النفقة كالنشوز وغيره وبأخذ منها كفيلا كذا في فتاوى قاضي خان \* وهو الصحيح هكذا في المحيط \* وان لم يكن له مال حاضر لا يفرض بطريق الاستدانة عند اصحابنا الثلاثة ولو كان له مال حاضر ولم يعلم القاضي بالنكاح واقامت المرأة البينة على النكاح لا تقبل عند ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف رح تقبل ويفرض النفقة وان لم يقض بالنكاح وان حضر وانكر كلفها القاضي بأعادة البينة وان لم تعد يسترد النفقة كذا في الخلاصة \* اليوم القضاة يفرضون النفقة بمذهب زفر والامام الثاني لحاجة الناس كذا في الوجيز للكردي \* واذا غاب الرجل وله مال في يدرجل يعترف به وبالزوجة فرض القاضي في ذلك المال نفقة زوجة الغائب وكذا اذا علم القاضي بذلك ولم يعترف فانه يقضى فيه بذلك سواء كان المال امانة في يده او ديناً او مضاربة وبأخذ منها كفيلاً بها وكذا ايضاً يحلفها القاضي بالله ما اعطاها النفقة ولم يكن بينكما سبب يسقط النفقة من نشوز او غيره كذا في الجوهرة النيرة \* وان علم القاضي احدهما اما الزوجية او المال يحتاج الى اقرار بما ليس بمعلوم عنده وهو الصحيح ولو لم يقر الذي في يده المال بذلك ولم يعلم القاضي فارادت المرأة اثبات المال او الزوجية او مجموعهما بالبينة ليقضى لها في مال الغائب او لتؤمر بالاستدانة لا يقضى لها بذلك لانه قضاء على الغائب وقال زفر رح يسمع بينتها ولا يقضى بالنكاح وتعطى النفقة من مال الزوج ان كان له مال والاتؤمر بالا استدانة وبه قال الثلاثة وعليه مدلل القضاة اليوم وبه يفتى كذا في العيني شرح الكنز \* ثم اذا رجع الزوج ينظر ان كان لم يعجل لها النفقة فقد مضى الامر وان كان قد عجل واقام البينة على ذلك او لم تقم له بينة واستحلفها فنكلت فهو بالخيار ان شاء اخذ من المرأة وان شاء اخذ من الكفيل ولو اقرت المرأة انها كانت قد عجلت النفقة من الزوج فان الزوج يأخذ منها ولا يأخذ من الكفيل كذا في البدائع \* وان رجع الغائب وانكر النكاح فالتول قوله مع حلفه فاذا حلف فان كان المال وديعة فله ان يأخذ من ايها شاء ان شاء اخذ من المرأة وان شاء اخذ من المودع واما في الدين



بأخذ من الغريم ثم يرجع الغريم على المرأة كذا في التاتارخانية \* وإذا رجع الزوج وأقام البينة على الطلاق وانقضاء العدة ضمن القابض ولا يضمن الدافع إلا إذا قال بينة الزوج أن الدافع كان يعلم بالطلاق وانقضاء العدة كذا في البعنا بية \* وأن قال الدافع كنت أعلم بالزوجة ولا أعلم طلاقها لا يضمن ويحلف على أنه لم يكن يعلم طلاقها كذا في غاية السروجي \* أو دعيه أو لى من الدين في البداية بالانفاق عليها \* وبعد ما استألف القاضى المدينون أو المودع إذا قال المودع دفعت المال إليها لأجل النفقة قبل قوله ولا يقبل قول المدينون إلا ببينة كذا في فتاوى قاضي خان \* وإذا كانت الودعة والمال الذي في بيت الزوج من خلاف جنس حقها فليس لها أن تتبع شيئاً من ذلك في نفقة نفسها وكذلك القاضى لا يبيع ذلك في نفقتها عند الكل قال وينفق عليها من غلة الدار والعبد الذي هو للعائيب كذا في المحيط \* المفقود بمنزلة العائيب كذا في فتاوى قاضى خان \* في كل موضع كان للقاضى أن يقضى لها بالنفقة في مال الزوج فلم أن تأخذ من مال الزوج ما يكفيها بالمعروف بغير قضاء \* وإذا طلبت المرأة من القاضى أن يفرض لها النفقة على زوجها وكان للزوج على المرأة دين فقال احسبوا لها نفقتها منه كان لذلك كذا في المحيط \* ولو قضى القاضى بالنفقة فعلا الطعام أو رخص فإن القاضى يغير ذلك الحكم كذا في الظهيرية \* ولا يفرق بعجزه من النفقة ويؤمر بالامتدانة عليه كذا في الكنز \* ظهور العجز من النفقة إنما يكون إذا كان الزوج حاضراً أو إذا غاب الرجل من أمر أنه غيبة منقطعة ولم يخلف نفقة لهذه المرأة فرفعت المرأة الأمر إلى القاضى فكتب القاضى إلى من غاب لم يرى المتفرق بالعجز من النفقة ففرق بينهما هل يقع الفرقة والصحيح أنه لا يصح قضاءه فإن رفع هذا القضاء إلى قاض آخر فجاز قضاءه فالصحيح أنه لا ينفذ لأن هذا القضاء ليس في مجتهده فيه لما ذكرنا أن العجز لم يثبت كذا في النهاية \* إذا خاصمت المرأة زوجها في نفقة ما غيب من الزمان قبل أن يفرض القاضى لها النفقة وقبل أن يتردد فيها على منى فإن القاضى لا يقضى لها بنفقة ما غيب من زمانها كذا في المحيط \* استدان على الزوج قبل الفرض والتراضى فانفقت أنها لا ترجع بذلك على زوجها بل تكون متطوعة بالانفاق سواء كان الزوج غائباً أو حاضراً ولو انفقت من مالها بعد الفرض والتراضى لها أن ترجع على الزوج وكذا إذا استدان على الزوج سواء كانت استدانها ما ذن القاضى أو بغيره فإنه غير أنها إن كانت بغيره فإن القاضى كانت المطالبة عليها خاصة ولم يكن للغريم

ان يطالب الزوج بما استدانته وان كانت باذن القاضي لها ان تحيل الغريم على الزوج فيطالبه بالدين هكذا في البدائع \* واذا فرض القاضي لها على الزوج كل شهر كذا او ثرا ميا على نفقة كل شهر فمضت اشهر ولم يعطها شيئا من النفقة وقد كانت استدانته فانفقت او انفقت من مال نفسها ثم ماتت او ماتت المرأة سقط ذلك كله عندنا وكذلك لو طلبها في هذا الوجه يسقط ما اجتمع عليه من النفقات بعد فرض القاضي هذا الذي ذكرنا اذا فرض لها القاضي النفقة ولم يأمرها بالاستدانة واما اذا امرها بالاستدانة على الزوج فاستدانته ثم مات احدهما فلا يبطل ذلك هكذا ذكر الحاکم الشهيد رح في المختصر وهو الصحيح \* وكذلك في مسئلة الطلاق يجب ان يكون الجواب هكذا كذا في المحيط \* ولا ترد النفقة المعلقة ولو قائمة لموت احدهما او تطلية اياها عند ايجبة وابي يوسف رح وعليه الفتوى هكذا في النهر الفائق \* وعلى هذا الكسوة كذا في السراج الوهاج \* ولو اعطى النفقة للنسب طلقها ثلثا في عدة المحلل ليتزوجها بعد انقضاء العدة فلم تزوج نفسها منه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان اعطاها دراهم كان له ان يرجع الا ان يكون على وجه الصلة وقال غيره من المشائخ ان اعطى النفقة وشرط فقال انفق عليك على ان تتزوجيني فزوجت نفسها منه اولم تزوج كان له ان يرجع عليها وان لم يذكر ذلك الا انه صرف دالة انه ينفق لاجل ذلك قال بعضهم لا يرجع وقال الشيخ الامام الاستاذ ظهير الدين رح يرجع بذلك على كل حال لانه رشوة كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا كان حال الزوج في العسرة معلوما للقاضي والقاضي لا يحبسها هكذا في المحيط \* وان لم يعلم القاضي انه معسر وسألت المرأة حبسه بالنفقة لا يحبسها القاضي في اول مرة لكن بأمره بالانفاق ويخبره انه يحبسها ان لم ينفق عليها فان عادت المرأة بعد ذلك مرتين او ثلثا حبسه القاضي وكذا في دين آخر فيز النفقة واذ حبسه القاضي شهرين او ثلثا يسأل عنه وفي بعض المواضع ذكر اربعة اشهر والصحيح انه ليس بمقدر بل هو مفوض الى رأي القاضي ان كان في اكبر رايه انه لو كان له مال لصبر ويؤدى الدين بحلى مبيله ولا يمنع الطالب من ملازمته بل للطالب ان يدور معه اينما دار ولا يقعد في مكان ولا يمنعه من التصرف وان كان غنيا لا يخرج منه حتى يؤدى الدين والنفقة الا برضا الطالب كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو فرض الحاكم النفقة على الزوج فامتنع من دفعها وهو مومر وطلبت المرأة حبسه له ان يحبسها الا انه لا ينبغي ان يحبسها في اول

في اول مرة تقدم عليه بل يؤخر الحبس الى مجلسين او ثلثة بغيظه في كل مجلس تقدم عليه فان لم يدفع حبسه حينئذ كما في سائر الديون كذا في البدائع \* وان احبس لا يسقط عنه النفقة وتؤمر بالا ستدانة حتى ترجع على الزوج اذا طهر له فان قال الزوج للقاضي احبسها معي فان لي موضعاً في المجلس خالياً للقاضي لا يحبسها معه ولكنها تصير في منزل الزوج ويحضر الزوج ايها كذا في المحيط \* وان احبس المنفقة فما كان من حبس النفقة سلمه القاضي للمهر وغيره بالاجماع وما كان من خلاف الجنس لا يبيع عليه شيأ من ذلك ولكن يأمره ان يمنع نفسه ويخذه في سائر الديون في قول ابي حنيفة رحمه الله وسند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله يبيع عليه كذا في البدائع \* ثم اذا ثبت للقاضي ولاية البيع عندهما يبدأ بالعروض وان لم يرض العروض بالدين والنفقة يشتغل ببيع العنار كذا في الاخيرة \* رجل له مائة واحدة لا يحرم على بيعها في النفقة لانه لا يجبر على بيع ثياب البدن في سائر الديون فكذلك في النفقة كذا في فتاوى قاضيهان \* ولواختلفا في قدر الوقت الماضي من فرض القاضي فالقول قول الزوج واليمين بينهما كذا في الوجيز للكردي \* وان فرض النفقة للمرأة على الزوج وابها على الزوج نفقة المهر فاطاها شيئاً ثم اختلفا فقال الزوج هو من المهر وقالت المرأة لا بل هو من النفقة والقول قول الزوج قال الشيخ الامام الاحل الزاهد شيخ الاسلام خواهر زاد هذا اذا كان المؤدى شيئاً يعطى في المهر مادة اما اذا كان شيئاً لا يعطى في المهر مادة كقصعة تريد ورقيق وطبق فاكهة وما اشبه ذلك فلا يتلن قول الزوج كذا في المحيط \* وان اختلفا فيما وقع الصلح فليتهما والحكم به من النفقة في الجنس او القدر فالقول قول الزوج والبينة بينة المرأة واذا بعث اليها بثوب قالت هو هدية وقال الزوج هو من الكسرة فالقول قول الزوج مع يمينه الا ان تقيم المرأة البينة انه بعث به هدية وان اقاما البينة فالبينة بينة الزوج وكذلك ان اقام كل واحد منهما البينة على اقرا والآخر بما ادعاه وكذلك ان بعث بالدرهم فقال هي نفقة وقالت المرأة هي هدية فالقول قوله كذا في المبسوط \* وان ادعى الزوج الاتفاق وانكرت المرأة فالقول قولها مع اليمين كذا في المحيط \* امرأة قالت ان زوجي يريد ان يغيب مني وطلبت كفيلاً بالنفقة قال ابو حنيفة رحمه الله ليس لها ذلك وقال ابو يوسف رحمه الله اخذ كفيلاً بنفقة شهر واحد استحمنا يا وعليه الفتوى \* ولو علم انه يمكث في السفر اكثر من الشهر ياخذ الكفيل باكثر من شهر عند ابي يوسف رحمه الله كذا في الخلاصة \* رجل

ضمن لامرأة غيره النفقة والمهر من زوجها قال ضمان النفقة باطل الا ان يسمى لكل شهر شيئاً ومعناه ان الزوج مع المرأة اصطلاحاً على شيء مقدّر للنفقة كل شهر ثم يضمنه كذا في الذخيرة \* وان كفل للمرأة رجل بنفقة كل شهر لم يكن كفيلاً الا بنفقة شهر واحد ولو قال الكفيل كفلت لك من زوجك بنفقة سنة كان كفيلاً بنفقة السنة وكذا لو قال كفلت لك بالنفقة ابداً او ما جئت كان كفيلاً بالنفقة مادامت في نكاحه \* واذا كفل انسان بنفقة شهراً وسنة فطلقها زوجها بائناً او رجعها يؤخذ الكفيل بنفقة العدة \* رجل خاصمته المرأة الى القاضي في النفقة فقال لها ابو الزوج انا اعطيك النفقة فاعطاها مائة درهم ثم طلقها الزوج لم يكن للاب ان يسترد منها ما اعطاها من النفقة كذا في فتاوى قاضي خان \* المرأة اذا ابرأت الزوج من النفقة بان قالت انت بريء من نفقتي ابداً ما كنت امرأتك فلن لم يفرض القاضي لها النفقة فالبراءة باطلة وان كان يفرض لها القاضي كل شهر عشرة دراهم يصح البراءة من نفقة الشهر الاول ولم يصح من نفقة ما سوى ذلك الشهر ولو قالت بعدما مكثت شهراً ابرأتك من نفقة ما مضى وما يستقبل يبرأ من نفقة ما مضى ومن نفقة شهر ولا يبرأ زيادة على ذلك كذا في الفتاوى الكبرى \* وهكذا في التجنيس والمزید \* ولو قالت ابرأتك من نفقة سنة لا يبرأ الا من شهر الا ان يكون فرض لها كل سنة كذا في فتح القدير \* واذا اصاب الحت المرأة زوجها من نفقتها على ثلثة دراهم كل شهر فهو جائز \* ثم الاصل في جنس مسائل الصلح من النفقة ان الصلح من النفقة من الزوجين متى حصل بشيء يجوز للقاضي ان يفرض على الزوج نفقتها بحال يعتبر الصلح بينهما تقديراً للنفقة ولا يعتبر معاوضة سواء كان هذا الصلح قبل فرض القاضي النفقة وقبل تراضي الزوجين على شيء لكل شهراً وكان هذا الصلح بعد فرض القاضي لها النفقة او بعد تراضيها على شيء لكل شهر وان اوقع الصلح على شيء لا يجوز للقاضي ان يفرض على الزوج في نفقتها بحال كما لو وقع الصلح على عبد او ثوب ينظر ان كان الصلح بينهما قبل قضاء القاضي لها بالنفقة وقبل تراضيها على شيء لكل شهر يعتبر الصلح بينهما تقديراً للنفقة ايضاً وان كان الصلح بعد فرض القاضي لها النفقة او بعد تراضيها على شيء لكل شهر يعتبر هذا الصلح بينهما معاوضة وفائدة اعتبار التقدير ان يجوز الزيادة على ذلك والنقصان منه فعلى هذا الاصل يخرج جنس هذه المسائل قال واذا اصاب الحت المرأة زوجها على ثلثة دراهم لكل شهر فقالت المرأة لا يكفيني هذا القدر كن لها من نكاحي حتى يزيد

مقدار ما يكفيها اذا كان الزوج مومرا واذا صالحته المرأة زوجها على ثلاثة دراهم نفقة كل شهر  
ثم قال الزوج لا يطبق ذلك فانه لا يصدق في ذلك ويلزمه جميع ذلك قال في الكتاب الا ان  
يبرأ منه القاضي يرده الى ان يتعرف القاضي من حاله بالسؤال من الناس فاذا اخبروا انه لا يطبق  
ذلك نقص عنه وارجب على قدر طاقته قال فان لم يمض شيء من الشهر حتى صالحها من  
هذه الثلاثة الدراهم على شيء ان كان شيئا يجوز للقاضي ان يفرض لها في نفقتها بحال نحو ما اذا  
صالح من هذه الثلاثة الدراهم على ثلاثة محاتيم بعينه او بغير عينه يعتبر هذا الصلح تقدير للنفقة  
وان كان شيئا لا يجوز للقاضي ان يفرض في نفقتها بحال يعتبر الصلح الثاني معاوضة والذي ذكرنا  
من الجواب في الصلح من النفقة كذلك في الصلح عن الكسوة \* واذا صالح امرأته من كسوتها  
على درع يهودي وملحفه زطي وخم ارشامي جاز كذا في الذخيرة \* واذا صالح امرأته من  
نفقة سنة على ثوب ودفع اليها فهو جائز فان استحق الثوب بعد ذلك بنظران وقع الصلح  
على الثوب بعد ما فرض القاضي لها النفقة او بعد ما اصطلاح على شيء لنفقة كل شهر ثم وقع الصلح  
من ذلك على هذا الثوب فانها ترجع بما فرض لها القاضي من النفقة وبما وقع الصلح عليه اول مرة  
واما اذا وقع ابتداء الصلح على الثوب فانها ترجع بتيمة الثوب وهو نظيره الووقع الصلح من  
نفقة المرأة على وصيف وسط ولم يجعل له اجلا او جعل له اجلا وان كان قبل فرض القاضي  
وقبل اصطلاحهما جاز وان كان هذا الصلح بعد فرض القاضي او بعد اصطلاحهما لا يجوز كذا  
في المحيط \* واذا كان للرجل امرأتان احدهما حرة والآخرى امته بواها المولى بينا فصلاهما  
من النفقة وقد شرط الامة اكثر مما شرط الحرة جاز وان كان المولى لم يبرأ له بيتا فصلاحت زوجها  
من نفقة لم يجوز هذا الصلح وكان له ان يرجع بذلك وكذلك اذا صالح الرجل امرأته من نفقتها  
وبكاهها فاسد لا يجوز كذا في الذخيرة \* ولو صالحته على اكثر في النفقة والكسوة ان كان قد رما  
يتغابن الناس في مثله جاز وان كان قد رما لا يتغابن الناس بالزيادة مودودة ويلزمه نفقة مثلها كذا  
في الخلاصة \* العبد اذا تزوج باذن المولى كان عليه نفقة المرأة يباع في النفقة مرة بعد اخرى  
كذا في فتاوى قاضي خان \* وللمولى ان يفديه فلومات العبد سقطت وكذا اذا قتل  
في الصحيح كذا في الجوهرة الميرة \* وان تزوج مدبر باذن سيده فالنفقة تتعلق بكسبه  
وكذا المكاتب ما لم يعجز بان مجز بيع فيها فان تزوج هؤلاء بغير اذن المولى فلا نفقة

عليهم ولا مهر كذا في الكافي \* فان متق واحدا منهم جاز نكاحه حين متق ويجب عليه المهر والنفقة في المستقبل ومعترك البعض عند ابي حنيفة رح بمنزلة المكاتب كذا في المحيط \* وان زوج امته من عبده فنفتها على المولى بواها او لا كذا في الكافي \* فان قال المولى لا انفق عليها يجبر على نفقتها كذا في التاتارخانية \* ولو زوج ابنته من عبده فلها النفقة على العبد كذا في البدائع \* المنكوجة اذا كانت امه ان بواها المولى بينا فلها النفقة والا فلا وكذا المدبرة وام الولد \* والتبوتة ان يخلي بينها وبين زوجها ولا يستخدمها المولى وان بواها المولى بيتا ثم بداله ان يستخدمها كان له ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا نفقة على الزوج مدة الاستخدام ولو بواها بيت الزوج وكانت تجيء في اوقات الحى مولها فتخدمه من غير ان يستخدمها قالوا لا يسقط نفقتها كذا في البدائع \* ولو جاءت الى بيت المولى في وقت والمولى ليس في البيت واستخدمها اهل المولى ومنعوها من الرجوع الى بيته فلا نفقة لها كذا في المحيط \* المكاتبه اذا تزوجت باذن المولى فهي كالحره ولا تحتاج الى التبوتة كذا في فتاوى قاضي خان \* سئل والدى رح عن امه زوجها مولها من انسان وهي مشغولة بخدمة السيد لطول اليوم وتشتغل بخدمة الزوج من الليل فقال نفقة اليوم على المولى ونفقة الليل على الزوج كذا في التاتارخانية ناقلا من اليتيمة \* واذا تزوج العبد او الذبر او المكاتب امرأة باذن المولى فولدت امرأته اولادا لا يجبر على نفقة الاولاد سواء كانت امهم حره او امه او مدبرة او ام ولد ومكاتبه ففى ما اذا كانت المرأة مكاتبه فنفقة الاولاد عليها وفيما اذا كانت المرأة مدبرة او ام ولد فاولادها بمنزلتهما فيكون نفقتهم على مولاهما وهو مولى ام الولد والمدبرة وفيما اذا كانت امه لرجل آخر فنفقة الاولاد على مولى الامه وفيما اذا كانت المرأة حرة فنفقة الاولاد على من يرث الاولاد الاقرب فالاقرب وكذلك الحر اذا تزوج امه او مكاتبه او ام ولد او مدبرة فالجواب فيه كالجواب في العبد والمدبر والمكاتب كذا في الذخيرة \* وان كان مولى الامه وام الولد والمدبرة فقيرا وابوالاولاد غنى هل يؤمر الاب بالانفاق فان كان الولد من الامه لا يؤمر الاب بذلك وان كان الولد من ام ولد او مدبرة يؤمر الاب بالانفاق عليهم كذا في المحيط \* ثم يرجع الاب على المولى كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل

ورجل كاتب عبده وامته فزوجهما منه فولدت ولدا فنفقة الولد على الام دون الاب وهذا بخلاف مالو وطى المكاتب امة نفسه فولدت له ولدا فان نفقة ذلك الولد على المكاتب واذا تزوج المكاتب امة رجل فولدت منه ولدا وام تلد حتى اشترى ادا المكاتب فولدت ولدا فنفقة الاولاد على المكاتب كذا في المحيط \* الكسوة واجبة عليه بالمعروف بقدر ما يصلح لها عادة صيفا وشتاء كذا في التاتاخانية ناقلا من البنابيع \* وانما يفرض الكسوة في السنة مرتين في كل سنة اشهر مرة كذا في المبسوط \* ولو فرض لها الكسوة في مدة ستة اشهر ليس لها غيرها حتى تمضي المدة فان تخرقت قبل مضيتها ان كانت بحيث لو لبسناها معتاد الم تتخرق لم يجب عليه والاوجب وان بقي الثوب بعد المدة ان كان بقاءه لعدم اللبس او اللبس ثوب غيره او اللبس يومين يومه فانه يفرض لها كسوة اخرى والاملا كذا في الجوهرة النيرة \* ولو ضاقت الكسوة والزمته اوسقت لم يحددها حتى يمضي الفصل بخلاف المحارم كذا في غاية السروجي \* ويجب عليه ان يعطيها ما يفتقرش للعود عليه على قدر حال الزوج فان كان موسرا وجب عليه طنفسة في الشتاء ونطع في الصيف وعلى الفقير حصير في الصيف ولبد في الشتاء ولا يكون الطنفسة والنطع الا بعد ان يبسط حصير كذا في السراج الوهاج \* قال في الكتاب وفي كل موضع يفرض القاضي نفقة الخادم على الزوج يفرض الكسوة للخادم ايضا والكسوة للخادم على المعسر في الشتاء قميص كرباس وازار وكساء كاربص ما يكون وفي الصيف قميص مثل ذلك وازار وعلى المويسر في الشتاء قميص طين وازار كرباس وكساء رخيص وفي الصيف مثل ذلك فقد اوجب لها في الشتاء من الكتوة اكثر مما يجب عليه في الصيف ثم لم يفرض لخادمها الخمار قل في الكتاب وللمخدم المرأة المكعب والخف بحسب ما يكفيها قال مشائخنا رح ما ذكر محمد رح في الكتاب من بيان الخادم وكمونها فهو بناء على جاداتهم وذلك يختلف باختلاف الامكنة في شدة الحر والبرد وباختلاف العادات في كل وقت وعلى القاضي اعتبار الكفاية في نفقة الخادم فيما يفرض في كل وقت ومكان الا انه لا يبلغ كسوة الخادم كسوة المرأة كذا في المحيط \* والله اعلم بالصواب \* الفصل الثاني في السكنى \* يجب للسكنى لها عليه في بيت خال من اهله واهلها الا ان تحتار ذلك كذا في العيني شرح السكنى \* وان اسكنها في منزل ليس معها احد فشكت الى القاضي ان الزوج يضر بها ويؤذيها وما لت القاضي ان يأمره ان يسكنها بين قوم صالحين يعرفون احسانه واساءته فان علم القاضي ان الامر

كما قالت زجره من ذلك ومنعه من التعدي وان لم يعلم ينظر ان كان حيران هذه الدار قوما صالحين  
 انهم اذ هناك ولكن يسأل الجيران من صنعه فان ذكر وامثل الذي ذكرت زجره من ذلك ومنعه  
 من التعدي في حقها وان ذكروا انه لا يؤذيها فالقاضي يتركها ثمه وان لم يكن في جوار  
 من يوثق به او كانوا يميلون الي الزوج فالقاضي يأمر الزوج ان يسكنها في قوم صالحين  
 ويسأل من ذلك وبني الامر على خبثهم كذا في المحيط \* امرأة ابنت ان تسكن مع ضررتها  
 او مع احماؤها كأمه وغيرها فان كان في الدار بيوت وفرغ لها بيتا وجعل لبيتها خلعا على حدة ليس  
 لها ان تطالب من الزوج بيتا آخر فان لم يكن فيها الابيت واحد فلها ذلك وان قالت لا اسكن  
 مع امك ليس لها ذلك وكذلك لو قالت لا اسكن مع ام ولدك كذا في الظهيرية \* وبه  
 افتى برهان الائمة كذا في الوجيز للكردي \* واذا اراد الزوج ان يمنع اباه او امها او احدا  
 من اهلها من الدخول عليها في منزله اختلفوا في ذلك قال بعضهم لا يمنع الابوين من الدخول  
 عليها للزيارة في كل جمعة وانما يمنعهم من الكينونة عندها وبه اخذ مشائخنا راجع وعليه الفتوى  
 كذا في فتاوى قاضيخان \* وقيل لا يمنعها من الخروج الي الوالدين في كل جمعة مرة وعليه  
 الفتوى كذا في غاية السروجي \* وهل يمنع غير الابوين من الزيارة قال بعضهم لا يمنع المحرم  
 من الزيارة في كل شهر وقال مشايخ بلخ في كل سنة وعليه الفتوى وكذا لو ارادت المرأة ان تخرج  
 للزيارة المحارم كالخال والعممة والاخت فهو على هذه الاقاويل كذا في فتاوى قاضيخان \* وليس  
 للزوج ان يمنع والديها ولدها من غيرة واهلها من النظر اليها وكلاهما في اي وقت اختار واهكذا  
 في الهداية \* في مجموع النوازل فان كانت قابلة او غسالة او كان لها حق على آخر او لا خر عليها  
 حق تخرج بالاذن وبغير الاذن والحج على هذا وما عدا ذلك من زيارة الاجانب وميادتهم والوليمة  
 لا ياذن لها ولا تخرج \* ولو اذن وخرجت كانا عاصيين ويمنع من الحمام كذا في فتح القدير \*  
 ولو اذن لها الخروج الى مجلس الوطء الخالي من البدع لا بأس به ولا تسافر مع مبدعها ولو خصبا  
 ولا مع ابنها المجوسي ولا باخيها رضا ما في زماننا ولا با امرأة اخرى ولا بالغلام المحرم الذي  
 لم يحتلم الا ان يكون مراهما ابن بنتي عشرة او ثلث عشرة والصغيرة التي لا تشتهي تسافر  
 بلا محرم وتسافر مع زوج بنتها وابن زوجها وزوج امها كذا في الوجيز للكردي \*  
 وليس لها ان تعطي شيئا من بيته بغير اذنه ولا تضوم بغير فرض كذا في فتاوى قاضيخان \*



**الفصل الثالث في نفقة المعتدة \* المعتدة من الطلاق تستحق النفقة والسكنى** كان الطلاق رجعيا أو بائنا أو ثلثا حاملا كانت المرأة لو لم تكن كذا في فتاوى قاضيان \* الأصل أن الفرقة متى كانت من جهة الزوج فلها النفقة وإن كانت من جهة المرأة أن كانت بحق لها النفقة وإن كانت بمعصية لا نفقة لها وإن كانت بمعنى من جهة غير مالها النفقة فللملازمة النفقة والسكنى والمباعدة بالخلع والإيلاء وردة الزوج ومجامعة الزوج أمها تستحق النفقة وكذا امرأة العنين إذا اختارت الفرقة وكذا أم الوالد والمدة إذا اعتقتا وهما عند زوج وقد بوأهما المولى بيتا واختارت الفرقة وكذا الصغيرة إذا أدركت فاختارت نفسها وكذا الفرقة لعدم الكفاءة بعد الدخول كذا في الخلاصة \* وإن ارتدت أو طأ وصت ابن زوجها أو أباه أو لمسته بشهوة فلا نفقة لها استحسانا ولو لها السكنى وإن كانت مستكرهة فلا كذا في البدائع \* فإن أسلمت المرتدة والعدة باقية فلا نفقة لها بخلاف ما لو نشزت طلقها ثم تركت النشوز فلها النفقة كذا في محيط الرخصى \* والأصل في هذه أن كل امرأة لم تبطل نفقتها بالفرقة ثم بطلت في العدة بعارض منها ثم زال العارض في العدة تعود نفقتها وكل من بطلت نفقتها بالفرقة لا تعود النفقة إليها في العدة وإن زال سبب الفرقة كذا في البدائع \* وإن طلقها ثلثا ثم ارتدت والعيان بها لله سقطت نفقتها لا لعين الردة ولكن لا بها تحبس حتى تتوب فلا تكون في بيت زوجها حتى لو ارتدت ولم تحبس بعد بل هي في بيت زوجها فلها النفقة وإن قايت ورجعت إلى بينه فلها النفقة لزوال العارض وهو الحبس وهذا إذا كان الطلاق ثلثا أو بائنا فاما المعتدة من طلاق رجعي إذا ارتدت فحبست أولا فلا نفقة لها كذا في الكافي \* ولو طأ وصت ابن زوجها أو أباه في العدة أو لمسته بشهوة فإن كانت معتدة من طلاق وهو رجعي فلا نفقة لها وإن كان الطلاق بائنا أو كانت معتدة من فرقة بغير طلاق فلها النفقة والسكنى بخلاف ما إذا ارتدت في العدة ولحقت بدار الحر فبمادت وأسلمت أو صبيت أو متعت أو لم تعتق فلا نفقة لها كذا في البدائع \* لأنفسه للمتوبين جنبها زوجها سواء كانت حاملا أو حائلا إذا كانت أم ولد وهي حامل فلها النفقة من جميع المال كذا في السراج الوهاج \* ولو وجبت العدة على المرأة ثم حبست بحق مليها تسقط النفقة \* والمعتدة إذا كانت لا تلزم بيت العدة بل تمكن زمافا وتبرز زمافا لا تستحق النفقة كذا في الظهيرية \* ولو طأها وهي ناشئة فلها أن تعود إلى بيت زوجها وتأخذ النفقة وإن طألت العدة بارتفاع الحيض كان

لها النفقة الى ان تصير آيسة وتنقضي مدتها بالاشهر وان انكرت المرأة انقضاء العدة بالحيض  
كان القول قولها مع اليمين فان اقام الزوج البينة على اقرارها بانقضاء العدة سقطت نفقتها  
ولو وجبت العدة على المرأة فادعت انها حامل كان لها النفقة من وقت الطلاق الى سنتين  
فان مضت السنتان ولم تلد وقالت كنت اظن انني حامل ولم اخض الى هذه المدة وطلبت النفقة  
كان لها النفقة الى ان تنقضي مدتها بالحيض او تصير آيسة فتنقضي مدتها بالاشهر كذا  
في فتاوى قاضي خان \* وان حاضت في الاشهر الثلاثة واستقبلت العدة بالحيض فلها النفقة  
وكذلك لو كانت صغيرة يجمع عليها فطلقها بعد ما دخل بها أنفق عليها ثلاثة اشهر فان حاضت  
فيها واستقبلت عدة الاقراء أنفق عليها حتى تنقضي مدتها كذا في البداية \* واذا خرج  
احد الزوجين الحربيين مسلما الى دار الاسلام ثم خرج الآخر لانه نفقة للمرأة \* وكما تستحق المعتدة  
نفقة العدة تستحق الكسوة كذا في فتاوى قاضي خان \* ويعتبر في هذه النفقة ما يكفيها وهو الوسط  
من الكفاية وهي غير مقدرة لان هذه النفقة نظير نفقة النكاح فيعتبر فيها ما يعتبر في نفقة النكاح \* المعتدة  
اذا لم تحاصم في نفقتها ولم يفرض القاضي لها شيئا حتى انقضت العدة فلا نفقة لها كذا في المحيط \*  
واذا فرض القاضي نفقة المعتدة في مدتها وقد استدان على الزوج اولم تستدن ثم انقضت مدتها  
قبل ان تقبض شيئا من الزوج فان استدان القاضي كان لها الرجوع بذلك على الزوج  
فان استدان بغير امر القاضي اولم تستدن اصلا قيل تسقط وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط \*  
رجل غاب عن امرأته فتزوجت اخراته بزواج آخر ودخل بها الثاني فعاد الزوج الاول  
فرق القاضي بينها وبين الزوج الثاني وكان عليها العدة ولا نفقة لها في مدتها لا على الاول  
ولا على الثاني \* رجل طلق امرأته ثلثا بعد الدخول فتزوجت بزواج آخر قبل انقضاء العدة  
ودخل بها الثاني ثم فرق القاضي بينهما كان لها النفقة والسكنى على الزوج الاول في قول  
المبني حنيفة رح \* منكوحه الرجل اذا تزوجت بزواج آخر ودخل بها الثاني فعلم القاضي  
بذلك وفرق بينهما ثم علم الزوج الاول فطلقها ثلثا وجب عليها العدة منها ولا نفقة لها على احد  
كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو طلق امرأته وهي امه طلاقا بائنا وقد كان المولى بها هاجم  
زوجها بيتا حتى وجبت النفقة ثم اخرجها المولى لخدمته حتى سقطت النفقة ثم اراد ان يعيدها

الى الزوج ويأخذ النفقة كان له ذلك وإن لم يكن توباً هذا المولى بيتاً حتى طلبها الزوج ثم اراد ان يموتها مع الزوج في العدة ليجب النفقة فانها لا تجب \* والاصل في هذا ان كل امرأة كان لها النفقة يوم الطلاق ثم صارت الى حال لا نفقة لها ان تعود وتأخذ النفقة وكل امرأة لا نفقة لها يوم الطلاق فليس لها النفقة الا بالنكاح كذا في البدائع \* رخص الزوج امة ولم يموتها بيتاً حتى تطلقها طلاقاً رجعيّاً كان لمولاها ان يامر الزوج ليتخذها بيتاً ويمتق عليها وان كان الطلاق بائناً ليس للمولى ان يحلّي بينها وبين زوجها وليس له ان يطلب النفقة وهو الصحيح لانها ما كانت تستحق النفقة قبل الطلاق البائن قبل التبتة فلا تستحق بعد الطلاق البائن كذا في فرائد قاضي حان \* ولو طلقها الزوج طلاقاً رجعيّاً ثم اغتفها المولى كان لها ان تطلب من الزوج ختم بموتها بيتاً ويمتق عليها لانها ما كانت امر نفسها وان كان الطلاق بائناً فالزوج لا يتحلّونها في بيت واحد وهي لا تأخذ بالسكنى وهل لها ان تأخذه بالنفقة والصحيح انه ليس لها ذلك \* واذا اهنق ام وأده لا نفقة لها في العدة وكذلك لومات المولى حتى متت ام الولد بموته لا نفقة لها في تركه الميت واكد ان كان لها ولد فنفتها تكون في نصيب الولد كذا في المحيط \* قال المصنف رخص في نفقاته وان رجلاً قدمته امرأته الى القاضي وطالبت بالنفقة وقال الرجل للقاضي كنت طلقها منذ سنة وانتضت مدتها في هذه المدة وحدثت المرأة الطلاق قال القاضي لا تقبل قوله فان شهد انه شاهدان هذاك والقاضي لا يعرفهما فانه يا مراه بالبيقة عليها فان عدلت الشهود او اقرت ام احاضت نلت حبس في هذه السنة فلا نفقة لها عليه فلم اخذت منه شيئاً ردت عليه كذا في الذمعية \* فان قالت لم احص في هذه السنة فالقول قولها ولها النفقة فان قال الزوج قد اخبرتنني ان عدتها قد انقضت ام يقول قوله في ابطال نفقتها كذا في البدائع \* ولو شهد شاهدان على رجل انه طلق امرأته فلما وهي تدعى بالطلاق او تنكر فانه ينبغي للقاضي ان يمنع الزوج من الدخول عليها والخلوة معها مادام القاضي مشغولاً بتزكية الشهود ولا يخرجها القاضي في هذا الوجه من منزله زوجها بص عليه في الجامع ولكن يجعل معها امرأة امينة تمنع الزوج من الدخول عليها وان كان الزوج مبتلاً ونفقة الامينة ههنا في بيت المال فان طلبت المرأة من القاضي النفقة وهي تقول طلقني او تقول ام طلقني او تقول لا ادري اطلقني ام لا بطلقني فهذا على وجهين ان لم يكن الزوج دخل بها ما لقاضي لا يقضي لها بالنفقة وان كان قد دخل بها بالقاضي بنقضها بمقدار نفقة العدة الى ان يسأل من الشهود

فان تطاولت المسئلة عن الشهود حتى انقضت العدة لم يزد لها القاضي على نفقة العدة شيئا بعد هذا ان زكيت الشهود و فرق بينهما سلم لهما ما اخذت من النفقة وان لم تزك الشهود وجب عليها ان ترد على الزوج ما اخذت من النفقة كذا في المحيط \* وان اعطاه الزوج على سبيل الاباحة لا يرجع بشيء كذا في التاثير خاتمة امرأة اقامت بينة على رجل بالنكاح فلا نفقة لها في مدة المسئلة عن الشهود ولو اراد القاضي ان يفرض لها النفقة لما رأى من المصلحة ينبغي ان يقول لها ان كنت امرأته فقد فرضت لك عليه في كل شهر كذا وكذا ويشهد على ذلك فاذا مضى شهر وقد استدانت وغدا ابت البينة اخذته بنفقتها منذ فرض لها وان ادعى الزوج النكاح وهي تجحد فاقام عليها بينة لانفقة لها \* اختان ادعت كل واحدة منهما ان هذا الرجل تزوجها وهو يجحد فاقامت البينة على النكاح والدخول فلهما نفقة امرأة واحدة في مدة المسئلة عن الشهود نص عاينه الخصاصف \* امرأة اخذت نفقتها من زوجها شهرا ثم شهد شاهدان انها اخته من الرضاع يفرق بينهما ويرجع الزوج عليها بما اخذت كذا في الظهيرية والله اعلم بالصواب \*

الفصل الرابع في نفقة الاولاد \* نفقة الاولاد الصغار على الاب لا يشاركه فيها احد كذا في الجوهرة النيرة \* الولد الصغير اذا كان رضيعا فان كانت الام في نكاح الاب والصغير ياخذ لبن غيرها لا تجبر الام على الارضاع وان لم ياخذ الولد لبن غيرها قال شمس الائمة الحلواني رح في ظاهر الرواية لا تجبر ايضا وقال شمس الائمة السرخسي تجبر ولم يذكر فيه خلافا وعليه الفتوى وان لم يكن للاب ولا للولد مال تجبروا لام على الارضاع عند الكل كذا في فتاوى قاضيخان \* وهو الصحيح \* ارضاع الصغير اذا كان يوجد من ترضعه لئلا يجب على الاب اذا لم يكن للصغير مال واذا كان له مال فيكون مؤبدا الرضاع في مال الصغير كذا في المحيط \* ويستاجر الاب من ترضعه عند الام وهذا اذا وجدت من ترضعه امبا اذا لم توجد من ترضعه تجبر الام على الارضاع وقيل لا تجبر الام في ظاهر الرواية والاول مال القدوري وشمس الائمة السرخسي كذا في الكافي \* وليس على الظئر ان تمكث عند الولد في بيت امه اذا لم يشترط عليها ذلك ونستغنى الولد عنها في تلك الساعة واذا ابت الظئر ان ترضعه عند الام ولم يشترط في عقد الاجارة الا رضاع عند الام كان لها ان تحمل الولد الى منزلها وترضعه او تقول اخرجوه فارضعه في فناء دار الام ثم يدخل الولد

على الام وان شرطوا في مقدار الاجارة ان تكون الظئر عند الام يلزمها الرضاء بما شرطته كذا في شرح  
الجامع الصغير لقاضي خان \* واذا ولدت امته منه او ام وادته فانه ان يجبرها على ارضاع الولد  
لان لبنها ومنافعها له ولو اراد ان يسلم الولد الى غيرها وارادت قتي ارضاعه فله ذاك كذا  
في السراج الوهاج \* ومن محمد (ح) استأجر ظئرا بمضى شهرا فلما انتضت المدة امت ارضاعه  
وهو لا يأخذ لبن غيرها يجبر على بقاء الاجارة بالارضاع كذا في الوجيز شكر دري \* وان استأجرها  
وهي زوجته او معتدته عن طلاق رجعي لترجع ولدها لم يجز كذا في الكافي \* المعتدة  
عن طلاق بائن او طلاقات ثلث في رواية ابن زياد يستحق اجر الرضاعة وعليه الثمن هكذا  
في جواهر الاخلاط \* وان مضت مدتها فاستأجرها لارضاع فولد لها جازنا بر قال الاب  
لا استأجرها وجاء غيرها فرضيت الام بمثل اجر الأجنبية او غيرها اجر فهي أولى به وان الممست  
زيادة لم يجبر عليها الزوج كذا في الكافي \* وان استأجرها وهي منكروه عند او معتدته لارضاع  
ابن له من غيرها جاز كذا في الهداية \* ولو صالحت المرأة زوجها من اجرة الرضاع على شيء  
ان كان الصلح حال قيام النكاح او في العدة عن طلاق رجعي لا يجوز وان كان الصلح في العدة  
من طلاق بائن او طلاقات ثلث جاز على احدي الروايتين فاذا صالحتها على شيء بمسدد جاز  
وان صالح على شيء بغير عينه لا يجوز الا ان يدفع ذلك في المجلس وفي كل موسم جاز  
الا استيجار ووجبت النفقة لا تستطع بموت الزوج لا بها اجرة وليس بنفقة هدا في الذخيرة \*  
وبعد العظام يفرض القاصي نفقة الصغار على قدر طاقته الاب ويدفع الى الام حتى تنفق على  
الاولاد فان لم تكن الام نفقة يدفع الى غيرها ليتفق على الولد \* امرأة طلقها زوجها ولها  
اولاد صغار فاقترت انهما فبعضت نفقتهم خمسة اشهر ثم قالت بعد ذلك كنت فبعضت هشرين  
ونفقة مثلهم في تلك المدة ما أتدبرهم ذكر في المبتدئ ان هذا على نفقة مثلهم ولا تصدق انها فضت  
مشتريين وان قالت بعد اقرارها بقبض النفقة صاحب النفقة بانها ترجع على ابيهم بنفقة منام  
رجل معسرته ولد صغير ان كان الرجل بقدر على الكسب يجب ما به ان يكتمسب وينفق على  
ولده كذا في فتاوى قاضي خان \* فان أبى ان يكسب وينفق عليهم يجبر على ذلك ويجب  
كذا في المحيط \* وان كان لا يقدر على الكسب يرض القاصي عليه النفقة وبامر الام حتى  
تستدين على زوجها ثم ترجع بذلك على الاب اذا ابصر وكذا لو كان الاب يجد نفقة الولد ويمنع

من الاتفاق يفرض القاضي عليه النفقة ثم ترجع الام عليه بذلك وكذا لو فرض القاضي على الاب نفقة الولد فتركه الاب بلا نفقة واستدان الام وانفقت بامر القاضي كان لها ان ترجع بذلك على الاب ويحبس الاب بنفقة الولد وان كان لا يحبس بسائر ديونه \* ولو فرض القاضي النفقة على الاب فلم تستدن الام وكل الولد بمسئلة الناس لا ترجع على الاب بشيء وان حصل له بمسئلة البناء نصف الكفاية يسقط نصف النفقة من الاب ويصنع الاستدانة بالنصف الباقي وكذا اذا فرضت عليه نفقة المحارم فاكلوا من مسئلة الناس لا يرجع على الذي فرضت عليه النفقة بشيء كذا في فتاوى قاضي خان \* وان كان القاضي بعد ما فرض نفقة الاولاد امرها بالاستدانة فاستدانته حتى يثبت لها حق الرجوع على الاب فمات الاب قبل ان يؤدي لها هذه النفقة هل لها ان تأخذ من ماله ان ترك مالا ذكر في الاصل ان لها ذلك وهو الصحيح واما اذا لم يامرها بالاستدانة فاستدانته ثم مات الزوج قبل ان يؤدي اليها ذلك ليس لها ان تأخذ من ماله ان ترك مالا بالاتفاق كذا في الذخيرة \* ونفقة الصبي بعد الفطام اذا كان له مال في ماله هكذا في المحيط \* وان كان مال الصغير غائبا امر الاب بالاتفاق عليه ويرجع في ماله فان انفق عليه بغير امره لم يرجع الا ان يكون اشهد انه يرجع ويسعه فيما بينه وبين الله تعالى ان يرجع وان لم يشهد اذا كانت بيته يوم دفع انه يرجع واما في القضاء فلا يرجع الا ان يشهد كذا في السراج الوهاج \* وان كان للصغير عقار او ارض او ثياب او حثيج الى ذلك بالنفقة كان للاب ان يبيع ذلك كله وينفق عليه كذا في الذخيرة \* صغيره اب معسر وجدا بو الاب موسر وللصغير مال غائب يؤمر الجدة بالاتفاق عليه ويكون ذلك دينه على الاب ثم يرجع الاب بذلك في مال الصغير وان لم يكن للصغير مال كان ذلك دينه على الاب كذا في فتاوى قاضي خان \* وهكذا في القديري \* والصحيح من المذهب ان الاب الفقير ملحق بالميت في حق استحقاق النفقة على الجد هكذا في الذخيرة \* وان كان الاب زينا وليس للصغير مال يقضى بالنفقة على الجد ولا يرجع الجد بذلك على احد وكذا لو كان للصغير ام موسرة او جدة موسرة واب معسر امرت بان تنفق على الصغير ويكون ذلك دينه على الاب ان لم يكن الاب زينا وان كان زينا لاشيء عليه \* ويجبر الكافر على نفقة ولده المسلم وكذا المسلم على نفقة ولده الكافر الزم كذا في فتاوى قاضي خان \* الام اولى بالتحمل من سائر

من مائر الاقارب حتى لو كان الاب معسرا والام موسرة وللصغير جد موسر تؤمر الام بالانفاق من مال نفسها ثم ترجع على الاب ولا يؤمر الجدة بكذا في الذخيرة \* وان اعطت الاولاد نصف الكفاية ترجع بذلك القدر كذا في الخلاصة \* واذا كان الاب المعسر اخ موسر يؤمر الاخ بالانفاق على الصغير ثم يرجع على الاب كذا في محيط البرجسي \* المذكور من الاولاد اذا ابلغوا جد الكسب وام يبلغوا في انفسهم يدفعهم الاب الى عمل ليكسبوا او يواجرهم وينفق عليهم من اجرتهم وكسبهم وما الا ذات فليس للاب ان يؤاجر من في عمل او خدمة كذا في الخلاصة \* ثم في المذكور اذا استلمهم في عمل فاكسبوا ام لا فالاب يأخذ كسبهم وينفق عليهم من كسبهم وما فضل من نفقتهم يحفظ ذلك عليهم الى يمت ببلوغهم كسرا ام لا لهم فان كان الاب مبدرا مسرفا لا يؤمر على ذلك فالحاقصي يخرج ذلك من بدو ويجعله في يد امين ويحفظ لهم فاذا ابلغوا سلم اليهم كذا في المحيط \* وقال الامام الحلواني اذا كان الابن من ابناء الكرام ولا يستاجر الناصر فهو عاجز وكذا طلبة العلم اذا كانوا ما جزين من الكسب لا يهتدون اليه لا يسقط نفقتهم من آباءهم اذا كانوا مشغولين بالعلوم الشرعية لا بالخلافات الركيكة وهذان الفلاسفة ولهم رشد والا لا يجب كذا في الوجيز للكردي \* والسنة الا ذات واجبة مطلقا على الآباء ما لم يتزوجوا فان لم يكن لهم مال كذا في الخلاصة \* ولا يجب على الاب نفقة الذكور الكبار الا ان يكون المولد عاجزا من الكسب لبرمائه او مرض ومن ينذر على العمل لكن لا يحسن العمل فهو بمنزلة العاجز كذا في فتاوى قاضي بيجان \* ونفس زوجة الابن على ابيه ان كان صغيرا فقيرا او زمنا لانه من كفاية الصغير \* وذكر في المبسوط لا يجبر الاب على نفقة زوجة الابن كذا في الاختيار شرح المختار \* الرجل البالغ ان كان زمنا او مقعدا او شل اليدين لا ينتفع بهما او معنوها او مفلوجا فان كان له مال يجب النفقة فيهما له وان لم يكن له مال وكان له اب موسر وام موسرة يجب النفقة على الاب واذا طلب من القاضي ان يفرض له النفقة على الاب اجابه القاضي الى ذلك ويدينه ما فرض لهم اليهم كذا في المحيط \* وان صالحت المرأة زوجها من نفقة الاولاد الصغار صح سواء كان الاب معسرا او موسرا فبعد ذلك بنظر ان كان ما وقع الصلح عليه اكثر من نفقتهم فان كان الزيادة مما يتغابن الناصر فيه بان كانت الزيادة زيادة تدخل تحت تقدير المقدار في مقدار كفايتهم فانها تكون مفرا وان كانت الزيادة بحيث لا تدخل تحت تقدير المقدار فانها

تطرح منه وان كان المصالح عليه اقل من نفقتهم بان كان لا يكفيهم يبلغ الى مقدار كفايتهم كذا في الذخيرة \* اذ اكان الرجل غائباً وله مال حاضر فان القاضي لا يامر احداً بالنفقة من ماله الا الابوين الفقيرين واولاده الصغار الفقراء الذكور والاناث والكبار الذكور الفقراء العجزة من الكسب والاناث الفقيرات والزوجة ثم ان كان المال حاضراً عند هؤلاء وكان النسب معروفاً او علم القاضي بذلك امرهم بالنفقة منه وان لم يعلم بالنسب فطلب بعضهم ان يثبت ذلك عند القاضي بالبينه لا يسمع منه البينة وكذلك ان كان ماله وديعة عند انسان وهو مقر بها امرهم القاضي بالانفاق منها وكذلك اذ كان له دين على انسان وهو مقر به وان كان صاحب اليد او المديون منكراً فارادوا ان يقيموا البينة لم يلتفت القاضي الى ذلك هذا اذا كان المال من جنس النفقة من الدراهم والدينار والبطمان ونحوها كذا في البدائع \* واذا كان للغائب عند الوالدين او الولد او الزوجة ماله هو من جنس حقوقهم فانفقوا على انفسهم جاز ولم يضمنوا فان كان عند غيرهم واعطاهم بامر القاضي حتى انفقوا على انفسهم لم يضمن صاحب اليد وان كان اعطاهم بغير امر القاضي كان ضامناً له هذا اذا كان ما تركه الغائب من جنس حقهم فاما اذا لم يكن من جنس حقهم فارادوا ان يبيعوا شيئاً من مال الغائب لنفقتهم اجمعوا على ان سوى الولد المحتاج لا يملك بيع عقار الغائب ولا يبيع عروضة بالنفقة واما الاب المحتاج فيملك بيع المنقول بالنفقة استحساناً ولا يملك بيع العقار الا اذا كان الولد الغائب صغيراً وهذا قول ابي حنيفة رح في كتاب المفقود \* واجمعوا على ان حال حاضرة من يجب عليه النفقة ليس لخدمته يستحق النفقة بيع العروض والعقار كذا في المحيط \* وان كان الاب قد مات وترك اموالاً وترك اولاداً صغاراً كانت نفقة الاولاد من انصباثهم وكذا كل من يكون وارثاً فنفقته في نصيبه وكذلك امرأة الميت يكون نفقتها في حصتها من الميراث حاملاً كانت او حائلاً وبعد هذا ينظر ان كان الميت قد اوصى الى رجل فالوصي ينفق على الصغار من انصباثهم وان كان لم يوص الى احد فالقاضي يفرض لكل واحد من الصغار في نصيبه بقدر ما يحتاج اليه من النفقة على قدر سعة اموالهم وضيقها \* ويشترى للصغير خادماً ان كان يحتاج الى الخادم لانه من جملة مصالحه وكذا كل ما كان من المصالح فالقاضي يشترى ذلك للصغير من نصيبه فان كان الميت لم يوص الى احد وله اولاد كبار وصغار فنفقة كل واحد منهم يكون في نصيبه كما ذكرنا وينصب القاضي وظيفاً في ماله فان لم يكن في البلدة قاض فانفق الكبار على الصغار



من انصباة الصغار كانوا ضامنين في هذه النفقة وهذا في الحكم فلما فيما بينهم وبين الله تعالى لا ضمان عليهم كذا في الذخيرة \* قال مشائخنا رح في رجلين كانا في سفرنا ضمي على احدهما فانفق الآخر على المسمى عليه من مال المسمى عليه لم يضمن استحصانا وكذا اذا مات فجهزه صاحبه من ماله وكذا العبيد المذنون اذا كانوا في اليلاد فمات مولاهم فانفقوا في الطريق واما في الحكم فيضمن كذا في الخلاصة \* ولو كان الكبار انفقوا على الصغار ثم لم يقرؤا بذلك واقروا ببقية انصباة الصغار يرجي ان لا يكون عليهم شيء في ذلك وكذا لو مات الرجل ولم يوص الى احد وله اولاد صغار وودبعة عند آخر يفي الحكم ليس للمودع ان ينفق منها عليهم ويحتسبه من مال الميت ولو فعل وحلف على ان لا مال عليه للميت رجوت ان لا يؤخذ كذا في الوحيز للكردي والله اعلم بالصواب \* الفصل الخامس في نفقة ذوي الارحام قال ويجبر الولد الموسر على نفقة الابوين المعسرين مسلمين كالأبوين ذميي قدر على الكسب اولم يقدموا بخلاف الحربيين المستأمنين ولا يشارك الولد الموسر احدا في نفقة ابويه المعسرين كذا في العتابية \* اليسار مقدر بالنصاب فيما روى من أبي يوسف رح وعليه الفتوى والنصاب نصاب حرمان الصدقة هكذا في الهداية \* وإذا اختلط الذكور والانات فنفقة الابوين عليهما على السوية في ظاهر الرواية \* وبهذا أخذ الفقهاء أبو الليث توبه يقتضي كذا في الوجيز للكردي \* وان كان للفقير اثنان احدهما دائق في العنى والآخر يملك نصا با كانت النفقة عليهما على السواء ولو كان احدهما مسلما والآخر ذميا كانت النفقة عليهما على السواء كذا في مناوي قاضي خان \* قال الشيخ الامام شمس الائمة قال مشائخنا رح انما يكون النفقة عليهما على السواء اذا تفاوتوا في اليسار وتمازوا يسيرا واما اذا تفاوتوا تفاوتاً واحداً يجب ان يتفاوتوا في قدر النفقة كذا في الذخيرة \* ثم اذا قضى القاضى بالنفقة عليهما دأبهم احدهما ان يعطى الاب ما يجب عليه فالقاضي يأمر الآخر بان يعطى كل النفقة ثم يرجع على الآخر بحصته وان كان المبرجل المعسر زوجة ليست ام ابنه الكبير لم يجبر الابن على ان ينفق على امرأة ابيه وكذلك ام ولد وامته لا يجبر الابن على نفقة هؤلاء الا ان يكون بالاب ملة لا يقدر على خدمة نفسه ويحتاج الى خادم يقوم بشأبه ويخدمه فحين يجبر الابن على نفقة خادمه مالا ب منكوحه كانت او امة كذا في المحيط \* الاب اذا كان فقيرا معسرا وله اولاد صغار محاربين وابس كبير وسر يجبر الابن على نفقة ابيه ونفقة اولاده الصغار

كذا في محيط السرخسى \* والام اذا كانت فقيرة فانه يلزم الابن نفقتها وان كان معسرا وهي غير زمنة واذا كان الابن يقدر على نفقة احد ابويه ولا يقدر عليهما جميعا فالام احق وان كان للرجل اب وابن صغير وهو لا يقدر الا على نفقة احدهما فالابن احق وان كان له ابوان وهو لا يقدر على نفقة احد منهما فانهما ياكلان معه ما اكل وان احتاج الاب الى زوجة والابن موسر وجب عليه ان يزوجه او يشتري له جارية وان كان للابن زوجتان او اكثر لم يلزم الابن الا نفقة واحدة ويدفعها الى الاب وهو يوزعها عليهن كذا في الجوهرة النيرة \* قال ابو يوسف رخ اذا كان الابن فقيرا كسوبا والاب زمنا يشارك الابن في القوت بالمعروف لانه اذا لم يشا ركه يخشى على الاب التلف ذكر الجصاصي في ادب القاضي ان كان الاب فقيرا ولم يكن كسوبا والابن فقيرا كسوبا فقال الاب للقاضي ان ابني يكتسب ما يقدر ان ينفق على فالقاضي ينظر في كسب الابن فان كان فيه فضل من قوته يجبر الابن على نفقة الاب منه وان لم يكن فيه فضل من قوته فلا شيء عليه بالحكم ولكن يؤمر من حيث الديانة هذا اذا كان الابن وحده وان كان له زوجة واولاد صغار يجبر الابن على ان يدخل الاب في قوته ويجعله كاحد من عياله ولا يجبره على ان يعطى شيئا على حدة فان كان الاب كسوبا هل يجبر الابن على الكسب والنفقة اختلفوا فيه قيل يجبر وقيل لا يجبر كذا في محيط السرخسى \* ويعتبر في حق الجد لاستحقاق النفقة الفقر لا غير على ما هو في ظاهر الرواية كما في حق الاب والجد من قبل الام كالجد من قبل الاب وكذا يفرض نفقة الجدات من قبل الام ونفقة الجدات من قبل الاب ويعتبر في حق الجدات ما يعتبر في حق الاجداد ايضا كذا في المحيط \* والمنفعة لكل ذي رحم محرم اذا كان صغيرا فقيرا او كانت امرأة بالغة فقيرة او كان ذكرا فقيرا زمنا او اعمى يجب ذلك على قدر الميراث ويجبر عليه كذا في الهداية \* ويعتبر اهلية الثرث لاحقيقته كذا في النقاية \* لا يفيض بنفقة احد من ذوى الارحام اذا كان غنيا اما الكبار الاصحاء فلا يقضى لهم بنفقتهم على غيرهم وان كانوا فقراء \* وتجب نفقة الايثار الكبار من ذوى الارحام وان يكن صحبات البدن اذا كان بهن حاجة الى النفقة كذا في الذخيرة \* ولا يشارك الزوج في نفقة زوجته احد حتى لو كان لها زوج معسرا وابن موسر من غير هذا الزوج او اب موسرا واخ موسر فنفقتها على الزوج لا على الاب والابن والاخ لكن يؤمر الاب او الابن او الاخ

او الاخ بان ينفق عليها ثم يرجع على الزوج اذا انسر كذا في البدائع \* واذا كان للفقير والد وابن ابن موسرين فالنفقة على الوالد واذا كان له بنت وابن ابن فالنفقة على البنت خاصة وان كان الميراث بينهما وان كان له بنت بنت او ابن بنت وله اخ لاب وام فالنفقة على واذا البنت ذكر اكان او انثى وان كان الميراث للأخ لالواد البنت ولو كان له والد وولد وهما موسران فالنفقة على ولده وان استويا في القرب الا ان الابن يرجح باعتبار التاويل النابت له في مال ولده ولو كان له جد وابن ابن فالنفقة عليهما على قدر ميراثهما على الجد اسدس والباقي على ابن الابن واذا كان للرجل الفقير بنت واخت لاب وام وهما موسرتان فالنفقة على البنت وان كانتا تستويان في الارث وكذا اذا كان للفقير ابن نصراني وله باخ مسلم وهما موسران فالنفقة على الابن وان كان الميراث للأخ وكذا اذا كان للفقير بنت ومولى متافق وهما موسران فالنفقة على البنت وان كانا يستويان في الميراث وكذا المعسرة اذا كانت لها بنت واخت لاب وام فالنفقة على ابنتها وان كانتا تشتركان في الميراث كذا في المحيط \* ولو كان له ام وجد فان نفقته عليهما اثلاثا على قدر موارثهما الثلث على الام والثلثان على الجد وكذا اذا كان له ام واخ لاب وام او ابن اخ لاب وام او عم لاب وام او واحد من العصبة فان النفقة عليهما اثلاثا على قدر موارثهما ولو كان له جد وجدة فالنفقة عليهما اسداسا ولو كان له عم لاب وام وعممة لاب وام فالنفقة على العم دون العمدة وكذلك لو كان له عم لاب وام وخال لاب وام فالنفقة على العم ولو كان له عممة لاب وام وخال لاب وام فالنفقة عليهما اثلاثا ثلثاها على العمدة وثلثها على الخال وكذا لو كان له خال وخالة من قبل الاب والام فان النفقة عليهما اثلاثا ولو كان له خال من قبل الاب والام وابن عم لاب وام فالنفقة على الخال والميراث لابن العم لان شرط وجوب النفقة هو ان يكون ذورهم محرم من اهل الميراث ولو كان رجما غير محرم نجوا بن هم او محرما غيرهم نجوا بنهم من الرضاع والاعتقت من الرضاة ارجما محرما لان قرابة نجوا بنهم وهما اخوة من الرضاة لا يجب النفقة كذا في شرح الطحاوي \* ولو كانت له ثلثة اخوة متفرقين فالنفقة على الاخ لاب وام وعلى الاخ لام على قدر الميراث اسداسا ولو كان له عم وعممة وخالة فالنفقة على العم وان كان العم معسرا فالنفقة عليهما والاصل في هذا انه كل من كان يحرز جميع الميراث وهو معسر يجعل كالميت واذا جعل كالميت كانت النفقة على الباقيين على قدر موارثهم كل من كان يحرز بعض الميراث لا يجعل

كالميت فكانت النفقة على قدر مواريث من كان يرثه منه بيان هذا الاصل رجل معسر عاجز عن الكسب وله ابن معسر عاجز من الكسب وهو صغير وله ثالثة باخوة متفرقين فنفقة الاب على اخيه لآبيه وامه وعلى اخيه لامه اسداسا سدس النفقة على الاخ لام وخمسة اسداسها على الاخ لاب وام. ونفقة الولد على الاخ لاب وام خاصة \* ولو كان للرجل ثلث اخوات متفرقات كانت نفقته عليهن اخماسا ثلثة اخماسها على الاخت لاب وام وخمس على الاخت لاب وخمس على الاخت لام على قدر موارثتهن ونفقة الابن على عمته لاب وام ولو كان مكان الابن بنت والمسئلة بحالها فنفقة الاب في الاخوة المتفرقين على اخيه لآبيه وامه وفي الاخوات المتفرقات على اخته لآبيه وامه وكذلك نفقة البنت على العم لاب وام او على العمة لاب وام كذا في البدائع \* الاب مع الابن اذا اختلفا في اليسار قال الابن هو غني وليس على نفقته وقال الاب انا معسر ذكر في المنتقى ان القول قول الابن والبيينة بينة الاب ولم يقبل قول الاب انه معسر وان كان الظاهر شاهدا له وان كان اقر الابن انه كان عبدا ثم عتق فعليه النفقة ولو انفق على نفسه من مال الابن ثم خاصمه الابن فقال انفقته وانت موسر وقال الاب فعلته وانا معسر قال انظر الى حال الاب يوم المحضومة ان كان معسرا فالقول قوله استحسانا في نفقة مثله وان كان موسرا فالقول قول الابن ولو اتاما البيينة فالبيينة بينة الابن هذا في طلاق المنتقى كذا في الخلاصة \* اذا فرض على الابن نفقة الاب وكسوته واعطى نفقة شهر وكسوة سنة وقال الاب ضاع ان لم انه صادق يجبر ثانيا وكذا سائر المحارم كذا في التاتارخانية \* اذا كان الاب محتاجا وابى الابن ان ينفق عليه وليس ثمه قاض يرفع الامر اليه له ان يسرق مال ابنه وبوجود قاض ثمة يا ثم بسرقة ماله وبامطاء الابن مالا يكفيه يجوز له ان يأخذ الى ان يقع الكفاية وبسرقة فوق الكفاية يأثم وكذا اذا لم يكن محتاجا ولم يكن نفقته عليه لا يجوز له ان يسرق مال ابنه كذا في البحر الرائق \* وان كان للاب مسكن او دابة تالمذهب عندنا انه يفرض النفقة على الابن الا ان يكون في المسكن فضل نحو ان يكفيه ان يسكن في ناحية منه فم يؤمرا لاب ببيع الفضل والانفاق على نفسه فاذا آل الامر الى الناحية التي يسكنها الاب يفرض نفقته على الابن ح وكذا اذا كانت للاب دابة نفيسة يؤمر ان يبيع ويشترى الاوكس وينفق الفضل عليه نفسه فاذا آل الامر الى الاوكس يفرض النفقة على الابن ويستوى في هذه الالوان والمولودون وسائر المحارم وهو الصحيح

من المذهب كذا في الذخيرة \* ولا يجب النفقة مع اختلاف الدين إلا للزوجة والأبوين  
والأجداد والجدهات والولد والولد والولد ولا تجب على النصراني نفقة أخيه المسلم وكذلك  
لا تجب على المسلم نفقة أخيه النصراني كذا في الهداية \* ولا يجبر المسلم والذمي على نفقة  
والديه من أهل الحرب وإن كانوا مسلمين من قبل دار الإسلام وكذلك الحرابي الذي  
دخل علينا بأمان لا يجبر على نفقة والديه إذا كانا مسلمين أو كانا من أهل الذمة كذا في المحيط \*  
أهل الذمة فيما بينهم في النفقة كأهل الإسلام وإن اختلفت مللهم كذا في محيط الشرحي \*  
وإذا أسلم الذمي وامرأته من غير أهل الكتاب وأبنت الإسلام وفرق بينهما فلا نفقة لها في العدة  
وإن كانت المرأة هي التي أسلمت فأبى الزوج أن يهلم ففرق بينهما كان عليه النفقة والسكنى  
مبادمت في العدة كذا في المبسوط \* وإذا خرج الحرابي وامرأته ألبنا بأمان فطلبت النفقة  
فالقاضي لا يفرض لها ذلك قال في السير الكبير لو فرض القاضي نفقة الزوجة والوالدين  
والولد في مال مسلم أسير في دار الحرب فتأمت بينة على ردة الأسير قبل فرض القاضي  
نفقة المرأة ضمننت ما أخذت من النفقة فإن قالت حاصبوني من نفقة مدتي بقولها الحاكم  
لا نفقة لك كذا في المحيط \* الذمي إذا تزوج بمحارمه وذلك نكاح في دينهم وطلت منه  
نفقة النكاح فعلى قياس قول أبي حنيفة رج يفرض لها نفقة النكاح واجمعوا على أن في النكاح  
بغير شهود نستحق هي النفقة كذا في الذخيرة والله أعلم بالصواب \* الفصل السادس  
في نفقة المالك \* على المولى أن ينفق على عبده وامته سواء كان العبد والامة قنا ومدبرا  
أو أم ولد صغيرا كان أو كبيراً زمنا كان أو أصحياً أو أعمى أو بصيراً أمهونا أو محتاجاً كذا  
في السراج الوهاج \* فإن أبى المولى من الاتفاق فكل من يصلح للتجارة يواجر وينفق عليه  
من أجرته ومن لا يصلح لذلك لعذر الصغر أو ما أشبه ذلك ففى العبد والامة يؤمر المولى لينفق  
عليهما أو يبيعهما وفي المدبر وأم الولد يجبر المولى على الاتفاق لا غير كذا في المحيط \* وإذا  
كانت جارية لا يواجر مثلها بان كانت حسنة يخشى من ذلك الفتنة اجبر على الاتفاق أو البيع  
كذا في فتح القدير \* وأن لم يفكسيهما بنفقتهم فالباقي على المولى وإن زاد فالزيادة له كذا  
في السراج الوهاج \* قدر النفقة للرقيق كفاية من غالب قوت البلد وأدامه وكذلك الكسوة  
ولا يجوز الاقتصاص فيها على من العورة فإن سعم العبد في الطعام والأدام والكسوة لم يجب عليه

ان يدفع الى الرقيق مثله بل يستحب ذلك وان كان اسيدياً كل ويلبس دون المعتاد شحاً  
او رياضة لزومه رعاية الغالب للرقيق على الاصح واذا كان له عبيد يستحب ان يسوى بينهم  
في الطعام والادام والكسوة وقيل له ان يفضل النفيس على الخسيس والاول اصح والجوارى  
كذلك واذا ولي رقيقه اصلاح طعامه وجاء به فينبغي ان يجلسه لياً كل معه فان امتنع العبد ادباً  
فينبغي لسيد ان يطعمه منه واجلاسه معه افضل ندباً الى التواضع ومكارم الاخلاق كذا  
في السراج الوهاج \* ويزيد الجارية التي لا تستمتع في الكسوة للعرف كذا في غاية السروجى \*  
ويجب على المولى شرى الماء للطهارة للرقيقة كذا في الجوهرة النيرة \* ولا يجب على المولى نفقة  
مكاتبه وكذا معتق البعض كفاً في البدائع \* رجل له عبد لا ينفق عليه ان كان قادراً على الكسب  
فليس له ان يأكل من مال مولاه من غير رضاه وان كان عاجزاً فله ان يأكل وان كان قادراً  
ولكن منعه من الكسب يقول العبد له اما ان تأذن لي في الكسب واما ان تنفق على فاذا لم يأذن  
فله ان ينفق على نفسه من مال مولاه هكذا في التاتارخانية ناقلاً من الولوالجية \* ونفقة المبد المبيع  
قبل القبض على البائع مادام في يده وهو الصحيح وفي بيع الخيار تكون على من يصير له الملك وقيل  
على البائع وقيل تستدان فيرجع على من يصير له الملك كذا في شرح النفاية للبرجندى \* نفقة عبد  
الودعة على المودع ونفقة عبداً لغارية على المستعير كذا في البدائع \* ولو ان رجلاً فصب عبداً  
كانت نفقته عليه الى ان يردّه على المولى فان طلب من القاضى ان يأمره بالنفقة او بالبيع لا يجيبه  
الا ان يكون الغاصب مخوفاً يخاف منه على العبد مخ ياخذ القاضى ويبيع ويمسك الثمن ولو ادع  
عبداً فاب فجاء المودع الى القاضى وطلب منه ان يأمره بالنفقة او بالبيع فان للقاضى ان يأمره  
بان يواجر العبد وينفق عليه من اجرة وان رأى ان يبيعه فعلى العبد الرهن اذا ثبت كونه  
رهناً يغفل به ما يفعل بالودعة كذا في فتاوى قاضى خان \* عبد صغير في يد رجل فقال لغيره هذا  
عبدك وودعة هندی فانكر يستحلف بالله ما اودعه ويقضى بنفقته على ذى اليد ولو كان كبيراً  
لم يستحلف والنفقة تجب على من له المنفعة مالاً كان او غير مال كذا في غاية السروجى \* العبد  
الموصى برقبته لانسان وبخدمته لا خرفالنفقة على صاحب الخدمة لان المنفعة له فان كان صغيراً  
ثم يبلغ الخدمة فنفقته على صاحب الرقبة حتى يبلغ الخدمة ثم على المخدم لانه ملك منفعة  
بغير

بغير عوض فان مرض في يد صاحب الخدمة ينظر ان كان مرضا لا يستطيع معه الخدمة من زمانة او غيرها فنفقته على الموصى له بالرقبة وان كان مرضا يستطيع معه الخدمة فنفقته على الموصى له بالخدمة فان تطاول المرض فرأى القاضي ان يأمره ببيعه بامه واشترى بثمنه عبدا يقوم مقامه في الخدمة ويكون رقبته لصاحب الرقبة ولو اوصى بالامة لرجل وبما في بطنها الآخر فنفقة الامة على الموصى له برقبته كذا في محيط السر خسي \* ولو كان المملوك بين الشريكين فنفقته عليهما على قدر ملكيهما وكذلك لو كان في ايديهما كل واحد منهما يدعى ابنة له ولا بينة لهما فنفقته عليهما وقالوا في العجارية المشتركة بين اثنين اتت بولد فادعاه المولى ان نفقة هذا الولد عليهما وعلى الولد اذا كبر نفقة كل واحد منهما كذا في البدائع \* ولو كان عبدا بين رجلين فغاب احدهما وانفق الآخر بغير اذن القاضي وبغير اذن صاحبه فهو متطوع كذا في فتح القدير \* عبدا بين رجلين غاب احدهما وتركه عند الشريك ورفع الشريك الامر الى القاضي واقام البينة على ذلك كان القاضي بالخيار ان شاء قبل هذه البينة وان شاء لم يقبل واذا قبل يأمره بالنفقة ويكون الحكم ما هو الحكم في الوديعة كذا في فتاوى قاضي خان \* امتق عبدا صغيرا وامة صغيرة لا يجب النفقة على المعتق وانما ينفق عليه من بيت المال اذا لم يكن له مال وعلى هذا نفقة الشيخ الكبير والزمن والمريض على بيت المال اذا لم يكن له مال ولا قرابة كذا في المصمات \* ولو امتق عبدا وكان بايما صحيحا فنفقته في كتبه هكذا في البدائع \* رجل وجد عبدا آتيا فاخذه ليرده على مولاه فانفق عليه بغير امر القاضي كان متطوعا لا يرجع كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل اخذ عبدا آتيا وطلب صاحبه فلم يقدر عليه فجاء الى القاضي واخبره بالقصة وطلب من القاضي ان يأمره بالانفاق فالتفت الى قوله قبل اقامه البينة وبعد ما اقام البينة كان القاضي بالخيار ان شاء قبل وان شاء لم يقبل كما في البقيط واللقطة وبعد ما قبل القاضي البينة ان كان الانفاق اصلاحا لصاحبه امره بذلك وان كان ترك الانفاق اصنافا بان خاف ان يأكله النفقة امره ببيعه وامساك الثمن كذا في الذخيرة \* واوشهد الشهود على امه في يد رجل انها حرة قبلت البينة وان لم يعرفهم القاضي بالعدالة يسأل من حالهم ويفرض لها النفقة في مدة المصلحة من الشهود ويجبره على اطعام النفقة ويضعها على يد امرأة مدلة ويكون احرة الامة في بيت المال فان طالبت المسئلة عن الشهود ما اعطى المدعى عليه النفقة ثم دلت البينة ونقض

بحريتها رجع المدعى عليه عليها بما اخذت من النفقة سواء ادمت انها حرة الاصل او ادمت الاصل  
على المولى او لم تدع الحرية لانه ظهرا انها اخذت النفقة بغير حق وكذا لو اكلت شيئا من ماله  
بغير اذنه وان ردت البينة ردت الجارية على المولى ولا يرجع المولى عليها بشيء ولا يرجع  
ايضا بما اخذت من ماله بغير اذنه وكذلك رجل في يده امة شكك عند القاضي انه لا ينفق عليها  
امره القاضي بان ينفق عليها او يبيعها فان اجبره القاضي على النفقة فاعطاها النفقة ثم قام  
البينة انها حرة الاصل وتضى القاضي بالحرية يرجع المولى عليها بتلك النفقة وبما اخذت  
من ماله بغير اذنه ولا يرجع بما اكلت باذنه \* رجل ادمى امة في يذرجل امهاله فابكر المدعى عليه  
فانام المدعى البينة على ما ادمى بضعها القاضي على يدي مدل حتى يسأل عن الشهود  
فيا امر المدعى عليه بالانفاق عليها لقيام الملك عن حيث الظاهر فان انفق عليها ثم ردت البينة  
بقيت الجارية للمدعى عليه ولا شيء عليها وان مدلت البينة ففضى القاضي للمدعى لم يرجع  
المدعى عليه بما انفق لانه ظهرا انها كانت مفعوبة اكلت من مال الغاصب وجناية المفعوب  
على الغاصب هدر كذا في فتاوى قاضيخان \* وان كان مكان الجارية عبد وباقي المسئلة بحالها  
فالقاضي لا يضع العبد على يدي المدل الا اذا كان المدعى عليه لا يجد كفيلا بنفسه وكفيلا لا لعبد  
وكان المدعى لا يقدر على ملازمته وان كان المدعى عليه مخوفا على ما في يده بالاتلاف فح يضعه  
القاضي على يدي مدل بخلاف الامة وكذا اذا كان المدعى عليه فاسقا معروفا بالفجور مع الغلمان  
فالقاضي يضعه على يدي العدل وهذا لا يختص بالدعوى والبينة بل في كل موضع كان  
صاحب الغلام معروفا بالفجور مع الغلمان فالقاضي يخرج الغلام من يده وبضعه على يدي  
عدل بطريق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واذا وضع القاضي العبد على يدي مدل امره  
ان يكسب وينفق على نفسه اذا كان قادرا على الكسب بخلاف الامة لانها ما جزء من الكسب  
حتى لو كانت الامة قادرة على الكسب ومعروفة بذلك بان كانت خبازة او مسالة تؤمر بالكسب ايضا  
هكذا قال الشيخ الامام ابو بكر البلخي والفقهاء ابو اسحق الحافظ رح فان كان العبد عاجزا عن الكسب  
لمرضه او صغره يؤمر المدعى عليه بالانفاق قال فان كان مكان العبد دابة والمدعى عليه لا يجد كفيلا وهو  
مخوف على ما في يده والمدعى لا يقدر على ملازمته فالقاضي يقول للمدعى انا لا اجبر المدعى عليه  
على الانفاق لكن ان شئت ان اضعها على يدي مدل و'نفق عليها ولا فلا اضع على يدي مدل



بخلاف العبد والامة كذا في المحيط \* ومنه ملك بهيمة لزمه صلفها ومقبتها فان امتنع من ذلك لم يجبر عليه ولا يجبر على بيعها الا ابنته يؤمر بانه فيما بينه وبين الله تعالى على طريق الامر المعروف والنهي عن المنكر اما بالانفاق والبيع وهو الاصح ويكره الا ستقصاء في حلب البهيمة لان كان مضرا بها لقلّة العلف ويكره ترك الحلب ايضا ويستحب ان يفصل الحالب اظفاره فلا يؤذي بها ويستحب ان لا يأخذ من لبنها الا ما فضل من ولدها مادام لا يأكل غيره ويكره تكليف الدابة ما لم تطفه من ثقل الحمل وادامة السير وغيره كذا في الجوهرة النيرة \* دابة بين رحلين امتنع احدهما عن الاتفاق عليها او طلب الآخر من القاضى ان يأمره بالنفقة حتى لا يصير متطرعا للقاضى يقول للآبى اما ان تبيع نصيبك او تنفق عنها هكذا ذكره الخصاص رح في نفقاته كذا في المحيط \* واذا كان له نحل يستحب ان يبتقى اهلها في كوارثها شيئا من العسل ويستحب ان يكون ذلك في الشتاء اكثر وان قام شيء لغذاؤها مقام العسل لم يتعين عليه ابقاء العسل كذا في الجوهرة النيرة \* والله اعلم بالصواب \*



صفحة	مطر	فلاط	صحيح	صفحة	مطر	فلاط	صحيح
٦	١٠	يشهد	يشهد	٢٠٦	٦	السرخسى	السرخسى
٨	٢١	ثنت	ثنت	ايضا	١٢	متحسن	متحسن
١٩	١٨	اسمع	اسمع	٢١٠	١٣	لا كره	لا كره
٣٩	١	النسم	النسم	٢١٧	٠٧	انصرفوا	انصرفوا
٢٥	١٠	لوكان	لوكان	٢٢٠	١٧	مدأوة	مدأوة
٥٢	٢٣	منقطع	منقطع	٢٢٢	١٧	النعزرة	النعزرة
٧٠	٢٢	فيه	فيه	٢٢٧	٢١	فصير	فصير
٨٩	١٦	استملها	استملها	٢٣١	٢٢	انصبة	انصبة
١٠٠	١٣	الو	الو	٢٣٣	٢٣	نوى	نوى
١٠١	٢	الوار	الوار	٢٣٨	١	ادادى	ادادى
١١٥	١٦	في المساجر والمساجر	في المساجر والمساجر	٢٦٨	١٢	تلتد	تلتد
١٣٣	١٩	صعده	صعده	٢٧٢	١٠	مرفه	مرفه
ايضا	٢٢	كعات	كعات	٢٧٨	٠٤	بيون	بيون
١٣٧	٢	لظهر	لظهر	٢٧١	٩	لا تطرون	لا تطرون
١٣٩	٩	قلم	قلم	٢٨٣	١٢	ادادى	ادادى
١٤٢	١٩	السوال	السوال	٢٨٤	٢٠	اناع	اناع
١٤٦	٢	ووابو	ووابو	٢٨٨	٢١	اداكل	اداكل
ايضا	٦	اص	اص	٢٩٨	١٨	بصكاه	بصكاه
١٥٨	٢٢	البطوع	البطوع	٣٠١	٣	فابتداوة	فابتداوة
١٦٩	٢٢	المجتمعة	المجتمعة	٣١٣	٦	واتجائل	واتجائل
١٧٠	٢٢	رحمها	رحمها	٣١٤	١٠	ياى	ياى
١٨٢	١٥	معى	معى	٣٢٠	١٩	وحدة	وحدة
١٨٦	٥	المجتمعة	المجتمعة	٣٢٢	٢٠	مبدأة	مبدأة
١٨٨	١١	بحر	بحر	٣٥٣	٢٠	محرخا	محرخا
١٩٦	٢	السرخسى	السرخسى	٣١٣	٢٣	دادى	دادى

صفحة	سطر	فلاط	صحيح	صفحة	سطر	فلاط	صحيح
٢٩٧	٢	ذبح الجهم	ذبح الجهم	٥٥٨	١٢	قضايت	قضايت
٢٠٦	١٨	الاشتيمار	الاشتيمار	٥٦١	٥	المرة	المرة
٢٢٣	١٦	هذا وهذا	هذا وهذا	٦٠٥	٢٣	فاليمن	فاليمن
ايضا	ايضا	او هذا؛ خرج	او هذا؛ خرج	٦٢٣	٢١	امرا	امرا
٢٢٥	١٥	لا يفسخ	لا يفسخ	٦٣١	٦	الشائين	الشياطين
٢٣٢	٢٣	بخصتها	بخصتها	٦٣٢	١٨	ائق	الرائق
٢٢٦	١٣	قيمت	قيمة	٦٣٩	٨	مرغمة	مرضه
٢٥٣	١٩	المسوى	المسوى	٦٤٠	٢٠	تغسل	تغتسل
٢٦٩	١٧	تزيد	تزيد	٦٤٣	١١	التعلق	التعليق
٢٧٩	١٣	ابوها	ابوها وابوها	٦٥٢	٢١	ارادات	ارادات
ايضا	١٨	زوج	زوجها	٦٥٧	٢٣	احديهما	احديهما
٢٨٣	٢٢	استحقاق	استحقاق	٦٥٨	٧	احديهما	احديهما
٢٨٨	٢٢	بهذه	بعد	٦٦٠	٢	فلان	فلا
٢٩٢	١٣	بالحيض	بالحيض	٦٧٥	٢٣	الدارهم	الدارهم
٥٠٢	١٢	يرفع	يوقع	٧١١	٥	محبوب	محبوب
٥٠٧	٨	تطلق	تطلق ثلثا	٧٢١	١٣	ننتقل	ننتقل
٥٠٨	١٩	هذا	على هذا	٧٢٠	١٩	هر	هو
٥٠٩	٢١	يقول	الا ان يقول	٧٢١	٣	ختي	حتى
ايضا	٢٢	اشركك	قد اشركك	٧٢٣	٥	الثلة	الثلة
٥١٣	٩	واحد	واحدة	ايضا	١٨	لم يجوز	لم يجوز
٥١٦	٢٠	فتاوى	في فتاوى	٧٥٠	١٠	اخته	اخته
٥١٩	١٥	وبائنا	اوبائنا	٧٥٦	٢١	النفقة	النفقة
٥٢٢	١١	اخترتها	اخترتها	٧٥٨	١٣	الحضرة	الحضرة
٥٢٥	٨	فضل	فصل	ايضا	٢٣	عليه	على



**FUTAWA ALEMGIRI;**  
A COLLECTION  
OF  
**OPINIONS AND PRECEPTS**  
OF  
**MOHAMMEDAN LAW.**

---

COMPILED BY  
**SHEIKH NIZAM,**  
AND OTHER LEARNED MEN,  
BY THE COMMAND OF  
**THE EMPEROR AURUNGZEB ALEM GIR.**

---

**VOL. I.**

---

**HOOGHLY:**

RE-PRINTED AT THE MEDICAL PRESS, FOR THE USE OF THE MUDRESSAS, BY ABDULLAH,  
UNDER THE AUTHORITY OF,  
THE ASIATIC SOCIETY,  
WITH THE ASSISTANCE OF MOULVEES MUNSOOR AHMUD AND GHOLAM MAKHDI M,  
TEACHERS IN THE COLLEGE OF MOHAMMED MOHSIN.

---

1812.

To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)